

در دفتر کتابخانه ملی
شماره ۱۴۷۸۸
ثبت گردید



المجلد
الأول
الفقه

والله اعلم بالصواب

[illegible]

آن فله
فمنه
الفلسفة
التي
لا تتركها

في منبرها
البشر

زاد و ح

انتشار

ولم تنقح

او منقشه

كتاب الصهايا

[illegible]

فصل فی بیان

المعنى
الغنى

مجلس

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

بسم الله الرحمن الرحيم

10

بقیہ

فصل فی بیان

وَلَمْ يَكُن لَّهُ

والنظام

كتاب الطهارة

السابع العجين بالماء الجس لا يطهر بالحجر لقول الصادق بدني ولا ببيع ولا بشيخ فلو ان احدهما الطهارة لقول الصادق لا باس اكلت النار ما فيه وهو محمول على
ادبها فلو اكل واللبين المضروب بماء نجس او ببول يطهر باحر احر لان النار احوال الاجزاء الوطئة وقال الشافعي لا يطهر الا ان يكثر الماء منطه ظاهره اما باطنه
فان يكثر من الماء طهره ولا يطهر بالاحراق الشافعي اسفل القدم والحف ما طن النعل يطهر بالارض مع زوال النجاسة وبه قال ابو حنيفة لقول النبي صلى الله عليه وآله
احدكم الى المسجد فان رأى في نعله اثر او اذى فليمسحها وليصل فيها وقاله اذا وطئ احدكم الاذى بحنيفة من الزاب لم يطهر ولقوله الصادق لا باس قد سئل عن رجل طعن
بالحنيفة مسحة حتى لم يبق فيها شيء فلم يشترط جفاف النجاسة ولا ان يكون لها جرم خلافا لابي حنيفة للعموم والاولوية مسئلة ما عدا هذه الاشياء على اقسام الاربع
الثوب يغسل من النجاسة العينية حتى يذهب لعين والاثريان يفتن الزاخر واللون لعن الاثر وكذا غيره والمستحب منع اثر النجس مع المنفعة بالمشق وشبهه ويجب
الغسل ان يور الماء على النجاسة ويغلبه عليها فلو دخل الثوب وغر على الاناء لم يطهر ونجس الماء والمشافعي قال بعدم الطهارة مع بقائه الرائحة او اللون وان غر زواله
وهو مروي ولقوله النبي صلى الله عليه وآله في البول لا يضره ولا يفسد ولا يغيره ولو كانت النجاسة حكيمة وهي التي لا تدرك بالحواس كالبول اذا جف على
الثوب لم يوجد له اثر يجب باضغاضها عن الثوب واللبس وغيره ولا بد من غسل الثوب من العصر وهو احد قول الشافعي ان الغسل نية فلو لم يطهر مع بقائه ما فيه لا يكفي
صلى الله عليه وآله ولا بد من الغسل مرتين فروع **الاول** لو وقع الثوب والابنية او غيرها في ماء كثير او جار حتى نزلت عن النجاسة طهر سواء اولا ولا يشترط عدد ولا غيره **عصم**
ولو كانت في الولوغ خلاف الشافعي **الثاني** اشترط ابو حنيفة في زوال النجاسة الحكيمة الثلث واحد السبع في جميع النجاسات **الثالث** بول الصبي قبل ان يطعم
يكفي فيه صب الماء عليه ولا يجب غسله لان الحسن علي بن ابي حمزة رسول الله فقال له لباينة بنت ابي حنيفة اعطاني ازارك لا غسله فقال انما يغسل من بول الانثى وقال
الصادق عليه السلام يغسل عليه الماء وقال ابو حنيفة وما لك يجب غسله لقوله انما يغسل الثوب من البول الحد بشو النجاسة مندم وقال الشافعي احمد يكفي الرش وهو قول
لنا فيجب فيه الغسل فلا يكفي اصابته بالرش بعض مروي في النجاسة واكثر الشافعية على اشراط الغلبة ولم يكتفوا بالبطل **الرابع** بول الصبي حتى يغسله كالبالغة وللشافعي
قوله ان النجس يصيب النجاسة من المشافطة والعصر في المختلف في الثوب طاهر ولو جف من غير عصر في الطهارة اشكال به ثامن زوال الغسلان بالحنيفة و
العدم لا لا نظر بفصل اجزاء النجاسة في صب الماء بالعصر لا بالحنيفة **السادس** قد بينا ان المني نجس ويجب غسله وطبا وباسا مع سحباب ثقبه في الفرج في الياس
وبه قال مالك لقوله انما يغسل الثوب من المني الحد بشو وقال ابو حنيفة واحد بفرق باس لان عايشة كانت تفرق المني من ثوب رسول الله ولا حجة فيه **السابع** بول
بعض الثوب نجس طهر ما غسله وكان الباقي على نجاسته ان غسله طهر ايضا وهو احد قول الشافعي لان النبي قال عن السمن يهون في الفارة وان كان جامدا فالغسل
وما حوله حكمه بنجاسة المصل ومن الجميع مع وجود الرطوبة ولا الالبنة يغسل باذنه الماء فيها وفي الاخر لا يطهر الا بغسله دفعة لا بصل الرطوبة بالحنيفة وليس بشي
الثاني الاناء ويجب غسلها من ولوغ الكلب ثلث مرات لو طهر بالزاب هي اية اكثر علمنا لقول النبي صلى الله عليه وآله يغسل ثلثا او خسا او سبعا او العشر يهبط وجوز الزايد
وقول الصادق يغسله بالزاب اول مرة ثم بالماء مرتين وقال المصنف الواسطي بالزاب قال ابن الجبجد يغسله سبعا وبه قال الشافعي احمد وهو مروي عن ابن عباس
ابي هريرة وعنده وطولوس لقوله طهروا ناء احدكم اذا ولغ الكلب فيه ان يغسله سبعا وقال مالك بسحب الغسل عن احد رواه ابنه ثمانية وبه قال الحسن البصري لقوله
والثامنة عشر بالزاب اصحاب الراي لم يعتبروا عدد الغسل فيه ولا ينافي ما قلناه واما الخنزير فقال الشافعي انه كالكلب لا يهيم كلبا لغيره وهو ضعيف وبه قال الشافعي ومن
القديم له يغسل مرة واحدة والاجود انه يغسل سبع مرات لقول الكاظم عليه السلام وقد سئل عن خنزير شرب ناء قال يغسل سبع مرات واما الخنزير فقال الشافعي يغسل
سبع المقل الصادق في الاناء يشرب منه النبيذ يغسل سبع مرات وللشافعي قول انه ثلاث لقول الصادق يغسل ثلث مرات واما الفارة فللشافعي قول بالغسل سبعا
لقول الصادق اغسل الاناء الذي يصب فيه الجرد سبعا وقول انه ثلاث لعدم زيادته على الخنزير والكلب ما عدا هذه النجاسات قال الشافعي يجب الثلث والوجه عند
المر مع حصول الانقاء مطبقا عدا الكلب الخنزير والشدة يثبت مسحها وبه قال الشافعي قال احمد يجب غسلها بنجاسات سبعا الا الارض اذا اصابها النجاسة
لا يجب فيها العدد واختلف اصحابه في غسل الزاب لانه ينجس بالكلب على سائر النجاسات وهو يابس من النجاسة مع معارضة النص وهو قوله والغسل من البول مرة
فروى عن **الاول** الاثنيان الزاب يفتقر الى الماء خلافا لابن ابي ريس **الثاني** يكفي عدد واحد لاكثر خلافا للشافعية لبعض وكذا يندخل العدد
لو اختلفت انواع النجاسة **الثالث** لو فقد الزاب من الماء ويجوز الاثنان وشبهه لو فقد الزاب هل يجزي الماء والاثنان وشبهه مع وجود الزاب
كلام الشافعي المنع لعدم الاثنيان بالماء مروي ويحمل الاجزاء لان الماء المبلغ وكذا الاثنان المبلغ في الانقاء وللشافعي وجهان ولو جف فساد المحل بالزاب فكالفاقد
الرابع قال الشافعي لو وقع ناء او كبر أو كبر الوقت غسله فلا ناء فاذا خرج وجب الاكل وليس بجيد وللشافعي وجهان وعلى قوله لو طرح كوفي ناء
الولوغ كان الماء طاهرا والانا نجسا **الخامس** لو وقع في ناء منه طعام جامد لم يصب الاناء الغي ما اصابه منه خاصة ولا غسل السائر لو وقع في ماء
قليل فاصاب ذلك الماء ثوبا او ناء غسل مرة وقال الشافعي سبع مرات احد من الزاب **السادس** لو دخل به او رجله وجب غسله مرة كالبخاسة وكذا دمعته
ودمه وقال الشافعي كالولوغ وبه قال الصادق وقال مالك واد لا يغسل لان في الولوغ بعد الشام او في المشركين طاهره ما لم يعلم منها شربهم لها طهر
لانها كذا في الاصل فلا يخرج عند الا بوجوب فان علمت المباشرة نجست خلافا للشافعي في حنيفة لقول الباقر عليه السلام لا تاكلوا في ابنتهم ولا من طعامهم الذي يجوز
السابع ان ثلثا من ماء الزاب ينجس الماء والزاب ينجس في لوصافه اشكال وعلى ثقله هل يجوز عوض الماء ماء الورد وشبهه اشكال **الثامن** بشرط
الزاب اطهارة فان النجس لا يطهر غيره وللشافعية وجهان احدهما الاجزاء لان الزاب يقتله للتطهير كحصول الجار لو كان نجسا **الحادي عشر** اولي الخمر الصلبة
كالصفر والنجاس والحجر والمغصود يطهر بالغسل اجماعا وغيره كالفرع والخشب الخنزير المعضوك ذلك خلافا لابن الجبجد **الثالث** ما عدا هذه النجاسات
يجب غسله بالماء وانما يطهر بالغسل اذا امكن نزع الماء المغسول به دون الا يمكن كالماء الباق والصابون والكافور والطيب وان امكن اصال الماء الى اجزائها بالانصب
يطرح في كثر فزاد لونه جارح بحيث يسي الماء الى جميع اجزائه قبل اخرجه منه فلو طرح الدهن في ماء كثير وحركه حتى تخلل الماء احر الدهن يابسه طهره وللشافعية قولان
وكذا العجين النجس اذا خرج به حتى صار دفتقا وتخلل الماء جميع اجزائه ويكفي في البدن الصلبة من قبل العين وبسحب الدلك وكذا الحمامات وانما يجب الغسل بلافاة النجاسة
مع رطوبة احدها ولو كانا يابسين لم يجب الا المنيث فانه يجب غسل المنيث لهما وان كانا يابسين على اشكال وهل ذلك يغسل النجاسة طاهر كلام علمنا الثاني في

نظر وبسبب رشح الثوب بالماء اذا مسه الكلب الخنزير لو كان برطوبة وجب الغسل في البدن يمسح الزاوي بغسل مع الرطوبة وجوباً مستمراً اذا علم موضع الخنزير
 من الثوب البدن وجب غسله وان اشبهه وجب غسل كل ما يحصل فيه الاشبه ولا يجوز الخزي في اليدين علماً وان اجمع وبه قال الشافعي ومالك واحمد والخزي وابن
 المنذر لان الخناسة مشقة فلا يزيل بدنه ولقول الصادق فان خفي مكانه فاعسله كله وقال ابن شبرمة بخزي كالثوب والحكم في الاصل منوع وقال عطاء وحاد بنسخ الثوب
 كله لان كل موضع يترك فيه فيضخ والنفع غير كاف لنفخ الخناسة ولو نجس احد الكعبين غسلها وان قطع احداهما وان قطع الخزي في احد الكعبين وان قطع
 احداهما جاز الخزي عندهم لو لا واحد ولو نجس احد الثوبين واشبهه وجب غسلها ولو نجس الخزي عندنا اجماعاً وبه قال احمد وابو ثور والمجتون وابو ثور والمزني لان احدهما ليس
 بيقين وبالخزي لا يزيل يقين البراءة وقال ابو حنيفة والشافعي بخزي كالواني والاصل منوع ولو نجس احد الاثنتين واشبهه جنداً وجب غسلها معاً ولو لم يجز يجرى ما
 يتم وصله لا اعاده عليه فلهما به علماً وان اجمع سواء كان عد الطاهر اكثر او اقل او شارباً وسواء السفر الحضر سواء اشبهه بالنجس او الخناسة وبه قال المزني وابو ثور
 واحمد لان استعمال النجس محرم فوجب الاجتناب كالشبهه بالاجنبية وقال ابو حنيفة ان كان عد الطاهر اكثر جاز الخزي والا فلا لان الطاهر اصابه الطاهر فهو منوع
 ومنقوض بالثبوت قال الشافعي ان كان احدهما نجساً لم يجز الخزي والاجاز مط كالخزي في القبلة وحكم الاصل منوع وقال المجتهدون ومحمد بن مسلم بنوضا بكل واحد في
 فروع الارواح ظن الخناسة قال بعض علماء انه كاليقين وهو حجة ان استدل الى سبب كقول العدل اما ثبوت النجس او الغصا بين والصبيان وطعن الشوايع
 والمقار بالنبو شدة فالأدب الطهارة وللشافعي وجهاً الثاني شرط الشافعية للاجتهاد ان يكون للعامة مجال المجتهد فيه فيجوز في الثبوت الاواني عندهم دون المبنة
 وللدنك والحرم والاجنبية وبوبه الاستصحاب فلا يجوز عند الاشبهه بالبول والخز عن اليقين فلو وجد طاهر اسبقين لرسم الاجتهاد في احد الوجهين لكنه من اياه
 الصلوة بيقين ودون الاض كالغسل يجوز استعماله مع وجود الكثير وظهور علامة الخناسة كنفضان الماء في اعادة التوليع الثالث لو ادها اجتهاده الى اداء وصل
 فيه صحا ثم اجتهاده الى غير موثقا الظاهر فيهم عند الشافعي لان الاجتهاد لا يفيض الاجتهاد عنه فلو انه بنوضا بعد ان يغسل على بدنه من الماء الذي غلبه على
 ظنه انه نجس وذلك ليس بفيض الاجتهاد الاول لانا لا نبطل طهارته الاولى لاصولته بل مضاهة غلب على ظنه انه نجس الى اربع قال الشيخ يوجب في الاثنتين عند
 التيمم وبه قال احمد في الروايتين ثلاثين ومعه ما طاهر الاجود عدمه الشرط فقدان ما يتكبر به من استعماله وهو احدى الروايتين عن احمد وقال الشافعي
 ان اداها اوصيل حدها في الاخر ليجب القضاء والا وجب احد القولين وعلى تغليب الشيخ ينبغي المجوز لو ادا في احدهما الخامس لو كانت احداً ثابتيين بولا لم يجز
 الخزي وبه قال الشافعي وابو حنيفة ولو كان الثالث بولا لم يجز عند الشافعي جاز عند ابو حنيفة ولو كان احدهما مستعملاً استعمالاً بها شاء عندنا لان استعمال الطاهر
 طاهر مطهر ما عند الشيخ في الكبرى فالذي استعمال كل منهما منفرداً وللشافعي في الخزي وجهان ولو كان احدهما ما ورد استعمال كل منهما اجماعاً ما عندنا فاعلم جواز
 الخزي مطراً ما عند الشافعي فلان المضاف ليس له اصل في الطهارة ولو صلب المشبهه بالنجس في الاخر فان بلغ كرا بطهره عندنا خلافاً لبعض علماء شافعي على قولهم
 الوجوب لو علم ولو ادا في احدهما لوجب الخزي في الباقي استعمالاً وهو احد وجهي الشافعية وفيها يصنع حينئذ لو كان الطهارة بولاً لان اصل الطهارة هو ذلك يقين الجاهل
 واليقين لا يمتنع من استعماله الامع الخزي وقد منع منه والاخر الخزي كما لو كان الاخر باقياً السارس الاعم لا يجزئ عندنا في الاثنتين وللشافعي قوله فان ادرك
 الخناسة لم يحصل باليسر كاضطراب الماء واعوجاج الاناء ولو عجز ومعه يصير اجتهاد في جواز ثلثيه وجهان ولو فقد البصيرة فقلنا القولين لانه نجس وبوضا وفي
 الاعادة وجهان وفي الاخر يتم التسامح لو اخرج اعني بوضع بول في الاناء فان ظننا الظن كالعلم وحصل وجب القول ما لو شهد كان اعيان قبل ما خففاه ولو شهد
 بخناسة لم يقبل الا بالسبب يجوز ان يعتقد ان سور المسوخ نجس وكذا البصر الثالث الاشياء مانع من الغسل ما مع الاخذ فلا فلو كان معه اناء من الماء الطاهر
 شك في نجاسته عمل على اصل الطهارة اذ لا يرفع بعينها شك الخناسة لقول الصادق ولا يرفع اليقين ابد بالشك كذا الوشك بخناسة اناء اللبن والدهن او في ثوب العصير
 او في طلاق زوجته او في حبسها اما الوشك في اللبن هل هو لبن حيوان ما كؤل او كؤل او في اللحم هل هو مذكي ولا وهل لبنان سم فائد ولا يبي على الخنزير للغالب وعلى
 اصالة الاباحة هناك ولو وجد مع كاف اناء فيه ماء ولم يعلم مباشرة فخر جواز الاستعمال نظر التاسع قال الشافعي لو اختلف جهاد الاشبهه عمل كل باجتهاده ولا
 تأثم بصاحبه لا عنقاده وضوءه بالنجس قال ابو ثور يجوز لان كل واحد مع صلوة وحده وهذا لا يثبت عندنا الا فيما لو عمل احد المجتهدين يقول ابن البراج الاخر بما
 احدهم فان كان الطاهر واحداً من ثلثه ذهب كل واحد من الثلثة الى طهارة واحد ونوضا به لو عجزان تأثم واحد منهما بالآخر وان كان الطاهر اثنين جاز ان يؤم
 احدهم فان اصابهم الصبح صحت صلوة وصلوة الاعقاد كل منهما انه نوضا بالطاهر ولا يحظى امامة اجتهاده ولا يقول انه نوضا بالنجس فصح صلوة خلفه فان
 صلى هم اخر الظاهر صحت صلوة الامام اذ لا يتعلق بغيره وصلوة امام الصبح كانه لا يحظى امامه واما الاخر فلا تضع صلوة الظاهر كانه لا يحظى امام الظاهر لانه لا يجوز ان
 يكونا جميعاً نوضاء بالطاهر عنده وقد حكى بصفحة صلوة الصبح فلا تضع الظاهر فان صلى هم الثالث العصر صحت صلوة خاصة لان كل واحد منهما قد صلى خلف
 الاخر فغيب النجس في الثالث حصتها ولو كان كل من الاواني والمجتهدين اربعة فصلوة الصبح والظهر صحتان للصبح فصلوة العصر صحتان للصبح والظهر
 ولا ما بهما ولا تضع الاخر العاشر سجدت اذ ظن الطير نوضا بعد ثلثة ايام وليس اجاباً ما لم يعلم بخناسة الحادى عشر سجدة في الاثنتين خناسة عن البدن للصلوة
 الواجبة والطواف ودخول المساجد وعن الثوب لذلك لا وجوباً مستقراً الامع لخاذه وعن كرا في الاستعمال مستقراً الباب الثاني في الوضوء مقيد
 قال الكاظم من نوضا للمغرب كان وضوءه ذلك كفان لما مضى من ذنوبه في نهاره ما خلا الكبائر ومن نوضا الصلوة الصبح كان وضوءه ذلك كفارة لما مضى
 من ذنوبه قبله الا الكبائر وبسبب للصلوة والطواف المنكبين ولدخول المساجد فراءة القرآن وحمل المصحف النوم وصلوة الجنابة والسعي في حجة وزيارة المقابر
 ويوم الجنب جماع المحنم وذكر الحايض الكون على طهارة والتجديد وفي هذا الباب فضول الاول في وجباته مسئلة في الوضوء
 بامور خمسة خرج البول والغائط والريح من المعاند والنوم الغالب على الحاشئين وما شابه من كل منزل للعقل والاستحاضة القليلة وقد اجمع المسلمون كونه على
 النقص بالثلاثة الاول لقوله تعالى وجاهوا احد منكم من الغائط وقول النبي لكن من بول او غائط وقوله عز وجل لا تنصروني حتى يتم صونا او يجرد بجا وقال الصادق لا يجزئ
 الوضوء الا من غارط او بول او وضوء او وضوء غيرهما فخرج الاول لو خرج البول الغائط من غير المعاند فلا فوى عندي النقص سواء قل او اكثر وسواء اشد الخرج
 ولا وسواء كانا من فوق المعاند او تحتها وبه قال احمد بن حنبل لقوله تعالى وجاهوا احد منكم من الغائط والاحاديث وقال الشيخان من جاز من فوق المعاند لم ينفذ الا لا يسهل

منه من شاة
فخرج

في وجوب
الاجتناب

انه نجس

الصبح خطاء

في رفع
اليد
في ترك
الركعة
في ترك
الركعة

كتاب الطهارة

الطريق النافذة وتحت الاشجار المثمرة ومواضع اللعن وسأل ابو حنيفة عن الكاظم ابن مضع الغريب ببلد كوف قال اجنب فنية المساجد وشطوط الانهار ومساكن النما
وفي الزوال ولا تستقبل القبلة بيول ولا غاربه وارفع ثوبك وضع حيث شئت السابح الاكل والشرب والسواك على الخلاء الثلث الكلاء الا بذكر الله تعالى
او اية الكرسي وحاجته ضرورتها او حكاية الاذان قال الرضا عن رسول الله ان يجيب الرجل اخر وهو على الغائط ويكلمه حتى يفرج ولا بأس بالمستثنى خلافا للشافعي
لان موسى بن عمران قال يا رب ابعيد انت مني فاناديك ام فريب فاناجيك فاوحى الله تعالى نا جليس من ذكرني فقال له موسى يا رب اني اكون في احوال جلتك ان تذكرني
فيها فقال يا موسى ذكرني على كل حال وقول الصادق انه لو لم يرض عن الكيف اكثر من اية الكرسي حمد الله واية الحمد لله ويلعالمين التاسع البول فاما بيقع
عليه لقوله البول فاما من غير علة من الجفأ العاشر طول الجلوس لقول الباقر طول الجلوس على الخلاء يورث الباسور الحادي عشر قال الباقر اذا زبال
الرجل فلا يمس ذكره بهيمة الثاني عشر الدخول الى الخلاء ومعه خاتم عليه اسم الله تعالى او مصحف او شئ عليه اسم الله تعالى يستحب للمخلى شيئا الا ان
ان سجد المذنب ان النبي كان اذا اراد البراءة لاجرا احد الثاني لا يكثف عودته حتى يذهب من الارض لما بينه من الاستنار وكان النبي كان يبعد الثالث غرضه
الراس لان الصادق عليه السلام كان الصادق عليه السلام اذا دخل الخلاء يفتح راسه ويقول في نفسه بسم الله والله ولا اله الا الله وبما خرج عن كاذبي
بغير حساب اجعلني من الشاكرين فيما نضر فرغني من الاذى القم الذي لو حبسني عن هلكتي ولك الحمد اعصمني من شر ما في هذه البقعة واخرجني منها
وحل بيني وبين طاعة الشيطان الحامس تقديم اليسر دخولا واليسر خروجا عكس المسار الدعة دخولا وخروجها وعند الاستنجاء الفراغ منه الفصل
الثالث في الاستنجاء مسئلة الاستنجاء واجب من البول والغائط ذهب اليه علماءنا اجمع سواء كان التلويثا حاصل اكثر من قير درهم او بقدره ودونه
وبه قال الشافعي واحد استحب داود لان النبي قال انما انا لكم مثل الوالد اذا ذهب احدكم الى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يستنج بثلثة احوار
سئل الصادق عليه السلام عن الوضوء الذي افترضه الله على العباد ان جاء من الغائط او بال قال غسل ذكره يده بالغائط وقال ابو حنيفة لا يجزئ الا بركن التلويث بركن
درهم وهو كمن عن الزهري وعن مالك وابيان وقد روي عنهما في موضع الاستنجاء فقال اذا اصاب المني او التلويثا في ذلك لم يجزئ الا الله
وقد روى بالدم البقعة لقوله من استنجى فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا يفرج ولا يمس حتى يعود الى الافراد ولا يجزئ من الرجوع باجماع العلماء وكذا لا يجزئ عندنا من
الاجسام الظاهرة كالمدى والوذى والخصا والشعر وان استعملوا مضى وجب وكذا الجنين كالدوم واوجب لشافعي الاستنجاء من النادر كالدم والقيح والصد يدو
المدى وغيره وفي اجزاء الخائف فلو كان واما الجاهل كالحصى والدودة فان كان عليه بلاء وجب الاستنجاء عنه وفي اجزاء الخائف فلو كان وان لم يظفر فيه ففجوب الاستنجاء
منه فلو كان فان وجب في اجزاء الخائف فلو كان مسئلة الحد ثان كان بوجبه من التلويثا سواء حصل التلويثا ولا لا يجزئ غيره ذهب اليه علماءنا اجمع
للاصل من اختصاص المظهر بالماء وعدم الرخص في غير الغائط ولا ينشأ عنه غالبا وقول الباقر لا يجزئ من البول الا الماء وذهب الجمهور الى الكفاءة بين الاجزاء
مع عدم التقدي لان من حد شئ من شئ فاشبه الغائط والفرق الا في شئ كالمعدى الاصل في الرجوع الاول لو غدا استعمال الماء ما لفقده لو خرج شئ من جيب زالة
العين بالخر وشبهه فاذا زال المانع وجب الغسل لان البول لا يطهر الا في شئ في الاغلفان كان شئ من شئ فاشبه الغائط والفرق الا في شئ كالمعدى الاصل في الرجوع الاول لو غدا استعمال الماء ما لفقده لو خرج شئ من جيب زالة
منى الرجل من فرج المرأة لم يجزئ بوضوء ولا غسل موضع الملاءة الرابع اقل المجزئ مثلا ما على المخرج من البول مسئلة الغائطان لغا المخرج وجب فيه الغسل
بالماء اجماعا ويستحب تقديم الاجزاء عليه ولا يجزئ الاضفار عليها وان زالت العين وان لم يشع المخرج تجزئ بين الماء والاحجار والماء افضل بالجمع اكل ويشترط في الاستنجاء
امورا اخرج الغائط من المعناد فلو خرج من جرح وشبهه مرقان لم يكن معنادا فالافر هو وجوب الماء وكذا الوضوء معنادا على اشكال وللشافعي فيه وجهان في عدم التقدي
فلو غدا المخرج وجب الماء وهو واحد في الشافعي وفي الاخر لا يشترط ان يخرج لا ينفك عنه غالبا واشترط على ان لا يشر على قدر المعناد وهو ان يبلو شئ من المخرج وما
حواليه وان زاد عليه لم يثب والغائط صحن في الالبين فلو كان جرح خرج الغائط فلا يجزئ غير الماء في الدم وللشافعي فلو كان في خروج النخاسة فلو خرجت دودة او
حصاة من غير تلويث فلا شئ وللشافعي فلو كان احدهما الوضوء لعدم كاشفك من الرطوبة وان لا يصيب موضع النخاسة من خارج انضاد بالرحضة على
مورد ما مسئلة ويشترط في الاجزاء امور الطهارة فلا يجزئ الجنين سواء كانت نجاسة زائلة او عينية ربه قال الشافعي لقصوره عن ظهوره نفسه فغيره او في
ابو حنيفة يجوز الاستنجاء بالنجاسات الجاهلة وهو غلط فان استنجى بغيره من الماء بعد الاصابة بالنجاسة محل الاستنجاء وهو ظاهر وجه الشافعي ولو كانت نجاسة
بما على المخرج احوال وجوب الماء وعدم الاحتساب به فيخرج بغيره صلاية ليطهر النجاسة ويشتبهها فلا يجزئ الرخو كاللحم خلافا للشافعي في احد القولين والجمع
الحسن في الثاني خلافا للشافعي في احد القولين تخاف بعض اجزاء المخرج ولا الجسم الرطب لا ينفك المحل خلافا لبعض الشافعية ج حنونة ولا يجزئ الصبغ
كابلور والرجاج الامس والفصيص كل جسم يرف عن النجاسة ولا يطفئها بالماء كالفناء في اللزج وما ينشأ من اجزائه كالثياب فلو استعمل ذلك بغير الماء ان شغل
النجاسة من موضع الى اخر والا جرحه ولو فرغ من الطلع براجة الا في الاجزاء ان لا يكون مخفها كالمطعمات التي النبي صلى الله عليه وسلم استنجاه بالعظم معللا بانه
ناد اخوانكم من الجن وكذا ثوبه الحبيب او غيرها من زينة الامم او ما كتب عليه القرآن والعلوم واسماء الانبياء والائمة فان فعل عصى اجزاء حصول الغرض
خلافا للشافعي وللشافعي وجهان لان الرخص لا تنط بالمعاصي وحينئذ ان نقل بغير الماء والا فلا ولا يستنجى بالعظم فان كان من جنس العين وجب الماء والاجزاء
وللشافعي قولان وابو حنيفة اجاز بالعظم وان استنجى بالرجل فان كان نجسا بغير الماء والاجزاء وان عصى فيها ويجوز ان يستنجى بالجلد سواء كان مذبوحا
او لا وظهرها عند الشافعي المنع ولو استنجى بجزء حيوان من شئ اجزائه وللشافعي قولان لان لا يكون مستعمل النجاسة المستعمل سواء كان الاول والثاني او
الثالث نعم لو بقي المحل بالاول فالأثر بجواز استعمال الثاني والثالث وان وجب الماء وهو واحد وجه الشافعي اما الملوث فلا يجوز استعماله الا بعد تطهيره والقدر
ولعلمنا شافعية فلو كان احدهما الخبثا والنجاسة حصول الانتفاء فان حصل بركن ثلثة استحب الا كمال وان لم يحصل وجب الماء او بركن واحد على الزوج وهو قولنا
وداود ووجد الشافعية لان الماخوذ عليه ازالة النجاسة وقال بعض علماءنا الواجب غلظ الخابن فان نقي بالاكل وجب اكمال الثلثة وان لم يبق بالثلثة وجب
الواحد الى ان ينفق وبه قال الشافعي واحد واستحب ما يجوز لورود الامر بالعدو ابو حنيفة لم يرد العدو لا يرد بوجوب الاستنجاء فصرح في الواجب ثلثة اجزاء
اما ثلثة اجزاء او ملق معناها او باجر من واحد وبه قال الشافعي واحد واستحب ما يجوز لورود الامر بالعدو ابو حنيفة لم يرد العدو لا يرد بوجوب الاستنجاء فصرح في الواجب ثلثة اجزاء

ثلاثة

مرتبعا
من وجب غسل

في اجزاء الخائف

[illegible]

منه

المائة

بزرگ غیر مغلا

كتاب الطهارة

ادب الطهارة من غير ما به الى الله تعالى وذا الحدث الدائم كاللبطون وصاحب السلس المتخاصة بنوى الاستباحة فان اقتص على دفع الحدث فالوجه البطلان وفيها عتد
غسل الوجه ويجوز ان تقدم عند غسل البدن المسحوق قبله ولا بعد الشروع في الوجه ويجب استدامتها حكما الى الفراغ يعني ان لا ياتي بينه وبين بعض الافعال بخالفها
تلك في هذا الفرع قال الشيخ نعم للامثال والافوى عندى المنع لفهوم الاية فرفع الالحاق بالنية اذ الالزامات لانها كالنكاح فلا تغيب فيها النية كترك الزنى وهو احد
وهي الشافعي في الاخر بشرط فاسا على طهارة الحدث والفرق ظاهر لا يصح وضوء ولا غسل لعدم صحة النية منه فاذا سلم نازمة الاعادة وهو احد اقوال الشافعي الكافر
وثابتها اعادة الوضوء خاصة لان الغسل يصح من الكافر فان الذمينة تغسل عن الحوض نحو الزوج فخل وقالها علم اعادتها كالألة النجاسة وبه قال ابو حنيفة ولو وضوءا
للمسلم ثم اردت ان يطل وضوءه لارتفاع الحدث ولا وعدم تجدد غيره وهو احد وجهي الشافعي والثاني يبطل وبه قال احمد لان ابتداء الوضوء لا يصح مع الردة فاذا طهرت
في دوامه بطلت وليس يجب لانه بعد الفراغ مسندهم حكمه لافعله فلا تؤثر فيه الردة كالصلوة بعد فعلها ولو اردت بعد التيمم فاصح وجهي الشافعي الاعادة نحو جنة غن هبلت
لاستباحة مضار كما لو نيم مثل الوقت حج لو اوضح النية عند اول جن من غسل الوجه صح ولم يثبت على ما تقدم من السن وان تقدمت عليها فان استحبها افضل البهاج
واثبت وان غرت قبله ولم تغترن بشئ من افعال الوضوء عطل وهو افوى وجهي الشافعي وان افترت بسنة او بعضها صح وهو اضعف وجهي الشافعي لانها من جملة الوضوء
وقد فارت ووضحها عند البطلان لان المقصود من العبادات واجبا وسنها فواجب انما يستحب غسل اليدين قبل ادخالها الى النية المنفردة في حدث النوم والبول
والغائط والنجاسة فلو اغتر من ساقية وغسل يديه لم يصح ابتغاء النية عنده الا ان يستحبها فضلا الى المضمضة او غسل الوجه وكذا الوضوء من آية منقولة في حدث
مس الميت لم لا يشترط استدامة النية فعلا بل حكما نعم بشرط ان لا يحدث بينه اخرى بعد غروب الاول ولو نوى التبريد والتطيف بعد غروب الاول يبطل الوضوء وهو
اصح وجهي الشافعي لان النية باقية حكما وهذه حاصلة تخفيفه فتكون افوى ولو نوى قطع الطهارة بعد فراغه لم يقطع لارتفاع حدثه ولو نوى في الاثناء فالأقرب عدم
الناسخ فيما مضى لا اعتبار بما يفعل الا ان يجد النية وهو احد وجهي الشافعي والاخر يبطل وضوءه كالصلوة فان لم يكن السابق قد جف كفاه البناء والاجب شيئا
من لوضم الربا بطلت طهارته لاشتماله على وجهه فتح وبأوج من كلام المرتضى في الصحة ووضم التبريد والتطيف احتمل الصحة لان التبريد حاصل وان لم يوه
فتلغو بنية كالوكبر الامام وضد اعلام القوم مع التجريم او توا الصلوة وفقد دفع خصمه باستغالة بالصلوة والبطلان لان الاشتراك في العبادة ينافي الاخلاص
الاول افوى وجهي الشافعي لا بد من نية رفع الحدث والاستباحة عند بعض علمائنا ولو جمع كان اولى لو نوى طهارة مطلقا فالأقرب ان يصح لانه فعل المأمور
به يخرج عن العهد وللشافعي قولان ولا يجب تعيين الصلوة ولا الحدث فلو عينها لم يغيب وترفع كل الاحداث سواء كان ما نوى رفعه آخر الاحداث او اولها وهو
احد وجهي الشافعي لان الاحداث تداخل وما يرفع بعضها يرفع جميع الاحداث وثالث ارتفاع الجميع ان كان آخر الاحداث نذرا
وان كان اولها لم يرفع ما بعده ولو نوى استباحة فربضه ارفع حدثه مطا واصل ما شاء وكذا لو نوى ان يصليها لا يغيبها لان المعينة لا ترفع الا بعد رفع الحدث وهو
احد وجهي الشافعي وثان بطلان الطهارة لانه لم يرفع ما يقضي الطهارة وثالث استباحة المعينة فان الطهارة قد ترفع لمعينة كاستباحة كل الفعلان شرط فيه
الطهارة صح ان ينوي استباحة قطعها وان استحب فيه كقراءة القرآن ودخول المساجد كتب الحديث والفقه فتوى استباحة قال الشيخ لا يرفع حدثه ولا يستنج
الصلوة لانه لم ينو الاستباحة ولا رفع الحدث لا ما يضمنها لان هذه الافعال لا يمنع منها الحدث ويحتمل الرفع لان استحبابها مع الطهارة انما يصح مع رفع الحدث فقد نوى
ما يضمنه وللشافعي قولان والوجه التفصيل هو الصحة ان نوى ما يستحب له الطهارة لاجل الحدث كقراءة القرآن لانه فضل الفضيلة وهي القراءة على طهر وعدمه ان
نوى ما يستحب له الحدث كتحديد الوضوء وغسل الخف وان لم يجب ولم يستحب كالاكل لم يرفع حدثه قطعاً لو نوى استباحة نوى استباحة نوى لا يجوز ان يوضئه غيره الامع الضرر
وهو قول داود وقال الشافعي يجوز مطلقا والنية حاله الضرر عندنا ومطلقا عنده بنوكها الموضوع يكمل لو نوى النية على الاعضاء بان نوى غسل الوجه لرفع الحدث
عنده ثم غسل البدن لرفع الحدث عنده وكذا فالأقرب الصحة لانه اذا صح غسل بنية مطلقا فلا ولا صحة بنية مقصودة وهو احد وجهي الشافعي والاخر لا يصح لانها
عبادة واحدة كالصلوة والصوم وهو ممنوع لا ينافي افعال الصلوة بعضها ببعض لهذا يبطل بالفصل بخلاف الطهارة ولو نوى بغسل الوجه رفع الحدث عنه بطل
وكذا لو ذكر في اصل النية رفع الحدث عن الاعضاء لا يرفع بغيره بالصالح هنا على وجوب النية في غسل الميت لانها عبادة وهو احد وجهي الشافعي والثاني لا
يجب هو يثبت على ان الميت نجس ولا يجب اذا قطع دم المجونة وشرطنا الغسل اباخه الوطى عنده غسلها الزوج ونوى فاذا غفلت لم يستنج الصلوة وللشافعي وجهان
وهل يكفي اباخه الوطى عنده وجهان ولو نوى للسلة اباخه الوطى فالوجه لا باخه والدخول في الصلوة لانها نوى ما يضمن رفع الحدث وهو احد وجهي الشافعي
في الآخر لا يباح الوطى ولا الصلوة لان الطهارة نحو الله تعالى حق الزوج ولا ينبغي الحكم وتكلف طهارة تصلح المحققين بخلاف الذمينة لانها ليست من اهل حق الله
يد طهارة الصلوة معتبرة لان مجوز فعله ليس للحاجة كالنيم وضوء المستحاضة فانه لا حاجة فيه من ذلك لا تكلف عليه لا للرخصة كما سمع على المجبة لان الرخصة
تقتضي الشقة ولا مشقة في اصله ولو نوى في صفة ثم بلغ وصله حتى صلواته وكذا لو وطئت مثل البلوغ فاعتشلت ثم بلغت هو قول بعض الشافعية وقال النية
يعبد وهو وجهي عندي به لو نوى رفع حدثه الواقع غيره عدم الرجوع وضوءه لانه نوى رفع ما ليس عليه وما عليه لو يورضه وللشافعي وجهان وفي الغلط
اشكال يشاء من هذا ومن عدم اشكال ان تعرض للحدث فلا يضر الخطأ بقى لو نوى النقص حمله ان يصلي فلو ظهر الاحتياط ثم ذكر لم يجز به لانه لم ينو الوجوب
وهو احد وجهي الشافعي والثاني يصح كما ذكر لو دفع ما يوهه ديناً ثم ظهر وجوبه وليس يجب لعدم اشراط النية هناك بمر لو اخل بالعبادة جاهلاً ثم غسلها في الجنابة
لم يرفع حدثه لانه لا يرفع الواجب بنية الندب للشافعية وجهان وكذا الوجه في الطهارة ثم ظهر لانه كان محدثاً يصح لو نوى المحب الاستيطان في السجدة ومس كتابه
القرآن صح ولو نوى الاجتناب فالأقرب لارتفاع خلافه للشيخ ويحتمل لو شغل النية فان كان بعد الاكمال لم يرفع الاستئناف لك كل من عليه طهارة واجبة
الوجوب وغيره بنوى الندب فان نوى الوجوب صلي به اعاد فان نوى مع تخلل الحدث اعاد الاولى خاصة كما لو نوى للمكة قبل الوقت فدخل بعد
البعض فالأقوى الاستئناف لبقاء الحدث فيندرج تحت الامر ويحتمل الانام لو نوى مشروعا فيجوز الاستمرار على النية والعقل الى الوجوب بك لا يقع من
الطهارة لثلاث بواحيه نفسه عند غسل الجنابة على الخلاف وانما يجب بسبب ما التزمه وشبهه او وجوبه بالانيم الا انها اجزاء اما غسل الجنابة فينبطل ان يكون
للأصل والقول تعالى وان كنتم حينا فاطهروا والعطف يقتضي التبرك ويجوز التبرك في غير المصنوع ويحتمل فيه وان كان يقتضي بالعلية وقبل نفسه لقوله تعالى

بنوى
فنى النبى

مع خ
وداود
عرضا

مخلاف

ان الشئ الختان وجب الفصل على الاول بنوى الوجوب في وثنة وكذا غيره وعلى الثاني بنوى الوجوب فيه مطو في غيره من الطهارات وثنة فلو بنوى الوجوب مع نية
الطهارة او بالعكس او اهدى ما على ما بطلت فروع افاضل بنوى الوجوب باثنا عشر بنوى لند بجل الوضوء اذا لم ينجس عليه الطهارة فلو بنوى الوجوب
بطلت طهارته فان بطلت صلواته فان تعدت الطهارات والصلوات كذلك وتخلل الحديث بطلت الطهارة الاولى وصلواتها خاصة ب الشا في دخول
الوضوء لند في وجه الوجوب للاستصحاب فان ظهر البطلان فالوجه عدم الاعادة مع عدم التمكن من الظن وكذا الظن مع عدم التمكن من العلم وثبوته مع التمكن
في البابين حج المحبوس يجب لا يتمكن من العلم ولا الظن بنوى فان صلت ولو اخرج او افاضل الوجه النجس والاعادة معا قد لا يرد بينهما بين الوجوب والندب
او هما على تقدير ما يصح هو لوطن وجوب صلوة فوضوا واجابتم ظهر البطلان ففي النجس اشكال اما لوطن البراءة ثم ظهر البطلان فالوجه النجس اشكال
في غسل الوجه وهو واجب بالنص والاجماع وحده طولاً من فضا شع الراس الى محاذ وشعر الذقن اجماعاً وعرضاً مادارت عليه الابهام والوسطى وبه قال مالك
لان الوجه ما يحصل به المواجهة لقول احدهما عليه السلام مادارت عليه السبابة والوسطى والابهام من فضا شع الراس الى الذقن وما سوى ذلك ليس الوجه وقال
باني الفهاء ما بين العذار والاذن من الوجه فحده عظام من وثلا اذن الى ثلا اذن بحصول المواجهة من الامر وهو ممنوع مسئلة الاذن ليس من الوجه
ذهب اليه علماء ونا اجمع وبه قال فقهاء الامصار الا الزهري فانه قال انهما من الوجه يجب غسلهما معه لقوله سبحانه وسق سمعه وبصره فاضاف
السمع كما اضاف البصر وهو خطأ لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يغسلهما وروى ابو امامة الباهلي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الاذان من الراس والاضافة فحصل بالمجاورة ولا يجب غسلهما
اجماعاً لا ظاهرهما ولا باطنهما من غسل فقلد ابدع لقول لبارء بن عبد الله بن رباح لا يغسل وجهه ولا يغسل راسه ولا يغسل يديه ولا يغسل رجليه ولا يغسل
عن الراس والوجه وبه قال ابن عمر وابو ثور وقال مالك هما من الراس ويجب غسلهما على الرواية وبسبب ما اخذ لهما ماء جديا وقال احمد هما من الراس يجب غسلهما على
الرواية التي نوهب استيعاب الراس وروى ابن عباس وعطاء بن الحسن البصري والاذن اجماعاً انهما من الراس يجب ان يغسلهما معهما على الرواية وبه قال احمد والجمهور
الاذان من الراس فلا يجب غسله عند الاغتسال من غير غسله وقال الشعبي والحسن بن صالح بن حي انه يغسل ما قبل منها على الوجه ويغسل ما بعده من الراس مسئلة
لا يجب غسل ما بين الاذنين والعظام من البياض عند نا وبه قال مالك لا يغسل من الوجه وقال الشافعي يجب على الامر والمخفى وقال ابو يوسف يجب على الامر
خاصة ولا ما خرج عما دارت عليه الابهام والوسطى من العذار ولا بسبب ثبوته على الشرع ويرجع الانزع والاعم وفيه الاصابع وطوبى لها الى مسئلة الخلفه فلو وضعت
اصابعه عن غسل ما يغسله مسنوها ولو فل عرض وجهه عن غير وجهه ولو الى العذار وان نالته الاصابع ولا يغسل كل واحد بنفسه يجوز ان يكون اتم واصابعه يغسل الاغ
ما على جهته من الشعر وبذلك الاصابع ما بين منابت الشعر الغالب من الراس الى حد شعره واما الترتيب فانه ما انحصر عنها الشعر في جانب مقدم الراس ويسمى ايضا الخلفه
لا يجب غسلها وكذا موضع الصلع وبه قال الشافعي والصنغان من الراس والعذار وهو ما كان على العظم الذي يجاذى ثلا اذن ليس من الوجه عندنا خلافا
خلافا للشافعي والعارضان ما نزل من العذار من الشعر على اللحية والدم من خنثه وهو مجمع اللحية والعنفقة هو الشعر الذي على الشفة السفلى عالياً بين
وموضع الخنثه وهو الذي بينت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والخنثه ليس من الوجه لنبات الشعر عليه فهو من الراس والشافعي وجهان احدهما
من الوجه ولذلك يعتد بالنساء ازالة الشعر عنه وبه سمي موضع الخنثه مسئلة يجب ان يغسل ما تحت الشعور والخنثه من محل العرض كالعنفقة الخفيفة
والاهل والخاصين والسبب لانها غير سائرة فلا ينفل اسم الوجه اليها ولو كانت كثيفة لم يجب غسل ما تحتها بل يغسل ظاهرها اما الذقن فان كان شعرة كثيفة لم
يجب غسلها ولا ابصال الماء الى ما تحتها بل يغسل ظاهرها ايضا ذهب اليه علماء ونا وبه قال الشافعي لان النبي صلى الله عليه وسلم نوضا فغرفه عن غسل وجهه وقال علي بن ابي طالب في وصفه
كان كبر اخافه عظم الحية ابض مشرب بحرقه ومعلوم ان الغرزة لا تاتي على ما تحت الشعر كله ولا تضر باطنها كذا خلع الفم وقال ابو ثور والمخفى يجب غسل ما تحت
الكثيف كالجنانة وكالحاجبين وكما جبين وهو غلط لكثرة الوضوء فيشقق الخليل الجنابة والحاجبان غير سائرين غالباً وبه قال ابو حنيفة في الشعر المجاذى محل الفرض يجب سجد
في رواية اخرى عنه صح ربه وهي عن ابي يوسف ايضا وعنه ثابتة سقوط الفرض عن البشرة ولا يتعلق بالشعر وهي عن ابو حنيفة ايضا واعتبر ابو حنيفة ذلك بشعر الراس
فقال ان الفرض اذا يتعلق بالشعر كان صحيحاً وهو خطأ لقوله اكشف وجهك فان اللحية من الوجه لرجل غطي بحشة الصلوة بخلاف شعر الراس فان فرض البشرة
مخفى المسح وهذا الفرض مخفى الغسل فاذا انشغل الفرض بالانفل على صفته واما ان كان الشعر خفيفاً لا يستر البشرة فالانوى عندى غسل ما تحتها وابصال الماء
اليه وبه قال ابن ابي عمير هو مذهب الشافعي لانها بشرية ظاهر من الوجه وقال الشيخ لا يجب غسلها كالكثيفة والفرق ظاهر فروع ٢ بسبب تحليل الكثيفة
لما بين من الاستظهار ولا ندره كان بخلافها وليس بواجب لو ثبت للمرأة الحجة فكما دخل وكذا الخنثى المشكل وقال الشافعي يجب غسلها لانها نادر حج لو غسل شعر وجهه
او مسح على شعر راسه ثم سقط لم يؤثر طهارته لانه من الخلفه كما جلد به قال الشافعي وقال ابو حنيفة يغسل طهارته كالحقن وهو غلط لانه ليس من الخلفه بل يبدل في
لا يجب غسل المشرك من اللحية عن محل الفرض طولاً وعرضاً وبه قال ابو حنيفة والمخفى لان الفرض اذا يتعلق بنا بوازي محل الفرض لخصه بما جاز به كشم الراس وقال احمد
ومالك يجب لدخوله في اسم الوجه ولا ندره ظاهر ثابت على محل الفرض فاشبه ما جاز به وللشافعي قولان هو لا يجب ادخال الماء الى باطن العينين لما بين من الاذى والشافعي
قولان هذا احد هما والاخر الاستحباب لان ابن عمر كان يغسل ذلك حتى عني ليس بحجة نعم بسبب ان مسح ما بينه باصبعه لانه الرص اليها وقد روي انه كان يغسله
في مسح ما بينه في ماء الوجه على باطن الاعضاء لما بين من الغضون والشعر والدواخل والخارج وقد روي على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكثر فيه الماء من لو ادخل
يد وغسل بشرة اللحية لم يجز لانها ان كانت كثيفة فالغسل للظاهر وان كانت خفيفة فالغسل لهما فلا يجزى احدهما مسئلة والواحيان يغسل وجهه من العظام
الى المحاذ فان نكس قال الشيخ واكثر علماء ما يبطل وهو الوجه عندى لانه بدأ بالفصاخص في بيان المحل ويكون واجبا لا استحالة الابتداء بالوضوء قال المرتضى نعم بكرة
والجمهور على الجواز وكيف غسل الحصول للمأمور به وهو مطلق الغسل ولا بد من غسل جزء من الراس واسفل الذقن لوقوف الواجب عليه وفي وصفه بالواجب اشكال ويجب
في الغسل مساه وهو الجريان على العضو فالدهر ان صدق عليه لا يجرى والافلا وكذا في غسل اليدين ١ المسألة الثالثة في غسل اليدين وهو واجب بالنص
والاجماع ويجب ادخال المرفقين في غسلهما ذهب اليه علماء ونا اجمع وهو قول اكثر العلماء منهم عطاء ومالك والشافعي واحمد واسحق واصحاب الراي لقوله تعالى الى المرافق
والغاية تدخل غالباً ولقول الصادق ع ان المشرك من المرافق وروى جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ ادا الماء على مرفقيه خرج مخرج البيان وكان الى شغل ثارة بمغنى مع

مسح وزيادته وعلى ثقله بالحوار لا يشاء فعل بكرة وجهان وعلى كل ثقله فانه لا يستحب عند له لو وضع يده بالبلدة على محل الفرض ولم يمسح ليجزى لانه لو كان المسح
المأمور به واحدا ونهى الشارع الاجزاء لان الفرض وصول الماء دون كفيته هو لم يوفى على محل المسح فظرو فان جرت اجزأت عند عنه مطلقا والا فوجهان
وعندنا لا يجزى مطلقا لا يستيناف ولو مسح بجزءه مبلولا او خشيته لم يجز عندنا الاستيناف ثم لو مسح على جائل غير مانع من اقبال الطوفية الى محل الفرض
لجيز لان البناء كما انقضت النجاسة الا لاصاق الجثث كما هو في مسح الرجلين مستثناة لانه لا مانع من كونه الى وجوب المسح على الرجلين ابطا
الوضوء بعسلها اغتيا واوبه قال علي عليه السلام ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارسله الى الكعبين والنصب بانه
للعطف على الموضع ولا يجوز عطفه على الايدي لانه اذا نفض الفراء فان الفصل لا يشمله مع خالفه الفصاحة بالانتقال من جلة قبل استيناف الفرض منها الى
مالاغلاق لها به والجواز من دى الكلام ولم يرد كتاب الله تعالى ولا مع الواو وروى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارسله الى الكعبين والنصب بانه
فدعيه وعن علي انه مسح بغيره فمسيه ثم دخل المسجد فخرج بغيره صلى الله عليه وآله وسلم وعنه ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارسله الى الكعبين والنصب بانه
اغسلوا القدمين ظاهرهما وباطنهما وادخلوا ما بين الاصابع فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا مسح الجحاح قال الله فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم
واوجلكم الى الكعبين وقال الشعبي الوضوء مفسولان ومسوحان ومن طريق الخاصة قول الباقر وقد سئل عن المسح على الرجلين فقال هو الذي لا يجزى بل هو الذي لا يجزى
الباقر الصادق وضوءه وسؤال الله قال نعم مسح راسه وفديه وقال بعض اهل الظاهر يجب الجمع بين الفصل والمسح وقال ابو جبر الطبري بالخبرينهما وقال باقي الجوز
بوجوب الفصل لان عثمان لما وصف وضوء رسول الله قال ثم غسل بجاهة عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارسله الى الكعبين والنصب بانه
من البول ورواية عثمان معارضته فانضم من الروابيات مع ان اهل البيت عليهم السلام اعرف من الناس لافضلهم الرسول ولا حتمال غسلها للتطهير فنهوهم الجزية بخلافه
المسح وفند بدل الاعصاب لا يدل على وجوب غسلها في الوضوء على انه جزء منه مستثناة لا يجب استيعاب الرجلين بالمسح بل يكفي المسح من رؤس الاصابع الى الكعبين ولو مسح
باصبع واحد عند قضاء اهل البيت لوجوب ثقله الغافل الدال على النجاسة فيقول الباقر اذا مسح بشيء من راسك او ثوب من فديك ما بين كعبيك الى كعبيك
في اطراف الاصابع ففدا جرت النجاسة من اصابع القدمين الى الكعبين لانهما غاية نجاسة لا يبداء من رؤس الاصابع لبعده الفارق ويجب المسح بياقي نداء
في الوضوء فلو استأنف له غسل في البحث فيه كافي الراس ويستحب ان يكون بثلاث اصابع مضمضة وقال بعض علماءنا يجب في مسح الجوز المسح من كعبيك الى كعبيك
من الكعبين لما تقدم في الراس من غير علمنا ثانيا لا يجب ان يثب منها لكن يستحب البداء باليمنى ثم لو كان على الرجلين او الراس طوبى فحق جواز المسح
عليه قبل تنسيفها اشكال في لو قطع بعض موضع المسح على الباقر ولو استوعب سقط هو لو كان له رجل ثالثا اشبهت بالاصابع وجب مسحها والافاشكال
في تنسيفها من العوم ومن صرف اللفظ الى الظاهر لو غسل المسح ليجزى لما تقدم الا ان يكون للتنقية فيصير مسحها واجب عليه لانه مع زوالها الاثر ولو لم
غسلها للتنظيف فله في الطهارة واخر ولو كان محل الفرض المسح نجسا وجب ثقله غسله على المسح وكذا اغتسله في الاكفاء بغير غسل الوضوء
في نظره اذ هو الصحن مع طرائف الفصل كالكثر من مسح على النعل العربي وان لم يدخل يده تحت الشراك وهل يجزى لو تخلف ما تحته او بعضه اشكال قربه ذلك
في وهل ينحسب ما يشبهها كالمسح في الخشب اشكال في كذا البوريط وجعله لغيره كالحاخرة في العيب اشكال في الجوز المسح على الخفين ولا على سائر الاضراس او التنقية
باليد علمنا وانما جمع وبه قال ابو بكر بن داود والحوار في قوله تعالى وسكم وارجلكم والبله لا الصاق لان ابا مسعود البدي لم يروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على الخفين قال له علي
قبل نزل المائدة او بعد فمكننا ابو مسعود وهذا النكار منه وطهارة المفالة واعتقاد وجوب المسح على الثبوت ونقول على ما ابا الى مسح على الخفين او على
غيره لقله ومن طريق الخاصة قول الصادق سبقت الكتاب الخفين وسئل عن المسح على الخفين فقال لا تمشي وذهب الجمهور وكافة الجواز لان سعد بن ابى وقاص روى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه السلام انه مسح على الخفين وقال الباقر جمع عن الخطاب اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيهم علي فقال ما تقولون في المسح على الخفين فقال الخيرة بن عتبة راي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على الخفين فقال
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ابي الجوز المسح على الخفين عند الضرورة كالبرد وشبهه او للتنقية فيخرج ليقول الباقر وقد سئل هل فيها خصلة
لا بأس من الخفين او بعد ما فقال لا ادري فقال علي سبقت الكتاب الخفين انما تركت المائدة قبل ان يقتضيه شيء او قلته ومن اعزب لا يستأشروني المسح على الخف لرفع
الحدث عن الرجلين ومنع عن البشر فمروى عن ا

الشعر
غزل

العضوة

لو غسله اربعين دفعة لعجزه وللشافعي قول بالجواز لانه لم يندم على الوجه شيئا فهو لو كان في ماء جار وبقيت عليه حرقان تلك صحت الاعضاء المغسولة ولو لم يندم
 الوافق فلو بايضا من الاعضاء المغسولة دفعة حصل بالوجه فان اخرج اعضائه من ثيابا حصل بالثياب ايضا ولو لم يندم حصل بالوجه من الاواني المغسولة ولو لم يندم
 عضو قبل الوجه بطل اما الوجه فان لم يندم حال غسله بطل ايضا والا فلا من لواخل بالثياب ثبوت سبب بطل وضوءه وللشافعي وجهان ولو كان عامدا اعاد مع
 والا على ما يحصل من ثبوت سبب غسل الموالاة واجبة في الوضوء عند علمائنا اجمع هو القول القائل بالثبوت للشافعي في وضوءه والغسل معا وبه قال غزالي والاوزاعي
 واحد من قبله في وضوءه خاصة لان الامر للفور خصوصاً مع ايجاب التعقيب فناء ولا يندم فانه وضوءه وهذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا بغيره ورواه
 عليا عليه السلام راي جلا يصلي في ظهره قد مله فقل الدبر لم يصب الماء فامسح باليد على وجهه في الوضوء والصلوة ولو لا اشراط الموالاة لاجل ان غسل القدم
 من طرفي كاحنه سأل عوف بن عمار الصادق رما وضوءات وضوء الماء قد عوثا بجارية فباطوا على الماء فيجئ وضوءا قال عد وقال مالك اللبث سعدا بعد الغسل
 بطلت طهارته وان كان لغت جازية قول مالك ما لم يجتهد عند انقطاع الماء وقال الشافعي في الجهد بد يجوز في التيمم وبه قال سعيد المسيب في المحسن البصري
 عطاء وطاوس والثوري واصحاب الرأى لا يندم في الوضوء لوجوب الموالاة فرفع في اختلف علماء وانا في تفسير الموالاة فقال لم يندم في الشافعي في المبالغة فاذا فرغ من وضوء
 انقل منه الى ما بعده وجوبا ولها قول اخر اعتبار الجفاف فاذا غسل عضو اجاز ان يؤخر الثاني له ما لم يجتهد وعلى كلا القولين لو اخرج جوف حشفة سابقا في اسنانك
 ولو لم يجتهد لم ينافي بل فعل محرما على الاول خاصة والادب عندى الاول لقول الصادق النبيع وضوءك بعضه بعضا ولو اخرج بعد او لا فظاع ماء جاز على
 القولين فان جفت سابقا عاد عليها ما جع هل يشترط في الموالاة عدم جفاف السابق وجميع ما تقدم من الاعضاء الاقوى الثاني لقول الصادق في الرجل ينسى مسح
 حتى يدخل في الصلوة قال ان كان في كمينه بل يندم ما يمسح واسه ورجليه فليقبل لونه والوضوء وجبت الموالاة فان اخل بها فالادب بحسن الوضوء وجوب الكفاية
المطلب الثاني في مندبه ثمانية عشر السواك وفيها اجمع العلماء الادب على استحبابه لقوله لو كان اشق على امي لا يمسح بالسواك عند كل صلوة
 للاصل لقول الباقر ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يكثر السواك وليس بواجب هو من العشرة الحنيفة وكذا المضمضة والاستنشاق فضل الشارب والفرق
 والاستنجاء والختان وحلق العانة وفصل الاظفار وثقل لا يطيب واستحبابه من اكد قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما زال جبريل يوصيني بالسواك حتى شئت
 ان احني او ادرى وقال علي عليه السلام انوا هم طرفي الاذان مظهرهما بالسواك وقال الباقر الصادق صلوة وكعبين بسواك افضل من سبعين ركعة غير سواك
 وقال الصادق في السواك اثنا عشر حفلة هو من السنة ومطهر للنفوس ومجلاة للبصر خير من ارجل من ويبيض الاسنان ويذهب بالجفريات والشفة ويشفي الطعنا
 ويذهب بالبلغم وينظف في الحفظ ويضاعف الحشا ويزجج به الملا تكة وهو مستحب في كل وقت للمفطر والصائم اول النهار وآخره وبالرطب والباقس للعموم وبه قال
 ابو حنيفة وقال الشافعي بكرة بعد الزوال مطو وقال مالك ان كان السواك وطبا كره والا فلا وقال احمد بكرة في الفرض دون الفل بوضع الاناء على اليمن ان كان
 ما ينفذ منها لانه يمكن جع الاغتلاف باليمن لانه كان يجب الثبوت في طهرون وشغله وشانه كله ولان الصادق في الما وصف وضوء رسول الله ذكره في الشبهة
 ذهب اليه اكثر العلماء لانه يغلى عصب الفم بالغسل لا يصل لانه قال من نوضا ذكر اسم الله عليه كان طهرا بجميع بدنه ومن نوضا لم يذكر اسم الله عليه
 عليه كان طهرا والاعضاء وضوئته ومعناه الطهارة من الذنوب فان رفع الحدث لا ينعض فدل على ان الشبهة موضع الفضيلة ومن طرفي الخاصة هو الصلوة
 من ذكر اسم الله على وضوئته فكانا اغتسل لان العبادة ان لم يكن في آخرها مطلق واجب لم يكن في اولها كالصلاة وقال احمد في الروايتين انها واجبة فان كان
 في عدم بطلت طهارته وسهوا لا يطل وبه قال الشيخ زرهون لان النوى قال لا صلوة لمن لم يذكر اسم الله عليه هو محمول على السنة والفضيلة اذ في الحقيقة
 في صورها ما قال الصادق اذا وضعت يدي في الماء فقل بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فاذا فرغت فقل الحمد لله رب العالمين
فرعان الاول لو نسي الشبهة في الانبعاث فلهما في الاشياء كالونسيها في بندي الاكل بايديها في ثائبة الشافعي غسل اليدين قبل ادخالها الا انهما من حدث
 النوم والبول منة ومن الشافعي طهرت من ومن الجنازة ثلثا وليس واجبا عند علمائنا اجمع واكثر اهل العلم لقوله نعم اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا ولو لم يذكر غسلها
 في الاصل وسال محمد بن مسلم احدهما عن الرجل يبول ولم يمسح يده شيئا يغسل يده في الماء قال نعم وقال داود اذا قام من نوم الليل فلا يجوز له غسل يديه الا ان
 يغسلهما ولا يجزئ غسلهما لانه لو صب الماء في يده ونوضا لم يغسل يديه اجزاء وقال احمد في الروايتين اذا قام من نوم الليل يجب عليه ان يغسل يديه
 ثلثا فان غسهما في الماء قبل ان يغسلهما اذ في الماء وهو محكي عن الحسن البصري لان النبوة قال اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغسل يديه الا اناء حتى يغسلهما ثلثا
 فانه لا بد من يدين يدين يدين وهو محمول على الاستحباب اصحاب ابن مسعود انكروا على ابي بصير في الرواية فقالوا فاضع يديه في الماء في الاخرة بين نوم الليل
 النهار في الاستحباب لثبوت فضيلة ما وسوى الحسن بين نوم الليل والنهار في الوجوب قال احمد يجب من نوم الليل والنهار لان اليدين يكون في الليل في الظلمة
 ان الهد من الكرع لانه المراد في التيمم في الدبر جع غس بعضهما كغس جميعها لا غدا في المقتضى هو احد الروايتين عن احمد في الاخرى بالجواز لبعض وقال
 الحسن البصري لئن اقول النهي عن غس جميع وغسها بعد المرة في الغالب فيلها في الاخرة بين كون اليدين مطلقا او مشددة وكون التيمم مسددا او لا وهذا
 الخطاب للمكلف المسلم اما الصبي المجنون فلا عدم فوجب له غسل اليدين او اما الكافر فلا للماء يجزئ بمسحه عن احمد وابان احدهما ان هؤلاء كالمالك في الغالب
 المسلم لانه لا بد من يدين يدين يدين في الحكم معلق على مطلق النوم وبعض الجنازة على الزايد على نصف الليل من في انقضاؤه الى الشبه وجهان من حيث انها
 لوهم الخاف في المضمضة والاستنشاق واليسا بواجب في الوضوء والغسل ذهب اليه علماء وانا وبه قال الشافعي ومالك في الرمي وبيعة الادب لا يندم في
 عفت غسل الوجه وقال في عشره من الفطرة وعد المضمضة والاستنشاق والفطرة السنة ومن طرفي الخاصة قول الصادق ليس عليك مضمضة ولا استنشاق
 انها من الخوف وقوله المضمضة والاستنشاق ما سن رسول الله وقال احمد والشيخ ابي بصير في الرواية انها واجبة لان عائشة روت عن قول النبي صلى الله عليه وآله
 الذي لا بد منه قال الدار قطن انه مرسل من وصله فقل هو محل على الاستحباب وقال ابو ثور وداود الاستنشاق واجب فيهما والمضمضة غير واجبة لقوله للفقهاء
 صنفه بالغ الاستنشاق الا ان تكون صائما ولا يدل على الوجوب قال ابو حنيفة والثوري هما واجبان في الجنازة دون الوضوء ولو لم يذكر في الرواية ان النبي صلى الله عليه وآله
 المضمضة والاستنشاق الحين ثلثا فيضه ورواه ابن كثر في محله الحلي هو كذاب الفرض الشديد من تركه الظاهر لا واجب ثلثا فرفع في الاستحباب لا ينافي

الشافعي

كتاب الطهارة

بكل واحد منها ثلثان ينبغي ان يمتنع من ثلث ثلث الكف ثم يستنشق كذا لتلو وضوء الماء مضمض ثلثا بكف واستنشق ثلثا بكف ثم يبتغي ان يكون الاستنشا
عبدا كمال المضمضة والشاقي قولان هذا احدهما والثاني انه يمتنع من ثلث ثلث الكف ثم يستنشق هكذا ثلث مرات يبتغي المبالغة فيها ويبتدئ بالماء المضمضة في جميع ثم يبتدئ بماء
الاستنشا الى خياشبه الا الصابم من ثلث ثلث الكف ثم يستنشق هكذا ثلث مرات يبتغي المبالغة فيها ويبتدئ بالماء المضمضة في جميع ثم يبتدئ بماء الاستنشا الى خياشبه
وقد سئل عن الوضوء ان مشى وليس المراد الوجوب بالاجماع والقول الصادق الغرزة الواحدة فخرج في حال الصدوق لا يجوز على الثانية وبه قال مالك لانه في
امر بالغسل اما الثالثة فنحن نأنها بدعة وهو اختيار الشيخ والصدوق في تحريم لغفاد مشرعة ما ليس بشرع وقال المصنف الثالثة تكلف لان الامر بالاطلاق لا يمنع
وقال الشافعي احمد واصحابه الا في المسح ثلثا ثلثا لان في كعب روى ان النبي في وضوء مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وضوء مرتين فان
الله اجره مرتين وضوء ثلثا ثلثا او قال هذا وضوء في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل عدم استيعاب الغسل الاولين في ثلثا ثلثا بل يجب
او يكون من خصائصه وخصائص الانبياء ولان ابن عباس روى انه في وضوء مرتين ولو كان وضوءه لما اخل به وكان ما الكاظم عليه السلام مع ان الجهم في حروف
هذا الحديث في نقد به الاستيعاب الاول اما لو تحلف شيء من غسل محل الفرض فانه يجب غسله ثانيا ولو لم يعلم موضعه وجب عادة غسل المصنوعات بانوار
هكذا ولو لم يأت في الثانية على الجميع حيث الثالثة فزاد في لو اشعل ثلثا ثلثا بطل الوضوء لان المسح يغيره الوضوء لو خالف في الاعضاء غسل بعضها
والباقي لا يجزئ لو اعتقد وجوب مرتين ابدع وبطل وضوءه لان المسح يغيره الوضوء لعدم مشروعيته على شكال هو لو شك في العدد غسل البناء على
اليقين والاكثر ثلثا غسل ثلثا في المسح ذهب اليه علماء واما اجماع وبه قال ابو حنيفة ومالك والثوري واحمد ابو ثور والحسن مجاهد لان عليا عليه
وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد وكذا من طريق الخاصة عن الباقر الصادق حيث صفاه وقال الشافعي يكتفي بكون ثلثا وبه قال عطاء
وقال ابن سيرين يمسح مرتين في وضوءه مرة لان النبي في وضوء مرتين في ان قال وضوء ثلثا الى ان قال هذا وضوء في وضوء الانبياء من قبلي وقد نقد
جوابه فان تكرره معتقدا وجوبه فعل جازا ولو بطل وضوءه ولو لم يعتقد وجوبه فلا بأس في الدعاء عند كل فعل عند الفراغ بالمنفرد في الوضوء
بعد وهو قول علماء اكثر اهل العلم والواجب المستحب حصول الامثال روى عبد الله بن زيد ان النبي في وضوء يثبته مد من طريق الخاصة قول علي
الغسل من الجنابة والوضوء يجرى فيه ما جرى وقال محمد بن يحيى المد هو محكي عن ابو حنيفة والغسل يصلح والواجب في الا
لفول الباقر كان رسول الله في وضوء يمسح ويغسل بجمع والمد بطل ونصف والصاع ستة اذ طال جنى بالماء حتى يبداء الرجل في غسل يديه بظاهره
في الاولى والباطن في الثانية والمرأة بالعكس وبها باجماع علماءنا لما رواه الشيخ عن محمد بن اسمعيل بن عمار عن الحسن الرضا قال فرض الله على النساء
في الوضوء ان يبدئن بباطن اذ رعن وفي الرجال بظاهر الذراع والمراد بالفرض هنا التقدير لا الوجوب خاتمة شتم على صاحبك اذكره الله
وبه قال جابر ابن عباس كرهتم في الوضوء دون الغسل للشيخ قول بانه لا بأس به والشافعي قوله ان كنهه لان الحسن عليه السلام كان باخذ المندبل وله قول
اخر الفرق بين الصيف والشتاء بذكر الاستعانة بصب الماء عليه وبه قال احمد لانه قال الاستيعاب افعلى وضوء واحد ومن طريق الخاصة ان عليا
كان لا بدعهم يصبون الماء عليه قال لا احب ان تسرك في صلواتك احدى ولو احدى في الشافعي الثاني انه غير مكروه لانه روى ان عليا قد سئلت عن احبنا
بحرم التولية لانه ما مؤ الغسل بحيث لا يتقى من محل الفرض شيء وان قل فيبطل في يستحب عليه بدأ الوضوء لكل صلوة فرضا كانتا وفلا والشافعي وجان في
احدهما عدم الاستحباب قال ولا يستحب الخجل بل يجوز في الشك والصلوات ولو تضاؤل بصل كره له الخجل بدو وكذا الوضوء في كره له الخجل بدو وليس عليه الخجل
الحج الخامس في احكامه يجوز ان يصلى بوضوء واحد جميع الصلوات في بعضها وسنهما المحدث سواء كان الوضوء فرضا ونقل وسواء في وضوءه
او نافله قبل الوضوء بعده مع ارتفاع الحدث بلا خلاف مامع بقاء الحدث كالمسحاضه فتكون سباني مجتمعا وقال بعض الظاهرية لا يجوز ان يجمع بين صلوات
كثيرة بوضوء واحد نعم يستحب الخجل بدو كالتقدم لقولهم في الوضوء نور على نور ومن جدد وضوءه على غير حدث جدد الله توبته من غير استغفار وروى ان
يخجل بدو الوضوء لصلوة العشاء يحول الله ويلى الله مستعمل في قال الشيخ من يمسح البول يجوز ان يصلى بوضوء واحد لصلوات كثيرة لعدم دليل وجوب
الخجل بدو وحمله على المسحاضه فيس لا نقول به ويجب ان يجعله في كسر فيحاط لذلك وقال الشافعي لا يجمع بين فرضين بوضوء ويجوز ان يجمع بين فرضين
ونوافل والوجه عندى انه لا يجوز ان يجمع بين صلوات بوضوء واحد وهو قول الشيخ ايضا لوجود الحديث في معنى الامر بالغسل عند القيام ثانيا فلا
يخرج عن العمدة بدو ونحوه والنفذ لفظ الصادق وقد سئل عن نظير البول قال يجعل حرجة اذا صله فروع المطبوع وهو الذي به البطون وهو الذي
كصاحب السلس لو كان صاحب السلس البطون حال انقطاع في وقت الفرض وجب الصبر اليه واذا في الثانية عن توبه وبدو الوضوء بدو وضوء
في الاخر في الاحداث الثلاثة اعني البول والظابط والريح لو تلبس البطون او صاحب السلس والريح بالصلوة ثم تجاء الحدث فان كان مستمرا فالوجه عندى
الاستمرار لانه طاهر ضرورة كالمسحاضه وان كان يكتفي بنحو طائفة الطهارة والصلوة وفيل في البطون ان كان الحدث مستمرا ويبقى على صلوة لقوله
الباقر صاحب البطن الغالب في وضوء ثم يرجع في صلوة فبهم ما بقى ويجعل على ما بقى من الفريض لا من الفرض الواحدة هو يجب ان يوضع الصلوة عقيب
الطهارة لئلا يخلل الحدث مستعمل في الجنابة ان امكن ترعاها ثم اغتسبا وغسل ما تحتها ان امكن او مسح وان لم يكن وامكنه ايضا الماء الى ما تحتها ان
يكبره عليه او يغسله الماء وجب لان غسل موضع الفرض ممكن فلا يجزئ مسح على ما كان لم يكن مسح عليه ما ذهب اليه علماء واما اجماع ولا نفر في غير مخالف لان
عليه قال نكسرت احدي ندى فالت رسول الله عن ذلك فامر ان يمسح على الجباير الزند عظم الذراع ومن طريق الخاصة قول الصادق ان تان يخوف على
نفسه فليمسح على جباير ولا يصل لانه في محل الضرورة فكان اول ما يجوز من التيمم فروع اذا كانت الجباير على جميع اعضاء الغسل يغسلها مسحا على الجميع
مستوعبا بالماء ومسح راسه وجلبه بقية الليل ولو نثره بالمسح نيمه لو كان عليه داء ينضرب بالانثى وينضرب وصول الماء الى ما تحتها لجره المسح عليه فان
نثره مسحا على غير فترضة رده عليه حكمه حكم الجبيرة لو كان على الجرح خرفه مشددة ونجست بالدم ونظرت ترعاها وضع عليها خرفة طاهرة ومسحها
وكذا في الكسرة لا بد من وضع الجبيرة عليه كحل الكسرة اما من يتركها اجمع فلو وضع على يد وغدت في الارض فالوجه المسح والاعادة لما صلب بذلك الوضوء

بكتفه

وعلى

بين

بنوى

ان فوطى الوضع والا فلا هم الجنبه ان استوعبت محل الفرض مسح عليها اجمع وغسل باقى الاعضاء والامسح على الجنبه وغسل باقى العضو ولو غفل على الجنبه
لهم لا يجب غسل باقى الاعضاء و يجب ان يستوعب الجنبه بالامسح على الجنبه اذا لم يغسلها وان كان محل صلاته يجب مسح فوطى واحد فوطى الشايعى الا ان مسح
ما يقع عليه الاسم لا يمسح على جابل ون العضو فاجزأ ما يقع عليه الاسم كالمسح على الخفين والاصل ثم والفرق بان محل اصل للقبس عليه لا يجب استيعابه بخلاف
الفرع من المسح على الجنبه لا ينفذ هذه بل يجوز ما دام الضرر بنوعها او المسح عليها باقيا ولا فرق بين ان يكون جنباً او محدثاً ولا بين ان يكون ليس الجنبه على طهارته او لا
فلا يجب عليه اعاده الصلوة ذهب ليه علماء ونا اجمع فيه فلا حجة في احدى الواو اثنين للمعروف والشايع ان كان ليس الجنبه محدثاً مسح عليها ووجب عليها الاعا
ثوه واحدا وان لبسها منطهر ففولان لا ندره نادر وبعض الشافعية قال في الاول ايضا لو كان ح لا يجب على مسح الجنبه النيم لاصالة البراءة ولا ندره لا يجب عليه بدلان
عن مبدل واحد وللشافعية فولان احدهما الوجوب لحدوث جابر الحد الذى صابته الشبهة ان النبى قال انما كان لا يتيمم على وجهه فزوم مسح عليها
وبغسل سائر جسده ويجعل على جعل الواو بمعنى او لو كانت الجنبه على موضع النيم ولم يتيمم من نزعها مسح على الجنبه واجزأ وهو واحد فوطى الشايعى في الاخر
يمسح بالماء وييمم بمسح بالتراب على الجنبه قال وبعض الصلوة فولا واحدا وعندنا لا اعاده عليه لانه فعل المأمور به فخرج عن العهد لما ثبت ان الامر للاجزاء
لا فرق بين ان يكون ما تحت الجنبه طاهر او نجس اذا لم يتمكن من غسله بيا لو زال الحائل في وجوب الاستيناف اشكال يشك من ان الجنبه يصلى بطهارة
فيها الفصل مباشرة مع المكنة وهي حاصلة هناك ومن ان الحدث لا يقع ولا مانع مستلزم من ثبوت حدث على الطهارة والحدث وشك في الاخر على المشقة
الشك والاصل منه ما روى ان النبى ان الشيطان لما اتى احدكم فتنه في البنية فيقول حدثت حدثت فلا يضر من عن صلواته حتى يجمع صوتا او يجرد يدا من
طريقا الخاصة نحوه وفول الصادق ولا تنقض اليقين ابدا بالشك لكن تنقضه يقين اخر مثله ولا ندره حرج لعدم انفكاك الانسان من الشك فيما فعله الماضى فان
في الحدث لم ينفذ ان شك في الطهارة فظهر لا تعرف فيه خلافا الامن مالك فانه قال اذا شك في الحدث مع يقين الطهارة فظهر وهو واحد حتى الشايعى وقال الحسن
ان كان في الصلوة يقين على اليقين وان كان خارجا نوصلا لا يهايدخل في الصلوة مع شك الطهارة فلم يجز كما لو شك في طهارته ونقض الحدث وهو غلط لان النبى
سئل عن الرجل يجتهد في الصلوة فقال لا ينفذ حتى يجمع صوتا او يجرد يدا ونحو ذلك في الاصل بقاء الحدث في الفرع بقوله الطهارة مستلزم
لو ينقضها وشك في المناخر قال كثر عليها ثانيا بعد الطهارة من حصول الشك وهو واحد جوه الشافعية وقيل ان لم يسبق له وقت يعلم حاله فيه اعاد وان سبق
على ضد ذلك خلوع بعد الزوال فظهر حدث وعلم انه قبل الزوال كان منطهرا فهو الا ان حدث لان تلك الطهارة بطلت بالحدث الموجود وبعد الزوال والطهر
الموجود بعده يثبت نفذ على الحدث لا مكان الجذب بدونه فخر فلا يرفع حكما تحفظه بالشك فلو لم يكن من عادته الجذب يد فافظ انه منطهر بعد الحدث فتمسك له
الصلوة وان كان قبله حدثا فهو الا ان منطهرا ونفاعة بالطهر الموجود بعد الزوال والحدث الموجود بطلت سبقة لا مكان ثوالى لحدثا وناخر فلا يبطال طهارته
محققه بحدث موهوم وقيل اعى الاصل السابق فان كان قبل الزوال منطهرا وحدثا فهو كالمسابق ويجزم بسقوط حكم الحدث عن الطهر الموجود بعد المناخر كالمسابق
وللشافعية كالوجه الثالث والا فليقل ان ينقض الطهارة والحدث مخد بن متعاقبين ولم يسبق حاله على علم زمانها فظهر وان سبق استصحاب فاستلزم وشك في
شئ من افعال الوضوء فان كان له على حاله لم يرفع منه عاده على ما شك فيه ولو كان السابق قد جف استئناف من راس لان الاصل عدم الفعل فلا يدخل في الصلوة
بطهارة غير مظنونة ولو كان الشك بعد الفراغ والانصراف لم ينفذ الى الشك لغناء العادة بالانصراف من الفعل بعد استينافه وفول الباقر اذا كنت فاعدا على
فلم يندرك غلظت ذراعك ام لا فاعدها عليها وعلى جميع ما شككت فيه واذا نمت من الوضوء وفرغت منه وصرت في حالة اخرى في الصلوة او غيرها وشككت في شئ مما سجد
عليك وضوءه فلا شئ عليك فيه وهو نص في المحكيين وبعض الشافعية سوى المحكيين ووجب الاثبات بالشكوك فيه وبما بعد ثلثا بدخل في الصلوة بطهارة مشكوك
فيها ولا شك بعد الحكم بعد الاثبات **فصل في لو كان الشك في شئ من أعضاء الغسل فان كان في المكان اعاده عليه على ما بعد وان كان بعد الانتقال فكذا في الخل**
الوضوء لغناء العادة بالانصراف عن فعل صحيح وانما يصح ذلك لو كمل الافعال للبطلان مع الاخلال بالموالاته بخلاف الغسل في الممر من عادته الثوالى اشكال
ببناء من الاثبات الى العادة وعدم النيم مع اشاع الوقت ان لو جئنا الموالاته فيه فكل الوضوء والا فكل الغسل **مسئل** لو ينقض ترك عضو من اعضاء
بالانصراف ولو جف السابق استئنافه وفول الصادق اذا نسى الرجل ان يغسل يمينه فضل شماله ومسح راسه وجلبه ان كان
انما نسى شماله فليعد الشمال ولا يعيد على ما كان نوصا ومن اسقط الزنوب وجب الاثبات بالنسب خاصه ومع الحفاف يجب الجمع عند من وجب الموالاته ولو كان
المنزك مسحا مسح فان لم يبق على يده نداؤه اخذ من يمينه وحاجبيه وشفار عينيه ومسح براسه وجلبه ليجزأ الاستيناف فان لم يبق على شئ من ذلك نداؤه استا
فصل في رفع لو جلد ندبا وصى ثم ذكر خلال عضو من احدهما اعاد الطهارة والصلوة على ما اخبرناه من اشراط البنية الوجوب والندبا والاستيناف والرفع ما من
اكتفى بالفرقة فلا يعيد شيئا لانه من اى الطهارة بين كالتطهارة بين كان الخل سلسل الاخرى ولو صلى بكل منهما صلوة اعاد الجميع عندنا وعند الشافعية عندنا
خاصة لا خيال ان يكون من طهارتها فمطل ونصح الثانية بالثانية وان يكون من الثانية فصم الجميع والاول مشكوك فيها دون الثانية ولو جلد او جابى بندر وشبهه
فان التفتنا بالوجه فكل الشايع والافكا لحناء الشايع لو نوصا وصى واحدا ثم نوصا وصى اخرى ثم ذكر الاخلال المجهول نظره اعادها مع الاخلال في عدد او
العدد بنوى بمرافى ذمته على الاقوى وقيل الجميع مطلقا ولو ذكر انه نقص احدى الطهارة بين وجب يغيبها **الثالث** لو صلى الخمس بحسن طهارات من غير حدث
ثم ذكر الحدث عقبها فلهما فلا يشيخ يعيد الجميع وهو حق عندنا اما عنده فالأقرب عادة صبح ومغرب واديع مافى منه وكذا لو تحقق الاخلال المجهول قالو
نظير لكل من الخمس عقب حدث وينقض الاخلال المجهول والنقض قال الشافعية يعيد الجميع المعتمد الثالث الرابع لو نوصا الخمس حنا عن حدث وينقض الاخلال المجهول
من طهارتين اعاد اربعاً صحيحاً ومغرباً واديعاً من قبل اطلاق البنية فيها والتعقيب قبله بثلاثة ويخبر بين تعقيب الطهارة والعصر والعشاء فمطلق بين الباقيتين
وله الاطلاق الثلاثة فيكتفى بالمرتين **الحا** لو كان ترك من طهارتين من يومين فان ذكر الشرف في صلوة عن كل يوم ثلث صلوات اربعاً وثلاثاً واثنين وان ذكر جميعها
في يوم واثنين صلوات اربعاً ولو جهل الجميع والنفر في صلوة عن كل يوم ثلث صلوات البحث فيما لو نوصا خصال كل صلوة طهارة عن حدث ثم ذكر النقص المجهول بين
الطهارة والصلوة كذا في **الحا** لو صلى الخمس ثلث طهارات ثم ذكر الاخلال المجهول فان جمع بين الرباعيتين بطهارة صلوات اربعاً صحيحاً ومغرباً واديعاً من قبل
عزلة

مجببا لغيره عليه الغسل بل لا يغتسل الا بالصلوات لان العبد الكافر اسلم على عهد رسول الله ولم يبايعهم بالغسل لان الاسلام عبادة ليس من شرطها الغسل فلم يجز
كالجذعة وقال احمد وابو ثور وابن المنذر ويجزى من غير غسل عاصم وثقاته ابا اسلم فامروا باليق بالاعتزال ويجزى على الاستحباب مسكنا لا يفسد الماء اذا دخل
الحبيل والحاجب بغيره في الاناء مع عدم النجاسة ويروى عن الشافعي ان بدنه طاهر وروى ابو هريرة قال لعن رسول الله وانا جئت خدي بيدي فمسحت معني فغسل
ثم اسالت فافيت الرجل فاعنيت ثم جئت وهو فاعد فقال ابن كثر با ابا هريرة فقلت له فقال سبحان الله المؤمن ليس يجزى وقال ابو يوسف ان دخل بده لم يغسل
الماء وان دخل رجلاه فغسله فسد لان الحبيل يجزى عن غيره للحاجة وهو غلط لما تقدم وبكره الحبيل يغسل في الماء الراكد وان كثر وروى الشافعي لقوله لا يبولون
احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة وبكره في البئر ايضا وهو قول الشافعي وعند اكثر علماء ائمتنا يغتسل في الماء الراكد وان كثر وروى الشافعي لقوله لا يبولون
مذهب علماء ائمتنا وعند الشافعي انها واجبة وتكره الاستغانة ويحرم التولية وقد تقدم البحث في ذلك كله في الوضوء وهل يستحب المشيم للشافعي وجهان الثبوت لا يبولون
طهارة عن حدث والعدم لان نظرها نظم الفران ولو اخل بالمضمضة والاستنشاق قال الشافعي يجزى عاده الغسل وليس بمعتد ومقطوع الانف والسفينة يجزى عليه
غسل ما ظهره فقطع في الجنابة والوضوء لتغير الموضع عما كان وزوال الحاجب فصار ظاهرا كما لو نشر الحبل وهو واحد وجهي الشافعي والثالث لا يجزى باطن باصل الخلفه
وغيره المختون ان كان من ربعها لم يجزى ككشف البشر الا وجب بغسل الباطن والظاهر ايضا وللشافعي وجهان أحدهما الوجوب لان الحبل مستحقة الازالة شرعا ولهذا الوارها
انسان لو يغسل مسكنا المرأة كالرجل في الغسل وكيفية ثم يغتسل بها الاستظهار في الاصل الى اصول الشعر لا يجزى على البكر اتصال الماء الى باطن فرجها وكذا
الثبوت للشافعي في غسل باطنه الحوض وجهان وفي الجنابة كذلك ان قال بخاتمة وطوبى الفرج وهل يجزى على السبيل شراء الماء للوضوء والغسل بمحبل ذلك كما
والعدم كدم الفتح والماتية لها بدل وهو البتم فينقل البكر كما ينقل الى الصوم وللشافعي كالجهرين وكذا الوجهان في المرأة وقيل لا يلزم شراء ماء غسل الحوض
والنفاس لانه من جملة مؤنة الفكرين الواجب عليها **الفصل الثاني** في الحيض وفيه مطالب **الاول** في ماهيته وهو لغة التسيل من الدم الذي
تعلق بانقضاء العدة اما بظهوره او بانقطاعه على الخلاف وهو دم بهجة الرحم اذا بلغت المرأة ثم بعنادها في اوقات معلومة بحكمة ربها في الولد فاذا حلت انقضت ذلك
الدم باذن الله تعالى الى ثغره ولهذا قل ان تحيض الحامل فادفعه الى ولد خلع الله تعالى عنه صورة الدم وكساه صورة اللبن ليغذي به الطفل فاذا حلت المرأة من حمل
ورضع يفي ذلك الدم لا مصرف له فيسقط في مكان ثم يخرج في الغالب كل شهر سنة ايام او سبعة ايام وقد يزيد ويقل على حسب اختلاف الامزجة وهو في الغالب اسود
او احمر غليظ حار له دفع قال الصادق الحوض جليظ اسود والعبط الطري قال الباقر اذا رأت الدم البقر فلتدع الصلوة والجماع والحيض في الاصل لشد بد الحوض والسود
فان استنبه بدم العذق او حلت المرأة طنة فان خرجت مطونة فهو لعنة وان خرجت منقصة فهو حوض له قول الباقر والصادق فان خرجت مطونة فهو عذرة وان
خرجت منقصة فالدم فهو من الطمث ان استنبه بدم الفرج ادخلت اصبعها فان كان خارجا لم يكن من فوطر وان كان من الايسر فهو حوض وهو الاشهر ورواه الشيخ في
التهذيب عن الصادق هو اما ابن يعقوب فانه روى عن الصادق العكس به قال ابن الجبيل **مسئلة** لا يحض مع سن الصغر وهو من لم تكمل تسع سنين فان رأت
مثلا وان كان بئس ما هو بصفة الحوض لم يكن حياض وهذا اخذ به بعض الفقهاء لا يفرق بين الشافعي لان ولد ثلثة افعال في اول وقت مكانة اول الناسخ وبعد
اشهر منها واول العاشر ولا يحض ايضا مع الياس وهو بلوغ خمين سنة في غير الفريضة والنبطية وبلوغ سنين في الفول الصادق اذا بلغت المرأة خمسين سنة
لو حرجه الا ان تكون امرأته من فوطر ورويت روايتان مطلقتان احدهما بخمين والآخرى بسنين وهما محمولتان على هذا التفصيل فاذا بلغت المرأة هذا السن كان
الدم اسقاطا وعن احمد واثان احدهما بخسون والثانية سنون وبالفارق هل المدة **مسئلة** في الصفر والكدر في ايام الحوض حوض في ايام الطهر طهر كما
ان الاسود العبيط في ايام الطهر دم فساد وروى عن الصادق ان الصفر حوض ان كان قبل الحوض يومين وان كان بعد يومين فليس منه وللشافعي كالاول والخلفه
فقال بعضهم الصفر والكدر في ايام الحوض حوض وقال اخرون في ايام العادة وقال بعضهم ان تقدم هادم اسود وان كان بعض يوم وبالاول قال ربيعة ومالك وسفيان
والاذاعي واحمد واسحق وابو حنيفة ومحمد لقوله تعالى ويسئلونك عن المحيض قل هو اذى هو بياض الصفر والكدر ولا ندم في زمان الامكان لو تجاوزته فكان حياضا
كالاسود وقال ابو يوسف الصفر حوض والكدر ليس حياضا الا ان يتقدم هادم وقال ابو ثور وان تقدم هادم اسود فهو حوض واختاره ابن المنذر وقال داود ليس
لان ام عطية وكانت باغت رسول الله صلى الله عليه وآله فالت كالاغتسل بالصفر والكدر بعد الغسل شيئا **مسئلة** في الاقوى اجتماع الحوض والحبل فيقال ما
والشافعي والليث الزهري وفائدة واسحق لان عاتية قالت اذا رأت الدم لا تصل الى الظاهر انه يؤقت ومن طريق الخاصة قول الصادق وقد سئل عن الجمل في الدم انك
قال نعم ان الجمل يما فذقت بالدم وكذا عن الكاظم وقال شيخنا المفيد وابن الجبيل لا يمكن ويروى عن جهم والنابغين كسعيد بن المسيب عطا الحسن جابر بن زيد وعكرمة بن
المنكدر والشعبي ومكحول وحامد والثوري والاوزاعي وابو حنيفة وابن المنذر وابو عبيد وابو ثور واحمد لان النبي قال لا توطأ حامل حتى تضع لشئ عجزه
وجود الحوض علما على مائة الرحم قدل على عدم الاجتماع ومن طريق الخاصة قول زين العابدين عليه السلام قال النبي صلى الله عليه وآله ما جمع الله بين حوض وحبل بشئ
قول اخر ان رأت في زمان عادتها فهو حوض ان اخرجت من يومها فليس بحوض لقول الصادق اذا رأت حامل بعد ما يمضي شهرين يوما من الوقت الذي كانت ترى اليه
بين من الشهر الذي كانت تضع فيه فان ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث فلتوضأ قال الشيخ في اجماع الفريضة على ان الحامل المسنين حملها لا يحض وانما الحائض
فان لا يسنين **مسئلة** اقل الحوض ثلثة ايام بلبا بها بخلاف بين فضلاء اهل البيت وهو قال ابو حنيفة والثوري لان النبي قال اقل الحوض ثلثة ايام ومن
طريق الخاصة قول الصادق اقل ما يكون الحوض ثلثة ايام ولان الاصل ثبوت العبادة فيسقط الاجماع مع بين المسقط وقال ابو يوسف ومالك واكثر الثالث وقال مالك ليس
لا فله حد يكون ساعة لانه لو كان اقله يوما لكانت المرأة لا تدع الصلوة حتى يمضي يوم كامل وقال احمد وابو ثور اقله يوم وليلة وهو واحد قول الشافعي والثاني
ويروى قال داود دلالة الوجود عليه وهو **مسئلة** واكثره عشرة ايام بخلاف بين علماء ائمتنا وهو قال ابو حنيفة والثوري لقول النبي واكثره عشرة ايام ومن طريق
الخاصة قول الرضاء وبعده عشرة ايام وقال الشافعي خمسة عشر يوما ويروى عن مالك وابو ثور وطود ورواه الجمهور عن علي بن ابي طالب وعطية بن رباح احمد في احد الروايات
لدلالة الوجود عليه هو منوع في رواية عن احمد سبعة عشر يوما وقال سبعة عشر يوما في رواية اخرى اختلف علماء ائمتنا في الثلثة فالاكثر اشرط التولية
فيما وقيل يكفي كونها في جملة العشرة والرواية مقطوعة وبها افق في النهاية والمعتمد الاول احبها للعبادة **الثاني** ما نراه بين الثلثة والعشرة ما يكون ان يكون حياضا

في الحيض

والكاظم قال

قال

ولا حائل فيه

الحديث

يجوز ان

كتاب الطهارة

حيض يأتي لولا كان ما لم يعلم غير **الثالث** اقل الطهر بين الحيضين عشرة ايام ذهب اليه علماءنا اجمع لقوله عن النساء اهن فاضات عقل يدبر فقبل رسول الله
وما نقصان دبرهن فقال ثلثا احدهن في ضربها شطره فها لا وضوم ولا تضلي والشرط النصف وقد ثبت ان اكثر الحيض عشرة ايام فاقول الطهر مثله وعن علي ان امرأته
فرغت منها حاضنة شهر ثلث حيض طهرت عند كل مرة وصلت فقال لشريح فل فيها فقال ان جاء ثبتيته من بطانة اهلها والافى كاذبة فقال قالون وهو بالرواية
جيد ولقول الباقر اقل ما يكون عشرة من حين نطهر الى ان نرى الدم وقول الصادق لا يكون الطهر اقل من عشرة ايام وقال مالك والشافعي والثوري ابو حنيفة اقل
الطهر خمسة عشر يوما لما تقدم في الحديث عندهم اكثر الحيض خمسة عشر يوما الا ابو حنيفة وللوجود وهو يوم وقال بجون ان كتم اقل الطهر تسعة عشر يوما وقال حماد انه
ثلثة عشر يوما وعن مالك انه قال لا اعلم بين الحيضين وثنا عتد عليه وعن بعض اصحابه عشرة ايام **الرابع** لا حد لكثرة الطهر بالاجماع وقولنا صلاح اكثر ثلثة
اشهر بناء على غالب العادة **الحكم** اعلم ان غلبت فاد بها الحيض سبعة اوسبع واعلم ان الطهر باق في الشهر **مسئلة** ذهب علماءنا اجمع الى ان العادة انما تثبت بالمرتين نرى الدم
فيها بالسواء عد داوود وثنا في ثلثة ايام ولا يكتفى مرة واحدة وبه قال ابو حنيفة وبعض الشافعية واحدة رواية لها ماخوذة من العود ولا تحقق بالمرتين وقال الشافعية
ثبتت بالمرتين الواحدة وبه رواية عن احمد لان النبي قال لنظر عد داوود والليالي التي كانتا فيضهن من الشهر قبل ان يصيبها الذي اصابها فلندفع الصلوة قدر ذلك
ذلك ولو بعد النكاح وهو ان لفظه كان تدل على الكثرة وعن احمد وابنه انه لا يكتفى المران بل الثلث والعادة انما يقال لما كثر واقل الكثرة ثلثة وليس يجب القول
فان انقطع الدم لوفته من الشهر الاول حتى توافي عليها حيضتان او ثلث فقد علم ان ذلك صار لها وقتا وخلفا مع **فروع** لا يشترط في استقرار العادة
استقرار عادات الطهر ولو ان في شهر خمسة لا غير ثلثة اخر خمسة مرتين استقرت العادة وكذا لا يشترط الوقت فلو رأت خمسة اول الشهر ثم في اواسط الثاني استقرت
عاداتها عد طان انفق الوقت مع العدة استقرت عاداتها اما منقصة كمن في كل شهر او مختلفة كالمريضة او اراكتلثة من الاول واربعة من الثاني وخمسة
من الثالث ثم ثلثة من الرابع واربعة من الخامس وخمسة من السادس وهكذا وكلاهما معتبر لا يشترط في العادة فعد الشهر بل يكفي مرة وحيضين عد بالسواء وان
كانت في شهر واحد في فحصل العادة من التمهيد كبتدأه استحضت ثم لها الدم فحطت به ثم مرة فانيته فان ايام التمهيد فيضها عاداتها اذا انقضت **المطلب الثاني**
في احكام وهي عشرة ايام يحرم عليها ما ينظر الى الطهارة كالصلوة وضوءها ونفل الطواف كذلك ومسك كائنه الفرائض وبكره لها حمل المصحف والمسها مشه وقد تقدم البحث
فيها ولو نظر لم يرتفع حد ثمانية بسحب لها الوضوء عند كل صلوة والجلوس في صلاتها اذ كره الله ثم بعد زمان صلواتها القول الصادق فيغيث للحائض في وضوءها
عند وقت كل صلوة ثم تستقبل القبلة فتذكر الله سبحانه بقدر ما كانت تضيى لا يوضع هذا الوضوء وحد ثا ولا يبيح ما شرطه الطهارة وهل يشترط في الفضل عدم
النافض عن الحيض في الفراغ اشكال في حرم عليها فرائض الغزاة ايقاضها حتى البسلة اذا نوتها فها من دون غير هابل بكره لها ما عداها لانها عبادات سجود وطه
لها الطهارة من الحدث الاكبر كالصلوة وقول الباقر وقد سئل الحائض عن الجنب بفران شيئا قال نعم ما شاء الا البسلة وقال الشافعية تحرم فرائض الفرائض مطوارة قول الحسن
انه مكروه وكره عليه لها فرائض الفرائض وبه قال الحسن البصري والشافعية والزهري وفناده ولو يفرق بين الغزاة وغيرها وسوغ لها الفرائض مطلقا سجد المسحوب داوود بن
ومالك وقد تقدم **فروع** الا بكره لها شئ من الاذكار لقول الباقر وقد كره الله على كل حال بكره لها فرائض المنسوخ فلا تروى كذا يحرم المسحوب لو نذر فرائض الفرائض
في وقت فانفق حبسها فيه لم يجزها فرائضها وجوب القضاء اشكال بتمامها عبادات موقفة فلا تجزى غيره كفضله الصلوة ومن استلزام نذر المعين المطلق في الصوم
فلا يصح منها وضوءا ولا نفلا فهو مانع من صحتها وجوبه والتحقيق المنع منه والقضاء نابع لثبوت سببه ونزوح الصلوة يمنع منها بالاختلاف بين العلماء القول بالنيق عليه
البيت احدا كن اذا حاضت لا وضوم ولا تضلي ومن طهرت الحائض قول الصادق وقد سئل عن امرأة طشت في شهر رمضان قبل ان تغيب الشمس فطر في الاستيطان في المساجد
ذهب اليه علماءنا ولا اعرف فيه خلافا لان النبي قال لا احل المسجد للحائض ولا حجب من طهرت الحائض قول الباقر اذا كان الرجل نائما في مسجد او مسجد الرسول واصابة
جنبته فليقيم ولا يمسح المسجد الا منيما حتى يخرج ويتغسل وكذلك الحائض تفعل كذلك ولا بأس ان يمسح في المساجد **فروع** بكره الاجتناب في المساجد مع
التلوين وهو واحد وجهي الشافعية والآخر الخزي لا المسجد فانه يحرم كافتائه كعب لا بأس لها ان تاحد شيئا من المساجد ويحرم عليها الوضع لان حدثها اعظم من
الجنبان وسال زواره الباقر كيف صار الحائض ناخذ ما في المسجد ولا تضع فيه فقال ان الحائض تستطيع ان تضع ما في يدها في غيره ولا تستطيع ان ناخذ ما فيه الا منه
يج لو حاضت في احد المسجد ففافتقارها الى اليم للخروج منه اشكال واوجب بين الحنابلة وبه رواية من سلفه في الجماع وقد اجمع علماء الاسلام على تحريمه فقبل
المرأة الحائض لقوله تعالى فاعزوا النساء في الحيض على اباحة الاستمتاع بما فوق السر ونحو الركبة واختلفوا في مواضع الاستمتاع بين السر والركبة غير القبل المشهور
عندنا الا باخرة وشكره افضل وبه قال الثوري والاوزاعي واحمد واسحق وابو ثور وداود ومحمد بن الحسن وابو اسحق المروزي وابن المنذر وروى عن بعض الشعبي والشافعية
علما بالاصل ولقوله ما صنعوا كل شئ غير النكاح ومن طهرت الحائض قول الصادق وقد سئل عما احب المرأة الحائض منها كل شئ عد القبل عينة وقال السجدة
بالخير وبه قال الشافعية ومالك وابو حنيفة وابو يوسف لقول عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يباشر نسائه فوق الازار وهن حيض ولا دلالة في حديث المشهور كراهة الوطئ قبل
بعدا انقطاع الدم قبل الغسل سبب قال ابو حنيفة ان انقطع اكثر الحيض وان انقطع قبله قال لا يجزى حتى يغسل او يمسه عليها وقت صلوة كامل لقوله تعالى حتى يطهرن
بالتحقيق وقوله والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم مفقضة الاستمتاع مطلقا لما العمل به زمان الحيض لوجود المانع فيمنع ماعده على الجواز وسئل
الكاظم عن الحائض نرى الطهر يقع عليها زوجها قبل ان يغسل فقال لا بأس بعد الغسل احب الي قال الصدوق في يجوز حتى يغسل وبه قال الزهري وبه قال مالك
والثوري والشافعية واحمد واسحق وابو ثور لقوله تعالى فاذا طهرن فانوهن من حيث امر الله ولا دلالة فيها لامر حيث المفهوم وقال داود اذا غسلت فرجها حل وطها
فان وطها لم يكن عليه شئ وقال فتاده والاوزاعي عليه نصف دينار وليس يجب لان الكفارة تغلق بالوطئ للحائض لو وطها قبل اجهل بالحصول والحكم لا يكون عليه
شئ وكذا ان كان ناسيا وهو احد وجهي الشافعية واحمد وفي الاخر يجب على الجاهل بالناسي للعموم وبطل بقوله معفى عما عني عن الخط والنسب وان كان عالما بها ففعله
اكثر علما يتابعه وجوب الكفارة وبه قال الحسن البصري وعطاء الخراساني واحمد والشافعية الغسل لقول النبي صلى الله عليه وسلم من ابغضها فليغتسل في دينار ومن ابغضها فليغتسل في
الدم عنها ولو يغسل في نصف دينار ومن طهرت الحائض قول الصادق فيغتسل في اذ كان في اوله دينار وفي اوسطه نصف دينار وفي اخره ربع دينار وقال الشيخ
في نه بالاسم وبه قال الشافعية في الحديث ما نكح والثوري صاحب الراي لقول النبي صلى الله عليه وسلم من ابغضها فليغتسل في دينار ومن ابغضها فليغتسل في دينار ومن ابغضها فليغتسل في دينار

في الحيض
مسئلة

حكمه خاصة دون
المنسوخ

الحائض
ولا يجلس فيها
في الجنابة

اباخرة

الكفارة ومن طهر بقا الخاصة ورواية عن عيسى قال سألت ابا عبد الله عن رجل طلع امرأته وهو طاهر فقال لا يلزم من فعل ذلك شيء من الله عنه قلت فان فعل فغلبه كفارة
قال لا اعلم منه شيئا يستغفر الله للاصل وهو الاقوى عندي في المشهور وعندنا في الكفارة ما روى عن الصادق وبنارته اوله ومضغته وسطه ومضغته اخره
الشافعي قال الصدوق في بيضه على مسكين بقدر شبعه وقال في اقبال الدم دينار وادبارة مضغته وقال احمد هو بخير بين الدنانير ومضغته وقال الحسن البصري وعطاء الخراساني
يجب فيه كفارة الفطر في رمضان **فروع** **أ** لو غلبته الشهوة بعد الاغتسال قبل الغسل امرها بغسل فرجها ثم وطئها لقول الباقر ان اصابه شبق فلبسها فغسل فرجها
ثم يمسه ان شاء لو وطئ الحايض مستحلا كفر بمحرم ما ينفق ويخرج اذ الخبر بالحيف فان كانت ثفة وجب عليه الامتناع لقوله تعالى لا تجل من ان يكمن ما خلق الله ارجاء
ومنع الكتمان فيقضى وجوبه لقول منهن وان كان بينهما فصد من حصة لم يجب الامتناع ما لم يتحقق في لو كرا الوطئ فاقوى الاقوال بخلاف الكفارة وجوبها واستحبها
على الخلاف فان اختلف الزمان او كفر عن الاول والا فلا عمل بالاصل هو الاول والوسط والاخر بحسب عدد ايام عادتها في يوم الايام وثلاث الثاني اول الاربعين
ثلاثا الثاني وثلاثا الثالث الاوسط والبلد الاخر لو لم يغسل الماء بعد الاغتسال جاز الوطئ قبل الغسل ولا يشترط اليتم وقال الشافعي اذا نيمت حل وطئها وقال مالك
لا يجوز وطئها حتى يغسل لا يكفي اليتم وقال ابن القسطل لا يوطئها اليتم لان الماء ينافى ببقائه في ثوبها حتى يغسل لا يوطئها حتى يغسل لان الماء ينافى ببقائه في ثوبها حتى يغسل
ما لم يغسل به فلا يبيح الوطئ فلو نيمت ثم احدث حدثا قال الشافعي لا يجرم وطئها لانها لا يبطل اليتم القائم مقام الغسل وانما هو جوب اليتم عنه ولا اصل اليتم
صلوة الفرض ففي تحريم وطئها عند وجوب اليتم بناء على ان اليتم انما يستباح بغيره واحدة واذا صلت لم يجز لها فعل الفرضية ولا يلزم الحدث لانها مانع من الصلوة
وهنا اليتم لم يجر الا في حصة واحدة وعدمه لان اليتم القائم مقام الغسل باق ولهذا يجوز لها صلوة النافلة وهذه الاصول عندنا فاسد مما لو وطئ الصبي لم يجب
عليه شيء وقال بعض المناطقة يجب للعموم وفيها على الاحرام وهو خطأ لان احكام التكليف سافطة عنه **ح** لا كفارة على المرأة لعدم النص قال احمد يجب له وطئ
بوجوب الكفارة في الجملة مع طلاقها مع الدخول وحضور الزوج وانقضاء الحبل والحمل باجماع العلماء فان طلق لم يقع عند اخلاف الجمهور وشيئا يجب عليها الغسل عند
لنادية العبادات لا يشترط بالطهارة باجماع علماء الأمصار وهو شرط في صحة الصلوة اجماعا وفي الطواف عندنا خلافه لا في حصة واحدة وهو شرط في صحة الصوم بحيث
لو اخلت به ليل لا حتى يصبح بطل صومه الا في ذلك لعدم حضوره عن الجنابة وقول الصادق ان طهرت ببليل من جنسها ثم نواتان تغسل في وضوء حتى يصيب عليها
مضاء ذلك اليوم وبدن الحايض طاهر عند علماءنا كبعد الجنابة هو قول اكثر الجمهور لقوله ليس حيضك بذك وقال ابو يوسف بدن الحايض والجنب نجس باجماع
عليها قضاء الصوم دون الصلوة بالاجماع وقالت عائشة كنا نحض على عهد رسول الله فتؤمن بقضاء الصوم ولا تؤمن بقضاء الصلوة ومن طهر بقا الخاصة قول الباقر
في الحايض ليس عليها ان يقضى الصلوة وعليها ان يقض صوم شهر رمضان ولان الصلوة منكروة فيلزم الحرج بقضاءها دون الصوم يستحرم عليها سجود التلاوة وسجود
الغزائم عند الشيخ وبه قال الشافعي ومالك وابو حنيفة واكثر الجمهور لقوله لا يقبل الله صلوة يغير طهره ويبدل خلعه في صومه السجود ولا في سجود في بشرطه الطهارة
كسجوداته وسجود الصلوة ليس كسجود التلاوة سلمنا لكن لا يلزم من الوجوب في الصلوة الوجوب في اجزائها والفرق بينه وبين سجوداته هو كون الماني جزءا من الصلوة ان
سلمنا الحكم فيه وقال بعض علماءنا يجوز له وهو المعتمد لاطلاق الامر بالسجود واشراط الطهارة به في قول الصادق اذ فرغ من الغزائم وسجودها فاسجد وان
كنت على غير وضوء وان كنت جنباً وان كانت المرأة لا تضل وسائر الفرائض ان شئت سجدت وان شئت لم تسجد اذا ثبت هذا فالسجود هنا واجب اذا ثبت
او استغنى ذواته لغيره وجوبه اما السماع ففي الاجاب عليه نظر افرجه لعدم لان الصادق سئل عن رجل يسمع السجدة قال لا يسجد الا ان يكون مضطرا لغيره
مسماها ومراة اسقاط الوجوب لا استحباب السجود بل بسحب سواء كان من الغزائم او لا وهل يمنع منه الحايض المحض واما ان المنع اختاره في نه لان ابا عبد الله
سئل عن الحايض نظر الفرائض والسجود السجدة اذا سمعت السجدة فقال نفرا ولا تسجد المجاز اختاره في طلبا تقدم في الرواية وقال عثمان بن عفان في الحايض تسلم سجدة
تؤتي براسها وبه قال سعيد بن المسيب عن الشعبي يسجد حيث كان وجهه قد نبت لوسم السجود وهو على غير طهارة لم يلزمه الوضوء ولا اليتم وبه قال احمد لا
قد بينا ان الطهارة ليست شرطا واجبا في السجود بل في السجدة كالفرائض في الصلوة فلم يسجد لم يسجد بعد ما وقال النخعي يقيم ويسجد عنه وضوءا
ويسجد به قال الثوري واستحقوا صاحب الرواية قال احمد فانما تؤمن بالسجدة لانها في سبيلها ولا يقيم لها مع وجود الماء لان شرطه فقلان الماء وان كان عادما للثابتين فله
ان يسجد في الماء لانها في سبيلها ولا يقيم لها مع وجود الماء لان شرطه فقلان الماء وان كان عادما للثابتين فله
لان ابا عبد الله سئل تخضب المرأة وهي طاهرة فقال نعم ولا بأس ان تكون مخضبة ثم يحبسها الحايض بان تخضب قبل عاداتها مسئلة اذا حاضت بعد دخول الوقت
وامسكت الصلوة مع الفدية واستلح الوقت لها وللطهارة وجب عليها القضاء وان كان قبل ذلك لم يجز بان طهرت في اثناء الوقت فان بقي مقدار الطهارة وادركه
وجب الاداء فان لم يفعل سجد القضاء وان كان قبل لم يجز بل بسحب سبب الجنابة شاء الله تعالى **مسئلة** لو غسل الحايض غسل الجنابة بنيت بالرائس شيئا لم يجز
الا يمين ثم الايسر وكفى الا انما نعم لا يدينه من الوضوء سئل الصادق عن الحايض عليها غسل مثل غسل الجنابة قال نعم ويجوز فيه اليتم لان عبادته فيفقير من اليتم
واستدانه حكمها ولا تجزى الا بالرائس بل بالرائس في شيئا ما اتصلي بها قبل ان يغسلها فقال نعم لا بأس به **مسئلة** ذات العادة ترك الصلوة والصوم
فروع **أ** لا تجزى سبيل كفى بغيره في الحد او الاستباحة ولا فرق بين ان تغسل او توتره خلافا لبعض علماءنا حيث وجب الاستباحة في المنكر في
لو اجمع الحايض الجنابة لم يجز لها الغسل الا بعد اقطاع دم الحايض والجنابة ولا الحيف فاذا انقطع اغتسلت فاذا نوت رجع حدث الجنابة ارفع حدثا وان نوت
رفع حدثا الحيف فان حتمت الوضوء لمحتل رفع حدث الجنابة ايضا لتسوية الصلوة عند ما وعده لفصود غسل عن وضوءه وان نوت رفع حدثا لمحتل اذ لا فرق الا في
من غير وضوء عرق الحايض طاهر لا يبرأ في الجناسه وكن المايعات التي يباشرها لان الصادق سئل عن الحايض شاور الرجل الماء فقال كان دناء النبي صلى الله عليه
سكب عليه الماء وهي حايض وسئل الصادق عن الحايض تغرب في شيئا ما اتصلي بها قبل ان يغسلها فقال نعم لا بأس به **مسئلة** ذات العادة ترك الصلوة والصوم
برغبة الدم في عادتها باجماع العلماء فان المعناد كالمبعض وسئل الصادق عن المرأة ترى الصفرة اياها قال لا تضل حتى ينفضي اياها اما المبتدأة والمضطربة فيها فكل
قال الشيخ في طاول ما ترى الدم المرأة ينبغي ان ترك الصلوة والصوم فان شمر ثلثة فطعت بانه حيض وان انقطع قبل الثلثة فليس بحيض ويضطر ما كثر من صلوة وصا
فول الصادق اي ساعه رأت الصائم الدم فطر وبه قال الشافعي وقال المرفوع المصلح الجارية التي يبداها الحيف ولا عاده لها الا ترك الصلوة حتى شمر ثلثة ايام وهو

الشافعي

واحمد

الاربع

عنه في الحايض
رسالة

الوضوء
الحيف

كتاب الطهارة

افترى حياطا للعبادة الثانية في الدنيا يحصل بغير الاستنجاء فيقول بموجبه فانه محمول على ذات العادة اذا لم يرد بالدم هو دم الحيض ولم يعلم انه حيض لا في العادة وهو قول اخر لا يثبت في مسئلة ذهب علماءنا الى ان المرأة تستنظف بعد عادتها وبغير مال كلفول الباقر في كتابه في اوقات ما بعد ما ياتيها الحيض كانت توي الدم فيها فلتنفذه عن الصلوة يوما او يومين ثم تمسك فطنة فان صبغ الفطنة دم لا يقطع فليجمع بين صلوتهن بغسل ويصيب منها زوحا ان احب حلت في الصلوة وعن الرضا عليه السلام قال كما يصح يستنظف يوم او يومين او ثلثة وقال الشافعي افاض في امضى من ان جفنها فليغسلها ان غفلت في الحال ولا يجوز لها ان توفت ما نانا فليغسلها في حالها ويجوز طهرها اذا كانت توفت ان توفت في ان يمس لها مده اكثر الجحش كالمبتدأة اذا استمر بها الدم وما يخرج لها ان تستنظف تمام المدة تبدل الانظار غير جارية والمدة تمنوعه لغلبة الظن بزيادة الحيض يوما او يومين على ان يمنع بطا ان لا يرد علم من هب المرضي شيئا فرجع الاستنظار انما يكون مع وجود الدم فاذا انقطع غلبت الماء فطنة فان خرجت ملوثة بالدم ففي جدد حاجز ان خرجت فطنة فطهرت بغسل ويصل من غير استنظار انما يكون الاستنظار لو فلت العادة من العشرة اما اذا كانت العشرة فلا استنظار ولا حيض بعد هاج بشرط الاستنظار وان لا يرد بعد اكثر الحيض فلو كانت عادتها تستنظف يومين بل يوم واحد كحلفت علماءنا في ذلك الاستنظار قال الشيخ في يستنظف يوم او يومين وبغير مال بن بابويه والمفيد في الجمل يصير حتى ينقي وقال المرضي يستنظف عند استمرار الدم الى عشرة ايام فان استمر علمت ما فعله المستحاضة والاول اقرب لما تقدم من قول الباقر فليتنفذه عن الصلوة يوما او يومين واجتاز المرضي بقول الصادق ان كان في فترتها من العشرة انظرت العشرة ضعيفا السند هر ظاهر كلام الشيخ والمرضى ان الاستنظار على سبيل الوجوب المقتضي في ايام الحيض فغير العلة وبجمل الاستنظار في مقتضى الحال الحيض فيقول الصادق في المستحاضة اذا مضى ايام افترها اغسلت واحسنت فوضات صلت واذا انقطع الدم لدون عشرة غلبها الاستبراء بالفضة ولا يجزى وانقطع للعشرة لانها مده الحيض فان خرجت فطنة اغسلت وان كانت من الحجة فان كانت مبتدأة صبرت حتى تنقي او يمس عشرة ايام وذات العادة تغسل بعد يوم او يومين كما تقدم لقول الباقر عليه السلام فان خرج الدم لم ينظر وان لم يخرج فطهرت فان استمر الى العاشر انقطع فوضا فغسلت من الصيام تحقق ان صادقا ايام الحيض وان تجاوزها اجزاها ما لا تصادق ايام طهرها ولو ان الدم ثلثة ايام ثم انقطع فهو دم حيض لحصول شرائط فان راك قبل العاشر وانقطع عليه فليجمع جفت وكذا ايام الغشاء المتخلل بين الدم من لا يكون الطهر اقل من عشرة ايام ولو تجاوز العشرة فهي مستحاضة وسياتي حكمها ولو انا في مقدار عشرة ايام ثم جاء الدم كان الاول حضا منفردا والثاني يمكن ان يكون حضا مستانفا ان استمر ثلثة فاذداد الى العاشر انقطع فهو حيض وان مضى من ثلثة فليس بحيض **الفصل الثالث في المستحاضة وفيه مطلبان الاول في احكامها** **مسئلة** دم الاستحاضة في الغالب صفر بارد ويؤلف لقول الصادق ان دم الحيض حار عيط اسود له دغ ودم الاستحاضة اصفر بارد ويؤلف لاصفر حضا كما لو كان ايام الحيض وكذا قد فوجدهم الاستحاضة اسود حار وعيطا اذا كان بعد ايام الحيض واكثر ايام النفاس بعد الباس لما تقدم من ان الصفر والكدر في ايام الحيض حيز وفي ايام الطهر **مسئلة** دم الاستحاضة ان كان قليلا وهو ان يظهر على الفطنة كورس الابر ولا يغسها ووجب عليها تغيير الفطنة والوضوء لكل صلوة وبغير اليد اكثر علماءنا لقول النبي صلى الله عليه واله في المستحاضة تدع ايام افترها ثم تغسل وضوء وتغسل وضوءا عند كل صلوة ومن طريق الخاصة قول الصادق عن المستحاضة وان كان الدم لا يتقلب كرسف فوضات ودخلت المسجد وصدت كل صلوة بوضوء واما الفطنة فلا يهاجنه يمكن الاحتراز منها فوجب قال الشيخ في تغيير الفطنة ومنه نظر في الامور حيلة لعدم وصول الدم اليها وقال ابن ابي عمير في هذا الحال وضوء ولا غسل وبغير مال كلفول الباقر في اوقات ما بعد ما ياتيها الحيض كانت توي الدم فيها فلتنفذه عن الصلوة يوما او يومين ثم تمسك فطنة فان صبغ الفطنة دم لا يقطع فليجمع بين صلوتهن بغسل ويصيب منها زوحا ان احب حلت في الصلوة وعن الرضا عليه السلام قال كما يصح يستنظف يوم او يومين او ثلثة وقال الشافعي افاض في امضى من ان جفنها فليغسلها ان غفلت في الحال ولا يجوز لها ان توفت ما نانا فليغسلها في حالها ويجوز طهرها اذا كانت توفت ان توفت في ان يمس لها مده اكثر الجحش كالمبتدأة اذا استمر بها الدم وما يخرج لها ان تستنظف تمام المدة تبدل الانظار غير جارية والمدة تمنوعه لغلبة الظن بزيادة الحيض يوما او يومين على ان يمنع بطا ان لا يرد علم من هب المرضي شيئا فرجع الاستنظار انما يكون مع وجود الدم فاذا انقطع غلبت الماء فطنة فان خرجت ملوثة بالدم ففي جدد حاجز ان خرجت فطنة فطهرت بغسل ويصل من غير استنظار انما يكون الاستنظار لو فلت العادة من العشرة اما اذا كانت العشرة فلا استنظار ولا حيض بعد هاج بشرط الاستنظار وان لا يرد بعد اكثر الحيض فلو كانت عادتها تستنظف يومين بل يوم واحد كحلفت علماءنا في ذلك الاستنظار قال الشيخ في يستنظف يوم او يومين وبغير مال بن بابويه والمفيد في الجمل يصير حتى ينقي وقال المرضي يستنظف عند استمرار الدم الى عشرة ايام فان استمر علمت ما فعله المستحاضة والاول اقرب لما تقدم من قول الباقر فليتنفذه عن الصلوة يوما او يومين واجتاز المرضي بقول الصادق ان كان في فترتها من العشرة انظرت العشرة ضعيفا السند هر ظاهر كلام الشيخ والمرضى ان الاستنظار على سبيل الوجوب المقتضي في ايام الحيض فغير العلة وبجمل الاستنظار في مقتضى الحال الحيض فيقول الصادق في المستحاضة اذا مضى ايام افترها اغسلت واحسنت فوضات صلت واذا انقطع الدم لدون عشرة غلبها الاستبراء بالفضة ولا يجزى وانقطع للعشرة لانها مده الحيض فان خرجت فطنة اغسلت وان كانت من الحجة فان كانت مبتدأة صبرت حتى تنقي او يمس عشرة ايام وذات العادة تغسل بعد يوم او يومين كما تقدم لقول الباقر عليه السلام فان خرج الدم لم ينظر وان لم يخرج فطهرت فان استمر الى العاشر انقطع فوضا فغسلت من الصيام تحقق ان صادقا ايام الحيض وان تجاوزها اجزاها ما لا تصادق ايام طهرها ولو ان الدم ثلثة ايام ثم انقطع فهو دم حيض لحصول شرائط فان راك قبل العاشر وانقطع عليه فليجمع جفت وكذا ايام الغشاء المتخلل بين الدم من لا يكون الطهر اقل من عشرة ايام ولو تجاوز العشرة فهي مستحاضة وسياتي حكمها ولو انا في مقدار عشرة ايام ثم جاء الدم كان الاول حضا منفردا والثاني يمكن ان يكون حضا مستانفا ان استمر ثلثة فاذداد الى العاشر انقطع فهو حيض وان مضى من ثلثة فليس بحيض **الفصل الثالث في المستحاضة وفيه مطلبان الاول في احكامها** **مسئلة** دم الاستحاضة في الغالب صفر بارد ويؤلف لقول الصادق ان دم الحيض حار عيط اسود له دغ ودم الاستحاضة اصفر بارد ويؤلف لاصفر حضا كما لو كان ايام الحيض وكذا قد فوجدهم الاستحاضة اسود حار وعيطا اذا كان بعد ايام الحيض واكثر ايام النفاس بعد الباس لما تقدم من ان الصفر والكدر في ايام الحيض حيز وفي ايام الطهر **مسئلة** دم الاستحاضة ان كان قليلا وهو ان يظهر على الفطنة كورس الابر ولا يغسها ووجب عليها تغيير الفطنة والوضوء لكل صلوة وبغير اليد اكثر علماءنا لقول النبي صلى الله عليه واله في المستحاضة تدع ايام افترها ثم تغسل وضوء وتغسل وضوءا عند كل صلوة ومن طريق الخاصة قول الصادق عن المستحاضة وان كان الدم لا يتقلب كرسف فوضات ودخلت المسجد وصدت كل صلوة بوضوء واما الفطنة فلا يهاجنه يمكن الاحتراز منها فوجب قال الشيخ في تغيير الفطنة ومنه نظر في الامور حيلة لعدم وصول الدم اليها وقال ابن ابي عمير في هذا الحال وضوء ولا غسل وبغير مال كلفول الباقر في اوقات ما بعد ما ياتيها الحيض كانت توي الدم فيها فلتنفذه عن الصلوة يوما او يومين ثم تمسك فطنة فان صبغ الفطنة دم لا يقطع فليجمع بين صلوتهن بغسل ويصيب منها زوحا ان احب حلت في الصلوة وعن الرضا عليه السلام قال كما يصح يستنظف يوم او يومين او ثلثة وقال الشافعي افاض في امضى من ان جفنها فليغسلها ان غفلت في الحال ولا يجوز لها ان توفت ما نانا فليغسلها في حالها ويجوز طهرها اذا كانت توفت ان توفت في ان يمس لها مده اكثر الجحش كالمبتدأة اذا استمر بها الدم وما يخرج لها ان تستنظف تمام المدة تبدل الانظار غير جارية والمدة تمنوعه لغلبة الظن بزيادة الحيض يوما او يومين على ان يمنع بطا ان لا يرد علم من هب المرضي شيئا فرجع الاستنظار انما يكون مع وجود الدم فاذا انقطع غلبت الماء فطنة فان خرجت ملوثة بالدم ففي جدد حاجز ان خرجت فطنة فطهرت بغسل ويصل من غير استنظار انما يكون الاستنظار لو فلت العادة من العشرة اما اذا كانت العشرة فلا استنظار ولا حيض بعد هاج بشرط الاستنظار وان لا يرد بعد اكثر الحيض فلو كانت عادتها تستنظف يومين بل يوم واحد كحلفت علماءنا في ذلك الاستنظار قال الشيخ في يستنظف يوم او يومين وبغير مال بن بابويه والمفيد في الجمل يصير حتى ينقي وقال المرضي يستنظف عند استمرار الدم الى عشرة ايام فان استمر علمت ما فعله المستحاضة والاول اقرب لما تقدم من قول الباقر فليتنفذه عن الصلوة يوما او يومين واجتاز المرضي بقول الصادق ان كان في فترتها من العشرة انظرت العشرة ضعيفا السند هر ظاهر كلام الشيخ والمرضى ان الاستنظار على سبيل الوجوب المقتضي في ايام الحيض فغير العلة وبجمل الاستنظار في مقتضى الحال الحيض فيقول الصادق في المستحاضة اذا مضى ايام افترها اغسلت واحسنت فوضات صلت واذا انقطع الدم لدون عشرة غلبها الاستبراء بالفضة ولا يجزى وانقطع للعشرة لانها مده الحيض فان خرجت فطنة اغسلت وان كانت من الحجة فان كانت مبتدأة صبرت حتى تنقي او يمس عشرة ايام وذات العادة تغسل بعد يوم او يومين كما تقدم

وقال الرضا الحائض
تستنظف يومين او يومين

من عادتها
تستنظف

الصلوة

منه

فاعلى العشرة طهر بغير ما يسهل هو طهر بغير ما يشكوك فيه يستعمل الاحتياط فيه للشك فيه فلو ان الاول فاسا على طهر المعتادة والثاني كطهر الناس في غناط فنجنيها
 زوجها وضل ونصوم ونقصه وان ردناه الى السن والسبع فالأجل حبس بغيره والرايد على الأكثر طهر بغيره وما زاد على الأقل الى السن السبع فعمل هو حبس بغيره او
 مشكوك فيه للشك فيه فلو ان الاول فاسا على زمان عادة المعتادة والثاني شغل الاحتياط بان يقضى صلوة تلك الايام لاحتمال انها طهر ولم يصل فيها زاد على السن والسبع
 الى العاشر فلو ان ذلك تفادى عنك عند العمل بالشرط الشافعي للمبشرين لا يربط بالقرن على خمسة عشر يوما ولا ينقص من يوم ولبيلة وان لا ينقص الضعيف من عشرة عشر
 يوما على الاتصال المبين جعله استخاضة والقوى الذي يليه حبس اخر فلوراث يوما ولبيلة دما فربا واربعة عشر ضعيفا ثم عاد القوى فقد خفد الشرط الثالث وهو بغير
 القوة والضعف وجهان اللون فالاسود قوى بالنسبة الى الاحمر والاحمر قوى بالنسبة الى الاسود فلو كان في واحد خصله وفي اخر غير المتقدم اقوى شرط في قول له رابعا وهو ان لا يربط بالقوى والضعف على ثلثين يوما فان را
 سقط حكم التبشير لان التبشير لا يخلو عن حبس وطهر في الغالب لو راث بعد الاسود حصة ثم صفره فان انقطع على العشرة فالجميع حبس وان تجاوزا الصفره استخاضة ثم الاولان
 ان زاد على العشرة فالحبس استخاضة وهو احد وجهي الشافعي والثاني الحافها بالسواد فتكون فائدة التبشير ان لا يتجاوز في الحاق الحصة بالسواد والصفره احتمال ان يربط
 احتياط للعبادة والقوة والاولوية والقوى الوجهين للشافعي الاول لانها قوتان بالنسبة الى ما بعد ما حج فدينتان الاعتبار عند فاللون لا يقدم فلوراث خمسة عشر
 وخمسة عشر استمر الحصة فالاسود حبس والطرفان استخاضة وهو ظاهر وجه الشافعي والثاني الجمع بين الحصة والسواد فالعشرة حبس والقوة والاولوية والثالث سقوط
 التبشير البحث الثاني في المعتادة وهي ثمان **الاول** الذكرة لعادتها عدل او فوافا فاذ تجاوزت المعتادة فان لم يتجاوز اكثر فالجميع حبس سواء تفادى المعتادة او سوط
 او تأخرت اجماعا وان تجاوزت العشرة ولا تبشير لها رجعت الى عادتها عند علمائنا اجمع وبه قال الشافعي ابو حنيفة واحمد لقوله في الصلوة في الايام التي كنت تحبس
 ثم اغتسل في صلي وفول الصادق في المستخاضة تنظر ايامها او لا فلا تلتصق فيها وقال الباقر في المستخاضة فعد ايام فربها ثم غناط بيوم او يومين وقال مالك يستظهر بعد
 ايامها بثلاثة ايام لم يتجاوز خمسة عشر في بعد ذلك مستخاضة وهو يناسب ما ذكرناه الا في زيادة يوم الاستظهار وفي عدة الاكثر وان كانت منه فان انقضى زمان التبشير
 والمعتادة فلا بحث وان اختلف ما بالزمان كالوكانت عادتها الخمسة الاولى فرائث في شهر الاستخاضة صفة الحبس في الخمسة الثانية بعد كالأول في السنة الاولى بصفة
 دم الحبس واربعة فلا يشك فلو ان الرجوع الى المعتادة وهو الاشهر وبه قال ابو حنيفة والثوري واحمد وبعض الشافعية لما تقدم في الاحابث قال مالك للاعتبار والتبشير
 وهو القول الثاني للشيخ وظاهر من هب الشافعي لقوله في فاطمة بنت جبريل ان دم الحبس اسود يعرف فاذا نزلت فانكر الصلوة وهو محمول على المبتدئة ولا نالها
 اقوى فانها لا ينفل ولا لها والتبشير لو زاد على اكثر الحبس بطلت لانه قسيع **أ** لو راث المعتادة وقبلها وبعدها فلو تجاوزت العشرة فالجميع حبس الا فالمعتادة
 وب المعتادة قد تقدم وقد تنازع الصواب في العدد مع النقاء مع المعتادة قد تنفق بان ينشأ في عدد ما في كل شهر وقد اختلف ما على الحج واحد كذلك في الاول
 اربعة في الثاني وخمسة في الثالث وثلاثة في الرابع واربعة في الخامس وخمسة في السادس وهكذا فاذا استحب حبس في شهر فان عرفت بونه علمت عليه ثم على الذي بعث ثم
 على الذي بعده على المعتادة فان نسبت بونه فان جهلت بالكلية فحبس بالافضل ثم نفل الى الاضيق ما نفل المستخاضة وغتسل في كل وقت فحتمل انقطاع ثم الحبس
 منه ثم نفل با في الشهر ما نفل المستخاضة وان عرفت ان حبسها بالافضل الحمل كالاربعة ثم نفل ما تقدم او لا على الحج واحد كان حبس من شهر ثلثة ومن الثاني خمسة
 من الثالث اربعة واشباه ذلك فان امكن ضبطه وبيانه على وجه لا يختلف فكان الاول وان كان غير مضبوط حابست لافل من كل شهر في فدينتان المعتادة قد يحصل التبشير
 فلوراث المبتدئة خمسة اسود في اول الشهر الباقي احمل واصفر ثم في اول الثاني كذلك ثم استحب حبس في الثالث ردت في الخمسة بصفة دم الحبس ولا للشافعي وجه اخر علم المظن لا
 التبشير السابق بعد طلائه فلو فرضنا المعتادة عن العشرة واثنا عشر صفره او كدته ثم انقطع فالجميع حبس عندنا وهو ظاهر وجه الشافعي وبه قال مالك وربيعة وسفيان
 والاوزاعي وابو حنيفة ومحمد واحمد واسحق وقوله تعالى يسئلونك عن الحبس قل هو اذى الصفره والكدره اذى لقول الصادق في الصفره والكدره في ايام الحبس حبس
 وفي ايام الطهر طهر ولم اذن به قال احمد في رواية انه ليس لها حكم الحبس لانها السباع على لون الدماء وانما الصفره شئ كالصديد بعينه صفره والكدره شئ كدرة الصفره
 ولما روى عن ام عطية وكانت قد نابت لبن فالت كالاعد الصفره والكدره حبسا والاول اصح فلو ان الشان سبق دم فوى من سوادا وحسن فمابعده حبس
 والافلا لان الدم يظهر فربا ثم يرف ويضعف فله رابع ان تقدمه وتأخره دم فوى فالوسط حبس الا فلا وله قولان في المتقدم والمشاخر احدهما فديوم ولبيلة والثاني
 لمخطة واحدة وقال ابو يوسف الصفره حبس والكدره ليست حبسا الا ان تقدمها دم قال ابو ثور ان تقدمها دم اسود منها حبس واختار ابن المنذر وقال داود
 ليس بحبس ما المبتدئة فلوراث صفره او كدته في ايام ردها الى عادتها اهلهما فالوجهان حبس وهو احد قول الشافعي والآخر ان منه اقول الاربعة **الثانية**
 الناسبة وانما ثلثة **الاول** نسبت العدد والوقت معا ويسمى الخيرة فلا يشك فلو ان احدهما انما ترك الصلوة والصوم في كل شهر سبعة ايام وتغسل البنية
 تفعله المستخاضة وتغسل الاضواء عليها في صلوة ولا صوم واستند باجماع الفرض الثاني قال فخط ففعل ما تفعله المستخاضة ثلثة ايام من اول الشهر وتغسل في تمام
 لكل صلوة فحتمل الانقطاع عندها الى اخر الشهر تقصوم الشهر كله ولا تطلق هذا وقال بعض علماء الما غلبت عشرة ايام وهو اكثر الحبس من كل زمان يمكن ان يكون حبسا
 وللشافعي قولان احدهما ان حبس كل زمان بعينه جميع زمانها مشكوك فيه فتغسل لكل صلوة ونصوم ولا يثبتها زوجها مادامت مستخاضة وهو القول الثالث
 للشيخ لانه ما من زمان الا ويحتمل الحبس الطهر ليس هذا اصله ولا يمكن اثبات احكام الحبس بالشك فانه ما بالاحتياط الثاني انها ردت الى يوم ولبيلة كالمبتدئة
 التي لا عادتها لها وهو رواية عن احمد وله قول ثالث انه ردت الى سبعة وسبعة وبه قال احمد كالمبتدئة وهو الاشهر عندنا لقوله في خمسة من فضي علم الله سبعة وسبعة ايام
 ثم اغتسل في الحديث **فريق** اذا قلنا القول الاول للشيخ فالوجه انها تنجز في السنة والسبعة بها شاءت بالا جملها جعلها الحبس اعدم التنصيص فلو لا التبشير في البيان
 ويحتمل ان يكون اول الشهر حبسا لان الحبس جيلة والاستخاضة عارضة ب كما انها تحتمل الزمان وكذا عرفت في العدد بربسة وسبعة لقوله سنا وسبعة ويحتمل التبشير
 وعلى قول بعض علماء ثلثة سبعة فلو ان حبس في الشهر الاول ثلثة وفي الثانية عشرة كالمبتدئة فيج الناس في ان كانت جاهلة بغيرها ردتاها الى الشهر الاول
 فحبسها في كل شهر حبس محدد بثمانية كانت عادتها في كل شهر من شهرها حبسها لانها عادتها فربها كالمبتدئة المعتادة الى عادتها في
 الايام وفيما ان لو جلسنا با ما تم ذكر ان عادتها غير جارية عادتها وضمت ما ذكرنا ايام جلوسها فلو كانت عادتها ثلثة من اخر الشهر فجلست في سبعة السابقة ذكرت

اسود
 حبس ثلثة ايام
 في

سواء ذات
 الخمسة

في ثلثة ايام

بقيين والسادس والسابع حتى بقيين وان فالت كنه في الثالث طاهرا فالثالث الا الى طهر بقيين والسادس والسابع والثامن حتى بقيين ولو فالت كنه يوم الخامس
طاهرا فالحجض الحنفية الثانية في لو فالت كان خفي عشر من كل شهر وكنه يوم السادس طاهرا فالثاني عشر بقيين ومن السابع الى اخر السادس عشر من كل شهر مشكوك فيه
لا يمكن الانقطاع فيه ثبوت الكمال حلاوة وبعد السادس عشر الى اخر الشهر طهر مشكوك فيه فغسل لكل صلوته لاحتمال الانقطاع فان فالت كنه يوم الحادي عشر طاهرا فالثاني
الطهر بقيين والعشر الاولي متوكف فيها فغسل في اخرها لاحتمال الانقطاع ومن الثاني عشر الى اخر الحادي والعشرين مشكوك فيه ثبوت الكمال حلاوة ثم يغسل عند
الي اخر الشهر لاحتمال الانقطاع لو فالت كان في كل شهر حوضان بينهما طهر صحيح ولا علم موضعها ولا علم ما فليس لها حوض ولا طهر بقيين عندنا واما الشك
ومن وافقه في اقل الحوض واكثر واقل الطهر فان اقل ما يحتمل ان يكون حوضها يوما من اوله وما بينهما طهر واكثر ما يحتمل ان يكون حوضها يوما من اوله
او بعشر من اخره وبينهما حوضه عشر يوما او باله كمن يحتمل ما بين ذلك فتوضعا لليوم الاول لان طهر مشكوك فيه وغسل في اخره وغسل لكل صلوته الى انقطاع
الرابع عشر واما الخامس عشر والسادس عشر طهر بقيين ثم يغسل في انقطاع السابع عشر الى اخر الشهر لا مكان لانقطاع الدم في كل وقت لو فالت حوضه خمسة
كل شهر وكنه في الحنفية الاخيرة طاهرا ولى طهر صحيح عندها احتمل ان يكون حوضها الحنفية الاولى والباقي يكون طهرا وكذا الحنفية الثانية والثالثة عندنا واما الشك في
يحتمل الثالثة لان لا يمكن منبها طهر كامل ولا سببها سوى الحنفية الاخيرة ويحتمل الرابعة والخامسة والحنفية الاولى طهر مشكوك فيه ثبوت الكمال حلاوة وغسل عند
الي اخر الشهر لان طهر مشكوك فيه وكذا من الحادي عشر الى الخامس عشر عندنا طهر بقيين ومن السادس عشر الى اخر العشرين طهر مشكوك فيه ثبوت الكمال حلاوة وغسل
عندنا بفضائله الى اخر الخامس والعشرين من لو فالت حوضه عشر ايام وكنه اليوم العاشر حاضرا فغسل في العدد مضاف الزمان بضعف يوم لو فالت في الشك في عشرة عشر فغسل في
اول الشهر ما فعله المسخاضة ثم يغسل في اخر العاشر لاحتمال انزاعه وفعل ما فعله المسخاضة الى اخر التاسع عشر وغسل عند كل صلوته لاحتمال الانقطاع عندنا واما الشك في
طهر بقيين فان فالت الحوض يوم الثاني عشر فالاولان طهر بقيين وكذا من الثاني والعشرين الى الثالث والعشرين مشكوك فيه لكن لا يغسل لانقطاع الاخر الثاني عشر عند كل صلوته
الي اخر الحادي والعشرين فلها يومان من اول الشهر طهر بقيين وكذا في عشرة من اخره والشك في وقوع من اول الثالث الى اخر الحادي والعشرين فغسل في العدد مضاف الزمان بضعف
يوم فالت في عشرة حتى بقيين وغسل في الشك هنا فغسل طاهرا مع اليومين ثمانية ايام من اخر طهر او نحو انه في عشرة صح ولو فالت حوضه حتى من الشهر اعرفها الا ان كنه
يوم السادس طاهرا كنه السادس والعشرين حاضرا وان كنه في السادس حاضرا طاهرا في العاشر طاهرا في الحنفية حاضرا في احد هذين فالاول طهر بقيين وكذا من
الحادي عشر الى اخر الحادي والعشرين والثاني مشكوك فيه فغسل لاحتمال الانقطاع الى اخر السادس والعشرين الى اخر الشهر فغسل في جميع ايام ما
فعل المسخاضة في الرابع في الامتناع اذا فالت حوضه عشر في كل شهر وكنه من احدى والعشرين الى اخرى يوم فالاول والثلاثون طهر بقيين والشك في موضع بينهما فالاول
لها بقيين فغسل ما فعله المسخاضة جميع العشر الشهر وغسل في الحادي عشر والاخر التاسع عشر والحادي والعشرين والثلاثون طهر بقيين والشك في موضع بينهما فالاول
مضاء الاول والثلاثين لانها طهر بقيين ونفسي ما عداها لانها صامت مع الشك في الطهارة فوجب الفضاء ثم قال ولو فالت انه لا يجب الاضفاء عشرة ايام كان صحيحا لان
العلوم ان الحوض لا يزيد عليها وصوم المسخاضة صحيح ولا حاجة الى تغذيها لانه عند كل ليلة وهذا هو المتقول عليه من الاول والاول منه الشك في الحكم صحيح لكن لا يحد
للزيد هنا والشك في مضاء على مضاء اكثر الحوض هو خمسة عشر احد الفولين وفي اخره عشرة لو فالت كنه حوضه عشر وامنح العشرة بالاخري يومين فومان
من اول الشهر ويومان من اخره طهر بقيين والثاني في السابق فغسل في الجميع ما فعله المسخاضة ولا حوض بقيين لغرض العدد عن بضعف الزمان وغسل في الثاني عشر
الثامن عشر والثاني والعشرين والثامن والعشرين لاحتمال الانقطاع ولو كان المزج خمسة فلا حوض بقيين ساواة العدد بضعف الزمان فمستثنى من اول الشهر وخمس من اخره
طهر بقيين لكن غسل الانقطاع في اخر الخامس عشر والعاشر والعشرين خاصة في المزج قال الشيخ المزج بسنة الى المزج بالثلاثة عشر غيب في المزج يوم الى المزج بسنة
واحد صح لو فالت حوضه عشرة وامنح النصف في يومان بعض بقيين واثنا عشر طهر بقيين لو يارده العدد على بضعف الزمان بيومين الخامس عشر والسادس
عشر ومن السابع الى اربع عشر مشكوك فيه وكذا من السادس عشر الى الرابع والعشرين فغسل ما فعله المسخاضة وغسل لاحتمال الانقطاع الى اخر السادس عشر
والرابع والعشرين لو فالت حوضه عشرة وكنه من احدى النصفين بالاخري يوم والكسر من اوله واليوم الكامل في النصف الثاني فغسل في نصف من اول
الشهر طهر بقيين وتمام السابع الى اخر السادس عشر حتى بقيين ولو كان الكسر من الثلثة فما العكس من اول الشهر الى اخر الرابع عشر حتى بقيين ومن الخامس عشر الى
النصف الاول من الرابع والعشرين حتى بقيين ولو فالت في العشر باليوم والكسر من الاول فالاول ونصف الثاني طهر بقيين ثم الى اخر الحادي عشر مشكوك فيه
فغسل في اخره لاحتمال الانقطاع ونصف الثاني عشر طهر بقيين ومن النصف الثاني الى اخر الحادي والعشرين مشكوك فيه فغسل في اخره لاحتمال الانقطاع
ولو كان الكسر في العشرين الثاني في اخر التاسع عشر حتى بقيين ثم يغسل في ابتداء الحوض من اول العاشر فخره النصف الاول من التاسع عشر ومن اول التاسع عشر فخره النصف
الاول من التاسع عشر حتى بقيين ولا يحتمل ان يكون المزج بين العشرين بيوم والكسر منها لان العشرين لا يغسل في يوم العشرين فالت ثمانية ناسبة العدد دون الوقت فان
ذكرت اول الحوض كنه ثلثة ايام ثم يغسل في اخر الثالث لاحتمال الانقطاع ويغسل في العاشر ما فعله المسخاضة وغسل في كل وقت يحتمل الانقطاع وان
ذكرت في اخره كنه ثلثة ايام ثم يغسل في اخر الثالث لاحتمال الانقطاع ويغسل في العاشر ما فعله المسخاضة لا هنا طاهرا فيه فغسل في ثلثة ايام حتى بقيين
عن اقل الحوض فحضر ما علم كما لو فالت علم ان كنه الثاني عشر حاضرا وابعطها واوله من غير ثلثة ايام كنه حاضرا يوم الحادي عشر طاهرا يوم الحادي عشر
فان زمان مشكوك فيه فغسل ما فعله المسخاضة وان تدخل كما لو فالت كنه حاضرا يوم الثالث طاهرا يوم السادس فالت دخل حوض بقيين وهو الثالث وما
عده مشكوك فيه فغسل جعل الثالث اخر الحوض فغسل بالمسبي واوله اربع ايام ما البعير عاينا بالاجتهاد والعشرة او سبعة يكون العشر حاضرا ولو فالت
ان حوضه كان النصف الاول من الشهر ولا عرف فغسل في اخره فالنصف الثاني طهر بقيين ومن اول الشهر ثلثة ايام يحتمل الحوض والطهر فيحتمل الانقطاع
فغسل ما فعله المسخاضة وبعد ذلك الى تمام النصف في غل الحوض والطهر في الانقطاع فغسل في النصف الثاني وغسل في كل صلوته فغسل في النصف الثاني فغسل في النصف
ثلثة ايام واختلف علماء في اشراط التوالي فالاكثر عليه قال اخر من بعده فانما ثلثة ايام من الشهر حوضه فغسل في النصف الثاني وغسل في النصف الثاني

صوم

يوم

في ما سببه
في ما سببه
في ما سببه

قاله مان وما بينه ما يحض فيه عليه علمه وانما يدعى بالحيض سبيل نازله وينقطع لغيره وانما يثبت للنقاء حكم الطهر اذا انقطع بالكلية
وقال مالك ولحقه فلفق بايام الدم حيض بايام النقاء طهر لان النقاء موجود في بعض الاوقات حقيقته كما ان الدم موجود في بعضها حقيقته كما لا يجوز جعل الطهر الموجود
حيضا بل يؤخذ كل منهما حكمه والملازمة ممنوعة والشافعي فلو كان طهرهما الاول فان جاز ذلك الدم عشرة ايام فان كانت مبيدات قال الشيخ زرع الصلوة والصوم كلما
راى الدم واذا راى الطهر صلت صامت الى ان ينقطع طهرها عادة لفوطه كلما راى الطهر صلت صامت وكلما راى الدم تركت الصلوة لان شقها عادة والظاهر
ان مراده من ذلك ترك العباد في الدم المحض لان يكون حضا لا مطلقا ويحتمل عندى هنا امور ثلاثة حضا اخذا بالمسبب وفيما يوم واحد عشر يوما وجعل
او اعشره فلو كان السابع او العاشر يوم النقاء فالوجه الكافي بالطهر وان كانت ذات عاده رد ثابها سواء راى فيها ما سواها او احل ونقاء قاله الشيخ والوجه الكافي للنقاء بما
بعده وان نسبها علمنا بل ينسب ونراعى بين الحيض عشرة ايام طهر او لوراى ثلثة ايام دما ثم انقطع ثم عاده ما قبل العشرة فالجميع حيض وقت صوم النقاء وجاز لزوجه الوطى فيه
فاذا طهر ان يحض لم يكن عليه شيء وان راى اقل من ثلثة ثم انقطع وراى قبل العاشر بلغ المجموع ثلثة فلعلها ثلثة فلو كان احدهما ان لم يسبق حيض لا شرط الاول الى عدد
عدد اقل الحيض والثلثة ان يحض ان كل ثلثة في جملة العشرة والشافعي كالنوليين ومنه ان شرط في الثلثون ان يكون اوله حضا كاملا واخره حضا ومنهم من لو شرط
بلغ اقل الحيض فلو راى ثلثة ثم انقطع ثم راى قبل خمسة ساعة اخرى كانت الساعتان مع الطهر المختل بينهما حضا وهو اضعف الوجه عندى ولو كان اقل الحيض في
اكثر من عشرة لم يكن حضا وموضع الخلاف ما اذا كانت زمنية النقاء زائدة على الفترات المعتادة بين دفعات الدم فان لم يزد عليها فالجميع حيض اجاعا في اوقات اقل
الحيض ثم انقطع وجب عليها العباد اجاعا لان الموجود حيض تام ويؤا لا يعود الدم فلا يمنع لها ترك العباد بالثك وان راى اقل وقلنا بايام النقاء طهر اعنسلت لان
الدم وبما عاده فالدم الموجود حيض وظهر ان النقاء حكم الطهر وان قلنا انها كالحوض فلا يغسل كان الدم لم يعد فليس له حكم الحيض حتى يغسله وان عاد طهر ان راى
حيض وليس الغسل في زمان الحيض حكمه لو كانت عادتها حضا بايام وراى دما يوما ويوما نقاء ونحو ذلك والدم والنقاء الاكثر ولا يميز فان قلنا انها لا تلتحق بايام النقاء
حيض الدم والنقاء الذي يليه قال الشافعي وان قلنا فلفق من ابن نافع للشافعي فلو ان احدهما من ايام العادة حسب لان النقاء من ايام العادة وانما انقطع دما
فتقص من عادتها والثلثة تلتحق منه ايام من شعرة ولو كانت عادتها سنن ايام فان قلنا لا تلتحق فالحيض خمسة ايام والسادس نقاء وليس بعده حيض ونقص عادتها
ويقتصر عادتها وان قلنا تلتحق من زمان العادة حصل لها ثلثة ايام وان قلنا من خمسة عشر لفتنا لها سنن ايام من احد عشر حتى يشترط في جعل النقاء حضا ان احدهما
يكون النقاء محبوسا بين في الاكثر فلو راى يوما وليلة وما واربعة عشر نقاء وراى السادس عشر نقاء مع ما بعده من الدم طهر قال الشافعي وعندنا الاكثر
عشرة والثاني ان يكون فدا الحيض في مدة الخمسة عشر تمام اقل الحيض ان تفرق بالساعات وهو ظاهر اقول الشافعي لو راى اقل الحيض وانقطع ثم عاد قبل
انقضاء الطهر بعد مجاوزة اكثر الحيض فالاول حيض والثاني دم ضا فلو كانت عادتها حضا من اول الشهر وراى الاول طهر ثم الثلثة دما ثم الثالث طهر وهكذا
احتمل جعل الثاني والرابع والسادس حضا خاصه وخمسة ايام دما خاصه وعند الشافعي ان وقف على خمسة عشر من الدم فان قبل بعد التلحق فالاربعة عشر حضا
وان قبل بثلثة حضا ايام من شعرة وان زاد الدم على الخامس عشر فقد اسخبت فان قبل بالتلحق من ابن نافع على الوجهين احدهما من زمان العادة وهو الثاني
والرابع والثاني من زمان الامكان فيلحقها خمسة ايام اولها الثاني واخرها العاشر وان قبل بعد التلحق فهل الاعتبار بزمان العادة او بعد وجها العادة لا تفرق
اعتبر عددها اعتبر زمانها فخصها الثلثة والثالث الرابع لان الاول طهر قبله طهر الخامس طهر بعده اسخاضه والثلثة الاعتبار بعد العادة دون زمانها لا تفرق
حيضا فخصها خمسة اولها الثاني واخرها السادس **الفصل الرابع** في النفاس والنفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة بالاجماع لا يخرج عقيب نفس او
ما خوذ من نفس الرحم بالدم فالكارج قبل الولادة ليس بنفاس اجماعا لقول الصادق في المرأة يصيبها اياما او يوما او يومين فترى الصفرة او دما قال بعض ما لو نزل فان
عليها الوجه ففانما صلوة لم تقدر ان تضلها فغلبها فغسلها فذلك الصلوة بعد ما طهر واما الخارج مع الولادة فالشيخ نص على ان نفاس وهو صحيح وجهي الشافعي
دم خرج كخروج الولد فاشبهه بالخارج بعد وقال المصنف النفاس هو الذي نراه عقيب الولادة وهو يشترط ان الخارج مع نفاس بغير نفاس بغير نفاس او بغير
لانه انفصل قبل انفصال الولد فاشبهه ما خرج قبله فاستعمله ولو ولدت ولم تزل ما فلا نفاس اجماعا ولا يجب عليها الغسل عند علها اهل البيت عليهم السلام وبه قال
ابو حنيفة عما لا اصل السالو عن معارضة بنت ولها شاة فلو كان وعرجا رواه اثنان احدهما الوجه لا يخلو من ماها فهو بمنزلة خروج الماء وبما روى عن
فاشبهه الحضا والنفاس لا يشترط في الولد الحيوة ولا التامين فلو ولدت مضغة او علقة بعد ان شهد الفوايل انه لم يولد وتختلف منه الولد كان نفاسا
لان دم جاء عقيب حمل اما التلقة والعلقة المشبهة فلا اعتبار بها لعدم نفث الحمل بها فتكون حكم حكم دم الحامل مستعمل وليس اقل النفاس حد فجاز ان يكون
واحدة ذهب اليه علماء واذا اجتمع به قال اكثر العلماء كالشافعي مالك وابي حنيفة واحمد لا يدرى وجد عقيب سببه وهو الولادة فكان نفاسا ولو لدت امرأة على
رسول الله فلم تر نفاسا فثبت ذات الحفوف وحكى عن الثوري ان اقله ثلثة ايام لانه اقل الحيض ولا ملازمة بينهما وحكى عن ابن يوسف انه قال اقله احد عشر يوما
لبن يدا اقله على اكثر الحيض وقال محمد بن الحسن وابو ثور والشافعي احد ثوليه اقله ساعة وقال المصنف اقله اربعة ايام لان اكثر النفاس اربعة اضعاف اكثر الحيض وكان اقل
النفاس اربعة اضعاف اقل الحيض وهو يوم وليلة فاقل النفاس اربعة وقال ابو عبيد اقله خمسة وعشرون يوما والكل خطأ لان الشرح لو يرد بخلافه فارجع الى قوله
وقد وجد اقل من ذلك اذا ثبت ه فاذا انقطع الدم عقيب لحظة كانت بحكم الطاهر بغير اليوم اذا لم يبق والدم وقال احمد في رواية لوراى النقاء لدن يوم لم
يثبت لها حكم الطاهر وهو خطأ لقول علي لا يحل للنساء اذا راى الطهر الا ان تضيح مسئلة تختلف علماء وفاق اكثر المشهور ان لا يرد على اكثر ايام
الحيض قاله الشيخ وعلي بن ابي بصير انه سئل عن احد ثوليه يقول احدهما النقاء تكف عن الصلوة اياما او اياما ولا يدرى حيض حضا حياج الولد الى الغنا وانطلاق
باستغنائها عنه واكثر الحيض عشرة ولا تدرى احوط للعبادة في الثاني ثمانية عشر يوما وبه قال المصنف ابن الجند والصدوق لقول الصادق وقد سئل عن النفاس
كم تقدر فقال ان اسماء بنت عميس لم يرها رسول الله ان تغسل ثلثة عشر ليلة ولا يجزيه لاحتمال وقوع السؤال عند الانتهاء وقال ابو بصير عقيب اياما كابا
حيضها واكثره احد عشر يوما فان انقطع دمه في تمام حضا صلت حيا وان لم ينقطع صبرت ثمانية عشر يوما ثم استغسلت بيوم او يومين فان كانت كثير
الدم صبرت ثلثة ايام ثم اغسلت واحشت واستغسلت وصلت لما رواه البرقي في الصحيح عن الباقر ثم وقال الشافعي اكثره سنون يوما وهو رواية لنا وبه قال عطا

الدم المولود
طهر الكذا لا يجوز
جعل
جعل الثلثة

من اكثر الحيض
عادهما تفرقت
فعلى الاول حصل لها
ثلثة ايام حيض على
الثاني تلتحق
فعلما بان العادة
تتغير

جزم

النفاس
الدم

والشيخ

والشعبى مالك وابو ثور وحكى عن عبد الله بن الحسن العبدي والحاج بن اوطاة لانه قد وجد ذلك ولا دليل عليه لان الزايد استخاضه وقال ابو حنيفة والشيخ احمد بن حنبل
وابو عبيد اكثرهم اربعون يوما وهو رواية لنا ايضا لان ام سلمة قالت كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله اربعين ليلة واربعين يوما وتراوى محمول فلا يفرق
به وحكى ابن المنذر عن الحسن بن ابي نجران قال خمسة ايام وهو رواية لنا وحكى الطحاوي عن الليث بن سعد قال من الناس من يقول سبعون يوما عسكرا اذا زاد الدم على
الاكثر فهو عشرة عندنا وسنون عند الشافعي اربعون عند ابو حنيفة قالوا في عندي انها ان كانت ذات عاذه في الحيض جعلت نفاسها على ايام حبضها واليها
استخاضه وان لم تكن ذات عاذه كان نفاسها عشرة ايام لما تقدم من الرد الى ايامها في الحيض وقال بعض اصحاب الشافعي اذا استخضت النفساء ونحوها والدم سبب
السنون نفاسا وهو قول المنزه والزايد استخاضه لثبوت النفاس باليقين فلا يبرح الا بمثله بخلاف الحيض لا يبرح الا باليقين وقال بعضهم ان يرد على السنين
حيض لعدم التثنية وقال الباقر منهم بالتفصيل فان كانت ذات عاذه فيهن بان تدرين بان مثل ذلك الدم اربعين يوما في عادتها من الاربعين ثم ان كانت
معناذ في الحيض فترد الى عادتها في الطهر ثم تحيض فدا عادتها في الحيض فان كانت مسبلة في الحيض جعلت الفقد الذي نزل اليه المبداء في الطهر استخاضه الفقد
الذي نزل اليه الحيض حينا ولو ولدت مرادوهي ذات جفاف ثم ولدت واستخضت فلا تجعل عدم النفاس عاذه بل هو مبداء في النفاس وان كانت مبداء في النفاس
وان كانت مبداء في النفاس فلا قولان احدهما الرد الى الحظ والثاني الى اربعين لانه الغالب وان كانت هجره فحكمها حكم الحيض في شرط التمييز ونحوها كما في حيض
الا ان السنين هذا بمنزلة خمسة عشر هناك فلا يبرح بها التمييز على السنين واربعين عادتها في النفاس قول من رد الى الاحتماء وعلى اخرها ان يرد الى ما نزل اليه المبداء
فروع الاصل لو رأت عقيب الولادة لحظة ثم انقطع وانزل قبل العاشر لحظة فالدهان وما بينهما نفاس لان الطهر لا يكون اقل من عشرة ولو رأت اللحظة
الاخيرة خاصة في النفاس خاصة اما الشافعي فيمنع من ان ينقطع دم النفاس فان لم يبلغ الثبات بين الدمين اقل من اربعين ايام فلو رأت الطهر يومين فافترق الدم نفاس
وفي ايام النفاس ثلثة ايام لو رأت يوم الولادة ثم انقطع عشرة ايام ثم رأت الدم ثلثة ايام فالاول نفاس والثاني طهر والثالث حيض ايامه كامل
بعد انقطاع النفاس ولو قصر الثاني عن ثلثة لم يكن حيضا بل دم فساد وعند الشافعي ان زاد ثلث بين الدمين اقل من اربعين ايام فلو رأت الطهر كما لو رأت عقيب الولادة ثم طهرت خمسة عشر
يوما ثم عاد الدم قبل السنين فاصح لو هيمن ان حيضه كان وما قبله من ان ينقطع دم النفاس فان لم يبلغ الثبات بين الدمين اقل من اربعين ايام فلو رأت الطهر يومين فافترق الدم نفاس
وبه قال ابو حنيفة انه دم نفاس لو وقع في زمان امكان النفاس قال احمد العابد مشكوك فيه في الصوم ونسفي الصوم والطواف ولا يابها زوجه الاحتمال انه
نفاس دم فساد فلو ولدت وتبرعت الدم خمسة عشر يوما فاضا عاذه وانما فان قبل العايد نفاس ففي ايام النفاء وجهان **الثالث** اذا كانت عادتها عشرة ايام حيضا
وعشرين طهرا فثلاثة عشرة ايام نفاسا وشهر طهرا ثم رأت الدم وانقطع لم ينقطع بل يبرح الى العاذه التي كانت قبل الولادة مراعى في الحيض
الطهر فالثاني الشافعي اذا كانت تحيض عشرة وظهر عشرين يوما فنفاسا ثم طهرت شهرين ثم عاودها وانقطع الحيض فانها استخاضت في عادتها
الحيض في عشرة ايام ويكون طهرها لان طهرها تغير والطهر الحيض والنفاس حيض واحد هو حيض على قول من لا يعتبر تكرار العاذه **الرابع** لو رأت خمسة ايام
ثم ولدت بعد ذلك قبل ان يضيء زمان الطهر فالدم ليس بنفاس فتقدمه قال الشيخ وليس بحيض لان الحامل السنين حملها لا تحيض فيكون دم فساد وهو احد
قولي الشافعي والثاني انه حيض لان الحامل قد نزل الدم ولا يعتبر بدنه وبين النفاس طهر صحيح والولادة تفصل بينهما بخلاف الحيض لا يبرح ولو جدد الطهر بين
اقل من خمسة عشر يوما مسكلة في حكم النفاس حكم الحيض في جميع المرات والمكرهات والتخالف في كفارة وطهرا ولا يعلم ذلك خلافا لان دم النفاس هو دم
الحيض وانما احتبس هذه الحمل لا يضر في غذاء الولد فاذا وضع الولد وانقطع الرحم الذي كان يجري الدم خرج من الفرج كما يخرج من الحيض فاذا رأت بعد الولد
ساعة وما ثم انقطع كان عليها ان تغسل ولزوجه ان يانها فان خافت العودا سحبت الثبث حينا طاهرا **مسئلة** لو ولدت ثمانية ايام فابتناء النفاس من الاول
وعدا الايام من الثاني ذهب اليه علماءنا وهو احد اقوال الشافعي واحكم روايات احمد لان كل واحد منهما سبب ثبات حكم النفاس بدليل حاله الاخر اذا
اجتمعا ثبت لكل منهما نفاس فذا خلا فينا اجمعا في الثاني ان النفاس من اوله كله اوله واخره وبه قال مالك وابو حنيفة وابو يوسف احمد في صحيح الروايات
لان دم عقيب الولادة فكان نفاسا كالولد الواحد فاذا انقضت هذه النفاس من حين وضعت الاول لم يكن ما بعده نفاسا وان كان يوما واحدا لان ما قبله
نفاس لا يبرح في الولادة فاذا كان اوله منه فاحره منه كالمفرد والثالث ان النفاس من الثاني وبه قال محمد ورفق واحمد لان الخارج قبل الثاني دم خرج قبل
انقضاء الحمل فاشبه ما اذا خرج قبل الولادة والاعتبار بجميع الحمل فان الرجعة انما تنقطع بذلك وعلى هذا لو سقطت عضو من ولد وبقي الولد البطن قبل مجيء
الدم نفاسا على الخافعة اذا عرفت هذا قالت الشافعي اذا لم يجعل الدم نفاسا فاحمل يكون حيضا فلو كان بناء على ان الحامل تحيض ام لا وقد تقدم مسئلة يعني
حاله عند الانقطاع قبل عشرة فان خرجت الفطنة فثبته عند ثلث الاثني عشر في النفاء وانقضاء العشرة لقول الصادق وقد سئل عن امرأ ولدت فرائ الدم اكثر
ما كانت ترى قال فلو تعد ايام من ثلثها ثم سقطت بعشر ايام فان رأت ما صيبا لم تغسل عند ذلك كل صلوة وان رأت صفرة فلو سحبت ثلثها لم تغسل ولها ان تستنظف
بعشر بل عشرة وان تكون عادتها عشرة فتستنظف يومين او ثمانية فتستنظف يومين فلا ينافي ما ورد من الاستنظار يوم او يومين ولو انقطع قبل العاشر
عادفتنا الصوم ولو لم يرد ما حكي انقضاء العاشر فلا نفاس ثم ان اسلم ثلثه فهو حيض وان كان اقل فهو استخاضه فان عاد قبل العشرة الثانية ما يبرح ثلثا فان
فلنا بان يبرح كان الدم حيضا وما بينهما ابنا وان اشترطنا القول فهو استخاضه لقول الشافعي وكذا لو رأت بعد العاشر ساعة وما وساعة طهرا واجتمع ثلثة ايام
عشرة كان الدم حيضا على الرواية وما عطله وعلى القول الاخر استخاضه مسئلة وغسلها واجب باجماع العلماء لما تقدم ولا بد معه من الوضوء على الاستنظار
افضل وقد بان في بعض عبارته علماءنا وجوب تقديم لقول لا عبد الله في كل غسل وضوء الا غسل الجنابة والوضوء غير مبرأه بل الجاز وهو السابق والناصح
في غسل الجنابة وقول الصادق كل غسل قبله وضوء الا غسل الجنابة **الفصل الخامس** في غسل الاموات في سنة مطالب مفصلة مما ينبغي للبرص والشك
مثل ان يقول بثلث ايام واحد سته وهو يسجد عبادته الا في وجع العين قال امير المؤمنين ع ضمنتم لسنه الجنزة رجل خرج بعد ثمانية فان فله الجنزة رجل
خرج بعد ثمانية فان فله الجنزة رجل خرج مجاهدا في سبيل الله فان فله الجنزة رجل خرج حاجا فان فله الجنزة رجل خرج الى الجنزة فان فله الجنزة رجل
خرج في جنازة رجل مسلم فان فله الجنزة وان باذن لهم في الدخول عليه فاذا طالت علته لم يغسل له ويغسله في العيادة الا ان يطلب الميراث الاطالة ويجب

فراغ من شهرين

في غسل الجنابة

الوصيه على كل من عليه حق وبسحق وغيره وينبغي الاستعداد بذكر الموت كل وقت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما من ذكر هادم اللذات فنادى في كثير من خلقه ولا في قبيل الا
كثر و... استحيوا من الله حق الحياه فقبل يا رسول الله وكيف استحي من الله حق الحياه قال من حفظ امره وحقه البطن وما رعى في تركه ونهه لغيره والدينا و
ذكر الموت والبيع فقد استحي من الله حق الحياه وقال الصادق عليه السلام عند غدا من اجله فقد اساء حجب الموت وينبغي ان يحسن ظن من ربه فانه قد وعى ان الله تعالى
يقول انا عند ظن عبدي بي ولا ينبغي ان يفتن الموت وان استند من حبه له قوله لا يفتن احدكم الموت لضيقه به ولكن يقولن اللهم احببوا ما كانت الحياه خيرا لي
توفى اذا كانت الوفاة خيرا لي وينبغي التوبة لانها مسقط للعقاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في اخر خطبه خيها من ثواب بل موته بسنة فادب الله عليه ثم قال وان السنة لكثير من
ثواب بل موته بشهر فادب الله عليه ثم قال وان الشهر لكثير من ثواب بل موته بيوم فادب الله عليه ثم قال وان اليوم لكثير من ثواب بل موته نسيان فادب الله عليه ثم قال وان النسيان
لكثير فقد بلغت نفسه هذه واوى بيده الى حلقه فادب الله عليه **المطلب الاول** الاحضار ومسئله الخلف علماء ثاني وجوب توجه القبلة عند الموت
فقال الميبد وسأله لان عليا قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل من ولد عبد المطلب هو في السوق وقد وجهه الى القبلة فقال وجهوه الى القبلة فانكم اذا فعلتم ذلك
اقبلت على الملائكة وقال الباقر بالاسحباب به قال عطاء الخفي والتشاف ومالك واهل المدينة والاوزاعي واهل الشام وسحق واصحاب الراي لان حدهم في ذلك
وجهوني ولو قول النبي صلى الله عليه واله خير الخلق ما استقبل به القبلة والاصل عدم الوجوه انكره سديد السبب فانهم لما ارادوا ان يوجهوه الى القبلة قال ما
قالوا غولك الى القبلة قال الماكن الى القبلة الى يوتي هذا وفعلهم به يدل على اشتداه عند فم في السبب وكهفهم ان يفتن على ظهره ويجعل باطن ذمهم الى القبلة بحيث
لو جلس كان مستقبلا ذهابه علماء في الجمع ويرى قال الصادق في قول الصادق في استقبال وجه القبلة ويجعل باطن ذمهم الى القبلة بحيث
على مشقة الامن وجه القبلة كما يفعلون في المدن مسكرا وبسحق في قوله الى مصلاه اذا غسر عليه خروج الروح لقول الصادق في غسل الميت موته ووجهه
قرب الى المصلي الذي كان يصلي فيه وان يفتن الشهادتين واسماء الامم عليهم السلام قال الباقر لو ادركت عكره عند الموت لعلمته كلمات ينفع بها فقلت فذاك
وما تلك الكلمات قال هو ما انتم عليه فلقنوا موتاكم عند الموت شهادة ان لا اله الا الله والو لا اله الا الله فادب الله عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله فان من كان اخر كلامه
لا اله الا الله دخل الجنة وقال الصادق في غسل لسان رجل من اهل المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه فدخل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له قل لا اله الا الله فلم
يقبل عليه عند ذلك الرجل امراه فقال لها اهل هذا الرجل ام فقال نعم يا رسول الله انا امه فقال افرصينه انت عندهم لا فقال ان بل ساخره فقال
صلى الله عليه واله في ذلك الاحيان فرضى عنه فقالت قد صحت غير ذلك يا رسول الله فقال له قل لا اله الا الله فقال لا اله الا الله فقال قل بقبول البشير يعقوب عن
الكثير اقبل مني البشير واعف عني الكثير انك انك اعفو الغفور فقال له ما ذنبي فقال ارمي اسودين قد دخلوا على فقال اعداها فاعادها فقال ما ذنبي فقال فقالا
قد بنا عدا عني فدخل الابيض وخرج الاسودان وازاراهما وانا الابيضان موقيا خدان بنفسه فمات من ساعته وينبغي ان يفتن كلمات الفرج قال الصادق ان رسول الله
دخل على رجل من بني هاشم وهو في الترع فقال قل لا اله الا الله العظيم الحكيم لا اله الا الله العظيم سبحان الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما بينهن
وما بينهما وما خفهن وما فوقهن وما تحتهن ورب العرش العظيم وسلام على المرسلين الحمد لله رب العالمين فقال رسول الله الحمد لله الذي سئفنا من النار مسئلة
وبسحق ان يقرأ عند الفراق قال الكاظم لابنه القاسم في بابي ما فرغ من ابيك والاصافات صفا حتى شتمها فلما بلغ اتم شد خلفا من خلفنا ففتى الفتى
فلما سجد خرجوا اقبل عليه يعقوبون فبصر فقال له كنا نعبد الميثا فانزل به يقرأ عنده بس فصرنا بالاصافات فقال يا بني لم تقرأ عنده مكره من موت الا جعل
واحدة وقال الشافعي واحمد يقرأ بس قال بعض التابعين يقرأ سورة الرعد وكل ذلك حسن وكما بسحق قراءة القرآن قبل خروج الروح فكذلك بسحق بعد سقاعا
عنه ويكره ان يفتن على شئ من اعضائه ان حركها ولا يمنع منه ولا يظهر الخرج عليه لئلا تضعف نفسه فتكون اعانه على موته ويكره ان يحضر حيث حاض يقول
الصادق في الاحتضار الحاض الميث ولا الحبيب عند التلقين ولا باس ارباب غسله وقال علي بن ابي حمزة في الكاظم الماء ففقد عند راس المريض وهو حاض عند الموت
لا باس ان يرضه واذا خافوا عليه قرب ذلك فلتنح عن يمينه فان الملائكة تنادي بمسئله وبسحق ان يفعل بالميت بعد وفاته سبعة اشياء **الاول**
اغراض عينية قالت زبيبت بنتام سلمة في رسول الله صلى الله عليه وسلم في حين مات وفي اغراض عينية قال ان الروح اذا خرجت تبعها البصر لما ماتت معجل بالصادق اوجه
عنه شد الحية وعرضه وعطى عليه الحشفة ولان فتح عينية بفتح منظره وحيد ومعه دخول الهوام اليها ولا يكون مشبه بالنام بعد الاغراض الثالث شد الحية
بعصا بن عريضة لئلا تشرخ تحيا وينفتح فوه وتدخل الهوام الى جوفه وينفتح بذلك منظره وكذا الصادق الثالث تلبس بمفصلة فان ذلك ابقاء للبين
ذراعيه الى عضديه ويدها ويرد يديه الى بطنه ويمد يدها فان ذلك يعين الغاسل على تدبيره وتكفيه الرابع يجرد يديه فانه لا يؤمن معها الفتاة بما تحببه
الخامس وضعه على لوح او غيره لانه اذا كان على الارض سارع اليه الفسادون **السادس** تغطيته بثوب لانه اسر له وسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجهه و
عظمي الصادق ابنه بلخفة الساج مد يديه الى جنبه وسادته ان كانتا متفبضين لانه طوع للغاسل مسئلة وليرج عنه ان مات لئلا يصابح الصباح
لان البارئ لما قبض امر الصادق بالسراج البيت الذي يسكنه حتى قبض ابو عبد الله ثم امر الكاظم في ذلك ببيتا في عبد الله وينبغي ان يكون عند من يذكر الله سبحانه
ولا يترك وحده لقول الصادق عليه السلام ليس من ميت يموت ويترك وحده الا لعب الشيطان في جوفه مسئلة المشهور عند علماء الكرام ترك حديد او غيره على بطن
الميت قال الشيخ سمعناه مذاكرة ولا نه امر شرعي يفتن على انتقال لم يوجد وقال ابو علي الحنبل يوضع على بطنه شيئا يمنع من رجوها وهذا الجمهور في وضع سيف او
سرايا وحديد على بطنه لئلا يعلموا فان لم يكن فطين سبلول مسئلة وبسحق في جعل امره مع متفق موته باجماع العلماء لقوله لا ينبغي محبة المسلم ان تحبس بين ظهر
اصله ومن طريق الحاشية قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كرامة الميت تعجيله وقال لا الفين رجلا منكم مات له ميت بل فانظر به الصبح ولا رجلا مات له ميت فانظر به الليل لا تنظروا
مبونا كطلوع الشمس ولا غروبها على اهلهم الى مضاجعهم رحمهم الله فقال الناس وانت يا رسول الله برحمتك الله امام مع الاشياء فلا يجوز التعجيل به حتى تظهر علامات الموت
وتتفق العلم بالاجماع قال الصادق عليه السلام ينظر بهم الان ينظر في العزف والبطون والمصروف والمهدم والمدخن وسئل كيف ينبغي الميعون قال يترك ثلثة ايام
فان لم يبد من الان ينظر في غسل ويدن في يدك المصروف لا يترك على خيشته اكثر من ثلثة ايام ثم يترك بعد ذلك ويدفن لقول الصادق قال رسول الله لا يفر المصلي
بعد ثلثة ايام حتى يترك يدن في يدك المصروف والخائف من الحرب والسبع والتردي من جبل ينظر به علامات الموت كاسترخاء رجلية انفصال كفيه وميل

قال

من تاب

وادخل

ورجله الخ فذبه

وبه

وامن

في الغسل

واشد جلد وجهه وانحساف حسنه مسئلة الشيخ علام الوقت : ومنه ليوفى على شيعه وبه قال احمد ولا النقيض قال لا يموت منكم احدا الا دوني في وقال
الصادق : يعني لا اولياء الميت ان يؤذوا اموال الميت بموته فيشهدون جنازته وصلون عليه يستغفرون له فيكبت لهم الاخر للميت الاستغفار ويكبت هو
بالكسبية قال الشيخ في غايه النماء فلا عرف فيه مضاد ذكره الشافعي النماء وقال ابو حنيفة لا بأس وهو الوجه عند **المطلب الثاني** في الغسل في حيا
الاول في الكسبية مسئلة غسل الميت المسلم وتكفينه والصلوة عليه دفنه من فرض الكفايات باجماع العلماء فان اعياها سقط عن غيره فوضف فان قال البتة
اغسل بماء وسدر فحرم اخذ الاجر على الواجب في هذه الاحوال لا على المستحب لا يجب على المسلمين بدل ماء الغسيل ثياب التكفين وفي غسله ثواب عظيم
قال الصادق : من غسل ميتا فستره كنتم خرج من الذنوب كما ولدتموه مسئلة اذا اراد غسله بيني ان يفضي به الى غسله ويكون ما يلي رجله مخدرا وما يلي
راسه من ثقلات لا يجتمع الماء تحت ثم يوضع على لوح او سبيل لا نه احفظ الجسد من النالج مستقبل القبلة على هيئة الاحضار لقول الصادق : وقد سئل عن غسل الميت
قال مستقبل بباطن قدمه القبلة حتى يكون وجهه مستقبل القبلة وهل الاستقبال واجب كالاحضار ويجوز لصلى الماء حقيقه يدخل فيها الماء فان غفر جاز
ان يصب الماء الى البالوعة ويكره صبه الى الكيف قال محمد بن الحسن الصفار وكثبت الى ابي محمد العسكري هل يغسل الميت وماؤه الذي يصب عليه يدخل الى تكفين
فوضع يكون ذلك في بلاليج مسئلة يسحب ان يغسل في بيت وبه قال الشافعي واحمد لا بأس للميت وان لم يكن شره عليه ثوب كراهة للنظر الى الميت لا يمكن ان يكون
فيه عيب كان يطلب كتمان وهذا لقول الغاسل يعني ان يكون ثقبه صالحا ويسحب ان يكون تحت سقف ولا يكون تحت السماء قاله علماءنا وبه قال احمد قال علي بن
انا نارسول الله صلى الله عليه واله ونحن نغسل ابنه فجعلنا بيننا وبين السقف شراوعن الصادق ان اباه كان يسحب ان يجعل بين الميت وبين السماء شراوعن ابي عبد الله
وعلى الحكمة كراهة مفاصلة السماء بعورته مسئلة يسحب بغير الميت من متصبه ان يفضي حبيبه ويضع مرتبة لئلا يكون فيه نجاسة تلطم اعلى بدنه فان هذا الحكم
مظنة النجاسة اذ الموضع من شأنه ذلك خصوصا عند الموت وسر عورته ثم يسحب بغيره ابن سيرين ومالك وابو حنيفة واحمد في الروايتين ان لا يغسل
امكن لغسله والبالغ في نظيره ولا يحل اذا اغسلت بغيره فالمستحب ان لا يغسل في ثوبه بغير الثوب باخرج وقد لا يظهر بغيره في غسله عليه فيجوز له ان يغسل
الشافعي يسحب ان يغسل في قبض خلق يفضي بغير الماء فيه ولا يمنع الوصول الى بدنه ويدخل يده في الكسب في ذلك ظاهر بدنه ويصب الماء من فوقه فيقبض
كان صنف الكسب خرف راس الثوب حتى يتمكن من الغسل والدلك وان كان القبيص فيفاجده وطرح على عودته ما سترها وهو رواية عن احمد لا ينبغي صلى الله عليه واله
غسله في قبضه وفاداراد واخضعه فتود وان لا تخلعه واسترايبكم ويجوز ان يكون من خواصه لا من نظيره من ثلوث الثوب يغسل في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك
طرفنا الغسل في القبيص قال الصادق عليه السلام ان استطعت ان يكون عليه قبض يغسل من قبض القبيص عن عبد الصالح عليه السلام لا يغسل الا في قبض يدخل رجل يده
ويصب عليه من فوقه والجمع لا من عدم **فرفع** ا قال الشيخ في قبض يغسل عرايا ما ستر العورة اما بغيره او يتبع عنه القبيص ويترك على عورته خرفة و
استدل على التحريم باجماع الفقه وعلمهم ومعنى قوله بغيره ان يخرج يده من القبيص ويجذب بغيره الى سرته ويجعله على عورته ويجذب ساقه فيقبض كالعاري روايته
يونس عنهم بـ الاثر عدم وجوب ستر عورته الصبي الذي يجوز للغسل بغيره وبه قال احمد لان جواز نظر المرأة يدل على جواز نظر الرجل في العورة التي يحرم النظر
اليها هي القبل والبر ويكره ما بين السرة والركبة والجهر على الثاني لقول النبي صلى الله عليه واله اعلم ان لا ينظر الى مخزح ولا ميت كي لو كان الغاسل عري ووثق
من نفسه يكف البصر عن العورة ولو غلط لم يجب السرا لان فائدة منع الايضافا ان الغسل غائبة لئلا يفتن لكن يسحب تحفظا من الغير والغلط مسئلة يسحب ان
يلين اصابعه ويقف لان انقباض كف يفتح من الاستظهار على نظيره ما وان غسرت ثوبا لا نه لا يؤمن انكسار اعضائه وغسل المشاة وفي بعض رواياتنا يسحب ثلثين
مفاصله وبه قال احمد لان ذلك يحصل به اللين منكون امكن للغاسل في تكفينه ثم يده ويغسله قال يسحب ان في موضعين عند الموت قبل فواتها واذا
في غسله واستحب المزة معاودة التلبيين قال الشافعي هذا لا يغيره الشافعي لعدم الفائدة فان الغالب لا ينبغي لئلا يفتن الى هذا الوقت اما بعد الغسل فلا تلين اصابعه
ولا مفاصله لعدم الفائدة وحكي الشيخ عن الشافعي استحبابه مسئلة ويسحب للغاسل ان يلف على يده خرفة يخبى بها وبها في حبه يغسله بلا خرفة ولا بالاصل
واحمد اوجب الشافعي الخرفة في التحية لان النظر الى العورة حرام فالسرا في فان النظر اخف لهذا يعلق بغيره المصاهرة والظهار باللسن والنظر يمنع التحريم مع الحاجة
قال الشافعي بعد خرفتين نظيفتين احدهما على يدين يغسل بها السفلى ويحب ثم يرب بها واخذ الاخرى فيغسل بها يديه قال ولو غسل الخرفة التي تجاه ثم غسل بها
خرفة كان او بدنه جاز مسئلة في بيا يغسل فرجه بماء السدر والحرض لقول الصادق : ثم ابدان فرجه بماء السدر والحرض فغسله ثلث غسلات وهذا على جهة الاستحباب ويجوز ان يسا
ولو غسل بالزلة النجاسة عن بدنه اجماعا لان المراد نظيره واذا وجب ازالة الكسبية عنه فالكسبية اولى وليكفي ماء الغسل طاهرا وفي رواية يونس عنهم : امسح بطنه مسحار فطافان
خرج منه شئ فأنقه مسئلة ويسحب ان يؤخذ من السدر شئ فيطرح في اجازته ويضرب بصره باجساد او غوف فتؤخذ وغوفه في موضع نظيف ثم يغسل به
راسه وحبه وروى معوية بن عمار قال امرني الصادق : ان وضبه ثم اغسله بالاشنان واغسل راسه بالسدر وحبه ثم انقذه منه ثم امسك به حبه فان
يغسل بالسدر فأنظفه وما يقوم مقامه في نظيف الراس مسئلة فاذا فرغ من غسله الواجب المشهور عند علماءنا ان يركب ثلث مرات بماء السدر والثانية
بماء بينه الكافور والثالثة بماء الفرج لان ام عطية وروان النبي صلى الله عليه واله قال : ابنته ثم اغسلها ثلثا او حسا او اكثر من ذلك بماء سدر واجعل في الاخيرة كافورا او شيئا
من الكافور ومن طريق الحاضرة قول الصادق يغسل الميت ثلث غسلات مرة بالسدر ومرة بالماء يطرح فيه الكافور ومرة اخرى بالماء الفرج والامر للوجوب فان
علمائنا الواجب مرة واحدة بماء الفرج والباقيان مسحيا وهو مذهب الجمهور ولا يغسل الجنازة ولا الاصل والاول شهرا احوط فتعين العمل به **فرفع** السدر
والكافور لا يبلغ بها الى سلب الاطلاق لصحة الماء مضافا فلا يفيد التطهير بل ينبغي ان يكون في الماء قدر يسع وزفات من سدر بحيث يغسل كل غسلة ثلثين
فيبدأ برأسه ثم يشقه لا يبره له البه علماءنا لقول النبي صلى الله عليه واله لما توفي ابنه ابدان بماء منها وقول الصادق اذا اردت غسل الميت
الى ان قال فاذا فرغت من غسله فاعسله مرة اخرى بماء كافور وشئ من حنوط ثم اغسله بماء غسلة اخرى ولقول الباقية غسل الميت مثل غسل الجنب
وفي سقوط الترتيب لو غس في الكسب اشكال ج يسحب ان يبدأ يغسل يده قبل راسه ثم يغسل راسه بيد الشقة الايمن ثم الايسر ويغسل كل عضو منه في كل غسلة
ثلث مرات قاله علماءنا لقول الصادق : ثم تحول الى راسه فابدأ بشقه الايمن من راسه وحبه ثم ثلثي بشقه الايسر وروى النكر يونس عن وجاله ان اذ فرغ من غسل

الشافعي في غايه النماء فلا عرف فيه مضاد ذكره الشافعي النماء وقال ابو حنيفة لا بأس وهو الوجه عند المطلب الثاني في الغسل في حيا

لا نه نظيره من نجاسة الموت فهو ازالة نجاسة غسل التوب النجس

ان لم يكن عندها من غسلها وعن المرأة هذا امثل ذلك من زوجها حين يموت لا بأس بما يفعل ذلك هذا ان كان هذا ان ينظر زوجها الى شيء بغيره ففرق ما قاله
المتأخر فغسله و غيرها من بخاربه مع عدم الرجال من وراء الثياب لا يجوز منه واطلق في غيره وهو الوجه والويلات لما فيه من حيلة على الاستحباب كما ما روي من المتأخرين
فغسلها اياه من وراء الثياب لو طلق رجبا ثم مات جاز لها ان تغسله وروي المتأخرين الشافعي المنع ولو كان بابها لم يخرج يجوز له ان يغسله وهو واحد وجهي الشافعي
لانها لو ماتت غسلها فاشبهت الزوجين وروى عن ابن العابد بن علي بن ابي طالب ان غسله ام ولد له اذا ماتت غسلته قال ابو حنيفة لا يجوز وهو الوجه الاخر الشافعي لا يغسل
بموتها فضاوت كالاجنبية والعنف بالموت لا يمنع الغسل كالفرقة وقد فاضل ابو حنيفة بانها معتدة منه كان الزوج معتدة سنة لو لم تكن الاصله ولما حمل انها كام
الولد والمنع لا ينقل المثل الى غيره ولم يكن بينها من الاستثناء ما يصير به في معنى الزوجات وكذا لو طلقها قبل الدخول لو كانت الزوجة كافر لم يكن لها غسل زوجها
الا مع عدم الحارم ومنع بعض الجمهور مطلقا لوجوب البتة وليس الكافر من اهلها لو تغسلت المسلم والزوجة جازان بعد البتة بحاربه من وراء الثياب لقول الصادق
اذا مات الرجل مع الشبهة غسلته امرأته فان لم تكن امرأته غسلته او لم يكن غسلها على يد اخر فزوال الرجل في غسله الا الشبهة هل غسلته امرأته او لا
محرمه وضرب عليه الماء صبيا من فوق الثياب لو ماتت ولا مسلم هناك ولا ذات رحم فان كان هناك كافر من بعض النساء المسلمين رجلا كافر بالاعتقال غسلته غسل
الاسلام ثم يغسل كذا قال الصادق عليه السلام في مسلمة ماتت وليس معه رجل مسلم ولا امرأة مسلمة من ذرية فرائده ومعه رجل ضارفي نساء مسلمة قال يغسل النساء
ثم يغسلونه فضاطر ومنع الجمهور من ذلك وان لم يكن معه احد من الكفار قال علماء وايد من من غير غسل ولا يتم لان النظر بالحرمان وبه قال الاوزاعي والشافعي
احدهما يؤمر ولا يغسل به قال مالك وابو حنيفة لان غسله النظر في امر ليس له محرم والشك في غسله من فوق الثوب بصب الماء من تحته وبما يغسل به وعلى يده
خرفة وبه قال النخعي وعن احمد وابي ان كالمحرمين حج لو غسله الكافر لغسله المسلم وذا الرحم او غسلت الكافر المسلمة ثم وجد مسلم او مسلمة فالوجه عادة الغسل
ما لم يقع له سماع للضرورة وقد ذلت ولم تحصل الطهارة لو كانت الميت خشي مشكلا فان كان صغيرا للرجال والنساء غسلته وان كان كبيرا فان كان له ذو رحم محرم
من الرجال والنساء غسلته وان لم يكن فوجه دفنه من غير غسل وللشافعي وجهان احدهما يؤمر وبه قال ابو حنيفة والثاني يغسل ويصير له الشافعي وجوه
بشرعي من تركه حاربه يغسله فان لم يخلف تركه فترتيب المال وهو خطأ لانقاء المالك عنه اذا الميت بأك شيئا ولا استصحابا في باب هو في حق الرجال كالمراة وفي حق
النساء كالرجل حج الا ظهر انه يجوز للرجال والنساء غسلهما استصحابا لما كان في الصغر وهو خطأ لانقاء المفتض في الصغر وهو انقاء الشوق مسئلة اذا اذرحم حاربه
يصلحون للغسل فان مات الميت رجلا فاولهم بالمرثية ولو كان هناك رجال باعد ومحارم من النساء جازان بولي غسله قال في طه فان لم يكن محارم فكالاجنبية
ثم الغم ثم ابنة وقال الشافعي بن ثوبان في الغسل كالصلوة الابن ثم الابن ثم الاخ ثم ابنة وهل تقدم زوجة على هؤلاء لا روي ان التقدم لان لها النظر الى عورته بخلاف القرابة
فكانت اولى من كل احد فجميع احكامها من الغسل وغيره سواء كان الغير رجلا او امرأة فزنها لم يعيدوا وللشافعي في ولونه الزوج على النساء والقرابات من الرجال ونجها
المفتد بكونه ينظر الى ما لا ينظر فيه البه واطهرهما تقدم بهن عليه لان الانق البق بالانق وبغلبه على الرجال الاقارب لانهم جميعا ذكور وهو ينظر الى ما لا ينظر فيه
وجه تقدم بهن ان النكاح ينتهي بالموت وسبب المحرمية بان وان لم يكن هناك زوجة ولا رجل فان كان لها من رحم محرم بمعنى انه لو كان رجلا لم يجعل له نكاحا كما
وجدتها وابنتها في اول من كل احد وبشر بن ثوبان في ثوب الارث فان كان بين ذوات رحم لا محرم كبنت الغير في اول من الاجنبيات وان كان هناك رجال بلا شارة
كان لها من محرم فهو اول وان لم تحرم فكالاجنبية فان اجتمع رجال ونساء من القرابات فالنساء الاخرن اجوز وسع في باب النظر اليهن وجميع ما ذكرناه من التقدم
مشروطا بالاسلام فالكافر كالمعدوم حتى يغسله المسلم الاجنبي على النهي المشترك ولو سام من له التقدم في الغسل غيره فله القيام به بشرط اخذ الجنب مسئلة
لا يغسل الرجل اجنبية ولا المرأة اجنبية وهو قول اكثر العلماء وبه قال سعيد بن المسيب والنخعي وحامد ومالك واحكامنا الى ابن المنذر والشافعي في حد الوجهين
احد في احدى الوايين لغيره النظر في الاخرى يغسل من فوق الثوب وهو قول الحسن ومكيول والشافعي في الاخر وقد تقدم اجمع العلماء على ان النساء غسلن
محرم من ثيابهن وان كان اجنبيا اخفيا واواضطر وان المرأة ثريته ولا تنكح عن كطلاع على عورته لكن اختلفوا في تقدمهم فلعلمنا شاكولا قال الشيخ يغسل الثلث
سنتين وهو اول لقول ابن عبد الله وقد قيل له حدثني عن الصبي انه لم يغسله النساء النساء فقال اني ثلث سنين ولا نرفاق وقال المنذر سلا يغسل ابن خمس
سنين محرم وان كان اكبر حسب الماء عليه صبا وقال الحسن اذا كان فظيما او فوفته قال الاوزاعي ابن اربع او خمس وقال اصحاب الراي الذي لم ينكحوا وقال احمد ومن سبع
سنين لانه لا عورة له مسئلة وكذا للرجل غسل الصبيته اجماعا منا لكن اختلف علماء اوثاوا الشيطان جود بنت ثلثين محرم فان كانت اكبر غسلوها في ثيابها وقال
الصدوق فان كانت بدت خمس سنين قد من ولا يغسل وان كانت قد غسلت لرواية محمد بن يحيى هي مسئلة والاول ارباب الصبي قال الثوري يغسل المرأة الصبي الرجل
الصبيته وغسل ابوقك بزيارة سورة الحسن وكراهية الزمري مسئلة الصبي اذا غسل الميت فان كان بمنزلة الوجه لانه تضع طهارته فحين ينظر
غيره كالكبيرة ومحمل المنع لانه ليس من اهل التكليف ان يغسل المحرم الحلال وبالعكس لان كل واحد منهما تضع طهارته وغسله فكان له ان يطهر غيره **البحث الثالث**
الحل مسئلة يجزئ غسل كل مسلم للامير ولا يجزئ غسل الكافر في سبيل كان او حر يامر ندا كان او اصليا في سبيل كان او يبيد ولا يجوز ذلك ذهب اليه علماءنا اجمعون
قال مالك واحمد في رواية لا ينقله الظاهر عنه ولا يبيد عليه ولا يدعي له فلم يكن له غسله وقال الشافعي يجوز له غسل ونهيه الكافر وهو رواية عن احمد لان النبي
صلى الله عليه واله امر عليا بموااة اسيرة ولا يغسل من الموت فدخل تحت قوله وصاحبها في الدنيا والجواب ان با طالب مات مسلما وقد اشهر الغسل بذكر
والغسل هو الامم والاخر **مسئلة** لو ماتت الذميمة تحت المسلم لم يغسلها وقال الشافعي ان يغسلها لان النكاح كالقائه في اولاد المسلمين يجوزون مجزئ
في عدم الغسل كما ان اولاد المسلمين في وجوبهم حج قال المنذر لا يجوز لاحد من اهل الايمان ان يغسل مخالفا في الولاية ولا يصح عليه ان يدعو خرفة
فغسله غسل اهل الخلاف ولذا لا يغسل به قال الشيخ ومن قال من اصحابنا بكم منع من غسله ويجب تغسيل حيوات المسلمين من الكبار والصغار حتى السقط
اذا استكمل اربعة اشهر وبه قال سعيد بن المسيب وابن سبيح واسحق واحمد لانه مات بعد جوده فغسله لادوى الجهد وان المسلمة اغسلت دم عليها لم وقالوا
هذه سنة مؤمنة ومن طريق الخامسة ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابيه قال اذا افر السقط اربعة اشهر غسل قال ابو حنيفة ومالك بن عيسى في خرفة ويدفن الا ان يغسل لانه
لو بقيت له حكم الجوه ولا يبرأ ولا يورث والارث منه للمسلم بخلافه حال الموت عورته وللشافعي كالمذمومين **فروع** لو كان السقط اقل من اربعة اشهر لم يغسل

الشافعي
غسله

ثم الغم ثم ابنة
وان كان الميت
رجلا فاولهم
بالميرثية

家

مفتی محمد رفیع الرحمن

[illegible]

دوسرا

كتاب الطب

كتاب الطب
من كتاب
الطب
في الطب

ولا يجزئ عند الفضل ان الاستحباب عبادة شرعية فينف ثبوتها على دلالة الشرع ولو ثبتت واستحباب الجهور ولدفع الراجح الكراهية وليست ثابتة مع كل مثبت وفند
شذوخ بغيره وقال الصادق قال امير المؤمنين لا يجزئ الا كفان ولا تمسوا موتاكم والطبيب لا بالكافور فان الميت بمنزلة المحرم وقال الباقر لا تفرقوا موتاكم النار
الدخنة **مسألة** يشترط في الماء الطهارة اجماعا اذا نجس لا يطهر غيره والاطلاق فان المضاف غير مطهر عندنا وعلى قول المريض الاقوى ان ذلك لا ينافي عبادة
فاسبغت الوضوء ولو جعلناه ازالة النجاسة الشجب على قوله الجواز الملك والاباحة فلو كان مغصوبا مع علم الغاسل لم يطهر كما مناع النجس بالبيع وان
جعلناه ازالة النجاسة امكن الجواز كغيره من النجاسات ولو كان للغاسل جاهلا اجزاء كالوضوء وكذا يجب كون الكافور والسدر وملوكين ولو غسلة مكان
مغصوبا فالاقوى الاجزاء **الطلب الثالث** التكفين وفيه بحثان **الاول** في حبسه وفنده **مسألة** يجوز التكفين بالجر المحض ذهب اليه علماءنا اجمع سواء
كان الميت رجلا وامراة وبه قال الشافعي في الرجل لما فيه من ثلاث الممال ولا ان احدا من الصحابة والتابعين لم يفعل ولو كان سائغا لفعلاه لانهم كانوا يفرجون جوف
الاكفان وفدا سحبت الشارب بخوبه هاروي الحسين بن راشد قال سالت عن ثياب يغسل بالجر على عمل العصب الجاني من فرج وفتن هل يصلح ان يكفن فيها الموت
قال اذا كان الفطن اكثر من الفرج فلا بأس بل بمفهومه على ثبوت الباس مع صفة الفرج والعصب ضرب من برد اليمن يهيئ ذلك لانه يصنع بالعصب هو يثبت باليمن
وكرم اكثر الجهور الا انه ان بعضهم سوغه من غير كراهة لانها تلبس في حال جوفها والموت اخبر بها عدم الزينة والشافعي كرهه **مسألة** يجب ان يكون الكفن
من البياض وهو قولنا **مسألة** لان النبي كفن في الفطن الابيض قال في البسوا ميثا بكم البياض فانه طهر وطيب كفتوا فيه موتاكم ومن طهرت الخاضة قول الصادق
الكان كفى اسرئيل يكفون في الفطن لانه محمل **مسألة** ذكره الكتان ذهب اليه علماءنا خلافا للجهور لقول الصادق لا يكفن الميت في كان وكذا يكره المخرج بالجر
لشروط ان يكون ما يجوز الصلوة فيه ولا يجوز التكفين في الجلود لانهما شئ عن الشهيد مع انه يدين بجميع ما عليه فلا يناسب تكفين غيره بها وهل يجوز التكفين بالثوب
والوبر الشعر الا في ذلك الجواز الصلوة فيها وبه قال الشافعي وقال ابن الجبنة لا يكفن في الوبر ولعله استند في ذلك الى عدم النفل مع ان التكفين امر شرعي يفق على
مورده ويشترط فيه الطهارة بالاجماع ولا نه لو كفته نجاسة بعد التكفين وجبت ازالة النجاسة اولى وكذا الملك فلا يجوز التكفين بالمغصوب باجماع العلماء الا في الضرورة
مال الغير بغير اذنه فيكون **مسألة** يكره ان يكفن في الثياب السود باجماع العلماء لان وصف البياض بالطيب الطهور في كلام النووي يدل بمفهومه على كراهة
منه ولا يثبت مثله وقال الصادق لا يكفن الميت في السود وكذا يكره تكفين الرجل والمرأة بالمعصر وغيره وبه قال الاوزاعي الا ما كان من المعصر هو يثبت باليمن
مسألة الواجب في كفن الرجل والمرأة ثلثة اثواب مبرر ومقبور هو البصر واذا رعدا اكثر علمنا لان النبي كفن في ثلثة اثواب سحرية وسحول يفتح السن
فمنه يباحية اليمن يعمل بها ثياب يقال لها السحرية والسحول بضم السين الثياب البياض قال الصادق كفن رسول الله في ثوبين سحرين وثوب جنة بمشقة
وقال الباقر الكفن المفروض ثلثة اثواب دام لا اقل منه يورى به جسده كله فما زاد فهو سنة حتى يبلغ خمسة فما زاد منبذع وقال سارا الواجب لفاتمة في
الميت وثم البدن وما زاد مسحب للصلح به قال الاوزاعي والشافعي في احد الوجهين تكره بالمرءة وسرا لما عساه بعض من التغيير الا ان الحرم عند الشافعي لا يستر
راسه والمرأة وجهها والثاني ان الواجب في ثياب العورة كالحج وهو اقول نص الشافعي في ذلك كونه والا فلو تفرقت في ذلك العون وسحب
الشافعي ثلثة اذ يرد رج فيها اذ واجد البصر فيها في الامامة وبه قال احمد **مسألة** ابو حنيفة يكفن في ازار ورداء ومقبول ان النبي كفن في منبذع البس منبذع
ابن ابي بن يسلول كفته به وقال لا يجنب ما بينه عليه منه سلك قال ابن الجبنة لا بأس ان يكون الكفن ثلثة اثواب يدرج فيها اذ واجد ثوبين ومنبذع
والمشهور ان الواجب لفاتمة اجمع الضرورة فان الواجب بالاجماع ولو قصر الثوبين جميعه ستر راسه وجعل على رجله حشيشا ولو لم يكف الا العورة وجب
بها لانها هم من غيرها **مسألة** لا فرق بين الصبي والرجل الجهور والكفو ثوب واحد ان كفن في ثلثة فلا بأس لنا ان كان الرجل لانه ذكر **مسألة** ذهب علماءنا
الى استحباب اربعة جبة يمسح بها اليمن عبرة منسوبة الى النبي وهو جانب الوادي غير مطرزة بالذهب لان الباقر قال كفن رسول الله في ثلثة اثواب
بره جبة احمر وثوبين ابيضين حمارين وقال الحسن بن علي كفن اسامة بن زيد في بره جبة وانكر الجهور ذلك لان عائشة ذكرها ان رسول الله كفن في
بره فقال ذلك بالبره ولكن لا يكفن فيه ورواينا اولى لانها مثبتة وكمر احمد الزيادة على ثلثة اثواب لما فيه من اصناعة المال ينقض بالثلثة **مسألة**
ويجب ان يرد الرجل حرفة تشد تحذير طوله ثلثة اذرع ونصف فخر شبر الى شبر ونصف وثلثي الخامة يلف بها تحذاه لفاشد بدا بعد ان يحشو الدينار
وعلى المذاكير ثم يخرج طرفها من تحت رجله الى الجانب الايمن وبغيره في الموضع الذي شد هافته **مسألة** استحباب احمد في خاصة دون الرجل المقتصر فيها واحد لقول
الصادق يلف الميت خمسة اثواب فيصلى عليه ازار وحرفة يقصنها وسطه وعنه مما يجعل طول الحرفة ثلثة اذرع ونصفا وعرضها شبر ونصف **مسألة**
ويجب العمامة للرجل ثني عليه مخنكا ويخرج طرفها من تحت الخنك ويلقبان على صدره ذهب اليه علماءنا لان المطلوب ستر الميت والعمامة سائرة وقول الصادق
واذا عمنه فلا يعمر غير الاعانة وقال خدا العامة من وسطها واشتها على راسه ثم ردها الى خلفه واطرح طرفها على صدره وقال الباقر امر النبي بالعمامة وبعين
ومات ابو عبيدة الخناء بمغت الصادق معتابا بنابر امرنا ان تشري به حنوطا وعمامة ففعلناه وقال العامة سنة ولم يسجد بها الجهور لان النبي كفن في ثلثة
اثواب ليس فيها منبذع ولا عمامة وهو غير متناف لان المراد ان العامة ليست احد الثلثة **مسألة** العامة ليست من الكفن فلو ستر بها النباش لم يقطع وان بلغت
النصاب لان القبر من الكفن دون غيره **مسألة** ويجب ان تراد المرأة على خمسة لفاتين او لفاتمة ومظلم يكون المسح بها سبعة قال الباقر يكفن الرجل
في ثلثة اثواب والمرأة اذا كانت عظيمة خمسة درع ومنطق وخمار ولفاتين وسال بعض اصحابنا كيف تكفن المرأة فقال كما يكفن الرجل غير انه يشد على
ثديها حرفة تضم الثديين الى الصدر وتشد الى ظهرها والمراد بالتمط ثوب منه حفظ ما خوذ من الانماط وهي الطرايف ويعوض عن العمامة بقلع لقول الصادق يكفن
تكفن المرأة في خمسة اثواب احدها الخمار والخمار هو لقلع لانه يجزئ به الواس **مسألة** ظهرنا فلنا ان الكفن الواجب في الذكر والائنة ثلثة اثواب المسح في الرجل
خسنة وفي الاثني سبعة ولا يجوز الزيادة على ذلك لما فيه من اصناعة المال وقال الشافعي الواجب في الكفن ستر العورة والمسح ثلثة والجانب خمسة والمكره ما زاد وسحب
اكثر الجهور وكفن المرأة في خمسة اثواب اختلفوا وللشافعي قولان احدهما يوجب مبرر ولفاتمة ومقبضه يشد بها تحذاه الزيادة في حال الجوزة في السرة على
الرجل لانه عورتها على عورة فكذلك عبد الموت ولم يكره لها الحجة كما يكره حال احدها وكمره في الرجل والثاني ان خمسة ازار ودرع وخمار وقال احمد لا حمار في
والعمامة

في كفن الميت

في كفن الميت
في كفن الميت
في كفن الميت

في كفن الميت
في كفن الميت
في كفن الميت

كتاب الحكماء

في حديث
بكره

بلى يعيدون اطراف اللقافة في ظلي اللقافة في لان احدهما مثل ما دلناه والثاني يثنى شئ الثوب الايمن على شفة الايمن وما قلناه اول مسئلة وبسبب سحر الكافور
قاله الشخان ولا يوضع شئ من الكافور ولا من المسك ولا من القطن في سمع المنيح ولا في بصره ولا في فيه ولا في خنجره النافذ الا ان يخاف من شئ من احداهما فيوضع
القطن قاله اوله لان ذلك يفسد ما يجذب لقوله جنبوا مؤاكر ما يجنبون احباكم وقال الصادق لا تجعل في مسامع الميت حنوطا واسخنة كجبهه ونداء بدل
القوم اليها قال الشيخ بكرة ان يكون في الكافور شئ من المسك والغبر لقول الصادق لا تمسوا مؤاكره بالطيب الا بالكافور مسئلة وبكرة ان يقطع الكفن للجد
قال الشيخ في التمدب سمعناه مذكورة من الشيوخ وعليه كان علمهم ولا بد له من اصل يعتمد عليه قال الشيخ وبكرة بل الحنوط التي يطأ بها الكفن بالرفق
بكرة ايضا ان يعمل ما بين يدي من الكفن كام ولو كفن في قبره كان لا يسأله لم يقطع كبره علماءنا وناو سئل الصادق قلت الرجل يكون له الضيق بكفن فيه فقال قطع
ازراره قلت وكبره قال انما ذلك اذا قطع له وهو جدد لم يجعل له اكما فاما اذا كان ثوبا ليسا فلا يقطع منه الا ازراه مسئلة وان سقط من الميت شئ غسل
وجعل معه كفانه باجماع العلماء لان جمع اجزاء الميت في موضع واحد اولى **المطلب الرابع** في الصلوة عليه ومباحته حقه **مسئلة** الميت مسئلة انما
يجب الصلوة على المسلم بالاجماع فلا يجوز على الكافر وان كان ذميا او من ذميا قال الله نعم ولا تضل على احد منهم ما نذبا ولا يجزى على المسلمين غسله واما النكفن
والدفن فلا يجزى ان ايضا وان كان ذميا وهو احد وجهي الشافعي لان الذمة قد انتهت بالموت وظهر هذا الوجوب كما يجزى ان يطعم ويكسى في جوفه وظهر الوجهين
عندنا في الحرمة عدم وجوب تكفينه ودفنه لان النبي اسر بالفناء فله بدل في القليب على هبثهم في وجوبه وانما عند وجهان **فروع** ا لو اختلفت مثله
المسلمين يغتسل المشرىين قال علماءنا يصلى عليهم جميعا بنية الصلوة على المسلمين خاصة ويجوز ان يصلى على كل واحد بنية الصلوة عليه ان كان مسلما وغير
مالك الشافعي واحدا لا مكان الصلوة على المسلم من غير ضرورة فوجب قال ابو حنيفة ان كان المسلمون تحل عليهم والا فلا لان الاعتبار بالاكراه بدل ان دار
الظاهر منها الاسلام لكثرة المسلمين وعكسها اذا الحرب يبطل بما اذا اختلفت اخته بالاجتبات فان الحكم ثبت للاختلاف اما الموارد فقال الشيخ يوارى من كان
صغيرا ذكر لقول الصادق قال رسول الله يوم يبدل الارواح الا كبشا وقال لا يكون الا في كرام الناس قبل بالفرقة والوجه عندنا من الجميع تغليب المحرم
المسلم وبما قال الشافعي لو وجد ميت لم يعلم كفره واسلامه فان كان في دار الاسلام الحق بالمسلمين والافنا لكفار جح يصلى على كل مظهر للشهادتين من سائر
دفع الاسلام وقال لا اشهد الجاهل بكفره ولا الرافضة ولا عكس الوافقي فبما قال مالك لان ابن عمر وعمر بن الخطاب قال ان لكل امرئ مجوسا وان مجوسا مني الذين
يقولون لا تدعو قال ابن عبد البر سائر العلماء يصلون على اهل البدع والخوارج وغيرهم لعموم قوله صلوا على من قال كاله الا الله واستضعفوا الرواية وعنها
تشبه القدرين بالمجوس لا يصلى على اهل الشرك لا كافهم بانهم الا ان يسلم احدا بوجه اوسي منفردا عن ابويه عند الشيخ ولو سبي مع حدا بوجه له لوجه
في الاسلام وبما قال ابو ثور وقال احمد يصلى عليه كما لو سبي منفردا لا لا تحب الصلوة على كل من اعتقد ما يعلم بطلانه من الدين حتى كان خوارج القعدة
في علمه وكذا من فرح في احد الامم كع كاسبابته والخطابته ويجزى على من عدلهم لقوله صلوا على كل من فاج **مسئلة** تحب الصلوة على الصبي من
اولاد المسلمين اذا كان لم يستسبين ولا تحب لو كان له ذنوب ذلك لانه احد الذي يؤمر معه بالصلوة والصلوة على الميت استغفار وشفاعة فلا معنى للشفقة
فيهم لا يؤمر بالصلوة وجوبا ولا ندبا وسئل الصادق متى يصلى على الصبي قال اذا غفل الصلوة قلت متى يجب عليه قال اذا كان له ستين وقال الحسن البصري
ابوهم والحكم وحام ومالك والاوزاعي واصحاب الراي لا يصلى عليه حتى ينهل الماروي عن النبي الطفل لا يصلى عليه ولا يبرأ حتى يستهل قال احمد يصلى عليه
وان ولد سقط اذا استكمل اربعة اشهر به قال سعيد بن المسيب بن سيرين واسحق الشافعي كالمذهبين لما روى عن النبي ص السقط يصلى عليه عن سعيد بن
ابننا تحب حين تحب الصلوة عليه **فروع** ا بسبب الصلوة على من نقص سنه عن سن ذل ولد حيا لقول الكاظم يصلى على الصبي على كل حال الا ان يفسد بغيرنا
وقال الصادق لا تشكلى على المنقوس هو المولود الذي لم يستهل اذا استهل فصل عليه ب لو خرج بعضه استهل ثم مات اسحب الصلوة عليه لو خرج اقله
محصل الشرط وهو الاستهلال وقال ابو حنيفة لا يصلى عليه حتى يكون الخارج اكثر اعتبارا بالاكتر **مسئلة** لا بسبب الصلوة على السقط ميتا عند علماءنا وصلوة
ابن عمر على ابن لابنه ولد ميتا ليس حجة **مسئلة** بشرط حضور الميت عند علماءنا اجمع فلا يجوز الصلوة على الغائب عن البلد به قال ابو حنيفة ومالك
والاصل على النبي في الامسا وكذا الاعيان الصلوة ولو فعل ذلك لاشتهر وثاؤن مشرعيه ولا تستقبل القبلة بالميت شرط ولم يحصل لان حضور
الجماعة شرط كما لو كانت في البلد وقال الشافعي يجوز فينوجه المصل الى القبلة فيصلى عليه سواء كانت الميت في حجة المصل او لم يكن وبما قال احمد لان النبي صلى الله عليه وسلم
اليوم الذي مات فيه خرج بهم الى المصل وصف بهم وكبروا بعلمهم ان تكون الارض قد زويت له فارى الجنان او الدعا لما روى رازة ومحمد بن مسلم قلت
قال الشافعي لا يصلى عليه النبي فقال انما عاله **فروع** ا شرط الشافعي الغيبة عن البلد فان كان الميت في بلد اخر لم يجز الصلوة عليه حتى يحضره ب لا فرق بين
ان تكون الجماعة في بلد اخر او في بلد اخر بينهما مسافة سواء كانت ما تقصر فيها الصلوة او لا في العدم عندنا والجواز عند الشافعي مع حضوره وان كان شطا
لكن ظهوره ليس بشرط فادفع قبل الصلوة عليه على القبر لم يثبت اجماعا وكذا الاماري يترك في القبر شتر عورته بالتراب لا يصلى عليه بد من مسئلة لو
الميت قبل الصلوة عليه على قبره وبما قال علي وابو موسى الاشعري وابن عمر وعائشة وهو مذهب الاوزاعي والشافعي واحدا لان النبي صلى الله عليه وسلم
ليلا وصلى على قبره جليل كان بينهم بالسجد دفن ليل وقال النخعي ومالك وابو حنيفة لا يصلى على القبر والاصل على جبر النبي وهو مدفوع اذ الصلوة على القبر
بما ياتي **مسئلة** اختلفت في تقدير الصلوة على القبر في حق المدفون بغير صلوة فقال بعض علماءنا يصلى عليه يوما وليلا لا يزيد قال المصنف قال الشيخ ثلثة ايام
لا يجوز الصلوة بعد هذا لانه بدعة خرج عن اهل الدنيا فتاوى من قبره خرج المصنف بالاجماع فيبقى البلد على الاصل ولقوله الكاظم لا تضل على المدفون خرج
فله ناه بالاجماع وليس الشافعي اذ جاز واحد ما ان يجوز الى شهر به فلا احمد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينفذ اكثر من ذلك منهم قال
ابو بلي جسد وبه مذهبنا لانه بقاءه كحواله موته ومنهم من قال يجوز اذ لان النبي صلى الله عليه وسلم على شهداء واحد بعد ثمان سنين وقال ابو حنيفة يصلى عليه لولي
الى ثلث وسنتين ولا يصلى غيرهم عليه بحال والخصص لا وجه له وقال اسحق يصلى عليه الغائب في شهر والحاضر في ثلث كل ذلك محمول على الدعاء فان لم يثبت
هذا التقيد عندنا انما هو على من لم يصلى عليه وبما قال ابو حنيفة خلافا للشافعي فانه لا بشرط ذلك ولو فجع لم يصلى عليه صلى عليه مطلقا **مسئلة** الشهيد

علاء
نصا

حيث

فيقول

بكره

يصل عليه عند علمنا اجمع وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب الثوري وابو حنيفة والمزني واحمد في رواية لان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم اصابه على اهل احد فمضوا على الميت
 ثم انصرف الى المنبر وقال بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفد بهم شعرة شعرة وحنه عاشرهم ومن طريق الحارث بن ابي اسيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفد بهم شعرة شعرة وحنه عاشرهم ومن طريق الحارث بن ابي اسيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفد بهم شعرة شعرة وحنه عاشرهم
 ولو غسله ولكنه صلى عليه وكان مرتبة عالية فشرعت لصلوة كالا نبياء والاوصياء وقال الشافعي ومالك واسحق واحمد في رواية لا يصل عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بدين شهادته
 احدهم ما هم فلم يغسلهم ولم يصل عليهم ولا نزل يغسل مع امكان غسله فلم يصل عليه كسائر من لم يغسل في رواية الاثبات مفقود وسقوط عنيده لقوله صلى الله عليه وسلم ولم يملؤهم
 بملكوهم فانهم يحشرون يوم القيمة واوداجهم تتخبط ما مستعمل في الحديث على المقتول ظاهرا او دون ماله او نفسه واصله ذهب اليه علماء انا اجمع به قال
 الحسن ومالك والشافعي واحمد في رواية لان مرتبة دون مرتبة الشهيد في المعركة وقال النبي صلى الله عليه وسلم على من قال لا اله الا الله في رواية عن احمد لا يصل عليه لانه
 قتل شهيدا والمقدمتان ممنوعتان واما من عداهم ممن طلق عليه اسم الشهيد كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم الشهداء حسن الطبعين والمبطون والغريبي صاحب الجهد والشهيد
 في سبيل الله وروي زيادة صاحب الجور في صاحب ذات الجنب المرأة ثوبه يجمع شهيد فانهم يصلون عليه اجماعا الحسن البصري لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة ماتت
 نقاسها فقام وسطها مستلقا وليس التام شرط ان يصل على البعض الذي فيه الصد والقلب والصدق نفسه عند علمنا لان الصلوة تثبت التحريم
 والقلب محل العلم وسنة تثبت الشرايين السارية في البدن فكانه الانسان حقيقته لقول الكاظم عليه السلام في الرجل باكله السبع فنبه عظامه بعظمهم قال يصل عليه بعض
 عليه يد من فاذا كان الميت مضيقا صلى على نصف الذي في القلب عن محمد بن عيسى عن بعض اصحابنا في رجل قال المقتول اذا قطع اعضاءه صلى على اعضاءه الذي
 منه القلب عن الصادق قال اذا وجد الرجل فنبذ فان وجد له عضو من اعضاءه صلى على ذلك العضو ودفن فان لم يوجد له عضو فام لم يصل عليه ودفن
 وذكر ابن بابويه ويحمل العضو التام على الصد لاشتماله على الرأس واليدين والرجلين والاعضاء وقال ابو حنيفة ومالك ان وجد له أكبر صلته عليه الاقل لانه بعض
 لا ينهد على النصف فلم يصل عليه كالذي بان في خبوة صاحب الشجر والظفر والفقر انه من جملة لا يصل عليها والشعر والظفر لا حيوة فيها ولو قطع نصفين عرضا
 صلى على ما بين الرأس وان قطع طولاً لم يصل عليه قال الشافعي واحمدان وجد بعضه مطلقا صلى عليه اي عضو كان قال الشافعي الفقه طاهر بما يمكن من دفعه
 الجمل عرف بالحقام وكانت يد عبد الرحمن غائب اسد يصل عليه اهل مكة بمحض من الصحابة ولا بد بعض من جملة نجيب الصلوة عليها فيصل عليه كالا كبر
 انكر البلاء وروى وقوع اليد كونه وقال وقع بالهامة ولو سلم فتمنع كون الفاعل من ينجح بفعله والفقر ببر الصد والعضو ما بينته فممنوع في الوعد من قطع
 فيها عظم من الشهيد يغسل وكفنت ودفت من غير صلوة ولو لم يكن شهيدا غسلت ابواب لا فرق بين الرأس وغيره من الاعضاء ج لو ابينت قطعة
 حتى في المعركة دفنت من غير غسل ولا صلوة وان كان فيها عظم كان من جملة لا يغسل ولا يصل عليه على اشكال ينشاء من اختصاص الشاهد بالجملة لو وجد
 الصد بعد دفن الميت غسل صلى عليه ودفن الى جانب لفنه او نبش بعض القبر لا حاجة الى كشف الميت لو كان غير الصد ودفتان لم يكبر في دفن عظم والا غسلت
 ودفت مستعمل في المرجوم يصل عليه بعد ان يؤمر بالاعمال ثم يقام عليه محل ثم يصل عليه لامام وغيره وكذا المرجوم ذهب اليه علماء انا ونا في الشا
 الا في نقلهم الغسل لان النبي صلى الله عليه وسلم رجم العامر صلى عليه فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لو لم يصب من اهل المدينة لو سعتهم رجم
 سراخه الهمدانية وجاء اهلها اليه فقالوا ما صنع بها فقال اصنعوا بما ما ترضعون بموتكم ومن طريق الحارث بن ابي اسيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصل عليه ولا يصلي الامام وبني
 عليها والمفتن منه بمنزلة ذلك ولا يصلي عليه في مثل مجي فاستبش لمقتول فضا صا وقال الزهري المرجوم لا يصل عليه قال مالك لا يصل الامام وبني
 واحتج بان ما عار حجة النبي ولو يصل عليه قال الزهري ولم يشغل انما بالصلوة عليه ليس بجديد لان ما لم يكن لغير الامام لم يكن للامام كسائر المؤمنين وعدم
 النقل لا يدل على العدم مع وروده عام في قوله صلى الله عليه وسلم على من قال لا اله الا الله مستعمل ولذا نوا يصل عليه في جميع لغته وقال شاذة لا يصل عليه
 وهو غلط لانه مخالف للاجماع ان غلط قبله وبعده ولعموم الاخبار ولا يصح في المعركة فاشبهه بالحال ويجيء على قول من يذهب الى كفره من علمنا انا
 تحريم الصلوة عليه يصل ايضا على النفساء في جميع لغته لما تقدم وقال الحسن البصري لا يصل عليها ويصل على سائر المسلمين من اجل الكبر وكذا من يعطي
 زكوة ماله وفاراد الصلوة لان النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى فبا فاستقبله وهبط من الاضواء ويحلقون جنازة على باب فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما هذا قالوا امولك من ذلك قال كان يشهد
 ان لا اله الا الله فالتوا نعم ولكنه كان وكان فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا فادك ان يصل يدع فقال لهم رجوعا به فغسلوه وكفنوه وصلوا عليه دفنوه والذي فيه
 بيده لشد كاد للملائكة تحول بنبي بينه مستعمل ويصل على القفال وهو الذي يكتم عن نفسه وبعضها لباخذة لنفسه بخفض الامام وغيره وكذا قال
 نفسه منعها وبه قال عطاء بن السجستاني ومالك والشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم على من قال لا اله الا الله ومن طريق الحارث بن ابي اسيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصل عليه ولا يصلي الامام وبني
 الثالث من امي لا ندعو احدا من امي بلا صلوة وقال احمد لا يصل الامام عليها ويصل غيره لان النبي صلى الله عليه وسلم جاء به رجل قتل نفسه بمشاة فلم يصل عليه
 ثوبه رجل من هيبته يوم خيبر فذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلوا على صاحبكم فثغرت وجوه القوم فلما راي ما بهم قال ان صاحبكم على من الغيبة وليس
 حجة لسقوط الفرض بغيره وبما روى المديون فانه كان يقول اذا اتى بالميت هل على صاحبكم دين فان قالوا نعم قال صلوا على صاحبكم مع ان الصلوة
 عليه مشرعة بالاجماع ولعله فعل ذلك ليحصل الانتهاء فان في صلواته سكنا وكان ذلك لطفاً للمكلفين مستعمل في تحريم الصلوة على كل مسلم ومن
 يحكمه من له سنت سنين سواء الذكر والانثى والحرة والعبد بخلافه على الفاسق لان هشام بن سالم قال الصادق عن شاذ بن الحارث الزائي الساساني ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عليهم اذا ماتوا فقالوا نعم ويستحب على من نقص سنة عن سنان ولد حيا ولا صلوة وان ولجنت الروح ولا على الابعاض غير الصد وان علم الموت لا يصح
 الثاني المصل مستعمل في الولي هو القريب احق من اوصى اليه الميت وبه قال الثوري وابو حنيفة ومالك والشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم اولوا الارحام بعضهم
 اولى ببعض ولا نهوا ولا ينزبون ثوب ثوب العصباء والولى اولى كولا في النكاح ولقول الصادق صلى الله عليه وسلم على الميت ان اول الناس بنا اوابا من يحب قال احمد الموصي
 اولى وبه قال ابن زبدر وراى في سلمة بن ابي برة واسحق لان ابا بكر وصوان يصل عليه عمر عن اوصى يصل عليه صبي وصفت عائشة ان يصل عليها
 ابو هريرة وابن مسعود اوصى يصل عليه لونه وولس جبريل اوصى يصل عليه النبي مالك وابو سريجة اوصى ان يصل عليه في يد ارم فجاءه عمر بن حريث وهو
 امير الكوفة لتقدم فيصل عليه فقال ابنه اباها الامير ان ابي اوصى ان يصل عليه في يد ارم فقدم ونبأ وهذا منتشر فكان اجماعا وهو لم يكن الوصي فاسفاه

في الصلوة على
 المقتول
 في المعركة

ودفن

الأربع

فصل فی بیان

پہ

[illegible]

فصل في

[illegible]

فادعهم وادفع
صليتي على المؤمنين
لقول البه ما اذا
لدي يوم فرحا
سئل انه من جملة
يقوله و الطفل
يحضر مع من
سئل الله ان
وان جملة

احكام الاموال

الشيء
في كتاب
المال

اضطر اهل البيت الى استعمالها وخافوا النكاح جازا اخر اجبر بالكل ليهوان سقط اذا لم يكن الا بد للضرورة لو كان طيبا بغير ما المارة سواء افضى الى النكاح او لا
 ما فيه من الجمع بين الحنفى من نفع المارة وغسل الميت وحفظه من ثلاثة سبائك لا يرد ما يقطع ونش منسك من الشهد بتيابيه صاحبها الدم او لا
 وعليه اجماع العلماء لان النبي قال رفقهم بتيابيهم في السر والعلانية فلو كان افواههم وجوب فتكلمت من الشيايب لا يجب تكفيره الا ان يجر من ثيابه لمجرد وجوب
 دفنه عند علمائنا اجماع لا يجوز نزع شيء من ثيابه عنه وبه قال ابو حنيفة للخبر المشافعي بين نزع ثيابه فكيف وبين دفنه بها لان صفة اوله في النكاح
 فكيف في اجرة في احداهما وكفى في الاخر جلا اخر دل على ان الحجاب للولي ويجل على ان زاده على ثيابه حتى تخوره ومنع النزع وبوبه قول الباقر في رفقهم بتيابيه
 التي اصيب بها وزاده برافض عن رجل فدعا باذخر فطر حمة عليه صلبه سبعين تكبيرا وان زاده لم يجرده لشركون فكيف ذلك لقول الصادق فان رسول الله
 كف من حمة لانه كان جرد مسئلة ولا بد من معه الفرو والفلنس وقله المبيد قال في المبسوط يدق جميع ما عليه الحنفى في الخلاف بين عنة الجلود الاثر في
 نزع الجلود والحل بد عنه وبه قال الشافعي ابو حنيفة واحد لان النبي امر في ثلث احداث بنزع عنهم الجلود والحل بد عنهم بتيابيهم وقال مالك
 لا يترج منه فروع ولا خف ولا تحشول عموم قوله او فتوهم بتيابيهم وهو م فان العرف ظاهر في لظا القوب على المنسوج **مسئلة** الحنفى يدق معه ولا الفرو فان احصاها
 دفنهم عند بعض علمائنا وبه رواية ضعيفة السنن ومنع من اخر من مسئلة اذ مات ولد الحامل دخلت القابلة او من يقوم مقامها او الزوج او غيره عند
 دفنه في جها ونظم الصبي واخرج طغمة قطعة لان حفظ جنوة الام اول من حفظ بين الولد والميت ولقول الصادق قال ما لم يمتن في المارة يموت في بطنها الولد فينحرف
 عليه قال لا بأس ان يدخل الرجل به في قطعة يخرجها اذا لم يمتن في النساء ولو ماتت الام دونها قال علماءنا بيقين بطنها من الجانية لا يسر اخرج الولد حيا وبه قال الشافعي
 لانه خلاف جن من الميت لا يباح حتى تجازي كخرج بعض حيا ولو يكن خروج الاشق لقول الكاظم يسبق عن الولد والحياطة في الميت وبه رواية موفقة عن ابن ابي نجر
 قال احد يدخل القوا بل يدبر في فمها فيخرج من الولد من تحريكه لا يشق بطنها مسلمة كانت او ميتة ولو لم توجد ميتة تركت حتى يفيض موتة ثم يدفن ومعه قال
 واسحق لانه لا يبعث عاده فان لم يشك حية الميت لاجله هو ضعيف لا شمالة على ان ذلك الحى فرفع **مسئلة** لو شلت جنونا فلا ولي المصير في بين الجنون والموت ورجح
 في ذلك الى قول العارف بسمه لو بلغ الحى جوفه وما لا يعرفه وما قال الشيخ في كلبه لنا في خبره والاولى انه لا يشق جوفه لقوله من رآه اسلم ميتا كونه حيا ولا
 يشق جوفه الحى فكذا الميت قال الشافعي يثق ويرجى الى صاحبه ما فيه من دفع الضر عن المالك برماله اليه وعن الميت باطلا ومنه عن الولد في حفظ التركة لهم
 هو الوجه عندى ولا حرج في حاج لو كان المال لم يشق عند الشيخ وهو واحد وجهي الشافعي لان ماله اسلمه كونه حيا فلم يشق للورثة في حق والآخر يشق لانها صارت لهم
 بموته في كماله **مسئلة** لو اؤتمن المال في الاثارة صار كماله هو وثوقه في ذلك من تركه الميت عند الشيخ لانه حال بينه وبين صاحبه ولو لم ياتوا عن سائر الورثة
 لو ترك الميت ما لا وظا لثامته وبلى الميت جاز في نفسه واخرج ذلك المال لعدم التمثيل حينئذ فينصف المانع من حفظه المال وكذا لو كان له في الاثر جواز ذلك للورثة
 في لو كان في اذن الميت حاشا ودية خاتم اخذ فان كان يصعب فوصل الى اخر اجبر به او كسره للنهي عن تضيق المال من لواحد السبل الميت واكمل سبع
 كان الكفو ملكا للورثة لانه مال من تركه الوارثان كان فدا طوع به غيره عاد اليه ان شاء وان تركه بلورثه كان عطية مستأففة لان التطوع مشروط ببقاء
 كنفاته ولو بالشرط **مسئلة** اذا خرج من الميت ثمانية بعد التكفير كانت كفته غسلة ما لم يطرح في القبر فان طرح فرضت قال ابن بابويه في الرسالة ووجب الشيخ
 الفرض وطلق لقول الصادق في من صخر الميت الدم او الشئ بعد الغسل فاصاب العامة الكفن فرض بالمفترض فقبيل ابن بابويه جسد لان القرض انما هو في الغيبة
 بغير فرض وعدم تجبر الكفن بغير خاتمة ففرض على محل الوفاق وهو المفترض بعد الوضوء **مسئلة** قال الشيخ في قول الميت الغيبة سجد ان يعطى القبر ثوب وبه قال الشافعي
 سواء كان رجلا او امرأة لان النبي في ما دفن سعد بن معاذ مشرفه بثوب ومن طريق الخاصة قول الصادق في دفن سعد بن معاذ ثوبا بنوعه شاهد فلم
 ينكر ذلك لو كان ثوبا الى حل عقد كفته ونسوية في ما حصل ما يتبقى منه وقال المهدي في احكام النساء وان الجسد لا يعطى في القبر ويغسل في المارة وقال احمد
 عليا عليه السلام فيهم دفنوا ميتا وسطوا على ثيابه القوب بخذبه وقال ما يصنع هذا بالنساء وهو حكاية حال وقيل بكفره سفر في الرجل قال احمد نعم ومنه صاحب الراي في
 ثوبه **مسئلة** لا يمنع اهل الميت من دفنه وتقبيله بعد كفته لان جبال الما قبل الجسد لا يشق الثوب عن وجهه ويكفي النبي لا ينهاه وقالت عائشة وابتس
 الله ص قبل عثمان بن مظعون وهو ميت حتى داهت الدموع بسبل من طريق الخاصة ما روى عن الصادق في انه كشف عن وجهه اسمعيل بعد ان كفن فقبله بيده
مسئلة المفقول الذي يجب تقبيله يجب ان يغسل الدم عنه ويبدأ سبيله يود به ويثر بطجر امانه بالظن والحنوط واذا وضع عليه الفطن عصبه كذا
 موضع الراس والقبر ويجعل له من الفطن شيئا كتم او يذره عليه لحنوط وان استطاع ان يعصبه ففعل وان كان الراس قد بان من الجسد غسل الراس وغسل
 البدين وسفله ثم الجسد في موضع الفطن فوق الرقبة ويضم اليه الراس ويجعل في الكفن واذا دفن شاول الراس في الجسد دخله الحد ووجه القبلة وروى ذلك
 العلان بزيادة عن الصادق **مسئلة** اذا اجتمع اموات بد من تحت فساد فان لم يكن قال في الاول نفد في الابن والابن في الابن ثم الجسد لو كان اخوان
 في دفنه قدم الاكبر فان تساوا ارفع ونقدم اسن الزوجين ويقرر لو تساوا ويجوز ان يجن الولي في النقدم **مسئلة** يسحب الميت الى الصلابة لا يستعان به
 والصبر واستخار ما وعد الله تعالى قوله وبشر الصابرين الذين اذا اصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة واولئك هم
 المهندون وقال الباقر ما من مؤمن بصابه صبيبة في الدنيا فينزع عند مصيبة ويصر حتى تقام المصيبة الا يغفر الله له ما مضى من ذنوبه من الكبار الى
 او جباله عز وجل عليها الثاود وكلما ذكر صبيبة في ما قبل من عمره فاسترح عندها ووجه الله عز وجل غفر الله له كل ذنب اكسبه في ما بين الاسر جاع لا يزل
 الى الاسر جاع الاخر الا الكبار من الذنوب وليس حفظ من الحكم شئ يحط اجمه وصحط ما يشبه الظلم والاستغاثة لان الله عدل لا يجوز ولا بدعوى على نفسه
 لقول النبي عن ذلك وقال في كماله من علم على من لا طائل له من مبدل ولا شكل ولا حرب وما ظلت منه فدا صلت وحسنه في الله عز وجل لقول
 رسول الله اذا مضى للمؤمن من الله اعلم ما قال العبد فيسأل الملكة فضيعة للمؤمن فيقولون لا نكرنا فيقول فما ذاك العبد فيقولون حملنا وبنا وشرنا
 من قول عز وجل ابواله يبتلى الجنه وسوءه بكت **مسئلة** والبكاء جائز لاجاء وليس بكره ولا يزل من ج الروح ولا بعد له عندنا وبه قال احمد لان النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام قبل عثمان بن مظعون وهو ميت ودفن الله وعينه ثم قال ان من طريق الخاصة قول الصادق ان الميت حين جاءه شوقه جعفر في طالع زيد بن

واحد

الموضع

عليه

فلان

الشيء
في كتاب
المال

احكام الاموال

فوما قد اصابوا بمصيبه فقال جبر الله منكم واحسن جزاءكم ثم انصرف ط بكفي في الغزاة ان ابره صاحب المصيبة قال الصادق كفاك من الغزاة ان ابره
صاحب المصيبة قال في ط بكره الخيلوس للجزية يومين او ثلثة اجماعا وانكره ابن ادريس لا نزلوا وفسخ ي ا الا ضرب انه لا حد للثقة لعدم التوقيت وهو
احد حتى التناقص في الاخر حد ما تملكه يوم الا ان يكون الغزاة والمغزى غائبا مسئلة بسحب اهل طعام لا عمل البيت يبعث بهم اليهم اجماعا عالم وغيره
لعلهم فانهم بما اشتغلوا بمصائبهم وبالاووين عليهم عن طعام انفسهم لما جاء نبي جعفر قال رسول الله صلى الله عليه واله الا تصنعوا الا جعفر طعاما فان
اناهم امر شغلهم ومن طريق الخاصة قول الصادق لما قيل لجعفر بن ابي طالب امر رسول الله صلى الله عليه واله ان تاتي اشيائهم عمن وانشائها وان تصنع لهم طعاما ثلثة
ايام فخرت بذلك السنة وكرها هذا ان يصنع اهل البيت طعاما للناس لا نفع لاجل هذه فيقول الصادق الاكل عند اهل المصيبة من عمل اهل الجاهلية السنة
العت اليهم بالطعام مسئلة بسحب الرجال ذباغ مغاير المسلمين اجماعا لان النبي قال كنت نهيكم عن ذباوه القبول الا ترووها فانها تذكر الموت ومن طريق
الخاصة قول الصادق من اتى جبر اخيه المؤمن من اى ناحية يضع يده وقرنا اننا لثناه سبع ثلث امن الفرع الاكبر ووفقت البارز على قبر وجعل من الشيعة ثم قال
اللهم ارحم غزيتي وصل رحمتك وانس حشنة واسكر البع من وحنك رحمة يستغنى بها عن جنة من سواد الحقة من كان يتوكله ثم قرأ اننا لثناه سبع ثلث وسئل
جراح الصادق كيف السليم على اهل القبور قال يقول السلام على اهل الدار من المؤمنين والمؤمنات والمسلمين رحم الله المستغنى منكم والمساكين وانا
انشاء الله لكم لاحقون فروع الا بكر من النساء ذلك لان الصادق قال ان فاطمة عليها السلام كانت تاتي قبور الشهداء في كل غداة سبت فتاتي قبر حمزة وترحم عليه
لرب لا بسحب خلع التعل لا تنفاه لكرهه بالاصل لان الحسن بن سعيد كانا بمشيان بين القبور في غلظتها وكرها احد لا من النبي صلى الله عليه واله بالظنما ويجعل علم من فعل
للمخلد حج لواجب الى الثقلين لم بكره المشي فيها اجماعا كنع الحنن ليس بسحب اجماعا لان في نزعها مشقة وهل يهدي الى التمسك الفصل الثاني
في غسل من الاموات مسئلة الميت نجس فان كان ادميا عند علمائنا اجمع ويظهر بالفصل وبه قال ابو حنيفة والشافعي في حد لو جهن لفوله فموت
عليكم الميت ونجس من الاعيان بسنن من حرهم الانتفاع من جميع الوجوه ولا نرجوان لا يجل كلة ذوقفس سائلة فينجس بالموث كسائر الجوانات ولا نرجو بان منه عضو
كان نجسا وروى نجس ما مات في زمن فامر عبد الله بن عباس بن ح جميع ما ماتا وكان في خلاف ابن ابي عمير لو ينكره الساجد ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه
وقد سئل عن الرجل يصيب ثوبه جديا في غسل ما اصابا الثوب للشافعي قول انه لا ينجس الا ادى لان النبي قال لا تجسوا موتا فان المؤمن ليس ينجس جارا
مها ولا نرجس بالفضل فان يكون نجس العين والحد يث محمول على انه ليس ينجس بخاسه لا قبل الظهور يمنع الملائكة فان الجناسات العينية تختلف قال الكاف بطريق
الاسلام والحسن بطريق الاقلاب فروع ان نجاسة الميت بخاسه عينية لا يمتنع على ما يابها على ما ضمنه حديث الصادق وظهر بالفضل باجماع علماء
الاسلام ب لو وقع الثوب على الميت بعد غسله لم ينجس اظهاره في القول الصادق ان كان الميت غسل قال فضل ما اصاب ثوبك من فان كان لم ينجس
فغسل ما اصاب ثوبك من ثوب لو وقعت بالميت بعد بده وقبل غسله ما ينجس ذلك المايح فان وقع ذلك المايح في اخر نجس لا خرفا لا ابن ادريس فانه
قال الثاني لو يلاق الميت وحمله على ما لا فاه في من لان الفضل الميت دخول المجد واسبطان لان المستعمل في الكبري محله امر ليس بجيد ولا فاس هنا بل
ملا في بد الميت نجس والمايح اذا لاقاه فاشربه ومنع جواز الاسبطان وطهارة المستعمل في الكبري مع حصول نجاسة المايح لا من الميت بده فنجس بده
عينية فان اغسل قبل غسل بده بنحو الماء بلاقاه بده لا في الميت لو غسل بده ثم اغسل لم ينجس الماء لان اغسله هنا طهارة حكمية واما الاشكال
لو لاقاه بابن او لاقى ميتا من غير الناس في الميتا هنا بطريق الفضل اذا وقع على الوجه المشرع اما لو وماء في ماء كثير لم يكف بالفراج لم ينجس وكذا لا يطهر
كذا لا يطهر غير ادى بالفضل اما الكافر لا ينجس بغير ادى في عدم الطهارة بالفضل للنوع في شيعلة والنوع في العبادة يقتضي انفس مسئلة
يجب الفضل على من غسل ميتا عند اكثر علمائنا هو القول القديم للشافعي وهو منقول عن علي بن ابي حمزة لان النبي قال من غسل ميتا فليغسله
مسرة فليغسلها فاما ابو طالب امر رسول الله صلى الله عليه واله علية بغيره فلما اغسله وفروجه الى النبي فقال له هب اغسل من طريق الخاصة قول من غسل
فليغسل وحكي عن ابن حنيفة في المزة انه ليس يشرع وقال السيد المرتضى ما عمن وعائشة والفقهاء وما لك واحد واسمى للشافعي في القول الثاني بسحب
للاصل والاحباط بعارضه مسئلة لو من ميتا من الناس بعد بده بالوف وقبل طهره بالفضل وجب عليه الفضل عند اكثر علمائنا خلافا
المرتضى والجمهور كافر لما تقدم وقول الصادق وقد سئل قلت فان مت قال فليغسل وقال المرتضى انه مسح للاصل وقال احمد يجب الوضوء لفوله من غير
ميتا فليغسل ومن مسح فليغسل فروع اعجب الوضوء ايضا بالمس على بعوم فوله نعم فاعلوا وفلهم كل غسل لا بد معه من العضو الا الجنابة فلو
ولو يوضوا وجب بطلان لو مسح بده لم يجب عليه غسل القول الصادق قال اذ مسه هو سمي قال اغسل عليه فاذا بر فضيلة الفضل والا فرب وجوب
بده لا يلاق بغيره اذا لم ينجس عندنا في لو من ميتا من غير الناس وجب عليه غسل ما مشه وحكم التوب حكم البدن والا فرب عندك هنا اشراط الرطوبة
لو كبد غسل الراس مسه في اكل الفضل لم يجب الفضل لا فرب بين كون الميت مسلما او كافرا لا مشاع الظهور في حقه لا يمنع ذلك صد القبيلة مسئلة
وجب الفضل من قطع في هنا عظم ابنت من ادى حي وميت خلافا للجمهور ولا نرجس وقال الصادق اذا قطع من الرجل قطعة في ميتة فاذا مسه شان فكلامه
عظم فقد وجب على من يمس الفضل فان لم يكن منه عظم فلا غسل ولو كانت القطعة خالصة من عظم او كانت من غير الناس وجب غسل البدن خاصة ولا ينجس الا ادى
عدم وجوب الفضل من نفس العظم مسئلة كيفية هذا الفضل مثل كيفية غسل المحض بمعنى انقاره الى الوضوء ما قبله وبعد للصلوة او غيرها ما بشرط
الطهارة لا وجوبه في فضله قول الصادق عليه السلام كل نسل لا بد من الوضوء الا غسل الجنابة خلافا للمرتضى لفوله وادى ضو اكبر من الفضل الا احوط فلما
قد يغيب لو اغسل ثم اجث حدثا صر في وضوء واحد لا يوجب الفضل لو قدم الوضوء عادة واغسل ولو احدث في اثناء الفضل انه وضوء
سواء تقدم الفضل او تاخر الفصل الثاني في الاعمال السنوية وهي على الامثلة ثمانية وعشرين غسل ثلثة عشر للوف في شعبة للفعل
الليكان مسئلة في هذا اكثر علمائنا الى ان غسل الجمعة ليس بواجب هو قول جمهور اهل العلم لان النبي صلى الله عليه واله قال من اغتسل يوم الجمعة
اغسل فافضل فضل فوله في ما معناه بالفرقة اخذ وفوله في شعبة يعني الحلة الفرقة ومن طريق الخاصة ما رواه زرارة قال سالت الصادق عن غسل يوم

اغانة

اصلاح

المؤمن

وسئل

اشكال

الصادق

ابن عباس

واصحاب الراي

سئل

عن

المرتضى

—

لأنه خائف على نفسه فاجعل اليهم كالمريض فيقول الصادق في الجنب يكون معه الماء القليل لا يرويه ثم قال بل يبيهم وكذا إذا أراد الوضوء **فروع** الأثر بين أن يخاف
العطش في الحال وفي الجنب لو جرد المقتضى لو كان به جرح وجوده في غلظه ولا يخففه فالوجه جواز اليهم لأن الأصل عدمه ولا يجزئ حاجته مقدمة على العباد
لو خاف على رضاءه فإنه لو خاف على نفسه لأن حرمه المسلم الكد من حرمه الصلوة والخوف على الدابة كخوف على المال من اللص ثم لو وجد عطشا فإخاف
نفسه وجب بدل الماء له مع استغنائه عن شره ويقيم حارسه لنفسه وقال بعض الجمهور لا يجب لأن محتاج اليه وحفظ النفس من الصلوة ولهذا امر بأجل العروق
بقطعها وإنفاذه وإن فاشد لو كان مع خاف العطش ماء من أحدهما نجس حبس الطاهر لشره وراق النجس ان استغنى عن شره ويقيم وصلة لا تغادر على الطاهر
فلم يجزئه شره النجس بلو احتاج إلى كثر الحفظ النجس أيضا ولو وجدها وهو عطشان شربا طاهرا وراق النجس ان استغنى به والا استغنى سواء كان في الوقت وقبله
وقال بعض الشافعية أن كان في الوقت شربا نجسا لأن الطاهر مستحق للطهارة لو استغنى عنه لو تمكن من استغناء الجميع المشاهدة من وضوءه أو غسله وكفا
وجب عليه ذلك وبعض الشافعية لم يوجبوا الاستغناء وهو موقوف لا يجوز له حفظ الماء لبقاء مرثدا وحرمه أو كلب عتورا وخزير بعد ائتم احتياطهم ويجب لبقاء
والذي المعامل الجوان المحترمة لو كان مع ما يفضل عن شره لا أن يجزئ إلى بيع الفاضل لنفقة ثلثة الطوبى فيهم لأن ما استغنى عنه حاجة الإنسان بجعل
كالعدم شرعاً يحكي في جوبه البديل اخبار الأدي ببطشه ويجوز بغوض غيره كالموت صاحب الماء ورضاه عطش بمبوه وغرموا القيمة لو رثه يوم لا تدار
للا بضيع حق الوتر وللشافعية وجهان هذا أحدهما والثاني المثل لأن مثل ليس بجيدار لقيمة المثل هنا غاليا مستلزما وخائف اليه ويصلي
لو تمكن من استغناء وهو قول أكثر العلماء لقوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم ولأن عمن العاص حليم في ليلة باردة في غزاة ذات السلاسل فيتم وصلة بأصحابه الصبح
ولو سكر النبي ذلك لما سمع من طريقه الخاصة قول الصادق في الرجل يضرب الجبانة ويخرج جرحا أو فروح أو يخلف على نفسه من البركة يغتسل ويقيم وقال عطاء
والحسن يغتسل وإن مات لم يجزئ السلة عند راحته قول ابن مسعود فروع لو تمكن من استغناء الماء واستغناه وجب لو احتاج إلى الثمن وتكمن وجب لو يقيم
وصلة لم يعد ويرى قال الثوري مالك وأبو حنيفة لأنه فعل المأمور به فخرج عن العهد وقال أبو يوسف محمد يعيد لا لأنه زاد غير متصل فوجب عادة كسبها
وعن أحمد كالقولين والفرقة في التبيين لو يات بالمأمور به وقال الشافعية يعيدان كان حاضرا لأن هذا العهد لا يمتد في دار الأقامة ولا بد من فله يوشح سقوط
الاعادة وإن كان ففعله لا يجزئ لو فعل الجبانة قال الشافعية لو يجزئه اليهم وإن خاف التلف والزيادة في المرض لقول الصادق في الرجل يضرب الجبانة في ليلة باردة
قال اغتسل على ما كان فانه لا بد من الغسل والشيخ قول في المبسوط بجواز اليهم وهو وجوده وضوء الحج لقول الصادق في الرجل يضرب الجبانة ويخرج جرحا أو فروح أو يخلف
على نفسه من البركة يغتسل ويقيم ويجزئ الأول على الشفة التي لا يخاف معها التلف والشين وقال الشيخ في المبسوط بصلو بغير غسل لقول الصادق في الرجل يضرب
جبانته في ليلة باردة يخاف على نفسه التلف يغتسل قال يقيم فاذا من البركة اغتسل وأعاد الصلوة والوجه عند عدم الاعادة لأنه فعل المأمور به والزيادة عن حصر
يشير عن رواه وهو مسلم مستلزم المرض إذا خاف التلف باستعمال الماء وجب اليهم بإجماع العلماء وكذا أن خاف سقوط عضوا وبطلان منفعة عضو
تلقا أن كنتم مرضى أو على سفر أو جاءكم من الريح وجاب عليكم فافعلوا ما استطعتم وقال أبو حنيفة ومالك والشافعية في أصح الوجهين لقوله تعالى وإن كنتم
مرضى أو على سفر أو جاءكم من الريح وجاب عليكم فافعلوا ما استطعتم وقال الشافعية في الأصح خاف التلف وقال أحمد جليل وهو مروي عن
عن عطاء والحسن البصري لقول ابن عباس في قوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاءكم من الريح وجاب عليكم فافعلوا ما استطعتم فقال أحمد جليل وهو مروي عن
فيهم يقيم بالصعيد هو بديل من حيث المفهوم **فروع** لو تمكن من استعمال الماء الحار وجب استغناء ولا يقيم لأن عدم الماشط وهو قول الفقهاء وقال
داود يقيم لظا الأثر لو خاف الشين وجب اليهم وقال أبو حنيفة لقوله فافعلوا ما استطعتم ما جعل عليكم في الدين من حرج خلافا للشافعية لا يستباح اليهم مع حوائج المرض
البير كوجع الرأس مع ذواله وكذا الضرس وبه قال الشافعية وقال داود بجواز اليهم بلاية والمراد الضرر كذا لو زال المرض أثناء الصلوة لم يطل لأنه دخل
شرعا لم يطل بجلب المرض من بناوله الماء مع حاجته يقيم ولو فتن حلو وخشي فوث الصلوة يقيم ويرجع المرض معرفة الضرر لظنه واجبا ثقة ثقة غار
والأثر ببول قول الجسدية والفاصول مع الفتن لا يجرى مجرى العلامات كما قبل قول الفضا الفاسقانه مذكي والشافعية قول لأن ذلك العهد المراه يقبل منها
وأن الذي كان انهم في البركة يقبل ان يظن صدقه قبل وليس العذر شرط لأن طريقة طوبى الخبر **السبب الثالث** عند الاستغناء مستلزم
لو وجد الماء في بر وشبهها وقد علم التوصل إلى الماء ما بالترف من غير ضرورة الاعتراف بدلو لو ثوب يبيده ثم يعصر ما بنفسه وبغيره وجب عليه ذلك للمكبر
من الاستغناء وكذا لو كان في سفينة البحر لم يمكنه الاستشفة وغفر بالقيس فهو كالعدم ولو تمكن وخاف فوث الوقت يغتسل ولو ثوب مثله يقيم لغت استغناء
الماء إذا ضل الطهارة لاداء الصلوة وقال أحمد يجب عليه الاستغناء بالتحصيل إن خاف الفوت لأن الاستغناء كالاستغناء بالوضوء وليس يغتسل مستلزم لو كان الماء
قريبا منه أمكنه تحصيله إلا انه فوث الوقت بتحصيله قال بعض العلماء يبيع اليه ولا يجوز له اليهم وكذا لو كان عنده وبفوت الوقت باستغناء لانه واجد الماء فلا
يحتاج له اليهم لقوله نعم فلم يجد واوبه قال الشافعية وقال أبو حنيفة يجوز اليهم لصلوة الجاهل إن خاف فوث الوقت لأنها لا يفيضها والوجه عندنا
وجوب اليهم لغت استغناء هذه الصلوة نعم لو تمكن من استغناء وادراكه من الصلوة لم يجزئ اليهم ولو كان الغرض منه فالأثر بوجوب الصلوة يقيم في الماء
ويجمل الاستغناء بالطهارة والفضا ولو خاف غير الواجب فوث الوقت بالطلب سقط ويقيم ولا اعاده مستلزم لو انتهى إلى السافرة لا يبرأ فافعلوا ما استطعتم
لصيقه وقتا لثانيه ولا تخار الا له او لغت ذلك فمن وقع انتهاء التوبة اليه قبل خروج الوقت وجب عليه الصبر ومن علم ان التوبة لا تصل اليه الا بعد الوقت او بين
ذلك وجب عليه اليهم ولا اعاده عليه لعدم تمكنه من الاستغناء فقال الشافعية يصبر بوضوء قبل الوقت لفقدته على الوضوء ولو كان لجامه ثوب أحدهما ثوبه
ويقيم ترتيب ما من الماء الك أو بالفرقة وعلم بعضهم ان التوبة لا تصل اليه الوقت صلي غاريا وقال الشافعية يجب الصبر إن فات الوقت وليس يجزئ عليه
من لغت عليه بعض فرض الصلوة في وقت وفقد عليه بعد الصلوة ليجل للعدم اليهم لو لم يزل الماء بعد الفوت ولو كان قوم في سفينة ولا يمكن من الطهارة
أكثر من واحد وعلم ان التوبة لا تنهى اليه الوقت صلي غاريا وبه قال الشافعية لأن حكم التزكك من حكم القيام مستلزم لو وجد الماء إلا بالثمن وعليه
شرقة بشرطين وجود الثمن والاستغناء عنه ولا خلاف في شرائها فلو قلتم التزكك بشرطه فيهم جبا عا ولا يختص بالثمنهم والذمنا يبرأ الأموال

فإن خاف العطش في الحال وفي الجنب لو جرد المقتضى لو كان به جرح وجوده في غلظه ولا يخففه فالوجه جواز اليهم لأن الأصل عدمه ولا يجزئ حاجته مقدمة على العباد

لو جرد المقتضى لو كان به جرح وجوده في غلظه ولا يخففه فالوجه جواز اليهم لأن الأصل عدمه ولا يجزئ حاجته مقدمة على العباد

لو جرد المقتضى لو كان به جرح وجوده في غلظه ولا يخففه فالوجه جواز اليهم لأن الأصل عدمه ولا يجزئ حاجته مقدمة على العباد

البدل كالحاكم اذا حكم بالقياس ثم وجد النص في نفسه وهو خطأ لان النص موجود في حكمه بالقياس واخطا في طلبه فكان بمنزلة ناسي الماء في حله فرفع اليد
الماء في الوقت بعد الصلوة ان سوغناه مع السعة لم يعد على ما تقدم وبه قال الفقهاء الا ويغلب ما تقدم من الاحاديث قال عطاء الزهري في ربيعة بعد تحصيل
الصلوة بالطهارة وقد بينا حصولها بفعل البدل في الواحدة في الجامع يوم الجمعة ومنع الزهري عن الخروج للطهارة بهم وصلى لعدم تمكنه من استعمال الماء وخوف
الجمعة ولا بعد الاغتسال وقال الشيخ وابن الجوزي بعد القول على ما تقدم من رجل يكون في الزحام يوم الجمعة ويوم عرفة لا يستطيع الخروج من المسجد كثره الناس
مهم بهم ويصلي ويعد اذا انصرف والراوي السكوني قال الصلوة في العمل ما ينبغي به حج فديننا انما وجد الماء في الصلوة لم يصرف وقال احمد بن حنبل وهل يناف
وجها ان اصحابنا الاستنباط لفوائد الشرط والثاني لنبأه كالذي سبقه حدث مسئلة النيم لا يرفع الحدث بالاجماع ولا يلو وجدا الماء وجب عليه الطهور بحسب
السابق فلو لا بقاؤه لكان الموجب جود الماء لا تنقضاء وجود غيره وجود الماء ليس حدثا ولا للشاوي الحدث والمجيب بنوعه وهو باطل فان الحدث لا يغتسل والمجيب
لا يتوضأ وقبل شفع الحدث واختلف في النسبة فاستند قوم الى ابو حنيفة واخرون الى مالك بن النعمان لو نيم المجيب ثم حدثت وجده ماء للوضوء نيمه بدل من الغسل
قال مالك والثوري ان النيم لا يرفع الحدث كالجناية بائنه وقد زالت الاستباحة بالحدث فيجب النيم للجناية السابقة وقال السيد المرتضى في شرح الرسالة بنوعه
وبه قال ابو حنيفة لا يرفع الحدث من الماء فلا يجوز النيم في منع الاول وكذا لو نيم المجيب ثم حدثت عاد النيم بدل من الغسل لا يرفع الحدث لبقاء الجناية مسئلة المجيب لو
سقى الجناية فيهم معنفا انهم حدثت ثم ذكر فالوجه الاجزاء ان سوغناه والافلا على اشكال وقال في مقتضى المذهب المنع لاشراط نيمه بدنه الوضوء والغسل
وبه قال مالك واجد لا ينافي انما عبادان مختلفان في النسبة فلا ينشأ احدهما بينة الاخرى قال الشافعي بالاجزاء وبه رواية عن مالك لساوا بها وكل حدثين ساوا
طهارة ما سقط فرض احدهما بينة الاخرى كالبول والغائط ولا يرد ذكر الجناية لو يكن عليه اكثر ما فعل ذلك بلزمن ان ينوي بغيره سببا للصلاة وقد قيل مسئلة
المجيب كالمحدث اذا لم يجد الماء ينيم وهو قول عامة العلماء لان عمارا اجنب فتمسك بالتراب فقال النبي انما يكفيت هكذا وضرب يده على الارض مسح وجهه
قاله كفيه من طهرنا الخاصة قول الباقر عن ابائه عن ابي ذر انه في النبي فقال يا رسول الله هلك جامعك على غير ماء فامر النبي بمحيطا شرب به وبماء فاعطت ابا
وهي ثم قال يا ابا ذر يكفيتك الصبيد عشر سبعين وقال عن ابن مسعود لا يجوز له النيم وقبل جعله ذلك ورواه ابن المنذر عن النخعي لا يرفع النيم الا اذا
دون الجناية وهو غلط فوله فلم يجد الماء راجع الى الجميع مسئلة الطهارة عندنا لا تنبعض فلو كان بعض بدنه صحيحا وبعضه جريما ينيم وكفاه عن غسل الصحيح
وهو احد فولي الشافعي لا يرفع غير فاد على الماء فوجب البدل في الاخر بغسل الصحيح وينيم للمخرج لم يقول جابر بن جندب سفره فاصاب جلا من حجر فشمخ
راسه ثم احلم فقال اصحابه هل تجدون لي حصة في النيم قالوا ما تجد لك حصة وانت قد قد على الماء فاعطى ثمانا فلما غدا منى على النبي الخبر بذلك فقال انتم
ظلمتم الله الاسالوا اذ لم يعلموا فان شفاء النقي السؤال انما كان يكفينا ينيم ويغضب على جرحه ثم يمسح عليه بغسل ساير جسده وهو م لا يرفع النيم لان فيه الجمع بين المسح على
الجناية والشافعي لا يقول به وقال ابو حنيفة ان كان اكثر بدنه صحيحا غسل الصحيح ولا ينيم وان كان اكثر جريما ينيم ولا يغسل الصحيح لعدم وجوب الجمع بين البدل
كالصيام والاطعام فرفع اليد لو تمكن من المسح بالماء على العضو الجريح او على جرحه وغسل الباقي وجب لا ينيم خلا للشافعي لقول الصادق وقد سئل عن الرجل ينو
الفرقة في ذراعه وغير ذلك من اعضاء الوضوء فيغصبها بالخرقة ان كان يؤذي به الماء فليمسح على الخرق لو كان بعض بدنه صحيحا وبعضه جريما فاجنب عن الشا
يجمع بين غسل الصحيح والنيم ويغفر ان شاء فقدم النيم ثم غسل الصحيح وان شاء غسل الصحيح ثم نيم للجرح ما زاد الترتيب في الجناية عنده ساقط وان كان محدثا وكان
الفرج في الوجه فان شاء بدلا بالنيم ثم غسل الصحيح من وجهه وان شاء غسل الصحيح من وجهه ثم نيم لان العضو الواحد لا يرفع فيه نيم يجب في النيم على غسل البدن
وان كان على وجهه فرفع اليد على بدنه من غسل الصحيح من وجهه ثم نيم لموضع الفرع ثم غسل الصحيح من بدنه ثم نيم حج لو غسل الصحيح ونيم للجرح ثم نيم للجرح بطل حكم النيم
فيه وجب غسله عند في لو كان على فرجه دم بخاف من غسله نيم للحدث غسل ولا يعيد به قال ابو حنيفة والمنزلة لانه امثل للممور يخرج عن العمد وقال الشافعي يعيد
لانه صلى بالنجاسة فاذا ترك الطهارة بعد نادر غير متصل اعادة المحبوس في المص ومنع الاصل ويجازي ان النجاسة اذا لم تنزع من فعل الصلوة لم تنزع من الاعتقاد بها كنجاسة
السحاضة هو لو كان على موضع النيم خرقه لا يخاف من ترعها وجب عليه نزعها ولو خاف من ترعها مسح بالتراب عليها وصلى ولا اعاده عليه لا امثال قال الشافعي
يعيد لان النيم لا يجري على حائل واما العضو وهو م في اذا نيم جازا ان يصلي لم شاء عندنا على ما تقدم ولو كان بعض اعضاءه جريما وقال الشافعي ان غسل السليم ينيم
للمجرأة استباح ونسبه واجده وما شاء من التوافل فان اراد ان يصلي فوضعه اخرى اعادة النيم لاجل الجرحه يعيد الغسل في كل عضو يترتب على العضو الجريح في الاصل
من المجرع وما قبله وجهان ثم اذا وقع الجرح بعد الاندمال وقبل يعيد الجرحه عليه فان كان محدثا نظهر وان كان منظره فهو على طهارة عندنا وقال الشافعي بل
طهره فيما تحت الجرحه في الترتيب عليه من الاعضاء وهل يلزمه سببنا لوضوءه فلو ان له ولو كانت الجرحه على عضو من فروع احداهما لم يلزم رفع الاخرى عند بخلاف
الماسح على الخفاف نزع احد الخفين فانه يلزم نزع الاخر لان شرط لبس الخفين نفعه حج لو رفع الجرحه من موضع الكسر فوجد منه ملا فان قلنا نفع الحدث فلا اعاد
لما بعد الاندمال والا فالوجه لا اعاده لكل ما صلاه بعد الاندمال دون الشكوك فيه واضطرب في الشافعي والمشهور فلو ان عدم الاعادة لا تلزمه عليه او جرحا
لان عارض نادر ط لو كان بجرح ولا جرحه غسل جسده وترك الجرح كيف يصنع صاحبه قال يعيد لانه لو قال الباقر عليه السلام
ان خشي على نفسه لان الضيق اسقط غسله وسقط النيم لئلا يجمع بين البدل المبدل او قال الشافعي بغسل الصحيح وينيم للجرح عن جرحه ثم يغسل
فوفيه وهو جيد ان من الضيق مع المسح مسئلة لو سقى الماء في حله فنيهم وصلى اعادة وهو ظاهر في الشافعي وبه قال احمد بن حنبل والصادق بن يوسف
يعيد ولا يرفع في الطلب لانه اجنب حيا يلزمه لوجه ولا ناهي طهارة تجب مع الذكر فاذا نسيتها لم ينسقط عنه كالموت في الطهارة ثم صلى ثم نفي الحدث وحكي
ابو ثور عن الشافعي عدم الاعادة وبه قال ابو حنيفة وبه قال السيد المرتضى وعن مالك بن النعمان لانه مع نسيان غير فاد على استعمال الماء لان النسيان حال بينة وبين الماشي
فكان في النيم كالحال السبع والفرق في التفرقة في صورة النزاع وقال الشيخ ان اجنب طلب يعيد الاعادة لا يرفع يده عن مشروع ولا يطهر لانه لا ينافي في النسيان
وصلى الوصلة فرفع اليد لو كان في حله ما فعله في بينة وبين حله ينيم ولا اعاده عليه اجاب لو كان الماشي حله فصل عنه فخص في الصلوة فطلب الماء فلم يجد
وصلى ولا اعاده عليه لا يرفع يده وهو واحد في الشافعية والثالثة يعيد كالناسي حج لو كان بغيره يرفع يده فغيب عنه فان كان فطلب الاعادة لغيره مسئلة لو

في عدم نيم
الطهارة
في عدم نيم
الطهارة

لو كان
في عدم نيم
الطهارة

في عدم نيم
الطهارة

كتاب الطهارة

بهم ثم حدث في الاثناء وجد الماء قال الشيخان ان هذا الحديث عاذا الصلوة بعد الوضوء وان كان سهوا وضوءا يعني على ما مضى ولو اذنب محمد بن مسلم عن احمد هامة
 انه يخرج ثم يوضوء ويعني على ما مضى من صلوة النبي صلى الله عليه وسلم وانما تلهيها الشيخان على السهو لان بعد الحديث مبطل للصلوة واجماعا فلا يجوز حمل الرواية عليه الخبر
 لا يعارض الاجماع وحملت الرواية على السهو لان الواقع في الصلوة وقع مشروط بقاء الحديث فلا يبطل من قال الاستباحة كالنبطون اذا خجعت الحديث والمخاض لا
 يفتض بالظهاره الماشية لا يرفع الحديث فيها فالحديث مبطل لذلك الرفع والا فرب عنى وجوب الاستباحة مسئلة اذا اجتمع حديث ومثبت حجب
 معهم من الماء ما يكفي احدهم فان كان ملكا لاحدهم اخضر يروان لو يكن ملكا لاحد والباذل او وصي لاحقهم به قال الشيخ في تنجيروا في الخصم من انما هو
 اجتمع وليس البعض او في فقيهن الخبر ولا خلافا لوابان فقيروا عنه عن الكاظم اخضا الحجب في اخرى رسالة اخضا الملبس فقيهن الخبر ولم يروا الاخر
 اخضا الحجب فيضال الرواية به ولا من منع بعد بالفصل مع وجود الماء والمبس قد سقط الفرض عند الموت وهو واحد الروايتين عن احمد والاخرى اخضا
 الملبس وبه قال الشافعي لانه غائبة عليه فيسحق ان تكون طهارة كاملة والحج يرجع الماء فيغسل لان القصد بغسل الملبس تنظيفه ولا يحصل بالنم والنفث
 الحج اباخذ الصلوة وهي تحصل بالنم فيرفع آ لا يجوز للمالك بذلك لغرض مع وجوب الصلوة عليه لانه ممكن من الماء فلا يجوز العمل الى النيم ولقول الصادق
 وقد سئل عن قوم كانوا في سفر اصاب احدهم جنابة وليس معهم الا ما يكفي الحجب يوضؤون ام يعطونه الحجب قال يوضؤون هم وبينهم الحجب لو امكن ان يستغسل
 احدهم ويجمع فيستعمله الاخر قالوا في ثبوت الحديث لان رافع الجنابة اما غير مطهر او مكروه حج لو كان مباحا فالسابق اولى فان يؤخذ دفعة فم شركاء ولو تأخذوا فاما
 اثم وملكه الفاهم لانه سابق في لو اجتمع حجب واحد فالا فقيهن في الكاظم لانه لا يفتض حق الله وحق زوجته في باخذ الوطى ويحمل الحجب الرجل لانه اخص بالكمال
 من المرأة لانه لو اجتمع حجب واحد في الاستغناء به ما لا يستغنى به الحديث وان كان في وقت الحاجة الحديث فهو اولى لانه يستغنى به زمان كاملة وان لم يكن
 احدهما فالحجب في لانه يظهر به بعض اعضائه ولو كفى كل واحد منهما وبفضل منه فضله لا تكفي الاخر في الحديث ولو لا فضله يمكن الحجب استغناء بالواحد ويحمل الحجب
 ما لا يستغنى به الحديث في لو غلب الرجوع اساء واخر لان الاخر لا يملكه من لو اجتمع مبس من على بدنه نجاسة احتمل في الملبس لانه اخر عهد بالماء وغسل
 النجاسة اذا لابل لها وللشافعي كالوجهين ولو اجتمع من على بدنه نجاسة مع حديث او خاض او جنب فاذا لاله النجاسة اولى لعدم السبل البياض الشافعي
 وفيه فصول الاولى في الاولى والجلود مسئلة اقسام الاواني وبغير ما يتخذ من الذهب والفضة ومن العظام او من الجلود او ما عدا ذلك في حرم استعمال الحجب
 الذهب والفضة في كل وشرب غيرهما عند علماء اجمع وبه قال ابو حنيفة ومالك احمد وعامة العلماء والشافعي في الجذب لفظ النبي الذي يشرع في انية الفضة
 انما يخرج في جوفه نار جهنم معناه بلفظ في جوفه وهذا وعبد شيبه النخري وقول الصادق لا تاكل في ابنة الذهب والفضة والنهي للخبر ولا شمله على الفخر والتمسك
 وكسر قلوب الفقهاء وقال الشافعي في القديم انه مكروه غير محرم والنهي منه نهى شربه لان الفرض ترك الشبهة بالا عايم والحجلاء واغاطة الفقهاء وذلك لانه لا يشرع
 وليس مجيب الاستعمال الحديث عليه وقال داود انه يحرم الشرب فقط لان النبي حضر الشرب بذلك وهو غلط لما رواه حديثه قال سمعت رسول الله يقول لا تاكلوا
 الحبر والدباباج ولا شربوا في ابنة الذهب والفضة ولا تاكلوا في صحاها فانها لينة الدبا ولهم في الاخره ونهي الصادق عن كل فرفر في الاخر في في الخبر
 بين الاكل والشرب وغيرها كالنجور والاكحال من الطهارة وشبهه وجميع وجوه الاستعمال لان في تحريم الاكل والشرب ثبوتها على منع غيرها ولان الباقر نهى عن
 ابنة الذهب والفضة ولا يمكن بغيره في النقيض من المنافع وهي وجوه الاستعمال لا ب لا يحرم المأكول والمشرب منها وان كان الاستعمال محرمها لغيره لانه لا
 بالمستعمل حج قال بعض الشافعية انما يكون استعمال الحجب اذا بسط ثوبه عليها فاما اذا كانت بعيدة منه فلا يكون استعماله وليس بجيب ولو وضع النجورة الاناء كان
 استعمالها مع الاستنشاق في لاف في في النخري بين الرجال والنساء اجماعا لوجود المقتضى فيها وانما ايج التحلي في حق المرأة حاجتها الى التمسك للرجل والنجس عن
 وهو مختص بالجلي وهو مختص لا باخذه مسئلة يحرم اتخاذ اواني الذهب والفضة من غير استعمال وهو احد قول الشافعي لان ما حرم استعماله مطلقا
 على فسيئة الاستعمال كالان الملاءهي لان فيه بعضا للمال وسرا وجبلاء ونهي الباقر وهو ينهاي الاخذ وقول الكاظم ان ابنة الذهب والفضة من الملبس لا
 لا يؤمنون وللشافعي قول بالجواز لان الخبر ورد بتحريم الاستعمال فلا يحرم اتخاذها كالماء او اتخذ الرجل ثيابا من الحر والفرق عدم تحريم الثياب طلقا فانما يتبع للنساء
 وللجان مسئلة لو نوضا واغسل من ابنة الذهب والفضة فعل محرم او صححت طهارته وبه قال الشافعي واسحق وابن المنذر واصحاب الرواية لان الطهارة يحصل باجراء
 الماء على العضو وذلك يحصل بعد انفصاله عن الاناء وقال بعض الحنابلة لا تصح لانه استعمال المحرم في العبادة فلا تصح كالصلوة في الدار المغصوبة وهو خلافا
 اشترع الماء لانه ليس جن من الوضوء والطهارة انما تقع بعد انقضاء ذلك الاستعمال فيكون كالوضوء غيره على تسليم ثوب بفسه يستنزه في الصلوة والوضوء
 جزء من الصلوة في الدار المغصوبة وهو نهى عنه فلهذا بطلت ثلث ينبغي لو جعل ابنة الذهب والفضة مصبا للماء الوضوء يفتصل اليه عن اعضائه يبطل
 وضوئه لانه في الحديث قبل وقوعه في الاناء وبعض الحنابلة بطله لما فيه من الفخر والحجلاء وكسر قلوب الفقهاء وهو غلط لان فعل الطهارة حصل في الماء
 الاناء مسئلة اختلف علماء وانا في المفضل نجوزة طرية قال ابو حنيفة وان كان كثير النجس حائلا لانه صار تابعا للماء ولقول الصادق لا باس بان يشرى الرجل
 في الفتح المفضل واعل في ذلك عن موضع الفضة ومنعته لما فيه من الحجلاء والبطر وبطل المال وما رواه بن يزيد عن الصادق انه كره الشرب في الفضة وفي
 الفتح المفضل وكذا لان يدهن مدهن مفضل المشط كذلك وقال الشافعي ان كان الضرب على شفة الاناء لم يجز لشرب منه لانه لا يكون ساريا على
 فنه وان كان في غيرهما جاز وقال بعض الشافعية لاف في بين ان يكون في شفة او غيرهما في النخري وبه قال مالك ومن الشافعية من ضم المصنبة اقسام ليس لها
 كحلقه الفضة وصنيتها وهو مباح لان النبي كان حلقه فضة وفيه سبعة من فضة واذن لعرجة ابن سعد لما قطع نعله يوم الكلابان فيخذلها من فضة
 فاش عليه فلان لانه فيخذلها من ذهب كثير الحاجة فيكره اكثر منه ولا يحرم الحاجة اليه وقيل لغير حاجة فلا يحرم لانه وبكره لعدم الحاجة اليه وكثير لغير
 ويحرم خلافا لا حنيفة والنفصل في المصنبة بالفضة اما المصنبة بالذهب فهو حرم عندهم على الاطلاق فرفر في آ انا سوغنا الشرب من المفضل قال الشيخ يجب
 عزال الم عن موضع الفضة والامر للوجوب قبل الاستحباب عملا بالاصل وما رواه معاوية بن وهب عن الصادق سئل عن الفتح فيه حنيفة فقال لا باس لان
 بكرة الفضة فيه عملها عن لا باس باتخاذ البسر من الفضة كالحلقه للفضة والفضة السلسلة والعقبة للسيف لان الكاظم كان له مرة فذلك لا باس باتخاذ

منه هب فان فلنا محمد

والله اعلم
بما فيه
الاستخارة

ہی ذکر ہے

بطلان القیاس

في الجريد - محمد
في القدير - وقال
عالم في السافر
لا يلحقه ويرى
عندنا لا نرى
عبد الناج - فكل
لا تكتب - وما
بعده -

وساير وجوه الاستفاد كالبيع مسئلة فما بيننا من جلد الميت من اجزاء الدابة لا فاذ النجس والشافعي وجها بنا على وجوب غسله بعد الدابة فان وجبه وجبت لا
فلا والآن نجاساتها نجاسة الجلد فاذا زالت نجاسته حكم بطهارتها كما ان نجاسة الدابة من النجس فاذا انقلبت خلا طهر الدابة فاذا دغ اجد ويق عليه الشعر
بعد الدابة لو يحكم بطهارتها عندنا وهو ظاهر وهو احد قول الشافعي لان الدابة لا تاثير له في الشعر فان قيل الدابة وبعد على صفته واحد بخلاف الجاهل فان
الدابة يصلح والثاني الطهارة فان حكم الشعر حكم مثبته مسئلة الشعر واللون والصوف الریش من طاهر العين طاهر مادام متصلا به اجزاء من نجس العين كتاب
والنجس قولان عندنا الاقوى لنجاسته وبه قال الشافعي وقد تقدم ولون ما كوال اللحم فشعره وصفه وريشه طاهر وكذا اذا جزم منه جبا اجزاء ولو مات النجس
بالموت بل يجوز جزمه ويكون طاهر وبه قال مالك وابو حنيفة والثوري واحد واستحق المنة لانه لا روح فيه فلا يجزى بالموت وقال الشافعي ان فيه روحا ويجزى
بالموت وبه قال عطاء والحسن البصري والاوزاعي والليث بن سعد لانه جزم من الحيوان ينجس بموته وقال حماد بن اسلم انه ينجس بموته الحيوان وبطهره بالفصل واما
غيره المأكول فكذلك عندنا وبه قال ابو حنيفة والثوري احمد واستحق المنة وقال الشافعي انه نجس في حال اتصاله بالحي فان جزمه جزمه ولو نكح الحيوان او مات
نجس واما الادوية ففيه قولان بناء على انه هل ينجس بالموت لان قال بعدم النجاسة فشعره طاهر بكل حال لان قال بالنجاسة فانه طاهر مع الاتصال بغيره
وبعضه عن قبله لعدم الاخر اذ منه وفصل المنة ان الشافعي رجح عن نجس شعره على ان لا يكرههم وعلى تقدير نجاسته شعره ففي شعر رسول الله وجهان الطهارة لانه لما
خلق شعره فزعه على صحابه والنجاسة لان ما كان من الادوية نجاسة كذا عندنا انه طاهر على ما تقدم مسئلة العظم والفرج والظفر من الحيوان الطاهر العين
طاهر وان كان ميتا لانه لا تحل له الجوفه وكان الكاظم مشط من عاج وبه قال ابو حنيفة والثوري قال الشافعي انه ينجس بالموت وبه قال مالك واحمد واستحق المنة لانه لا ينجس
بغيره الذي استلها اول مرة وهو محمول على جبا ضاحها مسئلة الاقوى منه نجاسته العين فيضوع البنية وبه قال مالك الشافعي واحمد لانه ما ينجس
فان فعل بالملافة وقال ابو حنيفة بكل شعره وبه قال داود وهو رواية لان الصحابة لما فحقوا المدابن كلوا الحين وهو يعمل بالانفحة ويؤخذ من جوار الغر في شرب
اللبن ونجس الجوس كونه الحيوان والبضعة الدجاجة البنية طاهرة وان كشت الجمل الفوفاني وبه قال الشافعي مسئلة الاواني النخلة من غير نجس الاثمان نجس
استعمالها كالملحور والياقوت والغبرور والكاثر في الزجاج والخشب هي البنية علماء واجمع وهو واحد في الشافعي على ما لا يصلح السام عن معارضة النص لا نصفا
بالذهب الفضة والثاني نجسهم النفس لما بين من السرف فاشبهه وان الفضة ينفذ بالثياب لنفسه لان هذه الاشياء الاخرى الا الحواشي فلا افتتان العامة فيها بخلاف
مسئلة ما وان الشركين ما لم يعلم مباشرهم لما يروونه فيجب غسلها وبه قال احمد واستحق لقوله تعالى انما المشركون نجس وقال الشافعي لا يجزى قد تقدم الفصل
الثاني في الحمام وادابيه مسئلة يجوز اتخاذ الحمام وبه شره من غير كراهة وكذا اجازته على الاصل ولما بينه من المنافع من التطهيف من غيره ودخل على الحمام
وعمر فقال عمر بن الخطاب لا يكره فيه الغناء فيل فيه الحياء فقال على نعم البيت الحمام بينه لادى وينكره بالنار وكره احمد بناءه وبه شره واجازته في حديث عمر
وانباع على اولى مسئلة في لباسه فحوله اجماع الاستنار ونكر النظر الى عورة غيره لان النبي صلى الله عليه وسلم دخل حماما بالحنيفة وكذا ابن عباس وقال ابن الوليد الحسن بن
سبر بن من طريق الخاصة قول الكاظم وقد سئل عن الحمام ادخله بغير وضوء ولا اغتسل من البئر التي يجمع فيها ماء الحمام فانه يسيل فيها ما يغتسل بها المجنب ولد
الزنا والناسب لنا اهل البيت وهو شرهم ودخل الصادق الحمام فقال له صاحب الحمام خليك فقال لا ان المؤمن خفيف المؤمن ودخل الكاظم وغيرهما منائمة
واما الاستنار فليس كالتعرض للحرام وهو النظر الى العورة قال امير المؤمنين اذا شري احدكم نظرا الى الشيطان فطرحه فانه فاسد ونهى امير المؤمنين ان لا يدخل الرجل
الا بغير وقال رسول الله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بغير وروى حنان بن سب عن ابي عبد الله قال دخلت فاوا الى وجدتي وعمرها ما في البنية فاذا
دخلت في بيتي لمسلح فقال لنا من يقوم فقالنا من اهل العراف فقال واهي العراف فقالوا كوفون فقال جابكم يا اهل الكوفة واهي لانتم الشماردون الدار ثم قال ما يغفر
من الاذنان رسول الله قال عورة المؤمن على المؤمن حرام قال فبعثت عني كواينة فشقها باربعين ثم اخذ كل واحد منا واحدا ثم دخلنا فيها فلما كنا في البيت
الحار صمد نحدي فقال يا اهل ما يمنعك من الخضايب فقال له جدى ادركت من هو خير منى ومنك لا تجذب فقال ومن ذلك الذي هو خير منى قال ادركت على
ابى طالب ولا تجذب فتكرس اسر فضاب عراف فقال صدق وبرت ثم قال يا اهل ان تخضب فان رسول الله قد خضب هو خير منى على وان شئت فلك على اسوة قال
فلما خرجنا من الحمام سالنا عن الرجل في المسلح فاذا هو على الحين ومعه ابنة محمد عليه السلام مسئلة ويجوز للنساء دخوله مع الشراة من جنس ونفاس وغيرها
او غير ذلك من الشظيف والتحسين ولقول على وقد قيل ان سبكت عبد الملك بدخل جواربه الحمام وما باس ان كان عليه من الازار لا تترك عراة كالحجيرة
الى بلوة بعض وقال احمد لا يجوز الا بعد لقول عائشة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان المرأة اذا دخلت ثيابها في بئر بيت وجهها كف سترها بين يديها وبين يديها
عز وجل وهو محمول على ان كراهة بمعنى ترك الاول او على غير الحمام وقد روى كراهة بعينين الى الحمام قال رسول الله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت مجلدا في
الحمام مسئلة لو اغتسل عا بانابين الناس فعل محرم والافرب اجزاء الفصل تحت السماء لا بغير ودخل لانها دار الا بغير وقال ان الماء اهل وسكانا وروى
النبي كان يستر شوبه يغتسل فقال فله اخوان يستحي من الناس نهى عن الفصل تحت السماء لا بغير ودخل لانها دار الا بغير وقال ان الماء اهل وسكانا وروى
الجهم عن الحسن بن الحسين انها دخل الماء وعليها ما بان فقبل لها في ذلك فقالا ان الماء سكانا مسئلة ويجوز ذكر الله تعالى في الحمام لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل
امانة ولا يكره فيه قراءة القرآن وبه قال النخعي ومالك لان الكاظم سئل عن الرجل يفرغ في الحمام وينكح فيه فقال لا باس قال ابو بصير سألته عن الفرائض في الحمام فقال
اذا كان عليك ازار فافرا القرآن ان شئت كله وكرهه ابو وابل والشعبي والحسن مأكول واحد لانه محل المنكشف فيدخل فيه ما لا ينجس في غيره فاستحب صيانة القرآن
عنه واما السلام فالافرب لشويعه لعموم قوله افروا السلام ودخل الكاظم الحمام وعليه زار فوفى النور فقال السلام عليكم قال الصدوق وفي هذا اطلاق في السليمة
الحمام لمن عليه بغير والنهي الوارد عن التسليم فيه هو ان لا يقرأ عليه مسئلة ويسحب للدخول انشاء ان يقرأ ما روى عن الصادق وفيه شيا به اللهم انزع عني
ريشة النفاق وثبتني على الايمان فاذا دخل البيت الاول قال اللهم اني اعوذ بك من شر نفسي واستعبد بك من اذاه فاذا دخل البيت الثاني قال اللهم اذهب عني الرجس
النجس وطهر جسدي فلي خذ من الماء الحار وضعه على هامتك وصبت على جليتك وان امكن ان يبلع منه جرعة فافعل فانه ينفي المشاهدة والبث في البيت الثاني سائلة
فاذا دخلت البيت الثالث فقل نعوذ بالله من النار ونسأله ان يردنا الى دار خردك من البيت الحار فاذا البست ثيابك فقل اللهم البسني القوي جنتي الروي

الاطلاء لان الصادق كان يطبخ الحام وقال الكاظم الفوا الشعر عنكم فانه يحسن وقال امير المؤمنين النورة طهورج فلا الصادق من اراد ان ينور
فلينخذ من النور ويجعله على طرفه ويقول اللهم ارحم سلبهم بن داود كما امرنا بالنورة فانه لا تحرق النور انشاء الله في قال امير المؤمنين احب الي
ان يطولوا في كل خمسة عشر يوما قال الصادق السنة من النور في كل خمسة عشر يوما عليك عشرين يوما وليس عندك فاستغفر عن علي الله عز وجل وقال
امير المؤمنين ينبغي للرجل ان ينو النور يوم الاربعاء فانه يوم خمس سنه قال الكاظم من ثور يوم الجمعة فاصابة لبر من فلا يلوم في نفسه هر على الا
كان الصادق يطبخ البطية الحام ويقول ننتف الا يطبخ بضعف المنكبين ويوهي يضعف البصر قال حلقه افضل من شقوه طيلة فضل من حلقه في ذلك
بالحناء عقيب الاطلاء قال الصادق الحناء على اثر النور امان من الجذام والبرص مسهل بكرة له شيئا قال الصادق اياك وشرب الماء البارد والفضول في الحام فانه
يفسد المعدة ولا تنقيت عليك الماء البارد فانه يضعف البدن وصبا الماء البارد على فميك اذا خرجت منه فانه يسبب الداء من جسده وقال الصادق لا تترك
الحام فانه يذهب شحم الكليتين ولا شرج الحام فانه يرفع الشعر ولا تغسل باسات بالطيب فانه يفتح الوجه ولا تترك الحام فانه يورث البرص ولا تمنع وجهك بالاراء
فانه يذهب الماء الوجه وروى ان ذلك طين مصر خرف الشام والسواك في الحام يورث وبلاسان وقال الكاظم لا تداخل الحام على الرقب ولا تداخله حتى ينظمو
شها وقال الرضا سليمان الجعفي وفد من حتى هب تحريك ان يعود اليك لحك فقال نعم فقال الزم الحام غبا فانه يعود اليك لحك وياك ان تدمه فان تدمه
تورث اسل الفصل الثالث في امور تغلق بالقطر قال الصادق فليمو الاظفار يوم الثلاثاء واسمعو يوم الاربعاء واصبوا من الحناء حاجنكم يوم الخميس
ونظبوا بالطيب طيبكم يوم الجمعة وقال رسول الله صلى الله عليه واله من اخذ شعره فليحسنه لانه لا يخرجه وقال خفوا الشارب اعفوا اللحي ولا تشربوا باليهود
ونظروا الى جبل طويل الحبة فقال ما كان على هذا الوهيما من حبة فبلغ الرجل ذلك فمها الحبة بين حبة ثم دخل النبي فلما رآه قال هكذا فافعلوا وقال عليه
الطيب نور فلا تنفقوه ويحب الحنظ فان رجلا دخل على رسول الله وقد صفر حنظ فقال ما احسن هذا ثم دخل عليه بعد هذا وقد افنى الحنظ فبسم وقال هذا احسن
من ذلك ثم دخل عليه فند حنظ المسواد فضحك وقال هذا احسن من ذلك وذلك وقال اعلم يا علي درهم في الحنظ افضل من الف درهم في غيره في سبيل الله وقال
الباقر كان رسول الله صلى الله عليه واله يحض هذا شعره عندنا وروى انه كان في اسره وحينئذ عليه تسلم سبع عشرة شين وكان النبي الحسين الباقر عليه السلام
يحضون بالكم وكان دين العابدين يحض بالحناء والكم وقال الصادق غسل الراس بالحنط في كل جمعة امان من البرص والجون وقال الكاظم غسل الراس بالسك
يلب الرزق حليا وقال الصادق نفلتم الاظفار يوم الجمعة يوم من الجذام والجون والبرص والعفة فان لم تخرج فحكاها حكا وقال احذ الشارب من التمسك عند كل
صلوة وقال الصادق اسناصل شعرك بفيل دونه ودابة وسخر وتعلظ وفبك ويجلو بصره ويشرج يدك وهي يعطى بقى كراهة الحلق قال ابن عبد البر
العلماء في جميع الامم على ابا خة الحلق في واثره عن احمد انه مكرهه والاجماع بخلافه وقال من اخذ شعره فليحسنه فانه يورث الله بمشار من نار وقال من سرج حبه
سبعين مرة وعد هاتر مرة لم يضره الشيطان اربعين يوما وقال ما زاد من الحبة على العينة فهو النادر لعن رسول الله الواصلة والسفوفة والواشنة
والسنوشة والواشنة والمنوشة فالواصلة التي تصل الشعر شعر اخر المشوفة التي تسلك ان يوصل شعرها والواشنة التي تغز الكف واليخنة بالانز وبعث
ويشبعه بالحنط حتى يحضر المشوفة التي تساله والواشنة التي تشر الاشاحي تظهر في طرفها وفز وخج أطراف الاسنان والمنوشة التي يفعل بها ذلك وعلل
تخرم الوصل اما ينجاسه الشعر او يكونه شعر اجنبى بل النظر اليه وان كان مجزوا على احد الوجهين وان كان شعره يخرم ولو تكن المرافة ذات زوج هي مغرقة لتهنه وان
ذات زوج هي ملبسة وان كان باذن الزوج لم يجرم على افسر الوجهين وعندنا العلة في شعر ادى ما ذكره في شعر الدابة ثم الجذام من كتاب تذكر الفقه في الحلق
الثاني كتاب الصلوة فوعت من سؤدد في اربع وعشرين صفة سنة ثلث سبعة وكتب مصنف الكتاب حسن بن يوسف الطهر الحلي عفا الله له وللمؤمنين والمؤمنات
بسم الله الرحمن الرحيم **كتاب الصلوة وفيه مقاصد الاول** المقدمات في فصول الاول اعلمها

من الذين
ان الجون
بعضها
قوله
من الجون
قوله
من الجون

الصلوة
الصلوة
الصلوة

نقلا
شهر

كتاب الصلوة

واحد عشر ركعة
والثاني عشرة ركعة
واحد عشر ركعة
قبل الصبح ركعة
قبل الظهر ركعة
بعد الظهر ركعة
المغرب ركعة
الشفاء ركعة

فأمر وسال البرنظي أبا الحسن عن النوافل فقال أنا أصلي واحدة وحسبني ثم عد باصابعه حتى قال ورعيتين من فتور يعدان بركعة من قيام وقال أبو حنيفة ركعتان قبل العشاء
واربع قبل الظهر وركعتان بعد العشاء وركعتان بعد المغرب واربعة قبل العشاء واربعة بعد العشاء وركعتين للحدث وقال أحمد
ركعتان ركعتان قبل الصبح وركعتان بعد الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء واربعة قبل العشاء واربعة بعد العشاء وركعتين للحدث وقال أحمد
الصبح واربعة قبل الظهر واربعة بعد الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء واربعة قبل العشاء واربعة بعد العشاء وركعتين للحدث وقال أحمد
المهابط في يومهم وأما ثانيا فلان فيه زيادة على ما ذكره والعمل بالزيادة أولى مستدل بوجوب الثانية للغير بض من صلاة الليل وفيها فضل كثير قال جابر
على النبي صلى الله عليه وسلم قال يا محمد عشر ما شئت فأتك مئة وأحب ما شئت فأتك مائة وعشرين ما شئت فأتك مائة وعشرين ما شئت فأتك مائة وعشرين ما شئت فأتك مائة وعشرين
بالليل وعشرة كذا في الناس وقال الصادق إن البيوت التي يصلي فيها بالليل ينزل في القربان تضيئ لاهل السماء كما تضيئ نجوم السماء لاهل الأرض ومد
الله تعالى أم المؤمنين ع بقيام صلوته الليل بقوله عز وجل آمن هو فأتك ناء الليل ساحدا وفاتما بعدد الأثر وبعيد جوارحه وناه الليل ساعة وقال النبي
لا يجزيه بأذرا حفظ وصية تنفعك من ختم له بقيام الليل ثمان فله الجنة **مسئل** المشهور عندنا أن صلوة الليل إحدى عشرة ركعة ثمان صلوة الليل
اثنتان للشفع وبور بواحدة وبور قال أحمد بن زيد بن ثابت وابن عباس عايشة وأبو حنيفة لكن جميع بين الثلاثة الأربعة بشيئة يجعلها الوتر لما روي عايشة أن رسول
الله كان يصلي ما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين وبور منها بواحدة ومن طريق الخاصة قول الصادق ع ثمان من آخر الليل
الوتر ثلاث ركعات فصل بينهما بسليمة ثم ركعتي الفجر فلهذا القول عندنا واحدة لا يزد عليها وما يصلي قبله ليس من الوتر وهي رواية عن أحمد في أخرى بوترين
ونقلوه عن علي ع وعن ابن عباس وابن مسعود وابن أبي مامة وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب وروى قال الترمذي أسحق الوتر ثلاث وخمس وسبع وثمان
واحدة عشرة وقال ابن عباس ثمانى واحدة وخمس وسبع أو أكثر من ذلك فوتر بما شاء وما تقدم من الحديثين يبطل هذه الأقاويل بفعل ما ذكره في ذلك وشي
وجال من أصحاب رسول الله ولم ينكره أحد قال الوتر ركعة كان ذلك في رسول الله وهذا قال سعيد بن المسيب عطا ومالك والأوزاعي والشافعي واسحق وأبو ثور
قالوا يصلي ركعتين ثم يسلم ثم يوتر بركعة وروى ابن عباس وابن عمر أن النبي قال الوتر ركعة من آخر الليل **مسئل** وبسبب فيه الفتوى والدعاء بالمرسوم
جميع السنة وبور قال ابن مسعود وأبو هريرة والشافعي وأصحاب الرواية الحسن أحمد في رواية لأن علماء قال كان رسول الله يقول في آخر منة اللهم إني أعوذ بفضلك من
سخطك وأعوذ بمعاذتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء لك أنت كما أثنيت على نفسك وكان اللدأم والأخبار من طريق ثمانية من أئمة الفتوى
والدعاء فيه وقال الشافعي ومالك لا تثبت إلا في النصف الباقي وقال فائدة بقت في السنة كلها إلا في النصف من رمضان وعن ابن عمر لا يثبت في صلوة بحال ولا
كعب فكان يصلي بهم عشرين ليلة ولا يثبت إلا في النصف الباقي وقال فائدة بقت في السنة كلها إلا في النصف من رمضان وعن ابن عمر لا يثبت في صلوة بحال ولا
ضعيف لما تقدم ولأنه ذكر الشرح في الوتر في جميع السنة **فروع** الفتوى قبل الركوع عند علمائنا وبور فلا مالك أبو حنيفة وروى عن ابن مسعود
ولابن موسى والبراء بن عباس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة بن عبد الرحمن بن أبي ليلى لقول ابن مسعود أن النبي سئمت قبل الركوع وعن ابن النقي كان يوتر بقتيل
الركوع ومن طريق الخاصة قول الصادق وقد سألته معوية بن عمار عن الفتوى في الوتر قال قبل الركوع ثلاث ركعات فقلت سئمت سئمت لا قال الصادق في مالك
من ذلك الوتر الغداة خلافا للعامة لأنهم يفتنون بعد الركوع وأطلق في سائر الصلوات لأنهم لا يوترن الفتوى فيها وهذا أثر جيد يدل على الإطلاق قول
الصادق إذا نسي الفتوى ذكره وفدا هو للركوع فليرجع قائما فليفتن ثم يركع وإن كان وضع يديه على ركبتيه مضى على صلوته وقال الشافعي يفتن بعد الركوع
ووروه عن علي ع وأبي بكر وعائش وابن عباس فلا يوتر بواحدة ولا يوتر بركعة ولا يوتر بركعتين ولا يوتر بركعتين ولا يوتر بركعتين ولا يوتر بركعتين ولا يوتر بركعتين
غلاة يحمل على الدعاء بعد ثمانية مسح بركعة الوتر دعاء موظف لأنهم مشوا بأربعة مختلفين ولا سمعيل بن الفضل سأل الصادق ما القول في الوتر قال ما
فرض الله على لسانك وبور قال الشافعي وأحمد حسن ما يقال ما رواه الحسن بن علي ع قال علمني رسول الله ص كلمات فوترن في الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عففت
وتولي فيمن توليت وبورك لي فيما أعطيت وفتني شر ما فضلت أنت تفصي لا يفصي عليك لا يدل من واليت ولا يفر من عافيت بباركك تعاليت ولا يخرج من
أدلم تمنع من غيره **ج** بسبب الاستغفار في الوتر سبعين مرة قال الصادق في قوله تعالى ولا تسبحوه إلا بحمدهم يستغفرون قال في الوتر آخر الليل سبعين مرة وكان رسول الله
يستغفر سبعين مرة ويقول هذا مقام العائذ بك من النار سبع مائة في بسبب الدعا بعد الركوع لأن الكلام كان إذا رفع رأسه من آخر ركعة الوتر قال
هذا مقام من حسنة نعمتك إلى آخر الدعاء فله يجوز أن يدعو على عدل في فتوته وإسبالي الله تعالى ما شاء لقول الصادق ندعوا في الوتر على العبد وان شئت
سببهم واستغفروا ثم رفع يديه بحال وجهك إلى شئت ثوبك وكان زين العابدين يقول العفو العفو ثمانية مائة في الوتر وكان الباقر والصادق يدعوان
بدعاء الفرج ويناديان اللهم أنت نور السموات والأرض إلى آخر الدعاء **مسئل** بسبب أن يقرأ في الأولين صلوة الليل الحمد ثم والآخرين ثلاثين مرة
فقد روي عن من قرأها انقلبت قلبه بين يديه وبين الله ذنب روي في الأولى بالآخرين في الثانية بسبب الطالعة مع سعة الوقت بقرأة السور الطوال فانها
الوقت خفف ولو بقرائة الحمد وحدها فان ضاق الوقت عن الصلوة صلى ركعتين ووتر بعدها ثم صلى ركعتي الفجر والغداة وقضى ما فاته فان كان قد طلع
الفجر أضر على ركعتيه صلوة الغداة ولو كان قد نلت من نافلة الليل بأربع زاحم بها الفريضة ورواه محمد بن النضر عن الصادق ولو نسي ركعتين من صلوة
الليل ثم ذكرهما بعد الوتر فضاهما وأعاد الوتر أفضل ما يقدر في ركعتي الفجر الحمد والحج في الأولى في الثانية الحمد والآخرين ورواه أبو هريرة عن النبي ومن طريق
الخاصة هشام بن سالم عن الصادق وبسبب أن يضطجع بعد ركعتي الفجر على جانب اليمن فيقرأ الحمد ثم يقرأ الحمد ثم يقرأ الحمد ثم يقرأ الحمد ثم يقرأ الحمد
بنازل لقول رسول الله إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع ومن طريق الخاصة قول الصادق وقد سألته سليمان بن خالد عما تقول إذا اضطجعت بعد ركعتي الفجر اقرأ
حسن الإياتي في آخر القرآن وقول الدعاء وروى به بن أبي البلاء قال صليت خلف الصادق صلوة الليل فلما فرغ جعل مكان الضجعة سجدة وانكر أحد كون
الضجعة سنة قال الشيخ يجوز ذلك من الاضطجاع السجدة والمشي والكلام إلا أن الاضطجاع أفضل وروى أن من صلى على محمد لله مائة مرة بين ركعتي الفجر ركعة
الغداة في الله وجهه من النار ومن قال مائة مرة سبحان ربي العظيم ومجده استغفر الله في ثوب ليهب الله له مائة مرة من في إحدى وعشرين في الله هو الله

في الجنة



اصول

والفد
والخلق
مراث

دیج و ہا جنوے سرفہ فاذا

بصلى ركعتين

بسم الله

والاخلاق من غير

الکتاب

کام الصلوٰۃ

[illegible]

كتاب الصلوة

الى ذهاب الشفق والمضطر الى الانصاف بعد العشاء وفي قول اخر للشيخ اخوه ثلث الليل في رواية ربيع الليل برفال ابن الجند وهو قول المرتضى للمضطر الى ان يبقى الطلوع الفجر
قد العشاء والثوري وابو حنيفة واحمد واسحق وداود وبو ثور وابن المنذر والزهري اخوه غيبوبة الشفق المغرب وحكما بو ثور عن الشافعي لان النبي قال وقت المغرب
ما لم ينفذ نور الشفق وهو انشا الشفق وقال الشافعي الجحد بد والقدم ان لها وقتا واحدا وهو قول مالك وهو بد حل بسقوط جميع الفرض واختلفنا فيه فذره
فقد رده بعضهم بوقت الطهارة وليس الثياب الاذان والاقامة وضل ثلاث ركعات بسور وضاد السنة ركعتين خفيفتين فاذا جاز ذلك فخرج وقت المغرب وصار قضاء
وقال اخر من مقدار الاذان والاقامة وخمس ركعات قصارا فاما الطهارة وليس الثياب فيمكن تقديرا على الوقت فلا يكون قد امكنا من الوقت لان جبريل صلى الله عليه
في اليومين وقت واحد وقال مالك يند وقتها الى طلوع الفجر ويبر قال عطاء وطاوس كما يقول في الظهر والعصر **مسألة** اول وقت العشاء عند الفجر من بطنية
لكن الافضل ما خرجها الى سقوط الشفق وهو اختيار المرتضى في الجمل ابن الجند لما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء من غير خوف ولا
وفي رواية اخرى من غير خوف ولا مطر ومن طريق الخاصة قول الصادق اذا غرب الشمس فدخل وقت الصلوة بين الى نصف الليل الا ان هذه قبل هذه وعن الصادق عليه
صلى رسول الله المغرب والعشاء قبل الشفق من غير علة ولا شيخ قول اخر ان اول وقتها سقوط الشفق وهو قول المرتضى وهو الجحد وكافه لان جبريل صلى الله عليه وسلم عليه
ان يصلي العشاء حين غاب الشفق في اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل وهو محمول على الاستحباب **مسألة** واختلفوا في الشفق فذهب جماعة الى انه الحمر لا البياض
وبه قال ابن عمر وابن عباس وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير والزهري ومالك والشافعي والثوري ابن الجند **مسألة** ابو ثور وداود وابو يوسف ومحمد لقول النبي الشفق
الحمر فاذا غاب الشفق وجبت الصلوة وقال ابو حنيفة وزفر والاوزاعي والمزني انه البياض لان ابا مسعود الاضاري قال ايها النبي يصلي هذه الصلوة حين يسود
الافق ولا يجزيه فيه لانه غابت الحمر اسود الافق لان البياض ينزل ويحرق على انه يجوز فاجزها الى ذلك وحكي عن احمد ان الشفق البياض المحض لان في المحض قد نزل الحمر
فتواربها الجحد وان فاذا غاب البياض علم الدخول **مسألة** اخر وقت العشاء للفضيلة الى ثلث الليل للاجزاء الى نصفه وهو قول المرتضى وابن الجند وهو واحد
الشافعي وبه قال ابن المبارك والثوري وابو ثور واحمد في رواية محمد بن عبد الله بن عمر بن العاص وقت العشاء الى نصف الليل وعن ابن قال اخر النبي صلى الله عليه وسلم
العشاء الى نصف الليل ومن طريق الخاصة قول الصادق اول وقت العشاء فها بالحمر واخر وقتها غسق الليل وهو نصف الليل والشيخ قول اخر ان ثلث
الليل وهو القول الثاني للشافعي وبه قال ابو هريرة وعمر بن عبد العزيز ومالك واحمد في رواية ابن جبريل صلى الله عليه وسلم الثاني حين ذهب ثلث الليل لان
الثالث منفق والراشد عليه مشكوك فيه فلا يصح اليه قال ابو حنيفة اخوه طلوع الفجر وهو رواية لنا لقوله لا يخرج وقت صلوة حتى يدخل وقت اخرى ونحن
نقول بموجبه ان بعد نصف الليل يدخل وقت صلوة الليل لم ينجز في الحد بطلو وجوب اختلف الشافعية فقال بعضهم اخرج النصف والثلث فخرج وقت
الاختيار ووقت الاداء باق الى طلوع الفجر وعلى فاس قول ابى سعيد يخرج الوقت وقال ابو حامد اخرج ثلث الليل فان الوقت **مسألة** اول وقت الغداة طلوع
الفجر الثاني وهو البياض المغرض في افق السوا يسمى الصبح الصادق لان صدقك عن الصبح وسمى صبحا لانه جمع بين حمره وبياضه لا غير بالاول والكاذب خارج
صاعدا كذب السرحان وسمى الخط الاسود وهو قول العلماء كافر ولا يتعلق بالفجر الاول حكمه حال قال الباقر الفجر هو الخط الابيض وليس هو الابيض صعدا
ولا نصل في حصره لا سفر حتى يثبت **مسألة** اخر وقتها للفضيلة حين يصفر الصبح ولا جزء الى طلوع الشمس به قال ابو حنيفة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان وقت الفجر
لو نطلع الشمس من طرفها الخاصة قول الباقر وقت الغداة ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس وقال الشيخ وقت المختار الى ان يسفر الصبح والمضطر الى طلوع الشمس
وبه قال الشافعي واحمد لان جبريل صلى الله عليه وسلم في اليوم الثاني حين اسفر وهو يدل على الافضلية **مسألة** الثاني في وقت النوافل اليومية **مسألة**
وقت نافلة الظهر ان قال ان يصير ظل كل شيء مثله ونافلة العصر حتى يصير الظل مثله قال الشيخ في وقت وطو في برة نافلة الظهر حتى يبلغ زيادة الظل
قدمين والعصر اربعة اقدام لقول الصادق كان حابط رسول الله صلى الله عليه وسلم الفائمة فاذ مضى من فية زراع صلى الظهر فاذ مضى زراع صلى العصر فقال
اندي لجعل الذراع والذراع انما لمكان الفريضة لك ان تنقل من زوال الشمس الى ان يمضي ذراع فاذا بلغ فتيك ذراعا بدأت بالفريضة وركبت النافلة
واذا بلغ فتيك ذراعين بدأت بالفريضة وركبت النافلة وهو يدل على بلوغ الثلث المثلي لان التقدير ان الحابط ذراع فحينئذ ما روى من الفائمة والقبالة
جار هذا الجري لقول الصادق في كتاب على الفائمة ذراع وقال الشافعي احد الوجهين وقت نافلة الظهر ما فصل الفرض في الاخر ما يخرج وقت الفرض في
احد كل سنة قبل الصلوة فوفئها من دخول وقتها الى فعل الصلوة وكل سنة بعد ما فوفئها من فعل الصلوة الى خروج وقتها **مسألة** وقت نافلة
بعدها الى ان تذهب الحمر المغربية وبه قال الشافعية وجعلنا وقت فسيح في فية فاجز العشاء فبذني شغاله بالنافلة ولقول الصادق كان النبي يصلي ثلثا
المغرب واربعا بعد ها وجعل للشافعية ثلث سنة المغرب الى يصلي صلوة العشاء فاذا ذهب الشفق خرج وقتها لان ابتداء وقت فريضة اخرى فلا يسوغ الطلوع
لقول الباقر اذا دخل وقت الفريضة فلا تطوع واما وقت المؤنة فينبذ بامساك وقت العشاء لانها نافلة تنبعثها فينبذ وقتها باسناد مشهور والشافعية وجهان
احدهما امتداد وقت نافلة العشاء الى طلوع الفجر لانه وقت العشاء **مسألة** الثاني يصلي الصبح **مسألة** وقت صلوة الليل بعد انضافه وكما قرب من الفجر
كان افضل وعليه علماءنا وقال الشافعي الافضل ان يوفئها بعد نصف الليل قبل الفجر بسد من الليل لان النبي كان يفعل ذلك وهو معارض بقول عائشة
كان رسول الله بنام اول الليل ويجزي اخوه ومن طريق الخاصة قول الرضاء افضل ساعا الليل الثلث الياف وسئل الصادق متى يصلي صلوة الليل قال صلوا
الليل وقوله تعالى بالاسحارهم يستغفرون يدل عليه لانه بكرة النوم بعد ما لقول الجحد اياك والنوم بين صلوة الليل والفجر ذلك جمعة غير نوم فان
صاحبه لا يحمل على ما قدم من صلوة **مسألة** اخر وقتها الفجر لعلمنا ثلثا فاولا احدهما انها يدخل في طلوع الفجر الاول فانه المرتضى لقول الصادق صلوا بعد
ما بطلع الفجر الثاني بعد صلوة الليل وان لم يكن قد طلع الفجر لثلاثة اشجان لقول الباقر وقد سئل الركعة قبل الغداة ابن موضعها فقال قبل طلوع الفجر وعنده
انها من صلوة الليل الا في جواز فعلها بعد صلوة الليل يستحب ان يخرجها الى طلوع الفجر الاول جمعا بين ادلة وقال الشافعي يدخل وقتها بطلوع الفجر واخر
طلوع الشمس فيقدم على الفريضة الى ان تطلع الحمر لان رسول الله كان اذا اذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين وقال الصادق وقد سئل عن ركعة الفجر صلها قبل
الفجر

في جماعة
من شافعي
في كل
منه
في كل
منه

في كل
منه
في كل
منه

في كل
منه
في كل
منه

الفجر ومع الفجر بعد الفجر قال الشافعي ما لم يحل الصبح لا يركع ركعتي الفجر حتى يطلع الشمس لا يركع ركعتي الفجر
 وكان وقت الفريضة وبعض الشافعية قال يمتد وقتها الى زوال الشمس كالوقت فان ظهر من الخضم ولم يصبها ابدأ بالفرض فضاها بعد الغداة لقول الرضا عليه السلام
 وقد سئل عن الرجل يصلي الغداة حتى يسفر ويظهر الحجة ولم يركع ركعتي الفجر كما ركعها او يؤخرهما قال يؤخرهما وروي استحباب عازتها بعد الفجر لوصلة ما قبله قال لا بأس
 لي لا يصلي صلوته الليل فافزع واصلي الركعتين وانام ما شاء الله قبل ان يطلع الفجر فان استيقظت بعد الفجر عندنا **الحديث الثالث** في وقت المحدثين وفيه
 بالغداة ما اسقط الفضلاء ويؤثر المعتدلين الوقت الذي يصبر فيه الشخص من اهل وجوب الصلوة عليه زوال الاسباب لما غفرت من الوجوب هو اربعة الجحون وفيه
 الاعاء والصبوح الكفر الحجب في معناه النفاس وكل واحد من هذا اما ان يوجد اول الوقت واخره او يجمع بينهما **مسألة** اذا وجد العبد في اول الوقت في
 في اخره فان بقي من الوقت مفداً والطهارة واداء الصلوة وجب فعلها فان اهل حجباً لفضائل خلاف ولو قصر الوقت فان وسع الطهارة واداء ركعة من الصلوة
 فكان اوله بلا خلاف لقول رسول الله صلى الله عليه واله من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر ومن ادرك الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد
 ادرك الصبح ولو قصر عن ركعة لم تجز عنه قال مالك والمزني والشافعي في قول لان الحديث دل على غيبا الركعة في ذلك الصلوة ولا يجمع على ان السبوت
 يدرك الخفيفة بادره ركعة لا مادونها فكذلك هنا ولا يدرك ما لا يقع فيه ما لا يكون صلوته بانفاده فلا يكون مد كالحاكم الوقت عن ادراك التكبير والشافعي
 قول اخر ادراك الصلوة بادره التكبير الافتتاح ويبر قال ابو حنيفة واحداً لا يدرك جزاً من الوقت ويمكن من الفعل فضاها كما لو ادرك ركعة من الصلوة ولا بد
 اذا غلبت به الاجابة سنوي في الركعة وعبرها كما سافر اذا اتى بالمقيم في الركعة الاخرى فان لم يركعها بالاثام وان ادركه بعد الركوع ومنع التمكن من الفعل وينقض
 بما لو ادرك بعض التكبير ومنع الاصل في الثاني شيئاً فرفع **أ** اذا ادرك من الصلوة ركعة وجب تلك ولا يجزئها اتم اذا كانت تامة لا يجمع قبل الاجتماع كالظاهر
 العصور والمغرب مع العشاء فكذلك عندنا ويبر قال ابو حنيفة والشافعي احداً في الالان الظهور والمغرب يخرج وقتها في حال العبد فلا يجزئها عليه كما لو خرج وقت العشاء
 معذراً ولا ان التكليف يستدعي فتابيع له ولا يلزم التكليف بما لا يطاق مع سقوط الوجوب اداء ليقط فضاء وقول الصادق اذا دنا من الطهارة في الصلوة
 ثم اخرب الفصل حتى يدخل وقت صلوته اخرى كان عليها قضاء تلك الصلوة التي دخلت فيها وسئل الباقر عن رجل يحض ظهره عند العصر يصلي الا انما يصلي
 الصلوة التي ظهره عندها وقال الصادق اذا ظهر في وقت الظهر قبل العصر صليت الظهر والعصر **مسألة** اذا ظهر في وقت العصر صليت العصر والظهر **مسألة** اذا ظهر في وقت العصر
 الفريضة بادره ركعة واحدة في ذلك الظهر والعصر بادره ركعة من العصر لا ركعة من العصر بن عوف وعبد الله عباس وحيات على ما مضى التي ظهره قبل طلوع
 الفجر ركعة المغرب العشاء ولا تعرف لها مخالفاً ولا وقت الثانية وقت الاولى في حال الغداة فان من ادرك عصر يوم فقد ادرك ظهره ولهذا الوفاق الجحون في ركعة
 والاصل فيها ان اخر وقت العصر يصلي وقتا للظهر في ان عنده فان كان وقتا صليهما فزجبا معا والافلا في مثل قول ابن عباس على الاستحباب وقد روي من طريق
 الخاصة نحوه قال الصادق اذا ظهر في المرة قبل طلوع الفجر صليت المغرب والعشاء وان ظهر في وقت ان تغرب الشمس صليت الظهر والعصر هو محمول على ادراك ما
 زاد على اربع ومنع اخذ الوقت واحكم في الاصل بادره اربع وتكبيره او ثلث وتكبيره حج ايها ذلك الفريضة بادره تكبيره خاصة بادره ركعة
 وتكبيره قبل الايد من اعتبار ادراك الطهارة مع الركعة وهو احد في الشافعي لانه لا صلوته الا بطهارة فلا بد من الصلوة بدون ادراك الطهارة وراعي
 الشافعي المنع لان الطهارة لا شرط في الالتزام بل في الصحة اما الصبي فان قلنا ان طهارة شرعية فظهر ثم بلغ غير الميثل لم يشترط سوى ادراك الركعة خاصة
 حج الشرط ادراك ركعة تامة الافعال الواجبة خاصة دون المند بغيره وقد حصل بادره الثانية وتكبيره الافتتاح وقراءة الفاتحة وخف السوران قلنا بوجوب
 والركوع فذكر اربعة اقل الواجب التحد بين ذاكر بينهما اقل الواجب والطهارة بغيره في ذلك كلما اقل الواجب وفي الرفع من الركوع والسجدة في كل شرط الزوم ان
 يبقى سلكا عن الموانع مدة امكان الوضوء والصلوة فلو عاد المانع قبل ذلك سقط كما لو ظهر في الحاضر ثم جئت واذا فثرت مجنونة ثم حاضت فلو ادرك مقفلاً
 خمس ركعات فالاشهر وجوب الصلوة في الأربعين والشيخ قول باستحبابها وليس يجب وهل الاربع في مقابلة العصر الزايد في مقابلة الظهر او بالعكس الظاهر عندنا الاول
 لورود النص عن الائمة انه لو بقي لا ينضاف لليل فدراربع ركعات وجب العشاء خاصة وهو احد في الشافعية لان الظاهر تابعه للعصر في الوقت والزم
 فليكن الأكثر في مقابلة المنيوع والثاني الاول انها للسابقة ونظير الفائدة بما لو ادرك آخر وقت العشاء مفداً واربع فان قلنا في الصلوة الاولى الاربع للظهر حبش
 هنا الصلوة فان ثلث للمغرب ركعة للعشاء وان قلنا الاربع للعصر وجب العشاء خاصة لا تجزئ الا بادره خمس قال الشيخ في باب الذي اعول عليه ان المارة
 اذا ظهر في وقت زوال الشمس قبل ان يمضي منه اربعة ايام فانه يجب عليها قضاء الظهر والعصر ان ظهر في وقت بعد ان يمضي بغيره اذ يجب عليها قضاء العصر
 غير ويسحب قضاء الظهر اذا كان ظهره اقبل من غيب الشمس وهو بناء على اذام والراوى الفضل بن يونس وهو وافق من قد بينا ان ادراك الركعة سبب لا بد من ادراك
 من قوله الفريضة اجماعاً لكن الخلاف ان يكون مؤثراً للجميع او فاضلاً ما يقع خارج الوقت وعندى فيه اشكال يشاء من ادرك ركعة من الصبح فقد ادرك الصبح ومن نهى عن
 مؤثراً فعلك بعد من وج وقتها ولا معنى للفضاء سوا ذلك اذا ثبت هذا فان قلنا ان الواقع خارجاً قضاء فهل يبرى القضاء ام لا الا فربا لعدل بالنسبة اليه الا اذا
 انما تقع على الوجوه والاعتبارات المفصولة وللشافعي ثلثة اوجه المذكور ان يكون الجميع قضاء فنظر الاخر الصلوة وهو اختيار المرفوع في قول رابع ان ادرك ركعة
 في الوقت فاكل اداء والا فجميع قضاء ويبر قال احمد لقوله من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح وعندنا في حنيفة لو طلع الشمس
 صلي الصبح بطلت لو كان اداء ولا قضاء **مسألة** لو وجد العبد في اخر الوقت بان طر بعد دخول الوقت انما يتحقق في الحجب والنفاس الجحون والاعاء في
 الصبح الكفر الاصل فان كان الماخو من الوقت قد ما بشع للطهارة والصلوة الكاملة استغرقت في ذلك وعليه القضاء مع الاهمال بعد زوال العبد عند
 علمنا ان وقت الشافعي لا يمكن من الاداء وقد حوطت واهل فزومة القضاء كما لو وجد العبد بعد الوقت وقال ابو حنيفة ومالك لا تترك تلك الصلوة
 ما لم يدرك اخر الوقت وهو قول الشافعي لان المسافر لو دخل عليه الوقت بطلت ثم سافر في انشاء الوقت قبل الصلوة فصر ولو كان قد استغرقت الفريضة في وقتها
 جاز القصر وهو مرفوع **أ** المعتبر اخف ما يمكن من الصلوة فلو طوئت الصلوة بالقرأة خاصة في خلافها والماضي بعد الحنيفة وجب القضاء ولا بد من
 الطهارة ان كان محذراً في اول الوقت ولو كان منظره لم يشترط فزمانها وعند الشافعي بشرط ان كان ممن لا يصح طهره قبل الوقت كالمبني والمسخاظة وان

ركعة من

صحيح زماناً كانت مما يجمع فيها كالمظهر مع

المغرب

اصح

في صلاة
الجمعة
في صلاة
الجمعة

ما بين العشاء وطلوع الفجر الثاني لقول النبي صلى الله عليه وآله لا يخرجك الله من بين صلوة العشاء الى طلوع الفجر ونحن نقول بموجبه فان آخر وقت العشاء
صلوة الليل من روع يجوز تقديمه على الانقضاء اذا قدم الدليل للسفر او قنن بالانتهاء وضائفة من الغد افضل لا خلاف ان نأخره عن صلوة الليل افضل
بصلوة الا ان الشافعي قال ان لم تكن له عادة بالنجدة فانه يصلي الوتر بعقب العشاء وان كان له عادة بذلك فالاول ان يؤخر الوتر حتى النجدة فان اوتر في اول الليل ثم قام للنجدة
صلى مثنى مثنى لا يعيد الوتر بعقبه قول اخر ان التجمل مطلقا افضل وما ذهبنا نحن اليه من جح لواعقنا من صلوة العشاء فوتر ثم ذكره لعبد الوتر عند نأربه قال الشافعي
وابو يوسف ومحمد لا يغل فيل وفتره وان كان غطيا كما لوطن وحول الوقت صلى قبله وقال ابو حنيفة بعينه لان الوقت لها وانما بينهما ترتيب فاذا سقبط بالتيان
كن قبلها في آخر وقت الوتر طلوع الفجر لانه اخر صلوة الليل وهو احد فوات النجدة ولا يؤخر من قبله الى ان يتنخل بغيره الصبح مسئلة صلوة الصبح من
صلوات النهار لان اول النهار طلوع الفجر الثاني عند غامه هل العلم لان الاجماع على ان الصوم انما يجب بالنهار والنصر على مخير الاكل والشرب بعد طلوع الفجر
وحكى عن الاعمش انها من صلوة الليل وان ما قبل طلوع الشمس من الليل يجزئ في الطعام والشراب لقوله تعالى فحونا بانه الليل وجعلنا بانه النهار مبصرة وابنه النهار
الشمس وقول النبي صلوة النهار عجبها وقول اميرنا الصلوات الشمس طلوع كل صلاة حرام ببصر لو نها يتوقف ولا دلالة الا بانه لان الاية قد شاعرا ولا دلالة فيها
على حصول الاية فيها ويقال فيها الفجر صاحب الشمس والحديث بسبيل الدار فطوى الى الفقهاء ومثل اداة الاكثر اما الشعر حتى الخيل ان النهار هو انضواء الدار
بين طلوع الفجر وغروب الشمس وهي طلوع الشمس في كل ليلة فافترنا ذلك مسئلة قال الشافعي في الصلوة الوسطى ما اظهره به فالت عايشة وروى ثابت
وحكى عن ابى حنيفة واصحابه انها وسط صلوات النهار وهي مشقة لكونها في شدة الحر وقت القيولة وقد روى ان النبي كان يصلي الظهر بالهاجرة فاشد ذلك على
اصحابه فتركت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وعن عايشة ان رسول الله فتر حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى العصر صلوة ومن طهر في الخاصة
نولا لبارء حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى هو صلوة الظهر وهي اول صلوة صلى رسول الله وهي وسط صلواتها بالنهار وصلوة الغداة والعصر قال السيد
المرضى انها العصر وحكاها ابن المنذر عن علي بن ابي بصير وروى ابو بصير وعنه ابى حنيفة وابن المنذر لان عليا قال لما كان يوم الاحراب صلينا العصر
بين المغرب والعشاء فقال النبي صلى الله عليه وآله شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر هل الله فلو بهم واجوانهم نارا وقال فيصن من ذوبها المغرب لانه الوسط اعداد
الصلوات ووقتها مضيق فنه عن نأجها وقال الشافعي صلوة الصبح وبه قال مالك وحكاها الشافعي في القويط عن علي بن عبد الله بن عباس وحكاها ابن المنذر عن غير
ايضا لقوله تعالى فقوموا لله فانيتم عقيب الوسطى والقنوت مسنون في الصبح وهو يوم وان الفجر لا يجتمع الى ما قبلها ولا الى ما بعدها في منفرة قبلها صلوة الليل و
بعدها صلوة النهار مسئلة قال الشافعي بكرة تسمي العشاء بالعنة ولعله اسند في ذلك الى ما روى ان النبي قال لا يغلبكم الاعراب على اسم صلواتكم فانها العشاء فانهم
يعلمون بالاول فانهم كانوا يؤخرون الحلب الى ان يقيم الليل ويسمون الحلبة العنة وبه قال الشافعي قال الشافعي وكذا بكرة تسمي الصبح بالفجر بل يسمى باسمه رسول الله في قوله
سبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وقال الشافعي يستحب ان يهيى احدا من اهل بيته ما الفجر والصبح لان الله تعالى سماها فجزاها صلى الله عليه وآله صبحا ولا يستحب
ان يسمى الغداة والاشبه انقاء الكراهة وروى البخاري ان النبي قال لا تغلبكم الاعراب على اسم صلواتكم انها المغرب والعرب يسمونها العشاء مسئلة الصلوة يجب
بارد الوقت وجوبا موسعا وشغرا بامكان الاداء وهو اختيار اكثر علماءنا كالشافعي وابن ابي عمير وبه قال الشافعي لقوله تعالى ام الصلوة لله لول الشمس لا غنى لليل لقول
محمد بن مسلم قال رما دخلت على البارء وقد صليت الظهر والعصر فيقول صليت الظهر فاقول نعم والعصر فيقول ما صليت الظهر فيقوم مسرعا غير مستعجل فيغسل
او ينوضا ثم يصلي الظهر ثم يصلي العصر ومن علمائنا من قال يجب بالاول الوقت وجوبا مضيقا الا انه من لم يفعلها لم يؤخذ به عقول الله تعالى وقال ابو حنيفة وصحابة
يجب باخر الوقت وفيه مضى تفصيل مذاهم فروع الاخر حتى مضى مكان الوقت او مات لم يكن عاصيا ويقضى الولى لان التقدير ان موسع يجوز تركه فلا يعاقب
على فعله الجاز وهو واحد وهو الشافعية والاخر يعصى كالحج والفرق بينهما في الحج عندنا وعندنا ان آخر وقت الصلوة معلوم فلم يكن في النأخير عندنا واخر زمان يؤدى
فيه الحج غير معلوم فكان جواز النأخير بشرط التساوي لوطن الضيق عصي لو اخر ان اشهر الظن وان انكشف بطلانه فالوجه عدم العصيان لوطن الخروج صارت
فضاء فان كذب الظن فالاداء باق ولو صلى عند الاستباه من غير جهل لم يعيد بصلوته واذا وقع الوقت هو لو كان يقدر على ذلك اليقين بالصبر حمل جواز
المبادر بالاجتهاد لانه لا يقدر على اليقين حال الاستباه وعدمه وللشافعي كالتوجهين خاتمة تارك الصلوة الواجبة مستحق العقاب اجماعا ان كان مسلما ولو
على القطع من غير استبانه لان حجة ما هو معلوم من دين الاسلام ضرورة فيكون ثوابا ولو تاركا لم يفسد الفل وان لم يكن مسلما لم يقبل ان كان من اهل الذمة
ولو كان مسلما عن كفر فهو مرد لا عن فطره بسبب ان تاركا لم يفسد الفل وان كان تاركا لم يفسد الفل وان كان تاركا لم يفسد الفل وان كان تاركا لم يفسد الفل
عليه قبل منه ومنع من العود وعرف الوجوب لو كان غير مستحل لم يكن مردا بل يجرى على تركها فان منع عن تركها فان منع فقل في الرابعة وقال بعض علمائنا
في الثالثة فروع اذا نزلت محرمات بها الى ان يخرج الوقت فاذا خرج انكر عليه وامر بفضائها فان لم يفعل عز فان الله صلى الله عليه وآله ومنه وان اقام على ذلك
ترك ثلاث صلوات وعز فيها ثلاث مرات فقل في الرابعة ولا يقبل حتى يشأ بكف ويصلي عليه بد فروع فقارب المسلمين ومباركهم لو شئ المسلمين ب لواعقنا
عن الترك بالمرض او الكسل لم يقبل عنده وطول لمريض بالصلوة على حسب حاله ومكسنة فاما او جالس او مضطجعا او مستلقيا فان الصلوة لا تسقط عنه حال
وان كان لكسل الزم بها ولم يقبل منه فان صلى والاخر ثلثا وقيل في الرابعة على ما قلناه لقولهم اصحاب الكبار يقبلون في الرابعة وقال مالك لا يقبل حتى يحبس
بالسيف ويبقى عليه ويصلي وقت كل صلوة الى فعلها ويجوز بالفضل فان صلى الاقل قبله قال حاد بن زيد وكيع والشافعي لقوله تعالى افعلوا الشكرين الى قوله فان
نابوا واما الصلوة واثر الزكوة فخلوا سبيلهم شرط في الخلقة اقامة الصلوة فاذا لم يقيم الصلوة بقى على وجوب الفل وقال من ترك الصلوة منعها فقدرت منه
قال لا يحل الذم وقال الزهري يضرب ويسجن ولا يقبل وبه قال ابو حنيفة لان النبي صلى الله عليه وآله امرى مسلم الا باحد ثلث كفر بعد ايمان وروى عبد الله بن اوفى بن بشار وغيره ولا حجة
فيه لان ترك الصوم له دليل مختص حاجي حكي عن بعضهم ترك النحر لان الصلوة امانة تدين وبين الله تعالى وهو مدفع بالاجماع بخ لا يبيح فقل مع اعتقاد
الفجر بالمرح الواحد ولا ياراد ما لم يتجمل البعير ثلثا لان الاصل حفظ النفس فظاهر كلام الشافعي انه يقبل بصلوة واحد وهو رواية عن احمد لانه تارك للصلوة
فيقتل كترك التمسك والفرق ظاهر من قول علمائنا انه بعد البعير ثلثا عند ترك الفريضة ثلث بالسيف ذكرا لانه رواية وهو ظاهر منه الشافعية

بالوقت

كتاب الصلوة

بالرند وقال بعض الشافعية يضرب حتى يموت ^{بعض} ولا يكفر بذلك غيره قال الشافعي وما لك لقلوبكم خمس كنهين الله على عباد من اليوم والليله من جاء من ^{بعض} وضيق منهن يصلون
شيئا استخفا فاجتمعن كان له عند الله عهد ان يدخله الجنة ومن لم يأت من قبله لم يأت الله عهد ان شاء ادخله الجنة وقال احمد ويكفر من كاد
اسلامه ان يصل ولولا بالشهادتين لم يحكم باسلامه الا بالصلوة وبما قال الحسن البصري والشافعي والاوزاعي وابن المبارك وحسين بن صالح ومحمد بن الحسن
لظولهم بين العبد وبين الكفر ترك الصلوة وهو محمول على النارك مستحراق صلوة الكافر ليست اسلا ماعندنا مطلقا لانها عبارة عن الشهادتين وقال ابو حنيفة انها الاسلام
في دار الحرب ودار الاسلام معا وقال الشافعي انها الاسلام خاصة وشيئا من قال في ط اذا امتنع من الصلوة حتى خرج وثيها وهو قادر انكر عليه وامر بان يصلها قضاء فان لم يفعل
غزها انتمى بركت ومنه وان اقام على ذلك حتى ترك ثلاث صلوات وعزها ثلاث مرات فقل في الرابعة لما روى عنه ان اصحاب الكباير يفضلون الرابعة وهو شفيق
انه لا يفضل حتى يترك اربع صلوات ويعزها ثلاثا وظاهر هذا هو الشافعي انه يسحق الفضل بترك الواحدة فاذا صافق وفيها يقال له ان صليت قبل خروج الوقت والاصح
فقلنا بعد خروج الوقت واختلف اصحابه فقال بعضهم اذا خرج وفيها الغصص وجب الفضل وقال الفضل لا يفضل حتى يخرج الوقت فان ترك الظهر لا يفضل حتى يخرج الوقت
وهل يفضل في الحال فلا لان احدهما يمهله ثلثة ايام وجاء لثوبته والثاني يقتل مجازح اذا عند ترك الصلوة بالنسيان او بعد المظهر قبل عدو ملجا او يوم
بالفضل فلا صلى فلا يجزى وان امتنع لم يقبل كان الفضلاء ليس على الفور وهو ظاهر هذا هو الشافعي لم يوجبه انه يقبل لامتناعه عن الابان بهامع النكر منها ط
لا فرق بين ثاوك الصلوة وثاوك الشرط مع علمه بالطهارة او جز منها ذلك كان كوع اما المختلف فيه كاذلة الجحاشه وفراة الفاحشة والظلمانية فلا شق
عليه لثوبته مقتدا لغيره لثوبته اعادة الصلوة ولا يقبل بذلك لانه مختلف فيها **الفصل الثالث في المكان ومباعدة ثلثة الاوى فيما يصل فيه** **الفصل الثالث**
مسئلة في صلوة في كل مكان ملوك او في حكمه حال من نجاسة غير خلاف بين العلماء واختلف في المغصوب منه علم او في بطلان الصلوة فيه لثوبته في المكان
مع العلم بالغصبة وهو قول الجباين والشافعي في احد القوتين ولحمد في احد الروايتين لانه في منوعه اذا القيام والفعود والكوع والسجود التي هي اجزاء
الصلوة تضمن في مال الغير يعني اذ تخرجوا والنهي يدل على النسيان العبادات وقال ابو حنيفة وما لك تمنع وهو القول الثاني للشافعي والرواية الثانية عن احمد ان يكون
لان النهي لا يعود الى الصلوة فلم يمنع حتمها كما لو صلى وهو يجرى عن بقا يمكن انقائه وليس بجدا في النهي منع عن هذه النصفان التي هي اجزاء من حنيفة الصلوة
فبطلت والصلوة حال الغرض مامور بها وانقادا لغيره مامور به لكنه اكد فافرا على ما تمنع الاصل فخرج الاخرين بن غصب قبر الارض اخذها او دعو
ملكها وبين غصب النافع بادعا الاجارة ظلم او يضع يده عليها ملة او يخرج روستا او ساباط في موضع لا يحل له او يغصب راحلة فيصلي عليها او سفينة
او لوحا فيجعله في سفينة ويصل عليه لا فرق بين الجمعة وغيره عند علماء المالئقدم وقال احمد يصل في الجمعة في الموضع الغصب كذا العيد بالجماعة لا
الامام اذا صلى في موضع مغصوب فامتنع الناس قائمهم الجمعة وهذا الجحاشه خلف الخوارج والمباعدة وهو غلط لان صلوة الامام مع باطله فلا تقوى
الجمعة بفعلها في غير الموضع تمنع من جواز الصلوة خلف الخوارج والمباعدة عن ج لا فرق بين الغاصب غيره في بطلان الصلوة سواء اذن له الغاصب او لا
لما لك الصلوة فيه ولا علم فيها خلافة الامن ان يذنبه قائمهم ابطالوا صلواتهم للعموم وهو خطأ لو اذن للمالك اخصل الماذون وان كان الغاصب ان اطلق
انصرف الاطلاق عرفا الى غير الغاصب هو لو اذن له في الدخول الى داره والنصف جاز له ان يصل لان من جملة النصف وكذا لو علم بشاهد الحال في سجود
الصلوة في البساتين والصحارى وان لم يحصل الاذن ما لم يكره المالك لان الاذن معلوم بالعادة ولو كانت مغصوبة لم تصح الامع صريح الاذن من غير
الحكم غير معدود في الناسو اشكال من التفریط ومن سقوط الفقام حج لو امر بعد الاذن بالخروج لثاغل به فان صاف الوقت خرج مصليا ولو صلى من غير
خروج لم يصح وكذا الغاصب لو امر ما لكون فليس بالصلوة فامره بالخروج مع الانشاع احتمل الاثم فشرع في الدخول فاشبهت المصطفى ولو اذن في
الصلوة فالامام لا فرق بين النوافل والفر ابيض في ذلك كله بخلاف الصوم الواجب المكان المغصوب فانه ساخن اما لو نذر فرائز الفرائض فالوجع عدم الاجرا
في المكان المغصوب وكذا اداء الدين والطهارة كالصلوة في المنع والمشباه بالمغصوب كالمغصوب الحكم مسئلة بشرط طهارة المكان من الجحاشات النجاسة
البر بالبر يرفع عنها اجماعا وبه قال اكثر العلماء لثوبته تعا وشيا بك فظهره لغوا لم اكثر عذابا لغيره من البول وروى عن ابن عباس وابن مسعود وسعيد بن
ولون مجاز عدم اشراط الطهارة علم بالاصل وهو غلط اما لا يشهدى كالجحاشات الباسية فلا بشرط طهارة المكان عنها الا في موضع جهة السجود خاصة
عند اكثر علماءنا وقد اجمع كل من اشراط الطهارة على اعتبار طهارة موضع الجبهة وهو مجزى واما عدم اشراط غيرها فهو الاشهر عندنا فالاصل ولا يفتل
بمنع عن العهد لثوبته سمحت الارض مسجد او طور او من طريق الخاصة فخل الصادق وقد سئل عن اذا كونه يصل عليها وقد صابها الجحاشات لا بأس
وقال ابو الصلاح من اشراط طهارة مساطف الاعضاء السجود كالجبهة ومنع القياس قال السبيل المرفوض بشرط طهارة المكان وبه قال الشافعي لانه منى عن
في المزبلة والخزيرة ولا علم سوى الجحاشات ونقول بموجبها لانها نجاسة منعدية او تمنع مني الخبز وقال الشافعي بشرط الطهارة في جهة الصلوة والجحاشات ايضا
يجب يكون ما يلبس بدن المصلي وشيا به ظاهر حتى لو وقف تحت سقف يحد به او يجرد رجليه لم تصح صلوة وبه قال احمد وقال ابو حنيفة لا يشترط الطهارة
موضع القدمين والجبهة ولا تضر نجاسة ما سواه الا ان يخرج بجر كنهه والكلم فخرج لو كان على راسه عمامة وطر فيها سيف قط على نجاسة حتى صلوة عند
خلفا للشافعي واحدة رواية اخرى لا يشترط طهارة ما نفع عليه ثيابه ولو كان ثوبه يمس ثوبا نجسا كقوب من يصل الى جانبه او حائط لا يستند اليه
حتى صلوة عندنا خلافا للشافعي واحدا قال ابو حنيفة ان كان تحت قدميه اكثر من قدر درهم من الجحاشات لم تصح صلوة فان وقعت كسرة او برة على
اكثر من قدر درهم حتى صلوة ولو وضع جبهة على نجاسة فزبد على قدر درهم فزاد من ثوبه نجاسة لا تصح الجسيع وعندنا يصح في الجسيع الامم وضع
الجبهة فان الجحاشات ان اسنوعبته لم تصح صلوة وان قلت عن درهم ولو وقع ما يجزى من الجبهة على موضع ظاهر الباقي على نجاسة فالاقوى عندنا في الجحاشات
ج لو كان ما يلبس بدن ثوبه ظاهر او ما يحدى بطنه او صدره في السجود نجسا حتى صلوة عندنا وبه قال احمد والشافعي في احد الوجهين لانه لم يثبت
فصا كما لو صلى على نجاسة في الاخر لا يصح لان ذلك الموضع مغصوب اليه فان كان مكان صلوة وبطلان الوصل على خبزة طرفها نجس فان صلوة تصح وان نسبت
اليه بانه مصلاه في يجوز ان يصل على سباط عتبة نجاسة او سبرها فوايه على الجحاشات وان تحركت بجر كنهه به قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان تحركت بجر كنهه بطلت ولا

الفصل الثالث في المكان

في المكان
مباعدة ثلثة الاوى
فيما يصل فيه

وفي
رواية موضع
القدمين

في الصلاة
في النجاسة
في الحيض
في الجنابة

النجاسة جمع ذلك المصوب سواء كان السائر أو ما تحته لو اشتهر موضع لم يضع جهته على شيء منه ان كان محصورا كالبيت والبيتين بخلاف الموضع المنفعة كالصحن
ولا يجوز الخزي عند ما قال الشافعي بخبري ان وقع الاشياء في بيت ولو اشتهر الموضع النجس بيتا وبساطا لم يخرج على اصح الوجهين ولو اضطر الى الصلوة في
المسكن وجب تكبيرها الصلوة كالنوبين مسئلة ذكر الصلوة في ما كان امعاظن الا بل هي مباركة سواء خلت من ابوالها او لا عندنا لان ابوالها طاهر على ما
نقدم لقوله اذا ركنك الصلوة وانتهى مراح الغنم فصل قائلها سكنته وبركة واذا ركنك الصلوة وانت في معاطن الا بل فخرج منها حتى من جن خلفها
ظاهر ان الغنم لا يمنع السكون من ارحامها من الخشوع والابلا يخاف نفورها فيمنع من الخشوع والسكون وقبل ان عطنها مواطن الخشوع ومنع الشافعي من الصلوة فيها
مع وجود ابوالها فيها لانها نجسة عندنا وقد تقدم وسوغ الصلوة مع الخلو وبه قال مالك وابو حنيفة لمحدث وقال احمد لا تصح الصلوة وان خلت به قال ابن
عمر بن الخطاب سمعوا الحسن بن اسحق وابو ثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الصلوة فيها والنهي يدل على الفساد وهو لم لان النهي للكرهية ولا باس بالصلوة في ما يضر الغنم على
بالاصل لقول الصادق لا باس بالصلوة في ما يضر الغنم بالمضاربة وبه قال علي بن ابي طالب وعطاء الخفي وابن المنذر فان صلى صحت سواء استقبلها
او صلى بين يدي الكراهية والصحة وبه قال الشافعي ومالك لانها بغير طاهر فصحت الصلوة فيها كغيرها وقال احمد لا يجوز ان تحق طهارتها لو استقبلها في صحة الصلوة
عنه وابان للنهي عن تحمله على الكراهية ولو جعل بينه وبين الفجر ايل او غرة او بعد عشرة اذرع عن منسبه وبه قال مالك والكرهية وفلوي جواز الصلوة
في بقية الاثر في النوافل خاصة قال الشافعي والاحوط الكراهية ولو صلى على قبر كره سواء تكرر الدفن فيه ونشأ ولا الا انما جاز نجاسة متعدي فحرم وقال الشافعي
ان تكرر الدفن فيه ونشأ بطلت صلوة لا نه صلى على النجاسة لخالطه صدق بالموت وكومهم وان كان جديا لم ينشأ كره للنهي وان لم يعلم النكرا ولا عده فقولان لا
الطهارة وفضاء العادة بنكر الدفن وكره الاستقبال الى القبلة الا في رسول الله فانه منعه لقوله لعن الله اليهود والنصارى الذين اتخذوا قبورهم مساجد وانا قاله خذوا
لامن ان يفعلوا حج الحام ان علمت طهارتها ووجهك به قال الشافعي لقول الصادق عشرة مواضع لا تصل فيها الطين في الماء والحمام والقبور ومساقن الطرف وفي
المنزل معاطن الا بل بحري الماء والسيح والثلج وقال احمد لا يجوز الصلوة فيه للنهي ولو علمت نجاسة فان لم تنعك اليك كرهت فيه ايضا خلافا للشافعي والاصل
وهل تكره في المسح فيه حثا لنه يشأ من علمه النهي ان قلنا ان النجاسة لو تكره وان قلنا كشف العيون فيكون ماوى الشيطان تكره في بيوت الغايط لعدم انفكاكها عن
النجاسة ولو صلى صحت ما لم تنعك نجاستها اليه وبه قال الشافعي لقول الصادق وقد سئل اقوم في الصلوة فاري بين يدي العفاز ونحوه ما استطعت ولا يها
شأن لعبادة المأمور بالنظف حال ايقاعها وقال احمد لا تصح ولا على سطحها وليس بجديد هو بيوت النمل لثلاث عبادها في بيوت الجوس لعدم انفكاكها من
النجاسة فان رشت الارض ثالثا لكرهية لقول الصادق وقد سئل عن الصلوة في بيوت الجوس رشت وصل ولا باس بالبيع والكنايس مع النظافة وبه قال الحسن بن
وعين عبد العزيز والشعبة والاشعبي وراعي لقوله اينما ادركتني الصلوة صليت وسال عيسى الصادق عن البيع والكنايس صلى فيها قال لا باس وقال الصادق صلى فيها
فداية ما اتفقنا وكره ابن عباس ومالك للكنايس من اجل الصورة ونحن نقول بموجب ان كان فيها صورة بيوت الجوس والشكر لعدم انفكاكها من النجاسة و
لقول الصادق لا تصل في بيت فيه خمر او مسكر جواد الطرف به قال الشافعي لا نه عن الصلوة في تحت الطير ومعناه الجادة المسلوكة وفي حديث عن فاذع
الطريق يعني الذي تفرعها الاقدام ففعلها معنى مفعولة ولقول الصادق وما على الجواد فلا ولا نه لا تنفك غالبها عن النجاسة ومنع السابلة من الاستطراف وقال
احمد لا تصح للنهي في موضع ذلك الكراهية ولا باس بالصلوة على الظواهر التي بين الجواد والاصل ولقول الصادق لا باس بالصلوة في الظواهر التي بين الجواد ولا في
بين ان يكون في الطريق سالك ولو يكن حارسا كان النمل لما تقدم في الحديث ولعدم انفكاكها من غيرها او فصل بعضها في مراتب النمل والبغال المحبلة لكرهية
ارواحها وابوالها فلا تنفك منها ولقول الصادق فانما رابط النمل والبغال لا يابطون الا وانه يجوز هجوم السبل لانهما بحري المياة وكذا بكره في بحري
لذلك والحديث وقد سبق بسبب الارض السبخة لعدم تمكن الجبهة من الارض قال ابو بصير سالت الصادق عن الصلوة في السبخة لو تكرهه قال لان الجبهة لم ترفع
مسببه في ذلك ان كان فيها ارض مسنونة قال لا باس في ارض السبخة كذلك قال داود الصبري سالت ابا الحسن عليه السلام عن الثلج فقال ممكن ان لا تجد عليه فلا تنحل
وان لم يكن فيه ماء واستجد عليه بذكر ارض الخسف كالبيد او ذات الصلاصل وخيخان وكذا كل موضع خسف به وبه قال احمد لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصح في الارض الا بالخل
على هؤلاء المعذبين الا ان تكونوا باليمن ان يصيبكم مثل ما اصابهم وعبر على من ارض بابل الى موضع ردت له الشمس فيه صلى وقال الصادق تكره الصلوة
في ثلثة مواطن بالطريق البداء وهي ذات الجبش وذات الصلاصل وخيخان وفي وادي الشفرة واختلف علماء ائنا فقال بعضهم انه موضع مخصوص خسف به وبه قال
فيه شفاقي النعم لثلاثين في النظر في المزاب مباح الانعام لعدم انفكاكها من النجاسة ولا نه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة في موضعين طهرت بهما الله
المقبرة والمزبلة والجزء والحمام وعطن الا بل بحري الطريق من ان يصلى في قبلة فامض منه وبه قال ثلثا بنسبة بعباد النار ولقول الكاظم لا يصح ان يستقبل
الصلاة النار وقال عمار للصادق انه ان يصلى في قبلة فمض منه وبه قال ثلثا بنسبة بعباد النار ولقول الكاظم لا يصح ان يستقبل
وفي رواية يجوز ان يصلى والنار السراج والصورة بين يدي من الذي يصلى له اذ من الذي بين يديه وجعلها الشجرة مثادة فيج ان يصلى الى النابيل والصورة
وبه قال احمد لقول محمد بن مسلم قلت صلى في النابيل فداي انا انظر اليها فقال لا طرح عليها ثوبا ولا باس اذا كانت على عينيك او شمالك وخلفك وجعلك
او فوقك راسك فان كانت في القبلة فالق عليها ثوبا وبه قال ابو الصلاح تكره الى باب مفتوح وانسان موحى به قال احمد وهو جيب لا سحبا لستره بين يديك
على ما بان لك ان يصلى في قبلة مصحف مفتوح لثلاثين في النظر عن الاقبال على العبادة وعن عمار عن الصادق في الرجل يصلى وبين يديه مصحف مفتوح في قبلة قال لا قلت
وان كان في غلاف فان لم يهل فجعل الحكم لكل ما شغل النظر من كتاب نقش الاثر فيك ويجعل المنع لعدم القطع بالعلامة كما ان يكون قبلة حائط من بالوعة
بيال فيها لانه ينبغي تعظيم فلا تناسب النجاسة ولقول الصادق وقد سئل عن مسجد بين من بالوعة بيال فيها فقال ان كان نزه من بالوعة فلا تصل فيه وان كان من غير
ذلك فلا باس وهل ينبغي الحكم الى الماء النجس عموم اللفظ بفض المنع لقوله فان كان من غير ذلك فلا باس بالعلامة بفض بالمساواة لكن العلامة ليست
مسببة لكرهية جوف الكعبة وشيئا في النافذة عند علمائها لانها بالصلوة الكعبة وبها تنعك عليه لجماعة افضل من لا تفرد ولا يابست
اي جهة شاء يستقبل القبلة ولقول احمد لا تصل للكنيسة الكعبة وهذا النهي ليس للنجاسة فانه يجوز فعل النجاسة فيها وبه قال الشافعي وابو حنيفة لقوله وطهرت

تقريب

العموم

قوله في القبلة

في النجاسة

كتاب الصلوة

محرم الطوي

للتطائفين والفاطميين والعائفين والركع السجود ولا يمنع من غير الصلوة ان الطواف به لا يحصل بطوافه فيه والصلوة لا تحل له جميعه ولان كل بقعة خازان بفض
كالسجد وقال مالك واحمد واسحق يجوز النافلة ولا يجوز الفريضة وبه قال الشافعي في لفظة بغيره في حديثه قالوا وجوهكم شطره اي نحوه وان كان فيه لم يزل
وحجته لا تستند برأيه فاستدلوا استند به وهو خارج وقد بينا ان الصلوة لا تجزى لجمعها بل انما يتوجه اليها الى ما يجازيها في
باني الجهات وانما استند به وهو خارج لم يستقبل شيئا منه بخلاف ما لو كان فيه وحكي عن ابن جبر الطبري انه قال لا يجوز فصل الفريضة والنافلة لان النبي صلى الله
عليه وآله دخل البيت ولم يصلي ولان الطواف لا يجوز فيه فكذا الصلوة وتمنع عدم صلوة فيه فافضل في ركعتين قال بلال تركه عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره و
اعده من ورائه فان البيت اذن على سنة اعمه والمثبت والى من الثاني اذا عرفت هذا فاعلم ان الشافعي قال الصلوة ان كانت فريضة فزادى او نافلة فزادى في الكعبة
افضل لانها اظهر موضع وان كانت جماعة فان امكنت في الكعبة فهو افضل والا فالحاج افضل فدل ببيان تضعف مسئلة وتكره الفريضة على ظهر الكعبة ان كان
بين يديه فطرفة من السطح وبه قال ابو حنيفة لان بين يديه بعض الكعبة فصح الاستقبال اليه كما لو كان خارجا عنها وقال الشافعي يجوز ان كان بين يديه شرفة والافلا لان
النبي صلى الله عليه وآله لم يخرج من الصلوة على ظهر بيت الله العتيق الا على المنى الاما ذكرناه ولا يصلي عليها الا اليها كما لا راحة فيقال صلى الله عليه وآله لا يهبط من فوقها
لو كان فدامتة وقال احمد لا يجوز الفريضة مطلقا لانها لا تستقبلها فروع الا يشتر الشرة على ما نقله شرط الشافعي من مبنية يحسن اجرا ويطين اوجرا وهو
مستمر لانها كالحجر ولهذا دخل في السبع ولو غرغص في خشية فلا يصح قولان وكذا لو كان بين يديه اجرا لعقاب روى علماءنا انه اذا صلى على ظهر الكعبة
استلقى على فناءه وصلى بالانما يتوجه الى البيت المعمور والوجه انه يصلي في انما لو صلى اسفل حج لو صلى على موضع اعلى كجبل الجب فليس صح صلوة الجماعة
يتوجه الى الكعبة في لو صلى داخل الكعبة استقبل الى جدرانها شاء وان كان الباب وكان مفتوحا وليس له عبثه من رفعه واجبا لشافعي صلوة الى حائط او باب
معلق او عبثه من رفعه وارقت وليس بمنع مسئلة وفي جوار الصلوة الى جانب الرجل المصل امرأة فصل او فدامتة لعلمنا ثانيا قولان احدهما المنع نهى
البيضان وابطال صلواتها معا لان النبي صلى الله عليه وآله قال اخر من جثا اخره الله فقام بها خير من من خالف جثا ينطل صلوة وسئل الصادق ع
عن الرجل والمرأة يصليان جميعا في بيت المرأة عن بين الرجل بجذاه قال لا حتى يكون بينهما شبر وذراع او نحوه ولا دلة في الخبرين فيجعلها على الاستحباب
بالاصل مع منع دلاله الاول على صوة النزاع وقال المرتضى رضي الله عنه بالكراهة ولا ينطل به صلوة احدهما وبه قال الشافعي واحمد هو الاقوى للاصل فان
الامر بالصلاة مطلق فلا يفتيد الا بدليل ولا يلو وقف في غير الصلوة او فدامتة مستثناة او غير مستثناة لم ينطل صلوة وكذا لو كانت مصلية وقال ابو حنيفة
ان وقفت الى جنبه وامامه ولم تكن المرأة في الصلوة او كانت في الصلوة من غير اشتراك لم ينطل صلوة واحد منهما والشركة عند ان ينوي الامام امامتها
وان اشتركا فان وقفت بين رجلين بطلت صلوة من الى جانبها ولم ينطل من الى جانب من الى جانبها لانها جازية بينهما وبينه فان وقفت الى جانب الامام بطلت
صلوة الامام فنطل صلواتها وصلوة كل الجماعة بطلان صلوة الامام فان صلوات الامام الرجال بطلت صلوة من يجازيها ومن وراءها ومن ينطل
صلوة من يجازيها وتتم هذه مسئلة الحاذة اللهم الا ان يكون الصف الاول نساء كله فنطل صلوة على اهل الصف الاول والقياس لا ينطل صلوة الصف الاول
والثالث لكن صلوة اهل الصفين كالمناطل استحبابا وتحقق في الخلاف بين الشافعي وابي حنيفة ان سنة الموقف اذا خالفها لم ينطل الصلوة عند الشافعي وينطل
في حنيفة وعند الشافعي الخالفه منها وعند ابو حنيفة من الرجل دونها فلندا بطلت صلوة ومنها فروع الا في عند علماءنا بين ان تكون المرأة محرما او زوجة
او اجنبية ولا بين ان تكون مصلية بصلوة منفردة في الخجوم والكرهية قال في لو طوط خلفه نصف بطلت صلوة من على يمينها وشمالها ومن يجازيها من
خلفها ولا ينطل صلوة غيرها من ان صليت بجانب الامام بطلت صلواتها وصلوة الامام ولا ينطل صلوة المومنين الذين هم وراء الصف الاول سج لو كانت بين يديه او
احد جانبيه فاعده لا تصل او من خلفه وان كانت تصل لم ينطل صلوة واحد منهما هم كواحدة في محل صلي الرجل ولا المرأة ولا يصليان عارضا او خافوا
كان بينهما سائرا وبعد عشرة اذرع صحت صلواتهما وان كانت منفردة وفي الحديث شبر وذراع في اشراط حجة صلوة المرأة لو كانت في بطلان الصلوة بين فلو صلت
الحايض وغير المنظرة وان كانت نسيانا لم ينطل صلوة وفي الرجوع اليها حينئذ نظر في ليس المنقضى للنجس بالنظر بجواز الصلوة وان كانت فدامتة عارضة فليقع
من غرض عبثه سج لو صلت المرأة خلف الرجل صحت صلواتهما معه وبه قال الشافعي وغيره من الفقهاء الا باحقيقة وصاحبة مسئلة يستحب ان يصلي الى سرة فان كان في
مسجدا وبيت صلي الى حائطه او سائر غيره وان صلي الى طريق صلي الى شيء شاخص بين يديه او ينصب بين يديه عصي او غرة او رصدا او يعبر معقولا بل اخلا
بين العلماء ولان النبي صلى الله عليه وآله كان تركه له الحربة فيصلي اليها ويعرض للبعير فيصلي اليه وكون له الغرة مفقدا وصلي الظهر ركعتين يمين يديه الحمار والكلب
لا يمنع ولا يفتد بقدر بل الاول بلوغها ذراعافا زاد وقال الثوري احتجاب الراي قد رها ذراع وقال مالك والشافعي فدل عظم الذراع وعن احمد وائيان ولا حلا
في الغلظة الدفنة اجماعا فان يجوز الاستناد بالسهم والخشبة والحايطة نعم كان عرضها واول فروع الاستحباب ان يدنو من ستره لقوله اذا صلى احدكم الى سرة بليد
منها لا يقطع الشيطان عليه صلواته ولا نراصون لصلواته وابعده من جوارحه المار به وقد رها ذراع الشافعي ثلثة اذرع يسا يجوز ان يستتر بالبعير والحجون وبه قال احمد لان
النبي صلى الله عليه وآله كان يعرض لحياته يصلي اليها ومنع الشافعي من الاستناد بالذئب حج لو لم يجد ستره خطا وصلي اليه فبه قال سعيد بن جبير الا ذراع واحد لان النبي صلى الله
قال فان لو تكن معه عصي فليخط خطا ثم لا يضره من امر امامه انكره مالك والليث سعد ابو حنيفة الخطه وقال الشافعي بالخطه بالمرأى وقال بمصلا خطه المصلي
خطا الا ان تكون فيه سنة تتبع والظاهر انه بالعرض هو وائيه عن احمد وعنه انه كاهلال وعنه انه بالطول فعنه انه بالتكبير لو كان معه عصي لا يكره نصيبها عنها
بين يديه عرضا وبه قال الا ذراع في سعيه بجبر احد لا يضره مقام الخط بل هو اول الارتفاع حجة ذكره الشيخ هو قال احمد يستحب ان يصلي الى عمود او عمود
عنه ويجعل على حاجبه لا يمين او اليسر لا يجعله وسطا وهو م في بكرة او يصلي الى من يجزى فدامتة لا يشغل بجذبهم وكبر ابن معمر وسعيد بن جبير الصلوة الى انما
في الفريضة والنافلة وكبر احمد في الفريضة خاصة من ولا يابى يصلي الرجل في مكة الى غير سرة لان النبي صلى الله عليه وآله صلى هناك وليس بينه وبين الطواف سرة
ولان الناس يكثر من هناك لاجل ضلالتهم وسهيت بكة لان الناس يباكون فيها اي يزعمون ويضع بعضهم بعضا وضع المصلي من يجازي بين يديه ضايق على التمسك
وحكم الحرم كله كذلك لان ابن عباس قال فقلت واكبا على حمارا ان النبي صلى الله عليه وآله صلى بالناس بمكة في غير جدار ولا في محل المشاعر والمناسك في مكة

وهوم

من مجازي

الاقرب

مسرة

على الفطن والكتان من غير شقة قال جابر بن جحبلان على ان التفتية او على غير الجبهة جمع بين الادلة لو كان ما كولا لا بالعادة جاز السجود عليه ولو كان معصدا
عند قوم دون اخر بنعم الخجرج الحنظلة والسجود يجوز السجود عليه ما قبل الفطن لان لفشر حاجز بين الماكول والمجبهة وكذا البحث في الملبوس يجوز السجود
على ما لم يحتر العادة بلبسه كالورق واللفف وان كان ملبوسا نادرا ان الكتان قبل غزله ونجسه لا قريب عدم جواز السجود عليه على الغزل على اشكال مشابه
من ان من الملبوس الرابضة في الصفة ومن كونه جيبا غير ملبوس اما الحرف الصغيرة لا يجوز السجود وان صغر خبدا هو الفنبك يجوز السجود عليه
لبس عانة ولو اتخذ ثوب من الملبوس عاده من غير كغر الكتان والليف في السجود عليه شكل من يجوز السجود على الفطر اس ان كان فخذ من لبنان وان
كان من الابرسم فالوجه المنع كانه ليس بارض ولا من بنائها واطلا في علمائها بجعل على الاول ولو كان مكثوبا كره لقول الصادق وبكره السجود على فطران
بنكابة لئلا يشغل نظره وفي زوال الكراهة عن الاعى وشبهه اشكال يشاء من ان الاطلا في من غير ذكر علمه ولو سلمت لكن الاعتبار بالصابط وان خلا عن الحكمة
فادرا مسئلة بشرط فيما سجد عليه بعد ما تقدم امور امكن الجبهة منه فلا يجوز على الواحد بعد تمكنه من الطائفة حالة السجود وهي اجنبية بها الطائفة
فلا يجوز على النجس وان لم ينعقد بخاتمة اليد وانما شرط طهارة موضع الجبهة لا باقى المسافرة ان لم ينعقد اليه وقد تقدم في ج ان لا يكون مشبها بالنجس لوجوب الخشوع
عن النجس هذا ان كان الاشتباه في موضع محصور كالبيت ولو لم يختر جاز السجود كالنهارى والماء او حكمة كالمباح والماءون فيه هو ان لا يكون جزء منه
فلو سجد على كفة او غيرهما من بدنه لم ينجس لان شرطه ان يكون السجود رضا او ما يثبت فيها ولو خافا كحرمان الضرورة وقول النافذ في المسائل اخاف الرضا قال سجد
على بعض ثيابك قلت ليس على ثوب يكفى ان السجود على طرفة ولا بدله قال سجد على ظهر كفك فانها احد المساجد مسئلة ويجوز السجود على اشياء
الزجاج قال في الملقية من الاستحالة وكذا منع من الرماد في الحفرة ان كانت معولة بالسجود بحيث يقع موضع الجبهة ولو سجد عليها وان كانت معولة بالطين
او كان المجزى من الجبهة يقع على ما يصح السجود عليه جاز في رواية كراهية السجود على ثوب ليس عليه سائر الجسد وفي طريقها عيادة من ابراهيم واكثر الروايات على الجواز
لان النبي صلى الله عليه واله كان يسجد على الخضر وعن احدهما عليها السلام كان ابى جيل على الحفرة فان لم تكن خمره جعل حصو على الطنفة حيث سجد في الغيرة
والصبر وج في رواية المعلى بن خنيس عن الصادق الجواز وهي معولة على الضرورة ان لا يكون حاملا مثل كور العامة وطرف الرواء قاله الشيخ في ربه قال سجد
وقال ابو حنيفة وما لك احمد يجوز السجود على كور العامة وطرف الرواء وكان يشرع يسجد على راسه لان النبوة كان يسجد على كور العامة ولان الجبهة عضو من اعضا
السجود فلا يجب كشفها والخبث ان يقول ان كان ما هو حاصله كالعمامة لا يجوز السجود عليه كالفطن والكتان والصوف والشعر فالحق قول الشيخ لان
حيث انه حاصل كما قاله الشافعي بل كانه ليس يسجد على ما يصح السجود عليه لان النبي رأى جلا يسجد فداعته على جبهة خسر عنها وقال اذا سجدت فكن جبهة من الارض
ومن طريق العامة قول الصادق وقد مثل عن الرجل يسجد عليه العامة لضيق جبهة الارض قال لا يجزى ذلك حتى تصل جبهة الى الارض والحدث الذي روي عن
سجود النبي على العامة لم يثبت اكثرهم بجعل على ما اذا اصاب بعض جبهة الارض المشقة فثبت في كشف غيرها دونها وان كانت العامة ما يصح السجود عليه كالكوكا
من خصوص او شئ من النباتات **الفصل الرابع** في اللباس ومباحة ثلثة الاول ستر العورة مسئلة عن العيون بما لا يصف البشر واجبة
الصلوة وغيرها لقوله لعن الله الناظر والمنظر اليه وقال لا تكشف تحتك ولا تنظر الى مخدحى ولا يمت ولا يجنب غير الصلوة في الخلوة لجماعنا ويره قال ابو حنيفة
واحمد كانه ليس من بستره عنه وهو احد وجهي الشافعي واصحهما عند الوجوب لعموم الخبر والشرع عن الجنب الملائكة والخبر يمنع ارادة الجنب منه لان الفخذ عند جماعة
ليس من العورة والشرع عن الجنب والملائكة غير من مسئلة وستر العورة شرط في الصلوة اجماعا فلوحصل مكشوف العورة في خلوة او غير ما بطلت صلوة
واحد وهو قول اكثر العلماء كالشافعي وابى حنيفة قال ابن عبد البر اجمعوا على فساد صلوة من غلب ثوبه وهو قادر على الاستئابة وحصله عن بانا لقول النبي صلى الله عليه واله
لا يقبل الله صلوة حايض الا بخمار ومن طريق الخاصة قول الباقر وقد سئل ما ترى للرجل ان يصلح في بعض لاحد قال اذا كان كتيفا فلا بأس يدل على ثوب اللباس
مع عدم الكفاية وقال مالك ليس بشرط وان كان واجبا في الصلوة وغيرها لان وجوبه لا يخص بالصلوة فليس من فروعها فاذا عدم فيها لم يطلها كالصلوة في البنا
المعصومة وينتفض بالابان والطهارة فانها لا تجزى من المصحف في منع الاصل ايضا وقال بعض اصحابه انه شرط مع الذكر دون النساء مسئلة وعورة الرجل عند
علمائنا قبله وديره لا غير بغير عطاء وادع وابن ابي ذئب وهو وجه للشافعي ورواية عن احمد ان انما قال ان النبي يوم خيبر حرس الارض عن خذله حتى انظر
الى يابض فخذ النبي صلى الله عليه واله ومن طريق الخاصة قول الصادق الفخذ ليس من العورة ولا يستره بخروج الحديث فلم يكن عورة كالساق وقال جماعة من العورة
ما بين السرة والركبة ويره قال الشافعي ومالك واحدا اصحابا راي لقوله لا تكشف تحتك ولا تنظر الى مخدحى ولا يمت وهو محمول على الكراهة جمع بين الادلة
فروع السرة ليست العورة على الرايين عندنا وكذا الركبة لقوله غسل السرة وفوق الركبتين من العورة وكان النبي صلى الله عليه واله يقبل سرة الحسن قبلها ابو حنيفة
هو ظاهر مذهب الشافعي وعندنا حنيفة الركبة من العورة دون السرة وهو وجه ثالث ان السرة والركبتين جميعا من العورة وعن مالك الفخذ من العورة وب لا يرى
بين الخرج العبد اجماعا ولا بين البالغ والصبي الواجب لسترها لكون البشر فان كان خفيفا بين لون الجلد ولا يسترها بياضه وحسن لسترها بالصلوة فيه
لعدم الشبهة وان شرا اللون ووضع الخلاء في الجيم جاز في الصلوة لعدم الخرج عنه مسئلة وعورة المرأة جميع بدنها الا الوجه باجماع علماء الامتاعدا
ابا بكر بن عبد الرحمن مسلم فانه قال كل شئ من المرأة عورة حتى ظهرها وهو مد فوع بالاجماع واما الكفان فكانا لوجه عند علمائنا اجمعين قال مالك والشافعي
الاو ليعى وابو ثور ولا بن عباس قال في قوله تعالى لا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها قال الوجه والكفين وسال محمد بن سالم الباقر فقلت ما ترى للرجل ان يصلح في
فنبض واحد قال اذا كان كتيفا فلا بأس والمرأة تضيق في الدرع والمفتحة اذا كان الدرع كتيفا يعني اذا كان سبيرا فاجترأ عليه بالدرع وهو الضيق والمفتحة في
للراس فيسحب مع اعد ذلك وقال احمد وداود والكفان من العورة لقوله تعالى الا ما ظهر منها والظاهر منها الوجه وبطل يقول ابن عباس اما القدمان فالظاهر عدم
وجوب سترها ويره قال ابو حنيفة والثوري والائمة لان القدمين يظهر منهما في العادة فلم يكن عورة كالكفين مثل الشفة ومالك والاوزاعي وابو ثور وانها عورة ويجب
ابن عباس لا يوطى بقى الزايد مسئلة الامنة الكبري يجوز ان تضيق الراس باجماع العلماء الا ما قبل عن الحسن لم يصرى من اجاب الخمار عليها اذ اخرجت
واخذت مما الرجل لنفسه استحب لها عطاء ان تقع اذا صلت لم يوجب ان يمر بوجهه لان النبي صلى الله عليه واله عن الاماء عن الفقع وخرى جارية لان الفس باها مقنعة فقال كفى راسا لا يستر

عليها

في

الفصل الرابع في اللباس

في

في

لا بد من تركه في كل من فعلين فتجوز فيها **فروع** الشافعي قول بالصلوة فاعدا مطلقا فنجب لاعادة لانها اخل بالقيام وهو واجب مفيد وعليه منع وجوبه والصلوة
 صحيحة لان فعل المأمور به على وجهه فاجزاء ب او وجد بايع الثوب بمن المثل وجب مع المكنة وكذا الواجب ولو لم يكن معه مثل او اخلج اليه لو يجب لو كثر الثمن
 عن المثل يمكن وجب لما ج لو وجد المير جيب القبول للمكنة مع انقضاء الضر ولو ذهب وثوبه قال الشافعي في احد الوجوه وقال الشيخ بجيب القبول وفيه اشكال
 لو وجد الشقة في اثناء صلوة فان تمكن من الشترها من غير فعل كثير وجب ولو اخلج الى مشو خطوه او خطوتين اما لو اخلج الى فصل كثير او الى سند بار القبلة بطلت
 وان كان الوقت مستعرا ولو ركعته والا استمر في قول الشافعي انه لو اخلج الى فعل كثير مشي لبس وبني على صلوة كثر سيفه الحديث والاصل يمنع ولو وقف في
 حتى حمل البقا لو جبه انصحه وللشافعي وجهان وقال ابو حنيفة لو وجد الشقة في الاثناء بطلت صلوة كما لم يخل اذا انقطع دما او ينقض بالامه اذا اعتقت في
 الاثناء فان صلواتها لا بطل عند اذا كانت مكشوفة الراس **فروع** لو لم يجد الا ثوب حر صلي عاد باللفظ ان الشرط وهو وجد ان الشاة للمني عن هذه الشرة وبه قال
 احمد وقال الشافعي يصلي فيه وجوبا لان ثوبه الجهر صالح للشرع وهو موم وتخصيص النبي صلى الله عليه وسلم العبد الحر من عيوف والذين يعني الحكمة لا يفسر عليه لو جاز
 البر من تركه صلي فيه واجزا **مسئلة** لو لم يجد الا ثوب النجس صلي عاد بان تمكن من غير فعل القضاة في رجل اصابه جنابة وهو في الصلاة وليس عليه ثوب واحد
 واصلية صلي قال بقره ويطرح ثوبه ويجلس بمجتمعا ويصلي بوثي بما وان لم يتمكن من غير صلي فيه ولا اعاده للضرر في الموضوعين لقول الصادق في الرجل يجنب
 الثوب ويصلي ببول ليس معه غيره قال صلي اذا اضطر اليه على هذا التفصيل محيل قول الكاظم في رجل اصاب ثوبه دم نضفا وكله وحضر في الصلوة يصلي فيه
 يصلي عرايا قال ان وجد ماء غسله وان لم يجد يصلي فيه ولو بصل عرايا ولا يشترط في الاعادة لو صلي فيه للضرر في لقول الصادق وقد سئل عن رجل ليس معه
 الا ثوب يخل الصلوة فيه ولا يجد ماء يغسله كيف يصنع قال بقره ويصلي فاذا اصاب ماء غسله واعا الصلوة وهي ضعيفة السند مدفوعة بان الامر بالاجزاء
 فلا اعادة وبالصلاة عاديا وبه قال الشافعي في هذه المسئلة بعد وقال ابو حنيفة بغير اثناء صلي فيه وان شاء صلي عاديا ولو يفرق بين مفاد الجاهل وفي رواية
 ابى يوسف في رواية محمد ان كان الدم اكثر من درهم لم يجز ان يصلي عرايا وان كان ملوذا ما يجز لان تركه السيرة لخلدك بولج الصلوة بالنجاسة كذلك يمكن الجمع
 فيمنع وينقض بجلب المني وقال مالك الا وادعي يصلي فيه ولا اعاده عليه لان النجاسة لا تجب اذ النجاسة المصلحة عنده وقد سبق **مسئلة** لو كان جماعة عراة
 لهم الجماعة ذهب اليه علماء فاسواء كانوا رجالا او نساء يصلون صفوا واحدا جلا سوا يتقدم الامام بركنهم لعموم الامر بالجماعة وقول الصادق فيهم ما لم يجمع
 ويجلسون خلفه يوي الامام بالركوع والسجود وهم يركعون وسجدون خلفه على وجوههم وقال الشافعي يصلون جماعة في ثيابهم ما ينفذ الامام وسطهم وله قول
 اخر ان افضل الافراد لعدم تمكنهم من الايمان بسنة الجماعة وهي الموفقة واستدل ذلك سنة الموفقة قال ابو حنيفة يصلون فرادى ان كانوا طائفة صلوا جماعة **فروع**
 لو كان مع العراة مكنتى وجب عليهم ان يصلي في ثوبه وليس له اعارة والصلوة عرايا بالوجود الشرة نعم بخله اعارة بعد صلوة لقوله تعالى فاعاونا على البر
 التوفى ولا يجنب عليه الاعادة وجب القبول للمكنة من الشاة حيث تدب لو بدل لهم الثوب لم يجز لهم الجماعة مع سعة الوقت وصلي كل واحد بغيره لا يمكن ستر العون
 مع الانقباض وهو واجب فلا يترك ذلك فان خافوا فوفوا الوقت بالانتظار لم يجز وصلوا عراة عند علمائنا ما يحفظ على تحصيل الشرط ولا في موضع ضرورة فضا كائنا
 وقال الشافعي نجبا الانتظار وان فاذا الوقت تحصيل الشرة وليس يجز سج لولو لم يجمعهم الثوب وادان يصلي بهم فدم ان كان فاديا والصلوة فرادى وليس بانهم يعادون
 فنام الامام شرط في امانه القابم وقال الشافعي يصح لعدم سقوط القيام وليس يجز لو اجتمع النساء والرجال فان قلنا بغيرهم المحاذاة لم يجمع النساء معهم الا مع جابل
 ان قلنا بالكرهية جازان بغيرهم جميع صفوا لو كان معهم مكنتى سمح له اعان النساء بعد صلوة في يجوز مع الحاجة ان يصلي الرجال اكثر من صف طحل ان القابل
 يسطح وكذا الركوع والسجود الا بالاباء فيغصوا البصارهم في يجوز للنساء العراة ان يصلين جماعة فجلس امامهن وسطهن من يكونوا الشيخ للعارى الصلوة فان
 الوقت لعموم الامر تحصيل الفضيلة اول الوقت وحذا من تجوز في السفط واجبا المرفوض سلا والتاخر في اخر الوقت رجاء حصول الشرة كالمنهج اذا صلوا
 جلسوا وتقدم امامهم بركنهم قال المرفوض في صلون كلهم بالاباء لانه اسرى وقال الشيخ يوي الامام ويكره من خلفه ويسجد للرواية السابقة في ليس الشر شرط في
 صلتى الجنائ لانها دعاء خلة للشافعي في كل مكان على سطح في عورته من اسفل لو صح صلوة لعدم الشرة وقال الشافعي فيمنع ان الشاة انما تترك من جهة التي يغادها النظر
 اليه منها والنظر من الاسفل لا يغادها المقدمات ممنوعتان يا لو صلي في فيمنع واسع الجبتي عورته حال الركوع منه والسجود وبطلت صلوة حاله لا قبلها ونظرهم
 الفائدة في المأمور اذا نوى لا يفترج به لا يكفي الشراطة الفسطاط الضيق به لا يلبس بلبس **الجزء الثاني** في عبثه **مسئلة** يجوز الصلوة
 في كل ثوب متخذ من النباتات كاللفظ والكان والفتب سائر انواع الخشب والاجام وكذا في جلد ما يؤكل لحمه مع النذ كية لا بد منها وان ربح عند علمائنا
 اجمع وبه قال عمر وابنه وعائشة وعن مالك ونيان وكذا عن احمد لقوله لا تشفعوا باهاب لا عصب من طرفي الخاصة قول الصادق لا تصلح ثوب ولا تشع
 وقال الباقر وقد سئل عن جلد المني بلبس الصلوة فقال لا ولو دبح سبعين ثمز ولا للمني نجسة والد باع غير مطهر وقد سبق قال الشافعي بطهره بالد باع لا
 الكلب والخنزير من نقله عن علي وابن مسعود وقد تقدم وقال مالك بطهر ظاهره دون باطنه فيصلي عليه **فروع** يكفى في الحكم بالندكة انقضاء العلم
 بموته ووجوده في بد مسلم لا يسيب جلد المني او في سوا المسلمين في بلاد اهل السنة المسلمون لقول العبد الصالح لا باس بالصلوة في الغر الباني وفيها صنع في
 الاسلام قلت فان كان فيها غير اهل الاسلام قال اذا كان الغالب عليها المسلمون فلا باس وانما اعترف في المسلم انتفاء استباحة يحصل الظن بالندكة اذ لا فرق انتفا
 الظن بين الشيعة من المسلم والكافر اذا اصل الموت ولا معارض لبح اما من لا يسيب المني فان اسلامه في غير من الافدام على الحرم غالبا ولو جهل حال المسلم فاشكال
 بينا من كون المسلم مظنة للتصريف الصحيح ومن اصابه الموت ولو جهل اسلامه لم يجز استباحة **مسئلة** وجلد ما لا يؤكل لحمه لا يجوز الصلوة فيه
 وان ذكي ودبح سوا كان هو الشاة لم لا عند علمائنا اجمع لان النبوة نهي عن جلود السباع والركوب عليها ترك العمل بتركه غير الصلوة في جلود السباع فقال لا تصل
 فيها وقال ابو حنيفة ومالك بطهره بالركوة فيصلي فيه وقال الشافعي بطهره بالد باع وكذا السوخ اذا ذكبت يجوز استعمال جلودها في غير الصلوة وهي مارواه محمد بن الحسن
 الاشعري عن الرضا قال القبل مع كان ملكا زارا الدبا غرابا بونا والارب كان امراة تخون زوجها ولا تغسل من جثها والوطواط كان يشق في ثوبه في ثوبه
 والخنازير موم من يدا اسرئيل عند اهل البيت والضبي فز من بني اسرئيل حيث نزلنا لما نزل على عيسى من موم لو يؤمنوا فهو فز في البر وفز في البحر والفا
 في البيت

في كل من فعلين فتجوز فيها

فصل الجماعة ولو كان من اسند

الجزء الثاني

من المسئلة

وقال ابو حنيفة نظر في كل واحد من هذه

في كل من فعلين فتجوز فيها

بأن يجعل الأبرار
منهم

وسد الثوب فليس به بأس ومن طريق الخاصة قول الصادق لا بأس بالثوبين يكون سداً وعلمه وزجره انما كره الحر الميم للرجال ولشاعبه قولان اعتباراً لا كره
بان يجعل الأبرار فان شارباً فوجان واعتبار الظهور ومجرم مع ظهور الأبرار لا بد منه ولا بأس بالكفوف لا بأس بهم المحض في رؤس الأكام والذيل وحول الزرع لان النبي صلى الله عليه وآله
الاموضع اصبعين او ثلثاً واربع ومن طريق الخاصة قول الجراح المدايني ان الصادق كان يكره ان يلبس القمص المكفوف بالذيل يلبس ما يخط من الحرير بالكتفان او القطن
لا يترك الخبز منه وكان لو بطن به لثوب او ظهر به لعموم النهي في الحشوا لا بأس به بنطل الصلوة فيه لثناول النهي له ولما فيه من السرف ومضيق المال وقال الشافعي
يجوز لانه لا خيل فيه ومنع الغلبيل بسبب لا يحرم على الولي تمكين الصغير من لبس الجبة لا يرفع النكيت عنه وقال احمد يحرم وللشافعي وجهان لثوبه حرام على ذكره
امير وقال جابر كنهان عن الصبي والمراذيل العنود وصل جابر للمهرين وباده الوضوح في بده خاتم من ذهب موه به بطلت صلوة النبي عن الكون فيه
ولقول الصادق جعل الله الذهب حلقة اهل الجنة فحرم على الرجال لبس الصلوة فيه **مسألة** بشرط في الثوب الملك والا باخذه صريحاً او نحو ذلك في
الصلوة في الثوب المنصوب مع العلم بالغضب عند علمائنا اجمع وهو احدث الروايتين عن احمد لا يعبأ به فداشكك على وجهه فلا يقع مجزئه لانهما غير
الكون بها فيفي في العهد ولا في غيره لان النهي عن المغصوب منع عن وجوه الانتفاع به والكون فيه انتفاع فيكون محرماً وهو جزاء الصلوة والثانية عن احمد في
الشافعي في وجوبه في ان انتفعوا على الخبز لان النهي لا يعود الى الصلوة ولا يمنع الصحة كالوعسل يؤبر بالماء الجبس وليس يجب ان يكون الحر كونه في الغنم الغنود
والكوع والسجود في هذا الثوب مني عنها وعصيان فلا يكون منقراً باهاو عاصم ولا ما موبأ باهاو مني عنه **مسألة** في الوضوء الغضب بنطل الصلوة
لا يرفع ولو علم وجعل الحكم له بعد رب لا فرق بين ان يكون الثوب هو السائر او غيره بل لو كان معه خاتم اودهم او غيره ذلك مغصوب عليه فيلزم وجوبه ولو كان
غاصباً لشي غير مصاحب له لانه هذا الوضوء اخر الوقت حيث خلاف المصالح لا فرق بين ان يكون لابساً له او فاعاً عليه اسجد ان يكون الغضب فالا شبه
الاعادة لثوبه بالنسيان لو اذن للمالك الغضب لغيره حيث صلوة لثوبه الماخ ولو اذن مطلقاً جاز لغيره الغاصب عملاً بظاهر الحال في الاقوى صحة
الصلوة في المبيع فاسد اجمع الجمل بالفساد والحكم اما العارف الوجه البطلان ان لم يعلم البايغ الفساد فيحمل الصحة للاذن وكذا البحث الاجاب **مسألة**
بشرط في الثوب البذل الطهارة الا ما يستتبع عند علمائنا اجمع فلو صلى في الجبس مع العلم بالنجاسة بطلت صلوة سواء كان هو السائر ام لا كره في كراهية
ابن عباس وسعيد بن المسيب فتاده وما لك والشافعي واحمد صاحب الراي لقوله تعالى وبك فطره قال ابن سيرين هو الغسل بالماء فقال انما بعد بان وما بعد بان
في كبره اما احدهما فكان لا يشر من بوله ومن طريق الخاصة قول الصادق ان اصاب الرجل الدم وعلم قبل ان يصلي فيه ونس في صلته في غلبه اعاده ولا يملك احد
الطهارتين فكانت شرطاً للصلوة كالطهارة من الخث وروى عن ابن عباس ليس على الثوب نجاسة ونحوه عن الجبل وسعيد بن جبير والحنفية وقال ابن ابي بليلى ليس في
ثوب اعاده وهو مدفوع بالاجماع وقوله للشافعية غسل عنك الدم ومن طريق الخاصة قول الصادق وقد سئل عن الكلب يصيبه حبل الرجل فيلزم
الذي صاب في **مسألة** لو سقطت عليه نجاسة ثم زالت عنه واذا لم يأت في الحال من غير فعل كثير صح صلوة به وقال الشافعي لان النجاسة عفى عن سببها عفى عن سببها
زمنها لو كان طرف ثوبه نجساً لم يجز الصلوة اذا كان حاملاً له او كان ينقل بفهامه او يفلها من الارض ولو كان الطرف موضوعاً على الارض والارض حامل له حيث
صلوته اذا لم يقله بالحركة وقال الشافعي بتطلج لو كان طرف ثوبه متصلاً بالنجاسة لم يمنع ذلك من الصلوة الا ان يكون لوقام اقله من الارض ولا غيره بجره او هي
على الارض به قال ابو حنيفة عملاً باصالة الصحة السار عن معارضة لبس النجاسة وقال الشافعي بنطل وان لم يجره كجره ولو كان احد طرفي الجبل نجساً ونقض الطهارة
صح صلوته وان خلك الجبس كجره خلاف للشافعية فيما اذا خرك كجره وفيما اذا لم يجره كجره وجهان بخلاف العامة لانها ملبوسة لو شدد وسطه بجبل وطرفه لا
مشدد بكلب صح صلوته اذا لم يقل الكلب كجره خلاف للشافعية ولو كان طرفه الاخر مشدوداً في ساجور كلب صح صلوته ايضا وان انتقل الساجور
خاصة بفهامه خلاف للشافعية في احد الوجهين ولا فرق بين كون الكلب صغيراً او كبيراً او ميئاً او ميئاً او وجب الشافعية الاعادة فيما اذا كان الكلب صغيراً او ميئاً او
بخلاف الكبير جاباً لان قوة الامتناع ولو كان الطرف تحت جلده لم يكن به بأس اجماعاً لان تحت جلده طاهر وليس هو حامل للنجاسة ولا لما هو متصل باله
لو كان طرف مصلاه نجساً خارجاً عن مسطحة جمل جاز وكان كما لو انضلت الارض موضع نجس لو وضع على الجبس لباط او شبه طاهر صح الصلوة لقول الصادق
عليه السلام وقد سئل عن المنازل التي بين لها الناس فيها ابوالدواب السرجين ويدخلها اليهود والنصارى كيف يصنع بالصلوة فيها اصل على ثوبك من ثوبك
كان الجبل مشدوداً في زرقه نجاسة والاخر وسطه فان كان الشد موضع نجس صح صلوته عندنا على ما تقدم خلاف للشافعية وان كان ظاهره نجساً ولو كان
لوصلة في كراهية ماله نجاسة لم يصح صلوته لانه حامل للنجاسة وقال ابن ابي هريرة من الشاعبة وضع اذا كانت مصوفة بالاصاص كانه يجرى بجرى باطن الجوان
وهو غلط لان تلك نجاسة معدة في غير معدتها لو صلى في كراهية جوان طاهر غير ما كوال اللحم صح صلوته لان باطن الجوان معفو عنه فان المصل في
نجاسة به قال الشافعي لان الحسن والحسين عليهما السلام وكذا النبي صلى الله عليه وآله وهو ساجد ولو كان نجساً كالكلب نجس لم يصح صلوته ولو حل جواناً مذبو
وقد غسل موضع الدم منه فان كان ما كوال اللحم صح صلوته خلاف للشافعية وان كان غير ما كوال لم يصح لان باطن الجوان لا حكم له اذا كان جافاً اذا كانت نجاسة
حكم الطاهر بالنجس سواء جرى مجرى الفاوت **مسألة** كل ما لا يتم الصلوة فيه منفرداً كالذكاة والجوب والفلنسوة والحنف والتعل يجوز الصلوة فيه وان
كان نجساً ذهب اليه علماء واعمالاً بالاصل ولقول الصادق كل ما كان على الانسان او معه ما لا يجوز الصلوة فيه ولا بأس بصلته فيه وان كان فيه ذر مثلاً
والنكذ والحنف معاً اشبه ذلك وخالف الجمهور في ذلك لانه حامل للنجاسة والجوب يلبس من الفساد مطلقاً فان كانت قد نزلت الى هذه الاشياء فوجب العقوبة
في **مسألة** اخبر بعض علماء شاهدة الاشياء النجسة بالوجه العموم فيها كالسوا والخاتم وشبهه ولو كان الخاتم واحداً هذه وشبهها نجساً وصال في المسجد
لم يصح صلوته للنهي عن الكون في المسجد بنجاسته وكذا لو كانت النجاسة معفو عنها في الثوب كالدلم البسبر لو كانت النجاسة خارجة عن ثوبه وبذنه بل في نفس المسجد
امكن بطلان الصلوة في اول وقتها مع ثبوتها من الزناجج الا في ثوب العفو عن هذه الاشياء انما هو اذا كانت محالها فلو كانت الفلنسوة في بده فالوجه المنع في
الحنفين بابوهم العامة بها وجعل على عامة صغيره ليس سائر للعن بانفرادها **مسألة** لو نجس احد الثوبين واشتبه طهرهما وصال في غيرهما لان اشتبه بالنجس
كالنجس وجوب الامتناع منه لعدم العلم بالشرط الذي هو الطهارة فيه ولو لم يجد غيرهما علمائنا قولان التزج وان يصلي بايا ويبر قال ابو ثور والمزج كالا ولا يجوز

ثوب

ينقلها
صلوة

الطاهر
الباطن

في
ذلك

كتاب الصلاة

خارج المسجد ان كان يعاين الكعبة توجه اليها فامسوى نحو ربه بناء على المعينة صلى اليها ابدوان كان يصل حيث يمكن المعينة وجبان يصعد على سطح وان كان بحيث
يشاهد الكعبة ويسند على القبلة ان لم يتمكن **مسألة** كل اقليم يتوجهون الى سمت الركن الذي يجاذبهم ويقابلهم ويضع الشارع لهم علامات يسند بها
على القبلة فالعراق وهو الذي فيه الحجر لاهل العراق ومن دالاهم واهل الشام يتوجهون الى الركن الثاني واهل العرب الى الغرة واهل اليمن الى اليماني وعلامته اهل
مكة الجدي خلف منكب الجوزبان والفجر مواز بالمتكبة الايسر والشفق المتكبة الايمن وعين الشمس عند الزوال على طرف حاجبة الايمن وباب الى القبلة علامة الشام جعل بنا
نفسر حال عيونهم خلف الاذن اليمن والجدي خلف الكنف اليسرى اذا طلع وغيب سهل على العين اليمنى في طلوعه بين العينين والصبا على الخلد الايسر الشمال على
الكنف الايسر علامة المغرب جعل التراب على اليمن والعروق على اليسار والجدي على صفحة الايسر علامة اليمن جعل الجدي في طلوعه بين العينين وسهل
عينونه بين الكنفين والجنوب على مرجع الكنف الايمن واوتوا اديها النجوم قال الله والنجم هم يهتدون ولا مكان ضبطه بخلاف غيره وانما القطب الشمال هو نجم
خفي حوله نجم دابره في حد طر فيها القردان وفي الاخر الجدي بين ذلك النجم صفان ثلثة من فوق وثلثة من اسفل يترجول القطب كل يوم وبليدة في فواء
فيكون الجدي عند طلوع الشمس مكان الفردين عند غروبها ويكون الاسند لال يما على ساعات الليل والارمنه من عرفها وعرف كيفته ورواها وحولها تاتي
الفردين بنات نقش تدور حولها والقطب يتغير عن مكانه الايسر الايمن عند المحس وهو نجم خفي يراه عند النظر في الاسند في الارض الشامية كان مستقبلا
للقبلة ويخرج في مشرق صافا الى الشرق قليلا وكلما قرب الى المغرب كان انحرافه اكثر وان كان انحرافها بالاعتدال وجعل القطب خلف ظهره معتدلا من غير
انحراف وفي العراق يجعله جديا ظهره اذ تراه اليمنى على هواه ويكون مستقبلا للقبلة الكعبة الى المقام والشمس تطلع في المشرق وتغرب في المغرب وتختلف مطالعها ومغاربها على
حسب اختلاف منازلها وتكون في الشتاء حال توسطها في قبلة المصلي وفي الصيف بخلاف القبلة والشمس يبدو اول ليلة من الشهر هلك الا في المغرب عن بين المصلي ثم
ينأخر كل ليلة نحو ثلث من كل ليلة حتى يكون ليلة السابع وفي المغرب في قبلة المصلي وما اثارها عن ايسر ثم يطبع ليلة الرابع من المشرق قبل غروب الشمس بدرا ناما وليلة
احدى عشر يكون في قبلة المصلي وفيها منها وقت الفجر ومنازل الشمس الفجر ثمانية وعشرون ومي الشرطين والجنين والثراب والديوان والهففة والدراع و
الشرط والطرف والجهنم والزينة والصفرة والعوا والسماك والغفر والزباد والكليل والقلب الشولة والنعائم والبلدة وسعد الدراج وسعد بلع وسعد
السعود وسعد الغر والفرع المقدم والفرع المؤخر وبطن الحوت منها اربعة عشر واما فوق الارض ومثلها تحتها فاربعة عشر شامية وتطلع من وسط المشرق او
ماثلة عنه الى الشمال قليلا ولها الشرطين واخرها السماك واربعة عشر ما بين المشرق الى المشرق ماثلة الى النصارى ولها الغفر واخرها بطن الحوت ولكل من
وقب من اليمانية اذا طلع احد ها غاب فيه فالقمر ينزل كل ليلة بمنزلة من منازلها حتى ياتي منه ثم ينقل في الليلة الثانية الى المنزل الذي يليه والشمس تنزل بكل منزل
منها ثلثة فيكون عودها الى المنزل الذي نزلت به عند تمام حول كامل من احوال السنة الشمسية وهذا المنازل يكون منها ما بين غروب الشمس وطلوعها ثمانية
عشر منزلا ومن طلوعها الى غروبها مثل ذلك ووقت الفجر منها منزلا ووقت المغرب منزل وسواد الليل ثمانية عشر منزلا وكلما تطلع من المشرق وتغرب في المغرب لا
ان اول الشامية لغير اليمانية تطلع من وسط المشرق بحيث اذا جعل الطالع منها محاذ بالكعبة الايسر كان مستقبلا للكعبة واما الرابح فكثير في منزلها ما بين
الغرب من ذوا القعدة فالحجوب تبت من الزاوية التي بين القبلة والمشرق مستقبلة بطن كنف المصلي الايسر يابو وجهه الى يمينه والشمال مقابلهما تبت من الزاوية
بين المغرب والشمال مارة الى مهب الجنوب الدور تبت من الزاوية التي بين المغرب واليمن مستقبلة شطر وجه المصلي الايمن مارة الى الزاوية المقابلة لها في
التيام مقابلهما تبت من ظهر المصلي وسال محمد بن مسلم احدهما عن الجدي على فناء وصل **الحج الثاني** في ما يستقبله **مسألة** في ما يستقبله في ما يستقبله
في ما ايضا الصلوات اجماعا مع الثمن فلو صل في روضته غير مستقبل مع قد نزل بطل صلوته اما النافذة في الحضر والقد نزل في ما لا يرب وجوب الاستقبال فيها ايضا
وبه قال الشافعي لما دأب من النبي اهل بيته عليهم السلام على ذلك قال ابو سعيد من الشافعي يجوز ترك الاستقبال بالنافذة حضر الا يجوز في السفر فيصلي
النافذة وهذا موجود في الحضر وهو خطأ لما دأب النبي صلى الله عليه واله على الاستقبال والفرق ظاهر بين الحضر والسفر فان الحضر الغالب فيه الكف والغالب
في السفر اليسر والافرق بين جميع الفرائض كفضله الواجب صلوة النذر والطواف والكسوف والجنائز واما سجود النوافذة وهو سجود الشكر فلا يجب فيه
الاستقبال عمدا لا اصلا ولا وجبا لشافعي ويجب عندنا الاستقبال بالنبي عند الذبح وبالبيت عند احضاره وبغسيلة والصلوة عليه وفيه على ما تقدم في
منه خلافا لشافعي بسبب الفضل والدعاء **مسألة** لا تجوز الصلوة الفريضة على الرحلة اختيارا ولا خذلا من الاستقبال بالنظر وحسب
عبد الله بن مسعود الصادق في يصل الرجل شيئا من الفرائض يكما يصبر في ركعة فقال لا وان تمكن من استقبال الافعال على اشكال يشاء من الايمان بالمأمور
به فيخرج عن العهد والمنع لا خذلا مستفاد سببه من عمن النهي على الرحلة وكذا لا تجوز صلوة الجنائز على لان الركن الاعظم فيها القيام والا فرب حجة
الصلوة على غير معتقول واجوز حجة معتقلا بالحيال وقد سبق لا تصل المتدورة على الرحلة لانها فرض عندنا وللشافعي وجهان مثبتا على ان المتدور
يسلك بها مسلك الواجبات ويجعل على اقل ما يتقرب به عن اي حقيقة ان الصلوة التي تدور على وجه الارض لا تؤدي على الرحلة والتي تدور على وجه الارض
تؤدي عليها وليس يثبت ولا باس با صلوة في السفينة وافقه كانت لو ساير **مسألة** سقط فرض الاستقبال حاله الخوف في الفرائض والنوافل كما
لعدم الثمن ولقوله تعالى فانها لو اقامت لوفاهم وجه الله وقال ان كان الخوف اشد فمضوا مستقبليها وشيئا ولا ينجس الخوف بالقتال ولو انكسرت السفينة
وبقي على لوح منها وخاف الغرق لو ثبت فتوجهوا الى القبلة يجوز له ترك الاستقبال لا يرضى مطلق القتال بل السابغ وكذا سقط في النوافل سفر لراكب القطار
وحصل يجوز النقل على الرحلة في السفر الطويل اجماعا حيث توجهت به لان النبي صلى الله عليه واله على الرحلة في السفر الطويل اجماعا حيث توجهت به ولكن
صاحب الايراد من اولاده مع كفانه مصالح السفر فرجع الى الجب حاله القتال الاستقبال في الفريضة سفر وحضر ايا كان لو واجلا وبه قال الشافعي
لقوله تعالى فان خضتم فزجلا او وكبانا قال اجماعا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها وقال ابو حنيفة يجوز للراكب ترك الاستقبال حاله القتال اما الراكب ولا
ب يجوز للمريض الصلوة على الرحلة للضرر في الدال عليها نحو قوله تعالى فان خضتم فزجلا او وكبانا قال اجماعا حيث توجهت به لان النبي صلى الله عليه واله على الرحلة في السفر الطويل اجماعا حيث توجهت به ولكن
صلى الله عليه واله الفريضة في المحل يوم وحل ومطر ولا يجز عليه عادة عند الانه لفضل المأمور وكذا لو صلى على لوح لو تمكن من الاستقبال وقال الشافعي

من من كان
في من كان
في من كان
في من كان

القبلة فلا يصح
الحج الثاني
فيما يستقبل

الحج الثاني
فيما يستقبل

الحج الثاني
المفضل

فقدان قلم
المصنف
الحسن

كتاب الصلوة

اخرى ولم يعلموا الى اى جهة صلى الامام فلو حصر صلواتهم لانه لم يعلم الخطاء في فعل امامه حكاه ابو ثور عن الشافعي لو ادى اجتهاد الجماعة الى جهة ثم تغير اجتهاد
بعض المومنين اخبرني عن علي صلواته ونوى الانقاد ولو ثبت اجتهاد الامام خاضعة خرف واسم المامومون منقادين وللشافعي قول في الاول استحسانا صلوات الماموم
بناء على ان الماموم اذا خرج نفسه عن صلوة امام يستأنف ويقيم قوله الثانية فلا لان الماموم لا يخبر بخالفته امامه بل الامام هو الذي خالفه ولو قطع الامام
صلواته عما لم ينقل صلوة الماموم حج لو اختلف الامام والماموم في النيا من والنياس لم يكن له الايتنام لاختلافهما في جهة القبلة وهو احد وجهي الشافعي في الثانية

لهذا لفظ الاخراف وهما منبئان على ان الواجب صائبة العين او الجبهة لو ضاق الوقت الا عن صلوة او امر اجتهاد احدهم المحجة جاز لا اخراف يقولون وما بان
به عندنا لان فرضه التخفيف هل يجب عليه التقليل جيبئد اشكال فيشأ من عدم جواز التقليل للمجتهد مع انشاء الوقت وتخفيفه مع حنيضة وحصول ظن بالجبهة
راجع على التخفيف فحينئذ انما هو من فرض التقليل كما لا يعمد والجناصل باذلة القبلة لا يوجب عليه الا ان يتخذ الاوثى الاعلم بالادلة لو تعدد المجتهد من فان قلنا فيحصل
فالاثر المنع لا يرد ما يغلب على ظنه ان الثواب فيه وقال الشافعي رحمه الله لا يرد اخذ بالدليل له الاخذ به ولو اقره فكذا لو كان مع غيره وليس يجب حصول المعارض الرجحان
الاجتماع دون الانفراد فصار كما لو ضاد الدليل ان ولو ضا واقله من شأ **مسألة** العارف باذلة القبلة اذا لم يتمكن من الاجتهاد بتخبر اجماعا ان لم يتمكن

الضيقة الوقت

واجب وقد أمكن حصوله بعد الفرائض فوجب كما لو اشبه الثوبان والفلو الصادق وقد سئل ان هؤلاء الخلفاء ينفون ان اطلقوا علينا السماء فاجابوا
ولم يعرف السماء كما وانهم ساءوا في الاجتهاد فقال ليس كما يقولون اذا كان كذلك فليصل لاربع وجوه وقال ابو حنيفة ولحمد يصلي ما بين المشرق والمغرب فيخرج في

ثم لا يبعد لقوله ما بين الشرق والمغرب ^{قوله} بقولهم يجوز على شدة معرفته الشرق والمغرب وقد روى معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام أن رجلا يقول في الصلوة ثم ينظر بعد ما فرغ من غير أن يذكر عم البقية لميمنا وشمالا فقال قد مضت جهاتك وما بين الشرق والمغرب قبلة ولو صافى الوقت صلى ثلثا وبعث في الساطع فان صافى على

انتهن فان ضاق حبل واحد وبخس الماني بهما **مسألة** لو صلى بالاجتهاد او مع ضيق ثم تبين الخطأ في الصلوة فاستدرك ان كان لا يخاف فيسر الان ذلك لا يقع
بفسن وانما هو ظ. لان الجملة الواحدة لا يشرع فيها الكثرة فبما هو فعل الشافعي ولو فعل الخ. ان يستأنف لان صلوة واحدة لا ترفع الا وجهه كما لو لم يركع وانا

عجبکم وان کان کثیرا اسنانف لموظف بعد الفرج فان کان قد سئد براءه الصلوة سوا، کان الوقت باقیا اولا اخذاه الشخان لما واه عماورن موسوع الصلوة
عليه في حاصد الفضا فنعاه وبعث الصلوة فانا ان يفزع من صلوة فوالان کان متوجها من المشرق والمغرب فوالان في الفضا فوالان

[illegible][illegible]

نبين الخطأ بعد الصلوة لم يعدوا اطلعوا فام بقضوا الى الاستدبار وغيره والى الوقت وحرم جده كان عاتق ربيعة قال كما مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 مظلمة فلم يعرفوا القبلة فجعل كل واحد حنا يصلي ويبني بدار احجار فلما اجتمعنا اذا نحن الى غير القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتاه الله تعالى

وسنة المشرف والمضرب قايما فلو اقم وجه الله ولا تصح له العدة فان زال العدة لم يحجب بالاعادة كالخائف في الاخرى لئلا يتغير بعد اطلاق لانه يغيب ثم يقبل الخطا
فبما امر به في القضاء فلزمه الاعادة كالحال اذا شغل الخطا والمصلحة بمكة **فرفع** اذا صلب الى ما اداه اجتهاده ثم اعاد الاجتهاد فاذا الى اخرى صلب الثانية الى الجنة

الآخرى ولا يعبد الاولى وبه قال الشافعي ولا نعلم من خالفه لان الاجتهاد واجب كواجب جهاد في انشاء الصلوة اسندا وان كان الاخراف يسيرا وبني وهو احق الروايات
عن احمد وفي الاخرى لا ينقل ابي حنيفة على اجتهاده الاول لا يفضل الاجتهاد بالاجتهاد وهو غلط لانه مجتهد اذا له الى جهة فلا يجوز العدول عنها وليس بفضل الاجتهاد بل

بعلية المستقبل كما يعلل الصلوة الثانية ولو كان الاختلاف كثيرا اسنانف حج لوتغير اجتهاد في الاثناء ولم يؤد اجتهاده الى جهة اخرى بنى على ما مضى من صلواته
لا ندر بظهر لوجه اخرى فيوجه إليها وان بان له بعض الخطأ في الصلوة ولم يعلم غير هافان كان الوقت مشتعا اسنانف الاجتهاد والا استمر على حاله وان شاك في

اجتهاده لم يزل عن جهته لان الاجتهاد ظاهر فلا يزيل عنه بالشك كي لو صلب باجتهاده فغوى الاشياء ما استعمل ان اجتهاده اول من اجتهاد غيره فان استدل راسدا
ان تمكن والا ابطالها ويحت او قل وان شرع بها وهو اعلم فاجتنب انما فان ظهر له الصريح او خفي الامر ان استعمل لانه دخل في حوله مشرعا واول بعض المجتهدين يثبت

مع الخفاء لان فخره الاجتهاد ولو ظهر له بطلان استدار ان كان يسيرا والا استأنف ولا فرق بين المسافر والحاضر وقال احمد لو ظهر استأنف سواء صلى قبل
او غير لان الحضر ليس محل الاجتهاد وقال في الاعم اذا كان في حضر فكأنه في بلد انه محراب وان من وجوب اليه فكأنه في حضر كوصلي الاعم يقول البصير فقال له

احسن فدا خطا بك فان كان الثاني اعدا لمخرف وان انعكس وشا وباسمهم ولو خرم بالخطا فنبه اسنادا ان كان بين المشرق والمغرب الا اسنانف
الاعظم عليه الاستقبال اجما اذا و فانه قال يصل الى اي جهة شاء لان عاجز وهو خطا العموم الامر بالخبر ينبغ بالسؤال كالعالي وبالصلوة الى اربع جهات

ولا يجوز تغليب الفاسق وظاهر مذهب الشافعي الجواز لا انتفاء التهمة في مثل هذا والخلاف في تغليب الصبي لأن الوجه المنع لا يبرئ من أهل
 ويعلم انتفاء الحجة **مسألة** من ترك الاستقبال عمدًا بطلت صلواته وإعادة الوضوء وخارجة بإجماع العلماء لا انتفاء شرط التصفاء ولو حصل ظانًا

ثم ظهر الخطأ فان كان بين المشرق والمغرب هوة الصلوة اسنادا ولو ثبت بعد فراغه لو بعد اجماعا لقوله مما بين المشرق والمغرب بله ولو بان ان جسي الى المشرق والمغرب واعاد في الوقت كما اذا خال شرط الصلوة مع بقاء وقتها ولو خرج الوقت احتملا مساو ان لا اسنادا رافعه وعدم الفضاء لا تكفي ثانياً و

الاصغر عنده ولم يوافه سليمان بن خالد عن الصادق في الرجل يكون في قوم من الارض في يوم فتم فيصلي الى غير القبلة ويصلي فبعضه فيقول ان الله صلى الى غير القبلة كيف يصنع قال ان كان في وقت فليعد صلاته ثم يمضه الوقت خمسة ايام وقال ابو حنيفة ومالك واحكام بن محمد وطلقاء والشافعي لا يرد وقد سئل قال الشافعي اجماع الاغنياء

انسانى خوف و پند صورتان حقى خوف بسيجها و توان بوجيسته و مالت و اجمل پيديد است و مستحق و ان و قد سبق قال بسج و اخلاص الى عيسى
 ناسبا و لشبهه اعداد ان كان الوف باهنا و لو كان قد خرج لو بعد فالحسنه بالظان و پند شكل **مسئله** قد بينا ان المجتهد ليس ان يقند باريه نه

صالح الوفاء لا فرها ان له الثقل يد لو فقد من قبله صلى الى اي جهة شاء ولا اعاده عليه لانه مثل المأمور به وهو واحد وجازا في ان يصلي كالتفريق
ثم يجنبه ويد وبفضي ثالثا انه لا يصلي ان يتم الاجتهاد وان خرج الوفاء ولو كان محبوسا او في ظلمة صلى الى اربع جهات مع السعة ومع العيش الى اي جهة شاء وللشافعي
قولان احدهما انه يقبل في القضاء وجهها والثاني انه لا يقبل ويصلي كيف نفق وبفضي ولو صلى اربع صلوات الى اربع جهات باربع اجزاء وان لم يقبل الخطأ فلا
قضاء عليه وقال لا اعلم الشمس راء وهو عدل وجب قبول قوله لانه اجزاء عن محسوس اجتهاد مستلزم في الصلوة في السفينة وضار ولا افضل
مع تمكن فان صلى فيها وجب لقبها والاستقبال مع تمكن فان غلبه الغمام والسطر صلى جالس مستقبلا فان دارت السفينة فليبد وعنها ويستقبل القبلة فان غلبه
استقبل بغيره الا فتاح ثم يصلي كيف ما دار ويجوز ان يصلي النوافل على اسن السفينة اذا غلب الاستقبال سئل الصادق عن الصلوة في السفينة فقال ان
استطعتم ان تخرجوا الى الجرد فافرجوا وان لم تقدر واغسلوا ارجاء ما قلنا لو شططوا فغسلوا وقودا ونحو القبلة وقال سليمان بن خالد سالت عن الصلوة في السفينة
فقال يصلي قائما فان لم يستطع القيام فليجلس ويصلي وهو مستقبل القبلة فان دارت السفينة فليبد مع القبلة ان قدر على ذلك وان لم يقدر على ذلك فليبد
على مقامه وليبخر القبلة بمحمد وقال يصلي النافلة مستقبلا وهو مستقبل القبلة اذا لم لا يضر حيث دارت وقال ابو حنيفة يجوز ان يصلي مختارا في
السفينة قائما او قاعدا والخم ما ذكرناه وبه قال الشافعي وابو يوسف ومحمد **الفصل السادس في الاذان والاقامة ومباحث اربع** **مسئلة** في المأثمة مسئلة
الاذان لغة الاعلام وشرعا الاعلام باوقات الصلوات بالفاظ مخصوصة وهو عند اهل البيت مستفاد من الوحي على لسان جبرئيل عليه السلام فقول الصادق لما هبط
جبرئيل على رسول الله صلى الله عليه واله كان راسه في حجر علي فاذا نزل جبرئيل على اقام فلما انبهر رسول الله قال يا علي سمعت فلما نزل قال اذع بالان
فدعاه وعلمه ولا نراهم مشرع عامور به من النبوة وقد قال الله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى وكان الامور الشرعية منوطة بالمصالح والافطرة البشرية
تخرج عن ادراكها ولا يعلمها مفصلة الا الله تعالى فله خبره فيها للنبي ولان له اوقاف من هذا كره مستفاد من الوحي فكيف لهم والطبق الجهر وعلى ان محمد بن عبد الله بن زيد
عبد الله قال حدثني محمد بن زيد قال لما امر رسول الله صلى الله عليه واله بالنافوس بعزل ليجتمع الناس للصلوة طاعة وانا فانهم رجل يجلس فافوساني به فقلت لعبد
الله اني بع الناس فافوس قال وما صنع به فقلت ندعوه الى الصلوة قال فلا ذلك على ما هو خير من ذلك فقلت له بلي فقال يقول الله اكبر الى اخر الاذان ثم استأخر عنه
غير بعيد ثم قال يقول اذا مضت الى الصلوة الله اكبر الى اخر الاذان فلما اصبحت ثلثت رسول الله فاجبرته بيا رب فقال انهاروا باحق انشاء الله تعالى فقم مع بلال قال فافوس
عليه ما رايت فليؤذن به فان اذني منك صوتا فمضت مع بلال فجعلت الفية عليه يؤذن به وهذا الحديث مدفوع من وجوه الاختلاف الواقعة في بعضهم روى
ان عبد الله بن زيد لما امر النبي صلى الله عليه واله بالانافوس بكيف امر بالنافوس ثم رجع عنه ان كل الامر به مصلحة استحال ان
يصل عليه الاستحالة امر به لولا كان الامر بالنافوس بالوحي لو يكن له بغيره الا بالوحي مثله فان كان الاذان بوحى فهو مطلوب الا ان لم يكن الامر بالنافوس
بالوحي كان منافيا لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى وكيف يصح اسناد هذه العبادة الشريفة العامة الملبى الموثقة الموضوعة على اثر الثبوت والاهمية
لا منام من يجوز عليه الغلط والنقص لم يلق عليه ولا على اهل البيت عليهم السلام اعرف بواقع الوحي والتبديل والاضواء على ان يوحى وقال الباقر عليه
السلام في هذا الذي يغيب به الملك في غيرهم بسجدة استناد الا اجتهاد الذي يجوز في النبوة صلى الله عليه واله **مسئلة** والاذان من وكيد السن لاجاعا قال رسول
الله صلى الله عليه واله ثلثة على كتاب المسك يوم القيمة يعطون الاولون والاخرين رجل ينادى بالصلوات الخمس في كل يوم وليلة ورجل يؤم قوموا هم ورجل ادى حوائجهم
حقوا ليرى وقال من اذن اثني عشر سنة وحيث له الجنة وقال الصادق عليه السلام ثلثة في الجنة على المسك الاذ فر مؤذن اذن احشا باوامام قوموا هم ورجل ينادى بالصلوات
في مصر من اصحاب المسلمين سنة وحيث له الجنة وقال الصادق عليه السلام ثلثة في الجنة على المسك الاذ فر مؤذن اذن احشا باوامام قوموا هم ورجل ينادى بالصلوات
الله ويطيع مواليه وقال الباقر عليه السلام من اذن سبع سنين احشا باجل يوم القيمة ولا ذنب له **مسئلة** الاقامه افضل من الاذان وهو احد
قولي الشافعي لان النبي صلى الله عليه واله فعل الامامة ولم يشغل بالاذان والاقامة بل قام بها غيره ولا يجوز ان يترك الافضل بغيره وكان الامام يحتاج الى معرفه احوال الصلوة
والقيام بالاحتياج اليه الامامة ويحصل الفضيلة ولهذا نقل ان رضامن والمؤذن امين والضا من اكثر علماء الامم فتاوى اكثر وفي الاذن افضل لقوله
الا امة ضمتهم والمؤذنون امناء فارشد الله الامم وغفر الله للمؤذنين قال الشيخ والاقامة افضل من الاذان ويؤيده شدة تأكيد الطهارة والاستقبال للقبلة
وبغير ذلك في الاقامة على الاذان **مسئلة** وعد فضول الاذان ثمانية عشر فضلا عند علمائنا النكباء اربع مرات وكل من شهد اذنين والدعاء الى الصلوة وال
الفلاح والى خير العمل النكبة والنهليل مران مران لان الصادق عليه السلام قال الاذان فقال الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله صلى الله عليه واله على الصلوة على الفلاح على الفلاح على خير العمل على خير العمل الله اكبر الله
الله اكبر لا اله الا الله لا اله الا الله وقال الباقر عليه السلام الاذان والاقامة خمسة وثلاثون حرفا والاقامة سبع عشرة حرفا وخالف الجمهور في مواضع اقال ما لا
ابو يوسف النكبة اول مران ووافقه الشافعي واحمد والثوري لان عبد الله بن زيد قال له الرجل في المنام الله اكبر مران وهو علق لما بين الاذان والاقامة فذكر في
محمد بن عبد الملك بن محمد بن عرابي عن جده قال قلت يا رسول الله علمت سنة الاذان فسمع مقدم راسه فقال يقول الله اكبر فذكر اربع مرات في منع الجمهور
من قول على خير العمل اطهقت الامامة على استحبابه لثوابه النفل به عن الامم عليهم السلام والحجزة في قولهم اطهقت الامامة على استحبابه النهليل مران في الاذان وخالف فيه
الجمهور وكافة وافضوا على المره وهو مدفوع بالمر النبي صلى الله عليه واله لان يشفع الاذان ويؤم الاقامة واما من طريق الخصرة قول الصادق عليه السلام لما وصفت
الاذان جبرئيل ناسيا بالنبوة **مسئلة** الاقامة عند ثمانية عشر فعلا كالاذان الا انه يفتى النكبة من اولها مران والنهليل من اخرها مران ويبدأ فقامت
بعد على خير العمل مران وبه قال ابو حنيفة لما روى ابو محمد عن ان رسول الله صلى الله عليه واله علم الاقامة سبع عشرة كلمة من طريق الصادق عليه السلام والاقامة عشرون
قال الشافعي الاقامة عشرة كلمة النكبة مران والشهادة مران والدعاء الى الصلوة مران والدعاء الى الفلاح مران والاقامة مران والنهليل مران وبه قال الاول

يقين

من من كتب
في كتابه
بالاذان
نعم قال

بعضهم

شبهة
في كتابه
عليه السلام
في كتابه
في كتابه
في كتابه

وراء الكلا
الله اكبر

الاذان ثمانية
عشر حرفا
وابو حنيفة

لا اله الا الله لا اله الا الله
والله وكن في
حديث الباقر
لما وصف الاذان

كتاب الصلوة

واحد السجدة لعمارة بعد الفجر وان اورد الاقتصار على المودة اذن بعد وقبل احد السجدة كبلال وابن ام مكتوم وهو شافعي ج يفتون بجعل المقدم اذ ان في وقت واحد
يعلم الناس عارده فغير هذا الوقت باذنه لا يكره قبل الفجر في رمضان لان بلال كان يفعل ذلك وقال لا يمنعكم من سجدة اذان بلال وصويط على ثوبه وقال احمد بن
حنبل ان ثلث من شغلوا من السجود في يومين يؤذن اول الوقت ليعلم الناس قبا للصلاة اول وقتها لا خلاف **مسألة** لو نزل الاذان والاقامة فسمعوا
وصلى اثم على حاله ولا يعيد صلاته وان كان ناسيا ثانيا وكما ما لم يركع وسبق قبل صلاته استخبا بالادوية قال المصنف لان النسيان عذر جاز ان يسند كركع
لان الى كركع يحصل منه اكثر اركان الصلوة فلا تبطل بعد ولقول الصادق عليه السلام اذا افتتحت الصلوة فنبئت ان تؤذن وتقيم ثم ذكرت قبل ان تركع فانصت فان لم
واستفتح الصلوة وان كنت ركعت فام صلواتك وليس هذا واجب اجماعا ولا رواة زائدة عن الصادق قلت لو جيل بسجدة اذان والا فامز حتى يكره قال يفتي في صلواته ولا
يعيد وقال الشيخ ان تركها متعمدا استأنف حاله يركع وان كان ناسيا استمر وقال يفتي في صلواته ان تركها متعمدا واستخفا فافعلها لا عارده والا صلح الصلوة وان منع من
ابطالها خولف في النسيان في الصلاة **مسألة** في سجدة على الاذان ويروى قال ابو حنيفة واحمد الاوزاعي عن النبي صلى الله عليه
قال لعنتم من ابى العاص اخذ مؤذنا لا يأخذ على الاذان اجرا ومن طرأ في الصلاة قول الصادق عليه السلام قال اخروا فارقت عليه جيبى سول الله صلى الله عليه
ان قال يا على اذا صليت فصل صلوته اضعف من خلفك ولا تتخذن مؤذنا يأخذ على اذنه اجرا ولا يكره لنفسه فحرم فيها الاجرة كالصلوة وقال المصنف في كركع
بالاصل وقال الشافعي ومالك بالاجواز لانه معلوم يجوز اخذ الرزق عليه فجاز اخذ الاجرة من مؤذنه **مسألة** في سجدة على الاذان اجرا ومن طرأ في الصلاة قول الصادق عليه السلام
يوجد منطوع برك بركه الامام من بدت ليل مع عدم المنطوع ومن خالف الامام قال الشيخ ولا يعطيه من الصدقات ولا من الخاس لان لها قولها مخصوصين
الشافعي يعطيه من خمس الغنيمة والفقير في كل صلاة ومن خالف الامام قال الشيخ ولا يعطيه من الصدقات ولا من الخاس لان لها قولها مخصوصين
الامم لو رزقوا احد ولو وجد الفاسق جاز ان يركعوا بعد ولا بأس به ولو احتاج اليك اكثر من مؤذن واحد رزقوا من دفع به الحاجة **مسألة** في سجدة على الاذان
لسامع الاذان اجماعا لقول النبي صلى الله عليه واله اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن ومن طرأ في الصلاة قول الصادق عليه السلام لا تدع عن ذكر الله على حال ولو سمعت
لنادى بالاذان وانت على غير ذلك فادكر الله عز وجل قل كما يقول قال ابن بابويه وروى عن من سمع الاذان فقال كما يقول المؤذن رتبة ورفيع الو كان فيهما الفراق
فطهر حكة الاذان للعبور لان الفرائض لا تقرب والقول مع المؤذن يقرب ويروى قال الشافعي لو كان مصليا فرضا او فضا لا يجزى الاذان واشتغل بصلواته ويروى قال
الشافعي لا يقطع عن الاذان على الصلوة وقال مالك والليث يعيد في النافلة خاصة الا في الجاهل من فانه يقول فيها الاحول ولا فوة الا بالله العلي العظيم ج لو حكم في
الصلوة قال الشيخ لا يبطل صلواته بجواز الدعاء فيها الا انه لا يقول في الصلوة لانه ليس بجديد ولا تكبير بل هو كلام الاربعين فان قال بذكر ذلك لاحول ولا فوة الا
بالله لا يبطل ويروى قال الشافعي لو رفع من صلواته ولم يحكم فيها كان خيرا ابن ابي كبره وعدها قال الشيخ لا يركع لاحد من حيث كونه شيئا وتكبيره
قال الشافعي بسجدة ون استخبا ما سمعته من الصلوة هو روى انه يسجد في سجدة سمع المؤذن يقول شهد ان لا اله الا الله يقول وانا شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له وان محمدا عبده ورسوله وصديقه بالله وبابا بالاسلام وبنا ونجد رسولنا والائمة الطاهرة ائمة وصي على النبي واله عليهم السلام ويقول اللهم رب هذه الدعوة التامة
والصلوة التامة والائمة التامة والوسيلة والفضيلة وابعدت المفناء المحبوا الذي عدته وارزقني شفاعته يوم القيمة قال الصادق من قال حين يسمع اذان الصبح اللهم اني
استلمك باقبال نمازك وادبار بيلك وحضور صلواتك واصوات دعائك ان توب على انك انتا لثواب لقيم وقال مثل ذلك حين يسمع اذان المغرب ما من
يومه وليلته مات فتابا من لو نقص المؤذن استخبا ما نام ما نقصه بخير الكمال السنة ولقول الصادق اذا نقص المؤذن الاذان وانت تريد ان تضي باذانه فامز ما
هو من اذنه ليس من السنة بل يفتن الامام بعد الفراغ من الاقامة بمناوشة ولا يقول اسئروا حكم الله لعدم **مسألة** لو احدث الصلوة اعادها ولو بعد
لان الطهارة ليست شرط فيها فلا تؤثر في اعادتها اما لو تكلم اعاد الاقامة والصلوة لقول الصادق لا تكلم اذا اتممت الصلوة فانك اذا تكلمت اعدت الاقامة **مسألة** لو صلى
خلف من لا يقضى اذن لنفسه اقام ولو خاف فزنا الصلوة افسر على تكبيره ثم وثق فامت الصلوة لان ذلك اهم فصول الاقامة ولقول الصادق اذا دخل الرجل المسجد
وهو كايامه صاحب فختان هو اذن واقام ان يركع الامام فليقل فقامت الصلوة فامت الصلوة الله اكبر الله اكبر الله الا الله فليقل في الصلوة قال الشيخ وقد روى
انه يقول ما ينكر من قول على خير العمل **مسألة** اذا قال المؤذن فقامت الصلوة قام المصلون ويروى قال مالك واحمد لا وقت المباشرة في الاستدعاء الا القيام كما
في باب البيع ولا يفتن سالوا الصادق اذا قال المؤذن فقامت الصلوة يقوم القوم على رجلهم او على سبيلهم حتى ياتيهم قال بل يقومون على رجلهم فان جاء
امامهم والابو خديج رجل من القوم فقدم وقال الشافعي اذا فرغ المؤذن من الاقامة وقال ابو حنيفة اذا قال على الصلوة فقامت الصلوة كبر
المقصد الثاني في فاعلا ومزكها وكل منهما واجب ويندب في جميع عرفة ذلك كله اما بالادلة او بالتقليد فلو قلد غير هذا في الحكم لم ينع صلواته
ايضا كل من الواجب التندب على وجه التندب عطل صلواته لعدم الامثال ولو وقع التندب على جهة الوجوه فان كان ذكرها بطلت صلوة
اذ الماني به غير مشرع فيدخل تحت من يتكلم في الصلوة عامدا وليس يحل عند خلاف الشافعي لانه لو يوقع على وجهه فلا يكون من الصلوة واجبا جاز ان يستمر
بقية الفرض متوج وان كان فعلا فان كان كثير ابطال الصلوة والا فلا وانما اسوق اليك ان شاء الله تعالى الافعال الواجبة وهي القيام والتسبيح والتكبير الاحرام والاقامة
والركوع والسجود واذا كانا والشهادة في التسليم فلو ان ثم اعقب لم ينع ثم انما ذلك كله بالضرورة في فصول الاول الافعال الواجبة فمباحث الاصول
القيام **مسألة** في القيام واجب في الصلوة الواجبة اجماعا وركن فيها لقوله تعالى فوموا لله فاشتهن اي يطيعن لقوله لوافي من جديد صل فانما فان لم يقطع فاعدا
فان لم يقطع فاعدا من طريق الخاصة قول الصادق في المصنوع فاما فان لم ينع ذلك صلى جاسا ولا فرق في وجوبه بين ان يعجز عن ركوع السجود مع الفقد على
القيام وبين ان لا يعجز عند علمائنا وبطلان الشافعي منه قوم وبؤى للركوع والسجود دون القيام سقط عنه الفهم لان كل صلات لا يجزى بها الركوع والسجود لا يجزى بها القيام
كالنافلة على الواحدة والنافلة لا يجزى بها من ذلك بخلاف التيمم **مسألة** في حد القيام الاقل من مضى مع الفقد فلا يجوز له الاتك والاسناد من غير
حاجة بحيث لو سل الاسناد سقط في الاخر كبر الاسناد الى حد او غيره فان عجز عن الاقل جاز ان يستند الى جدار او غير ذلك يركع عليه منضبا على اي بابيه شاع وهو
احد جبي الشافعي لوجوه المقصود للقيام وهو الامر فلا يفسد بالعجز عن هيمته ولقول الصادق لا تستند الى جدار وان لم تكن رصدا وللشافعي قول يستقيم

كتاب الصلوة
في سجدة على الاذان
في سجدة على الاذان
في سجدة على الاذان
في سجدة على الاذان
في سجدة على الاذان

في سجدة على الاذان
في سجدة على الاذان
في سجدة على الاذان
في سجدة على الاذان
في سجدة على الاذان

لا يدل

في
الركعة الثانية
من
الصلوة

كان

في
الركعة الثانية
من
الصلوة

انقاع

في
الركعة الثانية
من
الصلوة

في هذه الحالة ولو عجز عن الانصباب فام مضميا والمعتبر نصب لفاف ولا يضبط طواق الراس ولا يجوز له مع الفدية ان يخطي قلبه ولا كثيرا وهو ظاهر في الشافعي وفي الاخر
بجوز في البسبر فلان يديك بسحب حال فيلزم ان يفصل بين رجليه من اربع اصابع الى شبر وان يستقبل باصابعه الى القبلة وقالوا في ذلك ما لا ينبغي ان يفسر
القيام وكن مع الفدية لو اخل برعدا او سهوا بطلت صلوة له لعدم الاضطرار ويجب مدة القراءة فلو ركع قبل ان يركع الفدية بطلت صلوة له ولو عجز عنه مدة القراءة
وجبان بقوم مدة فدية لان القيام يجب في جميع القراءة فالعجز عن البعض لا يفسد الاخر ولو عجز عن القيام وكان كالركع خلفه كبره وجبان يفهم بغيره وهو
من مذهبي الشافعي في الاخر بعد ثلثا بناوي القيام بهيئة الركوع والوقوف على هيئة الركع افرأى الى القيام فوجب فاركع وجبان يخطي بسرا يخطي بين ركوعه وبين
ويجوز السقوط لان ذلك واجبا للركوع مسسئل ولو عجز عن القيام اصلا صلا فاعدا بلجام العلماء وقلنا عجزا وانما احدهما المصير الى ظننا ان شاء الله فدية
على الاقل والالتكاء لان جبلا سال الصادق ع ما احدا لم يرض الذي جعله فاعدا قال ان الرجل يوعك فيخرج ولكنه اعلم بنفسه اذا نوى فليقم وقال الباقر عليه السلام بل
الانسان على نفسه يصير ذلك اليه هو اعلم بنفسه الثانية العجز عن المشي فدية الصلوة لان سليمان بن حفص قال قال الفقيه المبرز انما يصلي فاعدا اذا صار الى حال ان لا يقدر
فيها على المشي مقدرا صلوة له ان يفرغ فاما الاول والى ولو عجز عن القيام وفدى على المشي وجب المشي ولا يصلي حينئذ فاعدا فرفق ع لو صلى فاعدا العجز ويمكن
من القيام للركوع وجب لانها حاله فيجب فيها القيام فلا يقطع مع الفدية به لو صلى فاعدا عجز عن الركوع والسجود او ماله كما ياتي في العجز عن الركعة وبه وجهه من الارض
الى ارض ما يقدر عليه ولو قدر ان يسجد على صحنه لم يجز له ان يسجد على الارض ج لو امكنه ان يسجد على الارض ج ولو امكنه ان يسجد على الارض ج ولو امكنه ان يسجد على الارض ج
الشافعي وابو حنيفة ولا فرق بين ان يكون على فخذه او على الارض وقال الشافعي ان وضعها على يد يديه لم يجز له ان يسجد على الارض ج ولو امكنه ان يسجد على الارض ج
مسئل للفقهاء ان يبيع دارا ويشتري حلبة كالحمار يوردك من هذا القول احدهما عليها السلام اذا صلى جالساً بين ركعتين فادرك ركعة ثالثة جالسا لم يجز له ان يسجد
بين ركعتي الصلاة ويقرأ الحمد كالفهم وبه قال مالك والثوري ابو يوسف واحمد اسحق والليث لا يشره قال رابن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة
مشرعاً لان هذا الجلوس بدل عن القيام فينبغي ان يخالف هيئته هيئته غير كخالفته القيام لغيره الثاني انه يجلس كما يجلس في الشهد وعن ابو حنيفة رواه ابن ابي ابي
كقولنا والثانية يجلس كيف شاء لا القيام سقط تخفيفا فسقط هيئته وهو غلط لا يفسد عنه ما عجز عنه فلا يفسد عنه وقال ابو حنيفة مقرر شالان ابن مسعود
كره الزنيح وحديث النبي الامير اول من ابن مسعود مسسئل لو عجز عن الركعة صلا على جانبه لا يمين موميا مستقبلا القبلة فيمضي بركعة
لموضوع في الحديث وبه قال الشافعي واحمد لقوله نعم الذين يذكرون الله فاما ما ورد في وجوبهم فلاها النبوة صلى الله عليه وسلم لعزائرها حين قال لم يصل فاما فان لم
سقط فاعدا فان لم يسقط فعلى جنبك من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام المريض اذا لم يقدر ان يصلي فاعدا بوجهه كما يوجه الركعة في سجده وبنام على جانبه لا يمين
يؤى بالصلاة فان لم يقدر على جانبه لا يمين فكيف عاقد فانه جازر يستقبل بوجهه القبلة ثم يؤى بالصلاة اتماما للشاخي قول اخر انه يستلقي على ظهره ويجعل رقبته
الى القبلة وبه قال ابو حنيفة لانها ممكنة للوجه الى القبلة وهو ممنوع لانها يستقبل السماء اذا عرفت هذا فانه يكون مغضبا بين يدي القبلة ولو اضطر على شفة الابشر
مستقبلا فالوجه الجواز وبعض الشافعية تكون رجلاه في القبلة حتى اذا ماوى يكون اتماما الى ناحية القبلة مسسئل لو عجز عن الركعة صلا على جانبه لا يمين
على فضاء موميا برسه فان عجز عن الركعة بالراس او يمينه وبه قال الشافعي لان عليا عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المريض فاما فان لم يسقط
جائسا فان لم يسقط صلا على جنب مستقبلا القبلة صلا مستقبلا على فضاء رجلاه في القبلة واوى بطرفه ومن طريق الخاصة قول الصادق المبرز اذا لم تقدر على الصلوة
جائسا صلا مستقبلا بركعتين ثم يقرأ الفاتحة فادرك الركوع غمض عينيه ثم يسبح فاذ اسبح فمخ عينيه فيكون فمخ عينيه رفع راسه من الركوع فاذا اراد ان يسجد غمض عينيه ثم يسبح
فاذا اسبح فمخ عينيه فيكون فمخ عينيه رفع راسه من السجود ثم يشهد ثم يركع وقال ابو حنيفة تسقط الصلوة ويقتول عجز عن القيام وعما يقوم مقامه وهو ممنوع
وقال مالك تسقط ولا يقتول فاعرف هذا فانه يصلي بالاجزاء فان عجز جمل الاجزاء بطرف العين فان لم يقدر ان يركع فقال الصلوة على فليركع على فليركع بالركعة والذكر
لسان فان لم يقدر ان يركع بالركعة الا بعد اوجع العين يكتفي بالاذكار مسسئل لو كان يركع وهو قادر على القيام فقال له انما بالطلب ذاب صلا مستقبلا
بوجهه الى اليسار ذلك وبه قال ابو حنيفة والثوري المشقة فيسقط موجهها لان الصوم يترك للمعدة قال مالك والاوزاعي لا يجوز لان ابن عباس لم يركع
الصلاة في الصلوة مسسئل في افرع لا يجوز ان ياتم القائم بالقاعد وقال الشافعي بلزمة القيام وقال احمد يصلي جالسا كما مائة سبابة لو كان يقدر على القيام لم
يجز له الركعة والذكر بل يجب عليه القيام وبه قال الشافعي وقال مالك لا يلزمه القيام حج لو كان لا يتمكن من القيام الا بمعاون وجبان لم يجز له المشي استلزام ان را
على لغيره المثل وجوبا فان عجز صلا جالسا كوصلي في السفينة وخاف وان راسه مع القيام ولم يقدر على المشي صلا جالسا للصلاة وقال الشافعي يجب القيام
لو خاف القيام ان يراه العدو صلا جالسا واجزاء للصلاة وهو صحيح وجهي الشافعي في الاخر يقتضي الكسب اذا صلوات في هذه فتوا صحت صلواتهم لانهم لم غرضوا
الى غير العدو وللشافعية وجهان من لو تمكن من القيام منفردا وعجز في الجماعة لظنوا بالامام لم يجز له الجماعة وقال الشافعي يجوز فليس اذا عجز حج كل ذي عذر بغيره
والنعوذ بصلي مستقبلا فاعلم ان الصادق جوز وهو قال ليس بشئ من جملة الاول باحد من اضطرابه قال مالك لا يجوز وليس يجب مسسئل لو كان
كل من القاد والعاج عن حاله الى اخرى عند حصول سبب فلو فدى على القيام رجب يعق وبه قال الشافعي وابو يوسف كان زوال العد اذا لم يورثه ولا
طوبى لمن سفل الصلوة وقال محمد بن طلال لا ينبغي احدهما على الاخر فان لم يفعل بطلت صلوة له هو احد قول الشافعي لا يفسد على الاضطرار ولو فعل وان كان
كان الخلف قبل القراءة فام ثم تراو لا يجوز ان يقرأ وهو اخذ في القيام لان فرض القراءة توجه عليه حاله الاضطرار وهو قادر فان فعل استأنف وان كان في الاشياء
سكت لان ينصب ليس له القراءة في حاله اخذ في القيام كما شئتم فاذا انصب تحيز بين الاستنباط ليعجز جميع القراءة فمضمنا وبه قال الشافعي ولم يفسر بغيره
لان القراءة لا تنكر في الركعة الواحدة وفدى من المأمور به ولو خفف في ركوعه قبل الطمينة وجبان لم يرفع مضمنا الى حد الركعتين ولا يجوز له ان ينصب في ركع
لثلاثين يركع ولو خفف بعد الطمينة فمضى ركوعه وان خفف في الاعتدال من الركوع قبل الطمينة فمضى ركوعه بالاعتدال وبطش فيه وان طمان فمضى
عليه ان يفهم بسجدة عن قيام اشكال وللشافعي وجهان ولو عجز عن حاله القيام عند فدا فان اتفق حال القراءة فدا في الاصل اكل من الفعوى ولو صلى بالاجزاء
فقد على النعوذ وجب كذا لو فدى على القيام ولا يبتطل صلوة له بل يتم وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة وصالحا به بطلت الصلوة مع ان ابو حنيفة قال القاعد

كتاب الصلوة

في معرفة
الصلوة
التي هي
الصلوة
التي هي
الصلوة

اذ اذ على القيام فام وبني والقائم اذ يحضر عنه فيصعد فاما المصطبح اذ اذ على القيام او على الفعور بطلت صلوة ولا يبنى عليها وكذا الفاعل اذا عجز عن الفعور ولا
بضطجع بل بسنائف حاصل من هذه الانضجاع لا يبنى على القيام ولا على الفعور ولا بالعكس **مسألة** لا يجب القيام في النافلة اجماعا وان كان قادرا لان عبد الله
عمر بن العاص قال رسول الله صلى الله عليه وآله انك تلت ان صلوة الرجل فاعدا نصف لصلوة وانت تلت في فاعدا فقال اجل ولكني است كاحد منكم ومن طر يفي الخاصة قول
عليه السلام اذا اردت ان تترك صلوة القيام فافرا وانت جالس فاذ بقي من سورة ايتان فقم قائم ما بقى واركع واسجد لان النوافل تكره فلو لا نبيها لجأوس لزم المشقة
وهل يجوز مضطجعا مع الفكة على الفعور والقيام اشكال ينشأ من عدم وجوبها فلا يجب كقيمتها ومن انه يجوز صورة الصلوة والشافعية قولان ولو قلنا بجواز
الاضطجاع فالأقرب جواز الانباء بالركوع والسجود واذا صلى جالسا استحب حساب كل ركعتين بركعة من قيام وهل يحسب في الاضطجاع كذا ان اوردنا نظرنا
الشخص **المبحث الثاني في البناء** **مسألة** النبي ذكر في بعض ان الصلوة ينظر مع الاحلال بالعمد او سواه اجماع العلماء الفعلة تعالى ما امرنا الا بعبد
الله مخلصين له الدين ولا يخفف الاخلاص من دونها والقوله انما الاعمال بالنيات ومن طريق الخاصة قول الرضا لا عمل الا بالنية ولان الافعال يمكن ان تقع على حيز
غير مرادة فلا يختص بمراد الشارع الا بالنية وهي عيان عن الفصد فحاشا القلب لا اعتبار فيها بالساعة كشدة فيقارخص بالافعال بالوجوه والاعتبارات في
الادارة وهي من افعال القلوب لا اثر للفظ في الاختصاص فيسقط اعتباره وقال الشافعية بسبب النلفظ بهامع الفصد قال بعضهم يجب كل ما ممنوع وهل هي
او من من الصلوة لا يعلل بالصلوة فتكون خارجة ولا تعلل بنفسها اشكال **مسألة** كيف يتم ان يفصل بين افعال صلوة معينة لو جوبها ولو بداهة او
قضاء من غير ما الى الله تعالى اما قضاء الصلوة فهو واجب جاعلا فيك فعلها من غير قصد هل هو اما النية في واجبه عند علماء ائمة اجمع فياني بظاهر وعصر اوجبه ولا تكفي
ونية الوقت عن نية الظهر والعصر مثلا وهو اصح وجهي الشافعية في وجبه لا كفاية ولا يصح الظهر بنية الجمعة وللشافعية وجه ضعيف لا يصح الجمعة بنية مطلق الظهر
وهل يصح نية ظهر مرة صوم والاشارة بل المتع خلافا للشافعية اما الفرضية او النية فلا بد من التعرض لها عندنا وهو اصح وجهي الشافعية لان الظهر مثل نفع على
الفرض من النقل كصلوة الصبي من عارها لجماعه فلا يختص باحدها الا بقصد فالحال ابو حنيفة تركه صلوة الظهر عن نية التعرض بغيره قال الشيخ بهرهم من الشافعية
الظهر لا تكون الا واجبة ونفك بطلانها اما الاداء والقضاء فهو شرط عندنا وهو اصح وجهي الشافعية لان الفعل مشروط بنية فالاختصاص باحدها الا بالنية والقصد
بها نية بعض الافعال بعض الآخر لا يشترط لانه لو صلى يوم عجم ثم بان انه صلى بعد الوقت لجزاه وان لو بنى القاشة فكذلك لو اعتقد فوات الوقت قوي القضاة بان
الحالات والفرق ظاهر فانه نوى صلوة وقت بعينه وهو ظهر هذا اليوم فكيف فتنجزه سواء وفشا دا او قضاء لانه عين وقت وجوبه ويجري مجرى من نوى صلوة
لمس فانه غير ممنوع القضاء وانما بنصوا خلافه فيمن على مقابلة الظهر اذ صلى وقت الظهر نوى صلوة الظهر بنية فان هذه الصلوة لا تقع بحكم الوقت عندنا ونفع
عند المجوزين واذا كان نوى من صلى نيا نوى صلوة الفريضة فانه لا تجزئه عن القضاء عندنا وهل نفع فاقوله للشافعية وجهان ويجري عن القضاء عندنا لا يجرى
انه من اعتقد دخول الوقت ولم يكن دخل صلى ظهر فانه لا تجزئه عن القاشة واما النية فبالقضاء لا بد منه عندنا لان الاخلاص لا يتحقق به وللشافعية وجه اخر عدم
الوجوب لان العباد لا تكون الا لله **مسألة** لو نوى اداء فرض الظهر اجره على الاقوى لان الظهر عر فاسم للصلوة وللشافعية وجهان احدهما المنع لان اسم الوقت
دون العبادة فلا يدل ان يقول فريضة الظهر الا لا يقصد اداء العبادة فيسقط لو نوى القضاء لم يصح به الاداء وبالعكس للشافعية وجهان لان قضاء اجمع العلم بجز
الوقت والقضاء مع العلم ببقائه عيب ما عيبه بالصلاة **مسألة** النوافل المفيدة كصلوة الاستسقاء والعيد المندك بك بدية من نية الفعل والتقصي ان ما عيبه
كصلوة الليل سائر النوافل فتكفي نية الفعل عن التقيد وقال الشافعية لا بد من الوان من نية من اضافها الى الفريضة وجبه في اخر بشرط في كونه الفريضة
وفي الوان لا يضيفها الى العشاء وفي التعرض لنقلية اشكال ينشأ من جالسا والاشارة في كون نوى الفرض فاعدا وهو قادر على القيام لو فقد صلوة فرضنا اضطرار
فلا وهو اصح وجهي الشافعية لانه من اعاد بصلوة ولا نوى الفرض لم يحصل له فادى ان لا يحصل ما لو بنوه وكذا في الجهر بالظهر مثل الزوال بالجملة كل جا
ينافي الفريضة والنقلية فلو نوى النقل عددا جاز له ان يادة عليه والنقصان منق لا بد من نية الانباء فلو صلى خلفه من غير ان يقصد بغيره لو كان صلوة
اجماعا ولا يقع منه ولو هو احدى وجهي الشافعية ولا يجب شرطية الامام ولا امانة فاذا تقدم وصلى يقوم ولم ينو الامانة صح صلوة اجماعا ولو تكون جماعة ايضا
احد قول الشافعية لان سبب الفضل اجماع القوم على العبادة ولهذا نرى في الفريضة بكرة العدد ولو بقصد الامام في الآخر لا تنفصل جماعة لانه بنوه وظهر
القابضة فيما لو نوى صلوة الجمعة ووقف القوم خلفه ودخلوا معه ولم ينو الامانة فان قلنا تصح جماعة صح جماعة والافلاح بشرط في صلوة الجمعة
الامام لانها لا تصح منفردا **مسألة** لا بشرطية عدد الركعات لا يخضاره شرعا فلو ذكره على وجهه يضر ولو خطا بان نوى الظهر ثلثا لم يصح صلوة
ولا بشرطية الفصول الثام لان الفرض من غير ما لو كان في احدى الاماكن الاربع لا ينعين احدها بالنية بل يجوز ان يقصر ان يهزم وان نوى الضد
بشرطية الاستقبال بل الشرط ان يعلم كونه مستقبلا كما لا يشترط ان يقول انا على ظهر وقال الشافعية يجب ليس بشئ ولا بشرطية حين اليوم فلو نوى ظهر الجمعة
صحت صلوة وان خطا لان الوقت معين شرعا وند نوى فرضه الا انه سعى الوقت بغير اسم فلا يضر الخطا في التسمية اما في القضاء فيجب نوى اليوم
السابق على اللاحق ولا يجب عليه شعب اليوم الذي فات فيه الصلوة فان عجز وخطا لم يفسد فرضه لان وقت الفعل غير معين له بالشرع وانما يفسد عن
قالوا جبهه لم ينوها والمنوبة ليست واجبة وقال الشافعية بغيره ان ينوي قضاء فانه الظهر الى ان يقضى جميع ظهر عليه ولا بشرطية التقيد بان نية ظهر اخرها
مسألة لو فاته صلوة نسي فبينها قال كثير علماء ائمة اجمع اربعا بنوى حلالا ثلث وصحوا ومغبرا وقال بعضهم يصلي خمس صلوات وهو اكثر الشافعية وقال
الزبيدي اربع ركعات ويشهد عقيب الثانية والثالثة والرابعة ويجزئه في الاوليين واجزا لان الثانية ان كانت حيا فادى ركعتين على ظن ان عليه ركعتين
كما لو غلط وقام صلى ركعتين بعد ما شهد ساهيا وان كانت الثانية المغرب فغدا شهد عقيب الثانية وان كانت باعبر فغدا صلى اربعا ويشهد بعد الثانية كانه
سهر **مسألة** لو فاته صلوة بغيره لم يد راضا ام عصر اجزا ثم دعه بينهما عند كثير علماء ائمة اجمع الا وقال الشافعية لا بد من الاربعة منين وهو قول بعض علماء ائمة اجمع
ولو نوله اجماعا في صلوة واحد لم يجزئه لان شريكه بينهما يمنع من وقوعها باحدهما ولو دخل بنية احد باثم شك فلم يد بينهما نوى لم يجزئه عن احدهما ولو
شك هل خطا بنية ثم ذكرها قبل ان يحدث عن الجزائز اما لو عمل بعد الشك فغدا عن نية ولو صلى الظهر والعصر وذكر لبيان النية في احدهما او نية النية

في كيفية
النسبة
التي هي
الصلوة

بعض
بعض
صلوة

الا انه صلى ركعتين

عبدالله بن محمد

[illegible]

البشارة في
التفسير

میں نے اس کو

الكتاب الثاني
في الصلاة

في الصلاة
في الركعة الأولى

لأنه باهره
جمهوره

في الصلاة
في الركعة الثانية

في الصلاة
في الركعة الثالثة

في الصلاة
في الركعة الرابعة

الكتاب الرابع

الشافعي قال مالك والثوري واحكام الراي بعيد تكبيره **باب** الفرائض من سجدة التوبة بعد تكبيره الا فتحة ويقول وجبت لذي ظهر
السموات والارض حقيقا مسلما وما انا من المشركين ان صلواتي وسجاتي وانما في الله وباللهين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين وبه قال الشافعي
لان عليا روى عن النبوة صلى الله عليه واله ذلك ومن طريق الخاصة قول الباقر ع يجزيك ان تقول وجبت لذي ظهر السموات والارض على ما ابراهيم حنيفا
اخيه قال الشيخ وان قال وجبت وجبت لذي ظهر السموات والارض على ما ابراهيم حنيفا مسلما الى اخر الكلام كان اخذ من قال مالك
لا بدعوى شئ سدا لا فتحة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتح الصلوة بانحمد الله رب العالمين والمراء استفتاح الفراءة وقال ابو حنيفة يقول سجدة التوبة لله وحده
اسمك وفيما في حدك ولا اله غيرك وبه قال الثوري احمد وروى عن ابو يوسف انه يقول وجبت وجبت لذي ظهر السموات والارض على ما ابراهيم حنيفا
لان من الفاظ القرآن والشيع يهود في الركوع والجمود ولو قاله عندى لم يكن بربا في الشافعي واذا فرغ من التوجه قال اللهم انما الملك الحق الى اخره ثم يقول
سبب وسعد بك اه ونحن نسبحه مثقلا على التوجه **باب** سجدة التوبة قبل الفراءة في اول كل صلوة وبه قال الشافعي وابو حنيفة والثوري
والاذاعي احمد والشافعي لان النبي كان يقول قبل الفراءة اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومن طريق الخاصة قول الصادق ع ثم تعوذ من الشيطان الرجيم ثم اقرأ
فاتحة الكتاب قال مالك وابو حنيفة لا يعوذ في المكتوبة بل في قيام رمضان لان الشافعي كان يفتح الصلوة بالحمد لله رب العالمين ثم يقرأ فاتحة الكتاب
ومحمد بن سيرين يعوذ بعد الفراءة لقوله فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اذا اذنت الفراءة **باب** صورته التعوذ اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وبه قال
ابو حنيفة والشافعي لانه لفظ القرآن وقال الثوري وابن سيرين بن يونس على ذلك ان الله هو السميع العليم من الشيطان الرجيم وقال احمد اعوذ بالله السميع العليم من
الرجيم وقال الحسن صالح بن جعفر اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم واحسن القول له تعالى وما بين غنك من الشيطان الرجيم فاستعذ بالله انه هو السميع
العليم والآخر ليس بداخل في الامر بالاستعاذة قبل خبر بعد الامر به بل يستحب الى سائر ما يلوذ به من الجهر به وهو واحد في الشافعي لان ابن عمر كان يعوذ في نفسه لان
يجهز به الجهر به في عمل الاية عليهم السلام اولي ج **باب** استحب التعوذ في الركعة الاولى خاصة به قال ابو حنيفة والشافعي والتا في احد القولين لان الصلوة كالفعل الواحد
فينكف استعاذة واحدة كالوجه في الاخر في كل ركعة لقوله فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وليس المراد كل مرة بل فراءة واحدة والصلوة كلها واحدة ولو
نسبت الاولى لم يأت في الثانية لقوات عمله وقال الشافعي على القول الثاني باستحباب اعادة استعذ بالله في الثانية والصلوة بشرطها عند علمائها اجمع
الامام نقل عن الحسن بن صالح بن حي وابن عليه الاصم فانهما قالوا باستحبابها في الثانية ما ينس من القرآن وليس واجبا في غير الصلوة فيجب فيها اجماعا وقوله
لا صلوة الا بفراءة القرآن المذكورين من غير من اجابهم يقول عمر بن الخطاب ع من قرأ الفراءة لا بأس بغير سجدة ويجعل على الشيطان خاصة لو رده فيه **مسألة**
وتعني الفاتحة في كل فريضة ثمانية في الاوليين من غير علمائها اجمع وبه قال الشافعي والثوري واحمد وابو ثور ومالك والشافعي وداود لقوله عليه
لا صلوة لمن لم يقرأ بها بام القرآن ومن طريق الخاصة قول محمد بن مسلم سالت عن الذي لا يقرأ فاتحة الكتاب في صلوة قال لا صلوة الا ان يقرأ بها في جهر واخفان و
لان الفراءة جزء من الصلوة فكانت منعينة كالركوع والسجود وقال ابو حنيفة اي شئ قرأ اجزاه لان النبي صلى الله عليه واله قال لا اعزاني قرأ ما ينس منك من
القرآن ولان الفاتحة كغيرها في جميع الاحكام فكذلك الصلوة والركعة ثم اقرأ بام القرآن وما شاء الله ان يقرأ الشاوي ممنوع للاجماع على ساءه من ثلث الفاتحة
دون غيرها وقال محمد بن ابو يوسف ثلث ايات واية كبرى كاية الدين وهو تحمك وعن احمد وابو يجرى مفاد ان كل سجدة في الفاتحة النافذة لا تفي عند عدم
الوجوب خلافا للشافعي عملا بالاصل **مسألة** في وجوب سورة بعد الحمد في الثانية ولو لم يقرأها فلو ان الشهر الوجوب به قال الشافعي وبعض اصحابنا
لان النبوة كان في الاوليين من الظهر بقا في الكتاب سورتين بطول في الاولى وبقي في الثانية وكذلك العصر قال طحاذا في ارباع الشمس وضحها وسبح اسم ربك
الاعلى والليل اذا يغشى وروى الجمهور وعنه انه قال لا صلوة الا بقراءة الكتاب معها غيرها ومن طريق الخاصة قول الباقر عليه السلام وقد سئل ما تقول فيمن
قرأ ام الكتاب فلما صار الى غير الكتاب من السورة ثم كرها فقال العياشي ليس بذلك لا بأس فكيف يحط به من ثلث على غير ما روي عن الشافعي في موضع انه سئل
لا واجب هو من هب الجهر وكافة الاعتم على العاص فان اوجب بعد الفاتحة فذلك اثبات لان النبي قال لا صلوة الا بفراءة ولو بقراءة الكتاب هو يعطى
حال الضرر **مسألة** يجوز في حال الضرر والاستسجال الا فتحة على اجماعا ولقول الصادق ع يجوز للمريض ان يقرأ في الفريضة بقا في الكتاب
وحدها ويجوز للصحيح في فضله صلوة النطوع بالليل والنهار وسئل ابو يجرى عن ان قوله في الفريضة بقا في الكتاب وحدها اذ كنت مستجلا او عاجلا شئ فقال لا بأس
ولا نهالة مشقة فيسقط التكليف وقال الصادق لا بأس ان يقرأ الرجل في الفريضة بقا في الكتاب الاوليين اذا ما يحل به حاجة ويخاف شيا وكذا يجوز ان يقرأ
بعض السورة حال الضرر لان الصادق ع سئل عن السورة تصلح في الركعتين من الفريضة فقال نعم اذا كانت شيئا من صفها في الركعة الاولى والنصف الاخر في
الركعة الثانية وحملناه على الضرر جمعا بين الاول وسئل الباقر ع عن رجل قرأ سورة غلط اربع غلط في موضع فريضة او بدع تلك السورة
ويجوز منها الى غيرها كل ذلك لا بأس به وان قرأه واحدة فتاوان بركعها **مسألة** ولا يقرأ في الثالثة والرابعة والاربعين بعد الحمد شيئا
عند علمائنا وبه قال مالك وابو حنيفة واحمد والشافعي في احد القولين ولان عليا عليه السلام كتب الى شرح ان في الركعتين الاوليين في كل ركعة قد تلت شيئا
في الاخرين مضاف ذلك ولا نهائيا وبان الاوليين الواجب الفراءة وكذا في السجدة ويجعل الحد بث مع ثبوتها على نافلة الظهر وتفتح الشاوي **مسألة**
البعلة ابراهيم من الحمد من كل سورة عدا براءة وفي النعل ابراهيم وبعض ائمة وقال الشافعي والزهري وعطاء قال ابن المبارك من ثلث بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ الحمد ثم
قال والذي نفسي بيده اني لا يشبهكم بصلوة رسول الله ولا النبي صلى الله عليه واله ولا النبي صلى الله عليه واله ولا النبي صلى الله عليه واله ولا النبي صلى الله عليه واله
اذا قرأ الحمد فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فانها من ام الكتاب بلها السبع المثاني وبيسم الله الرحمن الرحيم ابراهيم منها ومن طريق الخاصة قول الصادق ع وقد سألته عن رجل
عازا اذا تلى الى صلوة ابراهيم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب فقال نعم قلت فاذا قرأت فاتحة الكتاب ابراهيم الله الرحمن الرحيم مع السورة قال نعم وقد ثبتها الصيام
اوائل السورة بخط المصحف مع ثلثهم في كنية ما ليس من القرآن فيه ومنهم من المفضلون في تفسير ولا يكفر جاحدا للشبهة وقال ابو حنيفة ومالك والاذاعي
طاوانها ليست من القرآن الا سورة النمل وقال ابو الحسن كبري انها ابراهيم مكانها ليست من السورة وهو مروي عن احمد لان النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تبارك و

في الصلاة
في الركعة الاولى
في الركعة الثانية
في الركعة الثالثة
في الركعة الرابعة

في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة

في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة

في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة

في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة

في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة

في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة

في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة

شرط الطهارة من الحدث والنجس وستر العورة والاستقبال لقوله لا يقبل الله صلوة بغير طهور فدخل في عمومها السجود ولان ما نافي اصلوه في السجود كالقصر
ولا كماله في الخبر لانها ليست صلوة والكفر بنافي للعبادات الواجبة والمندوبية المشرطة فيها الطهارة وبغير المشرطة فيها اما النية فلا بد منها لانها فاعل مشترك فيقتصر
الى نية فرج السجود وهو على طهارة لم يلزم الوضوء ولا النية وبه قال احمد لانها اشغاف بسبب فاذا ثاب السجدة كما لو فرج سجدة في الصلوة ولو لم يسجد
بعد ما وجب السجود واستخبره ان لم يظهر لعدم اشراط الطهارة كما تقدم وقال النخعي يتيم ويسجد وعنه يوضا ويسجد وبه قال الثوري واصحاب الراي فيه ولو
نوضا يسجد وقال احمد لا يسجد لفوات سببها ولا يقيم لها مع وجود الماء مع لو عدم الماء فمهم يسجد عندنا وبه قال احمد اذا لم يطبل لعدم بعد سببها بخلاف الوضوء عند
مسألة لا تكبير فيها السجود عندنا وبه قال ابو حنيفة في رواية ابن ابي هريرة عملا بالاصل قال الشيخ وبكر للرفع منه لقول الصادق اذا فرغ من السجدة فاسجد ولا
تكبر حتى ترفع راسك وقاله فمن يقرأ السجدة من القرآن من الغنائم فلا يكبر حين يسجد ولكن يكبر حين يرفع راسه وقال الشافعي ان كان في غير صلوة نوى الساجد
وكبر للافتتاح ورفع يديه بحد منكبته كما في افتتاح الصلوة خلا لابي حنيفة في الرفع ثم يكبر تكبيرة اخرى للمدحى من غير رفع اليدين ثم يكبر عند رفع الرأس قال الشيخ هبة
لا يكبر للسجود ولا للرفع في غير وقال الشيخ واحد واصحاب الراي كقول الشافعي باستحباب التكبير للسجود والرفع منه لانها صلوة ذات سجود فوجب ان تغتفر الى تكبير الاحرام بنا
الصلوات والصغرى ممنوعة **مسألة** اصنع احمد من شئبة التكبير الابتداء وان كان خارجا من الصلوة وقال الشافعي اذا سجد خارجا من الصلوة كبر واحدة للافتتاح
للسجود لانها صلوة فتكبر الافتتاح غير تكبيرة السجود والصغرى ممنوعة **مسألة** قال الشافعي واحمد يرفع يديه عند تكبيره الابتداء وان كان في غير صلوة لانها تكبيرة
احرام وان سجد الصلوة قال احمد يرفع يديه عند التكبير الاول وان كان في غير صلوة لانها تكبيرة الاحرام وان سجد الصلوة قال احمد يرفع يديه عند التكبير الاول
صلب صلواته وهو ممنوع ثم يستحب ان يركع سجدة واحدة ولا يسجد في سجدة واحدة ولا يسجد عند علمائنا اجمع وهو قول ابو حنيفة واحمد في الشافعي
الامر بالسجود لا يثبت في غير فيكون منقيا بالاصل ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه واله ولا عن احد من الائمة عليهم السلام تشهد ولا تسلم ولا تشهد في
مقابلة الضام لانها لا تشهد عند احمد فلا يستحب التسليم في الصلوة وقال النخعي ما عصى سعيدين جيبه قال بعض الشافعية يثبت في سجدة واحدة فيحتاج الى الاحرام
السلام فيكون سجود الصلوة والصغرى ممنوعة وهو خلاف بعض نص الشافعي انه يسلم من غير تشهد وبه قال احمد لقوله تحت يدي التكبير وتخليلها التسليم لانها
ذات تكبير احرام فافتقرت الى التسليم والصغرى ممنوعة وبه قال احمد في حديث راجع الى الصلوة اذا ثبت هذا فاختلاف الراي بين احمد وروى ابي حنيفة من
واحدة **مسألة** لا يفوز الركوع مقام السجود عند علمائنا اجمع **مسألة** قال الشافعي واحمد لان سجود مشرع فلا يفوز الركوع مقامه كسجدة الصلوة ولا
الامر به بالوجوب بالسجود والركوع مقامه في حال ابو حنيفة يفوز مقامه استحبابا لقوله تعالى فخر وكعبا واناب انما يفعل خرسا جادا لا ركا عافيا بالركوع عن السجود
مجازا ولا للمدعي عن داود **مسألة** يجوز السجود في الاوقات المكروهة عند علمائنا وبه قال الحسن في الشعية وسالو وعطا وعكرته والشافعي واحد
رواية لا تطلق الامر بالسجود فيغتنال باطلاق جميع الاوقات ولا نها ذات سبب قال ابو ثور وابن عسيرة سببها احد في رواية واسحق انه لا يسجد في وقتها
ولا صلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ونحن نقول بموجبه فانها ليست صلوة وكرم مالك فرائد السجدة في وقتها انتهى **مسألة**
لا يشترط السجود للمسمع سواء الاستماع لعموم الامر قال مالك والشافعي واحمد واسحق فتاؤه شريطة كون التالي ممنوع ان يكون اماما للمسمع فان كان التالي اماما
او ختيا مشكلا لم يسجد الرجل باسماعه منها ولو كان التالي امتيا سجد الفاعل للمسمع لسجوده لان الفرائد ليست بركن في الصلوة وان كان صبي فافقه سجود الرجل
عند احمد وجهان بناء على حجة امامته والحل عندنا باطل لقوله يسجد الثالث سجد المسمع عند علمائنا وبه قال الشافعي لان السبب هو الاستماع موجود وقال احمد
لا يسجد لانها نافية فان الاستماع انما يحصل بالفرازة ولا يسجد بدون سجوده وهو ممنوع ولا فرق بين ان يكون التالي اماما ولا ولا قال الشافعي ان كان التالي اماما ولم
يسجد تبعه تركها كما ينبغي ترك سائر السننات وتحقق من ههنا ان الامام ان كان ممن يقبض يده في الغزاة في فرض فاسيا او ما بالسجود عندنا وبه قال مالك والشافعي
في نافلة فلا يشوع فيها الجماعة فان سجد الامام سجد المأمومين كذا ان لم يسجد ان كانت السجدة غزاة والا فلا وان كان ممن يقبض يده في فرض لم يبا بعد المأموم في سجوده بل
وان لم يسجد الامام نافية الترك واوى لو كان التالي في غير الصلوة والمسمع في الصلوة حرم عليه الاستماع فان فعله حمل السجود اذا فرغ وبه قال ابو حنيفة لوجود السجود
اشلى امنع منه عارض اذا زال سجد الاباء وقال الشافعي واحمد لا يسجد لان سببها يوجد في صلوة ولا يسجد اذا فرغ فان كان في صلوة والمسمع في غير صلوة سجد **مسألة**
لو فر السجدة ما شيا سجد فان لم يتمكن اوى وبه قال ابو العالبيه وابوزرعة واحمد واصحاب الراي قال عطا ومجاهد يوفى ان كان ركباً على واحد ان تكن والامتناع ففعله **مسألة**
وابن عسيرة ابن الزبير النخعي وعطا وبه قال مالك والشافعي واحمد واصحاب الراي لا يعلم منه خلا لان رسول الله صلى الله عليه واله فرام الفتح سجد ففعل الناس كلهم
الراكب الساجد في الارض حتى ان الراكب يسجد على قدميه بل يركع اخضار السجود وهو ان ينزع الايات التي فيها السجود فيقرأها ويسجد وبه قال الشيخ والحسن واسحق
ورخص فيها ابو حنيفة ومحمد وابو ثور وبطل اخضار السجود بنز القرآن وبحذف ايات السجود والاجرة عندى اوه **مسألة** لو فانت قال ط يوجب فضة العزاة
وفي ذلك هو الجار وقاله في غلقت منه بغير ضا سنة ولا يثر الا بفضا ثم يمتثل ان يقال بالاداء بعد التوفيت قال الشافعي اذا لم يسجد في موضع السجود لم يسجد
بعد ذلك لانها اشغاف بسبب فاذا فانت سقطت ولا تتركه في غير ذلك الله تعالى بسجدة ابتداء كصلوة الاستسقاء والكبرى ممنوعة في الاول والصغرى في الثاني لانها عند
صلوات الصلوة يجب عليه فضاؤها وله قول بالفضاء ولو كرر السجدة في مجلس واحد ولم يسجد للمرة الاولى حمل لا كفاءة يسجد واحدة وبه قال الشافعي وجوبها
بعض او يسجد الاولى سجد الثانية في موضع السبب قال ابو حنيفة تكبيرة الاولى للشافعي قولان اظهرهما الاول مالوطا لفصل فانه يسجد مرة اخرى والراكب الواحد
في الصلوة كالجلس الواحد عند الشافعي والركعتان كالحسين **التاسعة** سجدة الشكر في الصلاة قال ابو حنيفة لا يسجد في الصلاة الا في ركعتي الفجر والركعة الاولى
وبه قال الشافعي واحمد لان رسول الله صلى الله عليه واله كان اذا جاء شق بته خرسا جادا وقال عبد الرحمن بن عوف سجد رسول الله فاطا لفسا لانه قال فاني جبريل فقال
من صلى عليك في صلاة فاشكره في ركعة من ركعاته وسجد على علي في يوم النهران لما وجدوا ان الشكر يسجد ابو بكر لما بلغه فتح البصرة فقل مسجدة من طرقت الحاضرة فقل
الصادق سجدة الشكر على كل مسلم ثم بها صلواتك وتشرى بهارتك وتغيب المشكة منك وان العبد اذا سجد ثم سجدة الشكر فتح الرب فالحجاب بين المشكة وبين
العبد وقاله الكاثر مكره وقال الطحاوي وابو حنيفة لا تشرى سجود الشكر شيئا وروى محمد بن عيسى عن جعفر الكراخنة لا يكرهه واحتمل ان النبي قد كانت في ايامه الفروع

كتاب الصلوة

في سجدة

الحج الثاني

في بيان فضل الصلوة
الصلوة هي نور
التي تزيل
الظلمة وتطهر
القلوب وتطهر
النفوس

وكانت تلاوته أكثر من دعائه وعمله وكان دعاءه أكثر من تلاوته فبما فضل كل فيه فضل فدل على أن كل واحد منهما أفضل مما سمعنا قول الله عز وجل
ادعوني استجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين هي العبادة هي الله الصلوة لا ينبغي للامام الطوبى في الدعاء أرفقا ممن خلفه ولشافعي قوله
أحد ما يدعو أهل من الشهود والصلوة على النبي والثاني يقولون أما المنقرض فيجوز أن يطول ما لم يخرج من ذلك إلى الهول بكم صلاة القرآن في الشهود لأن كل من كان لا يشترط
فيه الشهود كونه في سجدة أو كونه في سجدة هو الدعاء مستحب في الشهود الأول بضا كالثاني عند علمائنا أجمعين وبه قال مالك وقال الشافعي لا يستحب في سجدة الدعاء لمن شاء
من أهله وأخوانه وغيرهم من المؤمنين من الرجال والنساء والصبيان وبه قال الشافعي يعوم قوله تعالى قل ادعوا الله وادعوا الرحمن ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وقال
ابو بصير إن النبي صلى الله عليه وآله لما رفع راسه من الركعة الأخيرة من الفجر قال اللهم اجعل الوليد بن الوليد وسليمان بن هشام وعباس بن ابراهيم والسفيان بن عيينة
واشد روطانك على من مضى من ذكوان واجعل عليهم سببين كسبين يوسف وقت على علي بن أبي طالب فدعا فيه على قوم باعياهم واسماهم **الحج الثاني**
النسليم **مسألة** اختلف علماء وثاني في جوبه فقال المنقرض بجاءه من علمائنا وبه قال الشافعي والثوري لقوله عليه السلام مفتاح الصلوة الوضوء وثانيها
التكبير وتخليها بالنسليم لأنه ذكر في أحد طرق في صلوة فكان واجبا كالتكبير وقال البيهقي ومن تبعهما بالاحتياط به قال أبو حنيفة وهو الأقوى عندنا
بالأصل ولا خلاف بيننا في أن الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبنيته غير مبطل للصلوة لقول الباقر عليه السلام قد سئل عن رجل صلى ثم جلس فذكر أن
يسلم قال ثبت صلواته لأن النبي صلى الله عليه وآله لم يعلم المني في صلواته ولا أن النسليم الثانية ليست واجبة فكذلك الأولى ومنع الحديث والحصول فنعى كونه طرا
بل الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا ثبت هذا فقال أبو حنيفة يخرج من الصلوة واجب إذا خرج بما ينافي الصلوة من عمل واحد أو غير ذلك كطلوع الشمس وجد
الماء المني الماء اجزاء **مسألة** ويخرج النسليم الواحد عند علمائنا أجمعين وبه قال علي بن أبي طالب وعارون بن مسعود والشافعي وأبو حنيفة والثوري والشافعي
مالك والأوزاعي لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة واحدة فلهذا وجهه قال الحسن بن صالح بن حي يجب التسليمان وهو أصح الروايتين عن أحمد لأن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه وشماله وهو محمول على الاحتياط للشافعي فلو في القدم أن أنشأ تسليمة واحدة وكثر الناس واللفظ من حول المسجد ويجب أن يسلم تسليمتين
وان قلوا وسكتوا فواحدة إذا عرفت هذا فالمنقرض يسلم تسليمة واحدة إلى القبلة ويؤتى إلى يمينه بمؤخر عيونه والامام يصحفة والمأموم كالامام إن لم يكن على
بنايه أحد ولو كان على بنايه غيره سلم تسليمتين بوجه يمينه وشماله لقول الصادق ع أن كنتما ماما اجزا التسليمة واحدة عن يمينك إن كنت مع الامام تسليمتين
وان لم يكن على بنايه أحد سلم واحدة وقال عليه السلام إذا كنت وحدا سلم تسليمة واحدة عن يمينك **مسألة** وله عبارتان السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته لقوله وتخليها بالنسليم وهو ينفع على كل واحد منها ولقوله وتقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
فإذا قلت ذلك فقد انقطعت الصلوة وسئل الصادق ع عن السلام عليك يا أبا النبي محمد الله وما كان في الصلوة قال لا ولكن إذا قلت السلام علينا وعلى عباد
الصالحين فهو انصرف وقال الصادق ع فان قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد انصرف وما العبارة الثانية فعملها غناء الاسلام كافة ومنع الجهر
من الخروج بالأولى وهو مدح فوع بما تقدم إذا عرفت هذا فبنايه بدأ كان الثاني مستحبا وكذا الأول عندنا وما الموقوفون منا فانهم وجبوا الأول واستحبوا الثاني
فخرج على القول بالوجوب لا يخرج بقول السلام عليك يا أبا النبي محمد الله وبركاته عندهم وبما تقدم على الأول وجبنا ياتي بالصورة فلو تكسر أو فرأى الجملة يخرج
ويبطل صلواته ولو فعله بعد أن ذكره في الصلوة غير مشروع **مسألة** جاز في اقتصر على الثانية اجزاء السلام عليكم عند ابن أبي عمير وابن أبي عمير قال الشافعي لا
عليها عليه السلام كان يسلم عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ومن طريقنا في الصادق يقول السلام عليكم وقال أبو الصلاح الفريزاني يقول السلام عليكم
الله لو تكسر عليك السلام أو تكسر عليك السلام قال السلام عليكم بضم الهمزة من غير تنوين لم يخرج نثر وبه قال الشافعي إلا في التكسر فلو كان يجوز ولو كان
سلام عليكم منونا فالأقرب الاجزاء لأن عليا عليه السلام كان يقول سلام عليكم عن يمينه وشماله وظاهر مذهب الشافعي عدمه لأنه يقتضي اللفظ واللام
ليس يجب أن لا تنوين وهو مفهوم مقامها **مسألة** يستحب أن يصيب وجهه ويبركاته **مسألة** من قال في التسليم فرض في تسليمة واحدة خرج من الصلوة
ان ينوي بذلك والثانية ينوي بها السلام على الملائكة أو على من في بنايه هذا فهل يجب نية الخروج عن الصلوة الأقرب لعدمه لأنه يفعل في فعل الصلوة
مضار كسائر الأفعال وهو واحد وهي الشافعية والثانية يجب أن لا يحد في الصلوة مضار كالتكبير في وجوب مضار نية التسليم ولا يجب بعين التسليم الخروج لأن الصلوة
تعين بالشروع فيها فيكون الخروج عما هو مثلبس به بخلاف حاله الاقتران قال الشافعي يستحب ان ينوي بالتسليمة الأولى ثمانية أشياء الخروج من الصلوة والتسليم
على الحفظة والسلام على الامام والسلام على من على يمينه وان سلم عن بنايه بنوي الحفظة والمأمومين فان كان الامام عن بنايه بنوي السلام عن يمينه ثلثة
وان كان بخاهه فان شاء نوى السلام عن يمينه وان شاء السلام عن بنايه والمنقرض بنوي عن يمينه الخروج والسلام على الحفظة إذا عرفت هذا فالنسليم الأولى من الصلوة
قال الشافعي لأنه ذكر مشروع في محل الصلوة يجوز ان يركع منها كالتشهد وقال أبو حنيفة ليست من الصلوة لقوله عليه السلام ان صلواتنا هذه
لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقرآن القرآن ولأن السلام بنا فيها فام يكن منها كالكلام والخبر محمول على ما لم يشرع فيها هذا في الكلام أيضا
مسألة إذا فرغ من التسليم كبر الله تعالى ثلاث مرات برفع يمينه إلى سمته ثم ان كان له حاجة انصرف فحضرها وان لم تكن له حاجة فجهز أو غرض كان الأول
ان ينصرف بوجهه إلى يمينه وبه قال الشافعي لقول الصادق إذا انصرف من الصلوة فانصرف عن يمينك وقال أبو حنيفة ينصرف عن بنايه وليس يجب أن لا يركع
مأموم واحد فانا زاد البسار حصص ظهره البسار بخلاف البسار وبسبب الامام ان لا ينصرف من مكانه حتى يتم السجود صلواته ولو لم يكن منهم متبوء فبشيء
لقول الصادق ع انما رجل لم يؤم فمأفله ان يفقد التسليم ولا يخرج من ذلك الموضع حتى يتم الذين سبقوا صلواتهم ذلك على الامام واحدا علم ان منهم من سبقوا
فان علم ان ليس منهم مسبوق بالصلوة فليذهب حيث يشاء ولو كان في الجماعة ثمانية استحب له البس حتى يخرج من ثلثة يمينه الرجال **الفصل الثاني في مسئلة**
الصلوة وقد سلف بعضها وبقي **الاول** وضع اليد على الخد من مضموه في الاصابع محاذ بابها ما كبنته عند علمائنا لأنه لا يرفع الخد
ولقول الباقر ع ارسل يدك وبكونا على فخذك فبالذكر كبنتك وقول الصادق ع ارسل يدك بيمينها على فخذك فباصابعها لا يجوز التكبير وهو وضع
على الشمال هو مبطل عندنا على ما باني واطبق الجمهور على جواز الارسل واختلف في الأفضل فقال الشافعي التكفير سنة فان ارسلها ولم يعقب فلا بأس وبه قال

الفصل الثاني

عنه

والوسطى يبطئ المسيرة
والإبهام وإن يقبض الخنصر
والبصم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة للعلماء
والله اعلم بالصواب

الفنون
صلى الله عليه وسلم
قيل
الركوع ٢

فقط
عز
الله
و...

اسئلنا ان نضلي على محمد وال محمد وان يعق رقبته
صن التاج محمد

الشيخ

نامیاء

وهو الذي قد قرأه إذا فاء احدكم

حسنین خان ذالبدین

اننا اسهولہ بینکم وروی اندہ قالہ

وَلَا تَنْفِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
وَلَا تَنْفِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

منه من اجابته
فيكون من اجابته
منه من اجابته

فيمنع الثاني
لأنه لا يبيها
لا يبيها

لكنه

منه من اجابته
فيكون من اجابته
منه من اجابته

حرفان وللشافعية وجهان في مداومهما ذلك لان الاصل بقاء عبادته والظاهر من جلالة الاحترار عن المظلات وانما غير مختار فيه والثاني المنع لان العاقل لا
يفعل الا عن قصد فالظاهر ان الامام فاضله بطلت صلواته فلا يجوز له المناجاة **مسألة** الدعاء المحرم مبطل للصلوة اجماعا لان ليس بفيران ولا دعاء مأمور
بل هو منهي عنه والنهي يدل على الفساد اما الدعاء بالبياح فلهذا يجوز في جميع احوال الصلوة ولو جهل بخبر المطلوب في بطلان الصلوة اشكال بقاء
علمه بجهله ومن يفر بطلان العلم اما لو جهل بخبر الدعاء فلو جاز له ذلك **مسألة** الفقهية عندنا بطلان الصلوة اجماعا وعليه اكثر العلماء سواء غلب
لولا لقوله صلى الله عليه وسلم من فقهه فليعد صلواته ومن طربى الحاصد قول الباقر عليه السلام الفقهية لا تنقض الوضوء وتنقض الصلوة وقال الشافعية
غلب عليه بطلان صلواته لعدم الاحتياط فاشبه الناسوه وان كان مختارا فان لم يظهر في صورته حرفان لم يبطل صلواته وان ظهر فقولان البطلان لان الفقهية باينة
من بين مرفد وحيد على وجه يجمع من قصد وهو الظاهر من مذهب والعدم لعدم التمسك كلاما ونحن لا نبطل من حيث الكلام بل النص الحكيم هناك في رفع
الفقهية لا يبطل بها الوضوء خلافا لبعض علماء ائمتنا محمد بن الباقر عليه السلام وقد سبق في لو فقهية فاسبا لم يبطل صلواته اجماعا **ج** لو تبسم وهو ما اذا لم يكن
له صوت لم يبطل صلواته اجماعا **مسألة** البكاء خوفا من الله تعالى وخشية من عقابه غير مبطل للصلوة وان نظف فيه يجره من وان كانت الامور الدنيا بطلت صلواته
وان لم ينطق بجره من عند علماء ائمتنا وبقولهم لا يوجب بطلان الصلوة بل يوجب كراهة في الصلاة وانما لا يبطل لان الله تعالى قال ان تبني على الله عليه السلام وهو
ولصدور ان يجره من اجل ما لا يجره غلبا صدق وحركة بالبكاء وسال ابو حنيفة الصادق عن البكاء في الصلوة او ينقطع الصلوة فقال ان كان لك رغبة او ناز
فذلك اضل الاعمال في الصلوة وان كان لك رغبة له فصلواته فاسدة وقال الشافعية ان كان مغلوبا لم يبطل صلواته وان كان مختارا فان لم يظهر فيه حرفان لم يبطل
كان لصلاة الدنيا والآخر لعدم الاعتبار بما في القلب انما يعتبر الظاهر وهو في الحالين واحد وهو كراهة ما موربه في امور الاخر لان من الخشوع المأمور به بخلاف
امر الدنيا وان ظهر فيه حرفان فوجهان الظاهر عدم البطلان لان الشمس كسفت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان في السجدة الاخيرة جعل يفتح في الارض ويحرك
ولان لا يسمي كلاما من غير تفصيل **مسألة** النسخ بجره من بوجوب لاعادة وكذا الابن والناوة ولو كان بجره واحد لم يبطل وهو احد قول الشافعية لان نعم الكلام
مناف للصلوة ولقول على عليه السلام من ان في صلواته فقد تكلم والشافعية قول اخر انه لا يبطلها وان كان بجره من لا يبعد كلاما وهو ممنوع وقال ابو حنيفة النسخ
يبطلها وان كان بجره واحد والناوة للخوف من الله تعالى عند ذكر الحروف لا يبطلها ولو كان بجره من يبطلها لو كان بجره ذلك كالا لم يجز ولا يدل على هذا التفصيل
مسألة الفعل الذي ليس من افعال الصلوة ان كان فليد لم يبطل به الصلوة كالاشارة بالراس والحظوة والضربة وان كان كثير البطلان بالاشارة في الحكيم
لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بفعل الاسوي في الصلوة الحقة العفوية ورفع عليه السلام المار بين يديه وحمل امانة بنت في العاصم وكان اذا سجد وضعها واذا قام رفعها
وقبل عفرها وهو يصلي واخذ باذن ابن عباس واداره عن يساره الى يمينه واختلفت في هذا الذي عول عليه علماء ائمتنا والبناء على العادة فابى في
العادة كثيرا فهو كثير والافلا لان عادة الشرع وبالناس في ما لم ينص عليه الى عرفهم وبه قال بعض الشافعية وقال بعضهم الغلب ما لا يسيغ زمانه ففعل كغيره في الصلوة
والكبر ما يبيع وقال بعضهم ما لا يحتاج الى فعل اليدين معا كرفع العمامة وحل الاذان فهو قليل وما يحتاج اليها معا كتكبير العمامة وعقل السرور بل هو كثير وقال بعضهم
الغلب ما لا يظن الناظر الى فاعله انه ليس في الصلوة والكثير ما يظن به الناظر الى فاعله الاعراض عن الصلوة اذا عرفت هذا فالحظوة الواحدة والضربة قليلة والثلاث
من الفعلين للشافعية وجهان احدهما ان كثير ينكره والاصح خلافه لان النبي صلى الله عليه وسلم خلع نعليه في الصلوة وهما خلعان **ف** رفع اليدين الى ابطال امامه
الفرق فاشكال ببناء من صدى في الكثرة عليه وعدا للفرق فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يضع امامه ويضع يدهما فلو خلا حظوة بعد فالحظوة اخرى لم يبطل
صلواته وقال بعض الشافعية ينبغي ان يقع بين الاولى والثانية قدر ركعة في الفعل الواحد لا يبطل فان شاخت فاشكال كالوشة ان شاخت فانها لا افراطها
عن حال المصلي بوجوب بطلان **ج** الثلاثة المبطله ايامها الخطوات المشاعة الحركات الخفيفة كتحريك الاصابع مبيحة او حكمه فالافرية منع الابطال بها الا انما
تخلل بهيئة الخشوع والاستكانة في رفع الكثرة بمنازة الفعل في احتمال الابطال للشافعية وجهان في لا يكره فقل الحجة والعفة في الصلوة وبه قال الشافعية لان
النبي صلى الله عليه وسلم امر به وقال النخعي يكره ففكر الفعل الكثير انما يبطل مع العمل امامه التنبهان فلا خلاف عند علماء ائمتنا لقوله عليه السلام رفع عن مؤخر الخاطئ
الشيء وما استكره هو عليه هو احد وجهي الشافعية والثاني انه مبطل لان النسب بالالفعل الكثير فلما يقع ويمكن الاحتراز عنه العادة وينتفض عندهم بقضية
اليدين قائم وروا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر عن اثنين ثم قام الى خشية مقدم المسجد فوضع يدهما عليها وخرج سرا القوم من المسجد قالوا افترض الصلوة
ثم لما عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ساه عاد مني على صلواته والذين خرجوا من المسجد بنوا على الصلوة والرسول صلى الله عليه وسلم امرهم بالاعادة وهو
لا مشاغ له هو على النبي صلى الله عليه وسلم عند نوح لو تركها باين يديه نفسه من غير نظف لم يبطل صلواته لقوله تجاوز الله لامق عما حدثت به نفوسهم انما يتكلموا
ولان الانسان لا ينفك عن التصور او به قال الشافعية وقال ابو حنيفة يبطل صلواته وان فزا القرآن من المصحف فقد سبق لان النظر على ما ثم وقد سبق من ما ليس من
افعال الصلوة اذا كان من جنس افعالها وزاده المصلي فاسبا لم يبطل صلواته كما لو صلى خسانا سببا ان كان قد غدا في الرابعة بفكر الشهود واطلق الشافعية وابو حنيفة
الصحة اما لو زاد عامدا فان الصلوة يبطل كما لو زاد ركوعا او سجدة وبه قال الشافعية لان الزيادة كالنقص والثاني مبطل مع العمل فكذا الاول وقال ابو حنيفة لا
يبطل ما لم يبلغ الزيادة ركعة يجوز عدد الركعات والاشيكان باصابعه او شئ يكون معه من الحصى النوى ذالو ينلفظ به ولا كراهية فيه وبه قال مالك والنخعي
واسحق وابو ثور وابن ابي ليلى والنخعي لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسبح ثلاث شيعات وذلك انما يكون بالعدد وقال ابو الدرداء اني لا ادعو السبعين جلوسا
اخواني وعلم النبي صلى الله عليه وسلم جعفر صائغ النسيج وامره في كل ركعة بشيعات مفردة وليس ذلك بعقد الفلك مشغاله به عن الخشوع فلا بد ان يكون بعض
الاصابع وقال ابو حنيفة يكره وبه قال محمد لان ليس من الصلوة وقال ابو يوسف لا بأس به في التطوع وقال الشافعية تركه واجب في طواف الاكل والشرب مبطل لانها
كثيرا تناول المأكول ومضغه ابل اضرار متعمدة وكذا المشرب وبه قال الشافعية وابو حنيفة وحكى عن سعيد بن جبير انه شرب ثمانين صلوة النقل وعن طائفة
انه قال لا بأس بشرب الماء في صلوة النافلة وبه قال الشافعية لان الاصل الا باخرة وضع الشافعية في ذلك في النافلة والفريضة واستدلوا بشيخ يقول تصافوا
لا اربط للصوم واكون في الوتر فاعطش فاكره ان افطع الدعاء واشرب واكره ان اصبح واقطعتان وامام في فلة يبي ويدها حظونان او ثلثة قال شفيق الهاشمي

في الصلاة

بين قدميه ولا يفرج بينهما أو يضم يديه إلى صدره هالكان تدها فاذا ركعت وضعت يديه فوق ركبتيها على فخذيها الثلاثا فطأها كثيرا فاجلس على البنية كما
يقعد الرجل فافضل السجود بدات بالقبض على الركبتين قبل اليدين ثم تسجد لأطية بالأرض فاذا كانت على حلقوسها ضمت فخذيها وركبتيها فاذا نهضت
انثالت اسنالا ولا ترفع يديها ولا ترفع يديها عن الصدوق اذا سجدت المرأة بسطت زانبيها وهذا قال الشافعي ايضا وقال ابو حنيفة جلس كاسرها
يكون وقال الشافعي جلس كما ينسرها وكان ابن عمر يامر بها ان يجلس من غير ما سجدت في أحكام اليهود وفيه مباحث **الاول** فيها بوجوب الاعادة حسب المذاهب
بشي من واجبا الصلوة عند ابطال صلوة سواء كان شرطا كالطهارة والاستقبال وسر العورة او حيا منها سواء كان ركعا كركوع او غيره كالنسيء فيه او كعبته كما
لطبائفة وسواء كان عالما او جاهلا لان الاخلال بالشروط يلزمه الاخلال بالشروط ولو حثت يدونه لم يكن ما فرضناه شرطا هذا خلف والاخلال بخبر من المعتبر
سئلزم الاخلال بها لو وقف جوارح المراكب على وجوده لا يكون المحل ببعض الاجزاء انما بالصلوة المأمورة بها شرطا ينبغي في هذا التكليف عند الجهر لا
فقد عند الجاهل فيها بالاخلال بها بانفاق الموجب له القول السابق عليه السلام في جل جهره في الاينية الجهرية او اخفيها لا ينبغي الاخفاء فيه فقال ان فعل ذلك
منعده فقد نفى صلوة وعاد لا اعاده وان فعل ذلك ناسبا او ساهيا ولا بد من شيء عليه كذا الوصل شيئا لا يجوز فغلة الصلوة عند ابطال صلوة كالكل
وسئلهم انما تقدم ولو جعل عصية الثوب الذي يجلس فيه او المكان او نجاسة الثوب او البك او موضع السجود فلا اعاده ولو نوحا بما معصوب مع العلم بالعصية
وصلى اعاد الطهارة والصلوة ولو جعل الغصبة بعد احداهما ولا يجزى جاهل الحكم ولا الناس على اشكال يشاء من الحاذر بالعامد وبالجنس ان قلنا بالانكسار فيه
ولو لم يعلم ان الجمل مينة وصلى فيه ثم علم لم يعد اذا كان في بد مسلم غير مسخا وشي من سبوا المسلمين فان اخذ من غير مسلم او منه وكان مسخا او وجد مطرعا
اعاد لصالته الموت ولو لم يعلم ان من حبس ما صلى فيها عاد لغيره **مسئلته** في بطل الصلوة لو اخل بركن سهوا او عمدا وقد عرفت ان الركن هو ما يبطل تركه
الصلوة عمدا وسهوا واختلف علماء ونافي عدل اركان فاشهور انما خمسة النية والقيام وتكبيرة الافتتاح والركوع ومجموع السجودين في ركعة واسقط بعضهم النية
واثبت اخرين مع خمسة القراءة وفي كون النية من الاركان او الشروط احتمال من حيث انها يتعلق بالصلوة فتكون خارجة عنها والالتفات بنفسه او من كان يعلمها
لسبب الاركان وهي من الصلوة هذا اذا تجاوز المحل كما لو سجد عن القيام حتى نوى وعن النية حتى كبر الاحرام او عن التكبير حتى فرغ او عن القراءة حتى ركع او عن
الركوع حتى سجد او عن السجودين حتى ركع لقوله الكاظم عليه السلام بعد الصلوة لما سئل عن الرجل ينسى التكبير حتى فرغ او اما لو كان في محل فانه ياتي به لا مكانه على
وجه لا يخل به في الصلوة ولقول الصادق الماسئلة ابو بصير عن رجل يشك وهو قائم فلا يدري كم ركع او كم سجد وعنده الشاخي ان الصلوة تشمل على
اركان وبعض هيئات فالركن ما اذا تركه عمدا بطلت صلوة وان تركه سهوا لم يفسد السجود وهي خمسة عشر النية والتكبيرة والقيام والقراءة والركوع
والاعتدال عنه والرفع والاعتدال عنه والسجود والاعتدال عنه والجلوس بين السجودين والفعود للشهد الاخير وقرائة الشهاد الاخير والصلوة على الرسول
في الاخير **والشهاد الاول** ومرعات الشهادتين بين الاركان والمواالات بين الافعال حتى لو فرغها لم تفسد صلوة وزاد بعضهم الطائفة في الركوع والسجود المصنوع على
الال عليهم سلم ونبتة الخرج من الصلوة واما الاجزاء التي لا يبطل الصلوة تركها ولكنها تفسد السجود وهي الفنون في صلوة الصبح والفعود في الشهادتين
وقراءة الشهاد الاول والصلوة على النبي في الشهاد الاول على قول والصلوة على الله في الاخير في وجه واما الهيئات فاعاد ذلك ولا يفسد تركها بطلان الصلوة
ولا سجد السهو **مسئلته** ولا فرق بين الاولين والاخيرين في الابطال بل الركن سهوا عند اكثر علماء ثنائيا فلو نسي ركوع الاول والثانية او الثالثة او الرابعة بطلت
صلوة وكذا لو ترك سجدة من ركعة واحدة ايها كانت لا تداخل بركن من الصلوة حتى دخل في اخر فخطا ثانيا فلو اعاد الاول زاد ركعا ولو لم يركع به نقص ركعا
كلاهما مبطل ولان الزيادة لا يكون من الصلوة وهو فعل كثير يكون مطا ولقول الصادق اذا بقى الرجل لركعة من الصلوة وقد سجد سجدة من ترك الركوع
اسانفت الصلوة وسئل الصادق عن الرجل ينسى الركعة حتى يسجد ويقوم قال يستقبل وقال الشيخ ان كان في الاولين ابطال الصلوة وان كان في الاخيرين خلت
الزيادة ولا بالفاية قبلان فلو ترك الركوع في الثالثة حتى يسجد سجدة بها سقطها وركع واعاد السجدة من وكذا لو ترك سجدة بها حتى ركع في الرابعة اسقط الركوع وسجد
للاثر ثم لم يبال اربعة لقول الباقر عليه السلام في رجل شك بعد ما سجد انه لم يركع قال اذا استيقن فليقل السجدة بين الاثنين لا ركعة فيها ويبنى على صلوة وان لم يستيقن الاجد
ما فرغ واضرب فليصل ركعة ويسجد سجدة من ولا شق عليه هو معارض بالاحاديث الكثيرة ويجعل على النافذة جميعا بين الادلة وبعض علماء ثنائيا يرفعون طلقا لا يعتمد
بالزيادة **فان قيل** لو ترك ركعة من ركعات اعاد على الخزانة وعلى مذهب الشيخ ايضا الاحتمال ان يكون في الاولين ولو نسي ركعة منها
اصناف اليها ركعة وعلى مذهب من باعق مطلقا يصحف لهما ركعة ولو ترك سجدة من ولم يد من اي الاربع اعاد على ما اخبرناه مطلقا وعلى قول الشيخ الا ان يتحقق في
الاولين من غير الرابعة والثانية بينهما ركعة وسقط حكم الركوع المخلل لانه وقع سهوا وعلى المذهب الاخر يتم له ثلاث ركعات ويصحف لهما ركعة ولو لم يعلم هل هما
ركعة او ركعتين اعاد مراعاة الاحتياط **مسئلته** زيادة الركن عمدا وسهوا مبطله كفضا لما فيه من بغير هيبة الصلوة الا ان يارده القيام سهوا فلو زاد ركعا او
سجدة من ركعة اعاد ولا يفسد في بطل الصلوة ولقول الصادق في رجل صلى وذكر انه زاد سجدة لا يعيد لصلوة من سجدة ويعيد هاهنا ركعة وقال الشافعي واجد
وابو حنيفة لا يعيد لو زاد سهوا بل يسجد لله هو لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسنا فلما قيل له يسجد لله هو ونسح نظروا السهو للنبي صلى الله عليه وسلم
سلسنا لكن جازان يكون فقد عدا الى ان سلسنا لكن يجمل انه لو بطن فوطي لم يحدث عنه شك والشاخي ان يارده لا يبطل بل يسجد لله هو **مسئلته** لو زاد على
الي باعيرة خاصة سهوا فان لم يكن قد جلس عقيب الركعة حب عليه علمائنا اجمع علماءنا وان كان قد جلس عقيب الرابعة بقى بالشهاد حتى يصل صلوة وشهد سلم
وسجد السهو بعض علماءنا وبقا ابو حنيفة لان باسجد واحد وي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اشك احدكم في صلوة فليبلغ الشك اليين على اليين واذا ايقن
التمام سجد سجدة من وان كانت الصلوة نامة كانت الركعة نافذة له والسجدة باوان كانت ناقصة كانت الركعة نافذة ما الصلوة وكان السجدة ان مرغنى الشيطان ومن لم يفرغ من
قول الباقر عليه السلام في رجل استيقن ان صلى الظهر خمسنا فقال ان كان علم انه جلس في الرابعة فصلوة الظهر نامة ويصحف له الخاصة وركعة وسجد سجدة من فيكون ان نافذة
ولا شق عليه لان تشهد الشاهد غير مبطل فاذا جلس في الشهاد يكون قد فصل بين الفرض والزيادة اما اذا لم يجلس عقيب الركعة فان الشاخي في الاحتمال ان الفرض
ليس بركن في السلام فصار جميعه فداوم المجلس يكون فخرج من الصلوة لان الشهاد ليس بواجب ولقول الصادق عليه السلام من زاد في صلوة فليقل الاعادة ولا يارده بغيره

فيما كان في الصلاة

الصلوة

والباقي على الصيرة مطلقا

[illegible]

الصلوة

والمرتفعه

كتاب الحكماء

الحمد لله
أخفى ذنباً
لا ينبغي

[illegible]

فَالشَّافِ قَالَ

سید علی

ملك القهوف

فصلان وفشا فطاع الفقه اما يخرج الامام عن الصلوة او يقطع الفضة بحيث يجوز ذلك ولم يوجد واحد متافكا في هذا الحكم الا في حال
 اراد ان لو بين له في القيام ان الامام لم يسلم فان يسلم على الشارح ولو قصد الانتفاء فهو مبني على ان المقصد هو قطع الفضة فان منعته رجوع وان جوزناه فوجها واحد
 ذلك لان نهوضه غير معتد به ثم يقطع الفضة ان شاء والثاني لا يجب لان الانتفاء ليس من جنس ما يقطع الفضة وانما المقصود القيام وما بعده فصار كما لو قصد القطع
 ابتداء النهوض من ان لم يقطع الفضة بخبرين ان يرجع او ينظر فاما سلام الامام فاذ سلم اشغل بدارك ما عليه ط ان فلنا بالمثل كما هو قول الشافعي والثاني
 يكون لو كانت صلوة الامام صحيحة فلو تبقر كون الامام جنباً لم يسجد سهو هو عن المأموم فلو عرف ان الامام مخلي فباطنه من السهو فلا يوافقه اذا سجد
 في كل موضع بل يفرسه والامام فانه يوافقه فان ذلك عند انفي ابطال الصلوة نظروا جزم به الشافعي ولو راي الامام يسجد في اخر صلوة سجد بين صلى المأموم ان يات
 حراما على نفسه وان لم يرجع سهو به كما لو اعتقد الامام سبق التسليم على سجد في السهو فلم واعتقد المأموم خلافه لم يسلم بل يسجد لا ينظر سجود
 الامام لان فادته بالسلم وهو وجب للشافعي ولما اثنان لم يسلم معه ولا يتجمل معه وان لم يسلم فاذ سجد سجد معه ثم جلس معه فاذا فرغ من تشهد سلم معه
 لو سجد الامام اخر صلوة عن سهو واخص من بعد اثناء المسبوق بنبه على الاقوى وعلى الاخر بنبه وبير فالشافعي لان عليه متابعتا وفيه وجه اخر انه لا
 يسجد معه لان موضعه اخر الصلوة واذ سجد معه فصل عبيدة اخر صلوة فلو ان احبها الاعادة لان الماني يركن للشافعي وقد يغدي الحال الى صلوة سهو
 الامام ومحل الجبر في السجود اخر الصلوة والعدم لان لو لم يسجد الماني به سببه المتابعة وقد انشغلت بسلام الامام يحكيوا اشرك الامام والمأموم في نسيان التشهد
 او سجدة وجبوا ما لم يركعوا فان رجع الامام بعد ركعة لم ينجبه المأموم لان خطئه فلا ينجبه فيه وينوي الانتفاء ولو ركع المأموم او لا قبل الذكر رجوعاً
 وينجبه المأموم ان نسي سجدة ركعة وان نسي ركعة على ركعة وقضى السجدة وسجد للسهو فلهما المسبوق اذا قضى فافترق مع الامام لا يسجد للسهو او المقتضى
 هو السهو منه هنا وبير فالشافعي لقوله ما ادر كنتم فصلوا وما فاتكم فاموا او يركعوا السجود وحكي عن ابن عباس وابن الزبير اني سجدت الى ان نسي السجدة
 للسهو ثم يسلم لان زادة في الصلوة ما ليس من صلوة مع امامه وهو غلط لان الزيادة انما تنضم الى الجبر لو نقصت صلوة وهذه الزيادة واجبة فلا
 يجبرها اذا فعلها صحتها لاحكام السهو في النافذة فلو شاك في عدمها بقى على الاقل استحبابا وان بقي على الاكثر جاز ولا يجبر سهو ركعة ولا سجود عند
 الجمع لان النافذة لا تجب بالشروع فيتمتع على ما اراد وبير قال ابن سيرين وقال الشافعي يسجد الماني كما لم ينجبه لان السجود لترك ما افضاه الاحرام او لفعل
 يمنع منه الاحرام وهو موجود في النقل كالنقض منقطع اذ قضاء مطلق الاحرام بل الواجب البحث الثالث فيما وجب التلويح كل ساء او شاك في شيء وان كان
 وهو في محله فانه ياتي به على ما تقدم وان تجاوز محل التلويح ما يجبر به سجدة فاء السهو واجبا عامنا وهو نسي السجدة او السجدة بين وندكر قبل الركوع ونسي التشهد
 كذلك ومنه ما لا يجبر عليه خلاف من ذكر محله انشاء الله تعالى مسئلة لو ترك سجدة في الاولى ساهيا ثم ذكر قبل الركوع في الثانية وجب سجدة ثم قام فاقبل
 الثانية وبالرجوع قال العلماء لان القيام ليس بكنائس عن العود ولا العود الى السجود ولقول الصادق في رجل نسي ان يسجد السجدة الثانية حتى قام فاقبل
 فليسجد ما لم يركع وكذا لو ترك سجدة في الثانية فذكر قبل ان يركع في الثالثة او في الثانية فذكر قبل ان يركع في الرابعة يجبر عليه بعد ذلك بسجدة السهو
 الكاظم في الرجل ينوي السجدة من صلوة ثم قال اذا ذكرها قبل ركوعه سجد بها وبقي على صلوة ثم سجد في السهو بعد ان نسي ركعة وجب عليه الفصل
 السجود ان لم يكن قد جلس كان بينه جلسته لاسراخه اشكال بقاء من عدم النص في قيام القيام مقام الفصل والصالاة البلية من انها واجبة قبلها
 وكذا لو نسي السجدة بين معا وركعتين قبل الركوع فانه يرجع ويسجد بها ثم يقوم لان محل السجود قبل الركوع باق والاما صح الرجوع الى السجدة الواحدة ويسجد ابنا
 سجدة السهو اما لو ذكر بعد الركوع انه نسي سجدة واحدة من السابعة فانه يتم بيقوم لان محل السجود قبل الركوع باق والاما صح الرجوع الى السجدة الواحدة ويسجد ابنا
 من غير هبة الصلوة وزيادته الركن ولقول الصادق اذا ذكر بعد ركوعه انه لم يسجد فله ضم صلوة حتى يسلم ثم يسجد ها فافترقا ولو ذكر بعد الركوع
 ترك سجدة بين من السابعة رجعت لانها اخل بركن وقال الشافعي اذا ذكر وهو في صور قائم في الثانية او بعد ركوعها قبل ان يسجد الثانية نسيان من الاولى سجدة
 انما كما يذكر ثم ان لم يجلس عقيب السجدة الماني بها فيكف عن قيام او يجلس مطمئنا ثم يسجد وجها احدهما ان القيام كاجلته لان المنع الفصل
 بين السجدة بين واصحابها عند انه يجلس مطمئنا ثم يسجد لان مقصود الجسدة وان كان هذا الفصل فالواجب الفصل بهيئة الجلوس وان كان قد جلس ان جلس
 فصد الجسدة بين السجدة بين فان اكتفى في الصورة السابقة بان يسجد عن قيام منها اولى ان فلنا يجلس ثم يسجد فقد قبل بمثلها هنا لينقل من الجلوس الى
 ان يكف عن قيام الذي تركه وان قصد بذلك الجلوس لاسراخه فوجها من حيث ان السنة لا تقوم مقام الفرض وان ظن الاسراخه بذلك الجلوس
 لا يفلح وان ذكر بعد ان سجد الثانية فان السجدة التي سجد بها ترفع عرجا وري وبجل عمل في الثانية ونحصل له ركعة مرفقة وان ذكر بعد فاعلم الثانية
 فان لم يقبل سجوده في الثانية بينة ثلث الاولى لغت عما في الثانية وان نويتها الثانية فاكتمت هم على تمام الاولى لسجوده لان هبة الصلوة تشمل على
 جميعها فاما قد فعل السجود حال توجه الخطاب عليه بفعله وقال ابن سيرين لا يتم الاولى بهذه السجدة لان هبة الصلوة يجب سندا حكا وقد وجد منه
 حقيقته مخالفا فمما كانت الحقيقته غلبت قال ابو حنيفة ان ذكر نسيان سجدة الاولى قبل ركعة الثانية عاد اليها كما قلناه نحن ان كان بعد ركوعه وسجوده في
 الثانية يسجد ثلث سجود في ثلث سجود الاولى واثنان عن الركعة الثانية ونتم له الركعة وان ذكر بعد اشغاله بالتشهد يسجد سجدة كما يذكر في
 بالركعة الاولى وقال مالك ان لم يكن قد ركع عاد الى السجود كما قلنا وان كان قد ركع لغت الاولى وصارت الحكم للثانية فيتم بها يسجد ثم يركع اذا ذكر نسيان السجدة
 بعد السجدة الثانية فقد بينا ان رتبة ويقضون المنسبة وعند الشافعي يلقى فيجعل سجدة منها لا ولو بجل المخلل بينهما وراى السجدة بين خشية انها اكثر
 على انها ثم بالاولى وتلغو السجدة الثانية سواء كان قد جلس ولا على قول في سحفي بركعة بالسجدة الثانية لان عليه ينقل اليها من القعود فيكون ذلك
 سجدة من اربع ركعات فان ذكر قبل التسليم سجدة واحدة عن الركعة الاخرى لان محل باق ثم يسجد للتشهد ويسلم ويقضى السجدة الثالثة لقول مالك يسجد سجدة السهو
 لكل سهو وان ذكر بعد التسليم قضى السجدة بالاربع ولا يسجد السهو اربع مرات لقول الخليل وقال الشافعي يتم الاولى بما في الثانية والثالثة فما في الرابعة فتصليها
 ركعتان لان السجود الاول من الثانية محبب عن الاول وسجل المخلل بينهما والثالثة محبب ثانياً عن سجود الرابعة تكمل الثالثة فانه هذا ان كان قد جلس

ولا يتجمل

المأموم

الشافعي
 في
 حجب
 التلويح

الى السجود

سجد
 حكم
 نسيان
 بعد
 سجدة
 الثانية

والثانية في الثاني

كتاب الصلاة

وان ترك الحائض ايضا فان كان جلس للشهادة الاول صح له ركعتان الا سجد لان الشاهد الاول قام مقام جلسة الفصل للركعة الاولى وقت السجدة الاولى والركعة
الثالثة فاما ما قصده ركعة بالثالثة وصح الركعة الرابعة بسجدة واحدة فيجوز على ذلك وان لم يجز للشاهد الاول صح له ركعة الاسجد ان كان جلس الركعة الرابعة فيسجد
اخرى ثم ركعة ويبنى عليها ومن اجترأ بالقيام في الفصل حصل له ركعتان وان ذكر بعد التسليم لم يطل الفصل كما لو ذكر قبله وان طال وحبل الاستئناف
وقال مالك في صحيح الركعة الاسجد وبطل ما قبلها وعن احمد رواه ابن ابي حنيفة قال لا يركع الصلوة وقال ابو حنيفة بان في اخر صلوة باربع سجدة
وبن صلوة وبه قال الثوري والاوزاعي وحكاه ابن المنذر عن الحسن بن جبري وحكاه الطحاوي عن الحسن بن صالح بن حي انه لو سجد ثمان سجدة في ركعة واحدة لم يركع
الركعة الا سجد بها فقلنا في اكثرها والحكم بغيرها بالاكثرة في صحة البناء كما اذا ادرك الركعة مع الامام والسجود متكررا فلا يغير فيه الركعة كما في ركعة واحدة لو صلى
الظهر ففسي سجدة وكانها من الاولى ثم صلوة وضاعها بعد التسليم وسجد بها وهو قال الشافعي ثمانية الاولى بالثانية وتبطل الثالثة والثالثة وتبطل
عليه ركعة وكذا لو كانت من الثانية والثالثة ولو لم يعلم من اى ركعة هي حمل على احسن الاحوال عند وهو انه تركها من ركعة قبل الرابعة فلا يفسد الركعة التي بعدها بان
بركعة لثم الصلوة بيقين ولو سجد بيقين من الركعة لا يدري كيف تركها اخذ باسوأ الاحوال ويجعل كانه ترك من الاولى سجدة ومن الثالثة سجدة فتم الاولى بالثانية
والثالثة بالارابعة وحصل له ركعتان ولو سجد ثلث سجدة جعل كانه ترك من الاولى سجدة ومن الثالثة سجدة ومن الرابعة سجدة فيحصل من مجموع ركعتان
ولو سجد مع سجدة ترك من الاولى سجدة ومن الثانية سجدة ومن الثالثة سجدة وما سجد شيئا من الركعة فيحصل له ركعتان الاسجد ولو سجد خمس
سجدة جعل كانه ترك من الاولى سجدة ومن الثانية سجدة ومن الثالثة سجدة ومن الرابعة سجدة فتمت الاولى بالارابعة وحصل له ركعة وعلى مذهبا
انه اذا ترك سجدة من ركعة واحدة بطلت صلوة وان لم يعلم اها من ركعة او ركعتين رجحا جانب الاحتياط وبطلت الصلوة لاحتمال ان يكونا من ركعة فبطلت
الصلوة لفوات ركن فيها وكذا لو علم انها من ركعة ولم يعلم اها من الركعة وما سبق في كونها جميع السجود بطلت صلوة عندنا وقال الشافعي صح له القيام والقراءة في
الركعة الاولى وقال بعض اصحابه بل ركوع الاخر **مسألة** لو سجد للشاهد الاول ثم ذكر قبل الركوع رجع اليه تشهد ثم قام فاستقبل الثالثة وفي سجود السهو
فولان ولو لم يذكر حتى ركع مضى في صلوة وضاع بعد التسليم بسجد السهو وبه قال الحسن بن جبري لقول الصادق عليه السلام وقد سألته سليمان بن خالد عن رجل سجد
ان يجلس في الركعتين الاولى فقال ان ذكر قبل ان يركع فليجلس وان لم يذكر حتى ركع فليتم صلوة حتى اذا فرغ فليجلس وسجد سجدة السهو ولا يركع الركعة
في محل الشاهد كالسجدة وقال الشافعي ان ذكر قبل ان يركع فليجلس وان لم يذكر حتى ركع فليتم صلوة حتى اذا فرغ فليجلس وسجد سجدة السهو ولا يركع الركعة
استنم قائما فلا يجلس وسجد سجدة السهو وقال مالك ان فارق النباه الارض نحو لا يرجع وقال الحنفى يرجع ما لم يستفتح القراءة وقال احمد ان ذكر قبل ان
يسئى قائما وجب ان يرجع وان ذكر بعد ان يسئى قائما وقبل القراءة بخير الاولى ان لا يرجع **فروع** اذا ذكر قبل ان يركع فليجلس وسجد سجدة السهو ولا يركع الركعة
وكذا يرجع عند نافلة الركوع وان انتهى القراءة وهل يسجد السهو قولان احدهما الوجوب لما تقدم من وجوبها لكل باذنه ونقصا وبه قال احمد والشافعي
احد القولين لانه زاد في الصلوة من حيثها على وجه السهو فاشبهه باذنه وسجد والثاني عدمه وبه قال الشافعي ايضا والاوزاعي وعلمه والاصول الصادق عليه السلام
وقد سئل الرجل يسجد في الصلوة فيسجد للشاهد يرجع ويستشهد فقلنا يسجد سجدة السهو وقال ليس هذا يسجدنا السهو لو ذكر قبل الركوع بعد الانقضاء فقد
قلنا انه يجزى عليه الرجوع خلاف الشافعي فانه يمنع لان القيام فخر والشهادة تيمم عند والفرق لا يقطع بالسنة وقد بينا وجوبه فلو خالف وعاد عامدا عالما بان لا
يجوز على مذهبه بطلت صلوة عنده وان كان ناسبا لم ينطل ويقوم كما يذكر ان عاد جاهلا بان لا يجوز فوجها البطلان لتقصير ذلك العلم واصحها الصحة
لانه قد يخفى فيجوز هذا في المنقر وكذا الامام لا يرجع بعد الانقضاء عند والمأموم يوافق فان نوى مفارقتها لم يشهد بجواز وان نهض المأموم ناسبا فصح
الوجهين عنده العود لوجوب متابعتها الامام والآخر البصر لان الجفلة لامام لا يركع فيها فعلة الانقضاء على الامام بركن وهو غير مبطل وان كان عادلا خاف
الى الرجوع وهذا كله عندنا باطل لوجوب الرجوع قبل حج المراء بالانقضاء الاعتدال قائما وهو واحد وجهي الشافعي والآخر ان يصير ارفع من حدافل الركوع وعند
ابي حنيفة ومالك ان صار ارفع من حدافل الركوع فصح المراء بالانقضاء الاعتدال قائما وهو واحد وجهي الشافعي والآخر ان يصير ارفع من حدافل الركوع وعند
الشافعي ان عاد قبل ان ينتهي الى حد الركعتين لم يسجد وان عاد بعد الانتهاء اليه بسجدة لانه زاد وكوعا سهوا هو لا يركع بين بيان الشاهد لبيان بعض الوقت
فيه وكذا لو سجد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يذكر الا بعد الركوع ففي الصلوة عليهم دون الشاهد لقول الصادق وقد سئل عن رجل يبنى من
صلوة ركعة او سجدة او شيئا من اياها ثم يركع بعد ذلك فقال يفتي ذلك بغيره فقلنا بغيره الصلوة قال لا ولو اخل بالشهادة لا يجزى حتى سلم وضاع وسجد
ولو احدث قبل وضاعه قال بعض اصحابنا بعد الصلوة لانه احدث فيها ووقع التسليم في غير موضعه وليس يجزى لان التسليم وقع موقفا مع السهو فحينئذ
ينظره وبفضله الشاهد ويسجد السهو وان لم يطل الحد المخلل بين الصلوة والجمعة المنقولة **مسألة** لو ذكر في التوراة شيئا فقرأ الحمد
استأنف الحمد واعاد السورة او غيرها لان محل القراءة باق وكذا لو سجد الركعة ثم ذكر قبل السجود قام وركع ثم سجد وكذا لو سجد سجدة او سجدة ثم ذكر قبل
الركوع فعد وقيل ما نسبته ثم قام فقرأ وهل يجزى السجدة فان السهو في هذه الاماكن فلو كان وقد سلف البحث في ذلك كله **الحديث الرابع** فيما يوجب الاحتياط
مسألة لو سجد في عمدة الثانية والثالثة او الاولى من الركعة مبطل خلافا للمصنفين والشافعي الزايد على الاثنين في الركعة مبطل
ان ثبت بين الاثنين والثالث وبين الثالث والرابع او بين الاثنين والثالث والرابع فانه يبنى على الاكثر ويسجد بعد اكمال الصلوة وبان بالفايت وما سوي
احتياطاً فيبني على الاول على الثالث ثم يتم صلوة ويسلم ثم يصلي ركعة من قيام او ركعتين من جلوس في الثانية كذلك في الثالثة يبنى على الرابع ويسلم ثم يصلي
ركعتين من قيام او ركعتين من جلوس فان كان قد صلى اثنتين كانتا ركعتان موقفا تمام الصلوة والركعتان جلوسا فانه وان كان قد صلى ثلثا فبالعكس وان كان
قد صلى اربعاً فجميعه نقل لان البناء على الاقل يجزى باذنه الركعة وهي مبطله عمدا وسهوا والقول باعادة الصلوة باطل هنا اجماعا فحينئذ العمل باقلها ولان
التسليم في غير موضعه لا يبطل الصلوة سهوا فكذلك لا يجزى مجزى السهو والقول الصادق عليه السلام اذا سهوت فابن على الاكثر فاذا فرغت وسلمت فمفضل ما
طننت انك تفصت فان كنت اتممت لم يكن عليك في هذا شيء وان ذكرت انك تفصت كان ما صليت فاما تفصت هذا عند اكثر علماء ائمة وقال الصادق بخير

تبدأ فتمت الاولى
بالثانية وترك من
الثالثة

الركوع
وقال بعض علماء
الشافعي

الحديث الرابع
فيما يوجب الاحتياط

او بين الاثنين والثالث
بين على الرابع ويبنى
ما تقدم

وهذا عندنا منع لما ينافي مع مقتضى النصوص عليه والشافعي قال يجوز في غير الجمعة لا ينافي في جواز الاستحباب
 ما اذا حدثت الامام بعد الخطبتين قبل التجرم وبعد ما اذا استخلف صلواتهم من غير خطبة فخرج العدة عنها بغيرها ولو قال الشافعي على تقدير جواز
 يجوز وعلى تقدير عدمه لا يجوز ان يصلي غيره بهم الجمعة لان الخطبتين تقوم مقام ركعتين فيصليان غيره ويصليان فان لم ينسج الوضوء صلواتهم الظهر بها
 فيكونوا احدا بعد التجرم استخلف عندنا وانما هو ما جعته فظلموا به قال الشافعي على تقدير جواز وعلى تقدير عدمه لا يجوز فيصلي المأمومون ادى ركعتين و
 ان كان اقل من ركعة صلوا ظهر اربع اجزاء يجبان ليختلف من هو بشرابط الامامة فلو استخلف امرأة لامامة الرجال هو لغو فلو استقبل صلواتهم اذا لم يقبلوا
 بها وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يتقبل بالاختلاف صلواتهم وصلواتها لا بشرط في المختلف كونه قد سمع الخطبة او احرم مع الامام في الركعة الاولى
 او الثانية قبل الركوع للاصل ولقول معوية بن عمار سالت الصادق عن رجل با في المسجد وهم في الصلوة وقد سبقه الامام بركعة واكثر فنبذ الامام من
 بينه ويكون ادى القوم اليه فقلدهم فقال بتم القوم الصلوة ثم جلس حتى اذا فرغوا من التشهد اوى يده اليهم عن اليمين وعن الشمال وكان الذي اوى اليهم يتبع
 التسليم وانقضاء صلواتهم وانما هو ما كان فانه ان يغني عليه وقال الشافعي ان استخلف بعد الخطبة قبل ان يحرم بالصلوة حازان يستخلف من حضرها وسمعها
 لانه ثبت له حكمها بسماعه اياها وهذا لو بدلوا بغيره ممن سمع الخطبة فقلدها صح ولو صلى اربعون ممن لم يسمعها لم تنقض بهم ولا يجوز ان يستخلف من لا
 يسمعها وان احدث بعد التجرم فان كان في الركعة الاولى حازان يستخلف من احرم قبل حدث سواء كان دخل معه قبل الركوع او بعد وان لم يكن سمع الخطبة
 لانه بدخوله معه في الصلوة ثبت له حكمها ولا يجوز ان يستخلف معه من لم يدخل معه لانه يكون مسئلا للجمعة ولا يجوز عقد جمعة بعد جمعة بخلاف المسبوق
 لانه يمنع لامسند في احدث في الثانية حازان يستخلف من دخل معه قبل الركوع او فيه ويهون معه الجمعة وهل يتم هو الجمعة والظهر قال اكثر اصحابنا
 وهو جدي عندنا لان ادرك الجمعة باذنا وكذا اذا استخلف من دخل معه بعد الركوع قال اكثر اصحابنا لا يجوز ان يستخلف من لم يكن اماما في
 الجمعة وقال بعضهم يجوز كما مسبوق والمسافر باثم بالمقيم وعندى في ذلك تردد وكذا التردد لو استثنى من يبتدى بالظهر هو كواحد في الاولى فاستخلف
 من قد احرم معه صح ثم صلى السجدة ثم الثانية فلما قام احدث واستخلف من ركب الركعة الثانية صلى السجدة الثالثة وركعة واشار اليهم ان يسلم ثم احدث
 وقام هو قائما بجمعة لانه ادرك ركعة من جمعة صحيحة وقال الشافعي ينهاها لان المأمومين ابتاعه فلا يمكن بناء حكمه على حكم الامام الاول لانه ما تمت جمعة
 فلا وجه لاثبات الجمعة في حقه وهو ممنوع ثم لو جاء مسبوق اخر فاقضى بهذا المسبوق وقلنا المحسوب له ركعة من الظهر بحسب المقتضى بركعة من الجمعة
 لانه حق المأمومين بتقبل منزلة امامته في لو لم يستنبأ الامام او مات واعني عليه فان كان بعد ركعة استثنى المأمومون وقد موافق باثم بهم الصلوة ولو واحد
 منهم ان ينضم اليه هو واحد لان الامام قد خرج والمأمومون في الصلوة وبه قال الشافعي في شك من اشتراط الامام واذا نذر عندنا ومن كونها جمعة
 انعقدت صحيحة فنجيب كما لها والاذن شرط في الاستدلاء بالاكمال فان قلنا بالاول احتل ان يهوها فادى كما لو ما في الواحد وان يهوها ظهر لعدم
 الشرط وهو الجماعة مع النذر وان كان في الاولى قبل الركوع احتل انما يظهر اذ لم يدرك احد منهم ركعة فلم يدركوا الصلوة فجمعة لان عقادها صحيحة
 فنكحل كما لو بقى الامام وكل الوحيين للشافعي من لا فرق في جواز الاستخلاف بين ان يحدث الامام عد الوضوء وبه قال الشافعي لما يثبت من ان بطلان
 صلوة الامام لا يقتضي بطلان صلوة المأمومين قال ابو حنيفة ان شهد بطلان صلواتهم كلهم حرام الا في وجوب اتخاذ الامام والخطيب لا يعدل كما حدث
 وشبهه لان العادة قاضية بان المنولي لها واحد من زمن النبوة صلى الله عليه واله الى الان ويجوز ان يحد من جواز بعد الاشارة في صلوة الصلوة في
 الحديث فجاز في غيره ط لو استثنى من لا يجب على المأمومين استنباف نية الفداء لانه خليفة الاول والغرض من الاستخلاف في بطلان خلفه منزله
 الاول وامامة الجماعة وهو واحد جمعي لشافعيه ونهيا اشكال فيشام من وجوب تعيين الامام فنجيب استنباف نية الفداء وفي الاخر بشرط لانهم انصرفوا في
 الامام من الصلوة وكذا لو لم يستنبأ الامام وقد علم المأمومون اماما في لو مات الامام فاستنبأ المأمومون لم يتقبل صلوة الناس وانهم جمعة اماما فيصلي
 الظاهر بجعل الدخول معهم من الاجتماع لان الجماعة مشروعة **الجمعة الثالثة** العدد **مسئلة** العدة شرط باجماع العلماء كافة لان يشهدا
 جمعة من الاجتماع المستلزم للتكثير ولان الامام شرط ولان الامام شرط ولا يخفى صحتها بالا مأموم واختلاف قول اقل عدد من حجب جمعة فقال
 بعض علمائنا انك حشنة نفر الامام احدهم لان الخطبة مشروعة بصيغة الجمع واقل عدد يجمل جمعة الثلاثة وانما وجب عند النداء الحاصل من
 الغير فثبت تابع وانما يجب السعي عند النداء مع حصول الشرايط التي من جعلها الامام فنجيب الخاص لانها انما تجب على القيمين والاستنباط مع الاجتماع
 مظنة الشان فلا بد من حاكم يفصل بين المتنازعين فوجب ثلاث ثم لما كانت الحوادث والتواقيع تغور الانسان وجبان يكون الحاكم فابى يقوم مقامه
 لو عرض له حادث يمنع عن فصل المتنازعين فوجب اربع ثم لما كان الاجتماع مظنة الشان الفضي الا افتراء احيى الى من يستوفي الحد واذن الحاكم بما
 فوجب الخامس فثبت ان الامور انصرف رتبة لا بد منها من حصول خمسة نفر ليقول الباقر عليه السلام لا تكون الجمعة وصلوة ركعتين قبل من خمسة رهط **الامام**
 وادبع وقال الصادق يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا اربعة فلو زادوا ان كانوا اقل من خمسة وقال الشيخ سبعة نفر حرم الامام لاقتضار الاستنباط الى خمسة
 وشاهدته حاكم ونائبه ومستوفي الحد ولقول الباقر عليه السلام يجب الجمعة على سبعة ولا يجب قبل منهم وحمل انقلد من الروايتين على استحبابها ولا
 صرحوا الى الشاهدين والرواية ليست خاصة على المطلوب لان اقل من السبعة قد يكون اقل من الخمسة فيحمل عليه جميعا بين الامامة ولان روايتنا اكثر رواة
 واكثر في مطابقة القرآن ولان الحيار مع الخمسة يستلزم الوجوب لقوله تعالى فاسعوا وقال الشافعي لا تنقض اقل من اربعين رجلا على الشرايط الاثنية وهل
 الامام احدهم ونحوه قال عمر بن عبد العزيز وما لك واحد لقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه ان في كل اربعين نافر في الجمعة وقول الصحابي مضى السنة كقول
 علي بن النعمان وبقاى الحكم على العدة ولا يقتضي بغيره عما هو اقل واكثر ومنع مساواة مضى السنة لقوله قال النبي ص وقال العدة لا تنقض الا بخمس
 عليه السلام بخمس على خمسين رجلا ولان المفهوم من خمسة وقال ابو حنيفة والنوري محمد تنقض باربعة احدهم الامام لان الاربعة عد بينه
 عند نزل الجمع المطلق فجاز عقد الجمعة بركا اربعين وتنفع العلية وقال لا وزاعى بابو يوسف تنقض مثلثة للمفهوم الامر قد بينا خصوص حاله

سواء احدث الامام

على حكمه ولا يمكن ان يشيخ حكمه

جمعة

الباب الثالث
العدد

مسئلة

مثل ان يكبر الامام فلا تدخل معهم في تلك الركعة وهو محمول على ما اذا خاف فوت الركعة او من الغالب ان من لم يدرك تكبير الركعة اذا دخل المسجد فانه ركعة
 لا مقفاره الى قطع المسافة بينه وبين القوم والتكبير والتكبير الاحرام وتكبير الركوع ليس واجبا فلا يفوت الا فتداء بفواته وقول الشيخ ليس بعدا من الصواب
 لفوات واجبا الركوع ويكون الثاني مسجدا فلا يحصل الركعة بالمتابعة فيه لفوات الركوع الواجب حج لو ذكر ترك سجدة فاسبأ ولم يعلم انه من الثاني ركعة
 الامام او الثانية فانه يقضى بالسجدة وسجد سجدة السهو ان كان بعد التسليم وان كان قبله فلا ضرب عليها قبل التسليم واعادة التشهد لانه يشك في الاول
 بعد فواتها فلا يلتفت ولا ندماموم فلا غير يشك فغيب الاخرى وتخلل المساواة للاول فيسلم ثم يقضى بالسجدة وسجد سجدة السهو وعلى كل التشكك بين
 يدرك الجمعة وقال الشافعي باخذ بأسوأ الحالين وهو سبناها من لا ولي فيها الثانية ويحصل له من الركعة ركعة فلا بد من السجدة لاجتماع الحال ان يكون الثاني
 قلم يدرك مع الامام ركعة كاملة فيها ظهر او قد سبق البحث فيه لو كبر الاحرام والامام واع ثم رفع الامام قبل ركوعه وبعد قبل التشهد فانه تلك
 الركعة ولو شك هل كان الامام ركعا او ركعتين لا يجزئ على الاستصحاب لو ادرك مع الامام ركعة فلما جلس مع الامام ذكر ان ترك فيها سجدة فانه
 يسجد وفداء تلك الركعة عندنا وهو اصح وجهي الشافعي لانه ان بالركعة مع الامام الا ان بالسجدة في حكم متابعتها فلم يمنع ذلك من ادراكها وكذا لو ذكرها بعد
 تسليم الامام عندنا وقال الشافعي فيها ظهر او الاصل في ذلك ان فوات السجدة مع الامام هل يقضى فوات الركعة مع عدم الاولى لو قام الامام مع الثانية سهوا
 فادرك في الثالثة فصلها معه لم يكن مالا كالجعة اجماعا لانه ليس من صلوة الجمعة بل خطأ والامام اذا ترك سجدة لا يعلم موضعها فذلك عندنا وقال
 الشافعي بث صلواتها ان كانت من الاولى فتدعى بالثانية وكانت الثالثة فثبته وان تركها من الثانية ثم الثالثة ولا ثم جمعة الماموم يجوز ان يكون من
 الثانية فتم بالثالثة فلم تكن الثالثة من اصل الجمعة لان المحسوب منها للامام سجدة واحدة ويجوز قول الشافعي على من يخاف من علمنا ان لا يقضي لو كان الترك
 لسجدتين من ركعة ولو ذكر الامام انها من الاولى اذرك الماموم الجمعة لان الاولى ثم الثانية وكانت الثالثة تانيه وفداء ركعتي الماموم لو ترك الامام
 سجدة من الاولى سهوا وقال الشافعي فافندي به وصلى معه ركعة فان جلس الامام للتشهد وسلم صحت صلواته وصلوة الماموم ويسجد الامام المسبحة
 ويسجد لها بسجدة السهو وقال الشافعي بطل صلوة الامام لترك ركعة فانه لا يحسب له من الركعة الا بسجدة ويجتنب للمسبوق ركعة من الظهر ولا يجزئ
 بهامدرك الجمعة لان المحسوب من الامام منها سجدة فان قام الامام الى الثالثة سهوا قبل حلوها في الثانية لان المحسولة من الركعتين ركعة فتدرك
 مع الامام ركعة من الجمعة وقد صلى مثل ذلك ركعة صحيحة فيهما صلوة الجمعة وهذه المسئلة عكس مسائل الجمعة لانه رتب الجمعة على ركعة وضعت
 محسوبة من الظهر وجعلها من الجمعة والظهر يداين على الجمعة اذ عرض ما يمنع ثامها وقد بينا مذهبنا فيما تقدم **مسألة** لو كان الامام مشغولا
 بان يكون مسافرا قد صلى الظهر او لا فالوجه انه لا الجمعة ان لم يعد به اذ ليس من اهل التكليف بالجمعة فلا يتعلق وجوب غيره به وان ثم غيره ففي جواز
 الافتداء به وجهان لنقص صلواته وجواز افتداء المفترض بالمشغل وكلاهما للشافعي ولو بان محدثا او جينا صح جميعا المامومين سواء علم العد
 به او لا وقال الشافعي ان ثم به فلا الجمعة وان ثم به ففولان اصحابنا عند ما قلناه كسائر الصلوات والثاني انه لا الجمعة لان الجماعة شرط فيها والجماعة
 تقوم بالامام **مسألة** اذا ركع الامام في الاولى ثم رزح عن السجود لم يجز له السجود على ظهر غيره او راسه او رجله عند علمائنا اجمعين وقال
 مالك وعطاء والزهرى بل ينظر حتى يقدر على السجود على الارض لقوله عليه السلام ومكن جهنم من الارض فقال مجاهد وابو حنيفة والشافعي
 والثوري احمد واسحق وابو ثور وسجد على ظهر غيره او راسه او رجله ويجزئه ذلك ان تمكن والاصح ان غيرنا لخطا قال اذا شئت الزحف فليسجد
 احدكم على ظهر غيره ولكن اكثر ما فيه انه يسجد على شئ من الارض يفعل غير ليس سجدة والسجود انما يصح على الارض وما انبت وما انبت من ترك حرمة
 المسلم وقال الحسن البصري هو يجزئ ان يسجد بين ان ينظر ذوال الركعة فيسجد به بكمال السجود وينابيع الامام وينابيعه بان يكمل السجود
 بالمتابعة فاستوثق كماله وينتفض صلوة المريض حيث لا يؤتمر بالناخير للتكبير **مسألة** اذا رفع الامام راسه من السجود وزال الزحام قبل
 ان يركع الامام في الثانية فان الماموم يشغل بقضاء السجدة وان كان الامام قائما للحاجة والضرورة ولا مثله وقع في صلوة عسكان حيث صلى النبي
 عليه السلام وكان العدو ونجاء القبلة فسجد يعني صف لم يسجد معه فلما قام الى الثانية سجد والمشرط الحاجة وليس لان يركع مع الامام قبل قضاء السجدة
 لئلا يزيد وكذا **ان اعرف هذا** فانه يستحب للامام تطويل الفرائض ليلتفت به فان فرغ والامام قائم ركع معه وان كان الامام ركعا انتصب في الركعة
 في الركوع ولا يجوز له المتابعة في الركوع ولا يجوز له المتابعة في الركوع مثل الانتصاب لما فيه من الاخلال بواجب لا يشغل بالفرائض عندنا لسقوطها
 عن الماموم وللشافعي وجهان هذا اصحهما لان الفرائض سقطت عنه حيث لو يدركها مع الامام لان فرضه لا يشغل بقضاء السجود ولو بناه في
 محلها فهو كالمسبوق والاخر يقضى الفرائض لانه لا يرد له محلها مع الامام بخلاف المسبوق والاولى ممنوعة وعلى الاول يلحق الجمعة وعلى الثاني يقرأ ما لم يقرأ
 فوات الركوع فان خاف هل يقرأ او يركع فاولان وان زال الزحام والامام قد فرغ من ركوع الثانية ولا فرق بين ان يكون الامام قائما او ساجدا
 فانه يتبعه ويسجد السجدة بين يديه الا في فحصل له ركعة ما يقف ولا يشغل بقضاء ما عليه يدرك بها الجمعة ويدرك الشافعي في اصح القولين
 لقول الصادق ع وقد سألته عن رجل عشا عن رجل ادرك الجمعة وقد زعم الناس قد دخل مع الامام وركع ولو يقدر على السجود ثم ركع الامام ولو يقدر
 على الركوع في الثانية وقد ركع على السجود كيف يصنع قال الصادق ع اما الركعة الاولى فهي الركعة فانه لما سجدة الثانية فان نوى الركعة الاولى فقل
 ثلث الاولى فادرك الامام فصل ركعة يسجد فيها ثم يتشهد ويسلم وان لم ينو تلك السجدة للركعة الاولى لم يجز عنه الا ولو علم ان يسجد سجدة بين يديه
 انها للركعة الاولى عليه بعد ذلك ركعة فانه وقال ابو حنيفة لا يتبعه ولا يشغل بقضاء ما عليه بناء على ان الماموم لا يلحق الامام في صفة الفعل فاما
 كان اول صلوة الامام كان اخر صلوة الماموم وسيأتي **ان اعرف هذا** فقد بينا انه يلحق الجمعة لانه ادرك ركعة منها وللشافعي وجهان
 اصحهما هذا القول من ادرك ركعة من الجمعة فليخلفها بالآخر والثاني لا يلحقها لان ادراكها ركعة فانه هذه ملفقة وليس بسجدة فان السجدة
 يدرك الثانية للامام وهي له فاحتمل بعض الثانية عن الاولى **ان اعرف هذا** فانه لا بد ان ينوي ما بين السجدة بين انهما الاولى ولا

ولو ذكر

الماموم مع

هذا ما في
 المتن من
 ان لا يجوز
 ان يسجد
 على ظهر
 غيره

وان لم يركع
 ركعة من
 الصلاة

اي بلد كنتم واعند اصحاب الشافعي لما دخل بغداد ومنها جامع المنصور وجامع المهدي بكرة فحصل الشك وهو مصير الحمد واما ما كانت تسمى من غير فاف
العاوة او بانها ذات جانبين فصادق كالميلين وهو قول ابى يوسف ولا يجرى التقليل **مسألة** لو صلّت جمعاً بينهما اقام من غير صلاة
خمس ان سبق حلها الاخرى تعلم السابقة فهي الصحيحة ان كان الراتب فيها اجماعاً وان كانت في الثانية فذلك عندنا لان السابقة انقضت بحجتها
الشرائط وانقضاء الموانع فلم يبق منها ما يفسد ما ولا يفسد بعد صحتها بما بعد صحتها فلا يفسد الثانية وهو انه في الثاني ان الصحيح الذي فيها
الامام لان الحكم بطلان بمقتضى الامام ثم نحن انما نعلم ان عليه وفوقه الجملة ولم يصل مع غيره الى ان من شاء او يعون ان يصل صلوة اهل البلد امكنه
ذلك بان يجمعوا في جملته موضع ويسبقوا اهل البلد بفعله ولا يجرى علينا لان امام الاصل لا يتقدم عليه احد غيره وان كان ناشئاً شرطه المعدلة
فلا ينافي فيه بطلان جمعة غيره ولو كانت المسبوبة في الجامع والاخرى في مكان صغير لا يسمع الصلوات ولا تمكنهم الصلوة من اختصاص السلطان وحينئذ يروى عن ذلك
او كان احد هاتين فضيلة البلد والاخرى في اقصاه بطلت المسبوبة خاصة عند علمائنا وروى قال الشافعي لما تقدم وقال مالك واحمد المسبوبة صحيحة خاصة لانهم اهل
القبيلة وطول المعاني من غير مقتضى التقدم فقدم بها الجمعة الامام وتمنع الاصل بان يقرأ فانها بطلان معاً سواء كان الامام الراتب احدهما او لا وهو الحد
فوق الشافعي لا يستلزم صحتهما معاً واختصاص احداهما بالفساد اذا المقتضى للفساد المقارنة وهي ثابتة فيهما معاً لعدم الاولوية كما في الويلين اذا وجبا من يكون
دفعتم ان كان الوقت باقياً وجب عليهما اقامة الجمعة لانهم لم يردوا فرضها والاصل والظاهر جح لولم يعد السبق وعدم مكيطلتهما معاً اقامة جمعة واحدة
منها بين الصحة والبطال ولو لم يفسح الزمان اعادوا ظهر اربعة قال الشافعي واليه مال الشيخ ويجوز اعادته الظاهر وان الفع الزمان فان الظاهر صحة احدهما لان
الاثر ان نادر جداً فيجري مجرى المعدم ولا ناسك كما في شرط اقامة الجمعة وهو عدم سبق اخرى فلم يجر اقامتهما مع الشك في شرطها وروى قال بعض الجمهور وروى
عندنا انهم يعيدون جمعة وظهر الاحتمال الاثر ان فسخ الجمعة والسبق فسخ الظاهر وينبغي امام الجمعة من غير التيسير او يقران بغيره في علم سبق احد
ولعلم عنها الخامس علم السابق عينا ثم اشكل حكمها واحد وهو وجوب الاعادة عليهما مع الحصول للشك في كل واحدة والنزديدين الصحة والبطالان في
نسخ كل واحد حتى يعلم انها السابقة وسبقاً للفرض فاذا عقدوها ولم يعلموا ان غيرها ما سبقها فقد اخلوا بالشرط وهو علم ذلك وهو قول الشافعي لا يخلو
فانه قال لا يجزى الاعادة وتكونان صحيحين لان كل واحدة منهما عقدت على الصحة فلا يفسد هاتين الشك وهو غلط لان الشك في الشرط شك في الشرط طاعة
هذا فانهم في التصورين يفتنون ظهر الان لا يرد صلة بين جمعة فلا يفتقها اخرى وانما اوجبنا الاعادة عليهما للجهل بالنبيين وروى قال بعض الشافعية وفي الشيخ يصلو
جمعة مع الشك الوقت وهو قول بعض الشافعية لا نأخذنا بوجوب الاعادة عليهما وكان المصير ما صليت فيه جمعة صحيحة وهو غلط لان السابقة صحيحة فطاعوا
نفذ ولم يبين لها حكم الصحة للجهل بعينها **مسألة** ويجعل السبق تقدم احدهما بتكثير الاحرام وروى قال بعض الشافعية لا يحرّم احدهما حرّم احرام
الاخرى وقال بعضهم بالفراغ فانهما سبقت بالسلم تحت دون الاخرى لا تافضل التمام لانعلم صحتهما وانما هما وهو خطأ لا ينافي في بعضين صحيحين
فانه قبل الفراغ لا يعلم السابق ولهم انقضاء جمعة وقال آخرون منهم بالشرع في الخطبة لفظاً مقام ركعتين وليس بجيد اذا حرّم بالخير به يحصل قبل التلبس
لو صلّى فاحترق ان قد سبق لسانه لظهر ولا يعقد بذلك الاحرام لانه يظهر فساداً وقال بعض الجمهور بوجوب ظهر كالمسبوق اذا ادرك اقل من ركعة والفرق في صحة
الاحرام **مسألة** الخطبتان **مسألة** الخطبة شرط في الجمعة وهو قول عامة العلماء لقوله تعالى فاسعوا لذكر الله والذكر هو الخطبة ولا
النبى صلى الله عليه وسلم الخطب طائراً وقع فعله مبياً فالواجب فكان واجبا وقال عليه السلام صلوا كما رايتهم في اصيله ولو رزق المسلمون بخطبة قبل الصلوة
ولو لم تكن شرطاً لجاز تركها في بعض الاوقات ولقول الصادق عليه السلام لا جمعة الا بخطبة وقول الباقر والصادق عليهما السلام يصلون او يعادون لم يكن من خطبة
وقال الحسن البصري لا تجزى الا بخطبة مشروعة للصلوة فلم تترك الخطبة كسائر الخطب وهو خطأ لان الخطبتين هاتين مقام الركعتين ومن طريق الخطبة قول
الصادق انما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين وخلافه من غير ضرورة ومثل النبي عليه السلام واهل بيته عليهم السلام **مسألة** ويشترط في الجمعة خطبتان
عند علمائنا اجمعين وروى قال الشافعي واحمد في رواية ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب خطبتين ولا يقرأ فيهما مقام ركعتين فالاختلاف باحدهما اختلال
بركته وقال مالك فلا يذاع اسحق وابو ثور وابن المنذر واحمد في رواية واصحاب الرواية يجرى به خطبة واحدة لان النبي صلى الله عليه وسلم كتبنا مصعباً عينا
اجمع من قبلك وذكرهم بالله واذلف اليه ركعتين وخطبة عثمان في اول جمعة فقال الحمد لله ثم ارجع عليه فقال انكم الى امام فقال اظا حوج منكم الى امام فقال وان
ابا بكر وعمر كل فاجر تالله ان لهذا المقام مثالا وسنايتكم الخطبتين بعد واستغفر الله العظيم في لكم ونزل صلى الله عليه وسلم يخطب بالخطبتين كما يخطب بالخطبة
فبقية رسلنا لما وضع عثمان لبس حجة وحصول العذر بعد الخطبة فلا يلبس الزخرف مع زواله **مسألة** ويجزى كل خطبة منها ما حمد الله تعالى وبشيعته
الحمد عند علمائنا اجمعين وروى قال الشافعي واحمد لان النبي صلى الله عليه وسلم اذاع على ذلك ولقول الصادق عليه السلام ينبغي للامام الذي يخطب الناس ان يخطب
وهو قائم بحمد الله وبشيئ عليه حصول البرائة فطعامه غير غيره وقال ابو حنيفة لا تجزى الحمد ولا ذكر معين ولا وعظ بل يجوز ان يخطب بغيره واحداً
ثم يلبس او خطبة او تكبير فلو صعد المنبر وقال سبحان الله طاعة ونزل وصلى على الناس لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله ولم يفرق في ذلك رجلا جاء الى النبي
فقال له علمني عملاً ادخل به الجنة فقال لمن فصرث فقد اعرضت المسئلة فسمي كلامه خطبة والذكر محمل بينة فخطبت من بعثه والسؤال ليس بخطبة اجماعاً
فمنه محاذ وروى قال مالك لا يجزى الا ما شابه العرب خطبة وروى قال ابو يوسف ومحمد اي كلام كان وعمران هلال وسجادة ما يصل الى اعرف هذا
فمن يجرى لو قال الحمد للرحمن والرب العالمين اشكال فيشام التنصيص على لفظة الله تعالى ومن المساواة في الاختصاصية ثم **مسألة** ويجزى بها الصلوة على
النبي المحدث علمائنا القول الصادق وقوله صلى على محمد واله وعلى ائمة المسلمين واوليائهم الشافعي الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فغضنا ذلك كرك لا اذكر الا
وقد ذكر معي ولقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وانكر الباقر ذلك للاصل ويجزى فيها الوتر
بغوى الله تعالى واعظ وروى قال الشافعي لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لان الدنيا عرضة خسران لكل من البر والفاجر وان الاخرة وعد صادق وبكر فيه
ملك فادرك قال الصادق يوصي بغوى الله ولو يوجب لك ابو حنيفة واصحابه شجب ان يقرأ في كل منها سورة حنيفة من القرآن قال الشافعي لقول الصادق

كالاول لانه كل واحدة

عليهم صحته

بعضهم

في

الخطبة

الخطبة

الخطبة

الخطبة

الثالث في الخطبتين

الخطبة

الخطبة

الخطبة

الخطبة

الخطبة

صلوة الجمعة

عليه السلام ثم يقرأ سورة قصيرة من القرآن ولا يقرأ فيها الفقرة كالمبدل وللشافعي في إيجاب مطلق الفقرة في كل منها قولان الوجوب كالمبدل
 وفي إيجابها كان وله ثالث عدم الوجوب وبه قال أبو حنيفة للأصل والمشهور الأول لأن النبي صلى الله عليه وآله كان يقرأ فيها القرآن وقال صفوان بن يحيى سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وآله يقول يقرأ على المنبر نادوا بما لك وقالتم هاتم فأنفقت سورة في من ثم رسول الله صلى الله عليه وآله إذا خطب يوم الجمعة على المنبر أذاع هذه
 فقال الشيخ يجب لكل خطبة حمد الله والثناء عليه الصلاة على النبي عليه السلام والوعظ وفرائد سورة حنيفة من القرآن وقال الرضا في جملته ويحب ويحب عليه
 ويشهد الحمد بالرسالة وبوشرح الخطبة بالقرآن ثم يفتح الثانية بالحمد والاستغفار والصلاة على النبي والثناء على الأئمة المسلمين وفي حديث سماعة عن الصادق
 بن عيسى للإمام الذي يخطب الناس أن يخطب هو قائم بحمد الله ويحب عليه ثم يوصي بقوله الله ثم يقرأ سورة قصيرة من القرآن ثم يجلس ثم يقوم بحمد الله ويشهد
 عليه ويصلي على محمد وآله وعلى أئمة المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات فافزع أقام المؤذن وصلى بالناس وكعبين أما الشافعي فأوجب لكل منها
 الحمد لله والصلاة على رسول الله عليه السلام والوعظ بأي لفظ اشق وبكيفية أطبعوا في الثانية الدعاء للمؤمنين فلو كان في الأولى لم يجز عن الثانية والثانية
 بها الفائدة لا غيرها كقولهم ثم نظر في أحدهما لا يعينها على أقوى لوجه عند فروع الكلام المرفوع يقتضي كفاية هبمى القرآن في الخطبة الأولى وهو
 وجهي الشافعي لا يكفي إتيانها عظمها ج كلام الشيخ يقتضي عدم وجوب الدعاء للمؤمنين وهو واحد وجهي الشافعي وكلام الرضا يقتضي وجوب الشاهد
 بالرسالة الأولى والصلاة عليه الثانية وجهي الشافعي وجوب الصلاة عليه في أحدهما لا يكفي أن يأتى بأية ثالثة على الأذكار فإنه لا يسه خطبة العا
 لا يفتح الخطبة إلا بالعربية لأن النبي عليه السلام داوم على ذلك قال صلوا كما رأيتموني أصلي يجزئ عنهما من بعدهم العربية على أقوى إذا قصد الوعظ والخطبة
 وإنما يحصل لو فيها كلام غير مسلم في الخطبتين أمور الأول لو فيه وهو ما بعد الزوال على الأشهر فلا يجوز نفذها ولا شئ منها عليه عند
 أكثر علماءنا وبه قال الشافعي لأن إيجاب السجدة بالثناء الثانية بعد الزوال ولا يما بدل عن الركعتين فلها حكم سبيلها والشيخ يقول يجوز إتيانها قبل
 الزوال ويجوز إتيانها قبل الزوال عند فوات الشمس قبل ما إذا فزع ذلك به قال مالك حيث جازت في الخطبة دون الصلاة واحدة حيث جازت في
 الصلاة أيضا عليه لأن الشافعي قال صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله في الجمعة ما لا ثالث لهما وهو قبل جواز إتيانها من طريق الخاصة قول
 الصادق كان رسول الله صلى الله عليه وآله يخطب في الظل الأول ويجزئ إرادة الابتداء بالثناء للخطبة والصعود على المنبر وغيرهما من مفاد ما في الخطبة الثا
 ثنية يقرأ على الصلاة لأنها شرط فيها والشرط مقدم ولأن النبي عليه السلام داوم على ذلك وقال صلوا كما رأيتموني أصلي ويقول الباقر عليه السلام قد شئت عن
 خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله قبل الصلاة أو بعد قال مثل الصلاة ثم يصلي الثالث فيام الخطبة جاز خطبة عند علماءنا أجمعين وبه قال الشافعي لأن الشيخ
 خطب فاما يجب مثله ولو قول الصادق أول من خطب هو جالس معونه أسنان الناس في ذلك من وجع كان ركبته ثم قال عليه السلام الخطبة وهو قائم خطبتان
 يجلس بينهما أحسن لا ينكح بينهما فانه ما يكون فضلا بين الخطبتين ولأنه ذكره في موضعين فيام مشروع فكان واجبا كالنكاح في الفرائض وقال أبو حنيفة وأحمد يجوز الجلوس مع
 الاختيار وهو رواه عن مالك وجهي الشافعي لأنه لا يفسد من شرط الاستقبال فلا يجب له القيام كالإذان ولا يعجز القيام بالاستقبال لسقوطه صلوات الخوف
 دون القيام فافزع فروع ألو كان عند منبعة القيام جاز أن يخطب جالساً وهل يجب الاستئذان أشكال ب لو عجز عن القعود اضطر في وجوب الاستئذان
 أشكال ج لو خطب جالساً مع الفداء مطلبت صلواته لفوات شرط الخطبة وبه قال الشافعي واختاره الشيخ أيضا أما صلوة المأمومين فإن علموا بغيره لم يكونوا
 مطلبت صلواتهم أيضا وإن اعتقدوا وعجزوا ولم يعلموا بقعودا وصحة صلواتهم مطلقا وقال الشافعي أن كان الإمام من جملة العدل لم يفتح الجمعة
 وإن كان زائدا على العدل صح صلواتهم كما لو كان جنبا ولا يعلم بالأصل ممنوع ولو علم البعض خاصة صح صلواته الجاهل بغيره فيجب القيام
 الطائفة كما يجب المبدل هو الجلوس بين الخطبتين مطلقا الفصل بينهما وهو شرط في الخطبتين قاله الشيخ وبه قال الشافعي لأن النبي صلى الله عليه وآله
 وآله فصل بينهما مجلسه فعله واجب قول الصادق يخطب هو قائم يجلس بينهما مجلسه لا ينكح بينهما وقال أبو حنيفة ومالك أحمد لا يجزئ المجلس بل يجب
 على الأصل هو مدفوع بالطاري ولو عجز عن القعود فصل بالسكينة فان قدر على الاضطجاع فاشكال فيه الفصل بالسكينة أيضا ولو خطب جالساً لم
 فصل بالسكينة أيضا مع احتمال الفصل بالضعف والطهارة من الحدث والنجس شرط في الخطبتين قاله الشيخ وهو قول الشافعي في الحديث لأنه كان يخطب
 منطهر وكان يصلي عقب الخطبة وقال صلوا كما رأيتموني أصلي ولا نذكره هو شرط في الصلاة فشرط في الطهارة كالنكاح قاله الفقيه لا بشرط وبه قال مالك
 وأبو حنيفة وأحمد لأنه لا يفسد صلواته فلا بشرط فيه الطهارة كالإذان والفرق أنه ليس بشرط في الصلاة بخلاف الخطبة أذاع هذا فان خطب في المسجد
 شرط الطهارة من الحدث والنجس لا كبراجا عا ح العدل قال الشيخ رة شرط الخطبتين العدل المشرط في الجمعة وبه قال الشافعي وأبو حنيفة في أحد
 الروايتين لأنه لا يفسد شرط في الجمعة فكان من شرط حضور العدل كالنكاح ولأن وجوب الخطبة تابع لوجوب الجمعة التابع لحضور العدل وعن أبي حنيفة أنه ليس بشرط
 فيجوز أن يخطب لأنه لا يفسد شرط في العدل كالإذان والفرق أن شرط الخطبة دون الإذان لأنه موضوع لأعلام القيام فلا بشرط فيه حضور الخطبة
 مشتقة من الخطب إنما يكون الحاضر أي أثبت هذا فاذا خطب العدل حاضر فافضوا في الأثناء فالمان به حال غيبتهم غير محسول لأن الفصد بها
 الإسماع فان عاد وقبل طول الفصل جاز البناء على ما مضى حال سماعهم كما لو سلم ثم ذكر قبل طول الفصل وإن طال فالأثر في البناء أيضا وهو أحد قول الشافعي
 غرض الوعظ يحصل مع ثمر في الكلمات أصحها عند الاستئذان لأن النبي عليه السلام كان يولي فظهر الغرض أنه عدم اشتراط الموالاة في الخطبة وللشافعي قولان
 أما لو اجتمع بدل الأولين العدد فلا بد من استئناف الخطبة مطلقا وإن انقضوا بعد تمام الخطبة وعاد وقبل طول الفصل بين الصلاة على الخطبة ولو عادوا
 بعد الطول فكذلك وللشافعي قولان فإن وجب الموالاة لم يجز الصلاة بذلك الخطبة بل يجب إعادتها والصلاة جمعة مع سعة الوقت وللشافعي عدة وجه
 ضعيف بل يصلي الظهر والعدا أنا هو شرط في إيجاب الخطبة دون مسحائها إجماعا ح ارتفاع الصوت بالمعجب مع عدة أ وهو ظاهر وجهي الشافعي
 لأن مفصول الوعظ لا يحصل إلا بالاسماع فلا يكفي أن يخطب من المنارة الغرض ولأن النبي عليه السلام إذا خطب مع صوته كان من عند جيبه وعن أبي حنيفة عدم الوجوب
 وهو وجهي الشافعي أيضا ولو رفع الصوت بقل ما يبلغ ولكن كانوا وبعضهم صا فالأثر في الإجزاء ولا يجزئ من رفع الصوت لما فيه من المشقة ولا الشفط الجمعة

والثانية والثالثة
 والثالثة والثالثة
 والثالثة والثالثة

الخطبة
 في وقت الصلاة

الخطبة
 في وقت الصلاة

ارتفاع الصوت
 في وقت الصلاة

ولا الخطبة وان كانوا كلهم صاموا الشريطين اجزاء الخطبة الواجبة فلو قدم الصلوة او غيرهما على الحمد او قدم الوعظ على الصلوة استأنف الناس مسئلة
 ونحوه الكلام على العدد وجوب الانصات للخطيب قولان للشيخ احدهما تجزئ الكلام وجوب الانصات واختاره المصنفين بن عيسى ومناويه قال ابو حنيفة
 والى الاول اذ كان واحد والشافعي في القديم وابن المنذر وان ابا هريرة قال قال النبي صلى الله عليه واله ان قلت لصاحبك الامام عظم في الغوث واللغو الا
 لقوله تعالى الذين هم عن اللغو معرضون وقال الصادق عليه السلام اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي لاحد ان يتكلم حتى يفرغ من خطبته فاذا فرغ تكلم ما بينه
 وبين ان تقوم الصلوة والاخر عدم تجزئ الكلام وعدم وجوب الانصات بل يستحب ويؤيد الشافعي في الحديث وبه قال عروة بن الزبير والشعبة والبخاري ومحمد بن
 جبير والثوري لان رجلا سأل النبي صلى الله عليه واله السفيا وهو خطيب يوم الجمعة فقال يا رسول الله متى الساعة فاعرض النبي صلى الله عليه واله وادى الناس
 اليه بالسكوت فلم يقبل ما عدا الكلام فلما كان الثالث قال له النبي صلى الله عليه واله رجلا ما ذا اعدت لها فقال حب لله ورسوله فقال انك من احببت ولو
 كان الكلام محرما عليه لا تكسر عليه ولا اصل ومنع كون اللغو الاثم لقوله تعالى لا يؤخذنكم الله باللغو في ايمانكم بل لا بد جعله لاعتبار الكلام في موضع لا في السكوت
 وقول الصادق عليه السلام يعطى الكراهة عرفا فيجعل عليه الاثر بالاول ان لم يسمع العدد والا الثاني فرفوع اقال المصنف في حرم من الافعال ما لا يجوز
 مثله الصلوة وفيه اشكال ببناء من ثمة الصلوة وكونها بدلا من الركعتين لا يقتضي المساواة لو سلمت اقال المصنف في لا باس ان يتكلم بعد فراغ الامام
 من الخطبة الى ان تقوم الصلوة ج لو سلم عليه حب عليه ولا بد من وجوب الانصات مستحب الا ينزل الاحكام ولا ينزل بل من الصلوة وهذا وجبنا الرتبة
 وبه قال الشافعي على نقله باستحباب الانصات وعلى نقله بالوجوب ليس له الرتبة لا في سلم في غير موضع فرض الانصات سابق على الاستحباب الطاهر الوجه في ذلك
 ان قلنا بالاستحباب الانصات والا فلا فرق في ذلك كالصلوة وهو قول الشافعي بخلاف السلام لان سلم في غير موضع والعاطس لم يحسن العطس وله المنع لما تقدم
 السلم في الخلاف انما هو في الشرب السامع خطبة الامام اما السجدة والاهم فان شاء شكك وان شاء فز او سجد والشافعي وجها وكذا الخلاف فيما اذا لم يفرغ
 بحق احد من المسلمين ما لو ادعى جلا وانقض فانه يحذر منه وكذا العصب والاعية يتردى في ثرا جماعا ه هل يحرم الكلام في الخطبة بين الخطيبين الا في
 المنع لعدم المنع للخطبة وهو السامع ولا اصل للشافعي قولان لا باس بالكلام بين الخطبة والا فانه لم يكره بعد ما نقول الصادق فاذا فرغ يعجز من خطبته
 تكلم ما بينه وبين ان تقوم الصلوة وقال ابو حنيفة بكرة ما بين الخطبة والصلوة وقال الشافعي لا يكره بعد الخطبة الى الصلوة ثم لا باس بغير الماء حال الخطبة
 وبه قال الشافعي عملا بالاصل كلام المصنف يعطى التحريم لانها كالركعتين وقال الاوزاعي من اجل جملة ح هل يحرم الكلام على الخطيب الا في ثلث الاوقات العبد
 للاصل لان النبي صلى الله عليه واله كالم حن في ثلثة ايام في الحقيق في الخطبة ولا المنع انما حرم عليه الكلام لثلاثة ايام عن استماع وهو احد قول الشافعي
 وفي الاخر يحرم وبه قال ابو حنيفة ومالك والركعتين وهو ممنوع في الخبر ان قلنا نأبى على السامعين من تعليق العدد اما الزايد فلا وللشافعي قولان في
 عموم الخبر ان قيل يرد لو حضر فوفى العدد بصفة الكمال لم يكن القول بانفسادها بعد معين منهم حتى يحرم الكلام عليهم خاصة في لا يحرم الكلام
 من الشروع في الخطبة وبه قال الشافعي احمد للاصل لان عمر كان اذا جلس على المنبر فاذن المؤذن جلسوا ويحذرون حتى اذا سكنت المؤذن وقام عمر
 سكتوا فلم يتكلم احد وهذا يدل على اشتهار بينهم وقال ابو حنيفة اذا خرج الامام حرم الكلام في الوقت الذي نهى عن الصلوة منه لقول النبي صلى الله عليه
 اله من اعتقل يوم الجمعة واستنكح وصير من طيبين كان عندك وليس احسن شاة ثم جله الى المسجد لم يجزئ وقال الناس ترك ما شاء الله ان يركع ثم
 انصت اذا خرج الامام حتى يصل كان كفارة لما بينها وبين الجمعة التي قبلها وهو يدل على ان خروج الامام بوجوب الانصات ولا نهى عن الركوع كان
 الكلام اولى والخبر في رواية غيره وانصت اذا خطب اليه مسئلة لا ينبغي التفضل فالامام يحجب سواء كان الخطبة للداخل حال الخطبة او غير ما بينه وبين
 ان ينصت لها وبه قال الثوري والليث سعد ابو حنيفة ومالك لقوله تعالى فاذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال المفسرون المراد بالقرآن هنا
 الخطبة ولا رجاء في خطبة فاب الناس فقال له رسول الله صلى الله عليه واله احبب فذا ذيت وابنت ومن طريق الخاصة قول احمد عليه السلام
 اذا صعد الامام المنبر فخطب فلا يصح للناس ما دام الامام على المنبر ولا نهى عن انصت في الخطبة وقال الشافعي يستحب ان يصلي خطبة المسجد ركعتين في
 قال الحسن ومالك واحمد واسحق وابن المنذر لان سلبك العطاف جاء يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فجلس فقال له يا سلبك ثم قارعه ركعتين ويؤذن
 فيها ثم قال اذا جاء احدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتخير فيها وثام الرتبة ان قال سلبك لا تغدون لثلاث هذا قال الكراهة شغل بالشرع
 في الخطبة لا باجلاس على المنبر لقوله عليه السلام فخطب فلا يصح للناس ولا نهى عن المنع ولا خلاف انه لو دخل الامام في اخر الخطبة وخاف فوث بكرة
 الاحرام لم يصل الخطبة لان ادراك الفريضة من اولها الى حصة الخطبة لا يكره امورا ان يصعد الامام حال الخطبة على المنبر لان النبي صلى الله عليه وسلم
 المنة خطب مستندا الى جند فلما بقى المنبر صعد عليه ولا في غير ذلك البعيد ب ينبغي وضع المنبر على بين القبلة وهو الموضع الذي على بين الامام اذا
 توجه الى القبلة افتداء بالنبي عليه السلام ج ان يعتمد على شيء حال الخطبة من سيف او عكا او فضة او غيره افتداء بالنبي صلى الله عليه واله فانه كان يعطى
 على غير ثرا اعتماد او قول الصادق وبه قال علي بن ابي حمزة في ان يكون حتما شاة وصيفا من يد يا برة ومنه لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتمد وبه قال
 ويخرج في الجمعة والعبد على السجدة لا يدخل في الوفاة ان يسلم من عند المنبر انما انفي اليه لعموم استحباب التسليم فاذا صعد المنبر بلغ دون
 دون درجة المشرع واستقبل الناس بوجهه ثم سلم وجلس واخاره السيد المصنف في رواية قال الشافعي لان رسول الله صلى الله عليه واله كان اذا دعى
 منه يوم الجمعة سلم على من عند منبره من الجلوس ثم صعد ولذا استقبل الناس بوجهه ثم سلم ثم جلس ومن طريق الخاصة رواية عن جميع رضى عن علي عليه السلام
 قال من السنة اذا صعد المنبر ان يسلم اذا استقبل الناس وقال ابو حنيفة ومالك بكرة السلام لانما اخرج سلم فلا يعيد كالمؤذن اذا قام الى الاذان لان الامام
 استند به ثم صعد ثم اقبل عليهم وقد كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يخطبون بعضهم على بعض ثم يخطبون بعضهم على بعض بالاذان لا يعقب عنهم ثم
 لو صعد المنارة ثم سلم اذا عرف هذا فاذا سلم وجب على السامعين الرد على الكفاية ان يجلس بعد السلام على المشرع حتى يفرغ المؤذن فينصرف فيعود
 عن عقب صعوده ولا يكره فانه في مقام حال الاذان وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين ويجلس جلسيتين ومن طريق الخاصة قول الباقر عليه السلام

من انصت
 في الخطبة
 في الجمعة
 في المشرع

في الجمعة
 في المشرع
 في الخطبة
 في الجمعة

اذ اعرف هذا

في الجمعة
 في المشرع
 في الخطبة

مكتبة
مكتبة
مكتبة

الذي لا يقطعان شرط من اقام في بلد للشفقة والنجاة صفة طوبى لا يقطعان

الجمعة واجب على من سمع النداء والخاص مقدم فروع انما الشفط الجمعة في السفر المباح اما المحرم فلا لما فانه الرخص بانما الشفط في السفر المباح للفقير
فلا يوجب كس كان سفره اكثر من حضره فان الجمعة لا تشرط عند وكذا لو لم يكن الفرض واجبا بل جازيا كالمواضع التي يستحب الاقام فيها كمن لو نوى السفر
اقامة عشرة ايام صار يحكم المقيم ويجب عليه الجمعة وعند الشافعي اربعة وهل ينعقد بعندها انها تنعقد وان لم ينو المقام على احد القولين اما لو نواه
فانها تنعقد بعندها فلو كان واحدا وهو احد وجهي الشافعية لانه من اهل الجوا الجمعة فانعقدت به كالمستوطن والاخر لا تنعقد بها الجمعة عند وان حيث
عليه ان لا ينعزم الرجوع **مسألة** ونفط عن كان بينه وبين الجمعة ازيد من فرسخين الا اذا جمع الشرائط عنده ويجب على من بينه وبين الجامع فرسخان
فادون عند اكثر علماءنا وفيه قال الوهري لقول الصادق الجمعة تجب على من كان منها على فرسخين فان زاد فليس عليه شئ وقول الباقر عليه السلام تجب
الجمعة على من كان منها على فرسخين وقال ابن ابي عمير ما تجب على من افاضل الفداء في اهله اذ ركع الجمعة ونحوه قال عبد الله بن عمر بن الخطاب وابو
الاولاد في ابو ثور فانهم قالوا تجب على من كان نوى الليل وهو قريب بما قال لعموم الامر لقول الباقر عليه السلام الجمعة ولجبة على من افاضل الفداء في اهله
امسك الجمعة والمشهور عندنا الاول للشفقة ولان شغل النهار بالسعي اليها والرجوع الى اهله يوجب له الضرر بالجمعة بالماضي من يكون مسقطا الجمعة وقال
الشافعي كل من كان من اهل المصر وجب عليه الجمعة منه سواء سمع النداء او لا وسواء اشعث افطاره وبغدت محال او لا واما الخارج عن المصر من اهل
القرى فان لم يسمعوا النداء وكانوا اقل من اربعين لم تجب عليهم الجمعة وان بلغوا اربعين وكانوا مستوطنين في القرية وجب عليهم الجمعة سواء سمعوا
النداء او لا وهم بالخيار بين الصلوة في قريةهم والحضرة الى مصر لافانهم الجمعة معهم وان كانوا اقل من اربعين وسمعوا النداء وجب عليهم الحضور وبه قال
عبد الله بن عمر بن الخطاب وسعد بن المسيب اسحق لقوله عليه السلام الجمعة على من سمع النداء وهو يدل من حيث المفهوم والمنطوق والامع انتشار النداء
عدم منبسطه فلا يجوز ان يجعل الشارع مناطا للحكم وقال ابو حنيفة واحكام وقال ابو حنيفة لا تجب الجمعة على من هو خارج المصر وان سمع النداء وقال محمد فلت
لا يحنقه من تجب الجمعة على اهل بارا باصل الكوفة فقال لا وبين زياره اهل الكوفة الخندق وهي قرية يفر بها الكوفة لان عثمان لما وافق الجمعة العبد
قال اهل العوالي من اراد منكم ان ينصرف فليصرف ومن اراد ان يقيم حتى يصلي الجمعة فليقيم ولا نهم خارجون عن المصر فلا الجمعة عليهم كاصحاب الحلل
الحديث تقول بموجبه للحنابلة عندنا اما من يوجب الحضور كالشافعي فانه انكر الحد يث قال ولو يذكره احد من اصحاب الحديث واهل الحلل ان كانوا مستوطنين
وجب الجمعة والا فلا وقال مالك واحمد والميت بن سعد تجب على اهل المصر مطلقا واما الخارج فان كان بينه وبين الجامع فرسخ وجب عليه الحضور
والا فلا لعلية السلم عنه وقد بينا بطلان هذا المناط وقال عطاء ان كانوا على عشرة اصبال وجب عليهم الحضور والا فلا وقال ربيعة ان كانوا على اربعة
اصبال حضر الا فلا **فروع** فمن كان بينه وبين الجمعة ازيد من فرسخين تجب عليه الحضور وبين اقامة الجمعة عند ان حصلت الشرائط وان قصد
احدا وجب عليه الحضور ولا يسوغ له ترك الجمعة ومن كان بينه وبينها ازيد من فرسخين فان حصلت الشرائط فيه تجب عليه اقامتها عنده وبين الحضور
ولا يسوغ له تركها وان فقدت الشرائط سقطت عنه لم يجز عليه الحضور بشرط الزيادة على الفرسخين بين منزله والجامع الذي نظام فيه الجمعة لا بين البلد
فلو كان بين البلد بن اقل من فرسخين وبين منزله والجامع ازيد من فرسخين فلا قرب بالسقوط لانه المفهوم من كلام الباقر والصادق عليه السلام في هذا
عدم اعتبار النداء وقال الشافعي النداء الذي تجب الجمعة ان يكون المنادي صبيحا وتكون الرياح ساكنة والاصوات هادية وكان من لم يسمعها
مستغفرا ولا ساء وان لا تكون البلدة بين اجام واشجار تمنع من بلوغ الصوت فان كان اعتبار ان يصعد على شئ يعلم به على الاستخبار كسور
البلد المنارة ولا يعبر فيه غيرهم وان تكون الارض مستوية فلو كانت قرية وادى لسمع اهلها المبطوطها ولو كانت في اسنواء الارض سمعها وجب
كانت على قلة جبل يسمع اهلها سمعهم ولا اعتبار باذان الجمعة واختلاف الشافعية في الموضع الذي يعتبر فيه سماع النداء فقال بعضهم
من الموضع الذي يصلي فيه الجمعة الغرض الحضور في ذلك الموضع وقال بعضهم من وسط البلد لاسنواء اجواء وعدم اولوية بقعة على اخرى قال
اخرى يعتبر من اخر موضع يجوز اقامته الجمعة من الجانب الذي يلي تلك القرية فانه بما يكون البلد كبيرا واذا نوى من الجانب الاخر بما لا يسمع اهل
الجانب البلد ولو كان طرف القرية يسمعون النداء ياتي القريب لا يسمعون قال مجاهد على الجميع الحضور لان حكم القرية لا يختلف في الجمعة ولو
سمعوا النداء من قرينين فاقبها حضر واجاز والاول ان يحضر الموضع الذي تكثر فيه الجماعة ولو كانت قرينان على جبلين يصل في احداهما الجمعة والا
لا يسمعون النداء وبينهما قرين وجب على المستمعين الحضور للسمع وفي الاخرى وجبان لعدم لانتفاء موجب الوجوب لان اجابا الحضور على الابد يستلزم
اولوية اجابة على الاقرب وهذا عندنا ساكت فان من الناس لاصم وقبيل السمع وقد يكون بين يدي المنبر فلا يسمع الا من في الجامع وقد يكون المؤذن خفي الصوت
او في يوم ذي نج وقد يكون المستمع نائما او مشغولا بما يمنع السماع ويسمع من هو بعيد فيقصو ذلك الى اجابا على العبد دون الفري فلو اطلق الاجماع
قد بينا وجوب الجمعة على من سقطت عنه الغلة لوجوده لانتفاء الشفقة ولقول حفص بن غياث عن بعض مواله ان الله فرض الجمعة على المؤمنين المؤمنين
ورخص المرأة والمسافر والعبد الا ان باقها فاحضرها سقطت الرخصة ولزمهم الفرض الاول فقلت عمر بن الخطاب قال عن مولاها الصادق وفي المرأة نظرو
اطلاقا ليشح بقبضه فلن **قريب** اذا صلى من سقطت عنه الظهر زال المانع قبل اداء الجمعة تجب عليه كالعبد يصلي ثم يعفو الوقت باق وكذا المسافر
اذا صلى نوى الاقامة اما الصبي اذا صلى ثم بلغ فالوجه عندي وجوب الحضور عليه لان مبدأ التكليف لان وما فعلا ولا لم يكن واجبا فلم يسقط به فاعترض
قال الشافعي لا يجب عليه لان الصبي اذا صلى الوقت ثم بلغ لم تجب عليه الا عاده فكذلكها والاصل منوع **المطلب الثالث** ما هيها وادبها ولوحظها
الجمعة وكذا كساها الصلوات وتتميزها بقدر من الشرائط والادب لا ينفك عنها الطهارة **مسألة** يقرأ في الاولى بعد الحمد سورة الجمعة والثانية بعد
الحمد سورة المنافقين عند علماءنا وفيه قال الشافعي لان عبد الله بن ابي رافع وكان كاتبا لابي عبد الله عليه السلام قال كان من يقرأ في المدينة فاستخلفه مرة
فصلى الجمعة في الاولى الجمعة في الثانية المناقبة فلما انصرف مصليا جنبه فقلت يا ابا عبد الله لقد شرب سوراين فها على علي السلام فقال ان رسول الله
صلى الله عليه واله كان يقرأها ومن طهرها من طهرها فلو كان صادقا واذا كان صلوة اذ لا سورة الجمعة للمنافقين وقال الشافعي في القدر في الاولى لا يجزى

في زمانه
الجمعة

صلوة الجمعة

مقدّم
مكتوب
مكتوب

مكتوب
مكتوب
مكتوب

وفي الثانية العاشرة وينسب إلى أبي بصير قال أبو جعفر يكره نسيان سورة في الصلوة وقال مالك بقرآن الاولة الجمعة في الثانية العاشرة فرفع الأثر في
السورة من عند الرطل جمعته على عمل بالأصل لفعل المكاطم وقد سألته عن يخطب عن الرجل يقرأ في صلوة الجمعة بغير سورة الجمعة فقال لا بأس بذلك
لو نسي فقرأ في الاولة الجمعة احتل في الثانية لدارك فضلها وقرأ في الثانية المضافين لانه حلقها وقال الشافعي بقرآنها معاني الثانية وقد بينا بطلان الثاني و
لوقر المضافين في الاولة في الثانية الجمعة عطف على الفضيلة التي تروى في حجب الجهر بالجمعة جماعة في الظاهر يوم الجمعة فلو ان الشافعي على استحباب جماعة في
لفعل الصادق نعم وقد سألته عن الفرائض يوم الجمعة اذا صليت وحدي ربعا اجمعا بالفرائض والمرضى على استحباب جماعة لا فرادى لفعل الصادق في صلوة
صلوة الجمعة بغير خطبة وجهر بالقرآن وقال بعض علماءنا لا يجهر في الظاهر جماعة الا ان جيلنا سأل الصادق عن الجماعة يوم الجمعة في السفر قال يصنعون كما
يصنعون في غير يوم الجمعة في الظاهر ولا يجهر الا في العبدان في هذه احوط فمسئلتي شخبت الزينة يوم الجمعة بخلاف الراس اذا كانت من عادتي
والاغسل بالخطبة في الاظفار واخذت الشارب والطيب ليس افضل للشاب والسعي على سكتة وفار والغسل مفيد ما على الصلوة قال الصادق ع خذوا زينةكم في قوله تعالى
قال في العبدان والجمعة وقال عليه السلام في يوم الجمعة ينظرون في سكتة ويحجبون ثيابهم ويلبسون البهجة ويكونون على ذلك اليوم السكينة والوقار
ويستحبون ترك الكوب مع الفدية لان النبي عليه السلام ما ركب عبيدا ولا جنادة فطوبى للجمعة اولى الا انه لم يقل فيها قول عن علي عليه السلام لان با حجة في المسحوب
وظهر الرواية الكريمة في ذلك يؤذي من يقرأه وفضل الشاب بالبعض لقوله عليه السلام احب ثياب الى الله تعالى البض ثيابها احبوا ذكره ويكفن فيها موناك ويبتغي الزيادة
في الخجل لانه المنظر والبر وكان النبي صلى الله عليه واله يرمي ثيابه ويخرج في الجمعة واليمنى على الحريصة مسئلتنا بسحب الماكرا الى الجامع خلاف ما لك فانه انكر
استحباب السعي قبل النداء لقوله عليه السلام من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة راح فكا ما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكا ما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة
فكا ما قرب بكباشا ومن راح في الساعة الرابعة فكا ما قرب جاجرة ومن راح في الساعة الخامسة فكا ما قرب ببقرة فاذا خرج الامام فحضر الملائكة فيمنعوا الذكر
ومن جازوا في الحاضر فلو الصادق ع ان الجنان لم تخرج من يوم الجمعة لمن اناها وانكم تشاقفون الى الجنة فسبقكم الى الجمعة وان ابواب الجنة تفتح لصوت اعمال الجنان
ولما نهى من المسارعة الى الطاعات والفرغ للعبادة في المسجد الاعظم فرفع الماد بالساعة الاولة هنا بعد الفجر لما نهى من المبادرة الى الجامع الموعود به وايضا صلوة الصبح
فيه ولا تاول التها وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم بعد طلوع الشمس لان اهل الحساب يعدون اول التها من طلوع الشمس يستحب الدعاء امام التوجه لقوله
الباقر عليه السلام لاني جزء في العبدان يوم الجمعة فانها تخرج بهذا الدعاء اللهم من ثيابا وثيابا الى اخره قال الشافعي في الوقت الذي يجر استحباب الدعاء
فيه ما بين فراغ الامام من الخطبة الى ان يسوي الناس في الصفوف لفعل الصادق ع الساعة التي يسجدها فيها الدعاء يوم الجمعة ما بين فراغ الامام من الخطبة
ان يسوي في الصفوف وقال الشافعي هو اخر النهار عند غروب الشمس وفي رواية لنا استحباب الدعاء في الساعة من معاني الصادق ع في الساعة التي يسجدها فيها الدعاء
يوم الجمعة ما بين فراغ الامام من الخطبة الى ان يسوي الناس في الصفوف وساعة اخرى من اخر الى غروب الشمس يستحب الاكثر من الصلوة على النبي صلى الله عليه واله
لقوله صلى الله عليه واله افرحكم مني في الجنة اكثركم صلوة على النبي صلى الله عليه واله والصلوة على النبي صلى الله عليه واله واليوم الاخر قال الصادق ع في يوم الجمعة قبلها ليلة غدا
يومها يوم افرحهم قال عليه السلام اذا كان ليلة الجمعة نزل من السماء ملكة بعد الدابة ابد بهم فلام الذهب في طيس الفضة لا يكتبون الى ليلة السبت الا الصلوة
على محمد وعلى آل محمد فاكثروا منها ثم قال ان من السنة ان تضلي على محمد وعلى آل محمد في كل جمعة الف مرة وفي سائر الايام مائة مرة هو بكرة لعز الامام ان يخطا
وقابل الناس قبل ظهور الامام وبعد سواء كانت له عادة بالصلوة في موضع او لم تكن وبه قال عطاء وسعيد المسيب الشافعي واحمد لان رجلا جاء فيخارفا
الناس بالنسبة صلى الله عليه واله فخطب فقال له اجلس فقد اذنت لما يمين من ذي الغيرة قال مالك اذا لم يكن الامام ظهر لم يكره وكذا ان ظهر وكان له عادة بالصلوة
في موضع معين والاكراه لا يجوز له ان يقيم احدا من مجلس الذي سبق له لقوله عليه السلام لا يقيم الرجل من مجلس ثم يجلس فيه ولكن يفتحو او يوسعوا ولا يكره
اذا مشى في مواضع اما بان يجلس في مصلى الامام لو في حريق الناس في مستقبل المصلين والموضع ضيق عليهم ولو كان مشعا نحو اعنه عينا وشا لا لا تترك
بالصلوة نعم اذا اعتاد الناس في موضع كره لغيره من عيشته لم يكره في السوف ولو قام لاجرة عيشته بين العود فجا عذبه ومثلا استحب الفقهاء ان
يقوم من موضعه حتى يعود اليه من غير وجوب ولو فرش له منديل او مضى لم يكن موجبا للاختصاص لو وضع غيره وان كان محظنا ولو اذم الناس في
اخر المسجد بين ايديهم فخرجوا لم يكره الخطي من فصل الجامع لمن اخلف شرط الجمعة في حقه مسخبت لان الباقر عليه السلام كان يكره الى المسجد الجامع يوم
الجمعة حين تكون الشمس قد دعت فاذا كان شهر رمضان يكون قبل ذلك مح كولو يكن الامام من ضياع المصلي ظهر على صلوة الامام ويجوز ان يصلي معه
ثم يهر الظاهر بعد فراغ الامام لفعل الصادق ع في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا الجمعة في وقت فصلوا معهم ولا تقوم من مفعل كحق تضلي كعنين اخرين
ولو صلى منزلة ولا جاز لان ابا بكر الخطي قال الباقر عليه السلام لا اصلي في منزلة ثم اخرج فاصلي معهم قال كذا اصنع مسئلتنا بسحب الشغل
الجمعة زيادة على نوافل الظهور باربع ركعات قال الشافعي ويستحب تقديم نوافل الظهور قبل الزواني ولو اجد احدا من الفقهاء وفاقا في ذلك ويستحب الاجماع
منا لان من يستحب تقديمها ومن يستحب تقديم اكثرها لانه على بن يقطين قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن النافلة التي يصلي يوم الجمعة افضل
او بعد ما قال قبل الصلوة وعليها عمل الشافعي اكثر كشيء اذا عرف هذا فقد وى عن الصادق ع انه قال لما انا اذا كان يوم الجمعة وكانت الشمس من الشغل فقد
من المغرب في وقت العصر صليت ركعات فاذا ذاعت الشمس صليت ركعتين ثم صليت الظهور ثم صليت بعد ما سالتا
ومثله عن الرضا عليه السلام ولو لم يجرها جازا عا منا واستحب احمد كعنين بعد الجمعة وان شاءوا جازا وان شاستوا واستحب حنيفة مسئلتنا بسحب الشغل
الثاني بدعته عند قول الباقر عليه السلام الا ان الثالث يوم الجمعة بدعته صلاه بالثالث كما هو عبارة بعض علماءنا بالنسبة الى الاقامة لان النبي عليه
لم يفعلها شافعا وشرع للصلوة اذا انا واحدا واقامة فالزيادة الثالثة بدعته وكان الاذان يوم الجمعة حين يجلس الامام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله
عليه واله وعلى عهد ابي بكر وعمر فلما كان من عثمان كثر الناس فامرا الاذان الثالث في الرواية ولا اعتبار بما فعله عثمان بخالفه النبي صلى الله عليه واله وقال
عطاء اول من فعله قال شافعي ما فعله النبي صلى الله عليه واله وابو بكر وعمر لم يفعل هذا فانه يستحب ان يكون بعد جلوس الامام على المنبر فانه الشافعي معوية قال

مكتوب
مكتوب
مكتوب

عايشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله في العبد من اثنا عشرة تكبيرة سوا تكبيرة الافتتاح ولعله وهم من عايشة في العدد بواحد وقال احمد بكبر في الاول
 سنا غير تكبيرة الاحرام والركوع وفي الثانية خمس غير تكبيرة النهوض والركوع وهو مروي عن فضلاء المدنية السبعة وعين عبد الجيزي والزهري ومالك
 والترمذي وقال ابو حنيفة والثوري في كل من الاولى والثانية ثلاث لان ابا موسى روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه كان يكبر في الاضحية والفطر اربع تكبيرات
 على المائدة ووضعت في الخطابي ولا يعبد بها وقال ابن عباس ان من المغيرة بن شعبه وسعيد بن المسيب والنخعي بكبر سبعاً جاحصة **مسألة** موضع التكبير
 الزائدة بعد الفرائض قبل الركوع في الركعتين معلنة اكثر علماءنا لانها فوضت في صلوة فرض يكون بعد الفرائض اليومية واخول الصادق عليه السلام وقد سأل
 معوية بن عمار عن صلوة العبد فقال ركعتان تفتح ثم يقرأ ثم يكبر خمس تكبيرات ثم يكبر ويركع بالسابعة ثم يقرأ ثم يكبر اربع تكبيرات قال هكذا يفتح رسول
 الله صلى الله عليه وآله وقال بعض علماءنا في الاولى قبل الفرائض وفي الثانية بعد ها وبه قال ابو حنيفة وهو رواية عن احمد وعن ابي حنيفة وروى في موضع
 والحسن وابن بدير والثوري ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله كان يوالي بين الفرائض ومن طريق الخاصة رواية هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام في صلوة
 العبد قال يصل الفرائض بالفرائض وقال الشافعي ومالك يكبر قبل الفرائض في الركعتين معا ومن احمد ورواه ابو عبد الله بن عمر بن العاص عن النبي صلى
 الله عليه وآله انه كان يكبر قبل الفرائض فيهما وما ذكرناه او لموافقة الباقي لصلوات اذا عرفت هذا فان الفرائض بالتقدم اختلفوا فقال الشافعي بكبر الاحرام ثم
 يدعو بعد ها بعد عاء الاستفتاح ثم يكبر في العبد ثم يقرأ ثم يكبر ويركع بالسابعة ثم يقرأ ثم يكبر اربع تكبيرات ثم يكبر ويركع بالسابعة ثم يقرأ ثم يكبر اربع تكبيرات
 النبي صلى الله عليه وآله كان يكبر قبل الفرائض ولان التوضيع للفرازة فلا يفصل بينهما وعن احمد ورواه ابو عبد الله بن عمر بن العاص عن النبي صلى
 يوسف بن عوف في التكبيرات لانه عقيب عاء الاستفتاح في جميع الصلوات **مسألة** وبقيت عقيب كل تكبيرة ويدعو بما شاء والا فضل ما نقل
 عن اهل البيت عليهم السلام وباسمها الدعاء قال الشافعي واحمد لان ابن مسعود قال للوليد عقيبته وقد سأل عن كيفية صلوة بكبر محمد الله وبقي عليه و
 يصلي على النبي صلى الله عليه وآله ومن طريق الخاصة قول محمد بن مسلم سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلام الذي يتكلم به بين التكبيرتين في العبد فقال ما شئت
 الكلام الحسن ولا تكبيرات منكثرة في حال القيام فاستجاب لي بخلافها الذكر ككبر في الجنازة ونقل عن مالك انه قال يفت بين كل تكبيرتين ولا يكثر شيئا وقال
 ابو حنيفة بول بين التكبيرات لان الدعاء لو كان متوقفاً لنقل عن النبي صلى الله عليه وآله انه كان يفت بين كل تكبيرتين ولا يكثر شيئا وقال
 كالشيخ في الركوع والسجود والنقل موجود والشيخ ذكره في غير موضع ولا يظهر بخلاف التكبيرات **مسألة** وافضل ما يقال عن اهل البيت عليهم السلام لانهم
 اعرف بكيفية العباد وما ينبغي ان لا يستفادوا علومهم من الوحي قال الباقر عليه السلام كان امير المؤمنين علياً عليه السلام اذا كبر في العبد قال بين كل تكبيرتين اشهد
 لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله اللهم اهل الكبرياء والعظمة واهل الجود والحرية واهل العفو والرحمة
 واهل النفوس اهل المغفرة اسالك في هذا اليوم الذي جعلته للسلبيين عبداً ولمحمد صلى الله عليه وآله ذميراً ان تصلي على محمد وآل محمد كما افضل
 ما صليت على عبدي ن عبادك وصل على ملائكتك ورسلك واغفر للمؤمنين والمؤمنات اللهم اني استأثرت خبر ما سئلك به عبادك المرسلين واعوذ
 بك ما استعاضت به عبادك المرسلون ومثله عن الصادق لكن لو يذكر الشاهد بين وقال الشافعي يقول الله اكبر اكبر والحمد لله كثر سبحان الله بكراً واصبلاً وصلى
 الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الفرائض في الركعتين الزايدة والفتن بينهما هل هو واجب وصحبت قال الشيخ في موضع من اجل
 بالتكبيرات لم يكن ما توما لكن يكون تارة كافتلا وقال في الخائف بسحبان يدعو بين التكبيرات بما يشاء له ويدل عليه قول احمد عليه السلام وقد سئل
 الكلام الذي يتكلم به بين التكبيرتين في العبد قال ما شئت من الكلام الحسن به قال الشافعي وقال بعض علماءنا بالوجوب لئلا عا لما فعله النبي صلى الله عليه وآله وثبت بذلك
 لفعله عليه السلام على الواجب للفرق بين هذه الصلوة وبين الفرائض اليومية **في اعرف هذا** فانه لا ينافي بالدعاء بين تكبيرة الافتتاح والتكبير للعبدان فلما
 بالتقدم وبه قال الشافعي لان الذكر منه سنة تكبير العبد وتكبير الافتتاح لا يختص بالعبد فلما بالتقدم هو حق شرع في الفرائض
 فان قلنا بوجوب قطع الفرائض وكبر ثم استأنف الفرائض وان ذكر بعد الفراغ من الفرائض قبل الركوع كبر وهل يعيد الفرائض اشكال يشا من انها وقعت موفراً
 ومن تقدم التكبير للشافعي فلو ان في التقدم لا يفسد التكبير لو سبى ويقتض الفرائض ويكبر ثم يأنف الفرائض ولا يبيى لانه قطع الفرائض بعينها من بعد اوان
 ذكر بعد الركوع كبر لا يجبا عادة الفرائض لكن بسحب لتكون الفرائض بعد التكبيرات **في اعرف هذا** فانه لا ينافي بالدعاء بين تكبيرة الافتتاح والتكبير للعبدان فلما
 ثم ذكر قبل الركوع اني به لا نه محله وان ذكر بعد الركوع لم يفت لفتن محله ولا يفتضيه سواء قلنا بوجوبه او استحبابه عملاً بالأصل به قال الشافعي وقال ابو حنيفة
 بائي بها وكما قال الشيخ يفتضيهما والوجه ما تقدم **مسألة** بسحب رفع اليدين مع كل تكبيرة عند علماءنا وبه قال عطاء وابو حنيفة والشافعي واحمد لان النبي صلى
 قال لا ترفع الايدي الا في سبعة مواطن وذكر من جلها التكبيرات العبد ومن طريق الخاصة قول ابن مسعود عليه السلام عن تكبير العبد فقال يرفع يديه مع كل تكبيرة و
 لانه تكبير في الصلوة فاستحب رفع اليدين به مع كل تكبيرة كاليومين وقال مالك والثوري لا يرفعهما في غير تكبيرة الاحرام لانها تكبيرات في اثناء الصلوة فاستحب تكبير
 السجود والركوع في الاصل النوع كما تقدم **في اعرف هذا** فانه لا ينافي بالدعاء بين تكبيرة الافتتاح والتكبير للعبدان فلما بالتقدم هو حق شرع في الفرائض
 بان ج لو ادرك المأموم بعض التكبيرات مع الامام اثم مع نفسه مثل ان يركع ثم يدرك الامام فان خاف فتوى ركوع الامام كبر بغير فتوى فان خاف تركها وفتى بعد
 الشك في عند الشيخ وعلى ما اخبرناه فلا فضاء وقال الشافعي اذا ادرك مع الامام البعض كبر ما فانه على المتقدم من انه لا يفسد التكبير لو سبى حتى فراد به قال ابو حنيفة
 وكذا لو ادرك وهو يقرأ فانه يكبر على الحد بكبر ما فانه قد لو ادرك الامام وهو راكع كبر مذكره مع ولا يفتض التكبير وبه قال الشافعي واحمد وابو يوسف
 لان ذكره فان محله يفتون به وان ذكر الركوع وعلى قول الشيخ يفتض به قال ابو حنيفة ومحمد بن يوسف لان يفتض في الركوع لان الركوع بمنزلة القيام لانه يذكر
 بقية بعد الصلوة به الركوع وهو ممنوع لغاير الفعلين **في اعرف هذا** فانه لا ينافي بالدعاء بين تكبيرة الافتتاح والتكبير للعبدان فلما بالتقدم هو حق شرع في الفرائض
 التكبير وابو حنيفة انه لا يفتض لانه يشك في شئ بعد انقائه عن الشافعي لو كان داخل في الصلوة فيكبر في الركوع لا في الافتتاح فان شك هل يفتض مع الاول او مع الاخير بين
 على انه يفتض مع الاول لما تقدم وعند الشافعي بين على انه يفتض مع الاخير **مسألة** وتعين الفرائض في كل ركعة اجتماعاً من يوجبها في الصلوات ويحب

في فرائض
 العبد

ما نقل

الكلام

كرهه

في فرائض
 العبد

في فرائض
 العبد

عوت

لكن الشيخ يقول
 بقية بعد الصلوة
 التكبير وابو حنيفة

والنجم
وضع لئلا يصنع صبا للنجمين
في النجمين

طه النجم

الخطبة

لا يقضى ابدأ وقال
بعضهم يقضى ابدأ
وقال بعضهم

الاضام

فلا يخرج

أشهد بعد عز ويا اشمس
ليد الحادي والتين ان
الحاد كان ليله
التين و اسحبنا

سید

وغيره سائغ ان تاسا ويا ولاز

فقال الناس انك
فهمك

لان مسجده عليه السلام كان بارزا ولا تقوى بالخروج الى المصلى مع صيق الوقت بل ابن صليت نصلي تحت السماء **مسئلة** يسجد الجهر بالقراءة في الكسوف عندنا
 وبه قال احمد وابو يوسف ومحمد واسحق لان عايشة قالت خسف الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته بالقرآن ومن طريق الخاصة قول الشيخ
 الخلاف روى عن علي عليه السلام انه صلى لكسوف الشمس فجهزها بالقراءة وقال الشيخ وعليه اجماع الفرق وقال الشافعي ليس في خسوف الشمس سجدة ويجهر في خسوف
 القمر وبه قال ابو حنيفة ومالك لان سمر بن جندب قال خسف الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم اطول قيامه في صلاة قط ولم اسمع له حثا لانها صلاة فيها سجدة
 كالظهر وهذا القول هندی لا بأس به لقول الباقر في حديث صحيح ولا تجهر بالقراءة وهو اصح حديث بلغنا في هذا الباب على كل تقدير فان الخلاف في الاستحباب لا في
 فلو جهز في الكسوف وخاف في خسوف القمر اجماعا **المطلب الثاني** في الموجب للوحي **مسئلة** كسوف الشمس سبب لهذه الصلوة اجماعا وجوا
 عينا واستحبابا عند الجمهور وكذا خسوف القمر عند علمائنا اجمع وبه قال عطاء والحسن والنخعي والشافعي واهمدا واسحق لقوله عليه السلام ان الشمس والقمر ايمان من ايات الله
 لا يخسفان لحد ولا يحسبون فاذا رايت ذلك فصلوا فامر بالصلوة لها امر واحد ومن طريق الخاصة قول الكاظم فصعد رسول الله المنبر فحمد الله واثنى عليه ثم قال
 ايها الناس ان الشمس والقمر ايمان من ايات الله يجران بامرهم مطيعا له لا ينكسفان لحد ولا يحسبون فاذا انكسفا او واحد منهما فصلوا ثم نزل فصلى بالناس صلاة الكسوف
 ولا نه احد الكسوفين وهون الامور الخوف ويطلب فيه رد النور فشرعت الصلوة له كالشمس قال مالك ليس لكسوف القمر صلوة **مسئلة** وتجبه الصلوة عند الزلزلة
 عند علمائنا اجمع وبه قال ابو ثور واسحق وابو حنيفة لا وجوب بل استحبابا لكسوفين لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان هذان ايات التي يرسل الله لا تكون لحد ولا يحسبون فاذا رايت
 فصلوا ولا نه عليه السلام على الكسوف بانه اية من ايات الله يخوف بها عباده وصلى ابن عباس للزلزلة بالبصرة ومن طريق الخاصة قول الباقر ع الصلوة ان صلوة كسوف
 الشمس والقمر والرعدة والزلزلة عشرة ركعات ويجزى اولان المقضي وهو الخوف موجه هنا ثبت معلوله وقال مالك والشافعي لا يصلي لغير الكسوفين لان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل
 وهو ممنوع بما تقدم **مسئلة** وتجبه الصلوة لا خاوية السماء كالظلمة العار والحر الشديد والرياح العظيمة والصبح وبه قال ابو حنيفة استحبابا العموم قوله ع ان
 الايات ولا نه على الكسوف بانه اية ومن طريق الخاصة قول الباقر ع كل خاوية السماء من ظلمة او ريح او فزع فصل للصلوة الكسوف حتى يسكن ولا نه يخوف فشرع فيه الصلوة
 كالكسوف قال باقي الجمهور لا يصلي لها شيء بعد التقل وقد بيناه **مسئلة** وقت صلوة الكسوفين من حين الابتداء في الكسوف الى الابتداء في الاجلاء عندنا
 لزال الحذر ولقول الصادق ع اذا انجلي منه شيء هذا انجلي وقال ابو حنيفة والشافعي واهمدا الى ان ينجلي بكامله لقوله عليه السلام فاذا رايت ذلك فافزعوا الى ذكر الله
 والصلوة حتى ينجلي ولا نه المطلوب رد النور بكامله ولا نه لو انكسف بعضها في الابتداء صل لها وكذلك اذا بقي بعضها ونحو قول ابو حنيفة لا نه اذا انجلي البعض هذا انجلي
 والحذر قد زال بسبب الشرع في رد النور والفرق بين ابتداء الاجلاء ظاهر **مسئلة** وقت الرياح المظلمة الشديدة والحر الشديد مدتها اما الزلزلة فان مدتها
 المرفق فصل اداء وان سكنت لانها سبب الوجوه وكذا الصبح وبالجمل كل اية يضيق مدتها عن العبادة يكون وقتها دائما اما ما نقص عن فعلها وقتادونا خوفا فان وقتها مدتها
 الفعل فان قصور فصل **مسئلة** اذا علم بالكسوف او الخسوف واهل الصلوة عمدا او نسيانا انما سوا احرق القرص كله او بعضه لقوله ع من فاته صلوة فربضه ينحس
 اذا ذكرها وقوله عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها فليقضها اذ ذكرها ومن طريق الخاصة قول الباقر عليه السلام من نسي صلوة او نام عنها فليقضها
 اذا ذكرها وقول الصادق عليه السلام في صلوة الكسوف ان اهلك احداث نائم فطقت ثم غلبتك عينيك فلم تصل فليلك قضاءها وقال الشيخ ان احرق البعض
 تركها نسيان يقض وليس يجزى وقال الجمهور كامة لا قضاء مطلقا لقوله عليه السلام فاذا رايت ذلك فافزعوا الى ذكر الله تعالى والصلوة حتى ينجلي فجعل الاجلاء غاية
 للصلوة فلم يصل بعده ولا نه شرعت رد النور وقد حصل الحديث المراد به الاداء ونفع العلية بل يجوز ان يكون علامة لوجوب الصلوة سلمنا ان لا نسلم ان الرغبة
 الى ربه يسئل من عدم السكر على الابتداء ربه سلمنا ان ينقض عندهم بالاستسقاء فانهم يصلون بعد السقي وان كانت صلوتهم رغبة في ذلك **مسئلة** لو علم
 بالكسوف حتى انجلي فان كان قد احرق القرص كله وجب القضاء الا عند علمائنا الا في قول المفيد انه يقضي لو احرق البعض فرادى لاجماعه لقول الصادق عليه
 السلام اذا انكسف القمر لم يعلم حتى اصبح ثم بلغك فان احرق كله فعليك القضاء فان لم تحرق كله فلا قضاء عليك وقوله ع اذا انكسفت الشمس كلها ولم تعلم
 وعلمت فليلك القضاء وان لم تحرق كلها فلا قضاء عليك وقال الجمهور لا قضاء لما تقدم في المسئلة السابقة والجواب قد تقدم اما جاهل غير الكسوف
 مثل الزلزلة والرياح والظلمة الشديدة فالوجه سقوطها عن الجاهل عملا بالاصل السالم عن المعارض **مسئلة** لا تسقط هذه الصلوة بغير الشمس
 منخسفة لقوله عليه السلام فاذا رايت ذلك فصلوا والاصل البقي وقال الجمهور لا تصل لانها اذا غابت فقد ذهب سلطانها وفات وقتها ولم يصل لها
 وهو ممنوع ونمى ان مع ذهاب سلطانها سقط ما ثبت وجوبه مع انه اجتهاد فلا يعارض النص في ينقض بالقمر عندهم ولا يسقط صلوة الخسوف بغير القمر
 منخسفا اجماعا لانه وقتها باق وهو الليل والحاجة داعية اليه ولا تسقط صلوة الخسوف والكسوف بسرا اجماعا لان الاصل بقاءها ولو طلعت الشمس
 القمر منخسفا لم تسقط صلوة عملا بالموجب قال الجمهور ويسقط لقوات وفرة ذهاب سلطانها ولو طلعت الفجر فكذلك عندنا لا يسقط وهو الجواب للسائل
 لبقاء سلطانها قبل طلوع الشمس لقوله تعالى فحوا اية الليل وجعلنا اية النهار مبصرة فام تطلع الشمس فلست سلطان باق والقديم لا تصل لذهاب سلطانها
 بطلوع الفجر لانه من النهار والفجر حاجب الشمس ولو ابتد الخسوف بعد طلوع الفجر صلاها عندنا خلافا للشافعي في القديم ولو كان قد شرع في الصلوة فطلعت
 الشمس لم تبطلها اجماعا لانها صلوة موفقة فلا تبطل بخروج وقتها وعندنا ان وقتها باق **مسئلة** الصلوة مشروعة مع الامام وعدمه عند
 علمائنا اجمع وهو قول اكثر العلماء لعموم الاخبار ولا نه صفوان بن عبد الله بن صفوان قال رايت ابن عباس على ظهر من يصلي الخسوف للشمس والقمر ان
 انه صلى منفردا ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام في صلوة الكسوف تصل جماعة وفرادى ولا نه صلوة ليس من شرطها البنيان والاستيطان
 فلم يكن من شرطها الجماعة كغيرها من النوافل وقال الثوري ومحمد بن علي الامام صلوا معا ولا يصلون منفردين لانها صلوة شرع لها الاجتماع والخطبة
 فلا يصلها المنفرد كما جمعه ونفع العلية فان الخطبة عندنا ليست مشروعة **مسئلة** ويستحب الجماعة في هذه الصلوة اجماعا منا وبه قال
 الشافعي ومالك واحمد لان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في الجماعة وصلى ابن عباس خسوف القمر في جماعة في عهد علي ع ومن طريق الخاصة قول الصادق

الجهر
 في الكسوف
 في خسوف القمر

في الكسوف
 في خسوف القمر

كفايته

في الكسوف

كتاب الصلاة

اذا انكشف الشمس لغيره فانه ينبغي للناس ان يفرغوا الى الامام يصلي بهم واما ما كسفت بعضه فانه يحرم الرجل ان يصلي وحده وان خسوف احد الكسوفين فانه يجب
الجماعة كالاشرف وقال ابو حنيفة يصلون للمقرن في يومهم لان في خروجهم ليلا مشقة ويقتضى بالبراءة في ذلك وقت لو ادرك المأموم الامام شيئا سوى ذلك ولا
فعل لو كوع فحينئذ ينبغي للمتابع حتى يقوم في الثانية فيسنانك لصلوة معه فانما صليتم هو الثانية ويجوز الصبر حتى يبعث بالثانية ويحتمل المتابعة في
صحيحة فاذا سجد الامام لم يسجد هو بل ينظر الامام الى ان يقوم فاذا ركع الامام اول الثانية ركع معه عن ركعات الاولى فاذا انتهى الى الخامسة والثانية اليه سجد ثم سجد
وبين الركعات قبل سجود الثانية والوجه الاول مسأله الخطبة عند علمائنا اجمعين ويؤثر ابو حنيفة ومالك على الاصل السار عن المعارض ولا يروى
كان النبي صلى الله عليه واله وقد خطب لنفل كما نقلت خطبة العبد المذنب لعنه الله في خطبة بعد الصلوة على المنبر ولو يذكر احد الخطبة لان النبي
صلى الله عليه واله لما خفف الشمس صلى فوصفت صلوة الى ان قالت فلما فرغ وقد تجلج انضى وذكر الله تعالى فاشي عليه قال يا ايها الناس ان الشمس والقمر ايمان من الله
الله تعالى لا يخفان لولا احد ولا يجرون فاذا رايتهم فادعوا الله تعالى وكبروا وانصروا ثم قال يا ايها محمد ما احدا غير الله تعالى ان يبرئ عبدا او امره والله لو يغفلون ما
اعلم بكم لولا انكم كنتم كالبهائم لا تجزى منكم لغير الله تعالى والكسوف وحكم الكسوف وليس ذلك من الخطبة في شيء **مسألة** ويجوز في هذه الصلوة على
النساء والرجال الخفاف اجماعا وللعموم وعند الجمهور وبالا سنان ان سنانا ثبت في كبر فالتفريع رسول الله صلى الله عليه واله يوم كسفت الشمس فقام فقاموا
المائة الى اكر منى والمائة التي اصغر منى فاشتهر فقلت فان اخرى بالصبر على طول القيام اذا عرفت هذا فان سجد لا يجزى من كسوف الصلاة جماعة مع الرجال يكره
ذلك للثواب بسجد لمن الجاعة فضل لمن احدهن واسجد للشافعية مطلقا لكنه لا يجزى من كسوف الصلاة لان الخطبة ليست من سنن النساء فان قامت احد
وذكر من ووعظهن كان حسنا عنده ولو حصل رجل في وقت مع الشاوي ولا رجل سواه تقدم وصلى لمن وان كن اجانب خلاف للشافعية الا ان يخاف الاثتان
فصلين فزادى اذا ثبت هذا فان هذه الصلوة يجب على المسافر كما يجب على الحاضر وليس الاستيطان ولا البنيان شرط فيها اجماعا ولا المصرا لا الامام للمعوي
مسألة اختلف علماء في الاعادة بعد الفراغ من الصلوة قبل الاجلاء فالاشهر استحباب اعادة الصلوة لان المنقضية للسرعة بغيرها ولو لم يزل
اذا فرغ من الصلوة فاعاد وقال اخر ثوبا بالوجوب لثبوت المنقضية وهو بقاء الكسوف لهذا الحديث واخو خلافه لا صالة البراءة ولو لم يزل
فاذا فرغ من الصلوة فاعاد الله حتى يتبين كون الكسوف بسبب بل عارضه ووثنا والخبر محمول على الاستحباب بجوابين لا دلالة وقال اخر وهذا
نقاد الصلوة وجوبا ولا استحبابا وهو قول الجمهور ولا يروى عنه عليه السلام الفكرة ولا تجزى من كسوف الصلاة لان النبي صلى الله عليه واله كان يطيل الصلوة بعد زمانه اذ عرفت
هذا فان الشافعية استحباب الخطبة بعد ما وجدنا مطاوعة واستحب الدعاء والذكر والاستغفار والتكبير والنصر الى الله تعالى لقوله عليه السلام فافزعوا الى ذكر الله تعالى
ودعائه واستغفاره وقالت سنانا كما نؤمن بالعتق في الكسوف ولا نؤمن بحجب من الله تعالى فحينئذ ان يبادر الى طاعة الله بكشفه عن عباده **مسألة** يصلي
الصلوة في اي وقت حصل السببان كان احدا الاوقات الخمسة المكية هذا لا يثبت النوافل عند علمائنا اجمعين وبه قال الشافعية لانها صلوة فرض موقوفة في ايها
المنى ولقوله صلى الله عليه واله فاذا رايتهم ذلك فصلا ومن طهر في الخاصة قول الصادق ع وقت صلوة الكسوف الساعة التي تنكشف عند طلوع الشمس عند
ولا يها ذات سبب فجاز فعلها في الاوقات الخمسة وقال مالك ابو حنيفة بالمنع وعن احمد وابان المنع اشهرهما لان عتبة بن عامر قال ثلث ساعات كان النبي صلى الله عليه واله
بها انان يصلي فيها وان يفرغ منها او هو مختص بالنوافل وقد بينا وجوب هذه الصلوة **مسألة** لو اتفق في وقت من نية حاضرة فان اشع الوفا ان قد
الحاضرة استحبابا بالشد لاعتناء الشارع بها وهذا سوغ قطع الكسوف والاستغفار بالحاضرة فقد بينا اولي لو تضييق الوفا ان قدمت الحاضرة وجوباً
تقدم ثم ان فرط في صلوة الكسوف لاجل الامكان ضا والافلا ولو تضيقت احدها فاعتبت للفعل ثم يصلي الاخرى بعد اكملها ولا يجب مع اشع الوفا ان
الاستغفار بالحاضرة لقول الصادق عليه السلام خمس صلوات لا تترك على حال اذا طفت بالبيت اذا اردت ان تحرم اذا نسيت فصل اذا ذكرت وصلوة الكسوف
والجنازة ولا خلاف في غير ذلك **مسألة** لو تلبس بصلوة الكسوف وتضيقت بالحاضرة وخاف فونها الوائم الكسوف قطع اجماعا وصلى الحاضرة فخصب للفرع
لقول الصادق ع في صلوة الكسوف بخسة فوق الفريضة قال فطهرها واصلها الفريضة وعود الى صلواتكم وسالوا محمد بن مسلم ربما ان يلبس بعد المغرب قبل
المساء فان صلبنا الكسوف فحينئذ ان نفوت الفريضة قال اذا خشيت اضيق صلواتك واضرب فريضتك ثم عد فيها اذا ثبت هذا فان قطع الكسوف وصلى
صل بعود الى الكسوف مريض قطع او يسانف الصلوة قال النخعي والمروزي بالاول والرواية بين وفيه اشكال **مسألة** من صلوة الفريضة بطلها العمل الكبير ولا
الحديثين لبيت فطهر لاجل العذر الى امين الصلوة ب **مسألة** لو اشغل بالكسوف وخشع في الحاضرة لاجل انهم افاضوا في الاولين بها فقطع الكسوف وبسبب ان
الكسوف لا يوجب بالشرع فيه والنعى عن انهم العمل مساوئه بالحاضر في الوجوب فيجعل انما بان ادرك من الحاضرة بعد ما ذكره والاستغفار ج لوضع
وقت الحاضرة وشرع الفريضة الكسوف او حدثنا الواجب المظنة فالوجه تقديم الكسوف وبه قال الشافعية يجوز عدم طول اللبس وتضييق بالاستغفار بالحاضرة
في الزلزلة من غير الحاضر مطلقا ان قلنا وقتها العذر ان قلنا وقتها احد وثان **مسألة** لو اشغل بالكسوف وخشع في الحاضرة لاجل انهم افاضوا في الاولين بها فقطع الكسوف وبسبب ان
منذ وقت موقوفة بدى بما خشى فواته ولو امن فواتها تخبر فيها الكسوف اولي من النافلة الموقوفة كصلوة الليل وغيرها وان خرج وقتها لم يضر في ذلك
لو اجتمع الكسوف والعذر لصلوة الحاضرة والاستغفار فلو من الفريضة ما احتسب فواته والتبر وان شاو باجتناب الاستغفار فتوخى لان التبر لا يبرئ من الفريضة
وقال الشافعية تقدم الحاضرة لانها فرض والخوف من التغير ثم الخوف منها بسبب خلاف فواته الا ان تضييق العبد تقدم لان فواته يخفى وفوات الحاضرة
غير محقق ثم الاستغفار لانها تضييق اي خشع كان لا يقال لا يجوز اجتناب العبد الكسوف لان الشمس لا تنكسر في العادة الا في الناحية والقيصر من الشمس
ينقص كونه في القطر ولا الاخرى لا فانقضى بمنع عدم الامكان فالعادة لا تجزى فيقضي على حد الامكان والله على كل شئ قدير الفقهاء يترضون
المسكن وان لم يترفع عادة ليعينوا الاحكام المنوطة بها كما يترضون ما تترجعه وما اشبه ذلك ثم هذا لا يبرئ علينا لان هذا لا يختص بكسوف الشمس بل
هو لغيره كباقي الايات الخارجة عن الضابط فيحتاج لو خاف من وجوبه بعد فواته ولو خطبها حتى يصلي الحاضرة فاذا صلى الحاضرة خطبها
عندنا وعند الشافعية خطبها ما ذكرها الى ذكرها **مسألة** لو اجتمع الحضور والجمعة فان اشع وقت الجمعة بالحضور ويترقى فرائضه في السوا انصافا

والمعاني الاول فصل في
الركعة ولو ذكر في الركعة
او اذ كانت قاضية فانها
الركعة وبقيت الثانية لان
ركعتيها لا تجزى

فصل في استحباب الخطبة
في صلاة الجمعة
فصل في استحباب الخطبة
في صلاة الجمعة

والراجح في وقت
الركعة ولو ذكر في الركعة
او اذ كانت قاضية فانها
الركعة وبقيت الثانية لان
ركعتيها لا تجزى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وبسبب شرط
فيها

لا الوجوب

في الاسواق لان
فرضها

فيها
فيها
فيها

في المسجد

فيها
فيها
فيها

المفروضة اليومية غير خلاف بين العلماء كافر وهي من جملة شعائر الاسلام وعلاماته والاصل فيه فطره تعالى ولا كثر فيها فانما هي الصلاة فلفظها فطره معهم
ودوام النبي صلى الله عليه واله على اقامتها حضرا وسفرا وكذا الامم وخلفاؤه ولم ينزل المسلمون بها وظنون عليها **مسألة** في الجماعة فضل كثير قال رسول الله صلى
الله عليه واله الجماعة افضل صلاة الفجر سبع وعشرين درجة وفيها خمس وعشرون درجة ومن طريق الخاصة في الصادق عليه السلام الصلاة في جماعة افضل على
الفرد بربع وعشرين درجة وتكون خمسا وعشرين صلاة وقال عليه السلام ان فاسا كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه واله اطوارا عن الصلاة في المسجد فقال رسول الله
صلى الله عليه واله البو شاك قوم بدعون الصلاة في المسجد ان يؤمر بخطبة فوضع على ابوابهم فتوقد عليهم نار فخرب عليهم بيوتهم **مسألة** الجماعة ليست في عين
في شيء من الصلوات الخمس بل في الجمعة والعهد بين خاصته مع حصول الشرايط عند علمائها الجمع وفيه قال الشافعي وابو حنيفة ومالك والثوري لقوله عليه السلام
بفضل صلتي الجماعة على صلاة الفجر خمس وعشرون درجة وهو يدل على جواز صلاة الفجر من طريق الجماعة قول زرارة والفضيل فلناله الصلوات في الجماعة
فوضعه فقال الصلوات في جماعة افضل على الجماعة بمفرده في الصلوات كلها ولكنها سنة من تركها وعينه عنها وعن جماعة المؤمنين من غير علم فلا صلوة له ولان
الجماعة لو وجبت لكانت شرطا في الصلوة كالجعة وقال الاوزاعي ابو ثور وداود وابن المنذر الجماعة فرض على الاعيان لان ابن عباس روى عن النبي صلى الله
عليه واله قال من سمع النداء فلم يأتها فلا صلوة له الا من عذر وهو محمول على الجمعة وعلى الكمال لا الاجزاء **مسألة** وليست الجماعة فرض في غير شيء من
من الصلوات عند علمائها الجمع وفيه قال ابو حنيفة واكثر الشافعية لما تقدم ولا اصل ولا نهي في الصلوة ولا تفيد بعد ما فلا تكون واجبة كالنكاح
وقال الشافعي انها فرض كفاية لقوله عليه السلام ما من ثلاثة في قرية او بلدة لا تقوم فيها الصلوة الا استحوذ عليهم الشيطان فعليك بالجماعة فان الذنب باخذ القائم
وهو يدل على شدة الاستحباب لان الاستحباب على عدم اقامة الصلوة لا على الجماعة ولان المفهوم ترك ذلك دائما اذا تلبث هذا فان اهل البلد لو تركوها لم يأتوا
ولو يأتوا ولو اهل البلد في الشافعية لانها مستحبة **مسألة** في اي موضع جمع جاز لكن يستحب المسجد لانها مواطن العبادات وليس واجب في موضع
بينه لقوله عليه السلام الاثنان فانافوا في جماعة ولم يفضل في موضع دون اخر وهو احد قول الشافعي وعلى الاخر لا يكتفي ان يصلي في بيته جماعة الا اذا ظهر الجماعة
فوقها جماعة تسبب بذلك يستحب ان يرفع في المسجد الذي تكثر فيه الجماعة وهو الجوامع منها كان منه او بعيدا الا ان يكون في جواره مسجد تكثر فيه الجماعة قال الاوزاعي
اولا وكذا لو كانت جماعة المسجد القريب يستحب ان يذهب اليه وكان امام المسجد الاعظم مبدعا او فاسقا او يعينه ترك شيء من اجبا الصلوة ولا ينبغي لاحد ان يجمع
ولن صلاحها ببناء او عبيد او اماء او اولاده اذ لم يحضر المسجد **مسألة** لو راي جارا يصلي وحده استحب ان يصلي معه لان رسول الله صلى الله عليه واله
راي جارا يصلي وحده فقال لا رجل يصدق على هذا فيصلي معه فجعل الصلوة معه بمنزلة الصدقة عليه **مسألة** يستحب ان يمشي على عاتق الى الجماعة ولا يسرع
ان خاف فوثقا لا الاقرب عند الاسراع وفيه قال اسحق لما فيه من المحافظة على الجماعة وعن ابن مسعود انه اشترك في الصلوة وقال بادركم الصلوة يعني لتكبر
الاولى وكان الاسود بن يزيد يهرول اذا ذهب الى الصلوة وقال الشافعي لا يسرع وان غافا الفوت لقوله عليه السلام اذا اقيمت الصلوة فلا تأنوها وانتم تسعون ولكن
اتموا وانتم تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما أدرككم فامضوا ونعم الحديث او تحمله على الامن من الفوات فتستحب السكينة فان ادرككم صلي والافضل ما
قانه لا على حال الخوف **مسألة** يجوز ترك الجماعة للعذر وان لم تترك وجبة وبكره لعذر عذر والعذر عام كالمرض والوجع والبرد في البرد في الليلة المظلمة والحر
الحارة على السلام كان بامرنا بغير الليلة المظلمة والليل في الريح الاصل في رحاكم وقال عليه السلام اذا ابتلك النكال فالصلوة في رحاكم وقال عليه السلام
لما اسندت الحرفاء واداب الظهور وخالص كالاكل والشدة في الطعام لقوله عليه السلام اذا حضر العشاء وافتمت الصلوة فابعدوا باعشاء لانه يمنع من السكون في
الصلوة والخشوع يكونه اذا القولة عليه السلام اذا وجد احدكم الغايظ فليبدأ به قبل الصلوة او مرجها او خافا من ظالم او فؤاد ففعل وصباحا عمال او غلبه نوم او انظر
الجماعة والحاج الى مرض غيره او اكل شيء من الموزيات كالصلب والكرات لقوله تعالى من اكل من هذا الشجر فله ان يكون من اهل النار من كان عذبا
مسألة ويصح الجماعة في كل مكان على ما تقدم سواء كان في بيام المسجد ولا لكن الافضل ضد المسجد مع انقضاء الشفط وليس واجبا وهو قول العلماء
لقوله عليه السلام اعطيت خمسا لم يعطهن احد قبل جعلت في الارض طيبة طهورا ومسجدا فاجل ادركت الصلوة صلى حيث كان ومن طريق الخاصة في قوله عليه
صلوة الرجل في بيته وحده صلوته واحدة وفي رواية عن احمد ان حضور المسجد القريب منه واجب لقوله عليه السلام لا صلوة لرجل المسجد وهو محمول على نفي الكمال
مسألة الجماعة في المسجد الحرام افضل من غيره ثم بعد مسجد النبوي صلى الله عليه واله ثم المسجد الاقصى ثم المسجد الاعظم من كل بلد ثم كل مسجد تكثر فيه الجماعة
والفضل في الاول سبقت لا يمكن في الشرف وفي الاخير بسبب الفعل وقد تقدم ولو كان في جواره او غير جواره مسجد لا شغل الجماعة فيه الا بحضوره ففعلها
فيها ولا يضره باقامة الجماعة فيه ويجعلها لمن يصلي فيه وان كانت في مكان في فضل غيره ككسرة قلب مامرا وجماعة خيرة فلو لم يأت هذا لا ينافي في عتدا
لان شرط الامام العدالة والعدل لا يفسد قلبه بمثل هذا وان لم يكن كذلك ففي اولوية فضل لا بعدا ولا قربا خيال يستأنس كثير الخطاة طلب الثواب من الجوار
وفي عن احمد وابان **مسألة** تكرر الجماعة في المسجد الواحد فاذا صلى الامام الحجة في مسجد وحضر بقية من صلوا فرادى في كل الشجر وفيه قال الشافعي
والثوري ما لك ابو حنيفة والاوزاعي والشافعي الا ان الشيخ اطلق وهو لا قالوا بركم في الصلاة اماما وابتغى غير الناس في غيره وكذا لا يكره لو كان على فاعرف الطريق
او في محلة لا يمكن ان يجمع اهلها دفعة واحدة **مسألة** لا يجوز بالاجابة ولا في غير خلاف الفلك والعداوة والتهلون بالصلوة مع امامته الذي روى ابو علي
عن الصادق كراهة ان يؤذن الجماعة الثانية اذا اختلف من الاولى روى في بدع من بدع انما عليه السلام قال دخل رجلان المسجد فدخل صلى على عليهما السلام بالناس
فقال لهما ان شئنا فليقوم احدا كما صاحب لا يؤذن ولا يقيم وقال ابن مسعود والحسن النخعي فتادة واحدا استحب لا تكرر الجماعة الثانية لقوله عليه السلام
صلوة الجماعة الثانية لعموم قوله عليه السلام افضل صلاة الفجر خمس وعشرون درجة وجاء رجل فدخل المسجد صلى على النبي صلى الله عليه واله ثم قال
رجل فليصلي معه في حد بشاخر الارجل فيجد على هذا فيصلي معه في رواية بنو ادة فلما صليا قال هذا ان جماعة فلا بأس بهذا القول عند ذكره باجل
اعاده الجماعة في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه واله في الناس في حضور جماعة الامام الراتب الوجهة للشوية **مسألة** محل الجماعة القرب
دون النقل الا الاستشفاء والعبد مع اخلاق بعض الشرايط عند علمائها خالفا للجمهور لان ربه ثبت ثابت قال جاء رجل خال يصلي الصلوة رسول الله

في تعريب
موضع
الامام
المأمون

يناره فان حال بينهم وبين الامام حابل لم يفتح صلواتهم والاصح لقول الصادق لا باس من فوق الامام في الحراب
 بالامام وان لم يشاهد ولا من يشاهد عند علمائنا لان علمنا ان الصادق عن الرجل يصلي بالقوم وخلفه طرفة انشاء هل يصلي خلفه قال نعم فقلت بينه
 وبينهم حابطا او طريفا قال لا باس لان المرأة عوزة والجماعة مطلوبة للشايع فجمع بين الصيانة وطلب الفضيلة ولا فرق بين الحائض والشابة والجمعة
 لم يفرقنا لجمعة بين الرجال والنساء في المنع والجواز الماء ليس حائلا على ما بيناه مع المشاهدة وعدم البعد خلا لانه الصالح منا وله حنفية مما لو وفتا المأمون
 في دار الامام في الحراب كان عن يمينه او يساره وانصت لمصنوعه برئواصل المتأكل او بقيت خذ لا تشفع للواقف حنفية في كمال الباب على سبيل الامام او صفه وان
 كان خلفه والباب مفتوح شاهد من الامام او بعض المأمون مع اصحابه والا فلا **الشرط الخامس** عدم علو الامام على موضع المأمون بالمعند بطلان
 الامام على موضع ارفع من موضع المأمون بالمعند بطلان صلوة المأمون عند علمائنا سواء اراد بغيره ام لا ولا يراه الجمهور ان عار باس كان بالمدين فاقبعت
 الصلوة فتقدم عار فقام على حكان والناس اسفل منه فتقدم حذيفة عليه حتى انزل فلما فرغ من صلوة قال له حذيفة اني سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول
 اذا لم الرجل القوم فلا يهزم من مكان ارفع من مقامهم قال عار فلذلك اتبعك على يدى الام حذيفة بالمدين على كان فاحمد عبد الله بن مسعود بنحيد بغيره فلما
 فرغ من صلوة قال له عار فلذلك اتبعك على يدى الام حذيفة بالمدين على كان فاحمد عبد الله بن مسعود بنحيد بغيره فلما
 ارفع من موضعهم لم يفرج صلواتهم ولو كان ارفع منهم بقدر اصبع او اكثر او اقل اذا كان الارض بغيره وشرف كان ارضا مبسوطة وكان في موضع منها ارتفاع فقام
 الامام في الموضع المرتفع وقام من خلفه اسفل منه والارض مبسوطة الا انهم في موضع من خلفه لا باس لانهم ينجح الى معرفة حال مائة ركعة وسجدة فحتاج
 ان يرفع صوته بالبشاهدة وهو من عنة الصلوة وقال مالك والاوزاعي واصحاب الراي انه مكروه وهو قول الشيخ في الحديث عار وهو يدل على المنع
 النهي ظاهرهما الخبر وقال الشافعي انما لا امام الذي يعلم من خلفه ان يصلي على الشيء المرتفع بغيره من خلفه فبطلت ركعة كونه سبيل للمساعد
 قال صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه واله وهو على المنبر لما صنع له مضعد عليه سبيل القبلة فكبر ثم قرأ ثم ركع ثم نزل القهقري ثم مضعد فبطلت ركعة
 ثم نزل القهقري فبطلت ركعة فلما فرغ من صلوة قال انما فعلت ذلك لئلا تموت في نعلوا صلواتي ومنع الحديث سبيل الكون الظاهر ان كان على الدرجة اسفل لئلا ينجح
 الى عمل كثير الصعود والنزل فيكون ارتفاعا يسيرا ولا من من حسابا بصلواته فعل شيئا ونهيه بغيره ولهذا لا يسحب مثله بغير النبي عليه
 وكان النبي صلى الله عليه واله لم يرفع الصلوة على المنبر فان سجد وجلسا انما كان على الارض بخلاف ما وقع في الخلاف وانما عليه السلام علم الصلوة ولم يرفع رايه وحكي
 الطحاوي عن حنفية كراهته اذا كان ارتفاعه تجاوز القامة فرفع اوصلى الامام على سطح والمأمون على اخر وبينهما طرفي مع مع عدم الشاهد علو سطح الامام
 بطلان صلواته على الموضع المنخفض بالمعند بطلان صلواته وبطلان الاوزاعي ان النهي يقتضي الفساد لقول الصادق عليه السلام لم يفرج صلواتهم وقال
 اصحاب الراي بطلان لان عار انهم صلواتهم ولو كانت فاسدة استأنفها ويحل على الجذب بطلان الخبر يرجح لو كان مع الامام وهو مساويا على واسفل لخص
 الخبر بالاسفل لوجود المعنى فيه غيره لا بطلان صلوة الامام لو صلى على المرتفع بل ينجح لطلان بالاسفل لاختصاص النهي بالاسفل وقال بعض
 بطلان صلوة الامام من فوق في مكان على من مقامهم ومنع توجله نهى الامام بل الامام بالمأمون خاصه لو كان العلوسا يجازا عاوه هل ينفذ
 بشر او بالانحطاط الى قربى لو كان المأمون اعلى من الامام صح صلواته وان كان على شاهق ان كان خارج المسجد وكانت صلواته جمعة عند علمائنا
 اجمع وبطلان احمد واصحاب الراي لقول الصادق عليه السلام ان كان الاما اسفل من موضع المأمون فلا باس قال عليه السلام لو كان رجل فوق بيت او غيره فبطلت
 والامام على الارض جازان يصلي خلفه بغيره فلا يصل مع عدم النهي ما في معناه وقال الشافعي اذا صلى في سطح داره بصلواته الامام في المسجد لم ينجح لانها باه
 من المسجد وليس بينهما قرار يمكن اتصال الصفوف في وان كان السطح في المسجد يصلي امام في حنفية صح صلواته وقال مالك اذا صلى الجماعة فوق سطح المسجد
 اعاد وليس بجيد لعدم دليل الشخص **الشرط الثاني** ان لا يفتد باجماع العلماء ليس للامام من علم الامانة ولا تكفي بغير الجماعة لاشراكها بين الامام والمأمون
 فليس في بنية الجماعة المطلقة بنية الاثداء وربط الفعل بفعل الغير لان المأمون لشفط عنه الفرائض الواجبة على المنفرد فلا بد من بنية الاثداء بلفظ عني وجوب
 الفرائض فان لم يوافق الاثداء انقضى صلواته منفرد فان ترك الفرائض بطلت صلواته وان فرغ منقضاء عدم الوجوب فكذلك الاصح سؤله فابعد افعاله
 لانه ليس في بنية ان فعله بفعل غيره وهو واحد جمعي لشافعية واصحاب البطلان كانه وفق صلواته على صلواته الغير لا ككتا فضيلة الجماعة ومنه ما بطل
 الخشوع وسبغ الفلج منع افضاء ذلك لطلان نعم لو طال الانتظار من غير علة فالوجه لطلان ولو اتفقوا بقاء افعال الغير فليس من ثبوتها لا بطلان
 بصلواته لاجتماعه ولو شك في بنية الاثداء خلال الصلوة فهو كالمشك في اصل النية وقد بينا البطلان ان كان الحل باثاء وعدم الالتفات ان كان قد انقل
مسئلة يجب تعيين الامام في بنية الامام باسره ولو بصفه ولو بكونه الامام له يكن منابغ ولو عين بغير وصف كونه الامام الحاضر فاحاط بطلان صلواته لانه لو
 الاثداء بهذا المصلي ما نواه لم يقع له لعدم امكانه فبطلت صلواته وكذا الجماعه عين المني في صلواته الجبارة واحاطا فانه يجب عليه عادة الصلوة عليه ولو كان بين
 يد يراشان يصلي اقوى الاثداء باحداهما لا بغيره فصح بعد امكان منابغها على ثبوت الاختلاف وعدم اوجه احدثا ولو نوى الاثداء بها معا لم يضر للاختلاف
 فلا يكتفي منابغها ولو نوى الاثداء بالمأمون لم يضر صلواته اجماعا لانه لا يجوز ان يكون اما هو مأمون ولا فرق بين ان يكون عالما او جاهلا الحكم ولو وصف نلو
 خالف المأمون سنة الموقف فوقف على سبيل الامم فوى الداخل **الاثداء** اثنا ان الامام لم يضر صلواته وبطلان الشافعي لانه لا يجوز ان يكون اما هو مأمون عا
 فلم يضر عن الخط **مسئلة** لا شرط في الامانة فلو صلى منفرد قد خل قوم وصلوا بغيره الاثداء بجمعة صلواتهم وان لم يجد رتبة الامانة وكذا لو صلى
 بنية الاثداء مع علمه بان من خلفه ياتم بغيره عند علمائنا وبطلان الشافعي وما لك الاوزاعي واختاره ابن المنذر وبطلان بوجبه ايضا الا اذا ام النساء فانه شرط
 بنية الامانة لمن لو اذنه ان النبي صلى الله عليه واله كان يصلي في مصفا قال مجتث فثبت حنبلي وجب رجل فقام الى جنبه حتى كثر هطافا لما احس رسول الله
 عليه السلام ان خلفه جعل سجود في الصلوة فقلنا الحين فرغ اظننت بنا البلية فقال نعم ذلك الذي جعلني على الذي صنعت لان افعال الامام صلواته لا افعال المنفرد
 فلا يفتي بنية الامانة لعدم الاختلاف في الهبات والاحكام وقال الثوري واحمد استحق شرط بنية الامانة فان لم يوافق الامام الامانة بطلت صلواته المأمون بصلواته

اثنان

في قول
الشافعية

في قول
الشافعية

بالمأمون

الاخرى لا يصح مفرض خلف منفرد ولا مفرض خلف مفرض من غير فرض الامام وبصلي المنفرد خلف المفرض من غير فرض الامام عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا يخلفوا
 وان صلوة المأمومين لا ينادى بنية الامام فاشك في صحة خلف من يصلي الظهر والمراة بالخبر لا يقال انما هو يدلي عليه قوله فانما يكبر واياه والقباس منقوض من يصلي
 ركعتي الظهر خلف المفرض من الجمعة لا يصح خلف من يصلي الظهر لان الامام شرط في حجبنا بخلاف سائر الجاعات ان معنى الجمعة على ان الفرض انما للجمعة من جهة ما وجبت
 عليه فلا يجوز الظهر مع وجوب الجمعة وينقض من يصلي خلف الامام وقد دفع واسد من الركعة الاخيرة فانه ينوي الظهر يومه لا الجمعة **مسألة** في صحة اهل بيتهم ان يصلي
 خلف المنفرد بها كالغداة واذا فاته او خلف مفرض غيرهما مثل ان يصلي صباحا ففاته او ركعتين من ركعتي الاخرة لا يصح بغيره الا في موضع الاستثناء كالغداة والمغرب والاشمالة والاربع لو كانت صلوة
 المأمومين فانه عند تعدد تخييرهم في بعضها بين التسليم وينوي مفارقة الامام وبين الصبر الى ان يفرغ الامام فيسلم معه لا يجوز له المناجعة في اغلاد لا يبره في عدة صلواته ولو
 انعكس الحال صلى مع الامام وتخير عند غزوة الامام للشهيد بين المناجعة فيمن قبله من غير الصبر الى ان يسلم الامام فيقوم وباني بما يغني عن لو قام الامام الى
 الخامسة وهو الركن المسبوق الا يتم بها **مسألة** في صحة خلفه اعادة صلواته جماعة اماما او مأموما وهل يجوز منه ما لا يفرق بين ذلك في صوته واحده وهو ما اذا صلى
 امام منفرد بصلواته يقوم مفرضين وجاء من صلى فرضه فدخل معهم من خلفه اما لو خلف الصلوة عن مفرض في شكال **مسألة** في استحباب اعادة الصلوة
 للمفرد عام في جميع الصلوات اليومية في اي وقت نفي عند علمائنا لقوله لبعض اصحابه اذا جئت فصل مع الناس وان كنت قد صليت ومن طريق الخاصه قول الصادق
 في الرجل يصلي الفريضة ثم يجد فوما يصلون جماعة يجوز ان يعيد الصلوة معهم قال نعم وهو افضل قلت فان لم يفعل قال ليس به بأس وقال الشافعي بشرط ان يقام وهو السجد
 او يدخل بهم يصلون وقال بعد ان صلى في احد اهل المغرب وهو يقيد لا يصلها وقال ابو حنيفة لا تغاد البحر ولا العصر لا فافله فلا تفعل في وقت النهي ولا تغاد
 المغرب لان الطلوع لا يكون بوقت النهي عام وما ذكرناه خاص فقدم ولا يهاذل سبب الاجتماع والتفعل بالوقت في وقت الاذان والافاء ليسا شرطان
 الاجتماع خالف الشافعي وقد سلف **المطلب الثالث في صحة الاما** **مسألة** في العقل شرط في الامام باجماع العلماء فلا تصح الصلوة خلف المجنون المطبق
 من عقوره حال جنونه لان صلواته لنفسه باطله ولو كان الجنون يعقود ادوارا حيث الصلوة خلفه حال فافته حصول الشرايط فيه يكن بكرة لا مكان ان يكون في
 احكام حال جنونه ولا يعلم ولذا لا يصح بعض الجنون لانشاء وكذا لا تصح امامة الصبي والبلوغ عا لاجتماع عدم نطقه بما ينبغي فعله **مسألة** في هل شرط البلوغ
 قولان احدهما انه شرط فلا تصح امامة الصبي ان كان بمنزلة المراهق في الفريضة وبه قال ابن مسعود وابن عباس وعطاء وجاهد الشيعية ومالك الاوزاعي و
 ابو حنيفة واجد لقول علي عليه السلام لا بأس ان يؤذن الغلام قبل ان يجنم ولا يؤتم حتى يجنم فان ام جازت صلواته وصحت صلوة من خلفه لان الامام من
 المناصب الجبلية وهي حائز كالقبول ليس من اهل الكمال فلا يؤتم الرجال كالمراهقة ولانها فريضة فلا يكون الصبي مأموما فيها كالبقرة ولا يعرفه بعد الوأخذ
 فلا يؤتم ان يكون شرط والثاني لعلمنا عدم الاشارة فصح امامة المبرأ المراهق به قال الشافعي واسحق والحسن البصري وابن المنذر لان عمر بن الخطاب قال كنت
 غلاما ما حافظا فحفظت فانا اكثر فاطلاقا وقد ادى الى رسول الله صلى الله عليه واله في نفر من قوميه فقال النبي صلى الله عليه واله ثبتم انتم افرم لكتاب الله فقد هو
 فكنتا صلوا بهم وانا ابن سبع او ثمان ومن طريق الخاصه قول علي عليه السلام لا بأس ان يؤذن الغلام الذي لم يجنم وان يؤتم ولان من جاز ان يكون اماما في الفرض
 والنبي صلى الله عليه واله لم يوجبه الخطا الى عمر قبل الى المكلفين وثبت بهم ليس بحجة في طريق الرواية الثانية ضعف الفرق بين الفرض والتفعل ظاهر فانما
 مبنى على التخفيف على ان مانع الحكم في الاصل هل يصح ان يكون اماما في التفعل فلنا ان فعله شرعي صحيح به قال ابو حنيفة ومالك والثوري في الاقرار وبه قال ابن
 وعن احمد وابنا واما الجمعة فالوجه ان لا يصح ان يكون مأموما فيها والشافعي قولان **مسألة** في الاسلام شرط في الامام باجماع العلماء فلا تصح الصلوة خلف
 الكافر ولو كان عدلا في دينه بالاجماع لقوله تعالى لا تتركوا الى الذين ظلموا فممسكم النار وكان الاثمة ضمتا والكافر ليس اهل الصلوة ولا يصح خلفه
 شيك في اسلامه لان الشك للشرط شك في الشرط وقال احمد تصح صلواته لان الظاهر لا ينفذ في الامانة الاسلام وليس بمعتد **مسألة** في الايمان شرط في
 الامام فلا تجوز الصلوة خلف اهل البدع والاهواء ومن خالفه حتى سواء اظهر البدع او لا وهو احدى الروايتين عن احمد في قول مالك لقول جابر بن
 رسول الله صلى الله عليه واله لا تؤتم من امراه رجال ولا فاجر مؤمنا الا ان يفهم بسلطان او يخاف سوطا وسيفه من طريق الخاصه قول الباقر والصادق
 عدا الله فاسم لا ينبغي لنا ان نقدي به وكنتا البصر الى ابي جعفر عليه السلام تجوز الصلوة خلف من وقف على ابي جابر جلد صلوات الله عليها فافا لا تضل
 وسئل اسمعيل الجعفي الباقر عليه السلام جل جلاله بغير المؤمنين عليه السلام لا يبرأ من عدوه وقال هذا خلط فهو عدو ولا تضل خلفه الا ان تنفقه لانه لا يظلم
 من دخل تحت قوله نعم ولا تتركوا الى الذين ظلموا وقال الشافعي وابو حنيفة والحسن مكره وليس بحرج لقوله عليه السلام صلوا خلف من قل لا اله الا الله ولا ان
 صلواته صحيحة فصحت امامته كالعدل والخاصه مقدم والقباس باطل لصيام الفرق بين العدل المقبول اخباره والناسق المردود قوله في ان الشافعي والخلفون
 في المذاهب ثلثة اشياء لانكفرهم ولا تقسمهم وهم يختلفون الفروع كالحنفية والمالكية ولا يكبر الا بظلمهم وهم يقسمهم ولا تكفرهم وهم الذين يسبوا سلف و
 الخطابية وحكمه ولا حكم من يقتل بالاننا وشرايخهم غيرهما وكبره الا بظلمهم ان يكون اماما لمخوف او لخالف مثله ولا يبين ان يستند
 مذهبه كشيعة او ثقليد **مسألة** في العدل الشرطي في الامام فلا يصح خلفه لفاصولي ان كان معتقدا الحق عند علمائنا اجمع به قال مالك لقوله عليه السلام لا
 تؤتم من امراه رجال ولا فاجر مؤمنا وقوله عليه السلام لا يؤتم من كففتك اذا كان عليه امراه يؤخر عن الصلوة عن غيرها قال قلت مما تاسر قال صل الصلوة لو فاته فافا
 معهم وضل فانها لا يافله ومن طريق الخاصه قول الصادق ع لا تضل خلفه لعل وان كان يقول بولك المجهول والمجاهر بالفسق ان كان مقتصد من اجل انما
 لا تضل الا خلف من يثق بدينه وامانه وسال اسمعيل الرضا عليه السلام رجل فافا من نوب هو عارف بهذا الامر صلى خلفه فقال لا وحكي المرفوع عن ابي عبد الله
 الحسين ع موافق لنا ويصح على ذلك باجماع اهل البيت عليهم السلام وكان يقول ان اجماعهم حجة وقال الشافعي وابو حنيفة يجوز كراهته وعن احمد روايتا الغلظة
 لا تكفره لاحد من اهل البيت الكبار الصلوة خلف كل امام والجهاد مع كل امير للصلوة على كل مذهب لان الحسن والحسين عليهما السلام صلى خلف من في صلواتهم
 مع الحجاج اخبرنا انما اخصر فيقدم مع ان عدلهم من قولنا الظاهر فان امير البغاة امير ولا يجاهد معه والمسلم منهم لا يصل عليه الصلوة خلفه لانه منكرها اصحابا

في صلاة الجماعة
 في صلاة الجمعة
 في صلاة العيد

المطلب الثالث
 في صحة الاما

في صلاة الجمعة
 في صلاة العيد

في صلاة الجمعة
 في صلاة العيد

في صلاة الجمعة
 في صلاة العيد

كتاب الصلاة

الشافعي ونحوه للفقهاء كإمامان عليه السلام معروان فروع ألوكان شفه خفياء هو عدل الظاهر في الوجه لا يجوز لمن علم فسقته الإتيان به لأنه ظالم
عنه مندس تحت قوله ولا تكونوا الذين ظلموا بين الفرائض اليومية وغيرها من الجمع والاعباد عند علماء شافعي شرط العدالة وقال أحمد
بصلة خلفهم لأن الله تعالى أوجب الجمع وهو يعلم أن بني القبايس سبوا بها والوجوب بنوطه بالإمام العادل وهذا نفاذ عند لوصلاها حلف العاسق
ولو كان المباشر لها عدلا والمولى له غيره حتى يحال لمبدع عند أئمة حجة ولا نفاذ فولا واحد من الخالف الفروع إلا جهادته بل جهادته وجمع أن يكون
إماما ولو علم أنه يترك واجبا أو شرطه يعنفه المأموم دون الإمام فلا يفي عندي عدم جواز الافتداء به لأنه يترك ما يعنفه المأموم معناه للصلاة فلم يجمع
أئمة بكما لو خالف في القبلة حاله الإجماع فيها فلا يصح من يعنفه وجوب السورة بعد الحمد خلف من لا يعنفه وجوبها وإن فادها لا ينفذها على وجه الشرع فلا
يجزى عن الوجوب كذا لا يصح أن يصلي من يعنفه بخبر ليس السجدة خلف من يعنفه لشوبه مع ليس لا مطلقا كذا لو ضل الإمام شيئا يعنفه بخبر
من المختلف فيه فإن كان ترك ما يعنفه شرط الصلاة أو واجبا فيها فلو أنه فاسد لأنه ما مور به العمل بإجهاذه صلاة من يأنه ترك ذلك وان اعتقد
الترك لأنه صلى خلف من يعنفه بطلان صلوة من شرط الافتداء أسقاط صلوة الإمام الفضلاء وإن كان يفعل ما يعنفه بخبر بخبر الصلاة كمنح بغيره
المخلوطة من الزنا فإن دأوم عليه فهو فاسق لا يجوز الصلاة خلفه إلا فلا وإن كان الفاعل غلبا وفل من يعنفه جواز له يكن عليه شيء لأن منعه للفتنة
أن كان يفعل ما يعنفه بخبر في الصلاة كالفران بين السورتين بطلت صلوة المأموم أيضا وإن اعتقد لشوبه لما تقدم مسئلة طهارة المولد
شرطي الإمام فلا يصح إمامته ولد الزنا عند علماء الفقه علية السلام ولد الزنا شر الثالث وإذا كان شر أعظم من شر أبويه ولا يصح إمامته فكذا ومن طرقي
الخاصة قول الباقر عليه السلام لا يقبل شهادة ولد الزنا ولا يؤتم الناس لأنه غير مقبول الشهادة فلا يصح إمامته لأنها تنضم مع الشهادة بإدلاء ما وجب لهم الإفتاء
وكره الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه ومالك وسوء الثوري أحمد وأبو حنيفة من غير كراهية لقول عائشة ما عليه من زنا أبويه شيء لادله أنه منه إمام من لا يعرف أبوه
ولا علم كونه ولد زنا فالوجه صحة إمامته لظهور العدالة وعدم علم المنافق نعم أنه مكره ويبر قال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه مالك لأن رجل كان يؤتم الناس
بالعقب لا يعرف أبوه فقام غير عبد الله بن زبيرة بن بكر عليه السلام ولان الإمامة موضع فضيلة فلا ينبغي أن يقدم من لا يعرف أبوه لفصا وقال الثوري أحمد استحق
لا يكره ولخار ابن السند ورواه عن مالك لأن عائشة قالت ما علي من زنا أبويه شيء ويحذف بموجبه وليس عليه ثم الزنا لكن الأبوان شران باعتبار فضل الزنا
عارضهما وهو شر باعتبار تولد عنه وكذا لا يصح إمامته ولد البنت مسئلة بشرطي إمام الرجال والخاتن الذكورة فلا يصح إمامته المرأة ولا الخاتن المشكل للرجل ولا
للخاتن عند علماء الجمع ويبر قال عامة الفقهاء لقوله عليه السلام في خطبة الألو من الرجال وقال عليه السلام من حشر من الله ولا المرأة لا تؤذن للرجل
فلا تكون إمامته لهم كالكا في ولا من مامور بالشرا الإمام بالاشتهار وهو ما شك قال أبو ثور والمنزلة محمد بن جبر الطبري يجوز صلاة المرأة التي أوج إذا لم يكن فاعينها
وشق خلف الرجال لأن النبي عليه السلام كان سدا ثم ورفعت ثوبها ففعلت فبينها وجعل لها مؤذنا يؤذن وأمرها أن تؤم أهل دارها وهذا عام في الرجال والنساء والذكور
روى أنه أمرها أن تؤم ببناء أهل دارها وإن لم يحول عليه إذا لم يكن جربا فإنه على عمومته الفريض فكذلك الخاتن فخص بالشافعي أصح يصلي الرجل بالنساء ولا
محاوره وإن كان جنبات ولا رجل معهم فذلك وكرهه الشافعي لأنه علم في أن يغسل الرجل المرأة الأجنبية وبلا يجوز أن تكون الخاتن المشكل إماما
للرجل يجوز أن تكون امرأة ولا يؤم ختن مثله ولأن إمام بالمرأى لو صلى رجل خلف ختن فبين الإمام رجلا لم يجز صلاة المرأة لأنه دخوله منها عت
النهي فيضو الفساد ولو كان حاله الدخول شاك في صلوة وهو أحد فولي الشافعي والآخر لا يجزى يظهر أن يجوز الصلاة إذا وفقت للصلاة مجازا
والنساء الافتداء به سواء نوى استئباغ الرجال والنساء أو استئباغ النساء خاصة ولو نوى استئباغ أحدية قال الشافعي لأن كل طائفة تضع صلواتها
الإمام إذا نوى استئباغها جاز أن لو يتولها قبا صيا على الرجال وقال أبو حنيفة أن نوى استئباغ الفرضين جازت صلواتهما معا خلفه كذا أن نوى
النساء خاصة وأن نوى استئباغ الرجال خاصة يجوز للنساء خلفه مسئلة لا يؤتم الفاعل القائم عند علماء الجمع فلو أم فاعدا قائما بطلت صلوة
المأموم وهو قول محمد بن الحسن مالك أحك الروايتين لقوله عليه السلام لا يؤتم من أحد بعدى جالس أو من طرفي الخاضعة قول أبي الثوريين عليه السلام لا يؤتم
المفيد المطلقين ولا صاحب الخلع الأحياء ولأن القيام ركن فلا يصح إتمام الفاد ر عليه العاخر عنه كتاب الركان وقال أبو حنيفة والشافعي والثوري وأبو ثور
في الرواية الأخرى يصلون خلفه فيما هو فاعدا لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته جالسا وأصحابه فيسا ولا يجوز جمع بين النبي عليه السلام وعظمائه
ولأنه أراد منع إمامته غيره في تلك الصلاة وقال الأوزاعي أحمد استحق ابن المنذر يصلون خلفه جالسا لأن إمامته روى عنه إنما جعل الإمام يؤتم به
فلا يجزى لغيره إذا صلى جالسا فاصلي جلوسا أجمعون ولو سلم جل على عموم العذر فروع إذا كان الإمام الراتب مريضا لا يقبل على القيام لم يجز أن يؤتم به
لكن يستحب أن يستخلف غيره إجماعا بخبر عن الخزان في صلواتهم خلف الفاعل فبما بطلت صلواتهم عندنا وكذا أن صلوات جالوسا لا خلا لهم بالركن
لحد صلواتهم فيما خلفه في رواية وهي من أعرب الاستباح شرط إمامته الفاعل للفاد على القيام الراتب أن يكون الفاعل إمام الحي وإن يكون مريضا
زواله ولا وجه للشرطين بل الحق بطلان في الجمع على ما تقدم في لو صلى قائما فاعدا لم يجز لغيره الصلاة فيما منقذ عنه فإن استخلف أو استخلفه فاصلي
جامعا ولا انفردوا ولا يجوز لهم الإتيان به خلا للجمهور وسوء أحد هاتين إمامهم لأن القيام هو الأصل فمن بدع في الصلاة لغيره جميعها إذا فاد عليه كالتابع في
صلوة القيم بلزمتها لو استخلف بعض الأئمة وفشاء زال عنه محض فهل يجوز أن يفعل النبي عليه السلام مع أبي بكر رضي الله عنه فاد الراتب عندنا وقد بين
عن أحمد ولبان المنع لأختصاصه عليه السلام لأنه خالف القبايس فإن انتقال الإمام ماموما وانتقال المأمومين من إمام إلى آخره يجوز مع العذر والجواز
يجوز للعجز عن القيام أن يؤتم مثله إجماعا ولا بشرط كونه إماما راتبيا ولا من يبرج والآخر إجماعا لا يجوز أن يكون المأموم إماما للقيام والفاد قال مالك
وأحمد وأصحاب الرأي لا يدخل ركن لا يسيغ في الناقل فلم يجز للفاد وعليه الإتيان به كالفار بالأي لأنه يصلي بغير ركوع وسجود فلا يجوز أن يكون إماما لمن يصلي
وسجود كما لو صلى صلوة الجنابة قال الشافعي يجوز لأنه فعل باحة من فلم يغير حكم الإتيان كالفاد وإمام الفاعل إذا لم يجز لغيره ركن من أفعال إمامته الفاد
عليه المصطح من لا يتمكن من ركوع أو سجود ويبر قال مالك وأصحاب الرأي خلا للشافعي والشافعي بتقديم ط لا يجوز أن يؤتم المفيد المطلقين غيره

الشافعي ونحوه للفقهاء كإمامان عليه السلام معروان فروع ألوكان شفه خفياء هو عدل الظاهر في الوجه لا يجوز لمن علم فسقته الإتيان به لأنه ظالم

بشرطي إمام الرجال والنساء الذكورة

بشرطي إمام الرجال والنساء الذكورة

الساق

خلفه

أو استئباغ الرجال

الصلاة

كفعله

في غير ذلك

في غير ذلك

الحمل بخلافه

في غير ذلك

وان لم تكن صلوته

في غير ذلك

في غير ذلك

عن النيام ولا صاحب الفالح الا صلواته كن لك الحمد يث ويجوز ان يؤم الاعرج في يجوز امامه اضلع البكر او الابل او الثلثة وهو واحد من الاثنين عن يمينه المصنوع في الاخر
لا تصح لان رجل بالسجود فاستبد العنبر عن السجود والفرق ظاهر لا يجوز امامه اضلع الابلين ويجوز امامه الحصى والجدك مسئلة لا يجوز ان يؤم الفارسي الا في
في الجهر والاختفاء عند علمائنا الجمع وبه قال ابو حنيفة ومالك واحمد الشافعي في احد افواهه ويعنى بالاي من لا يجنس فرائضه الحمد ان لا يحمل الفرائض وقال الشافعي
الا من لا يجنس الفرائض او بعضها ولو كان واحدا وقال الشافعي لا يجنس الفرائض الا من لا يجنس الفرائض واجتمع مع الفقه فومع لا ينام بالاي تحلو الصلوة
عن الفرائض وقال عليه السلام لا صلوة الا بقراءة الكتاب لان الامام يتخلل الفرائض عن المأموم ومع عجزه لا يتحقق التحلل قال ابو ثور والمزني وابن المنذر والشافعي في القديم يجوز
مطلقا وهو مروي عن عطاء وثناؤه لان الفرائض ترك في الصلوة مخازان يكون العنبر عنده اماما للفقار كالفاء على يوم الفائم والاصل يمنع والفرق ان النيام لا يدخل له
في الفرائض والمشافعي قول ثالث يجوز في صلوة الاخفات دون الجهر والفرق ان المأموم عنده لا يجزى عليه الفرائض في الجهر ونجس الاختفاء فروع ا لو صلوا
خلف الاي بطلت صلوة المأموم خاصة وبه قال الشافعي في الجهر يرد ما يورثه محمد واحمد لانهم من لا يجوز ان يؤم بالاي من لا يتخلل صلوة المأموم خاصة كالملة تؤم
الرجل قال ابو حنيفة يتخلل صلواتها معا وعلى ابو حازم ما يورثه محمد واحمد لانهم من لا يتخلل صلوة المأموم خاصة كالملة تؤم بالاي من لا يتخلل صلوة المأموم خاصة كالملة تؤم
وحد من يقول بموجبه ان كان الفارسي مضيا عنده وعلى الكرخي ان لا ينام معه صحاح امره معه فلما دخل معه لم يفرق بينهما فافاد عجزه عنها بطلت صلواته
وليس يجزى لان هذا الاي با حرام لا يجزى عليه الفرائض لنفسه فكيف يجزى بغيره ب يجوز ان يؤم الاي مثل بشرط عجز الامام عن التعلم او ضيق الوقت لا
في الاضلاع الاي يجب عليه الا ينام بالفارسي لم يفرق مع الفداء وعدم التعلم وليس له ان يصلي منفردا هذا هو الاقوى عندى لا يمكن من الصلوة بغيره
فتجرب عليه قال الشافعي لا يجزى لان رجلا يله الى النبوة صلى الله عليه واله فقال لا استطيع ان احث شيئا من القرآن فقال قل سبحان الله والحمد لله ولم يأمرا بالابناء
بالفارسي نحن نقول بموجبه اذا الواجب عليه حالة الانفراد ذلك ودليل الجماعة مسفاهة ما قلناه في لوام الاي فاريا وامبا اعادة الفارسي خاصة والاي
ان وجدوا بارضيا والافلا ولوام فاريا واحد بطلت صلوة المأموم على ما قلناه وقال يتخلل صلوة الامام ايضا لا يفرق الامانة وقد صافنا وليس يجزى
لان نية الامانة لا يخرج عن الاثبات بصلوة المنفرد ولا ينفذ بها لوام المأموم او بطل صلواته لو كان احدهما يجنس الفاتحة والاخر السورة فالأقرب ان ينام
الاخر بمن يجنس الفاتحة للجماع على وجوبها ولو لوها الوعظ عنها ولو جوزنا انقل المأموم اماما لاما اتم الثاني بالاول فاذا قرأ الفاتحة نوى الاول الا ينام
بالثاني لو كان معها ثالث لا يجنس شيئا افتدى عن مجنس الفاتحة فان لم يكن مضيا افتدى عن يعرف السورة وجوبا على اشكال ولو كان احدهما يعرف بعض
الفاتحة والاخر سورة كما احتل تجزى ان ينام احدهما بالآخر ولو لوها اماما من يجنس بعض الفاتحة لو اتم الفارسي بالاي لم يعلم حاله في الاختفاء حيث صلواته
لان الظاهر انه لا ينفذ الا وهو بشرط الامانة وكذا في الجهر يث لو خفيت عليه الفرائض وهو سبيل باشرط العدل والوعظ المأموم بها من لوام الاخر من
جاء لشاها في الاضلاع مضار كالاي بمثله وقال احمد لا يجوز ان يركب ركنا وهو الفرائض لغة ما يورث من ذواله فلا يصح كالعنبر عن الركوع والسجود ومنع
الحكم في الاصل ان شلو بانهم لا يجوز ان يؤم الصبيح صح فيح اماما لا يحرم لان لا يتخلل شي من واجبا الصلوة ولا يشرطها وقال بعض الجهور لا يجوز ان لا يمكن
ينتهي ما ذهب اليه يبيح ولا اشاره واحتمال العارض لا يمنع صحة الصلوة كالجون حال فافته هل يجوز ان يؤم الاخر من الاي يتخلل الجواز لان لا يتخلل
الامام وهما سواء في الفرائض والمنع لان لا يفرق على الخطو بالنكس خلاف الاخر من لو كان كل منهما يجنس بعض الفاتحة فان اخذ صحابا ينام احدهما بالآخر
والافلا لان كل واحد منهما اى في حوضه مسئلة الحمد ان فعله الفارسي عما بطلت صلوة سواء حال المعنى كمن يكسر كافا بانك ولا كمن يفتح ضمير
اباك لا يركب بغير ان فان القرآن هو العنبر والحن ليس بغيره في لا يصح ان يكون اماما للشفن وان فعل ذلك سهو او بطل صلواته ولا صلوة من خلفه
ان لم يتمكن او ضاق الوقت صح ان يكون مثله وهل يصح ان يكون اماما للشفن الا في المنع لا يركب بغيره من الصلوة بفرائض صح في الجواز والعدول الى الفاسد
الجواز لانها صلوة صح في النيام فيها والبشارة قال نكره اماما من يجنس في فرائضه سواء كان في الجهر او غيرها احالت المعنى ولو لم يتخلل الفرائض اصلح سائرها
كالحسن وبغداد الحمد فانه يتخلل صلواته وصلوة من خلفه ان علوا بذلك وقال الشافعي ان امكنه الصواب لم يضر صلواته ولا صلوة من خلفه قال احمد نكره اماما
الحان الذي لا يجزى المعنى فيصح صلواته من لا يجنس لان في بعض الفرائض مسئلة لا يصح ان يؤم موف اللسان صح في لان الصبيح نازمة الفرائض لم تكن ومع
عجز الامام لا يصح التحلل في يوم مثله اذا شأوا في النطق لانها شلو با في الاضلاع فصح اماما كالفارسيين والتخفيف ان ان تمكن من صلاح سائرها وجب ان اهل
ليرجع صلواته مع سعة الوقت لا صلوة من خلفه والافلا فروع ا لو ابدل لا يصح حراما من تمكن من التعلم لم يصح كمن يبدل الحاء في الحمد بالحاء او بالها او سبيل
اليهم المستقيم بالنون ولا يصح اماما وكذا العنبر ب من لا يصح ببعض الحروف كالضوا والفاف لا يصح اماما لانها بالنسبة الى المصنف ويجوز ان يؤم مثله
لو ابدل الضاد من المفضوب الضالين وبغيرها بالظالم فيصح صلواته مع امكان التعلم وقال بعض الشافعية يجوز للفارسي الخروج وليس معه نكره اماما
النيام وهو الذي يركب بالناء ثم ياتي بها والفاء وهو الذي يركب بالفائم ياتي بها لانها با بيان بالحروف على الكمال والزيادة لا تضرها لانها مغلوبة ان
عليها ولكن يكره بغيره للمكان هذه الزيادة في لا يجوز ان يؤم الارث ولا الاتع ولا الالبغ ويعنى بالارث الذي يبدل حرفا جوف والاتع الذي يبدل حرفا
عجوز قال الفراء اللغزة بطرف اللسان هو الذي يجعل الراء على طرف لسانه ما يجعل الصاد ثاء والارث هو الذي يجعل اللام ثاء وقال الازهرى الاتع
بالله المنقطة تحتها نقطتين هو الذي لا يبين الكلام وانما نكره اماما هو لاء لان من لا يجنس حرفا اى بالنسبة الى عارضه ولو كانت له لغزة خفيفة منع من تجلص
الحرف يمكن لا يبدل بغيره جاز ان يكون اماما للفارسي مسئلة في اماما لا يجدك والابرص يصح قوله ان علمائنا المنع اختاره الشيخ والمرضى لعدم انفراد النفس في
طاعتها وقول الصادى عليه السلام لا يؤمون الناس على كل حال الجذرم والابرص الجحون ولما نفاوا الاعرج وقال بعض علمائنا يجوز ان لا عبد الله بن زيد
الصادى عليه السلام عن الجذرم والابرص يؤم الناس على كل حال الجذرم والابرص الجحون ولما نفاوا الاعرج وقال بعض علمائنا يجوز ان لا عبد الله بن زيد
بان لا يوجد غيرهما وان يكونا امامين لا مثاليهم مسئلة لا يؤم الاعرج بالهاجر وبه قال مالك وابو حنيفة لا يعرف محاسن الاسلام وتفصيل الحكماء ولفظه
لا يعرف بشد كقران نقفا واحدا لا يعلم واحد دما نزل الله على رسوله وكذا غيره من العلوم اذا لم يعرف شرط الصلوة على التفصيل لم يركب عطاء وثناؤه

كتاب الصلوة

في تركها
في تركها
في تركها

قال الشافعي
التي هي على
قصة كل ذلك تقدم
ابن ام مكتوم

والشافعي واحد واصحاب الراي لقوله عليه السلام يوم القوم افراهم ولا تفرح فيمكن وجود هذا الوصف فيه بعيدا ما لا يعجز اذا كان قد وصل اليه ما يقضي عبادته
التكليف فدين به ولو كان ممن نازله الملهج وجوبه بان يكون اما ما بوجود الشك في حقه مستلزما يجوز ان يكون الاشياء اما مثله وللبصر به خلاف بين العلماء
لان النبي صلى الله عليه واله استخلف بن ام مكتوم في الناس من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام لا بأس بان يصلي الاعرج بالقوم وان كانوا الذين يوجهون عن
عليه السلام لا يؤتم الا في العجم لان اوجبه المبلدة ولان الاعرج فقد حاسبه لا يتجمل به شيء من شرائط الصلوة فاستبدل لاطروش وهل البصر به يتجمل ذلك
لان في حقه الخسائس والاعرج لا يمكن من ذلك ويتجمل العكس لا يمتنع في صلواته من البصر لانه لا يتجمل به شيء من شرائط الصلوة وكانها للشافعية نزل الشافعي على النبي
وهو اول لان النبي صلى الله عليه واله قد اقدم الاعرج كادهم البصر مستلزما لرفا لاصحاب الاعرج لا يجهل ان يكون اما ما واطلقوا القول ذلك لما رواه زيد بن ابي
عن علي عليه السلام قال لا تغلف ابوم القوم وان كان فراههم لانه صانع من السند اعظمه ولا يقبل له شهادة ولا يصلي عليه لان يكون ذلك خوفا على نفسه والقوم
التفصيل وهو ان كان ممن كان من الاخشاش واهل فواسق لا يصلي الا ما رواه والابن بن عباس في صحيح ان يكون اما ما والرواية تدل على هذا التفصيل والظاهر
ان مراد الاصل بالتفصيل ايضا مستلزما لكرامته الحد بعد ثبوته لان منتهى ذلك بالثبوت لان نقص من ثبوت سقوط محل من القلوب لم يزل فذكر
لذلك وان لم يكن محرما اما السفيه فان كان فاسقا لم يصح امامته روى عن ابي ذر قال ان امامك شفعك على الله فلا يتجمل شفعك لا فاسقا اما لو لم يكن
فاسقا فقام امامته اشكال يشاء من نفسه وعلو منصبك ما رواه عاق ابو بكر لا يصح ان يكون اما ما لان تركه تكليف لا يكون لو صد من كل ام سابع ثبوت الغضبية
لم يؤثر في الفسوق لان عيسى بن زيد سال الصادق عليه السلام عن امام لا بأس بجميع امر عارف غير ان يصح ابو بكر يكلام الخطيئة الذي بغضها امر خلفه قال لا تغلف
خلفه لان يكون عاقا فاطعا مستلزما يجوز اما ما العبد مع الشرايط والبر غيرهم عند اكثر العلماء لقوله عليه السلام اسعوا واجتنبوا ولو امر عليكم عبد
اجتمع ما اقام عليكم الصلوة ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام لا بأس وقد سئل عن العبد يوم القوم اذا رضوا به وكان اكثرهم فراههم فراههم فراههم فراههم
من اهل الامانة كالحمد لان الرقي جون يثبت عليه فام تمنع صحتها امامته كالدين وكراه ابو بكر امام العبد ونقله الشيخ عن الحسينية وقال مالك لا يؤتم بحقه
ولا عبد حكم عن الاوزاعي يعني لا يؤتمون الناس فذكر العبد لان يوم اهل البيت قول في باب الاحوط ان لا يؤتم العبد الا الصلوة في السند ضعيف والمغفل
الاول نعم المحرم لان كل وحكم المغفل بعضه المكاتب المذنب وام الولد حكم الرقي مستلزما بكم ان ياتم الخاص بالسافر والعكس ولا يفسد به الصلوة وسؤال
ابو حنيفة لان الاصل يقتضي اجازة اشكال الا يتم لكل منها اصله على المفارقة لثبوت الكراهة وقول الصادق لا يؤتم المحرمي المسافر ولا المسافر المحرمي
ابن ابي شي من ذلك قام فوما حاشيت فاذا اتم الركعتين سلم ثم اخذت بيد بعضهم فقد من فاتهم واذا صلى المسافر خلف المقيم فليتم صلواته ركعتين ويسلم فان سلم
معهم الظهر فليجعل الاولى بين الظهر والاخر بين العصر قال الشافعي يجوز للمسافر ان يقضي بالمقيم لانه يلزم مله امام اذا صلى خلفه ويكره ان يصلي المقيم خلف
فمنع جواز التمام لان الفرض عندنا غير على ما ياتي ولو اتم المسافر الامام الصلوة لم يجز عندنا خلافا للجمهور وقال احمد بن حنبل لو اتم الامام لم يجز صلوة
المأموم لان الزيادة نقل ام بها من تركين والاصل عندنا باطل نعم لو كان المسافر في احدى الامكن التي يستحب فيها التمام فام حجت صلواته وصلوة المأمومين
خلفه لان الماني ينافر من كماله على ما ياتي اذا عرف هذا فاما بكم ان يتم احدهما بصاحب مكان المفارقة فلو لم يحصل ذلك لكرهته كافي المنع والفتنة مستلزم
بكره ان ياتم المنوض بالمسافر فان حصل صح بلا خلاف بغلبة الامن محتمل الحسن فانه منعه استحبابا لان عمر بن الخطاب صلى باصحابه من قبله وبلغ النبي صلى الله عليه واله
بكره وام ابن عباس صلى باصحابه من قبله وبلغ النبي صلى الله عليه واله بكرهه ولا يمتنع من طهر طهارة صحتها فاشبه المنوض واما الكراهة
فلنقص طهرانه ولقول علي عليه السلام لا يؤتم المطلقين ولا يوم صاحب البناج الاحياء واصحاب البناج المنوضين وانما قلنا بالكراهة لضعف سند فروع
يجوز للطاهر ان ياتم بالسفاحنة لانها من طهره فاشبهت المنيم وللشافعي وجها ومنع ابو حنيفة واحدا لانها تصل مع خروج الحد من غير طهارة وهو
ممنوع واجمعوا على ان يجوز للغسل جلبه ان ياتم من مسح على خفيه بصبغ اتمام الصبح بصاحب السلس لانه من طهره والحدش الموجود غير مانع كالمقيم
للمنيم كج يجوز اتمام الطاهر من على يد غيره او بغير نجاسة لانه كالمقيم خلافا لبعض الجمهور وللشافعي في اتمام الطاهر بالجرح وجهان لا يجوز للمنوض ولا
للمنيم الا اتمام الماء والثراب سواء او جئت عليه ولو لا لانه غير مظهر مطلقا قال الشيخ يجوز للمكشوف ياتم بالعريان وبه قال الشافعي خلافا لابي
حنيفة وعندي غير اشكال لان العاري اما ان يصلي فاعدا فلا يجوز الا اتمام برة او قايما مؤميا فلا يصح الا اتمام برة لا خلا له بالركوع والوجود نعم لو كان المكشوف يصلي
لمرض فاذان ياتم بالعريان حيث يشاء وكذا لا يجوز للفاد على الاستقبال الا اتمام بالعاجر عند يصح لكل من هو لا الا اتمام بمثلته لو صلت كراهة خلف امه مكشوفة
الراس حجت صلواته لعدم وجوبه عز عليها فاذا اعتفت في الاشياء فان كانت ثمة فربما منها اخذتها واثبت الصلوة ان لم يحصل عمل كثير ان حصل واحدا
الى الاستدبار استأنفت ونوى المأموم للفارقة وكذا العريان يجد السرة في الاشياء وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة العريان اذا وجد السرة بطلت صلواته
مستلزما بكم ان يوم فوما وهم له كارهون لقوله عليه السلام ثلثة لا تجوز صلواتهم اذانهم العبد الابي حتى يرجع وامرأة ياتم ثوبا وجها عليها ساخط ولما
ام فوما وهم له كارهون وقال علي عليه السلام رجل ام فوما وهم له كارهون انك تحوطوا لا فراههم ان كان ذا دين فكه هذه القوم لك فلا تكم امامته
الا تم على من كرهه والاكراهة المستلزما لجمع في ترجيح الامم مستلزما فاحضر امام الاصل لم يجز لاحد التقدم وتعين هو لك امامته لان له الرئاسة العلية
وقال تعالى طيعوا الله وطيعوا الرسول واولي الامر منكم وقال تعالى لا تغفوا له ولا تمشوا به في السبل وهو خليفته فتكون له هذه المرتبة اماما مع العبد
فانه يجوز ان يستنيب من شاء او يختار المأمومين من هو الشرايط فان ثبت هذا فغير امام الاصل يتجمل منه الاولون بامور الطهارة بظهور الظاهر السن
في الاقدم فخرج هو الاصح وجهها عند الشافعي عوضا لاشرف منها في صاحب المنزل والمجرب شيئا يتجمل ذلك الشافعية مستلزما لانه عندنا لا يتردد
من يختار المأمومين لما تقدم اذا كان بصفتها الامام ولو اختلف المأمومين قدم اختيار الاكثر فان شاوروا فليعلموا ان قولنا لحدما ان يتردد الامم او يتردد
ابن سيرين والثوري والعمري والشافعي واصحاب الراي وابن المنذر لقوله عليه السلام يوم القوم افراهم ولا تفرح فيمكن وجود هذا الوصف فيه بعيدا ما لا يعجز اذا كان قد وصل اليه ما يقضي عبادته
سواء فادهم هجرة فان كانوا في الحرم سواء فادهم سنا ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام لا بأس بان يصلي الاعرج بالقوم وان كانوا الذين يوجهون عن

في تركها
في تركها
في تركها

في تركها
في تركها
في تركها

في تركها
في تركها
في تركها

في تركها
في تركها
في تركها

في تركها
في تركها
في تركها

كتاب الصلوة

وهو غلط لان في بافعال الصلوة وشروطها على الكمال فلا تشد بوافقه غير في الافعال كما لو لم يقصد الموافقة مسئلة لو كان الامام كافرا فان علم المأموم
قبل الصلوة اعدا اجماعا لا يثبت من لا يصح الا بتمامه وان علمه في الاثناء عدل الى الانفراد واجبا فان لم يفعل واستمر حيا عاده وان علم بعد انقضاء صلاته
عند اكثر علماءنا انه قال ابو ثور والزهري لا يثبت في الامور مخرجه عن العهد والثانية ظاهرة واما الاولى فلا يثبت ما موردا لصلوة خلف من بطن اسلامه من علمه
لاقتناع الاطلاع على الباطن فيكفي باصلاح الظاهر لان الصادق عليه السلام سئل عن قوم خرجوا من خراسان وبعض الجبال وكان يؤتم وجعل فلما صاروا الى الكوفة
علموا انه يهودي قال لا يعين وقال المرفعي بخلافه عاده وبه قال الشافعي واحدا وصحابا لراي لا نراهم من ليس من اهل الصلوة فلا يصح صلواتهم كما لو اتم بخروج
ويستفيض بالحدث فانه لو اتم به صحت صلواته اجماعا اذا ثبت هذا فلا فرق بين ان يكون الكفر باطنيا عاده كان نذرا ولا وهو احد وجهي الشافعي وفي الاخر
فاجبا لاعادة فيما لا يخفى كالتهود والنسب دون ما يخفى لمصلحة الوفاء عليه مسئلة في صلوة الكافر يكون اسلامه من علمه من شاع منه لثبته اذا ساء كان دار
الحرب او دار الاسلام وسواء صلى جماعة او فرادى وسواء صلى في المسجد ولا وبه قال الشافعي لان الصلوة من فروع الاسلام فلا يصح مسلمها بفعالها كالحج والصوم
الاغتلاف ولقول عليه السلام ان افاضل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذ لو علموا مني بمائهم واموالهم الا بجهتها وقال بعض الشافعية ان صلى في دار الاسلام
بمسلم لا يثبت في صلوة الاستئذان بالصلوة واحفاء دينه وان صلى في دار الحرب فهو مسلم لان لا يثبت في حقه وهو قول الشافعي اما اذا اظهر الشاهد لوجهه في اسلامه
الشهادة صحت في الاسلام وبه قال الشافعي له وجه اخر انه لا يحكم باسلامه لاحتمال ان يكون ذلك على سبيل الحكاية وليس يصح وقال ابو حنيفة ان صلى اماما او
في اي موضع كان فهو مسلم بحيث لو رجع بعد الصلوة وقال لم اسلم كان مرندا سواء سمع منه الشهادة ولا وكذا ان صلى منفردا في المسجد ان اذن حيث يؤد الصلوة
كان اسلامه من علمه وطاف كان اسلامه من علمه وان صلى منفردا في غير المسجد لم يكن اسلامه اذ قال مالك وحده يحكم باسلامه بالصلوة بكل حال فان اقام بعد ذلك
الاسلام والا فهو من نذر ما ثبت قبل ظهور ما يثبت في الاسلام فهو مسلم بشرط وثبت المسلمون الكفار لانها عبادة تخص بها المسلمون فاذا ضلها الكافر كان اسلامه
منه كالشهادتين صحت في الاسلام قال محمد بن الحسن اذا صلى في المسجد منفردا او في جماعة حكم باسلامه اذا صلى منفردا به في حكم باسلامه الجعفي ظهور في
كالحديث ظهور كرهه فقال المرفعي بعيد وبه قال احمد وقال الشيخ لا يثبت الا بعد اذ كان ظاهر العدل لانها صلوة مشروعة في ظاهر الحكم فتكون بمنزلة ولو علم بعض المأمومين
منفردون بعض صلاته الجاهل خاصة وان كان مستورا الحال ميثول الشهادة عندكم **فصل في الكافر اذا اتم المسلم غير لان عشرين** لو صلى خلف
من اسلام من الكفار فلما فرغ من صلواته قال لو اكن اسلمت انما نظاهرت بالاسلام لو لم يزد من قول كرهه ولا اعاده عليه صحت اذا كان يعرف الرجل اسلامه ولو
فصله رجل خافه ولم يعلم في اي حاله بن صلى خلفه لم يعد لان الشك بعد عمل الصلوة لا يؤثر فيها لو كان الامام جنبا او محدثا لم يصح صلواته سواء علم
بجده او لا وضح صلوة من خلفه اذا لم يعلم بجده وبه قال علي بن ابي طالب وعمر بن عثمان وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس ومن التابعين الحسن بن علي النخعي
ومعينة جبر بن قال الشافعي والاوزاعي والثوري احمد ابو ثور لان ابا بكر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الفجر فافترقا بين يديه فوجدوا
ثم ذهب جاء وراسه يضطر فضلى بهم وهو يدل على انهم احرصوا على ان لا يثبت عليهم لان كلام المصلي مكره وهذا وان كان باطلا عندنا لكنه ذكره لان الامام
ومن طريق الخاصة قول الشافعي عليه السلام وقد سأل عن رجل صلى في القوم وهو على غير طهر فلا يعلم حتى يفيض صلواته قال يعين ولا يعين
من خلفه وان اعلمهم انه على غير طهر لان المأموم لو يضطر بالانجام لم يضره فقام بطلان صلواته كما لو سبق الامام الحديث وقال الشعبي بن سيرين وحده وصحاب
الراي بطل صلوة المأمومين قال مالك ان كان الامام غير عال بحديث نفسه صحت صلوة المأمومين وان كان عالما لم تصح وقال عطاء بن كان حديثا
بطل وان كان غير ذلك عادوا في الوقت واجتنبوا ان المأموم افترقا من لا صلوة له فبطل صلواته كما لو كان الامام كافرا وامراه وقال مالك اذا علم الامام
بعد ثمة فصله في ولا يصح الصلوة خلفه لافترقا في الاصل فتدفع فاما حكم بعض الصلوة مع الجمل في الفرك وتكليم الاصل لان منسوب اليه في غير طهر بالانجام بالان
والكافر لا يجوز ان يكون اماما من له مجال والمحبة الحديث يجوز ان يكون اماما من بالانهم مسئلة لو احدث الامام فقام المأمومون بجده ثم وجد عليهم
فينون الا فقام فانما بطل صلواتهم فان كان حدثا من قبل كمال كرهه قبل الفرائض او بعد هاتان كان موضع طهارته فيها او ما اليه ومضى بوضا
وعاد الى الصلوة وهل ينوي الا فتد اشكال بقتله من يقتل بها الانفراد الى الانجام وقال الشافعي ينوي الا فتد فاصح الصلوة في الاثناء اجماعا غير
ثم صار جماعة امام وان كان بعيدا قال الشافعي في القديم يصلون لانفسهم من احكامه من علمه انه قال من اجل ان يجوز الاستخلاف لان في القديم لو جرت
الاستخلاف ومنهم من علم بانهم يصلون وادى يخرجوا من الخلاف فان الناس يختلفون في الصلوة بما مابين ان كان قد صلى كرها او اكثر فانهم ينتظرون
عنده لانرا اذا عاد وصلى فانهم يقارون انتمو اصلونهم واذا لم يكن قرا لم ينتظروه وكانوا على فرائضه **فصل في ان يترك الامام ركعة فدخل معه انه**
فلما فرغ اجزه ان كان على غير وضوء فالوجه عدم العبور في بطلان صلوة المأموم وقال الشافعي لا يثبت بذلك الركعة لانها لم تضح من الامام فلا يوجب عنه الركعة
بها فاني كرهه لغيره وليس يجب مسئلة لو احدث الامام او اعنه عليه جماعة وضوء فقام هو والمأمومون من بينهم الصلوة استحبابا لا وجوبا عند المالكا
اجمع وبه قال مالك وابو حنيفة والثوري احمد استخفى ما يوقر الشافعي في الحديث لان النبوة صلى الله عليه وسلم لم يكن ابا بكر من انما الامامة في الصلوة وخرج
مور بعض فام هو الصلوة بالناس وقال الشافعي في القديم لا يجوز وقد تقدم المحبة ذلك باب الجعفة وراجع اليه ان يستحب السجود لقول الصادق اذا حدث
الامام وهو في الصلوة فلا ينبغي له ان يفترقا الا من شهد الاقامة ويجوز ان يستحب المنفرد والسابق فان استناب جازان يستحب ثباته لا في جواز الاختلاف
بين ان يكون الامام قد سبقه الحديث او حدثا وقال ابو حنيفة ان سبقه جازان يستحب ان يغتسل ويجزوا بموافقة من بناء على اصله من وسبوا الحديث
لا يبطل الصلوة فاذا بقى حكمه على الجماعة في جواز الاستخلاف مع اختلاف الامام ليس بشرط فلو تقدم بعض المأمومين بنفسه اتم الصلوة جاز وبه قال
الشافعي قال ابو حنيفة لا بد من الاستخلاف فان تقدم بنفسه لم يجز ان يصلوا معه لو استخلفا شين حتى يصل مع كل واحد منهما بعض الناس جاز في
الجعفة مسئلة ما يدركه النبوة مع الامام يكون اول صلوة وان كان اخر صلوة الامام عند علمنا اجمع وبه قال علي بن ابي طالب وعمر بن ابي الدرداء
الشافعي والاوزاعي استخفى من المنذر يقول على علمه يجعل ما ادرك مع الامام من الصلوة وطها من طرفي خاصة قول الباقر عليه السلام اذا ادرك

في صلوة الكافر
قوله

قوله

ادعى

بقي حكمه

فمنه من
الحق
الملك
منفرد

هذا هو الصحيح

الصلوة

الاعتناء

فيمنع من الفضة
فيمنع من السفر
فيمنع من الصلاة

وغيره

فيمنع من الصلاة
فيمنع من السفر
فيمنع من الفضة

فيمنع من الصلاة
فيمنع من السفر
فيمنع من الفضة

احمد قال المزمع وهو اولي باصل الشافعي لقول الصادق عليه السلام لبشر النبأ وقد خرج معه حتى ائتمنا السحر بان قال فقلت سبب قال انه لم يجب على احد اهل
هذا العسكر ان يصلي اربع ركعات غير ذلك وانه دخل وقت الصلوة فبذل ان يخرج وكان الاربع وجبت عليه واستمر في منتهى ما يدينه من ان يفعل ما
في جميع اجزاء الوقت وهذا الواجب في هذا الوقت ثم حاضرت لوقفها الصلوة وكذا المفسر عليه السلام في يجوز له الفضة ويجوز له الانعام لقوله
واذا راض به ثم قال لا يخرج من مالك والا فقلعي والشافعي صاحب الراي قال ابن المنذر راجع كل من يحفظ عنه من اهل العلم ان فرضها الا انه سافر قبل خروجها
اشبه ما لو سافر قبل وجوبها ولا يجوز للصلوة في حبان يؤتيها بحكم وقت فعلها كما لو كان في اول الوقت ولقول الصادق عليه السلام وقد كثر ما جعل بخلاف ذلك
يدخل وقت الصلوة وانما في اهل اريد بالسفر فلا يصح حتى اخرج قال صل وفرض فان لم تفعل فقد والله خالف رسول الله صلى الله عليه وآله في الشافعي واذا اختلف
الاخبار حملنا هذه على الاستحباب الاولى على الاجراء ونحوها بالعرف ظاهر فان المسافر قبل الوقت لم يجب عليه شيء والاداء لما ثبت في الذمة وقد ثبت في الاربع
وقته انما اعتناء بالاعتناء من العدم والمسافة لبعض كالمسقط للجميع والرواية بمحمولة على ما لو خرج قبل مضى الوقت وجمع الشافعي بين جيلد الا الاولى على
وجوب الانعام وهذه على وجوب الفضة فليس جليد جميع الاماكنه وللشافعي وجوب الفضة بين ان يسافر وقد بقي في الوقت سعدويين ان يفي فدا راجع لانه اذا مضى
الوقت فحين عليه صلوة الحضر في احوال لو دخل الوقت وهو مسافر ثم حضر قبل ان يصلي والوقت باق وجب عليه الانعام وهو قول واحد للشافعي لانتفاء سبب الرخصة
ولقول الصادق عليه السلام لا يصح ان يصلي في وقت وانما في السفر فلا يصح حتى خل اهل صلواتهم وقال الشافعي ان يفي فدا راجع لما يصلي على
انهم والافضل في ذلك انما في الاولى منها في المبسوط ويترك لو سافر وقد بقي من الوقت مقدار ركعة او ركعتين قال الشافعي في خلاف بين احكامنا في ان الصلوة
تكون بأدراك ركعة وهو الاصل في وجوب الفضة لا ذلك الوقت مسافر او منهم من يقول ان بعضها اداء والباقى قضاء فلا يجوز له الفضة في غير مؤدة مع جميع
الصلوة في الوقت وللشافعي كالفقهاء وعلى ما اخبرناه عن جيلد الانعام لو سافر وقد بقي من الوقت اقل من ركعة وجب عليه الفضة ثامنا اجماعا لقولها
حاضر مسافر لو سافر وحضر قبل الصلوة بعد دخول وقتها ثم فاته فضاها ثامنا على ما اخبرناه من وجوب الانعام في الموضعين لان القضاء تابع للاداء
ومن قال الاعتناء بحال الوجوب فكذلك الاولى ووجوب الفضة الثانية وهو قول الرضا بن الجند وقال بعض علماءنا في القضاء بحال الفوات الوقت
اخرج الرضا بن يقول الباقر عليه السلام وقد سألته زائدة في رجل دخل على وقت السفر فاخر الصلوة حتى قدم فمضى حتى قدم اهل ان يصليها حتى ذهب وقتها
يصليها ركعتين صلواته المسافر لان الوقت دخل وهو مسافر كما ينبغي ان يصليها عند ذلك اخرج الاخرين بقوله عليه السلام من فاته صلوة فليقضها كما فاته وقتها
الباقر عليه السلام يقضي ما فاته كما فاته ان كان صلوة السفر اداها في الحضر مثلهما وان كانت صلوة الحضر في السفر لا يجزئها لان الفوات ثامنا فيجب عليه
الاربع مسئلة الفضة عنده في السفر لا يجزئها كما عند علماءنا اجمع فلو انهم عامدا بطلت صلواته وبطلت على عليه السلام وعن جماعة من سلفهم
الثوري صاحب الراي الا ان حامدا او جبالا عاده وابو حنيفة قال ان كان قد جلس بعد الركعتين فدل الشاهد صحته والابطال وقال عمر بن عبد العزيز الصلوة
في السفر ركعتان اتم لا يصح غيرها وعن ابن عباس قال من قال صلى في السفر وبعثه فلو كان صلى في الحضر ركعتين لقوله تعالى فعدا من ايام اخر وجب الفضة بنفس الفضة
وكل من وجب الفضة وجب نفس الصلوة وكان عمر بن الخطاب قال يجزئ مع النبي صلى الله عليه وآله في مكان يصلي ركعتين حتى ذهب كذا مع ابو بكر وعمر حتى ذهبوا
كان الفضة حصة لم يعد النبي عليه السلام على ان صلى في غير مكان فوضعت لصلوة ركعتين فافترقت صلوة السفر وبنية صلوة الحضر من طريق الخاصة قول
الصادق عليه السلام في السفر ركعتان ليس فلهما ولا بعد هما شئ الا المغرب ثلث وقول الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام الصلوة في السفر ركعتان ليس فلهما ولا
بعد هما شئ وسال الحلبي الصادق عليه السلام صليت الظهر اربع ركعات وانما في السفر قال عدو ولا في الاخرين يجوز تركها الى غير بدل فلم يجز تركها في ركعتين
المفروضين كما لو زادها على صلوات الفجر وقال الاوزاعي والشافعي وابو ثور واحمد والمشيوعون ان الفضة رخصة ليس عنده وهو مخير ان شاء فصر ان
شاء اتم وهو مروي عن عثمان وابن مسعود وسعد بن الخ وقاتم عاتبة قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله في غزوة فافترقت ركعتين وصلى ركعتين
امنت فقلت يا ابا عبد الله يا رسول الله صلى الله عليه وآله افترقت ركعتين وصليت ركعتين وامنت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله انك احسن ولا تروى خلفهم صلى
اربع ركعات ركعتان لا يزيد بالانعام ولا يجزئ فعل عاتبة فيجوز اتمها بالفضل ولا بها الواحست بالانعام لم يكن النبي محسنا بالفضل وهو باطل بالاجماع والفضل
لا يرد علينا اذا عرفت هذا فاختلف الفقهاء بالاعتناء بها افضل فاشافه قولان احدهما ان الفضة افضل به قال مالك واحمد لقول رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه السلام خير مما اداه الله من ثمنه الا ان النبي صلى الله عليه وآله كان يداوم على الفضة لا بدلوم الا على افضل ولا نه اذا فصر ادى الصلوة بالاجام
وفي اجزاء الانعام خلاف في الثاني الانعام الاولى لانه اكثر عملا مستملا لا ينبغي فرض المسافر بالانعام بالمقيم عند علماءنا اجمع فلو انهم بمقيم صلى ركعة
وسلم وحرم عليه الانعام سواء فدا درسا او الصلوة واخرها وقال طائفة وكان الشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
الفضة في يجوز الزيادة كما لو صلى الصبح خلف من يصلي الظهر لانه ما موم فلا ينبغي عدد فرضه فيجوز الامانة كما انهم المقيم المسافر ولقول الصادق عليه السلام
المسافر خلف المقيم ركعتين ويصلي حيث شاء وسئل عليه السلام عن المسافر اذا دخل في الصلوة مع المقيم قال فليصل صلواته ثم يسلم ويجعل الاخيرتين بسبح
قال الثوري الاوزاعي والشافعي وابو ثور واحمد والمشيوعون ان الفضة رخصة ليس عنده وهو مخير ان شاء فصر ان شاء اتم وهو مروي عن عثمان وابن مسعود
ركعتين في حال الانفراد واربعا اذا اتم بمقيم فقال ذلك السنة ولا نهما صلواته من ركعة من الاربع فلا يصليها خلف من يصلي الاربع كما يجزئ في قول ابن عباس
وعمر عثمان ليس حجة ويمنع المشرك بان صلوة السفر فرض بافترائها وبالرفق فان الامام شرط في الجمعة فيجب ان يكون من اهلها وقال الحسن النخعي والشافعي
وقد اذ ومالك ان ادرك ركعة ثم ان ادرك دونها فليصلها عليه ثم يركب من الصلوة ركعة فقد ادرك الصلوة ولا يركب من الجمعة ركعة منها اجزئ وممن
اقل من ذلك لو لم يركبها وليس حجة عليه انما في كواحد المسافر واستخلف مسافر اخر فلما موم المسافر الفضة لانهم لو باعوا بمقيم وان اختلفت مقيما فكذلك عند
وعند الخالف بجبل الانعام لانهم لو باعوا بمقيم في العام الذي حدث ان يصلي صلوة المسافر لانهم لم يبيعوا بمقيم ولو صلى المسافر خلف مقيم فحدث واستخلف مسافر لم يكن
معه في الصلوة فله ان يصلي صلوة السفر عند الخالف ايضا لانه لو باعوا بمقيم لو احرم المسافر خلف مقيم ومن يغلب على ظنه انه مقيم لو من يشك هل هو مقيم او

كُنَّا لِلْمُصَلِّينَ

بشرخصا لا انتفاء اختيارهم وانما سفرهم بسفر غيرهم هو منظر الرخصة اذا غاب عند الجواز والاذان فصران جزم على السفر سواء حصلت الرخصة او لا الى شهران ثم ردد
السفر ولو لم يحصلوا لم يقصر الا ان يكون قطع المسافة فيفضل الى شهر وانما شرط الشيخ اربعة فراسخ ممنوع في لو قصد ما دون المسافة فمقطعة ثم قصد ما دون المسافة
فقطعة وهكذا دائما فلا قصر بل تجاوز مسافة التقصير وكذا لو خرج غير نوى مسافة لم يقصر وان قطع مسافات كثيرة نعم يجب عليها التقصير في العود مع بلوغ المسافة
لان نوى السافر وعليه فتوى العلماء ولقولنا انما عليه التسليم وقد سألنا صفوان بن الربيع عن رجل يريد ان يلحق بجارية على راس جبل فلم يزل ينبت حتى بلغ النهر وان قال لا
يقصر ولا يقطع لان نوى السفر ثمانية فراسخ وانما خرج يلحق باخيه فتاوى السبيل ولو قصد ما دون المسافة او لا ثم قصد ثانيا المسافة فخرج لافله المطلب
الثاني الضرب في الارض مسكن في الارض شرط في الفحص ولا يكفي قصد المسافة من غير اجزاء لان شرط الفحص الضرب في الارض لقوله تعالى و
اذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة وكان اسم السفر انما يتحقق ببلوغ القصد ويختلف ما لو دخل في بعض البلاد ونوى الاقامة فحق
لو لم يصير مقبلا الموافقة التنية لكانت لا نوى الاقامة وهو مقبوم وهنا التنية لا توافق الحالة لان السفر والضرب والسبيل عليها وهو مقبوم فلم يكن للتنية حكم
مسكن ولا بشرط انتهاء المسافة اجماعا لعلق الفحص بالضرب وهو يصدق في اوله ولا بشرط ايضا لاختلاف لو لم يجمع العلماء الامم بجاهد
فانه قال اذا خرج نهارا فلا يقصر في الليل فالفحص في النهار ولا وجه له لوجود الشرط به من مسكن انما يباح الفحص في الصلوة والصوم
اذا نوى عن جدران البلد او حتى عند اذنه لان السفر شرط الفحص ولا يتحقق في بلد ومع مشاهد الجدران فلا بد من تباعد بطلان على من بلغانه
مسافر ولا حد بعد مفارقة منازل الا ذلك وكان النبي صلى الله عليه واله كان يقصر على فرسخ من المدينة وفرسخين فيكون بياننا و من طريق الخاصة
الصادق عليه السلام انك في الموضع الذي لا تسمع فيه الاذان فقصص روى عن الحرث بن ابي عتيبة انه اذا سفر اقصى بهم ركعتين في منزله فينزل فيهم الا سوت
وغير واحد وهو غلط لعدم الشرط وكان هذا الخلف ان فرض فيبقى اجماعا وقال عطاء اذا خرج من بينه فصر وان لم يخرج من بيوت الفريز وهو قول بعض
الحديث من قول الصادق عليه السلام اذا خرج من منزلك فقصص الى ان تعود وتدخل على بلوغ الموضع الذي لا يشاهد فيه جدران البلد لا يسمع اذانه
جمع بين الادلة وقال الشافعي لا يجوز الفحص حتى يفارق البلد الذي هو بينه ومنازله ولو بشرط خفاء الجدران ولا الاذان وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
واسحق لان تبنيان بلدا يقطع اسناده سفره فكذلك يمنع الانبياء وكان النبي صلى الله عليه واله كان يقصر في الفحص اذا خرج من المدينة وهو محمول على الخروج الى
حيث يتحقق الاذان والجدران وحكي ابن المنذر عن قتادة انه قال اذا جاوز الجبل والحد فقصص قد تقدم بطلانه مسكن وكما ان خفاء الاذان الجدران
مبدأ السفر كانه هو منها فلا يزال مفصل حتى يترك منزله لقول الصادق لا يزال المسافر مقصرا حتى يدخل اهله ومثله والمشهور الاول في تحمل الثاني
على وصول سماع الاذان ومشاهدة الجدران جميعا بين الادلة مسكن لا اعتبار باعلام البلدان كلناهما والفتاوى بالاعتناء عن عندنا النبي لان
المكانة في الالفاظ المطلقة الى المغارات المعهود ولا في المشقة وما حصلت عند مشاهد الجدران من فرسخ بعيدة والاعتناء بمشاهدة صحيح الحاشية وسما
صحيح السمع دون بالغ النهاية فيها وما قد كمال حدهما ولا غيره بالبناء بين والمزارع فيجوز الفحص قبل مفارقتها مع خفاء الجدران والاذان لانها متباعدة
للسكنى سواء كانت محظورة ولا اذا كان فيها دور وفصور للسكنى للشاذبية كمن هو مجاوزة البناءين والمزارع المحظورة على ساكن القرية دون
وليس بمعتمد وبعضهم شرط مجاوزة البناءين في القرى ومن المزارع ب لوجع سور في مفاصله لم يشترط في المسافر من جدها مجاوزة ذلك السور
خفاء جدران فرقة وانما يحتاج لو كان خارج البلد على طرفه خارجا لا عمارة وانه لا يشترط مجاوزة لان ليس موضع اقامته وبه قال الشافعي وله اخر شرط المجاوزة
اذا كان بقايا الجبان فامته ولم يتخذ مزارع ك لو سكن وادب اسارى في عرسه او طول له اشرط خفاء الاذان وكذا لو سكن في الصحراء وقال الشافعي لا بد من مجاوزة
عرض الوادي في جند بعض صحابة اذا لم يضرط السجدة فلو اوطفت شرط مجاوزة الموضع الذي ينسب اليه ويجد حلة فومره هو لو كان نازلا على ربوة ولا شرط
ما ذكرناه من خفاء الجدران لو الاذان ويحتمل خفاء الاذان خاصة وان ظهر الجدران وقال الشافعي لا بد من ان يسطع عنها ولو كان في هذه فكذلك في
بنسبة الظاهر وعندنا لا بد ان يصعد عنها لو كان من اهل الحياض اشرط خفاء الاذان ويحتمل خفاء الجدران المفردة والكلنا كالقريشيين وبه
الشافعي ولا صحابة وجه آخر ان يفارق جهنم ولا يعتبر بمفارقة الجبان وان كانت الحلة واحدة من لو كان في وسط البلد نهر كبير فاراد من على احد الجانبين
السفر من الاخر فغير انهم لم يجز الفحص حتى يفارق عمارة الجانب الاخر فيحتمل عليه اذنه وجد رانه لان الجميع بلد واحد لو كانت فرسان متفادتا
فاذا كان يسافر من احداهما على طريقته الاخرى فان اتصل البناء اشرط مفارقة لانها صاونا كالقرية الواحدة فان كان بينهما فاصل قبل مفارقة
الاخرى ان خفي جدران فرقة وانما هو ظاهر من هب الشافعي وقال ابن شريح لا يباح له الفحص حتى يفارق بينه الاخرى لان اهل احد
منهم دون الى الاخرى من غير تعقيب هبة وزى فلا يحصل مشيها بالمسافر من ما دام فيها مسكن لو قصد المسافة وخرج فتقع على السفر بعد
خفاء الاذان والجدران فان كان على نية السفر فصر الى شهر وان غير النية او نذر ان لم يبق الفصد في الاول الذي هو الشرط وانتقائه الثاني و
لو سافر ولو احرم في السبينة قبل ان يشترط هو في الحضر ثم سار حتى خفي الاذان والجدران لم يجز له الفصد لان دخل في الصلوة على التمام ولو
من البلد الى حيث يجوز له التخص فرجع اليه كالحاجة عرض له لو يشخص حال رجوعه وخرجت ثانيا من البلد نحو وجهه عن اسم المسافر بوجهه الى بلده و
لو كان غربيا فلا اسناده التخص اما لو كان رجوعه بعد قطع المسافة بقصر رجوعه اليها مسكن او الفصد مسكن اسماء الفصد السفر شرط
في الفحص فلو قطع بين السفر اشاء المسافة ثم غير نية السفر عنم على الرجوع فصر من عمره على المقام عشرة ايام وان نذر فصر ما بينه وبين ثلثين يوما
ثم يتم بعد ذلك اذا ثبت هذا فان نية السفر يحصل بامور ثلثة الاولى العود الى الوطن بان يرجع الى الموضع الذي بشرط مجاوزة في ابتداء السفر لان
الموضع الذي ينبت في الشخص فيه اذا كان مسافرا يقطع الشخص اذا كان راجعا ومعناه الوصول الى المقصد الذي عنم على الاقامة فيه اقامة فقطع
الرخصة والى موضع الغير ملك استوطنه سنة اشهر لثاني نية الاقامة عشرة ايام على ما ياتي في اي موضع نواه وان كان في مفارقه ونحوها وهو صحيح
الشافعي في الاخر بشرط الاقامة في موضع يصح له التمسك اقامة شهر مع التمسك على ما ياتي مسكن فيجب ان يقصر ما دام مسافرا وان اقام في اثناء المسافة او
الدخول في حد الحضر

في القصر
في القصر
في القصر

بظهر الجبل راو سمع الاذان عند اكرمنا لغو الصاعدا
كنت في الموضع الذي لا سمع فيه الاذان فصعرت اذنا
قد صمت من سقره فيما في ذلك وكان الرضى لا يزال
مقصدا

مط والشع عندم الأول
فرض الأول من البدن
والمرجع ذلك في شريط
الشافعي مجاوره الدين
والمدح

۱۰۹۲
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

اتم ولو قطع المسافة

الصلاة وان بنوى الصلوة اداء لا قضاء وقال المنان نوى الفطر قبل السلام جازله الفطر **مسألة** قال الشيخ رحمه الله صلوة
 السفر لا يبنى فطر المغاربة فرض السفر فرض الحضر وبه قال ابو حنيفة وكل من وافقنا في وجوب الفطر وقال الشافعية يبنى فطر وهو نزاع لفظي
مسألة الصوم في سفر الفطر باطل وعليه الاعادة عند علمائنا اجمعين وبه قال علي بن عمر وابو هريرة وثلاثة آخرون من الصحابة لقوله تعالى فمن كان
 منك مريضا او على سفر فعدة من ايام احراما ووجب عدة الايام وقال داود يجمع صومهم وعليه القضاء وقال باقي الفقهاء ان شاء صام وان شاء افطر
 صام اجتمعوا **مسألة** نوافل النهار سقطت في السفر دون نوافل الليل عند علمائنا لان النبي صلى الله عليه واله كان يوتر على الواحدة في السفر وكان
 ينقل على الواحدة في السفر حيثما توجهت به واحدا واقام النبي صلى الله عليه واله على حرب هو اذن ثمانية عشر يوما وكان ينقل واما فطر نوافل النهار فلا
 فائدة لفرضه فمقصوده فانقضت الحكمة اسقاطها وقال الشافعية يجوز ان ينقل بالنهار والليل منع بعض التابعين من النقل مطلقا لان ذلك سقط
 بعض الفرض فلا ياتي بالنافلة **الفصل الثالث** في صلوة الخوف وفيه مطلبان **الاول** الكيفية **مسألة** قبل نزول اية صلوة الخوف
 النبوي صلى الله عليه واله يوتر الصلوة الى ان يحصل الامن ثم يقضيها لان الشرع كان كذلك ثم نسخ الى صلوة الخوف ولهذا اخر النبي صلى الله عليه واله عليه
 صلوات يوم الخندق والاصل في صلوة الخوف الكتاب السنة والاجماع قال الله تعالى واذا كنت فيهم وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه واله صلى ذات يوم
 الرقاع صلوة الخوف وسهت ذات الرقاع لان منه جيلا الوانة بخلافه بعضه احمر وبعضه اسود وبعضه صوف وقال ابو موسى الاشعري رحمه
 ثمانية ركعات فشققت ارجلهم وشا فطنوا فظفروا بهم وكانوا يلهون عليها الخوف فنهت ذلك ذات الرقاع وصلى يوم عسفان سبطا النخل صلوة
 الخوف **مسألة** صلوة الخوف ثمانية ركعات رسول الله صلى الله عليه واله وقال عامة اهل العلم لانه عليه السلام صلاها ورعى الكتاب وقال تعالى فابعوه
 وانقروا سئل عن القبلة للصلاء فاجاب بانني فعلت ذلك فقال السائل لست مثلنا فغضب قال اني لارجو ان اكون اخا لكم بالله واعمالكم بالقرآن ولو اخضعتم
 لما كان الاخبار بفعله جوابا لا غضيب من قول السائل لست مثلنا ولان الصحابة اجمعوا على صلوة الخوف صلى على عمار بن عبد الله الهجره صلوة الخوف
 صلى ابو موسى في شهر صلوة الخوف باصحابه كان ابو سعيد العاص امر على الجيش بطير من الغنم قال بكر صلى رسول الله صلى الله عليه واله صلوة الخوف فقال
 حديثنا فانقلدهم فصلى بهم وقال ابو يوسف انها تخشى رسول الله صلى الله عليه واله لقوله تعالى واذا كنت فيهم فامثلتهم الصلوة شرط كونهم فيهم وقال المنان
 منسوخة وهذا اخر النبي صلى الله عليه واله يوم الخندق اربع صلوات استغاثا بالقتال لم يصل صلوة الخوف وخطابه لا يوجب اختصاصا به لوجوبنا لسبقنا
 وهذا انكرنا الصحابة على ما نرى الزكوة حيث قالوا ان الله تعالى قال النبي خذ خضه بذلك ويوم الخندق نزول صلوة الخوف **مسألة** في صلوة الخوف جازية
 في السفر والاجماع وكذا في الحضر عند علمائنا اجمعين وبه قال الاوزاعي والشافعية واحدا لقوله تعالى واذا كنت فيهم وهو عام في كل حال ولا ينافي حاله خوف فجا
 فيها صلوة الخوف كالسفر فقال مالك لا يجوز في الحضر لان الامة وليت على ركعتين وصلوة الحضر اربع ولان النبي صلى الله عليه واله لم يفعلها في الحضر
 منع عدم الفطر في الحضر على ما سبقت سألنا لكن قد يكون في الحضر كعتا كما في غير صلوة الجمعة والمغرب ثلث يجوز فعلها في الخوف في السفر اجازة
 النبي صلى الله عليه واله في الحضر لانه عن خلفه اربعة **مسألة** ومقصوده في السفر اجازة في عدم الابعاد الى ركعتين خاصة عند علمائنا اجمعين
 وهو قول الشافعية اربعة ركعات وما ذلك احمد واكثر السلف لان النبي صلى الله عليه واله صلى ذات الرقاع بكل طائفة ركعتين والمراد انها صلت ركعتين
 في كل صلوة ولان المأمور على صفة واحدة فيجب ان يسوي حكمها وحكي عن ابن عباس ان قال صلوة الخوف لكل طائفة منهم معك ولياخذوا اسلحتهم
 فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم يعني تجاه القبلة اخبرناهم يصلون فيما وسجودا فقد ثبت انهم انما يصلون ركعة واحدة ثم قال وثلاث طائفة اخرى
 لم يصلوا فليصلوا معك يعني يصلون صلواتهم معك ولذي يعني عليه ركعة وهي محمولة على ان المراد بقوله فاذا سجدوا لم يفعلوا الركعة الاخرى مع غيرها
 بالسجود **مسألة** المشهور عند علمائنا ان صلوة الخوف مقصورة في الحضر كالسفر سواء صليت جماعة او فرادى شرط بعضهم في الفطر الجازية لانها فائدت
 على ان يصلى بكل طائفة ركعة ولقوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا في الصلوة ان خفتم وليل المراد بالضعف سفر الفطر
 والا لكان اشراط الخوف لغوا لان النبي صلى الله عليه واله صلى صلوة الخوف في المواضع التي صلاها ركعتين ولو لم يكن في موضع من
 المواضع ومن طريقنا خاصة قول الباقر عليه السلام وقد سألته زيارته عن صلوة الخوف وصلوة السفر يقصران قال نعم وصلوة الخوف خول نقص
 صلوة السفر الذي لا خوف فيه لم يشترط الجازية ولان الشبهة بالانام اكثر من المشقة في السفر فكان الرخص فيها اولى قال بعض علمائنا انما يقصر
 العدة في السفر لاني الحضر بل يصلى اربع او فرادى عليه الجهر وكافة لثبوت الاربع في الدين ولم يحصل الشرط الذي هو السفر وغيره لو ثبت حكم
 الاسقاط وقد دللنا على ثبوت المسقط **مسألة** واما صلوة الخوف فهي اربع صور الاولى صلوة ذات الرقاع وهي اربع الفثال ويجوز الحال
 اشتغال بعضهم بالصلوة فيفترقهم الامام فرقتين فيجوز طائفة الى حيث لا يبلغهم سهام العدة فيصلي بهم ركعة فاذا قام الى الثانية ففترقوا واجبا
 وانما والاخرى حركتهم فاخذوا في مكان الثانية ويجوز الثانية الى الامام وهو ينظرهم فيقتل من بين الثانية فاذا جلس للثانية فاما مواقيت
 فاما مواقيت الجواهر وسلم بهم فيحصل للطائفة الاولى تكبيره الافتتاح والثانية التسليم وبه قال مالك والشافعية لما روى عن النبي صلى
 عليه واله انه صلى يوم ذات الرقاع صلوة الخوف فصلت طائفة معه طائفة تجاه العدة ففصل بالتي معه ركعة ثم ثبث قائما فاموا لا انفسهم ثم انصرفوا
 تجاه العدة وجاءت الطائفة الاخرى صلى بهم الركعة التي بقيت صلواتهم ثم ثبث جالسا فاموا لا انفسهم ثم سلم بهم ومن طريقنا خاصة قول الصادق عليه
 وقد سألته الجلي عن صلوة الخوف يقوم الامام ويحج طائفة من اصحابه فيقومون خلفه وطائفة ياراء العدة فيصلي بهم الامام ركعة ثم يقوم و
 يقومون معهم فيمثل قائما ويصلون ثم الركعة الثانية ثم يسلم بعضهم على بعض فيقومون فيقومون خلف الامام فيصلي بهم الركعة الثانية ثم يجلس
 الامام ويقومون ثم يصلون ركعة الاخرى ثم يسلم عليهم فينصرفون ببينهم وقال ابن ابي ليلى كقولنا الا ان قال بحجم بالطائفة كقوله صلى الله عليه واله
 ما قلناه وقال ابو حنيفة يصلي باحدى الطائفتين ركعة ثم تنصرف الى وجه العدة وهي في الصلوة ثم تاتي الطائفة الاخرى الى الامام فيصلي الركعة

في صلوة الخوف

في صلوة الخوف

كانت

كان قبل

فعلها

الانام

لقد روي

في صلوة الخوف

في صلوة الخوف

في مقام اصحابهم

الآخرى ثم ترجع هذه الطائفة الاولى الى موضع الصلوة مع الامام ففصل في كفة منفردة وهي في الصلوة ولا تفرق فيها لانها في حكم الانفراد ثم تنصرف الى
العدو ثم ثاني الطائفة الاخرى الى موضع الامام ففصل في الركعة الثانية منفردة وتفرق فيها لانها فارقنا الامام بعد فراغه من الصلوة فحكم بحكم المنفرد لان
عبد الله مسعود وعبد الله بن عمر وبانك قالوا في تاهبهم اليها ان يجوزون للمأمومين مفارقة الامام قبل فراغه من الصلوة وهم الطائفة
الاولى وتجوزون للثانية الخلف في الاصل فيكون جالساً وهم قياماً بانهم يركعون وهم في امامته ما قلناه اشبه بالكتاب احوط للصلوة واولى للحريصين
فلنظم طائفة منهم معك ولياخذوا صلواتهم فاذا سجدوا فليكونوا من وراءكم فتنحوا ان يسجدوا بعد صلواتهم وذلك هو الركعة الاخرى في قوله ولان طائفة
اخرى لم يصلوا معك فيصلي ان جميع صلواتهم ركعتين عندنا جميع صلواتهم ركعتين في افعالهم الثانية الثاني بانها قبل سجدوا
ثم يسلم معدون من موقوفهم لم يصلوا ان الطائفة الاولى قد صلت جميع صلواتها وعلى قولهم لم يصل الا بعضها واما الاحتياط للصلوة فان كل طائفة فان
بصلواتها متواليه بعضها هو انفي الامام فيها فاعلموا بعضهما بعضاً في ركعتيها وحدها كالسجود وعند بعض في الصلوة فاما ان يمشوا ما ان يركب وهذا
عمل كثير ويسند بر القبلة وهو بنا في الصلوة ويقرب بين الركعتين فترى كثيراً ما ينفذون في جملها الطائفة الاولى مؤمنة بالامام بعد سلامه ولا يجوز ان يكون
المأموم مأموماً في ركعتيها بانها بعد سلام امامه واما الاولون للحرب فانه يمكن من الضرب والطعن واعلام غيره بما يراه ما خفي عليه من العمل ولا تخذله
اعلام الذين مع الامام بما يحدث ولا يمكن على قولهم ذلك ولا ينبغي صلوة الخوف على التخفيف لانهم في موضع الحاجة اليه وعلى قولهم بطول الصلوة
حال الامن لان كل طائفة تحتاج الى مكان الصلوة والرجوع الى لقاء العدو ونظراً للطائفة الاخرى ورجوعها فان كان بين المكين نصف مبل شظا
الاخرى قد مشى مبل وهو في الصلوة ثم يحتاج الى تكليف الرجوع الى موضع الصلوة لانها الصلوة من غير حاجة اليه ولا مصلحة تتعلق به فلو احتاج
الى هذه الكلفة في الجماعة سقطت فكيف يكلف الخائف وهو في غلبة الخائف والحاجة الرق ومفارقة الامام بعد جأته ولا بد منها على القولين
فانه يجوز والى الطائفة الاولى مفارقة الامام والذهاب الى حاله وهذا اعظم ما ذكرناه فانه لا نظير له في الشرع ولا يوجد مثله في موضع اخر اذا
عرفت هذا فان صلى بهم كعد هب حنيفهم ثم تجزئاً من الفعل الكثير قال احمد بن حنبل وبعض الشافعية يجوز لكن يكون ذلك الا في مشقة مباشرة
في صلوة ذات الرفع امور اربعة الاولى كون الخضم في غير جهة القبلة بحيث لا يتمكن من الصلوة حيث يشاء القبلة او تكون غريبيه او شماله او يجلو
بينهم وبين المسلمين بما يمنع من رقيبهم لو هجموا ويرى قال لان النبي صلى الله عليه واله فعلها على هذه الصورة فيجب ما جئنا به وقال احمد لا يشترط لان
العد وقد يكون في جهة القبلة على وجهه لا يمكن ان يصلي بهم صلوة عسفاً لا تشاورهم واستشارهم او الخوف من كسب الجواب فيمنع الصلوة
في هذه صلوة عسفاً فجاز ان يصلوا منفردين ولو قبل بالحوار كان وجهه العدم المانع عنه وصل النبي صلى الله عليه واله وقطعاً لا لا كان شرطاً
الثاني كون الخضم في جانب الخوف هجمه على المسلمين مشغولوا بالصلوة واللاشغى الخوف الذي هو مناط هذه الصلوة الثالث ان يكون المسلمين
كثراً يمكنهم ان يفتروا فترتب مقاومة كل فرقة العدو واللاشغى هذه الصلوة فالاربعة علم الاحتياج الى ابدان التفريق على فرقتين والاحصل لكل
فرقة اقل من ركعة فلا يتحقق الانفراد وهذه الصلوة تخالف غيرها في انفراد المؤمنين واجبا وانظروا الامام انما المأموم وانما المأموم بالقاعد
يسحب للامام ان يخفف الفرائض في الاولى للحاجة اليه المأموم من حال السلاخ وكذا يخفف في كل فعل لا يقتضي فيه الانتظار وكذا الطائفة الثالثة
وتصل نفسها تخفف فرائضها واذا قام الى الثانية فاعلموا الطائفة الاولى فانما انصبوا ووافر فرائضهم لانهم لا فائدة لهم في مفارقتها قبل ذلك
في النهوض لان الرفع من السجدة الثانية من الركعة الاولى لو فارقه بعد الرفع من السجدة الثانية جاز واذا بقى الامام قائماً لم ينظرهم حتى يسلموا وحج
ثاني الطائفة الثانية قد جعل مع كل من صلى الامام في الانتظار الا فريضة ذلك لا فريضة في الثانية فيجب ان يابى بها فيه بطول حينئذ في الفريضة
الطائفة الاولى وتلحق به الثانية وهو احد قول الشافعية واحمد في الثاني لا يتقبل سبكا ويطا بالحد كونه لا فريضة في الثانية الطائفة الاولى فينبغي ان
يؤخر الفريضة الثانية ليعبر بها الطائفة الثانية لتصل الشبهة بينهما في الفريضة وهو يفتي بالتخفيف فاذا جاءه الطائفة الثانية فان كان قد فرغ من فرائضه
ركع بهم ولا يحتاج الى ان يفتري شيئاً الا ان فرائضهم لما موعدها كشيء مما تمنى عنها امانه يجرى مكرهه وقال الشافعية على الاول يفتري بعد الفريضة الثانية
ولو قرا قبل مجيئهم ثم ركع عند مجيئهم او قبله فادركوه واكادركوا معه وصححتم الركعة مع شركة السجود ولو ادركوه بعد فرائضهم الصلوة مستقلة اذا
صلى الثانية بالفريضة الثانية جلس للشهادة ويقومونهم الى الثانية لهم ويطول الامام في شهادته بالدعاء حتى يدركوه ويشهدوا معه ثم يسلم بهم وهذا هو
الشهور من مدعي الشافعية واحداً ما يغيب اليه يسلم معه فلا فائدة في تطويله عليها بالجلوس معه مع ان هذه الصلوة مبينة على التخفيف والقول
الاخر للشافعية انها تشهد مع ثم تقوم الى الثانية فافصلوها سلم بهم لان المستبطل لا يفارق الامام بعد سلامه ويقول بموجبية لكن الشاهد في غير
فلا يجوز وقال مالك تشهد معه فاذا سلم الامام فامثال الطائفة الثانية ففوضوا امامهم كالمسوق ينطرد ولين سهل في الخشية ان النبي صلى الله
عليه وسلم بالطائفة الثانية على ان تاروا من الصادق في طريقها ضعف كفول مالك قال جلاء اصحابهم فقاموا خلف سول الله صلى الله عليه
فصلوا ركعتين تشهدوا وسلم عليهم فقاموا فافصلوا لاقتهم ركعة وسلم بعضهم على بعض ولو فعلوا مجازاً لكن لا تشهدوا بل اذا سلم الامام قاموا فافصلوا
ركعة اخرى وشهدوا وسلموا واذا ثبت هذا فانها لا تنوي الانفراد حال قيامها الى الثانية فان نوى ففجوا نية الانفراد بعد تشهدوا وسلموا فافصلوا
للامام انتظار الطائفة الاولى في الركعة الثانية حتى يفرغ وانتظار اخر فيها الطائفة الثانية حتى تأتي وتخرج مع كلهما في حكم انتظار واحد لا فصل
ولما انتظار اخر للطائفة الثانية حال تشهد حتى يتم الصلوة وقد قلنا انه يطول تشهد ولا يفتد ساكناً وللشافعية وجهان احدهما ان في ذلك
كما تقدم في انتظار الفرائض والثاني انه يشهد فولا واحد لان الطائفة الاولى تراه فانه يفتي ان ينظر الثانية ليسرا بها عند الشاهد فانه يشهد
بالاولى فلا ينظر الثانية بالشهادة فثبت انه يشهد فانه ينظر الثانية بطول الدعا حتى يتم الصلوة ويشهد خفيفاً ثم يسلم بهم
لوانظر الامام الطائفة الثانية بعد ركعة من السجود الاخير من الركعة الاولى جالساً فان كان بعد ركعة او ضعف جاز وان كان قادراً على القيام

الاشافعية
احتجوا
بما جئنا به
في مشقة
مباشرة

الشافعية

انفردوا

بغيره

الاشافعية

الى الثانية وذكره عند الى بحسب الثانية قال الشيخ بطلت صلواته ولو لم ينطل صلوة الاولى لانها فارقت بين رفع الراس واما الثانية فان علمت ان ذلك ينطل صلوة
 وثالثه بطلت صلواتها ايضا وان اعتقدت عند الرجوع ذلك لم ينطل صلواتها لان الظاهر من حاله العذر وان فعل ذلك سهوا لحقه حكم سهوه
 دون الطائفة لانها برقع الراس فلهذا فرقت عند في بطلان الصلوة بذلك نظر مسئلتنا وان كانت صلوة المغرب بخير الامام ان شاع
 بالاولى ركعتين والثانية ركعتين وان شاء بالعكس لان عليا عليه السلام صلى ليلة الظهر بالطائفة الاولى ركعتين والثانية ركعتين ومن طريق الخاصة
 قول الخاصة الصادق عليه السلام وفي المغرب مثل ذلك يقوم الامام ويحس طائفة فيقومون خلفه ويصلي بهم ركعتين يقوم ويقومون فيمثل الامام
 قائما ويصلون الركعتين ويشهدون ويسلم بعضهم على بعض ثم ينصرفون فيقومون في موقف اصحابهم وخلف الامام فيصلي بهم ركعتين ثم يقرأ
 فيها ثم يجلس ويشهد ويقوم ويقومون معه فيصلي بهم ركعتين اخرى ثم يجلس ويقومون هم فيصليون ركعتين اخرى ثم يسلم عليهم واختلف في الركعة فقال
 مالك واحد والاوزاعي سفيان والثالث في اصح القولين الاولى ان يصلي بالاولى ركعتين لئلا يكلف الثانية زيادة جلوس هو مبدئية
 على التخفيف الثاني للشايعي الاولى العكس لان عليا عليه السلام فعلها ولان الاولى ادركت معه وضعية الاحرام والتقدم فينبغي ان يبدل الثانية
 في الركعات ليجزى بقصدهم ولشأوى الاولى مسئلتنا اذا صلى بالاولى ركعتين جاز ان ينظر الثانية في التشهد الاول وفي القيام الثالث فقبل
 الاول والاولى لئلا يكوامعة ركعة من اولها وقبل الثاني لان القيام مبدئي على النطوب والجلوس الاولى على التخفيف فان انظرهم في القيام فالاولى ان تارة
 الاول عند الانتصاب اذا صلى بالثانية الثالثة وجلس يشهد فامث الطائفة ولا يشهد لانه ليس بموضع تشهد ها اذا عرفت هذا فان صلى بالاولى
 تشهد طوبى لثم انتم الاولى صلواتها وسلمت فامث وجاءت الثانية فنهض الامام وصلى بهم الثالثة وهي اولهم وان شاء تشهد خفيفا واما الى
 الى الثالثة وفامث الاولى وطول في الفراشة حتى يتم الاولى وثاني الثانية وعلى المتكئين اذا صلى الثالثة وجلس للثانية فلا تجلس الطائفة بل تقوم
 فتصلي ركعة ثم تشهد خفيفا ثم تقوم الى الثانية ثم تشهد خفيفا ويسلم بهم الامام فان صلى الاولى كقيام الى الثانية وطول الى فراشها ونزل الاولى
 مفارقتهم حال انتصابها وخففت وصلات الثانية وشهدت خفيفا وسلمت ثم جاءت الطائفة الثانية فدخلت معه في الثانية فاذا جلس للثانية
 وجلسوا معه بدكرت الله تعالى من غير تشهد فاذا قام الى الثالثة قاموا معه فاذا جلس للثانية جلسوا وشهدوا وخففت وطول الى ان يقرأوا
 ثم يشهدون وخففتهم يسلم بهم الصلوة الثانية صلوة عسكان وعسكان فنهض جماعة على اثني عشر فرسخا من مكة بان يقوم الامام ويصلي
 صفتين ركعتين ويحرم بهم جميعا ويحرم بهم ويسجد بالاولى خاصة وتقوم الثانية للحراشة فاذا قام الامام بالاولى سجدا لصف الثاني ثم ينقل كل من
 الصفين مكان صاحبه فيركع الامام بهم ثم يسجد بالذي يليه يقوم ثاني الذي كان اولهم يسجد بهم فاذا جلس بهم جميعا لان
 ابا عياش الرزي قال كنامع رسول الله صلى الله عليه واله بعسكان فضلى بنا الظهر فقال المشركون فلما صعدنا غرة فلما صعدنا غفلة لو كانا
 عليهم وهم في الصلوة فتنابذ القصر بين الظهر والعصر فقال بعضهم ان بين ايديهم صلوة هي احب اليهم من اولادهم فتركوا جيل عليه السلام
 فاجروا بذلك فلما حضر العصر قال رسول الله صلى الله عليه واله بعسكان فمضت خلفه رسول الله صلى الله عليه واله
 صفتين بعد ذلك صفت فركع رسول الله صلى الله عليه واله وركعوا جميعا ثم يسجد ويسجد الصف الذي يليه وفام اخر من يحرسونهم فلما
 صلى هؤلاء السجدتين وقاموا يسجد الاخرين الذي كانوا خلفهم ثم تفرق الصف الذي يليه فتقدم الصف لاجل مقام الصف لآخر ثم ركع رسول الله
 صلى الله عليه واله ثم يسجد ويسجد الصف الذي يليه وقام اخر من يحرسونهم فلما جلس رسول الله صلى الله عليه واله والصف الذي يليه يسجدون
 ثم جلسوا جميعا فمسلم في هذه الصلوة ثلث شرائط الاولى ان يكون العدد في هذه القبلة لانه لا يمكن حراستهم في الصلوة الا كذلك لانه لا يمكن حراستهم في الصلوة
 ان يكون في المسلمين كثرة يكتفون بها حراستهم بعضهم بعضا وان يقرأوا في وقتين يصلي مع احدهما ويحرس الثانية مع الثالث ان يكونوا على قبة الجبل
 او من من الارض لا يحول بينهم وبين ابصار السليبي عاين من جبل وغيره ليقفوا كسائرهم والجملة عليهم ولا يخاف كثرتهم اذا عرفت هذا فلهذا الصلوة
 لم يثبت نفل عند من طريق صحيح عن اهل البيت عليهم السلام عند من العمل بالنظر والشايعي عكس ما روى عن رسول الله صلى الله عليه واله
 فاخذ الحراشة للصف الاول لانهم اقرب الى العدو فيكونون جنه لمن خلفهم ويمنعون المشركين من الاطلاع على عسكر المسلمين وعندهم فروع
 المشهور ان الطائفتين يصلون معه الى الاعتدال عن ركوع الركعة الاولى فاذا سجد سجد معه احد الصفين وكذا في الثانية فكل من ركع
 معه الركعتين واما الحراشة في السجود وفي وجهه للشايعي من يجرس في السجود يجرس في الركوع فيسجد لورث الامام يقوم صفوا واحدا من صفك
 او صفك او ثلثة جاز او جرس ثلثة ثلثة من صفك احد الركعتين طائفة واحدة ثم يسجد ولحقه جاز وللشايعي قولان احدهما المنع
 لان الشايعي يفتي بغيره على ما ورد به الخبر ليس يجزى لان الفداء المحتمل في ركعة للعذر لا يضر انضمام مثله اليه ركعة اخرى كالقدر
 في الركعة المحتمل من المختلف بلا عذر محج لورثته في الصف الثاني الى موقف الاول ولا تفرق الاول عن مكانه الى الثاني جاز وهذا الفرع مبدئية على
 جواز هذه الصلوة ولا بأس ان كل طائفة مكانهم او مكان التقدم والناظر من الافعال القليلة الصلوة الثالثة صلوة النبي صلى الله
 عليه واله بطل الخيل فانه صلى الظهر نصف بعض اصحابه خلفه وبعضهم جعلهم باراء العدو والحراشة فيصلي ركعتين ثم يسلم فانطلق الذين صلوا
 فوقفوا موقف اصحابهم للحراشة ثم جاء اولئك فضلى بهم الظهر ثالثة ركعتين وهذه الاختلاف الى مفارقة الامام ولا الى تعريف كيفية الصلوة و
 ليس فيها اكثر من ان الامام في الثانية منتقل بام مقترنين وهو مختار الحسن واكثر الفقهاء ونحو هذه الصلوة اذا كان العدو في غير جهة
 جهة القبلة وان يكثر المسلمون ويقتل العدو وان لا يامنوا من هجوم العدو عليهم الصلوة الصلوة الاولى في ركعة صلوة شدة الخوف ولا عند الخوف
 القتال وعدم الكفن من تركه لاحدا واشتد الخوف وان لم يلجم القتال فلم يامنوا بهجوا عليهم لو ولوا عنهم او انشعروا فوصلون رجالا او
 على الافدام وركبوا مستقبلا والقبلة واجماع الكفن وغير مستقبلا مع عدمه على حسب الامكان فان تمكنوا من استقبال الركوع والسجود وجب

موضحا اصحابنا في
 الاخر فيقومون

واما الثانية وشهدت
 خفيفا
 فضلت
 عسكان

وذكروا
 صلواتهم
 قبل ركعتين
 عليهم جميعا

على الشايعي
 جاز ان يصلي
 ولو جاز
 في الركعة المحتمل

صلوات
 الخوف

وصلوة الرابعة خامسة واحمل من بن العترة وقت مطلق صلوة الامام فعلى احد القولين انها تبطل بانظاره الثالثة فاذا احرم من معه مع العلم بطلان
 صلوة من قبل صلوة من بعده او ابو اسحق وعلى الثاني وهو اخيرا ان العباس بطلانها بانظاره الثلثة لانه عليه السلام انظر من بين الاولى حتى يثبت
 قنطيل بالانتظار الثالث وهو انتظار فراغ الثالثة ففسدت صلوة من بعد ذلك بعد مفادتها لم تبطل صلواتها فربما لا يسجد السهو على الامام
 والمائة بين ان سوغنا النظر في اربع الاثنية موجبة وهو السهو وعند الشافعي وجوبه على نقد في الضحك لو صلى بطائفة ثلث ركعات بطائفة ركعة
 فالوجوب اجاز ولا يبطل صلوة تركه الشافعي لزادة الانتظار واجوب على الامام والاخرى سجدت السهولة لانه انتظاره غير موضوعة عدم السبب
 عدم مسيح جواز ان يقرأ في السجدة والخضرة المغرب ثلث فريضة وكذا في الرابعة فيصلي بطائفة ركعتين وبكل طائفة ركعة ولا يجوز على قول
 الشيخ مسئلة لا يجب الشؤن بين الطائفتين لعدم دليله نعم يجب كون الطائفة الحارسة من تحصل الثقة بحجاسهم ولو خاف اختلال حالهم
 اجتنب الى اعانهم بالطائفة الاخرى فلا امام ان يمين معه على ما مضى من صلواتهم ويجوز ان تكون الطائفة واحدة لا اصل بشرط احد ثلثة
 نماز لا يجمع لقوله فاذا سجدوا فليكونوا واغله ثلثة وهو من باب توزيع الجمع على الجمع وكما السائفة كون الطائفة اقل من ثلثة فان كانوا خمسة
 صلى باثنين ركعتين وصلى الاخران احدى بالآخر ركعتين والمحقق ما قلناه قال ابن داود قول الشافعي ثلث خطا لان الواحد يهيئ طائفة مسئلة
 لو عرض الخوف الموجب للاباء او الركوب اثناء الصلوة اثم هو صواب او اكبوا وكذا بالعكس لو صلى بالاباء بالخوف او اكبوا فامان اما لانهم اثم العدد او
 الخوف الخوف لم يجز ان يتم الصلوة بالاباء ولا اكبوا الزوال العدول فيركبوا لانهما يركعون وسجدوا عند علمائنا اربعة احوالا امضه كان صحيحا قبل
 الامن حجاز البناء عليه ان اخل بثنى من واجباتها كالاستقبال وغيره كما لو لم يخل وقال الشافعي لو صلى ركعة مناهم صار شدة الخوف تركها لسانها فيصلي
 ولو صلى اكبائهم من زل واثم لان النزول على قليل والصعوبة ليس يجب لان الركوب قد يكون اخف ان يكون قارسا من اخف من نزول غيره سيما
 لكنه على ايح الحاجة فلا يمنع صحة الصلوة لانه اخل بالشرط حاله الامن ولو قال اخر كفونا ثلث فليتب لم يترك الاستقبال حال نزوله اسنان الصلوة
 لانه اخل بالشرط حاله الامن ولو فعله حال ركوبه فالوجه الصحة خافا اذا صلى اكبائى شدة الخوف فاذ ان يصليها فرادى في الجماعة افضل وبه قال الشافعي
 لعموم الاية والاختيار المعتبر في الجماعة ولا نكل ركوب لا يمنع من فعل الصلوة من غير الايمن من الجماعة لا يجوز الجماعة لانهم
 اذا كانوا اربعا كان بينهم وبين الامام طرف وهو مانع من صحة الجماعة ومنع من المانعة سلمنا لكن يجوز ان ينفوا صفا مع الامام فليترك لو صلا
 حال الشدة غير مستقبل القبلة جاز اجاعا وصل يجوز ان يات بعضهم ببعض ان يجوزنا صلوة المسند بين حول الكعبة جماعة جاز هذا وبه قال الشافعي
 ان كل واحد يجوز ان يصلي الى جهته مع العلم بها بخلاف من اختلف اجزاءهم مسئلة يجوز ان يقرأ في الصلوة الضربة ويطعن الطعنة وان لم
 ينجح اليها لا ينافي قليل مبر قال الشافعي وكذا يجوز الاثنية وله قولان احدهما انه يبطل لانه كثير فراجع للعلمين والثاني انه قليل لان الثلث اول حد الكثرة
 ولما اثلث فانه في حد الكثرة فان فعلها لا ضرورة بطلت صلوة وان كان ضرورة لم يبطل عندنا وبه قال ابو العباس لانه موضع خضوع وفافاشية المشي
 وقال الشافعي لا يجوز وبه يوجبها وبه يوجبها لانه فعل كثير ليس بجيدا لا يبطل بنا في المضي فيها والكثير عفو كالمشي لقول الباقر عليه السلام في صلوة
 الخوف عند المسابقة والمعاينة والاعمال القتال بالنكير لم يبرهم على عليه السلام بالاعادة فليترك يجوز ان يصلي بمسكا اعتنا في سلمه عن سائر
 فان فادعه فحذبه به البه جند به او اثنين لو ثلثا جاز وان اسند بالقبلة الحاجة او كثر مجاذبه وقال الشافعي يبطل بكثرة المحاذية بالثلث بخلاف
 الطعنات لان الحد بان اخف فاعبر كثر العمل والعد والكل غير مبطل عندنا الحاجة مسئلة لودوا وسودا واوايا واشخاصا فظنوا
 عدوا فاصلاوا ساوة شدة الخوف ثم ظهر لهم كذب ظنهم لم يجب عليهم الاعادة لانها وقعت مشرعة وهو احد فولى الشافعي وابي اسحق صاحبها
 والاخران عليهم الاعادة وبه قال ابو حنيفة والمنع لانهم صلوا اصلوه شدة الخوف مع عدم العد فاشبهوا بالظن طهارة الماء ثم بان
 نجسا والفرق ظاهر بين الظن وعدمه وبين الطهارة لانها شرط وللشافعي قول ثالث ان صلوا بخبر ثمة فلا اعادة والا اعادة وقد يرمى لودا وعدا
 فضلا واصلوه الشدة ثم بان بينهما حائل ونهرا وحند في يمنع العد ومن الوصول لم يعيد والانهما ما مؤمنان فاجاز وهو احد فولى الشافعي والاخرين
 لانهم فرطوا بعدم الاطلاع على ما بينهم وبين العد وليس بجيد ولو كان بينهم وبين العد خندقا وحائط فخافوا ان تغلبوا بالصلوة ان يطبوا الخندق
 او يفتضوا الحائط جاز ان يصلوا صلوة الخوف لانه اذا ظنوا انهم يطبوا قبل ان يصلوا وان ظنوا انهم لا يطبوا الا بعد فراغهم ليصلوا صلوة الشدة
 مسئلة يجب اخذ سلاح الصلوة وبه قال مالك والشافعي في حد القولين لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا جئتم الى الصلوة فامسكوا
 واحمد لا تروى وجب لكان شرطا كلسر والملائكة تنوعه فربما لا يبطل الصلوة بتركها جاعا لانه يخرج اليمن من الصلوة ولا شرط ان يقرأ في
 الطاهر الجنب في وجوب اخذ بعض علمائنا اما اولها الحاجة واما ثانيا فلانه لا اثم الصلوة فيه منفر او شرط الشافعي وبعض علمائنا انها
 وهو ممنوع ج انما يجوز اخذ سلاح اذا لم يمنع شيئا من اجبا الصلوة كالركوع والسجود فان منع لم يجز اخذ الامع الضرورة فيؤتى بها ولو يمنع الفرز
 لكن اكمل كونه الامع الضرورة ولو كان ما ينادى غيره به كالمحرم في وسط الناس لم يجوز ولو كان في طائفة الصنف جاز مسئلة يجوز ان يصلي الخفة
 في الخوف على صفة ذات الوقاع بان يقرأ في ركعتين احدى ركعتين في ركعتين ثلثة الشائفة في صلواتهم ثم يركع في الركعة الثانية
 فليصلي بعد ركعة ركعة ولا خطبتهم كالمسبوق فاذا طول فامسكوا وسلم بهم وهو احد فولى الشافعي لعموم الامر بها والثاني لا يمنع لان بقاء العد شرط
 عند من اول الصلوة الى اخرها والامام يقي منفرد حق ثم الاول وقد بينا بطلان ويجوز ان يخطب في ركعتين معانهم يقرأ في ركعتين لا يقال لا يجوز ان يغف
 جمعة بعد اخرى قد عقدت للطائفة ثلثة ركعة بعد فراق الاول لا نأقول الامام لم يقرأ جمعة وانما ذكر الاول معه كقوله اصل الجمعة الى عقدها الا ان
 لم يتم فلماذا عقدتها الثانية اذ ثبت هذا فان هذه الصلوة انما يجب بشرط الحضرة دون السخ خلخال الشافعي وكون الفرقة الاولى كمال العد وبه
 الشافعي فلو تم العد بالفرقة الثانية لم يفسد هذه الصلوة والخطبة للفرقة الاولى فلو لم يخطب لم يفسد ولو خطب لها ثم مضى عنه الى العد وجاز

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

بكت

كتاب الصلوة

الطائفة الاخرى في جوب اعادته الخطبة فان بقي من الفريضة الاولى كمال العدد ومضى بها فوجاءت اخرى جازان شغلها بجمعة بقاء العدة الذي لم يجمع
بغير فريضة ان اوكلت الارض العدد ونقصت الثانية صحت بجمعها ولما اقيمت في الثانية فاولان ولو نقصت الاولى وكلت الثانية فلا جبر لان لا
بالاول الا الطهر فلا يصح بعد ما جبرته بغير جواز ان يستنبت من الثانية من صلى بهم الجماعة يخرج عن هذه الصلوة ولا يجوز الصلوة ان صلى الجماعة
على صفة صلوة بطن الخيل لانه لا يجمع في بلد واحد ويجوز ان يصلي على صفة بطن الخيل عسكان بل هو اولى ان سوغناه مطلقا ولم ينقد احد من
ويناخر الاخر كثيرا ج يجوز ان يصلي صلوة الاستسقاء على صفة صلوة الخوف فيصلي بالاولى ركعة ثم ينظر حتى يتم ولو كان في شدة وعاء ويجوز
ان يصلي بالاولى وقال الشافعي لا يصلي بعد خوفه فان يصلي العبد والخوف الكسوف والخوف جماعة على صفة المكسوف فيصلي بالاولى ركعة
مستلمة على خمس ركوعات وينظر حتى يتم ولو كان في شدة ويجوز ان يصلي الكسوف فادى بخلاف العبد مستلمة قد بينا ان حكم السهو مخض
من يخص به السهو من الامام او المأموم بالشيء قول بوجوب بقدي حكمه الى المأموم لو سهر الامام وبه قال الشافعي في قول الشيخ لو سهر الامام في
الاولى لوجه حكم الطائفة فيسجد بهم بالسجود بعد فريضة وان سهر بعد ما فريضة لم يلزم حكمه لانهم صاروا منفردين فاسهو بعد سهره في الثانية انفرجوا
وفي الاكفاء بالسجود بين العلماء فان كان وكلاهما الشافعي ما الطائفة الثانية فيلزم حكمه الامام فيما نأب عنه فبما كان افضل ما سهره حال نظاره فام ينفر
له واجبا الشافعي المتابعة لانها في حكم اتمامه هو ممنوع فان سهر في حال الاتمام لم يلزم ولو سهر حال الانفراد سجدت فريضة الاحكام لسهو ما يجر
على ما قلنا حال المتابعة بل حال الانفراد ومبدأه ورفع الامام من سجود الاول فيحمل عند ذلك في تمام الثانية والا فرب عند على شاع نيت الانفراد في الطائفة
الثانية ان سهر في الركعة الثانية فان نوى الانفراد سجدت والا فحمل ذلك لانهم منفردون به لا حقيقة وعده لانهم مفترقون والا فحملوا الى عادة بينة
الانفراد وكلاهما الشافعي لا يرفع حكم السهو بالقدرة الطائفة ان يجوز الثانية الانفراد في انشاء الصلوة المنفرد وفي المرحوم اذا سهر في وقت خلفه اشكال
مستلمة لو كان نوا في صلوة الخوف فحملوا على العدم موافقين القبلة فان كان للضرر فجاز ان لم يكن فان كان فليست بصلوة بغير الصلوة بغيره في حال
القبلة وان كان كثيرا بطلت وكذا لو نوى سجودا في غير القبلة بطلت مع الكثير القليل بغير الحاجة ولا بطلت لهما معها وقال الشافعي اذا حملوا واجبين القبلة
بطلت صلواتهم وان حملوا في خطوة لانهم مضدوا عملا كثيرا العجز في ركعة وعملوا اشتبا منه والمطل انما هو الفعل الكثير لا بينة لا بعضه فان ولو نوى
القبلة في الحال وعملوا اشتبا منه ان قل بطلت صلواتهم وليس بشيء ولو نوى ان العدد واذا اظلم فانه لو لم يطل اجاءا لغيره في النية في الحال مستلمة
يجوز ان يصلي صلوة الخوف بصفة ذات الرفع او بطن الخيل في الامم بضع صلوة الامام والمأمومين قال الشيخ و صلوة عسكان عندى في اشكال ما بين من فريضة
الصفحة فخره فان مضد مع القبلة او عدم الانتقال جازا والا فجاز صلوة المأمومين و بضع صلوة الامام اما صلوة شدة الخوف فلا يجوز حاله الا من حال
ولما افترق صفة صلوة الامام على صفة ذات الرفع وجهها هذا احد ما والثاني النجاسة لا ينظر في غير موضعها ما الطائفة الاخرى فتدخر جنت الصلوة
لغيره عند وفي ذلك عند قولان وبطل صلوة الثانية لانها خالفته الامام في ركعة مع كونها في امامته اما صلوة عسكان فان صلوة الامام ومن بغيره
واما من خالفه في السجود فقد سجد الامام بسجدتين وحلته بينهما فبعض صاحب بطل صلواتهم لانهم خالفوا الامام بركنين وبعضهم منع لان السجودين
كالركن الواحد والجلسة للفصل فريضة قال الشيخ لا يجوز صلوة الخوف في طلب لعدا لا انتفاء الخوف وهو حوا في فصل صلوة الشد في قال
فقال واجب كالجما او مباح كالرفع عن النفس لما لجاز ان يصلي فيه صلوة الخوف والشدة واما الحرم فلا يجوز صلوة الخوف فان صلواتهم صلواتهم لانهم
لم يخلوا بركن فان صلواتهم صلوة الشدة بطلت والوجه الجواز في الصلوة الاولى والا لوجوب الاعادة وجعل الرفع عن النفس فيها الواجب ليس بجيد ج لو لم يفر
العدو فم با من السليمة كونه عليهم رجوعهم اليهم جاز ان يصليوا صلوة الخوف للمقتضى مستلمة كل سبب الخوف يجوز معها الفصل الصلوة بالاما
مع الحاجة اليه ولو عجز عنه صلى بالنسبة ان خشى من الالباء سواء كان الخوف من لص او خوف او سبع او عرفت او حزن ولا فضا على عند علمنا القلق
ثم اذا ضربت في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان يفتنكم الذين كفروا على ان اوصف فكان مشعرا بالعلية والتعليق ثانيا
كفر واللا غلبة فلا يقضى عدمه عدم الحكم ولقول الصادق عليه السلام يكبر ويؤتى برأسه وقد سئل عن الرجل يخاف من لص او سبع كيف
يصنع فقال ابناظر عليه السلام الذي يخاف اللص السبع يصلي صلوة الموافقة بانه على دابته قلنا وان كان لو يكن الموافقة على خضوه لا يقدر على الركل
قال بيتهم من ليدسجروا من يعرف دابته فان فيها غبارا او يصلي ويجعل السجود اخفض من الركوع ولا يدبر الى القبلة ولكن ابنا دارت دابته وسبق قبل
القبلة باول تكبيره حين يتوجه وقال الكاظم عليه السلام ويصلي ويؤتى برأسه بامام وهو قائم وان الاسد كان على غير القبلة لان في الناحية يفر بها بالصلوة
تكتفي بالاسقفاء تكليف بما لا يطاق بغيره حسب حاله فلا اعادة للامثال وقال المصنف في الهرب من الحجة من الاعداء والنادرة والعذر النادر لا يفسد
الفضاء عند الشافعي ومنع الكبرى والصغرى ايضا لان الخوف ليس بنادر وان خالفنا سبابة النذر كما ان خوف المرض عند غيرة نادر وان كان فيها
مرض نادر فريضة لا فرق بين خوف اللص السبع وغيرها في السفر والحضر لان المناط الخوف لو كان في دار وعشيرة السبل فخاف الغزو ان ثبت مكان
فدلى طول الوادي يصلي حال عدوه صلوة الشدة فان كان فيه موضع يرتفع يمكن ان يصلي فيه من غير ان يلحقه ضرر بصعوده مثل ان يجتر
هو او ركابه عن التمسك بخفافه وان الماء حوله فلا يمكنه التخلص فيصلي صلوة وان خاف صحت ج لو كان محرا مخاف خوف الوفوف نقص او وى
احتمل الاجزاء الخوف من خوف الضرب بقوات الحج ويحمل ان يصلي على سبيل التمكن والاستقرار فلو ضل خلا فلا سنانا في لا يخاف فوات حاصله
كما اذا خاف فوات العدد وفداههم موافقين القبلة كالوجهين او ثالث تأخير الصلوة وضأوها لان امر الحج خطر فضاؤه عسرا لا فوى الاول والمدون
المعسر فاعجز عن بعثه الاعسا وخاف الحبس جاز ان يصلي صلوة الشدة في الهرب عن مستحق الدين وهو احد وجهي الشافعية هو لو كان عليه شيء فضا
العفو مع سكون تظليل فهو لا فوى عدم جواز الشدة خلا فابعض الشافعية يعصيان في حق يجوز ان يصلي صلوة الشدة حاله المدافعة عن ما
وان لم يكن جوازنا وهو اصح فولى الشافعي لا نه مباح والاخر يجوز لضعف حرمه المال هو ممنوع مستلمة المخل في الغزو يصلي ما يحسب الا مكان

ثم يركع
ويصلي الثانية
اخفى

ثم يركع
ويصلي الثانية
اخفى

عنه دون الركعة
الاولى وقال له
ان فاعبه فيه

ان خفتم

يستقبل الاسد

فريضة
شدة
خوف

في كتاب
الزكاة

وان كان لا مال له
وعلى ما روي
للغلام انت
خامن المال

في كتاب العقل
شرط في وجوب
الزكاة

في كتاب
الزكاة

انه ناض قال الخسيم الزكوة قالوا الا قال فاحسبوها فخرج المال مستوفيا فقال عليه السلام ابكون عندى مال لا اوتى تكثر ولا من حجب العشرة زكوة
يجب بيع العشرة ورطه كالبائع والحد بينهما مولان على الاستحباب يمنع وجوب العشرة فندى في الزكوة في المال المنسوب الى الجنين لعدم التكليف وعدم
جبانته ووجوده وهو احد وجوه الشافعية والثاني يجب كمال الصبي الاصل ممنوع مستثله لوانخر في مال الطفل من له ولا ينفق في ماله نظر للطفل
وشققة عليه سحب له اخرج الزكوة لقول الصادق ليس في مال اليتيم زكوة الا ان يخرجه ولو ضمن الولي المال وانخرجه لنفسه وكان مملوكا بالمال كان ليخرج
له الزكوة عليه استحبابا بالان لا ينفق في شئ من الصغار ويصحبهم الى ما يبيع ولا من منصور الصبي لى الصادق عن مال اليتيم يعلم فقال اذا كان عند
مال وضمنه فلان ليخرج وانت ضامن للمال فانك اذا اذ لم يكن مملوكا وان كان وليا وضمن المال انخرجه لنفسه كان الربح لليتيم وعليه ضمان المال ولا
زكوة لانه تضمنه غيره بايع فلا يملك بغيره بل لصاحب المال ولقوله وان كان لا مال لك علمت بالخروج للغلام وانت ضامن اذا كان مملوكا ولم يكن وليا
لاستقله ولا ينفق عن المال لان سماعه سال الصادق عليه السلام عن الرجل يكون عنده مال اليتيم فيخرجه ابضمنه قال نعم قلت ان غلبه زكوة قال نعم لا اجمع
عليه ضمان الجنان والى زكوة مستثله ويستحب في غلات الطفل مواشيه من غير وجوب لعدم التكليف خفة ولا انها عبادة بفقرها وها
الى اليه فلا يجب على من ينفق عليه لان ابا بصير يبيع الصادق عليه السلام يقول ليس في مال اليتيم زكوة وليس عليه صلوة وليس على جميع غلاته من
مخل او زرع او غلة زكوة وان بلغ فلا يبيع عليه ما مضى زكوة ولا عليه ما يستقبل حتى يدرك فاذا ادرك كانت عليه زكوة واحدة وكان عليه مثل ما على غيره
من الناس اما الاستحباب فله قول الصادق عليه السلام والصادق عليه السلام العبد والصامت شئ فاما الغلات فان عليها الصدقة واجبة والمراد تكايد
الاستحباب جمع بين الابل والاربعاء في غلاته ومواشيه هذا الحديث وقد بينا جوابه قال ابو حنيفة يجب الزكوة في غلات الاطفال مستثله
العقل شرط في وجوب الزكوة فلا زكوة على المجنون المطبق والمخل او غيره كالحذاف في الطفل سواء وكان احكم حكم الطفل في استحباب الزكوة لوانخر اولى به
لاجله ولو انخر لنفسه ضمن المال وكان مملوكا ضمن والربح له وزكوة الفخارة عليه لو انخر احداهما ضمن والربح للمجنون في مال موسى بكر ابا الحسن عليه السلام
عن امرأة مصابة ولها مال في بدايتها اهل عليه زكوة فقال ان كان اخوها يخرجه فغلبه زكوة وسال عبد الرحمن بن الحجاج الصادق عليه السلام عن امرأة
مخططة عليها زكوة فقال ان كان علة به فغلبه زكوة وان لم يعمل به فلا زكوة وفيه نكاح لو كان المجنون يعقود بشرط الكمال طول الحول فلو جن في اثنا عشر
سقط واستأنف من حين عوده ويجب الزكوة على النائم والساهي والمغفل ومن المغمى عليه لانه تكليف ليس من اهله وهل يجب على السفيد الوجه لك لو جن
الشرط وجب الحكم المصلحة لا ينافي فيمكنه لانه كالتائب عنه مستثله لانه شرط في الزكوة فلا يجب على العبد باجماع العلماء ولا يعلم فيه خلافا الا عن عطاء
ابو ثوب فانها لا على العبد زكوة ماله وهو حط لانه غير مالك ولا يمكن ولو ملكه مولاة ففي ثلثه فلو كان المنع وهو لا نفى لقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا
ملوكا لا ينفذ رعي شئ وقوله تعالى ضرب لكم مثلا من انفسكم هل لكم ما ملكت ايما نكم من شركاء فيما رزقناكم ولا نر مال فلا يملك المال كالبهائم فليس هذا الزكوة
على السيد لعدم خرقه عن ملكه فاشبه المال في بطلان المصارف الوكيل وهو احد مولى الشافعي به قال سفيان واسحق واحمد في رواية واحصاها الراي في ثبوت
وهو لقول الثاني للشافعي فلا يجب الزكوة على السيد لانه لا يملك ولا على العبد لانه مملوك وضعف وهو احد الروايتين عن احمد وبه قال ابن عمر و
الزهري وفضالة ومالك وابي عبيد قلنا نبيك المديون وام الولد كالفن لانه لا ينفق فيهما وامان يغنى بعضه فان بلغ نصيبا لغيره يضربا ووجب عليه الزكوة
ولا فلا وبه قال احمد لثامه الملك فيه وقال الشافعي لا زكوة فيه لان الرق الذي فيه يمنع من تمام ملكه وهو ممنوع ولهذا اوجبنا عليه لفظة في نصفه المحر
مستثله المكاتب لا زكوة عليه لانه لا ينفق بعضه سواء كان مشرطا او مطلقا لو يودى في المال الذي كسبه لا عشره ضعه عند علمائنا وبه قال مالك
الشافعي واحمد لقول النبي صلى الله عليه واله لا زكوة في مال المكاتب لان الزكوة تجب على طوبى الموائسة فلا تجب في مال المكاتب كقصة الاقارب قال ابو ثوب
يجب لك كله لان الحجر من السيد لا يمنع وجوب الزكوة كالحجر على الصبية والمجنون ومنع الاصل وحكي عنك حنيفة انه يجب العشرة في الخارج من رصنه شيئا
على اصله من ان العشرة مؤنة الارض ليس بزكوة اذ انقضى هذا فلا زكوة على السيد ايضا لا ينفق نصه فانه عن ماله فان عجزه اشرفه مولاة صار ماني به مولاة
في الحول وان عوقب مالك للمكاتب ما في الاستئناف الحول من حين العتق مستثله بشرط في وجوب الزكوة ثمانية الملك واسيبا النفس ثلثه منع النص في
الغير وعدم قرار الملك في لا تجب الزكوة في المصوب لا الصال ولا المحجود بغير دين ولا المرفق ولا المدفون مع جهل موضع عند علمائنا اجمع فاذا عارضا
كالسقاء يستقبل به حولا من حين عوده وبه قال ابو حنيفة والشافعي في القديم واحمد في الروايتين لا يخرج عن دينه ونفسه مضار بمو عامته فلا زكوة
عليه فيه كمال المكاتب لقول الصادق لا اصدقه على الدين ولا على الغائب عنك حتى يفتح في يديك وقال الشافعي في الجديد يجب فيها الزكوة فاذا وجدها
لما مضى هو وراية عن احمد لان الحبال لغيره بين وبين المال لا ينفق الزكوة كالمواشير وحسب من جعل بينه وبين ماله ومنع حكم الاصل اذا لم يكن في حكم كيلة
وان كان ظهر الفرض وعلى كلا القولين لا زكوة قبل قبضة المشاخي قول ثالث ان عار المصوب يجمع ثمانية لما مضى قال مالك اذا قبضه زكاه الحول واحمد
هو على الاستحباب عند القول الصادق عليه السلام وقد سألته رفاة عن الرجل يبيع عنه ماله خمس سنين ثم ياتي به على كبره قال سنة واحدة وبيع
لو ضل احد من انصا او اكثر او سرقه لوعصبت فنقص النصاب فالحكم كل لو ضلت جميعه ومن اوجب لاخراج هناك اوجب لاخراج عن الموجود واذا رجع
الضال اخرج عنه ب لو اسر المالك لم يفسط الزكوة عنه اذ لم يمنع من الضرر في ماله ان منع سقطت والغاية كزكوة في مال اليتيم في بد كيلة ولم يكن من ربح لو
مضى على المفقود سنون ثم عاد زكاه سنة استحبابا لو عصبته الماشية فلا زكوة على ما قلناه الموجبون قالوا ان كانت سائمة بها مالك الغاصب وجب
الزكوة وان كانت معلومة عندك فلا زكوة فلو كان احد وان كانت معلومة عند مالك سائمة عند الغاصب فوجها الوجوب لان السوم من المالك بوجوب الزكوة
فكذا عن الغاصب كالمو عصب بنحافه ربح العشرة في الخلع والعدم لعدم رضا المالك باسمها فلا يجب عليه الزكوة بفعل الغاصب لو اسامها المالك وعافها
الغاصب فوجها الزكوة لان علف الغاصب يحرم فلا يمنع من ايجاب الزكوة والسقوط لان الشوط هو السوم لو وجد الحول ما قلناه مستثله من المالك
عن نطق خرج من امواله عند الحال الى وشنة ولا يقبل بغيره بل يقبل في الحال وبينا نف وشنة الحول من حين شغال الملك اليهم ولكن منه ثم ان كان عين غير غنلة

وَمَا لَكُمْ لِمَوْلَى اللَّهِ وَأَنِ اللّٰهُ وَلَهُ يُخَوِّلُ مَا يَشَاءُ فِي دَارِهِ لِمَن يَشَاءُ وَاللّٰهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لأن الزكوة

الزمن

فمنان
الدنيا
بمنع الزكوة

كتاب الزكاة

في بيان
الزكاة

الاول الفلأث لان الواجب فيها عند ليس حمد فزمت الثاوان بان الدين مانع شرطوا استغفار او نقصا او فقصه ولا وجه انقصا سوى النصاب ما
لا يستغنى عنه فلو كان عشر من عليه دين او عتبه دين او لا وجه سوى لعشر فلان زكاة عند لم ولو كان له احد عشر من غلبه فلو كان عشر من ولو
كان له مائة من الغنم وعليه ما يقابل سنين فغالبه كوة او ربعين ولو كان عليه ما يقابل احد سنين فلا زكاة وعند ما يقابل اكثر من ذلك ولو كان عليه
وله ما لا من حنين ففقد ما يقابل كوة فلا بحث والمناغون خلتوا فقال بعضهم يجب الدين في مقابلته ما لا يقابل له المساكين في جملته فلو كان
عليه خمس من الابل ما شاء درهم فان كانت مثلا او ديرة ونحوها ما يقضه بالابل جعل الدين في مقابلته ما لا يقضه ولو كان عليه مائة درهم وان كانت في حياضه كان شاة او
جعلت في احد ما فضلت ضلته بنقص النقص الاخر من العكس جعلت على العكس لان له ما يقضه من الدين فلو كان له خمس من الابل فتمتها ما شاء جعل
الدين في مقابلته الابل ولو كان عليه مائة درهم وله مائة من الابل يساوي الاربعه الزاوية المائة وجبت الزكاة فيها ولو كان له احد المائتين لا زكاة فيه
كن عليه مائة من الابل وله مائة من الابل وعرض الفضة يساوي الدين جعل الدين في مقابلته العرض ويبر قال مالك للنصاب باذنه عن غيره فوجب عليه كونه كماله
لو كان جميع ما له حياض واحد او قالوا بوجبه فيجعل الدين في مقابلته ما يقضه منه فان زكاة لان الدين يقضه من حياضه وهو مؤثر في النقص لو كان
الدين لله تعالى كالكفارة والندم لم يمنع الزكاة عندنا وما المانع من الزكاة في الدين من حياضه وجها للمنع كدين الادب منه دين يجب ضاؤه وقال عبد السلام بن
احوان يقضه عدمه لان الزكاة كالدفع لها بالعين ولو نذر ان يقضه بخمسة دراهم حال الحول على ما شق درهم لم يبدل خلا لا خلاف في سببها وعند بعض
الجمهور يبدل خلا ان نوى الزكاة لانها صدف في كونه كالحول ولو نذر ان يقضه بخمسة دراهم حال الحول على ما شق درهم لم يبدل خلا لا خلاف في سببها وعند بعض
الزكاة لم يمنع من اخراجها لانه واجب عليه متعلق بالعين وقال بعض الجمهور لا يقطع من ماله ولو قيل بالسقوط اذا جازى من اماكن الاداء كالتلف
وليس يجزى ولو اقر بها بعد الحول لم يقبل في حق الغرماء فقصه في ذمته لا في المال فيجوز القبول ولو صدق الغرماء او ثبت بالبيعة او بالامر او بفعل الجمهور
اخراجها من المال ولو اقر الغرماء بها اخرجوها ولم يقبل في حق المديون الا مع تصديقهم من لوجوبها في التجارة متعلقا بشهادتهم فيه ومنع وجوب الزكاة
فيما ان نقص عن النصاب عند المانعين لانه دين حرامات بعد الحول ويعلق الزكاة وعليه من صنوع قد ثبت ان كونه متعلقا بالعين فقبل بعلق
الدين فانما يتعلق بعد الموت وهو احد اقوال الشافعي الثاني في حق الادب لا يجزى كايضا فمقطع النصاب على السرفه والثالث التوزيع بسايرها ما
الحول ما تقدم نعم لو كان عوضها كفارة او غيرها من الخوف في الاطلاق بالعين فان الحق الشافعي في ذلك لو استغنى عن النصاب او كونه واجب الزكاة
فانما للنصاب متمكن من وجوب عليه زكاة ومنه في المديون خالف هنا ولو شرط الزكاة على الفرض قال الشيخ كانت زكاة على مالك عماله بالشرط ولقول الصادق
عليه السلام وقد سئل عن رجل استغنى مالا او حال عليه الحول وهو عند ان كان الذي اقرضه بقرى يكون فلا زكاة عليه ان كان لا يقرضه في غيره
اشكال لان حق عليه يقضه الى النبي فلا يتعلق بغيره بالشرط والحديث لا يدل على مطلوبه اذا ثبت هذا فان قلنا الدين لا زكاة فيه فلا بحث وان اوجبت الزكاة
فلا زكاة هنا على المالك لان زكاة على المقرض فلا يجب فيه اخرى على غيره ولقولنا لا يقرضه بقرى ان كانت موضوعه عند حوله على المقرض فيكون
فليس على المقرض كقولنا لا يقرضه بقرى في عام واحد وليس على المدفع شي لان ليس في ذلك المالك بقرى الا من كان المالك بقرى في عام واحد وليس على المدفع شي لان ليس في ذلك المالك بقرى
مال غيره من ماله ما دام في يد ليس احد غيره ثم قال بازاد ارايت وضبط ذلك المال ويجزى هو وعلى من هو فذلك المقرض قال في هذا الفضل عليه
النقصا ولان بليس ويتك وبكل منه ولا ينبغي ان يتك ببل بقرى فانه عليه اذا عرفت هذا فان المقرض يخرج الحول بالنقصا فيقضي شرط في الملك
من ترك لاهله نفقة بلغت النصاب فضا عدا وحال عليه الحول فان كان حاضرا وجبت عليه الزكاة لانه مالك متكفي لم يخرج عن ملكه ان كان غائبا فلا
زكاة فيه اما على اهله فاعدم الملك في حقهم واما عليه فلا في معرض الاثبات مستلزم عدم قرار الملك مقتضى لنقصه فله وجه في الحول
الابعد القبول والنقص لان الملك انما يتم بها وان حال الحول على ملكه وجبت الزكاة وان رجح الواهب قبل امكن الاداء فلا زكاة على المنصب ولا على
الواهب ان كان الرجوع بعد الحول فلو رجح الواهب قبل الاداء مع التكرار من قديم حق الفرض لا ينافي بالعين حين الحول ولا يقضي المنصب كما لو تلف قبل
رجوعه مستلزم الموصى له انما يملك بامر الموت الموصى القبول فلو اوصى له بضماله ينقل اليه الا بما اذا مات الموصى قبل ان يبدل الحول حينئذ
لان حين الملك وينبغي شرط القبض والتك من من وان قلنا القبول كاشف للملك يحصل بالوصية والموت فكذلك تقصير الملك قبله اياها ارا
فانما يملك بموت المورث لا يصير من جوده غير مستقرة وانما يخرج الحول من حين القبض او تمكنه منه فلو مات المورث ولم يصل الزكاة اليه لم يثبت
الحول مستلزم الا يخرج العينة في الحول لا بعد الفسنة ولا يكفي عزل الامام بغير فرض الغنم فلو نازحت فتمت العينة جوا فلا زكاة بعد استغفار الملك
فان الامام ان يقسم بينهم فتمت حكمه في كل واحد من اى الاصناف شاء فلو قسم ملكه على شيء خالف ماله وهو مؤثر ما وجبت الزكاة هذا اذا كانت من اجناس
مختلفة ولو كانت العينة من جنس واحد فالوجه ان ملكه في غايه الضعف لهذا بسقط الاعراض هو واحد وجهي الشافعي وعن احمد الوجوب للملك
اما لو اختاروا التملك ومضى حول من وقت التملك فان كانت من جنس واحد وجبت الزكاة ان بلغ مضيق كل واحد منهم النصاب ان كانت من اجناس مختلفة
فلا زكاة سواء كان جميعها ما يجزى الزكاة او لا مستلزم لوجوب اربع سنين مبني على جملته فقبض او جازى كل حول كونه الجوز ان كان في معرض
القبض بغير مال والشافعي في احد القولين ولا يملكه ملكا اياها عند قبضه في حق جميع القواعد لو كان تجارته تجارته وطبها وقال ابو
حنيفة والشافعي في الثاني لا يلزم من يخرج عند تمام كل سنة الا زكاة الفداء الذي استغنى عنه لانه قبل الاستغفار في ماله من السقوط بالاداء
بموت ضعف الملك ويقتض بالصدق في السنة الاولى زكاة ربع المال وهي خمسة اثمان دينار لا يستغفار المالك على الربع وعند مالك الشافعي
يستغنى ملكه في حين وفده ملكا منذ سنين فغلبه زكاة من سنين بدينار وان وصدق لانه يحيط بدينار ودينار وسبعة اثمان دينار
يحط ما ادى في السنين بدينار ثلثة ودينار وثلث وعند تمام الرابعة يستغنى على الجميع وقد ذكره ابن ابي عمير في سنين فغلبه زكاة ربع دينار بدينار ودينار وسبعة اثمان دينار

ان كان
في الغنم او غنما
فانما جعلت قسما في ضلته
الراية

انما يقضى وقال الشافعي
انه يقضى قوله لا زكاة

الحول
يمنع

فقال انه من ماله

فانما يقضى

فانما يقضى

فانما يقضى

فانما يقضى

يخرج الباقي ان بعد فنانين وثلاثة اثمان دينار فلان **فان** لو كانت الاجرة ديناً في كالد بن ان اوجبت الزكاة فيه وجبت له الا قالوا وبه قال احمد وقال مالك و
 ابو حنيفة لا يتركها حتى يقبضها ويجوز عليها الكحول لان الاجرة انما اشترى بانفسه الاجارة مدة الا بالعقد **مسألة** لو اشترى بضاعة جري في الكول
 حين العقد لا يخرج من الملك ولهذا يملك المشتري التمام المنفصل به قال احمد وعند الشيخ بانفساء الحيا وبه قال مالك واحمد في رواية والا لم يعد البضاعة
 والملازمة منوعة وكذا لو شرط الخيار اذ بدأ جري في الكول من حين العقد بضاعة وعند الشيخ من حين انفساء الخيار وقال ابو حنيفة ان كان الخيار للبائع
 لم يقبل وان كان للمشتري خرج عن البائع ولم يدخل في ملك المشتري وليس يجزئ له سحالة ملك بغير ملك والمشاغرة ثلثة احوال كقولنا وقول الشيخ والثالث
 انه امر اعيان فان سحاه ظهر علم الانتقال وان مضياه ظهر الانتقال **مسألة** لو كان الخيار ازيد من حول ففتح البائع العقد بعد الكول فالزكاة على المشتري لغيرها
 بالعين فيسقط من الثمن ما قابل الفرضه سوله فتح قبل تمكن من الاداء او بعد **ق** الكول يسقط عن البائع بمجرد العقد ان كان الخيار له ولا فرق بين ان
 يقبض المشتري او لا فلو لم الكول في هذه الخيار المشروط او لم وهما في المجلس فلا زكاة على البائع لان انتقال ملكه عنه وهو احد قولي المشافرة والثاني الزكاة على البا
 على عدم الانتقال **ج** لو رجع البيع للمالك لورده عليه سابق حولا لانه ملك ومخبر حدث بعد تواليه وكذا لو منحه البيع في هذا المجلس بخياره لانه لم ينع نقل الملك
 لو حال الكول في مدة الخيار فالزكاة على المشتري لانه ما ملكه وعلى قول الشيخ الزكاة على البائع فان اخبر بها من غيره فالباع بالخيار وان اخبرها منه بطل البيع في المخرج
 الباقي لان تفرق الصفقة لا يفتضي الفسخ وهل يثبت الخيار والمشتري اشكال ينشأ من التفرق ومن نقله وجوده عند العقد لعلم المشتري به وان لم يخرجها
 سلمه الى المشتري فانقضت مدة الخيار لزم البيع فيه وكان عليه الاخر من غير كالموابع ما وجبت فيه الزكاة **مسألة** لو اصدفها بضاعة فان كان الذي
 كان ديناً حكمة حكم الدينون ولا فرق بين ما قبل الدخول وبعد لانه يثبت الذمة ولان بين ان يكون حيواناً او غيره وقال الشافعي لا زكاة في الحيوان لان من شرط
 وجوب الزكاة السوم للنماء وهو غير حاصل في الدين فان ظلمها قبل الدخول واخذت بفضه فان اوجبت الزكاة في الدين وجب فيها بفضه دون ما لم يقبضه لانه
 دين لم يقبض عنه ولم يقبضه فاشبه ما نقل بفضه لافس وجوده وكذا لو اشترى الخنازير قبل الدخول ففسط المهر كله فلا زكاة وكذا اكل دين سقط قبل قبضه
 من ينزل سقطاً صاحبه او يابس صاحبه من استبقا لان الزكاة ماسة فلا تارم فيها يحصل **مسألة** لو كان الصداق عينا ملكه بالعقد فوجب عليها
 الزكاة اذ احوال عليه كحول سواء كان في بد الزوج البازل وفي بد لها وان كان كله في معرض السقوط بالردة والفسخ او بعضه بالطلاق **ب** لو كان الصداق
 عينا بائناً حال عليه كحول ثم سقط بفضه ونقص النصف فعليه اربعة اقسام من الزكاة وجبت فيه ثم سقطت من بفضه فمعنى اخضبه فاحض السقوط
 به ولو مضى عليه كحول ثم قبضه فكنه لما مضى كله ما لم ينقص عن النصاب لانه مال اشترى بفضه ويجوز المدون على اذنه فوجب فيه الزكاة كمن اشترى البضاعة
 وبه قال احمد والشافعي وقال ابو حنيفة لا تجب عليها الزكاة ما لم يقبضه لانه بدل عما ليس بمال فلا تجب الزكاة فيه قبل قبضه كمال لكانه ومنع الاصل **مسألة**
 بغيره في عدم استحقاق بفضه فان كان النكاح من اذنه **ج** لو مضت صداقها قبل الدخول ومضى عليه كحول فكنه من العين ثم ظلمها الزوج **ج**
 عليها بفضه وكانت الزكاة من النصف الباقي فخرج في عشر اجزا من الغنم من تسعة وثلاثين جزاً وهو قول الشافعي واحمد لم يفرق بفضه ما مضى من
 لانه يمكن الرجوع في العين فلم يكن له العدول الى الفسخ وقال الشافعي في بعض احواله يرجع الزوج بنصف الموجود ونصف منه المخرج لانه لو تلف لكل
 رجع عليها بنصف فبئذ فذلك اذا تلف البعض والجواب لفرق بان مع تلف الكل لا يمكن الرجوع في العين وله قول ثالث بين نصف الموجود ونصف
 بئذ الكل لانه قد ينعض عليه بفضه فلم يمكن الرجوع الى بفضه العين وكان له العدول الى الفسخ والوجه عند الرجوع في نصف الموجود والمطالبة بغيره الزكاة
 اما مثلاً او غيره على التفصيل ولو كنه من غير العين كي لو ظلمها بعد الكول وقبل الاخراج قال الشيخ فان اخبرها من عين المال اخذ الزوج نصف الباقي وان
 اخبرها من غير فذلك وان لو تكن اخبرت لكن افشيت هي الزوج الصداق كان ما اخذه الزوج صحيحاً وعليها بما اخذت حتى الصداق فان ملك بضمها
 ويصح نصيب الزوج كان للساعي ان ياخذ حصة من نصيب الزوج عليها بفضه لان الزكاة تجب في العين دون الدار وهذا القول من الشيخ يشعر بان لها ان يخرج
 من العين وبه قال الشافعي ومنع احمد من ذلك لان حق الزوج شافعي على وجه الشبهة والزكاة لم تعلق به على وجه الشبهة **ق** للشافعي جواز الفسخ قبل اتمام
 الزكاة على تقدير ثقلها بالعين وجهها المنع لان المساكين شركاء معها فلا يجوز الفسخ دونهم والجواز لان المال الذي دفع من اى الاموال شافعي للساعي
 الاخذ من نصيب الزوج كل الزكاة لانهما وجبت عليها قبل ثبوت حق الزوج فاذا ايجد لها ما الاخذ من نصيب الزوج لان الزكاة وجبت بسببه فاذا
 اخذت الزكاة فبطلان الفسخ وجهان البطلان لعين حق الفسخ في المال المشقوق وعدمه لان ثقلها حصل جد صحة الفسخ ويرجع الزوج عليها
 بفضه الزكاة **ق** لو كان الصداق ديناً فاباير منه بعد الكول فالزكاة عليها على تقدير وجوب الزكاة في الدين وهو احكام الروايتين عن احمد لانها من
 دينه فاشبه ما لو قبضه والثانية الزكاة على الزوج لانه ملك ما ملك عليه وكان له ملكه عنه وهو غلط فان الزوج لم يملك شيئاً بل سقط الدين
 عنه فوجب عدم الوجوب فان المرأة لم تقبض فلم تملكه كونه كما لو سقطت بغير اسقاطها وكذا الخبيث كل دين ابراءه صاحبه منه بعد الكول كما لو ظلمها
 بعد الكول قبل الدخول والتمكن من الاداء وجبت الزكاة وان اشترى الزوج النصف قبل التمكن من الاداء بخلاف الثالث لان العين فيها باقية وقد خذ
 عوضها وهو البضاعة بخلاف الثالث فلا عوض له **ح** لو تلف النصف بغير بطلانها فعلق حق الساعي بالعين وضمت للزوج **مسألة** لو تلفت النصف
 ملك بالشرع حولا وبغيره فذلك على الاقوى فلا تجزئ في حولا الزكاة حتى مضى حول الشرع ثم ينوي التملك كقبض الكول وبه قال الشافعي وعند الشيخ ملك
 بغيره في عينه لا وان لم ينو التملك وهو ظاهر مذهبه احمد واذا ملكها وجب عليها مثلها او قيمتها ان لم تكن مثلية وبه قال الشافعي وشيخ الخبيث الزكاة
 عند التملك ويقتضى قول الماتنين من الوجوب على المدون النع هنا لانه دين وقبل لا يجب بمقتضى حق وهو عدم استيفاء الملك اذ لصاحبها اخذها مني
مسألة لو كان الاداء شرطاً في العقد الا في الوجوب فلو لم يتمكن المسلم من اخراجها بعد الكول حتى تلفت لم يضمن ولو تلف بعض النصاب سقطت البضاعة
 من ملكه وهو ساقط في عينه اذ انما اداءه في مال الكافر فان الزكاة وان وجبت عليه عند تملكه لا تجزئ بالفرع وبه قال الشافعي خالف احمد وابي حنيفة
 الا ان يصرح بمرادوه احوال كرهه فاذا سلم سقطت عنه وان كان النصاب موجوداً لانه عايدة فسقطت باسلامه لقوله عليه السلام لا يسأل عن ما قبله ولا يناف

قوله

لو كان الزوج
 حصة العين
 ويرجع الزوج

لو كان الزوج
 حصة العين
 ويرجع الزوج

كتاب الزكاة

منها في الأول

وان كان للبدن

مفهوم الخطاب

في السائمة

أعني

أو غيره

السوم

الحول حين الاسلام ولو هلك بغير طه حال كفره فلا ضمان وان اسلم واما المرد فلا يسقط عنه ما وجب عليه من حال الاسلام ان كان عن طه انتقلت
الاموال الى ورثة الحال والا يثبت عليه فاذا حال الحول وجب عليه اذا خرج من حال الرد وان كان في حال الشافعي كالمواظم عن الكفار وقبيل وجه لغز ولما
الشرايط الخاصة بشتاى عند كل صنف انما الله تعالى المعصم في الحول فداجم المسلمون كافة على ايجاب الزكاة في شرايطها الا بالبلد والبقع والغم
والذهب والفضة والخطبة والشعر والتمر والزبدية خلتها فبما زاد على ذلك وشتاها مطالبة في زكاة الانعام وفيه فصول **الفصل في زكاة**
الابل مسئلة بشرط فيها اربعة المالك النصاب السوم والحول اما المالك فلا يشترط ان غير المالك لا زكاة عليه اما النصاب فاجماع المسلمين
لفول رسول الله صلى الله عليه واله ليس فيما دون خمس صدفه وقال الصادق عليه السلام ليس فيما دون الخمس ابل شئ اذا عرفت هذا فالنصاب ابل
ثلاثة عشر مضيا باحسن عشر حش عشر من ست وعشرين ست وثلاثون ست اربعون احد وستين سبعة سبعون احد وتسعون
مائة واحد عشر ثم بعد ذلك اربعون وحشون بالغاما بلغت عند علمائنا اجماع وسباني البحث في ذلك مسئلة بشرط فيها وفي غيرهما من
الانعام السوم وهي الرعيه المعد للذر والنسل واحش في نابل ذلك عن المعلوم والنسل للعوامل وان لم يكن معلومة فانه لا زكاة فيها عند علمائنا وفيه
على عليه السلام ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله ومن التابعين سعيد بن جبيرة عطاء بن محمد والحسن البصري والنفخي ومن الفقهاء الشافعي وابو حنيفة والشافعي
والليث بن سعد واحمد اسحق وابو ثور وابو عبيد لقوله عليه السلام ان اربعين من الغنم السائمة نشاة دل بمفهوم على انتفاء الزكاة عن المعلوم والا كان
ذكر الوصف ضابطا بل هو ههنا للخصيص ولو لم يكن مرادنا كان فينا وقال عليه السلام ليس في البقر العوامل صدقة ومن طريق اخر خاصة قول الباقر والمصاد
عليهما السلام وليس على العوامل شئ انما ذلك على السائمة الواحدة وان وصف النماء معتبرة في الزكاة والمعلومه تسع في علفها نأوها وقال مالك في
العوامل المعلومه وبه قال ربيعة ومكحول وفائدة وقال داود وحجبي عوامل البقر والابل ومعلومه اذ وان الغنم لقوله عليه السلام في اربعين بشاة شاة
في ثلثين من البقر ثبيع ولا نه يجوز الاضحية فاشبه السائمة والحد يث تحصى والفرق بين السائمة والمعلومه لزوم المؤنة المعلومه والعوامل معدة
لاستعمال مباح فاشبهت الشيا مسئلة لو ساءت بعض الحول وعلقها البعض الاخر قال الشيخ رحمه الله تعالى يحكم للاغلب به قال ابو حنيفة واحمد وبعض
الشافعية لان اسم السوم لا يزل مع الفلة وخفة المؤنة موجودة فكانت زكاة واجبة كالزروع اذا سقى سحوا وناحها وقال البعض الشافعية ان علفها هو
او هو من لرسيل حكم السوم وان علفها ثلث ايام زال حكم السوم لان ثلث ايام لا تضرب عن العلف ما دون ذلك بضرب عن العلف ولا يثلف بركة وقال
بعضهم انما يثبت حكم العلف بان بنوى علفها وبفعله وان كان ثمرا كما لو كان له ذهب فبوى صباغته وصاغه انقطع حوله وكان السوم موجب العلف
مسقطا واذ اجهت اغلب الابل سقاطا كما لو كان معار بعونها واحدة معلومة لو حجب ثعلبا للمسقط والزروع الاكثر لا نه غير مسقط بخلاف مسلكنا ولا نه
عندنا عينا والاسم فان بقي عليها اسم السوم وجبت والاسقطت **فروع** اذ من جاز عن اسم السوم بالعلف ثم عاد ثابا لسومة الحول من حين العود
لا فرق بين ان يعلفها ام لا كما بان من مال المالك لو علفها من مال لا فاشبه الحول بالسائمة لعدم المؤنة حينئذ ولا فرق بين ان يكون العلف
لعدا كالشيل والاب لو علفها بقصد قطع الحول وخروج عن اسم السائمة انقطع وقال الشافعي لا يقطع وسباني بحجة فاصد الفراء بالسائمة لو
زمان العلف والسوم فتعدنا لا زكاة وعلى قول الشيخ من اعتبار الاغلب بين السقوط ايضا لو اعتلقت نفسها حق خرجت عن اسم السائمة سقطت
ومن اعتبر القصد من الشافعية لم يسقطها واسقطها بعضهم كخرجها عن اسم السوم ههنا لو عصب ثمة عاصبا زكاة عندنا ومن جاز في المغصوب فين
وجهان الوجوب لان فعل الغاصب عدم الاثر وكذا لو عصب هبا واخذ منه حليا لا ينقطع وهو م والعدم لغو ط شرط كما لو ذبح بعض الشاة ولو
معلومة واسماها فوجهان الوجوب لم يحصل لرفق كما لو عصب حنطة وبذرها يجز العشرة الثابت والمنع لما تقدم فان وجب قبل عصب على الغاصب لزم من فعله
مبل على المالك ففي رجوعه على الغاصب وجهان المنع لان السبي الوجوب ملك المالك والرجوع لا نه لولا الاسانة لو حجب هل يرجع قبل الاخراج او بعد
وهذا كله ما فظنا من السائمة الذي لا يوجب فيه الزكاة ضرر ان ما هو ثابتي نفسه وما يبرصد للنماء فالاول الحول لثا فاذا انكامل ثا وجب فيه الزكاة ولا
يعبر فيه حول ولا يبرصد للنماء كما لو اشترى برصد للذر والنسل والذات النفس للجان فانه لا يجز فيه الزكاة حتى يمضيه فيه حول من حين ثم يضاهيه ملكه وبه قال جميع
الفقهاء لقوله صلى الله عليه واله لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ومن طريق اخر خاصة قول الباقر والصادق عليه السلام ليس على العوامل من الابل والبقر
شئ انما الصدقات على السائمة الى اعينه وكل ما لم يحل عليه الحول عند تربيته فلا شئ عليه فيه فاذا حال الحول وجب عليه وقول الباقر عليه السلام الزكاة على
الصامت الذي يحول عليه الحول تحجب عليه وقول الباقر عليه السلام الزكاة على المالك الصامت الذي يحول عليه الحول ولو حركه وحكى عن ابن عباس ابن
مسعود انها قال اذا استفاد المالك زكاة في الحال ثم يكره الزكاة بذكر الحول لانه مال تحجب فيه الزكاة فوجب حال استفادته كالحبوب والثمار والفرق
ان الغلات ينكامل نأوها بغرة وهذا لا ينكر الزكاة فيها بخلاف هذه مسئلة بشرط نفاذ النصاب طول الحول فلو نقص في وسطه واحد طر فيه وكل
اعتبر ابتداء الحول من حين الكمال وسقط حكم الاول عند علمائنا وبه قال الشافعي واحمد لقوله عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول وهو
يقض من الحول على جميعه ولان ما اعتبر في طر الحول اعتبر في وسطه كالمالك الاسلام وحكى عن ابو حنيفة ان النصاب اذا اكمل لم ينقصه في وسطه
ليس يجز مسئلة في الحول هو مضمون احد عشر شهرا كما ملز على المال فاذا دخل الثاني عشر حجب الزكاة وان لم تكمل ايامه لم يحجب بدخول الثاني عشر
عند علمائنا اجماع لقول الصادق عليه السلام وفي سئل عن رجل كانت له مائة درهم فوهبها بعض اخوانه وولده او اهله فزار من الزكاة اذا دخل الثاني عشر
فقد حال عليه الحول وجب عليه زكاة **فروع** في احساب الثاني عشر من الحول الاول والثاني اشكال بشتا من ان تمام الاول حنيفة ومن صدق الحول
لان باسئلال الثاني عشر لو تلف بعض النصاب قبل الحول فلا زكاة وبعده بجمبا جميع ان فرط والافبا النسبة ج لوارثه انشاء الحول عن طه اسنانف
ورثة الحول ولو كان عن غيرها اثر مسئلة لا يجز الزكاة في النخال وهي اولاد الغنم اول ما نالها حتى يحول عليها الحول من حين سوما ولا يبين على حول
الامهات فلو كان عينا اربع ثم ينجح وحب الشاة اذا استغث بالزروع ولو كانت عند خمس سنه اشهر ثم ينجح حساوتم الحول وجب الزكاة في الحول

غير عند علمائنا وبه قال الحسن البصري والفقهاء لقوله عليه السلام لا زكوة في مال حتى يحول عليه الحول ولا صلة البر لشؤله الشافعي السخا لم يضم الى الامهات في حوله
بذلك شرائط ان تكون منبولة منها وان تكون الامهات نصابا وان يوجد معها في بعض الحول فلو لم تكن منبولة منها بل كان الاصل نصابا واسفاده مالا
من غيرها وكانت المفائدة من غير غيرها لم يضم اليها ولو كان حول المفائدة معتبرا بنفسها سواء كانت المفائدة من جنسها بان يحول على خمسة من ابل سنة
اشهر ثم يملك خمسها او من غير جنسها مثل ان حال على خمسة من ابل سنة اشهر ثم يملك ثلثين بغيره ولو ملك غيرها شاة سنة اشهر فزاد في
ملبغها ربعين كان ابتداء الحول من حين كملت نصابا سواء كانت المفائدة من جنسها او من غير جنسها عتبتا او من غيرها لقصور هذا الامر ان النصاب
ولو وجدت بعد انقضاء الحول لم يضم اليها واجتمع على التبعية بقول علي بن ابي سلمة عند علمهم بالكبار والصغار وقال عمر بن الخطاب عند علمهم بالسخا
ولا يخالفها فكان اجماعا ولا انهاء اذا تبع الاصل في الملك تبعه الزكوة كما هو الحال في النجاسة والحجاب بقول يوحنا بن جابر فان السخا والصغار يجب فيها
الزكوة مع حصول السوم ومنع حكم الاصل ونافع ابو حنيفة الشافعي في الشرط الاول فقال اذا استفاد سخا من غير غيره في اثناء الحول ضم الى ماله اذا كان
من جنسها وكان حول الامهات حول السخا وان لم يكن من جنسها كسخا الابل مع الغنم لم يضم فلو كان عند خمس من الابل حولا الا هو ما فلك جنسا لم يبل ثم
مضى اليوم زكى المالبين معا وبه قال مالك لكن انفرها بوحقيقة بان زكى بملكها لم يضم مثل ان كان عند خمس من الابل وما شاد وهم اخرج زكوة
المالبين ثم اشترى بها جنسا من الابل لم يضم الى النقي كانت عند في الحول وان لم يملك المبدل ضمها معا ولو كان عند عبد لم يخرج زكوة الفطر عنه
اشترى به جنسا من الابل لما عند واهج ابو حنيفة على الضم وان لم يكن من اصله بان الحول احد شرط في الزكوة فوجب ان يضم المستفاد الى النصاب
فيه كالنصاب ينقص بالزكوة ولا لا الضم في النصاب انما هو المستفاد فكذلك الحول وينقص بقوله عليه السلام ليس في مال المستفاد زكوة حتى يحول
عليه الحول ولا منها فائدة لم تولد ما عند فلم يضم اليه حوله كالف زكى بملكها او كانت من غير جنسها ونافع مالك الشافعي في الشرط الثاني فقال لو كان
الغنم اقل من اربعين ومضى عليها بعض الحول ثم تولدت ومثت الاربعين اعتبر الحول من حين ملك الاصول وهو احد الروايتين عن احمد لان السخا
انما يضم في الزكوة فيجب ان يضم الى ما دون النصاب كارباع الخراف ونفع الحكم في الاصل والمفروض بان مراعاة الفقه في كل حال يشق فاعتبر الحول
مخلافا لسخا لان الزكوة تجب في غيرها فلا يشق ذلك فيه فاعتبر جميع الاصل الحول كما لو ثبت بغير سخا لافرجع الى لو ثبت بعد الحول ومثل مكان الاداء
لم يضم عندنا وهو ظاهر للشافعي فلو كان مبيعا على وجوب الزكوة هل تغلق بامكان الاداء ام لا فان قيل بانه بشرط الوجوب ضمته ان لم يشترط
الضمان لم يضم وبه لا يؤخذ السخا في الزكوة اجماعا ما عندنا فاعلم الوجوب وما الخالف فلقول عمر بن الخطاب عند علمهم بالسخا لافرجع بها الراعي على يد
ولا ماخذها منهم ولو كان النصاب كله صغارا حازا هذا الصغرة وانما يتصور عندنا لو بدل كبارا بصغارا في اثناء الحول وكان عند نصاب من الكبار
فتولد نصابا من الصغار ثم ماتت الامهات وحال الحول على الصغار وهو ظاهر قول احمد وقال مالك لا يؤخذ الاكبر في جزئ في الاخذ بقوله عليه
السلام احتشائي الحذر عذرا لثبته وهو محمول على ما فيه كبرار حج لوم ملك نصابا من الصغار وانغفل عليه حول الزكوة من حين ملكه اذا صلح عليه اسم السوم
والافلا وقال ابو حنيفة واحد في رواية لا تغفل عليه الحول حتى يبلغ ستا يجزى مثله في الزكوة وهو محكي عن الشعبي لقوله عليه السلام ليس في السخا زكوة
ولان السن معنى بغيره الفرض فكان لفرضه نافية الزكوة في العدة ورواية عن احمد انها تغفل عليها الحول حين الملك وان لم تكن سائمة لانها تغفل
مع غيرها فتغفل منفردة كالامهات والعلة ممنوعة كزكوة بديان لا زكوة في السخا ولا يضم مع الامهات عند الشافعي يضم بالشرط الثلث فلو اختلفت
ورب المال في شرط منها فقال مالك هذه السخا من غيرها او كانت اقل من نصابا ونجتها بعد تمام الحول وخالف الساعى فدم قول مالك لانها من جنسها
فيها لا انها تجب على طريق المواساة والرفق فقبل قوله من غيرهم لو اذا ضمت السخا الى الامهات على راي الشافعي ثلث بعض الامهات وجميعها وبقي نصاب
لم ينقطع الحول وبه قال مالك لان السخا قد ثبت لها حكم الحول بنسبة الامهات فصار كما لو كانت موجودة في جميع الحول فموتت الامهات وانقصتها الا
يظل ما ثبت لها كما ان ولد لم يولد بثلث حكم الاستبراء على وجه النسخ لانه فائدة ما نال الام لم يطل حكم الاستبراء للولد وقال بعض الشافعية انما ينقص
الامهات عن النصاب بطل حكم الحول فيها في السخا لان السخا انما ضمت اليها على وجه النسخ فاذ انقضت الامهات لم يبقها السخا كما لا ينبغي ان لا ابتداء
لو كانت فاقضت ولو ثلثت جميع الامهات قال الشافعي لا ينقطع الحول اذا كانت نصابا ولو بقي واحد لم ينقطع ولو ملك اربعين صغرا تغفل الحول
عند الشافعي خلاف لقوله عليه السلام ليس في السخا زكوة في لو كانت في الابل فضلا وفي البقر عجا جيل فان سامت حولا اعتبر والافلا والمخالفة في
السخا خالفوها اذ عرف هذا فلو كانت الابل كلها فضلا والبقر عجا جيل اخذ واحد منها وقال بعض الشافعية لا يؤخذ الا السن النصون
لا فلو اخذنا واحد منها السون يابن خمس عشر واحدى وستين واخذنا فاضلا من كل واحد من العدد بين وهو غير جائز فاخذنا كيرة بالغنم بان
نقول كيرة خمس عشر كيرا فاذا قبل ما نرى قبل كيرة بنت مخاض فاذا قبل عشرة فيقال كيرة فاضلا فاضلا فاضلا جنسون اخذت فاضلا فاضلا فاضلا
بعض الشافعية انما يغفل ذلك مادام الفرض بغيره بالكبر فاذا بغيره بالعد ركت وسبعين اخذ من الصغار وليس يجيد لاداءه الى السون بين الاربعين و
الحسين والثلثين والاربعين في البقر والنبى صلى الله عليه واله فوفى بها خمس مائة اول نصاب الابل خمس مائة فلا يجب جناد فيها حتى ثم عشر مائة شاة
ثم خمس عشر وعشرة ثلث شاة ثم عشرة وعشرين واربعة شاة وهذا كله اجماع علماء الاسلام فاذا بلغت خمس وعشرين فاكش علما شاة على ان فيها خمس مائة الى
وعشرين ففيها بنت مخاض لقول علي بن ابي سلمة في خمس وعشرين شاة ومن طريق الخاصة قول الباقر الصادق عليه السلام في خمس وعشرين خمس من الغنم
ولان الخمس الزائدة على العشرين كما الخمس التامة لا لا تنقل من الشاة الى الحبس بزيادة خمس في شئ من نصاب الزكوة للنصوصه وقال ابن ابي عمير منا
في خمس وعشرين بنت مخاض وهو قول الجمهور كافرا لان ابا بكر كسب كاسا لرجل من اهل البيت كتاب الصدقة فخره رسول الله صلى الله عليه واله فاذا بلغ
خمس وعشرين الى خمس وثلثين ففيها بنت مخاض ومن طريق الخاصة قول الباقر الصادق عليه السلام في كل خمس شاة حتى تبلغ خمس وعشرين فاذا بلغت ذلك ففيها
بنت مخاض ومنع الاحتجاج بزيادة بكر نحو ازان يكون رابلا او يضر فيها زادة واحدا وهو جواب الثابتين وقال ابن الحبيب ثبت مخاض وابن ليون قال

ضمها

ففيها بنت مخاض

ان كل نوع يوزن الزكوة مع
غيره بعد وفده كالشاة
والجاء وقال ابو حنيفة
ينقطع الحول وان كان نصابا

كتاب الزكاة

وليس له الصعود مع اخذ الجبران لان الجبران اكثر من الفضل الذي بين الفريضة وقد يكون الجبران جزءا من اصل فان فيه الصحيح اكثر من ذلك
فكذلك فيه ما بين ما يخرج لو كان المخرج الى البيت وقلنا الوجوب في الاولى اخراج الفضة ان كان فيه الخط والافراج النافض مع الجبران او دفع الزكاة
الجبران ولو كان اخراج الفضة في الاولى لم يجز للولي دفع النافض مع الجبران اما لو كان اخراج الفضة اول من العبد فانه يجوز اخراج العبد بكل ما يخرج به الجبران
ثمة فلا يهرب عدم اجابة الجبران لو طلبه لان المولى ليس من اسنان الزكاة فلا يؤخذ الجبران كما لو اخرج فضله مع الجبران وهو احد وجهي الشبهة
والثاني يجوز لزيادة السن مستعمل بشرط سداد مائة زكاة الابل والبقر والغنم الاثوية في النصاب فلا زكاة في الذكر وان بلغت النصاب لئلا
الاحاديث على ان في جنس من الابل مائة وانما ينشأ اول الانثى مائة لول سقاط الناء من العدة ذلك لان الشرط اتخاذها للدر والنسل وانما يحتج في
الاناث وللبقرة الاصلي وباني الاصحاب لم يشترطوا ذلك لعدم قول الصادق عليه السلام ليس فيما دون الاربعين من الغنم شيء فاذا كانت اربعين ففيها مائة
ولا دلالة في الحديث بان ليس فيه منع من ولو جاز ذلك لكانت مائة من الغنم في مائة من الابل لان الشرط بل السوم وان لا تكون عوامل والبرائة معارضة
بالاحتياط خصوصاً مع ورود العمومات **الفصل في زكاة البقر** مستعمل في زكاة البقر واجبة بالسنة والاجماع قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما من
ساحل بل لا بقر ولا غنم لا يؤدي ذكرها الا جاء في يوم القيمة اعظم ما كانت واسمن ثمرة بقرها ونظاؤه باخفافها كما نقدت اخلاها عادت عليه
حتى يقتضي بين الناس فداجم المسلمون كافة على جوب زكاة فيها ولا يها احد اصنافها من الانعام فوجب زكاة في سائمتها كالابل بشرطها
اربعين كالابل الملك والنصاب السوم والحول وهما مشاويان منها الا النصابان في البقر مضايين الاول ثلثون فلا زكاة فيما نقص عن ثلثين من
البقر باجماع علماءنا وهو قول عامة اهل العلم لان رسول الله صلى الله عليه وآله معاذ الى ابن عمر ان ياخذ من البقر من كل ثلثين ببيعاً او ببيعة
ومن كل اربعين مسنة ومن طريق الخاصة قول الباقر والصادق عليهما السلام في البقر كل ثلثين ببيعة ببيعة حولي وليس اقل من ذلك شيء وفي اربعين ببيعة
بيعة مسنة يحكى عن سفيان المسيب لزمها قال لا في كل جنس من البقر مائة الى ان تبلغ ثلثين فاذا بلغت ففيها ببيعة لان النبي صلى الله عليه وآله سئل
بين البقرة والبدنة في الهدى وجعل كل واحد منها سبع شاة فيبني ان يفاصل بقر عليها في ايجال الشاة وهو غلط لان خصائص الابل تقوم
مقامها خمس وثلثون من الغنم ولا تجزئ فيها الشاة الواجبة الابل النصاب الثاني اربعون وعليها الاجماع فانما لا تعلم فيها مخالفاً **مسألة** في السوم شرط هناك
تقدم في الابل عند علماءنا اجمع وهو قول اكثر الجمهور وقول علي عليه السلام ليس في العوامل شيء وقول النبي صلى الله عليه وآله ليس في البقر العوامل صدقة
من طريق الخاصة قول الباقر والصادق عليهما السلام وليس على النصف شيء ولا على الكسور شيء وعلى العوامل شيء انما الصدقة على البائنة الراعية وان صفة
النماء معشرة في الزكاة ولا تؤخذ الا في السائمة وقال مالك ان في العوامل والمعلومة صدقة كقوله في الابل وقد تقدم **مسألة** في البقر مضية في الثلثين
تبيع او ببيعة بخير المالك في اخراج ايها شاء وفي الاربعين مسنة ثم ليس في الزايد شيء حتى تبلغ سنين فاذا بلغت ذلك ففيها ببيعة او ببيعة الى
سبعين ففيها ببيعة او ببيعة ومنه فاذ زادت ففي كل ثلثين ببيعة او ببيعة وفي كل اربعين مسنة عند علماءنا اجمع وهو قول الشعبي والنخعي والحسن
ومالك والليث والثوري والشافعية واحمد والسيوطي والبخاري ومحمد وابي ثور لان معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله بالصدقة
اهل اليمن ففرضوا على ان اخذ ما بين الاربعين والخمسين وبين الستين والسبعين وما بين الثمانين والتسعين فابيت ذلك وقلت لهم حتى اسأل رسول الله صلى
الله عليه وآله فقدمت واخبرته فامرني ان اخذ من كل ثلثين ببيعة ومن كل اربعين مسنة ومن الستين ببيعة ومن السبعين مسنة وببيعة ومن الثمانين ببيعة
ومن التسعين ثلثة اناباع ومن المائة مسنة وببيعة ومن العشرة ومائة مسنتين وببيعة ومن العشرين ومائة ثلث مسنة او اربعة اناباع وامرني ان لا اخذ منها
ذلك شيئاً الا ان تبلغ مسنة او ببيعة وما بين ببيعة من طريق الخاصة قول الباقر والصادق عليهما السلام وليس فيما بين الاربعين الى الستين شيء فاذا بلغت الستين
ببيعة وعن ابي حنيفة ثلث ايات احدها هذا والثانيان فيما زاد على الاربعين بحسب ما في كل بقر ربع عشر مسنة لانه لا يمكن ان يجعل الوفض لثلاثة عشر فان
جمع اوقافها لثلاثة عشر ولا يمكن ان يجعل لثلاثة لا تكون اثباتاً للوفض بالقباس فيجوز الزيادة بحسبها والثالثة انه لا شيء فيها حتى يبلغ خمسين فيكون فيها مسنة
وربع لان سائر الاوقاف لا يزيد على ثمانية اناباع وكلها في مائة اناباع فلا يجمع على ان الزيادة لا يتم بها احد العددين فلا يجزئها شيء كما لو زاد على
ولم يبلغ الاربعين **مسألة** لا يخرج الذكر من الزكاة الا في البقر فان ابن اللبون ليس باصل انما هو بدل على بنت مخاض وهذا لا يجزئ مع وجودها وانما
يجزئ الذكر في البقر عن الثلثين وما نكر منها كالسنتين والشعبين ومائة كثر من الثلثين وغيرها كالسبعين فيها ببيعة او ببيعة مسنة والمائة منها مسنة
ببيعة او ببيعة ولا يجزئ في الاربعين وما نكر منها كالثمانين والا اناث وكذا في الابل غير ابن اللبون فلو اخرج عن الحنفية حقا او عن الجذعة جذا او
عن بنت المخاض ابن مخاض لم يجز وان يخرج عن الذكر انثى على او مساويها يجوز اخراج المسنة عن البتيع ويجوز ان يخرج ببيعة ذكرين عن المسنة لانها
يجزئان عن الستين فمن الاربعين اولى ولو اخرج اكبر من المسنة جاز ولا مدخل للجبران هنا فلو وجب عليه مسنة ولم تكن عند فادان الزكاة الى البتيع واعطى
الجبران لم يجز الا بالقيمة السوفية لان الزكاة لا يعدل فيها عن النصوص الى غيره بقباس ولا بض هذا ولو اخرج مسنة المسنة لم يجز الى مع ضم قيمة النفاث
لان الانتزاع من الذكر بفضيلتها بالدر والنسل **مسألة** لو اجمع الفرض على المالك كائنه وعشرين اشياء اخرج ثلث سنات واربعاً ببيعة لان الزكاة
احدها فيخير في الحقة لا بد لمال كافلنا في زكاة الابل هذا انما يكون لو كانت اناثا فان كانت كلها ذكورا اجزأ الذكر بكل حال لان الزكاة موصاة
فلا يكلف الموصاة من غير ما له وقال بعض الجمهور لا يجزئ في الاربعين اثان الا اناث لانه عليه السلام رض على المسنة وليس يجب لانا ان في الذكر في الغنم مع
لامدخل في زكاةها مع وجود الاناث فالجواز في لان الذكر فيها مائة خلا **مسألة** الجواميس كالبقر باجماع العلماء لانها من نوعها كما ان الجناني من نوعها
فان انفق النصاب كله جواميس وجب فيه الزكاة وان انفق الصنفان اخرج الفرض من احدهما على ذلك المالكين فلو كان عند عشرة من بقره عرابا وعشرون
جواميس وفيه مسنة من احدهما اثنا عشر ومن الاخر خمسة عشر اخرج من احدهما مائة ثلثة عشر ونصف ولو كان ثلث بقر وسوسا وثلثة بيطا وثلثة
جواميس وفيه التبيع السوم وربع وعشرون والسبعون والجماموس اثنا عشر اخرج ببيعة ثمانية اثنان وعشرون ثلثة في كل واحد من هذه الاشياء

مسألة في الجبران

من كوفي البقرة

مسألة في الجبران

تتمتع
بملكها
ولا يملكها
غيره

والأصل في هذه المسألة هو أن ملكا إذا كان له مالان أحدهما مملوكا والآخر مملوكا لغيره فملكه مملوكا لغيره ولو كان له مالان أحدهما مملوكا والآخر مملوكا لغيره فملكه مملوكا لغيره ولو كان له مالان أحدهما مملوكا والآخر مملوكا لغيره فملكه مملوكا لغيره

من الآخر جمع صاحب له أربعين بغيره ثلثة أسابيع البيع على الآخر لا بغيره أربعة أسابيع المسألة على الأول فان أخذ من صاحب واحد ربعين والبيع من الآخر
ربع صاحب له أربعين بغيره ثلثة أسابيع المسألة على الآخر والآخر عليه بغيره أو بغيره أسابيع البيع هذا كله في خلطة الجوار أما خلطة الاعيان فالأخذ منه
يضع على حسب ملكها فلو كان لها ثلثة أشهر فلو كان يملكها ثلثة أشهر فلو كان يملكها ثلثة أشهر فلو كان يملكها ثلثة أشهر فلو كان يملكها ثلثة أشهر فلو كان يملكها ثلثة أشهر
على من هبنا ب لو وثا أو بنا عا شأنا أو ما الخلطة زكاة عندهم زكاة الخلطة وكذا لو ملك كل منهما مالان لثلاث خلطات وبلغ النصاب ولو انعقد الحول
على مال كل منهما دون النصاب ثم خلطوا وبلغ النصاب أو انعقد الحول على مال كل منهما منفردا ثم طرأت الخلطة فان انفق الحولان بان ملكا غرم المحرم و
خلطه غرة صفر ففي الجواب لا يثبت حكم الخلطة في السنة الأولى وبغير مال أحد لان الأصل في انفرد الخلطة عارض في غلب حكم الحول المنعقد على الانفرد
ويجب على كل منهما شاة اذا جاء المحرم وفي القديم وبغير مال مالك يثبت حكم الخلطة نظر الى آخر الحول فان الاعتبار في ذلك الزكاة باخر الحول فيجب على
كل منهما نصف شاة اذا جاء المحرم ولو اختلف الحولان فمالك أحدهما غرم المحرم والآخر غرة صفر خلطه غرم ربع فعلى الجواب اذا جاء المحرم فعلى الأول
شاة واذا جاء صفر فعلى الثاني شاة وعلى القديم اذا جاء المحرم فعلى الأول نصف شاة وعلى الثاني عند غرة كل صفر كذلك وبغير مال مالك واحد
وقال ابن شريح ان حكم الخلطة لا يثبت في سائر الأحوال بل يترك بان زكوة الانفردا بدأ ولو انعقد الحول على الانفرد في حق أحد الخلطين دون
الآخر كما اذا ملك أحدهما غرة صفر وكما ملك خلطافا اذا جاء المحرم فعلى الأول شاة في القديم وأما الثاني فاذا جاء صفر
فعليه نصف شاة في القديم وفي الجواب وبغير مال مالك يثبت حكم الخلطة لان الأول لم ينفق خلطه فلا ينفق هو خلطه الأول وظهرها نصف شاة لانه كان خلطافا
في جميع الأحوال وفي سائر الأحوال يثبت حكم الخلطة على القولين الا عند ابن شريح ولو خلطه ليشوع على الانفرد كما لو ملك ربعين شاة ثم بلغ بعد سنين
اشهر بغيرها مائة فظاهر ان الحول لا يقطع لاسم ان النصاب بصفة الاشتراك فاذا مضت سنة اشهر من وقت البيع فعلى البائع نصف شاة ولا شيء
على المشتري ان اخرج البائع واجبر من المشترك النقصا والنقصا وان اخرج من غيره وقلنا الزكاة في ذلك منه فعليه نصف شاة عند تمام حوله وان قلنا
بغيره بانعقد ففي انقطاع الحول المشتري قولان ارجحهما الاضطرار لان الجميع لان اخرج الواجب من غير النصاب فيعود الملك بعد الزوال لانه يمنع الزوال
اذا اجتمع في ملك الواحد ما يشبه خلطه واخرى من جنسها منفردة كما لو خلط عشرين شاة بمثلها الغرم ولم يربعون بغيره فبما يخرج بان الزكاة قولان
على ان الخلطة خلطة ملك اي يثبت حكم الخلطة في كل ما في ملكه لان الخلطة تجعل مال الاثنين كالواحد ومال الواحد يضم بعضه الى بعض وان
اما كنه فعل هذا كان صاحب السنين خلط جميع ماله بعشرين فعليه ثلثة اربع شاة وهي على الآخر ربعها وانها خلطه عين او يضمن حكمها على عين الخلط
لان خفة المؤنة انما تحصل في الفد المخلوط وهو السبب فاشترى الخلطة فعلى صاحب العشرين نصف شاة لان جميع ماله خلط عشرين وفي أربعين شاة
فخصه العشرين بغيرها وفي صاحب السنين وجوه اصحها عند ابن شريح لانه اجتمع في ماله الاختلاط والانفراد فعلى حكم الانفرد كما لو انفرد بمال في
بعض الحول فكانه منفرد بجميع السنين وفيها شاة والثاني بلزوم ثلثة اربع شاة لان جميع ماله سنون وبعضه خلط حقيقته وملك الواحد لا يثبت بعض
حكمه بلزوم اثبات حكم الخلطة الباقي فكانه خلط جميع السنين بالغير واجبها شاة حصنة السنين ثلثة اربعها الثالث بلزوم خمسة اشداس شاة ونصف
سدس جميعا بين اعتبار الخلطة والانفراد ففي الاربعين حصنها من الواجب لو انفرد بالكل وهو شاة حصنة الاربعين ثلثة اشداس وفي العشرين حصنها من
الواجب لو خلط الكل وهي بع شاة لان الكل ثمانون واجبها شاة الرابع ان عليه شاة وسدس شاة من ذلك نصف شاة في العشرين الخلطة كما ان الواجب
خلطه في ماله وثلثة اشداس في الاربعين المنفردة وثلث حصنة الاربعين لو انفرد بجميع ماله فاحصان على شاة في الاربعين ونصف شاة في العشرين كما
لو كانا مال الكين ولو خلط عشرين بعشرين لغرم ولكل منهما اربعون منفردة ان قلنا بخلطة الملك فعليه شاة لان الكل مائة وعشرون وان قلنا بخلطة العين
فوجوه اصحها ان على كل منهما شاة الثاني ثلثة اربع لان كل منهما يملك سنين بعضها خلط عشرين فعليه حكم الخلطة في الكل والكل ثمانون حصنة سنين فلو
الثالث على كل منهما خمسة اشداس شاة ونصف سدس جميعا بين الاعتبار فينفذ كل واحد منهما كانه منفرد بالسنين وفيها شاة حصنة الاربعين منها ثلثة اشداس
ثم ينفذ ان خلط جميع السنين بالغير والمبلغ ثمانون وفيها شاة حصنة العشرين منها اربع شاة ومثل على كل واحد خمسة اشداس شاة بلزوم ثمانية بعشرين بعشرين
مالا لو كان جميع المالين مخلطا وهو مائة وعشرون واجبها شاة حصنة العشرين سدس شاة وفي الاربعين ثلثة اشداس الرابع على كل منهما شاة وسدس شاة
شاة في العشرين الخلطة فضل الحكم الخلطة على الاربعين وثلثة اشداس في الاربعين المنفردة الخامس على كل واحد شاة ونصف شاة للاربعين المنفردة
ونصف للبعشرين الخلطة في لو خلط الشخص ببعض ماله واحدا وبعضه اخر لم يشارك الاخران بان يكون لاربعين فخلط منها عشرين بعشرين لرجل لا
بملك غيره وعشرين بعشرين لآخر كذلك فان قلنا بخلطة الملك فعلى صاحب الاربعين نصف شاة لانه خلطها ومبلغ الاموال ثمانون حصنة الاربعين
منها النصف وعلى كل واحد من خلطيه يضم ماله الى جميع مال صنا الاربعين وهل يضم الى مال الآخر وجهان الضم يضم الكل في حصنها كما انضم في
حوا صنا الاربعين فعلى كل واحد منها ربع شاة والعقد لان كل منهما لم يخالط الآخر ماله بخلاف صنا الاربعين فانه خالط لكل واحد منهما فعلى
كل واحد ثلث شاة فان قلنا بخلطة العين فعلى كل من الآخر نصف شاة لان مبلغ ماله اربعون وفي صاحب الاربعين وجوه احدها بلزوم
شاة تغليباً للانفراد وان لم يكن منفردا حقيقته لكن ماله يخالط به أحدهما ومنفرد عنه فيعطى حكم الانفرد ويغلب حتى يصير كالمنفرد بالباقي ايضا
وكذا بالاضافة الى الخلط الثاني فكانه لم يخالط احدا الثاني بلزوم نصف شاة تغليباً الخلطة فانه لا بد من اثبات حكم الخلطة حيث وجد حقيقته
واخذ المال فيقتضى ضم احد ماله الى الآخر فكل المال ثمانون فكانه خلط اربعين باربعين الثالث بلزوم ثلثة اشداس جميعا بين اعتبار الخلطة والانفراد
بان يقال لو كان جميع ماله مع زيد لكان المبلغ سنين واجبها شاة حصنة العشرين الثالث كذا يرضى في حق الثاني فيجمع عليه ثلثة اشداس فلو كان
انرا ملكا اربعين وجب عليه الشاة وان نفذ ثمانا كما هو سواء كان بينهما مسافة الفص او لا عند علمائنا اجمع وبغير مال عامة العلماء لقوله عليه
السلام عليه في اربعين شاة ولا يملك واحد فاشترى لو فارقا رب البلدان وعن احمد رواه ان كان بينهما مسافة الفص فلكل مال حكمه

في
الملك
نحو
الملك

وماذا
العلماء

بغيره

كتاب الزكاة

بغيره على حدة ان كان ضايا فبغير الزكاة والا فلا ولا يضر الى المال الذي البلد الاخر قال بن المنذر لا اعلم هذا القول عن غير احمد لقوله عليه السلام لا يجمع بين مطلقين
 فلا يجمع ولا يجمع ما بين رجلين في كونها كل مال الواحد مجيبان يؤثران في مال الرجل الواحد حتى يجبله كمالا بين وقد بينا ان المراد لا يجمع بين منفرد
 الملك المفسر عليه منوع فربما اذا كان له ثمانون شاة مضى عليها سنة اشهر فباع منها النصف مشاة واربعين معبنة اضطلع الحول في البيع ومن الباقى
 اجماعا لا يضر ضايا فان الحول في كونه على البايع واذا حال حول المبيع كانت كونه على المشتري وقال الشافعي تكون زكاة المشتري كونه الخلطة اذا طارقتا في الحول
 واربعين في صفر واربعين في شهر ربيع وحال الحول على الجميع فعليه الاول شاة عندنا ولا شيء عليه الزايد لقصور من النصا والجميع لما لك واحد في مال احد
 في رواية وقال الشافعي في الضمان عليه كل اربعين شاة وعلى الجدي بين الاول شاة وفي الثانية نصف شاة لانها خلطت بالاربعين الاولى في جميع الحول وفي الثانية
 ثلث شاة لا خلطتها بالثمانين في جميع الحول ولما جرد من حوله شاة في كل واحدة حج لوملك ثلثين من البقر واشترى بعد سنة اشهر عشر فعليه عند
 تمام حول الثلثين ثبيع وعند تمام حول العشر ربع سنة واذا تم حول الحول على الثلثين ثبيع ثلثين واربع سنة واذا حال حول الحول على العشر ثبيع ربع سنة
 ويدخل بعض الشافعية وقال بن شريح لا ينفصل حول العشر حتى يتم حول الثلثين ثم يساوي حول الكل لا بأس به ويجوز ان يجمع عند تمام حول الثلثين ربع
 السنة عند تمام كل حول العشر وكذا لوملك اربعين من الغنم سنة اشهر ثم ملك احدها وثمانين فالاربعين عليه عند تمام حول الاولى شاة وعند تمام كل حول الثانية
 شاة اخرى وهكذا ولوملك اربعين شاة في المحرم ومائة في صفر ومائة في ربيع فعليه عند تمام حول الاولى شاة وعند تمام حول الثانية والثالثة
 يجعل ملكه في الايجاب كملكه في ذلك في حال واحد مضار كان ملك ما بين واربعين فيجب ثلث شاة عند تمام حول كل مال شاة وقال بعض الجمهور يجب
 عليه في الشهر الثاني حصنة من فرض الثالث معا وهي شاة وثلث اسباع شاة لان ملك المالين دفعة كان عليه فيها شاتان حصنة لما بينهما خمسة اسباعها
 وهو شاة وثلث اسباع شاة وعليه في الثالث شاة وربع لان لوملك الجميع دفعة وهو مائة واربعون كان عليه ثلث شاة حصنة لثالث ربعين وسدسهم
 وهو شاة وربع لوملك عشرين من الاول في المحرم ستة في صفر فعليه في العشر عند تمام حول الاربع شاة وفي الستة عند تمام حولها سنة اربع من سنة و
 عشر حتى ان بنت مخاض ولوملك في المحرم سنة وعشرين في صفر فحسبها في الاول عند تمام حول بنت مخاض ولا شيء عليه في الحول الزايدة وقال بعض الجمهور
 عليه فيها شاة لانها مضاب كامل وجبت الزكاة في نفسها هو منوع وقال اخرون عليه سدس بنت مخاض بناء على ان بنت المخاض يجب خمس وعشرين وعلى الخلطة
 فان ملك مع ذلك ربع شاة اخرى فعليه الاول عند تمام حول بنت مخاض ولا شيء في الحول حتى يتم حول الست فيجب فيها ربع بنت لبون وربع شاة
 قال بعض الجمهور عليه في الحول سدس شاة اذا تم حولها في السنة سدس بنت لبون عند تمام حولها وقبل عليه في الحول الثانية شاة عند تمام حولها وفي
 شاة عند تمام حولها **الفصل الخامس في ضريبة مسئلة انسان لابل المأخوذ في الزكاة اربع بنات مخاض وهي التي كانت سنة دخلت**
 في الثانية وسهبت بذلك لان امها ما خض اى حامل والمخاض اسم جنس لا واحد له من لفظه والواحد مخضة وبنت لبون وهي التي كمل لها ست سنين
 في الثالثة وسهبت بذلك لان امها ولدت وصار بها لبن وحفنة وهي التي كانت سنة دخلت في الرابعة وسهبت بذلك لاسيما فانها ان بطر فيها الفحل
 اولان يجل عليها وجذع يفتح الذال وهي التي لها اربع سنين ودخلت في الخامسة وهي اكبر سن يؤخذ في الزكاة ولا يوجب حنفية بنت المخاض او بنت
 اللبون بل ما كمل لها ما قدر لها وان لم يكن لها ام لا يوجب ما زاد على الحين غرة في الزكاة ويصح ما دخل في السادسة ثم دخل في السابعة وربع وربع
 وما دخل في الثامنة سدس سدس وما دخل في التاسعة باذل لانها طلع فاه ثم يقال بازل عام وبازل عامين وهكذا والبازل والمخلف واحد وما دون
 المخاض يقال له فضيل وجوار اول ما ينقصل الولد ثم بنت مخاض فاستان البقر او لها الجذع والجذع غرة وهي التي لها حول وبهي شاة يبيعها ويبيعه لقوله
 صلى الله عليه وسلم يبيع او يبيعه جنعة او جذع وكذا البافر والصادق عليها السلام حيث شرها با حول فاذا كمل سنين ودخلت في الثالثة فهو ثني وثنية وهي
 المسنة شرعا فاذا دخلت في الرابعة فهو ربع وربعية فاذا دخلت في الخامسة فهو سدس وسدس فاذا دخلت في السادسة فهو صاع والصادق وغيره والعين المجزئة لا
 له بل يقال صاع عام وعامين وثلثه وهكذا واما الغنم فالواحد لولدها مسئلة ذكرا كان او انثى في الضان والمغزى يقال بعد ذلك بمائة ذكرا
 كان او انثى فيها فاذا بلغت اربعة اشهر ففي الغنم جفر للذكر وجفره للانثى جمعها حفاة فاذا جازت اربعة اشهر ففي العنود وجمعها عندين وبعض جمعها عندين
 من حين الولادة الى هذه الغنم عنان للانثى والذكر جدي فاذا كملت سنة فالانثى غرة والذكر شاة نفس فاذا دخلت في الثانية فهي جذع والذكر جذع فاذا
 دخلت في الثالثة فهي ثنية والذكر ثني فاذا دخلت في الرابعة فهي ربع فاذا دخلت في الخامسة فهي سدس فاذا دخلت في السادسة فهي صاع عام وما دون
 اما الضان فمسئلة واليه سنة مثل ما في المغزى هو جمل الذكر ودخل في الانثى الى سبعة اشهر فاذا بلغت اربع سنين في الاعرابي ان كان من سابين فهو جذع
 ان كان من سابين فلا يقال جذع حتى يسكن في الثانية اشهر وهو جذع ابد حتى يسكن في سنة فاذا دخلت في الثانية فهو ثني وثنية على ما ذكرناه في المغزى
 الى اخرها او انما يدخل في الضان جذع اذا بلغ سبعة اشهر واجاز في الاضحية لا يربح وح في جدي المغزى بين وح في دخل في الثانية فهو مسئلة الشاة
 المأخوذة في ضحك بل والجبر ان والغنم الجذع غرة من الضان والثنية من المغزى لوليد غفلة انا فاصد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما انار
 الله صلى الله عليه وسلم النار من الراضع وامرنا بالجد غرة والثنية وبه قال الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا يؤخذ الا الثنية وقال مالك الجذع غرة
 فربما يخرج في الذكر الانثى لان صلى الله عليه وسلم اطلق لفظ الشاة وهو يناول الذكر والانثى وهو واحد جوي الشافعية في الثاني فحاشي ان يكون
 الغنم في ضحها فانما يجرى ان يخرج من غنم البلد وغنم من غنم وغيرها اعمال بالاطلاق وقال الشافعي يؤخذ من غنم البلد ولو كانت شاة
 او مكيبة او عريضة او بنطرية او خنار او شبع فان قصد به ذلك الوجوب منعنا عن الاطلاق ولا فرق بين ان يكون ما يخرج من الغنم من جنس غلب غنم
 البلد او لا خلا للشافعي ولو عدل من جنس بلده لا حبس بلدا اخر اجزا وان كان دون من غنم بلده خلا للشافعي حج يجوز ان يخرج من الضان والمغزى
 سواء كان الغنم ابل حدها وسواء كان عندنا لقول سويل غفلة انا فاصد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما نأخذ الجذع من الضان والثنية
 من المغزى ولا نأخذ اسم الشاة بلنا ولها وبه قال الشافعي وقال مالك بنظر في الغنم يؤخذ منه فان شاة باخر حج من لها شاة وبه قال عكرمة واسحق وما

في ضريبة
الضريبة

في سنة
الاولى
في الزكاة
اربع

في سنة
الاولى
في الزكاة
اربع

الواجبة

فان قيل

卷之四

۴۰

البقرة

منه

والبحر هو جمل المنع لما فيه من العشرون من سبب وعشرين من الابل واحد من سبب وما بينهما من النصابين في اخذ مضبل بين ثلثين من البقر واربعين من
عجل ثلث المنع من اخذ صغير من احد سبب فادونها لان الواجب حد وادونها ذلك بعينه العدة كما نعلم والزم على هذا ان الواجب احد من سبب من
وسبب وسبب بنسب البون فالاولى على هذا ان يقال ان ادى اخذ الصغير الى التسوية لم يؤخذ والا اخذت الثالث وهو الاظهر عدم جواز احادها كما بين
من الغنم سبب الا قرب جواز اخراج ثلث من المعز عن الاربعين من الضان وحيد عن من الضان عن اربعين من المعز وهو احد من سبب لا يجاوز الجوز الثاني المنع من
الضان من المعز والعكس لان الضان فوق المعز ولو اختلف النوع جاز اخراج مائة المالك وهو احد من سبب ولا يظهر من المصنف ولا من غيره ان الواجب من
الصنفين فان امكن كائنا من الابل بضعها من بقر ومضفل من بقر فخذ حقتا من هذه وله رابع الاخذ الجود وخامس ان يؤخذ اوسط مسئلة لا يؤخذ
الربا وهي الوا الى خمسة عشر يوما ومثل في حنين لا شغلها بين بيعة ولدها ولا الماخض وهي الكاملة لا الاكولة وهي السمينه العدة للاكل
لا تحل الضراب لقوله عليه السلام اباك وكرام امواليهم ونهي عليه السلام ان ياخذ شاة في عاملا سبب بذلك لان ولدها قد شغلها فان نظرت المالك
بذلك اجاز ولو اقتصنا الكل بالماخض وجب اخراج ما خض وكذا الاكولة مع السوم واما الر بافتق اخذها اشكال بالخوف على الولد فالأقرب
بالقبض فروع اذا وجب عليه حد عنه وكانت حاملا لم يكن للساعي اخذها الا ان ينطوع المالك وكذا اذا وجب عليه سبب فاعطى المالك اعلا وكان
مبظوعا بالفضل ولا غلام فيه خلاف الا من داود فانه قال لا يجوز اخذ الحامل والاعلا من السن الواجب لانه عدل عن المصوص فلم يجز ولم يولد عليه السلام
اباك وكرام امواليهم والنصب على الاخف وقا بالمالك فلا يمنع من الاعلاب لو يغد والفرض في ما شئنه كان الحيا الى المالك اي واحد من غيره اخراجا
وقال بعض علماء شافعية جاز في الواجب وهو عندى على الاستحباب ج اذا لم يظهر بالبيعة الحامل لم يكن طريقها الحامل لم يكن للساعي اخذها الا بغير المالك
وكانت كالحامل بنقل ما فوقها اردونها **المطلب الثاني** في نكوة الذهب الفضة **مسئلة** الذهب الفضة تجزى فيها الزكوة بالنص الاجماع
الله تعالى الذين يكفر من الذهب الفضة لا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعد ايلام ولا يؤخذ بهن العفوبة الاعلى من الواجب قال رسول الله صلى الله
عليه واله من صلبت هب لافضة لا يؤدى منها الا اذا كان يوم القيمة صحف له صفائح من نار فاحمى عليها في نار جهنم فتكوى جنبه وجبينه وظهره كلما ار
اعيد في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد وجمع المسلمون كافة على الوجوب مع الشرايط **مسئلة** بشرط في وجوب الزكوة في هبة
امورا اربعة المالك جماعة والحول كذلك والنصاب بضاكونها مضرب بين منقوشين دراهم ودينارين عند علماء شافعية فلا زكوة في السباب النفاذ
والحلي لقوله عليه السلام ليس في الحل زكوة وفي طريق الخاصة قول الكاظم عليه السلام ليس في سبابك الذهب فغار الفضة زكوة وقول الصادق الكاظم عليه السلام
ليس على الشربة زكوة وقال الكاظم عليه السلام كل مال لم يكن ركازا فلا زكوة فيه قلت ما الركاز قال الصامت لمنقوش ولا يجرى مجرى لا منقوشه وواجب في
كافة الزكوة في غير المنقوش كالنقار وان اختلفوا في الحل على ما بان للعموم والخاص مقدم **مسئلة** لكل منها ضابان وعقودان عندنا على ما بان
فان يضاهى بالذهب عشرين مثقالا او عليها جماع العلماء الا ما حكى عن الحسن بن سفيان على ما بان في الزكوة حتى يبلغ اربعين مثقالا او
اليقوى صلى الله عليه وآله ليس في اقل من عشرين مثقالا من الذهب في اقل من مائتين درهم صدقة وهو يدل بمفهومة على وجوبه القبر خصوص ما عا
بالمائتين وقول على عليه السلام على كل اربعين دينار او كل عشرين نصف دينار ومن طريق الخاصة قول الباقر والصادق عليها السلام ليس فيادون
العشرين مثقالا من الذهب شيء فاذا كملت عشرين مثقالا ففيها نصف مثقال الى اربعة وعشرين فاذا كملت اربعة وعشرين ففيها ثلثة اخماس دينار الى ثمانية و
عشرين فعلى هذا الحساب كلما زاد اربعة اجزاء من بايوه بقول الباقر والصادق عليها السلام في الذهب في كل اربعين مثقالا مثقال في الزكوة في كل اربعين مثقالا
مثقال وفي الزكوة في كل مائتين خمسة دراهم وليس في اقل من اربعين مثقالا شيء والواجب بخلاف ان يكون اراد بالثقل المنقوش فيادون الاربعين هو الدينار
الواجب في الاربعين لا يجرى مجرى بياننا فلنا جميعا بل لا بد من **مسئلة** اول نقصا الفضة مائتا درهم باجماع العلماء لقوله عليه السلام ولا في اقل من مائتين
درهم صدقة وقال الصادق عليه السلام في الزكوة ربع العشر فان لم يكن الا شعير مائة قدس فيها شيء الا ان يشاء دينارا والرفعة درهم المضربة ومن طريق
الخاصة قول احمد عليه السلام ليس في الفضة زكوة حتى يبلغ مائتين درهم فاذا بلغت مائتين درهم ففيها خمسة دراهم واعلم ان الماشغل لم يختلف في حجية
ولا ايسر واما الدرهم فانما يختلف الاوزان فكانت فصد الاسلام صنفين سودا وطبرق وكانت السود كل درهم ثمانية دنانير والطبرق اربعة دنانير
جمعنا الاسلام وجعل درهمين متساويين كل درهم عشرة دنانير والدرهم الذي يعبر فيها النضاهي الدرهم الذي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل مثقالا
الذهب في كل درهم نصف مثقال وخمسة وهو الدرهم الاسلامي الذي يقدر بها نصاب الزكوة ومقدار الجزية والديارات ونصاب الفضة السخرة وغير ذلك
والدنانير ثمان حبات من وسط حبات الشعير **مسئلة** نصاب الذهب عشرين مثقالا ولا يعبر فيها الفضة عند علماء اجماع وهو قول اكثر العلماء لقوله عليه السلام
في كل عشرين دينارا نصف دينار ولا نصاب بخلاف الزكوة في عشرين مثقالا يعبر به كسائر الاموال الزكوية وقال طاووس الرهري وسليمان بن حرب بايوه السبب معبر
بالفضة فان كان ثلثة مائتين درهم ففيه زكوة والا فلا لا بد من ثلثة مائتين عن النبي صلى الله عليه وآله نصابه فحل على الفضة وقد بينا النقل عنه وعن اهل بيته
مسئلة لو نقص نصاب الذهب الفضة شيئا لم يجرى كالحجزة سقطت الزكوة عند علماء اجماع وقال الشافعي وابو حنيفة واسحق والليثي لقوله عليه السلام ليس
فيادون خمسة اوقى صدقة والا فبغير اربعين درهما اجماعا ومن طريق الخاصة ل احمد عليه السلام ليس في الفضة زكوة حتى يبلغ مائتين درهم وليس في الذهب
زكوة حتى يبلغ عشرين مثقالا او قول الصادق في كل مائتين خمسة دراهم من الفضة وان نقص ليس عليه زكوة ومن الذهب في كل عشرين دينار وان نقص
عليك شيء وهو رابن عن احمد في ان كان النقص يسيرا كالحجزة والحجبتين من الفضة وجبت الزكوة لانه لا يضبط غالبا من نقص الحول سبعة عشر
وان كان نقصا بينا كالدنانير والدنانير فلا زكوة وعن احمد ان الذهب ان نقص ثلث مثقال زكوة وقال عن عبد العزيز وسفيان ان نقص بضع اوقى فلا زكوة
وعن احمد ان نقص ثلث مثقال زكوة وعن مالك روايان احدهما ان نقص النصاب نقصا يسيرا يجوز جواز الموازنة وجبت الزكوة لانه يجوز جواز الموازنة
للموازنة الثانية ان نقص بالحجزة والحجبتين فجميع الموازين وجبت الزكوة وهي المعروفة من مذهب وقال الا بهي ليس هذا مذهب مالك وانما مذهبنا ان

منه

منه

منه

نصف دينار

من كل اربعين دينارا
في كل اربعين دينارا
في كل اربعين دينارا

في بعض الموازين وهي كالملة في بعضها ففيها الزكوة والا حاديت ذلك على اعتبار النصاب بخلاف ذلك فليس المعبر في نصاب الفضة الوزن وهو ان يكون كل عشرة درهم
سبعة مثاقيل كل درهم ستمائة واثني عشر ولا اعتبار بالعملة ولا بالسودا والغلبة التي في كل درهم درهم وثمانان ولا بالطيرة الخفيفة التي في كل درهم درهم واثني عشر
برعامة فقهاء الاسلام وقال المغيرة واهل الظاهر الاغنيا بالعدد دون الوزن فاذا بلغت المائتين عدوا فيها الزكوة سواء كانت واقعة او من الخفيفة وان كانت
اقل من المائتين عدوا في زكوة فيها سواء كانت خفيفة او واقعة وهو مد فروع بالاجماع وخلاف المغيرة قد انفرج ما يعقد الاجماع على خلافه فعلى هذا الوزن
العدد عن مائتين ولم يبلغ مائة واربعين مثقالا فلا زكوة ولو نقص عن مائتين وبيع مائة واربعين مثقالا وجبت حصة مسلم اذا بلغ احد النصابين وجب فيه
بيع العشر فيجب في العشر مثقالا نصف دينار وفي المائتين من الفضة خمسة دراهم بالاجماع علماء الاسلام قال عليه السلام ما نوارع العشر من كل اربعين دينارا
وليس في شعبين وشتر شتر ومن طريق الخاصه قول الباقر عليه السلام في الذهب ان يبلغ عشرين دينارا فعليه نصف دينار وليس فيها من العشر شتر وفي الفضة اذا
مائتي درهم خمسة دراهم وليس فيها من المائتين شيء **مسألة** النصاب الثاني للذهب بعد ثمانين دينارا ففيها اطاران وللفضة اربعون دينارا وفيها درهم واحد
ولا شتر في الزايد على النصاب الاول منها ما لم يبلغ ما قلناه عند علمائنا كذا في رواية سبعة السبب عطاء طائفة من الحسن والشعبى محمول والزهري وغير
من كل اربعين دينارا ابن دينار واربعة خيفته لقوله عليه السلام درهم واحد قال عليه السلام اذا بلغ الوزن مائتين ففيه خمسة دراهم ثم لا شيء منه حتى يبلغ الى اربعين دينارا وهذا من طريق
الخاصه قول الباقر والصادق عليه السلام فانما كلت عشرين مثقالا ففيها نصف مثقال الى اربعة وعشرين فانما كل اربعة وعشرين ففيها ثلثه اقسام دينار الى ثمانية
عشرين فعلى هذا الحساب كلما زاد اربعة وعشرين دينار فاعليه ثلث درهم ليس فيها شيء حتى يبلغ الى اربعين دينار وكذلك
الدنانير على هذا الحساب لان له عفو في الابتداء فكان له عفو بعد النصاب كلما شتر وقال مالك والثوري ابن ابي ليلى في الثلثة وابو يوسف ومحمد وابو
ثور وابو عبيد بن المتك ولحمد لا يعبر بنصاب بل بحسب الزكوة في ثمانينها وان قلت مرواه الجمهور عن علي عليه السلام وابن عمر عن عبد العزيز بن الخطاب
لما روى عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه واله انه قال ما نوارع العشر من كل اربعين دينارا درهم واحد وليس عليكم شتر حتى تهم مائتين واذا كانت مائتي درهم
ففيها خمسة دراهم فما زاد فحساب ذلك لانه مال يخرجه لم يكن له عفو بعد النصاب كالحبوب لانه لا يحد في الحد بل لان ما زاد على المائتين محاسب
في كل اربعين درهم وليس في الناقص عنها شيء اذ لا يستمر اربعين من حجة لنا والفسا سمد فروع بما تقدم اذا ثبت هذا فكما زاد الى الذهب بعد ثمانينها اطاران في كل
اربعة واذا زادت الفضة اربعين ففيها درهم في كل اربعين بل خلاف عندنا ولا زكوة فيها فنقص عن ذلك وان خرج بالثام **مسألة** لا فرق في النصاب الاول والثاني
لانه لو نقص منه شيء لم يمس كالحبة شقة الزكوة سواء انقضت الموازين في النقص اختلف فيه كما قلناه الاول ولو اختلفت بما جرت العادة به فلا فرق عدم الوجوب
مسألة لا يجب لزكوة في العشوش حتى يبلغ النصاب وضابوا وكذا المختلط بغير عند علمائنا وفيه قال الشافعي واحد لقوله عليه السلام ليس فيها دون خمس او اقل من الوزن
صك ولا المناط كونه ذهبيا وفضة والعشر ليس احدهما وقال ابو حنيفة ان كان الغش النصف واكثر كانت كالعرض غشرا بالقيمة وان كان الغش دون النصف
حكم الغش وكانت كالفضة الخالصة التي لا غش فيها لان الفضة لا تطبع الا بالغش وليس **مسألة** لا يجوز ان يخرج من مائتي درهم خالصه خمسة وعشرون
قال الشافعي لانه من ردى المال فلا يخرج من الجيد قال ابو حنيفة يجوز **مسألة** لو ملك ولم يعلم هل فيه غش ام لا وجبت الزكوة لاصالة الصحة والسلف ولعلم
ان فيه غشا وشك هل بلغ النصاب او لا يؤمر بالسك والخراج منها ولا من غيرها لان باويع النصاب شرط ولم يعلم حصوله فاصالة البرائة لم يبار بها شيء
وقال احمد يلزمه اجمع لو عرف ان فيه مضابا خالصا وجهل الزيادة عليه قال الشيخ يؤثر سببها ان لم يفرع بالاحتياط في الخراج ويبر قال الشافعي واحد لان الدين
مشغولة ولا يحصل يقين البرائة الا بالسك اكل الاحتياط في الخراج والوجر اخذ ما ينفق وجوبه ويخرج السكوك فيه ولا يحصل عملا با صالة البرائة
ولان الزيادة كالاصل فكما لو شك هل بلغ النصاب وضابوا سلفه وكذا لو شك هل بلغت الزيادة مضابا اخرى لو اخرج عن الغش منها فان انقضى قبل
ان يكون في كل دينار سدس وعلم ذلك اجن لانه يكون مخيرا لربع العشر وان اختلف او لم يعلم لم يجزئ الا الاستظهار بان ينفق ان ما اخرج من الدين
محيط بقدر الزكوة ولو اخرج ذهبيا لا غش فيه فهو افضل **مسألة** لو اورد اسقاط الغش والخراج الزكوة عن ثلث ما فيه من الذهب كمن معه اربعة وعشرين دينارا
سدسها غش فاسقطه واخرج نصف دينار عن عشرين دينار لو سببها لم يلزمه الا ذلك ولان غشها لا زكوة فيه في لو كان الغش ما يجب الزكوة وجبت الزكوة
فيه ايضا ان بلغ مضابا او كل مع من حنسه مضابا امر كرهه الشافعي ضرب الدينهم الغشوشة والوجه النجس الامع الاغنيا باخر جهات ان كانت مضبوطة
صحت المعاملة وان كانت مجهولة النقرة احتمل جواز المعاملة كما يجوز بيع المجونات وان جهلت مقامه لم يمسها والمنع لانه لا يطلب فيها من النقر
وهي مجهولة القدر **مسألة** لو علم النصاب وقد اخرج من الخالصه مثقالا عن الغشوشة منها طر لو كان الغش ما يجب الزكوة وجبت عنه ما على ما تقدم فان اشكل
الاكثر منها ولو يكن النسيب اخرج ما يجب الاكثر من خبثه فلو كان احد النقيض ستمائة والآخر اربع مائة اخرج زكوة ستمائة ذهبيا واربعة فضة ان كان
اكثر في فضة والا فالكسر لو ساء العبا واختلفت القيمة كالرضونة والراضية استحبنا لافضل الوجر عدم **مسألة** لو اختلفت في ان ساوى قد ابل بحد السبب وط
لو اخرج من اوسطها ما بقي بقدر الوجر فيتم اجز لو نقص قد راسل ان يخرج عن نصف دينار ويجز اجز الاجزاء اعتبارا بالقيمة وعدمه لان النسيب
صلى الله عليه واله نص على نصف دينار فلم يجز النقص منه ولو اخرج من الارضى زاد في القدر بغيره الواجب اجز **مسألة** لو كان له ثمانية وعشرون دينارا
الذهب العالي والدون ثم يخرج من كل جنس بقدره وكذلك درهم والدنانير الصالح والمكسوة بضم بعضها الى بعض ما لم يخرج بالكسر عن اسم المصروف كالمكسوة
سحقية صغار لا يظهر الضرب والنفس فيها ثم يخرج من كل جنس بقدره ولو اخرج من المكسوة بقدر الواجب بغيره وكذا من الصبي وان فضل الوزن على اشكاله يجب لو اخرج
من جاعل الجيد زاد بقدر ما ساء في غيره الجيد جاز لا يخرج منه اخرج الفضة وقال الشافعي لا يجوز وهل يرجع فيما اخرج من المعجب بها عند حسابها وقال ابو حنيفة يجوز
اخراج الردي من الجيد من غير جبر لان الجوده اذا لاف جنبها فيما في الربوا الا في طها **مسألة** لا زكوة في الحلى الساج استعماله كاسود المرأة والمنطقة **مسألة**
عند علمائنا اجمع ويبر قال في الصغار من جابر والنس وعابشة وسماوية النابيين سبعة السبب الحسن البصري والشعبى والعشم وقد روى عن الباقر عليه السلام
وابو عبيد بن خال زكوة عاترة كما يقول علمائنا ورواه الفقهاء مالك واحمد اسحق وابو ثور والشافعي في الضم والبويطي لاجد قول الامم وعليه صح ما يروى

من كل اربعين دينارا
في كل اربعين دينارا
في كل اربعين دينارا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بعد المؤنة كاجز السقي والعمارة والحفاظ والحاصد مصفى الفلز وقطع الثمر وغير ذلك من المؤن وقال عطاء ان المؤنة سبب باد مال يكون على
كالخرج على غيره في الاموال المشتركة ولان الارام المالك خاصة حيث عليه اضار به ويكون منقبا وقال الشافعي في طائفة المالك خاصة بقوله الشافعي
وابو حنيفة ومالك احمد لقوله عليه السلام فينا سفت السماء العشر فلو لم يفرق فيها مضرب فمضربهم عن الفرض لا يتناول محل النزاع لان العشر فيما يكون
نماء وفائدة في البيع الا في بيان المؤنة لا في ثمنه ففصلان النضوان اثنتي عشرة الفرض فلو بلغ الزرع خمسة او سبع مع المؤنة فافسقت المؤنة منه فخرج
النصاب حيث الزكوة لكن في المؤنة بل في الباقي من الاثني عشر من المؤنة فلا يجب فيه زكوة ولا في لوز وجب لا في لوزي لانه ثمن الزكوة وتكره في الفلان
من الثمرة من المؤنة اما من اصل النخل والذوق فلا في انما يجب ان يكون بعد اخراج حصته السلطان مسماة الزكوة في زرع ارض الصلح ومن سلم اهلها
عليها باجتماع العتبات فاما ما فتح عنقه فانها للمسلمين وبقيتها الامام ميسر فاذا زرعها وادى مال الثبالة وجب الباقي الزكوة ان بلغ النصاب لانسفط الزكوة بالخروج
عند علمنا الجمع ويرى قال عمر بن عبد العزيز والزهرى وحبلى الاضاري وربيعه والاوزاعي مالك والثوري والغيرم واللبث والحسن صالح بن حبان
ابي ليلى ابن المبارك والشافعي واسحق وابو عبيد احمد لقوله تعالى ما اخرجناكم من الارض فقولوا عليه السلام فينا سفت السماء العشر من موطون الخاصة
قول الباقر عليه السلام كل ارض فيها الباك السلطان فغلبك فيما اخرج الله منها ما فاطمك عليه ليس على جميع ما اخرج الله منها العشر وانما العشر عليك فيما
يحصل في يدك بعد مفا سمنه لك ولا في احقان بجمان اسحق بن مجوز وجوب كل منها على المسلم ولا في ثمن بينهما خراجا عنها كالكمارة والبقعة
صبي الحرم المملوك وقال اصحاب الراي لا عشرة في الارض الخراجية لقوله عليه السلام لا يجمع العشر والخراج ارض مسلم ولا في احقان سببا ما مشافنا ولا يجمعان
زكوة السوم زكوة ثمن فلا يجمعان في المال الواحد بخلاف الخراج لانا خراج يجب في الارض والزكوة في الزرع والمسحقا متغايران قال ابن المبارك يقول الله
تعالى وما اخرجناكم من الارض فلا يتركه لقوله في حنيفة وفي ذلك لوضيلا امام على الارض الخراج من غير حصته فالأرض جوب الزكوة في الجميع لا في
كالدين فلو جعل ما يخرج من الارض فزرع ما لا عشرة فيه وما فيه العشر فسط الخراج عليها بالنسبة وقال الجمهور يجعل الخراج فيما لا زكوة فيه ان كان
بالخراج ويرى قال عمر بن عبد العزيز ومسلم لو اسناجر ارضها فاعشر على الاجرة ومن مالك ارض عند علمنا ثوابه قال مالك والثوري وشريك
وابن المبارك والشافعي واحمد وابن المنذر لانه واجبة للزروع وكان على مالكة وقال ابو حنيفة انه على مالكة الارض لان من مؤنتها فاشبه الخراج وليس بجند
لان لو كان من مؤنة الارض لو وجب فيها وان لم يزرع كخراج ولنفذ بقدر الارض لا بقدر الزرع ولو جبر على مصادف الفري دون مصر الزكوة
اذا ثبت هذا فان مال الاجارة من المؤنة يند كيمش الثمرة **فروع** لو اسناجر ارضها فاعشر على صاحب الزرع لا في مالكة في لو غصبها فزرعها
واخذ الزرع فاعشر عليه ايضا لان مالكة وعلمنا حرة الارض **مسألة** في مؤنة الخراج لو زرع من ارضه فاسد فاعشر على من يجب الزرع له فان وجب لصاحب الارض
اندر لجره العامل من المؤنة وان وجب للعامل اندر لجره مثل الارض **مسألة** في بيع ارض من ذي اجارة ثمنه لا يدرى ان سفاط عشر
منها فان باعها من ذي واجر وكان من ارض الصلح او من ارض اسلم اهلها طوعا حيا للبيع والاجارة ويرى قال الثوري والشافعي واحمد قال مالك ينعون
من شرائها فان اشترىها صنف عليهم العشر فاخذ منهم الخمس هو ورايه عن احمد لان سفاط العشر من غلة هذه الارض اضرب بالفقران
ونقلها لا يحتمل فاذا نفعوا ذلك صنف عليهم العشر وهذا قول اهل البصرة وابي يوسف والخمس عبد الله بن الحسن العنبري عند علمنا ثوابه
منه فانهم وجبوا على الذي الخمس اذا اشترى ارضا من مسلم سواء وجب فيها الخمس كالمنقوض عنه او لا كارض من اسلم اهلها طوعا وارض الصلح وقال
محمد بن الحسن العشر بحاله وقال ابو حنيفة يضرب ارض الخراج وانما اوجب صاحبنا الخمس لاجماعهم لقول الباقر عليه السلام يا ذى اشترى من مسلم ارضا فان عليه الخمس
اذا ثبت هذا فان مسخى هذا الخمس على مقتضى قول علمنا ثوابه مسخى من الغنائم ويجعل ان يكون مسخى الزكوة وعليه قول من وجبه من الجمهور لانها
زكوة فضاءت عليه فلا يخرج بالان بانه عن مسخى ما يمنع العلة وقال الشافعي لا عشرة عليه ولا خراج **فروع** اذا كان اسلم زرع فقبل ان يبدى صلا
باعد من ذي بشرط القطع فتركه حتى اشهد فان لا عشرة عليه لكفره لا بمعنى سقوطها عنه بل بمعنى يغنى عنه غيرها ولا على البائع لان ثقلها خيرة
رده الكافر عليه يعيب بعد بدو الصلح لو حجب الزكوة عليه لا يجب الا عشرة في زرع المكاتب خلا لا في حنيفة ويرى قال الشافعي هذا ان كان مشروطا
او مطلقا لم يرد ولو ادى بخير بقدره فان بلغ مضربه مضابا وجب وان لم يعبه الجمهور وهذا القيسد **مسألة** اذا باع ثقلهم مضاربهم مضاربهم مضاربهم
مسلم وجب على المسلم في العشر او مضيق العشر لا خراج عليه لان ملكه قد حصل اسلم فلا يجب عليه كثر من العشر وقال الشافعي عليه العشر وقال ابو حنيفة
من عشرة ارضان اشترى ثقل من ذي ارض مؤنة الجوزة كان لم يزرع الذي لا تملك قد حصل الذي فوجب فيه الجزية كما في ساير اهل الذمة وقال
ابو حنيفة واصحابه عليه عشرين وهو اخرج يؤخذ باسم الصدقة وقال الشافعي لا عشرة في اخرج **مسألة** لو مات ومعه ثقل عليه بن مشوع يثقل
الدين بالنخل فاذا اثمر بعد فانه لا وجب ان الثمرة للورثة لان الدين على ما اخرناه نحن لا يمنع انتقال المالك الى الورثة والثمره حدث في ملكهم فلا يثقل
الدين بها فاذا بدا صلاحها وجب العشر ونصفه ويرى قال الشافعي ومن منع الانتقال جعل الدين مفعلا بالثمره والاصل معافان ما بعد ان طلع النخل
ثقل الدين بالاصل والثمره معا وانتقل المالك الاصول والثمره الورثة فاذا بدا صلاحها وجب الزكوة على الورثة فان كان لهم مال اخرجوه فمالهم لان الزكوة
حصلة ملكهم وثقلوا على الغنم بذلك لا يمنع من وجوب زكوة كالمهون وما حصل الزيادة في ملك الورثة فانها زائدة غير متميزة فمبعض اصل الزيادة
الوهن فان لم يكن للورثة ما يورثون الزكوة اخذت سقوطها لثقل الدين بالعين هنا فتمنع من ثقل الزكوة وجوبها لان الزكوة ثقل بالعين وهي مسخقة
في الاثبات او لا فمنع من المال فثقل على حنيفة في اخرج **مسألة** في زرع المشاع والثار المتفرقة في الحكم سواء انتقلت الاصلاح واختلفت اذا كانت لعام واحدا
وماء اتفقت كان له ثقل بينهما ليس بدار كخرجهما ويثقل لبي دهما وبلغا معا خمسة او سفي حجب زكوة وان كان بينهما شهر شهران او اكثر لو كان له ثقل في بعضها
البشر في بلغ وطب في بعضها ليس في بعضها طلع حجب الرطب ثم بلغ الطلع فحين فانه يضم بعضها الى بعض لثقل ادراك الثمرة في وقت واحد ان كانت في ثقل واحد فلو

والزكوة

بعض

في بيان الزكوة
على الزكاة

في بيان الدين
بمنع انتقال
المالك الى
الورثة

عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ابتاع ثيابا فباعها بغير ثمن

في رجل ابتاع ثيابا فباعها بغير ثمن

عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ابتاع ثيابا فباعها بغير ثمن

بعد بدو اصلاح ويجوز مثله **مسألة** لو ادعى المالك النصف او ثلث البعض قبل قوله بغيره لان حق الله تعالى فلا يبين فيه كالصلوة والحد والنفقة
سواء كان سبب ظاهر او غير ظاهر او غير ظاهر او غير ظاهر لان الشارح جعل الامر اليه بقوله عليه السلام للساعي قبل علم هل
في مالكم حق وقال الشافعي ان ادعى سببا ظاهرا انفق الى البيعة لان مدعى حجب ان كونه في الباقي ان كان النصف بعد بدو الصلاح او قبله وكان الباقي
مضابا او كان بعد بدو الصلاح ونقص الباقي عن النصاب وجب ايضا لو بلغ مع النصف حلقا لبعض الجهم وحيث قال ان الزكوة انما تجب يوم الحصاد ولو
ادعى انها سرق بعد نقلها الى البيعة ضمن ان كان بعد امكن الاداء والا فلا **مسألة** لو نلفث الثمرة قبل بدو الصلاح او الزرع قبل الشد والحجب لو حجب الكو
اجزاء وكذا ان اقله المالك سواء فسد الصلابة من الزكوة او لا عند عدم المقتضى اصاله البراءة وروى قال الشافعي وقال احمد ان حمله وادى حجب الزكوة وليس
وكذا الخلاف لو اختلف النصارى بعضهم قبل الحول فادوا وسبك الذهب الفضة او صاعها حاديا وغيره **مسألة** لو اخذ الى قطع الثمرة اجمع بعد بدو
الصلاح لثلاث ثمنين فحضر الثمرة قبل ان يقطع اجماعا لان الزكوة تجب على طريق المواساة فلا يكلف ما يضر به وبذلك اصل مال ولا في حفظ الاصول
خطا للفقهاء انهم جعلوا من المالك من صاهيل بفاسم الساعي بالكل والوزن لسبب او طبيا وله بيع الجميع وادى حجب الساعي حصة الفقراء من الثمن و
لو كفي بمقتضى الثمرة فحضرها واخرج الزكوة مما قطع بعد بدو الصلاح وهل للمالك قطعها لمصلحة من غير من حق الوجهة لك لان الزكوة وجبت سواء
فلا يجوز ان يفتقر مقتضى سببها فبما سببها في قطعها غير مقتضى اشكال ينشأ من نقص الفقراء بقطعها بغيرها بل ومن عدم منع المالك من ان يفتقر
في مال كبيع شاء ومنع الشافعي من قطعها مما قطع بدو ان الساعي لو اذ قطع الثمرة لم يفتقر اليك منها جاز وقال بعض الجمهور اذا قطع البعض لم
كان عليه جنة الزكوة بالساو وهو وادى عن احمد وليس معنى **مسألة** يجوز للساعي بفاسم الثمرة مع المالك قبل الحصاد وبعده وهو واحد
الشافعي لانها شره كان فيما يبيع فتمت جاز في الثاني لا يجوز على روي التخل بناء على ان الفضة يبيع وهو ممنوع فاذا اخذ المالك ان يبيع عشرها
مشاعا الى الساعي بغير حق الفقراء فان الفقراء ان ملكوا جزا من المال فان ملكهم لا يفتقر لجزا من بدفع اليهم من غير فاذا سلم ذلك بغير حقهم فيه و
يجوز للساعي ان يبيع مضيق الفقراء من صاحب الثمرة او غيره او يبيعها جميعا ونفس الثمن وادى حجبها قبل الحصاد فتمت بالتحوص باخذ نصيبهم تخلت ثمنهم
وبادى ثمرها ولو قطعها المالك جاز فتمت اكلها او وزنا للشافعي فلو ان احد هما المنع لاشتماله على الربا بل باخذ الساعي العشر مشاعا وبيعها هو ممنوع
للتعدي لان للمالك ان يدفع الى الفقراء اكثر مما يستحقون **مسألة** اذا خرس جار من المالك المحض فصرف في الثمرة كيف شاء من اكل وبيع وغيره
ذلك لانها قايده الضمين فاذا قطعها بعد التحوص قبل التضمين للحاجة اخذ الساعي عشرها سببا وان كان لا حاجة فذلك وقال الشافعي باخذها
عشرها ثمن لان الثمرة يجب تبقيها الى ادراكها فاذا قطعها ضمن خرسها بخلاف لقطع للعطش واخذان البشعة في طماطع الفحال فلا يشتر فيه
اجماعا لان لا يفتقر منه شيء يجب فيه الزكوة فهو بمنزلة ثمر لا زكوة فيها واذا ضمن المالك المحض فاكلها وطبا ضمن الزكوة بحكم الخرس ثمن وان كان قبل
التضمين بعد التحوص او قبله كان القول قوله فبما وصل اليه ولا يبين عند خالفا للشافعي وبضمن المحض وطبا لان الواجب عليه المالك بضمن الزكوة بالثلث
وهو واحد في الشافعي وفي الاخر بضمن فتمت الزكوة لان الرطب لا يملك له وهو ممنوع وحكم العنب حكم الرطب ذلك كله **مسألة** يبيع نصيب المالك في
النصاب قبل التحصيل بالبيع والمضيق وغيرها اذا ضمن حصة الفقراء فاذا بلغ كانت الصدقة عليه كذا ولو وهبها وبها قال الحسن ومالك والثوري والاوزاعي
لانها كانت واجبة عليه لان الزكوة في العبن ولو شرطها على المشتري جاز وبها قال الليث لا يشترط سائغ لان الزكوة تجب في العبن التي تنقل الى المشتري
فتجب على المشتري على بالشروط ولو لم يضمن البايع الزكوة ولا شرطها على المشتري احتل حصة البيع في الجميع فضمن البايع الزكوة لان نصيبه من حق مال العبن
وطبا ان البيع في ذلك مضيق الفقراء للعاقب حقه بالعبن منهم شركاء فيختار المشتري لو لم يعلم لشخص الصفقة عليه **مسألة** في باطن وجوب
الزكوة فيه من الغلات وليس كذلك **مسألة** لا زكوة في ثمن من الثمار والعلات الا في الثمر والزبيب كحظ والشعير عند علمائنا اجمع وهو رواية عن
احمد وبها قال ابن عمر وموسى بن طلحة والحسن بن علي وابن سيرين والشعبة والحسن بن صالح بن حي وابن ابي ليلى وابن المبارك وابو عبيد بن جعفر وعبد الله بن عمر
انما من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحظ والشعير والتمر والزبيب بعث ابا موسى معاذ الى اليمن يعلم ان الناس لم يربهم فامرهم ان لا يخذلوا الصدقات الا
من هذه الاربع الحظ والشعير والتمر والزبيب من طريق الخاصة قول الباقر عليه السلام ولما ما انبتت الارض من شيء من الاشياء فليس فيه زكوة الا اربعة اشياء
التمر والزبيب والشعير والتمر والزرزبان والتمر والشعير والتمر والزبيب الذهب الفضة والابل والبقر
والغنم وعني عما سوى ذلك لان ما عدل هذه الغلات لان نصيبها والجماع ولا هي في معناها في غلبتها لاختلافها وكثرة نفعها ووجودها فلا يصح فباسمها على
بها في الاصل لفتحة عن الجمهور في ذلك نحن نذكر مسائل **مسألة** لا زكوة في الخبث وغيره ما قلناه عند علمائنا وذهب الشافعي ومالك الى انه ليس
عدا الخبث لا زكوة واما الجوز فلا يجب الا فيما يصاب ويدخر قال ابو حنيفة في جميع ما يفسد بزاد عشرة ثمانية الارض في جميع ما ينبت الارض الا الخبث
والفصيص الخشيش قال ابو يوسف ومحمد يجب الجوز التمار الباقية وقال احمد يجب جميع الثمار والخبث الى تكال ندس سواء انبتت الارض او بدت لنفسه
واجب الزكوة من اللوز دون الجوز لان اللوز يكال لقوله عليه السلام فما سفت السماء العشر وهو معارض بقوله عليه السلام ليس في الخضر والحب ولا في الثمر
ولانه ورد في معرض بيان فذلك الواجب هذا النوع من الاصل الذي يجب فيه الزكوة **مسألة** لا زكوة في الزيتون عند علمائنا اجمع هو الجدل للشافعي
وقول ابن ابي ليلى والحسن بن صالح وابو عبيد واخذ في روايته لا بدخر بالساوا شبيهت الخضر والحب ولا بدخر بالساوا شبيهت الخضر والحب ولا بدخر بالساوا
الزكوة كغيره من الثمار ولا زكوة في الثمن مع ما قبله من الفوت الزيتون اولى وقال في الفضة يجب فيه الزكوة وبها قال الزهري والاوزاعي ومالك و
الليث والثوري وابو ثور واحد في رواية اصحاب الراي لقوله تعالى وانوا حفره يوم حصاده لسباق والزيتون والرومان ولا حفره في لانه لم يربها
الزكوة لثمنها بكمه والزكوة فرضت بالمدنية ولهذا ذكر الرمان ولا زكوة فيه والموجبون شرطها بلوغ حشره وسقي الذي رتبته كالشاي و
المدفون يخرج عشره زيتونا وزيتونا مالا يطلب بغيره بل يوكال كما بالبغداد يخرج عشره اذا بد صلاحه لانها حاله الادخار **مسألة** لا زكوة

كتاب الزكاة

الورس عند علمائنا اجمع وهو قول الشافعي في الجديد واحمد لان ليس بمقتضى في القديم محبة وهو رواية عن احمد والابوسفي بل محبة في قليله وكثيره لان
يكره ان يبيح حفاش ان اوزار كوة الذرة والورس من اجزاء الزكاة وكذا الزكاة في غنم من الورس مثل السد والحظير والاشنان والسفر
الاسير ليس بمحبة خصوص لا في معناه **مسألة** لا زكاة في الارض مزارع الرعيان والعسقر القطر عند علمائنا اجمع هو قول اجماع رواية للاصل
ولا زكاة في حب لا من واسبه الخضروات ولقول على عليه السلام ليس في الفاكهة والبقل والنوابل الزعفران زكاة وللشافعي قولان في الزعفران الوجوه
عدمه واما الفطيم وهو حب العصف فلا زكاة فيه عندنا وهو الجديد للشافعي لانه ليس بمقتضى وان التمس لا محبة فيه الزكاة وهذه النفع فهذا اول
في القديم محبة في الاوسا الخمسة بخلاف الزعفران الحديث ابو بكر لا محبة فيه وحكي عن احمد ان الفطن زكاة **مسألة** العسل لا زكاة فيه عند
علمائنا اجمع وبه قال مالك والشافعي وابن ابي ليلى والحسن صالح بن حماد ابن المنذر للاصل والاحاديث الدالة على زكاة عن غير النفع ولا من مائة خارج من حب
فاشبه الكبد وقال عمر بن عبد العزيز ومكحول والزهري وسليمان بن موسى الاوراعي احمد ما سئى محبة بكل حال لان عمر بن شعيب وعمر بن ابي حنيفة ان
الله صلى الله عليه وآله كان يؤخذ زمانه من قرب العسل من كل عشرة ذب ذب من وسطها وقال ابو سنان بارسول الله ان لي محلا قال صلى الله عليه وآله العسل
فاحم اذا جليها فحما له ولا محبة فيه جواران لا يكون زكاة بل كان باخذ شمسوا ويصفه نفسه وقال ابو حنيفة ان كان في ارض غير الخراج وحب في العسلان العسلان
لأنه محبة في حبها بل على اهل على اهل ابو يوسف محمد بن ضابط جنة اوسا في قوله عليه السلام في ارض غير الخراج وحب في العسلان العسلان
في قليله وكثيره بناء على اصله في حبها والشافعي قال احمد ضابط عشرة اوزاق الفطن عشرة طلا بالعرف وهو قول الزهري ليقول عمر ان درهم صدقته من كل
عشرة اوزاق فزاد حبها ما لم ولا محبة فيه **مسألة** قال الشيخ العباس نفع من الحنطة لانه حنطة حنطان منه كرام فحب في الزكاة ح ويضم الى حبها الحنطة ولو
فصل الابر واما السلت فقال لانه شعير اشبه بالبراءة وقال اخر من اصل نفسه وللشافعي قولان الضم الى الشعير عدمه مطلقا وهو الاخر عندنا وحصل
الشافعي ضابط العسل عشرة اوسا في اجل عشرة **مسألة** لا شيء في الارض عندنا ولا في غيره من الجيوب سوا الحنطة والشعير سواء كان من الفطيان او
فطن في البيت وهو اللوبيا والعدس الماش والحصى السافل والمهر طمان ومن الارز كالسكر والكمون او البرز كبرز النكتان والفتا والجوار وحبة
كالرشاد وحب النخل والفطيم والتمسم وسائر الجيوب خلا لاصل وقال الشافعي لا محبة في الزكاة في الارز لان يكون ما ليس بدخ وبفتات ثمنه
الاديبون وهي الفطيمة اذا بلغ كل منها مضافا ولا يضم بعضها الى بعض اختلفوا فيه عن احمد في الضم وجعل الشافعي ضابط الارز عشرة اوسا في اجل عشرة
قال ابو حنيفة محبة في الزكاة في كل ما يقصد به زراعة ما الا ارض الحطب النصب المحبش واما الخضروات فلا صدق فيها اجاء لقوله عليه السلام ليس في
الخضروات صدقة **مسألة** ولا زكاة في ما ينبت من الملب الذي لا يملك الا باخذ كالبط والقص والزعل وهو شعير الجبل يزرعون او يزرعون في
وبها الاشنان اجماعا الا عند بعض الخابلة فان فيه الزكاة اذا نبت ارضه **المطلب الرابع** في اللوحى **مسألة** بشرط بقاء عين النصاب طول
فلو بادل في اثنا عشر من جنسه او من غير جنسه وسواء كان من الماشية او الاثان اعتبر ابتداء الحول من حين المعاوضة وبه قال الشافعي لقوله عليه السلام
لا زكاة في مال حتى يحول عليه كحول ولا يزرع اصل نفسه محبة في الزكاة في غيره فلم يبين حوله على غيره كالحبس وقال الشيخ ان بادل يجتنب على حوله وان كان من غير
جنسه سنا فمطلقا وله قول اخر ان بادل بالحبس او غيره فزاد وجبت الزكاة ولا فلا ولا يملك ما لا ان فضل خال في غير الحيوان بذلك في الجوان
روايات وان ابدل الحيوان بالاثان لم يبين على حوله وقال ابو حنيفة في الماشية لقولنا وفي الذهب الفضة يبيح حول احدهما على الاخر وقال احمد يبيح
الحبس على جنس الحيوان ولا يبيح على غير جنسه منه ويبيح على حول الفضة اذ بادل به لانه ضابط يضم اليه مائة في الحول فيبيح حول بدله من جنسه على
كالهروض لانها مالا لان زكوتها واحدة فيبيح حول احدهما على الاخر كعرض الخبازة وكان النعمة فالحق في الفراض من الزكاة لان الغرض من الحبس الواحد يختلف
وتنوع ضم النعمة والزكاة في الخبازة يعلف بالثمن وهو حبس واحد والقران لا اعتبار به لما بان والمحبة لا يضم احدهما الى الاخر مع وجودهما فاولى ان
يبيح حول احدهما على الاخر **مسألة** اذا نقص النصاب بل الحول سواء نقص محبة الى بقية او قصد بان لا زكاة في الزكاة وسواء تلف البعض او
ابله بحبس وجبته وسواء كان الاثان والابدال عند قرب الوجوب او في اول الحول وبه قال الشافعي ابو حنيفة لانه مال محبة في الزكاة في عينه نقص
فبل تمام حوله فوجب ان يقطع حوله ولا تجب الزكاة كما لو تلفه كاجرة قال مالك احمدان اثلث جأ او ابدل عند قرب الوجوب فزاد السقط الزكاة
لوسقط ووجب عليه ان يبيح النقص في الحول **مسألة** قال مالك احمدان اثلث جأ او ابدل عند قرب الوجوب فزاد السقط الزكاة
عليها طائفت من ربك وهم نامون فاصبحوا يصبح عابدين الله تعالى بذلك لفرضهم من الصدقة ولا يفسد سقاط نصيب الغنم سبب سخطا فلم
يسقط كما لو طلق امرأته من مرض موته ولا يبرئ قبل انما كان لانهم لم يستثنوا بقولهم انشاء الله والفرق في المطلقة ظاهر لعلف حتمها بالمرضى والفقراء
لم يعلف حتمهم الا بحول الحول فروع اذا حال الحول لخرج الزكاة في المعاوضة على رأى الشيخ من حبس المبيع دون الموجود لان الذي حبس الزكاة بسببه
ب قال فان كان معه مضاب من حبس فزاد في اجناس مختلفة فزاد من الزكاة لانه اذا حال الحول على شهر او ايام لان سئى عمار سال الكاظم
عن رجل كان له مائة درهم وعشرة دنانير عليه كوة فقال ان كان فيها الزكاة فعليه كوة فقلت لم يفر بها ورث مائة درهم وعشرة دنانير قال ليس
عليه كوة فقلت لا يكسر الدرهم على الدنانير ولا الدنانير على الدرهم قال لا ج لوسبك الذهب الفضة واخذها حليا فزاد من الزكاة فقلت
وبعد لا لسقط وقال الشيخ الاول وقد تقدم لو كان البيع فاسدا لم يقطع حول الزكاة في النصاوي على حول الاول لان الملك لم ينتقل منه ثم ان
يمكن من استرداده حبس الزكاة والا فلا المغصوب **مسألة** لو باع غنم بضعها كان عليه كوة فالاصل ان اوجبت لها وقال احمد في الجمع لانها مائة او مائة
النصاب ينصفه كما بين بيعة مائة مائة فعليه كوة مائة وحدها ولو لم يقصد الفراء بالبدلة اشترط حول الاول عند اكثر الفالين بالوجوب واستأنف بما
استبدل به حولا ان كان محلا للزكاة وبكره الفراء قبل الحول لاجتماع الماهية من النوسل لانه انما هو مائة واعانة الفقراء المطلوبين شرعا **مسألة** في ما لو با
نصا بامثلة الاثان فان كانت حجة زال ملكه عن النصاب انقطع الحول فاذا وجد با وصل اليه عينا فان كان قبل الحول به واستأنف به

في حبها بل على اهل على اهل ابو يوسف محمد بن ضابط جنة اوسا في قوله عليه السلام في ارض غير الخراج وحب في العسلان العسلان
في قليله وكثيره بناء على اصله في حبها والشافعي قال احمد ضابط عشرة اوزاق الفطن عشرة طلا بالعرف وهو قول الزهري ليقول عمر ان درهم صدقته من كل
عشرة اوزاق فزاد حبها ما لم ولا محبة فيه **مسألة** قال الشيخ العباس نفع من الحنطة لانه حنطة حنطان منه كرام فحب في الزكاة ح ويضم الى حبها الحنطة ولو
فصل الابر واما السلت فقال لانه شعير اشبه بالبراءة وقال اخر من اصل نفسه وللشافعي قولان الضم الى الشعير عدمه مطلقا وهو الاخر عندنا وحصل
الشافعي ضابط العسل عشرة اوسا في اجل عشرة **مسألة** لا شيء في الارض عندنا ولا في غيره من الجيوب سوا الحنطة والشعير سواء كان من الفطيان او
فطن في البيت وهو اللوبيا والعدس الماش والحصى السافل والمهر طمان ومن الارز كالسكر والكمون او البرز كبرز النكتان والفتا والجوار وحبة
كالرشاد وحب النخل والفطيم والتمسم وسائر الجيوب خلا لاصل وقال الشافعي لا محبة في الزكاة في الارز لان يكون ما ليس بدخ وبفتات ثمنه
الاديبون وهي الفطيمة اذا بلغ كل منها مضافا ولا يضم بعضها الى بعض اختلفوا فيه عن احمد في الضم وجعل الشافعي ضابط الارز عشرة اوسا في اجل عشرة
قال ابو حنيفة محبة في الزكاة في كل ما يقصد به زراعة ما الا ارض الحطب النصب المحبش واما الخضروات فلا صدق فيها اجاء لقوله عليه السلام ليس في
الخضروات صدقة **مسألة** ولا زكاة في ما ينبت من الملب الذي لا يملك الا باخذ كالبط والقص والزعل وهو شعير الجبل يزرعون او يزرعون في
وبها الاشنان اجماعا الا عند بعض الخابلة فان فيه الزكاة اذا نبت ارضه **المطلب الرابع** في اللوحى **مسألة** بشرط بقاء عين النصاب طول
فلو بادل في اثنا عشر من جنسه او من غير جنسه وسواء كان من الماشية او الاثان اعتبر ابتداء الحول من حين المعاوضة وبه قال الشافعي لقوله عليه السلام
لا زكاة في مال حتى يحول عليه كحول ولا يزرع اصل نفسه محبة في الزكاة في غيره فلم يبين حوله على غيره كالحبس وقال الشيخ ان بادل يجتنب على حوله وان كان من غير
جنسه سنا فمطلقا وله قول اخر ان بادل بالحبس او غيره فزاد وجبت الزكاة ولا فلا ولا يملك ما لا ان فضل خال في غير الحيوان بذلك في الجوان
روايات وان ابدل الحيوان بالاثان لم يبين على حوله وقال ابو حنيفة في الماشية لقولنا وفي الذهب الفضة يبيح حول احدهما على الاخر وقال احمد يبيح
الحبس على جنس الحيوان ولا يبيح على غير جنسه منه ويبيح على حول الفضة اذ بادل به لانه ضابط يضم اليه مائة في الحول فيبيح حول بدله من جنسه على
كالهروض لانها مالا لان زكوتها واحدة فيبيح حول احدهما على الاخر كعرض الخبازة وكان النعمة فالحق في الفراض من الزكاة لان الغرض من الحبس الواحد يختلف
وتنوع ضم النعمة والزكاة في الخبازة يعلف بالثمن وهو حبس واحد والقران لا اعتبار به لما بان والمحبة لا يضم احدهما الى الاخر مع وجودهما فاولى ان
يبيح حول احدهما على الاخر **مسألة** اذا نقص النصاب بل الحول سواء نقص محبة الى بقية او قصد بان لا زكاة في الزكاة وسواء تلف البعض او
ابله بحبس وجبته وسواء كان الاثان والابدال عند قرب الوجوب او في اول الحول وبه قال الشافعي ابو حنيفة لانه مال محبة في الزكاة في عينه نقص
فبل تمام حوله فوجب ان يقطع حوله ولا تجب الزكاة كما لو تلفه كاجرة قال مالك احمدان اثلث جأ او ابدل عند قرب الوجوب فزاد السقط الزكاة
لوسقط ووجب عليه ان يبيح النقص في الحول **مسألة** قال مالك احمدان اثلث جأ او ابدل عند قرب الوجوب فزاد السقط الزكاة
عليها طائفت من ربك وهم نامون فاصبحوا يصبح عابدين الله تعالى بذلك لفرضهم من الصدقة ولا يفسد سقاط نصيب الغنم سبب سخطا فلم
يسقط كما لو طلق امرأته من مرض موته ولا يبرئ قبل انما كان لانهم لم يستثنوا بقولهم انشاء الله والفرق في المطلقة ظاهر لعلف حتمها بالمرضى والفقراء
لم يعلف حتمهم الا بحول الحول فروع اذا حال الحول لخرج الزكاة في المعاوضة على رأى الشيخ من حبس المبيع دون الموجود لان الذي حبس الزكاة بسببه
ب قال فان كان معه مضاب من حبس فزاد في اجناس مختلفة فزاد من الزكاة لانه اذا حال الحول على شهر او ايام لان سئى عمار سال الكاظم
عن رجل كان له مائة درهم وعشرة دنانير عليه كوة فقال ان كان فيها الزكاة فعليه كوة فقلت لم يفر بها ورث مائة درهم وعشرة دنانير قال ليس
عليه كوة فقلت لا يكسر الدرهم على الدنانير ولا الدنانير على الدرهم قال لا ج لوسبك الذهب الفضة واخذها حليا فزاد من الزكاة فقلت
وبعد لا لسقط وقال الشيخ الاول وقد تقدم لو كان البيع فاسدا لم يقطع حول الزكاة في النصاوي على حول الاول لان الملك لم ينتقل منه ثم ان
يمكن من استرداده حبس الزكاة والا فلا المغصوب **مسألة** لو باع غنم بضعها كان عليه كوة فالاصل ان اوجبت لها وقال احمد في الجمع لانها مائة او مائة
النصاب ينصفه كما بين بيعة مائة مائة فعليه كوة مائة وحدها ولو لم يقصد الفراء بالبدلة اشترط حول الاول عند اكثر الفالين بالوجوب واستأنف بما
استبدل به حولا ان كان محلا للزكاة وبكره الفراء قبل الحول لاجتماع الماهية من النوسل لانه انما هو مائة واعانة الفقراء المطلوبين شرعا **مسألة** في ما لو با
نصا بامثلة الاثان فان كانت حجة زال ملكه عن النصاب انقطع الحول فاذا وجد با وصل اليه عينا فان كان قبل الحول به واستأنف به

نقطة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله والله العليم
المختار

سَمِعْتُ وَالزَّمْ
مَالِ رُكُوعَ ٢

ومشرك والشرك

المصنف

الشيخ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والله اعلم

الدائم بينهما
مقابل

مجلس

الفاضل

صبراً على الخلق

فقال صفوا

فقال صفوا

انما دفع سبب الدم في العادة وما يتعلق بالدم لا يتعلق بالمال كالكفارة وهو ممنوع **مسألة** سبيل الله سهم في الصدقة بالنص والاجماع واختلف الشيخ في
 معناه ففي بعض موالاته كالجهد بصرف الى المغرة الذين يغزون اذا انشطوا وهم غير الجند المقربين الذين هم اهل الفتي ويبر قال سالك وابو حنيفة لان العرب في ذلك العر
 لقوله تعالى في عدة مواضع يقابلون في سبيل الله يريد الجهاد فوجب حمل جملته في البعض الاخر انهم من ذلك وهو كل مصلحة ومنه الى الله تعالى فدخل فيه
 المغرة ومؤنة الجاهل وضياء الديون عن المحي والميت وبناء القناطر وعارة المساجد جميع المصلح وهو وان لان السبيل هو الطريق فاذا احتجبت الله تعالى
 كان عبادة عن كل ما يتوسل به الى ثوابه ولقول العالم عليه السلام في سبيل الله قوم يخرجون الى الجهاد وليس عندهم ما ينفقون وقوم مؤمنون ليس لهم
 ما يخرجون به وجميع سبيل الجهاد قال احمد يجوز ان يصرف ذلك في الحج فمدح الى من يريد الحج وهو محكي عن ابن عمر لان رجلا جعل ثاقفه في سبيل الله فاردت ان
 فقال لها النبي صلى الله عليه وآله اوكيها فان الحج في سبيل الله ومنع اختصاص السبيل بالجهاد اورد به بالحج ولا يلزم من ارادة احدهما في بعض الصور انصرف عند
 الاطلاق الى احدهما **مسألة** وابن السبيل له سهم في الصدقة بالنص والاجماع وهو المنقطع به والصنف اذا كان سفرهما مباحا ولا خلاف في ان الجهاد
 ابن سبيل وهل منشق السفر داخل فيه من غير الشيخ ويبر قال مالك وابو حنيفة لانه انما سبيل ابن سبيل ملازمة الطريق وكونه فيه ومن يرد الشاء السفر فليس بان
 الطريق ولقول العالم عليه السلام ابن السبيل هو من الطريق يكون السفر طاعة لله يستقطع بهم ويذهب ما لهم في الامام ان يردهم الى اوطانهم من مال
 الصدقات قال الشافعي انه داخل لانه يرد الشاء السفر لغيره معصية فجاز الدفع اليه من سهم سبيل السبيل من دخل الى بلد ونوى فانه خمسة عشر يوما ثم اريد الجهاد
 فانه يدفع اليه من الصدقة وهو منشق للسفر يمنع كونه منشقا للسفر ولا يلزم من كونه منشقا بالنسبة الى الفرض كونه كذلك في نفس الامر فانما حكم عليه بالفرض
 يكون مسافرا عرطا واقام اكثر من خمسة عشر يوما **البحث الثاني في الاوصاف مسألة** الاسلام شرط في الاصناف المذكورة الا المولفة باجماع
 العلماء فلا يجوز اعطاء كافر غير مؤلف من الزكاة ولا يعلم فيه خلافا الا ما حكى عن الزهري وابن سمرق انهما قالوا يجوز صرفها الى المشركين وقال ابو حنيفة
 يجوز صرف صدقة الفطرة الى اهل الذمة خاصة وهو مدفوع بالاجماع ولقوله عليه السلام لما عاهدناهم ان في اموالهم صدقة نفقة من اغنيائهم فترد
 في فرائضهم اخرج الزهري بقوله عليه السلام اعطوا اهل الادب من صدقاتكم اخرج ابو حنيفة بان صدقة الفطرة ليس للامام فيها حق القبض فجاز دفعها
 الى اهل الذمة كالنطوع والاول محمول على النطوع ومنع العلة في الفلاس ونقص بالاموال الباطنة ثم النطوع يجوز صرفها الى الحرة وهذا لا يجوز
 بشرط علمها والادب ان لا يعطى غير المؤمن عندنا خلافا للجمهور فانهم افترضوا على الاسلام خاصة لان مالها الحق محاد لله ورسوله فلا يجوز مودته
 والزكاة مودة ومودة فلا تصرف اليه ولقول الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام في الرجل يكون في بعض هذه الاهواء كالحردية والمجنية والعثمانية
 الفلاسية ثم يبوب ويعرف هذا الامر ويحسن رايه بعد كل صلوة صلاتها او صوم يوم او حج او ليس عليه عادة شئ من ذلك قال ليس عليه عادة شئ من ذلك
 غير الزكاة فانه لا بد ان يوردها لان وضع الزكاة في غير موضعها وانما موضعها اهل الولاية وهذا الحديث حسن الطريق هل هو مطلق بضم علماءنا
 على انهم اخرج اذا لم يخل بشئ من اركانها لا يحب اعادة عليه ما السلوة والصوم ففيها اشكال من حيث ان الطهارة لم تقع على الوجه المشرع والافطار قد يقع
 منهم في غير وقتها ويكفي الجواب بان الجمل على ذلك لا ينفق فضمن الطهارة وهو الاطار قبل الغرض اذا كان لشبهه فلا يستغنى عن القضاء كالطهارة الموهمة فكذلك هنا وبما
 بجملة فامسألة محل اشكال **مسألة** اختلف علماءنا في اشراط العدالة فذهب الشيخ والمرضى اليه الا في المولفة للاحتياط وحصول يقين البينة لان الدفع
 الى الفاسق اعانة على المعصية والاحتياط لا يستلزم الوجوب لا تشييد لا لفاظ العامة في القرآن ومعارض بالاصل ومنع كونه اعانة على المعصية وقال بعض
 اصحابنا بشرط بجانب الكبار لان داود الصفي قال سالت عن ثار من يعطى من الزكاة شيئا قال لا ولا فائلا بالفريق بين الحسن وغيره فثبت الحكم بثلث ثمنه في
 غيره وقال بعض علماءنا لا تشترط العدالة ولا بجانب الكبار وهو قول الجمهور وعلم بالاطراف الا في الاصل عدم اشتراط ما لم ينطق به ولقوله عليه السلام اعطوا
 وفقت في ذلك لمة الرحمن ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام وقد سئل اعطى سائلا لا اعرف مسلما اعطى من لا يعرف بولاه ولا عداوة الحق ولا نطمع من نصب ثمن
 من الخواص فمدح الى ثمن من الباطل وهو الاقوى وخبر داود ليس حجة لعدم يقين المستول فلعلم غير الامام **مسألة** بشرط ان لا يكون الاخذ من ثمنه فنفقته
 عليه فلا يجوز له ان يعطى احدا من والده وان بعد كالأبوين وانها ثمة وابوي بالاب امه وابوي بالام وامها وهكذا ما علوا من برث ومن لا يرث ولا احد
 من اولاده وان نزلوا من اولاد البنين والبنات او اولادهم الوارث وغيره لانه من عمود النسب فاشبه الوارث ولا زوجة ولا مملوك بالاجماع لانه عرق فلا
 يجوز دفعها اليه ولا ان دفعها اليه يستلزم عود نفقته اليه لسقوط النفقة عنه ثم ولقول الصادق عليه السلام خمسة لا يفسلون من الزكاة شيئا الاب والام والولد
 والمملوك والمرأة اما من لا يحب نفقته من الاقارب فانه يجوز دفع الزكاة اليه بل هو اولى بافضل من الاجا نباد لاصدق وزوج محتاج ولعدم المانع وكون ذلك
 صلة للرحم ولقول الكاظم عليه السلام وقد سألته عن عطاء الفرائض من الزكاة اعطهم هم افضل من غيرهم اعطهم فوسعنا انما منعنا من الاخذ للمفترق لئلا
 للفقير المسكن اما لو كان من غيرهم فانه يجوز له اخذها كما لو كان للاب والولد غاربا او مولعا او غاربا في اصلاح ذات البين او عاملا لعدم المانع ولا
 هو لاء باخذون مع الغنى والفقر فكان للاب ذلك لو كان الفقير من لا يحب نفقته جاز الدفع اليه بل سبب كان سواء كان وارثا او غير وارث وهو قول
 اكثر العلماء واجد في رواية لقوله عليه السلام الصدقة وهي الذي الرحم اثنان صدقة وصلة فلم يشترط نافذة ولا فريضة ولم يفرق بين الوارث وغيره ومن طريق
 الخاصة قول الرضا عليه السلام وقد سئل رجل عن ماله من مالك له فزاد في كلهم يقول ما لك ولم يتركه الا يجوز ان يعطيه جميع زكوة قال نعم وعن الكاظم عليه السلام وقد سأل
 بعض اصحابنا فقلت له في رواية انفق على بعضهم وافضل بعضهم على بعض منها بئني بان الزكاة افاض عليهم منها قال المستحقون لها ذلك نعم قال هم افضل من غيرهم
 اعطهم قال قلت فمن الذي يلزم من ذوقه فمابى حتى لا يحسب الزكاة عليه قال بورك ولعل فلتسبح ابي قال الوالد والولد وعن احمد روايته عن مخرج المورث
 لان على الوارث مؤنة المورث فيغنيها عن مؤنة وجوده ويقع زكوة اليه فلم يجز له دفعها الى والده او فضله دينه ومنع وجوب مؤنة على ما لا بد
 لو كان احدهما يرث الاخر دون العكس كالتفق مع معصية والهم مع ابن اخيه عندهم جاز لكل منهما دفع زكوة اليه الاخر عندنا على ما تقدم وقال احمد على الوارث
 منها نفقة مؤنة فليس له دفع زكوة اليه ولو كان اخوان لاحدهما ابن والاخر لاولد لعل في الابن نفقة لغيره عندنا فليس له دفع زكوة الى اخيه ولا لغيره نفقة
 وليس على المورث منها نفقة وادته فلا يمنع من دفع زكوة اليه

في سبيل الله
 ما يخرجون به
 ما يتوسل به
 الى ثوابه
 ولقول العالم
 عليه السلام
 في سبيل الله
 قوم يخرجون
 الى الجهاد
 وليس عندهم
 ما ينفقون
 وقوم مؤمنون
 ليس لهم
 ما يخرجون
 به

على المسكين صدقة

البركة فيها

البير والذ لا ولد له دفع زكوة
 البير والذ لا ولد له دفع زكوة

كتاب الزكاة

في الزكاة
كتاب الزكاة
في الزكاة
كتاب الزكاة
في الزكاة

محبوب عن مبراته ونحو هذه قول الثوري والحنف ما ذهبنا نحن اليه في ذوا الاحام يجوز دفع الصدقة اليهم وبه قال احمد علي وانما منع الوارث من الحال الذي هو
فيما لان فزايهم صنفه لا يهرث بجماع عصبة ولا يرضى من احد الزوجين عند ذلك يمنع دفع الزكاة كقراءة سايب المسلمين فان مال يصيب اليهم اذ لم يكن له وارث
يعطى من حجب نفقته من غير نصيب الفقراء والمساكين مطسوا كان عارفا او عاملا او ابن سبيل او غير ذلك لا ابن السبيل فانه يعطى الزكاة عن النفقة مع الحاجة
اليه كالحول مسسائل العيالة من دون القرابة غير ما نفع من الاعطال عند علمائنا لجمع وهو قول اكثر العلماء فلو كان في عا بلته من لا يجب الا عاقل عليه
كبيد جيني جازان به دفع زكوة اليه لا داخل في اصناف المستحقين للزكاة ولم يرد في نصه من لا اجماع ولا قياس فلا يكون تخصيصه العموم ما يعذر ليل وعن
احمد روايه بال منع لا نه يدفع يدفعها اليه لا غناها عن مؤننه ولو سلم لم يضر فانه يقع لا بسط واجبا اذا العيالة ليست واجبة مسسائل بشرط ان
يكون هاشميا او فلما جمع المسلمون كافة على محرم الصدقة المرفضة على هاشم لقوله عليه السلام ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد انما هي اوساخ الناس وهذا الحسن
وهو صفة من هذا الصدقة فقال النبي صلى الله عليه وآله كره لي بطرهما وقال اما شرب انا لاناكل الصدقة ومن طربني الخاصة فوليها من الصدقة عليه السلام
قال رسول الله صلى الله عليه وآله الصدقة اوساخ الناس فلا تاكل لبن عبد المطلب مسسائل من خال صدقة بعضهم بعض عند علماءنا وهو محكي عن ابو
يوسف لان مفهوم قوله عليه السلام الصدقة اوساخ الناس من غيرهم وامبار الجبس عن الحسن بعدم قبول صدقة نزل بها له فلا ينفذ في غير منازات الحسن
الحسن بعضها عن بعض لشاوبهم في المنزلة فلا يلبق رفع بعضهم على بعض لقول الصادق عليه السلام وقد سالت ابا عبد الله افضل الناس من الصدقة فقال الحسن
عليه بن هاشم ما هو قال الزكوة قلت فخل صدقة بعضهم على بعض قال نعم واضيق باي الجهم وعلى المنع للعموم وقد بينا ان مفهومه خرج بغيرها منه مسسائل
الصدقة المرفضة منه غير على النبي صلى الله عليه وآله اجماعا واما المنع في الاقوى عندنا من غيرهم ايضا لعموم نصه وزيادته شرفه ورفعه فلا يلبق تخصيصه بقول الصدقة
لانهما شق الحبل من القلب ولان سلمان الفارسي ان النبي صلى الله عليه وآله فخل اليه شيئا فقال ما هذا فقال صدقة فرفقه ثم اناه به من القدر فقال الصدقة
فقبله وعموم قوله عليه السلام انا اهل بيت لا تاكل لنا الصدقة وهو احد في الشافعي والثاني انها تاكل كما تاكل لاله والفرق في تخصيصه عليهم وبشره عنهم والوجه
عندنا ان حكم الامم عليهم السلام حكمه في ذلك واما ما في آله فمحرّم عليهم الصدقة المرفضة على ما تقدم وهل تاكل المند وبشر المشهور ذلك وبه قال الشافعي و
احمد احدى الروايتين لان عليا وفاطمة عليهما السلام وقفا على بني هاشم والوقف صدقة وروى الجهمور عن الصادق عليه السلام عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان
يشرب من سفابا بين مكة والمدية فقلت له شرب من الصدقة فقال اما حرمت علينا الصدقة المرفضة ويجوز ان ياخذ من الوصايا بالفقراء ومن الشاة
وعن احمد روايه بال منع للعموم قوله عليه السلام لا تاكل لنا الصدقة والجواب الخ على المرفضة جعابين الاولنا ما الكفارة فخل الخريم لانهما واجبة فاشبهت
الزكاة والا فولى الجواز للاصل وانقضاء المانع فانها ليست زكوة ولا اوساخ الناس مسسائل من خال الصدقة الواجبة والمند وبشره الى بني هاشم وهم
اعنهم هاشم عند علماءنا لجمع وهو قول اكثر العلماء والشافعي في احد القولين لوجود المفتوح هو العموم واصالة الاباحة وثبوت الفقراء وانقضاء المانع
القرابة فلم يمنعوا كسائر الناس لقول الصادق عليه السلام لا تاكلوا اليهم وقال احمد بالجهمور وهو الثاني للشافعي لان رسول الله صلى الله عليه وآله بقى جليل
بني محرم على الصدقة فقال لابي رافع اصحني كما يشرب منها فقال لاحق في رسول الله صلى الله عليه وآله فاسأله فاطلق الى النبي صلى الله عليه وآله الرسالة
انا لا تاكل لنا الصدقة وان مولى القوم منهم ولا نهم من بنهم بنو هاشم بالغصب فليجز دفع الصدقة اليهم كبن هاشم وجاز اخضاصه لرافع بال منع لكونه مولى
لرسول الله صلى الله عليه وآله فيهم من غيرهم ومنع العلة في الثاني مسسائل وقلما جمع العلماء على محرم الصدقة على بني عبد المطلب لا تاكل ولا لكم
وقال عليه السلام ان الصدقة لا تاكل لبني عبد المطلب ومن طربني الخاصة فوليها من الصدقة ان الصدقة لا تاكل لولد العباس ولا ننظر اثم من بني هاشم
وهل محرم على اولاد المطلب اكثر علماءنا على المنع من الجهمور وبه قال ابو حنيفة للعموم والاصل ولان بني عبد المطلب وبني نوفل وعبد شمس قراباتهم و
واذا لم يمنع بنو نوفل وبنو عبد شمس فكذلك بنو المطلب وقال الشافعي بالجهمور عليهم وهو قول شاذ للمنفذ من القول عليه السلام محرم بنو المطلب هكذا وشك
بين اصابعه لو نفق في بني هاشم والاسلام ومن طربني الخاصة فوليها من الصدقة ان الصدقة لا تاكل لولد العباس ولا ننظر اثم من بني هاشم
لهم في كتاب ما كان فيه سعة ولا تاكل لاحد هم الا ان لا يجد شيئا ويكون من تاكل له المند وبشره الاول على الاخذ في الشرف او المودة او الصيغة والنص
لا على صورة النزاع والثاني خبر واحد ترك العمل به اكثر الاحباب ولا يخص به العموم المفقوع مسسائل ولا محرم على زواج النبي عليه السلام عند
علمائنا وهو قول اكثر العلماء للعموم والاصل وعن احمد روايه بال محرم لان عايشة روت سفره من الصدقة وقالت انا ل محمد لا تاكل لنا الصدقة وهو
لم يعمل به اكثر العلماء فلا يخص به عموم القران مسسائل لولا يحصل لها شيء من الحسن فذكر كفايته جازان باخذ الزكاة المرفضة عند علماءنا وبه
قال ابو سعيد الاصطخري لان المنع انما كان لاستغنائهم بالحسن من الصدقة وجعل لهم الحسن في مقابلة ذلك فاذا لم يحصل لهم الحسن لم يحرم
الصدقة وهذا قال النبي صلى الله عليه وآله الفضل بن العباس في حسن الحسن ما يكفيكم عن اوساخ الناس من طربني الخاصة فوليها من الصدقة اعطوا
الزكاة بني هاشم من ادادها فاما تاكلهم واما محرم على النبي وعلى الامام عليهم السلام الذي يكون بعلمه وعلى الابرار ليس المراد بذلك طاعة الاستغناء
بالحسن لغيرها عليهم اجماعا فنعين ان يكون حال الضرر في وقال الباقر في محرم لان الصدقة من حيث مقابلته استغناء حسن الحسن والاستغناء بها
وان لم يكن ما يستحق او لم يحصل اليهم وهو ممنوع بل الجهمور في مقابلة الاستغناء لمفهوم الحديث الثالث في الاحكام مسسائل المانع
لو اريد سبب استحقاق بكل واحد منها سهم من الصدقات واكثر من سببين جازان باخذها وبالزاد عند علماءنا وهو احد في الشافعي لان سبب
الاخذ في الجهمور لا يحد بل يحد في الاخذ كما ان الغائبين اذا كان فيهم مسكين من موى القرية استحق سهم الحضور وفي الشافعي وقال
جهمور لعدم كمال الابرار على ضادها ولان التقدير اجماعا وكل منها علمه فيفقص معلوله وهو الاستغناء فان يدب الامام ان يعطى احد
وسامه فان اشته به احد فان كان بالفضل كان خدامه وان كان بالقرم كان مراعى بفضاء الدين ولو كان بالذم كان باحد السببين فيخرج من الجهمور

في الزكاة
كتاب الزكاة
في الزكاة
كتاب الزكاة
في الزكاة

في الزكاة
كتاب الزكاة
في الزكاة
كتاب الزكاة
في الزكاة

في الزكاة
كتاب الزكاة
في الزكاة
كتاب الزكاة
في الزكاة

البيت

وفاقوا
النبي والائمة عليهم السلام
لعلهم نصيبهم وزيادته شرفه
فلا تقل لهم حال الضرر

عن السيد الاخر منع مع الدفع كالعامل الفقير اذا دفع اليه سهم العالة فاستغنى به مسئلة يجوز دفع الزكوة الى صاحب دار السكن وعبد المحنة وخرق كونه
وشباب الجمل ولا يعلم فيه خلا لا ماسا من الحاجة الى هذه الاشياء وعدم الخرج بها عن حد الفقر الى الغنى وكان ساعدا للصادق عليه السلام عن الزكوة هل
مكن الغلة يصلح لصاحب الدار والحادم فقال نعم الا ان يكون طاره داو غلة يخرج من غلته ما دام تكفيه وعياله ان لم تكفيه لنفسه وعياله في طعامهم وكسوتهم وحاجتهم
غير اسرف فقد حلت له الزكوة وان كانت غلته تكفيهم **فروغ** الو كانت دار السكن تزد عنه وفي بعضها كافيه حتى يبعد بسبب الزيادة اذا كانت غلته تكفيه
محو لا اشكال في لو كانت حاجته تدفع باقل منها فتم لم يكلف بيعها وشراء الادون وكذا في العبد الغني **فروغ** الوجود فخصا من ذلك بين عياله واستخدم
ودكوب الفرس وشباب الجمل دون غيره **فروغ** لو احتاج الى اكثر من واحد فكل واحد مسئلة لو مضى التكسب عن مؤنة عياله **فروغ** ان باخذ الزكوة اجماعا
اختلف علماء وقال بعضهم باخذها الثلثة لا زيد لانها تصير غنيا فخرج عليه الزيادة وقال اخرون يجوز ان يأخذ ازيد وهو الاقوى كما يجوز دفع ما يزيد على
الغنى الى الفقير فله والغنى انما يحصل بالدفع ونحن نمنع عن الدفع ثانيا بعد دفع ما يعوزه من المؤنة مسئلة لو كان الشرب الذي غنم الصدقة عليه
يحتاج الى ما يزيد عن نفقته طاردا دفع ذلك اليه كنفقة زوجته وخادمه وان توسع عليه قضاء دينه لثبوت المنفعة هو الاحتياج ولان عبد الرحمن المحتج
سأل الكاظم عليه السلام عن الرجل يكون ابوه او عمه واخوه يكفيه مؤنة باخذ من الزكوة فينوسع به ان كانوا الا يوسعون عليه كما يحتاج اليه فقال لا بأس
مسئلة بشرط ان العامل البالغ والعقل اجاعا لان ذلك نوع ولا يضر الصغير والمجنون لسبب اهلها وشرط الشح الحر به وبير قال الشافعي لان الزكوة
الاولا يوزن ولو قبل ما يجوز ان وجها لان شفايا صانها اليه بلام التملك بشرط فيه الاسلام اجماعا الاروايه عن احمد انه يجوز ان يكون كافرا لقوله تعالى يا ايها
الذين امنوا لا تأخذوا بطانة من دونكم يعني من دون المسلمين ودفع ابو موسى الاشعري الى عمن سائباة سحفتة فقال من كتب هذا فقال كاذبي فقال واين هو قال
على الصحيح ان اجنب هو قال لا ولكن هو يضرب في فقال لا تأمنونهم وقد خونهم ايمه ولا تقر بوجههم وقد ابدى الله لان في ذلك ولا يضر على المسلمين قد قال الله تعالى
ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والعموم مخصوص بهذه الادلة وبشرط فيه الايمان والعدالة لان غير المؤمن فاسق والفا سق ليس اهلا للامانة فلا
وان يكون امينا لان يمل مال غيره ويجبان يكون فقيرا في الزكوة ليكون عارفا بقدر الحاجة في صفته ومصره وبير قال الشافعي ويجبان لا يكون من ذر الفرس
وهو احد جمل الشافعية وبير قال الشافعي لان الفضل العباسي المطالب ربيعة سالا النبوي صلى الله عليه واله ان يوليها العالة فقال لها اما الصلوات او سائر
الناس انها لا تشاء لحد وال محمد ليس في خمس الخمس ما يغنيكم عن سلع الناس قال بعض الشافعية يجوز ان ما باخذ اجرة فلا يمنع الفرائض منه كاجرة
الغفال والحافظ ويصار في الغفال والحافظ لا يدر باخذها من الصدقة **فروغ** يجوز ان يكون مولى ذوى الفرض عاملا لانه يستحق الزكوة بالفقر عند
بغيره من الاسباب للشافعية وجهان في يجوز ان يكون العامل من ذوى الفرض ولا باخذ اجرة من الصدقة بل يبيع بالعلم يدفعه الى الامام شيئا من بيت المال
قال الشافعي لان المنفعة الممنوعة من الزكوة وهو صنف هناع لو كان فقرا لا يسبب اليه من الخمس شيئا وان يكون عاملا عندنا وباخذ التصدية مسئلة
الساعي امين اذا قلنا الزكوة في يده بغير شرط لم يضمن اجماعا لان منفعة ما نذر **فروغ** ان له الاجرة من سهم المصالح ان كان الامام قد جعل اجرة من بيت المال
وان لم يجعل له ذلك حتى سقوط الاجرة هنا اشكال بنشأ من امر عامل لما يستحق به عوضا فلا ينقطع اجرة شملت ما غفلت الاجرة عليه من كون الاجرة قد
فان شاعها فلا ينقل الى محل اخر والا فربا الاول مسئلة يقطع الزكوة اطفال المؤمنين عند حاجتهم ولا بشرط عدالة الاب لعموم الآية ولقول الصادق
وقد سأل ابو يعقوب الرجل يموت ويترك العيال يعطون من الزكوة قال نعم فاذا بلغوا وعدوا الى غيركم فلا يعطوهم اذا تب هذا فلا فرق بين ان يكون فداك
اولا عند علمائنا وهو احد على الروايتين عن احمد لانه فقرا فجاز الدفع اليه كالذي طعم ولا ينجب الى الزكوة لاجرة رضاء وكسوته وسائر مؤننه فيدخل
في عموم النص وعنه رواية اخرى انه لا يجوز دفعها الا الى من اكل طعاما وهذا البشروي **فروغ** لا يجوز الدفع الى الصغير وان كان يميز لانه ليس محل الاشياء
لما له من الغنى فكذا ما عا وعنه رواية اخرى انه لا يجوز دفعها الى البنيامين البشير لان باجبهته قال بعض رسول الله صلى الله عليه واله ساعيا فاخذ الصلابة غنيبا
فردها في فقرنا وكنت غلاما مينا فاعطانيها لوصا ولا لانه فقير لا يحال الدفع اليه ولير لوم من يقوم بامر ولا يخرجه من الساعي كما في بين ان يكون بينا او غيره
الدفع الى الولي فان لم يكن له ولي خازن يدفع الى من يقوم بامره ويعني عاله **فروغ** حكم المجتوح حكم الصبي غير المميز اما السفينة فان يجوز الدفع اليه لكن يحجب البهاكم
انما يعطى اطفال المؤمنين لانهم لم ياتهم ولا يجوز اعطاء اولاد المشركين الحاقا بابائهم وكذا اولاد غيرهم ومن ولو اسلم احدا بولي لطفل نحو بر سوء الاب
الهم وباخذ الزكوة لا يجوز اعطاء المملوك لانه لا يملك فيكون العطاء موكاه ولا يخرجه من قوله فلا يستحق الزكوة مسئلة لا بشرط في الغارزى لفقير وبير قال الشافعي
لعموم الآية ولا يخرجه وكذا الغارز لا صلاح اذا البين وقال ابو حنيفة بشرط لقوله عليه السلام امر ان اخذ السدنة من غنيانكم فاردتها فمراكم وهو ينفق
اخضاعها بالفقره وينفق من سبيل فانه يعطى من كان غنيا في بلد فادرا على الاستدانة في سفره ومعارض بعموم وفي سبيل الله وباروه عن النبي صلى الله عليه واله
لا تحل الصدقة لغنى الا لثلاثة وذكر من جملته الغارزى مسئلة لا بشرط في المكاتب الاسلام فلو كان كافرا لم يخرجه من الزكوة البير وبير قال الشافعي لانها جعلت
ارفاقا بالمساكين واعانة للفقره فان كان قد حل عليه النجم وليس معه فادفع اليه وان لم يكن اعطى ايضا لوجود الحاجة فانه قد حل عليه ليس معنفه الكتابية
لعموم وهو احد وجهي الشافعية والاخر لا يجوز لا ينفق الحاجة في الحال وهو متزوج اذا ثبت هذا فاذا ادعى المكاتب لكتابته فان صدقه موكاه مثل ان الخو في
العبد فاذ اقر بالكتابة قبل هو احد وجهي الشافعية والثاني لا يقبل لامكان النواطع وليس يجيد لاصالة العدالة وان كذب السيد لم يقبل قوله بالبينه وان
يخرجه عنها اما العبد او لغيره لا يحل قبول قوله لانه مسلم اجبر عن امر يمكن فقبل قوله كالفقره والعدم لامكان اقامة البينة عليه وبير قال الشافعي مسئلة
لادعي خادم الغرم فان كان لا صلاح اذا البين فالامر فيه ظاهر فاذا علم الامام دفع اليه وان كان خاص نفسه قبل يؤيد من صدقه لانه هو احد وجهي الشافعية
لان مسلم اجبر عن امر يمكن وفي الاخر لا يقبل لجواز النواطع وكذا لا يقبل قوله الظن كذا بدران بخبر عن الامير قبل ما تقدم وقال الشافعي لا يقبل الا بالبينه لانه
مدح فلا يقبل الا بالبينة مسئلة اذا قل الغارزى اربا لغيره قبل قوله ودفع اليه ودفع اليه ما نذر في الغارزى كذا بدران بخبر عن الامير قبل ما تقدم وهو يختلف بكونه
قارسا او احلا وفيها سافرة وعبد ها وحواله من كونه له صاحبا ولا وعنه ذلك واذا جعلنا سبيل الله اعم من الغرم في الجهاد كما اخبرناه لو ادخل في غير مؤنة

في غير مؤنة
منه في غير مؤنة
في غير مؤنة

في غير مؤنة
منه في غير مؤنة
في غير مؤنة

في غير مؤنة
منه في غير مؤنة
في غير مؤنة

في النسخة
التي هي
في نسخة
التي هي

فانما هو القول عليه لا ضرر ولا ضرار في احوالها مع ما كان الاداء على ما قلناه ولا نقبل منه صلواته في اول الوضوء وكذا جميع العبادات الموسومة لان
المضيق اولي بالنقد فيهم وكذا من عليه من حال طوبى به مع تمكنه من دفعه وخس او صدقة مفرضة بيجوز التأخير بعد كعدم المسحق او وضع الظاهر لان
الزكاة معونة وارفاق فلا تكون سببا لضرب المالك ولا يضمن لو تلف وهل يجوز دفعه عن دفع الغل وسوغه البتخان شهر او شهرين لان معونة غير عار فان
لنصادف عليه التمسك الى اجل قل عليه الزكاة في شهر رمضان فيؤخرها الى المحرم قال لا بأس بتجيل الزكاة شهرين وتأخيرها شهرين والوجوب التأخير بما يجوز
لعدم وجوبه الى الرواية عليه فلا يبعد ريوفا بل يزوال العذر فان مع زوال العذر يكون مأمورا بالتسليم والمسحق مطالب فلا يجوز له التأخير بل عليه تسليم
الصادق عليه السلام وقد سأل عنه سنان في الرجل يخرج زكوة فيخرج بعضها ويبيع بعضها بالشرط الموضع فيكون بين اوله واخره ثلثة اشهر قال لا بأس لو اخرج مع
امكان التسليم ضمن على ما قلناه ولا يجرى لو اخرجها اليها الى من هو احق بها من ذي قرابة او حاجته شديدة فلا فترها بالمتعة وان كان يسيرا قال احمد يجوز البسر
العكس في الاخرين التأخير لطلب سببها على الاصناف الثمانية والوجود بين من هم عند دفعه فيجب للموجودين مسئلة بسبب له حال حول الحول عرك
الزكاة عن ماله لانه نوع خارج وشرع في الدفع والقول الصادق عليه السلام اذا حال الحول فاجرها عن ملكك ولا تخطها بالثمن واعطها كيف شئت فاذن هذا
للمالك الاستقلال بالغل من دون اذن الساعي لان له ولا يترى الاخراج فله ولا يترى الغنم ولان الزكاة تحبب العبد وهو مدين على حفظها فيكون مينا على اقرها
ولان له دفع الغنم والقول الصادق عليه السلام اذا عرفت هذا فلو تلفت بعد الغل من غير ضرر احميل سقوط الزكاة وبه قال مالك للغبنة بالغبنة البعير
منوط به فبغير مينا كما لو دفعها الى الساعي وعدمه وبه قال الشافعي واحدا لان الشافعي قال ان لم يترك في انواع الزكاة في حفظ ذلك يرجع الى ماله فان كان فيها
بعض زكاة اخرج والا فلا وقال ابو حنيفة قال يترك ما بقي لان ينقص عن النقص فيسقط الزكاة فوطا ولا يضره لان لا يترى فلا يسقط بالغبنة قبل دفعه ولو دفع الى
فبغيره كونه مضى لان يفيضها قال شريك بها ثوبا او غيره فذهب الزكاة واشترى ما قال ثم ضاع فغلبه الزكاة على الثاني لان الفقير لا يملك الا بالقبض فاذا وكله لآخر
قبله كان التوكيل باطلا لانه وكالة في الشراء بهن لا يملكه ويبيع على ماله المالك فاذا تلفت كانت من ضمانه ولا فرق بين ان يعزل الزكاة ويؤى انما زكاة او لا
مسئلة لو اخرجها الى الساعي مع الفكن منهم اخرجها اجزا اجماعا وان كان فدامم بالتأخير لانه دفع الحق المستحقة ولا يترى كل ان مخاطبة الاخراج فيحصل الحق فيخرج
العبد **المبحث الثالث في التججيل مسئلة** المشهور عند علماءنا عدم جواز تقديم الزكاة سواء وجد سبب لوجوبه وهو النقص او لا وبه قال ربيعة وداود والحسن
البصري في رواية لان النبي صلى الله عليه واله قال لا تؤدى زكاة قبل حلول الحول ومن طرقت الخائصة بقول الصادق ^{عليه السلام} وقد سأل عنه بن زياد رجل يكون عند المال
ان يركبه اذا مضى نصف السنة قال لا ولكن حتى يحول عليه الحول ويحل عليه ان ليس لحدان يصلي صلوة الا لو فله ملكك والركوة وكيفية احدى شهر رمضان الا في
شهر الاضناه وكل من مضى انما تؤدى اذا حلت وسال عنه عن الباقر عليه السلام ان يركب رجل ماله اذا مضى ثلث السنة قال لا يصلي قبل الزوال ولان الحول احدا
الزكاة فلا يجوز تقديم الزكاة عليه كالنقص لان الزكاة عبادة مؤثرة فلا يجوز تقديمها عليها كالصلوة وقال الحسن البصري وسعيد بن جبلة والزهري والاوزاعي او
جيفة والشافعي والسحفي واحد وابو عبد الله يجوز اذا وجد سبب لوجوب وهو النصاب لان عليا عليه السلام قال سال العباس رسول الله صلى الله عليه واله
عن تججيل صدقة قبل ان يحل فيخص له ذلك وعن علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله قال لعمران اذا خذت زكاة العباس عام الاول للعام ولا تجعل المال وحدا
وجوبه قبل وجوبه فجاز تججيله فضا والدن قبل الاجل اداء كفارة اليه قبل الحنث وكفارة الفتل بعد الحرج قبل اللوث وتحل الزكاة على الفرض على الصدقة لا
انما زكاة معجلة او على تخصيص العباس جبايين واختار صوفائنا واباء عن ذلك ومنع الحكم في الاصل في الكفارات وانما هو لا ذم لملك حيث جوز تقديمها والدن
حق ثابت مستقر في الدين فجاز تججيله قبل فترته بخلاف الزكاة فانها لا تجب الا نيت الذمة ولا في العبد الحول وعن بعض علماءنا جواز التقديم لقول الصادق
عليه السلام لا بأس بتجيل الزكاة شهرين قال الشيخ وجله جمع حل وحسنه لتقديم على جواز الفرض فيكون صاحبه ضامنا له متى جاء وقت الزكاة ولا اخذ على
الاستحفاظ اذ لم يمتنع وان لم يبق على صفة ضمنه لانه زكاة معجلة ومثله قال ابن الحنفية لرواية الاحول عن الصادق عليه السلام في رجل عجل زكاة ماله ثم ايسر المعطل
داس السنة قال يعيد المعطل الزكاة **فرسح** المانع من تججيل الزكاة كان ما بدفعه المالك وضاع على الفقير فان دفعه على انه زكاة معجلة كان الدفع باطلا وله
استعادتها عندنا خلافا للشافعيين ب اذا دفع المالك فدا الزكاة انه فرض لا زكاة معجلة والمالك المطالبة بالمدة فوع والفقير دفع العوض والامتناع من دفع
العبد وان كانت مائة وكرة المالك لانه ملكها بالقبض جج لو كان لا دفعه ما يتم به النصاب سقطت الزكاة على ما اخبرناه لانه فرض خرج عن ملك المالك وليس
زكاة على قول الاخرين هو زكاة ليس له استعادتها مسئلة لا يجوز تججيل الزكاة قبل ملك النصاب اجماعا ولو ملك بعض نصاب فجعل زكاة او زكاة
نصابا فجاز اجماعا لانه تجليل الحكم قبل سببه ولو ملك نصابا فجعل زكاة او زكاة ما يستفيد وما يبيع منه ويرى من غير محرمه عندنا واما المجوزون بالتقديم
فقالوا بخبر عن النقادون الزيادة عند الشافعي واحدا وزعم لان زكاة ماله ليس ملكه ثم يجرى كالنقص الاول ولان الزكاة من الزكاة على زكاة النقص
سببها الزيادة في الملك وقد عجل الزكاة قبل وجود سببها فاشبه ما لو عجل الزكاة قبل ملكه لنقصا وقال ابو حنيفة يجرى عن النصاب الزيادة لانه تابع لما هو ملكه
وهو ممنوع سلنا لكنه يمنع في الحول ما الاجاب فلا فان الوجوب يثبت بالزيادة لا بالاصل انا يصير الحكم بعد الوجود لا قبله مسئلة لو عجل زكاة فضا
فتوالدت مضابا ثم ماتت الامهات وحال الحول على النشاج لم يجرى عندنا وللشافعية وجهان في اجزاء الشاة عن السخا لاجزاء وبه قال احمد لان السخا دخلت
في حول الامهات وقامت مقامها وعدمه لانه عجل الحول ملكها مع تغلق الزكاة بعينها فلو اخرج جثة عن اربعين معجلة ثم فوالدت اربعين معجلة وماتت الامهات وحال
الحول على السخا لاجزاء على احد وجهي الشافعية لانها كانت جثة عن اربعين وماتت الامهات لو بقيت فلدن يجرى عن احدها او لا ولا يجرى عندنا وهو الاخر للشافعية ولو
كان عند ثلثة من البقر فجعل عنها ثلثة عجل ثم فوالدت ثلثين معجلة وماتت الامهات وحال الحول على العجل لم يجرى عندنا واما المجوزون للتجيل فقال بعضهم بالاجزاء
لانها نافع لها في الحول وبعضهم بعد لانه لو عجل يبيعها مع بقاء الامهات لم يجرى عنها فلدن لا يجرى عنها اذا كان التججيل عنها اولى وكذا الحكم في مائة شاة
اذا عجل عنها ثلثة فوالدت مائة ثم ماتت الامهات وحال الحول على السخا وان فوالدت بعضها وماتت مائة من السخا وحال الحول على السخا وضيع الكهادر
ففي الاول وهو الاجزاء عندنا هم اجزاء العجل عنها لمعوا على عدمه عليه الحنفيين مسئلة شاة لانها مضاهية لغيره زكاة وليس عليه العجل فاذا كانت خمس شاة منها

بالمثال

كتاب الزكاة

لو يبلغ مضافا وانما وجبت الزكاة فيها ثانياً على ما باله عجلت كونها ولو ملكت ثلثين من البقر فجعل مسنة زكاة لها ولتأجلها فمخبت عشر الحنث من الثلثين دون العشر وهو ما بهما ويجب عليه العشر ربع مسنة وفيل بالاجزاء لان العشر ثمانية للثلاثين في الوجوب الحول فانه لو ملكه للثلثين لما وجب عليه العشر في فضاوت الزكاة النصاب على اربعة اقسام اما لا يبيع في وجوب الحول وهو المستفاد من غير الجنس فهذا لا يجري تعجيل زكاة فيل وجوده وكل نصاب اجماعاً ما يبيع في الوجوب والحول وهو المستفاد من الجنس بسبب مسئلة ان تعجيل زكاة فيل وجوده ك ما يبيع في الوجوب الحول وهو الربح والتأجل اذا لم يبلغ مضافاً فانه لا يجري تعجيل فيل وجوده على خلاف مسئلة ان تعجيل الزكاة من ماله للفقر كان ما عجله في حكم الموجود ماله ان كانت عينه فائزاً ومير قال الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة انه كره في حكم النافذ الذي زال ملكه عنه في ذلك ثلث مسائل الاولى لو كان معدار يعون فجعل فيها شاة ثم حال الحول فانها تجزى عنه عند الشافعي واحمد ما عجله فان كان المدفوع فمضاه سفلت الزكاة لانها ثمة النصاب وان كان زكاة محجلة لم يفع وكاث باقية على ملك صاحبها ان كان المال بحاله بازان بحسبه من الزكاة وان عدل بها الى غيره هو اما عندهما فلا نصاب يجب فيه الزكاة بحول الحول فجاز تعجيلها منه كما لو كان اكثر من اربعين ولان المعجل في حكم الموجود وقال ابو حنيفة لا يجب الزكاة ولا يكون للمعجل زكاة لان المعجل زال ملكه عنه فلم يحسب من ماله كالبوا بعد وانقضى الشاة ثمانية وعشرين فجعل منها شاة ثم بعت ثم حال الحول عليه شاة اخرى عندنا لعدم ضم النكاح الى الامهات عند علماء النصاب بالاحتساب والرفع الى غير الاخذ وقال الشافعي واحمد يجب عليه شاة اخرى في حال ابو حنيفة لا يجب اخرى كما قلناه الشاة لو كان معدار شاة فجعل منها شاة ثم بعت شاة وحال عليها لم يجب عليه شاة اخرى عندنا وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي واحمد يجب عليه شاة اخرى لان الزكاة لا تجزى عن شاة واحدة بل يجب على الباقي فلا يكون سبباً في سقوط حقهم وينقض البيع والافلاف مسئلة لو كان معدار من الابل فجعل زكاة فيل ولا يرعون من الغنم ضلكت الابل فارد ان يجعل الشاة معجلاً عن الغنم يبيع على ما اذا عين الزكاة من مال هل له ان يصرفه في غيره الا في ذلك لانها لو مضى زكاة بعد وسبب مسئلة لو كان لا يجوز تقديم الزكاة في النكاح والمواش فكذا في الزرع والاربع وهو قول بعض الشافعية لان زكوتها متعلقة بسببها احد هو الادراك فاذا قدم الزكاة فقد ما قبل وجود سببها وقال ابن ابي هريرة منهم يجوز لان وجود الزرع سبب فيها وادراكه بمنزلة حول الحول فجاز تقديمها مسئلة لو كان لا يجوز تقديم الزكاة عند الحول واحدة الحولان فضاء اولي بالتمنع واختلاف المجوزون في الاول هل يجوز تعجيل اكثر من زكاة حول واحد فقال الحسن الصريحي والسنين وثالث هو المشهور عند الشافعية وهو قول ابى اسحق فيم لان النصاب سبب في اجاب الزكاة في هذه العينين فجاز تقديم الزكاة كالعام الاول لان لغنا من استسلف صدقة عامين من الناس في بعض الشاة لا يجوز كما قلناه لان تقديم الزكاة على الحول الثاني فلم يجز كما لو قدم على الحول الاول وفي الاولون بان التقديم على الحول الاول تقديم على النصاب بخلاف صورة النزاع اذا ثبت هذا فان كان معدار نصاب لا يجزى له اكثر من صدقة سنة واحدة اجماعاً كما اذا عجل اكثر من ذلك فنقص النصاب الحول الثاني بوفوع زكاة الحول الاول موضعها وانقطع حكمها عن ماله وعلى قولنا ان احسب عند الحول الاول المدفوع من زكاة سقطت في الثاني وان لم يجب سقطت ايضا لتعلق الزكاة بالعين فنقص عن نصاب حكما في الثاني مسئلة انما مال المالك قبل الحول تنقل المال الى الوارث واستأنف الحول وبطل حكم الاول وانقطع الحول بموت المالك عند علماءنا وهو الحد الذي للشافعي لان زكوة من خرج عن اهله في التملك ومبقاء مال بغير ملك محال فينتقل الى الوارث فيسبب الحول كما لو باعه ولفظه تعالى للذكر مثل حظ الانثيين اضاف مالم التملك وقاله القديم لا ينقطع بموته ويبقى حول الوارث على حال الموروث اذا عرفت هذا فلو عجل زكاة ماله قبل الحول ثم مات وانتقل المال الى ورثته لم يجز له التعجيل عند الملاء وهو قول بعض الشافعية لان زكاة الحول لا تكون قبل ملك النصاب وعلى القديم يجوز تعجيلها لانها ماضية في ملكه فام مقام الميت في ما له فام مقتضى حقه وهذا يثبت منه الشفعة في اخذ منه بسبب ملكه معجلاً وهو ممنوع لانها لا يسبب ملكه اذا ثبت هذا فان كان المالك حين الموضع شرط التعجيل بجمعها الوارث والافلا ووقع الشافعي على الاجزاء ان كان نصاب كل واحد يبلغ مضافاً اجزائهم اذ حال الحول وان مضى فاقسموا بطل الحول وكان لهم ارجاع الزكاة ان شرط بها التعجيل وان لم يشرطوا وبقي مختلطاً الى اخر الحول فان كانت ما شئنا اجزائهم الزكاة وكان غير هابن على القولين في الخلطة فيبداً جوازها كان كما شئنا والا كان كما لو ائتمنوا مسئلة انما سلف الساعي والامام الزكاة فان كان بغير مسئلة اهل السهام ولا ارباب الاموال فتلفت في يد ضمنه وبه قال الشافعي لانهم اهل بشة لا يولى عليهم فاذا انصرف لهم بغير اذنهم كان ضامناً كالاب يقبض لا يبر الكبر بغير اذن ولا يبال الاب لسبب القبض وهذا يجوز كما جاز القبض لا يبر القضاة وقال ابو حنيفة واحمد لا يضمن لان الامام ولا يبر على اهل السهام فاذا استقرض من لم تلفت في يده من غير شرط لم يضمن كولى البيه وتمع ولا يبر الامام اذ لا يكون المالك مانعاً بخلاف البيه لان لا اذن للولى عليه بخلاف اهل السهام فتلفت من غير شرط لم يضمن باخرات عن رب المال لان يد كيدهم اذا نوى القبض والمالك ما مود بالدفع اليه فحصل الاجزاء في المثال وان نضها بسؤال ارباب الاموال فلا ضمان عليه لان من قبض المال باذن ربه على سبيل الامانة ولا تجزى عن اربابها بل يكون من ماله لا يبر وكيل لهم فيها وان كان يؤولها معاً قال الشيخ الا ان يكون منها له اذن في ذلك كما يرجح لاحدهما على صاحبه ذلك وللشافعي وجهان احدهما يكون من ضمان ارباب الاموال لانهم اقوى جنبه لهم المالكون للمال والثاني يكون من ضمان الفقراء لانهم يقبضون لضعفهم باذن وكان من ضمانهم وهو ضامنهم مسئلة ما يجعل انوال من الصدقة يبيع منه دابين ان تقع زكاة او يسير وبه قال الشافعي لانها قد بينا انه لا يجوز تقديم الزكاة الا على جهة الفرض فاذا حال الحول فان مثل الشرايط والدفع والمدفوع اليه على الصفات كان للمالك احتساب من الزكاة والاسترداد على ما اخبرناه نحن وعند الشافعي تقع زكاة معجلة فان ثبت الاحوال لم يفسخ عنه الدين بل يترك مضافاً عليه وقال ابو حنيفة انه من رد دين ان تقع زكاة او يطوعا وليس يجب لان المالك لو يقصد التطوع فلا يبر الى غيره ما قصد مسئلة انما سلف الساعي الزكاة بعد الحول ان لم يغير حاله المال والدفع والمدفوع اليه فعل ما اخبرناه نحن من انها فرض زكاة معجلة للمالك استرجاعها منه ودفعها الى غيره او دفع عوضها او احتسابها من الزكاة وللدفع اليه في المثل والقيمة وان كره المالك لان زكاة من عند الفقهاء بانها زكاة معجلة يبيع الدية موهبة ويجزى وليس للمالك ان يشرعها منه وان تغيرت حال المالك فبطل الاجل ونقص النصاب او ارد ان يبيع ما دفعه زكاة وله استرجاعه وبه

لو كان معدار يعون فجعل فيها شاة ثم حال الحول فانها تجزى عنه عند الشافعي واحمد ما عجله فان كان المدفوع فمضاه سفلت الزكاة لانها ثمة النصاب وان كان زكاة محجلة لم يفع وكاث باقية على ملك صاحبها ان كان المال بحاله بازان بحسبه من الزكاة وان عدل بها الى غيره هو اما عندهما فلا نصاب يجب فيه الزكاة بحول الحول فجاز تعجيلها منه كما لو كان اكثر من اربعين ولان المعجل في حكم الموجود وقال ابو حنيفة لا يجب الزكاة ولا يكون للمعجل زكاة لان المعجل زال ملكه عنه فلم يحسب من ماله كالبوا بعد وانقضى الشاة ثمانية وعشرين فجعل منها شاة ثم بعت ثم حال الحول عليه شاة اخرى عندنا لعدم ضم النكاح الى الامهات عند علماء النصاب بالاحتساب والرفع الى غير الاخذ وقال الشافعي واحمد يجب عليه شاة اخرى في حال ابو حنيفة لا يجب اخرى كما قلناه الشاة لو كان معدار شاة فجعل منها شاة ثم بعت شاة وحال عليها لم يجب عليه شاة اخرى عندنا وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي واحمد يجب عليه شاة اخرى لان الزكاة لا تجزى عن شاة واحدة بل يجب على الباقي فلا يكون سبباً في سقوط حقهم وينقض البيع والافلاف مسئلة لو كان معدار من الابل فجعل زكاة فيل ولا يرعون من الغنم ضلكت الابل فارد ان يجعل الشاة معجلاً عن الغنم يبيع على ما اذا عين الزكاة من مال هل له ان يصرفه في غيره الا في ذلك لانها لو مضى زكاة بعد وسبب مسئلة لو كان لا يجوز تقديم الزكاة في النكاح والمواش فكذا في الزرع والاربع وهو قول بعض الشافعية لان زكوتها متعلقة بسببها احد هو الادراك فاذا قدم الزكاة فقد ما قبل وجود سببها وقال ابن ابي هريرة منهم يجوز لان وجود الزرع سبب فيها وادراكه بمنزلة حول الحول فجاز تقديمها مسئلة لو كان لا يجوز تقديم الزكاة عند الحول واحدة الحولان فضاء اولي بالتمنع واختلاف المجوزون في الاول هل يجوز تعجيل اكثر من زكاة حول واحد فقال الحسن الصريحي والسنين وثالث هو المشهور عند الشافعية وهو قول ابى اسحق فيم لان النصاب سبب في اجاب الزكاة في هذه العينين فجاز تقديم الزكاة كالعام الاول لان لغنا من استسلف صدقة عامين من الناس في بعض الشاة لا يجوز كما قلناه لان تقديم الزكاة على الحول الثاني فلم يجز كما لو قدم على الحول الاول وفي الاولون بان التقديم على الحول الاول تقديم على النصاب بخلاف صورة النزاع اذا ثبت هذا فان كان معدار نصاب لا يجزى له اكثر من صدقة سنة واحدة اجماعاً كما اذا عجل اكثر من ذلك فنقص النصاب الحول الثاني بوفوع زكاة الحول الاول موضعها وانقطع حكمها عن ماله وعلى قولنا ان احسب عند الحول الاول المدفوع من زكاة سقطت في الثاني وان لم يجب سقطت ايضا لتعلق الزكاة بالعين فنقص عن نصاب حكما في الثاني مسئلة انما مال المالك قبل الحول تنقل المال الى الوارث واستأنف الحول وبطل حكم الاول وانقطع الحول بموت المالك عند علماءنا وهو الحد الذي للشافعي لان زكوة من خرج عن اهله في التملك ومبقاء مال بغير ملك محال فينتقل الى الوارث فيسبب الحول كما لو باعه ولفظه تعالى للذكر مثل حظ الانثيين اضاف مالم التملك وقاله القديم لا ينقطع بموته ويبقى حول الوارث على حال الموروث اذا عرفت هذا فلو عجل زكاة ماله قبل الحول ثم مات وانتقل المال الى ورثته لم يجز له التعجيل عند الملاء وهو قول بعض الشافعية لان زكاة الحول لا تكون قبل ملك النصاب وعلى القديم يجوز تعجيلها لانها ماضية في ملكه فام مقام الميت في ما له فام مقتضى حقه وهذا يثبت منه الشفعة في اخذ منه بسبب ملكه معجلاً وهو ممنوع لانها لا يسبب ملكه اذا ثبت هذا فان كان المالك حين الموضع شرط التعجيل بجمعها الوارث والافلا ووقع الشافعي على الاجزاء ان كان نصاب كل واحد يبلغ مضافاً اجزائهم اذ حال الحول وان مضى فاقسموا بطل الحول وكان لهم ارجاع الزكاة ان شرط بها التعجيل وان لم يشرطوا وبقي مختلطاً الى اخر الحول فان كانت ما شئنا اجزائهم الزكاة وكان غير هابن على القولين في الخلطة فيبداً جوازها كان كما شئنا والا كان كما لو ائتمنوا مسئلة انما سلف الساعي والامام الزكاة فان كان بغير مسئلة اهل السهام ولا ارباب الاموال فتلفت في يد ضمنه وبه قال الشافعي لانهم اهل بشة لا يولى عليهم فاذا انصرف لهم بغير اذنهم كان ضامناً كالاب يقبض لا يبر الكبر بغير اذن ولا يبال الاب لسبب القبض وهذا يجوز كما جاز القبض لا يبر القضاة وقال ابو حنيفة واحمد لا يضمن لان الامام ولا يبر على اهل السهام فاذا استقرض من لم تلفت في يده من غير شرط لم يضمن كولى البيه وتمع ولا يبر الامام اذ لا يكون المالك مانعاً بخلاف البيه لان لا اذن للولى عليه بخلاف اهل السهام فتلفت من غير شرط لم يضمن باخرات عن رب المال لان يد كيدهم اذا نوى القبض والمالك ما مود بالدفع اليه فحصل الاجزاء في المثال وان نضها بسؤال ارباب الاموال فلا ضمان عليه لان من قبض المال باذن ربه على سبيل الامانة ولا تجزى عن اربابها بل يكون من ماله لا يبر وكيل لهم فيها وان كان يؤولها معاً قال الشيخ الا ان يكون منها له اذن في ذلك كما يرجح لاحدهما على صاحبه ذلك وللشافعي وجهان احدهما يكون من ضمان ارباب الاموال لانهم اقوى جنبه لهم المالكون للمال والثاني يكون من ضمان الفقراء لانهم يقبضون لضعفهم باذن وكان من ضمانهم وهو ضامنهم مسئلة ما يجعل انوال من الصدقة يبيع منه دابين ان تقع زكاة او يسير وبه قال الشافعي لانها قد بينا انه لا يجوز تقديم الزكاة الا على جهة الفرض فاذا حال الحول فان مثل الشرايط والدفع والمدفوع اليه على الصفات كان للمالك احتساب من الزكاة والاسترداد على ما اخبرناه نحن وعند الشافعي تقع زكاة معجلة فان ثبت الاحوال لم يفسخ عنه الدين بل يترك مضافاً عليه وقال ابو حنيفة انه من رد دين ان تقع زكاة او يطوعا وليس يجب لان المالك لو يقصد التطوع فلا يبر الى غيره ما قصد مسئلة انما سلف الساعي الزكاة بعد الحول ان لم يغير حاله المال والدفع والمدفوع اليه فعل ما اخبرناه نحن من انها فرض زكاة معجلة للمالك استرجاعها منه ودفعها الى غيره او دفع عوضها او احتسابها من الزكاة وللدفع اليه في المثل والقيمة وان كره المالك لان زكاة من عند الفقهاء بانها زكاة معجلة يبيع الدية موهبة ويجزى وليس للمالك ان يشرعها منه وان تغيرت حال المالك فبطل الاجل ونقص النصاب او ارد ان يبيع ما دفعه زكاة وله استرجاعه وبه

في بعض النسخ
الحول الاول
المالك

لان كل واحد منهما

ثم زادت في دفع الحول وكذا لو كان معه اقل من نصاب الجارة فاخرج حشره واهم وفاد في الفقه وبلغت نصابا اجزاء وعندنا ان الله ابيع في الحول اه في الفقه فلما
فلما بعد الاجزاء ولو كانا معه ما شادهم فخرج من احشيه فلما ذاب الحول فاعلم انهما انقطع الحول وسقطت الزكوة ففقدوا صورة المال عن النصاب لان يرجع
فيما عجزوا ان يشترطوا ان يكونوا في كوة لا يجيب عليه ولا فريضة في نقصان مثل: بل من الفقه علمه وهذا يمنع وجوب الزكوة وهو احد وجهي الشافعية
والثاني ليس له لان مفرط في ذلك فاصلا لا شرط ما جعله فلم يكن له الرجوع وقد تقدم الفقرة لا يمنع الرجوع الفصل الثالث في المخرج سبيل يجوز ان
يقول المالك الاخراج بنفسه الاموال كلها سواء كانت طاهرة او باطنة وان كان الافضل في الظاهر من غيرها الى الامام او الساعي ليقولوا فريضة عندنا
ويقال الحسن والحول وسعد بن جبلة وميمون بن مهران والتورحي طائوس وعطاء والشعبي والبخاري في احد القولين لانها حق لاهل البيت
فجاز دفعها اليهم لانهم المستحقون كما جاز للمنفق وكالدين اذا دفعه الى مالكه وكان كوة الباطنة ولا ينفذ احد يدعي الزكوة فاستبلاخ ولقول الصادق عليه السلام
لو ان رجلا حمل زكوة على عاتقه فمشى بها على بنية كان ذلك حسبا جارا وقال مالك لا ينفذ الاموال الظاهرة الا لامام ويروى في اوجبة والشافعية في احد
القولين لقوله تعالى خذ من اموالهم وكان ابا بكر طالبهم بالزكوة وقالهم عليها وقال ابو منوف عن ابي جابر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينفذ
ولا ينفذ الصحابة على هذا لان مال الامام فخره بكم الولي لا يجوز دفعه الى المولى عليه كولي البعثة والجواز بقول بموجب الاية فانها تدل على ان للامام احدا
ولا خلاف فيه ومطالبة بذكر نعمهم ولو ادعوا الى مستحقها لم يقبلها وانما يطالب الامام بكم الزكوة والنبابة عن مستحقها فاذا دفعها اليهم جاز لانهم اهل
مجاز الدخ اليهم بخلاف البعثة اذا عرفت هذا فان مالك يتخير في الصرف الى الامام او العامل او الساكن او الوكيل لانه فعل تدخله النيابة فجاز التوكيل فيه
الافضل ان تدفع زكوة الاموال الظاهرة الى الامام العادل ويروى في الباقر عليه السلام والشعبي والاوزاعي واما ان الامام اعلم بمصادر زكوة فيها البعثة
ظاهرة وباطنة الاحتمال ان يكون الفقير غير محقق ويمنع من دفعها اليه من غير ان يكون له من الاموال الافضل ان ينفذها بنفسه لما فيه
من توفير اجر العالة وصيانة الحق عن خطر الخيانة وما يشترع بغير كونه مستحقا واعطاءه الاولي بها من حاجات ائمة وبنو حجر وصلة
الرحم بها فان كان افضل ولو فقد الصرف الى الامام حال العينة اسحب دفعها الى الفقير لما من من الامام بغيره لانه انما ينفذها ولا بد من دفعها الى الامام او الفقير
سعى لو تلف قبل التسليم لان الامام او بائنه كوكيل لاهل البيت في دفع الزكوة مستحقا لو طلب الامام لانه كوة منه وجب فيها البعثة جازا
منا لا نعصوم بحسب طاعة وتحرر مخالفه ولو دفعه الى المستحقين بعد طلبه امكان دفعها اليه فلو ان له املا ثانيا لاجل وهو الوجه عندنا لا يدفع
المال الى مستحقه فخرج عن الهدية كالدفع الى مستحقه فخرج عن الهدية لان الاخراج عبادة لم يوفها على وجهها لوجوب الصرف الى الامام
بالطلب فيبقى في عهدة الشكك ولا خلاف انما بدلك مستحقا لطف المحزون ازاوجينا الزكوة في مثاليها او قلنا باسحبنا بها فالحق هو الموقوف
للاخراج وحكم للولي هنا حكم المالك ان شاء فزفها بنفسه وان ساء دفعها الى الساعي او الى الامام وكذا الوكيل في الدفع لمان يدفع الى الفقير او الى الامام
ولا الساعي في لو اقره المالك بالباشرة فان دفع الى الامام العادل رضى لان الزكوة بالوقوف من انفسهم وان دفعها الى الساعي فالوجه لضمان المخالفة
يجب ان ينصب لامام عاملا لفيض الصدقات لان من الامر بالمعروف ومن المصالح التي تستدعي الحاجة اليها من المصالح لا تنفع ومن المالك لخص
دفعه الى مستحق الدفع اليه مع طلبها لانه كوكيل للامام وانه مستند الى امره ولما كان امثاله امر الامام واجبا فكذلك نائبه وهو قوله فخر خذ من اموالهم
صدقة والامر بالاحسان ينزل الامر بالايعطاء مستحقا ليعلم للعامل ان يقول في صرف الصدقة الا باذن الامام لانه لا ينفذ الا امره فبذلك عليه السلام
فخصص ولا ينفذها على غيره فان فوض اليه ذلك جاز ثم ان عين الامام الصرف الى اقسام معينة على التفضيل او التثنية لم يخرج التخصيص فان عظمى
الى غيره او فضل وفاد بالشورى او بالعكس ضمن الصدق الذي هو له فخره وان طلق بغيره هو كلف ما يرضى للمالك ولو عين له المالك وعين له الامام
ايضا واختلف المجلد او التخصيص مع تعيين الامام خاصة ودفع اطلاق الامام وتعيين المالك شكك في ان المالك يتخير لاجله ومن ذلك لا ينفذ في دفعه الى
الساعي فاعرف هذا فان الامام في التفرقة اطلق جازا ان باخذ نصيب من ثمنه لان احد المحققين وقد اذن له في الدفع اليهم فبذلك تحت الاذن كونه
مستحقا واذا بعث الامام لساعي لم يسلط على ارباب المال بل يطلب منهم ان يكون له فخره فان كان له فخره فانه كوة او لم يجل على ما في الحول وايدل منه
من غيره من خلافت الشافعية على ما تقدم ولا يلزم للمالك ان يدفع من خيار ماله ولا يجل منه الا دون بل يوفق الاوسط ويستم الشافعية من عندنا ويجوز للمالك
حتى يتخير الفريضة وقال بعض الجمهور ويستم ثلثة اشكال لوجود الامور ويجوز الفريضة من الاوسط وقد اذنا اعدل لان فيه توصلا الى الحق من غير سلطان على ارباب
الاموال مستحقا وينبغي ان يخرج العامل في صدقة الثمار والغلات عند كل ما هو فطرها وحيث اذها وفضيها والساحبة الواحدة لا تختلف
اختلاف كثيرا واماما بغير فريضة الحول فخرج راس الحول اسحبنا بالتخصيص الاحوال فاذا قدم العامل فان كان حول الاموال فقدم فريضة الزكوة وان كان بينهم
لويهم حوله وصى على ثمنه فيفضل الصدقة منه عند حلولها وبغير فريضة اهلها فان الامام دفعها لخرج لعود وان رأى ان يكسرها ادبنا عليه باخذ من ثمنها
فالوجه المنع خلاف الشافعية وان ارد ان يرجع في وقت حلولها فبعضها كان أولى ولا يكلف ارباب الاموال ان يجلبوا المواشي اليه بعد هاء لا يكلف الساعي ان ينفذها
في ماله من الما من المشقة بل ينفذ الساعي موارد البقاء ومراحها فان فخره من الموارد كلف اربابها الاجتماع في موضع واحد اذ كان يكسرها الخبز على الساعي
غيره من على اربابها فاذا اراد عد هاء من الغنم الى حيطان او حياض او حيل ثم يحصرها حتى يكون لها طريق الامام من جهة شاة او شاة شاة فان اعد لها
وادعى المالك الخطا وانما اقل عدل من ثمنه وثالثه وكذا لوطن العاداة اخطا ولو اخرج المالك بالعدو وكان ثمنه قبل منه وهو قول الشافعية مستحقا لزوج
للمالك الزكوة بنفسه لم يخرج نصيبا للعامل لانه لم يعمل فلم يستحق شيئا وكذا لو دفع الامام بغيره ولا يعلم فيه خلافا ولو دفعها الساعي الى الامام فخرجت
ان احتاج الساعي الى بيعها المصلحة من الزكوة كلفته ففعلها او مرضها او نحو ذلك لان البيع صلى الله عليه واله رأى ابل الصدقة كونه مافضل عنها فقال
ان لا يخرجها ايا بل يتركها في بيعها ويشترى منها ما شاء او غيرها فان لم تكن حاجة الى بيعها ففضل جواز سكوتها صلى الله عليه واله حين اخبره الصدقة
ولو ينفصل بعد ذلك لانه مال الغير فيجب البيع وعليه ضمان مستحقا وبسحب العامل ان يسم نعم الصدقة فيقال انما هو مال الله صلى الله عليه واله كان يسم

فمن دفعها الى المستحقين

هل يجوز له التظلمة الى غيره من عيشه للمالك

فمن دفعها الى المستحقين من الخبز

الكلية انما تفرع لغيرها والكلوم القطة من الكلب

حازر مع
زكواها الى
ان كان

على الزوج فليخ
 الهامن سهم ابن
 اتبيل النفقة
 لان
 الصدق
 عليه طهره فلا يجوز
 تركها عليه ولا
 يدفع الى غيره
 الا صنف
 ولو علة

توتى الشافى فلا تقطى الغفدة وتعطى الجوز لهما غير ما صبر بالاف

في عمل البوادع
ثم هذا

موضع يتناولون فيه لا يتنقلون عنه الا اذا اجدوا اخصب عاروا اليه فحكم اهل المصر من كان معهم على اقل من مسافة الفرس فمناخضهم وان كان
المسافة بقصر فيها الصلوة فكانا في البلد هكذا قال الشيخ ويقال انما الوجه عند عدم اعتبار المسافة هنا لو كان البلد بينهما وبين الفرس من مسافة الفرس
ليرجع النفل الامع الحاجة ولو كان بين البلدين مسافة لا تقصر فيها الصلوة لو تنقل الصدقة من احدهما الى الاخر وبه قال الشافعي لان احدهما لا يجتأ الى الاخر
ولا ينبغي له مسئلة قد بينا جواز التفضيل والتخصيص ولو لواحد خلاف للثلاثة ولا فرق بين الامام والمالك وقد تقدم وقال الشافعي ان كان المقيم
الامام وجبان يعم الجميع بالعطاء ولا يقصر على بعضهم ولا ان جمل بواحد منهم لان ذلك غير معتد روى الامام وقد بينا بطلان ما احاد الرعية فان كان
في بلد يشع صدقة لكفافية اهل السهان عنهم اسحبنا باوان ضائق ماله عنهم جازله الا فصار على بعض لا يجزئ الثلاثة من كل صنف خلاف للشافعي حيث
اعتبر الثلاثة في اقل الجمع قوله للفقيه ونحن تمنع الثلث لانه لبيان المصر نعم هو افضل فان شاورت حلقة الثلاثة سوى سبعة اجماعا وله التفضيل
عندنا وبه قال الشافعي خلافا لمام عندنا لان على الامام ان يعم مكانا على ان يدفع على الكفاية وليس على الواحد من الرعية ذلك فلم ينعين عليه
الكفاية فان دفع الى اثنين واحدا بالثالث مع وجوده صح الدفع ولا غرم عندنا ما وجب للشافعي الغرم لانه اسقط حقه ولم يفرق قولنا الثالث نص عليه لانه قد كان له
الاجتهاد والاختيار التفضيل مع اعطائهم فاذا اخل بواحد سقط اجتهاده منهم فقد نفي سهمه والثاني يدفع اليه الفلانة الذي لو دفعه اليه اجزاه وهو انفس عندنا
مسئلة قد بينا ان يجوز ان يعطى من يوجب نفسه من غيرهم المقل والمساكين وهل يعطى لو كان مؤلفا قال الشيخ نعم بشرط الشافعي العتيق فيه فان كان فقيرا لم
ليربطه من المؤلفة لانه يعود دفع الدفع اليه وان كان مسافرا اعطاه ما يدر على نفسه المحضر من سهم ابن السبيل لا حل السفر لانه انما يجب عليه نفسه حاضرا
لو كانت الصدقة لا يمكن ضمها بين المتعديين كالشاة والبعر جاز للمالك دفع القيمة عندنا خلافا للشافعي وقد تقدم وجازله التخصيص او احدهم خلافا له
ايضا وعلى قوله ليس للامام بيعها بل يجمعهم ويسلم اليهم لان الامام وان كان يلى عليهم فهو كالموكل لهم ليس له بيع ماله في غير موضع الحنفية فان دفع عليه
فلها اليهم بسببها والخوف طريق جازله بيعها ونفقه ثمنها الموضع الحاجة مسئلة لو اسلم في دار الحرب اقام بها سبعا لا يؤدى بها زكاة او غلب اليها
او انحرف على بلده وادام اهل سبعا لا يؤدون الزكاة ثم غلب عليهم الامام او المامضى مبر قال مالك احمد والشافعي لان الزكاة من كان الاسلام فلم يسقط
عنهم هو في غير موضع الامام كالصلوة والصوم وقال صاحب الراي لا زكاة عليهم لما مضى المستلزم معا ولو اسلم للمالك لم يسقط الزكاة عنه اذا لم يحل بينهم
وبين ماله فان حبل بينهما قبل التمكن من الاداء سقطت قال احمد لا يسقط وان حبل بينهما لان شرفه ماله فان يصح بيعه وهبته وتوكيله فيه وقد سلف
بيان شرائط ثمانية النص مسئلة لو دفع المالك الى غيره الصدقة فبقرها او كان مستغفلا فان عين المالك له لم يخرج التعتدي اجزاء فان كان ذلك
الخبر في العيين دون غيره ان لم يبين بل اطلق فلعلنا نقول ان اجزاء عمار بالاصل ولا نه مسخو لنصيب منها وقد ارجى المسحقين واكثر الذي يدفع الى ارباب
فجاز ان ياخذ كحول الغاية ليقول الوضاع عليه السلام وقد سأل عبد الرحمن بن الحجاج عن رجل يعطى الرجل الدراهم ينفقها ويضعها في عواضها وهو من محل
الصدقة قال لا باس ان ياخذ لنفسه كما يعطى غيره قال راجحون انه ان ياخذ اذا امر ان يضعها في مواضع مسافة الا بدنة والثاني المنع لان الامر بالدفع والتفريق مستلزم
المغايرة بين الفاعل والغايل والاول فربما اذنت هذا فانه ياخذ مثل ما يعطى غيره ولا يجوز ان يفضل نفسه لقوله عليه السلام لا باس ان ياخذ لنفسه كما يعطى غيره ولقوله
الكاظم عليه السلام في رجل اعطى مالا ينفقه فنهى رجل له ان ياخذ منه لنفسه ولم يسم له قال فاني ياخذ منه لنفسه مثل ما يعطى غيره ويجوز ان يدفع الى من يوجب
كولده وزوجته وابويه مع الاستحقاق اجماعا وان عاد النفع اليه مسئلة قد بينا انه ينبغي لفايض الصدقة الدخالة ما جاء مقبول اجزاء الله فيما اعطيت وحله
لك طهورا وبارك الله لك فيما ابقيت ونحوه بالبيع والشافعي قوله ان تقدم ما وصل يقول صلى الله عليه وسلم منع منه الشافعية لان الصلوة ضاعف حقه بالانبياء
واللائكة عليهم السلام فلا تستعمل حق غيرهم فهو كما ان قولنا عز وجل منحض بالله تعالى فكما لا يقال لعز وجل ان كان عزه اجليل كذا لا يقال صلى الله عليه
لعنه لا انبياء وقيل بالجواز لان النبي عليه السلام قال لا ابي اوتي والفقهاء على تحريم جعل غير الانبياء شيئا كما يقال اللهم صل على
محمد وال محمد والمراد به عند كثرة الشافعية بنو هاشم وبنو عبد المطلب **الكتاب الثاني** في زكاة الفطرة وفيه فصول **الاول** من يجب عليه زكاة الفطرة
واجبة باجماع العلماء وقال ابن المنذر راجع اهل العلم على ان صدقة الفطرة فرض قال سفيان هو الاجماع من اهل العلم وزعم ابن عبد البر ان بعض الشافعية من
اصحاب مالك وداود يقولون سنة مؤكدة وسائر العلماء على وجوبها لقوله تعالى قد افلح من ترك روى عن اهل البيت عليهم السلام انها زكاة في زكاة الفطرة
ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر او صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر وانثى من المسلمين ومن
الخاصة قول الصادق عليه السلام كل من ختمت على عبائك من حر او مملوك فليكن ثودي الفطرة عنه وان ثبت سدا فقال ابو حنيفة انها واجبة وليس فرضا
قال الباقر هي فرض الاصل في ذلك ان الاحنفية كان يحض الفرض بان ثبت بدليل مقطوع به والواجب ما ثبت بدليل ظنون وقد بينا الاجماع على الوجوب
وهو قطعي واصبغت هذه الزكاة الى الفطرة لانها عجب بالفطر من رمضان وقال ابن فضال بن فضال لان الفطرة انما هي الفطرة لانها عجب بالفطر من رمضان
برادها الصدقة عن الدين والنفس كانت الاولى صدقة عن المال مسئلة البلوغ شرط في الوجوب فلا تجب على الصبي قبل بلوغه موثر كان او معسر اساء كان له
ابا ولا وان وجبت الا عنه عند علماء اجمع قال محمد بن الحسن وقال الحسن الشيباني صدقة الفطرة على من صام من الاحرار والرقى لقوله عليه السلام رفع الفاقة عن
الصبي حتى يبلغ وظاهر سقوط الفرض الحكم ولا نه غير مكلف وليس محال الخطاب فلا يوجب اطلاق الامر اليه من طريق الرضا عليه السلام وقد سئل عن الوصي في زكاة الفطرة
عن النيام ان لم يكن لهم مال فقال لا زكاة على مال اليتيم وقول الصادق عليه السلام في مال اليتيم زكاة وليس عليه صلوة حتى يدرك فاذا ادرك كان عليه مثل ما على غيره من
الناس فطبق الجهور على وجوب الزكاة في ماله ويجز عن الولي عموم مؤلفه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر او صاعا
شعير على كل حر وعبد ذكر وانثى ولا دلالة فيه لا يضاف الوجوب الى اهل الصدقة لانه على الناس جميع البيت مسئلة وليس المحضر فينا شيئا بل يجب على اهل البادية
عند اكثر العلماء وبه قال ابن الزبير سبعة من السبيل بحسن ومالك والشافعي وابن المنذر صاحب الراي للعموم ولا نه زكاة فوجب عليهم زكاة المال قال عطاء بن ربيعة
لا سئل عليهم وهو غنط مسئلة والعقل شرط في الوجوب عند علماء اجمع التجب فيه كما تقدم في البيت وكذا لا تجب على اهل شمال وهو عن علي عليه السلام بشرط

بصرفها

الخاصة قوله

ليس للمسلم

في تركه فلا تجب الزكاة على العبد عند علمائنا اجمع بل تجب على مولاه اخرجوا عنه وبه قال جميع الفقهاء لان مال له ولقول النبي صلى الله عليه وآله في عبيده ولا في نفسه صدقة الا صدقة الفطر في الرقبة وقال داود تجب على العبد وتلزم المولى اطلاقا لم يكسب بخرجهما عن نفسه لعموم قوله عليه السلام على كل حر وعبد ونحن نقول بموجبه اذا اكره تجب على المالك **فروع** العبد لا يجبان يودي عن نفسه ولا عن زوجته سواء قلنا انه مالك او احلناه في الميراث ولم الولد كالفن حج لا فرق بين ان يكون العبد نفقة مولاه او لا في عدم الوجوب عليه **مسئلة** يشترط في الغنى فلا تجب على الفقير ولا يكتفى في وجوب الفطرة عليه عند اكثر علمائنا وبه قال اصحابنا الراي بقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنى والفقير لا غنى له فلا تجب عليه ومن طريقنا الخاصة قول الكاظم عليه السلام وقد سئل عن الرجل المحتاج صدقة الفطرة قال ليس عليه فطرة قال لا وقال عليه السلام لا فطرة على من احل ان كونه ولا غنى لخل له المصدقة فلا تجب عليه كمن لا يقبل عليها ولا لها تجب جبر الفقير ومواساة له فلو وجبت عليه كاد اضل رايا وبه يضاف وقال بعض علمائنا ومثله الشيخ في الكفاية عن كثير من اصحابنا رجوعا على من فله عليها فاضلا عن فطرة وفوت عليه اليوم وليلته وبه قال ابو بصير وابو العالين والشعبي وعطاء بن سريان والزهري ومالك وابن المبارك والشافعي واحمد وابو ثور لقوله عليه السلام ان صدقة الفطر صاعا من قمح عن كل انسان صغير او كبير حر او مملوك غنى او فقير ذكر او انثى ما عنيكم فقيركم الله واما فقيركم فبشره الله عليه بما اعطى ولا نه حق مالي لا ينزله من ياد الله لا فلا يعين وجود الضاب فيه كالكفاية والحديث بقوله بموجبه فانها تجب على الغنى عن الفقير الذي يعوله والفرق بينهما ان كونه مظهر فاعين فيها المال كزكاة المال اما الكفاية فانها وجبت لاسقاط الذنب عند الغنى ما تقدم في صدقة المال وهو ان يملك فقير وفوت حباله على الا فضا حوله من ملك ذلك او كان له كسبا وصدقة تقوم باوده واود عياله **مسئلة** وازادة صاع وجب عليه فيها لان وجود الكفاية يمنع من اخذ الزكاة تجب عليه لقول الصادق عليه السلام من حلت له لا غنى عليه ومن حلت عليه لا غنى له وقال الشيخ في طائفة تلك مضادة كوابية فان يملك مضايبا او ما يقدر مضايبا بمقتضى اوجه حقة لوجوب زكاة المال عليه وانما تجب على الغنى فتاوى الفطرة والثانية ممنوعة **فصل** في تجب الفقير اخرجنا عن نفسه وعياله ولو استحق اخذها اخذها وادفعها مستحيا ولو ضايف عليها اذ صاعا على عياله ثم مضى في بيعه على الغير للرواية **مسئلة** في الاسلام ليس شرطا في الوجوب بل تجب على الكافر الفطرة وان كان اصلها عند علمائنا اجمع لكن لا يخرج منها وادفعها لان مكلف بغير العبادات فصح شاول الخطاب له فيجب عليه كما تجب على المسلم علماء اجماع اللفظ انما هو عن معارضة ما نعتبه الكافر بغيرها من العبادات وانما قلنا بعدم الصحة لو اداها لانها عبادة نفقذ الى النبي وقال الجمهور لا تجب عليه لان الزكاة طهرة والكافر ليس من اهلها وهو ممنوع لان مكان الطهارة بتقديم اسلامه ومن شرطها النية وقد كان يمكنه تقديمها **فروع** لو اسلم بعد فوات الوقت سقطت عنه اجماعا لقوله عليه السلام الاسلام يجب ما قبله في لو كان الكافر عبد المرحب عليه الفطرة وتجب عنه لو كان المالك مسلما على ما بان **حج** المزدان كان عن بطر لم تجب عليه لاشغال ماله الى رثته وهو فقير ولا نه مستحق للفطرة كل ان مضاد الويحي عليه وان كان عن غير فطر وتجب عليه ان حركه على ماله لا مكان رجوعه وتؤتيه في كل حجره ولا سقطت عنه بالاسلام بخلاف الكافر الاصل في لو كان للكافر عبد مسلم وجبت عليه الفطرة عنه لكنه لا تكلف من دونه وهو قول اكثر العلماء وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه العلم ان لا صدقة على الذي في عبده المسلم لا بما عباده فنقضى الى النية ولا يصح من كافر ولا نه لا يكلف الفطر عن نفسه فلا يكلف عن غيره وقال احمد يلزم بالاجماع عنه كانه من اهل الطهارة فوجبان يودي عن الزكاة وهو ممنوع لانه فقير فلا تجب عليه الفطرة وهذا ما بين عندنا عندنا وسعه عليه او كان قد اسلم اخرج من من الشرائع بميل قبل البيع **مسئلة** الفطرة واجبة على المسلمين من اهل الحضر لما دلت عند علمائنا اجمع وبه قال اكثر العلماء وجميع الفقهاء للعموم وقال عطاء وعمر بن الخطاب وربيعة بن ابي عبد الرحمن والزهري لا فطرة على اهل البادية وهو مدفوع بالاجماع **الفصل الثاني** في من يخرج عنه **مسئلة** يجب على المكلف بها ان يخرجها عن نفسه بخلاف بين العلماء في ذلك وعن جميع من يعوله من صغير وكبير وعبد ذكر او انثى مسلم او كافر عند علمائنا اجمع وبه قال عمر بن عبد العزيز وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبيرة والشافعي والثوري واسحق واصحاب الراي لقوله عليه السلام اذ اعن كل حر وعبد كبير وصغير يودي وضلني ارجو نصف صاع من بر ومن طريقنا الخاصة قول الباقر والصادق عليهما السلام على الرجل ان يعطي عن كل من يعول من حر وعبد وصغير وكبير وهو على اطلاقه يشاؤ الكافر والمسلم وقول الصادق عليه السلام يودي الرجل ان كونه عن مكانه ودينق مراته وعبد الفطرة والجحوش ما غلف عليه رايه وهو وان كان مسلما الا ان علموا ان التوا بموجبه وان كل زكاة رجب بسبب عبد المسلم وجبت بسبب عبد الكافر كزكاة الفخارة وقال مالك والشافعي واحمد وابو ثور لا يخرج عن العبد الكافر ولا عن الصغير المرن لقول ابن عباس فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة الفطرة طهارة للصائم من الوضوء واللغو والكافر ليس من اهل الطهارة ولا كونه في قولنا الصلابة اذ لا يخرج فيه ولا ان الاصل ذلك وغيره يجب بالبيع ولا لها تجب عن الطفل وليس اهل الصوم **مسئلة** لا فرق بين ان تكون المملوكة واجبة او غير كما مثل ان يقيم احبها او يقيمها او ينفقها بل الملال وهو عند علمائنا اجمع وهو راي عن احمد بقوله عليه السلام ان زكاة الفطر عن ثوبون والبيع يفتقر من يكون ومن طريقنا الخاصة قول الصادق عليه السلام من ضمن الى عيالك من حر وعبد ضليك ان يودي الفطرة عنه وصال عن زيد الصادق عليه السلام عن الرجل يكون عنده الضيف من اخوانه فيجوز يوم الفطر يودي عنه الفطرة قال نعم ولا نه شخص يفتقر فيلزم فطرة كعبد ثل بائي الجمهور ولا تجب بل لا تجب بل لا تجب ليست واجبة فلا تلزم الفطرة عنه كالمولود بعد الفرح وجود المناط وهو العيلة لثمة المعال دون غيره **مسئلة** سبب جوب العيلة لثمة الزوجة والعيلة المالك بالاختلاف على ما بان وهو سبب في وجوب الفطرة تجب على الرجل المورس الفطرة عن زوجته محررة عند علمائنا اجمع وبه قال مالك والشافعي واحمد واسحق لقول ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطرة عن كل صغير وكبير حر وعبد من مؤمن ومن طريقنا الخاصة قول الباقر عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والانثى من تؤمنون ولان الكاظم سبب تجب به النفقة فوجب به الفطرة كالمالك والفطرة وقال ابو حنيفة والثوري ابن المنذر من الشافعية لا تجب عليه فطرة وزوجه وعليها فطرة نفسها لقوله عليه السلام صدقة الفطر على كل ذكر وانثى لا نه زكاة فوجب عليها الزكاة مالهها ونحوه فيقول بموجبه لكن الزوج يخل عنها الوجوب جميعا بين الادلة وزكاة المال لا تشمل بالملك والعراية فافترقا **مسئلة** الولد المورس يجب عليه فطرة ابيه المعسر وبه قال الشافعية لا نه تجب عليه نفقة فوجب عليه فطرة لحد ثبوت وقال ابو حنيفة لا تجب عليه فطر الا بوان وجبت بنفسه كذا يجيب على ابي فطرة ولذا الولد مع العيلة وبه قال الشافعية وقال ابو حنيفة لا تجب **مسئلة** الولدان كان صغيرا من ابي وجبت نفقة على والد وعليه فطرته عنه وبه قال الشافعية وبه حنيفة لكن ابو حنيفة اوجها

مسئلة في ان يملك اخذ من الزكاة عليه صدقة الفطرة

عليه

فرغ آ لا تحجب الزكوة على الجبين باجماع العلماء قال بن المنذر كل من يحفظ عنه من علماء الامصار لا تحجب على الرجل زكوة الفطر من الجبين في بلد امة ومن

ووابرأها بحجب لا يراد في صحيح الوصية وببرهنت مبدل حل عموم الاخبار ويقاس على المولد وليس بحجب مخالف للاجماع ولا في حينين ناشئ اجنبه اليها ثم والان احكام الدنيا لم تثبت له الا الوصية والارث بشرط خلو وجه حيا الموارث بحجب الوارثين الى كوفه عنه وان يرسله المقتل منه بالافضل **الحكم** في الوصية لو وجد له

الهلل فدفق لبلة العبد وبوم سقطت الزكوة عن بيده اذ الرجلة لسقوط الثقة عنه عن الولد لغيره وبه قال الشافعي ولو كان المهر صنفه - وحديث قد

ونقطة الكبرى لا تثبت في الدائرة بحال والفرق بنوع لأن نقطة الكبرى قد تثبت لو استدان لها كما هو الإجماع **مسألة** يجب الإجماع على الجنب وإن شرب رططا منه

مسلم كان او كما فلاح او عبد الله بن اجمع وقد تقدم الخلاف في النزعان لكن اختلف علماء فقال بعضهم بشرط الضمان جميع شهر رمضان وشرائط اخرى

والاستنباط وحمله على الحال أولى لأنه وقت الوجوب وإذا علق الحكم على وصف ثبت مع ثبوته لا قبله ولا بعده ولا طرأ فاسم الضيف عليه عند الحال الفصل الثاني

[illegible]

الافظ ولا نه مفتاح فجازا خله كالب وهذا عام فممن فؤنه الافظ ومن لم يكن وفهم وحدا الاصناف المنصوص عليها ومن لم يجد وقال ابو حنيفة لا يخرج من الافظ

الاعلى وجه القبة وعن احمد رواه في الواحد احدى الاجزاء كقولنا والاخرى لمنع لان اللفظ جنس لا يوجب الكثرة فيه فلا يخفى اخراجه عند علماء اجمع لكل احد سواء قد علموا من الاحزاب اولاهم هذا الحديث واولوه حكماء به شريعتنا لا يخفى لانهم لا يذكرون الا في الاصل والاولى

الصادق عليه السلام المطرقة على كل قوم ما يقتضون عبا لانهم لبن وزديبا وغيره وعن احمد روايه انه لا يجزي اللبن بخال لعدم ذكره في خبر ابي سعيد وعدهم

فيه لا يدل على اعدام وعنه اخرى انه يجزى عند عدم الاصل او اما الازرق فانه اصل عند علمائنا لانهم يثبتون بغيره ولقول ابي الحسن العسكري عليه السلام وعلى
اهل طينستان الارز وضع منه احمد لعدم الذكر في خبر ابي سعيد وقد سئل ^{ابن} محمد زاهد ما كان مقامه وان غاب الحسن بن الشاذلي ^{عليه السلام} والارز في الانعام ^{عليه السلام} ^{ها}

وعدمها بانه عند علمائنا وهوراين عن احمد بن محمد بن علي بن سالم الغنوي عن الطالب هو يحصل بالفوت ومن طريق الخاضع قول الصادق ع الف الف على كل من اصاب مؤثرا

فعلين يودون ذلك فهو عن حمد واثباته لا يجزي الا اثبتة المصوضة الامع وما قال مالك بن نجر من غالب فوات لبلد قال الشافعي اي وثق كان لا غلبه
الرجل ادى كونه العظيمة متماثلت اصحابه فقال بعضهم يقول مالك وقال بعضهم الاعتبار بغالب ثبوت المخبر فان عدلنا الى اعلانه حازوا ولم يروا ثمة لان

فروع السلف نوع من الشعر أو شبه معنات فيجترى بالأصالة أن كان شعرا وان شاعرا فبالقيمة وكذا العانس السبته الى الحنطة في يجوز اخرج الدقيق من الحنطة والشعر

وَأَسَاقِيقَ إِلَى أَهْلِ الصَّنِيعِ وَيُزِيلُ فِيهِمْ أَوْصَاعًا مِنْ دُجَىٍّ وَمِنْ جُزْئِهَا خَصْمَةٌ قَوْلُ الْيَاقُوتِ: أَصَادُ عَلَيْهِمُ السَّمُ صَاعٌ مِنْ خَزَائِنِ زَيْبِ سَعْدِ بْنِ
نُصَفٍ ذَلِكَ كَلِمَةُ خَطِّهِ أَوْ دُفُوفُ أَوْ سَوِيْفٌ أَوْ سَلْتٌ لِأَنَّهَا أَجْزَاءُ الْحَبِّ نَفَرَتْ وَبَكِنَ كَيْلَهُ أَوْ دَخَارَهَا فَجَازَ أَخْرَاجُهَا فَيُنَالُ الطَّيْحُ بِحُجْرَةٍ زَاوِلَةٍ مِنَ الْحِجْرِ أَصْلًا لِأَنَّهُ زَيْبٌ وَنَظَائِرُهُ

انقع ولان الاستفحال الذي وهو الاغشال انما يتم بصبره وناجها فكفاية العفبر مؤثرة ذلك ولي ومنع احد من ذلك لمخرج عن الكبل والادخار وهو غلط لان الغائنه

المجلول ومن غير الطعم لقوله تعالى ولا تشبهوا الخبيث من الخبيثين في سبغ ثيبتهم الطعام لسلامته عن مخالطة غيره ولو كان الخالط كثير بحيث يعد عيبا وجبت ثيبتهم

ولوله بكسر جاز ولا تحب الزيادة على الصاع اذا كان يخرج بالصاع عادة من اى الاضلاع للنصوص عليها اخرج جهاوان لم يكن هؤلاء ولا السلدوبه قال احمد للاشمال

علمنا والشايع ان كان هذا العهد النجفي الخيرة الاخر لا يجوز لقوله عليه السلام اعنوهم عن الطلبة هذا اليوم واما يحصل نفوت اهل البلد فهو ممنوع مستلزم فصل

[illegible]

الذين من شاة على الخلافة والموت وخلة كلمة الشاؤ وسرعة وبه قال بعض الحنابلة وقال الباقر الافضل بعد المماليك **مسألة** يجوز اخراج النسيئة

[illegible]

مالك احمد من ذلك لما جئنا من استدلال عن النص وهو ممنوع فان ايجاب نفع لا يمنع من غيره وعن احمد رواه اخرى انه لا يجزى الضئيلة في الفطر فخاصته قبل ايجاب

لا قدر معين ثم العينة بدل فغيرت الاختراجه وما ورد من التقدير بدوهم واوبغرو وابيق محمول على ان العينة من قبل المثل العينة كانت
ذلك مستعمل في الفطره كل صاع من احد الاجناس به قال مالك الشافعي واحمد واسحق فابو سعيد الخدري والحسين وابو الهيثم لا تقول في سعد الخدري كما

فخرج صاعاً من طعام ومن طريق الخاضعة قول الرضا عليه السلام صلح بصلح النبي صلى الله عليه وآله فقال سعيبتك السبيط عطا وطوس مجاهد معرفين الزبير صاحب
الراي مخزي يصف صلح من البرع انما يصنف في ذلك ما كان له من النعمان والافاعي

[illegible]

وانكر ابن المنذر هذا الحديث **مسألة** والصاع اربعة امداد والمد رطلان وربع بالعراقي فده ماثنان وثمان وسبعون درهما ونصف والدينار مائة وثمانون مثقالا
 ثمان جنان من اوسط حبات الشعير يكون فدها الصاع تسعة ارجال بالعراقي وسنة بالمدي عند علمائنا لان النبي عليه السلام كان يثوبنا به ويغسل بصلع مع كثرة شعير
 وثمام خلفه واستنهاره في افعال الغسل وفعله للمد وبه من المصنعة والاستنشاق وتكرار الغسلات وسبعة ذلك فيما هو اقل ومن طريق الخاصة قول الحسن
 العسكري عليه السلام برفع الصاع وزنا سنة ارجال بطل المد يبر والرجل مئة خمسة وسبعون درهما ورواية عنه عليه السلام الصاع سنة ارجال بالمدي وتسعة ارجال
 بالعريفة وقال ابو حنيفة الصاع ثمانية ارجال لقول النبي عليه السلام كان يثوبنا بالمد ويغسل بالصلع والمد رطلان وليس حجة لانه من كلام الراوي مع ان الحديث
 طعنوا فيه وقال الشافعي الصاع خمسة ارجال وثلاث بالمقدادى ورواية مالك واحمد اسحق وابو يوسف لان الرشيد عن الصاع بالمدينه وكان ذلك وهو مسلم فان
 ارجال المدينه فثابت لك **مسألة** ويجزى من اللبن اربعة ارجال بالمدينه هي سنة بالعراقي لمخوصة من الغش وعدم احتياجه الى مؤنة ورفيع الاصل
 في الاخراج الكيل العلماء بالوزن لانه اضبط بجزيه الصاع من جميع الاجناس سواء كان اقل او اخف ولو اخرج بالوزن فالوجه الاجزاء وان فضل عن الكيل و
 منع محمد بن الحسن السبياني من الاختلاف فان اقل اقل واحفب لو اخرج صاعا من جنس ابن ابي ربه قال ابو حنيفة واحد لانه اخرج من المصنوع عليه
 لان احد النصفين ان ساوى الاخر فيه او كانتا فضل واكثر اخرج او منع الشيخ منه وقال الشافعي لانه مخالف للخبر وهو ممنوع **ج** الا ضرب اجر او اقل من صاع من جنس
 اعلا اذا ساوى صاعا من ادون كصفت صاع من حنطة يساوى صاع شعير لان القنينة لا تخضع عينا ولا في بعض الروايات صاع اوصف صاع حنطة وانما يحل
 ما اخبرناه **الفصل الرابع الوث** **مسألة** يجب الفطرة بغروب الشمس من اربعين يوما من شهر رمضان وبه قال الشافعي في الجدة واحد اسحق والثوري مالك
 في احدى الروايتين لقوله عليه السلام فرض زكوة الفطر طهره للصائم ولا يصدق عليه يوم العيد اسم الصوم ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام انه سئل
 عن مولود ولد يوم الفطر عليه فطرة قال لا فخرج الشهر سئل عن يهودى سلم ليلة الفطر عليه فطرة قال لا ولا انها تضاعف الى الفطرة فيجب بركو المالك **مسألة**
 الاختصاص والسبب يحكم من غيره وقال بعض علمائنا انها يجب بطول يوم النحر الثاني يوم الفطر وبه قال الشافعي في القديم وابو حنيفة واصحابه ومالك في
 الرواية الاخرى وابو ثور لقوله عليه السلام اغنوهم عن الطلب في هذا اليوم ولا دالة له فيه بمصو لا غناء بالدفع ليلة الفطر ولا انها واجب بوسع فالوجه **ج**
 والاخراج قبل الصلوة وقال بعض مالكا يجب بطول يوم الفطر لا اربا بالاخراج قبل الخروج الى المصلى ولا حجة فيه وللشافعي ثالث انما يجب مجموع
 الغروب وطول يوم النحر لغرضها بالفطر والعبد وهو يصمد في فيما قلناه ايضا **مسألة** لو ولد له مولود او ملك عبدا او نرجس او بلغ قبل الغروب بلحظة
 وجب عليهم الفطر عنهم ولو كان بعد الغروب عتقت جوبه بالاسحباب الى الزوال ولو خمد ذلك بعد الزوال يوم الفطر سقط الاستحباب ايضا وكذا
 لو بلغ او سلم او زال جنونه واستغنى قبل الهلال وجب عليه اسحباب لو كان بعد قبل الزوال وبعد لسقط الاستحباب ايضا لان معونة عمارسا
 الصادق عليه السلام عن مولود ولد ليلة الفطر عليه فطرة قال لا فخرج الشهر وساله عن يهودى سلم ليلة الفطر عليه فطرة قال لا فخرج الشهر وساله عن
 فاهل سوال قبل الفطر قال لا فخرج الشهر وساله عن يهودى سلم ليلة الفطر عليه فطرة قال لا فخرج الشهر وساله عن يهودى سلم ليلة الفطر عليه فطرة قال لا فخرج الشهر وساله عن
 مبلان ولو مات قبل الفطر فلا انتقال ايضا فلو مات ولد او عبدا او اعنته او باع او مات زوجته او طفلها قبل الغروب فلا زكوة **ج** على اجماع
 ويجب بعد وعلى اعتبار الوثين الغروب الطلوع كما هو مذهبنا الشافعي لو طلق زوجته او زال ملكه وسط الليل ثم عاد في الليل ففي الزكوة عند الشافعية
 وجهان **ج** لو مات العبد بعد الهلاك قبل مكان داء الزكوة عنه وجب اخرج عنه لوجود السبب قال بعض الشافعية سقط تلف المالك الذي هو سبب **الوجه**
 كالنصاب الفرض ان الزكوة يجب في غير النقصا سقطت وهنا الزكوة في الذمة فلا سقطت بسبب السبب في لو اوصوله بعبد ثم مات بعد الهلاك فالزكوة عليه
 لعدم الانتفاء وبذلك ان قبل الموصى له قبله فغلبه تحققت للمالك قبل الهلاك وبعد قال الشيخ لا زكوة لان انتفاء المالك والوجه جوب الزكوة على الموصى ان
 جعلنا القول سببا او شرطا في المالك وان جعلناه كاشفا فغلب الموصى للشافعي كالفولين وله ثالث انه يدخل في ملك الموصى بغير احتياجه بموت الموصى
 والزكوة عليه **هـ** لو مات الموصى له فام وارثه مقامه في القول فان قبل الهلاك فعليه ماله وعلى القول بالكشف يجب في مال الموصى له ولو مات قبله
 بعد الهلاك ففطره عبدا عليه لوجود المنقضي لو فرض تركه فحاصل الديان والارباب الزكوة وان مات قبله قال الشيخ لا تترك احد نظره لعدم الانتقال الى الوث
 فانه لا يبرئ قبل الدين ولا الى الديان ولا يبرئ الوجه يثوبها على الوارث لانتفاء ثبوت ملك الامالك له وعدم صلاحية الميت للمالك الديان لا يكون والا ليرزق
 عنهم بالامراء لان الخالف مع الشاهد هو الوارث لا الديان ولا زكوة لو مات بعض الوث ثم ابرى الميت كانت الزكوة بين الحي وحديث الميت ولا يبرئ محموله على الفسنة **و**
 لو ملك الولد قبل الهلاك فوث يوم العبد سقط عن والده نفقة ذلك اليوم فان لم يعلمه فلا زكوة عليه ولا على الولد لفقره **ح** لو وقع بين المعقوضين بين المولى
 مهاجرة فوفقت فبذل الهلاك على احدهما احتل اختصاصا بالفطرة لا اختصاصا بالعبودية والشركة لانه لا يبرئ كالتابع وصاحبه **مسألة** يجب اخرج يوم العبد قبل الخروج
 المصلى ويضيق عند الصلوة لان ابن عباس روى ان النبي صلى الله عليه واله فرض زكوة الفطر طهره للصائم من اللغو والرفث وطهره للمساكين من ادها قبل الصلوة
 وفيه كوفه مقبولة من ادها بعد الصلوة وفي صدقة من الصدقات ومن طريق الخاصة عن الصادق عليه السلام نحوه ولان الغرض اغناء الفقير عن السعي فيه وانما يخفى
 قبل الصلوة **و** **ج** لو اخرجها عن صلوة العبد احتيازا اثم عند علمائنا اجمع وبه قال الشافعي لان الاغناء في اليوم انما يخفى بالاخراج قبل الصلوة ولا ان العبد يصل الصلوة
 عليه السلام عن الفطرة موق قال قبل الصلوة يوم الفطر ولا انها اخرج للواجب فيه فكابر جارا ما وقال مالك وعطاء واحد واحمل الراى بركه وليس محرم وعطاء واحد
 بالجوهر من عذبة هبة ولو اخرجها عن يوم العبد قال احمد باثم وعليه قضاء وقال ابن سيرين والبخاري انها اخرجت من يوم العبد لو تمكن من اخرجها يوم
 العبد لم يخرج اثم على ما تقدم ولا سقط عنه بل يجب عليه ضاؤها اذا البرائة من الاربا بالاخراج انما يحصل به ولو لم يتمكن فلا اثم ان كان قد عجزها اخرجهام مع الامكان **ب**
 بالمصدقة فلا سقط لغوا الوث كالمعتمد مستحق زكوة المالك وان لم يكن غرضها خفية القضاء ايضا وبه قال الشافعي ابو حنيفة والحد وفيه سقط وليس بمعتمد وفيه يكون
 اداء وليس بمعتمد لانها عبادة فان وثقها قبل فعلها فكانت قضاء **ج** يجوز الغل زكوة المالك فاذا عجزها ولم يجزها مع الفدية ضمن وان لم يتمكن في الاضمان وقال احمد جفتها
 مطلقا ويجوز نقلها الى غير البلد مع عدم السخى فيبلا مع وجوده وبه يجوز اخرجها من المال الغائب عنه والادخل اخرجها في بلدنا مالكا في شهرها يبرئ في يجوز نقلها

ومد

الاضا

الفطرة من اول رمضان لا عليه عند اكثر علماء اشرافه قال الشافعي لان سبب الصدقة الصوم والفطرة عنه فحفظوا وجب لهما جاز فيهما كونه المال بعد ملك النصاب ونحو
البافر والصادق عليها السلام وهو في سعة ان بعضها في اول يوم يدخل في شهر رمضان وقال ابو حنيفة يجوز فقدهما من اول الحول لانها زكوة مخزنة عن ثلث اركان
المخرج عنه موجب جاز اخر اجها قبل الوقت كزكوة المال بعد وجود النصاب وكزكوة الفطر سبب الفطر لاضافتها اليه على انما منع حكم الاصل في حال الجور
فقدهما في المال يوم او يومين خاصه وقال بعض الجمهور يجوز فقدهما من بعد نصف الشهر البحث الخامس في المسحق ومسئله من زكوة الفطر
مصرف زكوة المال قوله بطلان انما الصدقات لا يجرى ولا يجوز دفعها الى من لا يجوز دفع زكوة المال اليه فلا بد دفع الى الذي عند علماء اشرافه قال مالك والشافعي وابو ثور
واحداهما زكوة فلا تدفع الى غير المسلم كزكوة المال وقد اجمع العلماء على منع الذي من زكوة المال الا المصلحة النافعة وقال ابو حنيفة يجوز لقوله عليه السلام بضد
على اهل الادمان ومنع حجة السند فيمنع على النذير بشرط في المدفع اليه الا ان سوله وحيد المسحق او لا وينظر بها ويحل من بلده مع عدمه الى بلد
اخر ولا يعطى المستضعف خلافا للشيخ لقول الباقر والصادق عليها السلام الزكوة لاهل الولاء لا يجرى في غيرهم ومثل الرضا عليه السلام عن الزكوة توضع فيمن لا يعرف قال لا
ولا زكوة الفطرة ولو دفع الى غير المؤمن اعاد كانه دفع الى كف الى غير مستحقه فيمنع في العهد ولو كان الدافع يترفع من ثم استنصر عادايه الرواية وكذا الشافعي
مسحق زكوة المال من الفطر عدم وجوبه لا نفق عليه يجوز دفعها الى الاصناف الثمانية لانها صنف فاشبهت صدقة المال مسئلة من يجوز دفعها الى الواحد
عند علماء اشرافه قال ابو حنيفة واصحابه ومالك وابو ثور واحمد وابن النضر لورود الانبياء في الصدقة وقال الشافعي يجب بغيره الصدقة على سنة اصنافا وجمع
كل صنف الى ثلثة منهم وقد سبق البحث فيه ويجوز للجماعة دفع صدقة الى الواحدة او اثنين او اكثر وعلى الغائب ما يبلغ حد الغناء وكذا يجوز للواحد دفع
صدقة الواحدة الى الجماعة اجماعا مسئلة ويكره ان يملك ما اخرجه صدقة احتيازا او غيره لا يماطه فيه بكونه له اخذها وقال الجمهور لا يجوز شراؤها لقوله
عليه السلام العاينة صدقة كالعابدة فبغيره وجوز الشافعي واحمد بن حنبل ورواية مالكها بغير شراؤها احتيازا كما لو دفعها الى مسحقها فخرجها اخذها الى دفعها او جعلت الصدقة
عند الامام ففقرها على السهمان فمادت صدق اليه ورواية اخرى عن احمد بن حنبل في الصدقة على الشراء والاصل ممنوع اما الوعادت اليه بغير اختياره كبر او
فضله بين فانه جاز بغيره كمره اجماعا مسئلة وبسبب انخفاض الثمن بها ثم الجبران مع وجود الصفات المستحقة لا يستحق لقوله عليه السلام لا صدقة
في زرع محناج وقوله عليه السلام جبران الصدقة احق بها لان الاعتناء به في نظر الشارع من غيرهم فكان الدفع اليهم اولى مسئلة الكاظم عليه السلام عن عطاء
الفرابي من الزكوة فقال مستحقون هم قبل نعم قبلهم افضل من غيرهم اعطهم وقال لما سئل عن صدقة الفطرة الجبران احق بها ولا تغل في ذلك خلافا
وبسبب تخصيص اهل الفضل بالعلم والهدى في جميعهم لان السكوني قال للباقر عليه السلام اني ربنا فمات الشئ بين اصحابهم بغيره فكيف اعطهم فقال اعطهم
على الجهر في الدين والفضل والفقه مسئلة يجوز ان يتولى الصدقة في الفطرة بنفسه اجماعا اما عندنا فظاهر ما عندنا الخالف فلا يها من الاموال
الباطنة ان يكون بسبب خصها الى الامام او نائبه لانها عرفت بموافقتها فان تغلصت الى الفقيه المأمون من فقهاء الامامية لانهم اجبروا فيها ولا يها بالامام عليهم
الجوزان يعطى صلح الحاكم والدار والقرى من الفطرة وكزكوة المال لان البار والصادق عليها السلام سئلا عن الرجل لمدار وغلام وعبد يملك الزكوة فقال نعم ولا يعطى
الفطر اقل من صلح استحقاق الفطر الصادق عليه السلام لا يعطى احد الا من راس هو ونحوه من راسه لا يصلح للمولى ساقو يجوز ان يعطى الواحد صواعا كثيرة دفعة مطلقا وعلى
التعاقب ان لا يبلغ حد الغنى مسئلة لا سقف لصدقة الفطر بعد وجوبها بالموت بل يخرج من اصل الزكوة ويبر قال الشافعي واحمد بن حنبل لا تدفع فزارت دينها
وقال ابو حنيفة لا سقف للموت الا ان يوصى بها فيخرج من الثلث ولا يسر بعبد لبقاء متعلق الامر شاعلا للمنفعة قبل فله فان لم يفضل من الزكوة شئ اخرجه
باجعها في الزكوة كالدين المستوعب فان كان عليه دين وصانعت الزكوة عنها فبطلت بالنسبة مسئلة لا يملك المسحق الزكوة الا مع الغنى من المال كانه
نايب لان المالك الخبيثة الدفع الى من شاء فلو مات الفقير لم يكن لو ارثه المطالب لها وان عيشت قبل الغنى وكذا زكوة المال وصال الغنى بماله الغامون
بالجواز وسببها بالفسحة فلو بلغ نصيبه نصاب الزكوة المحول لا يعطى الغنى لعدم تمكنه ولا يصيرها اعتبارا غنيا مسئلة صدق الشيوخ بحجبة جميع وقا
للإمام الدالة على الحق على الصدقة وقال رسول الله صلى الله عليه وآله من صدقني بعد ثمة من كسب طيب لا يصعد الى الله الا الطيب فان الله يقبلها اليه
ثم يبرئها صاحبها كما يبرئ جلد فله حق يكون مثل الجبل وقال عليه السلام ارض الغنى فاما خلاط للمؤمن فان صدقة تطله وقال الباقر عليه السلام البر
الصدقة يتقبلان الفقير ويبرئان في العسر ويبدعان عنه سبعين مائة سوء وحديث السراة افضل الاية الا ان بينهم بركة للواسة وسببها الاكثر منها وقت
الحاجة لقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة في شهر رمضان ونحوه في الفطرة لقوله تعالى فيها ذامر يبر وقال عليه السلام الصدقة على
المسكين صلوة وهي على ذي الرمم اثنتان صدقة وصاله والاولى الصدقة من الفاضل عن كفايته وكفايته من هوته على الدوام قال عليه السلام خير الصدقة
كان عن ظهر غنى وابدا بمن نقول وبسبب لصدقة اول النهار واول الليل قال الصادق عليه السلام باكونا بالصدقة فان البلاء لا يخطاها ومن يصدق صدقة
اول النهار دفع الله عنه ما ينزل من السماء في ذلك اليوم فان صدق في اول الليل دفع الله عنه شرا ينزل من السماء في تلك الليلة ويكره السؤال فلا امير
للمؤمنين عليه السلام ان يقول رسول الله صلى الله عليه وآله من فسخ على نفسه باب مسئلة فسخ الله عليه ما يبر ويكره والسائل قال الباقر عليه السلام كان غنيا ما جى
الله به عز وجل به موسى عليه السلام ان قال يا موسى اكرم السائل بيديك يا رب جليل انك يا نبيك من ليس بالنس ولا جان ملائكة الرحمن يسألونك فيها حق
ويسألونك ما نوبك فانظر كيف انت صانع يا ابن عمران والصدقة المندبة على بني هاشم افضل خصوصا العلويون قال رسول الله صلى الله عليه وآله اني سئلت
يوم القيمة لاربعة اصناف اولها رجل يرضى رقبته بالثمن والقلب رجل يرضى رقبته بالثمن والقلب رجل يرضى رقبته بالثمن والقلب رجل يرضى رقبته بالثمن والقلب
حواشي ذريعتي اذا طروا وشهدوا وقال عليه السلام من صنع الى احد من اهل بيتي فاما ضامن له يوم القيمة المقصد الخامس في زكوة الفطر
فما يجب فيه وهو اصناف الاول الغنائم المأخوذة من دار الحرب ما حواه الاسكر ما لم يحرمها من نكته كالسباب والدواب وغيره الا كالا راضى العفارة
ما يجمع تلكه للمسلمين ما كان مساجا في ايديهم لا غنما من مسلم او معاهد ولا يكره وسهلا بيان ذلك ان شاء الله تعالى انما العادون وهو كل ما خرج من الارض
ما يخلف فيها من غيرهما ماله فيمنه سواء كان منطباعا باشره كالرصاص والصنم والخاسر الحاد يدوم مع غيره كالزينة والورق يمكن منطباعا كالباقوت والفهر ونحو

الغنى والفقير وجود
في زكوة الفطر
النصاب

في كل ما بشرطه

مسئله

من ملكه
باب الثالث
الاستاذ

وقال الشافعي ابو حنيفة ومالك والثوري وابن ابي ليلى والحسن بن صالح بن حي ومحمد بن الحسن وابو ثور لا شيء في الغوص وعن احمد بن حنبل
 والاخرى عن ابن الزكوة لقول ابن عباس ليس في العنبر شيء انما هو شئ الفاء البحر وليس بحجر فخرج ابا العباس اخذ بالغوص كان له حكمة اغتبا الصا
 وان جى من وجه الماء كان له حكم المعادن قال الشيخ العنبر نبات من البحر وقيل هو عين في البحر وقيل العنبر بقدر من البحر الى جزيره فلا باكله شئ الامان
 ولا يقبله طائر بمفاره الاضطرار وادوا وضع رجله بصلبها فمات وموت ج قال الشيخ الحنبل المصالح للبحر لا خمس فيه فان اخرج بالغوص واخذ منها
 ففيه الخمس وفيه بعد والوجه الحاف بالارياح التي تعبر فيها مؤنة السنة في السك لا شئ فيه وهو قول العلماء الا في رواية عن احمد وعنه عبد الله بن
 لان من صيد فلا شئ فيه **الصفحة** من ارباح التجارات والوزاعات وسلم الصنائع وسائر الاكسابات بعد اخرج مؤنة السنة له ولعالمه على انقصا
 من غير اسراف ولا يفسر عند علماء كافه خلافا للجمهور وكافة العموم واعلموا انما غنم وفوله وافقوا من طبقات ما كسبهم واخرجوا من الارض للثمن
 السفاد من الامم عليهم السلام قال الصادق عليه السلام على كل امرئ غنم او اكتسب الخمس ما اصابها طاعة عليها السلام ولم يلبس امرها من بعد ما من ربها اليه على
 على الناس من ذلك لهم خلاصة يضعونه حيث شاؤوا وحرم عليهم الصدقة حتى يخافوا فيصا بمخنة وابق فلما منه وابق الا من جلدناه من سبعنا الضميمة **الزكاة**
 ان لم يلبس عند الله شئ يوم القيمة اعظم من الزكاة يقوم صاحب الخمس بقوله يارب سل هؤلاء بما تجولوا كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر عليه السلام العنبر عن الخمس هل على
 جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير من جميع الصنوع وعلى الصنائع وكيف ذلك فكتب بخطه الخمس بعد المؤنة اذ عرفت هذا فالأمر في الخمس فيه سواء كان بحسب كاسب
 والابن او غير محاسب كالنسب المجهول لبعده وعن بعض علماء شافعية الخمس طاعة الهبة والهدية والمشهور خلاف ذلك في الجميع **الصفحة** من كمال الخلق طاعة
 ولم يميز ولا عرف مقدار الحرام ولا مستخف اخرج حرمه وحل له الباقي لان منعة النضر في الجميع في المالهية ويستغني عن بعضها بغيرنا لا استغناء بالمال وقيل بالخبرة
 الشوبغ للجميع اباحه للحرام وكلها مستفبان ولا خلاص الا اخرج الخمس الى الذريرة قال الصادق عليه السلام انما امر المؤمنين عليه السلام انهم رجل فقال يا امير المؤمنين اني
 ما الا عرف حلاله من حرامه فقال اخرج الخمس من ذلك للمال فان الله تعالى قد رضى من المال الخمس ما كان صاحبه ولو عرف مقدار الحرام وجب اخرج
 سواء قل عن الخمس وكثير وكذا لو عرفه بغيره ولو عرفه انكر من الخمس وجب اخرج الخمس ما يغلب على الظن في الزايد ولو عرف صاحبه فله وجب بصله البهائم
 جهل القدر صاحبه او اخرج ما يغلب على ظنه فان لو بصله ما كره ما كره اخرج حقه البهائم هذا القدر جعله الله تعالى مظهر للمال **الصفحة** من كمال الخلق طاعة
 من مسلم وجب عليه الخمس عند علماء شافعية لقول الصادق عليه السلام ايا من شئ من مسلم ارضا فان عليه الخمس وقال مالك ان كانت الارض عشرة دراهم من شئها وبر قال
 اهل المدينة واحدة واربعة فان اشترى ارضا من عشرة دراهم فوجب عليه الخمس وقال ابو حنيفة ثمانية دراهم اخرج وقال الثوري والشافعي واحد واربعة اخرى للجمهور
 ولا شئ عليه ولا عشرة دراهم وقال محمد بن الحسن عليه السلام الفصل الثاني في النصب **مسألة** النصاب الكثر عشرون مثقالا فلا يجب فيه اذ وجب عند علماء شافعية
 وبه قال الشافعي الحد بد لقوله عليه السلام ليس فيه اذ وجب من خمسة اذ صدق من طرفي الخاصة ماروي عن الرضا عليه السلام انه سئل عما يجب في الخمس الكثر فقال في
 الزكوة في مثله ففيه الخمس ولا من حق ما يجب فيها استخرج من الارض فاعين فيه النصاب كالمعدن والزرع وقال الشافعي في القدر كالمعدن في النصاب بل ينجس فيلزم كثيرا **مسألة**
 وبه قال مالك واحمد وابو حنيفة للعموم في الزكوة الخمس لان مال ينجس فلا يغير فيه النصاب كالعنبر والخبز ليس من صنيع العموم سلمنا الكثر محض ان تقدم وتقتض
 فباسم المعدن فخرج الكس للزكوة بصلب بل يجب في الزايد مطلقا في هذه العشرة من معنائه في الذهب في القصة ما شاورهم وفيما يعين فيه فتمت باحدها **مسألة**
 لو وجد ركنا او اقل من النصاب لم يجب عليه شئ وان كان معدن زكوى وسواء كان قد استنفذ الكثر اخرج حول المال او قبله او بعده وسواء كان الزكوى ضا بالو
 ثم بالركن خلافا للشافعي فان ضمه اليه اذ جعل الواجب كونه وان اوجب الخمس في لو وجد ركنا او اقل ثم وجد اخرج كمال به النصاب لم يجب شئ في اللفظة المتعددة
مسألة اختلف علماء شافعية اعتبار النصاب في المعادن فقال الشيخ في بعض كتبه يعين ويبر قال الشافعي في مال واحد واسحق لقوله عليه السلام ليس بيمين في
 الذهب شئ حتى يبلغ عشرون مثقالا ومن طرفي الخاصة مارواه ابن زياد انه سأل الرضا عليه السلام عما اخرج المعدن من قليل وكثير هل فيه شئ قال ليس فيه
 شئ حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكوة عشرون دينار او قال الشيخ في بعض كتبه لا يعين ويبر قال ابو حنيفة لان مال يجب بخمسة فلا يعين فيه النصاب كالفى و
 العنبر والفرق انهما لا يستحقان على المسلم وانما يملكه اهل الخمس من الكفار بالاغتنام اذا ثبت هذا فقد انصاعوا من عنده من علماء شافعية لان احدها
 عشرون لما تقدم والثاني دينار واحد لان الرضا عليه السلام سئل عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزمرد وعن معادن الذهب والفضة هل فيه زكوة
 فقال اذا بلغ فتمت دينار ففيه الخمس **مسألة** يعين النصاب بعد المؤنة لانها وصلت الى تحصيله وطريق الى ثلوه فكانت منها كالشرب يكن وقال الشافعي واحد
 المؤنة على المخرج لان زكوة وهو منوع ويعين النصاب في اخرجه دفعة واحدة او دفعت لا يترك العمل بها على سبيل الاعمال فلو عمل ثم اهل ثم عمل ثم اهل ثم عمل ثم اهل
 الى الاخر ولو تركه لا امرا حنة او اصلاح النوازل فاضا حنة ضم الثاني الى الاول ويعين النصاب في الذهب ما عداه فتمت ولو اشتمل على حنين كن ذهب فتمت او
 غيرهما من احداهما الى الاخر خلافا لبعض الجمهور حيث قال لا يضم مطوقا لا يضم في الذهب والفضة ولا يضم في غيرها **مسألة** النصاب الغوص **مسألة** لو
 فانقص عنده لوجب عليه شئ عند علماء شافعية للجمهور وكافة لان الرضا عليه السلام سئل عن معادن الذهب والفضة هل فيه زكوة فقال اذا بلغ فتمت دينار ففيه الخمس
 ولا يعين في الزايد نصاب ولو اخرج النصاب دفعتين فان عرض للاعمال فلا شئ والا ضم احداهما الى الاخر **مسألة** لا يجب في فوايد الاكسابات والوزاعات
 شئ الا فيما يفضل عن مؤنة ومؤنة عباله سنة كاملة عند علماء شافعية لقوله عليه السلام لا يصير الا عن ظهر غنى لقول ابي جعفر الثاني عليه السلام عليه السلام بعد
 المؤنة وقوله عليه السلام الخمس بعد مؤنة ومؤنة عباله وبعد اخرج السلطان **مسألة** ولا يجب في الفوايد من الارياح والمكاس على الفود بل ينجر الى ثلث السنة ويخرج
 خمس الفضل لعدم دليل الفور بغير مع اصالة البراءة لان من كان محتق قد بالمؤنة انما ثبت بعد المدة الجواز بخلاف ما لو كان كثير ويخرج بنت وعلمه من غيرهما من المحتق
 ولا يراعى الجول في غيره ولا في الاعلى سبيل الرفق بالكدش لا يجب النصاب في الغنم في دار الحرب ولا في المنزج بالحرام ولا في الذي للعموم السلام عن المحض
الفصل الثالث في فقهه وبيان معنائه **مسألة** يضم الخمس ثلث اشياء هم رسولهم وهم لذي القربى وهم للفقراء وهم للمساكين وهم لباي السبيل
 عند جمهور علماء شافعية قال ابو الغالب الرازي لا يبر للفقرة للشراب وقول الكاظم عليه السلام يضم الخمس على ثلثهم وقال بعض علماء شافعية ضمهم ثلث اشياء هم

والارباع في التجارات

كتاب الخمس

كانه ان الشافعي قال ان المسلم بالعبودية قال بوجوبه انهم بالموالاة وسبائك بيانية قال الصادق عليه السلام في الرجل يموت ولا ورث له ولا مولى له من اهل هذا الامة
يسئلونك عن الانفال قال لا تأكل من غنيمته شيئا من لا وارث له ومن كل غنيمته ثلثا من الامام فانها له خاصة بقول الصادق عليه السلام ان غنيمته فروع بغير انك
فمنه كان الامام الخمس وقال الشافعي كما يحكم الغنيمه مع ادن الامام لكن مكره ليعوم الامة ولا ذلك لانها لا تدل على اخراج الخمس من الغنيمه لا على المالك قال ابو
حنيفة انه للعامة من لا خمس له ككتاب سلاح من غير جهاد فاستدلوا بحظا في منع المساواة لانهم من عند الامة والامة من عند الله وعن احمد وابان كاهل بن زكريا
كقولنا مسئلة ما يخص بالامام عليه السلام من الغنيمه فله ما لا يوزن له الا بالادب والعدل في قوله عليه السلام لا يجل مال امرئ مسلم الا
عن طيب فستمنه بل يصرفها الخمس باجماع النبي صلى الله عليه وسلم ففعل ما شاء وصرف النصف للاخوة الاصناف الثلاثة على قدر حاجتهم وصرف ثلثهم فان
فضل شيء كان الفاضل له وان اعوز كان عليه السلام لان النظر اليه في ثلثه الخمس في الاصناف تفضيل بعضهم على بعض بما به من المصلحة وزيادته الحاجة فلهما
ولقول الصادق عليه السلام فان فضل عنهم شيء فهو للوالي وان عجز او نقص عن استغنائهم كان على الوالي ان ينفق من عند نفسه ما يستغنون به وانما صار عليه السلام
ان يكون له ما فضل عنهم ومنع ابن ادریس من ذلك لان الامم الثلاثة للاصناف الثلاثة بنص القرآن وهو ممنوع يجوز ان يكون المراد بيان المصروف و
لهذا جاز ان يفضل بعضهم وان مجرده اذا ثبت هذا فانه يجوز ان يصرف ما يصفه الاصناف الثلاثة اليهم بما يكسبه بنفسه دون الغنائم
هو قول احباب الرازي ابن المنذر لان امير المؤمنين عليه السلام امر واحدا اكثر بنص الى المساكين ولا يدرى الحق المالكه فخرج عن العهد وقال ابو ثور كاهل بن زكريا
والمرحون ان المسلم في غنيمته كلها الامام والنظر فيها اليه مسئلة وقد اباح الامة عليه السلام شيعتهم المالك والمساكن والمناجر حال ظهور الامام وغيبته
امكان التخص من الما ثم بدون الا باخذه وذلك من اعظم انواع الحاحه ولقول الصادق عليه السلام من وجد بر حنطة على كبد فليهد الله على اول النعم قال ذلك
حبك فذلك ما اول النعم قال طيب الولادة ثم قال امير المؤمنين عليه السلام لفاظة عليها السلام يعني عليه السلام مضيق من الفئ لا باء شيعتنا بطيوائهم قال الصادق
عليه السلام انا احللتنا امهات شيعتنا لابطائهم لطيبوا واما المناجر فقال ابن ادریس رة المراد بالمناجر شري الانسان ما فيه حقهم عليهم السلام وبخروج ذلك
ولا يفرهم من غيرهم انما اخرج في ذلك الخبر شيئا لا يخرج منه الخمس بل الصادق عليه السلام ان لنا اموالا من غلات ومخارقات ونحو ذلك وقد علمت ان لك حقاها
فلم احللتنا شيعتنا الا لطيب لادتهم وكل من والى ابائهم في حل ما في ايديهم من حقنا فبلغ الشاهد الغائب مسئلة اختلف علماء في الخمس حال غيبة
الامام عليه السلام فاسقط قوم منهم ليقول الباقر عليه السلام قال امير المؤمنين عليه السلام هلك الناس في بطونهم الحرام وفردتهم لانهم لم يورثوا الشيعتنا الا وان شيعتنا
من ذلك وابائهم في حل ما في ايديهم وليس بمجتمعا للاصل الدال على تحريم مال الغنيمه الا احادها الدالة على المنع واحادها لا باخذه محمولة على النكاح
والمساكن والمناجر وقال بعضهم بحججه لما روي ان الارض خرج كنودها عند ظهور الامام عليه السلام وقال اخرون بصرف حق الزبير وفقره الشعة على وجه الاحتياط
وقال اخرون بغيره فان خاف الموت وصوب الى من يثق بدينه وعقله ليعلم الى الامام او الى الامام الى ثمة اذا خاف الموت وهكذا الى ان يظهر عليه السلام واخاره السيد
وهذا لا يخرى وجب لما لك لم يرم فيه ما يجب لانتهاء اليه فوجب حفظه وجرى مجرى الزكاة عند عدم المستحق قال وان صرف النصف الثاني من ابناء محمد و
مساكينهم وابناء سبيلهم وفعل بالنصف الذي يحضه عليه السلام ما تقدم من الحفظ كان صوابا واخاره هذا شيخنا ابو جعفر ومناجعه وللمنفذ في قول اخوانه بصرف
لما يحضه عليه السلام ايضا في الاصناف الثلاثة لان الامام واجب عليه على ما تقدم في حال حضوره في حال غيبته لا يملك الا لفظا الحق عمن وجب عليه ثلثه ان يكون
صرف نصيبه الى باقي الاصناف فانما يكونه الفقيه لما من من ضياء الامام في الجامع لشرائط الانشاء على وجهه لثمة لمن يقضي عنه ما يصل اليه لانه حكم على الغائب بكونه
الحاكم ونائبه كتاب المصوم وفيه مقدمة وفصول المقدسة الصوم لغذاء المساكين وشرع الامساك عن اشياء مخصوصة من اول طامع البحر الثاني الى غير ذلك من فروع
الى واجب ومنكره ومخطوئة ما الواجب فتنه صوم شهر رمضان والكفارات والتمتع والند وما في معناه والاعتكاف على وجهه وضياء الواجب في النذر
فنجب ايام السنة الا العيدين واما الشريفي لمن كان بمكة وبالكاد اربعة عشر صوم ثلثة ايام من كل شهر اول خميس من كل شهر واخر خميس منه واول ربيع في الشهر الثاني
وثلثة ايام البيض العديده ومولد النبي عليه السلام ومبعثه وحوالارض وعمره لمن لا يضر من الدعا وعاشوراء على جهة الحزن ويوم المباهلة وكل جنس وكل
اول ذي الحجة وشهر رجب شعبان واما المكركف فصوم عرفه لمن يضعف عن الدعا ويشك في الهلال والنافلة سفر اعدا ثلثة ايام بالمدينة للحاج والضيف
بدون اذن مضيقه والولد بدون اذن الوالد والصوم ندبا للدعوى طعام واما الخطو فتنه صوم العيدين واما الشريفي لمن كان بمكة وبالكاد اربعة عشر صوم ثلثة ايام من كل شهر
وصوم نذر المعصية وصوم الصمت وصوم الوصال وصوم المرأة والعبد ندبا بدون اذن الزوج والمالك وصوم الواجب سفر اعدا ما استثنى قبل اول ما فرض من
وقيل كان مخطوئا لا فرضا وقيل لما قدم النبي عليه السلام امر بصيام ثلثة ايام من كل شهر وهو قوله تعالى كتب عليكم الصيام ثم نسخ بقوله تعالى فمما رزقناكم وفضل المراد
بالايام المعدودة من شهر رمضان فلا نسخ وقيل اول ما فرض صوم رمضان لاعتبار بل بحججه بدينه وبر القديته وكان الصوم افضل وعلى الدين بطيونه لانه شريخ
بقوله من شهد منكم الشهر فليصمه وقيل وكان الصوم في بلد الاسلام ان يمسك بعد صلاة العشاء الاخرة او ينام وصوم شهر رمضان واجب بالنسب الاجماع
الفصل الاول في النية مسئلة شرط صحة الصوم النية واجبا كان او ندبا وصا كان او غيره باجماع علماء ائمة واولا كثر الفقهاء لقوله تعالى وما امرنا
الا بالعبادة الله مخلصين وقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وقوله عليه السلام من لم يتو الصيام قبل الفجر فلا صيام له ومن لم يفرق بين النية وقوله الرضا عليه السلام
لا عمل الا بنية ولا تقفوا رمضان الى النية فكذلك ادائه كالصلوة وحكي عن زكريا الهذلي بحاجته وعطا ان صوم رمضان اذا نفي بان كان مقبلا صحها لا يقف
الى النية لان فرضه مستحق لغيره فاستبدد الوديعه والفريان الوديعه حق الادنى مسئلة الصوم ان كان معينا باصل الشرع كرمضان كفي فيه بنية الفريته
وهو ان ينوي الصوم لوجوبه مستحق الى الله تعالى لا غيره ولا يقف الى النية وهو ان ينوي رمضان عند علماء ائمة واولا كثر الفقهاء لقوله تعالى ما امرنا
بذلك النية من غير ان يفرق بين الفعل الواحد عن الآخر ولا يتحقق النية هنا فانه لا يقع في رمضان غيره فاستبدد الوديعه والفريان الوديعه مستحق لغيره
ويروى مال كانه صوم واجب فيشرط فيه النية كالفشاء وليس يجب عدم نية في زمان القضاء وقال ابو حنيفة بالاكفاء ان كان مقبلا وان كان معينا
باصل الشرع بل بالنكاح وبنيته قال السيد المرتضى في تكفي فيه بنية الفريته كرمضان واولا كثر الفقهاء لقوله تعالى ما امرنا بالنية فاشبه رمضان وقال الشيخ لا يكفي

كتاب الصوم

النية في الصوم
تفصيل في النية
فصل في النية
النية في الصوم

كتاب الصوم

[illegible]

في بيان ما يوجب الفضا أو الكفارة

[illegible]

كتاب الصوم

ان يكفر بغيبه او صيام شهر او اطعام سبعمائة مسكينا ولو يدكر الشائع ولا يصل عليه وحدثنا اولى لان لفظ النبي عليه السلام وحده لا يفي بالزاد
 اولى مستلزم الواجب اطعام مائة مسكين فلو كان رطلان وربع بالعرش والواجب عشرة صاعا وربع قال الشافعي وعطاء والاوزاعي لما رواه العائنه عن سعد بن الجهم انه
 ان النبي صلى الله عليه واله يمكنه فيه عشرة صاعا من تمر فقال خذها فاطعم عيالك ومن طريق الخاضعة ما رواه عبد الرحمن بن الصادق قال سالت عن رجل افطر
 يوما من شهر رمضان منعما قال عليه عشرة عشرة صاعا لكل مسكين مائة البصر صلى الله عليه واله وقال الشيخ زهرة لكل مسكين مائة من طعام والاصل بان الزكاة
 وقال ابو حنيفة من اكل مسكينا نصف صاع ومن غير صاع لما رواه العائنه عن النبي صلى الله عليه واله حديث سلمة بن صحز واطعم وسما من ترو وهو ضعيف لا ينفرد
 فيه وقال احمد مدين بن نصف صاع من غير لما رواه ابو ذر بن المديني قال جاءته امرأة من بني ياشع بن نصف صاع من تمر فقال النبي صلى الله عليه واله لظاهر لهم هذا
 فان مدي بن مدي كان مدين بن مدي ليس محل النزاع **مسئل** قد بينا ان الكفارة محبة وعلى القول بالزكاة لو فقدت الزكاة فضاء ثم وجد الزكاة اثنان جاز للخص
 فيه والاشغال لا الزكاة افضل لان وضعه انقل عن غيره الى الصيام وقد تلبس به فكان الواجب ثمانية وسقط وجوب الغنى كالنهي بسقوط الوضوء بشريعة الصلوة ولا نه
 بعد الزكاة بغيبه الصوم ولا يزل هذا الحكم بوجود الزكاة ولو وجدها بعد اكمال الصوم وقال ابو حنيفة والمنزلة لا يجزئ الصوم ويكفر بالغنى وللشافعي قولان لانه قد
 على الاصل قبل ما دفعه بالبدل فيبطل حكم البدل كالنهي يري الما وليس حجة فان المنهي بعد الدخول في الصلوة بمضيه فيها لا يبطل ثبته ما قبلها فلا ما قبلها فلا
 والفرض انه لو تلبس بما فعل النهي لم يفسد حكمه لان النهي لم يرفع الحديث بل يشره فاذا وجد الماء ظهر حكمه بخلاف الصوم فانه يرفع حكم الجماع بالكلية **مسئل**
 لو عجز عن الاضائة الثلثة صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر فصدق بما وجد وصام ما استطاع فان لم يتمكن استغفر الله تعالى ولا شيء غيره له علماء لما رواه العائنه عن النبي
 صلى الله عليه واله قال للجماع ان عجزت كالت وعيالك ولو باقية في فاني الحال ولو كان الوجوب ثابتي ذمته لانه بالخروج عنه عند قلته ومن طريق الشافعي
 قول النبي صلى الله عليه واله اخذاه واطعم عيالك واستغفر الله عن رجل لان الكفارة حق من حقوق الله تعالى على وجه البدل فلا يجزئ مع العجز كصدقة الفطر و
 قال الزهري والثوري وابو ثور اذا لم يتمكن من الاضائة الثلثة كانت الكفارة ثابته في ذمته وهو ما ينسب الى حنيفة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر الاعراب ان يأخذوا منها
 ويكفروا عن نفسه بعد ان اعلمه بحجته عن الانواع الثلثة وهو يقضي وجوب الكفارة مع العجز لانه حق لله تعالى في المال فلا يسقط بالعجز كما في الكفارة وليس
 حجة لانه عليه السلام دفع البر بن عامر لانه واجب على العاجز وحكم الاصل منوع وقال الاوزاعي بسقوط الكفارة عنه وللشافعي قولان وعن احمد بن حنبل في رفع
 حد العجز عن التكفير ان لا يجزئ ما يصير في الكفارة فاضلا عن فوته وفوت عياله ذلك لوجوب لا يسقط الفضا بسقوط الكفارة مع العجز بل يجب القضاء مع
 الثلثة عليه فان عجز ايضا عنه سقط لعدم الشرط وهو الفدية ج اخلف عبادة الشيخين هنا قال المصنف لو عجز عن الاضائة الثلثة صام ثمانية عشر يوما
 مثابعا فان لم يقدر فصدق بما اطاق او فليجزم ما استطاع بخجل الصدقة ثابته على العجز عن صوم ثمانية عشر والشيخ زهرة عكس فقال ان لو يتمكن من الاضائة
 الثلثة فليصدق بها يتمكن من الاضائة ثمانية عشر يوما فان لم يقدر صام ما يتمكن منه في اطلق الشيخ زهرة صوم ثمانية عشر يوما والمصنف
 رحمه الله فنداها بالشابع ورواه سليمان بن جعفر الجعفي عن ابيه الحسن عليه السلام من قوله اما الصيام الذي لا يفرق كفارة الظهار وكفارة الدم وكفارة اليمين بدل
 على قول الشيخ زهرة **هـ** لو عجز عن صيام شهرين وفذر على صوم شهر مثاقفة وجوبه او الاكتفاء بالثمانية عشر يوما اشكال ما في الصدقة فلو عجز عن اطعام سبعمائة
 وتمكن من اطعام ثلثين وجب فطعا لقوله عليه السلام فان لم يتمكن فصدق بما استطاع وكذا الاشكال لو تمكن من صيام شهر فاطعام ثلثين هل عيىام **مسئل** لو عجز
 وانا يجب الكفارة في صوم نغبين وفندا ما يصل الشرع كرمضان وبغيره كالنذر المعين ويجب قضاء رمضان بعد الزوال لا قبله وفي الاعتكاف عند
 واطبق العلماء على سقوط الكفارة فيما عدا رمضان الا فتاؤه فانه واجب الكفارة في قضاء رمضان اما قضاء رمضان فلا كفارة في ذلك فلو كان ذلك
 قضاءها كالحج ولما رواه بر بن معوية الجعفي عن ابيه الحسن عليه السلام في رجل اذا اهل في يوم يقضي من شهر رمضان قال ان كان في اهل قبل الزوال فلا شيء الا
 يوما مكان يوم وان كان في اهل بعد الزوال فان عليه ان يصدق على عشرة مساكين واما النذر المعين فلتغيب زمانه كرمضان ولا ان الغنم الصبيح كسب اليه
 عليه السلام باسدي رجل نذر ان يصوم يوما لله تعالى فوقع في ذلك اليوم على اهل ما عليه من الكفارة فاجابه بصوم يوما بدل يوم ويجزئ فيه مؤمنة
 واما الاعتكاف الواجب فلا كفارة في النغبين ولا زكاة سال النبي صلى الله عليه وسلم عن المعتكف بجماع فقال لا فعل فغلبه ما على المظاهر **مسئل** قد
 بينا انه فرق بين ان يقضي رمضان قبل الزوال وبعد فوجب الكفارة لو افطر بعد ولا يجب لو افطر قبله والجمهور كافر الا فتاؤه على سقوط الكفارة فيها
 وفتاؤه او جها قبل الزوال وبعد وابن ابي عجيل من علمائنا اسقطها بعد الزوال ايضا والمشهور ما قد مره بدينه لانه قبل الزوال محرم بين الافطار والام
 وبعد نغبين الصوم فلهذا افرق الزمان لان في يجب الكفارة وسقوطها القول الصادق عليه السلام صوم النافذة لك ان تفر ما بينك وبين الليل
 متى ما شئت وصوم الفرض لك ان تفر الى زوال الشمس فليس لك ان تفر قبل نغيب لو افطر في قضاء النذر المعين بعد الزوال لو يجب عليه شيء سوى
 الاعادة لاصالة البراءة وان كان في قول الصادق عليه السلام دلالة على الوجوب **مسئل** المشهورة كفارة قضاء رمضان اطعام عشرة مساكين فان لم يتمكن صام
 ايام وفذر روى انه لا شيء عليه روى ان عليه كفارة رمضان واولها الشيخ زهرة بحمل الاولى على العاجز والثانية على المستحب بالعبادة المتهاون بها واما النذر المعين
 فالمشهور ان في افطاره كفارة رمضان مساواته اياه في نغبين الصوم وابن ابي عجيل لم يوجب في افطاره الكفارة وهو قول العامة قد نيب لو صام يوم شك
 بينه قضاء رمضان فافطر بعد الزوال ثم ظهر انه من رمضان احتل سقوط الكفارة اما عن مصافاة لم يقصد افطاره بل قصد افطار يوم شك هو ثاب
 له واما عن فضله رمضان فلهذا رواه نمان لا يصح للقضاء ويجزئ وجوب كفارة رمضان ويجزئ وجوب كفارة قضاء **مسئل** بشرط ان افطر الصوم
 بالافطار او مؤثرا في الزوال وقوعه عنه منعما مختار مع وجوب الصوم اما لو شرط العمد فانه عندنا اجماعا متافا فان لم يقدر ناسبا لا يفيد صوم مع نغبين الزكاة
 ولا يجب به قضاء وكفارة عند علمائنا اجمع ويروى قال ابو هريرة وابن عمر عطاء وطاوس والاوزاعي والثوري والشافعي واحمد واسحق واصحاب الراوي لما رواه العائنه
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا اكل احدكم او شرب ناسبا فليصوم يوما فافطر الله وسفاهه وعن علي عليه السلام قال لا شيء على من اكل ناسبا
 طريق الخاضعة قول النبي صلى الله عليه وسلم كان امير المؤمنين عليه السلام يقول من صام فشق فاكل وشرب فلا يقط من اجل انه سق ما هو رزق روفه الله فليصم صيامه لان التكفير

بالكفارة

فاذا ذاك

ثابت

بالإصباح يستعمل في الشعور وهو مفتوح في قول الناس كان غير مكلف به لا سيما في تكليفه بالاطلاق وقال ربيعة ومالك بغير النسي كالعامدان الاكل عند الصوم لان الصبر كونه لا يجامعه ولا يبطل العبادة به كالناس في الكلام في الصلوة ومنع كون الاكل مطلقا صادلا بل الصلوة لكل العبد منع بطلان الصلوة مع نسي الكثرة ولو فعل ذلك حاتم اليوم لم يفد الصوم لان قضاء الفصد فيه العلم فهو عذر من الناس اما الجاهل بالنجس فانه غير معذور بل يفد الصوم مع فعل المفطر ويكفر واما المكروه والمنوع بالموأخذة فلا قرب فساد صومه لكن لا يجزئ الكفارة **مسألة** قد بينا ان المقصد لوصول شيء الى الجوف شرطا لفساد فلو طارت ذبابة او عبر خنصر الى حلقه لم يفطر بذلك اجماعا اما لو وصل عن طريق الفم وعزيلة الدخول الى جوفه فان كانا غليظين وامكنة النحر منه فانه يفد صومه ولو كانا خفيفين لم يفطر العام لا يفصل بل قالوا لا يفطر ولو امكنه اطباء منه واجتناب الطريق لم يفطر عندهم ايضا لان تكليف الصائم الاخر عن الاعمال المعناه التي يخرج اليها عسر وحرج فيكون منعها بل لو فتح فاه عند احتياضه الى جوفه فخرج وجهه الشافعي انه يرفع عفو ولو وطئت المرأة فمطر فلا يفسد صومه ولو كانا لو وجب في حلق الصائم ماء وسننه بغير احتياضه ولما لم يفسد فلو كان في الفم او غلبه فوجر حلقه معا جزوا صلاهما احدهما انه يفطر لان هذا الاجاز لمصلحة فانه باذنه واجتبا واحدهما انه لا يفطر كاجاز غيره بغير احتياضه وهذا الخلاف بينهم مخرج ان الصوم لا يبطل بمطلق الاغذاء ولا بالاجزاء موقوف بالبطلان وهذا الخلاف كالحال في الفقه عليه المحرم اذا عولج بدواء فيه طبيب هل يلزمه الفدية **مسألة** ابتلاع الرقي غير مفطر عند علماء اثناسوا وجمعة في فدية ثم ابتلعه ولم يجعه وبه قال الشافعي وهو اصح وجوهي الحنا بانه لما اذا لم يجعه فلان العادة تقتضي بلعه والنحر منه غير ممكن وبه يجرى الانسان وعليه جعل بعض المفسرين وجعلنا من الماء كل شيء حي فاما اذا جعه فلا يفسد بل الى جوفه من معدته فاشبهه اذا لم يجعه وقال بعض الحنابلة انه يفطر لانه يفطر لانه يفطر لانه يفطر فاشبهه ما لو وضعا ابتلاع غيره وهو ممنوع وشرط الشافعي في عدم افطاره شهما **الاول** ان يكون الرقي صورا فلو كان من جواهر متغيره فانه يفطر بايلاء سواء كان ذلك الغرض طاهر كما لو كان يقتل خبثا مصبوغا غير رقيق او نجسا كما لو دبت لسهة وبغير رقيقه فلو ابيض الرقي وزال تغيره في الاطوار بايلاء للشافعي وجهان اظهرهما عندنا لان افطاره لا يجوز له ابتلاعه نجاسة والرقي لما يجوز ابتلاعه الطاهر منه والثاني عدم افطاره لان ابتلاع الرقي مباح وليس فيه شيء اخر وان كان نجسا حكما وعلى هذا لو تناول بالليل شيئا نجسا ولم يفطر فيه حتى أصبح فابتلع الرقي بطل صومه على الاول **الثاني** ان يبتلعه من معدته فلو خرج الى الظاهر من فم ثم رده بلسانه او غير لسانه وابتلعه بطل صومه وهذا عندنا كما ذكره اما لو اخرج لسانه وعليه الرقي ثم رده وابتلعه ما عليه بطل صومه عندنا وهو اظهر وجهي الشافعي لان التاكيف ما يقبل معدته من داخل الفم فلم يبارق ما عليه معدته فلو بل الخبثا الخبثا بالرقي والغزال الغزال بريقه ثم رده الى الفم على ما بينا وعند الفضل فان لم يكن عليه رطوبة بفضل فلا بأس وان كانت ابتلاعه افطره عندنا وهو قول اكثر الشافعية لانه لا ضرورة اليه وقد ابتلعه بعد مفارضة المعدن والثاني للشافعية انه لا يفطر لان ذلك الفم اقل ما يفي من الماء في الفم بعد المضغته وخص بعض الشافعية الوجهين **الثالث** يجوز اذا كان عالما بطل صومه اجزاء **الثالث** ان يبتلعه وهو على هيئة المعادة اما لو جعه ثم ابتلعه عندنا لا يبطل صومه كما لو لم يجعه وللشافعية وجهان احدهما انه يبطل صومه كما كان الاخر منه واحدهما انه لا يبطل وبه قال ابو حنيفة لانه ما يجوز ابتلاعه ولم يخرج من معدته فاشبهه ما لو ابتلعه من فم ثم رده بلسانه او غير لسانه ولا يفي بنفسه اذا افضل من فم وما روى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه واله كان يمس لسانها وهو صائم ضعيف لان ابادا وقال اساده ليس يصح سلسلته لكن يجوز ان يمسه بعد ازالة الرطوبة عنه فاشبهه ما لو مضغ مضما ثم مجر ب لونه في فم حصة وشبهها واخرجهما وعليه بطله من الرقي كغيره ثم اعادها وابتلعه الرقي افطر وان كان فليلا فاشكال في ثبوتها انه لا يبريد على رطوبة المضغته ومن يبتلع ريقا منفصلا عن فم فافطر به كالكيثر **مسألة** قد بينا كراهة العلل لما فيه من جمع الرقي في الفم وابتلاعه فقل شقة الصوم بفصل الثوب لا فرق بين ان يكون له طم لم لا ولو كان منفصلا من شيء الى الجوف بطل صومه كالوضع سكرة في فم وابتلعه الرقي بعد ما ذاب فيه في التلويح وما خرج من سنده او شقة افطر بخلاف الرقي هو النجاسة اذا لم يحصل في حد الظاهر من الفم جازا ابتلاعه وان حصلت فيه بعد ابتلاعه من اللعاب في القبة النافذة منه الى الفم فوق الحلقوم فان لم يفد على صفة وجهه في الجوف لم يفطر وان رده الى فم او رده اليه ثم ابتلعه فطر عند الشافعية وان فطر على طمعه من مجراه ومجذره حتى جرى بنفسه لم يفطر وللشافعية وجهان لو خرج من جوفه ثم اذ رده فلا قرب عدم افطاره لانه معناه في الفم غير حاصل من خارج فاشبهه الرقي فقال الشافعي انه يفطر لانه يفطر لانه يفطر فاشبهه ما لو مضغ مضما ثم مجر ب لونه في فم حصة وشبهها واخرجهما وعليه بطله من الرقي كغيره ثم اعادها وابتلعه الرقي افطر وان كان فليلا فاشكال في ثبوتها انه لا يبريد على رطوبة المضغته ومن يبتلع ريقا منفصلا عن فم فافطر به كالكيثر **مسألة** قد بينا كراهة العلل لما فيه من جمع الرقي في الفم وابتلاعه فقل شقة الصوم بفصل الثوب لا فرق بين ان يكون له طم لم لا ولو كان منفصلا من شيء الى الجوف بطل صومه كالوضع سكرة في فم وابتلعه الرقي بعد ما ذاب فيه في التلويح وما خرج من سنده او شقة افطر بخلاف الرقي هو النجاسة اذا لم يحصل في حد الظاهر من الفم جازا ابتلاعه وان حصلت فيه بعد ابتلاعه من اللعاب في القبة النافذة منه الى الفم فوق الحلقوم فان لم يفد على صفة وجهه في الجوف لم يفطر وان رده الى فم او رده اليه ثم ابتلعه فطر عند الشافعية وان فطر على طمعه من مجراه ومجذره حتى جرى بنفسه لم يفطر وللشافعية وجهان لو خرج من جوفه ثم اذ رده فلا قرب عدم افطاره لانه معناه في الفم غير حاصل من خارج فاشبهه الرقي فقال الشافعي انه يفطر لانه يفطر لانه يفطر فاشبهه ما لو مضغ مضما ثم مجر ب لونه في فم حصة وشبهها واخرجهما وعليه بطله من الرقي كغيره ثم اعادها وابتلعه الرقي افطر وان كان فليلا فاشكال في ثبوتها انه لا يبريد على رطوبة المضغته ومن يبتلع ريقا منفصلا عن فم فافطر به كالكيثر **مسألة** قد بينا كراهة العلل لما فيه من جمع الرقي في الفم وابتلاعه فقل شقة الصوم بفصل الثوب لا فرق بين ان يكون له طم لم لا ولو كان منفصلا من شيء الى الجوف بطل صومه كالوضع سكرة في فم وابتلعه الرقي بعد ما ذاب فيه في التلويح وما خرج من سنده او شقة افطر بخلاف الرقي هو النجاسة اذا لم يحصل في حد الظاهر من الفم جازا ابتلاعه وان حصلت فيه بعد ابتلاعه من اللعاب في القبة النافذة منه الى الفم فوق الحلقوم فان لم يفد على صفة وجهه في الجوف لم يفطر وان رده الى فم او رده اليه ثم ابتلعه فطر عند الشافعية وان فطر على طمعه من مجراه ومجذره حتى جرى بنفسه لم يفطر وللشافعية وجهان لو خرج من جوفه ثم اذ رده فلا قرب عدم افطاره لانه معناه في الفم غير حاصل من خارج فاشبهه الرقي فقال الشافعي انه يفطر لانه يفطر لانه يفطر فاشبهه ما لو مضغ مضما ثم مجر ب لونه في فم حصة وشبهها واخرجهما وعليه بطله من الرقي كغيره ثم اعادها وابتلعه الرقي افطر وان كان فليلا فاشكال في ثبوتها انه لا يبريد على رطوبة المضغته ومن يبتلع ريقا منفصلا عن فم فافطر به كالكيثر **مسألة** قد بينا كراهة العلل لما فيه من جمع الرقي في الفم وابتلاعه فقل شقة الصوم بفصل الثوب لا فرق بين ان يكون له طم لم لا ولو كان منفصلا من شيء الى الجوف بطل صومه كالوضع سكرة في فم وابتلعه الرقي بعد ما ذاب فيه في التلويح وما خرج من سنده او شقة افطر بخلاف الرقي هو النجاسة اذا لم يحصل في حد الظاهر من الفم جازا ابتلاعه وان حصلت فيه بعد ابتلاعه من اللعاب في القبة النافذة منه الى الفم فوق الحلقوم فان لم يفد على صفة وجهه في الجوف لم يفطر وان رده الى فم او رده اليه ثم ابتلعه فطر عند الشافعية وان فطر على طمعه من مجراه ومجذره حتى جرى بنفسه لم يفطر وللشافعية وجهان لو خرج من جوفه ثم اذ رده فلا قرب عدم افطاره لانه معناه في الفم غير حاصل من خارج فاشبهه الرقي فقال الشافعي انه يفطر لانه يفطر لانه يفطر فاشبهه ما لو مضغ مضما ثم مجر ب لونه في فم حصة وشبهها واخرجهما وعليه بطله من الرقي كغيره ثم اعادها وابتلعه الرقي افطر وان كان فليلا فاشكال في ثبوتها انه لا يبريد على رطوبة المضغته ومن يبتلع ريقا منفصلا عن فم فافطر به كالكيثر **مسألة** قد بينا كراهة العلل لما فيه من جمع الرقي في الفم وابتلاعه فقل شقة الصوم بفصل الثوب لا فرق بين ان يكون له طم لم لا ولو كان منفصلا من شيء الى الجوف بطل صومه كالوضع سكرة في فم وابتلعه الرقي بعد ما ذاب فيه في التلويح وما خرج من سنده او شقة افطر بخلاف الرقي هو النجاسة اذا لم يحصل في حد الظاهر من الفم جازا ابتلاعه وان حصلت فيه بعد ابتلاعه من اللعاب في القبة النافذة منه الى الفم فوق الحلقوم فان لم يفد على صفة وجهه في الجوف لم يفطر وان رده الى فم او رده اليه ثم ابتلعه فطر عند الشافعية وان فطر على طمعه من مجراه ومجذره حتى جرى بنفسه لم يفطر وللشافعية وجهان لو خرج من جوفه ثم اذ رده فلا قرب عدم افطاره لانه معناه في الفم غير حاصل من خارج فاشبهه الرقي فقال الشافعي انه يفطر لانه يفطر لانه يفطر فاشبهه ما لو مضغ مضما ثم مجر ب لونه في فم حصة وشبهها واخرجهما وعليه بطله من الرقي كغيره ثم اعادها وابتلعه الرقي افطر وان كان فليلا فاشكال في ثبوتها انه لا يبريد على رطوبة المضغته ومن يبتلع ريقا منفصلا عن فم فافطر به كالكيثر **مسألة** قد بينا كراهة العلل لما فيه من جمع الرقي في الفم وابتلاعه فقل شقة الصوم بفصل الثوب لا فرق بين ان يكون له طم لم لا ولو كان منفصلا من شيء الى الجوف بطل صومه كالوضع سكرة في فم وابتلعه الرقي بعد ما ذاب فيه في التلويح وما خرج من سنده او شقة افطر بخلاف الرقي هو النجاسة اذا لم يحصل في حد الظاهر من الفم جازا ابتلاعه وان حصلت فيه بعد ابتلاعه من اللعاب في القبة النافذة منه الى الفم فوق الحلقوم فان لم يفد على صفة وجهه في الجوف لم يفطر وان رده الى فم او رده اليه ثم ابتلعه فطر عند الشافعية وان فطر على طمعه من مجراه ومجذره حتى جرى بنفسه لم يفطر وللشافعية وجهان لو خرج من جوفه ثم اذ رده فلا قرب عدم افطاره لانه معناه في الفم غير حاصل من خارج فاشبهه الرقي فقال الشافعي انه يفطر لانه يفطر لانه يفطر فاشبهه ما لو مضغ مضما ثم مجر ب لونه في فم حصة وشبهها واخرجهما وعليه بطله من الرقي كغيره ثم اعادها وابتلعه الرقي افطر وان كان فليلا فاشكال في ثبوتها انه لا يبريد على رطوبة المضغته ومن يبتلع ريقا منفصلا عن فم فافطر به كالكيثر **مسألة** قد بينا كراهة العلل لما فيه من جمع الرقي في الفم وابتلاعه فقل شقة الصوم بفصل الثوب لا فرق بين ان يكون له طم لم لا ولو كان منفصلا من شيء الى الجوف بطل صومه كالوضع سكرة في فم وابتلعه الرقي بعد ما ذاب فيه في التلويح وما خرج من سنده او شقة افطر بخلاف الرقي هو النجاسة اذا لم يحصل في حد الظاهر من الفم جازا ابتلاعه وان حصلت فيه بعد ابتلاعه من اللعاب في القبة النافذة منه الى الفم فوق الحلقوم فان لم يفد على صفة وجهه في الجوف لم يفطر وان رده الى فم او رده اليه ثم ابتلعه فطر عند الشافعية وان فطر على طمعه من مجراه ومجذره حتى جرى بنفسه لم يفطر وللشافعية وجهان لو خرج من جوفه ثم اذ رده فلا قرب عدم افطاره لانه معناه في الفم غير حاصل من خارج فاشبهه الرقي فقال الشافعي انه يفطر لانه يفطر لانه يفطر فاشبهه ما لو مضغ مضما ثم مجر ب لونه في فم حصة وشبهها واخرجهما وعليه بطله من الرقي كغيره ثم اعادها وابتلعه الرقي افطر وان كان فليلا فاشكال في ثبوتها انه لا يبريد على رطوبة المضغته ومن يبتلع ريقا منفصلا عن فم فافطر به كالكيثر **مسألة** قد بينا كراهة العلل لما فيه من جمع الرقي في الفم وابتلاعه فقل شقة الصوم بفصل الثوب لا فرق بين ان يكون له طم لم لا ولو كان منفصلا من شيء الى الجوف بطل صومه كالوضع سكرة في فم وابتلعه الرقي بعد ما ذاب فيه في التلويح وما خرج من سنده او شقة افطر بخلاف الرقي هو النجاسة اذا لم يحصل في حد الظاهر من الفم جازا ابتلاعه وان حصلت فيه بعد ابتلاعه من اللعاب في القبة النافذة منه الى الفم فوق الحلقوم فان لم يفد على صفة وجهه في الجوف لم يفطر وان رده الى فم او رده اليه ثم ابتلعه فطر عند الشافعية وان فطر على طمعه من مجراه ومجذره حتى جرى بنفسه لم يفطر وللشافعية وجهان لو خرج من جوفه ثم اذ رده فلا قرب عدم افطاره لانه معناه في الفم غير حاصل من خارج فاشبهه الرقي فقال الشافعي انه يفطر لانه يفطر لانه يفطر فاشبهه ما لو مضغ مضما ثم مجر ب لونه في فم حصة وشبهها واخرجهما وعليه بطله من الرقي كغيره ثم اعادها وابتلعه الرقي افطر وان كان فليلا فاشكال في ثبوتها انه لا يبريد على رطوبة المضغته ومن يبتلع ريقا منفصلا

فلما مضت ليلة الأول ان يحرم هو جامع بعلامات الصبح فيخرج بحجب يوافق آخر الترع عند بدء الطلوع الثاني ان يطلع الصبح وهو جامع ويحرم بالطلوع كما طلع وينزع كما علم الثاني
ان يحرم في ان بعد الطلوع ثم يعلم به حتى الثالثة الصوم باطل ويبرأ الشافعي وان نزع كما علم لان بعض النهار قد مضى وهو مشغول بالجمع والوجوه ان يمكن من المرات
ولم يراع وصار في الجمع النهار وجب عليه القضاء وعلى القول الصحيح للشافعية لم يمكن في هذه الصورة فلا كفارة عليه لان مكته مسبوقة بطلان الصوم واما الصورة
الاولى ان عندنا ان كان قد لم يفرط من المراجعة لا قضاء عليه الا وجب القضاء وعند الشافعي يصح صومها لان آخر الترع وافق ابتداء الطلوع فلم يحصل
النزع في النهار وهذا عندنا باطل لا يصح لطلوعه في ابتداء الصوم واما اذا طلع ثم نزع فله صومه عندنا وعند الشافعي لان الاجماع يستلزم التلذذ فيكون مجازا
وقال مالك واحمد لا يفسد صومه لان الترع ترك الجمع فلا يتعلق به ما يتعلق بالجمع كما لو حلف ان لا يلبس ثوبا فله ان لا يلبس في الحال لا يثبت وهو فاسد عندنا
لما تقدمناه من وجوب الطهارة ولو طلع الفجر وعلم به كما طلع ومكث فلم ينزع فله صومه يبرأ الشافعي ويحب عليه الكفارة عندنا خلافا للشافعي في احد القولين
وذكرهما اذا قال لا مراة ان وطئت طائفة ثلثا فبطلت صومته مكث ان لا يجزى المهر واختلفت صحابة على طريقتين احدهما ان فيها قولين فقالوا لم يجز
اسدما وجوب الكفارة منها والمهر كما لو نزع او لم ينع واما الثاني لا يجزى احد منها لان ابتداء الفعل كان مباحا واحدا القطع بوجوب الكفارة ونفي المهر
الفرا ابتداء الفعل لم يتعلق به الكفارة فخلق بانها نزع حتى لا يخلو الجماع في نهار رمضان عدا عن الكفارة والوطي في غير حال عن الغالبه بالمرء النكاح فيا بل
جميع الوجوه ان قال ابو حنيفة لا يجب الكفارة بذلك واختاره المذنب من الشافعية ووافقنا مالك واحمد على الوجوب بخلاف طائفة اجماع ناسيا من ذكر الصوم
استلزم فليدبر من اكتب يعرف طلوع الفجر الجماع ويشبه فانه من عرف الطلوع كان الطلوع المصنوع في مقدم ما عليه اجيب بانها احداهما المسئلة موضوعه على التبع
كما هو عادة الفقهاء في امثالها والثاني اننا نعيدنا بما يطلع عليه ولا معنى للصبح الا ظهور الضوء للنظر وما قبله لا حكم له فاذا كان الشخص عارفا بالافاق ومنازل
الشمس كان بحيث لا حائل بينه وبين مطلع الفجر وصدق من ادرك في اول الصبح الذي اعبره الشارع وقد نبه الله تعالى بقوله حتى يبين لكم الخط الابيض من الخط
الاسود **مسئلة** قد بينا ان ماء مضمضة الصلوة والاستنشاق لها الوصل الى الحلق من غير غش ولا يفسد صومه ولا كفارة فيه ولو كان للشرم والعيش
وجب عليه القضاء خاصة عند علمائنا لان في الصلوة فعل مشرعا فلا يشرب عليه عقرى من عدم الفطر بشرعا وفي الشرم والعيش فطر بشرع الصوم فلا يفسد
صومه وهو عدم الامساك فلزمه العمومية للشرم بطه ولا كفارة عليه لان سماعه ساله عن رجل عتب بالما به فنهض من عيش فدخل حلقه قال عليه قضاءه وان كان
وصوته فلا بأس لم يفسد العامة بل قال الشافعي ان لو يكن بالغ وانما في نفي الما فقولان احدهما بغيره قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لان وصول الماء الى جوفه لا
لصومه فافطر كما لو غشي شربه والفرا ظاهر الشرع في المشايخ وعدمه في الاصل الثاني لا يفسد ويبرأ قال الاوزاعي ما حدثنا سمعنا وابوتور واختاره الربيع والحسن
البصري وان بالغ بان راد على ثلث مرات فوصل الماء الى جوفه فطره ولا واحد ويبرأ قال احمد وروى عن عبد الله بن عباس انهم نوضوا الكونين لم يفسدوا وان كانا ناضلا
افطر ويبرأ الشافعي في الصحيح عن الحلبي عن الصادق عليه السلام الصائم يوضو للصلوة فيدخل الماء حلقه قال ان كان وضوئه لصلوة ونهضه فليس عليه قضاء وان
كان وضوئه لصلوة فافطر فافطر عليه القضاء ونحن نوقف في هذه الرواية **مسئلة** لو اراد من الاسلام في ابتداء الصوم صوم اجماعا وعليه قضاء ذلك اليوم
عاد الى الاسلام سواء اسلم في اثناء اليوم او بعد منتهائه وسواء كانت منة باعترافه او بكفره او بشك فيه او بالنسبة اليه او بالنسبة لغيره بكنة الكفر منه او غير ذلك
قال السعدي انهم يقولون انما كانا نحوض ولعلنا قل الله وانا نرى من قوله كنتم تهتدون لا تشكروا ولا كفره بعدا بانكم لان الصوم عبادة من شرطها النية فابطاها
الردة كالصلوة والحج ولا نرى عبادة محض فافطرها الكفر كالصلوة **مسئلة** لو نوى الاضطرار بعد عتق نية الصوم وقد مضى من الشهر ارفا لا فولى نرى بغيره
قال الشافعي وابوتور واصحاب الراي واحمد في الظاهر والشافعي لان الصوم عبادة من شرطها النية ففسدت بنية الخروج منها كالصلوة ولان الاصل اعتبار النية
بقائه حكمها وهو ان لا ينوي قطعها فاذا اياه والت حقيقته وحكمها ففسد الصوم لان شرطه لا نوى الاضطرار فجز من النهار وقال عليه السلام انما الاعمال بالنية واما
لكل امرئ ما نوى فيحقق الاضطرار ذلك الجرح والصوم لا يقبل النية فيكون كان مفطرا والرواية الثانية عن احمد انه لا يفسد صومه لانه عبادة بلزم المضيق فاسد فافطر
بنية الخروج منها كما يحج وهو غير مطرد في غير رمضان والقياس باطل لان الحج يصح بالنية المطلقة والمبتهرة والنية عن غيره اذ لو يكن حج عن نفسه فافطر ولو عا
بعدان نوى الاضطرار ولم يفسد نوى الصوم فان كان بعد الزوال لم يصح عوده اجماعا لقولنا محل النية وان كان قبله اجزاء على قول بعض علمائنا ومير قال ابو حنيفة
لان الصوم يصح بنية من النهار واما صوم المناقلة فان نوى الفطر ثم نوى الصوم بعد ذلك لم يصح صومه لان النية انقطع فلم يوجد نية غير فافطر من لم يبرأ
وان عاد نوى الصوم صح صومه كما لو اصبغ غيره فالصوم لان نية الفطر انما اطلت الفرض لما فيه من قطع النية المشترطة في جميع النهار حكما وخلصوا بعض اجزاء
الزمان عنها والصل بخلاف الفرض في ذلك فلم يمنع نية صوم الفطر في زمن لا شرط وجوبه الصوم فيه ولا نية الفطر لا تتردد على عدم النية في ذلك الوقت عند
لا يمنع صوم بعد بخلاف الواجب فانه لا يصح تبنيه من النهار والاصل بمران النبي صلى الله عليه واله كان يسأل اهله هل من غدا قالوا لا قال اني اذا صام
فان نيتك لو نوى ان يفسد صومه فافطر ما عاخرى فالأخرى بنية بخلاف نية الفطر وفيه خلاف لبعض العامة ولو نوى في الفطر فافطر في تمامه من الصوم
زمان التردد من اعتقاد الصوم قبله والشرط من المفطرات ولو نوى ان ياكل وحده طعاما افطر وان لم ياكل اثم صوم فوجهان انظر لا يقتضاء الجرح ولقد اجمع
ابتداء النية بمثل هذا والثاني لا يفسد لانه لو نوى الفطر بنية جحيمه فان النية لا يصح تعليقها على شرط ولذا لا يفسد الصوم بمثل هذه النية **مسئلة** لو جامع
او اكل او شرب في اول النهار بعد عتق صومه ثم تجدد عتق مسقط للصوم كجوف او مرض او حبس او فاس في اثناء النهار فالوجه عندى سقوط الكفارة وهو
قول بعض علمائنا وقول اصحاب الراي الثوري والشافعي في احد القولين لانه زمان لا يصح الصوم فيه فيسقط من الله تعالى العا لم يبرأ الحكم الامر بصومه ولا لزم
بكليف ما لا يطابق فيكون فعل المفطر قد صادف ما لا يصح صومه فاشبه ما لو صادف الليل وكما لو فاقم البيت من من شوال القول الثاني لعلمائنا وللشافعي
واحمد في الرواية الاخرى انه يجب عليه الكفارة ويبرأ قال ابن ابي ليلى ما سمعنا وابوتور ورواوا ولا نرى هذه الاعذار مباحا طرفا بعد وجوب الكفارة فلو سئلها كالفطر لانه
ان صوما واجب في رمضان يجمع ويشبهه فاستغفرت الكفارة عليه كالمولود بطل عتق وشمع وجوب الكفارة وشمع وجوب الصوم فيسقط لا مرد وجوبه فاعفاه عن غير
الظاهر بطلان الاعتقاد وقال زفر سبط بالحج من الحجون دون المرضي ما سطر ذلك بعض مال كسقطها بغيره من المرضي ما سطر هذا فافطر ثم سطر

قد يفسد الصوم في غير هذه الاعذار

لان النية

قال الشافعي

اعتبار النية في جميع هذه الاعذار

كتاب الصوم

ضرب بها وهو كالعلم والمجد من جنون او جحش ولو سافر سفل اختياراً فان لم يقصد به زوال الكفارة عنه فلا فريضة كالعلم وان قصد به اسقاط الكفارة لم يسقط
 والالزم اسقاط الكفارة عن كل مظهر اختياره والادغام على المحرمات **مسألة** لو نظر بالمحرم كما لو زنا في نهار رمضان او شرب خمر او اكل لحم خنزير فلا فريضة ولا وجوب
 واحد بخلافه كما لو نظر بالحل قال بعض علماء شافعية كقراءة الجمع وهي الحصال الثلث عشرون يوماً شهرين متتابعين واطعام ستين مسكيناً ودية عن
 اهل البيت عليهم السلام والمعتد الاول لاصاله براءة الذمة **مسألة** لو كره والسبب الموجب للكفارة بان وطئ مرتين مثلاً فان كان في رمضان انكرت الكفارة بالاول
 عن لا حنفية سواء كفر عن الاول ولا ولو كره في يومين من رمضان واحد حيث عليه كفارة ان سواء كفر عن الاول ولا يكفر عند علمائنا اجمعين وبه قال الشافعية والحنابلة
 والليثيون والاندلسيون وهو قول عطاء ومكحول لان كل فعل من هذين الفعلين لا يستعمل لوانفرد بهما جاب الكفارة فكذلك الاجتماع لاصالة بقاء الحنفية على ما كانت عليه
 وان كل واحد من الذنوب سبب في اجاب عفو الكفارة عند الاجتماع بين الحكم بطريق الاول لزيادة الذنب وان كل يوم عبادة ففكت هي منفردة عن العبادة الاخرى
 لا تخد صحتها مع صحة ما قبلها ولا ما بعدها ولا بطلانها مع بطلانها فلا يخلو اثر السبب فيها ولا واحد الاثر لا يخلو مع الاخر وهو القضاء فكذلك الامر الاخر وقال ابو
 حنيفة ان لم يكفر عن الاول فكفارة واحدة وان كفر في اثنان احدهما انما كفارة واحدة ايضا وبه قال احمد والزهري والاوزاعي لان الكفارة تجب على جبه عفو ذنوبه
 لسقط بالشبهة وهو اذا ظن البحر لم يطبع وما هذا سببه يندخل العفو فيه كالحج والقرآن المحذور وعفو ذنوبه على البدل وهذه كفارة واحدة باعتبارها بالكفارة اذا ورد
 المحذور وندخل في سبب وهي مبدئية على التخفيف فشاكر التكرار ولو كره في يوم واحد قال الشيخ وبعض علماء لا يكره الكفارة في يوم واحد ابو حنيفة ومالك وسنن
 لان الوطئ الثاني لم يقع في صوم صحيح فلا تخفف لظنك به فلا يثبت العفو فيه ولا واحد الاثر وهو القضاء لا يكره ولا ينكرها الاخر وقال السبيل المرفوع في شكر الكفارة
 لان الاجتماع سبب تام في وجوب الكفارة فتكره ينكره على بالفتوى لمدالة الرواية عن الرضا عليه السلام وكان الامساك واجب كرمضان والوطئ فيه محرم كرمضان
 فوجب الكفارة كالاول ومنع السبب بدون المنك والالوجيب على المسافر الفريضة بين تخيرهم الاول الثاني ظاهر وان شذرك في مطلق الخبر بصحة الفريضة الاول
 دون الثاني وقال ابن الحبيب من علماء اثنان كفر عن الاول كفر ثانياً والاكثر واحد فعنها وبه قال احمد بن حنبل ولا بأس به واعلم ان القضاء لا ينكره مع اتمام اليوم اجماعاً
 ولو اختلف السبب يوم واحد كاجتماع واكل فيه اشكال يتساءل من غاب عن الكفارة بالاجتماع والاكل مطلقاً وفرد وجب ان ينكر الكفارة بخلاف السبب بخلاف العلق
 على المهبة المتناولة للواحد والكثير ومن كون السبب المنك واحداً الصوم الصحيح وهو منسقة الثاني **مسألة** لو نظر في نهاره صوم من جبه عليه الصوم
 فهو مرد فان كان عن فطره مثل من عثر ان يشاء لو شاء في بره ولو عثر في قواعده الاسلام ولا ما يوجب الا فطر عرفت وعومل بعد ذلك بما جامل به ولو لم يولد
 على الفطرة ولو لم يولد على الفطرة استثنى فان ثاب الاقل ولو اعترف بالخبر عثر فان عاد فثب في الثالثة لان سماعه قال سماعه عن رجل احد فبشره رمضان
 ثلث مرات قال فليقبل في الثالثة وروى ابن ابي اشر عليه السلام سئل عن رجل شهد عليه شهر رمضان فطر من شهر رمضان ثلثة ايام قال سئل هل عليه فطر فقال
 اثم فان قال لا كان على الامام ان يقبله وان قال نعم كان على الامام ان يولده ضرباً وقال بعض علماء ثاب في الرابعة وهو احوط لان التيمم على الدم خطا عرفت
 هذا فاما يقبل في الثالثة والرابعة على الخلاف لورفع في كل مرة الى الامام وعثر اما لو لم يبرع فاما تجب عليه الفريضة خاصة ولو زاد على الادب **مسألة**
 لو اكره الصائم وجبه الصائم على الجماعة عثر عجبين سوطا عند علمائنا ووجب عليه كفارة فان احدهما عند الثانية عنها ولا كفارة عليها ولا قضاء لانه سبب تام
 في صدر الفعل وطاعة عثر على كل واحد منها بمجته وعشر سوطا ووجب على كل واحد القضاء والكفارة لان الفضل عثر سال الصادق عليه السلام
 في رجل في امرائه وهو صائم وهو صائم فقال ان كان استكرها ففعله كفارة وان كانت طاعة عثر ففعله كفارة وعليها كفارة وان كان اكرها ففعله خسران
 سوطا مضى الحد ان كانت طاعة عثر ففعله عثر سوطا وضمن عثر وعشر سوطا فرفع آ قال الشيخ زرة لو وطأها فائمة او مكهنة لم يقدر
 عليه كفارة وان في النائمة اشكال في قال لو اكرها لا يجزى بل ضمن ما حث كمنه من نفسها اطهر ولزمها القضاء لانه اذ عثر عن نفسها الضرب بالتيك كالمريض ولا كفارة
 ج لو زنى بها مكهنة لم يخل عنها الكفارة لانه اعظم من الوطئ المساج ويشكل بانه لا يلزم من كون الكفارة مسطرة لافل الذين كونها مسطرة لا على ما في الوضوح
 مظهر بعينه لانه من شجاعتهم في البيعة بالروية لزمه الامساك والقضاء في قول عامة الفقهاء الاعطاء فانه قال باكل ليلة يوم واحد وانه وهو خلاف الاجماع مع
 ان احمد قد نص على اجاب الكفارة على من وطئ ثم عثر ثم عاد فوطئ في يومه لان حره في اليوم لو نذر ففعله اوجب الكفارة غير الصائم ثم عثر في اليوم كيف يتبع الاكل لبقا
 ان المسافر اذا قدم وقد افطر جازله الاكل فليكن هنا مثله لانا نقول المسافر كان له الفطر ظاهره وباطنه وعنده لو يكن له الفطر في الباطن مباحا فاشبه من كل بطن
 ان البحر لم يطبع وقد كان طالعا اذا عثر هذا فكل من افطر الصوم لازم له كالفطر بعينه عثر الفطر يرض ان البحر لم يطبع وقد كان طالعا او بطن الغريب يظهر
 خلافة والناسول سنة الصوم يلزمه الامساك اجماعاً من يبيع له الفطر اول النهار ظاهره وباطنه كالحاجب والفساد والصبي المجنون والكافر اذا زنا الشاعدا رجم
 في اثناء النهار سبب لهم الامساك باق في النهار من غير وجوب وبه قال جابر بن زيد وابن مسعود ومالك والشافعية واحمد بن حنبل والرواية لا تستصحب وقال
 ابو حنيفة والثوري والاوزاعي والحسن صالح بن يحيى العنبري يجيب الامساك لانه معنى لو وجد قبل البحر لوجب الصيام فاذا طرأ عجز البحر وجب الامساك ولا فضل ان
 كان بعد الزوال وجب القضاء في المسافر والحاجب والمريض يجب عليهم القضاء اذا افطر الجماعة لقوله تعالى من كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر والشديد فافطر
 قال عابث كنا نحض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر ففشاء المصوم وان افطر المجنون او بلغ الصبي او اسلم الكافر اثناء النهار فلا قضاء وعثر احمد وروايان
الفصل الرابع فيما يجب للصائم من اجتناب **مسألة** بكم مباشرة النساء للصائم فقبيل النساء للصائم فقبيل النساء للصائم فقبيل النساء للصائم فقبيل النساء للصائم فقبيل النساء للصائم
 على كراهة القبيل الذي بالشهوة لما رواه العامة عن عمن الخطاب قال ربي رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فاعرض عني فقلت لمالي فقال انك قبيل وان
 صائم ومن طريق الخاصة ما رواه الاصمعي بن بشار قال جالس الى امير المؤمنين عليه السلام فقال له يا امير المؤمنين علي بن ابي طالب انا صائم فقال خفف صوماك
 بعد اقبال اللطام اذا ثبت هذا فانها نكراهة لذى الشهوة اذ لم يغلب على ظنه الا نزال فان غلب الاثر بها كذا في النكاح قال بعض الشافعية انها محرمة لان لا يجوز ان
 يعرض الصوم للافساد والجوارب لغرض الكفارة مشكوك فيه ولا يثبت الخبر بالشك اما من يملك اية كاشحة الكبر فلا يثبتها شفاء الكراهة حصة وبه قال ابو
 حنيفة والشافعية لما رواه العامة ان رجلا قبل امرأته فذكرت فسلت النبي صلى الله عليه وسلم ان يفتيها وهو صائم فقال الرجل ان رسول الله

في قوله لو كان على الامام ان يقبله ضرباً وقال بعض علماء ثاب في الرابعة وهو احوط لان التيمم على الدم خطا عرفت هذا فاما يقبل في الثالثة والرابعة على الخلاف لورفع في كل مرة الى الامام وعثر اما لو لم يبرع فاما تجب عليه الفريضة خاصة ولو زاد على الادب

في افسنا الصوي

[illegible]

والترغيب

كتاب الصوم

عليه السلام كان اهل شهر رمضان اسما من اهل بيته وقال الله اهل بيته بالامن والمباين والسلام والاسلام والعافية المجمل والرزق الواسع ورفع الاسقام اللهم لورضا
صبيته وقيامه وفلاوة القرآن فيه اللهم سلم لنا وسلمنا عنه وكان من المؤمنين عليه السلام اذا اهل بلال رمضان اقبل الى القبلة وقال اللهم اهل علينا بالامن والابان وسلمنا
والاسلام والعافية المجمل اللهم اوزنا صياحه فيامه فلاوة القرآن فيه اللهم بقبله لنا وسلمنا عنه وكان عليه السلام ايضا يقول اذا راي الهلال فلا يخرج وقد
الله اني استلك خيرة هذا الشهر وخيرة وفوره وبصره وبركته وطهوره وورقه اسالك خيرة ما فيه خيرة ما بعد واعوذ بك من شر ما فيه وشر ما بعد اللهم دخله علينا
بالامن والابان والسلام والاسلام والبركة والنور والوفيق لما يحب ونرضى وكان من قول امير المؤمنين عليه السلام عند رؤية الهلال ايها الخلق طيعوا الله طيعت
المن يرضى ذلك الله والبركة في منازل الله يرضى من نور ملك النظم واصحابك اللهم وجعلك انتم ابان سلطانا وامنيتك بالزيادة والفضل والصلوة والافق
والانارة والكسوف في كل ذلك انتم والى رادته سريع سبحانه ما احسن ما ارفق ما صنع في ملكه وجعلك الله شهر حادنا لا مر حادث جعلك الله هلالا من ذلك
وسلامه واسلام هلالا من العاهات وسلامه من السبات اللهم اجعلنا اهدى من طلع عليه جازي من نظر البصر وصل على محمد واله وافعل في كذا وكذا يا ارحم الراحمين
مسألة اذا راي الهلال اهل بلدا اخر فان ثار لبدا ان كعبا او الكوفة كان حكمها واحد الجبا الصوم عليها معا وكذا الاضطرار وان بناعدنا كعبا
وخراسان والحجاز والعراق فلكل بلد حكم نفسه قال الشيخ ره وهو المعتمد وبه قال ابو حنيفة وهو قول بعض الشافعية ومنه ههنا اسم وسالوا واسحق لما رواه كريبان
الفضل بنت الحارث بعثت الى معوية بالسام قال قد من السام ففضلت بها حاجتي واسهل على رمضان فاني اهل الهلال ليلة الجمعة في المدينة اهل الشهر
فقال عبد الله بن عباس وذكر الهلال فقال من اهل الهلال فقلت ليلة الجمعة فقال انت رايتهم فقلت نعم وراة الناس حاصوا وصاموا معوية فقال كذا رايته ليلة
السبت فلا ينزل الصوم حتى تكمل الهداة او خراه فقلت ولا تكلف برؤية من صامه قال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه واله ولان البلدان المشايخ اختلفت في
الرؤية باختلاف المطالع والارض كره جازان يرى الهلال في بلد ولا يظهر في اخر لان حدة الارض مانعة من رؤيته وقد صدق لك اهل المعرفة وشهدوا بالعبان
خفاء بعض الكواكب في شهرين جدد في السمر بخوالمشرف وبالعكس وقال بعض الشافعية حكم البلاد كلها واحد حتى يرى الهلال في بلد وحكم بان اول الشهر كان ذلك
الحكم ما ضابط في جميع اقطار الارض سواء بناعدنا البلاد او ثار لبدا اختلفت مطالعها ولا يبر قال احمد بن حنبل في اللبس سعد وبعضها ثار لبدا في يوم من شهر رمضان
في بعض البلاد والى رؤيته الباقي بالشهادة فيجب صومه لقوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه وقوله عليه السلام من رآه صوم شهر رمضان وقد ثبت ان هذا هو
منه وان الدين محل بر ويقع به النداء المعاق عليه لقول الصادق عليه السلام فان شهد اهل بلدا اخر فافضه وقال عليه السلام فيمن صام شعبا وعشرين قال ان كانت ليلة الجمعة
عدله على اهل مصر انهم صاموا للبين على رؤيته فحق يوم ما وان الارض مسطحة فاذا روت في بعض البلاد عرفنا ان المانع في غيره شئ عارض لان الهلال ليس محل
الرؤية ومنع كونه يوما من رمضان في حق الجميع فانه المشايخ ولا نسلم التعبد بمثل هذه الشهادة فانه اول المسئلة وقول الصادق عليه السلام بحول على البلد المشايخ
لبدا الرؤية جميعا بين الادلة ومنع تطمح الارض بل المشايخ وكرونها فخرج اختلفت الشافعية والضابط لتباعد البلدان فبعضهم اعبر مسافة الفرس والبعضهم الاعيان
بمسافة بظهر ثملها متفاوتة المناظر فقد يوجب التفاوت مع مضور المسافة عن مسافة الفرس بالاشفاق والاختلاف في ذلك لا يوجب جمل مع تجاوزها لهما وهذا لا قائل به
بعضهم اعبر ما قلناه وصنطوا التباعد بان يكون بحيث يختلف المطالع كالحجاز والعراق والنفار ب ان لا يختلف كعبدا والكوفة ومنهم من اعبر بخلاف الاقليم
اختلافه في شريع الصوم في بلد ثم سافر الى بلد بعيد لم يرها الهلال في يومه الاول فان قلنا الكل بلده حكمها اهل بلده ان يصوم معهم او يفطر جهان احكاما
انه يصوم معهم وهو قول بعض الشافعية لانه بالانتقال الى بلدهم اخذ حكمهم وصار من جملتهم والثاني انه يفطر لانه اثم حكم البلد الاول فيبصر عليه شبه ذلك
من اكثرى دابة لورم الكرى بقتل البلد المنفصل عنه فان عساه الحكم سائر البلاد المنفصل اليها موافقته ان ثبت عند جميع حال البلد المنفصل عنها اما بقوله لعبد الله
او بطريق اخر وعليهم قضاء اليوم الاول لو سافر من البلد الذي يرى فيها الهلال ليلة الجمعة التي يرى فيها الهلال ليلة السبت فليصم الغيب معهم وان لم يصوموا
الاثنين وعشرين يوما ومفوضون يوما وعلى فباس الوجه الاول لا يلتفتون الى قوله راي الهلال وان جلت في الهلال قول عدل على عكس لو سافر من حيث
لورم فيها الهلال الى حيث روى فيبصره التاسع والعشرين من صومه وان عساه الحكم قلنا حكم البلد المنفصل اليه بعيد معهم وحق يوما وان لو نعم فقلنا انه يحكم
البلد المنفصل عنه فليس له ان يفطر في لور في الهلال في بلد فاصبح الشخص بعيدا وسارت به السفينة وانتهى الى بلده على حد البعد مضاف لهما صاحبين
احتمل ان يلزمه ما لا يفطر اليوم حيث قلنا ان كل بلده لهما حكم واحد لا يبر في يومه اثم ويجزئه اليوم الواحد ويجزئ مساك بعض بعيد ولو انكسار حال
فاصبح الرجل صائما وسارت به السفينة الى حيث عساه الحكم او قلنا ان حكمه حكم البلد المنفصل اليها اضر والافلا فاذا اضر فحق يوما لانه لورم في يومه الاثنين
وعشرين يوما **مسألة** اذا روى الهلال يوم الثلاثاء فهو المسئلة سواء روى قبل الزوال او بعد فان كان هلالا ومضان لم يلزمهم صيام في الثالث يوم
ان كان هلالا شوال لم يجز لهم الاطارة لا بعد غروب الشمس عند علمنا الجمع وبه قال مالك الشافعي وابو حنيفة لما رواه العامة عن ابو ابي منصور بن سنان
قال جاء كتاب من يحيى بن يقطين ان الامة بعضها اكبر من بعض فاذا راي الهلال في اول النهار فلا يفطر واحق بمسوا الا ان يشهدك ببلدان مسلمان انها اصلا
بالامس عشيرة ومن طريقنا الحاصر ما روى محمد بن عيسى قال كتب لي عبد الله بن علي بن ابي طالب عن شهر رمضان فاني من الغد الهلال قبل الزوال
ورما رايته بعد الزوال فتري ان يفطر قبل الزوال اذا رايته ام لا وكيف تاتر ذلك فكتب عليه بن علي بن ابي طالب قال ان كان فاما روى قبل الزوال وقال الباقر
عليه السلام قال امير المؤمنين عليه السلام اذا رايتم الهلال فافطروا في شهر رمضان فافطروا في شهر رمضان فافطروا في شهر رمضان فافطروا في شهر رمضان
فان غم عليكم فقد وثقتم ثم افطروا وقال ابو ثور ان روى قبل الزوال في شهر رمضان فافطروا في شهر رمضان فافطروا في شهر رمضان فافطروا في شهر رمضان
اول شهر رمضان وكان قبل الزوال فهو الماضية وان كان في هلالا في واثان احدهما انما كذلك والثانية للسفينة لقوله عليه السلام صوموا الروضة واظروا
لورم وفلا في فجب الصوم والفطر وان ما قبل الزوال او في الماضية والمراة ان يجزئ اذ او عشيرة بدل بل ما لوروى بعد الزوال وعلى رواية الباقر الاحكام
عن الماضية اول رمضان يلزمه قضاء ذلك اليوم وامساك بقبلة احتياط للعبادة وهو غلط لان ما كان لليلة الفيلة في اخر من هلالا في اوله لوروى في بعض
النظر الثاني في الاجابة **مسألة** لو لم يرها الهلال ما بعد من ظلمة وعدم الحاسر او لم يسمه ولا يعرف ذلك من الاسباب اعبر بالشهادة باجمع علماء الامصا

فعل اهل البلدة
وراي هلال شوال
ليلة السبت

وَيُنَادِ عَدُوَّهُ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا الشَّاتِي وَنَزِيلًا

وافقره الوُتية

الواحد
وحيه

وغير المختبر

في بيان اشراط الصوم

بني عليه ثم ان اسما الاستبانه اجزاء اجزاء الامن الحسن بن صالح بن حي لا يندى فرضه باجتهاده فاجزاء كما لوضاف الوقت واشتمت القبلة وان لم يسمها فانفق ورفع
الصوم في رمضان اجزاء اجزاء الامن الحسن بن صالح بن حي فانه قال لا يجزئه وهو غلط لا يندى العبادة باجتهاده فاذا وافق الاصابه اجزاء القبلة اذا اشتمت عليه ولا يندى مكلف
بالصوم اجزاء اجزاء العالم غير ممكن فحينئذ الظن احيى بانه صامه على الشك فلا يجزئه كما اذا صام يوم الشك ثم بان من رمضان والفرق ان يوم الشك لم يضع الشارع الجهاد
طريقا اليه بل وافق صومه بعد رمضان اجزاء ايضا عند عامة العلماء الا الحسن بن صالح بن حي فانه قال لا يجزئه وليس بجيد لا يندى العبادة في احد خفيها اعني وقت
المضاه فاجزاء كما لوضافها في الوقت الاخر وهو وقت الاداء وكما لو دخل الوقت وهو مثلب بالصلوة وكان عبد الرحمن بن عبد الله سال الصادق عليه السلام لتجلى لي
الروم ولو يصوم شهر رمضان ولو بدى اي شهر هو قال يصوم شهر بنو خاه ومحب فان كان الشهر الذي صامه قبل رمضان لم يجزئه وان كان بعد اجزاء وان وافق صومه
قبل رمضان لم يجزئه عند علماءنا وبه قال ابو ثور ومالك واحمد والشافعي في احد القولين لا يندى فعل العبادة قبل وقتها فلا يقع اداءه ولا قضاءه فلم يجزئه كالصلاة يوم الغيم
ولو اتيه عبد الرحمن وقد تقدمت والثلة للشافعي لا يندى فعل العبادة قبل وقتها مع الاستبانه فاجزاء كما لو اشبه يوم عرفه فوقف قبله ومنع حكم الاصل **مسألة** ولو
تغلب على ظن الا بغير شهر رمضان لزم ان يتوحي شهره بصومه ويجزئه وبه قال بعض الشافعية لا يندى مكلف الصوم وقد خفف العلم بتعيين الوقت فسقط عنه تعيين
وجوب عليه الصوم بنسبة بنو خاه كما لو فاته الشهر مع علمه ولو بصمه فانه سقط عنه التعيين ويتوحي شهره بصومه للقضاء وكما لو اشتمت القبلة وضاق الوقت ولو اتيه
عبد الرحمن وقال بعض الشافعية لا يندى ذلك لا يندى علم دخول شهر رمضان ولا ظنه فلا يلزمه الصيام كما لو شك في دخول وقت الصلاة فانه لا يلزمه الصلوة و
الفرق ظاهر لكنه من العلم بوقت الصلوة بالصبر لوقوف بعض الشهر ومن بعض صح ما وافق الشهر ما بعد دون ما قبله ولو وافق صومه شوال لم يصح صوم يوم العيد
ومضاه وكذا في الحجز واذا توحى شهره فالوجوب الشائع وان كان له ان يصوم قبله وبعد واذا وافق صومه بعد الشهر فالعبر صوم ايام بعدة ما فاته سواء وافق
بين هاتين اياما وسواء كان الشهر فاما بين واحد او فاضل نعم لو كان رمضان فاما فوحي شهره فاضا وجب عليه كل يوم وقال بعض الشافعية اذا وافق شهره
بين هاتين اياما وان كان رمضان فاضا لا يندى صيام شهره لجزءه علة بين هاتين اياما وان كان فاضا وهو خطأ لا يندى لم يندى قضاء ما تركه والاغتبار بالايام
لفعله تعالى فغدا من ايام اخر الاجزاء في التندى لان اسم الشهر ينشأ ولا ما تنشأ فلو اوجب عدم ما فات من الايام ولو صام شوالا وكان فاضا ورمضان فاضا
ايضا لم يندى يوم عوض العيد وقال بعض الشافعية يلزمه يومان وليس بجيد واذا صام على سبيل التعيين من غير ما فاته لم يجزئه للقضاء الا ان يوافق قبل
ولو صامه مطلقا فبان انه رمضان فالاشارة لاجزاء وبه قال ابو حنيفة لان بينه التعيين ليس شرطاً وكما لو صام يوم الشك بنية الطلوع وثبت انه من رمضان
وقال الشافعي لا يجزئه وبه قال احمد **مسألة** وقت وجوب الامساك هو طلوع الفجر الثاني باجماع العلماء وقال الله تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر ويجوز له الاكل والشرب الى ان يطلع الفجر واما الجماع فيجوز الى ان ينفذ للطلوع مقدار الغسل ويجزئ الاستمرار على ما
الى غرب الشمس الذي تجب به صلوة المغرب ولو اشبهه عليه لغيبه وجب عليه الامساك ويستظهر حتى يتبين للامساك ويستحب له تقديم الصلوة على
الافطار الا ان يكون هناك من ينتظر الافطار معهم على الصلوة سئل الصادق عليه السلام عن الافطار قبل الصلوة او بعد ها قال ان كان معروفه بجوق ان
يجبهم عن عشاءهم فليطعمهم وان كان غير ذلك فليصل **الباب الثاني** في شرائطه وهي ثمان **الاول** شرائط الوجوب **مسألة** لا يندى
في وجوب الصوم البلوغ وكما العقل فلا يجب على الصبي ولا المجنون ولا المغيرة عليه اجزاء الا في رواية عن احمد انه يجب على الصبي الصوم اذا اطافه وبه قال عطاء
والحسن وابن سيرين والزهري وفتاذه والشافعي وقال الاوزاعي اذا اطاف صوم ثلث ايام متتابعات لا يجوز فنهى ولا يضعف حل صوم رمضان وقد تقدم
بطلانه فلو باغ الصبي قبل الفجر وجب عليه الصوم اجزاء ولو كان بعد الفجر لم يجب واستحب له الامساك سواء كان مفطر او صائما بلغ غير المفطر ولا يجب
عليه القضاء لقوله عليه السلام رفع العلم عن ثلثة عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفقه وعن النائم حتى يقبضه وقال يجب عليه الامساك ولا يجب عليه القضاء
لان الصوم رمضان حصل له لا يجزئه كالبالغ ولا يمنع ان يكون اول الصوم مثلاً وباقه فضا كما لو صام شرعى صوم يوم مطلقاً ثم نظراً ثم قال بعض
الحنابلة يلزمه القضاء لا يندى عبادة به بنية بالغ في اثناءها بعد مضى بعضها فكانها عاده كما كالصلاة والحج اذا بلغ بعد الوقت وهذا لا يندى بلوغه يلزمه
صوم جميعه والماضي قبل بلوغه قبل لم يجزئه عن الفرض ولو نذر صوم يوم يقدم فلان تقدم والناذر صيام لزمه القضاء واما ما مضى من الشهر قبل بلوغه فاضا
عليه وسواء كان صامه او افطره في قول عامة اهل العلم وقال الاوزاعي يفضله ان كان افطره وهو مطبق لصيامه وهو غلط لا يندى من خوخ حال صباه فلم يلزمه قضاء
الصوم فيه كما لو بالغ بعد ثلثة رمضان وان بلغ الصبي هو مفطر له يلزمه امساك ذلك اليوم ولا قضاءه وعن احمد روايتان في وجوب الامساك والقضاء وقال
الشافعي ان كان افطر استحب له الامساك في القضاء فلو ان كان صائماً فوجبه ان احدهما بنية استحباباً وبفضيه وجوباً لغوات بينه التعيين والثاني بنية وجوباً
وبفضيه استحباباً **مسألة** العقل شرط في الصوم فلا يجب على المجنون ولا الجاهل ولا حديث ولو افاق في اثناء الشهر وجب عليه صيام ما بقي اجزاء ولا يجب عليه قضاء
ما فات حال جنونه وبه قال ابو ثور والشافعي في الحديث واحد لا يندى من قبل التكليف فلم يجب القضاء في زمانه كالصغير وقال مالك والشافعي في القديم
احمد في رواية يجب قضاء ما فات وان مضى عليه حتى لا يندى من قبل العقل فلم يمنع وجوب الصوم كاللغاء والاصل منوع وقال ابو حنيفة ان جن جميع الشهر
فلا قضاء عليه وان افاق في اثناءه فمضى ما مضى ولو تخلف المجنون في اثناء النهار بطل صوم ذلك اليوم ولو افاق قبل طلوع الفجر وجب عليه صيام اجزاء وان
افاق في اثناء امسك بغيره النهار استحباباً لا وجوباً وحكم المغيرة عليه حكم المجنون **مسألة** الاسلام شرط في صحة الصوم لا يندى وجوبه ولو اسلم في اثناء الشهر وجب
عليه صيام الباقي دون الماضي به قال الشعبي وفتاذه والاوزاعي والشافعي وابو ثور واحكام الراي لقوله عليه السلام الاسلام يجب ما قبله وقال عطاء الخضر
وهو غلط الا ان يكون من قبل الفجر عليه القضاء اجزاء واليوم الذي يسلم فيه ان كان اسلامه قبل طلوع فجره وجب عليه صيامه وان كان بعد امسك استحباباً
لان بعضه الفهم روى في الصحيح انه سال الصادق عليه السلام عن قوم اسلموا في شهر رمضان وقد مضى منه ايام هل عليهم ان يفوضوا مضى ويومهم الذي اسلموا
قال ليس عليهم قضاء فيه الا ان يكونوا اسلموا قبل طلوع الفجر فقال احمد يجب عليه امساكه وبه قال سحنى لا يندى ذلك من وقت العبادة فلو مضى كما لو ادرك جن امر وقت الصلوة
ولا يومهم الذي والاصل منوع ووافقنا وابو ثور وابن السكندر ولو طرئ الكفرة في اخر النهار بطل الصوم **مسألة** البلوغ من المرض شرط في الصحة فلو كان المريض ينصر بالصوم
لمسوا فيه

الاجزاء

اجزاء مطلقاً وان لم يوافق في يوم صوم

يجب عليه

يجب عليه

فجر

في بيان شرف وجوه الصوفى

المفتي كما لا يخفى بالنسبة إليه اجتمع الشيخ وده يقول الكاظم عليه السلام في الرجل يسافر في شهر رمضان: يعطى منزله قال: وأحدث نفسه بالليل السفر فطره أخرجه من منزله وإن لم يحدث نفسه من الليل ثم بدله في السفر من يومه أو صومه وفي القوم من ملغف مع احتمال أن يكون عزم السفر بخبر عبد الوال أخيه السيد بقوله تعالى: ومن كان منكم مرضيا أو على سفر وهو عام في صوته النزاع وبنارواه عبد الأعلى في الرجل يربط السفر في شهر رمضان قال يعطى وإن خرج قبل أن يغيب الشمس بقليل إلا أنه مخصوص به بالخبر الذي روينا وأما الحديث ضعيف السند ومقطوع وأما العامة فيقول المسافر عندهم لا يخرج من إقامته ثلثة أحدها أن يدخل عليه شهر رمضان وهذه السفر فلا خلاف بينهم في باحة العطر له الثاني أن يسافر في أثناء الشهر ليل فله العطر في جميع الليالي التي يخرج فيها وما بعد هاتي فوار عامة أهل العلم وقال عبيد الله السلمي وأبو مجلز وسويد بن عقلة لا يعطى من سافر بعد دخول الشهر لقوله تعالى: فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهذا قد شهد

وهذا ما يشهد كله

ولا حجة فيها لانها مشاوية لمن شهد الشهر كله وبغراض ياروى ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله عام الفتح فبشهر رمضان ضام حو ليبلغ الكعبة فاعظم الناس الثالثين بساكنه اشاء اليوم في رمضان حكمة في اليوم الثاني حكم من سافر لبلادة اباخرة فظرو اليوم الذي سافرو فيه فلو ان احدهما ان لا يجوز له

وافطر

فطر ذلك اليوم وهو قول مكحول والزهرى ويحجى الأضارى ومالك والأوزاعى والشافعى وأصحاب الراى واحد واحد والرواين لان الصوم عبادة
تختلف بسفر الحضر فاذا اجتمع غايها غلب حكم الحضر كالصلاة والفرق ان الصلوة بلوم رائحتها بعينها بخلاف الصوم وهو قول الشئح واستحق
ادوارد ابن المنذ واحد فى الرواى الا انه لا يثبت لان السفر معناه له وحده لا واسم السفر الا لاداء الصلاة فاذا لم يذبحه لم يثبت له الصوم

للرواية

حقی بنواری عنہ حیدران بلبلہ و یحیی عنہ اذان مصرہ لاننا نما أصبح خذ ارباق الارض بذلك وهو قول اكثر العامة وقال الحسن البصري یفطر فی بیتہ ان شاء
یوم بریدان یخرج وروی نحوه عن عطاء بن محمد کعب قال انبث انس مالک بن مصنان وهو برید سفرا وولد حلت له احدثه ولبس ثياب السفر فاعطاه

فاكل فقلت له سنة فقال سنة وركب **مسئل** لو نوى المسافر الصوم في سفره لو يحين عندنا لانه محرم وعند العامة يجوز وعندنا انما يجوز اذا نوى المقام
عشره ايام فلو نوى المقام لزما الصوم فان نوى المقام مثل الزوال ولو يكن قد نشأ في المقطر وجب عليه عندنا في شهر الصوم وانما وجب عنه ولو نوى جبر الزوال
كان في شهر الصوم وانما وجب عليه عندنا في شهر الصوم وانما وجب عنه ولو نوى جبر الزوال كان في شهر الصوم وانما وجب عليه عندنا في شهر الصوم

فولان فقال من لا يجوز له المضطرب قال آخرى ان صح حديث الكلب بالرواية باسان يضطر عنى محمد بن الكلب بالذي رواه ابن عباس قال خرج رسول الله صلى
عليه واله عام الفجر فبشهر رمضان مضام حتى بلغ الكلب بفطره واظم الناس عليه لعشاء والكفاة لانه اضطر فبشهر رمضان فلم يرك ذلك كما لو كان حاضرا

وقال مالك
ان افطر

عرفت هذا فان لم ان يقطر عندهم بالاكل والشرب وغيرها الا الجماع فضبه فولان احدهما اليس له ذلك والثاني الجواز وعلى القول الاول هل يجب الكفا
عن جسد رواه ثمان احدهما انه لا كفارة عليه وهو من هذا لما في الصوم لا يجب المصنوع فيه فلم يجب الكفارة بالجماع فيه كالنطوح والثانية انه يجب عليه الكفا

فما كان من الأمر أن الحاضر يجب عليه للصحة الصوم ولأن حرمه الجمع وغيره بالصوم بمنزلة كماله كاللوز الذي يجيء الليل مستكملًا وليس للسافر أن يصوم في رمضان عن غيره كالسنة. القضاء لأن الظواهر رخصته وتحقيقه عنه فلا يجوز له الاثنان بما خفف عنه كالنظام والقصر في الصلوة وكذا ليس الحاضر أن يصوم غير رمضان فيه لأنه زمان لا يقع فيه عزم فإذا نوى المسافر الصوم فنشر رمضان للسنة وأما القضاء له بعد صومه عن رمضان ولا عاقبائه لأنه إنما أضاف الظاهر

لا نوافل بماء
فلزم الكفارة

للعذر فلم يجز له ان يصومه عن غير رمضان كما للمريض وهذا قول اكثر العلماء وقال ابو حنيفة يفتع ما نواه اذا كان واجبا لا من ايجل لعل العظم فيه فكان له صومه عن واجب عليه كغير رمضان وينتقض صوم النطوع **مسئلة** لو قدم المسافر او برئ المريض كما فاذا فطر اسحبها الا ملك بمقتضى النية

وليس جاعداً علمنا الجمع وبه قال الشافعي ومالك وابو ثور ودود لا يخرج الا مطر ابطنا وظاهره في اول النهار فاذا اظهر كان له ان يشهد به الى اخر النهار كما لو بقي العذر ولان الصوم غير قابل للتخييص وقد اظهر في اول النهار فلا يصح صور الباقي وانما استحب الامساك تشبيهاً بالصائمين لان محمد بن مسلم

الامساك فلان ساعه سأل عن مسافر دخل اهل منزله والتهمس في فداكل فال لا ينبغي له ان يأكل يومه ذلك شيئا ولا يوافع في شهر رمضان ان كان له اصل قال ابو حنيفة والثوري والاوزاعي بخلافه ان ما كمله في نفسه النهار - و - احد روايان لا يمتنع لو طاف في طلبه الف لم يجد الا صوم

طرا بعد الفجر وجب الامساك لطعام البينة ان من رمضان والفري حوازا لا فطارا واطنا وظاهرا هنا فاذا افطر كان له امساك منه بخلاف البينة لانه
لا يمكن له الفطر بالحناء فلما انكشف له خطأه من عدم الافطار وكذا البحث كل مفطر كالخامض اذا طهرت والطاهر اذا حاضت الصبي اذا بلغ والكافر اذا اتم

بقية اليوم وانما هما
عن رمضان ولو كان
بعد الزوال
استحباً ٣

مسئلة لو قدم المسافر قبل الزوال وجب له المبيت لذلك ولم يلو فاقده ثنوا ولا شيئاً واجب عليهما الا مساك وقضيا عند علمائنا لانه قبل الزوال بينهما من اداء الواجب على حيد يؤخر النية ابتداءً فوجب الصوم والاجزاء يخرج عن العمدۃ واما بعد الزوال فلغفوات محل النية فلا يجب الصوم لعدم شرطه واستينار الامساك كحفظ الزمان لان الحيز لا يحس بالادراك كالحزب والاعضاء فيكون ما ذكرناه من سقوطه من الزوال ولو لم يشترط ان يكون الزوال من

وسأله أبو بصير عن الرجل يفهم من رمضان فقال ان قدم قبل ان يزل زوال الشمس فغلبه صوم ذلك اليوم ويعتد به مسئلة لو علم المسافر
يصل الى بلد له او يريه او موضع افامته قبل حازله الاططار ولو امسك حتى يدخل ويقيم صومه كان افضل واجراه لان السفر المبيح للاططار موجود الى

الزوالم

مفتوحه بالاصل ولما رواه رفاعه عن الحسن ابن سالي الصاذي عليه السلام عن الرجل يصل في شهر رمضان من سفر حتى يرى نوره سيدخل أهله ضحوة او نوافع النهار قال لا طلع الفجر هو خارج لم يدخل فهو بالخيار ان شاء صام وان شاء افطر وما اولوية الصوم فله حرمة الوقت ولا شئ له على المسافر عند الفعل الواجب

مسألة اخلاص بحضرة النفس شرط الصوم باجماع العلماء ووردان عددهما في شاء الهمار في بعضهما صوم وان كان بعد الفجر من ليلة عيد
يسجد لها الامساك ويجب عليها القضاء وهو قول عامة اهل العلم لان الوحد بعدد جهما ظاهره باطنافلا يجب الامساك وقال ابو حنيفة يجب ان لو
فامنا البيضة وقد سلف ولو غنخه عدد رها بعد طلوع الفجر وان كان من الغروب فمها ليس بها عليها الا افطار والقضاء بالاجزاء ثمانية الصوم

يجب على الحائض النفساء وهذا وجب الفضا عليه ما مع الله محرم وهو خطا الذي بين الحكيم نعم سبيل موجب فأنتم في حفظه يفت الوجع المانع والفضاء

في شرائط الفضا

[illegible]

مع امکان

فانزال الشجر

في اقسام الصوم المنحى

وينشأ في بيته ولو عجز من صيامها اضد عن كل يوم من طعام لا يفد به يوم من رمضان وكان عجزه في الشهر من الصوم سالا الصا ذو عليه السلام عن يوم يصوم الناس الايام وهو سبعة
 الصيام هل من فداء قال من صام في كل يوم **مسألة** تسحب صوم ايام البيض في الثاني عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر يجمع العلماء روى العاض عن ابي ذر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه واله يا ابا ذر اذا صمت من الشهر ثلث فمضت عشرة واربع عشرة وخمس عشرة ومن طريق الخاصة ما رواه الزهري عن نزيل العابد بن علي الحسين
 عليه السلام في حديث طويل صوم ايام البيض وسببها ايام البيض لا يضاف اليها كمالها بصفوة القمر والنفذ ايام اللبالي البيض من قبل الجهور ان الله تعالى ثاب على ادم فيها
 وبقيت حبيفة **مسألة** تسحب صوم اربع ايام في السنة يوم مبعث النبي صلى الله عليه واله وهو السابع والعشرون من رجب يوم مولد النبي صلى الله عليه واله
 هو السابع عشر من ربيع الاول ويوم دحو الارض وهو الخامس والعشرون من ذي القعدة ويوم الغدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة وهو اليوم الذي نصب رسول الله
 صلى الله عليه واله عليا عليه السلام خليفة وامام للناس لانها ايام شريفة نعم الله تعالى باعظم البركات واستحب شكره بالصوم فها روى محمد بن عبد الله الصفي قال خرج
 ابو الحسن الرضا عليه السلام بمرو فحضره وعشرين من ذي القعدة فقال صوموا فاني اصحت صائما فلما جعلنا الله فداك اي يوم هو قال يوم لسرت فيه الرحمة ورجعت فيه
 الارض وبقيت فيه الكعبة وشال الحسن بن احمد الصادق عليه السلام قال قلت له جعلت فداك للسلبين عبد غير العبد قال نعم باحسن اعظما واشرفها قلت فاي يوم
 هو قال يوم نضبا بالمؤمنين عليه السلام في الناس ان قال ولا تدع صوم سبعة وعشرين من رجب فانه اليوم الذي نزلت فيه النبوة على محمد صلى الله عليه واله قال اسحق
 ابن عبد الله العرضي العلوي جل في صدق ما الايام التي بضماء فصدت مولانا ابا الحسن محمد بن علي الهادي عليها السلام وهو بص ما لو ارد ذلك لاحد من خلق
 الله فدخلت عليه فلما بص في قال صلى الله عليه واله يا اسحق حيث نشأ النبي عن الايام التي بضماء فيهم وهي ربعة مواطن ولهن يوم السابع والعشرون من رجب يوم مبعث
 تعالى محمد صلى الله عليه واله الى خلفه رحمة للعالمين ويوم مولده صلى الله عليه واله وهو السابع عشر من شهر ربيع الاول ويوم الخامس والعشرين من ذي القعدة فيه
 وحسب الكعبة ويوم العيد فيه اقام رسول الله صلى الله عليه واله عليا عليه السلام علما للناس اماما من بعدك قلت صدقت جعلت فداك لذللك خضعت
 اشهد انك حجة الله على خلقه **مسألة** تسحب صوم يوم عرفة باثنا عشر العلماء روى العاض عن رسول الله صلى الله عليه واله قال صيام يوم عرفة كفارة سنة
 والسنن في ثلها ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام صوم يوم النحر فيه كفارة سنة ويوم عرفة كفارة سنتين ولا يكره صومه للحاج الى ان يضعفهم عن الدنيا
 تقطعهم عنه وير قال ابو حنيفة وابن النضر واسحق وعطاء لان محمد بن مسلم سأل ابا عبد الله عليه السلام عن صوم يوم عرفة قال من قوى تحمله فحسن ان لم يملكه عن
 الدعاء فانه يوم دعاء ومسئلة فمضروا ن خفتان تضعف عن ذلك فلا مضر وقال باقي العامة انه مكره لان رسول الله صلى الله عليه واله لم يصمه وهو يوم
 ولوسم فلا ضعف ولكونه مسافرا او اصابه عطش ولو شك في هلال ذي الحجة كره صومه بخلاف ان يكون العيد **مسألة** تسحب صوم يوم عاشورا
 من الايام كالان يوم فدل احد سبدي شباب هل الجنة الحسين عليه صلوات الله عليها وهناك حرمه وجرى فيه عظم المصائب على اهل البيت عليهم السلام
 فينبغي الحزن فيه بشدة الاكل والملاذ قال امير المؤمنين عليه السلام صوموا عاشورا التاسع والعاشر فانه يكفر ذنوب سنة وفول الباقر الصادق عليه السلام الا انهم يوم
 عاشورا يحول على البركة اذا عرفت هذا فانه ينبغي ان لا يمتصوم ذلك اليوم بل ينظر بعد العصر لما روى عن الصادق عليه السلام ان صوم يوم تروك بين ول شهر رمضان
 والمتركة بدعة والمراد يوم عاشورا هو اليوم العاشر من محرم وير قال سعيد بن المسيب الحسن البصري وروى عن ابي عباس انه التاسع من المحرم وليس بمفضل وقد
 اختلف في صوم عاشوراء ولنا روايات ان هل كان واجبا ام لا وقال بعضهم انه كان واجبا وير قال ابو حنيفة وقال اخر ان لم يكن واجبا وللشافعي قولان وعن احمد
 روايات **مسألة** تسحب صوم يوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة امر الله تعالى سوله بان يباهل بامير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين عليه السلام
 مضادى بخزان وفيه مضد فامير المؤمنين عليه السلام بخاتمة ركوعه ونزلت فيها الابنة وهي قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يفتنون الصلوة و
 يؤتوا الزكوة وهم راكعون لا يذروا شربها ظهر الله تعالى فيه نبينا عليه السلام على خصومه وحصل فيه النبوة على نزيل امير المؤمنين عليه السلام من ربه وانفصلا
 وعظم منزلته وثبوت ولايته واستجابته الدعاء به وذلك نعمة عظيمة يسحب مقابلتها بالشكر بالصوم **مسألة** تسحب صوم اول يوم من ذي الحجة وهو يوم ولد
 فيه ابراهيم خليل الله تعالى لعظم النعمة فيه بولادة نبيه عليه السلام قال الكاظم عليه السلام من صام اول يوم من ذي الحجة كتب الله له صوم ثمانين شهرا فان صام الشفعة كتب الله
 له صوم الدهر فمقل ان فاطمة نزلت في ذلك اليوم ومقل في السادس من ذي الحجة وتسحب صوم عشر ذي الحجة الا يوم العيد بالاجماع لما روى العامة عن رسول الله صلى
 عليه واله انه قال من ايام العمل الصالح في يومها حبال الى الله من هذه الايام العشرة من طريق الخاصة ما تقدم في حديث الكاظم عليه السلام وتسحب صوم يوم الخامس والعشرين
 من ذي الحجة وهو يوم نزل في علي وفاطمة والحسن والحسين عليه السلام هل في ذلك السادس والعشرين من شهر رمضان من غير الخطا سنة ثلث عشرين من المحرم في التاسع والعشرين
 منه فمض عن الخطا سنة ثلث عشرين من المحرم ويوم الثامن عشر من شهر رمضان وهو يوم فذل عمن غفان وبايع المهاجرون والانصار عليا عليه السلام طائفة
 مختارين عدا اربعة انفس منهم عبد الله بن عمر ومحمد بن مسلم وعبد بن ابي قاص واسامه بن زيد **مسألة** تسحب صوم رجب باسره عند علمائنا الا في شهر شربك
 معظم في الجاهلية والاسلام وهو احد اشهر الحرم قال رسول الله صلى الله عليه واله من صام شهر رجب كله كتب الله تعالى له ثمانين شهرا ومن كتب له رضاه لم يعد له رجا
 امير المؤمنين عليه السلام بصومه ويقول هذا شهرى وشعبان شهر رسول الله صلى الله عليه واله ورمضان شهر الله وقال احمد بكره صومه كله الا صام السنة في كل
 منها لان شهر رجب كالحرم قال وايت عمر بن الخطاب كفا المنع حين مضى في الطعام ويقول كلوا فانما هو شهر كان نعمة الجاهلية وضله ليس حجة وبنا كذا استحبنا
 لوله وثانيه وثالثه في اليوم الاول منه ولد مولانا الباقر عليه السلام يوم الجمعة سبعة وخمسين في الثاني منه كان مولد ابي الحسن الثالث عليه السلام في الخامس منه ويوم
 ولد ابو جعفر الثاني عليه السلام ويوم الثالث عشر منه ولد مولانا امير المؤمنين عليه السلام في الكعبة قبل النبوة باثني عشر سنة ذكره الشيخ في عن ابي عباس عليه السلام في اليوم
 الخامس عشر من شهر رجب من رسول الله صلى الله عليه واله من الشعب في هذا اليوم خمسة اشهر من الهجرة عفا رسول الله صلى الله عليه واله لامير المؤمنين عليه السلام على انفاطة
 عليها السلام عفا النكاح ومنه حولت القبلة من بيت المقدس كان الناس في صلوة العصر **مسألة** تسحب صوم شعبان باسره قال الصادق عليه السلام صوم شعبان
 وشهر رمضان مثلهما جين ثوبين لله وقال رسول الله صلى الله عليه واله الا ان شعبا شهرى فحرم الله من عافى على شهرى وبنا كذا صوم اول يوم من ذي القعدة
 من صام اول يوم من شعبان وجب له الجنة البتة ومن صام يومين نظر الله البتة كل يوم وليلة في دار الدنيا ودام نظره الجنة ومن صام ثلث ايام زار الله في عرشه

في بيان صوم المحرم

وقد قلنا ان الصوم لا يجزئ لكن بسحبها الامساك شئها بالصائمين بحرمه الزمان لقول الصادق عليه السلام وقد سأل ابو الصباح الكوفي في امرأة نرى الطهر في
النهار فبهر رمضان ولم تغسل ولم تطهر كيف تصنع بذلك اليوم قال فما طهرها من الدم وكذا الطاهر اذا نخل حبها او نقاسها في انشاء النهار فانها تطهر بذلك
اليوم ويسحبها الامساك ناديا لما روى ابو الصباح عن الصادق عليه السلام في امرأة أصبحت صائمة فاما ارتفع النهار او كان حائضا فطهر قال نعم وان كان قبل الغروب
فلتطهر واما السخاضة فانها يحكم الطاهر بحجب عليها الصيام ويشترط في تحريمه ان يغسل ما يغسله المسخاضة من الغسل ان يغسلها وان يغسلها فان اغسلت بالانحسار ولو
ببعضها ولو حب عليها وجب الفضل قضاء الصوم لان قضاء الغسل الذي هو شرط وكما رواه علي بن مهزيار قال كتبت لبيد امرأة طهرت من حبها او دم نقاسها في اول يوم
من شهر رمضان سخطت فضلت فصامت شهر رمضان كله من غير ان تغسل عما السخاضة من الغسل لكل صلوته هل يجوز صومها وصلواتها ام لا فكتب عليه
السلم نفقوص صومها ولا نفقوص صلوته لان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يامر المؤمنين بذلك قال الشيخ في هذا انه لو باهرها بقضاء الصلوة اذا لم يعلم ان عليها الكحل
صلواته غشلا ولا لغسل ما يلزم للسخاضة فاما مع العلم بذلك والترك له على التمسك فانه يلزمها القضاء اذا عرفته هذا ولو كان الدم كثيرا واخذت بغسل الغداة
وجب عليها القضاء وكذا لو اخلت بغسل الظهر اما لو اخلت بغسل العشاءين فالأقرب عدم وجوب القضاء وغسل الليل لا يوجب صوم النهار ولو لم يكره علماء وانا
مسألة المريض اذا برأ وكان قد تناول المفطر امسك بغيره النهار ناديا بيا لا واجبا لقول زين العابدين عليه السلام في حديث الزهري وكان لك من افطر لعل في اول
النهار نفقوصي فينبغي يومها لئلا امساك عن الطعام فينبغي يومها بيا وليس بغير هذا اذا كان قد تناول شيئا من الصوم فان كان برؤه قبل الزوال امسك وجوبا
واحتسبا من رمضان وان كان برؤه بعد الزوال امسك استحبابا وقضاءه على ما تقدم **مسألة** الكافر اذا أسلم والصبي اذا بلغ في ثلثه النهار امساك استحبابا
لا وجوبا سواء ثلثا والثلثا او لم يثلاثا ولا وسواء زال عندهما قبل الزوال او بعدهما وهو اصل وقول الشيخ في هذا ان نية الصوم اذا زال عندهما قبل
الزوال ولم يثلاثا ولا يثلاثا عليه القضاء والمعتدل الاول لان المعتدل من الزمان على الاسلام والبلوغ لا يصح صومه والصوم لا يقبل التجري في حجب الشجرة
بان الصوم يمكن في حقهما وفي ثلثيهما وفي قد صار الصبي مخاطبا ببلوغه وبعض اليوم انما لا يصح صومه اذا لم يترك النية لغيري حكمها الى اوله اما اذا كانت
على لغيري حكمها الى اول الصوم فانه صحيح وهو ما كان ذلك وهو منوع لان النية هنا لا يبرى حكمها الى اول الصوم لا بد من نية العبد في غير مكلف والنية
انما يصح فعلها قبل الزوال للمخاطبة بالعبادات اما غيره فمنوع **الفصل الثاني في صوم المحرم** يحرم صوم العبد بالاجماع علماء الاسلام في
العام لان النبي صلى الله عليه وآله عن صوم هذين اليومين اما يوم الاضحى فما كان من حكمه استحكم واما يوم النحر فطهره عن صيامهم ومن طريق الخاصة قول زين
العابد بن علي السلام واما صوم الحرام فصوم يوم الفطر ويوم الاضحى قال الشيخ في هذا انه لا يشرع الحرام بحجب صوم شهر رمضان مشايخه وان دخل فيها العبدان
وابام الشريفي لان زيارته سال النافذة لبيد السلام عن رجل فقل رجل خطا في شهر الحرام قال يغسل عليه الدين وعليه ثقل فبقي وصيام شهر رمضان مشايخه من شهر
فلما غاب عنه دخل في هذا شئ قال وما هو فقلت يوم العبد ايام الشريفي قال صوم فانه حرم في يومه وفي طريقه سهل بين ياد وهو ضعيف ومع ذلك فهو مخالف للاجماع
مسألة لو نذر صوم العبد بن لم يغفل نذره عند علمائنا اجمعين وبما قال الشافعي ومالك لان صومه حرام فلا يغفل النذر عليه كالبطلان لا والله نذر معصية
فلا يصح لقوله عليه السلام لا نذر في معصية ولا نذر في عتق الله تعالى في يوم لا يصح الصوم فيه فلم يغفل النذر في يوم الا ايام الشريفي ايام اكل وشرب وذكر الله عز وجل من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام في رسول
فضائق واوصامه اجر لغير النذر وبسقط القضاء لما لو نذر صوم يوم لا يصح الصوم فيه فلم يغفل النذر في يوم الا ايام الشريفي ايام اكل وشرب وذكر الله عز وجل من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام في رسول
فاصبح لقوله عليه السلام لا نذر في معصية ولا نذر في عتق الله تعالى في يوم لا يصح الصوم فيه فلم يغفل النذر في يوم الا ايام الشريفي ايام اكل وشرب وذكر الله عز وجل من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام في رسول
فضائق واوصامه اجر لغير النذر وبسقط القضاء لما لو نذر صوم يوم لا يصح الصوم فيه فلم يغفل النذر في يوم الا ايام الشريفي ايام اكل وشرب وذكر الله عز وجل من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام في رسول

ما علم

فظهر ان العبد فائت
بفطره اجماعا والاشرف
انه لا يجب عليه قضاء
لانه نذر صوم زمان

اسماء نفوس

وكنز التكن^م صياحه شديداً لكن صفته في جوب اشكال
لاذلوصلها عن الذند

لاذلو صا عن المذم

في ما هبنا الاعتكاف

سيدنا محمد بن الفضل بن ابي نوار وصفي في ابواب الجنان من أدركه ولو بغفر له فاعبد الله ومن أدركه والده ولو بغفر له فاعبد الله ومن ذكره عند ولم
 يصل على قاعده الله وكان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا دخل شهر رمضان لطلق كل مسير وأعطى كل مائل وبقي نزل المارقي الصوم والشايع والخاصة قال الصادق
 عليه السلام ان الصيام ليس من الطعام والشراب وحده ثم قال قلت يوم ان تدرث للرحمن صوما فاذ احبهم فاحفظوا السنن وعنفوا اجسادكم ولا تنازعوا ولا تخاسدوا قال
 وسمع رسول الله صلى الله عليه وآله امرأة لسان جارية لها وهي صائمة فذعر رسول الله صلى الله عليه وآله بطعام فقال كل فقال في صائمة فقال كيف تكونين صائمة
 وقد سببت جاريك ان الصوم ليس من الطعام والشراب ويكره ان تاد الشربا فيه من المنع للاشتغال عن الذكر قال الصادق عليه السلام لا يبتدئ الشر بديل ولا يبتدئ
 في شهر رمضان بديل الا نهار قال له سمعيل بن ابياه فان كان فينا قال وان كان شرع في قال وان كان شرع في الصبح عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول بكرة وبكرة
 الشر للصيام والمحرمة الحرم وفي يوم الجمعة وان جرى بالليل قلت وان كان شرع في قال وان كان شرع في الفصل الثاني في الاعتكاف وصلا
 سنة الأولى الماهية الاعتكاف لغة اللبث الطويل قال الله تعالى ما هذه القابل التي انتم لها عاكفون واماني الشرع فانه عبارة عن ثبوت مخصوص للعبادة وهو
 مشرع في شريعنا والشرع السابقه صحيح باجماع العلماء قال الله تعالى طهرني للطائفين والعاكفين وقال الله تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد
 وروى لعائشة ان النبي صلى الله عليه وآله كان يعتكف في العشرة الاخرى ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كان في العشرة الاخرى
 اعتكف في المسجد فخر بن له فبشر من شره ثم اترى وطوى فزاد **مسئلة** فدلج اهل العلم كافر على انه ليس بفرض في ابتداء الشرع وانما يجب بالنسبة وشبهه
 روى لعائشة ان النبي صلى الله عليه وآله قال من اراد ان يعتكف فليعتكف العشرة الاخرى علفه بالا راده ولو كان واجبا لما كان كذلك ومن طريق الخاصة قول الصادق
 عليه السلام اذا اعتكف يوما ولو اشترط فله ان يخرج ويصنع اعتكافا وان اقام يومين ولو بان شرط فليس له ان يخرج ويصنع اعتكافا حتى ينفق ثلثة ايام وقد اجمع
 المسلمون على استحبابه لاجل النبي صلى الله عليه وآله كان يعتكف في كل سنة ويبدأ يوم عليه وفضل او فانه العشرة الاخرى من شهر رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 والله اعتكاف عشرة فبشر رمضان بعدل محبين وعمر بنين وداوم على اعتكافها حق فبشر الله تعالى من رغب الى المحافظة على هذه السنة فبشره ان يدخل المسجد
 عرف بالشمس يوم العشر حتى لا يفوته شيء من ليلة الحادي العشر ويخرج بعد غروب الشمس ليلته العبد وان بات ليلة العبد فيه الى ان يصلي فيه العبد او يخرج
 من الى المصلى **الشياني** في شرطه **مسئلة** انما يصح الاعتكاف من مكلف مسلم لانه عبادة وشرط الصوم على ما بان وانما يصح الصوم بالشرطين
 ويصح اعتكاف الصوم الميز كما يصح صومه وهل هو مشروع او فادى شكالا ولا يصح من الجنون المطبق ولا من عبثه وفقد جنونه لا تنقله التكليف عنه ولا يفقد
 من الكافر الاصل لفقدان الشرط وهو النية المشترطة بالنسبة **مسئلة** يشترط في الاعتكاف النية فلو اعتكف من غير نية لم يعتكف به لانه فعل يقع على وجه مختلف
 فلا يختص باحد ها الا بواسطة النية التي تخلص بعض الافعال والوجوه والاعتبارات عن بعض ولان الاعتكاف عبادة فلا يصح من غير النية لقوله تعالى وما امرنا
 الا لعباد الله فخلصه له الدين ولا نعمل فدل على ان الاعتكاف من الاعمال بالنيات ويشترط فيه الفعل الوجوه من الوجوه النية والنية هي الله تعالى لان الفعل
 صالح للوجوب والندب والتفريب واليهين او منع النفس والاضيق فلا بد من التفريب والوجوه ذاتي الاعتكاف مدته لولم يجر اجاعا فيم يشترط اسمها النية كما
 فلو خرج لفضاء حاجته او لغيره اسنانا النية حكما فلو خرج لفضاء حاجته او لغيره اسنانا النية عند الرجوع ان بطل الاعتكاف بالخرج **مسئلة** يشترط في
 الاعتكاف اللبث عند علمائنا اجمع وهو قول اهل العلم لان الاعتكاف في اللغة عبارة عن اللطام يقال عكف واعكف اي اقام وللتاخي وجهان هذا احد هما والآخر
 انه لا يشترط اللبث بل يكفي مجرد الحضور كما يكفي الحضور بعينه في حقيقته ركن الحج ثم فرغ على الوجهين فقال اذا كبستنا با محضور حصل الاعتكاف بالعبودية ولو دخل
 من باب وخرج من باب وبقي فقد اعتكف واذا اعتكفنا اللبث لم يكف ما يكفي في الطائفة في ركان الصلوة بل لا بد وان يزيد عليه ثابته فانه وعكفوا ولا يعتبر
 اسكون بل يصح اعتكافا فاما وقاعد او من جدي ارجاء المسجد وهذا القول لا غير به عند المحققين **مسئلة** لا يجوز للاعتكاف عند علمائنا اقل من ثلث ايام
 بايلين متواليات خلافا للعامة كافر فان الشافعي لو يفتد به يجد بل جواز اعتكاف ساعة فاحد فافل وهو رواية عن احمد والي حنيفة رواية اخرى عن ابي حنيفة انه
 لا يجوز اقل من يوم واحد وهو رواية عن مالك وعن مالك رواية اخرى انه لا يكون اقل من عشرة ايام لتما رواه العائنه عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا اعتكاف الا
 بصوم والصوم لا يقع اقل من يوم من بطل قول الشافعي ومن وافقه ولما التفتد به بالثلاثة فلان الاعتكاف في اللغة هو اللبث المطاوع وفي الشرع منه العبادة ولا يصح
 ذلك بيوم واحد لان التفتد به بيوم لا ماثل له في الشرع والتفتد به بعشرة سبائي ابطاله فتعني الثلثة كصوم كفارة اليهين وكفارة بدل الهدي وغير ذلك من النظائر لقول
 الصادق عليه السلام لا يكون الاعتكاف اقل من ثلثة ايام ومن اعتكف صام واجتنب الشافعي بان الاعتكاف لبث وهو يصيد في القليل والكثير والي حنيفة بان من شرطه
 الصوم وافته بيوم ومالك بان النبي صلى الله عليه وآله كان يعتكف العشرة الاخرى باطل بان الاعتكاف في اللغة هو اللبث الطويل لا يصل بقاء الوضع فديننا انه لا يكون
 اقل من ثلثة ايام عن اهل البيت عليهم السلام وفعل الرسول صلى الله عليه وآله لا يدل على تحدد الاقل **مسئلة** ويشترط في الاعتكاف ان يكون في مكان خاص فدلج اجمع
 علماء الامصار على اشتراط المسجد في الجملة لقوله تعالى ولا تبشروهن لانها شرهين وانتم عاكفون في المساجد ولو صح الاعتكاف في غير المسجد لم يكن في التفتد به فانه لان لجامع في الاعتكاف
 لبث هو شرطه فخص بمكان كل لو فوف ثم اختلف العلماء بعد ذلك في انه هل يشترط مسجد معين ام لا فالذي عليه اكثر علماء شافعي ان يكون في مسجد معين فيه بني
 وصي بن مهي ربيعة مساجد المسجل الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم جميع فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومسجد الكوفة ومسجد البصرة جميع فيها على عليه السلام وقد روى في
 بعض الاخبار يدل مسجد البصرة مسجد مدابن رواه الصدوق وقال ابن ابي عمير منا انه يصح الاعتكاف في كل مسجد قال وفضل الاعتكاف في المسجد الحرام ومسجد
 رسول صلى الله عليه وآله ومسجد الكوفة وسائر الامصار ومساجد الجماعات وبه قال الشافعي ومالك والشافعي قول قديم كقول الرافعي انه يصح في كل جامع وغيره
 وقال المفيد يصح الله تعالى لا يكون الاعتكاف الا في المسجد الاظم وقد روى انه لا يكون الا في مسجد معين فيه بني اوصاف المساجد التي جع فيها بني اوصاف هي ربيعة
 مساجد وعدها اخرا ناه وقال ابو حنيفة واحد لا يجوز الا في مسجد معين فيه وعن حماد بن ابي اسحق لا يصح الاعتكاف الا في احد المساجد الثلاثة المسجد الحرام والمسجد النبوي
 ومسجد رسول الله صلى الله عليه وآله لتا ان الاعتكاف عبادة شرعية فيقف على مورد النص الذي في الجملة لا تفاوت فافناه ولان عمرنا وبند سال الصادق عليه السلام ما تقول في الاعتكاف
 يفاد في بعض مساجدها فقال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة قد صلى فيها امام عادل صلوة جماعة ولا يابس ان يعتكف في مسجد الكوفة ومسجد المدينة ومسجد مكة ومسجد

اشهر في مكة

فانه

الطلب

ولا يفيد الا خلافا في النية

مطلقا وان الاعتكاف

من ما يخرج من الضيف

بن عباس

المندوب

في الحق الاعتكاف

بين الاعتكاف والصلوة فالصلوة الذي يلزمه من الصلوة هو الفقد الذي يلزمه لو اورد الصلوة بالتدوير وان وجبت الجمع لزمه ذلك الفقد في يوم اعتكافه
ولا يلزمه استيعاب اليوم بالصلوة وان كان نذر اعتكاف ايام مصلية لزمه ذلك الفقد كل يوم وقال بعضهم ظاهر اللفظ يقتضي الاستيعاب فان جعل كونه
مصلية صفة لاعتكاف وهذا هو الوجه عندى كذا لونه كذا هذا الظاهر لم يغيب ذكره الفقد الواجب من الصلوة في كل يوم ولبعض الكثرة في جميع المدهون
لو نذر ان يصلي صلوة بغير ايتها سورة كذا لزم الجمع عندنا وللشافعية قولان احدهما انه على الخلاف **مسألة** كانه ليس للعبد في الزوجية لا يندب بالاعتكاف
المنعوب الا باذن السيد والزوج كذلك ليس كما نذر الاعتكاف الا باذن المولى الزوج فان نذر واحد من الزوجين نذره وهل يقع باطلا وموقوف على
الاذن اشكال اخر في الثاني فان اجاز ان نذرهما ولد فاني الشرع في الاعتكاف وكان الزمان معينا او غير معين لكن شرطا الشايع لم يخرجها الرجوع وان لم
يشترط الشايع فالأشهر بان لها الرجوع وهو ظاهر وجهي الشافعية ولو نذر بالاذن فان تغلق به مان معين فلها الشرع فيه بغير اذن والا لشرعنا فيه الا بالاذن
واذا شرعنا بالاذن لم يكن لها المنع الا انما هو وهو يفي على ان النذر المطلق اذا شرع فيه لزم انما هو غير اشكال وللشافعية خلاف **مسألة** لو نذر الاعتكاف
في المسجد الحرام بعين بطلان سواء عقد عليها في نذر واحد او اطلق نذر الاعتكاف ثم نذر بعين المطلق فيه ولا خلاف في بعين المسجد الحرام لو عينه يا
بالنذر لم ينفه من زيادة الفضل على غيره ويغلق النكاح به وان عين مسجد النبى صلى الله عليه واله بالمكان او المسجد الاقصى بعين ايضا عندنا وبغير اذن
والشافعية في احد قوليه لانه نذره طاعة فيغضد ولا يجوز له حله ولقول النبى صلى الله عليه واله لا تشد الرحال الا الى ثلثة مساجد المسجد الحرام والمسجد
الاقصى ومسجدى هذا فاشبه المسجد الحرام والثاني للشافعية لانه لا يتبعين بالنذر لانه لا يتعلق بهما نكاح فاشبهه سائر المساجد وليس بمسجد لانه لا يلزم من
تثقله غلق النكاح بهما مساواتها لغيرهما من المساجد ولو عين غير هذه المساجد بالذن رغبين عندنا الاستمالة على عبادته فاعقد نذره كغيره من العبادات و
قال احد لا يتبعين بالنذر غير هذه المساجد لثلاثة لقوله عليه السلام لا تشد الرحال الا الى ثلثة مساجد ولو بعين غير هاتين بعينه لزمه المصطفى واحتاج الى شد الرحال
لفضا نذره فيه ولان الله تعالى لم يعين له عبادته مكانا فاعلم بعين بعين غيرهما فاعقد نذره في غير هذه المساجد لثلاثة الخ الوارد فيها ولان العبادات منها الفضل
فانما هي في ثلثة كذا في انواع العبادات وهو احد قول الشافعية اجابوا له قول آخر انه لا يتبعين المسجد الاقصى لان النبى صلى الله عليه واله قال صلوة في مسجد
هذا افضل من الف صلوة فيما سواه الا المسجد الحرام وهذا يدل على التسوية فيما عدا هذه المساجد الاقصى لو فضلنا الصلوة فيه على غيره
لزم احدا لهما ما خرج من عموم هذا الحديث وما كون فضيلة الف بغيره بالذن فانه اذا فضل الفاضل الف ففضل الفضل الفضل
بها ايضا فدينا ان النذر عندنا يتبع به ما عينه الناذر من المكان كالزنا والغيث وان كان بالنذر لكن لما اوجب الله مع الوفاء بالنذر كان التبعين مستندا
فالى **مسألة** اذا نذر الاعتكاف في مسجد بعين وليس العدول الى مسجد دون شرفا وهل له العدول الى مسجد اشرف اشكال اخر في الجواز فلو نذر
يعتكف في مسجد النبى صلى الله عليه واله حازله ان يعتكف في المسجد الحرام لانه افضل منه لم يخرج ان يعتكف في المسجد الاقصى لان مسجد النبى صلى الله عليه واله
افضل منه وقال قوم ان مسجد النبى صلى الله عليه واله افضل من المسجد الحرام لان النبى عليه السلام انما دفن في خير البقاع وقد نقله اليه تقام مكة الى الذ
نزل على انها افضل المشهور ان المسجد الحرام افضل لقوله عليه السلام صلوة في مسجدى افضل من الف صلوة فيما سواه الا المسجد الحرام وخبر اخر ان
عليه السلام صلوة في المسجد الحرام افضل من مائة الف صلوة فيما سواه فيدخل في عموم مسجد النبى صلى الله عليه واله فتكون الصلوة فيه افضل من مائة الف
صلوة فيما سوى مسجد النبى صلى الله عليه واله ولو نذر الاعتكاف في المسجد الاقصى حازله ان يعتكف في المسجد بين الآخرين لانها افضل منه وقد هو
العام ان رجلا جاء الى النبى صلى الله عليه واله يوم الفتح والنبى عليه السلام في مجلس فنهبا من المقام فسلم على النبى صلى الله عليه واله ثم قال يا نبى الله
نذرت ان فتح الله لى على المسلمين مكة لا صليين في بيت المقدس الى وجدك رجلا من اهل الشام ههنا في فريش فقبله معه وقال
فقال النبى صلى الله عليه واله ههنا افضل فقال الرجل فوله هذا ثالث مرات كل ذلك يقول النبى صلى الله عليه واله ههنا افضل ثم قال الرابعة هذا
النبى صلى الله عليه واله اذهب بفضل فيه فوالذى بعث محمد الحق لو صليين ههنا مقابلته لفضو عنك في كل صلوة في البيت المقدس **مسألة**
قد بينا ان الاقوى ان الاعتكاف انما يجوز في المسجد الحرام ومسجد النبى صلى الله عليه واله ومسجد الكوفة ومسجد البصرة فلو نذر ان يعتكف في غير هذه
الاربعة لم يخرج على القول الاخر لعلنا نأجوز الاعتكاف في غيرها لو نذر ان يعتكف في غيرها العقد نذره وتبعين ما عينه وهو احد قول الشافعية
وعلى الآخر بعدم التبعين لو شرع في الاعتكاف في مسجد لم يكن له الخروج منه ولا الانتقال الى مسجد اخر لكن لو كان ينقل في غير هذه المساجد
الى مسجد اخر على مثل تلك المسافة لو قرب كان له ذلك في اصح وجهي الشافعية ولو اوجب على نفسه اعتكافا في مسجد فانهم اعتكف في موضع منه
فان لم يتمكن خرج فاذا بقى المسجد رجوع وبقي على اعتكافه ومن لم يوجب التبعين بالنذر له ان يخرج الى ابن شاء من المساجد يعتكف فيه **مسألة**
لو نذر ان يعتكف في زمان معين بعين عليه حتى انه لا يجوز له التقدم عليه ولا التأخر عنه فان احراز كان ضلوعه وهو صحيح وجهي الشافعية والثاني
لا يتبعين الزمان بالتبعين كما لا يتبعين في نذر الصلوة والصدقة والحكم في الاصل ممنوع والوجه اعندنا جاز بان فيما اذا عين الزمان للصوة
والحكم عندنا ان يتبعين ايضا **مسألة** اذا نذر اعتكافا مطلقا وجب عليه ان يعتكف ثلثة ايام لان الاعتكاف لا يصح اقل من ثلثة خلافا
للشافعية فانه جوز فحظا ويثربها من عهد النذر عندنا لكن بحيث ان يعتكف يوما وان نذر الاعتكاف مد فمر الزمان فاما ان يطلق تلك المدة
او يعينها فان اطلق تلك المدة فاما ان يشترط فيها الشايع كان يقول الله على ان اعتكف ثلثة ايام مشايخنا ولا يشترط فان شرط لزم لانه نذر في طاعة
هي المساعدة في فعل الخير كما لو شرط الشايع في الصوم وان لم يشترط الشايع في الصوم لم يلزم الا ثلثة فاذا نذر اعتكاف شهر او عشرة ايام وجب عليه
اعتكاف شهر بان يعتكفه مشايخا او متعقفا ثلثة ثلثة ولا يجب عليه ثلثة اشهر باسره كافي للصوة لانه معقوب يصح فيه التفرق فلا يجب فيه الشايع
النذر كالصيام وهو احد قول الشافعية واحدى الروايتين عن احمد والثاني انه يلزمه الشايع وهو قول الجعفيين ومالك فاحمد في الرواية الاخرى
لانه معقوب يحصل الليل والنهار فاذا اطلقه فمضى الشايع كما لو حلف لا يكلم زيدا شهر او كعدة الابلعة والعدو والوجه الاول لاصالة براءة النذر عن

لان المسجد

في المسجد الحرام
لم يجز ان يعتكف
في غيره لانه اشرفها
ولو نذر ان يعتكف

اذ عرفت هذا فان الشايع وان لم يلزمه الا في كل ثلثة عندنا ولا يلزمه من المفاعلة لانه فان الافضل الشايع لما فيه من السابقة الى فعل ما يوجب المغفرة ولو لم يلزمه بالثايع في نذره لكن يؤامى ظهري فان قلنا النذر معقد بالظن لزمه والا فلا ولو شرط في نذره التقرب في ليلته وخرج عن العهد بالثايع لان الاول الشايع فلا ينعقد نذره خلافه عندنا وهو صحيح وجهي الشايع كما لو عين غير المسجد الحرام يخرج عن العهد بالاعتكاف في المسجد الحرام **مسألة** لو لم ينفذ بالثايع ليلته التقرب في عندنا ثلثة واصل يجوز التقرب في يوم ما بان ينعكف يوما عن نذره ثم يضم اليه يومين من قبله الا ان يجرى الجواز كما لو نذر ان ينعكف يوما وثلثة عن الزيادة وعد ما فانه يجب عليه الا بان يذ لك اليوم ويضم اليه يومين آخرين فيعقدان ينعكف ثلثة ايام فاعتكف يوما من النذر وضم اليه ايام من الاخرة اذا نذر بل يخرج بها ثم اعتكف يوما اخر من النذر وضم اليه ايام من غير نذر ثم اعتكف ثلثة ايام فاعتكف يوما من النذر وضم اليه ايام من الاخرة اذا نذر يخرج به في الساعات على الايام لان الاعتكاف يجب فيه الصوم ولا يصح الصوم الساعة بمفردها وهو صحيح وجهي الشايع لان المفهوم من لفظ اليوم المتصل بالثايع ان اجمدان اليوم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس والثاني الشايع انه يجوز التقرب في نذر في الساعات من اليوم منزلة الايام من الشهر ولو دخل المسجد في اثناء النهار وخرج بعد الغروب ثم عاد قبل طلوع الفجر ومكث الى مثل ذلك لو فث فهو على هذا بين الوجهين ولو لم يخرج بالليل فعند اكثر الشايع انه يخرج ثم سواء جوزه والتقرب في او منعه حصول النواصل بالبيوت في المسجد وقال بعضهم لا يخرج ثم يفرجها على الوجه الاول لان له بان يوم من نواصل الساعات والليله ليست اليوم فلا فرق بين ان يخرج منها من المسجد ولا يخرج ولو قال في اثناء النهار لله على ان اعتكف يوما من هذا الموضع عندنا اذا لم يكن صائما من اوله وان كان فاشكال وقال الشايع انه يلزمه دخول المعتكف من ذلك الوقت الى مثله من اليوم الثاني ولا يجوز ان يخرج بالليل ليحضر في الشايع وقال بعضهم ان الناذر الغرم يوما والعضان يوم والليله المتخللة ليست من اليوم فلا يمنع الشايع بينهما كما انه لا يمنع وصفت اليومين الكاملين بالثايع ومن جوز تقرب في الساعات من الشايع في اليوم الكف في ساعات اخص الايام لان لو اعتكف اخص الايام اجزاه وكذا لو فرق على الساعات افضل الايام في سنتين ولو اعتكف في ايام متباينة الطول والقصر فينبغي ان ينعكف في كل يوم بالجزئية لبيان كان ثلثا فقد خرج من ثلث ما عليه نظر الى اليوم الذي يوضع فيه الاعتكاف ولهذا لو اعتكف بعد ساعات اخص الايام من يوم طويل لو يكف **مسألة** اذا نذر ان ينعكف في عدة معينة مفقده كما لو نذر ان ينعكف عشرة ايام من الان او نذر ان ينعكف هذه العشرة او هذا الشهر وجب عليه الوفاء به فان افسد اخره او ابا ان يخرج لغيره فيجب عليه غير ذلك فاما ان ينفذ بالثايع او لا فان قيد نذره بالثايع بان قال اعتكف هذه العشرة او هذا الشهر وجب عليه الوفاء به فان افسد اخره او ابا ان يخرج لغيره فيجب عليه القضاء ويكفر في الفسخ النذر ولو فاته الجمع لغيره وجب عليه القضاء مشابعا وهو صحيح وجهي الشايع لان نذر في شهر بالثايع فيكون مقصودا بالذات والثاني للشايع انه لا يلزمه الاستيفاء لو افسد اخره ولا ثايع القضاء لو اجمل الجمع لان السابغ واقع من ضرر لا من فساد لفظه وضرره وهو متزوج وان ينفذ بالثايع لم يجب الاستيفاء لو افسد اخره ولا ثايع القضاء لو اجمله بل يجب القضاء مطلقا لان الثايع فيه كان من حق الوقت من راسه لا من وقع مقصودا فاشبه الثايع وضمن رمضان **مسألة** لو نذر اعتكاف شهر لزمه شهر بالاهلكه او ثلثون يوما وهل يلزمه الثايع الا في نذر ليلته ان يفرق ثلثة ثلثة او يوما ويصنف اليه ايام من قبله وبين على الاشكال السابق وقال الشافعي لا يلزمه الثايع لانه معنى جمع فيه التقرب فلا يجب فيه الثايع مطلقا النذر كما لصاحب وهو احد الروايتين عن احمد والثايع يلزمه الثايع ويبر قال ابو حنيفة ومالك فان اعتكف ثمانين هلالا بين اجزاه وان كان فاضا وان اعتكف ثلثين يوما من شهرين حازم ونذر في ليله لبيان الشهر عبارة عنها ولا يخرج من ذلك من ذلك ويبر قال الشافعي الا ان يقول ايام شهر او نذر هذا الشهر ولا يلزمه السابغ ولو قال لبيان هذا الشهر لم ينعقد عندنا لان من شرط الاعتكاف الصوم والليل ليس محل للصوم وقال الشافعي ينعقد بيلوم الاعتكاف بيل ولا يلزم الايام ولو نذر اعتكاف في ايام قال الشافعي لا يلزم ضم الليلة الا في نذر في ايام لان اليوم قد يطلق ويبراه اليوم بيلته والشافعي قول اخر انه نذر حل الليلة الا ان ينوي يوما بليلة ولو نذر اعتكاف يومين وجب عليه ضم ثالثها عندنا وعند العامة لا يلزم فعل فلو لم هل نذر في ثلثيها للشافعية ثلثا او جرحا لهما لانهم اذا نواها لما سبق من ان اليوم عبارة عما بين طلوع الفجر وغروب الشمس والثاني يلزم الا ان يريد بياض النهار لانها ليله تخطل نهار الاعتكاف فاشبه ما لو نذر اعتكاف العشرة والثايع ثلثان نوى الثايع او ينفذ لفظا لزم يحصل النواصل والا فلا ولو نذر اعتكاف بيلتين في نهار المتخلل بينهما هذا الخلاف ولو نذر ثلثة ايام او عشرة ايام او ثلثين يوما ففي لزوم اللبا الى المتخللة الوجوه الثلاثة وقال بعض الشايعين ان نذر اليومين لا يستلزم شيئا من الليلة والخلاف في الثلثة فضا عندنا لان العرب اذا اطلقت اليومين عنت مجرى النهار واذا اطلقت الايام عنت بليتها **مسألة** لا خلاف بين الشايعين ان اللبا لا يلزم بعد الايام فاذا نذر يومين لم يلزم لبيان مجال ويبر قال مالك واحمد وقال ابو حنيفة يلزم لبيان لو نذر اعتكاف يوم لم يخرج بغيره ويلزمه ان يدخل معتكفا قبل طلوع الفجر ويخرج عنه بعد غروب الشمس وقال مالك يدخل معتكفا قبل غروب الشمس من ليله ذلك اليوم كما لو نذر اعتكاف ثلثة لان الليل ينبغ النهار يد ليل ما لو كان مشابعا والوجه ما قلناه من ان الليلة ليست من اليوم وفي من الشهر ولو نذر اعتكاف ليله لزمه دخول معتكفا قبل غروب الشمس ويخرج منه بعد طلوع الفجر عند العامة وليس له تقرب في الاعتكاف عند احمد قال الشافعي له التقرب في **مسألة** لو نذر العشرة الاخر من بعض الشهور ودخل فيه الايام وتكون اللبا الى هنا بعد الايام كما في نذر الشهر وقد تقدم ويخرج عن العهد اذا استعمل الهلال كان الشهر كاملا او افاضه الاسم يقع على ما بين العشر الى اخر الشهر ولو نذر ان ينعكف عشرة ايام من اخر الشهر ودخل المسجد اليوم العشرة **مسألة** لو نذر ان ينعكف يوم قدوم زيد لم ينعقد لانه ان قدم ليلته لم يلزمه شيء وان لم يضره لم ينعقد لصق بعض اليوم غير صائر للاعتكاف ومن لا شرط الصوم او يجب عليه اعتكاف بغيره النهار والشافعي في قضاء ما مضى من النهار فلو ان احتجوا عند عدم العلم لان الوجوب يثبت من حين القدوم والثاني الوجوب لا يثبت من حين القدوم ان ذلك القدوم فيبيان ينعكف بغيره اليوم ويقضى بغيره ما مضى من يوم اخر وقال بعضهم لبيان اعتكاف يوم يكون اعتكافه موصولا ولو كان الناذر يوفى القدوم من قبله من الاعتكاف بمضى او حين قضاءه عند زوال العذر وقال بعضهم لا شيء على غير يوفى الوجوب كما لو نذر ان ينعكف في يومين بغيره ففاضت فيه **المطلب الخامس** في الرجوع عن الاعتكاف واحكام الخروج من المسجد **مسألة** لو نذر ان ينعكف في عدة معينة

المسألة
لو نذر ان ينعكف في عدة معينة

لو نذر ان ينعكف في عدة معينة

او قيل ان كان نذر
فقط في الشهر لزم
قضاء يوم لانه
القصد في ٣

في وقت الصلاة
لا يعتكف

فقد تفرقت
بينها فصر
فما رزق لك
ذنب بنت
محش أم بنت
فيناها ففرقة
قالت وكان
رسول الله

او خرج ليضرب

في وقت الصلاة
لا يعتكف

غير واجب بدو النية وشبهه فاذا شرع بركان ندبا اجماعا فاذا شرع في الاعتكاف فلعلمنا ان في خبره وجوب احوال ثلثة احدها ان الشبهة في بعض
انه يصير واجبا بالنية والدخول فيه وبه قال ابو الصلاح من علمنا وهو قول مالك والي حنفية لان الاخبار على وجوب الكفارة باسناد الاعتكاف
بجامع وغيره على الاطلاق ولولا يغلب واجبا لم يجب لكفاته والنياس على الحج والعمر والاختار ومحمولة على الاعتكاف الواجب ايضا لا استبعادا في وجوب
الكفارة في هناك الاعتكاف المستحب الفرق احتياج الحج والعمرة الى اتفاق مال كثير ففي ابطالها مضيق للمال وهو منهى عنه الثاني انه اعتكف يومين
اثالث ان اعتكف اقل لم يجب الاكمال وهو ظاهر كلام الشيخ في النهاية ومنه ان الجنب وابن البراءة يقولون لا بأس عليه السلام اذا اعتكف يوما ولو كان اشترطه
ان يخرج ويضع اعتكافه وان اقام يومين ولو كان اشترطه فليس له ان يخرج ويضع اعتكافه حتى يضي ثلثة ايام وفي طريقها على فضائل ومفيدة ضعف الثالث
ان لا يبطله مطلقا ونحوه في ثلثة ايام في اليوم الاول والثاني والثالث اخذاه السيد المرتضى وابن دريس وبه قال الشافعي واحمد وهو الاقوى لاصالة
بقاء ما كان على ما كان وبرائة الذمة **مسئله** لا يجب الاعتكاف بمجرد النية وهو قول عامة اهل العلم للاصل وقال من لا يعتكف به ان يجب الاعتكاف
بمجرد الغم عليه لان عائشة روت ان النبي صلى الله عليه وآله كان يعتكف العشر الاخر من رمضان فاستاذنه عائشة فاذا نزلها فامرت ببيتها فاضرب وسالت حمزة
ان يستاذن لهما رسول الله صلى الله عليه وآله اذ صلى الصبح دخل معتكفا فلما صلى الصبح مضى فغص بالابنية فقال ما هذا فقالوا ابناء عائشة وحفصة ونسب
وقال رسول الله صلى الله عليه وآله البراءة بن ما انا معتكف فخرج فلما انظر اعتكف عشر من شوال ولا نها عبادة تغلق بالحج فلزمنا بالدخول فيها كالحج
الى وابنه نزل على النفقة لان في دليل على عدم الوجوب بالغرم والفرق بينه وبين الحج قد سبق **مسئله** لو اعتكف ثلثة ايام كان بالحنابلة ان شاء زاد
عليها وان شاء لم يزد وان زاد يوما جاز له عدم الزيادة على الثلاث يومين قال الشيخ رحمه الله يجب الاكمال سنة فاجب السادس وبه قال ابن الجبلة
وابو الصلاح يقولون لا بأس عليه السلام من اعتكف ثلثة ايام فهو يوم الرابع بالحنابلة ان شاء اذا زاد اياما اخر وان شاء خرج من المسجد فان اقام يومين بعد الثلثة
فلا يخرج من المسجد حتى يستكمل ثلثة ايام وفي طريقها على فضائل والاصل براءة الذمة **مسئله** لا يجوز للمعتكف الخروج من المسجد الذي اعتكف فيه حال
اعتكافه الا لضرورة باجماع العلماء كافتقار رواد العالم عن عائشة انها قالت السنة للمعتكف ان لا يخرج الا لما لا بد منه وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله
كان اذا اعتكف يذيق الى راسه فارجله وكان لا يدخل البيت الا حاجة الانسان ومن طريقه الخاصه قول الصادق عليه السلام لا يخرج المعتكف من المسجد الا في حاجة
ولان الاعتكاف هو اللبث فاذا خرج بطل الاسم المنوع انا هو الخروج بجميع يده فلو اخرج يده او راسه لم يبطل اعتكافه لما انفرد في رواية عائشة ولو اخرج
احدى جلبيته وكلبها وهو قاعد ما دخلها فذلك نكاح وان اعتكف عليها ما خرج من المنوع منه الخروج عن كل المسجد ولو صعد المنارة فان كانت في وسط المسجد
بها فليس في ركنه وهي بغيره من المسجد جاز سواء كان الصعود للاذان او لغرض كما يصعد على سطح المسجد ودخول ببيت منه وان كان الباب خارجا لم يخرج منها
لا تخرج من المسجد ولا يخرج الاعتكاف فيها وهل يؤذن صعودها للاذان الا قرب المنع وهو احد وجهي الشافعية لانه لا يخرج من البيت الا في حاجة
ولا يصح الاعتكاف فيها وهل يؤذن صعودها للاذان الا قرب المنع وهو احد وجهي الشافعية لانه لا يخرج من البيت الا في حاجة الا في حاجة
لغير الاذان او خرج الى الامبر لجله الصلوة والثاني الجواز لانها مبنية للمسلمين معدودة من ثوابه ولا يفتاد صعودها للاذان وقد استدل الناس
فمن رتبة يجعل زمان الاذان مستثنى عن الاعتكاف **مسئله** يجوز للمعتكف الخروج عن المسجد لفضاء الحاجة باجماع العلماء قال ابن المنذر اجمع
اهل العلم على ان للمعتكف ان يخرج من معتكفه للغائط والبول وكان هذا ما لا بد منه ولا يخرج منه في المسجد ولو بطل الاعتكاف بخروج البدر جاز لا حد
ان يعتكف وكان النبي صلى الله عليه وآله كان يعتكف من المعلوم انه كان يخرج لفضاء الحاجة ولما رواه العامة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله كان اذا اعتكف
لا يدخل البيت الا حاجة الانسان ومن طريقه الخاصه رواه داود بن سرحان قال كتب اليه من بني قيس بن مضاء فقلت للصادق عليه السلام اني اريد ان اعتكف
بما اذا اقول وماذا اخرج على نفسي قال لا يخرج من المسجد الا حاجة لا بد منها ولا تفتد تحت ظلال حتى يغود الى مجلسك وفي معناه الخروج للاغتسال من الاضيق
ولو كان الى جانب المسجد سقايا خرج اليها ولا يجوز التجاوز الا ان يجد غضا ضربه بان يكون من اهل الاحتشام فيحصل له مشقة بدخولها بخروج البدر
منه وان كان البدر ولو يذلل له صدق منزه وهو قريب من المسجد لفضاء الحاجة لو تازم له لاجابة ما فيه من المشقة بالاحتشام بل يجوز له من نفسه
سواء كان منزه فرسبا او بعيدا بعدا متفاحشا او غير متفاحش الا ان يخرج بالبعد عن مسكن الاعتكاف ولو كان له منزه كان احداهما اقرب بغرض عليه
البعد خلا لبعض الشافعية حيث سوغ له المضى الى البعد ولو احتلم وجب عليه البعد به بالخروج عن المسجد الغسل لان الاستطعام **مسئله** يجوز
للمعتكف الخروج لشراء المأكول والمشرب اذا لم يكن له من ياتيه به بالاجماع لان الحاجة تدعو اليه والضرورة ثابته فيه فجاز لغيره من الضرر بان وهل يجوز
الخروج لئلا يخرج المسجد اشكال افر به ذلك ان كان فيه غضا ضربه بان يكون من اهل الاحتشام والافلاو للشافعية وجها هذا احدها لانه قد يسحق منه
ويشقى عليه الثاني انه لا يجوز وهو قول الشافعية في الام لان الاكل في المسجد يمكن ولو عطش لم يجرى الماء في المسجد فهو معدود في الخروج ولو وجد الماء
منه من الخروج للشرب وهو احد وجهي الشافعية لان فعله في المسجد يمكن ولا يسحق منه ولا يعدل به من المنة بخلاف الاكل فيه ولو نجاه الفري خرج من المسجد
لشربا خارجا صيانة المسجد واهله الاستفاد وكل ما لا بد منه ولا يمكن فعله في المسجد فله الخروج اليه ولا يفسد اعتكافه وهو على اعتكافه ما يبطل
المكشوه وهو يخرج عن اسم المعتكف **مسئله** لو اعتكف احد المساجد الاربعه وافتمت الجمعة غيره لضرته واعتكف في غيرها عنه من سوغه خرج
لا اثمها ولم يبطل اعتكافه عند علماء ابو حنيفة واحمد لا يخرج لاداء واجب عليه فلا يبطل بل اعتكافه كما لو خرج لاداء الشهادة او لانتظار عتق او
اطفاء عرق وفي وقال الشافعي حبان يخرج لصلوة الجمعة بطلان اعتكافه قوله لان احدها لا يبطل كما اخبرناه والثاني انه يبطل وبه قال مالك لسهولة الاختلاف
عن هذا الخروج بان يعتكف الجماعة وعلى هذا لو كان اعتكافه المندرج اقل من اسبوع ابتداء من اول الاسبوع ابن سناء من المساجد في الجامع منه شاء وان
كان اكثر من اسبوع فيجب ان يبني به في الجامع حتى لا يخرج الى الخروج للمباعدة فان كان قد عين غير الجامع وقتا بالغبين فلا يخرج عن ذلك الا بان يمرض
عنه ضعفه اذ بان فيهما عاصيا وبه على اعتكافه وهذا يستلزم اجمع بين الصديقين في الحكمين واجتمع على بطلان الاعتكاف بان لم يكن اذ اعتكف في غيره

منه فبطل

على سجنه المعهودة لان عليه مشقة في الزامه غير ذلك واذا خرج لفضله الحاجة لم يجز له ان يجامع في مرضه بان يكون في هودج او فرسخ في ذلك في مشقة يسيرة فان
فعل بطل الاعتكاف والشاخصة ابطال الاعتكاف وجهان احدهما البطلان اما على تقدير القول باسمه والاعتكاف في اوقات الخروج لفضله الحاجة فظاهر لان
الجماع يكون قد صادف الاعتكاف واما على تقدير القول بعدم اسمائه فلان الجماع عظيم الوضع فلا اشتغال به اشتغال اخر عن العشاء والثاني لا يبطل الاعتكاف
بمعنى غير قضاء الحاجة كما لو قام من النوم فانه لا يجوز له الخروج لبو صاقي اظهر وجهي الشاخصة اذا امكن الوضوء في المسجد بل يقع ذلك تابعاً لغيره ما اذا احتج الى الوضوء
مثلاً منزله لفضله الحاجة جاز له ان ياكل لقمة او لقمتين وليس له ان ياكل جميع اكله لان القليل لا اعتد به **مسألة** اذا حاضت المرأة
فتت وهي معتكفة لزمها الخروج من المسجد بلا خلاف لان المحض حدث يمنع اللبس في المسجد فهو كالحائض واكد منه وقد قال عليه السلام لا احل المسجد
لحائض لا حائض اذا خرجت لعند المحض مضت اليها وبه قال الشافعي ومالك وربيعة والزهري وعبد الوهاب واما اخر وجهها من المسجد فلما تقدم من
الاجماع والحدوث واما رجوعها الى منزلها فلا نزاع وجب عليها الخروج من المسجد وبطل اعتكافها ولقول الصادق عليه السلام انها ترجع الى بيوتها وقال
احمد ان لا يكون في المسجد رجعة وجبت الى منزلها وان كان له رجعة خارجة يمكن ان يضرب فيها حائضاً فاما ما قاله النخعي فغيره فسطاً طاف في داره
فاذا طهرت مضت تلك الايام وان دخلت بيتاً او سففا اسنفت لان عائشة قالت كن المعتكفات اذا حضت امر رسول الله صلى الله عليه واله اخرجهن من المسجد
وان حضرن الاخير في رجعة المسجد فظهر ولا يخرج من جواز ان يكون عليه امر بذلك يعرف الناس ان رجعة المسجد ليست منه او لان الاعتكاف قد كان واجباً
وعلم عليه السلام من حاله في نومه سقوطه عن جميع من المسجد اذا عرفت هذا فان كان اعتكافها ثلثة ايام لا غير فاذا حاضت في اشائه بطل ولم يجز لها البناء على
ما فعلته لان الاعتكاف لا يكون اقل من ثلثة ايام عندنا ثم ان كان واجبا وجب عليها بعد الطهر الاستئذان والافلا وان كان اكثر فان حاضت بعد ثلثة ايام
لها البناء على ما فعلته بعد الطهر لا غير عند كفضاء الحاجة ولا بعد ايام المحض من الاعتكاف اجماعاً ومن لا بشرط الصوم من المعانة يجوز البناء على ما تقدم مطلقاً
اذا ثبت هذا فالنفساء حكم الحائض لان النفساء في الحقيقة محض ولما السخا حاضت فانها بمنزلة الطاهر يجوز لها الاعتكاف مع الاضال فالت عائشة اعتكفت مع
رسول الله صلى الله عليه واله امره من ادراج مسخا حاضت فكانت في الحرم والصفر وروى بعضنا الطست حاضت وهي مضى فان لم يكن صباثة المسجد عن التلو
من حيث لا نريد فان كان الزمان يسيراً جاز لفضاء الحاجة بنت علي ما فعلت وحسب زمان الخروج من الاعتكاف كزمان قضاء الحاجة وقال الشافعي كانت
المدّة المنذورة طويلة لا تخلو عن المحض غالباً لا يقطع الشايع بل يفتي اذا طهرت كما لو حاضت في صوم شهرين عن الكفان وان كانت بحيث تخلو عن المحض
فولان احدها ان لا يقطع به الشايع لان محض المحض منكره بالجملة فلا يؤثر في الشايع كفضاء الحاجة واطهرها يقطع لانها سبيل ان يصير كطهرها **مسألة**
ان طلفت المعتكفة وجب اخراجها عن اعتكافها الى منزلها عند علمائها اجمع وبه قال الشافعي واحمد لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن ولا اعتدله
في بيوتها وجب فليكن ما اخرج اليه كالمعكفة في خوف الرجل وقال وربيعة ومالك وابن المنذر يفتحن اعتكافها حتى تفرغ منه ثم ترجع الى بيت زوجها فتغتسل فيه
لان الاعتكاف المنذور واجب الاعتدال في بيت الزوج واجب قد غارضا فيقدم الاسبق وينقض بالخروج الى الجمعة وسائر الوجبات اما استئناف
الاعتكاف فانه يصح على تقدير ان يكون الاعتكاف واجبا ولم يشترط الرجوع **مسألة** اذا مرض المعتكف مرضاً يخاف منه تلوث المسجد كاداء البول و
انظروا في البطن والخروج السابل فانه يخرج منه اجماعاً صباثة المسجد عن الجاسة واذا برئ يفتي على اعتكافه ولا يبطل ما تقدم الا ان يكون اقل من ثلثة ايام عندنا
وينقطع به الشايع والمشهور عند الشافعية لا يقطع الشايع الا بظن طهره اليه كالمخرج للمحض وثلثا في قول اخر انه يقطع وان كان المرض خفيفاً يمكنه معه المقام
المسجد ولا ينقض بالصوم وجب عليه اكمال اعتكافه الواجب بسجدة اتمام المنذور فان خرج منها بطل اعتكافه وذلك كوجع ضرر من صدامه يسيراً
اشبهه ما لا يوجب الاضطرار وان كان المرض ثقیلاً يفتقر معه الى الاطباء ويحتاج الى القلش والطبيب المعالج يخرج اجماعاً فاذا جاز اتم اعتكافه ان كان قد اعتكف
اولاً ثلثة ايام منها زاد والاوجب عليه الاستئذان والشايعي فلو كان احدهما انه لا يقطع به الشايع لدعاء الحاجة اليه فضا كالمخرج لفضله الحاجة والثاني انه
ينقطع لان المرض لا يغلبه فيه غير خلاف قضاء الحاجة والمحض فانه ينكره غالباً فيجعل كالمستثنى لفظاً اذا عرفت هذا فالاعتكاف ان كان مندوباً خرج المرض
الى بيته ولا يجب حضائهم وان كان واجباً فان كان ثلثة لا غير اسنفت الاعتكاف لان ما يفي اقل من ثلثة وكذا ما مضى فالماض لا يخرج عنه وكذا الباقي لقول الصادق
عليه السلام ولقول الصادق عليه السلام اذا مرض المعتكف وطهرت المرأة المعتكفة فانه يفتي ببيته ثم يعيد اياماً ويصوم وان كان اكثر من ثلثة فان كان قد حصل
العارض بعد ثلثة ايام خرج فاذا عاد بقي فان كان بقي فان كان الباقي ثلثة ابصاراً زاد ان يبر وان كان اقل ضم اليه ما يكمل ثلثة وان حصل العارض قبل انقضاء الثلثة
فلا اثر في الاستئناف **مسألة** اذا اعتكف في المسجد فحرم مجاورته حاله اعتكافه لزمه الاحرام ويقيم في معتكفه الى ان يتم ثم يخرج اخر امره لا يعتكف
بطل بالخروج لغرض من ولا ضرر من هنا ولو خاف فوانا كالحج ترك الاعتكاف ومضى في الحج فاذا فرغ اسنفت ولجبا ان كان الاعتكاف واجباً لم يفتن ثلثة الا اذا
لان الخروج حصل باختياره لانه كان بعد ان يؤخر الاعتكاف ولونذره ان يعتكف في المسجد الحرام فان كان فيه اعتكف وان كان بعيداً عنه دخل اليه ولم يخله
الا بئسك اما جوارحه ولو اغوى على المعكف اباماً ثم افاق قال الشيخ انه لو بلز منه وضوء لعدم التايل عليه ولو وضعت ثلثة خاف منها على نفسه او ماله منها
او حسنها ان تعد في المسجد فله ترك الاعتكاف لانه تعالى اباح ترك الجمعة الواجبة وطهارة الماء بذلك فاولى ان يبلغ لاجله ترك ما وجبه على نفسه وقد روي
عن الصادق عليه السلام ان واغتر ببرد كانت في شهر رمضان فلم يعتكف رسول الله صلى الله عليه واله فلما ان كان من قابل اعتكف عشرين يوماً عاماً وعشر فضاء
لما فانه لو خاف ترك الاعتكاف من صله فذلك في اشائه **مسألة** لو خرج المعتكف من المسجد سهواً لم يبطل اعتكافه ولا شاعبه وهو واحد في الشاخصة لفظه
عليه السلام روى عن ابي الحسن والشيعة لا يضر فعله في ترك الاعتكاف لانه تعالى اباح ترك الجمعة الواجبة وطهارة الماء بذلك فاولى ان يبلغ لاجله ترك ما وجبه على نفسه وقد روي
لان اللبس ما يورثه والنسب البس بعد في ترك المامورات وهو مشروع وللمناقلة فلو كان كهدن **مسألة** لو اكره على الخروج فان طال زمانه بطل اعتكافه
لان مقارعة المسجد ولو لم يبطل بل يبقى مع العود لقوله عليه السلام رفع عن امر من الخطا والنسب وما استنكر هو عليه الشافعي فلو كان احدهما بطل الاعتكاف

مسألة
لو خرج المعتكف من المسجد
سهواً لم يبطل اعتكافه

مسألة
لو خرج المعتكف من المسجد
سهواً لم يبطل اعتكافه

الرجل

جلالہ فانی مجذوب

卷二

فيما من ذلك من
فيما من ذلك من

منه على الخروج عبادة وبعض الصلوات والصوم ليس بعبادة ولو فرض ذلك على الخلفاء لكانوا لا يفتنونهم كما يفتنون المشركين ولكن في جواز الخروج للشافعي
والصوم والصالحين اول جواز الخروج منها عند اكثرهم لانها لا يلبس ما بالشرع والالتزام مشروط فاذا وجد العارض فلا يلبس ولا يخرج بلزم بالشرع ولو لم يلبس
النصف في عشره درهم او يلبس الدارهم الا ان بعض حاشية ونحوها فلم وجهان والاكثر عندهم صحة الشرط فاذا احتاج فلا شيء ولو قال في هذه الفرية
الا ان يبذل في وجهان احدهما ان يصح الشرط فلا شيء عليه اذا بدله كشرط سائر الجوارض واظهرها عندهم البطالان لانه يغلب على الامر يخرج والخير في ذلك
بناقض صيغة الالتزام ثم هل يبطل التذرع من اصله او يصح ويلغو الشرط للشافعية وجهان واذا شرط الخروج لغرض وقالوا بصحة فخرج لئلا يكون الغرض
هل يجب تدارك الزمان المصنف اليه بنظر ان تدارك مدة غير معينة كشرط مطلق او عشرة مطلقه فيجب التدارك لئلا يمتد في الزمان وتكون فائدة الشرط
تتم بل الغرض منزلة قضاء الحاجة ان التتابع لا يقطع به وان عين المدة فتد راعتكاف هذه العشرة او شهر مضى او يجب التدارك لانه لم يبدل الاعتكاف
ماعد هذه الزمان من العشرة **مسألة** اذا نذر ان يعتكف شهرا بعينه دخل المسجد قبل غروب الشمس خرج منه يوم الثلثين بعد غروب الشمس وبه
قال مالك والشافعي واحدا في احدى الروايتين لانه نذر الشهر وهذا محل الديون المتعلقة به ويقع الطلاق والعنان به وجبان يدخل قبل الغروب
لم ينفى جميع الشهر فانه لا يمكن الا بذلك فيجب كما يجب مسالك من من الليل مع النهار في الصوم وقال احمد في الرواية الثانية انه يدخل قبل طلوع الفجر
وبه قال الليث وزعم لان النبي صلى الله عليه واله كان اذا اراد ان يعتكف صلى الصبح ثم دخل معتكفه وكان الله تعالى قال فمن شهد منكم الشهر فليصمه وكذا
يلزم الصوم الا من قبل طلوع الفجر وكان الصوم شرط في الاعتكاف فلم يجز ابتداء قبل شرطه ولا يجوز في الخبر لانه يدخل في الطلوع مؤثما قال ابن عبد
البرك اعلم ان احدا من الفقهاء قال ببر والصوم محله النهار فلا يدخل فيه شيء من الليل اثنا عشر ولا ابتداء الا ما حصل ضرورة بخلاف الاعتكاف ولو
اعتكاف العشرة واخر يطوعا فظهره روايتان عن احمد احدهما انه يدخل غروب الشمس من ليلة احدى وعشرين لان رسول الله صلى الله عليه واله كان يعتكف
العشرة الاوسط من رمضان حتى يكون ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج في صبيحتها من اعتكافه قال من اعتكف مع فليعتكف العشرة الاخرى ولا العشرة
بغيرها عدد الليالي هو احدى الروايتين عن احمد في الثانية يدخل بعد صلاة الصبح وبه قال الاوزاعي اسحق لما روى عاصم بن النضر عن النبي صلى الله عليه واله
كان اذا صلى الصبح دخل معتكفه واستحب احمد ان يعتكف العشرة الاخرى من رمضان ان يبيت ليلة العدة معتكفه ويستحب المرأة اذا ادات الاعتكاف ان يستتر شيء
ازواج النبي صلى الله عليه واله لما اردن الاعتكاف من بابتيهم فوضن في المسجد واذا ضرب بناء جعلت مكان البيت في الرجال لئلا يقطع صفوفهم ويصيب عليهم
ولا بأس للرجال ان يستتر ايضا فان النبي صلى الله عليه واله امر ببيتا من غريب ولا ناسله واخلى **المطلب لسان من الكفارة مسألة** اذا جامع
المعتكف حال اعتكافه ليل او نهار وجبت عليه كفارة عند علمائنا اجمعين وبه قال الحسن البصري والزهري وبعض الخليل بن احمد في احد الروايات بغير كفارة
بفسادها الوطى معينة فوجب الكفارة بالوطى فيها كالحج وصوم رمضان ولا نذر رمضان للصوم ويغلق الامر باسناده فوجب الكفارة فيه بالجماع كرومي
ولا نذر ما عدا سال الصادق عليه السلام عن معتكف وافغ اهله فقال هو بمنزلة من يظربوما من شهر رمضان وساله ابو ولاد الخياط عن امرأة كان زوجها غائبا
فقدم وهو معتكف باذن زوجها فخرجت حين بلغها ذلك من المسجد الى بيتها فزوجها حتى افضاها فقال كان نذر عتق من المسجد قبل ان يمضي ثلثة ايام
ولكن اشترطت اعتكافا فانها كان عليها ما على الظاهر في حال حدة الرواية الاخرى لكفارة عليه هو قول عطاء والنخعي واهل المدينة ومالك اهل العراق والثوري
واهل الشام والاوزاعي لانها عبادة لا تجب باصل الشرع فلا تجب باسنادها كقائن كالنوافل ولا نذر عبادة لا يدخل المال فيجب بها فليعتكف الكفارة باسنادها كاقصرو
ولان الكفارة انما تثبت بالشرع ولم يرد الشرع بالجماع فيبغى على الاصل والفرق ان النوافل لا ينعقد باسنادها اتم فلا كفارة لان الكفارة تتبع الاثم والفياس على الصلوة
منوع ومعارض في ثلثائه والثانية مقلدة النص في بيان وروى الشرع بالوجوب هي الاخبار والمروية عن اهل البيت عليهم السلام وهم اعين بالاحكام من غيرهم فان الوحي
في بيتهم نزل **مسألة** كفارة الاعتكاف عند علمائنا هي كفارة رمضان عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وبه قال الحسن البصري والائمة
قالا بالثابت هو احدى الروايتين عن احمد لانها كفارة في صوم واجب وكانت مثل كفارة رمضان ولما انفرد من الروايتين عن الصادق عليه السلام وان سماعه قال
سالنا الصادق عليه السلام عن معتكف وافغ اهله قال عليه السلام الذي اظربوما من شهر رمضان عتق رقبة او صوم شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا
وقال بعض الخليل بن احمد بغير كفارة بينه وبين المشهور عن احمد انه قال من صام اعتكاف وهو كهيئة المظاهر بغيره عن الزهري ثم قال اذا كان نهارا وجبت عليه كفارة **مسألة**
الذي عليه قوي علمائنا انها كفارة محبة مثل كفارة رمضان انما انفرد من الروايات والاصل في الرواية عن الباقر عليه السلام واخرى عن الباقر عليه السلام ان عليه
على المظاهر هي محولة على المساواة في المقدار دون الترتيب جميعا بين الروايات **مسألة** الجماع ان وقع في نهار رمضان وجب عليه كفارة ان احدهما عن
الاعتكاف والاخرى عن رمضان وضع ليل او جفت كفارة وان كان في غير رمضان وكذا ان وقع في نهار غير رمضان لان كل واحد من عبادة الاعتكاف
ورمضان يوجب الكفارة والاصل عدم النذر اذ عند ثابته السيد فدا سال عبد الاعلى بن عبيد الصادق عليه السلام عن رجل وطى امراته وهو معتكف ليلة بغير
رمضان قال عليه الكفارة قال قلت فان وطئها نهارا قال عليه كفارة وان السيد الرضوي قال المعتكف اذا جامع نهارا كان عليه كفارة وان جامع ليلة
كان عليه كفارة واحدة والظاهر ان مراده رمضان **مسألة** لو كانت المرأة معتكفة وطئها لمختلفة وجب عليها مثل ما يجب على الرجل فان اكرهاها اعتكفت
الكفارة عليه فان كان الاكره في نهار رمضان وجب عليه كفارة ولا يبطل اعتكافه ولا صومه الاكره وان كان في ليل غير رمضان كان عليه كفارة وان لا غير
لا يبعد اعتكافها ايضا ومع الملاءمة يبعد اعتكافها كالجمل قال بعض علمائنا لا يجب مضاعف الكفارة بالاكراه لان الكفارة تتبع اضداد الاعتكاف وهو
غير متحقق في طرف المرأة لان اعتكافها صحيح ولا بأس به مع ان رواية الضعيف ضعيفة لان في طريقها الفضل حين وقوعه قول **مسألة** المباشرة دون
الفرج ان كانت بغير شهوة فلا بأس بمثل ان غسل اعضاءه او ثوبه شيئا ان النبي صلى الله عليه واله كان يبيت في رداءه البتة وهو معتكف من قبله وان كانت
عن شهوة ففي محرمته لهؤلاء تعالى ولا بأس به وانما عاكفون في المساجد ولا يكره ان يبيت في رداءه البتة وهو معتكف من قبله وان كانت
مدا اعتكافه وان لم يبتل لم يفسد به قال ابو حنيفة والشافعي احمد فوليها لا يفسد صوما ولا يحاطم يفسد الاعتكاف كالمباشرة بغير شهوة او قول

عليه

واول غرض

فيه قبل

كثير

في بيان كفاية
في بيان كفاية

او في نهار

اشارة

كتاب الحج

من كتاب
الحج
باب
منها
صلى الله عليه وسلم

الثاني المشافعي انها شديدة الحالين وبغير مال لا يملكها مباشرة محرمه فاصدق الاعتكاف كما لو انزل والفرق انها مع الانزال فصد الصوم قال الشيخ
ويجب الفضل والكفارة بالجماع وكذا كل مباشرة تؤدي الى انزال المأمة **مسألة** اعلم ان الكفارة تجب بافساد الاعتكاف الواجب بالجماع جماعا
وكذا بالانزال بالمباشرة وشبهها عند علماء ثنائيا واكثر العائز وهل تجب بالاكل والشرب خلاف عند علماء ثنائيا واكثر العائز وهل تجب بالاكل والشرب خلاف
عند علماء ثنائيا المشهور انها تجب وقال بعض علماء ثنائيا لا تجب الاصل النص لما ورد في الجماع ولا يجزئ سوى القضاء ان كان الصوم واجبا او كان في ثنائيا
والا لم يجز القضاء ايضا قال المنبذ والسيد المرفوع في الكفارة بكل مفطر هبشهم رمضان وقال بعض علماء ثنائيا ان كان الاعتكاف شهرا فصلا
وجبا لكفارة بكل مفطر وكذا ان كان مندا وما عينا لان حكم رمضان ولو كان الاعتكاف مندا با او واجبا غير معين بزمان لم يجز لكفارة الا بالجماع
مسألة لو مات لم يعتكف فاصدق اعتكافه قال الشيخ في اصحابنا من قال يعتق عنه ولبيه او يخرج من ماله من ينوب عنه لعموم ما
ان من مات وعليه صوم واجب على لبيه القضاء عند الصلوة والا فريان يقال ان كان واجبا فكذلك على اشكال وان كان ندبا فلا قال الشيخ رحمه الله
فصد الاعتكاف الفاتية ينبغي ان يكون على الفور فان فصد الوجوب فهو ممنوع لاصالة البرائة وان اراد الاستحباب فهو صحيح للمأمة والسادقة الى
فعل الطاعة واخلاء الذمة عن الواجبة قال رة اذا اعتكف على المعتكف با ما لم يكن منه قضاء ولا بدليل الوضوء لوجوبه ان كان واجبا غير معين وان كان
معينا واعتكف عليه تلك الايام فالاولى السقوط لاصالة البرائة ثم قال رة متى كان حرجا من الاعتكاف بعد الفجر كان دخوله في قضاءه قبل الفجر
بومره ولا يعتكف الاعتكاف ليله وان كان حرجا ليله كان قضاءه من مثل ذلك الوقت الى اخره الاعتكاف المضرب فان كان حرجا وفطر من مدة الاعتكاف
بما فسخه بغير عاد اليه وقد ثبت مدته من التي عقد هاتم با في المدة ونحو اخرها مفاد ما فانه من الوقت **مسألة** قد بينا ان الاعتكاف في
اصله مندوب ولا يجب بالادخول فيه ولا بمضي يومين على اقوى القولين بنوي النديمان لم يندره وعند الشيخ رة بنوي التدرج في اليومين الاولين
الثالث بنوي الوجوب وعلى قوله الاخر من انه يجب بالدخول منه بنوي الوجوب في اليوم الثاني واذا وجب عليه قضاء يوم من اعتكاف يوم من اعتكاف ثلثة والثالث
لجميع ذلك اليوم وبنوي الوجوب للجميع لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وكذا لو نذر ان يعتكف اول الشهر او قال قدوم نذر وجبان يضم اليه
وبنوي الوجوب للجميع ولو نذر ان يعتكف يوما لا يزدان يعتكف يوم قدوم نذر لم يفتد نذره ولو نذر ان يعتكف ثلثة ايام دون ليله اقبل جميعه اذ نذر
وميل الا انه يخرج من الاعتكاف بطل اعتكافه وهو المعتكف العبد باذن مولاه نذر بالادخول فيه فاذا اعتق لم يصح واجبا ولا يوجب
الثالث على الاقوى ونحو على قول الشيخ الوجوب ان لم يعتق ولو نذر اعتكاف شهر بعينه ولم يعلم به حتى خرج كالحجوس من الناس فصد اعتكاف ثلثة
مبطل بجمع لان الشايع لا يجزى الا بالاشراط وقبل لا يصح لان شرط الاعتكاف الشايع وهو الحي شرا الحرج اربعة كتابا كرا الفقه الجليل ومنه راجع الحرج
شهر عشرة مائة فرغت من تصنيفه ونصيفته في هذا التاريخ ويعلق في الحرج الخامس كتاب الحج وكس جن بنو فقه على مطر الحرج الكسب الجليل
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين **كتاب الحج** **مسألة** اعلم ان الكفارة تجب بافساد الاعتكاف الواجب بالجماع جماعا
ومقتضاها ما لا يملكها مباشرة محرمه فاصدق الاعتكاف كما لو انزل والفرق انها مع الانزال فصد الصوم قال الشيخ
وسمى الحج حج الان الحاج با في قبل الوفوف بعرفة الى البيت ثم يعود اليه لطواف الازفة ثم ينصرف الى متى ثم يعود اليه لطواف الودع وقبلة لغتان في
الحاء وكسرها واما في عرف الشرع فقال الشيخ رة انه كذلك الا انه اخص بقصد البيت الحرام لاداء مناسك مخصوصة عنده متعلقة بزمان مخصوص وقال ابن
ادريس الحج في الشرع بقصد البيت الحرام لاداء مناسك مخصوصة عنده متعلقة بزمان مخصوص ليدخل الوفوف بعرفة والشعر ومن هو غير ذلك
على الشيخ رة لان كل واحد من الوفوف قد ينفذ بصلابة وكذا فصد من مع بقاء حقيقة الحج بخلاف قصد البيت فانه لا يصدق في سمي الحج الابه وقال بعض
العائز الحج في الشرع اسم لافعال مخصوصة وما ذكرناه اولى لان التخصيص اولى من التثنية واما العين فمنه اللغة عبارة عن الزيادة في الشرع عبارة عن زيادة البيت
الحرام لاداء مناسك عنده ولا يختص بالبيت بزمان بخلاف الممنوع فان وقتها وقت الحج والشك باسكان الين اسم لكل عبادة وبضربها اسم للحج هو المنسل هو
الذبح وقد جاز به موضع العبادة **مسألة** الحج ونص من فريض الاسلام ومن اعظم اركان النص والاجماع قال الله تعالى لله على الناس حج البيت من استطاع
سبيلا ومن كفر فان الله غفور عليم قال ابن عباس من كفر باعتقاده انه غير واجب سأل علي بن جعفر اخاه الكاظم عليه السلام عن قوله تعالى ومن كفر
قال غلبت ومن لم يحج متنافذ كغيره فقال لا ولكن من قال ليس هذا هكذا فقد كفر وقد قال تعالى اللهم واجح والعزم لله ولما رواه العائز عن النبي صلى الله عليه
قال بنو الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله صلى الله عليه واله واقام الصلوة وابناء ان كوة وهو صوم شهر رمضان وحج البيت
ذكر فيها الحج وعن ابن عباس قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه واله فقال يا ايها الناس ان الله كتب عليكم الحج فقام الا فرغ بن حابس فقال في كل عام يا رسول
الله صلى الله عليه واله فقال لو قلنا الوحي ولو وجبت لم نعلموا بها الحج مرة فمن زاد فطوع ومن طرأ في الخاصة ما رواه الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام
قال اذا فسد الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك وليس له شغل بعد به فصد عنه شرايع الاسلام وعن ذريح الحارثي في الصحيح عن الصادق عليه السلام
قال من مات لم يحج حجة الاسلام ولم يمتنع من ذلك حاجته محجف بزمان ومن لا يطيق فيها الحج او سلطان يمنع فليست بهود با او فضل بنا وقد اقبلت لانه كافر
على وجوب الحج على طامع الشراطة العصر من واحد **مسألة** الحج فيه ثواب عظيم واجزى بل روى معوية بن عمار في الصحيح عن الصادق عليه السلام عن ابيه
عن ابيه عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله لعنه عرابي فقال له يا رسول الله صلى الله عليه واله اني خرجت انا وابدي الحج ففاني واني رجل فزاد ان صنع
في مالي ما يبلغ به مثل اجر الحاج قال فالتفت اليه رسول الله صلى الله عليه واله فقال لا انظر الى اجري فليس فلان ايا فليس لك منه منى او انفقته سبيل
الله ما بلغت به مبلغ الحج ثم قال ان الحاج اذا اخذته جهادته لم يرفع شيئا ولم يصنع الا كسبا لله له عشر حسنة ومحى عنه عشر سيئة ونزع له عشر درجات
فاذا ركب بعير لم يرفع حفا ولم يصنع الا كسبا لله له مثل ذلك فاذا طاف بالبيت خرج من ذنوبه فاناسه بين الصلوة والمرة خرج من ذنوبه فاذا وضع
خرج من ذنوبه فاذا وقف بالشعر الحرام خرج من ذنوبه فاذا ركب الجار خرج من ذنوبه فصد رسول الله صلى الله عليه واله كذا وكذا موصفا اذا وقفها الحج

من كتاب
الحج
باب
منها
صلى الله عليه وسلم

منها

فصل فی بیان

[illegible]

على كل جامع للشرائط الاربعة من ذكر رائق وخفى وان كان اعوف فان افترق الى قائل وتكن من تحصيله والاستغناء به على حجة ما جازاه او غير ما وجبه
الحج فيفسد وليس له ان يستلزم من حج عنه طائفة روى الكرخي عنه انه لا حج عليه لان الحج عبادة تغلف بقطع مسافة فوجب ان لا تنظم الاعمال كالحجاد وهو
خطا لان العي ليس فيه اكثر من نفع الحدائير والطريق ومواضع التنك والجهل بذلك لا يفسد وجوب الفصد كالبصير ينوي حكم العالم به والحاصل اذا وجد
دليلا فكذا الاعمال ولا نفع عند حاشته فلم يقطع فرض الحج بنفسه كما لا يصح **مسئلة** من قطع البدين او الرجلين اذا استطاع التمسك على الرحلة من غير مشقة ما مع فائدة
ومعبر من احتياج النبي ووجده او بدونهما اذا استغنى عنها وجب عليه الحج ويبرأ قال الشافعي لعموم قوله تعالى والله على الشاس الالبير وغيره من الاولاد
قال ابو حنيفة لا يلزمه كالاغنى والحلاف فيها واحد **مسئلة** المحجور عليه للسفر يجب عليه الحج كغيره مع الشرائط للعموم الا انه لا يدفع المال اليه لانه ممنوع
من التصرف فيه ليندبه بل يخرج الولي معه من ينفق عليه بالمعروف ويكون فيما عليه ولو احتاج الى زيادة نفقة لسفره كان الزانية ماله ينفق
عليه منه بخلاف الصبي والمجنون اذا حرم بهما الولي فان نفقتهما الزائدة بالسفر في مال الولي خلافا للشافعي في احد القولين لانه لا وجوب عليه اذا
زال عذره وانما هما حجة الاسلام بخلاف الميذبة ولو شرع السفيه في حج الفرض او في حج نذره قبل الحج بغير اذن الولي لا يلزمه من مجملته وبل من ينفق
عليه الى ان يضرغ لانه شرع في واجب عليه فلم يلا ثلم ولو شرع في حج بطوع ثم هجر الحاكم عليه فذلك لانه يدخوله فيه وجب عليه الاكمال اما لو
شرع فيه بعد الحج فان استوفى نفقته سفره او حصل او كان يتكسب في طريقه فذلك حجة لانه لم يكن له ان يجمله وان زادت نفقة سفره لم يكن له كسبها لانه
مسئلة الحج والعمرة انما يجبان بشرط خمسة حجة الاسلام وعزته التكليف الحرية والاستطاعة وموئنة سفره وموئنة عياله وامكان السير بشرائط النذور
من اليقين العهد السابقة التكليف الحرية والاسلام واذن الزوج والولي شرطا في النيابة ثلثة الاسلام والتكليف ان لا يكون عليه حج واجبا لاصالة او بالنيابة
الصغير او الاستيفاء المصطفى والافشاء ولو وجب عليه الحج وجوباً مستقراً فغيره اذا اثر ولو مشايخه ان يكون تابعا عن غيره وشرط المندوب ان لا يكون عليه حج
واذن الولي كالزوج والاب على من له عليه لانه كالتفخي والعبد والولد وسواء ذلك كله ان الله تعالى **الفصل الثاني** في تفصيل هذه الشرائط
وفيه مطلبان **الاول** في شرائط حجة الاسلام وفيه مباحث **الاول** البلوغ والعقل **مسئلة** لا خلاف بين العلماء كافتة ان الصبي لا يجب عليه الحج لفقد
شرط التكليف فيه وما رواه الفامة عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله رفع القلم عن الثلثة عن الناهم حتى يسقطوا عن الصبي حتى يثبت عن العتو
حق يعقل ومن طريق الخاصة ما رواه مسمع بن عبد الملك عن الصادق قال لو ان غلاما حج عشر سنين ثم احتمل كانت عليه فريضة الاسلام وعن ثمال قال سالت عن ابن
سنتين حج قال عليه حجة الاسلام اذا احتمل وكذلك الجارية عليها حج اذا طشت فلو كان الصبي من اهل الحج لسقطت الاعادة عنه بعد بلوغه **مسئلة** الصبي ان كان
متزجرا حرامه وحجرا اذا اذن له الولي والا قرب انه ليس للقول ان يحرم عن التمسك بالشافعية وجهان وان كان غير مميز جاز لوليته ان يحرم عنه ويكون حرامه شرعا
وان فعل ما يوجب لفدته كان الفداء على الولي واكثر الفقهاء على صحة حرامه وحجرا ان كان مميزا وان كان غير مميز حرامه عليه فبصير حراما بذلك ويبرأ قال الشافعي
وما لك وليا وهو مروي عن عطاء الفخري ما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه واله انه مر بامرأة وهي تحفها بافتقار رسول الله فاخذت بمضد كان معها
فالت هذا حج قال نعم ولك اجر ومن طريق الخاصة ما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح عن الصادق قال سمعته يقول رسول الله برحمته وهو حاج فقامت اليه امرأة
وسها صبي لها فقالت يا رسول الله حج عن مثل هذا فلنم ذلك اجره وان الحج عبادة يجب ابتداء بالشرع عند وجود مال فوجب ان ينيب لولي فيها عن الصغير كصغير
الفطر وقال ابو حنيفة حرام الصبي غير منعقد لانه عليه فيما يفعله من المحكورات ولا يصير حراما باحرام وليه لقوله رفع القلم عن الثلثة عن الصبي حتى يبلغ ولا يكل
من لا يلزمه الحج بقوله لا يلزمه بفعله كالمجنون ولا ينعاده على توجب ان لا ينيب الكبير فيها عن الصغير كالصوم والصلاة ولان الاحرام سبب يلزم به حكم فلم يصح
الصبي كالنذر **الجواب** القول بموجب حديث فان الصبي لا يجب عليه الحج وهو معنى رفع القلم عنه وذلك لا يقتضيه في صحته منه والعتاس لطل مع اننا نقول بوجوب
العلة فان الحج لا يلزمه بفعله كالا يلزمه بقوله وانما يلزمه باذن وليه والفرق ظان المجنون مرجو الزوال عن المجنون في كل وقت فليحج عن غيره وليه بجواز
ان ينيب فيحرم بنفسه واما البلوغ فغير مرجو الا في وقت فجاز ان يحرم عنه لانه لا يبرح بلوغه في هذا الوقت حتى يحرم بنفسه لان الصبي يقبل منه الاذن في دخول
الدار وقبول الهدية منه اذا كان رسولا فيها بخلاف المجنون فافترقا والفرق ان الصلوة لا تجوز فيها النيابة عن الحي بخلاف الحج وواقفنا ابو حنيفة على ان يحجبها
بجنته المحرم كان حرامه صحيحا النذر لا يجب به شيء بخلاف مسئلتنا **مسئلة** الصبي المميز لا يتبع حجة الابدان وليه فاذا كان مراهقا مطمعا لانه لو لم يكن الاحرام
كان طفلا غير مميز حرامه لولي فان حرم الصبي المميز بغير اذن وليه لم يصح حرامه لان الصبي ممنوع من التصرف في المال الاحرام يتضمن اتفاق المال والتصرف فيه لان الاحرام
عقد يؤدي الى لزوم مال غيري بحري سائر امواله وسائر عقوده التي لا يضره الابدان وليه وهو صحيح والشافعية والثاني ان حرامه ينعقد كحرامه بالصلوة والفرق
ان احرام الصلوة لا يتضمن اتفاق المال احرام بغيره فقل الثاني للولي بحمله وليس له الاحرام عنه وعلى الاول للولي ان يحرم عنه وهو واحد وجهي الشافعية لا يبرح
عليه والثاني المنع لاستقلاله بعبادته **مسئلة** من اولى الاطفال على ثلثة اقسام انساب امنا احكاما واصبا الالباء فالانساب الالباء واحدا والام
اوام وغيرهم والالباء والاحبا والالباء لهم ولا يبرح الاحرام بالجماع من سوغ الحج للصبي وهو قول علماء اجمع ويبرأ قال الشافعي لان الاب الجدل الاب كمال المال على
الطفل فكان له ولا يبرح الاذن في الحج ولا يبرح طفلي ولا يبرح الجدة عدم الاب وهو واحد وجهي الشافعية يجوز بما اذا اسلم الجد والاب كانه يتبعه الطفل على راي ابا الام فقا
الشيخ ان لها ولا يبرح بغير تولية وبمع حرامها كحدت المرأة التي سلت النبي عن ذلك وهو احدى قول الشافعية والثاني النع وهو ط كلام احمد واماماه لولاء من انساب
الذكور والانات فلا يصح اذنهم ولا ولا يبرح لهم في الحج والاحرام كانه لا ولا يبرح لهم في المال وليس لامنا احكام الاذن وقال الشيخ في الاخ وابن الاخ والع و ابن العم ان
كان وصيا اوله ولا يبرح عليه وليا فهو بمنزلة الاب وان لم يكن وليا ولا وصيا فلا ولا يبرح عليه وهو والاجنبه سواء وهذا القول يعطى ان الامين الحكم الولاية كاني
الحاكم لان قوله اوله ولا يبرح عليه وليا المضروفة الا ذلك الشافعية اتفقوا على ثبوت الولاية للاب الجدل الاب على انهما معا من كونه فيهما ولا تقتصبا
لاخوة للام والاعام للام والعات من الاب الام والاختل والاختلات من قبل الاب الام وان كانت لهم ولا يبرح الحضنة وامامنا عبد الله بن القاسم فقد
اختلفوا على ثلثة مذاق متباعدة على اختلافهم في معنى ان الاب الجدة احدهما ان المعنى ان الاب الجدة استحقاق الولاية على ماله فقل هذا لا يصح اذن

مجلس

[illegible]

او عامدا وقلنا ان عدم خطاه في شاحجه قولان كالبالغ ان اجماع ناسبا والاظهار انه لا يفسدان قلنا ان عدم عدم حجة على القضاة في قولان احدهما لا ليس
اصلا لوجوب البدنية واصحتها انه لا نه احرام صحيح فوجب فساد القضاة كالتطوع او اعرفت ما فان وجبنا القضاة فانه لا ينجي حاله الصبي بل يجب عليه بعد
بعد بلوغه والمشافعي قولان في اجزاء القضاء قبل البلوغ اصحهما انه اعتبارا بالاداء والثانية لا وبما قال لا احكاما في فرض والصبي ليس اهلا لاداء فرض الحج فعلى هذا
المقول لو لم يقض حتى بلغ مظلوما فسد ان كانت بحيث لو سلمت عن الافا اجزاء عن حجة الاسلام فان بلغ قبل فوات الوقت فاجزاء القضاء عن حجة الاسلام وان
كانت لا تجزى لو سلمت عن الافا لم تجزى عن حجة الاسلام ثم يقضى فان نوى القضاء ان قالوا الشافعية انصرف الى حجة الاسلام وعليه القضاء واذا فسد حجة واجبت القضاة
وجبت الكفاية ايضا وان لم تجزى القضاء في الكفاية للشافعية وجهان والاصح عند الجمهور ان وجبت الكفاية فهي على الاولى وفي مال الصبي في الخلاف **مسئلة**
لو فعل الولي في الصبي ما يحرم على الصبي مباشرة كما لو طهرا او لبسه مخيطا او حلق راسه فان فعل ذلك لحاجة الصبي كما لو طهرا او بالافا لا ترتب كباية الصبي لا ربه
وتدفع ثمة الصلحة فيكون ما ترتب عليه لازما للصبي وهو اصح وجهي الشافعية والثاني ان التقديرة على الولي لان المباشرة وقعت منه والاقرب الاول **مسئلة**
اجمع علماء الامم على ان الصبي انما في حال صغره والعبد انما في حال ذمته ثم بلغ الصبي وعق العبد وجب عليه حجة الاسلام اذ لهما الشرط قال ابن المنذر يجمع
اهل العلم على ذلك الا من شذ عنهم من لا بعد قول خلافا وبما قال ابن عباس وعطاء والحسن البصري والشافعي في مال الملك الشافعي واسحق وابو ثور واصحاب
الرواية لارواه العامة عن رسول الله انه قال اني اريد ان اجدد في صدور المؤمنين عهدا بما يصحح به هله فان اجزاء عن فان ذلك فعله في ما يملوك في
بفوات اجزاء عنه فان اعتق فغلبه الحج ومن طريق الخاصة ما رواه مسمع بن عبد الملك عن الصادق قال لو ان غلاما حج عشر سنين ثم فسد كانت عليه فدية
الاسلام ولو ان مملوكا حج عشر حج ثم اعتق كانت عليه فدية الاسلام اذ استطاع اليه سبيلا وان حج عبادة بدينه فغلبه قبل وقت وجوبه فلا تقع مجزئه كالم
صلى قبل الوقت **مسئلة** لو حج الصبي والعبد فبلغ او اعتق في أثناء الحج فان كان زوال العذر بعد الوقوف بالمشعر لم يجز له ان يخرج منها من حجة الاسلام ومما قيل
العلماء لان معظم العبادة وقع حاله النقصان وما رواه معاوية بن عمار عن الصادق قال قلت لمملوك اعتق يوم غزير قال اذا ادرك احد الوقتين فغدا في ذلك
ولم يفهمه على عدم ادراك الحج اذ لم يدركهما معقدا ولا فرق بين ان يكون وقت الوتوق باقيا ولم يقف فبنا وقتا وهو قول اكثر الشافعية وقال ابن شريح اذا
بلغ وقت الوقوف لم يجز له ان يخرج من حجة الاسلام وان لم يبعد الى الوقتين بل بلغ الصبي واعتق العبد قبل الوقوف بالمشعر فوقف به او بعقره وقتا وفعل بالاركان
اجزاء عن حجة الاسلام وكذا الوبلغ او اعتق وهو واقف عند علمائنا وبما قال ابن عباس وهو مذهب الشافعي لاسحق لما قدمنا من الحديث عن الصادق عليه السلام
وقال الحسن البصري في العبد يخرجه قال مالك لا يخرجه ما هو قول ابن المنذر وقال اصحاب الرواية لا يخرجه العبد فاما الصبي فان جلد احراما بعد احتلامه قبل الوقتين
والا فلا لان احرامها لم ينقطع واجبا فلا يخرجه عن الواجب لو بقيا على حالهما وبما روى انه اذا ادرك الوقوف جازيا لثا فاجزاء كما لو احرم في تلك الساعة ولا خلاف ان الصبي
لو بلغ او العبد لو اعتق بعقره وهما غير محرمين فاحراما وقفا بعقره وقضا المناسك فانه يخرجهما عن حجة الاسلام وفعل عن ابن عباس ان اعتق العبد بعقره اجزاء عنه
بجته وان اعتق بجمع لم يخرجه عنه وقد تلخص من هذا ان ما كاشر في الصبي والعبد قوع جميع الحج في حالة التكليف ابو حنيفة لا يعتد باحرام الصبي ولا يجب عليه اعادة
السعي لو كان قد سعى عقب طواف القدوم قبل البلوغ وهو واحد وجهي الشافعية لانه لا يشترط تقديم الاحرام واصحهما عند الجمهور وجوب اعادة طواف
في حالة النقص وبما قال الاحرام فانه يستدام بعد البلوغ والسعي لا يستدام له والاصل براءة وقد بيني الشافعية الوجهين على انه اذا وقع حج عن حجة الاسلام فبني
تقديم احرامه هل يتبين انعقاده في الاصل فرضا او نقول انه انعتق فلا ثم انعتق فبني قلنا بالاول فلا حاجة الى الاعادة وان قلنا بالثاني فلا بد منها
مسئلة اذا اجزى حجة الاسلام عن حجة الاسلام بدرك احد الوقتين كاملا لم يكره عليه ما دم مغاير لدم الهدى في الشافعية طرقتا اظهرهما انه على قوله اجزى
فعم لان احرامه من المبتات ناقص لانه ليس بفرض واصحهما الا لانه في مجاوسه ولو بقى منه اسلوة وبني بعضهم القولين على التبيين فان قلنا به فلا دم عليه وان قلنا
بانعتاد احرامه فلا ثم انعتق في ضالزم الدم والطريق الثانية انه لا دم عليه هذا الخلاف عندهم فيما اذا لم يبعد بعد البلوغ الى المبتات فان عاد اليه لم يلزم له
بما لا يدرى بالتمكن او لا وخبرنا بذلك ما في وسعنا قد بينا من حيث ذلك **مسئلة** لو بلغ الصبي واعتق العبد قبل الوقوف وفي وقت وامكنهما الايتان الحج
ويجب عليهما ذلك لان الحج واجب على الفور فلا يجوز لهما تاخير مع مكانه كالبالغ خلافا للشافعية ومعنى لم يبعد الحج مع امكانه فقد استقر الوجوب عليهما سواء
كانا موسرين او ميسرين لان ذلك وجب عليهما بامكانه في موضعه فلم يسقط بفوات القدرة بعده **مسئلة** المجنون لا يجب عليه الحج بالاجماع لانه ليس بحال
لما رواه العامة عن علي بن ابي طالب ان رسول الله قال رفع القلم عن ثلثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يثبت عن المعتوم حتى يعقل ومن طريق الخاصة ما رواه
محمد بن يحيى الخثعمي قال سأل جعفر الكاسي ابا عبد الله عليه السلام وان اعتد عن قول الله عز وجل الله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ما يعفى بذلك قال
من كان صحيحا بدنه غلظ سريه زاد وراحلة فهو من يستطيع الحج والمجنون غير صحيح فلا يندرج تحت الخطاب اذ اعرفت هذا فلو حج حاله جنونه لم يخرجه عما
ولو احرم به الولي صح لحرمة الطفل فان عاد عقله قبل الوقوف بالمشعر لم يخرجه من حجة الاسلام وان كان بعد الوقوف لم يخرجه ووجب عليه اعادة الحج مع
افاقته وكما لشرائط ولو كان المجنون يتنوره ادوارا فان وسع الوقت نوبة العقل لا ادوارا من بلده واكاله وعوده وجب عليه الحج لانه عاقل مكلف مستطيع
وان قصر الوقت عن ذلك سقط عنه الوجوب حكم المجنون حكم الصبي غير المتميز في جميع ما تقدم ولو خرج الولي المجنون بعد ما استقرض الحج عليه انفق عليه من ماله
فان لم يقف حتى فات الوقوف غزله الوفاق باءة نفقة السفر وان افاق واحرم وجب فلا غرم عليه لانه في نفسه ما وجب عليه شرطا لشافعية فافاقته عند الاحرام والوقوف
والطواف والسعي لم يتغير في حاله الخلق وقياس كونه مستكافا عند شرط الا فاقره كسائر الاذنان وحكم الغنى عليه حكم المجنون لا يجب عليه الحج ولا يخرجه عنه
على اشكال وبما قال الشافعي ابو يوسف محمد لانه ليس اهلا للخطاب حاله الاغواء وقال ابو حنيفة يخرجه عنه فبني حرمها باحرامه استحبابا وقد علم من ذلك ان
التكليف شرط الوجوب ون الصحة اذ يصح من غير المكلف **مسئلة** في شرط الحرمة **مسئلة** لا خلاف بين علماء الامم ان الحرمة شرط
في وجوب الحج والعمره وقد سبق البحث في ذلك ويقع من العبد الحج باذن مولاه ولا يخرجه عن حجة الاسلام بعد عتقه لو وجب عليه الا ان يدرك احد الوقتين
مستقاعا على ما تقدم وليس له ان يخرجه او عمره باذن مولاه بالاختلاف لان منافعه مستحقة لوكه ويجب عليه صرف ماله في اشغالها فلا يجوز ان يفوت حق مولاه

وعلى ان سيد
بجته الاسلام
ويشكل على نقل
هجرة القضاء في
لوشرع فيه وبلغ قبل
الوقوف انصرف الى
حجة الاسلام

مسئلة

من
الحكم
في
العبادة
والنهي
في
العبادة

عقد

كان

كان

من
الحكم
في
العبادة
والنهي
في
العبادة

كان

كان

كان

كان

كان

كان

كان

الواجبة عليه بالزام ما ليس بالاذم عليه فان احرمت بغير اذن مولاه لم ينعقد احرامه وللمسجد منعه منه ولا يلزمه الهدى ولا بدله لان احرامه لم ينعقد ولا يملك
ان يحرمه لقوله نعم عبدا مملوكا لا يقدر على شيء لما رواه الشيخ عن ادم عن ابن الحسن قال ليس على المملوك حج ولا جهاد ولا بائنا الا ياذن مالكه والنهي في العبادة
على الفسار وقال احمد ان احرامه ينعقد صحيحا لانه عبادة بدنية يصح من العبد الدخول فيها بغير اذن سيده وليسته ان يحمله في احدى الزويتين عنه لان
في بقاءه عليه نفقته المحقة من المنافع بغير اذنه فالبزوم ذلك سيده كالصوم المضرب ببدنه واذا حملته منه كان يحكم المحصر والثابت ليس له تحليلة لانه لا يملك
التحلل من بطوعه فام يملك تحليل عبده والاول اصح لانه لا يملك الطوع باختيار نفسه فتظهر ان يحرم عبده باذنه وفي مسئلته نفقته المحقة لواجب بغير اختياره
لو اذن السيد الاحرام فاحرم ان ينعقد احرامه صحيح لاجماع المارواه الشيخ عمار عن الكاظم قال سالت عن ام الولد تكون الرجل يكون قد اجتمع يجوز ذلك عنها من حج الاسلام
قال لا فذلك لها اجر من جهتها قال نعم **هذا اعرف** هذا السيد بعد اذنه الرجوع ان لم يكن قد احرمت كان له الرجوع قطعاً وان كان المملوك قد تلبس بالاحرام
لم يكن للمولى الرجوع فيه ولا تحليله لانه احرمت ان ينعقد صحيحا فام يملك تحليله لا يملك كالمملوك في الصلوة ويقال الشافعي لانه عقد باذن سيده فام سيده منعه كالتكليف
ابو حنيفة لم تحمله لانه ملك منافعه نفسه فكان له الرجوع كالغير يرجع العارية والفرق فان العارية ليست لا زمن ولو اعادة شيئاً لم يضره فنهى لم يكن الرجوع
فيه **قوله** لو اذن له سيده في الاحرام ثم رجع وعلم العبد رجوعه قبل الاحرام بطل احرامه وصاكن لم يؤذن له ولو لم يعلم حتى احرمت فله للمولى تحليله قال الشيخ
الاولى ان يقول ينعقد احرامه غير ان السيد منعه من قبل لانه لا ينعقد احرامه صلاوة للعامة ان لم يكن يكون حكمه حكم من احرمت باذن سيده وجهاً ولو اذنه سيده
بعده احرمت حكمه مشرباً في تحليله حكمه باذنه سواء لانه اشتراه مملوكاً لغيرته فاشترى بيع الأمة المزينة والمتبرة فان علم المشتري بذلك فلا خيار له لانه دخل على علم
فأشبهه ما لو اشترى مبيعاً علم بعيبه وان لم يعلم فله فسخ البيع لانه يشتري مبيعاً لعبد في الحج لفوات منافعه وعجزه عن تحليله وهو نقص بوجوب الرد لانه احرمت يكون
لسيده تحليله فلا يملك الفسخ لانه يمكن رفع الضرر عنه **قوله** اذا باعه مولاه في احرام لم تحمله فيه لم يكن ذلك تحليلاً له ولا مقتضياً لذلك يكون حكم المشتري حكمه
جواز التحليل فان امره بالبيع بالمضي في احرامه وانما يحرم بعد البيع لم ينعقد بهذا الامر ان كان ومن جناه ولو امره المشتري لم يكن له تحليله ولا لبايعه وان كان
من خياره **مسألة** لو احرمت العبد بغير اذن سيده ثم اعتقه قبل الوقف لم يحرم احرامه وجب عليه الرجوع الى المبيعات الاحرام من ان امكنه وان لم يكن احرمت
من موضعه فان فاته الشعر احرمت فقد فاته الحج وان احرمت باذن سيده لم يلزمه الرجوع الى المبيعات الاحرام من احرمت منعه فان ادرك الشعر احرمت بعد العتق فله ادرك
حج الاسلام وان لم يذكر معتقاً بغيره وكان عليه الحج مع الشرايط واذا احرمت بغير اذن سيده ثم افسده لزمه المضى فاسد كما تحريم ليس سيده اخرجه منه لانه ليس منعه
صحيحه فلم يكن له منعه فاسد وقالت العامة ان كان احرمت بغير اذن سيده كان له تحليله منه لانه يملك تحليله من صحته قالنا سداً الى الحق ما قلنا **مسألة**
اذا افسد العبد حجة فان كان ماله ذناً فيه وجب عليه القضاء والمضي فيه كالحكم لا يبرح صحيح احرمت معتقاً بغيره بغيره عليه حكمه ويصح القضاء في حال كفره لا في حال الرد
يفهم فيه كالتصاوة والصيام وليس سيده منعه من القضاء لان ذنره في الحج الاول اذنه في موجبه مقتضاه ومن مقتضيات القضاء افسد ان لم يكن الاول ماله ذناً
فيه للمولى منعه من القضاء لانه يملك منعه من الحج الذي شرع فيه باذنه بغير اذنه فكذلك قضاء وهو قول بعض العامة وقال بعضهم لا يملك منعه من قضاء
لان ذنره واجب ليس سيده منعه من الواجبات وهو خطأ لانه لا يمنع وجوبه بل منع صحته فضاء عن وجوبه **مسألة** اذا افسد العبد الحج ولم يفرق القضاء فاعتقه مولاه
فان كان معتقاً بعد الوقوف بالشعر احرمت فان عليه بنم هذه الحجة ويلزمه حجة الاسلام وحجة القضاء ويجب عليه لبدية حجة الاسلام ثم بان حجة القضاء وكذلك اذ بلغ
وعليه قضاء ولا يقضى قبل حجة الاسلام فان فعل حجة الاسلام بقي عليه حجة القضاء وان احرمت بالقضاء انفق حجة الاسلام لانها اكد وكان القضاء في ذمته قال الشيخ
وهو مذهب العامة لقول الشيخ وان قلنا لا يجوز عن واحد منهما كان قويا والطلاق والوجه ما قواه الشيخ ان كان قد استطاع واستقر الحج في ذمته والافا لوجه
الاجراء عن القضاء وان اعتق قبل الوقوف بالشعر فلا فضل بين ان يفسد بعد العتق او قبله فانه مضى فاسد ولا تجزئه الفاسدة عن حجة الاسلام ويلزمه
القضاء من القائل ويجزئه القضاء عن حجة الاسلام لان ما افسد لم يفسد لكان يحرمه عن حجة الاسلام وهذه قضائهما **مسألة** اذا احرمت العبد باذن
فارتكب محظوراً بغيره بغيره الدم كالطبيب واللبس حلق الشعر وتقليم الاظفار واللبس بتهوة والوطي في الفرج او فساد قتل الصيد واكله ففرضه الصوم وليس عليه
كالعسر ان يحلل بحصر عدد دفعه له او يرد ولا يحلل قبل فله كالحكم قال الشيخ ذرة وليسته منعه منه لانه فعله بغير اذنه وان ملكه سيده ماله حجة فخرجه فخرجه وان اذن له
فصام جازاً بغيره وان مات قبل الصيام جازاً بغيره ان بطم عنه وقالت العامة ليس للسيد ان يحول بينه وبين الصوم مطلقاً والوجه ذلك اذ اذن له الاحرام لانه صوم
عليه فاشبه صوم وصاوان ملكه السيد هذا اذن له اهدائه وقلنا انه يملكه في كماله لو اجد الهدى لا يحلل الابرة وان قلنا لا يملكه ففرضه لصاوان اذن له سيده
في تمتع او قران فعليه الصيام بغيره لاجب في بعض العامة على سيده تحريم ذلك عنه لانه باذنه فكان على من اذن فيه كما لو فعله النائب باذن السيد
ليس يجب لان الحج للعبد هذا من موجباته عليه كالمراة اذا حجت باذن زوجها بخلاف النائب ان الحج للنوب فوجبه عليه عند ان السيد يجاب بان امره بالفساد
او يهدى عنه فان تمتع او قران بغير اذنه سيده لم ينعقد بغيره وقالت العامة ان عليه الصوم وان افسد حجة فله ان يصوم كذلك فانه لا مال له فهو كالعسر من الاحرام **مسألة**
اذا اذن العبد الحج فلا يخلو ما ان يكون معتقاً او مطلقاً فان كان معتقاً ابوقت وجب عليه لو فاه بغيره مع فله ذرة ولا يجوز ان يذره ولا ينعقد منه لانه لو كان كالتزك
في الاحرام وتلبس به وهو يجب عليه مولاه دفع ما يحتاج اليه العبد اذ يضمن نفقة المحصر الا قرب المنع لاصالة البراءة ويحمل وجوبه كالاذن في الدين ولو قدر العبد على شيء
لم يجب على المولى بذلك الرحلة ولو كان مطلقاً او معتقاً او مطلقاً العبد والمولى بمنع عن الباءة حتى صار قضاءً لا قرب عدم وجوبه على المولى وان حو السيد مضيق
والنذر المطلق قضاء السيد غير مضيق لاصالة البراءة فلو شرع العبد بدار ومجلاً فاحرم بغير اذن مولاه فلا قرب له ليس للمولى تحليله لانه احرمت اذن
له بغيره مولاه فام يملك تحليله كما لو تلبس في الاحرام بعد اذن مولاه وان لم يكن مولاه قد اذن له النذر فاشبه بين علمائنا عدم انعقاده لان فاته مستحق للمولى
قال بعض العامة يصح نذره لانه مكلف فانه قد نذره كالحكم وليسته منعه من المضى فيه لما فيه من نفقته وجوبه سيده الوجبة فيمنع منه كما لو لم يندد وروى عن احمد
انه لا يمنع من الوفاء بغيره من ادله الواجب اختلف اصحابه على قولين احدهما ان ذلك على الكراهية دون التحريم والثاني التحريم لانه واجب فام يملك منعه كما لو اوجبا
في ذره ولا يمنع من وجوبه فان اعتق وجب عليه لو فاه بما نذره باذن مولاه وفي غيره اختلف تقدم حجة الاسلام مع وجوبها واطلاق النذر او تقييده بزمان مكان

في

هذا هو
المراد

او من حقوق الله تم كن كوة في نعمة او كفارات وشبهها ولا فرق بينهما ان يكون الدين حالا او مؤجلا عمله قبل عرفة او بعد ما في منع الوجوب لا غير فلو كان
وللشافعية وجوب الحج على المدين اذا كان الدين اجل بعد عرفة وجها لحد ما كلفناه والثاء الوجوب ان الدين المؤجل غير مستحق عليه قبل طوله وهو ممنوع
فان نذهب الى احتياج الى النكاح وخان على نفسه لعنت قدم الحج لا نه واجب النكاح تطوع ويلزم للصبر قال بعض العامة بتقديم النكاح لانه واجب عليه ولا غنى به
عنه فهو كنفقة ومنع الوجوب لولا نجف لعنت قدم الحج لاجتماعا فان نذهب الى وجوب الحج من تلزم هذه الحقوق وضعها قال بعض العامة يصح حجها
متعلقة بدين متين ولا يمنع صحة فعله وفيه نظر لانه ما مورس من المال الى نفقة العيال مثلا فاذا صر في غيره كان قد فعل المنوع عنه والى بدل على الشافعية انما
الحج المبرور المبرور ان يكون له مال يصرفه في مؤنة سفره ذهابا وعودا ومؤنة عياله الذين تلزم نفقتهم على الاقتصار وهل بشرط الرجوع الى كفايته
من مال او صرفه او صناعة في وجوب الحج بعد وجدان ما ذكر قال الشيخ نعم فلو كان له زاد وراحلة ونفقة له وعلاله بقدر ذهابه وعوده وجميع ما تقدم وليس له
ما يرجع اليه من مال او ملك او صناعة وحرف يرجع اليها عند عودته من حرفة سقط عنه فرض الحج وبقاى ابو العباس شرح من المشافعية خوفا من فقره واحتجوا في
المسئلة وفي ذلك اعظم مشقة ولو رايه الربيع الشافعي عن ابيات عليه السلام وقال اكثر علماء الاثر بشرط الرجوع الى كفايته وهو قول الشافعي وهو المعتمد لا يصح
بوجود الزاد والراحلة ونفقة ونفقة عياله ذهابا وعودا وراية الربيع لا حجة فيها على ما قالوه والمشقة ممنوعة فان الله هو الرزاق فروع الدين
لو كان له عقار يحتاج اليه لسكناه او سكنى عياله او يحتاج الى جرة لنفقة نفسه ونفقة عياله او سائمة يحتاجون اليها لم يلزم الحج ولو كان له شيء من ذلك صل عن
لزمه به وصرفه في الحج ولو كان سكنه واسما بكفيه للسكنى بعينه وجب بيع الفاضل وصرفه في الحج اذا كان بقدر الاستطاعة وكذا لو كان له كتب يحتاج اليها لم يلزمه بها
في الحج ولو استغنى عنها وجب البيع ولو كان له بكتاب يحتاج الى بيع الفاضل ولو كان له دار نفقة او عياله نفقته او كتب نفقته وامكنه بيعها
وشراؤها اقل من ثمنها وكان مسكن مثله او عياله مثله والحج بالفاضل عن مؤنة من ثمنها فالا فرب وجوب البيع شراء الاذن ما تقوم به كفايته ولو كان له
على اذله بكفيه الحج لزمه لا نه مستطيع ولو كان معسر وتقدر استيفاءه او كان مؤجلا لم يلزم الحج لعدم الاستطاعة مع الحج لو كان له راس مال يجره وينفق به في حرفة
ولو صرفه في الحج لبطلت تجارتها وجب عليه الحج وهو اصح وجهي الشافعية وبقاى ابو حنيفة لا نه واحد والثاني للشافعية انه لا يكلف الصنف ليه وبقاى احمد لا
يلتحق بالسكنى وكما لعبد المسكن وليس بجديد لان لعبد المسكن يحتاج اليها الحال وهذا امكاد خير قلست قبل في لو لم يجد الزاد وجد الرحلة وكان كتب
ما بكفيه وقد غرت نفقة اهله مدة ذهابه وعوده فان كان السفر طويلا لم يلزم الحج لما في الجمع بين السفر والكتب المشقة العظيمة ولا نه قد ينقطع عن الكتب لعارض فورد
الى هلاك نفسه وان كان السفر قصيرا فان كان كتب كل يوم بقدر كفايته ذلك من غير فضل لم يلزم الحج لانه قد ينقطع عن كتبها يوم الحج فيتضرر ويان كان كتب كل يوم
لا يامه لم يلزم الحج ايضا للمشقة ولا نه غير واجد لشرط الحج وهو واحد وجهي الشافعية والثاني الوجوب ببقاى مالك مطلقا لو كان له مال باعته بغيره عند قرب وقت
الخروج الى اجل ياتر عنه سقط الفرض تلك السنة عنه لان المال انما ينفق في وقت خرج الناس وقد توسل المحال بهذا الى دفع الحج مستلزا لو كان له مال بكفيه
وعوده دون نفقة عياله سقط عنه فرض الحج لما تقدم من الامر بالنفقة على العيال لان نفقة العيال تتعلق بالفاضل عن كفايته فكان لا ينفق اولى من الحج والمزاد على العيال
الحج يتعلق بها
الفاضل
عن
الامر
احد
شرط

قوة وفرض
الحج يتعلق بها
الفاضل
عن
الامر
احد

فروع دين

ليس

هذا هو
المراد

الحج
الواجب
على
الرجل
المسلم
العاقل
البالغ
المعتق
الحر
المالك
المستطيع
المستأنف
المستأنف
المستأنف

نعم فانه انفعه
ذلك فقال

الحج
الواجب
على
الرجل
المسلم
العاقل
البالغ
المعتق
الحر
المالك
المستطيع
المستأنف
المستأنف
المستأنف

اجرة المحولة وضمان المال ولم يجز عن الحج اما لو كان واحدا للزاد والراحلة والمؤنة فنفسه في الغصوب جراه ذلك وبه قال الشافعي لان الحج عبادة بدنية والمال المحولة
براد ان للتوصل اليه فاذا فعله لم يقدح فيه ما يوصل به اليه نعم لو طاف واسعى على الدابة المعضوبة لم يصح ولو وقف عليها فالا فاقوى الصحة لان الواجب هو التكون
في الوقت فحصل وقال احمد اذ حج بالمال المصوب لم يصح وكذا لو غصب محبوبة فركبها حتى وصلته لان الزاد والراحلة من شرائط الحج ولو وجد على الوجه المأمور
به فلا يجزئ عن العهدة وليس يجزئ لان شرط الحج ليس بمالك على الزاد والراحلة بل هما او ثمنهما واليهما في القادر مستعملان في القدر الذي لا يجزئ عليه بل لا يجزئ
فلو بذل له غيره الحج عنه بان يوجب عليه بغيره قال مالك ابو حنيفة لقوله السبل زاد وراحلة لان الحج عبادة بدنية فوجب ان لا يجزئ عليه بغيره بل لا يجزئ
عنه فيها كالصلوة والصوم وان العبادات ضربان منها ما يتعلق بالبدن فيجوز القدره عليها كالصلوة والصيام ومنها ما يتعلق بالاموال فيجوز بغيره فيصحبها
ملك المال كالزكاة ولم يجز بغيره بغيره بل لا يجزئ الا بالقرابة الى الله بالنيابة عنه في الحج فلم يجز على النكاح الاصول وجوب عبادة بغيره الطاعة وقال الشافعي
روى ان امرأ من ختم قالت يا رسول الله ان فرض الله في الحج على عباده اذ ركبنا في شراكب لا يستطيع ان يستكمل على الرحلة فهل ترى ان حج عنه فقال انما هو
كان على ابيك دين ففضيبت ان ينفعه فقال نعم فقال فدين الله حق ان ينفعه وجه الدلالة انها بذلت الطاعة لابيها فامر رسول الله صلى الله عليه واله بالحج عنه
من غير ان يجزئ المال ذكره في ان الفرض وجب بغيره الطاعة وكان المصوب لو سرق عليه الحج بالاستثناء الغني بالمال وهذا حكمه لا يقدح في الحج
عن نفسه فلو كان القادر بنفسه والمحدث بغيره على الوجوب لهذا شبهه بالدين مع ان الولد لا يجزئ عليه بغيره فصار على ابيه من الدين بل يستحب كذا هذا ومنع
وجوب الاستنابة على المصوب سببا انتم قلتم في شرط الشافعية وجوب الحج بغيره الطاعة سبعة شرائط ثلثة الباذل ان يكون لباذل من أهل الحج فيجب
البلوغ والعقل والحرية والاسلام لان من لا يصح منه ادائه الحج عن نفسه لا يصح منه لباذله فغيره ب ان لا يكون عليه حجة الاسلام ليعلم امرها بغيره وج ان يكون
واحدا للزاد والراحلة لانها كان ذلك معتبرا في البذل ولا كان اعتبارا في الباذل اولى اذ ليس حال الباذل او كذا الزام الفرض من البذل وبعض الشافعية يعتبر
هذا الشرط في بذل للطاعة وان اعتبره في فرض نفسه لانه التزم الطاعة باختياره فصار كمن التزم الخالف لاصالة واربعة البذل ولا ان يكون البذل واقفا
بطاعة الباذل عالما ان امره بالحج امثله امره لان قدره الباذل قد اتمت مقام قدرته فافتقر الى الثقة بطاعته ب ان يكون الفرض غير ساقط عن الحج ان يكون
مقصودا لباذل من ان يفعل بنفسه ان لا يكون له مال لان المال يجب عليه الحج بماله فاذا جمعت الشرط من نظر في الباذل فان كان غير ولد ولا والد فحق في الفرض
بذله وجهان احدهما وهو الصحيح عندهم ونص عليه الشافعية ان الولد لو زاد الفرض بغيره طاعته لكونه مستطعا للحج في الحالين الثاني ان الفرض لا يذم بغيره
غير ولده لما يلحقه من التبعة في قبوله وان حكم الولد مخالف لغيره في القصاص وحده القدر الرجوع التبعة مخالف لغيره في بذل الطاعة واذ كملت شرائط الحج يلزمها
فرض الحج بغيره الطاعة فبذل له الطاعة ان لا يكون له مال لان الحج عليه لو فرض عليه اذن وقبل الباذل اذ قد فقد الزمان حج عنه متى شاء وليس له الرجوع عنه
اذ انقضى هذا فبذل له البذل له ان ياذن وعلى الباذل ان يحج فان امتنع البذل له من اذنه لم يبقوا الحاكم مقامه في الاذن للبذل وجهه احداهم
القيام فبذل له البذل له لان الاذن قد لزمه متى امتنع من فعل ما وجب عليه فام حكمه مقامه في استيفاء ما لزمه كالدبون والثاذه وهو الصحيح عند من اذن الحاكم
لا يقوم مقام اذنه لان البذل كان لغيره فان اذن البذل له قبل وفاته انقل الفرض عنه الباذل وان لم ياذن حتى مات لم يذن حتى مات الله وفرض الحج واجبه عليه فبذل له البذل
بغير اذن البذل له كانت الحجة واقعة عن نفسه لان الحج لا يصح بغير اذنه وكان فرض الحج باقيا على البذل له وهذا كله ساقط عندنا في الحج كالحج
في امكان المبر بغيره الصلوة والتباعد على الرحلة وامر بطريق النفس والبضع والمال وانواع الوقت والنظر هنا اربعة النظر لان الحج
مسئلته اجمع علماء الاصناف جميعا لا يصح على ان التاد على الحج بنفسه كجامع لشرائط وجوب حجة الاسلام يجب عليه بقاها مباشرة ولا يجوز له الاستنابة فيه
فان استناب غيره لم يجز له وجب عليه الحج بنفسه فان مات بعد استطاعته واستنابته واستقر الحج في ذمته عتبه ان يخرج عن حجة المثل من صلبه لانه ما فعله
اولا لم يبدل براءة ذمته فيكون بمنزلة النار الحج بعد استقراره في الذمة من غير اجارة اما المريض مرضا لا يتصرف بالسفر والركوب فانه كالصحيح يجب عليه مباشرة الحج بنفسه فان
مشقة او احتاج الى ما يربط على مؤنة سفر الصحيح مع عجزه عنه سقط عنه فرض المباشرة ولو احتاج الى الدواء فكازاد مستعمل المريض الذي حذر بالركوب السفر
ان كان مرضه لا يرجي نواله وكان ما يوسا من برئه لزمانه او مرض لا يرجي نواله او كان معصوبا او خلقا لا يقدر على التثبت على الرحلة الا بمشقة غير محتملة او
كان شيخا قانيا وما اشبه ذلك اذا كان واحدا للشرائط الحج من الزاد والراحلة وغيرهما لا تجزئ عليه لمباشرة بنفسه جماعا لما فيه من المشقة والحرج وقد قال نعم ما بعد
عليكم في الدين من حج وادارواه العامر عن النبي صلى الله عليه واله قال من لم تمنع الحج حاجته او مرض حاجته او سلطان جابر فبات فليمت طهيرا او نصرانيا ومن طرئ
الخاصة قول الصادق عليه السلام من مات الحج حجة الاسلام ولم تمنع من ذلك حاجته تجزئه او مرض لا يطيق معه الحج او سلطان يمنعه فليمت طهيرا او نصرانيا وهن
يجب عليه الاستنابة قال الشيخ نعم وبه قال في الصحابة على عليه السلام في التابعين الحسن البصري ومن افها الشافعي والثوري والحمد واستحق مارواه العامر عن
انه سئل عن شيخ يجد استطاعة فقال يجزئ من حج غيره حديث الخشبة ومن طريق الخاصة مارواه معوية بن عمار في الصحيح عن الصادق قال ان عليا عليه السلام راى
شجرا الحج فظلم بطون من كبره فامر ان يجر رجلا فيج عنه ولا نه عبادة تجب باساده الكفارة فجاز ان يقوم بغيره مقام فعله فيها كالصوم واذ عجز عنه وقال
بعض علماء الشافعية الاستنابة وبه قال مالك لان استطاعة غير موجودة لعدم تمكن من المباشرة والنيابة فرع الوجوب الوجوب ساقط لعدم شرطه فان الله
قال استطاع وهذا غير مستطاع ولا نه عبادة لا تدخلها النيابة مع القدرة فلا تدخلها مع العجز كالصوم والصلاة ومنع عدم الاستطاعة لان الصادق فيهما
بالزاد والراحلة وهي موجودة والعبادة ضيعت في هذا القول لاسان بغيره قال مالك لا يجوز ان يستاجر من حج عنه حال حيوته فان دعى الى الحج عنه بعد وفاته
جاءه قال ابو حنيفة ان قدر على الحج قبل زمانه لم يجز وان لم يقد ر عليه فلا حج عليه مسئلة لو لم يجد هذا المريض الذي لا يرجي برئه ما لا يستنبط الحج عنه
عليه لجماع لان الصحيح لو لم يجد ما يجزئ بركوبه عليه فالمريض اولى ان وجده لا لو لم يجد من يوجب عنه لم يجب عليه بغيره لعدم تمكنه من الاستنجاء وعن احمد وبنه
في امكان المبر هل هو من شرائط الوجوب او من شرائط لزوم السعة فان قلنا من شرائط لزوم السعة ثبت الحج في ذمته حج عنه بعد مؤنة وان قلنا من شرائط الوجوب
لم يجب عليه شي وهذا ساقط عندنا مسئلة المريض الذي لا يرجي برئه لو استناب عن حج عنه ثم عوفي والمصوب اذا تمكن من المباشرة بعد ان حج عن نفسه

天

عليه مباشرة الحج ولا يجوز الاستئابة ولو احتاج العضو إلى حركته بغيره فاسقطت دعائه فان مات قبل التمسك سقط النظر الثالث من الطوبى

وهو شرط في وجوب الحج فلو كان الطريق مخوفا أو كان فيه مانع من علمه وشبهه سقط فرض الحج في ذلك العام وإن حصلت باني الشربط عند علمائنا وبه قال أبو حنيفة وهذا غير مستطیع

عن قول الله عز وجل ولتلقوا الناس على الدين اس طاع اليه سبيل ما يعني بذلك ان الفاعل من كان صحيحا ابدنه على سريره زاد وراحلة فهو ممن يستطيع في وقال احمد الزيات

الآخرى انه ليس شرط الوجوب بل هو شرط لزوم السعة فلو كانت شرائط الحج ثمرات قبل وجود هذا الشرط خرج عنه بعد موثروا ان عسر قبل وجوده يبقى في ذمته كل الحج
لما سئل ما يوجب الحج قال الزاد والراحلة وهذا الزاد والراحلة ولا يهدأ عند عسر نفسه الا اذا فاعله العسر كل اية ولا يهدأ الا اذا فاعله العسر

بما سئل بوجوب حج قال زاد وراجله وقد لم زاد وراجله ولا نهد عليه يمنع نفس ادو ولم يمنع الوجوب بالعصب لان مكان الاداء ليس شرطا في وجوب العبادات

ثم ولا تلتموا بدينكم الى التهلكة وهو فتيق والراد بقوله الزاد والواحدة لبس على الطلاق بل مع حصول باء الشرط طعا ومنع الوجوب في حق العضوب وقد تقدم وان العضوب هم كمال الاستنابة في الذوات اذ غلبت فيكم الاستنابة في الارواح والنفوس على اعتبار ما في النفوس من

بأن يعصوب يمين من الاستنابة بخلاف المتنازع فإنه غير ممكن من الاستنابة فإن الاجتهاد يمكن المضي مع الخوف ^{من} مسائل من الطريق على النفس والبضع المال
شرطي وجوب الحج فلو خان على نفسه من سبع اواعد وفي الطريق لم يلزم منه ^{المضي} وهذا جاز التحلل من الاجتهاد مثله ذلك على ما يأتي في باب الاخذ بالاعتدال في الزمان

ذام يجد طريقا سواه فان وجد طريقا اخر امكنه سلوكه وان كان بعد اذ وجد النفقة المحتاج اليها في سلوكه واتسع الرقاع وهو قول الشافعية ولم يجد اخرته

لما لا يتغير في ساكنيهما مشاؤون واختصا جدهما بالامم بدون الاختراع الامم لانهم تطوعوا بالامم فلو كانا في الامم لم يتغيرا

لوجوب ولا يجب الاستئابة على ما تقدم ولو خاف من ركوب البحر ولا طريقا سواه سقط الفرض في ذلك العام ولو لم يخف من ركوبه عليه كركوب الشاة فلو كان

هذا قوله المختصر لو قيل ان اوجب كواب البحر نضر في الام على ان لا يجوز وقال الاملاء ان كان اكثر عيشة البحر وجب فانهم اصابه قسم من اهلها اثبت الخلاف

السئلة والثاني فناء والمبشرين احدهما ان السئلة على قولين مطلقا احدهما انه يلزم الركوب للظواهر المطلقة في الحج والثاني انه لا يلزم لما فيه من الخوف والحمل
اظهرهما ان كان الغالب منه الهلاك اما باعتبار خصوص ذلك المجرى والامام في بعض الاحاطا لم يذهب اليه الا في بعض النسخة التي لا تليها

سلوك طريق البحر عند غلبة السلامة والثاني المنع لان عوارض البحر عسرة الدفع وعلى هذا فلو اعتدل الاحتمال فليحق بغلبة السلامة او بغلبة الهلاك لا ترد عنه

الثاني القطع بالزورم على ما ذكره بعض الأغراض فصلا القرب إلى الشط الذي يليه

الثاني القطع بالزوم انه ان كان الغالب هؤلاء لم يلزم وان كان الغالب المسلمون لزم واختلاف القولين محمول على حالين فبما قال ابو حنيفة واحمد والرابع
على القولين على حالين من وجه آخر ان كان الرجل ممن اعتاد ركوب البحر كالملاحين واهل البحار لزم والا فلا الصغوة عليه نقل الحنفية عن بعض الشافعية الذين

سند جراحة الراكي عدمه عند استعداده ومن الشافعية من قال لا يجب على المستعري غيره قولان منهم من قال يجب على غير المستعري فيه قولان وعلى

فقال بعدد وجوب كونه هل يستحب فيه وجهان لهم احدى الماهية من التغيير بالنفس والظاهر انهم كما يستحب كونه للغفر والوجهان فيما اذا كان الغالب السادة
ما اذا كان الغالب الهلاك فيجوز الركوب فقله الحق ويحكم في رد الشافعية فيما اذا اعتدوا بالاحتياط والاحتياط في الركوب في الغفر والوجهان فيما اذا كان الغالب السادة

فانه لو كان ثلثان لكانت احدى الساعات في وقت واحد في كل من الساعات الاخرى فلو كان ثلثان لكانت احدى الساعات في وقت واحد في كل من الساعات الاخرى فلو كان ثلثان لكانت احدى الساعات في وقت واحد في كل من الساعات الاخرى

لا تضل في الوجهان فيما اذا استوى ما بين يديهم وما خلفه غالباً فان كان فيما بين يديهم اكثر لزم التماضي وان كان اقل لزم قالوا هذا في حق الرجل اما المرأة ففيها

لا يبينهم ترتيب على الرجل والى بعدد الوجوب لانها اشدنا اثر بالاهوال ولا نهاعودة وربما تكف للرجل المضيق المكان فان قلنا بعدم الوجوب فهو
عدم الاستحباب ايضا ومنهم من طرد الخلف لست لانها القطعة كحق في معذرة لان المقام فيها الاطوار والمنازل لا يوزن بها الا رجل

توقفت على نفسها او المكابر على فزجها سقط الفرض عنها وان احتاجت الى المحرم تعذر الفرض عنها ايضا لعدم استطاعتها بدونه وليس المحرم شرطا

بما هو عليه مع الاستغناء عنه عند علمائنا وبقوله قال مالك ابن سيرين والاوزاعي والشافعي واحدا في الزواجات قال ابن سيرين يخرج مع رجل من النسب
بما هو وقال مالك يخرج مع حصة النساء وقال الشافعي يخرج مع حصة النساء قال الا نعلم

باب من قال ما لا يخرج مع حرة مسلمة وثقة وقال الا وزلي يخرج مع قوم عدول يتخذون ما تصعد عليه وينزل ولا يفر بها رجل
لانها باخذ راس البعير وتضع رجله على ذراعها قال ابن المنذر تركوا القول بهذا الحديث اشترط كل واحد منهم شرطاً لا يجتمع عليه الاصلان ذال ^{عليه} الاستعداد

الاستطاعة بالزاد والراحلة وقال لعدى حاتم بوشك ان تخرج الظبي من الجحر يوم توم البيت لا جوار معها الا تخاف لا الله رواه العامة ومن طريق الخاصة

عصا دق من كان محبها بدنه على سربله زاد ورجلة فهو من يستطيع الحج وعن أبي بصير عن الصادق قال سألت عن المرأة تجني بغير ولها قال نعم إذا كانت امرأة مؤمنة
مع أخيهما المسلم وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق قال سألت عن المرأة تحرق في بيتها ما لا تأكل من ثمره قال لا تأكل من ثمره ما لا تأكل من ثمره

مع جهتها سلمى شيخ من بني عبد الرحمن بن حجاج عن الصادق ع قال سألت عن المرأة المحرم فبهر محرم فقال إذا كانت ما مونة ولم تقدر على محرم فلا بأس بذلك ولا
فرض واجب فلا بشرط فيه المحرم كما تسلمة إذا تخلصت من أبدى الكفار وقال أحمد في رواية أخرى المحرم من السبيل وإن المرأة الوسوسة إذا لم يكن لها محرم ولا محرم عليها إلى

برقال الحسن البصري والتخفي والحق وابن المنذر واصحاب الراي فلو لم يكن محمدا لم يجر لها الخرج الا ان يكون بينهما بين مكر مسير مادون ثلثة ايام لما رواه ابو هريرة

فان رسول الله صلى الله عليه واله لا يحمل كرامة تؤمن بالله واليوم الآخر ان شاف من يوم الاممهاد ومحمد ولا انها اثبات سفره في دار الاسلام فلم يحرم كماله في الطلوع والحديث مخصوص بالخاص من ابد الكفار فيكون مخصوصا بالاشعة اكثرها الوحدانية في انما عدا : في انما عدا : في انما عدا :

فإن الزوج إذا اذن لزوجته في الحج جاز له المضيق وإن لم يصحها قلنا نبدأ بالحرم عند المشترطين له هو الزوج أو من يحرم عليه على الثاني

[illegible]

وإن كنته أباً لم تصاعده إلا ومعهما أبوهما وأبنيها وأزواجهما وأولادهم منها قال أحمد ويكون زوج أم المرأة محرم لها جميعها وبإساق الرجل مع أم ولد لجده
فإن كان الخوفا من الرضاة غلبت معتة قال إمام أمه إن لم يكن محرم لها في حق الفرض دون غيره وأما من لا تحرم عليه مؤنث فلا تحرم كعدها وزوج اختها

ما برون سلاطین و ملوک و امرا من محرم علیه سوابق و بلیس بجرم بعلها و روج

فصل فی شرح
ارکب

والثالث

النظن

سقطه

کتاب الفقه
فی الفقه
کتاب الفقه

وفي الآخر ان غير واجب عليه وجعل الاسلام شرطاً في الوجوب به قال ابو حنيفة لنا عود قوله ثم والله على التامير جالب البذل العارض هو الكفر لا يصلح للمنافقة كما لا يمنع من
الخطاب بالاسلام واحتجاج ابي حنيفة بان الكافر اما ان يجيب عليه حال كفره او بعد اسلامه والاول باطل لا نه لو وجب عليه لصح منه والالزم التكليف بالحق والثاني باطل لقوله
الاسلام يجب بآياته وهو غلط لان الوجوب حال الكفر يستلزم الصحة العقلية اما الشرعية فانها موقوفة على شرط قادر عليه هو الاسلام فكان كالحديث الخاطي
اذا عرف هذا فلما حرم وهو كافر لم يصح احرامه فاذا اسلام قبل فوات الوقوف بالشعر وجب عليه الرجوع الى الميقات فاشاء الاحرام منه وان لم يمكن ان يرجع من وقوفه
ولو اسلام بعد فوات الوقوف بالشعر وجب عليه الرجوع الى الميقات اشاء الاحرام منه وان لم يمكن ان يرجع من موضعه لو اسلام بعد فوات الوقوف وجب عليه الميقات
مسئلة الرتبة اذا كان قد حج حالة اسلام ثم حصل الادتداء بعد قضاء مناسكه لم يعد الحج بعد التوبة وبغيره قال الشافعي لما رواه العامة من قوله لما سئل
اجتبا هذه لعاصم ان لا يد فقال لا بد من طريق الخاصة قول الباقر عليه السلام من كان مؤمناً في ثم اصابته فنية فكفر ثم تاب يجب له كل عمل صالح عمله ولا يبطل
شيء ولا نواقع الحج بشرط فخرج عن هذه لعدم وجوب التكرار وتروى الشيخ زه وقوى الاعادة بجزء ابو حنيفة لقوله نعم ومن يكفر بالاباء فقد جطأ عليه وهو
ممنوع فان الاجابة مشروطة بالوفاء قل **نفس** الخالف اذ حج على معتقده ولو خيل بشئ من اركان الحج لم يجب عليه الاعادة لان ايمانك عليه السلام سئل عن رجل حج و
لا يعرف هذا الامر ثم من الله عليه بمعرفة والدينونة بنحوه عليه حجة الاسلام او قد قضى فريضة قال قد قضى فريضة ولو حج الخليل حديث **تدني** احسن
لواجر ثم اورد ثم عاد الى الاسلام كان احرامه باقياً وبني عليه ولشافعي رحمه الله الا بطلان ليس بجديد لان الاحرام لا يبطل بالموت فالبطلان بالردة
ومنها ما هو شرط في الوجوب والصحة وهو البلوغ والحرية والاستطاعة وامكان المسير لان الصبي والمملوك ومن ليس له معزة زاد ولا حيلة وليس بمجلى الترتيب
يمكنه المسير لو تكلفوا الحج لصلح منهم وان لم يكن واجبا عليهم ولا يجزئهم عجة الاسلام **مسئلة** جامع الشرائط اذا قد روى على المشي كان المشي افضل من الركوب مع عدم
الضعف عن اداء الفرائض ولو خاف الضعف عن اكمال الفرائض واستنفذ الشرائط والدعاء كان الركوب افضل لقول الصادق عليه السلام لعبد الله بن عباس ان
اشئ ولا افضل سئل الصادق عليه السلام عن فضل المشي فقال الحسن عليهما السلام قمر ربه ثلاث مرات حتى يغلا ويغلا ويثوبوا وثوباً ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار
على قدمه وقدرى ان الصادق سئل الركوب افضل ام المشي فقال الركوب افضل من المشي لان رسول الله صلى الله عليه واله ركب وهو محمول على المنفصل الذي ذكرنا
لما روى عنه ابي ثوبان انك تشتهى ان يكون احب اليك فان ذلك اقوى على الدعاء والعبادة **تدني** لو نذر ان يحج حجة الاسلام ما شايه عليه لو اقام
به مع التقدمة لانه نذر في طاعة ولو عجز عن المشي وجب الركوب لو نذر ان يحج ما شايه حجة الاسلام فان بوقت تعين مع القدرة فان عجز في تلك السنة لحق
الركوب مع القدرة وعدم العجز عن النذر فبسط ولو لم يكن مقيماً توقع المكنة **مسئلة** اذا اكلت شرايط الحج فامهل اثم فان حج في السنة المقبلة بوث في سنة ويحجب عليه
المبادرة على الفور ولو مشياً مات وجب الحج عن حجة الاسلام وعمره من صلب المال لا يسقط بالموت عند علمائنا الجمع وبغيره قال الحسن وطاوس والشافعي لما رواه
العامر بن ابن عباس ان امرأة سالت النبي صلى الله عليه واله عن ابها مات لم يحج قال حي عن ابك من طريق الخاصة ما رواه سماعة بن مهران قال سالت الصادق عليه
عن رجل يموت لم يحج حجة الاسلام ولو بوضو وضوء وموس فقال يحج عنه من صلبه لا يجوز غير ذلك لان حق استغفر عليه تدخله النيابة فلم يقط بالموت كالدن وقال
ابو حنيفة ومالك تسقط بالموت في وضو وضوء من الثلث وبغيره قال الشعبي والخفي انها عبادة بدنية تسقط بالموت كالصلاة والفرائض لا تدخلها النيابة
مسئلة وفي وجوب الاستنجاء من البلد الذي وجب عليه المسح فانه ما من بلد او من الموضع الذي يسره فلو ان احدهما ما ويره قال الحسن البصري اسحق
مالك في النذر الثاني ان يحج اقل ما كان المكنة وهو الميقات بغيره قال الشافعي وهو الاقوى عندى لان الواجب في المناسك المشاعر المخصوصة ولهذا يخرج
بذبة التجارة ثم رتبة الحج عند المواقف اجزاء فعله فعلنا ان قطع المسافر غير مطلوب بالشرع ولما رواه حمزة بن عبد الله عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل حج
وجاءه من الكوفة فحج عنه من البصرة قال لا بأس ان يقضي جميع المناسك فقد تم حجة رسال على بن ابي ابي صادق عن رجل اوصى ان يحج حجة الاسلام فلم يبلغ
ما ترك احسن رتبة ما قال حج عنه من بعض المواقف الذي ذكره رسول الله من حزين لو بقت فصل الامام في الجواب هل يمكن ان يحج به من بعد من الميقات ام لا **الحج**
الاخرون بان الحج واجب على الميت من بلده فوجب ان يثوب عنه من ان القضاء يكون على وفق الاداء كقضاء الصلوة والصيام ويحجب عن الوجوب من البلد وما
ثبت ثنائاً وهذا الواقف له البذل في الميقات لم يجب عليه الرجوع الى بلده لان اثناء الاحرام منه فدل على ان قطع المسافر ليس مراد الشافعي **تدني** لو كان له
موطنان قال الموحدون الاستنابة من بلده يستتاب من اقر بها فوجب عليه الحج بخلافه ان يبعثه او وجب عليه ببغداد او وجب عليه ببغداد فثبت ان قال احمد حج عنه من حيث وجب
عليه لاس حيث هو ثم يحتمل ان حج عنه من اقر بها المكنة لا نه لو كان حجة اقر بها المكنة لم يجب عليه الحج من ابعده فكذا ناسبه فان خرج الحج فانك الطريق عن حجة
مات لا نه سقط بعض ما وجب عليه فلم يجب ثاباً وكذا ان مات ناسبه استتب مات كذلك قال احمد لو احرم بالحج ثم مات صحته النيابة عنه فيما بقي من الشك سواء
كان احرامه لنفسه او لغيره لانها عبادة تدخلها النيابة فاذا مات بعد فعل بعضها قضى عنه باقية كالزكاة وكولو لم يخلف تركه حتى يا حج من بلده حج عنه من حيث
ولن كان عليه ان لا يلقى خاصاً وبوخذ للخصصة فيستاجرهما متبلياً ولو اوصى ان حج عنه ولم يبلغ النفقة قال احمد حج عنه من حيث تبليغ النفقة للراكم عن
مدينة لقوله ان امرئكم بامرنا نؤمنه ما استطعتم ولا نه قد روى على اداء بعض الواجب فلو تركه الزكاة وعنده رواية اخرى ان الحج يسقط عن عليه ان حق الاداء
المعبر ان بالتقديم وهو باطل لقوله دين الله احق ان يقضى ولو اوصى حج تطوع بثلاث له فلم يفت الثلاث بالحج من بلده حج به من حيث يبلغ ويستتاب عن الميت
باقلاً ما يؤخذ الا ان ترضى لورثته بزيادة او يكون قد اوصى بشئ فيجوز ما اوصى به الميراث على الثلث **مسئلة** اذا اوصى ان حج عنه فاما ان يكون حج واجب او مندوب
او كالمندوب وجوبه ونسبه فان كان بوجوب فلا حج ما ان يعين قد لا ولا وان عين فان كان بقدر اجرة المثل اخرج من الاصل وان دامت عن اجرة المثل اخرج من المثل
من الاصل والباقي من الثلث وان لم يعين اخرج من المثل من اصل المال وان كان مندوباً اخرج ما يعينه من الثلث ان عين قد روى الا اجرة المثل وان لم يعلم اخرج من
الثلث اجرة المثل او ما يعينه حلالاً لا على النذر لصاله البرائة ولو اوصى بالحج عنه وبما حج عنه بقدر ثلثه اياه امره واحداً او ازيد ولو اوصى بالحج ولم يبلغ
الثلث قد روى عنه من اقر بالماكن ولو لم يوجد لغيبه وكان عليه دين صريح الدين فان فضل منه فضلة او لم يكن دين فالاولى الصدقة به بخبره بالوصية
عن ملك الورثة ويحتمل صفة البراءة لانه لما نذر الوجه الموصى به رجع الى الورثة كانه لا وصية **مسئلة** من مات قبل الحج فاما ان يكون قد وجب عليه

افضل
في كل شيء
الفضل

افضل
في كل شيء
الفضل

هذا هو الحق

في حجة الاسلام

في حجة الاسلام

الحج اذا كان قد استقر عليه ولا يمكن من الايمان به ولم يفعل وجب عليه القضاء لما رواه الحلبي في الصحيح عن الصادق قال يقضي عن الرجل حجة الاسلام
 من جميع ماله وان لم يكن قد استقر له حال ما تحقق الوجوب له ركنه الوفاة فانه يسقط عنه فرض الحج ولا يجب الاستحباب وكذا لو لم يجب عليه الحج لم يجب الاستحباب لكن يجب
 خصوصا الابوين واداه العامة لان النبي امر بارتد عن ابيك واعتزم ومن طريق الخاصة ما رواه عمار بن عبد الله قال قلت لصادق عليه السلام يلغى عندك تلك
 لوان رجلا مات ولم يحج حجة الاسلام فاج عنه بعض اهلنا ذلك فقال اشهد على ابيك حديثي عن رسول الله انه انا رجل فقال يا رسول الله ان ابني مات ولم
 يحج حجة الاسلام فقال حج عنه فان ذلك يحجز عنه وفي الصحيح من معوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عن رجل مات لم يحج حجة الاسلام فاج عنه بعض
 اخوانه هل يحجز عنه وهل ناقصة فقال بل هي حجة ياميز ولو اراد ان يحج عن ابوي فقال الحمد لله اني قد تقدم الحج عن الام لانها مقدماتي ليرى قال ابو بصير جلد رجل
 الى النبي فقال من احق الناس بحسن صحابي قال ما قال ثم من قال امك قال ثم من قال ابوك ولو كان الحج واجباً على الاب وان هابداً وبلائاً واجباً كان ذلك
 من الطوع مستثلاً من وجب عليه الحج فخرج لادائه فان في الطريق لم يضرط بالناخير بل خرج وجوباً له الحج ولو يجب الحج في كل سنة في الحج سواء دخل الحرم ولم
 تلت كان الحج قد استقر في ذمته بان وجب عليه الحج في سنة فلم يخرج فيها واخر السنة اخرى فخرج فان في الطريق فان كان قد احرم ودخل الحرم فقد اجزأ عما وجب عليه سقط
 الحج عنه سواء كان وجب عليه الحج عن نفسه وعن غيره بان استوجز الحج فان بعد الاحرام ودخل الحرم وتبرأ من ذمة النوبان مات قبل ذلك جاز يقض عنه من صلب
 ماله وقال احمد بن حنبل عن عمار بن عوف قال سالت ابا عبد الله عن رجل مات لم يحج حجة الاسلام فاج عنه بعض اخوانه ان كان قد احرم ودخل الحرم فقد اجزأ عما وجب عليه سقط
 وان ما قبل الصحيح عن الصادق قال سالت عن رجل خرج حاجاً ومعه جمل نفقة وزاد فان في الطريق فقال ان كان ضرورة في الحرم فقد اجزأت عنه حجة الاسلام فان فضل من ذلك
 ان يحرم وهو ثوب فهو لو رثته فلما رأت ان كانت حجة تطوعاً فان في الطريق قبل ان يحرم لم يكن جملته ونفقته وما تركه قال لو رثته الا ان يكون عليه دين فيقضي دينه ويكون
 ضروره ونفقته بوصيته فينفذ ذلك لمن اوصى به قبل ذلك من الثلث قبل ذلك استقر الحج في الذمة يحصل بالامال بعد حصول الشرايط باسرها مضى وان جميع اهل
 في حجة الاسلام الحج ويحتمل مضى زمان يتمكن فيه من الاحرام ودخول الحرم اثنى الكافي عليه الحج على ما تقدم ولا يصح منه قبل الاسلام فان وجد الاستطاعة حاله الكفر فالحج
 ان لم يقض عنه ولو اسلم وجب عليه الايمان بان استقرت الامانة ولو فقدت بعد اسلامه لم يجب عليه بالاستطاعة السابقة حال كونه ولو فقدت الاستطاعة بعد الاسلام
 ومات قبل عود ما لم يقض عنه ولو اخرج حال كونه لم يقض عنه وعاد بعد الاسلام ولو استطاع المريد حال دونه وجب عليه وصح منه ان يات بمات اخرج من صلب تركته
 وان لم يترك على اشكال مستثلاً من وجب عليه حجة الاسلام فنقد الايمان ثم بما نذر له لان متعلقة طاعة ولا يجب عليه الايمان بحج اخرى فائدة التذرع وجوب
 الاسلام لو اتم ولو نذر حجة اخرى وجب عليه التذرع فالحج الاسلام ولو اطلق التذرع لم يوجب حجة الاسلام ولا المغارة وجب عليه الحج اخرى حجة ولا يحجز احد بها على اخرى
 وقال بعض علماء ائمة الحج ونوى النذر اجزأ عن حجة الاسلام وان نوى حجة الاسلام لو يحجز من التذرع لما رواه رفاع بن موسى في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل
 نذر ان يشي الى بيت الله بل يحجزه ذلك عن حجة الاسلام قال نعم وكذا لا ريب لاحتمال ان يقصد بالتذرع حجة الاسلام مستثلاً لو نذر الحج ماشياً انفق تذره ووجبه
 الى بيت الله ثم واداه الناسك فلو احتاج الى عبور ممر عظيم في سفينة قبل يقوم السفينة الوجه لا يستحب لو ركب ممره بغير ما يحتاج واقتضا الا ان يكون معدداً ويجز
 وشبهه بركب الاشياء عليه ولا يسقط عنه الحج لان نذر الحج ماشياً لا يركب فيسافر نذر اجزأه وبالعجز عن البعض لا يسقط البلاء لما رواه رفاع بن موسى في
 الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل نذر ان يشي الى بيت الله قال فله مشي قلت فانه يقول ان ذاق كركب لوركب لبعض شئ ومشي البعض قال بعض علماء
 يجب لقضاء ماشياً الا خلا له بالصفة وقال بعضهم يقضه ومشي في القضا فادركه ويرك فيه ماشياً ولا ولو عجز عن المشي قال بعض علماء ائمة كركب يكون بذنه لما رواه
 ذريح الخاربه قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حلف بالحج ماشياً فخرج عن ذلك فلم يطقه قال فليركب فليسقط الهدى قال بعض علماء ائمة كركب لا مدي عليه قال بعضهم ان
 النذر مطلقاً توقع المكنة وان كان مقتداً سقط للحج عن فعل ما نذره مستثلاً لو مات عليه حجة الاسلام واخرى منذ ذرة مستقرتان وجب الحج من صلب
 ماله اجرة الحجته لا تمام كالدن والشيخ ذرة قولان حجة الاسلام يخرج من اصل المال وما نذر من الثلث لو حجب تلك الاصاله ووجوبه بالعرض لانها كالتبرع بها
 فاشتمل التذرع ولما رواه ضر بن بن اعين انه قال سالت عن رجل حلف بحجة الاسلام ونذر ذرة شكر ليجي ثوباً فان في الرجل الذي نذر قبل ان يحج حجة الاسلام وقبل ان
 يفي لله بنذره فقال ان كان ترك ما لا يحج عنه حجة الاسلام من جميع ماله ويخرج من ثلث ما لا يحج عنه للند وان لم يكن ترك ما لا لا يقدر حجة الاسلام من جميع ما
 ويخرج من ثلث ما لا يحج عنه للند وان لم يكن ترك ما لا لا يقدر حجة الاسلام من جميع ما لا يحج عنه للند فانما هو دين عليه قال الشيخ قوله فله
 عنه ولله ما نذر على جهة التطوع والاستحباب دون الفرض والاجاب الوجه ما تقدم قلنا فليس لو اوصى الحج وعنه من الطاعات فان كان فيها ما لا يحج
 ولو كان الجميع واجبا وقصر تركه بسطت على الجميع بالخصص فان لم يمكن الاستحباب لم يعمل في نصب الحج صرف البلاء وقال بعض علماء ائمة يقدم الحج لا ولو تروى
 والوجه ما قلناه اثنى او اوصى ان يحج عنه من كل سنة بمال معين فلامع ذلك القدر للجنة جعل مال سنين سنة ولو قصر اجعل نصب ثلث سنين وما كان لما رواه
 ابو بصير ثم نذر قال كتب اليه علي بن محمد الحصبني ان ابني عمر اوصى ان يحج عنه بمائة دينار في كل سنة وليس كفي فانا نذر في ذلك فكتب يجعل حجة حجته فان الله بذلك
 مستثلاً لو كان عنده ودية ومات صاحبها عليه حجة الاسلام وعرف ان الورثة لا يورثون الحج عنه فكتب حجة حجته من حج عنه وليدفع الوديعه في الاجارة بالجرم
 لان مال خارج من الورثة ويحجزه في الحج فليصرف فيه ولما رواه عبد الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل استودعني ماله لئلا يفسد لولده شيء
 ولم يحج حجة الاسلام قال حج عنه وما فضل فاعظم ان ثبت هذا فانما يوجب له بشرط علمه بان الورثة لا يحجون عنه اذا دفع المال اليهم وبما ان الضرر
 فلو كان على نفسه وماله لم يحجزه ذلك الحج ان لا يتمكن من الحرام فان تمكن منه بان يشهد له علمه بان ذلك او غيره ذلك من الاستحباب في ذمة حجة
 الورثة من الاستحباب لم يحجزه الاستقلال به ولو عجز عن اثبات ذلك عند الحاكم جاز له الاستئذان بالاستحباب مستثلاً اذا نذر الحج مطاً ليرتفع النذور بل يجوز
 التأخير الى ان يغلب على الظن الوفاة ولو لم يفعلها فافضه زمان يمكنه فيه فعل الحج ولو فعله حتى مات جاز يقض عنه من اصل تركه لا نذر وجب عليه التذرع
 واستقر فيه زمان لم يمكن ولا يسقط عنه بعد وجوب الفورية اما الوضعية على عن الفورية فانه يصح حتى يزول المانع فان مات قبل زوال المانع لم يحجز القضاء
 عنه لقول شرط الوجوب هو القدرة ولو عجز عن الوقت فاضل مع القدرة قضى عنه وان منعه عارض كمرض او عدو حتى مات لم يحجز قضاءه عنه ولو نذر الحج اذ كان

وهو نصيب

وهو مضروب فالأقرب جواب الاستبانة بحجة الإسلام **مسألة** لا يجوز لمن حجب عليه الحج واستقر أن يحج تطوعاً ولا نكاحاً المهر بضيق وقته فإن حرم تطوعاً لم يقع عنه حجة الإسلام وبر قال الشافعي في المنهاج وقول ابن عمر إن لا نكاح إلا بالحج وعليه فرضه فوقع عن فرضه كالطلاق وقال مالك الثوري أبو حنيفة وأصحابه لم يقع

يقع لما نواه وهو رواية اخرى عن احمد والتحقيق ان نقول ان كان تدل عليه واستقر الخبر عن احمد اما عن جرح الاسلام فلا بد لم يحصل شره وهو وخوفه وانما
عن جرحه ان كان الجرح يجب عليه وقع عن التطوع **قلت** ندب لو كان عليه عتبة مندرة فاحرم من تطوع لم يقع من المندرة الا قرب المندرة لان المندرة
فلا بد

واجب في حجة الاسلام وقال اخذت مع عن المنذرة لانها واجبة فهي حجة الاسلام احسن العروة كالحج فيها ذكر لانها احسن النكاح فاشبهت بالاحرم مستند في نون
الحج فان اطلق الوضوء كان قد استقر عليه حجة الاسلام او لا لعدم البعوض به في فعله او في ان قبله المنذر به ان فان لم يكن جاعا لم يربط حجة الاسلام مستند

نذره وان كان ضرورة ثم ان طلع بعد ذلك ففي وجوب عليهم حجة الاسلام نظر المتغلب لان الزمان قد استحق صفة الزمان في حجة الاسلام فلو قدم حجة النذر لكان
لهم وجوب تقديم حجة الاسلام وان اوجبنا التقدير لمحمّل البطان ووقع الحج عن حجة الاسلام على ما تقدم البحث فيه ومع الحاق الزمان في النذر لو كان مستطاعا
لما كان ذلك مستلزما للاستطاعة فبما النذرة قلنا ^(٩) لانه لو ادعى النذرة من عليه حجة الاسلام فوقع عن حجة كاختاره بعض علماء

ان بديحة الاسلام وكذا الوجه قد استطاعت قبل نقل المندودة نقل بيت الواحرم بالمندودة من علي بن حبة لا دارم فويعت من حجة الاحسان بغير حجة
لورسقط المندودة وهو قول ابن عمر ان عطا واحد لا نهاجرة واحدة فلا تجزئ عن حجتين كما لو نذر حجتين في واحدة وقال احمد في رواية اخرى عن ابنه جعفر بن محمد في
الانقضاء انما هو ما يندون فانه كالمالك كالمسلم في حجة واحدة بنسبه وهذا كالمندوب في حجة واحدة بنسبه فلا يلزم ان يندون في حجة واحدة بنسبه وهو قول ابي
الاحمر

[illegible]

وخرجت الاسلام اذ بهم لوان رجلا يدان بصلته ربيع دعات قصبة العصر البسم للبحر من مصر ومن اند فاعل دورت فولي بن عبد الله فقال صديق
وقد روى علماء وأما مثل ذلك عن الصادق وقد سلف المطلب الثاني في إتمام ما فات في شرحنا الأول في شرائط الحج والذبح وشبهه فمسئلة
شترط في انقضاء النذر والعهد والتكليف المحبة والاسلام واذن الزوج خاصة فلا يقع نذر الصمد وان كان له مقادير الحنجر الطقة ولا مباح

بشرط انعاما ولدوق تمين والعهد التجليفت محبة ولا سلام وادب نوح حاصره ولا يعقل بدرا تصيبه ان من مرقها ولا المجنون الطبول ولا من اجل
ادوارا اذ وقع حاله جنونه ولا السماء السكان ولا المغوي عليه ولا السامح ولا الغافل ولا النائم ولا العبد الا باذن مولاه فان اذن له النذر لم يكن عليه
ولا الزوجه الا باذن الزوج ومع اذنه النذر وليس له منها فاضله الا محل تمين الولد ولونته والكاف لم ينعقل نذره وان سلا ولا بشرط النذر شرط

ولا الزوجة الا باذن الزوج ومع ذلك الشرع يفسر لها ما لا يفسر لغيرها من كونها لا تملك ان تبيع نفسها ولا ان تبيع غيرها من الرجال الا بالزوج ومع ذلك الشرع يفسر لها ما لا يفسر لغيرها من كونها لا تملك ان تبيع نفسها ولا ان تبيع غيرها من الرجال الا بالزوج ومع ذلك الشرع يفسر لها ما لا يفسر لغيرها من كونها لا تملك ان تبيع نفسها ولا ان تبيع غيرها من الرجال الا بالزوج

[illegible]

ولقد رآه وقد هو معصوب بن جبلة سبابة **باب تحت النكاح** عسر ربط النكاح فسدان في ربط على النكاح في العمل فسدان
والنوب عنه وعدم شغل في متبوع واجب في النقص بناتة المجنون ولا الصبي غير المبرور لا تنفع تحقيق القصد منها ولو كان الصبي مبرراً قبل لا يصح ان يكون نابيا
لان له من مكلف فلا ينقص منه العباة ولا بنه القربة ولا نفعه من نفسه ان غير مكلف لا مواجد بما يصدر عنه فلا تحصل الثقة بافعاله وقبل نفعه لان حجر عن

فلا يجوز الكافر عن غيره الكافر والمسلم لو يصح سواء استوير واستتب عن اجابة او تطوع بالبيع لانه لا يقيم منه بنزلة القرينة التي هي شرط في صحة الفعل وكذا لا يثبت

وهو متنع في حق الكافر لا استحقاقه في الآخرة الخزي والعذاب لا استحقاقه واذا انتفى استحقاق الثواب انتفى ملزمه وهو صحة الفعل عنه مستلزم قال الشيخ

نيجوز لاحدان يجمع عن غيره اذا كان مخالفا للاعتقاد الا ان يكون اباه فانه يجوز له ان يجمع عن غيره من ابيه الاستثناء وقال لا يجوز ان يجمع عن المخالف سواء كان
او غيره والشيخ عول على ما رواه بن عبد الله في الصحيح عن الصادق قال قلت لابي عن الناصب قال لا قلت فان كان ابي قال ان كان ابوك فنعى الاحتجاج بالرواية الاولى

ولا شماتة لك على البر إلا بوبرأنا **فأعرفت هذا** فالرواية مخصوصة بالنائب وهو الذي يظهر بالعداوة لأهل البيت عليهم السلام وقول الاحتجاج أعلم أن الذي يستحقه الثواب الإيمان بغير المؤمن لا يستحق ثوابا أما الخالف فيجوز أن ينوب عن المؤمن ويجزى عن النوب ذاته محل بركن لا منها يجزى عنه ولا يجزى

عليه الاعادة لو استبصر فذلک علی ان عباد الله معتبره في نظر الشرع يستحقون الثواب اذا رجع الى الايمان لا الزكوة لانه دفعها الى غير مستحقها وبطل على ذلك
كلمة ما رواه يزيد بن مغيرة العجلي عن الصادق قال سألته عن رجل حج وهو لا يعرف هذا الامر ثم من الله عليه بمغفرة والدتي فونه به عليه السلام او قد غفرتي فغفرتي

قال قد تصف من خصة ولوج لكان احب الي قال فسالت عن رجل وهو من بعض هذه الاصناف من اهل القبلة ناصب منك برهمن من الله عليه معرفة هذا الامر بقضيه الاسلام قال يقضي الي وقال كل عمل عمله وهو حال نصيب ضلالتة ثم من الله عليه عرفه الولاية فانه يوجب عليه لا الزكوة فانه بعيدها الان قد وضعت في غير مواضع الانما

لاصل الولاية واما الصلوة واجج والصيام فليس عليه قضاء **مسألة** يشترط في النائب ثلثة اقسام **مسألة** وجب عليه بالاصالة أو الاستبجاء أو الاذعان فلو وجب عليه
حج بسبب احد هذه لم يجز له ان ينوب عن غيره الا بعد اداء فرضه لرواه العامة عن عتيق بن اسد وسئل الله سمع رجلا يقول لميل عن شيرته فقال رسول الله من شيرته قال قرة

في قال بحجة قط قال لا قال فليجعل هذا عن نفسك ثم اتج عن شبريرة ومن طريق الخاصة ما رواه سعد بن ابى خلف في الصحيح عن ابي الخضر عليه السلام قال سألت عن الرجل الصلوة
يحج عن الميت قال نعم ان لم يجد الصلوة ما يجبر من نفسه فان كان له ما يجزى فليس يجزى عنه حتى يحج من ماله وهي تجزى عن الميت ان كان للميت عدة مال وان لم يكن له مال ولا

دفتنه مشغولة تبصر في الزمان في الحج عن نفسه فلا يجوز صرفه في غيره لاستلزام ترك الواجب لالتقاءهما مسئلة ثلث لو وجب عليه الحج الاسلام واستقر بان مضى زمان يمكنه
ابتاعه فيه فاهل ولم يستقر بان كملت اشرطه في ذلك العام في عن غيره استبعادا او بناه لم يصح حج عن غيره ولا تقع البنية عن نفسه بل يقع باطلا قاله الشيخ وروى قال ابو بكر

عبد العزيز وهو مروي عن ابن عباس لا دارج لا يقع عن نفسه لعدم ثبوت ذلك عن غيره لوجوب صرف هذا الرفق الى حجة كان صرفة الى حججه من سباعته واليهي
بدل على الفساد لانه لما كان من شرط طواف الزيارة بقبض النية ففي نواه العزم لم يتبع لنفسه ولهذا لو طاف حاملا العزمه ولم ينو لنفسه لم يقع عن نفسه ولو رآه سجد

اوبالند
فای کف
نمایند
فای کف

بدرغفسه

فان قول الكاظم فان كان له ما يحرمه عن نفسه فلا يجزى عنه حتى يحرم من ماله ولما رواه ابراهيم بن عتبة قال كذا ليه ساله عن رجل حرره ليرجى فطرح عن ضرورة ليرجى
 فطرح عن كل واحد منها تلك الحجج من جهة الاسلام فثبت ذلك بالاسناد الذي لا يجوز ذلك قال الشيخ انه محمول على ان اذا كان للصبر وفعال فان تلك الحجج
 لا تجزى عنه وقال الاوراعي والشافعي واحدا في الروايتين لا يثبت بغيره من جهة الاسلام لحد ثبوت خبره ولا ينجح عن غيره بغيره من جهة الاسلام فثبت ذلك بالاسناد الذي لا يجوز ذلك
 صديقا وحديث شريفة لا دلالة فيه لانه لم يثبت احرامه بالتلبات الا في فاسد النبي باثاء الاحرام عن نفسه ورفض ما قاله من التلبات حيث لم يثبت احرامه ولو فرضنا
 احرامه فانه امر باج من نفسه وهو يكون بتجدد بدنه ليرجى وباطال الاولى فلا بد على صحة وقوعه عن نفسه **هذا** فلو وجب عليه الحج ولو بغيره فخرج بانه
 عن الغير لم يجزى عن احدهما فلو فقد الاستطاعة بعد ذلك الوقت باق وجب عليه الحج لاجتماع الاسلام وجب عليه تجديد الاحرام لان الاولى تقع باطلا ولو اكل حجرا عن الغير
 لم يقع عن احدهما على ما تقدم ثم يجب عليه لا ابتداء في العام المقبل بحجة الاسلام عن نفسه اذا تمكن منه مشيئا لا بشرط الزاد والراحلة مع القدرة على الشك والحج ولو وجب عليه
 حجة الاسلام ولو بغيره في المضي ثم حدث ما يمنعه من المضي ولم يتمكن منه ثم لم يقدر على الحج فيما بعد لا حصلت له شرائطه فانه يجوز له ان يحج عن غيره لانه لم يستقر
 ذمته ولو كان الحج قد استقر في ذمته بان فرض بدنه لم يجزى عن غيره سواء عجز فيما بعد او لم يعجز يتمكن من المضي ولو يتمكن مسئلة الصبر اذ لم يجب عليه حجة الاسلام
 او وجب له بغيره بان خرج عام تمكنه تجديد عجزه يجوز ان يحج له نابيا عن غيره عند علمنا ما رواه الحسن البصري وابراهيم النخعي وابو الحسن ثقفيا ونقله العامة عن الصادق
 جعفر بن محمد عنهما السلام ورواه غيره وهو قول الاوراعي والشافعي واحدا في الروايتين واسحق لا يجوز لمن لم يحج حجة الاسلام ولم يصره من ضرورة ليرجى
 نفسه كالزكاة لما تقدم في حديث سعد عن الكاظم ولما رواه معاوية بن عمار عن الحسن بن الصادق في رجل حرره مات ولم يحج حجة الاسلام ولم يصره من ضرورة ليرجى
 وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال لا بأس ان يحج الصرورة عن الصرورة وقال الاوراعي والشافعي واحدا في الروايتين واسحق لا يجوز لمن لم يحج حجة الاسلام
 ان يحج عن غيره فان فعل وقع احرامه عن حجة الاسلام لحديث شريفة ولا دلالة فيه ولا تقدم مسئلة لو كان الرجل قد سقط فرض احد النسكين عنه دون الآخر
 جازان بنوب عن غيره فيما سقط فرضه عنه بادائه فلو كان على انسان حج وعمره في جازان حج عن غيره لسقوط فرض الحج عنه وليس ان يعترف قبل ان يبرئ ذمته من الحج
 ولو كان قد اعتمر ولم يحج جازان بنوب عن غيره في الاعتماد دون الحج مسئلة الا قرب عندي جوان بنابة العبد عن الحر باذن مولاه لانه مكلف مسلم لا يحج عليه فجاز
 ان بنوب عن غيره كالحج ومنع احد بنابة العبد الصبي في الفرض لانه لم يسقط فرض الحج عن نفسه ما فهمنا كما حكم البالغ في ذلك والى منه قال جهم ان لها النيابة
 حج الطوع دون الفرض لانهما من اصل الطوع دون الفرض ولا يمكن ان تقع الحجة التي تباينها عن فرضها ما لكونها ليسا من اصله فثبت ان فعلت عنه فلا يلزمها
 رد ما اخذ ذلك لالبالغ الحر الذي قد حج عن نفسه بغير حجة فان الحر البالغ اهلية استحقاق وجوب الحج عليه بخلافها بل حملها على من سقط فرضه الحج والى
مسئلة اذا حج الصرورة العاجز عن غير فقد بدنا وان يجزى عن المنوب ما النائب فلا يجزى عنه فانه في النيابة عن حجة الاسلام ان كانت قد وجب عليه ولا يجزى عنها
 او لم يتحقق بعد وجوبها عليه ما الاجازة عن الميت فلما تقدم في حديث محمد بن مسلم في الصحيح عن احدهما قال لا بأس ان يحج الصرورة واما عدم الاجازة عن النائب
 على نقد بوعلم وجوب الحج عليه ولا برئ الذمة من الحج فلا يتحقق عليه وجوب فلا يتحقق فيه اجازة واما اذا كان قد وجب عليه او لا فلا يلزمها بالواجب في علة التكليف
 لان الحج الذي لا يبرئ من الذمة من الحج فلا يتحقق عليه ولا برئ الذمة من الحج فلا يتحقق فيه اجازة واما اذا كان قد وجب عليه او لا فلا يلزمها بالواجب في علة التكليف
 قوله يجزى عنه ما دام معسر الا مال له فاذا ابر وجب عليه الحج فلو لم يتمكن من الحج فجاز ان يكون المواد ان يجزى عنه عا وجب عليه بالاستحسان مسئلة النائب كالمندوب له فلو لم يتمكن
 بتطوع او بغيره عن الحج حجة الاسلام وقع عن حجة الاسلام لان النائب يجزى عن المنوب والتحقق ان يقول ان كان النائب قد استوجر لابقاء حج تطوع او بغيره ففعل
 استوجر له عنه ولا يجزى عن المنوب ان كان عليه حجة الاسلام لانه لم يبرئها وان يبرئ النائب بالحج عنه احد النسكين ايا المندوب او التطوع لم ينقلب الحج لاجل الاسلام ايضا
 وان كان النائب قد استوجر لابقاء حجة الاسلام فنوى التطوع عنه وعن النوب المذكور ذلك لم يجزى لانه لم يفعل ما وقع عليه عقد الاجارة مسئلة لو اشتان بين
 في حجة الاسلام ومندوبه او تطوع في عام فابها سبق الاحرام وقت حجة عن حجة الاسلام وتقع الاخرى فلو عا او عن المندوب لانه لا يقع الاحرام عن حجة الاسلام
 ممن هي عليه فكذا عن نايبة من اشكال الاقرب ان اذا اتفق الزمان صح العقد فاذ جاز ذلك العام اجزاهما ولا اعتبار بتقديم احرام احدهما على احرام الاخر بل ان كان
 احرام الواجب لاجل ان كان احرام المندوب او التطوع اجزاهما لان الحجتين تقعان في ذلك العام ولو صدق النائب حجة الاسلام او احصر ولم يتمكن النائب منها من تمامها
 في ذلك العام فالأقوى صحة حجة التطوع ولو تعدد العام فاز استاجر الحج التطوع او لا فان تمكن من الاستحسان حجة الاسلام فالوجه عدم الصحة لكن الحج النائب مع حجة التطوع
 ويجزى وجوب ولو لم يكن قد تمكن من الاستحسان حجة الاسلام فالأقرب الصحة ثم يستاجر في العام المقبل حجة الاسلام مسئلة اذا استوجر الحج عن غير وكان الحج لا يقع عن ذلك التبرئة
 عليه رد ما اخذ من مال الاجارة مع علمه بذلك لانه قد استوجر لفعل لا يصح منه ابقائه فوجب عليه رد مال الاجارة ولو كان جاهلا فالأقرب عدم وجوب الرد ما فضل
 عن اجرة المثل لتعبر في احتمال ان يرجع هو بما اعوز **مسئلة** يجوز ان بنوب الرجل عن الرجل وعن المرأة وان تنوب امرأة عن المرأة وعن الرجل قول عام اهل العلم لانه
 فيه مخالفا الا الحسن بن صالح بن حي فانه كره حج المرأة عن الرجل قال ابن المندوب وهذا غفلة عن ظاهر السنة فان النبي صلى الله عليه وآله امر المرأة ان تحج عن نفسها وهذا هو
 الحق لما رواه العامة عن ابي عيسى قال قلت لرسول الله فقال يا رسول الله ابدركم فزنته الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع ان يثبت على نايبة فقال يا رسول الله
 فحج عن ابك ومن طريق الخاصة ما رواه رفاعه عن الصادق عليه السلام في الصحيح قال حج المرأة عن اجنها وعن اجنها وقال حج المرأة عن ابها وعن ابها وعن معاوية بن عمار عن
 قال قلت لمرأة تحج عن الرجل قال لا بأس **هذا** فقد ثبت في الصحيح في حج المرأة عن الرجل شرطين احدهما ان تكون عاترة بمناسك الحج والثاني ان تكون
 حجتا ولا مادوا مصادف عن الصادق عليه السلام قال سالت في المرأة عن الرجل قال نعم اذا كانت فتيمة مسلمة وكانت قد حجت فزنته فزنته خير من رجل وعن زيد الشحام عن
 الصادق قال سمعته يقول حج الرجل الصرورة ولا يحج المرأة الصرورة ولا يحج الرجل الصرورة وروى ابن بكير ذلك بكاد عظماء ونحن نعلم هذا
 الروايات على الاستحسان وان يكون ذلك شرطا ولهذا قال في امرأة خير من رجل ولا شك في جواز ذلك عن الرجل جاز من امرأة مسئلة يجوز ان يحج النائب عن
 اذا كان النوب متبعا من غير اذن سواء كان واجبا او تطوعا ولا يعلم فيه خلاف لان النبي صلى الله عليه وآله امر بالاجح عن الميت معلوما استحالة الاذن في حقته وما حاز فيه
 جاز فله كالصدقة واما الخي فنع بعض العامة من الحج عنه لا باذنه فرضا كان او تطوعا لانه عابدة تدخلها النيابة فلم تجز عن البالغ العاقل الا باذنه كالزكاة والى

احد

التكليف

هذا هو
 ما ذهب اليه
 من حجة الاسلام
 في حجة الاسلام
 في حجة الاسلام

في حجة الاسلام
 في حجة الاسلام
 في حجة الاسلام

سنة

المشرك وجوب الحكم في الأصل ممنوعان مسئلة قد بينا ان يجوز لمن استقر الحج في ذمة من حج تطوعا ولا نذر او لا نية حتى يؤدي حجة الاسلام ويحصل استقرار
بعضه فان يمكن فليخرج مع الاهال واجتماع الشرايط ولو حصلت الشرايط فخلت عن الرقعة ثم مات قبل حج الناس تبين عدم الاستقرار وظهور عدم الاستطاعة
وانقضاء الامكان وهو مذهب اكثر الشافعية وقال بعضهم يستقر الحج عليه ومات بعد ما حج للناس استقرار الوجوب عليه ووجب الاستحباب عنه من صلبه وبن جرح
القافلة شرط حتى لو مات بعد انقضاء ليلة النحر ومضى زمان يمكن السير الى منى والى مكة والطواف للنساء استقرار الفرض عليه ويحمل معنى زمان يمكن فيه
الاحرام ودخول الحرم ولو ذهب الى له بعد رجوع الحاج او مضى امكن الرجوع استقرار الحج ولو تلف المال بعد الحج قبل عودهم وقبل مضى امكن عودهم لم يستقر الحج
لان نفقة الرجوع لا بد منها في الشرايط ولما فقهنا هذا احدهما والثاني الاستقرار كافي الموت ليس يجتهد لما بينا من اشتراط نفقة الرجوع هنا بخلاف السنة
فانه لا رجوع في طرفة اذ يموت استغنى عن المال للرجوع ومنا نفقة الرجوع لا بد منها لو احصر الذي يمكن الخروج معهم فخلوا لم يستقر الفرض عليه ولو سلكوا طريقا غير
فجوا استقراره وكذا اذا حجوا في السنة التي بعدها اذا عاش بقى ماله واذا مات الاستطاعة وتحقق الامكان ولم يخرج حتى مات عصبه عندنا ووجب القضاء من صلبه ان كان
الحج مضيقا فلا للشافعي حيث لو وجب الفرض عليه ولا يصح ابر وجهها احدهما ان يقضى الا لا يقع الحكم بالوجوب المجوز انما هو الناحية دون الثبوت والثاني
لا يقضى الا يجوز ناله الناحية قالوا ولا يظهر ان لمات في وسط وقت الصلوة قبل ادائها لم يقض الفرض ان وقت الصلوة معلوم فلا ينسب اليه التقصير ما لم يؤخر عنه في الحج
ايحذر التأخير بشرط ان لا يبادر الموت فاذا مات قبل الفعل لشهر الحائض والتواني والتقصير ويجري الوجهان فيما اذا كان صحيح البدن ولم يخرج حتى طر الغضب لا يظهر المعصية ولا
نظر الى امكن الاستئابة فانما في حكم بدل الأصل المباشرة ولا يجوز ترك الأصل مع القدرة عليه قال بعض الشافعية ان كان من وجب عليه الحج شيئا مات عاصبا ان كان
شاهبا فلا وهل تخفيف الاستئابة عليه لو صار معصوبا الوجب عندنا ذلك اوجوب لفورته في الأصل فكذلك في بدله وللشافعي وجهان هذا احدهما انه وجب بتقصيره عن
استحقاق الرتبة والثاني انه الناحية كالمبلغ معصوبا عليه الاستئابة على التراخي في قضاء الصوم اذا تعدى بقوته هذا الوجه اهل هو لفوراه ولا على الاختراة
من وجوب لفورته ولو امتنع اجبره القاضي على الاستئابة كما لو امتنع من اداء الزكاة وهو واحد وجهي الشافعية والثاني لا يبرأ من ذلك موكل الى من الرجل عاصبا
اختراة من وجوب لفورته بحكم بعضنا من اول سنة الامكان لا استقرار الفرض عليه يومئذ وللشافعية وجهان احدهما اظهرهما من اخر سنة الامكان يجوز التأخير
اليها وفيه وجه ثالث لم يحكم بحكم يكون عاصبا من غير ان يسند الى وقت معين فظهر الفائدة بكونه عاصبا ان لو كان قد شهد عند الحاكم ولو يقضى بشهادته حتى
لا يقضى كل ارباب سنة لو قضى بشهادته بين الاولى من سني الامكان واخرها منقض الحكم عندنا وللشافعي قولان فان حكم بعضنا من اجل اخرها لم يقض ذلك الحكم
بجمله وان حكم بعضنا من اولها فنفي نقضه قولان بتبين على ما اذا بان فحق الشهور مسئلة يجب الترتيب في الحج فبداية الحج الاسلام ثم بالقضاء ثم بالنذر
ثم بالنوع فلو غير الترتيب وقع على هذا الترتيب لغت نيته عند الشافعي الوجهان بطلان على ما سبق بصورة اجتماع حجة الاسلام والقضاء عند الشافعية ان
بعد الترتيب حججه ثم يعقب فعله القضاء ولا يجوز من حجة الاسلام وكذا عندنا وايضا لو استوجرت الصلوة اوج تطوعا فافسد كذا تقدم حجة الاسلام على حجة النذر
حجة الاسلام واجبة بالاصالة الشرعية بخلاف حجة النذر الواجبة بغير عام المكلف لو اجتمع القضاء والنذر والنوع وحجة الاسلام قدمت حجة الاسلام ثم القضاء
بأصل الشرع ومن عليه حجة الاسلام او النذر او القضاء لا يجوز ان يحج عن غيره مع تمكنه عندنا ومطلقا عند الشافعي ابو حنيفة ومالك فنعاه على ما قلناه ولو
استوجرت الصلوة فنوى الحج عن المنوفان كما قيل وجب عليه الحج وتمكن من فعله بطلت حجته عن نفسه عن المنوف عند الشافعية تقع عن المنوف ثلثه ونية عن نفسه
ولو نذر الصلوة ان يحج في هذه السنة ففعل فان كان قد تمكن بطل حججه ولو لم يتمكن من حجة الاسلام لعدم بنيتها ولا من النذر لوجوب صرف الزمان الى حجة الاسلام ونحو
عن نذره لانه ليس في نذره الاتي بهل ما كان له ان يؤخره ولو استوجرت الصلوة للحج في الذمة جاز ثم يجب ان يبدأ بالحج من نفسه ان تمكن وحصلت الاستطاعة ثم حج عن التواني
في السنة الاخرى اما لو استوجرت معينا هذه السنة وهو مستطيع لم يصح لان هذه السنة يجب صرفها في حجة الاسلام ولو استوجرت السنة الثانية جاز عندنا خلافا
للشافعية حيث شرط اتصال مدة الحارة بمدة الفقد وسبب في البحث معناه وانفسدت الحارة فان كان المستاجر ظن انه قد حج فبان ضرورة لم يستحق الاجابة لغيره
وان علم انه ضرورة وقال يجوز في اعتقادي ان يحج الصلوة عن غيره قال الشافعية صحيح الاجبر ويقع في نفسه ولكن استحقاقه اجرة المثل قولان مسئلة من نذر
عندنا ان يقرب الى احرام سبب الهدى لا يجوز ان يقرب في احرام بين حجتين لا بين عمرتين ولا بين حجت وعمره خلافا للامة فلو استوجرت حج ولم يقرب للحج والامة من
ولم يحج ففقرن الاجبر واحرم بالنسبة جميعا عن المستاجر او احرم الاستوجر له عن المستاجر وبالاخر عن نفسه لم يصح عندنا ولا يستحق اجر الفلح الفعل وللشافعي قولان
المجدد انهما يتقاعن الاجبر لان سنكى القرآن لا يفترقان ولا يمكن صرفهما بامر من المستاجر اليه المثل ان ما استوجرت له يقع عن الشا والاخر عن الاجبر وعلى القولين
لو استاجر رجلا نذر واحد ما لا يحج عنه والاخر ليعتمر عنه ففقرن عنهما ففعل الاول يتقاعن الاجبر على التلخيص يقع عن كل واحد منهما اما استاجرة ولو استاجر ليعتمر
رجلين يتجاعن في سنة واحدة احدهما حجة الاسلام والاخر حجة القضاء والنذر صح عندنا وللشافعية وجهان احدهما لا يجوز لان حجة الاسلام لم تقدم على غيرها والاخر
الجواز لان غيرهما لم يتقدم عليهما هذا الفقد كاف في الترتيب فعلى اول الوجهين لو اتفق احرام الاجبر في الزمان انصرف احرامها الى نفسها وان سبق احرام احدهما
فذلك عن حجة الاسلام عن المستاجر وانصرف احرام الاخر الى نفسه لو احرم الاجبر المستاجر ثم نذر رجلا نذر بعد الوقوف لم يصرف حجة النذر ووقع عن المستاجر وان نذر
قبل فوجهان اظهرهما انصرف الى الاجبر والمحقق عندنا وقوعه عن المستاجر ولو لم يحج قطوع ثم نذر رجلا بعد الوقوف لم ينصرف في النذر وان كان قبله فعل الوجهين
مسئلة العبادات قد قبلت التئابة على ما لا يكون جاز في الحج عند النحر عن المباشرة اما عبوت وكبر لا يمكن معه ترك التئابة على الدابة او فانه او غضب كذلك
او من لا يحج زواله اما الموت فلما روى ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وآله فقالت ان اى مائت لم يحج فقال حج عن امك روى عن ابن عباس ان رجلا قال يا رسول الله
ان يحج نذرت ان حج وماتت قبل ان يحج اناج عنها فقال لو كان على اجتهاد بن اكن فاضبه قال نعم قال فاقضوا حق الله فواحق القضاء قال ابو حنيفة ماله ان لا يحج
لا يحج عنه ويقتضيه الموت نحن نقول ان كان الميت وجب عليه الحج واستقر وفرا في دائره وجب ان يستاجر عنه مولا او وصي يراه لم يرض ويستوى فيه الوارث ولا الحج
كفعله الدين وهو قول الشافعي واما الكبر فلما روى ابن عباس ان امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج ادركت ابني شيخا كبيرا لا يستطيع ان
على الرحلة فاج عنه قال نعم والعمران لا يثبت على الرحلة اصلا ولا يثبت الا بشقة شديدة ومقطوع البدن والرجلين اذا امكنه التئابة على الرحلة من غير مشقة

سنة

وقال للشافعي
تقع عن حجة
الاسلام

من حج

هذا هو الحق لا يجوز النيابة عنه لا ندر بما يعنى في نفسه هذا كله في حجة الاسلام وفي معنى الحج التذوق والقضاء مستلزم تجاوز استنابة المصوب في الطوع والشا في قولنا

من الحج

في

شديدة لا يجوز النيابة عنه لا ندر بما يعنى في نفسه هذا كله في حجة الاسلام وفي معنى الحج التذوق والقضاء مستلزم تجاوز استنابة المصوب في الطوع والشا في قولنا
الجواز وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعية والحنابلة في حجة الاسلام وفي معنى الحج التذوق والقضاء مستلزم تجاوز استنابة المصوب في الطوع والشا في قولنا
ولو لم يكن المستطيع ولا وجب عليه لعدم الاستطاعة ففي حجة الاسلام في حجة الاسلام وفي معنى الحج التذوق والقضاء مستلزم تجاوز استنابة المصوب في الطوع والشا في قولنا
عن حجة الاسلام فان جواز الاستجارة للطوع في حجة الاسلام في حجة الاسلام وفي معنى الحج التذوق والقضاء مستلزم تجاوز استنابة المصوب في الطوع والشا في قولنا
الاجرة ولا يتحقق المسمى على هذا فالاصح ان الاجرة يستحقها المثل لان الاجرة دخل في العقد طامعا في الاجرة وتلفت منفعة عليه وان لم ينفذ منها المستاجر فضا
استأجره محل طامع منصوب في حجة الاسلام في حجة الاسلام وفي معنى الحج التذوق والقضاء مستلزم تجاوز استنابة المصوب في الطوع والشا في قولنا
في حجة الاسلام وبه قال ابو حنيفة واحمد وقال الشافعية بالاختصاص ومنع مالك من النيابة في الفرض والطوع فيها بالمستلزم فدلنا ان المرض الذي يجرى
عنه ليس له ان يحج عنه نائباً فان حج عنه ثم زالت علة لم يجز له قول واحد وان مات جازاً ذلك لا نأبئ انهما لم تكن مرجوة الزوال وبه قال ابو حنيفة والشافعية في حجة الاسلام
والشافعية لا يجزى لان الاستنابة لم تكن جازية على عكس ذلك لو كانت علة غير مرجوة الزوال فاجع عن نفسه ثم عوف ذلك الشافعية طريقتاً اظهرها طرد القولين والثاني في
عدم الاداء وبه قال ابو حنيفة والشافعية في حجة الاسلام في حجة الاسلام وفي معنى الحج التذوق والقضاء مستلزم تجاوز استنابة المصوب في الطوع والشا في قولنا
المطاع متيقن ان يجوز ان لا يكون الباطل حاصل ثم يزول والطاردون للقولين في صورتين فالواحد انهما ان النظر الى الحال او الى المال ان نظرنا الى الحال لم يجز في الصورة
الاولى واجزاء في الثانية وان نظرنا الى المال عكسنا الحكم فيها وقد شبهوا القولين هنا بالقولين فيما اذا راوا سواد فضله عدوا فاضلوا صلوته الخوف ثم شبهوا
خلافه هل تجزى لهم الصلوة والظاهر عندهم عدم الاجزاء والعقد عندنا الاجزاء **ان اعرف هذا** فان قلنا الحج المأقوف بها تجزى استحق الاجرة المتما لا حجة
وان قلنا لا تجزى فهل يقع عن تطوعه ولا يقع اضلا فيه وجهان للشافعية وجهان احدهما انها تقع عن تطوعه وتكون له العلة الناجزة عند التقديم في الطوع على حجة
الاسلام والثاني انها لا تقع عنه اصلاً كما لو استاجر ضرورة الحج عنه وعلى هذا فهل يستحق الاجرة لغيره للشافعية قولنا احصاهم لعدم الاستحقاق لان المستاجر لا
ينفع بعمله والثالث انه لا عمل له في اعتقاده فعلى هذا الوجه فاذ استحق الاجرة المتما اجرة المثل للشافعية وجهان احدهما انها هل ينسب في الاستحباب او لا
قلنا انه يقع عن تطوعه فالاجرة يستحق الاجرة وماذا يستحق المستاجر اجرة المثل وجهان احدهما ان الوجهين لان الحاصل غير ما طلبه وقد منع الشافعية من جواز الحج
اهل المصوب غير ان يجزى خلاف قضاء الدين وهو من اهل الاذن الشبهة وان لم يكن المباشرة وروى عن بعضهم جواز الحج بغير اذنه مستلزم الاستنابة في الحج ولحقه عن
عن الغير لان الحج مستقر في ذمته وفرض في ذاته وهل يجب عن المصوب عن غيره وجب عليه الحج ولم يستقر مضمون الكلام فيهما وواجبه لشافعية على المصوب في حجة الاسلام
يقف على الشبهة بين بطر المصوب لوجوبه بين ان يبلغ واجدا للمال وبه قال احمد وقال مالك الاستنابة على المصوب بحال لانه لا يباية عن الحج عنه ولا حج على من لا يستطيع بنفسه
بجواز قضاء الدين وهو من عندنا حنيفة لا حج على المصوب ببدل لكن لو طر المصوب لوجوبه بقطعه عنه وعليه ان ينفق على من يحج عنه وان يكون ذلك المال فاضلاً عن الحاجات
فيما لو كان حج بنفسه الاعتبار هناك ان يكون اصرة الى الراد والراحلة فاضلاً عن نفقة عيال الى الابواب هنا تعتبر ان يكون فاضلاً عن نفقتهم وكوتهم يوم الاحد
ولا يعتبر بعد فراغ الاجر من الحج ما به وهل يعتبر مدة الذهاب الى قبلته لا يعتبر وهو اصح وجهي الشافعية بخلاف اذا كان حج بنفسه فاذ لم يفرق اصله بمكة بمكة
نفقتهم كاذ الفطرة لا يعتبر فيها الا نفقة اليوم وكذلك الكفارات المرتبة اذا لم يشترط تخلف راس المال ثم ما في يده ان وفي باجرة وكذا لا يجب ان لا يفرق باجرة ما شئنا
في صورة وجوب الاستجارة وجوبه هنا وهو اصح وجهي الشافعية بخلاف ما كان حج بنفسه لا يكلف الشئ لما فيه من المشقة ولا مشقة عليه الشئ الذي تحمله الاجرة والثاني
انه لا يلزم استجارة الماشي لان الماشي على خطر من بدل المال لغيره بغيره ولو طلب الاجرة اكثر من اجرة المثل لم يلزم الاستجارة وان رضى باقل منها لزمه ولو امتنع من الاستجارة
فالا قرب لزوم المحاكم له وللشافعية وجهان احدهما عندنا انه لا يستاجر عليه مستلزم قد بينا ان شرط الاستجارة عن المصوب وجود المال المصوب ولو لم يكن له مال
لكن بدل له الاجرة لا يستاجر له بالبرهان القبول كالصحيح وللشافعية لزوم قبوله وجهان احدهما يلزم بمحصول الاستطاعة بالبدل واصحها انه لا يلزم لما فيه من الشبهة
ولو كان البازل واحداً من بينه وبينه او اولادهم للطاعة الحج فالاقرب عدم وجوب القبول وبه قال ابو حنيفة لانه غير مستطيع وقال الشافعية يجب ان وجوب الحج
معلق بوجود الاستطاعة وقد حصلت لان الاستطاعة تارة تكون بالنفس تارة تكون بالانصاف والاعوان وهذا يصح من لا يحسن البناء ان يقول نامستطيع للبناء
بالاسباب الاخوان ثم شرط في اذن الطاعة ان لا يكون ضرورة ولا مضمونا وان يكون بصدق واذا حصل تحقق الطاعة فهل يلزم الامر وجهان احدهما لا لان النظر
قد يحظى واطهرها عندهم نعم اذا وثق الاجابة بمحصول الاستطاعة ولو بدل الطمع الطاعة فلم ياذن المطاع فهل ينوب احكامه عنه وجهان احدهما لا لان الحج على الرجز
عندهم واذا اجتمع الشرايط ومات المطيع قبل ان ياذن فان مضى وقت كان الحج استقراً ذمته والا فلا ولو كان له من بطع ولم يعلم بطاعته فهو كمن لم يذوق
يعلم به ولو بدل الولد الطاعة ثم اراد الرجوع فان كان بعد الاحرام لم يكن له ذلك ان كان قبله جازله الرجوع وهو اظهر وجهي الشافعية مستلزم لو بدل الاجبة الطاعة
ففي لزوم القبول للشافعية وجهان احدهما ان يلزم بمحصول الاستطاعة كما لو كان البازل الولد والثاني لا يلزم لانه ثقيل استخدام بخلاف الولد لانه بعضه والآخر
والا في بدل الطاعة لاجنب لان استخدام ما ثقيل ولهم قول آخر ان لا يكون الاستطاعة لاجنب لانه ثقيل ولهم قول آخر ان لا يكون الاستطاعة لاجنب لانه ثقيل ولهم قول آخر
وجهان احدهما يلزم كالقبول الطاعة واصحها عدمه لان قبول المال بثلث من منة عظيمة فان الانسان يستنكف عن الاستعانة بمال الغير ولا يستنكف عن الاستعانة
ببدل منة لا شغال وبدل المال الا ان كبذل الاجنب للشافعية وجهان وكذا قلنا في بدل الطاعة فانه مفرغ من فيها اذا كان ركباً اما اذا كان قواً
الاجنب الطاعة على ان يحج ما شاف في لزوم القبول للشافعية وجهان احدهما لا يلزم كما لا يلزم الحج ما شاف الشافعية ان كان فان المشقة لا تناله اذا كان البازل الطاعة
مالاً للزاد فان عول على التكب في الطريق ففي وجوب القبول وجهان احدهما اوله لان الكاسب قد ينقطع الاسفار وان لم يكن كسواً وعول في السؤال فاوله على
بالنع لان السائل قد يرد ولو كان يركب مغارة لا يجدي فيها كسب لا سؤال لم يجب القبول لاجتماعه لان القبول جواز الاستجارة الحج عند بالنع
وبه قال الشافعية ومالك قال ابو حنيفة واحمد لا يجوز الاستجارة على الحج كافي سائر العبادات ولكن يرضى عليه لو استاجر لكان ثوابه للمنفعة للامر وبقطعه
المخاطب بالحج ويقع الحج عن الحاج وقد تقدم القول فيه عندنا وعند الشافعية يجوز الحج بالرزق كما يجوز بالاجارة بان يقول حج عني واعطيك نفقتك وكذا روى

هذا هو الحق لا يجوز النيابة عنه لا ندر بما يعنى في نفسه هذا كله في حجة الاسلام وفي معنى الحج التذوق والقضاء مستلزم تجاوز استنابة المصوب في الطوع والشا في قولنا

استنابة

منجزات حضرت خاتم الانبیا

و چون شراب حاضر شد او را شراب تکلیف نمودند گفت من هر دو را بنم و در میان شراب خمر بخندم پس در آب بشد و قصد کشتن او
 کردند گفت ای قوم مرا بکشید که من بسند که شما اقوام یکم من بسند که یکی از ایشان اقرار کرد آنکس را از انجمن او را بیرون برد
 یهودی سیمصد درهم فروخت یهودی ز قهوه وی نفس نمود سلمان سر گذشت خود اظهار کرد و گفت مرا کنایه نیست غیر از اینکه
 محمد و وحی او را دوست دارم یهودی گفت من ترا و محمد ترا دشمن دارم انگاه سلمان را بیرون آورد از خانه و در یک بسیاری
 بر در خانه یهودی بود گفت ای روزبه اگر تا صبح با تمام این ریکرا ازین موضع بزداشته باشی ترا بقتل رسانم سلمان آب
 ناچار بصوبت انکار تن در داده و یک میسکینه تا آنکه طافش قطره دست بدعا برداشته گفت یارب انک جنت محمد
 و وصیه الی یحیی و سید محمد علی فرجی و ارحم الراحمین و بجات خود از حضرت قاضی کجاست مسندت نمود حضرت سید ابراهیم با
 برابری که از یکرا از انجا برکنده بخانیکه یهودی گفته بود ریخت چو نضج شد یهودی دید که از یکرا از انجا با تمام نقل شده او
 گفت ای روزبه تو ساحر بوده من مطلع بنوم اکال ترا ازین ده اخراج میکنم که مباد اما را بسحر ملاک گردانی پس ویرا از انجا
 برد کرد و بزد سید نام فرزندش ازین سلمان را دوست میداشت و او را باغی بود بوی گذاشت که از آنکه خواهد از ان بخورد
 و بخند و صدق کند بعد از آن سلمان به در حبس میشت حقایق در آبنای خانه و پوسته چشم از زویش در جستجوی گوهر مصدود
 چو شب طلایه زمان فرقت در انتظار طلوع اقبال کتاب وجود محمد میگذرانید تا آنکه روزی بهشت نمودید که میاندا بری برین
 سایه انکسره تا داخل باغچه نه و آن بر سرچنان با ایشان حرکت میکرد و میباید سلمان از انقامت دریافت که چنانچه در میان ایشان
 پیغمبری باشد و آن بهشت تفریحی جناب شرف آید و دیگری علی مرتضی و ابابکر و عقیل بن ابیطالب و مقداد و زید بن حارثه و حمزه
 ابن عبدالمطلب بودند ایشان از خرمای زبون ان نخستان تناول نمودند و سید عالم میفرمود کلو انکشف و لا تغدوا علی
 القوم شیئا یعنی بخورید خرمای زبون را نوعی کسیند که ضربها بسیار از سر سلمان چون با خطره انداخته را ملاحظه کرد و طبعی از طب
 رتب ساخت و بخدمت انصاری نشین مجلس اصطفی گزانت و گفت ای صفا است و با خود اندیشه کرد که اگر در میان ایشان پیغمبری
 هست نخواهد خورد و با بیعت راه بان کجج نمان خواهم بر پس حضرت رسالت بنیاد رویارک با صی بکرد فرمود بخورید و انجناب
 با ایزد تو منین و عقیل و حمزه از خوردن آن اماک نمودند سلمان با خود گفت این یک نشانی پیغمبری پس طبعی دیگر از طب بخدمت
 انحضرت آورد و گفت این هدیه است انحضرت دست مبارک درار کرد و فرمود بسم الله بخورید و بخورید پس همگی از آن خرمای تناول
 نمودند بعد از آن سلمان بر خای انحضرت گردیده میخواست که هر بنوا که آن نیز یکی از عداوت پیغمبری ایشان بودید خط نماید و صحنه
 حقینه خود را با نمرا نور رسانید سرور انجا میگون خاطر او را دانسته فرمود ای روزبه خاتم نبوت را میطلبی گفت آری انحضرت گفت خود
 بار کرد و هر بنوا را بوی نمود سلمان از دیدن آن نشان رسالت و الا نشان چنانچه بهید خاطر نشان گردیده و کوهی و کوهی با
 شید انحضرت رسول الله در صحنه صحیح وجود حضرت رسالت با نمرا خدای زردی شیهوت رسید در قدم انصاری افاد و قدم مبارک
 انحضرت بر او سه داد انحضرت فرمود ای روزبه نزد این بن عبده میگوید که این مقام را یعنی سلمان را میفرودشی سلمان این
 پنجاه بار در سینه گفت میفرودشم مگر بجا صده که نصف ان زرد و نصف دیگر خرمای سرخ باشد چون انچرا بپوش انجناب رسید
 فرمود بر خرمای علی و اسحاق انهای بخرمای را جمع کن انگاه انهارا بر گرفته کاشت ای ایزد منین را فرمود اینهارا بده هنوز با خرمای سه
 بود که نخلها رسته شد و همگی نشو و نما یافتند و شاخ و در شاخ بافته پس سلمان را نزد ان زن فرستاد که نخلات خود را تصرف نموده
 خدا را تسلیم کند چون بن پنجاه وزن رسید بیرون آمد و آن نخل را ملاحظه کرد و گفت ترا محمد نفرودشم مگر بجا صده نخل زرد پس
 چیرش زرد کرد و با خود را بان نخلات زرد تمام انهارا زد شد بار دیگر سلمان را فرستاد آن پنجاه داد ان زن تیره دل با وجود
 طاعت چنین مجزه بشرف ایان انحضرت شرف بخورید و گفت بخدا قسم که یک نخله ازین نخلات نزد من از محمد ترا برده است سلمان
 گفت بخدا قسم که یک روز با محمد بودن نزد من بهتر است از تمام مال دکان تو انقضه انصاری در عالم سلمان بنده انبارا خورده و باج و

استجار

استجاره بالنفقة لوضع الجاهل ثم الاستجارة بان استجاره عن الشخص بان يقول المورج بترك نفسي لاج عنك من ميثاق بنفسى بكذا والزام ذمة العمل بان يستاجر
محصل له الحج اما بنفسه او بغيره وبسند المستاجر ايجاب ذلك في ذمة وبقدره فان فيما ياتي وكل واحد من خبري الاجارة اما ان يعين زمان العمل فيها او لا يعين وان
فاما السنة الاولى او غيرها فان عين السنة الاولى جاز بشرط ان يكون خروج الحج بينهما بقى منها مقدورا ولا يجبره ولو كان الاجبره ايضا لا يمكنه الخروج او كان الطريق
مخوفا او كانت المسافة بحيث لا تقطع في بقية السنة لوضع العقد لان النفقة غير مقدورة وان عينها غير السنة الاولى صح عندنا وعند ابي حنيفة للاصل والعمدة
وسباني بانه وقال الشافعي لا يجوز استجاره لدار الشهر المقبل الا اذا كانت المسافة لا تقطع في سنة واماني الاجارة الواردة على الذمة فيجوز تعيين السنة الاولى
وعندها وهو ميثاق الدين في الذمة قد يكون حاله قد يكون وجلا فلا يملكها ولو عيننا السنة الاولى في بيع شيئا بانه لا يملك في الاجارة في الذمة كونه
مربضا الامكان الاستئجاره بخلاف الطريق مضيق الوقت وان عينها غير السنة الاولى في مسئلة اذا استوجرت المعتبر الحج في تلك السنة لم يجز له التنازع وهل عليه
المبادرة مع لول ذمة الاقرب عدم الوجوب فيجوز وقوع عقد الاجارة قبل خروج الناس وله انظار الرفعة ولا يلزمه المبادرة وحده بل ولا مع اول قافلة وهو مذهبنا
جماعة من الشافعية وقال اكثرهم بشرط وقوع العقد في زمان خروج الناس من ذلك البلد حتى لا يصح استجاره القليل الذي وقت خروج القافلة من ذلك البلد بحيث لا
عقب العقد بالخروج او باسبابه من شراء الواد ونحوه فان كان قبله لوضع لان اجارة الزمان المستقبل عندهم لا يجوز وينبغي ان لا يكون الاستجارة بمكة
لوجز الا في اشهر الحج لم يمكن الاشتغال بالعمل عقب العقد لوقوع العقد في وقت تراكم التلويح الانداء فوجهان للشافعية احدهما الجواز لان وقوعه في زمان ضبوط عمله
لقد الاشتغال بالعمل في الحال بخلاف انظار الرفعة فان خرجها الحال غير معتد بهذا كله في اجارة العين اما الاجارة الواردة على الذمة فيجوز تقديرها بالخروج
لا محالة عندنا وعندهم **قوله** ليس للاجبر اجارة العين ان يستنبذ لان الفعل مضان لغيره والاعراض تختلف باختلاف الاجزاء ولو قال الحج عن نفسه فهو
اوضح في المنع من الاستئجاره واماني الاجارة فاذا قال في وقت منكم لتحصل حجة جاز ان يستنبذ غيره ولو قال الحج بنفسك لم تجز الاستئجاره وقال بعض الشافعية بطل الوقت
لحج بنفسك لان الذمة مع اشتراط معين يتناقضا فصلا كما لو سلم في ثمة بنتا بغيره وليس بجهد لوامره بالاستجارة لم يجز له الميثاق فمسئلة يجب ان تكون اعمال الحج
معلومة عند المتعاقدين وقت العقد على المجهول فان علمنا ما عند العقد فلا بحثان جهلاهما واحدهما فلا بد من الاعلام وهل بشرط تعيين الميثاق الذي يجز
منه الاجبر الاقرب عدله بالاصل للشافعي فقولان هذا احدهما والثاني بشرط لا اختلاف الاغراض باختلاف المواقيت ليكن علمنا واروا انه امره بالحج على طريق
جاذبه العدد ولعنده صاحب طريقتان اظهرهما ان المسئلة على قولين احدهما الاشتراط لاختلاف الاغراض باختلافها وعنده هو الاظهر عندهم ان العمل على ميثاق
البلد على العادة الغالبة والطريق الثاني تنزيل القولين على حالين ولين قال به طريقتان اظهرهما حمل القول الاول على ما اذا كان لبلده طريق واحد له ميثاق واحد
الثاني على ما اذا كان للبلد طريقان مختلفا الميثاق او كان يفضي طريقها الى ميثاقين كالعقيق وذات عرق الثاني حمل الاول على ما اذا كان الاستجارة للبلد الثاني على
ما اذا استجار الحي والفرق ان الحي لا يرضى واختبا والميت لا يرضى ولا اخبار والمقصود برأوة ذمة وهي تحصل بالارام من اي ميثاق كان فان شرطنا تعيين الميثاق فميت
الاجارة باهاله لكن يقع الحج من المستاجر لوجوده الاذن بتلزم اجرة التل اذا وقعت الاجارة للحج والعرة فلا بد من بيان ان يفرق او يقرن ويتمنع لاختلاف الاغراض بها
بشرط في لزوم الاجارة وصحتها الاثبات بالصيغة على الوجه العبر شرعا فلو قال من حج عنه فله مائة صاع جعله ولا تكون اجارة ولا تلزم المائة الا بالعمل وللتلطف
قولان احدهما البطان ان كان العامل غير معين دنا بمحتمل ذلك عند تقدير الاجارة للضرورة والثاني الصحة كقولنا لان الجماع صحيح على كل عمل يواد الاجارة عليه
لان الجماع جازة مع كون العمل مجهولا فنع العلم به يكون اولى بالجواز وعلى القول بفناء الجماع لو حج عنه انما يسمى بافظ لنفس العقد لكن الحج يقع عن المستاجر وللقا
اجرة المثل لوجود الاذن فان عند العقد كذا الحكم عندهم لو قال من خطا ثوبي فله كذا فخطا انسان ولهم وجه انه يفسد الاذن لعدم تعيين المادون كما لو قال وكلت
من اراد ان يبيع لا يبيع التوكيل لانه ليس وجهها نحو معين مسئلة اذا اعطى الانسان غيره حججه عن من يبيع عنه من بلد اخر فلان لم يتعلق غرض المستاجر بذلك
لجزء لان سلوك الطريق غيره مقصود لذاته وانما المقصود بالذات الحج وقد حصل ولما رواه حريز بن عبد الله في الصحيح عن الصادق قال سالت عن رجل اعطى
حججه عن من الكوفة فحج عنه بالبصرة قال لا بأس ان يفضي جميع الناس فقد تم حجة اذا عرفت هذا فانه يجزى على الاجبر رد التفات بين الطريقين ان كان
ماسلكه اسهل مما استوجر عليه لان العادة قاضية بنقص الاجرة الاسهل من اجرة الاصعب قد استوجر للاصعب لو اتيه بغيره فبغيره عليه رد التفات ولو اوجر
للسلوك بالاسهل فذلك الاصعب لم يكن له شيء هذا الذي يتعلق غرض المستاجر بتعيين الطريق بان يقول عرض المستاجر بطريق معين فاستاجر على ان يسلكه الآخر
فذلك عينه فالأقرب فساد المتيقن الرجوع الى اجرة التل ويجزى الحج عن المستاجر سواء سلك الاصعب او الاسهل لانه استوجر على فعله في بعضه **قوله** هذا
فالاقرب ان الرواية تضمنت مساواة الطريقين في كان الاحرام من ميثاق احدا مع اختلاف الميثاقين في الاقرب المنع لاختلافها فربما بعد اختلاف الاغراض فتاوى
الاجريسي فتاوىهما واطلاق الاحكام ينبغي ان يتبين بماد من مفهوم الرواية عليه **قوله** عرفت هذا فلو خالف في سلوك مائة صاع من الطريق فحصر
بحق الاجبر شيئا في الموضوع مسئلة اذا استاجر له عن نفسه فاما ان يعين الزمان او لا فان عينه وجب ان يكون الاجبر على صفة ممكنة للتل في الاحرام
اشهر الحج فان لم يمكن ذلك ما مضى الوقت والرضاء لغير ذلك بطل العقد لانه عقد على ما لا يصح وان كان الاجبر ممن يصح منه الحج فاخرجه فان الوقت وعالفا
لعدا ولغير بطل العقد لان الوقت الذي عينه قد فات وكان المستاجر ان يجازيه في السنة الاخرى وبين استجاره غيره ولو ضمن الاجبر الحج في السنة الاخرى
لم يجز اجابته بل الواجب ان يفر الى عقد اخر وللشافعية طريقتان اظهرهما ان على قولين كالقولين فيما لو حمل المسلم منه منقطع احدهما يفتي لغوات مقصود
واصحها لا يفتي كالقولين من محله لا يقطع والثاني القطع بالقول الثاني وعلى القول بعدم الانقضاء ينظر ان صدر الاستجارة من المتصو
فله اختيار في ثوبه المقصود كالواحد المشتري بالثمن فان شاء لم يخرج في السنة الاخرى وان شاء فخرج واسترد الاجرة وارتفع بها ان يستاجر غيره وان كان الاستجارة
ليست من ماله فقد قال بعضهم لا خيار ان استاجر فخرج العقد لان الاجرة معينة لتخصيل الحج فلا انقضاء باستردادها وقال آخرون له الخيار لان التورث يفسد
باسترداد الاجرة صرحوا الى من هو حري بتخصيل المقصود لانهم اذا استردوها تمكنوا من ابدائها بغيرها وقال بعضهم ان على الوجه من اجراء النظر للبت
وان كانت المصلحة فتح العقد لخوف فلاس الاجبر هو به فلم يفعل ضمن ما لو كان البت قد اوصى بان حج عنه انسان بمئة مثقال لم يجز له الفسخ لان الوصية محكمة

فصل في حكم الاستجارة
استجارة المستاجر
فصل في حكم الاستجارة

فصل في حكم الاستجارة
فصل في حكم الاستجارة

منه

استحباب

الى الميقات للعمرة فلا شيء عليه وقد زاد خبر ولا شيء على المستاجر ايضا لا يترتب وان لم يعد فعلى الاجير لم يجاوز الميقات للعمرة وهل يحط شيء من الاجرة او يحجب
الاساءة بالدم فيه بخلاف السابق وان عدل الى التمتع فقد بالغت في ان كانت الاجارة اجارة عين لم يقع الحج عن المستاجر لوقوعه في غير الوقت لمعبر وان كانت الاجارة
على الذمة نظرا في عادى الميقات الحج فلا دم عليه ولا على المستاجر وان لم يعد فوجه احدهما لا يجعل مخالفا لغيره فان كان في القربى نقصا في الافعال والاعمال
الميقات وفي التمتع كالالا في الافعال ونقصا في الاحرام لوقوعه بعد مجاوزة الميقات فعلى هذا الحكم كالواستلزام كون الدم على الاجير والمستاجر للشافعية وجها
بعضهم يوجب على الاجير ترك الاحرام من الميقات وعلى المستاجر عدم ترك الاحرام من الميقات فانه لا يترتب عليه شيء من الاجرة الا ان لم يعد فعلى
استوجره لوقوعه في غير وقت الميقات وقد زاد خبر وان كان في الميقات فان كانت الاجارة اجارة عين انسخ من الفوات الوقت المعين للعمرة
مختصا من المستاجر وان كانت الاجارة على الذمة وحدها للعمرة الى الميقات لم يترتب شيء وان لم يعد فعلى ترك الاحرام بالعمرة من الميقات وفي حط شيء من الاجرة خلاف السابق
وان فرق فقد زاد خبر لا يترتب على المستاجر من الميقات ان كان ما موردا بان يحرم بالعمرة منه وبالحج من مكة لقربان عند الافعال فلا شيء عليه ولا فوجها انما يحط
شيء من الاجرة للاختصاص في الافعال وان كان الدم على المستاجر لانه بما يتضمن الدم او على الاجير لنقص الافعال وكل ذلك يخرج على الخلاف المتقدم في غير وجه
ما اذا تمتع المأمور بالقران ولو امره بالافراد ففقد في الاثر الاجرة وهذا هو القدر على الاجير لغيره واما الشافعية فقالوا ان كانت الاجارة على العين فالعمرة
واقعة لا ذمتها فهو كما لو استاجر الحج وحده ففقد وان كان في الذمة وقعا عن المستاجر وكان القران كالاثر شرعا في اخرج الذمة عن العدة وعلى الاجير الدم وشيئا
شيء من الاجرة او يحجب الخلل بالدم فيه بخلاف المتقدم وان تمتع فان كانت الاجارة على العين وقدمه بتأخير العمرة فقد وقعت في غير وقتها ففقد ما يخصها من الاجرة وان
امر بتقدمها او كانت الاجارة على الذمة وقعا عن المستاجر وعلى الاجير عدم كان لم يعد الحج الى الميقات وفي حط شيء من الاجرة بخلاف السابق **واعلم** ان بعض الشافعية
هذه السبل فانها قد اشتركت في البدل عن المجتهدين المأمور بها الى غير ما هو قاض في وقوع النكاح عن المستاجر وبغير شك ان ما يرضى الاذن اصله رضى في
نقاصيله المقصود واذا خالف لما في غير المأذون فيه مسئلتان اذا جامع الاجير قبل الوقوف بالموقف فسد حجه وانقلبت الحجة الى الاجير فيلزم له الكفا
والمضي في الفاسد لقضاء الفاسد عنه لانه استوجر الحج الصحيح لم يات برب الحج فاسد فليصرف اليه كالوامر به بشيئا بصفة فاشترى على غير ذلك التصديق
عن المأمور بالحج قابل للنقل عن حاله التي انعقد عليها فان حج الصبي انعقد فلا فاذ بلغ قبل الوقوف انقلب في ضا وهو لحد قولي الشافعية والثاني انه لا ينقلح
الى الاجير ولا يحجب القضاء لان الاحرام قد انقضى عن المستاجر فلا ينقلب اليه غيره ولا قضاء لان من الحج لم يفسد ولا يؤثر في فعل غيره وفي رواية استحق عمار عن الصادق
في رجل حج عن رجل فاجترح حجة شيئا بالزمن فخرج من قبل وكفارة قال هي الاول اتمه على هذا ما جرح **هذا** فاعلم ما اخترنا ان كانت الشبهة معينة
انسخت الاجارة وزم المستاجر ان يستاجر من ينوب عنه فيها وان لم تكن معينة بل كانت الذمة لم تنسخ وعليه ان ياتي بحج اخرى في المستقبل عن استاجره بعد ان
الحجة الثانية ما عن نفسه لم يكن للشافعية هذه الاجارة عليه الحجة الاولى فاسد لا تجزى عنه والثانية قضاء عنها عن نفسه ثم يقضى بعد ذلك الحج الذي استوجر
لم وقال الشافعية ان كانت الاجارة على العين انسخت القضاء الذي ياتي به الاجير يقع عنه وان كانت الذمة لم تنسخ وعن بيع القضاء قولان احدهما عن المشايخ
للاول ولو لا فساد لوقوعه عنده واصحهما ان الاجير لا يفسد القضاء بحكم الاداء والاداء وقع عن الاجير فعلى هذا يلزم سقوط القضاء بحج اخرى للمستاجر فيقضى عن نفسه
حج عن المستاجر في سنة اخرى او يتبين حج عنه في تلك السنة وجب كنفخ الاجارة فلا يستاجر حيا الفسخ عند الشافعية لتأخر المقصود مسئلتان اذا حرم الاجير
المستاجر ثم صرف الاحرام الى نفسه طامنا به بانه يصرف فام الحج على هذا الظن فالوجه عند الشافعية اما بالنسبة اليه فليعدم انصرف اليه اما بالنسبة الى المستاجر فانه
لم ينوب في الافعال لثبانه بل نوى وقوعها لنفسه لم يقع لبطان الاحرام لنفسه ولا استحقاق المستاجر ذلك الزمان ولا يستحق الاجير الاجرة لانه امر بات بالمقصود عليه
وقال الشافعية يقع الحج للمستاجر وفي استحقاق الاجير الاجرة قوله لا احداهما لا يستحق لانه عرض عنها حيث قصد بالحج نفسه ثم واصحابها عنده الاستحقاق
الحج للمستاجر وحصوله عن نفسه وهذا الخلاف جاريا اذا دفع ثوبا الى صبيغ لصبغه فامسكه لنفسه فجده وصيغه لنفسه ثم رده هل يستحق الاجرة وعلى القول بالاستحقاق
فالمستحق المستاجر والوجه المثل وجهان اصحهما عند الاول مسئلتان اذا مات الحاج عن نفسه فلا حج اما ان يكون الحج قد وجب عليه ولا واستغراو كان الحج لم يجز
عليه قبل هذه السنة سقط الحج عنه وان كان الحج قد وجب عليه ولا واستغراو فوط بالتأخير ثم خرج لادائه فان قبل فله فالاثر على ما يقضيه مذهبنا **الفصل**
وهو ان مات بعد الاحرام ودخل الحرم اخراجه عن الحج وبرئت منه لان ذمة الاجير تباين ذلك على ما بان فكذلك الاصيل وان مات قبل الاحرام ودخل الحرم وجب
يقضى عنه ولم يعتد بما فعله وان كان المستاجر فان كان بعد الاحرام ودخل الحرم اخراجه ما فعله عن نفسه وعن النوب عند علمائنا وقد تقدم وان كان قبل
لو تراءت النوب يحجب على الاجير دية مال الاجارة بعد اسقاط ما قبل فاعلم ان كان قد استوجر لقطع المساءل والحج وان كان قد استوجر لفعل الحج خاصة لم يستحق
في قطع المساءل وقال الشافعية ان حج عن نفسه ثم مات في ثمانية هل يجوز البناء على حجة فيه قولان وشبهوهما بالقولين في جواز البناء على الاذن والحظية فاجل هذا
حجة الصحيح عندنا انه لا يجوز البناء على الحج لانه عبادة تقصد اهلها بقضا اخرها فاشبهت الصوم والصلاة ولا يترتب عليه فخر زال الحصة فاراد البناء عليه
فاذا لم يجز له البناء على فعل نفسه فاراد ان لا يجوز لغيره البناء على فعله والقدر الجواز لان البناء جارية في جميع افعال الحج فيجوز بعضها كقراءة الزكوة فاعلم
لومات وقد بقي وقت الاحرام بالحج ايام الثلثة بالحج ووقف بغيره وان لم يقف الاصل لا يفتك وقت بانه بغيره الاعمال ولا بأس بوقوع احرام النسيان
الميقات فانه يفتك على احرام انثى عنه وان لم يبق وقت الاحرام بالحج فبمجرم وجهان احدهما انه بمجرم بغيره لقوات قات الاحرام بالحج ثم يطوف يسعى فيقتاع الحج ووجه
ولا يجرى فانما السام من افعال العمرة لهما يجزى بالدم والاصح عندهم ان يحرم بالحج ايضا وباني بغيره الاعمال لانه لو لم يحرم بالعمرة لزم افعال العمرة والاشهر
الى الحج والاحرام البناء هو الذي يمنع تأخير الحج وهذا ليس احراما مبدءا وانما هو مبيته على احرام انثى في وقت وعلى هذا فلو مات بين التحليلين احرم
الناسي احراما لا يحرم اللبس والقلم وانما يحرم النساء لان احرام الاصل لوبقى لكان بهذه الصفة هذا كله فيما اذا مات قبل حصول التحليلين فاما اذا مات بعد
حصولهما فقد قال بعضهم لا يجوز البناء والحال هذه اذ لا ضرورة اليه لا مكان جبر ما بقي من الدم مسئلتان لو مات الاجير فعندنا قد تقدم حكمه واما الشافعية
فقد قال ان كان قد مات بعد الشروع في الاركان وقبل الفراغ منها فهل يستحق شيئا من الاجرة فيه قولان احدهما لا يستحق لانه لم تسقط الغرض من المساءل

فمن سأل عن
من سأل عن
من سأل عن

فمن سأل عن
من سأل عن
من سأل عن

وهو المقصود فاشبه ما لو التزم ما لا يرد عليه الا بقدره بعض الطريق ثم هرب الثاني فلم لا يعمل بعض ما استوجبه فاستحق بقطعة من الاجرة كالواحد
لخبطه ثوب فحاط بعضه ثم اخذوا فبعضهم بنى القولين هنا على القولين انه هل يجوز البناء على الحج فان قلنا لا فلا شيء لان المستاجر لو يفتق بعينه
ان قلنا نعم فله القسط وبعضهم نازع في هذا البناء وقالوا الجديدها انه يستحق القسط الجديدها من القولين انه هل يبنى على الحج النع وايضا فقلنا كبر من الشبهة
الاستحقاق هنا في خلاف البناء الراجح المنع بالاتفاق وتوسط الجوابي فقال ان جواز البناء استحق الاجر قسطا من الاجرة والافقية الخ لانه وجب الاستحقاق
لانقص من الاجر والماني به يقع ينفع المستاجر والثواب وجه المنع ان ما كان على المستاجر قد بقي بحاله فكان الاجر لم يعمل له شيئا واذا قلنا يستحق قسطا فالاجرة
تقط على الاعمال وحدها او عليها مع السيرة فلو كان وجه الاول ان المقصود الاعمال والسير وسبلة الربا الاجرة تقابل المقصود والثاني وهو الاظهر عندنا
ان الوسائل باخذ حكم المقاصد التي في السير اكثر في الاعمال فنبعد ان يقابل شيئا منهم من قال بخلاف المسئلة ولكن ان قال استاجرناك ليحني عن القسط على الاعمال
خاصة ولو قال ليحني عن من يملك كذا فالتقسيم عليها ما معان ان كانت الاجارة على العين انفسخت لا ينادى لورثة الاجير كما لو لم يكن له ان يبنى بنفسه هل المستاجر ان يستاجر
من يمتنه فيه فلو كان مبنيا على القولين جواز البناء ان جوزه فافعله ذلك والافلا ان كانت الاجارة على الذمة فان لم تجوز البناء فلورثة الاجير ان يستاجروا
من يحجر استوجره مورثهم فان تكملة في ذلك السنة ليقاها الوقت فذلك والافلا المستاجر بخيار وان جوزه البناء فلم يمتنع ان يمتنع الحج وان مات الاجير بعد ما
اخذه السير قبل ان يحجر فله المنقول عن نصر الشافعي في عامة كنية لا يستحق شيئا من الاجرة لانه سبب قبل المقصود فاشبه ما لو قرب الاجير على البناء الات البناء
من موضع الى موضع البناء ولم يبن شيئا وفيه وجه لا صحتها انه يستحق قسطا من الاجرة لان الاجرة في مقابلة السير والعمل جميعا فانها تختلف باختلاف السيرة
بمن طول وقصر ولومات بعد اتمام الاركان وقبل الفراغ من سائر الاعمال فيمطر ان فاتت قبلها او لم تفت لكن لم تجوز البناء فيجوز بالدم من مال الاجير في ذمة
من الاجرة الخ لانه السابق وان جوزه البناء فان كانت الاجارة على العين انفسخت وجب قسطها من الاجرة ويستاجر المستاجر من يجره ويبيت ولا حاجة الى الامر
لانما عملان فيعملان بعد التخليل ولا يلزم الدم ولا دية من الاجرة مسئلة لو صد الاجير عن بعض الطريق قال الشافعي ان كان عليه ما اخذ بقدر نصيبه
بقي من الطريق الذبوي فيه الحج الا ان يضر المود لا دام وجب نحن نقول ان كانت الاجارة في الذمة وجب على الاجير الا يتان بهامرة ثابتة ولم يكن المستاجر
الاجارة وان كانت الاجرة بكاملها للاجير وان كانت معينة فلان يرجع عليه بالتخلف بحج على المشا الاجابة في قضاء الحج ثابتا بل في دفع العقد واستجاءه وله ان يجره
الى ذلك مسئلة لو حصر الاجير حازه ان يتحمل بالهدى لم يجره الا به ويقع ما فعله عن المستاجر لانه قصد الفعل وقال بعض الشافعية ان حصر الاجير في هذا
فالدم على الاجير ولو لم يتحمل واقام على امره حتى فات الحج يتحمل بعمرة ولا يستحق الاجرة على ما فعله من وقت الوقوف الى التخلل لان تملك الافعال لم ينفذها المستاجر
ليتحلل من امره واما ما فعله قبل ذلك فانه يستحق الاجرة عندنا وقال الشافعي لو حصر الاجير في التخلل كما لو حصر الحاج بنفسه فانه يتحلل فممن يقع ما قبله
وجهنا اصحها عن المستاجر كما لو مات او لم يوجد من الاجير تقصير الثاني عن الاجير كما لو اوفده لانه يحصل غرضه فعليه هذا دم الاصل على الاجير وعلى الاول هو
على المشا في استحقاق شيئا من الاجرة الخ لانه المذكورة الموت ان لم يتحمل واقام على الاحرام حتى فات الحج انقلب الحج اليه كما في صورة الافاشم يتحلل بعمرة وعليه دم
الفوات لو فرض الفوات بنوعه واخر عن القافلة او غيرها من اجزاء القافلة كما في الافاشم كما في الاجابة لاجاب لقضاء لا شيء للاجير مسئلة
بشرط في البناء بنية التناوب المنوب بالقلب يستحب ضم الناس والنجري لو تجرد عن القلب كان الحج فعل محتمل وجوها وصرفه الى الفاعل من قبله من شخص من المنوب
ليقع له ويشترط ان يذكر في المواقف كلها المارواه محمد بن مسلم الصحيح عن ابي عبد الله لم يقل له ما يجب على الذي يحج عن الرجل قال جميعا المواقف المارواه ما عده
وجوب التلفظ بذلك فلا يصلح المارواه مشي بن عبد السلام عن الصادق عليه السلام في الرجل يحج عن الرجل في جميع المواقف كلها قال ان شاول فقل وان شاول فقل
الله يعلم انه قد حج عنه لكن يذكره عند الاضحية اذا ذبحها وبسبح للنا بعمدة عند الاحرام ان يقول ما رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام قال قلت لرجل يحج عن اخيه
ايه او عن رجل من الناس هل ينبغي ان يتكلم له شيء قال نعم يقول بعد ما يحرم اللهم ما اصلني في سفرى هذا من تقديسك او بلاء او سب فاجر فلا تافيه فاجر في
قضاء عنه مسئلة اذا فعل الاجير شيئا نكروا الكفارة بشيئا من محظورات الاحرام كانت الكفارة عليه في مال من الصبيد الناس والطيب غيره ذلك لانها عتوبية
جناية صدرت عنه وضمانا مقابلته ان لا تقع منه فلو خست بالجان وجري مجرى الاجير اذا جنى على انسان فخرق ثوبه او جرحه او اذى عليه على المستاجر كذلك
هنا مسئلة قال الشيخ رة اذا اخذ الاجير حجة عن غيره لم يكن له ان يخذل حجة اخرى حتى يقضى للخذلها والتحقق ان نقول ان كانت الاجارة الاولى فقت على ذلك
السنة لم يكن له ان يجر نفسه لغيره تلك السنة بعينها لان فعله صار مستحقا للاول فلا يجوز صرفه الى غيره وان استاجر الاول مطلقا فان استاجر الثاني لنفسه
فان قلنا بانقضاء الاطلاق التحجيل لم يصح المقدار لثلاثة لان الاجارة الاولى ان كانت غير معينة برمان لكن بجانبها تلك السنة الاولى فلا يجوز صرف العمل فيها
غيره وان استاجر السنة الثانية تجاز ولو استاجر مطلقا فلا يجره الا في الجواز الاصل واقتضاء التحجيل هنا مندفع بسبب استحقاق الاول ولو استاجر الاول السنة الثانية
جاز لثلاثة ان يستاجر مطلقا وان يستاجر السنة الاولى مسئلة لا يجوز للحاضر مكة المتمكن من الطواف الاستئابة فيه لانه عبادة يدينه يمكن بها مباشرة فلا يجوز
الاستئابة فيها كالحج ولو كان غائبا جاز له ان يستئيب غيره مع وجوبه عليه متمكنه منه اذ لا يدينه لانه يدينه على غيره على المشا فجاز له الاستئابة ولما رواه عبد الرحمن بن
سنان عن حماد عن الصادق عليه السلام قلت لرجل يطوف عن الرجل بها مقاما بمكة قال لا ولكن يطوف عن الرجل هو غائب قلت كم قد ائبته عشرة اميال او اربعة
فانه يجوز للحاضر غير المتمكن من الطواف لعدم تمكنه من الطهارة بان يكون مريضا لا يستسك الطهارة فانه يطاف عنه ولو استسك طهارة المعنى عليه والكبير يطاف به
بري عنه لما رواه حماد عن الصادق عليه السلام قلت لرجل يطوف عن الرجل بها مقاما بمكة قال لا ولكن يطوف عن الرجل هو غائب قلت كم قد ائبته عشرة اميال او اربعة
عن نفقة الحج استحباب له رده المستاجر لكونه مقصده بالحج القربة لا العوض وليس ذلك بل لازم لما رواه سمع عن الصادق عليه السلام قال اعطيت الرجل داهم الحج بها غير فضل
منها شيء فلم يرد عليه قال هو له ولعله ضيق على نفسه ولان عقد الاجارة سبب لملك الاجرة مع الايتان بما وقع عليه الاجارة وقد وجد الب فيوجد الب
ولو صرفت الاجرة عن النفقة لم يحج على المستاجر الا تمام بل يستحب لثمالة على المساعدة للمومن واعانة على طاعته والاتفاق على افضل العبادات وليس واجب
بالاصل ما لو حنفته منع من الاجارة فيكون الاجير نايبا عن ماله من المال يكون ردها بطريقه فلو مات واحصر رضى الطريق او صد لم يلزمه الضمان

هذا هو الحق
في كل شيء
منه على
الاستحباب
الاجابة
ويبين
صفاته

في كل شيء
الاجابة
لحق

عليه لانه اتفاق ما بين صاحب المال فان تاب عنه خرافة من حين بلغ النكاح الاول لانه حصل قطع هذه المسافة بمال المنوب عنه فلم يكن الاتفاق دفعه اخرى عليه
ويؤيد النكاح بغير فضل مع من المال لا ينفذ ولا يقتر على نفسه ولا ينفذ ولا يبدع الى طعامه ولا يتفضل اما الواعطاء الفاء قال حج هذه كان له ان يتوسع فيها
وان فضل شيء فهو له ولو سلك النكاح طريقا يمكنه سلوك اقرب منه كان الفاضل من النفقة من ماله وان تجل عجزه بمكة ترك ما فذلك ان اقام بمكة اكثر
من مدة القصر بعد امكن السفر للرجوع انفق من ماله لانه غير ماذون فيه فاما من لا يمكنه الخروج قبل ذلك فله النفقة لانه ماذون فيه وله نفقة الرجوع
وان مرضه في الطريق فماد فله نفقة الرجوع لانه لا بد له منه حصل بغير تقييد فاشبه ما لو قطع عليه الطريق وصعد وان قال خفت وان مرض فوجبت عليه
النفقة لانه مجرد وهم مسلمات بشرط الاستتار على الحج العلم بالعوض كغيره فلو قال استأنتك الحج بنفقة ليرجع ويرى قال الشافعي لهن شرط صحته ان
وهو العلم بالاجارة وقال ابو حنيفة يجر وليس بمعتد كذا البحث قال حج عوف بياشت فاذا فسدت الاجارة فان حج عند وجب له امر المثل وصحة الحج عن
ولو قال اول من حج عنه فله مثله صحيح جعالة وقال المزني الاجارة فاسدة ولو لجره المثل واجتمع الشيخان بقوله المومنون عند شرط وطهم ولو قال حج عوف او اعتمر
المائة لا يخرج من الحج باجرة معينة وليس بمجهول لا مانع يمنع منه قال الشافعي بطل الاجارة بجملة العمل فان حج او اعتمر استحق اجره المثل والتحقيق ان كان
فالوجه ما قاله الشافعي وان كان جعالة فالوجه ما قاله الشيخ وكذا لو قال من حج عوف فله عبد او دينار او عشرة دراهم ان كان عقد اجارة بطل بجملة العوض وان
كان جعالة صح ويختار المستاجر دفع ايهما شاء وقال الشافعي بطل العقد فان حج استحق اجره المثل ولو استأجره اثنان لم يجز اجارة واحدة فاحرم عنهما قال
الشيخ انه لا يصح احرامه عنهما ولا عن واحد منهما لان الحج الواحدة لا تنفع عن شخصين وليس احدهما او طه من صاحبه لا ينفذ عن نفسه لانه لم ينو احرامه
عنهما فانفكلا بها اليه يحتاج الى دليل وعدم صحته عنهما وعن واحد منهما بالاختلاف لا يصح عندنا احرامه عن نفسه لا ينفذ اليه وقال الشافعي بطل الاحرام
اليه وليس يجزى لانه لم يقصد الا ابتاع لنفسه فلا يقع عنها بقوله لا عمل الابنية وانما الكل امرى ما نوى الوجه ان يقال ان كانت الحجرة مندوبة تقع عن واحد
واكثر لا يلزم طاعة تصح لثبته بها عن واحد فتصح عن اكثر ولما رواه علي بن ابي حمزة عن الكاظم عليه السلام قال سالت عن الرجل يشرك في حجة الاربعة والخمسة من ماله فقالوا
ان كانوا اربعة جعالة لم يجز ولا يجزى عنهم عن حجة الاسلام والحج الذي حج مسلمات اذ احرم الاجير عن نفسه وعن استأجره قال الشيخ انه لا ينفذ الاحرام
عنهما ولا عن واحد منهما لان شرط الاحرام النية فاذا لم ينو عن نفسه بالاستقلال لم يصح عنه كالا يصح عن استأجره وقال الشافعي بطل عن نفسه ولا يقع عن
لان الاحرام فلا ينفذ ولا يصح عن غيره فيقع عن نفسه كالصورة وليس يجزى لان جامعة غير ان كان بطلا لم يخصص الوقوع بالاجير ومنع من انعقاد الاحرام ولو لم
عن المستاجر ثم نقل الحج الى نفسه لم يصح فاذا حج الحج استحق الاجرة لا بمشال الشرط على اشكال ذلك الشافعي قولان هذا احدهما والثاني صحة النقل لقوله لما سمع مليك
شيرة قال حج عن شيرة ولو استأجره ليج عنه فاعتمر او لم يعتمر عني قاله الشيخ انه لا يقع عن المستاجر سواء كان حيا او ميتا ولا يستحق شيئا من الاجرة على كل حال والوجه
ان يقع عن المستاجر لا تنسك نوى به صفة الى غيره فيصرف النية فلم لا يستحق شيئا من الاجرة لغيره بفعله والاجرة وقعت بمقابلة ما لم يفعله فوجه الى المستاجر
مسلمات لو احصر الاجير تحلل بالهندي على ما تقدم ولا قضاء عليه في ذلك فمتبع ما ياتي به ويقتضي الساجر على ما كان عليه فان كان الحج واجبا عليه وجب عليه شيئا
من ما ياتي به والا كان مستحبا ولو فاته الموقوفان بتقريب منه لزم التحلل بغيره لنفسه بعد الاجرة ان كان الزمان مقبلا وان لم يكن بتقريبه قال الشيخ يستحق لجره المثل
حين الفوات ولو قبل من الاجرة بنسبة ما فعله من افعال الحج واستعاد الباقي كان وجهها ولو افسد الحج وجب عليه القضاء على ما تقدم ولو افسد القضاء وجب عليه
ان ياتي بقضاء اخر كما يجب على النوب لو فعل ذلك الفصل الثالث في انواع الحج وما ينفذها فيه مباحث الاول في انواع مسلمات من انواع الحج ثلثة
تمتع وقران وافراد بلا خلاف بين العلماء وان اختلفوا في تقرير بعضها ونحو نقول القصة ان تقدمت على الحج كان تمتعا وان خارت فان انضم اليه سبب هدي فهو
قران والا فافراد لما رواه معوية بن عمار في الحسن عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول الحج ثلثة اصناف حج مفرد وقران وتمتع بالعمرة الى الحج وبها امر رسول الله
والفضل فيها ولا تامة الناس الا ياتي الصحيح ان منصورا الصبقل عن الصادق قال الحج عندنا على ثلثة اوجه حاج متمتع وحاج مفرد ساق الهدي وحاج مفرد للحج
مسلمات صورة التمتع ان يحرم من البقعات بالعمرة المتمتع بها الى الحج كيدخل مكة فيطوف سبعة اشواط بالبيت ويصلي ركعتين بالمقام ثم يبع بين اصناف المروة
سبعة اشواط ثم يقصر وقد اهل من كل شيء احر من هذا الصبدا يكون في الحرم فان خرج منه جاز له الصبدا ايضا فاذا كان يوم التروية احر من الحج ولا يتعين هذا اليوم بل يجزى
والواجب ما يعلم انه يدرك الوقوف معه ثم يضيء الى عرفات فيقف بها الى الغروب من يوم عرفة ثم يقبض في المشعر فيقف بعد طلوع فجر العبد ثم يقبض الى منى فيحلق
يوم النحر ويذبح هديه ويرى حرم العقبة ثم يذبح مكة اليوم من شاء والا فغدا فيطوف طواف الحج ويصلي ركعتين ويسعى الى دبطوف طواف النساء ويصلي ركعتين
ثم يهود الى منى فيذبح ما خلفه من الحاد الثالث يوم الحادي عشر والثاني والثالث عشر وان شاء اقام يومه حتى يجازة الثلث يوم الحادي عشر والثاني عشر ثم ان
انتهج ان انه ان يفر بعد الزوال الى مكة للطوافين بالسعي والاقام الى الثالث عشر وصورة الافراد ان يحرم من البقعات ومن حيث يصح له الاحرام فيحج
ثم يضيء المشعر فيقف بها ثم يضيء الى المشعر فيقف بمرأته منى فينقض مناسكها ثم يطوف بالبيت ويصلي ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة ويطوف طواف
النساء ويصلي ركعتين ثم ياتي بغير مفردة بعد الحج والاحلال منه بل ياتي بها من اداء الحلال منى فينقض مناسكها ثم يطوف بالبيت ويصلي ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة ويطوف طواف
علماء اهل البيت وقالت الباقية ان الحج ان يهل بعمرة مفردة من البقعات اشهر الحج فاذا فرغ منها احر من الحج من عامه والافراد ان يهل بالحج مفردا والقران ان يجمع
بينهما في الاحرام بهما او يجزى بالعمرة ثم يدخل عليها الحج قبل الطواف مسلمات اجمع علماء اذنا كانه على ان فرض من ناهى عن مكة وحاصرها المتمتع بها غير الامع
الضرورة واما النوعان الاخران فما فرض اهل مكة وحاصرها عندنا انه لا يجوز لهما غير هذين النوعين وهو اختيار اكثر علماء المالكية والحنابلة في الاصناف
قال سالت عن الحج فقال تمتع فقال انا ذاقتهنا بين يدي الله ثم قلنا يا ربنا اخذنا بك وقال الناس ان يادوا ربنا ويفعل الله بنا وبهم ما ارادوا بالصل مكة
وحاصرها وهو من كان بينه وبين مكة دون مائة واربعين ميلا فان فرضهم القران والافراد دون التمتع لما رواه الحلبى وسليمان بن خالد وابو بصير في الصحيحين
الصادق عليه السلام قال ليس لاهل مكة ولا لاهل مروة ولا لاهل مروة ولا لاهل مروة ولا لاهل مروة ولا لاهل مروة ولا لاهل مروة ولا لاهل مروة ولا لاهل مروة ولا لاهل مروة
عن ابا تر عبد الله قال قلت لابي عبد الله ع قال بطل الحج احرام قال بطل الحج احرام قال بطل الحج احرام قال بطل الحج احرام قال بطل الحج احرام قال بطل الحج احرام

كتاب النكاح
في حجة الاربعة والخمسة
بما توافى الحج يكون
صحيحا فخرج
اعتمر

كتاب النكاح
في حجة الاربعة والخمسة
لا يجوز
التمتع

منها ما لا يكره

منها ما لا يكره

ولكنكم فيمنه ومن طريق الخاصة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان القارن لا يكون قران الا بغير الحدي احبوا ان يماروا عتبا بن
عمر قال سمعت رسول الله يقول اني ات من ربي فقال في هذا الوادي المبارك وكعب بن دقل لبيك بغيره في حجة ولقوله اهلوا بال محمدية في حجة ونحن نقول بوجوب
عمر التمتع داخل في الحج قال الصادق دخلت العرة في الحج الى يوم القيمة الى غير ذلك من الاحاديث مستدل بها وزاد حال الحج على العرة ولا بالعكس مثل ان يكون
بمرة مفردة فحرم بالحج بقل قضاء مناسكها او يحرم بالحج ثم يدخل عليه العرة ولا نهى عبادة شرعية فتقف على مورد النقل اطبق العامة على الاول واختلفوا في ادخال
العره على الحج بعد عقد بته الافراد يجوزوه ابو حنيفة والشافعي فقلان **اذا عرفت هذا** فلو كان محرم بالحج العرة التمتع فممنوع من مرض او جرح عن تمامها
نقلها الى الافراد اجماعا كما نقلت عابثا وكذا من كان محرم بالحج مفرد فدخل مكة جاز ان ينقل احرامه الى التمتع لقوله عليه السلام من لم يبق الهدي فليحج وليحج عرسا
مسئله لا يجوز القران بين الحج والعره في احرامه بغيره واحدة على ما بيناه قال الشيخ في خلافه لو فعل لم ينقل احرامه بالحج فان لم يبق الهدي فليحج وان زاد
ان باق بافعال العرة ويجعلها متعة جاز ذلك ولزوم الدم وقال الشافعي في مالك الا اذا عرفت ان بافعال الحج لم يرد دم وقال الشعبي وطاوس وداود لا يلزم شيء
لنا اصالة عدم وجوب الدم فلا يثبت منافاة الابدال واما اذا نوى التمتع فلزوم الدم ثابت بالاجماع والمتنع اذا احرم من مكة لزوم الدم ولو لم يبق الهدي لم ينقل
الدم وقال العامة بسقط **لنا** ان الدم استقر باحرام الحج فلا يسقط بعد استقراره وكذا لو لم يحرر المتنع من مكة ومضى الى البقعات ثم منه الى عرفات وقال الشيخ بسقط
اذا عرفت هذا فلا يجوز بغيره حجته ولا عرته ولو فعل قبل ينقل احرامه الى ما يليق الاخرى به قال الشافعي ومالك ابو حنيفة ينقل بها وعليه قضاء احرامها
احرم بها ولو لم يبق الهدي لم ينقل احرامها لان لا يلزم الضم فيها فلا يصح الاحرام بها كالصلواتين وعليه هذا لو ادى حجرا وعمرته لا يلزم الاضارها ان قلنا بانقلها
بل من احدهما وعند ابو حنيفة وقضاءهما معا بانهما على صحة احرامهما **مسئله** المكي اذا خرج من مكة فمر عاد وج على اخرى وجاز له التمتع لما رواه العامة عن ابن عباس قال قال
رسول الله لاهل المدينة والحبشة ولا اهل الشام مبعرة ولا اهل نجد قرون المنازل ولا اهل اليمن بلدا وكلت من غيرهم من اراد الحج والعره ومن طريق الخاصة قول
من دخل المدينة فليس له ان يحرم الا من المدينة واما جواز التمتع فلان اذا خرج من مكة الى مصر من الامصار ومر على مبيقات من الواقيت الى رقت رسول الله صلى الله عليه وسلم
هل له ان يتبع قال ما اذن عن ذلك له والاهل بالحبشة والاهل باليمن **مسئله** من سأل اباعصر عليه السلام قال نوبت الحج من المدينة كيف يصنع قال يتبع قال في مقام مكة واهل فيها
فيقول تمتع فلو لم يبق الهدي لم ينقل احرامه الى مكة **مسئله** من كان من اهل الامصار فخرج الى مكة فمر عاد وج على اخرى وجاز له التمتع لما رواه العامة عن ابن عباس قال قال
احرم من مكة هذا اذا لم يجز ومدة سنتين فان مضى عليه سنتا وهو مقيم بمكة صار من اهل مكة وحاضرها ليس له ان يتبع ويبر قال الشيخ في كتابه الاخبار قال في غير ما ينقل الكاظم عن رجل
فرضه عن التمتع حتى يقيم ثلث سنين وقد روي في زيادة في الصحيح عن الباقر قال من اقام بمكة سنتين من اهل مكة لا تمتع له في جعفر اذيت ان كان له اهل
بالقران واهل بمكة قال في نظر الغالب اهل عليه فهو من اهل مكة **اذا عرفت هذا** فلو لم يبق الهدي لم ينقل احرامه الى مكة فمر عاد وج على اخرى وجاز له التمتع لما رواه العامة عن ابن عباس قال قال
تخير في التمتع وغيره **اذا عرفت هذا** فلو لم يبق الهدي لم ينقل احرامه الى مكة فمر عاد وج على اخرى وجاز له التمتع لما رواه العامة عن ابن عباس قال قال
الاحرام من مبيقاتهم ما لو بقدر فانه يخرج الى خارج الحرم فحرم منه الاضرورة ولا ينقل احرامه الى مكة فمر عاد وج على اخرى وجاز له التمتع لما رواه العامة عن ابن عباس قال قال
كان الاحرام من مكة جازا لم يكلفها النبي صلى الله عليه وسلم من اهل مكة فمر عاد وج على اخرى وجاز له التمتع لما رواه العامة عن ابن عباس قال قال
الحج بالحرم من مكانه فان استطاع ان يخرج من الحرم فليخرج قال الشافعي يجوز ان يحرم من مكة مع المكنة من الخروج من البقعات لان النبي صلى الله عليه وسلم اصرح بالاحرام
من مكة للتمتع وليس جازا لغيره باحرام الحج لا باحرام العرة فان ذلك كان للضرورة **مسئله** الثاني في رقت ادله التنكير **مسئله** اشهر اشهر اشهر
ودو القعدة وذو الحجة عند اكثر علماء ابيه قال مالك وهو مروي عن ابن عباس بن عمر لقوله تعالى في شهر رمضان او في شهر ذي القعدة او في شهر ذي الحجة
قال في شهر معلومات شول ذو القعدة وذو الحجة وليس لاحد ان يحرم بالحج من سواهن وليس لاحد ان يحرم قبل الوقت الذي رقت رسول الله واهلنا مثل ذلك
من صلاته ببلد السفر وترك التمتع ولانه يصح ان يقع في باق ذي الحجة شيء من افعال الحج كالطواف والسعي والهدي قال بعض علماء شافعي شول ذو القعدة وذو الحجة
قبل الفجر من عشرين ذي الحجة لقوله تعالى في شهر رمضان او في شهر ذي القعدة او في شهر ذي الحجة قال الشافعي في شهر رمضان او في شهر ذي القعدة او في شهر ذي الحجة
وهو سابق يوم النحر لا يمكن التحلل في اوله ولا في غيره لان المراد من فرضه اكثر من يومين المطر وقال بعض علماء شافعي شول ذو القعدة والى طلوع الفجر من ليلة النحر وانه
الشافعي وقال بعضهم ويستقيم ذي الحجة وقال ابو حنيفة واصحابه في اخر العاشرة من ذي الحجة ويبر قال ابن مسعود وابن عمر وابن الزبير وعطاء ومجاهد والحسن والشعبي والتميمي
قادة والثوري واحمد لقول ابن مسعود وابن عمر وابن عباس بن الزبير وعطاء ومجاهد والحسن والشعبي والتميمي
من اراد الحج وهو طواف الزبارة ويقع فيه كثير من افعال الحج كالرقي والنحر والحلق والطواف والسعي والرجوع الى مكة فكان من اشهر كونه عرفة **مسئله** ان لا فائدة
كثيرة في هذا النزاع للاجماع على انه لو فاته الموقفان فقد فاته الحج وانما يصح كثير من افعال الحج يوم العاشر وما بعده **مسئله** لو لم يبق الهدي لم ينقل احرامه
للحج وينقل العرة ويبر قال عطاء وطاوس ومجاهد والشافعي لقوله تعالى في شهر رمضان او في شهر ذي القعدة او في شهر ذي الحجة قال الشافعي في شهر رمضان او في شهر ذي القعدة او في شهر ذي الحجة
اليوم مقامه **اذا ثبت** انه وقت لم يحرم بالحج احرامه عليه كافات الصلوات والقول الصادق ومن احرم بالحج في غير اشهر الحج فلا حج له واما انعقاد للعره فله والقول الصادق
في رجل فرض الحج في غير اشهر الحج قال يجعلها عرسا وقال مالك الثوري والشافعي وابو حنيفة واحمد واسحق ينقل احرامه واذ بقي على احرامه الى رقت الحج جاز لقوله
يستلوك عن الاملة قل هي موافقة للناس والحج فدل على ان جميع الاشهر مبيقات للحج لان الارض اوقات الحوادث التي من جملتها الحج **مسئله** لا ينقل
بالعره التمتع بها قبل اشهر الحج فان حرم بها في غيرها انعقد للعره بالنسبة وهو واحد فولي الشافعي واحمد لان الاحرام بالعره شك ركن من اركانها فيعتبر وقوعه في اشهر
الحج كاعتباره بوقوعها في اشهر الحج لان التمتع بها داخل في الحج لقوله دخلت العرة في الحج فلو لم يبق الهدي لم ينقل احرامه الى مكة فمر عاد وج على اخرى وجاز له التمتع لما رواه العامة عن ابن عباس قال قال
الصادق عليه السلام لا تكون عرسا الا في اشهر الحج ولا في غيره لان التمتع بها داخل في الحج لقوله دخلت العرة في الحج فلو لم يبق الهدي لم ينقل احرامه الى مكة فمر عاد وج على اخرى وجاز له التمتع لما رواه العامة عن ابن عباس قال قال
في رقتا وانه بالطواف والسعي والحلق في شول رجب من سنة فانه يكون متمتعاً قال مالك اذا احرم في غير اشهر الحج ولم يتحلل من احرام العرة حتى ياتي اشهر الحج
صار متمتعاً قال ابو حنيفة اذ ان اشهر الحج في اشهر الحج صار متمتعاً اذا دخلت عليه شهر الحج وكل هذه الاقوال لا يجزئها ولا يلتفت اليها **مسئله**

منها ما لا يكره

لا هل ينبت
منه

العرة المستوية يجوز في جميع ايام السنة بغير خلاف بين علماء الامصار لما رواه العامة عن رسول الله صلى الله عليه واله قال عرفة في رمضان تعدل حجة وعمره في شوال وفي
ذي القعدة واعترت عابثة من التعميم لبلدة المحصب وهي البلدة التي يرجعون فيها من مكة ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام السنة اشاعتها هذا
يعبر لكل شهر مرة ولا يها عبادة لها تحريم وتحليل كان من جنبها عبادة غيره وقتها كالمصلاة **مسئله** المتبع اذا دخل مكة وخاف فوات الوقت ولو كان حيا
لان يتقبل بيته الى الافراد ليدرك احد الوقعين ثم يعتمر عرفة مفردة بعد اتمام الحج وكذا الحائض والنفسا الوضوء ما عدا ما من التحلل وان شاء احرام الحج نقلت عمتها
الى الافراد واعتمر تالعبه لان التكليف منوط بالقدرة ولما رواه جليل عن الصادق قال سالت عن المرأة الحائض اذا قدمت مكة يوم التروية قال مضى كما هي العرفان
حجة مفردة ثم تقم حتى تظهر فخرج او التعميم فخرجت معها عرفة **اذا عرفت هذا** فلو غلب على ظنها انها تظهر وتذكر الوقت صبرت على احرام النية الى ان تظهر
ثم تطوف ثم متعتها بالان بابصر سال الصادق عن المرأة التي متعتة فطقت قبل ان تطوف بالبيت فيكون طهرها ليلة عرفة فقال ان كانت تعلم انها تظهر وتطوف بالبيت
وتحل من احرامها وتلحق بالناس فلتفعل **البحث الثالث في الواقي** النظر في امرين **الاول** تعيينها **مسئله** الواقيت سنة وقد اجمع العلماء
كافة على ان رسول الله صلى الله عليه واله نص على اربعة مواقيت وهي ذالحليفة والحجفة وقرن المنازل بليلته وروى العامة عن ابن عباس قال وقت رسول الله ذالحليفة
ولا هل الشام الحجفة ولا هل قرن المنازل قبل ان يهل من بليلته قال فيمن كان من غير اهل من كان من بليلته والعمرة من كان من بليلته من اهل مكة وكذا
اهل مكة يهلون منها ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام تمام الحج والعمرة ان تحرم من الواقيت التي وقتها رسول الله لا تجاوزها الا وان تحرم فانه وقت
لاهل العراق ولو يكن يومئذ عراقي بطن العقبة من قبل اهل العراق وقت اهل اليمن بليلته وقت اهل الطائف قرن المنازل وقت اهل المغرب الحجفة
مهبة وقت اهل المدينة ذالحليفة ومن كان منزله خلف هذه المواقيت ما يله مكة فوقت منزله واما مبيقات اهل العراق فقلنا تفوت على ان لو احر من ذات
اكرم من المبيقات وكان انس يحرم من العقبة واستحسن المشافعي وابن النضر وابن عبد البر واختلفوا في ثبوتها قال العلماء انه يثبت بالنص من النبي وهو مذهب اهل البيت
وبه قال احمد واصحابه في حنفية لما رواه العامة عن ابن عباس قال وقت رسول الله لاهل العراق ذات عرق ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام قد سال ابو
ذالحليفة ابوبكر بن الصديق حدثني عن العتيق اوقت في رسول الله اوشى صنعته الناس فقال ان رسول الله وقت اهل المدينة وقت اهل المغرب الحجفة وروى
عندنا مكنونة مهبة وقت اهل اليمن بليلته وقت اهل الطائف قرن المنازل وقت اهل العقبة وما وجدنا في قال قوم انه ثبت فاسال ان اهل العراق
كانوا مشركين ولا حجة فينه لعله بانهم مسلمون او يبر على هذه المبيقات مسلمون **مسئله** من كان منزله دون المبيقات فيقائه منزله باجماع العلماء خلافا ل احمد
فان قيل يهل بمكة وهو خطأ ولما رواه العامة عن علي عليه السلام ابن مسعود وعمر بن الخطاب قالوا اتماها ان تحرمها من دورق اهل مكة عن النبي
فهي قوله من كان دونهم فمهلكه من اهل مكة ومن طريق الخاصة قول الصادق ومن كان منزله خلف هذه المواقيت ما يله مكة فوقت منزله **مسئله** مبيقات اهل
المدينة ذالحليفة وهو مسجد الشجرة اختاراه وهو مشرف من مكة وعن المدينة قبل عند الضرقة الحجفة روى العامة عن جابر بن النبي صلى الله عليه واله يقول
هل اهل المدينة من ذالحليفة والطريق الآخر من الحجفة ومن طريق الخاصة ما رواه الحلي في الحسن عن الصادق قال الاحرام من مواقيت خمسة وقتها رسول الله
لا ينبغي حاج ولا معتمر ان يحرم قبلها ولا بعد وقتها اهل المدينة الحليفة وهو مسجد الشجرة الحديث في الصحيح عن الحلي قال سالت عن ابن حجر الرجل اذا جاز الشجرة
فقال من الحجفة الا حرمها وكان الصادق عليه السلام فاحرم من الحجفة **مسئله** العتيق مبيقات اهل العراق وكل جهات مبيقات اهل العراق وكل جهات مبيقات اهل الحرم
جاء لكن الا فضل الاحرام من السبع وتلب عرفة واخره ذات عرق روى العامة عن ابن عباس ان رسول الله وقت لاهل العراق والاسلم ومطعة عرفة واخر عرفة ذات
عرق واوله افضل واعلم ان بعد المواقيت ذالحليفة على عشرة مراحل فليكن البعد الحجفة والمواقيت الثلاثة على سائر واحدة بينهما وبين مكة ليلتنا فاصدا **مسئله**
المواقيت المذكورة مواقيت لاهلها الذين يترهبون بها من الحج والعمرة فاذ اخرج الشاء من المدينة فجاز على ذالحليفة احرع منها وان حج من اليمن فيقائه بليلته وان حج من العراق
فيقائه العتيق وكذا غيرهما لانهم يترهبون بها ولما رواه العامة عن رسول الله قال هل من اهل من بليلته علم من غير اهل من بليلته وان حج والعمرة ومن طريق الخاصة قول الكاظم عليه
من دخل المدينة فليس له ان يحرم الا من المدينة ولان التكليف بالنص الى مبيقات بليلة ضروري فيكون من قبيل **مسئله** الصبي مبيقات هذه المواقيت يجوز ان يحرم من حج
وان يؤخر احرامهم اليها رواه معاوية بن عمار قال سمعت الصادق يقول قد واصل منكم من الصبي الى الحجفة والى بطن مرو ثم يصنع بهم ما يصنع بالحرم ويطاف بهم
ويسعى بهم ثم يحرمهم منهم هذا باصام عنه ولله وسال ابوبوب الصادق عن الصبي ان يحرمهم للاحرام فقال كان ابى يحرمهم من حج **مسئله** مبيقات عرفة النية هذه المواقيت
ومبيقات حجة مكة لا غير فان احرم من غير مكة اختار الحرم بغيره وكان عليه اليهودي مكة لان شاء الاحرام ذهب اليه علماء فانا وقال احمد يخرج الى المبيقات فيحرم من الحج وليس يصح
لما رواه العامة ان النبي صلى الله عليه واله دخل على عابثة وهي تنكب قال لها اهل بليلته وكانت بمكة وامر اصحابه بالاحرام من مكة لما فسحوا الحج ومن طريق الخاصة قول الصادق
اذا كان يوم التروية لا ان قال وادخل المسجد الى ان قال فاحرم بالحج **اذا عرفت هذا** فلو حرم من غير مكة لم يجز وكان عليه اليهودي مكة لان شاء الاحرام لان النبي
لغيره امر اصحابه بالاحرام من مكة وقال الشافعي يجوز ان يخرج الى احد المواقيت فيحرم بالحج منه ويجوز ان يحرم من اي موضع كان من مكة لانها كلها مبيقات لكن الا فضل الاحرام
من المسجد وافضله تحت الميزاب في مقام ابراهيم ولو خرج من مكة لغير احرام ناسبا او جاهلا رجع اليها احرع منها فان عرض له مانع احرع من موضعه ولو جرد فادخل
في الحائض من الرجوع **مسئله** هذه المواقيت المذكورة مواقيت الحج على ضرر وبه للعمرة المفردة اجماعا اذا قدم مكة حاجا ومعتمر اما المفرد والقارن اذا قضيا
الحج وادارا الاعتمار او غيرهما من يريد الاعتمار فانه يلزم ان يخرج الى احد المواقيت فيحرم بالحج فيحرم بالعمرة المفردة ثم يعود الى مكة للطواف السبع لان النبي لما ارادت عابثة ان
تعتق بعد التحلل من الحج امر عبد الرحمن ان يهرها من التعميم وهو من الحل ولو خرج الى احد المواقيت فاحرم منه جاز لكن خفف عنه بالاحرام من احدى المواقيت فيحل ويصح ان
يحرم من الجعنة فان النبي لعتمر منها فان فانه في التعميم لان النبي امر عابثة بالاحرام منها فان فانه من الحد بيته لان النبي لما فعل من خبير احرم من الجعنة النظر
الثاني في الواقيت **مسئله** لا يجوز الاحرام قبل المبيقات عند علماء الا لنادر على خلاف لم يرد العرفة في وجب خان فواته واطبق العامة على جواز
واختلفوا في الافضل فقال مالك الافضل الاحرام من المبيقات وبكره قبله وبه قال عمر وعثمان وعطاء مالك احمد واسحق وقال ابو حنيفة الافضل الاحرام من بليلة

مكة
منها
احكام

في المسألة
في المسألة
في المسألة
في المسألة
في المسألة

في المسألة
في المسألة
في المسألة
في المسألة
في المسألة

فخرجت فقلت غارضا الى موضع اخر كان الميثاق موضع الا على وان نقل الا نسم الى الثانية لان الحكم يعلق بذلك الموضع فلا يبرأ من غير ان يبرأ وقد كان من جهة
 راي جابر بن عبد الله بن جهم من راي عرف فاخذ بيده حتى اخرج من البيوت وطلع به الوادي الى به المطاير ثم قال هذه راي عرف الا في مسئلة لو سلك طريقا لا
 يود الى شيء من المواثيق روي العامة عن عمر لما قالوا له وقتا لاهل المشرك فان ما حبالا طرقتهم فلو اوفرن المنازل ان يلبسوا عليه فقال قوم بطن العقبين وقال قوم
 اخرون راي عرف فوفت عمر ان عرف ومن طريقا خاصة صاروا عبد الله سنة في الصحاح عن الصادق قال من قام بالمدينة وهو يريد الحج شهر او نحوه ثم بدل ان
 يخرج من غير طريق المدينة فاذا كان هذا الشجره مسيره سنة امبال فلجهم منها ولو لم يعرف محاذات الميثاق المطاير بطريقه احاطوا واحرم من بعد بحث يفسر انهم
 يجاوز الميثاق الا محرمات لا يبرأ من الاحرام حتى يعلم انه قد فاداه او يغلب على ظنه ذلك لان الاصل عدم الوجوب فلا يجب التمسك لو احرم بغلبة الظن بالمحاذات ثم علم
 انه قد جاوز ما يجازيه من الميثاق غير محرم الا في عدم الوجوب الى وجع لا نه فعل ما كلف به من اتباع الفتن كان مخيرا ولو قرع على طريق لم يجاز ميثاقا ولا جازيه
 قال بعض الجمهور من حلقين فانه اقل المواثيق وهو راي عرف ويحمل انه يجرى من ادى الى الحل مسئلة اهل مكة يجرى من مكنة ولا يجرى من ادى الى الحل سواء كان
 ميثاقا مكنة او غير مكنة لان كل من ادى الى ميثاق كان ميثاقا له ولا يعلم في ذلك خلافا ولهذا امر النبي عبد الرحمن ان يكون بعمر غاشية من النعيم وكانت مكة وانما في
 الاحرام من الحل لجمع الناس بين الحل والحرم فانه لو احرم من الحرم لما جمع بينهما فانه انما في الحل والحرم فانه لو احرم من الحرم لما جمع بينهما فانه انما في الحل والحرم
 والعمره بخلاف ذلك ومن ادى الى الحل احرم فان كان الحرم من مكة يجرى من اى موضع شاء منها لان المقصود من الاحرام الجمع بين الحل والحرم وعن احمد ورايه ان
 من اعتمر في شهر الحج من اهل مكة انه يهل بالحج من الميثاق فان لم يفعل فغلبه م وان احرم بالحرم من الحرم لم يجرى خلافه العامة فانهم جوزوه واجبو اعلم بالهم لكونه
 الاحرام من الميثاق ثم اخرج الى الحل قبل الطواف ثم عاد اجزاه لانه قد جمع بين الحل والحرم وان لم يخرج حتى يفي عن عمره فتح انهم عند مكة فادى براكها وانما اخل بالاحرام
 ميثاقا فادى جبره وهذا قول ابى ثور وابن المنذر وصحاح الى اى احد قولى الشافعي والقول الثاني لا تضع عمره لانه ينسك كان من شرط الجمع بين الحل والحرم كالحج
 فليضاد وجود هذا الطواف كعدمه هو بان على احرام حتى يخرج الى الحل ثم يطوف بعد ذلك بسبعين ان حلق فليذره فغلبه م مسئلة من لا يبرأ من النكس لو طاف
 الميثاق فان لم يرد دخول الحرم بل اراد حافة فمساوا هذا الا يبرأ من الاحرام اجماعا ولا شئ عليه في راي الاحرام لان النبي الى هو راي احتكاك امرين وكانوا يباينون
 في طيها وروى غيره من تلك الحليفة فلا يجوز ولا يبرأ من ذلك باسما ثم لو تجد به عرض الاحرام ليعمل الرجوع الى الميثاق والاحرام منه وهو قول السخري واحدى
 الروايتين عن احمد في الاخرى يجرى من موضعه ولا شئ عليه في مالك والثوري الشافعي ابو يوسف محمد واما ان اراد دخول الحرم اما الى مكة الى غيرهما فافا
 ثلثة الاول من بينهما لقال مباح او من خوف او حاجة مشكوكه كاحتشاش الخطا وناقل المبرء ومن كان له صبغة يكره دخوله وخروجها بها فهو لا احرام عليهم
 لان النبي دخل يوم الفتح مكة حلالا وعلى راي المغيرة وكذا الصحابة لان في احباب الاحرام على من يكره دخوله مشقة عظيمة لا تسلك من يكون محرما في جميع وقاينه
 بهذا قال الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا يجوز لاحد دخول الحرم بغير احرام الا من كان دون الميثاق لانه يجاوز الميثاق مريدا للحرم فلم يجز بغير احرام كغيره والنسائي
 استدل بان النبي دخل يوم الفتح مكة وعلى راي العامة سوداء **ان عرف** هذا فلو اراد هذا النكس بعد مجاوزة الميثاق وبلغ القبي او غنى العبد اراد الاحرام فانهم يخرجون
 وقال العامة يجرى من موضعه مطلقا **النسائي** من لا يكلف بالحج كالقبي العبد الكافر اذا السلم بعد مجاوزة الميثاق وبلغ القبي او غنى العبد اراد الاحرام فانهم يخرجون
 الى الميثاق ويجرى من مكان لم يملكوا الحرم او من موضعهم وقال العامة يجرى من موضعهم ثم اختلفوا فقال الشافعي على كل واحد منهم دم وقال عطاء ومالك
 والاوزاعي والسخري واحمد لا دم عليهم وقال اصحاب الراي لازم في الكافر يسلم والقبي يبلغ واما العبد بدم **النسائي** المكلف الداخل غير فقال لا حاجة مشكوكه لا يجوز
 له مجاوزة الميثاق بغير محرم به قال ابو حنيفة وبعض اصحاب الشافعي قال بعضهم لا يجوز لاحرام عليه عن احمد زيان ابن عمر دخلنا بغير احرام ولا نه احد الحرامين فادى
 الاحرام لدخوله الحرم المدينية والحج خلافة لانه لو نذر دخوله لانه الاحرام ولو لم يكن واجبا لم يجز بدخول كسائر البلد **ان أثبت** هذا فاني اراد هذا الاحرام بعد
 مجاوزة الميثاق رجوع فاحرمه فان احرم بدنه مع القدر لم يجز به ولو لم يملك احرام من موضعه **مسئلة** لو دخل الحرم من غير احرام فخرج عليه الاحرام وجب عليه الخروج والاحرام
 من الميثاق فجمع والحال هذه بطل حجة وجب عليه الشفاء والشافعي اوجب القضاء لانه اخل بركن من اركان الحج فوجب عليه الاعادة وقال ابو حنيفة فخرج عليه ان ياتجه او غيره فان
 يجزى الاسكافي سنة ومثله اجزاه عن عمره للدخول السخري لان روي الميثاق مريدا للحرم فوجب الاحرام فاذا لم يات به قضاءه كالتن وقال احمد افضا عليه الاحرام
 شرعية النبعة فاذا لم يات به سقطت كنية المسجد ليسجد لا رخصة المسجد غير اجتهد ولو جاوز الميثاق ورجع ولم يبدل الحرم فلا فضا عليه بخلافه سواء اراد النكس او
 لم يرد من كان منزله دون الميثاق خارجا من الحرم فخرج في مجازة فربته الى ما على الحرم حكم المجاوزة للميثاق في الاحوال **النسائي** لان موضعه ميثاقه فيوفي حقه المواثيق
 الحنفي في قول **مسئلة** لو اراد الاحرام من الميثاق عامدا ثم وجب عليه الرجوع اليه الاحرام منه فان لم يتمكن من الرجوع بطل حجه ولو نكره فاستباحها وجب عليه
 الرجوع مع القدر وان لم يتمكن احرام من موضعه لم يتمكن من الخروج الى خارج الحرم مسوا حتى فوات الحج بوجعه الى الميثاق ام لا وقال العامة يجرى من موضع راي جابر
 وافضا لانه ترك ركنا من اركان الحج واجتاج العامة على انه ليس كمن باختلاف الناموس الا ما كان لو كان ركنا لم يختلف الوقوف والطواف والملازمة من غير الحج
 يجرى من ميثاق يجرى من اى جهة ينهى اليه منه ويجوز ان يجرى من اخره لو فوج الا ثم عليه من ذلك طريقا لا يفتق هذه المواثيق في ترا ويجزى فذلنا ان ميثاقا يجزى احداهما
 ولو فادى ميثاقا من فالحج يجرى الشافعية يجرى من الموضع المحاذى لبعدها والثاني يجرى من محلها فدينا ما تقدم انواع الحج والها فليتنع ورايه وان اراد ان ياتي بالحج
 وجعل من ميثاقه وبالعمره مقرر من ميثاقها في حق الخاصي مكة ولا يبرأ من القود الى ميثاق بل عند الشافعي من اى حنيفة ان عليه رجوعا وعليه آسائه ولو لم يعد الاثران عند
 الشافعي يجرى بالحج والعمره معا وبما عان الحج فحصل العمره ايضه ويجد الميثاق والفعل عند حنيفة بان يتقوا بين سبعين لو احرم بالحرم ولا ثم ادخل عليها الحج لم يجز عندنا وقال
 الشافعي ان ادخل في غير اسم الحج فهو لغوا وادخل العمره محاله وان ادخل عليها في اسم الحج فان كان احراما بالعمره قبل شهر الحج ثم اراد اذلال الحج عليها في الا شهر لم يكن فارنا فوجها
 احراما لا يجوز لانه انما يدخل في الحج من وقت احرامه صالح للحج فليكن ان يجعل حجا بعد دخول الا شهر وان يجعله خروفا والثاني لا يجوز لان ابتداء الاحرام من قبلين احراما و
 ان ذلك لا يورث كسب طور الابلزمية لا قد يبرأ واحدة فلو انقضى الحج وابتداء الاحرام سابقا على الا شهر لا ينفذ الاحرام بالحج قبل شهر فليكن هذا لا يجوز ان يجعله

والتفصيل
في
الاحتياط
في
الاحتياط
في
الاحتياط

شؤون وذو الفعدة وذو الحجة فمن اراد ان يفرغ شعره اذا نظرا الى هلال ذي القعدة ومن اراد العروة وفر شعره شهرا او الاصل عدم الوجوب احتج الشيخ بما رواه جليل عن الصادق
قال سالت عن متمتع حلقه واسره بمكة قال ان كان جاهلا فليس عليه شيء وان تعلم ذلك في اول الشهر للجمعة يتلوه يوم ما ليس عليه شيء وان علم ذلك بعد الثلثين الذي هو
فيها الشعر للجمعة فان عليه بها بقره وهو محمول على ما اذا حلق بعد التلبس بالاحرام وبطل عليه ان السوال يقع عن متمتع حلق بمكة وهو انما يكون بها بعد الاحرام ولا بأس
الزس في قص الحجة قبل هلال ذي القعدة **مسئلة** يستحب ان يبلغ الميقات التطهيف بازالة الشعث وقطع الراية وقص الشارب في تقليم الاظفار وحلق العانة لان الاحرام
له الاغتسال فتن هذه الاشياء له كاجتماعه لان الاحرام يمنع حلق الشعر وتقليم الاظفار فاستحب له فعله قبله لئلا يحتاج اليه احرامه فلا يتمكن منه قال الصادق عليه السلام
ان انتهت الى بعض الميقات التي وقته رسول الله صلى الله عليه وآله فانفتحت ابوابك لحلق عانتك فامض الى الميقات ولا يضر لك ما في ذلك بدأت ولو كان قد
قبل الاحرام لغيره بما لم يمتنع من عشرة يوم ما فان مضت استحباب الاطراء والاطلاء افضل للرواية **مسئلة** يستحب ان يصل الى الميقات واداء الاحرام وان يغتسل
لجاءه لان النبي يحرم له الاطراء واغتسل امره ثابت عليه من حيث ان يغتسل عند الاحرام وامر عايشة ان يغتسل عند الاطراء بالجمعة وهي حايض ورواه العلاء عن
طريق اخر خاصة قول الصادق اذا انتهت الى الميقات الى ان قال ثم استاك اغتسل وهذا الغسل ليس واجب في قول كثر اهل العلم قال ابن المنذر راجع اهل العلم على ان الاحرام
جائز بغسل اغتسال وان غير واجب وحكي عن الحسن انه قال اذا نسي الغسل فليغتسل اذا ذكره ليس بالاعلى الوجوب يتوعد استحبابه الرجل والمرأة والصبي والافرن بين الحائض
والنفساء وغيرهما لان المقصود بهذا الغسل التطهيف في قطع الراية الكريمة لرفع اذها عن الناس عند اجتماعهم ولو كان على الحايض او النفساء مقام بالميقات حتى تظهر فلا
ان تؤخر الاحرام حتى تظهر وتغتسل ليقع احرامها في كل حال ولو تعدد الماء واستعمله بغيره لم يكره من غسله قاله الشيخ وروى قال الشافعي لا يغتسل مشر وع فتاب عنه التيمم كالقوة
وقال احمد لا يستحب ان يغتسل بالجمعة **مسئلة** لو خاف عوز الماء في الميقات جاز له ان يغتسل في الميقات يكون على هيئة ان يغتسل في الميقات ثم يجرم ما
ثم لا يجزى عليه يوم وليلة لقول الصادق وقد سئل عن الرجل يغتسل بالمدينة باحرامه فيخرج من ذلك عن غسل ذي الحليفة قال نعم وادخل هشام بن سالم الى الصادق
قال نحن جماعة بالمدينة فوجدنا نودعك فادخل البنا ان اغتسلوا بالمدينة فاني اخاف ان يفرغ عليكم الماء بذي الحليفة فاغتسلوا بالمدينة والبواشيكم التي يخرجون
فيها ثم قالوا فرادى ومثاني **اذ اعرف هذا** فلو قدم الغسل خوفا من عوز الماء ثم وجد في الميقات استحبابه اعادته وغسل اليوم يخرج عن ذلك اليوم وغسل اليوم
يجزى عن ليلة ما لم يتم قال الصادق من اغتسل من طلوع الفجر كغسله الى طلوع الفجر ولو اغتسل ثم نام قبل ان يعقد الاحرام اعاد الغسل لان النسيء سويدي سال الكاظم
عن الرجل يغتسل للاحرام ثم ينام قبل ان يجزى قال عليه السلام اعاد الغسل وكذا لو لبس قميصا يحيط اعاد الغسل استحبابا لان منادى الاحرام يقول الباقوم اذا غتسل الرجل وهو
يريد ان يجزى فليس قضا قبل ان يفي بفعله لغسل كذا لو اكل ما لا يحل للحرم كاله بعد الغسل فانه بعد الغسل استحبابا لقول الصادق اذا نسي ثوبا لا يفتي فيه او
اكلت طعاما لا يفتي فيه لك كاله فاعد الغسل قاله اطفاه بعد الغسل قبل الاحرام لم يكن عليه شيء من غسل ولا يعيد الغسل لقول الصادق في رجل اغتسل للاحرام ثم اطفاه
قال يمسحها بالماء ولا يعيد الغسل ولو احرم بغير غسل استحبابا لانه لا يتقدم منه بدونه واستحب اعادة الغسل مع الاخلال بها كالاذان وكنت الحسن بن سعيد الى الكاظم
رجل احرم بغير صلوة او بغير غسل جاهلا او عالما ما عليه في ذلك وكيف ينبغي ان يصنع فكتب يعيد ويجوز الا انه بعد الغسل قبل الاحرام لا يغسل ولا يباين ان يعفور
سال الصادق ما تقول في من بعد الغسل للاحرام فقال قبل وبعد مع ليس به بأس هذا اذا لم يكن الدفن فيه طيب لو كان فيه طيب بقي الى بعد الاحرام لم يجز لقول
الصادق الرجل يدفن ما في دهنه من ماء او لم يكن فيه منسك ولا غيرة ولا زعفران ولا ورس قبل ان يغتسل **مسئلة** بكرة ان يتطيب للاحرام قبله اذا كانت راحته لا يفتي
الى بعد الاحرام ولو كانت راحته تبقى الى بعد الاحرام كان محرما وجب عليه ازالة ما شئت اجمع وروى قال عليه السلام وعمر بن الخطاب مالك بن محمد بن الحسن لما رواه
العامر عن علي بن ابي طالب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول يا ابا طالب اني اراهم في بعضهم ما يخلون في بعضهم او عليه دمع من زعفران فقال يا رسول الله اني اراهم
بالعمرة ومن علي فقال يا رسول الله ما كنت صانعا في حجة قال اترع هذه المقطرة واعسل هذا الخلق فقال رسول الله ما كنت صانعا حياك فاصنع في عمرك ومن طريق
الخاصة قول الكاظم عليه السلام بلبس الحر الشارب الشبع بالعصفر فقال اذا لم يكن فيه طيب فلا بأس برسال سمعت الفضل الصادق من الحر بلبس الثوب قبل اتمام
الطهيب قال اذا ذهب مع الطيب فليلبس قال الشافعي يستحب له ان يتطيب قبل الاحرام سواء كان طيبا ببقية غيره كالفانلة والمسك او تبقى راحته كالعود والبخور والند
قال عبادة بن الزبير ومحمد بن واظن واما جدي عايشة فمعويرة وابو حنيفة وابو يوسف والحمد لله والعامر عن ابن عباس وابن الحنفية وابو عبد الله الخدي وعرو قال الشيخ
عايشة قالت كنت طيب من الله الاحرام قبل ان يجزى وكحلته قبل ان يخلو في منع الرواية وكحلته على ما لا يبقى راحته الى بعد الاحرام **اذ اشد هذا** فلو لبس ثوبا مطيبا
ثم احرم وكانت راحته تبقى الى بعد الاحرام وجب عليه نزعها وازالة الطيب عنه فان لم يفعل وجب عليه التندوب ويجوز على من ذهب الشافعي انه لا يجزى النداء الا نزع ثوبه اذا
لا نزع ثوبا مطيبا بعد احرامه ولو نزل الطيب موضع من الثوب لم يجز له ان يتطيب الطيب موضع الى موضع اخر فنهى الشافعي وجهان احدهما لا يجزى النداء لانه يجزى نزع
الناس في الثاني يجزى لا يحصل بغير اعتاده على **مسئلة** لا يجوز تطيب اثار الاحرام ورواه حالة الاحرام ولا قبله اذا كانت راحته تبقى الى بعد الاحرام والثاني
قولان احدهما لا ينع لانه قد نزع الثوب ثم يلبس بغيره كالواستائف ليس ثوب طيب احتمل استدلاله بجواز كطيب البدن ولو طيب بدنه فمطر ثوبه بغيره فلا بأس به عند
والخلاف من العامر فيما اذا قصد تطيب الثوب فاجوز ان يتطيب الثوب بالاحرام باس استدلاله ما عليه بعد الاحرام كما في البدن لكن لو نزع ثوبه لم ينع في الندبة لانه لم يجر
احدهما لا ينع لان العادة في الثوب ان ينع ويبادى الصمها اللزوم كالواخذ العقل من بدنه ثم رده وللشافعي ثلثة اوجه فقال في وجهه باستحباب التطيب للاحرام في الز
انه مباح ليس بمنع وفي اخر انه لا يجوز للثوب التطيب له لانه لا يستحب له ان يجرى وبين غيره ومنع ابو حنيفة ما ينبغي حرمة ولا
ثبتت وعند مالك بكرة التطيب ما بقي راحته بعد الاحرام واذا تطيب للاحرام فلا بأس عند الشافعي باستدانة ما تطيبه ولا يجزى فيه الوجه المذكورة في ان الامة
التطية اذ الزمتها البند بغيرها ازالة الطيب ان هذا لا يفتي حق لله نعم والمساهلة فيه اكثر والحق ان الاستدانة كالا بدلة في التحريم للاجماع على تحريم الطيب على
الحرم ولو لم ينع لو اسبغ ثوبا واستدانة **مسئلة** لا يستحب له ان يخلو من الاحرام بل يكره للزينة واستجاد قال الشافعي يستحب للمرأة ان تحض بكناء يدها
الى الكوعين قبل الاحرام وتضع وجهها في شيء من الخثاير او لا يخصص اصل الاستحباب بالاحرام بل هو محبوب في جميع الأحوال فم يكره الخضاب للخنبة في سائر الأحوال

احتج
في
نفي
الاحرام
في
نفي
الاحرام

عنده ولا فرق في حالة الاحرام بين الحظيرة وفان الزرع وانما يستحب عند فهم السيد بالحضاب والمشرق والتصريف هو خضب اطراف الاصابع ووافقتنا على كراهية الحظيرة التقدير
بعد الاحرام **مسئلة** افضل اوقات الاحرام بعد زوال الشمس عقيب فرضية الظهر فنبدا او لا بعد الزوال بر كفي الاحرام المندوبه قبل فرضية الظهر بحيث يكون الاحرام
صلوة الظهر وان اتفان يكون الاحرام في غير هذا الوقت كان جازيا لكن الافضل ان يكون الاحرام بعد صلوة فرضية وافضل تلك بعد صلوة الظهر فان لم يكن وقت صلوة
على كرات وبنوى بها صلوة الاحرام ويحرمه في بر ما ولد لم يمكن من ذلك جزاءه وكفنا وينبغي ان يقر في الاولى منها بعد التوجه للحمد والاعلاص وفي الثانية الحمد
فاذا فرغ منها احرم عقيب الماروي العامة ان النبي صلى الله عليه وآله لم يرد على الحليفة دكتين ثم اكرم ومن طريق الحاصن قول الصادق لا يصير له بلبس احرامك زمانا لان
ذلك عند زوال الشمس وسال الحنفية الصادق عن احرام النبي اية ساعة قال صلوة الظهر وقال الصادق لا يكون احرام الا بعد صلوة مكتوبة او افلة وقال صلى الله عليه وآله
ست كرات يحرمه في بر ما اذا **مسئلة** فان صلوة الاحرام تغفل جميع الاوقات وان كان احد الاوقات المكرهة وافضل الوجوه عند الشافعية الكراهية في الاوقات المذكورة
ومل تكن الفرضية عن ركوع الاحرام بجهل ذلك وهو قول الشافعي لكن المتقدم نافذة الاحرام على الفرضية مالم يتضح وقت الفرضية وذلك على عدم الاكتفاء
في الاستحباب **الطلب الثاني** في كفيته **مسئلة** الاحرام يشتمل على واجب ندب نحن ندك المندوب في اثناء المسائل **مسئلة** الاحرام ثلثة ائمة والندب اربعة واجبات
لبس ثوب الاحرام وبنوي الحاج اذا وصل الى البقعات ان يقلم اظفاره وباحدن من شارب وبنوي بطلان النورة ويجلي عانة او بطلان ويغتسل ويدعو
الاعتساف بالنعول ثم يلبس احرامه باثر واحدما ويتوشح بالآخر ويدعو بالنعول ثم يصلي ست كرات الاحرام او ركعتيه فاذا فرغ من صلوة حمد الله واشي عليه
على النبي ويدعو بالنعول فاذا فرغ من الدعاء على النبي يقول بسم الله الرحمن الرحيم اللهم لا اله الا انت سبحانك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وقال الشيخ في كفيته
اللهم بسم الله الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لئلا يكون للندبية مستحالة ان يدخل مكة ويظوف ويصلي بقصر وقد حمل فرضي احرام الحج في مكة كذلك
العرفات على ما سبق ذكره والنظر في الواجبات يتعلق بامر ثلثة **الاول** النبي **مسئلة** النبي واجبة في الاحرام وشرط فيه لو اخلها لم يقع احرامه لقوله تعالى وما امر
لبعبدوا الله مخلصين من عبادة الاصنام ولا اله الا الله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وانما نوي لكل امرئ ما نوى فالتشافي قولان هذا احدهما والآخر
ان الاحرام يقع بالنسبة من غير نية ويلزم بالنية وليس بجهد المتقدم والواجب في النبي ان يقصد بقلبه لي او ان يعتزم احرامه بمرح او عمره متقربا الى الله ويد
ما يحرم لمن تمت اوقافه واذا كان في كراهية ما يحرم من حجة الاسلام وغيره ما لو نوي الاحرام مطلقا ولو لم يكن كراهية ولا عمره انعقد احرامه وكان له حصة
الى ان شاء ان كان في اشهر الحج لانها عبادة منوبة ولما رواه العامة ان النبي صلى الله عليه وآله خرج من المدينة لا سبي حجا ولا عمره ينتظر القضاء فزل عليه القضاء وهو بين
الصفاء المرفة فامر اصحابه ان كان منهم اهل مكة فليحرموا معه هدى ان يجعلوها عمره ومن طريق الخاصة ما رواه بن بابويه عن ابيه ابو منبه قال لما رجع من اليمن وجد فاطمة
قد احدثت في البيت مستنبتا وتحرق على فاطمة فقال تاريت الناس فيهم اهلكت انت يا علي فقال ملا لا كمالا لابي فقال النبي كن على احرامك مثلي فانت شريك في
هدى وكان النبي ساق مع مائة بدنة فجعل على منها اربعة وثلثين ولفسه ستا وستين ونحوها كلها بيدة ثم اخذ من كل بدنة جذوة ثم طهرها فاقصدوا كل منها و
محتسبان لم يرق فقال قد كلنا الآن منها جميعا ولم يعطها الجرادين جلودها الاجالها ولا لاندھا ولكن بصدقها ما وكان يفتخر على الصحابة ويقول من فيكم مثلي والاشد
رسول الله في هدي من فيكم مثلي وانا الذي خرج رسول الله هديي هذا لان الاحرام باج مخالف غيره من احرام سبل العبادات لا نراه يخرج منه الفسا واذا اعتد عن
تطوعا وعليه فرضه وقع فرضه فجاز ان يعقد مطلقا واذا ثبت ان يعقد مطلقا فان صرفه الى الحج صا حيا وان صرفه الى العمرة صاعرة الى النوع الحج صرفه من تمتع او قران
انصرف له ولو صرفه الى الحج والعمرة معا لم يصح عندنا خلافا للعامة **فروع** **فروع** ١ لو عقد مطلقا قبل اشهر الحج انعقد للعمرة لانه احرام لا يصح لغبر ما فاضرت
ب لو كان عليه واجبة عمره واجبة اطلاق الاحرام فالاقرب ضرورة المطلق الى ما وجب عليه **ج** يصح اجسام الاحرام وهو ان يحرم على امر به فلا ان انعقد حرا
مثله ولو لم يعلم ويقدر عليه بموت وعجبة قال الشيخ يمتنع احتياط الحج والعمرة ولو بان فلا تالم يحرم وانعقد مطلقا وكان له صرفه الى اي نك شاء وكذا لو لم يعلم
احرم فلان لا الاصل عدم احرامه ولو لم يعلم في شرع في الطواف قبل التعيين قال بعض العامة بغير حج وبنوي الحج ويقع هذا الطواف طواف القدوم لا يصح
لان الطواف ذكر في العمرة فلا يقع بغير نية وطواف القدوم لا يحتاج الى النية فبصرفه لا يعتد بطوافه لانه لم يطفح حج ولا عمره **هـ** تعين الاحرام اول من
الاطراف ذير قال مالك والشافعي في احد قوليه لانه اذا عزم بما هو متلبس به فيكون اولى من عدم العلم وقال الشافعي في الاخر الاطلاق اولى لان النبي صلى الله عليه وآله خلق الاحرام
الرواية مرسله والشافعي لا يعمل بالراسل المفردة فكيف مع مخالفتها للروايات الدالة على انه من عزم ما احرم به **مسئلة** لو احرم بملك ثم نسي تخير بين الحج والعمرة اقام
عليه احد هما قال الشيخ في طائفة من الاحرام يجوز ابتداء اي النكبين شافعي عدم علم التعيين بتميز هذا الجواز عملا باستصحاب الحال لانه لو احرم بالحج جاز لفخه الى العمرة
على ما تقدم وقال الشيخ في الخلاف يجعله عمره وبقا لانه لا يمان ان يكون احراما بالحج والعمرة فان كان بالحج فقد بينا انه يجوز فخه الى عمره بتمتع بها ان كان بالعمرة
صح لها فقد صحت للعمرة على الوجهين واذا احرم بالعمرة لم يمكن جعلها حجة مع القدرة على اتيان افعال العمرة فلهذا قلنا يجعلها عمرة وقال ابو حنيفة يحج عليه بنوي
القران وهو احد قول الشافعي لان الشك لا يوجب في فعله بعد التلبس بالعبادة فلم يكن له الاجتهاد وانما يرجع الى التعيين كبر الشك في عدد الركعات بخلاف الاثبات
القبلة لان عليها امارات يرجع اليها عند الاشتباه واما هنا فانه شك في فعل نفسه ولا اماره على ذلك الا ذكره فلم يرجع الا اليه وهو معارض ببرادة الذمة من المعين
اجدها عليه فالوجه انصرف اليه وقال الشافعي في القديم يخرج من على ما يقبل على طنة لانه اشتباه في شرط من شرط العبادة وكان له الاجتهاد منه كالانابة والتمتع
ومنع حكم الاصل **ف** **مسئلة** فلو احرم بها معا لم يصح قال الشيخ ويخبر كذا الوشك هل احرم بها او باحد هاتين هما شاء ولو تجدد الشك بعد الطواف
عمره متقربا الى الحج **مسئلة** لو نوي الاحرام بملك ولي غيره انعقد ما بواه دون ما تلفظ به لان الاعتبار بالنية واللفظ ليس واجبا فلا اعتبار به وان احرم
سال الرضا عليه السلام كيف اصنع اذا روت ان تمتع فقال لا بأس بالحج وانوالتمعة فاذا دخلت مكة طفت بالبيت صليت الركعتين خلف المقام وسعيت بين الصفا
المررة وفتحتها وجعلتها ممتعة ولا بد من تعيين النوع من تمتع او قران واذا فرغ من تمتع او قران او فرغ من تمتع او قران او فرغ من تمتع او قران او فرغ من تمتع او قران
الا لبعبدوا الله مخلصين من عبادة الاصنام ولا اله الا الله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وانما نوي لكل امرئ ما نوى فالتشافي قولان هذا احدهما والآخر
لما رواه العامة عن ابي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول بسم الله الرحمن الرحيم اللهم لا اله الا انت سبحانك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك
نصر

الحج

الحج

مسألة
مسألة
مسألة

فأغسله ولما ألبسته فارتعها ثم أصنع في غير ذلك ما صنع في حرك من طريق الخاصة قول الصادق في رجل أحرز عليه فبصه فقال لا يشغرك ولا يشغرك
بعده أحرز شقة ولغيره ما لا يشغرك قال الشيخ إذا لبسه بعد ما أحرز وجب عليه أن يشغرك من قبله للرواية السابقة وغيره **مسألة النظر الثالث**
التلبات **مسألة** التلبات الأربع ولغيره شرط في حرمان التمتع والمفرد فلا يتعد حرمانها إلا بها والآخر بشرطها ويعقد قلبها ولما ألبسها فأنه يتعد
أحرارها أو لا يشغرك أو لا يتعد ما يتعد فيه ذهب إليه علماء الجمع وروى قال أبو حنيفة والثوري لقوله ثم من فرض فيه الحج قال بن عباس الأهل من علمها وما
وعكسه هو التلبات وما رواه العامة أن النبي قال ما في جبريل فامر في أن أصحابي ومن معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أو بالأهل وظ الأمر الوجوب من طريق
الخاصة قول الصادق إذا فرغت من صلواتك وعقدت ما زبد فقم وامش هنيئة فإذا استوت بك الأرض ما شأكت وأدك قلبك لحبت وقال أصحابك إنك إنما
واجبة بحببها الدم وقال الشافعي لها مستحبة ليست واجبة ويتعد الأحرار بالنية ولا حاجة إلى التلبية وبه قال أحمد والحسن صالح بن يحيى أن التلبية ذكرها النبي في الحج كذا
الأدكار وليس بمجدي ما يأتي من بيان الوجوب **مسألة** التلبات الأربع هي الواجبة للإجماع على عدم وجوب الزيادة عليها ما رواه الشافعي عن الصادق عن الباقر عن
جابر قال لبس رسول الله التلبات لا شريك لك لبيك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال أخذوا عن مناسككم ومن طريق الخاصة رواه معاوية بن عمار
في الصحيح عن الصادق قال إذا فرغت من صلواتك وعقدت ما زبد فقم وامش هنيئة فإذا استوت بك الأرض ما شأكت وأدك قلبك التلبية أن تقول لبيك اللهم
لبيك لا شريك لك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك إذا دعاك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك
لبيك
والفضل الحسن لبيك كشأ الكروب لبيك لبيك عبد لابن عبدك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك لبيك
وإذا علوت شرفاً أو صطت دابة أو ألقيت ركباً أو استيقظت من منامك بالأشجار وأكثر ما استطعت وأجهرها وإن تركت بعض التلبية فلا يضر إلا غير تمامها
وأما التلبات الأربع التي ذكرها في الكلام من المفردة وهي التوحيد والحمد لله إلى المهلون وأكثر من ذي المعارج قال رسول الله كان يكثر منها وأول من
أمرهم عليه السلام قال إن الله يدعوكم إلى التوحيد فاجوبوه بالتلبية ثم يقول أحداً خلفه شاة بالوفاة في ظهر رجل لا يظن امرأة إلا أجابها التلبية ولا يعبادة لها يحلل
وعجزهم فكان فيها نطق واجب كالصلاة **مسألة** إذا عرفت هذا فإن الزيادة على الأربع مستحبة به قال أبو حنيفة لما تقدم وقال الشافعي أنه غير مستحب وبه قال أحمد وقال
بعضهم أن الزيادة مكروه لما رواه الشافعي عن الصادق عن الباقر عليها السلام عن جابر وقد تقدم وما رواه عليه النبي في صحيحه يقول إنما فعله بي ما قال الواجب
له يرد ويستحب أكثر من ذي المعارج **مسألة** يستحب رفع الصوت بالتلبية وهو قول العلماء لأن جبريل قال للنبي مراراً يا أصحابك ألبسوا الحج والبرج ورفع الصوت بالتلبية
والبرج تحرك البدن والأمر هنا ليس للوجوب كصالحه براءة الذمة وبسبح الجهرها كالمركب وهبط وأدأ وعلا أكثره وبالأشجار قول الصادق وأجهرها كالمركب وكما
نزلت وكما صطت دابة أو علوت أكثره أو ألقيت ركباً أو استيقظت بالأشجار وقال الباقر والصادق عليها السلام قال جابر بن عبد الله ما شئ النبي الروح حجة تحت أصواتنا ولا من
شعائر العبادة فاشبهه لاذان ولا شتمال الأجر على تشبهه لثنا فلن ليس على الشا أجهار بالتلبية لقول الصادق لم يس على النساء جهر بالتلبية والآخر بشرط التلبية
وتحريك لسانه وعقد قلبه بها القول على عليه السلام التلبية الآخر تشهد وقراءة القرآن في الصلوة تحريك لسانه وإشارته بأصبعه ولا يجوز التلبية إلا بالعربية مع
خلافاً لا يخفى لأنه لما ورد بركن ذكر مشروع فلا يجوز غير العربية كالأذان أجمع بالعباس على التكبير ومنع الأصل **مسألة** لا يشترط في التلبية الطهارة من الحيض
أجماعاً لأن النبي قال ما بينت حائضاً ففعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالنيت ومن طريق الخاصة قول الصادق لا بأس أن تلبس وانت على غير طهر وعلى كل حال
الباقر لا بأس أن يلبس الحائض **مسألة** يستحب أن يذكر في تلبسته ما يجره من حج أو عمره وبه قال أحمد ما رواه العامة فحدث أن قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
يقول لبيك عمره وعجا وقال بن عباس قد مر رسول الله وأصحابه وهم يلبسون بالحج ومن طريق الخاصة قول الصادق هذه التلبية لبيك بحجة تمامها عليك قال الشافعي يستحب
رواه جابر قال ما شئ النبي في تلبسته حجاً أو عمره وسمع ابن عمر جلاً يقول لبيك بجمرة فضر بصلته وقال ففعلوا في ذلك فحدث جابر معارض ما رواه العامة عنه وكذا
مع البقر ونحن نقول لبيك بالحج وبغيره من الروايات وقول ابن عمر ليس بحجة خصوصاً مع معارضته لأحد حديث رسول الله **مسألة** إذا عرفت هذا فيستحب أن يذكر في
الحج والعمر معاً فإن لم يمكنه التلبية وغيرها اقتصر على ذكر الحج فإذا دخل مكة طاف وسعى وقصر وجعلها عمره لقول الصادق عن رجل حج مفرطاً ثم دخل مكة فطاف بالبيت
وسعى بين الصفا والمروة قال فليحج وليجعلها منعة إلا أن يكون ساق الهدى فلا يستطيع أن يحج حتى يبلغ الهدى **مسألة** يستحب تكرار التلبية ولا كان منها على
كل حال عند الأشراف والهبوط وأدبار الصلوات وتجدد الأحوال والصلوات والاملاء إلا ما كان كافياً قال لا يلبس عند اصطدام الرقاع والحمل
لما روى العامة عن جابر أن رسول الله كان يلبس في حجة إذا فرغ ركباً أو علأ أو هبط وأدأ بآداب الصلوة المكوبة ومن آخر الليل ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام
وقد ذكر التلبات تقول هذه في كل صلاة مكوبة أو نافلة وحسن ينهض بك بعيرك وإذا علوت شرفاً أو صطت دابة أو ألقيت ركباً أو استيقظت من منامك
بالأشجار **مسألة** يقطع التمتع بالتلبية إذا شاهد بؤت مكة لما رواه البخاري في الحسن عن الصادق قال التمتع إذا نظر إلى بؤت مكة قطع التلبية أما المفرد فلو أن
فأنما يقطعان التلبية يوم عرفه عند الزوال للرواية معاوية بن عمار عن الصادق قال إذا دخلت بؤت مكة التي كانت قبل اليوم إذا بلغت عقبة المدينين فاقطع التلبية
وعليك التكبير والتقليل والتأخر على الله ما استطعت أن كنت مفرطاً بالحج فلا تقطع التلبية حتى يورعك الزوال الشمس وإن كنت معتمراً فاقطع التلبية إذا دخلت مكة وانتمتع
الحرم قال الشيخ المفرد عمر مفردة أن كان أحرم من خارج مكة يقطع التلبية إذا دخل الحرم وإن كان من خارج مكة للأحرار قطعها إذا شاهد الكعبة وقبلها
بينهما من غير تفصيل قال الصادق من دخل مكة مفرداً للتمتع فليقطع التلبية حتى يضع الأبل أخفافها الحرم وسال يونس بن يعقوب الصادق عن رجل حج مفرطاً
من ابن يقطع التلبية قال إذا رأت بؤت دى طوى فاقطع التلبية وروى عمر بن يزيد عن الصادق قال من خرج من مكة في بدلة العمره ثم دخل معتمراً فليقطع التلبية
ينظر إلى الكعبة **مسألة** يستحب أن يخرج على طريق المدينين برفع صوته بالتلبية إذا علمت حبلته لبيد أن كان ركباً أو كان ماشياً في حجه أو كان على طريق
من المدينة لغير موضع شلو وان مشه خطوات ثم لبي كان أفضل بقل ما لك الشافعي قولاً لأن قال في القدر يستحب أن يهل خلف الصلاة نافلة كانت أو مفردة وبه قال
أبو حنيفة وأحمد والشافعي إذا ابتعثت به راحلة إن كان ركباً وإذا أخذت السهرن كان باجلاً لما رواه العامة عن ابن عباس قال غفل رسول الله ثم لبس

لبيك
لبيك
صلوة

مسألة
مسألة
مسألة

من طرفه على ما كانه في القبر
جيفه وما لا تتركه الصدق
الاب عبد الرحمن بن الحاج
سالنا المحسن بن علي
ابننا اصمدا

صد

برای کمال

صبر

فہرست

[illegible]

اندر امیر
فیضیه
روم

في المكان المذكور

في خبره

الحرم فقتله قاتل ضمه سواه اصاب ما هو في الحلال والحرم تغلبا للحرم وروى ابو ثور واصحاب الراي والحمد لو نفر صيد من الحرم فاصابه شيء حال نفوره
ضمنه لانه سبب الى التلافى فكان كالموت فله بشركه ولو سكن من نفوره ثم اصابه شيء فلا ضمه وهو قول الثوري **مسئلة** لو رمى صيدا فخرجه ومضى لوجهه
بعدم حيوة ولا موته كان عليه الفداء عند علمائنا تغلبا للتلافى عملا بالسبب احتياطا للبراءة ولان علي بن جعفر سأل اخاه الكاظم عن رجل رمى صيدا
محرم فكسره او رجله فمضى الصيد على وجهه فلم يدركه الرجل وما صنع الصيد قال عليه الفداء كما ملأ اذا لم يدرك وما صنع قال الشيخ زده واه بعد كسره او رجله
وعلى وجهه وجب عليه ربع الفداء لان علي بن جعفر سأل الكاظم عن رجل رمى صيدا فكسره او رجله ونزكه في الصيد قال عليه ربع الفداء **مسئلة**
ولو كان الصيد يوم الحرام وهو في الحلال لم يجر المحل قبله قاله الشيخ زده لما رواه عتبة بن خالد عن الصادق قال سالت عن رجل قضى حجر فزاد حتى اذخر من الحرم فاقبل
صيدا من الحرم الصيد متوجه نحو الحرم فقتله ما عليه ذلك قال يقدح من نحوه قال بعض علمائنا انه مكروه لا محرم لما رواه عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام
في الرجل يرمي الصيد وهو يوم الحرام فتصيبه الرمية فتجامل بها حتى يدخل الحرم فموت فيه قال ليس عليه شيء انما هو بمنزلة رجل نصب شباك في الحلال فوقع فيه صيد
دخل الحرم فموت فيه فقلت هذا عندكم من القياس قال لا انما شهت لك شائشي واما الكراهة فلما رواه ابن ابي عمير الصحيح عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام
قال بكرة ان يرمي الصيد وهو يوم الحرام **مسئلة** بكرة الصيد فيما بين البريد والحرم وليس محرما الاصل قال الشيخ زده يحرم ان يذره المحل في الصحيح عن الصادق قال
اذا كنت محلا في محل فقتلت صيدا فيما بينك وبين البريد الى الحرم فاعطيت جزاءه فان قتلت غنما او كبرت فموت فيه تصدقت بصدقة والوجه عمل الرواية على
مسئلة لو نزع عن جسد قملة فقتلها او رمى بها فلبطم مكانها كفا من طعام لان حماد بن عيسى سأل الصادق عن المحرم يبيع القملة عن جسد فبطنها او قال يطعم
مكافها اطعم او روى حسين بن ابي العلاء عن الصادق قال المحرم لا يبيع القملة من جسد ولا من ثوبه منعقد فان قتل شاة من ذلك خطا فلبطم مكانها اطعاما
بيده ويجوز ان يخذلها بعد القملة من جسد وان اراد ان يحول القملة من مكان الى مكان فقل ليس عليه شيء لقول الصادق المحرم يلقى عنه الدواب كلها الا القملة
عليه **مسئلة** فانها من جسد وان اراد ان يحول قملة من مكان الى مكان فلا يضرة ويجوز ان يرمي القمل والحلم عن بدنه لان عبد الله بن سأل الصادق ان وجد شاة او ارجل
اطرحها قال نعم وصغارها انما هي قبله غير مرقها ويجوز ان يرمي القمل عن غيره دون الحلم لان معاوية بن عمار قال ان لقي المحرم بعض القمل عن غيره فلا بأس ولا يلحق
الحلمة **مسئلة** قد بينا انه لا يجوز اخراج شيء من الصيد من الحرم قال الشيخ زده بكرة شراء القمار وما اشبهها بالذخاير من مكة ومنع من بدنه وهو المعقود ان عصى
القيم سأل الصادق عن شراء القمار يخرج من مكة والمدينة فقال ما احب ان يخرج منها شيء **واعلم** ان الشيخ زده منع من صيد حمام الحرم حيث كان المحل والموجود
او روى الحق ما قاله الشيخ لان علي بن جعفر سأل اخاه الكاظم عن حمام الحرم يصطى في الحلال فقال لا يصطى حمام الحرم حيث كان داخل من حمام الحرم اذا ثبت هذا فان صيد
الحرم يضمن بالدلالة والامارة كصيد الاحرام والواجب عليه ما جاز له واحد وروى احمد بن محمد بن ابي نعيم الدال في الحلال والحرم وقال بعض العامة لا جواز على الدال
كان في الحلال والجواز على اليد لعله كالحلال اذ اولى محرما على صيد الحرم ما قلناه لان قتل الصيد الحرام حرام على الدال فنضمنه بالدلالة كالوكان في الحرم تحفة ان صيد
الحرم محرم على كل واحد لقوله لا ينفر صيد ما وهو عام في كل واحد ولا صيد الحرم معصوم بحمله فحرم قتله عليه ما كالبطيخ الى الحرم واذا ثبت تحريمه عليه ما فنضمن
بالدلالة ممن يجره عليه قتله كما نضمن بدلالة الحرم عليه **مسئلة** لا فرق في تحريم الصيد بين الوضوء في الصلاة او في السنان او في توحش كانه لا فرق في اباحه
بين ان يوحش ولا يوحش الجزاء في الاول يقتضيه عند علمائنا وروى الشافعي ان الوضوء في السنان لا يخرج عنه حكم توحش الاصل في كل ان يوحش ان يجره التميز
لله لا ابتداء الاصل في مالك لا جزاء في السنان ليس بجدة ولا فرق في وجوب الجزاء بين ان يكون الصيد ملوكا لانسان او مباحا الا انه يجب للملوك مع الجزاء ما بين
قيمه جازم وبوجه الدلالة لظاهر القرآن وقال المزني من الشافعية لا جزاء في الصيد للملوك وليس يعتمد اذا ثبت هذا فكم يجره التعرض للصيد بغيره كغير
بالجرح والقطع لان النبي صلى الله عليه وآله قال في الحرم لا ينفر صيد ما ومعلوم ان الجرح والقطع اعظم من التعريض وكذا يجره بعض الصيد وفرخه ولينه على ما سبقت
البحت الثاني في لبس الثياب المخطئة **مسئلة** يجره على المحرم الرجل لبس الثياب المخطئة عند علماء الامم قال ابن السني لجمع اهل العلم على ان الحرم
ممنوع من لبس القمص والعمامة والسروريل والخف البركنس لما روى العامة ان رجلا سأل رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله لا يلبس القمص ولا
العالم ولا السروريل ولا الخفاف ولا احد الا يجد يلبس فلبس الخفين ولحقها اسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا من الزعفران ولا الورس ومن
الخاصة قول الصادق لا تلبس وانت تريد الاحرام ثوبا ترده ولا تدعه ولا تلبس سروريل الا ان يكون لك ازار ولا الخفين الا ان يكون لك فندان وقد الحق اهل العلم
بما مضى النبي مما في معناه فالجبة والدراعة وشبهها ما لم يصب من الثياب والفسوسة وشبهها ما لم يصب من الثياب والساعدان والقضبان
وشبهها ما سواه للخفين اذا عرف هذا فنجزم لبس الثياب المخطئة وغيرها اذا شابهها كالدرع المشوي والمقصود كجبة اللبد والمصق ببعضه بعضا
على المخطئة لثابتها به في المعنى والترفة والشمع **مسئلة** لو لم يجد الا ازار للبس السروريل واذا لم يجد النعلين لبس الخفين باجماع العلماء لما رواه العامة عن ابن
قال سمعت النبي يخطب يعرفات يقول من لم يجد نعلين فلبس سروريل المحرم ومن لم يجد نعلين فلبس سروريل الا ان يكون لك ازار ولا الخفين الا ان يكون لك فندان وقد الحق اهل العلم
في الحرم يلبس الخف اذا لم يكن له نعل قال نعم ولكن يشق ظهر القدم اذا عرف هذا فاذ لبس السروريل والخف للصنوعة لم يكن عليه فدية عند علمائنا وروى
عطاء وعكرمة والثوري والشافعي واستحقاقا لاصالة البراءة والتسوية بين اللبس لهما لا لانهما يلبس لغيره كقوله يترى قال ابو حنيفة ومالك على من لبس السروريل فدية
لورود النقي عن لبسه لان ما وجبت الفدية يلبس مع وجود الازار وجبت مع عدمه كالتقصير الذي مخصوص بجد بئس ابن عيسى والتقصير ممكن ان يجره
بغيره من غير لبس ويستتر بخلاف السروريل **مسئلة** يجره عليه لبس الخفين وما يشق ظهر القدم اختيارا ويجوز في حال الصنوعة لما تقدم من الاحاديث فعمل عليه
شفها قال الشيخ زده نعم وروى عنه ابن ابي عمير ومالك الثوري والشافعي واستحقاقا لبرئ المنذر واصحابنا لما رواه العامة ان النبي قال فان لم يجد نعلين فلبس خفين
ولحقها اسفل من الكعبين ومن لم يجد نعلين فلبس الخفين قال نعم ولكن يشق ظهر القدم وقال بعض علمائنا لا يجب شفه ما رواه العامة عن
وبه قال عطاء وعكرمة وسعيد بن سالم وعن احمد وابان كالتولين لما رواه العامة عن علي عليه السلام قطع الخفين فشا يلبسها كماها ولا يلبس من ايج لعدم غير ذلك
قطعه كالسروريل لان قطعه لا يجره عن حاله المخطئة فان القطوع يجره لبسه مع وجود النعل كلبس الصبح ولا شتمه على التلافى ما بينه وبين رفع الاجزاء ليس القطوع

عليه

في خبره

في خبره

في خبره

لا يجوز
الرجوع
إلى
المرءة
في
الرجوع
إلى
المرءة
في
الرجوع
إلى
المرءة

من الخنثين مع وجود النعلين لأن النبي شرط في لبسهما عدم النقل فلو لبسته وجبت الفدية وبه قال مالك لأنه لا يحد لانه يحيط بان يعضد على قدمه فوجب الحرمان الفدية به
لعقازين وقال أبو حنيفة فدية عليه ولشافعي قولان كالمذهبين لأنه لو كان لبسهما محرما تجب به الفدية لما أمر رسول الله بقطعها لعدم الفدية والجواز القطع والفتنة
يبعد أنما يجوز مع عدم النعلين فالزيادة سقوط الدم والعقاب مع القطع وعدم النعلين يجوز لبس النعل مطلقا ولا يجوز قطع شيء منها ولا قد يخرج كقوله
الأمر بلبسهما مطلقا والأصل عدم التخصيص قال أحمد يجب قطع الفدية النعل لعقبه فوجب الفدية لو لم يقطعها ما ويرى قال علي لو وجدنا لا يمكن من لبس
لبس الخنثى لا فدية لأنه لا يبعد استعماله أشبه بالعدم وهو إحدى الروايتين عن أحمد وفي الثانية تجب الفدية لأن النبي قال من لم يجد نعلين فليلبس الخنثين
وأحمد وليس بجند لأن المراد الوحيدان مع التمكن من الاستعمال كالجوربان كالحفص في النع من لبسهما مع التمكن من النعلين وجوز مع عدمه لأنه بمعناه وروى
في الصحيح عن الصادق قال ما من رجل منكم لم يجد نعلين فلبس الخنثين أن اضطر إلى ذلك الجوربين بلبسهما إذا اضطر إلى لبسهما في غير ذلك
بعد عليه الرداء ولا غيره إلا الأزار والهماء وليس له أن يجعل لذلك ذرا ولا عروة لأن يولن بن يعقوب بن الصديق عن حماد بن محمد عن الحسن بن سعيد
نفعته ويجوز له أن يعقد أزاره عليه لأنه لا يحتاج إليه لستر العورة فيباح كاللباس للمرأة ويعقد الهماء ويجب الفدية باللبس طال الزمان وفرضه قال شافعي لأنه لا يباح
مخطو الأحرار فلو لم يجد النعلين فلبس الخنثين التامة إذا استدام اللبس هو ما كاملا فإن كان أقل فعليه صدقة فيجب الفدية بلبسها
ولن يخل بدية كسبه وبه قال الشافعي ثم قال أحمد وقال أبو حنيفة لا تجب لأخرج بدية من كسبه ولو التي على نفسه فبأمره فدية وهو مضطرب بعض الشافعية أخذت
بدية ما أن قام حد لدية فدية الخنثى لو قام وقد لم يمسك عليه لا يميز بدية من الفدية مستقلة بجوز المرأة لبس الخنثى إجماعا لأنها عورة وليست كالرجاء
وكذا يجوز لها أن تلبس الخنثى إذا كانت أيضا إجماعا لثبوتها من الدم لقول الصادق في تلبس المرأة المحرمة بالخنثى تحت ثيابها غلا لا يجوز للمرأة لبس الخنثى
ولا لبس شيء من محل ما لم تجر عاداتها بلبس قبل الإحرام ولا يجوز لها لبس البرقع لأن الباقر كره المحرم البرقع والقنازين والمراد بالقنازين شيء تحت المرأة
للبدن يحنه يقطن ويكون له أن يرتد على الساعد من أن يرتد تلبس المرأة وبه قال علي عليه السلام وعائشة وابن عمر وعطاء وطاوس ومجاهد والحنفي ومالك وأحمد
اسحق ولشافعي قولان أحدهما يجوز وبه قال أبو حنيفة والثوري وسعيد بن أبي وقاص فإنه أمر بتاتان بلبس القنازين لما رواه العامة عن علي عليه السلام قال لا تنقب
المرأة المحرام ولا تلبس القنازين ومن طريق الخاصة ما تقدم ويجوز للمرأة أن تلبس الخنثى والسك بنفخ الميم وهو سوار من قبل إرماع في الخنثى الشكل لا يجب
عليه جناب الخنثى لأصله البراءة **مسئلة** تجرم لبس السلاح لغير ضرورة لما فيه من منافية للخضوع والتذلل وقيل بركه للأصل **الحال الثالث**
الطبيب **مسئلة** تجرم على المحرم الرجل والمرأة الطبيب كلاهما إذا طلاء بإجماع عملاء الأصا لأن النبي قال في المحرم الذي رقت به نافته لا تمسه بطيب ومنع
الحج لأجل الإحرام المتحقق عينا أو من لبس المحرم ما رواه الخاصة في الصحيح عن الصادق قال لا يمس المحرم شيئا من الطب لا من الرجل ولا من المرأة ولا يمسها بشيء
من ذلك فليصدق بقوله ما صنع بقدر شبعه يعني من الطعام **أذا عرفت هذا** فالأحرم إذا مات وهو محرم لا يجوز تغسله بالكافور ولا يحنط به
ولا ينبره من أنواع الطب **مسئلة** الطبيب ما نظف يحنط ويختل المسك والعنبر والكافور والزعفران وماء الورد والأدهان الطبية كدهن البنفسج والورد والبنبر
أن يكون للمرض من الطب يظهر فيه هذا الغرض وقد اختلف علماءنا في تعميم التحريم وعدمه فالشهور والتقييم لا تقدم والشيخ في قول آخر أن المحرم هو المسك
والعود والكافور والزعفران والورد وبغية الوار وسكون الرواد وهو يثبت أحرقا في يوجد على قشور شجرة تحت منها يجمع وهو شبه الزعفران السموي ويجب أن يحنط
طيب ليرحمه ويروي عن الصادق أنه قال إنما يحرم عليك من الطب ما يشبه المسك والعنبر والورد والزعفران غير أنه يكره للمحرم الأدهان الطبية ليرحمه ويحنط
شد التحريم **أذا عرفت هذا** فالنباتات الطبية تسام ثلاثة **الأول** ما لا يثبت للطبيب يحنط منه كنبات الصحرى من الشب والقبصو والخرابي والأد
والدارسني والمصطكي والزعجيل والسعد وجب الماء بالحاء المفتوحة غير النخلة والباء المنقطة تحتها نقطة المفتوحة والفقان وهو الحندوني وقيل النور
والفواكه كالنعام والسفرجل والتاريخ والآنرج وهذا كله ليس محرم ولا يتعلق بكفارة إجماعا وكذا ما ينبت في الأديسون لغيره فصد الطبيب كالحاء والعصفراور
أن أرواح رسول الله كمن يحرم من العصفرات ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام لا بأس أن تسم الأذخر والقبصو والخراب والشب واشباهه ولست محرم
عمار الساباطي الصادق عليه السلام عن المحرم أيا كمل أنرج قال نعم قلت إن له أوجه طيبة فقال إن لا ترج طعام ليس هو من الطب قال عبد الله بن سنان الصادق
عن الحسن فقال إن المحرم ليس به شيء من الطب ما يشبه المسك والعنبر والورد والزعفران غير أنه يكره للمحرم الأدهان الطبية ليرحمه ويحنط
الزجيج والبرق قال الشيخ في هذا لا يتعلق بكفارة ويكره استعماله وبه قال ابن عباس وعثمان بن عفان والحسن بن مجاهد اسحق ومالك أبو حنيفة لأنه لا يحنط
للطبيب شبه العصفر قال الشافعي في الجند يجب به الفدية ويكون محرما وبه قال جابر بن عمر وابو ثور وفي القديم لا يتعلق به الفدية لأنها لا يحنط لها إجماعا
وعن أحمد روايتان لأنه لا يحنط للطبيب شبه الورد **الثالث** ما يقصد منه ويحنط منه الطبيب كالباسمين في السيلوف والظان هذا محرمة وشبهه
الفدية وبه قال الشافعي لأن الفدية تجب فيما يحنط منه فكذا أصله قال مالك وأبو حنيفة لا تجب **مسئلة** ما يطيب الطبيب كالحاء والطبيب كالحاء والطبيب كالحاء
أن كان يقصد للصبي والتداوي وكذا الورد وما يطيب الأكل والتداوي غالب الإجماع كالقرفة والسبيل والدارسني وسائر الأبارير الطبية التي ترفع للشفا
قولان أحدهما أنه ليس بطيب لأن الغرض منه التداوي والثاني أنه طيب قبل الجمع أنه أراد بالاول الجاف فإنه لا يصح إلا للتداوي وقيل أراد بنفع الشام والعرق
لأنه لا يحنط به وبه قال الثوري بالسكر في السيلوف ليرقولان والرجحان طيب عند بعض الشافعية والحناء ليس بطيب ولا يحج على المحرم باستعماله فدية ولا يحرم
استعماله بل يكره للزينة وبه قال الشافعي لما رواه العامة أن أرواح النبي كمن يحنط به بالحناء وبه قال مالك وأبو حنيفة فدية عليه
بغيره وبه قال أبو حنيفة تجرم ويجب به الفدية لقول النبي لا مسلمة إلا تطيب وأنت محرمة ولا تسمى الحناء لأنه لا يحنط لانه لا يحنط لونه فاشبه الورد والروان
ضعيفة وأما بن لينة وهو ضعيف روى عن غيرهم لا تسمى الحناء فانه خضاب ينعق القياس والفواكه والعصفر ليس بطيب يجوز للمحرم لبس العصفر ولا فدية
فيه وبه قال الشافعي وأحمد لأن النبي سوغ لبس العصفر ومن طريق الخاصة ما رواه علي بن جعفر في الصحيح عن أخيه الكاظم قال سألت عن لبس المحرم الثوب المشبه بالعصفر
فقال لا يمكن فيه طيب فلا بأس به وقال أبو حنيفة العصفر طيب يجب به الفدية فبأسا على الورد ومنع الإحاق لا بأس بمخلوق الكعبة وشبهه سواء كان عالما

لا يجوز
الرجوع
إلى
المرءة
في
الرجوع
إلى
المرءة
في
الرجوع
إلى
المرءة

في موضع
من موضع
من موضع
من موضع
من موضع

من الريح

في موضع
من موضع
من موضع
من موضع
من موضع

او جاملا عامدا او ناسبا لاصالة البراءة وما رواه احمد بن عثمان الصحيح عن الصادق ع انه سأل عن خلوق الكعبة وخلوق القبر يكون في ثوب الاحرام فقال لا بأس بها
ظهوره وقال الشافعي ان جعل ثوبه ثوبا طبيا طبيا فان غسله في الحال الا وجبت الغدبة وان غلبه طبيا فوجب الغدبة والملازمة منه لانه هذا الوضع مما
الحاجة الى الدخول اليه ودرجته يحصل فحاشا **مسألة** يحرم لبس الثوب بسبب حبس عليه على الاضداد لما رواه العامة عن النبي قال لا لبسوا ثيابا من الشك من غير
ولا الورس من طريق الخاصة بقول الصادق ع لا تمس الرمحان وانت محرم ولا تمس ثيابا من غير غفران ولا تأكل طعاما من غير غفران ولا تترس في ما يدخل فيه ذلك او يترك
فلا فرق بين صنع الثوب للطيب عن غيره وتجهيزه وكذا لا يجوز افتراشه والنوم عليه الجالس في لبسه او نام عليه جبت الغدبة وبه قال الشافعي والجمهور في لبس
مامسة الزعفران فيم يفرق بين الثوب الباسر والباسر ما ينقض وما لا ينقض فقال ابو حنيفة ان كان طبيا لم يدرى ما يابا ينقض فغلبه الغدبة والا فلا لانه غير مستعمل
يحرم الطيب بدنه فلا فدية عليه كما لو جلعن الوطار بين الفرقان الجالس ليس يتطيب **فوق** ع لو غسل الثوب حتى غسب الطيب ثوبه جملها ولا ان الصادق
سئل عن الثوب المحرم بصبغة الزعفران ثم غسل قال لا بأس به اذا ذهب صب لوانه قطعت راحته الطيب اطول الزمان عليه وصنع غيره بحيث لا تظهر راحته اذا رشح
بالماء جاز استعماله وبه قال سعيد بن المسيب الحسن البصري والشافعي ابو ثور واحكام الراي لزال راحته الغضبية للتحريم وكراهه مالك ج لو فرغ من فدية
الثوب للطيب ثوبا يمنع الرأحة والمباشرة فلا فدية بالجلوس عليه النوم ولو كان الحابل ثياب نومة فالوجه المنع لانه كاصنع من استعمال الطيب بدنه منع من استعماله
ثوبه لو اصاب ثوبه طيب حب عليه غسله او زعفران فلو كان معه من الماء ما لا يكفي لغسل الطيب طهارته غسل به الطيب كان الوضوء بطلا لوجه الصلابة
وشمها وجب عليه لعداء للعمومات قال الشافعي لا فدية عليه **مسألة** يكره له الجلوس عند الطار من يمسك على انفه لوجاهة زفاف الطار من لا ينقض على
انفه من الرأحة الكريمة لقول الصادق ع وامسك على انفك من الريح الطيبة لا تمسك لنفسك ويجوز له الجلوس عند الكعبة وهي تحريم وبه قال الشافعي ولا يجوز له الجلوس عند
رجل من طيب لا تشوق الطار من لا يشره الطيب وقال الشافعي ان جلس بحاجة او عرض غير الطيب كره وان جلس لشم الطيب فقولان احدهما الجواز من غير كراهة للجلوس
الى الكعبة والثاني الكراهة قال الشيخ لو كان الطيب باسا مسحوقا فان علق بدنه منه شيء فعليه لعدبة وان لم يعلق به شيء فلا فدية وان كان باسا غير مسحوق فان علق بدنه
داخلة فعليه لعدبة وقال الشافعي ان علق به راحته فقولان قال الشيخ لو مر طيبا ذكر الاحرامه عالما بالتحريم وطبا كالمسك الغالية والكافور والبلبل بماء ورد وشبهه فعليه
الغدبة في أي موضع كان من بدنه وكذا لو شغطه او حقن فيه وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة لو استلغ الطيب في الغدبة عليه كذا الوضوء بطلا فلو كان من غير طيب فلو كان
بغله فان تعدد ذلك جبت الغدبة لانه مستعمل للطيب كما لو علق بثوبه لم يعلم يكن عليه شيء ولو اضطر المحرم الى مسحوط فيه مسك حذله الشغط به للرواية ولو لم يكن
ضرورة فالوجه المنع وجوب الغدبة وبه قال الشافعي كذا لو احتضن به حذرا فلا فدية حنيفة **مسألة** يحرم على المحرم كل ما فيه طيب عمد او تحجب الغدبة على جميع الاحوال
عند علمنا اجماع لعموم الاخبار الدالة على المنع من كل طعام فيه طيب بشره واستعماله الطيب وقول الصادق ع واتق الطيب ذاك وقول الباقر عليه السلام من اكل من اكل
متعمدا او طعاما فيه طيب فعليه ع وان كان ناسبا فلا شيء ويستغفر الله ويتوب اليه وقال مالك ان مسته لثا فلا فدية وهو قول اصحاب الراي لانه استحالة الطيب على كونه
ملبسا فيكون سائفا سواء بقيت وصافه او لم يبق ليس يجيد لان التزلف والاستمتاع حاصل من حيث المباشرة فاشبهه ما لو كان ناسبا **مسألة** لو طيب بعض العضو
كالوطيب كله ويجب لعداء عند علمنا ثوابه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان طيب جميع العضو كالراس واليد وجبت الغدبة التامة والا فلا بل يجزئ صنفه لو طيب بعض
لنا انه مستعمل للطيب فدخل تحت عموم النهي كذا البحث في اللبس لو لبس بعض العضو اعطى بعض راحة كالمسحوق او لوانه اكل طعام فيه طيب مسك اكل او لم يضر
على انفه للضرورة ولا شيء عليه ويجوز له شراء الطيب اجماعا لانه غير النهي عنه فيبقى على الاياحة الاصلية وكذا يشترى المخبوط والجوارى لانه غير الاستمتاع بهما بخلاف
الذي لا يقصد به الاستمتاع فلهذا منع منه وكما يمنع المحرم من ابتداء الطيب كمنع من استدامته سواء صبغ ثوبه به كالمسك المزعفر والمغبر عنه فلهذا منع من الاستمتاع
وماء الكافور او غيره يكره للند والعود ولو عس ثوبه ماء الفواكه الطيبة كالتنج والتفاح وشبهه لم يكن يراى في الشجرة بسبب المحرم اذا نسي في طيبه بكماله
غسله ولا يباشره به من غير شيء عليه وهو جدي **مسألة** لو اكل طعاما من غير غفران وطيب اخر واستعمل محالوا الطيب غير الاكل فان استعمل تلك الطيب فيه
فلم يبق له ربح ولا طعم ولا لون فالأقرب انه لا فدية فيه وبه قال الشافعي وان ظهرت هذه الاوصاف فيه وجبت الغدبة قطعاً وان بقيت الرأحة وحدها فكذلك لا فدية
الا عظم من الطيب ان بقي اللون وحده فظهر ان الشافعي احدهما ان المسألة على قولين اظهرهما انه لا يجب فدية لان اللون ليس بمقصود اصله الطريق الثاني القطع بعدم
وجوب الغدبة ولو بقي الطعم وحده فظهر ان الشافعي احدهما ان المسألة على قولين اظهرهما انه لا يجب فدية لان اللون ليس بمقصود اصله الطريق الثاني القطع بعدم
مجرد الزمان عليه او بغيره قال الشافعي ان كان بحيث لو اصابه الماء فاحت الرأحة منه لم يحرم استعماله فان بقي اللون فوجب الغدبة فوجب الغدبة على الخلاف المذكور
في ان اللون هل يغير والصحيح عندهم انه لا يعتبر ولو لم يبق ماء ورد به ما مطلق فذهبنا بجهة فتقولان احدهما يجب الغدبة باستعماله للعلم بوصول الطيب اليه
وهو الاصح عندهم لا يجب الغدبة لفوات مقصود الطيب **مسألة** استعمال الطيب عبادة عن شملها الصاق الطيب بالبدن والثوب وثبت الرأحة بلجدها
قصد للمعرف ولو تحقق الريح دون العين بجلوسه حانوت عطار او ثبت بحجرة ساكنه وجبت الغدبة ان قصد تعلق الرأحة به والا فلا والشافعي اطلق القول بعدم
وجوب الغدبة ولو احتوى على حجرة لزمنة الغدبة عندنا وعندنا وبه قال ابو حنيفة لا يجب الغدبة ولو لم يجرم العود فلم يبق فيه راحة فلا فدية وبه قال الشافعي فلو كان
لو حمل مسكاً في فاره مصمومة الراس فلا فدية اذا لم يشمها وبه قال الشافعي لو كانت غير مصمومة فذلك اشقة وجهاً وقال بعضهم ان حل الفارة طيب لو جعل الطيب
المسحوق في ثوبه وشمها فعليه لعداء وقال الشافعي لا فدية عليه لا يكون محرم او لو طيب في ثوبه فاشبهه ونام عليه حرم ولزمنه لعداء ولا فرق بين ان يتفق الاضداد بالبدن
او داخله كما لو اكله او احتضن به او شغط ولشافعية قول اخر انه لا يجب الغدبة في الحفنة والعود ولو مس طيبا فلم يعبث به بشيء من جرمة ولكن عتقت به الرأحة لغير
العداء وهو احد قول الشافعي لان المقصود الرأحة وقد حصلت لثا لأن الرأحة قد حصلت بالجاذرة ولو لم يبق به الرأحة فلا شيء عليه لو شدا السدا والعنبر الكا
في طرف ثوبه او وضعت المرأة في جيبها او لبست الحلى المشوية وجبت الغدبة ولو شم العود فقد طيب به وكذا لو شم ماء الورد وقال الشافعي لا يجب شتم ماء الورد شيء
الا ان يصبه على بدنه او ثوبه لان الطريق فيه الصب على الثوب والبدن ولو داس نعله طيبا لزمه الغدبة وبه قال الشافعي لانه ما لم يوس له مجال لوانه او جلس على الأرض او
فراش طيبين فان شتم ثوبه او ثوبها وان كان رقيقا فلا بأس ان لم يشره طيبا الا فلا **مسألة** انما يحرم استعمال الطيب القصد فلو طيب ناسبا او جاملا لم يكن طيبا

او يكون

انظر الى هذا

مادرواه
مسئله

المجلد
اربعين
في حرة

التلخيص

وهو النبله

برای صاحب
فرمانبرابر
از نفعی
بمنیت

حالا ائمه
تقطعی وجهها و بی محرمه
و بختل آنها کانت

ومن
طريق الخاصة
الصاديق الحرام
الرجل في راسه و
حرام المرأة في
وجهها

ما الاحرام

هو
ينقص ايضا المذكور
فان شد المقدار الذي هو
شد الحيط قد قصد ان يفي
لفرض منع التفرق الانشائي
وغيره فاد الاولي انظر
الى شمس كنه الاسرار
التركي

حاجی افشار

انقرض طائر صرقات
لتطليل حاله الزوال
دافع يلد و بجلاى
حاله المروى

والصبي

فمنه ما يخرج من
الرجل من الحيض
فمنه ما يخرج من
الرجل من الحيض

ولان المحرم ممنوع منه بكل حال وما كان كذلك منع منه في حق غيره كقتل الصيد بخلاف اللباس فانه ليس ممنوع منه بكل حال والاشية خطاب للمحرمين لقوله فان احصر في
المحل غير ممنوع من خلق الراس اجماعا اذ ان الله المحرم بكل حال ضمنه ومنها منع من شعر المحرم لما فيه من الترفه وزوال الشدة في الارحام وهو غير موجود في شعر المحرم
مسئلة لا يجوز للمحرم ولا للمحل ان يحلقا راس المحرم مع علمهما بحاله اجماعا لقوله نعم ولا تخامورا رؤسكم والمراد ان لا يحلقه بنفسه ولا بغيره بل انصرف في ذلك الى
اولى فان الانسان لا يمكن ان يحلق راس نفسه الا نادرا ولا قد يتبر على احد منهما علما او جهلا اذن لهما الا لاصالة براءة الذمة والمحرمة لا يستلزم القعدة كافي
من المحرمات وقال ابو حنيفة اذا كان المحلق محلا وجب عليه صدقة تصف صاعا على المحرم فدية وان كان محرم فان كان باذنه فلعن الاذن الفدية وعلى المحلق صدقة
وقال الشافعي اذا حلق المحلل المحرم شعره حرام فقد ساء ثم ان حلقه بامر فالفدية على المحلق لان فعل المحلق بامر بضافا اليه فان الاقوى انه لو حلق لا يحلق راسه
غيره فخلق بجنس في ميمه ولان بدل ثابتة على الشعر وهو ما مور بجفظة اما على سبيل الودعة او العارية وكلاهما اذا تلفت بده بامر بضمهم ان حلقه بامر بنظران
ناهما او مكرها او معنى عليه فيقولان اصحهما ان الفدية على المحلق وبه قال مالك احمد لانه المقصر ولا تصير من المحلق والثاني وبه قال ابو حنيفة انه على المحلق لانه
المرتفق واصحاب الشافعي بنوا القولين على ان استحقاق الشعر في المحرم جار مجرى الودعة او مجرى العارية فيجب ان قلنا بالاول فالفدية على المحلق كان
ضمنا للودعة على التلف دون المودع وان قلنا بالثاني وجب على المحلق وجوب الضمان على المستعير قالوا الاول اظهر لان العارية هي التي يسكنها المستعير
وقد يبريد المحرم الازالة دون الامساك وايضا فانه لو احترق شعره بظاهر الشر ولم يقدر على التطفية فلا فدية عليه ولو كان على المستعير لوجب عليه الفدية قالوا
فان قلنا الفدية على المحلق فان فدى فلا بحث فان امتنع مع القدرة فهل للمحلق مطالبته باخراجها منه وجهان فالأكثر على ان له ذلك بناء على ان المحرم كالنوع
فيما يؤخذ منه ويترك في بده وذا اخرج المحلق باذن المحلق تجاز وبغيره لا يجوز في اصح الوجهين كالواخرجها الجنبى غير اذنه وان قلنا الفدية على المحلق فان فدى
بالهدى والطعام رجح باقل الامرين من الطعام او قيمة الشاة على المحلق ولا يرجع بما زاد لان الفدية على التخيير وهو مستطوع بالزيادة وان فدى بالصوم فوجها
اظهرها الاول على الثاني ثم يرجع وجهان اظهرها بثلاثة امداد من طعام لان صوم كل يوم مقابل مدو الثاني ما يرجع به لو فدى بالهدى والطعام ثم اذا رجع فاما يرجع
بعد الاخراج في اصح الوجهين والثاني ان له ان ياخذ منه ثم يخرج بل المحلق ان يفدى على هذا القول اما بالصوم فلا لانه يتحمل الصوم لا يحل وما بغيره فتم
باذن المحلق لان الفدية معنى التقرب فلا بد من بقة من وجبت عليه وانما لا معنى عليه ولا مكرها لکنه سكنت عن المحلق ولم يمنع منه فقولنا احدهما
ان الحكم كالوكان ناهيا لان السكوت ليس بامر فان السكوت على الثلاث لئلا يكون اسرا بالاثان واصحهما انه كالحلق بامر لان الشعر ما كالحود بقة عند او كالفداء
وعلى التقديرين يجب لدفع عنه ولو امر جلال حلالا لا يحلق شعره حرام وهو ناهي فالفدية على الامر عند الشافعي ان لم يعرف المحلق المحال ان عرف فلعن اصح الوجهين

منه الفروع كلها ساقت عندنا لان المحلق لا كفارة عليه عندنا واما المحلق فان كان المحلق باذنه ضمن والافلا **الحكم الثاني عشر** في المحرم من الحيض
اجمع فنهاه الامساك كانه على ان المحرم ممنوع من قص اظفاره مع الاختيار لانه ازالة جزء يترفع به محرم كالأظفار والاشية عن الشيخ عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال
سالته عن رجل اخرج فقتل اظفاره قال فقتل اظفاره قال قلت انما اطوال قال وان كانت قلت ان رجلا افشاء بان يقطعها وان يقتل ويقتل فقتل
عليه دم واعلم ان علماءنا في هذا من قلم اظفره باذنه غير فادى اصبغ كان على الفتى دم شاة هذه الرواية **هذا** فليس حكم مخصوصا بالقلم
بل بمطلق الازالة فانها تزيل للتطهير والترفع فليحلق بالقلم الكسر والقطع ولو قطع بده واصبغ عليها الظفر فلا فدية عليه لان الظفر تابع غير مقصود بالآبانة
مسئلة واحتاج الى مداواة قرحة ولا يمكنه الا بقصر اظفاره جانله ذلك وجبت الفدية خلافا لبعض العامة لانه ازال ما منع من ازاله لضره في غيره فكان كالو

حلق لضره والقلم لادواه معوية بن عمارة الصحيح عن الصادق قال سألته عن الرجل المحرم تقول اظفاره قال لا يقصر شيئا منها ان استطاع فان كانت تؤذي فيقصها
مكان كل ظفر بقصة من طعام **مسئلة** لو ازال بعض الظفر فعلق به ما يتعلق بالظفر جميعه لانه بعض من جملة مضمونه وكذا لو اخذ بعض شعره فانه يكون كاخذه
الشرة باجمعها ولو اخذ من بعض جوانب الظفر لم يات على داسه كله فنه ما في الظفر فالتا فبغيره ان قلنا في الظفر الواحد ثلث دم او درهم قالوا لوجب فيه ما
الحسبان وان قلنا يجب مد فلا سبيل الى تبينه **مسئلة** لو كسر ظفره كان له ازالته بخلاف بين العلماء لانه يؤذيه ويؤلمه فكان له ازالته كالشعر النابت فنه
والاصيد الصابل وهل يجب فيه الفدية يشك في اشكال يشك من ازالة الذمة ومشايمته للصيد الصابل ومن الرواية الصحيحة عن الصادق قال قد سألته معوية بن
عن المحرم تقول اظفاره ان ينكر بعضها فيؤذي به فليقصها بطعم مكان كل ظفر بقصة من طعام لان العلماء الرواية متعين ولو قص المكسور خاصة او يكن عليه
شي عند قوة على ما تقدم من الاشكال لو ازال منه ما بقي مالم ينكر ضمنه بما ضمن به الظفر لانه ازال بعض الظفر ابتداء من غير علمه فوجب ضمانه وكذا لو ازال

بعض الثاني عشر اخراج الدم **مسئلة** اختلف علماءنا في جواز الحجامه للمحرم واختاروا دفعه منه المقتدين اذ ليس فيه مال كالحسن
يرى في الحجامه وما اختار ابن ابوبه جواز وهو قول اكثر العامة وللشيخ قولان **احق** المقتدين بما رواه الحسن الصقل عن الصادق عن المحرم يحجم قال لا ازال
على نفسه التلف لا يستطيع الصلوة وقال اذا ازال الدم فلا بأس به ويحجم ولا يحلق الشعر **احق** المجوزون بما رواه العامة عن عيسى ان النبي اجمع وهو
محرم في سائر من طريق الخاصة قول الصادق لا بأس ان يحجم المحرم ما لم يحلق او يقطع الشعر مما يحولان على الاحتياج اليه جميعا بين الاول **مسئلة** يجوز
الحجامه مع الضرورة والحاجة وكذا الفصد بخلاف دفع الضرر وكذا يجوز قطع العضو عند الحاجة والحجتان من غير فدية لاصل ولولحتاج في الحجامه

يقطع شعره لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه واله انه اختفى في طريق مكة وهو محرم وشروط رأسه من ذلك قطع الشعر من طريق الاحتياط ورواه مهران
عن ابي بصير وعلى بن اسمعيل بن عمار عن ابي الحسن قال سألناه فقال فخلق الله المحرم ان كان احدكم يحجم الى الحجامه فلا بأس بالاقبله وما جرى عليه النبي اذا
حلق ولانه يباح ازالة الشعر اجمع لضره والقلم فكذلك هذا **احق** فان الفدية واجبة عليه وبه قال الشافعي وابو حنيفة ومالك احمد وابو ثور
وابن المنذر لقوله نعم ان كان منكم مريض او برادى من داسه ففدية من صيام او صدقة او نسك لان حلقه لازالة ضره فلو منة الكفارة كالحلق لانه
قله وقال ابو يوسف محمد بن صدق **مسئلة** يجوز للمحرم ان يبطخ راسه ويشق الدمل اذا نتاج الى ذلك ولا فدية عليه اجماعا لما رواه العامة عن النبي
انه احجم وهو محرم ومن طريق الخاصة رواه معوية بن عمارة الصحيح عن الصادق قال سألته عن المحرم يعضر الدمل بربطه عليه بخمرة فقال لا بأس به وروى هشام بن

ويطعم

يجب

للضرورة

ضرورة

فصل
در بیان
تأسیس
و تاسیس
و تاسیس

والجنان

في الحج
مسألة

انه يلبس منه ما يبدله القائل من قتل الكفار والثاني لا ينجي هذا نحو سلب لقبه اجماعا وانما المراد من الشاهد الثابت بحسب على الوجهين ففي صورة وجهان هما ان
لهم اظهرها ان السالك ليل لقبه وقد روي انهم كلوا سعدا في هذا السلك ما كنت لا ردة طعمها طعمها رسول الله والثاني انه لم ينجي المدينة وفقرها ان كان حرا
صبيد مكة لفقرها ولهم وجه ثالث انه بوضع بيت المال بسبيله سبيل السهم المرصود للمصالح **مسألة** صبيد في وشجره مباح وروح وادى الطائف ليس المراد منه
نفس البلدة قاله علماء وناويرة قال احمد لاصالة الابامة وشغل الذمة من واجب عقوبة وقال الشافعي انه محرم لما روي عن النبي انه قال صبيد في وعصاهما محرم
العصاه كل شجر عظيم له شوك وتمنع صحته الحديث فان احمد طعن فيه وللشافعي قول اخر انه مكروه وعلى الاول هل يعلق بضمن بعض الشافعية منع منه ان لم يرد
في الضمان نقل لكن يوجب بعضهم قال نعم وحكمه حكم حرم المدينة واما النقيع فليس يحرم لكن جهاد رسول الله لا بل الصدقة وفيه الجزية فلا يملك اشجاره وحشيشه وفي
الضمان على من اتلفها للشافعية وجهان احدهما لا يجزى كل لا يجزى صبيد في وشجره وظهر ما عندهم الوجوب لانه من فكاكته مضمونة عليه بخلاف الصبيد فان الاصطفاة
جاءت وعلى هذا فضمنها القيمة ومصرفه مضر ونعم الصدقة والجزية **مسألة** قد بينا تحريم قطع شجر الحرم اذا كان نابتا بنفسه دون ما يثبت للشافعي في
الثاني قولان احدهما التحريم والثاني الكراهة فيندرج في التحريم قطع الطرف والاراك والعضا وغيرهما من اشجار الفواكه لانها يثبت بنفسها كذا العوسج عند
الشافعية لكن سوغ اصحابنا قطع شجر الاراك ونوى الشوك كالعوسج وشبهه ثم فرغ الشافعية على اباية ما يثبت ان لو استفتيت بعض ما يثبت بنفسه على خلاف الثابت
او ثبت بعض ما يثبت لهم خلافه الحاقه بالاشجار الصنغين حكم الوجوب عن الاصحاب الى الحسن الاصل فوجب الضمان في الصورة الاولى دون الثانية وحكي عن ابن القزويني
الى التصديق في حاله فينكر الحكم فيها **مسألة** لا يعرف اصحابنا نصا في كراهية نقل تراب الحرم اشجاره الى سائر البلاد وقال بعض الشافعية بكرة نقل تراب الحرم والجاره
الى سائر البلاد والبرام مجزى من محل ولا بكرة نقل ما ذكره وروى قال الشافعية لان عاقبته كانت تنقله قال بعض الشافعية لا يجوز قطع شيء من سائر الكعبة ونقله
وبعده وشراؤه خلاف ما نقله العامة فانهم يثبتون من بني شيبه ونما وضعوه في اوراق المصاحف من عمل من شئت فقل عليه رده وهو الوجه عندى كذا
البحث في الشاهد المقدس **مسألة** حرم المدينة يفارق حرم مكة في امور اربعة لا كفارة فيما يفعل فيه من صبيد وقطع شجر على ما اخترناه وبان سباح من شجر المدينة
ما تدعو الحاجة اليه من الخيش واللعلف وى العامة عن علي عليه السلام قال المدينة حرام ما بين عابرا لا يثور لا ينجس خلاها ولا ينفذ صبيد ها ولا يصلح ان يقطع منها
شجرة الا ان يعافى جل بغيره ولان المدينة يقرب منها شجر كثير وزرع فلو منع من احتشاشها مع الحاجة لزوم الضرر بخلاف مكة لا يجزى بغيرها باحرام بخلاف حرم
مكة في من ادخل صبيد الى المدينة لا يجزى عليه ارساله لان النبي كان يقول يا باعبر ما فعل النخيل وهو طائر صغير رواه العامة وطائفة من اباية امتا والا لا تكلم عليه
البحث الخامس عشر الاستمتاع بالنساء **مسألة** يحرم على المحرم الاستمتاع بالنساء بالوطئ القبول النظر بشهوة والعقد له ولغيره والشهادة
على العقد واقامة الشهادة برونان تحملها محلا وكذا الاستمناة وقد اجمع علماء الاصطلاح على تحريم الوطئ قال الله فلا ردت وروى العامة عن ابن عباس ان رجلا سأل
ابن ابي عمير عن رجل من بني النضير انطلق الى مكة فافض ما يقضون وحل اذا طلقوا فاذا كان العام المقبل فاجع انت امراتك امها باهيا فان لم
نصو ثلثة ايام فاجع وسبعة اذ رجعت ويترقان من حيث يحرم حتى يقضياهما ومن طريق الخاصة قول الصادق الزكي **اعرف** هذا فتقوله فلا
يفتقن بريد به الفتى لا تفرقوا كقولته لا تضلوا ولا تبولدها **مسألة** ولا فرق في التحريم بين الوطئ القبول والدبر ولا بين دبر المرأة او الغلام وكذا يجوز القبول
للنساء وما اشتهى من بشهوة والنظر اليه من بشهوة والملازمة بشهوة من غير جماع لما روي العامة ان عمر بن عبد الله قبل عاتكة بنت طلحة محرما فاجع له على ان يهرق
ما واما الماهر لم يكن انزل من طريق الخاصة قول الصادق يا باسبا ان حال المحرم ضيقه ان قبل امراته وهو على غير شهوة وهو محرم فعليه ردة مشاة ومن قبل امراته
على شهوة فامتنع عليه جزر ورسد غفر الله ومن من امراته او من غيرها من غير شهوة فلا شيء عليه **مسألة** يحرم على المحرم ان يتزوج او يزني ويكون وكلا الغيرة او لهما
كان رجلا او امرأة ذهب اليه علماء واجمع وروى قال علي وعمر وعبد الله بن عمرو بن ثابت بن ثابت بن سبيد بن السبيد بن سليمان بن بريد والزمري وغيرهم قال الله
ما لك والشافعي والاوزاعي واحمد بن حنبل لما رواه العامة ان النبي قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب من طريق الخاصة قول الصادق ليس للمحرم ان يتزوج ولا يزني فان
او تزوج فزني بغير باطل وروى العامة عن ابن عباس جواز ذلك كله وروى قال ابو حنيفة والحكم لما رواه ابن عباس ان النبي تزوج ميمونة وهو محرم ولا ينفذ عقد بملك به الاستمنا
فلا يجوز له الا حرام كثر الاماء والرواية عن ميمونة فان ابا ذر قال تزوج رسول الله ميمونة وهو حلال فبنيها وهو حلال وكذا قال الرسول بينهما وروى يزيد الاصح من ميمونة
ان النبي صلى الله عليه واله تزوجها حلالا وبنيها حلالا لا اوماتت بمزني الظالة التي بنى فيها وميمونة صاحبة القصة وبورافع كان السفيرو لان ابن عباس كان صغيرا لا ينفذ حقا
الاشياء ولا يقف عليها فافترقوا في الاحرام وليس موجودا بخلاف ما في رافع ولان سبيد بن السبيد قال لهم بن عباس ما تزوجها النبي الا حلالا ولا ينفذ بحمل انه اطلق المحرم على
بجواز تزوجها النبي في شهر الحرام في البلد الحرام كما قبلت تالوا بن عفان الظهيرة محرمها وان تزوجها وهو حلال لم يظلم امر التزويج وهو محرم وشراء الامه تكون الحرة
وهو الغالب بخلاف عقد النكاح الذي لا يكون الا مقدما للاستمتاع فلما كان مقدما للمحرم كان حراما وان النكاح يحرم بالعدة واختلاف الدين والردة وكون المنكحة
اختصاصا في الرضا وتعتبر له شرابط غير ثابتة في ثراه الاماء فان رافا **اعرف** هذا فتقوله فلا ينفذ عقد بملك به الاستمنا
مسألة لا تزوج المحرم او تزوج غيره وان كان حلالا او زوجت المحرمه فانكح باطل ولا فرق بين ان يكون الزوجان محرمين واحدهما عند علمائنا لانه في كل حال انكح
المرضية ولو نزل امره ان رجلا من الانبياء تزوج وهو محرم فابطل رسول الله صلى الله عليه واله النكاح وقال احمد ان تزوج المحرم لم ينفذ النكاح وهو بطل على انه اذا كان الولد
بمجردة او لو كان بها لم ينفذ النكاح فبطلت اصحابه والاشهر عندهم **الاول اعرف** هذا فتقوله فلا ينفذ عقد المحرم لغيره فان العقد يكون باطلا لقول الصادق عليه السلام
المحرم لا ينكح ولا ينكح ولا يشهد فانكح باطل ولما الخطبة فانه بكرة الخطبة للمحرم وخطبة المحرمه وبكرة المحرم ان يخطب المحرم لانه نكح الحرام فكان مكروها كما
بخلاف الخطبة في العدة فانها محرمة لانها تكون باقية للمرأة الى ان تخبر بانقضاء العدة قبل انقضائها رغبة في النكاح فكان حراما ولا فرق بين الامام وغيره في تحريم الوكالة
والولاية في النكاح المحرم قال الشافعي احد الوجهين يجوز للامام ان يعقد المحرمه حال احرامه لانه يجوز له التزويج المحرمين بولايته العامة لانه موضع الحاجة وتمنع من الحاجة
الزائدة على عقد الولي الولاية الخاصة **مسألة** لا يجوز للمحرم ان يشهد بالعقد بين المحلطين لو شهد انعقد النكاح عندنا لان النكاح لا يعتبر فيه الشهادة لما
رواه العامة عن النبي صلى الله عليه واله لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يشهد فله قول الصادق عليه السلام وقد سئل عن المحرم يشهد على نكاح المحلطين قال لا يشهد وقال الشافعي

في عدم جواز
ان يشهد المحرم
بما يعقد بين
المحلطين

له ان يشهد لا لا مدخل للشهادة العقد فاشبه الخطب الفرق ان الخطبة لا يقع العقد حال الاحلال وصلة الى الاحلال اما الشهادة على عقد المحرم فانه معونة على
الحرام فكان حراما مستلزما لعقد المحرم حال الاحرام فان كان عالما بخبره فذلك عليه فرق بينهما فاذا احل او حل الزوج ان لم تكن المرأة محرمة جازله العقد عليها باذنها
علموا تاحلوا فالعامة لان الاحتياط يقتضي التحريم المؤبد لقول الصادق ع ان المحرم اذا تزوج وهو محرم فزوجه ما ولا يتعاون ابدا واما جواز المر لبعثة مع الحمل
عدم الدخول فلقول الباقر عليه السلام قضيه امر المؤمنين من رجل ملك بضع امرأة قبل ان يحل ففقه ان يحل سبيله ولم يجعل نكاحه شائخه يحل فاذا حل خطبها ان شاء
اصلاها وجوز وان شاذ لم يزوجه **فزوج** او وكل محل محلة الزوج فعقد الوكيل بعد احرام الموكل لم يصح لنكاح سواء حضره الموكل ام لا سواء علم او
لولا ان الوكيل ايسر الموكل بفسله سند اليه في الحقيقة وهو محرم ولو وكل محرم محلة الزوج فعقد الوكيل لم يصح بطل العقد وان كان بعد احلاله
صح ولا يبطل بطلان التوكيل لان الاذن في النكاح وقع مطلقا لكن ما دنا ورجاله الاحرام يكون باطلا وما تناول حالة الاحلال يكون صحيحا التوكالة اذا اشتملت على
شرط فاسد بطل ذلك وبقي مجرد الاذن بوجوب صحة التصرف كذا ضاده في بعضه لا يمنع نفوذ التصرف فيما تناوله الاذن على وجه الصحيح بخلاف الصحيح اذا وكل في الزوج فاق
الوكيل بعد بلوغه لان التوكالة منها لا اعتبار بما في تلك الحال ولا ثابته ولو وجد منه الاذن في ثلثي الحال لا في اوله على وجه الصحة فانه راجح لو شهد وهو محرم صح العقد
وفل حراما ولو اقام الشهادته لم يثبت بشهادته النكاح اذا كان تحتها وهو محرم قال الشيخ رة والا فوي ثبوته اذا اقامها حالة الاحلال وبشكل مستلزام باخرة البضع المحرم
كما لو عرفنا العقد تزوجت بغيره وكما تحرم عليه الشهادة بالعقد حالة احرامه تحريمه عليه فاقامته في ذلك حال لو تحتها باحلال ولو قبل ان التحريم مخصوص بالعقد الذي بعده
المحرم كان وجهها مستلزما ان التفوق الزوجان على وقوع العقد حالة الاحرام بطل وسقط المهران كانا عليا او جاهلين ولم يدخل بها ففسد اصل العقد ولو دخل
وهو جاهل بثبت المهر بما استحل من فرجها وقرق بينهما ولو خلتا فادعى احدهما وقوعه حالة الاحلال فادعى الآخر وقوعه حالة الاحرام فان كان هناك بينت حكمها
ولو اشتملت البينة فان كانت الزوجة مدعية لو فوسعة الاحرام ونكرها لقول قوله مع اليقين عملا باصالة الصحة فاذا حلف ثبث النكاح ولغيرها المطالبة بالمهر مع عدم
الدخول ولو كانت قبضة لم يكن للزوج استعادته وكان الزوج هو المدعي لو وقع حالة الاحرام فالقول قول المرأة مع اليقين بحكم يثبت العقد من حق الزوج لا من غيره
ضاده ويحكم عليه باحكام النكاح الصحيح ثم ان كان قد دخل بها وجب عليه المهر كماله ولو اقر بان لم يكن دخل بها قال الشيخ يجب بغير المهر والوجه الجميع ولو اشكل
الامر فلم يعلم هل وقع العقد الاحرام او الاحلال صح العقد بغيره قال الشافعي لاصالة الصحة قال الشيخ رة والا فوطئ تحديده لان الاول ان وقع الاحلال لم يضر الثاني ولا
كان مبيحا واذا وطئ العاتقة الاحرام لم يضر لان كان قد سماه والامر مثل بلوغه بالولد وبغيره ان كان قبل التوفيق بالموقفين بطل من العدة وان لم يكن دخل فلا يلزم
شي من ذلك ولو عقد المحرم بغيره كان العقد فاسدا ثم ينظر فان كان للفقهاء محروما ودخل بها الزمر العاتقة بغيره مستلزام لا باس للمحرم ان يراجع امره عند علمائنا
وبه قال الشافعي ومالك احمد والشافعي الرواية لقوله ثم وجعلت من يلقى بردهم في ذلك وقوله ثم فامساك بمعروفه ونسب باحشا والامساك هو الواجبة ولو يفضل
ولا يفسد باستئناف عقد بل ازالة مانع عن الوطئ فاشبهه تكفير عن الظاهر وقال احمد في الرواية الاخرى لا يجوز لانه استباحة فخرج مقصودة بعقد فلا يجوز الاحرام
كعقد النكاح والفرق ان عقد النكاح يملك الاستمتاع بخلاف الرجعة فان الاستمتاع ملوكه قبلها اذ لا يخرج بالطلاق الرجعي عن حكم الزوجة فانه باق وان علم
ان المشهور من مذهب احمد ان الرجعة مباحة فلا يصح قوله الرجعة استباحة **مسألة** يجوز شراء الاما في حال الاحرام لم يكن لا يقربها اجماعا لان الشراء لغايد
الاستخدام غالبا فكانا سائغا سواء قصد به التزويج لا تعلم فدخلت لانه ليس موضع الاستباحة في البضع فاشبهه بشراء العبد ولذلك لا يبيع شراء من اجل وطئها
ولو يجرى الشراء في حال المحرم فيه الوطئ ويؤثره ما رواه سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام في الصحيح قال سالت عن المحرم يشترى الجوارى يبيع قال نعم **اذ يشترى**
فلو اشترى حالة الاحرام امر للشرى بها حالة الاحرام احتمل فساد العقد لان الغرض الذي وقع لاجله محرم ويحتمل الصحة لان الغرض عارض فلا يؤثر الصحة الاصلية
اذ لم يشترى فانه يجوز له عن مخالفة النساء حالة الاحرام بكل حال من طلاق وخلع او ظهار او لعان وغير ذلك من اسباب لفترته اجماعا ورواه ابو بصير في الصحيح عن الصادق ع
قال المحرم يطلق ولا يزوج **مسألة** كل موضع حكمنا فيه بطلان العقد من المحرم يفرق بينهما بغير طلاق وبه قال الشافعي لان الطلاق يمايق في صلب نكاح صحيح
هذا النكاح باطل وقال مالك يفرق بينهما بطلته وكذا كل نكاح وقع فاسدا عند بغير بينهما بطلته **مسألة** لو نظر الى امرته بشهوة فدخل حراما ولو امكن كان
عليه جزوان كان ولو نظر بغير شهوة لم يكن عليه شيء وان امضى لما رواه ابو بصير عن الصادق ع انه سئل عن رجل محرم نظر الى ساق امرته فامضى قال ان كان موافقا فليس عليه
بشئ فان لم يجد بقره فان لم يجد فاشاة لما رواه في الصحيح عن الصادق ع ان سأل عن رجل محرم نظر الى غيره لم يفرق له قال عليه جزوان بقره فان لم يجد فاشاة ولو حملها
فامضى ولم يمس وجب عليه دم شاه ولو لم يكن بشهوة لم يكن عليه شيء ولو امكن لما رواه الحلبي عن الصادق ع سألته قلت له المحرم يضع يده على امرته قال لا بأس قلت قل
ان ينزلها في المحل ويضعها اليه قال لا بأس قلت قل ان يفرق في المحل فلا ضارها اليه اذ بركة الشهوة قال ليس عليه شيء الا ان يكون طلب ذلك من اجل
مسلم الصادق عليه السلام عن رجل محرم حل امرته وهو محرم فامضى وامضى قال ان كان حملها او مسها بشئ من الشهوة وامضى او لم يمس فليس عليه شيء
هريقه وان حملها او مسها بغير شهوة فامضى او لم يمس فليس عليه شيء يجوز للمحرم ان يقبل امساكها بغير شهوة ولا داعيا الى الجماع فكان سائغا لان المحرم
سأل الصادق ع عن المحرم يقبل امرته قال لا بأس به هذه قبله رجما عما تكنه صفة الشهوة **اذ يشترى** فلا فرق بين الام والاخت وغيرهما من المحرمات المؤبدات
البحث السادس عشر في الفسوق والجدال **مسألة** يحرم على المحرم الفسوق وهو الكذب هو حرام على غيره الا ان يتأكد في حقه قال الله عز وجل
فسوق ولا جدال في الحج قال الصادق عليه السلام والفسوق الكذب البتة اوى لقامه قول الله تعالى سباب المسلم فسوق فعلموا الفسوق هو التبا لهذا الخبر وهو غير ذلك
وسبب لفظ ايهام الكبر يقال بن عباس الفسوق الملعون وهو قول ابن عمر وعطاء بن ربه وقال الكاظم عليه السلام والفسوق الكذب **مسألة** لا يحرم على المحرم الجدال
وفهم الصادق ع يقول الرجل لغيره لا والله وبلى والله وكذا قال الكاظم وقال ابن عباس الجدال هو ان تمارى صاحبك حتى تنضبه وهو مذنب بما ضربه الاملاء
عليهما السلام وقال مجاهد ولا جدال في الحج الا في جداله ولا شك في الحج انه ذي الحجة وما قلناه او لا **اذ عرف** فانه يجب للمحرم قلة الكلام الا بخبر وروي
عن الحسن بن عليهما السلام قال قال رسول الله من حسن اسلام المؤمن ان لا يعينه ومن طريق الخاصة قول الصادق ع اذا حرمت عليك بيتي فاقوى الله عز وجل
وقلة الكلام الا بخبر فان تمام الحج والعمرة ان يحفظ المروة لسانه الا من خبر كما قال ثم فان الله يقول من فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج فالرفث الجماع

بمسما
هو
عمر
بمسما
هو
عمر

الرجل

اما المستحق

جزوان كان سائغا
فليس عليه بقره وان كان
ففسق فليس عليه شاه
لو نظر الى غيره امله
فامضى كان عليه

في حقه
مسألة

خبر

لوكان

بل يجعلها
طعاماً و
يتصدق
بها
م
والقطر

منوعه منها

عبدالله بن محمد

المقاتل:

عليه

فرق

六

المالك
في

ولا بدّ للائمة

والاثنى عشر
فجرا

مكتبة

القفل

محرم

في القتل
في الصيد

هذا هو
الذي هو
في القتل
في الصيد

فعله

لان غير
الشاة

ما قلناه

في الجرح
في الصيد

هذا هو

على الجمل فلا عانة وهي تسلخ الضما ولا باعبيدة مثل الباقية على السلام عن رجل عمل اشترى لرجل بغير نعام فاكله المحرم فاعلى الذي اكله فقال على الذي اشترى
فداء لكل بغيره وهو على المحرم كل بغيره شاة اذا عرفت هذا فالمضمون من البؤوض انما هو بغير الصيد المحرم اما بغير ما يباح اكله للمحرم كيطير الدجاج الخبيث
فلانه حلال له بغيره شاة لان اصله غير مضمون بغيره ولا **مسئلة** لو اطلق جرح من الصيد ضمنه باجماع العلماء الا داود واهل الطائفة منهم قالوا لا شاة
في بعض الصيد لان الجملة مضمونة فابعضها كذا كالاودي ولا ان النبي عليه السلام نهى عن الصغير فخرج الجرح اوله وما كان محرما من الصيد كان محرما من الصيد
مضمونا قال الشيخ باق كثر في الغزال نصف قيمته وكذا واحد ربع القيمة وفي غيره كما اقيمته وفي كثر احدى يديه نصف قيمته وكذا في كثر احدى رجله ولو
كسر يده بها وجب عليه كمال القيمة وكذا لو كسر رجله معها ولو قتلها كان عليه فدا واحد وقال بعض الحنابلة بغيره بمثل لان ما وجب عليه بمثل في
في بعضه مثله كالمثليات وقال اخر ومنه بغيره مقدار من مثله لشقة اخرى الجرح فيمنع اجماعا لهذا لم يوجب الشارع جرح من غير من الا بد عدل الى الجرح
وليس من الجرح طلبا للتحقيق وليس يحيد لما بينا من ان الكفان يخرج من هذا القابل بوقفا عليه فليس في المشقة لو جرح في الغزال عن المثل الى عدل من الطغاة
او الصيام والشيخ تاسد لرواية ابو بصير عن الصادق قال قلت ما تقول في محرم كسر احدى قرني غزال في الحلق قال عليه قيمة قلت فان هو كسر احدى يديه قال عليه
نصف قيمته قلت فان كسر احدى رجله قال عليه نصف قيمته قلت فان هو قتلها قال عليه قيمته قلت فان قتلها وهو فعل وهو محرم في الجرح قال عليه بغيره وعليه
القيمة اذا كان محرما في الجرح **مسئلة** لو شتر من حمام المحرم وجب عليه ان يتصدق بشيء باليد التي تنفذ بها لانها التاجية لان البرهيم من مملوك قال للصادق عليه
سجل تنفذ من حمام المحرم قال يتصدق بصدقة على مسكين وباليدي التي تنفذها فانه قد اوجبها اذا عرفت هذا فلو بقدر الرثي فان كان بالقرن فلو جرحه نكروا الصدقة
والا فلا رثي به قال الشافعي وابو ثور وقال مالك وابو حنيفة قيمة الجرح جميعه ليس يجب له ان ينقصه نفقا يمكنه ان يذله فلا قيمة بانزله كالوجرح لو حفظه حتى يلد
رثيه كان عليه صدقة لمحمول السبب قال بعض العامة لا ضمان عليه لرواى الفقير هو خطأ لان الجرح غير الزايل **مسئلة** لو جرح الصيد في الجرح على قتل وهو
العلم الا داود واهل الطائفة فانهم لم يوجبوا شيئا وهو غلط ثم يعتبر حاله ان رآه سويا بعد ذلك جرح عليه لانه لو جرحه لكان له مال غير مسقط للعدية كالا
ولو اصابه لم يورث فيه فلا شاة الاصل لقول الله لما سالة ابو بصير عن محرم رمى صيدا فاصاب يده فخرج فقال ان كان الطير مسمى عليها ودعى وهو ينظر اليه فلا
شاة عليه وان كان الطير في هبة لم يورث فيه هو راعيا فلا بد رى ما صنع به فداؤه لا يلايد رى لعله تملك ولو كسر يدا او رجله ثم رآه وقطع يده وجب عليه
ربع الفدا لما رواه ابو بصير عن الصادق قال قلت لرجل رمى طييرا وهو محرم فكسر يده او رجله فداه الطير على رعيه فلم يذره ما صنع فداؤه عليه فداؤه قلت فان را
بعد ذلك يقتل قال عليه ربع ثمنه ولو جرح الصيد فاندمل من صاع غير متع فداؤه الا شاة وقال الشيخ رة بغيره الجرح وهو قول ابو حنيفة لانه مفضل
الى ثلثه وهو ممنوع ولو جرح صقابا غنمية ولم يعلم حاله وجب عليه ضمانه اجمع لان على ان الجرح يحقر سأل الكاظم عليه السلام عن رجل رمى صيدا وهو
فكسر يده او رجله فنضى الصيد على وجهه فلم يذره الرجل ما صنع الصيد قال عليه الفدا كاملا اذ لم يذره ما صنع الصيد وقال بعض العامة ان كان الجرح
موجبا وهو الذي لا يعيش معها غالبا ضمنه بانه والا ضمن النقص لا الجرح ليعيد العلم بمحصل التلف ليس يجب له ان ينقصه من التلف كان ضا
بلوراه ميتا ولم يعلم امان من الجناية او غيرهما ضمنه لعدم العلم بالانكاز وليس يجب له ان يذره سببا لانه منه ولم يعلم له سببا اخر فوجبا حاله عليه لانه
السبب المعلوم ولو صيرته الجناية غير متع فلم يعلم صامته عام لا ضمنه عندنا على الارشين لان الاصل علم الامتناع ولو رما ولم يعلم هل ارثيه
ام لا رما الفدا عملا باغلب الخصال من الاصابة عند القصد بالوحي اذا عرفت هذا فلو جرح الطير فنقص شاة قيمته لانه عشر الشاة وبه قال للحنابلة وقال
الشافعي بل لونه عشر قيمة المثل وهو عشر قيمة الشاة تقضي الى الجزية والمقسط وهو جرح وعلى ما اخبرنا من التحسين بين اخراج عشر الشاة او عشر من
ثم الشاة ونقص على الطعام وبين الصيام **مسئلة** لو جرح الصيد ثم اندمل جرحه بقي ممتعا اما بعدوه كالغزال او بطير انة كالحمام وجب عليه الا شاة على
ولو صا الصيد بعد اندمال جرحه دفنا احتمل الجرح الكامل لانه بالار زمان صا كالتلف ولهذا الواز من عند الزم تمام قيمته وهو واحد وهو الشاة وبه قال
ابو حنيفة والثاني انه يحجب عليه قدر النقص لانه يهلك بالكلية ولهذا يكون الباقي مضمونا لو قتل محرم اخر ولو جرح محرم اخر وقته اما بعد الا ند مال او قبله
فعلية جراه من مال ما تقدم ان المعجب بقاء بمثله وبغيره الجرح على الاول بحال وقال الشيخ يحجب على كل واحد منهما الفدا وقال بعض الشافعية ان
اوجبا جراه كاملا عارضا بهما الى قدر القيمة المقتضا بعد ايجاب جرح التلف واحد ولو عاد الرمي وقتله فان كان قتله قبل الاند مال فليس عليه
الاخر او واحد كما لو قطع يده رجل ثم قتله قبل الاند مال لا يلزمه الا رية واحدة وان قتله بعد الاند مال اذ كل واحد منهما بمكة ففي القتل جراه من مال
ولو اوجبا بالار زمان جرح كاملا فلو كان للصيد امتناعان كالنعام فابطل احدهما فالتا خفية وجهها احدهما ان يتعد الجرح التمتع والامتناع وجهها احدهما
انه لا يتعد ولا اتحاد الممتع وعلى هذا الذي يحجب الجرح على الغالب على الظن انه يعتبر ما نقص لان امتناع النعام في الحقيقة واحد الا انه يتعلق بالرجل
بعض الامتناع **مسئلة** لو اشترى محرم او اكثر في قتل صيد وجب على كل واحد منهم فداء كامل وبه قال ابو حنيفة ومالك والثوري وهو مروى
عن الحسن البصري والشافعي والحنفي من التابعين لان كل واحد منهم فعل ما حصل بسببه الموت فكان كالوجرح جرحا متلفا ولا نها كفارة قتل فدخلها
الصوم فاشبهت كفارة الادبي لقول الصادق عليه السلام ان اجتمع قوم على صيد ثم عزموا على كل واحد منهم قيمة وقال الشافعي يجب جراه واحد على
الجميع به قال عمر بن خطاب بن عيسى بن عمر وعطاء الزهري وعن احمد روايان كالمذاهب لان المقتول واحد فامثل واحد وعنه رواية ثالثة وان
كان صوما صا كل واحد صوما تاما وان كان غير صوم فجراه واحد وان كان احد هاهنا الاخر يصوم فغلة الممك بحسنه وعلى الاخر صوما تام لان الجرح ليس بكفارة
بل لانه يعطى فمات قال وكفارة الصوكا فكفارة قتل الادبي المماثلة لغيره فمات الجرح في الهلك وجب اتحاد في الصول قوله ثم اعدت
صياما فروع لو اشترى رجل قتل على الحلال شاة على الحلال جرحا كاملا قال الشافعي على المحرم نصف الجرح ولا شاة على الحلال قد بينا بطلانه ولو قتل
الغزال صيدا لم يلزمه الا جراه واحد وكذا لو بائس غيره من المصنوع او به قال مالك والشافعي واحدا احدى الروايتين وقال ابو حنيفة يلزمه جرحان لو قتل
المحرم صيدا في الجرح لغيره الجرح والقيمة وقال الشافعي يلزمه جراه واحد لا اتحادا المتلف هذا كما ان الدية لا تنقطع باجماع استبا التعليل لو اصابه الحلال
ثم اصابه المحرم فلا شاة على المحرم جرحا جرحا ولو كان السابق المحرم فداه جراه صليما ولو اتفقا في حاله واحد وجب على المحرم جرحا كاملا لا شاة على المحرم

فصل فی بیان

في المحل

ان
 مو
 ل
 فز
 اه
 بو
 و
 كا

تحرّم بخله وعلى هذا القول وجهان في انه يزول بنفس الاحرام والاحرام بوجوب عليه الارسال فاذا ارسل في بخله يزول وعلى القول بعدم زوال الملك عنه ليس له اخذه ولو اخذه
ولو قتلته ضمنه بمثابة الثعلب من بده ولو مات والصبي في بده ولو مات الصبي في بده بعد ما كان الارسال لزمه الجواز لان التقدير وجوب الارسال وهو مقصر بالاشا
ولو مات الصبي قبل مكان الارسال فوجهان والمذهب عندهم وجوب الضمان ولا خلاف في انه لا يجب تقديم الارسال على الاحرام **مسئلة** قد بينا انه لا بد من الصبي في ملك
الحرم بيعه ولا مية ولا غير ذلك من الاستباوهل يقتل بالبراث الا في ذلك لكن يزول ملكه عنه متى شئوا ان كان حاضرا معه ويجب عليه ارساله ولو باع في الصحراء
فان قلنا بالصحبة لم يقطع عنه ضمان الجواز حتى لو مات في بده المشتري وجب الجواز على البائع وانما يقطع عنه اذا ارسله المشتري ولو قلنا بان البراث فالملك في الصيد الباقي
الورثة ولو كانوا بعد واحدا لم يضاف الى الصيد مانع من موانع البراث فيقتل ما عداه من التركة اليه اذا كان او في مقتل الصيد الى لا بعد فلو فرضنا انه اكل
قبل ثمة التركة بينه وبين شركائه في البراث اخذ نصيبه منه وان اكل بعد ما اكل نصيبه ولو كان هو او في من باقى الورثة لم يكن له شئ وان اكل قبل التهمة ولو كان
الحرم صيدا او وقع عنده كان ضمنه ما عليه الجواز وليس له التعرض له فان ارسله سقط عنه الجواز وضمن القيمة للمالك وان بدى المالك لم يقطع عنه ضمان الجواز
برسله المالك اذا صار الصيد مضمونا على الحرم بالجواز فان قتله محل في بده فاجزاء على قتله محرم اخر فاجزاء عليها وعلى القاتل ومن في بده طريقا فقتله وجب الجواز
يجب على كل واحد منهما ان يملك كامل **مسئلة** الحرم من الصيد بالانذار مطلقا سواء قصد التخلص ولا فلو خلاص صيدا من ذمة او سبع او من شق جدار واخذ
لبداويه ويقتله فان في بده فهو كما لو اخذ المغصوب من الغاصب لزمه الى المالك فله ان يذبحه لحق الضمان او يبرأه قال ابو حنيفة لا في السحق لم يرض بده فتكون بده بده
وعنده لا قصد المصلحة فتكون بده بده بده ولما في قولنا كالا حقا لئن ولو صال صيدا على محرم او ذبح الحرم فقتله دفعا فلا ضمان الا بالصبي التحق بالموثبات
قال الشافعي قال ابو حنيفة يجب عليه ضمان ولو ذبح انسان صيدا رصال على محرم ولا يمكن دفعا لا يقتل الصيد فقتله فالوجه وجوب فداؤه كامل على كل واحد منهما ولما في
قولنا واحد ان الضمان على القاتل لان الذي ضمه اليه من الصيد في يرجع القاتل على الزاكية يطالب به الحرم ولو ذبح صيدا في محضه واكله ضمنه ان املك لنفسه
من غير ابداء من الصيد ولو اكره محل او محرم الحرم على قتل صيدا فقتله ضمنه المكره لان المباشرة ضعفت بالكره ولما في وجه هذا الحد والاشارة ان على المكره
ثم يرجع به على المكره وعن ابو حنيفة الجواز في الحرم وفي الاحرام على المكره **مسئلة** ما جازى على الحرم اذا قتل الصيد عمد او سهوا وخطا باجماع العلماء قال
ومن قتله منك صيدا فجزاؤه مثل ما قتل من النعم ولا يعلم فيه خلافا الا من الحسن البصري وجها فانه قال ان قتله متعمدا ذكر الاحرام الجواز عليه وان كان خطئا او ناسيا
لا حرام فعله الجزاء وهو مخالف للقران فانتم علق الكفارة على القتل عمدا والذوا للاحرام متعمدا ثم قال في سبائك الاية ليدفع وبال امره والساهي والمخفي لعقوبات
ولادم ولا تعرف له ما دلل على مخالفة النص القران والاجماع فلا يعتد بقلوبهم **مسئلة** لا خلاف في وجوب كفارة الصيد على القاتل ناسيا عاما قد بينا
عليه بوضوح اما الخاطئ فان الكفارة تجب عليه كذلك ايضا عند علماءنا اجمعين وبه قال الحسن البصري وعطاء الخفي ومالك الثوري واصحاب الراي الزهري لما رواه العامة قال
جعل رسول الله في الصبي بصيد الحرم كبش او اقله في قبض النعام بصيد الحرم ثم يفرق بين العامد والخاطئ ومن طريق الخاصة قول ابن جرير وعليه الكفارة
ولانه انما مال فاستوى عمدا وخطا وعن ابن عباس انه قال لا كفارة على الخاطئ قتل الصيد بغيره قال سعيد بن جبير وطاوس وابن المنذر وعن احمد وابان لقوله
قتله منك صيدا ولا صالة البراءة ولا تخطو الاحرام لا يفسد فيجب التعزير بين الخطاء والعمد كاللبيس الطيب لانه بدل بدل الخطي لبيس حجة والاصل ترك اللبس
والقتل ثلاث للبيس فانه فانه **مسئلة** لو كرر الحرم الصيد ناسيا تكررت الكفارة اجماعا وان تعد فلا شئ قولنا واحد ما يجب الجزاء في الاول والثاني وفيه
ابن ابوبه وهو مروي عن ابن عباس وهو قول شريح والحسن البصري وسعيد بن جبير ومجاهد والخفي وقنادة واحمد في احدى الروايات والثاني يتكرر الكفارة بتكرار
السبب وهو قول العلماء وبه قال عطاء الخفي والثوري والشافعي واسحق وابن المنذر وهو المعتبر لقوله ثم قتلته منك صيدا وهو يتناول العامد ولما رواه العامة عن النبي
انه جعل في الصبي بصيد الحرم كبش او اقله في قبض النعام بصيد الحرم ثم يفرق بين العامد والخاطئ ومن طريق الخاصة قول ابن جرير وعليه الكفارة
ايحجج الشيخ بقوله ثم ومن عاد فينتقم الله منه فجعل جزاء العود الانقام وهو يدل على سقوط الكفارة لانه لم يوجب جزاءه ولو قول الصادق فان عاد فقتل صيدا
اخر لم يكن عليه جزاءه وينتقم الله منه والنقمة في الاخرة والانتقام لا يجزى وجوب الجزاء لعدم دلالة في الجزاء محمول على انه ليس عليه جزاءه خاصة فيجاء به لادلة **مسئلة** على انه كل
يجب الجزاء على القاتل للضرورة كالضطر في اكله لم يورث قوله من قتله وهو يتناول الضطر وغيره ولا يورث قتله من غير مقتله من الصيد يقتضيه قتله فيضمنه
ولا يورث قتله من غيره ودفع الاذى عنه فكان عليه كفارة كالحق الراس ولو قول الصادق وقد سئل عن الحرم بضر فيجوز له ان يقتلها ما اكل قال ياكل من الصيد ما يجب
ان ياكل من ماله فله ان ياكل ما عليه لفسادها فلياكل ما عليه وقال الا اذا دعي لا يضمنه لانه مساح له فاشبه بصيد البحر والاباحة لا تستلزم عدم الكفارة كما في حلق الراس
والفرق ان صيد البحر لا يقتل له حرم الاحرام ولا الحرم فلا يجب الكفارة به بخلاف الصيد بغيره على من اكلت الصيد يتخلص من سبع او شبة او يتخلص من جنط في
دخوه وبه قال قتادة لم يورث الادلة ولا غابة ذلك عدم القصد الى قتله وهو لا يقطع الضمان كقتل الخطاء وقال عطاء الخفي والضمان عليه والشافعي قوله لان مقتله
الحوان فلا يضمن ما يهلك به كالوداوي في الصبي الصبي فاته الجواز بالسلامة والجواز يجب على الحرم سواء كان احراما او لعمرة وسواء كان الحج تمتعا او
قرا او افراد وسواء كانا واجبين او مندوبين صحيحين او عرض لهما الفسا للموت ولا يفرق فيه خلافا واذا قتل الحرم صيدا املكوا غيره لزمه الجزاء لله ثم والقيمة
للملك وبه قال الشافعي ابو حنيفة وقال مالك لا يجب الجزاء بقتل الملوكة واذا كان الصيد الحرم وتجوز عن الاحرام ضمن ولو كان محرما تضاعف الجزاء وقال الشافعي
الحرم مثل صيد الاحرام يتخير فيه بين ثلثة اشياء المثل والاطعام والصوم وفيما الامثل لا يتخير بين الصيد والاطعام وقال ابو حنيفة لا مدخل للصوم ضمانا لصيد
مسئلة الصيد اذا كان مثليا يتخير القاتل بين ان يخرج مثله من النعم وبين ان يقوم المثل زاهم بشرى به طعاما وينصت فيهر على الساكن وبين ان يصوم عن كل
مدين يوم او لو لم يكن مثليا يتخير بين ان يقوم الصيد بشرى به ثمنه طعاما ويتصدق به او يصوم عن كل مدين يوم او قال الشيخ ولا يجوز اخراج القيمة بحال وانفقنا الضمان
في ذلك كله ومالك انما يكافؤ الصيد وعندنا يقوم المثل قال بعض اصحابنا انه على الترتيب قال ابو حنيفة الصيد مضمون بالقيمة سواء كان له مثل من النعم ولا
الا انه اذا وقع يتخير بين ان يشتري القيمة من النعم ويخبر بين ان يكون بالقيمة طعاما ويتصدق به وبين ان يصوم عن كل مدية ما الا انه اذا اشتري النعم لم يخبر بها الا انما
يجوز في الضمان وهو الجذع من الانسان والشيء من كل شئ وقال ابو يوسف يجوز ان يشتري القيمة من النعم لا يجوز في الضمان او ما يجوز في الضمان والثلث

الصيد
في الحرم
الحرم وان

والثاني ان الضمان
على الرابك
على المكره

عن جابر

في الحرم
في الحرم
في الحرم

للمعوم

يشر

بوجوبه فيجوز ان يصدق على مساكين الحرم لغونه ثم صد باللع الكعبة ولا يجوز ان يصدق به جباله ثم صد بالهدى فيجوز ان يصدق به في ذلك
باب ان الحرم لا يكتفاه فيجب ان يذبح ما منى عليه من الكفارة وان كان الحرم لا يذبح ما منى عليه من الكفارة وان كان الحرم لا يذبح ما منى عليه من الكفارة
المعروف بالجزيرة لانه هدى فكان كفيرة من الهدى والصدقة من وجبت فلهما صلبا صابرا محرما فان كان الحرم هدى الذي يجب عليه منى وان كان معتمرا حرم بمكة فبما
ولولم يذبح الطعام الحرام ما يمكن ان يذبح على الفصل في الجزاء لا نعوض عما يجب في فعله في ذلك المكان فيجوز فعله في غيره وبمقتضى القيمة المتساوية الحرم لا يذبح في الجزاء والطعام
المخرج المحظور او الشعر والتمزق او يذبح لوقيل يجوز كل اسمي طعاما كان حسنا لا نذرناه وجب الطعام ويصدق على كل مسكين نصف صاع وبه قال احمد في التمرق
في البرية ويقوم مثل يوم يذبح يومه ولا يلزم ان يقوم وقت ان لا يذبح لان القيمة ليست جنة في تلك الحال وانما يجب ان يختارها القائل وما لا مثل له ان
قد راعى الشارع قيمة اخرجه من الاوقاف الصبغة وقت لا يذبح لانه وقت الحبوب ولو لم يجد ما خضلة جزاء الماخضر قوم الجواب ما خضوا ولو صام عن كل نصف صاع يوم ما يقع
بمع صاع صام عنه يوما كاملا ولا يجوز ان يصوم عن بعض الجوارح ويصوم عن البعض بغيره قال الشافعي والثوري والشافعي ابو ثور وابن المنذر لانها كفارة ولا
جنتها ما كسار الكفارات ولا يتعين الصوم بمكان كغيره من انواع الصيام وما لا مثل له من الصبي يتخير فانه بين شراء طعام بقيمة قطعة المساكين وبين الصوم ولا يجوز
له اخراج القيمة وبه قال ابن عباس واحمد في رواية عنه لا يذبح صبي ولا يجوز اخراج القيمة فيه كالذي له مثل ولا يذبح خبيثا بل القيمة احدها وقد تعد واحد فينبغي
التخير بين اثنين وعن احمد رواية انه يجوز اخراج القيمة **فان عرفت** فانه يقوم في محل الا ثلاث بخلاف الميت فان المتبرع في قيمة النعم بمكة لا يذبح فيجوز مسئلة
الحرم الحرم يضاعف عليه لانه خلافا للقيمة لا يجمع بين الاحرام والحرم فدهنكم ما ولا يذبح واحد منها بوجوب الجوارح فيكون كذلك حال الاجتماع لقول الصادق عليه السلام
وان صبرت وانت حرام في الحرم فغلبت الغداء مضاعفة **فان عرفت** فانه يضاعف من الجوارح ما كان دون البدنة اما ما يجزئ بدنة فانه لا يضاعف
ان كان القائل محرم في الحرم لا صالة البراءة لان البدنة اعلى ما يجب في الكفارات لقول الصادق عليه السلام يضاعف ما بين يدي وبين البدنة واذا بلغ البدنة فليبره الضعيف
وابن ابي ريس وجب التضاعف ولو كان الصبي ادم فبذبحه على الحرم او محرم المحل كان عليه القيمة ولو كان محرم في الحرم كان عليه قيمته لقول الصادق عليه السلام
فان اصابه الحرم الحرم فغلبت قيمته لغيره عليه دم لما ساله مسلم بن برخال عن القزويني والسماع والعصفور والبلبل **مسئلة** كل من وجب عليه بدنة فانه كفارة الصبي لم
يجد اطعم سنتين مسكينا فان لم يجد صام ثمانية عشر يوما ولو كان عليه بقرة ولم يجد اطعم سنتين مسكينا فان لم يجد صام ثمانية عشر يوما وان كان عليه شاة ولم يجد اطعم عشرة
فان لم يجد صام ثلثة ايام لقول الصادق من اصاب ثباتا او بدنة من ابل فان لم يجد ما يشترى بدنة فان كان يصدق فغلبت قيمته سنين مسكينا لكل مسكين بدنة
فان لم يجد راعى لك صام مكان ذلك ثمانية عشر يوما مكان كل عشرة مساكين ثلثة ايام ومن كان عليه فداء شيء من الصبي فداء بقرة فان لم يجد فليصم ثمانية ايام
ومن كان عليه شاة فلم يجد فليطعم عشرة مساكين فان لم يجد فضيا ثلثة ايام ذابح ومنع الشيخ صبي حام الحرم حيث كان المحل في الحرم لان علي بن جعفر قال لكان عليه
عن حام الحرم صبي في المحل فقال لا يصح احرام الحرم حيث كان في الحرم لان علي بن جعفر قال لكان عليه
البراءة ولو اكل الحرم صبي لم يعلم ما هو لزم دم شاة لقول الصادق عليه السلام في رجل اكل من لحم صبي لا يدري ما هو وهو محرم عليه شاة ولو اقبل ثبات الحرم
كان على كل واحد منهما دم لانه هتك حرمة الحرم فتكون عليه عقوبة ولقول الصادق على كل واحد منهما دم ويكون مع الحرم صبي اذا لم ياكله ويتركه في وقت احتلاله
ان كان قد صاده محل ولو اشارك محلون في قتل صبي الحرم قال الشيخ في كل واحد منهما القيمة ثم قال وان قلنا يلزم من ذبحه واحد كاد يوقا الا سلة البراءة قد ولو اشارك
محلون ومحمون في قتل صبي المحل لزم الحرم من الجوارح والمحلين ولو كان الحرم لزم الحرم من الجوارح والقيمة والمحلين جزاء واحد **مسئلة** ان الحرم لا يذبح في الحرم
والذبح وانصام الى القائل الى العدلين للفقهاء لان الواجب عليه في ان الاختلاف في التبيين البركة كفارة القيمة حكم العدلين اقاموا لبيان ان ذلك لا يجب عليه
وبه قال ابو يوسف وابو حنيفة وقال محمد بن الحنفية في التبيين الى الحكمين ان شاء احدكم عليه بالهدى وان شاء احدكم عليه بالطعام وان شاء احدكم عليه بالصبا وبه قال الشافعي
وما لا لقونه في جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم ببدنه عدل منكم هدا بالغ الكعبة يضرب هدا بالوقوف المحكم عليه هو ثم يلخص على الحال في التذبح في جزاء من النعم هدا بالغ
كفارة طعام مساكين وعدل ذلك صبا ما مثل يحكم ببدنه وعدل مقصورا على بيان مثل ونصب على الحال في الهدى ليقبى من قبله بما جاء على ان يد من غير
حكم احدكم يكون انما رايه **فان عرفت** فالاعتبار في مثل ما نص الشارع على مثله وما لا يفرق بين الاعتناء بالقيمة لان جوارح مضمون بالمثل فيكون مضمونا
بالقيمة كالمال وقال محمد بن الاعراب والصورة لقوله في جزاء مثل ما قتل من النعم وقد اوجب الشارع البدنة والبقرة والشاة فبذلك نرى ان ما مثل الجوارح لزم من
المقتول من النعم لان يكون المثل من النعم **مسئلة** يجوز في اطعام الفدية التملك الا باحقه وبه قال ابو يوسف كانه كفارة فيجوز فيها الا من كفارة انهم وقال
محمد لا يجوز الا التملك لان الواجب في الزكاة التملك واسم الصدقة لا يقتضي التملك قال في نفقة الرجل على امته صدقة وذلك من النعم لا باحة لا التملك **مسئلة**
لو قتل محرم صيدا فاحل محرم اخره على كل واحد منهما جزاء لتعرض كل منهما له ولا يرجع الثاني ولا بالعكس مما نحن من الجزاء وبه قال في قوله لا يذبح عليك
ولم يرجع بالصفان على غيره وقال ابو حنيفة وصاحبه يرجع الاول على الثاني ولو اصاب الحرم صبي ذكيرة على رجل لاحتلاله وقضى الحرم من سواك لا يعتبر بداره
يلزمه بكل محظور وكفارة على حدة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يلزمه لاجزاء واحدة لان التناول في الفاسد معتبر في دفع الصمات النسيئة كالباقى في اذلة قال في
دمه ولا ان لا يضمن لان ذلك عن تاويل ومنع الحكم الاصل وجود التناول وعدمه بمثابة واحدة لان الاحرام لا يرتفع بغير فدية في الجناية ولو قتل حيلة مسرعة وجب عليه
الصمات وبه قال ابو حنيفة لان صبي حقيقة لا متناعه وقال مالك لا ضمان عليه لانه لا يمتنع بطوطر اية والتفاوت ليس لا يصير كون تصدي **المبحث الثاني**
فيما يجب في باقي المحظورات وفيه مباحث **الاول** فيما يجب للرب **مسئلة** من يذبح في الحرم لا يذبح عليه دم شاة وهو قول العلماء سال محمد بن مسلم
الصادق عن الحرم بلبس الثوب متعلقا قال عليه دم ولانه ترفه بمحظورة احرام فزومه الفدية كالوتر في جلق شعره ولا فرق في وجوب الدم بين قبل اللبس وكيفية
عند علماء اجمع وبه قال الشافعي واحمد لان صدق اللبس المطلق على الثوب لا يوجب الفدية والكثير واحد فلا يتخصص الحكم بالتعلق عليه بل بعد في اية وقال ابو حنيفة انما يجب اللبس
لباس يوم وليلة ولا يجب فداء ذلك لانه لو لبس لباس معتادا افاضه ما لو ارتد بالقبض ومنع عدم اعتياده ولا ان ما ذكره فقد برز والتقدير انما يثبت باللبس
التقدير بوجوب ليلة الحكم **مسئلة** استدامة اللبس كاستدامة ثوبه فلا يوجب الفدية ولو لبس المحرم قميصا سبأ ثم ذكر وجب عليه خلعها جماعا لانه فعل محظور فلهذا لا يذبح

في الحرم
مسئلة
مسئلة

يجوز ان

اللبس
مسئلة

في المحرم
في المحرم
في المحرم

والفرق ان وطى
مادة في الفرج

ظ
المشاهدة

في المحرم
في المحرم
في المحرم

الوقوف يكون

مسئلة

والفرق ان وطى
بعد التحلل

فانها عتوبة وعلى هذا فمن علمها عليها خاصة خلافا لهم مسئلة يجب عليها ان يفترق في القضاء اذا بلغ المكان الذي وطى فيه فانه يفتقر الى ان يقضي بالناسك ان تجا
على ذلك الطريق وبه قال الشافعي في القديم واحمد لما رواه العامة عن علي بن عبد الله وعمر وعثمان بن عباس ولا يخالفونهم فكان اجتماعا ومن طريق الاحتياط تقدم في حديثه فانه
ولن كانا لنبين فرق بينهما من المكان الذي احدا فانه حتى يقضي ما سلكها ويرجع الى المكان الذي احدا فانه اصابا واختلفا في جواب الشافعي على وجه احدهما كقولنا الثاني
انه مستحب قال مالك يفترقان من حيث يجزمان في قتله في الموطا عن علي بن عبد الله لان التفريق انما يكون بخوف موافقة الوطى وذلك بوجود احدهما والجواب ان التفريق
في جميع المسئلة مشقة عظيمة فاقصر على موضع موافقة المحظور لانه ثبت الذي يحصل الداعي الى الوطى قال ابو حنيفة لا عرف هذه المسئلة لانه لو طاهى في محله لم يجب التفريق
بينهما في قضائه فذلك اهناء والجواب التفريق في الصوم مشقة لان السكينة جميعها ولا ان القضاء في بعض الايتعين ومنها متعين ولا مشقة فاستأصلاه ومضا اقل كثيرا
من المشقة هنا فكان الاحتراز هنا عام يسهل امثله من الاجترار هناك **ان عرف** فان التفريق ينبغي ان يكون في القضاء من المكان الذي احدا فانه ما حدثا حتى يقضي
الناسك الزوايا بتقطي التفريق ايضا في الحج الاول من ذلك المكان حتى ياتيها فاسد ايق وهو جليل لان التحريم في الناسك ثابت كالصحيح فوجب التفريق وحده لا فرق ان
لا يغفلوا بانفسهم ما بل متى اجتمع كان مع ما ثالث محرم لان وجود الثالث يمنع من الاقدام على الواقعة كنع التفريق ولقول الصادق في التحريم يقع على اهله قال يفترق بينهما
ولا يجتمعان في جناء الا ان يكون معهما غيرهما حتى يبلغ المدي محله **مسئلة** لو وطى ناسبا او جاهلا بالتحريم لم يفسد حجه ولا شيء عليه صبر قال الشافعي في الجدل بقوله
رفع عن امي الخطه والتبها ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام ان كانا جاهلين استغفرا بهما ومضيا على جهما وليس عليهما شيء ولا نهادة تجب فانها الكفا
فافتقر وطى العامد والناسي منها كالصوم قال الشافعي في القديم يفسد حجه ويوجب القدر كعامد وبه قال مالك احمد واصحاب الربيع لانه سبب يتعلق به وجوب القضاء
فاستوى عمدا وسهو كالقنوات لانه من محظورات الاحرام فاستوى عمدا وسهو كالفوات ولا من محظورات الاحرام فاستوى عمدا وسهو كقتل الصيد الفتر
ان الفوات ترك ذكر فاستوى عمدا وسهو كغيره من الاصول وجزء الصيد ضمان لان ذلك يسوي في الاصول عمدا وسهو **فصل** في لو اكره على الجماع لم يفسد حجه
ولا كفارة عليه عندنا ولا شافعي قولان كالناسي لقوله وما استكرهوا عليه لان الاكره رفع الفسادة حق المرأة فكذلك حق الزوج لعدم الفرق بينهما **مسئلة**
لا فرق بين الوطى في القبل والدبر من المرأة والعلام في وجوب الكفارة وفساد الحج وبه قال الشافعي احمد ومالك وابو يوسف محمد لا نه وطى في فرج يوجب النسل فهو الاجنب
كالقبل في الزوايا الدالة على المحابطة كزنا على من واقع وعنه نمرارة وهو صادق في التناع وقال ابو حنيفة لا يفسد الوطى بالدبر ورواه عنه يوثق لانه لا يتعلق
بغير الاجناس والاحلال فاشبه الوطى بهما دون الفرج لا يوجب نسل وليس كغيره في حق الاجنبية ولا يوجب مهر او لاحدا ولا عدة بخلاف المتناع قال الشيخ في المحرم
ايتان له بهيمة واللواط بالرجال والنساء بايتانها في دبرها كل ذلك يتعلق به فساد الحج وبه قال الشافعي ومنهم من قال لا يتعلق به فساد الحج ومنهم من قال لا يتعلق القضاء الا
بالوطى في قبل المرأة وقال ابو حنيفة ايتان له بهيمة لا يفسد الوطى في الدبر على رايين المعروف انه يفسد واستدل على الاول بطريقه الاحتياط وعلى الثاني بطلوه
الذمة وهو يدل على رد الشيخ في تعلق الاضداد بوطى في المرأة والعلام وجزءه في تعلق الفساد بوطى في المرأة واما ايتان له بها فم قال مالك ابو حنيفة لا يفسد به الحج
لانه ان فقد صحيح فلا يفسد الا دليل شرعي ولم يثبت وقال الشافعي يفسد الحج **مسئلة** لو استمنى به يد قال الشيخ رحمه حكم المجامع ان كان الوطى في الموقفين يفسد حجه
وجب عليه بدنه لان استمنى عار سأل يا الحسن عليه السلام ما تقول في محرم عيب يد كره فامسك يدك او يد عليه مثل ما علم من اهله وهو محرم بدنه ونواج من قابل ولا نه هنا حجة
الاحرام بالانزال على جليل من الوطى لا فترانه في الفرج وكان مساويا له في العقوبة وقال ابو داود في يفسد الحج ويوجب البدن الاصل الدال على براءة الذمة خرج وجوب الكفارة
للجماع فيبقى الباء على اصله **مسئلة** لو وطى بهما دون الفرج ازل وجب عليه بدنه ولا يفسد حجه وان كان قبل الموقفين وبه قال احمد في احدهما رايين لا نه جماع في
القدية كالفرج ولان معوية بن عمار سأل الصادق عليه السلام في الصحيح عن رجل وقع على امه بهما دون الفرج قال عليه بدنه وعلمنا في من قابل وفي الصحيح عن معوية بن عمار
عن الصادق في المحرم يقع على امه قال ان كان افضى اليها فغلبه بدنه ونواج من قابل وان لم يكن افضى اليها فغلبه بدنه وليس عليه الحج من قابل ولا نه استمنى لا يجزئ الحج
فلم يفسد الحج كالقبيل وقال احمد في الرواية الاخرى يجب عليه بدنه ويفسد حجه وبه قال الحسن ومالك وعطاء وسحقا نه عبادته يفسدها الوطى فافسدها الانزال عن مكان
كالصيام والفرق ان الصوم بخلاف الحج في المضادات وقال الشافعي واصحاب لوى عليه شاة لانه مباشرة بهما دون الفرج فاشبهه لقبلة والفرق انه فخرت بنا من القبلة والعقوبة
فيه اشد ولو لم ينزل قال لعامة يجب الشاة **مسئلة** لو وطى قبل النسيئة او الاشعار او التقليد لم يكن عليه شيء وان تلبس بالاحرام لان انعقاد الاحرام باحد الثلثة فلا يلزم
قبلها لم يصادف احراما منعقد الا من جزر روى في الحسن عن الصادق في الرجل اذا تلبس بالاحرام فلان ياتي النساء ما لم يعقد النسيئة او يلبس **مسئلة** لو جامع قبل الوطى
الموقفين لم يفسد حجه وعليه بدنه لا غير عندنا وبه قال ابو حنيفة لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من ادركه عرفة فقد تم حجه ومن طهر في حاصه قوله
الصادق في الصحيح اذا وقع الرجل دون الزلفة او قبل ان يزدلفه فغلبه الحج من قابل ولا يفهمه على عدم وجوب الحج لو طوى بعد الوقوف بالزلفة وقال الشافعي لا
فرق بين الجماع قبل الوقوف بعد في الاثنا اذا كان قبل التحلل الاول ولو كان بعد التحلل الاول بالرمي والحلق لم يفسد احرامه لما فيه وباني بالطواف وعليه الكفارة لا
وطى عمدا صادف احراما ما فاسده كالوكان قبل الوقوف والفرق ان الوطى قبل كثر افعال الحج لم يقع بخلاف ما بعده وقال مالك واحمد يفسد حجه ان كان قبل التحلل
الاول وان كان بعد التحلل الاول بالرمي والحلق لم يفسد احرامه لما فيه وباني بالطواف في احرام صحيح وتلزمه **مسئلة**
لو كان الوطى بعد الوقوف بعرفة قبل الوقوف بزدلفة فسد حجه ايقه اكره العلماء لما رواه العامة عن ابن عباس انه قال من وطى بعد التحلل فقد تم حجه وعليه بدنه
والثنا انه قال نقل عن الرسول وهو يدل على عدم القيام لو وطى قبل التحلل ومن طريق الخاصة قول الصادق اذا وقع الرجل بامرته دون الزلفة وقبل
ان ياتي بزدلفة فغلبه الحج من قابل **مسئلة** لو وطى بعد حجه وعليه بدنه لما روى عن النبي انه قال الحج عرفة من وقف بعرفة فقد تم حجه وهو لا يدل على المطلوب الا بالفرق
وهو لا يقول بوجوب تكرار الوطى وهو محرم كان عليه بكل وطى كفارة وهي بدنه سواء كفر عن الاول ولا وهو احدي الزوايتين عن احدهما نه وطى صادف احراما لم يفسد
منه فوجب به البدن كالوكان الاحرام صحيحا لان الاحرام الفاسد كما الصحيح في سائر الكفارات قال الشافعي ان وطى بعد ان كفر عن الاول وجب عليه الكفارة وهل الكفارة
الثانية شاة او بدنه قولان وان وطى قبل ان يكفر فاقول ثلثة احدها الاشياء عليه الثلاثة والثالث بدنه وقال ابو حنيفة يجب عليه شاة سواء كفر عن الاول والا
ان يتكرر الوطى في مجلس واحد على وجه الرضا للاحرام بان ينوي بطلان الاحرام لانه وطى صادف احراما نقضت حرمة فلم تجب القدية كالوقوف بعد التحلل لم يصادف

كتاب

في الجوامع
في الوضوء

الاحرام اذا قد تحلل عن معظم محظوراته بخلاف الوطئ في الاحرام الكامل وقال مالك لا يجب عليه بالوطئ الثاني شيء لا يتعلق به فساد الحج فلا تجزئ الكفارة كالوقوف
في مجلس واحد والجواب ان عدم تعلق الاضداد به لا يمنع وجوب الكفارة كقتل الصيد وليس الوطئ غيرهما من انواع المحظورات وقال احمد في الرواية الثانية ان كفور عن
الاول وجب عليه عن الشاة بذنه لا نه وطئ في احرام لم يتحل منه ولا يمكن تداخل كفارة ترفع عنهم فاشبهه لوطي الاول في الشاة ترد في الخلاف في تكرار الكفارة مع عدم تكرار
في الاول وجزئ في طائفة من المتكلمين لو جامع بعد الوقوف قبل طواف الزبارة وجب عليه جزئ وان كان موسرا فان عجز وجب عليه بقرة وان عجز فشاء لما تقدم من ان جامع
بعد التحلل الاول وجب عليه بذنه وقد سبق الخلاف فيه ولما رواه معوية بن عمار في الحسن عن الصادق انه سأل عن متنع وقع على امه ولم يزل قال يخرج من ذنوبه وسأله
القسم عن رجل وقع على امه حين ضحك قبل ان يزور البيت قال يخرج من ذنوبه ما لو جامع بعد ان طاف من طواف الزبارة شيئا وجب عليه الكفارة بذنه وكذا لو طاف ثم جامع بعد
ان سعى من سعيه وجبت له بذنه وكذا لو كان تمام السعي قبل طواف النساء وجب عليه بذنه رخصة صحيح لا نه وطئ في احرام فكان عليه بذنه كما لو جامع بعد الوقوف قبل طواف
الزبارة ولما رواه معوية بن عمار في الصحيح انه سأل الصادق عن رجل وقع على امه قبل ان يطوف طواف النساء قال عليه جزئ وسئمه وان كان جاهلا فليست عليه شيء **ان عرفه**
فلو جامع قبل طواف الزبارة او بعده قبل طواف النساء جازا بالتحريم وان ساء لم يجز عليه كفارة لان تمام عددان بقطعان الكفارة في الوطئ قبل الوقوف فيهما **ان سئمه**
لو جامع بعد ان طاف شيئا من طواف النساء ان كان قد طاف اكثر من النصف في عليه ان كان اقل من النصف وجب عليه الكفارة واعا

الطواف لو افترق الاصل وهو براة الذمة ولا نه معظم الشيء يعطى حكم ذلك الشيء غالباً ولا نه حرمان من اغترس سأل الباقر عن رجل كان عليه طواف النساء وحده فطاف منه
خمسة اشواط ثم غمره بطهنة فحان سبده فخرج الى منزله فغضى ثم غشى جارية فبطلت ثم رجع فبطلت بالبنت طوافين تمام ما كان بقي عليه من طوافه وبنته غفر بركته
وان كان طاف طواف النساء فطاف منه ثلثة اشواط فخرج فغضى فبطلت فبطلت طوافه وسبوا عاصم **ان عرفه** ولا فرق في الوطئ بين ان يطاف في
احرام حج واجبة مندوباً لا نه بعد التلبس بالاحرام يصير مندوباً واجباً ويجب عليه ثمانية فالتدبير في **ان عرفه** نكل موضع قلنا انه يفسد الحج الواجب كالأوط
قبل الوقوف فانه يفسد الحج المندوب بغيره فلو وطئ قبل الوقوف في الموقوفين في الحج المندوب فبطلت وجب عليه بذنه لا غير ذلك لا فرق بين ان يطاف في احرام اجرة واجبة
او المحل اذا كان محرماً فان احكم في الجميع واحداً فان كانت متحرمة بغير ذننه او محلة فانه لا يتعلق بها كفارة ولا به عنها وكما عرفت ما ذنه فطاف وعنه فالوقوف وجوب الكفارة
ككافة العبد الماذن اذا افترق ولو اكرهها فان قلنا في الطاعة فوجوب الكفارة عليه وان كان باذنه وجب عليه بذنه او بقرة او شاة فان لم يجد فشاء او صبي ثلثة ايام لا نه افترق

صحيحاً ولو رويته استحق عمار عن ابي اظلم عليه السلام قال سالت عن رجل تحل في حج على لغة محرمه قال موسر او مسر قد اجنب عنها ما قال هو امرها بالاحرام او لم امرها او امرت من قبل نفسها اتمامه وبذنه ونحو
قلت اجنب عنها ما قال ان كان موسراً او كان عالماً انه لا ينبغي له وكان هو الذي امرها بالاحرام فعليه بذنه وان شاء بقرة وان شاء شاة وان لم امرها بالاحرام فلا شيء عليه موسراً
لو كان ومسر وان كان محرماً وجب عليه الكفارة ولو كان محلاً في محرمه باذنه وجب عليه بذنه لا غير سواء كان قبل الوقوف بالوقوفين او بعده سواء طاف وعنه واكرهها الكفر
لو طاف وعنه فبطلت وجب عليه ان اذن لها في القضاء الا نذر ان لها في الابتداء واخرت احراماً صحيحاً كان القضاء فوجبه عليه لاذن في القضاء كالصبي ولو زنا بامرأة

في تعلق به من الاحكام ما يتعلق بالوطئ الصحيح لا نه بلغ في هذا الاحرام فكانت التعمية واجبة عليه مستلماً من وجب عليه بذنه فاشاء الحج فلم يجد عليه كان بقرة فان لم يجد فشاء
على الترتيب فان لم يجد فقيمة البدن ودام وثمنها طعاماً بصدق تبر فان لم يجد صلحاً عن كل مذهب وما روي قال الشافعي في اصحابنا من قال هو محرر واستدل عليه الشافعي **ان عرفه**
في باجماع الفرق واختلافهم بطريقة الاحتياط وابن بابويه قال من وجب عليه بذنه كفارة فلم يجد فبذل سبع شياه فان لم يجد رصام ثمانية عشر يوماً بمكة او في منزله وعن احمد بن حنبل
احد ما ائتمروا على التخيير ان شاء اخرج في هذه المسئلة التي ذكرناها اعني البدن والبقرة وسبع شياه وقيمة البدن والصلح لئلا ان الضحية والامنة عليه السلام اوجبوا البدن لافترقا

ان ذلك يقتضي بغيره ما والبقرة دونها جاساً وقيمة وقوله من راح في الساعة الاولى فكانا قريباً بذنه ومن راح في الثانية فكانا قريباً بقرة يعني في الجملة ولا نه ذلك من حيث القضاء
ان كانت كفارة على الترتيب كالموت احمد بن حنبل في قتال النعام والغزو ان الانتقال في قتال النعام الى الغيمة فكان تخيرها فيها وهما ينتقل الى الماد وهما صسلتا لوطئ في
كافة العرف قبل السعي فبطلت وعنه وجب عليه بذنه وقضاؤها روي قال الشافعي لا نه عبادة تشمل على طواف سعي فوجبه لوطئ فيها بذنه كالحج ولو رويته سمع عن الصادق عليه السلام
في الرجل يمشي عرفة مفردة فيطوف بالبيت طواف الغزيرة ثم يمشي امه قبل ان يسعي بين الصفا والمروة قال قد افترق عمرته وعليه بذنه ويقوم بمكة فلا حتى يخرج الشهر الذي
يجب اعتمر فيه ثم يخرج الى الوقت الذي قد روي الله لاهل بلاده فيجوز منه ويعتمر وقال ابو حنيفة ذوطي قبل ان يطوف او بعد اشواط فبطلت عمرته وجب عليه القضاء

في كونه عبادة لا نه من الوقوف لا يجب عليه بالوطئ فيها بذنه كالوقوفها بحج ونمى حكم الاصل وقال احمد يجب لوطئ القضاء وشاة اذا وجد في الاحرام **ان عرفه**
في ما بذنه ولا نه عبادة لا نه من الوقوف لا يجب عليه بالوطئ فيها بذنه كالوقوفها بحج ونمى حكم الاصل وقال احمد يجب لوطئ القضاء وشاة اذا وجد في الاحرام **ان عرفه**
في ما بذنه ولا نه عبادة لا نه من الوقوف لا يجب عليه بالوطئ فيها بذنه كالوقوفها بحج ونمى حكم الاصل وقال احمد يجب لوطئ القضاء وشاة اذا وجد في الاحرام **ان عرفه**

في وجوب الشاة لا نه لوطئ بعد الوقوف في الحج وانما وجبت الشاة لانه لا الشاة تقوم مقام الطواف السعي في حق المحرم فقامت مقام بعض ذلك وهذا الجواب ان محظورات الاحرام
في مثل الطيب اللباس والصيد يشترى قبل الايمان باكثر الطواف بعد ذلك لوطئ مستلماً القارن عندنا هو الذي يوجب احرامه هذا وعندهم هو من يقرب بالاحرام
في على ما مضى الخلاف فيه فلو ائخذ القارن وجب عليه بذنه كالمتمتع والمزور وقال الشافعي ان اوطئ القارن على يقرب لم يضره بذنه بالوطئ دم القضاء والقارن يذبح ويذبح
في في القضاء ايضاً فان قضى مفراً جاز ولا يقطع عنه دم القارن الذي يذبح القضاء ويرى قال احمد لا نه ان قال اذا قضى مفراً لم يجز دم القارن وقال ابو حنيفة يفسد احرامه
عليه شاة لافترقا وشاة لافترقا وشاة القارن لان يكون قد طاف في المرة اربعة اشواط مستلماً اذا قضى الحاج والمعتمر فعليه قضاء الحج للاحرام من البقات

في وعليه احرام العرة الاحرام من انفق المحل ويرى قال ابو حنيفة ومالك لا نه لا يجوز الاحرام قبل البقات على ما تقدم فلا يجوز في القضاء لا نه تابع ولما في العرة فلا نه الاحرام من ادنى المحل
في هو الواجب الاداء فكذلك في القضاء ولا نه امر عايش ان يقضي عنهما من التعمية وقال الشافعي في الصداق والحج والعمر لغير القضاء من حيث احرامه بالاداء ويرى قال احمد ان كل
في مسانه وجب عليه قطعها نحو ما في الاداء وجب عليه القضاء كما لو احرم قبل البقات ونحو يقول بوجوبه لا نه لا يجب عليه قطع المسانعة بحرها الامن البقات وبنته قضى ان لا يجب
عليه القضاء سلوك طريق الاداء اجاعا لكن الشافعي اوجب الاحرام من المحل الاول مستلماً ان افترقا القضاء وجب عليه بذنه اخرى وتمام القضاء والقضاء من

قابل للعميات ويلزم ان ياتي بالقضاء ولا يتكرر عليه بل اذا حج مرة واحدة كفاه وكذلك ان تكررت القضاء كف القضاء واحداً لا نه الحج الواجب احداً فالمراتب على
وجبه عليه الايمان به على وجهه ولا يجب عليه ان ياتي بقضاء اخر عوضاً عن القضاء بغيره بل اذا في السنة الثالثة بحج صحيحه كفاه عن الفاسد اذا انضم اليه القضاء

في

الاذا لم يفسد اجزاء كان يجري عنه الفساد لو كان محققا قطبة قضاء الاول كذلك فانما هذا يقتضي ان يكون هذا القضاء من القضاء الفاسد مسئلة لو عقد المحرم
 فبما القضاء الذي على امره ودخل المحرم وجبت على العاقل الكفارة كما تجب على الواطئ وكذا لو كان العاقل محلا لرواية ساعية عن الصادق قال لا ينبغي للرجل ان يزوج محرما يعلم ان لا يخل
 استند او لا يخل فان قلنا فان دخل بها المحرم قال ان كانا عاقلين فان على كل واحد منهما ما يدينه على المرأة ان كانت محرمه وان لم تكن محرمه فلا شيء عليها الا ان يكون قد علمت ان النكاح
 محرم فان كانت علمت ثم تزوجته فعليه ما يدينه مسئلة لو نظر الى غير اهله فامتنع لم يفسد محرمه وجب عليه بدنة فان عجز فبقرة فان عجز فشاة عند علمائنا وبعدهم الاثنا
 قال ابن عباس ما بوجبه والشافعي احمد لان الزنا عن غير مباشرة فاشبه لا يزال عن الفكر والاحتلام وقال مالك ان رد النظر حتى امنه وجب عليه من قبله فقلت
 البصري معطى لانه انزال بفعل محظور فاشبه لا يزال بالبشرق والفرق ان المباشرة تبلغ في اللذة واكد استعداها الشهوة والفاخرة فيها العظم ولو نظر الى غير اهله ولم
 يكره النظر او كره حتى امنه وجب عليه بدنة عندنا لانه انزال بفعل محظور فاجب عليه بدنة كاجماع فقهاء الفروع ونقول الباقية في رجل محرم نظر الى غير اهله فارتد عليه
 جزوا وبقرة فان لم يجد شاة وقال ابن عباس باحدة روايتين ان كره النظر وجبت بدنة وان لم يكره فاشاة وقال في الاخرى في تحب شاة مطلقة وهو قول سعيد بن جبير
 اسحق قال ابو ثور لا شيء عليه من غير ما قال ابو حنيفة حكاه الشافعي ولو كره النظر حتى امنه لم يوجب عليه شيء لانه لا يفسد بدنة لان الزنا عن غير مباشرة فاشبه لا يزال
 ليس بشيء ولو كره النظر ولم يقترن به معنى ولا مدي لم يوجب عليه شيء ولا يفسد بدنة خلافا لرواية عن احمد انه من برأيه ولم يكن منه غير التحريم عليه شاة وليس بشيء ولو كره
 فانزل لم يكن عليه شيء لان الفكر معرض للانسان من غير احتساب فلا يتعلق بعقوبة مسئلة لو نظر الى امرأته من غير ما يدينه على امرأته فاشاة عند علمائنا وبعدهم الاثنا
 بخلاف الاجنبية لان من غير ما يدينه على امرأته فاشاة عند علمائنا وبعدهم الاثنا بخلاف الاجنبية لان من غير ما يدينه على امرأته فاشاة عند علمائنا وبعدهم الاثنا

عليه شيء
 في كتاب
 في كتاب
 في كتاب

عند علمائنا وبعدهم الاثنا بخلاف الاجنبية لان من غير ما يدينه على امرأته فاشاة عند علمائنا وبعدهم الاثنا بخلاف الاجنبية لان من غير ما يدينه على امرأته فاشاة عند علمائنا وبعدهم الاثنا
 لو من امرأته بشهوة فعليه شاة سواء امنه او لم يامن وان كان بغير شهوة لم يكن عليه شيء سواء امنه او لم يامن وكان حجة صحبا على كل تقدير سواء كان ذلك قبل الوقوف او بعده
 بقوله عند علمائنا وبعدهم الاثنا بخلاف الاجنبية لان من غير ما يدينه على امرأته فاشاة عند علمائنا وبعدهم الاثنا بخلاف الاجنبية لان من غير ما يدينه على امرأته فاشاة عند علمائنا وبعدهم الاثنا
 مسلم سال الصادق عليه السلام الصحيح عن رجل حمل امرأته وهو محرم وامتنع من الجماع او من غير ما يدينه على امرأته فاشاة عند علمائنا وبعدهم الاثنا بخلاف الاجنبية لان من غير ما يدينه على امرأته فاشاة عند علمائنا وبعدهم الاثنا
 او من غير ما يدينه على امرأته فاشاة عند علمائنا وبعدهم الاثنا بخلاف الاجنبية لان من غير ما يدينه على امرأته فاشاة عند علمائنا وبعدهم الاثنا بخلاف الاجنبية لان من غير ما يدينه على امرأته فاشاة عند علمائنا وبعدهم الاثنا
 كالصوم والفراق ان الصوم يفسد بفعل جميع ما وجب الاستئذان لاجل محظور في مسئلة لو قبل امرأته فان كان بشهوة كان عليه جزوا وان كان بغير شهوة كان عليه شاة
 ولا يفسد حجة على كل تقدير وسواء كان قبل الوقوف او بعده ووافقتا على عدم الاثنا سعيد بن المسيب عطاء بن سفيان عن الزهري قتله والثوري والشافعي
 ابو ثور واصحابنا لاني لانه انزال بغير وطئ فلم يفسد به الحج كالا نزل عن نظر وقال مالك ان نزل فسد حجه وهو وحده لروايتين عن احمد روايتين عن سعيد بن جبير لانه انزال عن سبب
 محرم فافسد الحج كالا نزل عن الجماع والفرق ظ فان الجماع يبلغ انواع الاستئذان وهذا الفسد مع الا نزال عنه او اعزق هذا فاشاة في القبول بغير شهوة
 مطلقا والبدنة بغيره مع الشهوة مطلقا ولو قبلت الا نزال لان علي بن الحنفية سأل الكاظم عن رجل قبل امرأته وهو محرم قال عليه بدنة وان لم يزل لم يفسد به الحج كالا نزل عن نظر وقال مالك ان نزل فسد حجه وهو وحده لروايتين عن احمد روايتين عن سعيد بن جبير لانه انزال عن سبب
 قبل بشهوة وانزل وجبت البدنة وان لم يزل وجبت الشاة للاصل ولما رواه سمع في الصحيح عن الصادق ان حال المحرم صنفان قبل امرأته على غير شهوة وهو محرم فعليه
 شاة ومن قبل امرأته على شهوة فعليه جزوا ويستغفر الله وهو لا يزوج المحرم ان قبل امه حال الاحرام لان الحسن بن حماد سال الصادق عن المحرم يقبل امرأته قال لا بأس به
 هذه بقوله وجهان انكره قبله الشهوة ولو لا عب امرأته وهو محرم فامتنع من الجماع او من غير ما يدينه على امرأته فاشاة عند علمائنا وبعدهم الاثنا بخلاف الاجنبية لان من غير ما يدينه على امرأته فاشاة عند علمائنا وبعدهم الاثنا

عن نظر رجل
 يجب عليه الكفارة
 فصل في سبب ط
 عليه لانه انزال

عن نظر رجل
 يجب عليه الكفارة
 فصل في سبب ط
 عليه لانه انزال
 سألته سماعة بن
 مهران في محرم
 على رجل جامع امرأته
 فامتنع من الجماع
 شيء

في القضاء من البتات
 الشرع لانه الواجب
 في الاصل ما يفسد
 عتبه هم انهم يحرم
 ثم احرم
 باجماع من مكره
 بل هو من القضاء ان
 يحرم من البتات

10

[illegible]

والأرداع والثرى وطارس أبو حنيفة وأصحابه لإصالة البراءة القديمة من المذموم لوفى بأفعال الحج بانفراذه فيقف شغلها على دليل ولم يثبت فيقال الشعبي عليه السلام وقال
داود لا شيء عليه استغنى عما بينه من هذا بمكة فافقه بمذهب أبيه فخر وأرجله من مثل أن يجوز للقارن والغزو إذا قدم مكة الطوان لكنه ما يجد أن التلبية ليست
على أحرارها ولو لم يجد التلبية قال الشيخ في الحل وصات تحتها مفردة وقال في الهند يباح حمل المفرد ولا القارن وان يكون أو ليس ذلك وقال إنما يحمل بالنية لا بحرف
الطوان والحق في التلبية أنه استدل بما رواه العلامة عن ابن عباس قال قال رسول الله إذا اهل بالبحر ثم قدم مكة وطاف بالبنت بعد طواف الغزوة قال نعم ما شاء
مجدد التلبية بعد الركعتين القارن بتلك النية لا بعد أن ما خلا من الطوان بالتلبية قال الشيخ فتم هذا الحديث أنه قد خسر القارن المفرد أن يقدحوا
الزيادة قبل الوقوف بالوقت فحق في ذلك فإن لم يجد التلبية يصير المحل ولا يجوز ذلك فلا يحمل من المفرد والتابع بتجدد التلبية مع أن السابق لا يحمل لأن
كان قد طاف سبابة الهدى مسئلة إذا تم التمتع أفعال عمرته وقصر فقد أحل وإن كان قد ساق هذا المخرج للحلل وكان قاله الشيخ في تفسيره قال ابن عباس
فقلت قوله من لم يكن ساقا لم يحل شرط في التحليل عدم السباق وقال الشافعي يحل سواء ساق هدبه أو لم يسق وقال أبو حنيفة لم يكن ساقا وإن كان ساقا لم يحل
استأنف أحراها بالبحر ولا يحمل حتى يخرج من مناسكه وهو باطل لأن تجدده لأحرارها ما يمكن مع الإحلال فتصوبان على أحرامه فلا وجه لتجدد الأحرام ولا أن النبي لم يحل وعمل
بأنه ساق الهدى وقال لا يحل سباق الهدى حتى يبلغ الهدى محل مسئلة إذا فرغ التمتع من عمرته وأحل ثم أحرم بالبحر فقد استقدم التمتع بأحرارها عليه
قال أبو حنيفة والشافعي لقوله من تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فحج الحج غايته لوجوب الهدى والغاية وجود أول الحج دون كماله كافي قوله نعم ثم أموا الصبا
إلى الليل وما رواه العامة عن ابن عمر قال تمتع الناس على عهد رسول الله فقال من كان معه هدي فذا اهل بالبحر فلم يهد ومن لم يكن معه هدي فليصم ثلثه أيام في الحج وسبعة
إذا رجع إلى أهله ومن طهر من خاصة قول الصادق من تمتع أشهر الحج ثم قام بمكة حتى يحضر الحج فليهد شاة ومن تمتع في غير أشهر الحج ثم جاوز حتى يحضر الحج فليهد عليه
دم وإنما هي حجة مفردة وإنما الأصح على أهل الأمصار مسئلة التمتع إذا طاف وسعى للعمرة ثم أحرم بالبحر قبل أن يقصر قال الشيخ بطلت متعة وكانت حجة مفردة
أن فعل ذلك ناسيا فله مض فيها أخذ فيه وقد تمت متعة وليس شيء لرواية ابن عباس قال سألته عن رجل تمتع طواف ثم اهل بالبحر قبل أن يقصر قال بطلت متعته
حجة مفردة ولم يعلل حال النسيان ما رواه عبد الله بن مسعود في الصحيح عن الصادق عن رجل تمتع نسي أن يقصر حتى أحرم بالبحر قال يستغفره وقال بعض علماء
عليه السلام وقال بعضهم يبطل الأحرام الثاني سؤله وقع عندنا وهو ما ينبغي على أحرامه الأول مسئلة إذا تقدم أحرم التمتع والمفرد بنقذ بالتلبية وان أحرم القارن
بنقذ بها وإن اشأوا لا يتقبلون فكان عقده بالتلبية استحبابه الأشعار والتقليد وبما قال الشافعي رحمه الله لا يثبت الأحرام بنقذ بمجرد التلبية وان لم يركبها
ولا للدارواه العامة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه في صفة سنامها إلا بين ثم سلب الدم عنها ونس عرفة من محبة ومروان قال لا يخرج رسول الله فلا كان
الحليفة فله الهدى وأشعره ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام من أشعر بدنته فقد أحرم وإن لم يتكلم بقليل ولا كثير وقال أبو حنيفة لا شاة مثله ويدعو وتعد
للمحزون ولم يعرف بتقبل النعم وهو مدفوع بما تقدم وما رواه العامة عن جابر الأنصاري قال كان هذا رسول الله غنما مقلدة وعن عائشة أن رسول الله غنما مقلدة
مسئلة إذا قصر التمتع من عمرته أحرم الحج من مكة وفعل حاله الأحرام يوم التروية كافتله أو لعند الميقات من أخذ الثياب قبل الإفطار والغسل وغير ذلك لأنه
أحد أحرامين فاستحب فيه ما استحب في الآخر وقول الصادق إذا أردت أن تحرم يوم التروية فاصنع كما صنعت حين أردت أن تحرم في حديث الله تعالى بالبحر مسئلة
أحرار المرأة كاحرام الرجل إذا من بين دفع الصوت بالتلبية وقد تقدم وليس المحنط طهر من لادواه العاقبة عن النبي أنه نهى النساء في أحرامهن عن القفار من الثياب ما
التقارب قال تبدل الثوب على وجهها فاحذر ذلك إلى أن قال إلى طرف الأف قد ما تبصر مسئلة أحرام المرأة في وجهها فلا تحرم ولا يجوز لها أن تعطي مجذرة ولا
بإجماع العلماء ولما رواه العامة عن النبي قال لا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين ومن طريق الخاصة قول الصادق في المرأة المحرمة تلبس ما شئت من الثياب غير المحرمة والقفارين
إذا عرفت هذا فإنه يجوز لها أن تبدل الثوب على نفسها إلى طرف القفا وتستر المحرمة ما ركبها الأوجهها ولها تبدل الثوب على وجهها بحيث لا يبرهن بستر حقيقة
ولها جاز المحرم أن يطلع على نفسه حالة النزول ولو أصاب الثوب وجهها أو قال بعض العامة أن زالة الحال فلا شيء عليها والأوجب عليها دم ولا يجوز لها التبرع
للزانية ويجوز لها التبرع للزانية لأن المحل ساق الهدى والصادق عليه السلام عن المرأة إذا حرمت التبرع بالبر لا بد من ذلك الشرع ويجوز لها أن تلبس الغلالة إذا كانت طيبة
لتحفظ ثيابها من الدم لأن الصادق قال تلبس المرأة المحرمة الحائض تحت ثيابها غلالة الفصل الثاني في دخول مكة إذا فرغ التمتع من أحرامه
قال من الميقات ثم صاد إلى مكة فقارب الحرم استحب له أن يغتسل قبل دخوله لأن ابن تغلب كان مع الصادق لما انتهى إلى الكوفة المورزوا وغتسل لغت عليه بيده ثم دخل
الحرم حائضا فصنعت مثله فقال يا ابن من صنع مثل ما أتيتني صنعت تواضع الله عز وجل محي الله عنه مائة الف سنة وكتب الله له مائة الف سنة وكتب له مائة الف سنة
وبني له مائة الف حاجة ولو لم يتمكن من الغسل عند دخول الحرم جاز له أن يؤخره إلى قبل دخول مكة فإن لم يتمكن فبعد دخوله الدابة مسئلة استحب له مضغ شيء من
له مائة الف لا أخر عند دخول الحرم يطيب فيه لقول الصادق إذا دخلت الحرم فتناول من الأخر فامضه وكان بامرأته بذلك ويستحب له الدعاء عند دخول الحرم بالمتقول فإذا
الحيوة مكة قطع التلبية وحدها عتبة المدينة ولو أخذ على طريق قطع التلبية إذا نظر لعمرته مكة وهي عتبة ذي طوى فهو من سواد مكة قريب منها يضم الحلاء وقد فتح
وتكره يستحب له أن يدخل مكة من أعلامها إذا كان دخلا من طريق المدينة ويخرج من أسفلها إلا أن يؤخر من يعقوب سأل الصادق من ابن أدخل مكة وقد جئت من المدينة
قال أدخل من أعلام مكة وإذا خرجت من المدينة فخرج من أسفل مكة ودعى العامة أن النبي صلى الله عليه وآله كان يدخل من التينة العليا يخرج من التينة السفلى وهذا
في حق من يجي من المدينة والثام وكذلك الأغسل الذي طوى قبل بل صومع يحصل الناس بالنية ويستحب له أن يغتسل عند دخول مكة من يرميهم أو فرغ لما روى العامة أن
النبي فعله ومن طريق الخاصة قول الصادق أن الله عز وجل يقول في كتابه وطهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود وينبغي للعبد أن لا يدخل مكة إلا هو طاهر
وإذا غسل عثره ولا يظن ولو اغتسل ثم نام قبل دخولها استحباب إعادة الغسل لأن عبد الرحمن بن الحجاج سأل نكاحه في الصحيح عن رجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام قبل أن
يدخل الحرم قال لا يجزئ ثم يدخل بوضوء ويستحب له أن يدخل مكة بسكينة ووقار عابا لأنه بلغ في الطاعة ولأن الصادق فعله مسئلة دخول مكة واجب للتمتع وإن لم يطوف
بالبنت يسعي بقصر ثم ينشئ أحرام الحج أما القارن المفرد فلا يجب عليه ما ذلك لأن الطواف السعي إنما يجب عليه ما بعد الوقوفين ونزول من وقفا بعض مناسكه كالركعتين

أما المحرم
فإنه لا يجوز له
أن يدخل مكة
إلا هو طاهر
وإذا غسل عثره
ولا يظن ولو اغتسل
ثم نام قبل دخولها
استحباب إعادة الغسل
لأن عبد الرحمن بن الحجاج
سأل نكاحه في الصحيح
عن رجل يغتسل لدخول مكة
ثم ينام قبل أن يدخل الحرم
قال لا يجزئ ثم يدخل
بوضوء ويستحب له أن يدخل
مكة بسكينة ووقار عابا
لأنه بلغ في الطاعة ولأن
الصادق فعله مسئلة دخول
مكة واجب للتمتع وإن لم يطوف
بالبنت يسعي بقصر ثم ينشئ
أحرام الحج أما القارن المفرد
فلا يجب عليه ما ذلك لأن
الطواف السعي إنما يجب عليه
ما بعد الوقوفين ونزول من
وقفا بعض مناسكه كالركعتين

فإنه لا يجوز له
أن يدخل مكة
إلا هو طاهر
وإذا غسل عثره
ولا يظن ولو اغتسل
ثم نام قبل دخولها
استحباب إعادة الغسل
لأن عبد الرحمن بن الحجاج
سأل نكاحه في الصحيح
عن رجل يغتسل لدخول مكة
ثم ينام قبل أن يدخل الحرم
قال لا يجزئ ثم يدخل
بوضوء ويستحب له أن يدخل
مكة بسكينة ووقار عابا
لأنه بلغ في الطاعة ولأن
الصادق فعله مسئلة دخول
مكة واجب للتمتع وإن لم يطوف
بالبنت يسعي بقصر ثم ينشئ
أحرام الحج أما القارن المفرد
فلا يجب عليه ما ذلك لأن
الطواف السعي إنما يجب عليه
ما بعد الوقوفين ونزول من
وقفا بعض مناسكه كالركعتين

مسألة

لها ايقم دخول مكة والمقام بها على احرارها حتى يخرجوا الى عرفات فان ازال الطواف بالبيت استجابا غير انما يجد ان التلبية عقب كل طواف وسعي حتى يخرجوا الى عرفات فليست
ان كل من دخل مكة يجب ان يكون محمدا الا المتكبر كما حكى النبي في لوقا والمقاتل شرعا والعبد لان السب لرباذن بالتشاغل عن خدمته ومن يجب عليه دخول مكة
باحرام لو دخلها بغير احرام لم يجب عليه القضاء وبه قال الشافعي لصلاته البراءة وقال ابو حنيفة عليه ان يلقى بحجر عمره فان فعل في سنة الحج لاسلام او مندرة او غيره
مندرة اجزاء ذلك عن عمر الدخول استجابا وان لم يخرج من سنة استقر القضاء مسئلة ثم احاضر والتفت استجبا الاخذ بالدخول مكة لان رسول الله امر عليه
لما حضت فعلى ما يفعل الحاج غير ان لا يطوف بالبيت ويجوز دخول مكة لبلادتها الجماع الاصل وحكي عن عطاء انه ذكر دخولها لبلادها وقال سحر دخولها انها راوا اوله
ذلك عن النبي في الاصل ثم دخلها نارة لبلادتها نارة منها مسئلة ثم اذا اراد دخول المسجد الحرام استحب ان يغتسل لما تقدم وان يدخله على سبكية وروى عن ابن عباس
خضوع من ابى شيبه لان هبل الصنم مدفون تحت عتبة باب بنى شيبه فاستحب لدخول منها البطاه الداخل برجله ويدعو بالمنقول **الفصل الثالث**

في طواف

في الطواف فيه مباحث **الاول** في مقدماته مسئلة الطهارة شرط في الطواف الواجب فلا يصح طواف المحدث عند طهارة ويره قال مالك الشافعي لما رواه العامة
ان النبي صلى الله عليه واله قال طواف بالبيت صلوة الا انكم تكونون فيه ومن طرقت الخاصة قول الصادق في الصحيح لا بأس ان تقضي المناسك كلها بغير وضوء الا الطواف
بالبيت الوضوء افضل ولو شاع في الطواف الواجب على غير طهارة فذكر اعاده لان ندرة سال الباقر عليه السلام عن الرجل يطوف بغير وضوء واعتد بدلك الطواف قال
وهو بقاؤك العامد والساحي لو ذكر في الاشياء انما يحدث اعاد الطواف من اوله لان من اوله على بن جعفر سال الصادق في الصحيح عن رجل طاف بالبيت وهو حبيذ
وهو في الطواف فقال يقطع طوافه ولا يعتد به وقال ابو حنيفة ليست الطهارة شرط وانما تختلف صحابه فقال بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني وعن احمد وابان احدهما
كقولنا والثاني ان الطهارة ليست شرط في طواف الزيارة غير متطهر او اعدا ما دام مقبلا بمكة فان خرج الى بلد جبر بدم مسئلة لا يشترط الطهارة في طواف النافلة وان
كانت افضل لقول الصادق عليه السلام رجل طاف على غير وضوء ان كان تطوعا فليتوضا وليصل سال عبيد بن زرارة الصادق في ان طوف طواف النافلة والى على غير
فقال توضا وصل وان كان متعلا مسئلة بشرط خلوا البدن والشوب من النجاسة في صحة الطواف سواء كانت النجاسة وما اوعيه فذلك كثر لقوله الطواف بالبيت
صلوة ولا تشرط في الصلوة فيكون شرط في الطواف في خلافه فانه كانه تقدم لقوله الطواف بالبيت صلوة ولا تشرط في الصلوة فتكون شرط في الطواف في خلافه فانه كانه
لقوله الطواف بالبيت صلوة وقوله لا يجزى بعد العام مشرك ولا غير ان لا تشرط في الطواف بالبيت فكانت السادة شرط فيها كالصلوة واختلاف شرط في الطواف

في طواف

مع القدرة دون المرأة لقول الصادق في الصحيح لا غلظ لا يطوف بالبيت لا بأس ان تطوف المرأة مسئلة يستحب ان يغتسل لدخول المسجد ويدخل من باب شيبه
بعد ان يغتسل عندها لان النبي دخل منها وبسبب ذلك لا يكون دخول مسجد ويجوز ان يغتسل في البيت الذي عظم
وشرك وكركم جعلك مثابة للناس ومنامباركا وهذا للعالمين **المبحث الثاني** في كيفية الطواف مسئلة يجب في الطواف لينة وهي شرط لقوله
لا عمل الا بالنية وهو ان ينوي الطواف للحج او العمرة واجبا او ندبة في الله ويجب ان يعتد في الطواف من الحجر الاسود الذي في الركن العلية فان اقبله ارفع اركان
وكما يأتان وركن شاميان وكان لامة بالارض وله بابان شرقي وغربي فهدمه السبل قبل بعث رسول الله بمشركا عادت فريش عمارته على الجبهة التي هو عليها
اليوم وفرضت لاهول الطبيعة والهدايا والندرة عن عمارته فتركوا من جانب الحجر بعض البيت وعاين النبي قال سنة اذ رجع من الحجر من البيت فتركوا بعض البيت
جانب الحجر خارجا لان النعقة كانت تضيق عن العمارة وخلفوا الركنين الشاميين عن قواعد ابراهيم وصفيقوا عرض الجدار من الركن الاسود الى الشامي الذي يليه فبقى لا
شبه للكان من ارتفاعه هو الذي بقي الشاذان وروى النبي قال لعائشة لو لاحد ان قومك بالمسك لهدمت البيت بعينه على قواعد ابراهيم فاصفقت بالارض
وجعلت له بابا شرقياً وعرضاً من الحجر الاسود وبنائه على قواعد ابراهيم كما عناه رسول الله ثم استولى الحجج هدمه واعاده على الصورة عليه اليوم
بناء فريش والركن الاسود والباب جنوب الشرقي والاسود وهو واحد الركنين البائمين والباب بين يمين الركنين وهو الذي يسمي عرفا البصر والباب الى الاسود
اقرب منه لينة ويلي الركن الاخر الشامي والحجر بينهما واليزاب بينهما ويلي هذا الركن اليماني الاخر الذي عن يمين الاسود مسئلة ويجوز ان يجازي بجميع بدن الحج الا
في روزه حين الابتداء بركة الطواف لو ابتداء الطائف من غير الحجر الاسود لم يعتد بما فعله حتى ينتهي الى الحجر الاسود فيكون منه ابتداء طوافه لجدد النية عند او استجبا
فلا ولو فيها واستمر على نية الاولى لم يعتد بذلك الشوط فان جدد النية في الشوط الثاني والاطل طوافه وينبغي ان يمر عند الابتداء بجميع بدن الحج الاسود
بان لا يقدم جزء من الحج فلو حاذاه بعض البدن لم يعتد بذلك الطواف هو الجدد للشافعي وقاله القديم يعتد به لما رواه العامة عن جابر بن النبي صلى الله عليه واله
بدا بالحجر فاستله وقاضت عنها من اليك ومن طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح طواف طواف طواف من الحجر الاسود ولا امر للمعوي لا يعلم فيه خلاف

وكما يجب الابتداء بالحجر الاسود يجب ان يمشي سبعة اشواط فلو ترك ولو خطوة منها لم يجزه ولا تخل له النشاحي يعود اليها فليكن بها لان رعاية العدد شرط في صحة الطواف
عندنا وبه قال الشافعي ومالك ليجوز ان النبي طاف بالبيت سبعا وقال اخذوا عن مناسككم ومن طريق الخاصة ما رواه الخليل في الصحيح عن الصادق في ذلك رجل طاف
بالبيت فأنقص شوطا وحده في الحجر قال يعتد بذلك الشوط ولا تشرط في الطواف ولا تشرط في الطواف ولا تشرط في الطواف ولا تشرط في الطواف ولا تشرط في الطواف
العملة ببعضها والغائب لا بد له مطلقا وقال ابو حنيفة اذا طاف اربعة اشواط فان كان بمكة لم يشرط تمام الطواف وان خرج لم يجز ما يدم لان ما فعل اكثرها وهو
فان الشئ يقوم مقام الجميع فان ادرك ركوع الامام ركعتا لا تدرك اكثرها وهو خطاه فان انشأت هو القراءة والامام يتوب فيها بخلاف صورة النزاع مسئلة
يجب ان يطوف على يده بان يجعل البيت عن يمينه ويطوف على يمينه فلو نكر جعل البيت عن يمينه وهر على وجهه نحو الركن اليماني وطافه لم يجزه ويجب
عليه الاعادة عند علمه انما وبه قال الشافعي ومالك ليجوز ان النبي ترك البيت في طوافه على جانبه لبيتا وقال اخذوا عن مناسككم فيجب اتباعه وقال ابو حنيفة يعتد
ما دام بمكة فان فارها اجزاء دم شاة لان في الطواف وانما تركه من هبانه فلا يمنع اجزائه كما لو ترك الركن والفرق ندبة الركن مسئلة ويجب ان يجعل
على جانبه الا يبربطون كذلك الاشواط السبعة فلو استقبل البيت بوجهه وطاف مفرضا يصح وهو واحد وجهي الشافعية لانه لم يول الكعبة شقة الا بركن المصلى
لما امر بان يولي الكعبة صدره ووجهه لم يجز لان يوليها شقة والوجه الثاني للشافعية ليجوز لحصول الطواف في باب البيت كذا في خلافه فاما شقة الا بركن المصلى
ومما يفرق نحو الباب استبد به مفرضا ومن صحح الطواف فليعتبر عند ان يكون نحو الطائف ودائرة في البيت مسئلة ويجب ان يكون بجميع بدن خارجا

١٠٠

مضامین

علاء النجيب

[illegible]

فعلته
بل على خمسة
او ثلاثة

وَيُضَرِّحُ مَفْرَدَةً

في قول التكملة
في المطامير
في المطامير

لما دواه الغامر
النيرة شرب في
الطوان
م

في التفسير

قال الله ثم ولطوفنا قال بن عبد البر اجمع العلماء على ان هذه الآية فيه ما رواه العامة ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال عن صفته لما حضرت استأجره قالوا يا رسول الله
انها قد فاضت يوم النحر قال اخرجوا فاذل على وجوب الطواف وانما جازي لمن لم يأت به ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام على المتبع بالعمرة الى الحج ثلثة اطواف بالبيت سبعين
بين الصفا والمروة ولا يترك احد السكينة مكان الصفا فينزل كما نزلت **هذه** فان اخل به عامدا بطل حجه وان اخل به ناسيا وجب عليه ان يعود ويقضيه فان لم يذكر
استتاب فيه وقال الشافعي ان كان قد طاف طواف الواجب لم يرد عليه الرجوع ولا يحل له التمسك حتى يطوفه وان طاف فمات وخرج وقته **اذ ثبت هذا**
فلو نسي طواف النساء لم يحل له التمسك حتى يرد البيت باي وجه يجوز له ان يستحب فيه ما رواه معوية بن عمار عن الحسن بن الصادق قال قلت لرجل نسي طواف النساء
في حله فالا يحل له التمسك حتى يرد البيت فقال يا امرئ يقض عنه ما يلزمه فان نوى قبل ان يطاف عنه فليقض عنه ولية وعنده **الفصل الرابع في النسي**
وفي مباحث **الاول** في مقدماته وهي عشرة كلها مندوبة **الاول** الطهارة وهي مستحبة السعي غير واجبة عند علماءنا وهو قول عامة العلماء الا اصرح ما رواه
العامة ان النبي صلى الله عليه وآله قال لعائشة حين حاضت اقضي ما يقضي حاج غير ان لا يطوف بالبيت عن عائشة قالت ان طاف المرأة بالبيت وصلت لكن من غير
حاضت فلتطوف الصفا والمروة ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام في الصحيح لا بأس ان تقضي المناسك كلها على غير وضوء الا الطواف فان فيه صلوة والوضوء افضل
الثاني استلام الحجر الاسود قبل السعي اذ اصل ركعتي الطواف اجماعا لما رواه العامة ان النبي صلى الله عليه وآله قال في ذلك من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام فاذ فرغت
من الركعتين فأتيت الحجر الاسود فقبله واستلمه واشترطه فانه لا بد من ذلك **الثالث** الشرب من ماء زمزم وصلى على محمد من لدن القابل للحجر والدعاء **الاسود**
لقول الصادق عليه السلام في الصحيح اذا فرغ الرجل من طوافه وصل ركعتين فليأت زمزم فيسقي منه ذنوبا او ذنوبين فليشرب منه وليصلي واسر ظهره وبطنه
يقول حين يشرب اللهم اجعله علما صالحا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء وسقم ثم يعود الى الحجر الاسود وعن الصادق والكاظم عليهما السلام في الصحيح ولكن ذلك من لدن
الذي يجذو الحجر **الرابع** الخروج الى الصفا من الباب المقابل للحجر الاسود بالسكينة والوقار ولا يعلم فيه خلافا في الصحيح عن الصادق عليه السلام اخرج الى الصفا من
الذي خرج منه رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الباب الذي يقابل الحجر الاسود حتى تقطع الوادي عليك السكينة والوقار **الحاشية** الصعود على الصفا اجماعا
الامن شدة نصب وجوبه فانه لا يصح السعي حتى يصعد الى الصفا والمروة بقدر ما ينشئ في السعي بينهما لانه لا يمكن استيفاء بينهما الا بدلك فيجب كوجوب غسل من الراس
لمروة وصيام يوم من الليل وهو خطأ لانه يمكن الاستيفاء بان يجعل عقبه ملاصقا للصفا واصابع رجله ملاصقة بالمروة والفكر في الرجوع واستحبابه لقول الصادق عليه السلام
في الصحيح تصعد الصفا حتى تنظر الى البيت الذي فيه الحجر الاسود واحمد الله واشترطه **الخامس** حديث الصادق عليه السلام في الصفا عليه السلام
بديهة والدعاء وطالة الوقوف على الصفا لقول الصادق عليه السلام في الصحيح واحمد الله واشترطه وذكر من الاثر وبلاية وحسن ما صنع اليك الحديث قال الصادق عليه السلام
وان رسول الله كان يهتف على الصفا بقدر ما يقرب سورة البقرة مترسلا وعن علي بن النعمان دفعه قال كان امير المؤمنين اذا صعد الصفا استقبل الكعبة ثم رفع يديه
ثم يقول وذكر الدعاء وقال الصادق عليه السلام اذا اردت ان يكون مالك فاكثر الوقوف على الصفا ولا تترك من طالة الوقوف الدعاء بالنقل وما ياتسره قال
بعض اصحابنا كنت في فناء الكاظم على الصفا والمروة وهو لا يبدى على حرفين اللهم اني استألك حسن الظن بك على كل حال وصدق النبي في التمسك عليك **الخامس**
في الكيفية **مسئلة** يحجب السعي الى الصفا لانه عبادة وقد قال الله تعالى وما امر الا لعبادة الله مخلصين له الدين ولقوله لا عمل الا بنية وهي شرطه فيبطل الحج
بالاخلال بها عمدا وسهو او يحجب فيها تقييد الفعل لانه سعي عمره متمتع بها او مفطرة او سعي الحج الواجب والندب حجة الاسم او غيرها والتقرب الى الله ثم **مسئلة**
العامة في الترتيب بان يبدى بالصفا ويحتم بالمروة اجماعا الا من ابي حنيفة لما رواه جعفر الصادق عليه السلام عن جابر بن صفيح رسول الله وبدا بالصفا وقال ابدوا بما بدا
به ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال في حجه من طوافه وركعتيه قال ابدوا بما بدا الله به ان الله عز وجل يقول ان الصفا والمروة من شعائر
الله وقال الصادق عليه السلام بالصفا ويحتم بالمروة **مسئلة** يحجب السعي بين الصفا والمروة سبعة اشواط بحيث هما بين الصفا الى المروة شوطا وعوده من المروة
الى الصفا اخر هكذا سبع مرات عند علماءنا اجمع وهو قول عامة العلماء لما رواه العامة عن الصادق عليه السلام عن جابر بن صفيح رسول الله ثم نزل الى المروة حتى اذا مضت
قدماء ومل في بطن الوادي حتى اذا صعدنا مشى حتى اتي المروة فافعل على المروة كما فعل على الصفا فلما كان آخر طوافه على المروة قال لو استقبلت من امرى ما استدبرت
لم اتق الهدى فجعلتها عمرة وهذا يقتضي انه اخر طوافه ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ طيف بينهما سبعة اشواط قبل بالصفا وتحم بالمروة وقال ابو بكر الصديق
من الشافعية يحجب سعي من الصفا الى المروة ومنها الى الصفا شوطا واحدا **مسئلة** يحجب السعي بين الصفا والمروة في المشي التي بينهما فلا يجوز الاخلال في
منها بل بالصق عقبه بالصفا في الابتداء واصابع رجله برة في التودد والفكر في المروة ولا يحل له التمسك بركله ولا يحجب الصعود على الصفا الى المروة خلافا لبعض
وقد تقدم لقوله في الجناح عليه ان يطوف بها قال المرون راد بينهما وهو يصدق وان لم يصدق عد عليهما ويحجب له ان يسعى ماشيا ويجوز الركوب اجماعا لما رواه
العامة ان النبي طاف راجعا بالبيت والصفا والمروة ومن طريق الخاصة رواية الحلبي الحسنة انه سأل الصادق عليه السلام عن السعي بين الصفا والمروة على الدابة قال نعم
الحمل وقال معوية بن عمار سالت الصادق عن الرجل يسعى بين الصفا والمروة واكبها قال لا بأس بالمشي افضل **مسئلة** من يستحب ان يمشي من الصفا الى المنارة
وان يهرول ما بين المنارة وذي القطارين ثم يمشي من ذوق العطارين الى المروة ولو كان راكبا ركبا بنية موضع المروة لجماعا لما رواه العامة ان رسول الله صلى الله عليه وآله
الصفا والمروة ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام ثم اخذ رماشا وعليك السكينة والوقار حتى نلت المنارة وهي طواف السعي واسعه على فوجك وقبل ثم لله
الله اكبر وصلى الله على محمد وآله وقبل اللهم اغفر وارحم واعف عما تعلم وانت الاعز لا كرم حتى تبلغ المنارة الاخرى كان السعي في اوسع هو اليوم ولكن الناس صقوه ثم
امش وعليك السكينة والوقار حتى نلت المروة الحديث لان موضع الرمل من وادي محسر فاستحب قطع المروة كما يستحب قطع وادي محسر ويستحب الدعاء حال السعي
ولو ترك الرمل لم يكن عليه شيء اجماعا رواه العامة عن ابن عمر قال ان اسع بين الصفا والمروة فقد رأت رسول الله صلى الله عليه وآله يسعى وان امش فقد رأت
رسول الله صلى الله عليه وآله يسعى وانا شيخ كبير ومن طريق الخاصة قول سعيد الاعرج سالت الصادق عليه السلام عن رجل ترك سعيها من الرمل في سعيها بين الصفا
المروة قال لا يثم عليه وليس على النساء ومن لم يمسك الصفا فلا يمسك ذلك امير ولو نسي الرجل الرمل حتى يجوزه موضعه ثم ذكر فليرجع الفهم الى المكان الذي
هو فيه **الحاشية** **الثالث** الاحكام **مسئلة** من السعي واجب ومن كان الحج والعمرة بطلان بالاخلال به عمدا عند علماءنا اجمع وبطلان عمدا

في الاحكام

في تنقيب

جمع

في تنقيب

لا بأس بتجمل طواف الحج وطواف النساء قبل الحج يوم النحر قبل خروجه إلى مكة ذلك لمن خاف أن لا ينهاله إلا نصرف إلى مكة أن يطوف ويورد البيت ثم يكمل من
 إذا كان خافا وسكنا ثم ذلك لنا الله تعالى فالشيخ رحمه الله يجوز للفاور والمفرد تقديم طوافها وسبعهما على المضي إلى عرفات لصورة وغيرهما لأن خاد بن عثمان روى في الصحيح
 قال سألت الصادق ع عن من حج طوافه أو توخى قال هو والله سواء عجله أو أخره وسال أسحق بن عمار قال كذا في غير موضع من صحيحه ما يحسن مكة ثم يرى البيت خاليا فيقول
 قبل أن يخرج عليه شيء قال لا قال الشيخ رحمه الله لو قدمها الطواف ليقبها على إحرامها ولو لم يجد لها القلب لم يجز عمره وانكر ابن ادريس كانه العادة ذلك
في أربع في التنقيب إذا فرغ الممنوع من التمتع من شعرة وفدا حل من كل شيء أحرم منه إلا الصيد لكونه في الحرم فلو خرج منه كان مباحا له وحله
 أحل ما خرج في الحل في الحرم اجتماعا روى العامة عن ابن عمر قال منع الناس رسول الله صلى الله عليه وآله من مكة قال للناس من كان هكذا لا يحل من شيء أحرم منه حتى يقضي حجه
 أو يكبر معه هكذا فله طفا بالبيت وبالصفاء والمروة ولتشره ولحل من طهر من طهر في الصادق في الصحيح إذا فرغت من سعيك وانت ممنوع ففرض شعرك من حجاب
 وحجبتك وحل من شاربك وقلم من أطفارك وأبو منها تحل إذا فعلت ذلك فقد حللت من كل شيء يحل من المحرم وأحرمت منه وطف بالبيت فلو عامما شئت مسئلة
 النفس ينسب في العرف فلا يقع الإحلال إلا به وبالخلق عند علمائنا اجمعين وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والشافعي وأحد القولين لما رواه عن النبي قال صلى الله
 المحلفين قبل ما رسول الله والمفسرين فقال حماد المحلفين إلى أن قال في الثالثة والرابعة رحم الله المفسرين وهو يدل على أنه نكاح ومن طهر في الخاصة لا يجاز
 الدالة على الأمر بالنفس فيكون واجبا وقال الشافعي في آخره اطلا على ظهوره بان كل ما كان محرما في الإحرام إذا جاز له كان اطلاقا محظورا ونفع الكلية ولا ينسحب نأيا
 النفس من أخوه لم تغلق به كفارة مسئلة لو اخل بالنفس عامدا حتى اهل باج بطلت عمرته وكانت حجة مفردة ولا يدخل فعال الحج في فعال العرفة وبه قال علي
 وابن مسعود والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه لقوله نعم وأمنوا الحج والعره لله وقال الشافعي إذا زن فدخل فعال العرفة في فعال الحج فأنقصر على فعال الحج فقط
 بخرجه طواف واحد وسعي واحد عما روى جابر بن عبد الله وعطاء وطاوس والحسن البصري ومجاهد بن عبد الله وسفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل وأبو داود والترمذي وابن
 أن النبي قال من الحج إلى العرفة فله طوافان ومن طهر في الخاصة قول الصادق ع إذا طاف سعي ثم قبل أن يقصر فليس له أن يقصر للبرئ منه لئلا يفسد له لو اخل بالنفس
 صحت منعه ووجب عليه دم قاله الشيخ رحمه الله لأن أسحق بن عمار روى في الصحيح عن الحكم ع الرجل يمنع ويذوق أن يقصر حتى يهل باج فقال عليه السلام يهرط وحله الصدق على
 لأن مقبولين غار سال الصادق ع عن رجل اهل بالعرفة ونسي أن يقصر حتى دخل الحج قال يستغفر الله ولا شيء عليه ثم عمرته مسئلة نوجا مع امرأته قبل الحج
 وجب عليه خيرا وإن كان موسرا وإن كان متوسطا فبقره وإن كان فقيرا فاشاء أن كان عالما غامدا وإن كان جاهلا أو فاسقا لم يكن عليه شيء لأن علي بن
 الصادق في الصحيح عن ميمون رفع على امرأته قبل أن يقصر قال يخرج ذرا وقد خشيت أن يكون قد لم حجه وفي الحسن الميموني عن امرأة سال الصادق ع عن منع رفع على
 امرأته ولم يقصر فقال يخرج ذرا وقد خشيت أن يكون قد لم حجه إن كان عالما وإن كان جاهلا فلا شيء عليه أما لو اضرها بعد التقصير فلا شيء عليه إجماعا ولو قبل
 امرأته قبل التقصير وجب عليه دم شاء قاله الشيخ رحمه الله في الحلبي الصحيح أنه سال الصادق ع عن منع طاف بالبيت وبين الصفا والمروة فقيل امرأته قبل أن يقصر
 واستدل بم ينفذ إن كان بالجماع فله ذرا وبقره **في أعرف** هذا فان عمرته لا يبطل وبه قال مالك وأحمد وأصحاب الرواية العامة عن ابن عباس أنه
 سال امرأته معتمرة وقع بها زوجها قبل أن يقصر قال من ترك من مناسك شيئا أو تسفل في وما قبل تمام مؤسره قال فلنخرقها ومن طهر في الخاصة قول الصادق
 وقد خفت أن يكون قد لم حجه وهو يدل على الصحة وقال الشافعي نفسه **في أعرف** هذا فان طاف عنه كثر أنتم وان أركها عمل عنها مسئلة التقصير أحرا
 العرفة أو من الخلق له الشيخ في الخلاف ومنع من غيره الخلق وأوجب دم شاء مع العرف قال أحد التقصير فضل لما رواه العامة عن جعفر بن محمد عن أبي عبد الله ع
 لما وصفت رسول الله وقال لا تخالطوا من أحرامكم بطواف بين الصفا والمروة وفقوا ومن طهر في الخاصة قول الصادق ع عن منع أراد أن يقصر فخلق بإسأل عليه السلام
 بهر فيه وسال جميل ذراج الصادق ع عن منع خلق راسه بمكة قال إن كان جاهلا فلا يبطل عليه شيء وقال الشافعي الخلق أفضل لقوله ثم حلقين رؤسكم ومقصدا
 بالآدم وهو لا يضر ما تقدم مسئلة في التقصير يقصر شيئا من شعر راسه لو كان حسيرا أو فله ثلث شعره لا يضره إلا مثال به هذا قول علمائنا وبه قال الشافعي
 وقال أبو حنيفة التبع وقال مالك يقصر جميع راسه بحلقه اجمع وبه قال أحمد والشافعي في الأخرى كقولنا لأن النبي خلق جميع راسه نه نكس فخلق بالآدم شيئا
 كالمسح فضل النبي بيا الخلق في الحج ومنع حكم أصل فاسما **في أعرف** هذا فلو قصر الشعر على شيء كان أجراه وكذا لو نشفه وأزاله بالنور ولو قصر من الشعر
 عن حد الرأس وما يجاز به أجزاء ولو قصر من أظفاره أجزاء وكذا لو أخذ من شاربه أو طاحبيه وحجبه لأن الصادق ع ساله حضر جميل وغيرهما عن حرم يقصر
 من بعض ولا يقصر من بعض قال يجزئه مسئلة ليس أحرام عمره الممنوع طواف النساء بل في أحرام العرفة المبسولة لأن بابا القسم محمد بن محمد بن موسى الرازي كتب
 يسأل عن العرفة المبسولة هل على صاحبها طواف النساء عن العرفة التي تمنع بها إلى الحج فكيف ما العرفة المبسولة فعلى صاحبها طواف النساء وأما التي تمنع بها إلى
 فلا على صاحبها طواف النساء **في أعرف** هذا فيمنع بعد التقصير بن يشبه بالحجرين في تركه ليس بمحظور لقول الصادق ع فيمنع بالمنع بالعرف إلى
 إذا اهل أن لا يلبس نهضا ولتسبه بالحجرين مسئلة بكرة أن يخرج من مكة قبل قضاء مناسك كلها إلا لصورة فان اضطر إلى الخروج خرج إلى حيث يشاء فبونه
 الحج ويخرج محرما باج فان أمكنه الرجوع والأهوى على أحرامه إلى عرفات ولو خرج بغير أحرام ثم عاد فان كان في الشهر الذي خرج فيه لم يقصر وإن دخل مكة بغير
 أحرام وان دخل في غير الشهر الذي خرج فيه دخلها محرما بالعرف إلى الحج وتكون عمرته لا خيرة وهي التي تمنع بها إلى الحج لقول الصادق ع من دخل مكة فله في شهر
 الحج أن يكون له أن يخرج حتى يقضي الحج فان خفت له الحاجة إلى عسقا أو إلى الطائف أو إلى أن يخرج من جوارحها ودخلها باج فلا يزال على أحرامه فان رجع إلى مكة رجع محرما
 ولم يرب البيت حتى يخرج مع الناس من قبل فان جعل فخرج إلى المدينة وإلى نحوها بغير أحرام ثم رجع أبان الحج في شهر الحج بريد الحج إلى جوارحها أو غير أحرام فقال إن
 في شهره وحل بغير أحرام وان دخل في غير الشهر دخل محرما قلت في الأمرين والمنع من الأوطار الأخرى قال الأخرى هي عمرته وهي المحظية التي وصلته
في أعرف هذا فلو خرج من مكة بغير أحرام وعاد في الشهر الذي خرج فيه استحب له أن يدخلها محرما باج ويجوز له أن يدخلها بغير أحرام على ما تقدم مسئلة لو

محرم بالبحر ويجوز له ان يدخلها بغير احرام على ما تقدم **مسألة** او دخل المحرم مكة وقد راعى النشاء الا حرام البحر بعد طوافه وسعيه فتصبره وادراك
 عرفات والمشرع جاله ذلك وان كان بعد زوال الشمس من يوم التروية او ليلة عرفة او يوم يافيل الزوال وبعده اذ اعلم ادراك الموفين اختياره الشيخ
 لان هشام بن صالح في الصحيح الصادق عليه السلام في الرجل المتبع يدخل ليلة عرفة فيطوف ويسعى ثم يجزم فيها فيمنى فقال لا بأس وقال المفيد اذا
 زالت الشمس من يوم التروية ولم يكن احل من عمره فقد فاته المتعة ويجوز له التحلل منها بل يبقى على احرامه ويكون حجة مفردة وليس بجيدة قال موسى بن
 القاسم روى لنا الثقة من اهل البيت عن ابي الحسن موسى عليه السلام انه قال اهل المتعة بالبحر بعد يوم التروية زوال الشمس بعد العصر وبعد المغرب
 وبعد العشاء ما بين ذلك كله واسع اجمع المفيد رحمه الله يقول الصادق عليه السلام اذا قدمت مكة يوم التروية وقد غربت الشمس
 فليس لك منعة وامض كما انت بجيت وهو يحول على خائف فوات الوقت لان المجلس سال في الصحيح عن الصادق عليه السلام
 عن رجل اهل بالبحر والعسرة جميعا ثم تقدم مكة والناس يعرفون فخشى ان هو طواف يسمى بهذا الصفا والمروة ان يفوته المواعظ

فقال بدع العسرة فقال فانما اتم حجة صنع كما صنعت عابشة ولا هدى عليه والفقيد يخوف الفوات هنا
 يقضي بقيد في الاحاديث المطلقة جلا لفظه على المبدأ **صحيح ما في المتن**

تم الخرج الخامس كتاب تكملة الفقهاء في سادس

شهر رمضان المبارك من سنة ثمان عشرة وسبعمائة بالجملة على يد

مصنف الكتاب حسن بن يوسف بن المطهر الحلي عاونه الله تعالى

على طاعته وبقاؤه في الخرج السادس بعون الله تعالى

المقصد الثالث في افعال الحج ومنه فصول

الفصل الاول في احرام الحج والمجده

وحده وصلى الله عليه

محمد النبي واله

الطاهر

الى هنا صوة ما كتبه الله قدس سره واقاض على ترتيبه رحمه

الرضوان

بسم الله الرحمن الرحيم وعليه تنوكل ربه نستعين

المقصد الثالث في افعال الحج وفيه فصول الاول في احرام الحج

مبدأه يا با احرام بالحج من مكة ويستحب ان يكون يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة اجماعا روى العامة عن جابر في صفة احرام حج رسول الله صلى الله عليه وآله فلما كان يوم التروية توجهوا الى منى فاهلوا بالحج ومن طريق الحاصد قول الصادق عليه السلام اذا كان يوم التروية ان شاء الله فاعستل ثم لبس ثوبين فدخل المسجد حيا وعليك السكينة والوقار ثم صل ركعتين عند مقام ابراهيم اوفى الحج ثم اقدح حتى تزول الشمس فصل المكنونة ثم قل في دبر صلوئك كما قلت حين احرمت من الشجرة فاحر ثم امض عليك السكينة والوقار فاذا انتهيت الى الرقطادون الردم فليذا انتهيت الى الردم واشرف على الابطح فارفع صوتك بالبليغة حتى تاتي منى اما المكي فذهب مالك الى انه يستحب ان يهل بالحج من المسجد لئلا يذى الحجة روى عن ابن عمر بن عباس وطاوس وسعيد بن جبلة استحباب احرام يوم التروية ايضا وهو قول احمد والشيخ ابن ابراهيم لا هلال يوم التروية ولا نهيقا للاحرام فاستوى فيه اهل مكة وغيرهم كبقاات المكان لانه لو احرمت في مكة او المكي قبل ذلك في ايام الحج فانه يخرج منه مسئلة ويجزى من مكة ولا فضل ان يكون من تحت الميزاب من مقام ابراهيم ويجوز ان يحرم من موضع شاء من مكة اجماعا روى العامة عن النبي حتى اهل مكة هيلوا منها ومن طريق الخاصة مارواه عمر بن حبيب الصيرفي انه سال الصادق عن من اهل بالحج فقال ان شئت من حلال وان شئت من الكعبة وان شئت من الطريق ويستحب ان يفعل هناك فاعل في احرام العزم من الاطلاء والاعنسال والتنظيف بالزوال والدعاء والاشراط لما تقدم من الاخبار ويستحب ان يكون احرامه عند الزوال يوم التروية بعد ان يصلي الفرضين لما تقدم في المسئلة الاولى من كلام الصادق ويجوز ان يحرم في وقت شاء من ايام الحج بعد فراغ عمرته بعد ان يعلم انه يلحق عرفات ثم يفعل ما فعل عند الاحرام الاول من الغسل والتنظيف واخذ الشارب تقليم الاظفار وغفر ذلك ثم لبس ثوبين احرامه يدخل المسجد حافيا وعليه السكينة والوقار ويصل ركعتين عند المقام اوفى الحج وان صلى ركعتين كان افضل فاذا صلى ركعتي الاحرام احرم بالحج مفردا ويدعو بما دعى به عند الاحرام الاول غير ان يذكر الحج مفردا لان عمرته قد مضت فيلبي ان كان ما شيا عند موضعه الذي صلى فيه وان كان ركبا فاذا انفض به بعبره فاذا انتهى الى الردم واشرف على الابطح رفع صوته بالتلبية لما تقدم مسئلة ولا يسكن الطواف بعد احرامه به قال ابن عباس وعطاء ومالك واحمد ولو فعل ذلك لغيره لم يجز عن طواف الحج وكذا السبع اما لو حصل عذر مثل مرض وخوف جف من يجوز الطواف قبل المضي الى عرفات لان النبي صلى الله عليه وآله لم يأتوا بالحج اذا خرجوا الى منى قال الشافعي يجوز مطلقا مسئلة قد بينا انه يجب ان يحرم بالحج فان احرمت بالعمرة سموا وهو يرد بالحج اجزاء لان علي بن جعفر سأل اخاه الكاظم في الصحيح عن رجل دخل قبل التروية يوم فاداه الاحرام بالحج فخطا فقال العمرة قال ليس عليه شيء فليعد الاحرام يوم التروية بالحج حتى يعرف ان فليمر من هناك فان لم يذكر حتى يرجع الى بلد ففقدت حجرا فلا شيء عليه قاله الشيخ له مارواه علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه الكاظم قال سالته عن رجل نسى الاحرام بالحج فذكره وهو يعرف ان قال يقول اللهم على كتابك سنة نبيك ففقدت حجرا احرما فان جهل ان يحرم يوم التروية بالحج حتى يرجع الى بلد ان كان قضى مناسكه كلها فقد تم **الفصل الثاني** في الوقوف بعرفة مباحث **الاول** في الخروج الى منى ان لا يخرج من مكة حتى يبل الظاهر من يوم التروية بهما ثم يخرج الى الامام خاصة فانه يستحب ان يصلي الظهر والعصر يعني يوم التروية ويقوم بها الى طلوع الشمس والاطلاق العامة على استحباب الخروج للامام وغيره من مكة قبل الظهر وان يصلوا في يوم التروية كما مارواه العامة عن ابن الزبير انه صلى بمكة وعن عائشة انها اختلفت ليلة التروية حتى ذهب ثلثا الليل ومن طريق الخاصة رواية معوية بن عمار في الصحيح عن الصادق انه صلى الظهر بمكة واما الامام فانه يستحب له الخروج قبل الزوال ليصل الظهر من يوم التروية معنى مارواه جميل بن دراج في الصحيح عن الصادق قال لا ينبغي للامام ان يصلي الظهر الا بمنى يوم التروية ويبيت بها ويصبح حتى تطلع الشمس يخرج مسئلة يجوز للشيخ والكبير والمريض والمراة وحائض الزهامة المبادرة الى الخروج قبل الظهر يوم او يومين او ثلثة للضرورة ولو راية استحق بن عمار في الصحيح قال سالت الكاظم عن الرجل يكون شيخا كبيرا او مريضا بخاف ضغاط الناس وزحامهم يخرج بالحج ويخرج الى منى قبل يوم التروية قال نعم قلت فيخرج الرجل الصحيح بنفسه مكانا او يتروح بذلك قال لا يجزى يوم قال نعم قلت يتجمل بيومين قال نعم قلت ثلثة قال نعم قلت اكثر من ذلك قال لا **مسئلة** يستحب له عند التوجه الى منى الدعاء بالمفول واذا نزل منى عابا لما نزل وقال الصادق في الصحيح اذا انتهيت الى منى فقل اللهم هذه منى وهي امنة به علينا من المناسك فاستسلك ان تمن على ما مننت به على انبيائك فانما انا عبدك وفي قبضتك ثم تصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء الاخرة والفجر والامام يصلي بها الظهر لا يصعد الا ذلك لموسع ان يصلي بغيرها ان لم تقدم ثم نزل كما بعرفات قال محمد بن مني من العقبة والى وادي محسر ولوصادف يوم التروية يوم الجمعة فمن قام بمكة حتى تزول الشمس من تحب عليه الجمعة لم يجز له الخروج حتى يصلي الجمعة لانهما فرض والخروج في هذا الوقت ندب اما قبل الزوال فانه يجوز له الخروج وهو احد قول الشافعي لان الجمعة لا غير واجبة والثاني للشافعي لا يجوز **اذ عرفت هذا** فان الشيخ زده قال يستحب للامام ان يخطب اربعة ايام من ذي الحجة يوم السابع منه ويوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الاول يعلم الناس ما يجب عليهم فعلم من مناسكهم لما روى جابر ان النبي صلى الله عليه وآله صلى الظهر بمكة يوم السابع وخطب يامر الناس في خطبة بالعدو الى منى ويعلمهم ما بين ايديهم من المناسك وبه قال الشافعي قال احمد لا يخطب يوم السابع ولو وافق يوم الجمعة خطب الجمعة وصلاتها ثم خطب هذه الخطبة ثم يخرج بهم اليوم الثامن وهو يوم التروية الى منى **مسئلة** يستحب البس ليل عرفة بمنى للاسرا وليس بملك فلا يجب تركه شيء ويبيت الى طلوع الفجر من يوم عرفة ويكره الخروج قبل الفجر الا للضرورة كالمرض والخائف لما روى في الصحيح الشيخ عن معوية بن عمار عن الصادق من قوله يصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء الاخرة **اذ عرفت هذا** فالا فضل له ان يصبر حتى تطلع الشمس فلو خرج قبل طلوعها بعد طلوع الفجر جاز ذلك لكن لا ينبغي له ان يجوز وادي محسر الا بعد طلوع الشمس لقول الصادق لا يجوز وادي محسر حتى تطلع الشمس اما الامام فلا يخرج من منى الا بعد طلوع الشمس لقول الصادق من السنة ان لا يخرج الامام من منى الى عرفات حتى تطلع الشمس ويجوز للعدو والمريض وحائض الزهامة والمناشي الخروج قبل ان يطلع الفجر يصلي الفجر في الطريق للضرورة رواه الشيخ عن عبد الحميد الطائي انه قال للصادق انا ماشاة كيف تضع فقال ما اصحاب الرجال فكانوا يصلون الغداة بمنى واما

بالج ولو نسي

الى منى

الوقوف بعرفة

کتاب الحج

انتم فامضوا حيث تصلوا في الطريق وللشافعي قولان احدهما انهم يخرجون الى عرفات بعد الفجر والثاني بعد الظهر في غير الحجة واما اذا كان يوم التروية يوم الجمعة فالتعب

عند الخروج قبل طلوع الفجر لان الخروج الى السفر يوم الجمعة الى حيث لا يصلح الجمعة حرام او مكروه وهم لا يصلون الجمعة يعني وكذا لا يصلونها بغيره اذا كان يوم عرفة يوم الجمعة لان الجمعة انما تقام في دار الاقامة فليس يجب الداء عند الخروج الى عرفة بالمغلول يضرب جنابه بتمرة وهي مثل عذبة دون الموقف ودون عرفة لما رواه النعمان

ان رسول الله مكث حتى طلع العن الشمس ثم ركب امر يقبده من ثياب كلب فيمزقزل بها ومن طريق الخاصة ماروا بمعوية بن عمار في الصحيح عن الصادق قال اذا غدر
الحمد ففقدنا نسمة حله بالاله الا جسدك وبالاعية التي ووجه ان اردت ان تار الى الدنيا وان تقصه الى الحرام وان تتأخر في وقت الصلاة

اليوم من هو افضل منى ثم تلبى وانت عاد الى عرفات فاضرب خباك بقمرة وهي بطن عرنه دون الموقف ودون عرنه فاذا زالت الشمس يوم عرفة فاغسل وجهك الظاهر

والعصر باذان واحد واثنين وانما تجل العصر وتجمع ويذهبها الشفق نفسا للقاء فانه يوم دعاء ومشقة قال واحد عشرين بطن عرفته وقوته ونمرة الى انى الجازرو
 سلف الجمل موقف اذا عرف **هذا** فانه يستحب ان يحج الامام بين الظهر والعصر باذان واحد واثنين عند اثنائه الى الزوال وقته وسبقه قال الشافعي كان

رسول الله ﷺ هكذا فعل في حجة الوداع عند أبي حنيفة لما قال له اقامة للصلاة فقال اذا زالت الشمس يوم عرفه فخطب الامام بالناس بين لهم ما بين ايديهم من

المناستحجهم على كثار الدعاء والتلليل بالوقت ثم يصلي بالناس الظهر بإذن وإقامة ثم يقفون فيصلي بهم العصر إذا كان الإمام مسافراً وجب عليه التخصير قال الشافعي السنة التخصير أما أهل مكة ومن حولها فلا يقيمون ومنه قال الشافعي خلافا لما للثعلبي الإمام إذا سلم التمام أو أهل مكة فإن أقدمه كما قال رسول الله

اذا عرفت هذا فاذا لم نر ليس من عرف بل هو جدها وللشافعية قولان احدهما والثاني انها معها **البحث الثاني في الكيفية** مستلزاما لبحث

الاعتسال الوضوء بعرفه لها عبادة فشرع لها الاعتسال كالأحرام ورواه العامة عن عليٍّ وبقيت الشافعي استحواً بابو ثور واحد وابن المنذر لأنها تجمع الناس مستحب
الاعتسال لها كالحج والعيدين ومن طريق الخاصة ما تقدم في حديث معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في مستحب القبا: لا زنة له وقف واستقبل القبلة و

هل الوقوف ركناً افضل وما شيا للشافعي قوله ان احدهما انهما سواء في الامام واطهرهما وبه قال احمد ان الوقوف ركناً اقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله ليكون اقوى على الدعاء به

الدعاء وعندنا ان الركوب القعود مكر وهان بلا يستحب فيما راعيا بالماثور **مسئل** ثم يجب الوقوف للنية عند علمنا خلافا للعامة لان الوقوف عبادة وكل عبادة بنية لقوله ثم وما امر الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ولا نعمل فينقل الى النية لقوله الاعمال بالنيات وانما الكفاية ما نوى قال لا يعمل الا

بنية ولا ن الواجب ايقاعها على جهة الطاعة وهو ما يتحقق بالنزوع ويجب في النية انشاءها على نية الوجوب الوقوف كحج التمتع حجة الاسلام او غيرها والنزوع الى الله تعالى

فصل في جواب السؤال الثاني في معرفة ما إذا كان النسيء في سنة الفيل
في الصحيح أن المشركين كانوا يقبضون قبل أن تغيب الشمس في الفهم رسول الله ﷺ فافاض بعد غروب الشمس سأل بولس بن الصادق متى يفيض من غفران فقال إذا

ذهب الحمر من ههنا وأشار بيدى الى المشرق والمطلع الشمس اذا عرفت هذا فكيف حصل بعرفه اجزاء قائما او جالسا اوركا او مجتازا او بالجملة لا فرق في الاجزاء
من ان يحضرها ورقة حسنة من القماش المحرق فنه ادراج فنه ادراج الى الازالة الا ان شئت فذكر ان الازالة الى الازالة

بين ان يحضرها ويعتق بين ان يتركها لقوله حج عمره من درك عربه فقد ادرك الحج لان افضل القيام لانه متق فيكون افضل لقوله الاعمال اجزها ولا ندر
اخف على الراجل مسئلة لا بد من قصد الوقوف بعرفة وهو يستلزم معرفة انما عرفه فلو لم يرها مجازا واهو لا يعلم انما عرفه لم يجز ثم روي قال ابو ثور لان

الوقوف إنما يتحقق استناده اليه بالقصد والارادة وهي غير متحققه هنا ولا ناشرطنا النية وهي متوقفة على الشعور وقالت الفقهاء الاربعية بالاجزاء لقوله من ادرك صلواتها هذه يعني صلوة الصبح يوم النحر واتي عرفان قبل ذلك لئلا او نهيا رافق لثمة خجعة وقض بقضه ولم يفصل به الشارح وغره ولا حجة في الانقضاء

وإن عرفت أنما يتحقق مع القصد **مسألة** التام بصره وقوفه إذا سبق منه النية للوقوف بعد الزوال وإن استمر فهو إلى الليل أما لو لم يسبق منه النية

وانتقدوا قبل الدخول الى عرفه واستمر الى حوزة منها فانه لا يخرج منه خلافا للعامة فانهم قالوا باجرائه الا عند بعض الشافعية والاصل الخلاف بينهم البناء على ان كل ركن من اركان الحج يجب افراده بنية الانفصال بعضها او بعضها النية السابقة للصحة ما قلناه من ان النية معتبرة لا تقصر الزمان واحدة اذ لا يستلزم

طول النهار فانه يخرج الصوم وهو ممنوع ان لم تسبق منه النيّة في ابتداء ولو حصل بعرفان وهو ممنوع عليه لم تسبق منه النيّة في وقتها وخرج بعد الغروب وهو ممنوع عليه لم

يصح وقوله لغوات الملية للعبادة وهذا الاجمعة الصواب لو كان مغيرة عليه على طول النهار وهو قول الشافعي ولا يصح فيه وجه انه يخرج من الكفاءة منه المحضور والسكان الذي لا يحصل شيئا كما المغيرة عليه ولو حضر وهو يجنبون قبل النية واستوعب الوقت لا يخرج منه قال بعض الشافعية نفلا في الصدقة المنة والطمح وجه الاخاء كما في المغيرة وقد

سابق بما اخبرناه الغني عليه المجنون قال الحسن البصري الشافعي ابو ثور واسحق وابن المنذر وقال عطاء الغني عليه مجزئه وبه قال مالك واصحاب الراي وتوقف

لا يشترط فيه الطهارة فلا يشترط فيه النية فصح من المفعول اليك المبدأ بمزلفه ومنع حكم الاصل وحكم من غلب على عقله بمحض وغيره حكم المفعول عليه ولو كان السكران مجنوناً ما يقع منه صح طوافه ولا يشترط الطهارة ولا الشروع والاستقبال اجماعاً القول النبي لعائشة افعلا ما فعل الحاج عن الطهارة والسنن وكانت حائضاً لم يسخر

الظهور اجماعا ولو حضر جعفر في طلب عزم له اود ابته فان نوى النكاح في الانشاء صحيح وقوله والا فلا ونشأ فغيره مع عدم النية وجهان بخلاف ما لو صرف الطواف
لغير النكاح فانه لا يثبت اجماعا والفرق عند هذا ان الطواف في تدارك النسيان لا يثبت له النية فيكون النكاح صحيحا وانما في غير ذلك لا يثبت له النية

منها وقف اجزاء وهو قول علماء الاسلام روى العامة عن علي بن ابى طالب ان النبي وقف بغير فقه وقد ردت اسامته من زيد فقال هذا الموقف وكا ع فقه موقف قال

[illegible]

اشارة الى الموقف فنفرق الناس فعل ذلك بالمزلة وقال تعريفة كل ما موقفه ولو لم يكن الا ما تحت خفا فائق لجميع الناس ذلك مستمرا في وعرفه من

بطن عنزة وتوتية ومرة الخ في الجواز فلا يجوز الوقوف في هذه الحدود ولا تحت الارك فان عند الموضع ليست من عرفان فلو وقف بها بطل حججه وبطل الهمم وبطل
كافة الاما حكم عن مالان انه لو وقف عنزة اجزائه ولمرض الدم وقال من عند الراحه الختاء على انه لم يوقف بطل حججه وبطل الهمم وبطل كافة الاما حكم

وادي عرنه الى الجبال المقابلة لما بين يدي عرنه وهو على منقطع عرنه مما يلي نفي صوب مكة وقول ما لك باطل المادواه العامة عن النبي

في المجاز

سنة عشر
من حجة

نصلي الظهر
ثم اقام

فان الشيطان

في
الوقت
في

قال عزرة كلها موقف ارتفعوا عن بطن عزرة ومن طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح وحديثه من بطن عزرة وثوبه وثمرة الذي الجاز خلف الجبل موقف عن الصادق
 قال في انق الاراك ثمرة وهي بطن عزرة وثوبه فانه ليس من عزرة فلا تقف فيه **مسألة** يستحب ان يضرب جباهه بثمره وهي بطن عزرة اقتد برسول الله وقال الصادق
 في الصحيح فاضرب جباهك بثمره وهي بطن عزرة دون الموقف ودون عزرة ويجوز النزول تحت الاراك الى تزول الشمس ثم يمضي الى الموقف فيقف فيه لقول الصادق في الصحيح
 الوقوف تحت الاراك فاما النزول تحت حتى تزول الشمس فينبغي ان يقف على السهل ويستحب ان يقف على مبعدة الجبل ولا يرتفع
 الى الجبل الا عند الضرورة الى ذلك لان استحقاق عمار سال الكاظم عن الوقوف بعرفات فوق الجبل احب اليك ام على الارض فقال لا أرض ولا بطن عزرة لان النبي وقف بعرفه
 في مبعدة الجبل وروى جماعة عن مهران قال سالت الصادق اذا كثرت الناس في صلاتهم كيف يصنعون قال يرتفعون الى ارضي قلت فاذا كثروا يجمع وضاعت
 عليهم كيف يصنعون قال يرتفعون الى الماز من قبل فاذا كانوا بالموقف كثروا كيف يصنعون فقال يرتفعون الى الجبل ويستحب ان وجد خللا ان يسده بنفسه
 ورحله قال الله ثم كانهم بديان مصوص فوضعتهم بالاجتماع وقال الصادق في الحديث خلا فتقدم بنفسك وراحتك فان الله يحب ان تشد لك الختان ويستحب
 ان يقر في الجبل فافضل **مسألة** يستحب للامام ان يخطب بعرفه قبل الاذان على ما تقدم فاذا اذن المؤذن واقام صلى بالناس الظهر والعصر باذان واحد
 واقامتين يجمع بينهما على هذه الصفة واستحب ابان في الاولى قال الشافعي وابو ثور واصحاب الراي مالك واحمد في احكام الرواية ان كان رسول الله خطب
 الى اذن المؤذن فزول صلى بالناس في الرواية الثانية لا يحد يتخير بين الاذان لها وعدمه وقال مالك اذان العصر مستحب كغيرها من الصلوات وبطل بما رواه
 العامة في حديث جابر ثم اذن بلال ثم اقام فضلى العصر ومن طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح فاذا زالت الشمس يوم عرفه فاغسل وصل الظهر والعصر باذان واحد
 واقامتين والفرق ان التجمل هنا لاجل الدعاء **مسألة** اذا صلى الامام جمع معركا يجمع الامام اجماعا ولو كان منفردا يجمع ايضا باذان واحد واقامتين عند علمائنا
 وبه قال الشافعي وعطاء ومالك واحمد واستحق وابو ثور وابو يوسف محمد لما رواه العامة عن بن عمر انه كان اذا فاته الجمع بين الظهر والعصر مع الامام بعرفه يجمع بينهما
 منفردا ومن طريق الخاصة قول الصادق وصل الظهر والعصر باذان واقامتين ولا تفرغ للتفرغ للدعاء وهو مشترك بين المنفرد وغيره وقال النخعي والثوري و
 ابو حنيفة لا يجوز لغير الامام لان لكل صلوة وقتا محروفا ولما اترك في الجمع مع الامام فاذا لم يكن الامام رجعا الى الاصل فديننا ان الوقت مشترك و
 العلة مع الامام موجودة مع المنفرد ويجوز الجمع لكل من بعرفه من مكى وغيره وقد اجمع علماء الاسلام على الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفه وكذا من صلى معه وقال
 احمد لا يجوز الجمع الا لمن يكون بينه وبين وطنه ثمانية عشر فرسخا الحاقاله بالقصر وبطلان النبي جمع مجمع مع من حضر من اهل مكة وغيرها ولم يهرم بترك الجمع كما
 امرهم بترك القصر حين قال تموا فاناسفروا لو كان حراما لبيته لو كان الامام مقيما ثم وقصر من خلفه من المسافرين وانتم المقيمون عند علمائنا اجمع وقال الشافعي
 يتم للمسافرين وهو غلط لان القصر غنمة فلا يجوز خلافه ولقول النبي يا اهل مكة لا تقصروا في من اربعة برد ولو كان الامام مسافرا قصر وقصر من خلفه من المسافرين
 وانتم المقيمون خلفه عند علمائنا وكذا اهل مكة كيتيمون بقصر المسافر عن مسافة القصر وبه قال عطاء ومجاهد والزهري والثوري والشافعي واحمد واصحاب الراي ابراهيم
 لان النبي نهى اهل مكة عن القصر وقال مالك الا راعى لم القصر لانهم اجمع فكان لم القصر كغيرهم والفرق السفر ويستحب تجمل الصلوة حين تزول الشمس وان يقصر تجمله
 ثم يروح الى الموقف لان الطويل يمنع من التجمل الى الموقف لان النبي غدا من حين صلى الصبح صبيحة يوم عرفه حتى اتى عرفه حتى اتى عرفه فزول ثمرة حتى كان عند صلوة
 الظهر راح رسول الله فجمع الجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفه ولا خلاف في هذا بين علماء الاسلام **مسألة** اذا فرغ من
 الصلوة جاء الى الموقف فوقف ويستحب الا غسال للموقف قال الصادق الغسل يوم عرفه اذا زالت الشمس يقطع الثلثية عند زوال الشمس من يوم عرفه لا يجسد
 ابراهيم سالت في الصحيح الصادق عن تلبينة الممنوع مني يقطعها قال اذا رايت بيوت مكة ويقطع تلبينة الحج عند زوال الشمس يوم عرفه ويقطع تلبينة العمرة المتبوله حين
 تقع اخفاف الابل في الحرم فاذا جاء الى الموقف بسكينة وفارحدا لله اشى عليه كبره وهله ودها واجتهد قال الصادق في الصحيح بما تجمل وتجمع بينهما لتفرغ نفسك
 للدعاء فاني يوم دعاء ومسالمة ثم فاني الموقف بالسكينة والوفار الحمد لله وهله ومجده واشى عليه كبره مشرقة واحمد الله مشرقة وسبح مشرقة واقر الله هو
 احد مشرقة وتخير لنفسك من الدعاء ما احببت فاني يوم دعاء وتعود بالله من الشيطان ان يذله في موطن قط احب الي من ان يذله في ذلك الموطن و
 اياك ان تشغل بالنظر الى الناس قبل قبلك نفسك الحديث يستحب فيه الدعاء الذي عابدين العابد في في الموقف ان يكون من الدعاء لخواص المؤمنين و
 يوثقهم على نفسه قال ابراهيم بن هاشم رايت عبد الله بن جندب بالموقف فلم اوقف فلم اوقف اكان احسن من موقفه ما زال ما رايد به الى السماء وموعده تسيل على
 خدبه حتى تبلغ الارض فلما صرف الناس قلت يا محمد ما رايت موقفا احسن من موقفك قال والله ما دعوت فيه الا لخواصي وذلك لان ابالحسن
 اخبرني انه من عالاخيه يظهر الغيب فودي من العرش تلك مائة الف ضعف مثله فكرهت ان ادع منه الف ضعف مضمونه ليوحد لا ادري هل يستجاب
 ام لا **ادعوت هذا** هذه الادعية وغيرها ليست واجبة ولما الواجب اسم المحذور في جزء من اجزاء عرفه ولو نجازا مع التنية **مسألة** اول وقت
 الوقوف بعرفه زوال الشمس من يوم عرفه عند علمائنا اجمع وبه قال الشافعي مالك لان النبي وقف بعد الزوال وقال خذوا عن مناسككم ووقف الصحابة كذلك
 واهل المصادر من من النبي الى ما هنا هذا مطبقون على الابتداء في الموقف بعد زوال الشمس لو كان جازبا قبل ذلك لفعله بعضهم قال بن عبد البر اجمع العلماء
 على ان اول الوقوف بعرفه بعد زوال الشمس قال الصادق في الصحيح ثم فاني الموقف بعد الصلوة بين والامر للوجوب قال احمد وله طلوع الشمس من يوم عرفه لقوله من صلى
 معناه هذه الصلوة يعني صلوة الصبح يوم النحر في عرفه قبل ذلك ليل او نهارا فقد تم حجه وقضى نفسه ولم يفصل قبل الزوال بعده وهو يحول على بعد الزوال اسنادا
 الى فعله عليه **مسألة** ما اخر الوقت لاختيار غروب الشمس من يوم عرفه روى العامة عن علي واسامة بن زيد ان النبي دفع حين غربت الشمس من طريق
 الخاصة قول الصادق في الصحيح فاض رسول الله بعد غروب الشمس سالت بون بن يعقوب الصادق عن نقيض من عرفات قال اذا ذهب الحجرة من ههنا وانشأ
 بيده الى المشرق الى مطلع الشمس **مسألة** لو لم يتمكن من الوقوف بعرفه نهارا وامكنه ان يقف بها ليلا ولو قليلا الى ان يطلع الفجر وقبله وجب عليه الاجزاء
 اذا امكنه المشي قبل طلوع الشمس يوم النحر ولا يعلم في ذلك خلا لما رواه العامة ان النبي في عرفات قبل ذلك ليلا او نهارا فقد تم حجه وقضى نفسه ومن طريق الحديث
 رواية الجبل الصحيح عن الصادق قال سالت عن الرجل ياتي بعد ما يقضي الناس من عرفات فقال ان كان في ههنا حتى ياتي عرفات من ليلته فيبيت بها ثم يقضي فيه

كتاب الحج

الناس المشركين ان يفوضوا ذلالتهم حجة حتى ياتي عرفات و قد فاته عرفات فليقف بالمشرع الحرام فان الله تعالى عذر لبعده وقد تم حجة اذا ادرك المشرك الحرام
قبل طلوع الشمس وقبل ان يفوض الناس فان لم يدرك مشرك الحرام فقد فاته الحج فليجعله عمرة وعليه الحج من قابل **البحث الثالث في الاحكام مسئلة الوقوف**
بعرفة ركن في الحج يبطل الحج بتركه عند علماء الاسلام روى العامة عن عبد الرحمن بن عويمر الدبلي قال ائمت رسول الله بعرفة فاجاء نفر من اهل نجد فقالوا يا رسول الله
كيف الحج قال الحج بعرفة من جاء قبل صلاة الفجر ليلية الحج فقد تم حجه وامر من ادرك الحج بعرفة ومن طريق الخاصة قول الصادق قال رسول الله صلى الله عليه وآله
لا حج لهم واذا انقضى الحج مع الوقوف بحج بعرفة من عدم الوقوف والى لو ترك وقوف بعرفة سهوا او لغو ولو قبل الفجر من يوم النحر اذا علم انه يلحق المشرك قبل طلوع الشمس
فقد فاته الحج روى الشيخ في الصحيح انه سأل الصادق عن الرجل ياتي بعرفة ما يقضي الناس من عرفات فقال ان كان في محل حتى ياتي عرفات من ليلته فيقف بها ثم يقضي
فيدرك الناس في المشركين ان يفوضوا ذلالتهم حجة حتى ياتي عرفات فان قدم وقفاة عرفات فليقف بالمشرع الحرام فان الله تعالى عذر لبعده وقد تم حجة اذا ادرك المشرك
قبل طلوع الشمس وقبل ان يفوض الناس فان لم يدرك المشرك الحرام فقد فاته الحج فليجعله عمرة مفردة وعليه من قابل **مسئلة** لعرفة وقتا اختياريا من زوال
الشمس يوم عرفة الى غروبها واضطر ادى من الغروب الى طلوع الفجر من يوم النحر عند علماءنا ووافقتا الشافعي في المبدأ وان يدخل بزوال الشمس يوم عرفة وخا
في اخره فحمله طلوع الفجر يوم النحر فلو اقتصر على الوقوف ليل كان مدركا للحج على المشهور وعندهم ولهم ثلثة اوجه احدها وهو الصحيح عندهم ان المقصر على الوقوف
ليل لا مدرك سواء انشاء الاحرام قبل ليلة العيد او فيها والثاني انه ليس بمدرك على التقديرين والثالث انه يدرك بشرط تقديم الاحرام ولو اقتصر على الوقوف بها
صح وقوفه بالاجماع **مسئلة** يجب ان يقف في غروب الشمس بعرفة فان فاض قبله عامدا وجب عليه بدنه فان عجز عن البدن صام ثمانية عشر يوما بمكة او
الطريق او في اهله و صح حجه عند علماءنا وروى قال بن جريج والحسين البصري قال باقى العامة الا ما لا يجب عليه من وللتشافعي قول باستحباب الدم وقال
يبطل حجة لمن اعطى صحة الحج ما رواه العامة عن عروة بن مضر بن حازم بن كرام الطائي قال ائمت رسول الله بعرفة فاجاء نفر من اهل نجد فقالوا يا رسول الله
ان جئت من جبل طي اكلت لحيتي واقبعت نفسي واقبعت ما تركت من جبل فقلت عليه فليج حج فقال رسول الله من شهد صلواتنا هذه وقف معنا حتى ندفع ل الله
وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليل او نهارا فقد تم حجه وقضى فطرته ومن طريق الخاصة ما رواه محمد بن سنان عن الكاظم قال سألته عن الذي ادركه الناس فقد
ادرك الحج فقال اذا اتى جمعا والناس في المشرك الحرام قبل طلوع الشمس فقد ادرك الحج ولا عمرة له وان ادرك جمعا بين طلوع الشمس في عمرة مفردة ولا حج له فان
شاء ان يقف بمكة ان شاء ان يرجع الى اهله رجوعا وعليه الحج من قابل **الحجة** مالك بن عمار روى عن ابن عمر بن النضر قال من ادرك عرفات بليل فقد ادرك الحج ومن
عرفات بليل فقد فاته الحج فليجعله عمرة وعليه الحج من قابل **الجواب** اما خص الليل لان الفوات يتعلق به اذا كان يوجد بعد النهار فهو خروفت الوقوف
كقوله من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها وعلى وجوب البدن ما رواه العامة عن النبي قال من ترك شكا فليعلمه والاحوط البدن
لخصو يقيين البراءة ومن طريق الخاصة ما رواه ضريس عن ابي بصير قال سألته عن فاض من عرفات قبل ان تغيب الشمس قال عليه بدنه بخمسة ايام بخمسة ايام لم يقدر
صام ثمانية عشر يوما بمكة او في الطريق او في اهله ولو افاض قبل الغروب فاستيا لم يكن عليه شيء وكذا الجاهل لا صالة البراءة ولقول الصادق في جل فاض
من عرفات قبل غروب الشمس قال اذا كان جاهلا فلا شيء عليه ان كان متعمدا فليعلمه بدنه **مسئلة** لو افاض قبل الغروب عامدا عالما ثم عاد الى الموقف
نهارا فوقف حتى غربت الشمس فلا دم عليه به الشافعي يقر بوجوبه على الوجوب عند واحد لا في بالواجب هو الجمع بين الوقوف في الليل والنهار فلم يجب عليه
كن تجاوزا ليقاوت وهو محرم ثم رجع فاحرم منه ولان الواجب عليه حالة الوقوف حاله الغروب قد فعله ولا نه لولم يقف الا ثم اتى قبل غروب الشمس
ووقف حتى غربت الشمس لم يجب عليه شيء كذاها وقال الكوفون وابو ثور عليه السلام ولو كان عوده بعد الغروب لم يسقط عنه الدم وبه قال احمد لان الواجب
الوقوف حاله الغروب قد فاته قال الشافعي يسقط الدم ولو فاته الوقوف بعرفة نهارا وجاء بعد غروب الشمس وقف بها صح حجه ولا شيء عليه اجماع القول
النبي من ادرك عرفات بليل فقد ادرك الحج ويجوز له ان يدفع من عرفات اى وقت شاء ولا دم عليه اجماعا **الا** يقال انه وقف الرمانين فوجب الدم كما
قلتم اذا وقف نهارا وفاض قبل الليل **لاننا نقول** الفرقان من ادرك النهار امكنه الوقوف الى الليل والجمع بين الليل والنهار فنعين ذلك عليه فاذا
تركه لزمه الدم ومن اناها ليل لا يمكنه الوقوف نهارا فلم يتعين عليه فلا يجب الدم بتركه **مسئلة** لو غم الهلال ليلة الثلاثين من ذي القعدة فوقف الناس
ناسع ذي الحجة ثم فامت البعثة العاشرة فلو جوب الحجة اذا لم يتقبله الحضور بعرفة ولا المشرك قبل طلوع الشمس لقوله الحج بعرفة ولم يدركها وقال الشافعي
يجزى لهم لقول النبي حجكم يوم نحون ولان ذلك لا في الحجى يؤمن مثله في القضاء مع اشتماله على المشرك العظيمة الحاصلة من السفر الطويل وانفاق المال الكثير
ولو وقفوا يوم التروية لم يجزى لهم لانهم لا يقع فيه الخطاء لان نسبان العدد لا يتصور من العدد الكثير والعدد القليل لا يعذرون في ذلك لانهم مفطون واثبتوا
ذلك في القضاء ولو شهدا ثمان عشيرة عزم برؤية الهلال لم يبق من النهار والليل ما يمكن الايتان الى عرفة احترا بالمزدلفة وقال الشافعي يقفون من العذر ولو
اخطأ الناس جميعا في العدة فوقفوا غير ليلة بعرفة لم يجزى لهم وقال بعض العامة يجزى لهم لان النبي قال يوم عرفة الذي يعرف الناس فيه ان اختلفوا فاصاب بعضهم
واخطأ بعض لم يجزى لهم لانهم غير معذرين في هذا ولو شهدوا ثمان برؤية الهلال في الحج وروى الحاكم شهادتهما ووقفوا يوم الناسع على رؤيتهم وان
وقف الناس يوم العاشرة عند ما وروى قال الشافعي قال محمد بن الحسن لا يجزى حتى يقف مع الناس يوم العاشرة لان الوقوف يكون في يومين وقد ثبت في حق
الجماعة يوم العاشرة ومنع كونه لا يقع في يومين مطلقا لا مكانا بالنسبة الى شخصين لا اختلاف سبب الوجوب في حقهما والاصل في ذلك الوقوف في نفس الامر واحد
تعد بالاشتباه كالصلوة بالنسبة الى فليجعل الوعظ في المكان فوقفوا بعرفة لم يصح حجهم **الفصل الثالث في الوقوف بالمشرع الحرام وفيه حاشا**
الاول في مقدمة مسئلة اذا غربت الشمس في عرفات فليقف منها قبل الصلوة الى المشرك يدعي بالمقول ويستحب ان يقصد في السير فيسير
جيلا يسكنه وروى في استغفر الله ويكثر من اياه العامة عن جعفر الصادق عن ابيه عن جابر عن النبي في حديث طويل حتى دفع وقد شق القصور الزيام
حتى ان راسها يصيب مورث رجله يقول لبيد اليمنى ايها الناس المسكينة المسكينة ومن طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح اذا غربت الشمس فافض مع الناس
وعليك المسكينة والوقار وافض من حيث فاض الناس واستغفر الله ان الله غفور رحيم فاذا انتهى الى الكتيب الاحمر عن بين الطريق فليقل اللهم ارحم موقفي

فان كان في عرفات من ليلته فيقف بها ثم يقضي فليدرك الناس في المشركين ان يفوضوا ذلالتهم حجة حتى ياتي عرفات فان قدم وقفاة عرفات فليقف بالمشرع الحرام فان الله تعالى عذر لبعده وقد تم حجة اذا ادرك المشرك الحرام

الذهب

فان كان في عرفات من ليلته فيقف بها ثم يقضي فليدرك الناس في المشركين ان يفوضوا ذلالتهم حجة حتى ياتي عرفات فان قدم وقفاة عرفات فليقف بالمشرع الحرام فان الله تعالى عذر لبعده وقد تم حجة اذا ادرك المشرك الحرام

كتاب الحج

الحج على وقوف الشعر انتهى عند عدمه وهو المظنون القياس باطل معارض بقبا منا فيبقى لدينا ساما على ان لا نوجب المبيت ولا نجعله ركنا كما تقدم بل التوقف الاختياري **مسألة** يجب الوقوف بالشعر بعد طلوع الفجر فلو افاض قبل طلوعه تخارعا مدام بعد ان وقف به ليل الجيرة بشاء وقال ابو حنيفة يجب الوقوف بعد طلوع الفجر كقولنا وقال باقى العامة يجوز الدفع بعد نصف الليل وهو غلط لان النبى افاض قبل طلوع الشمس كانت الجاهلية تقيض بعد طلوعها فدل على ان ذلك هو الواجب من طريق الخاصة قول الصادق في رجل وقف مع الناس جميع ثم افاض قبل ان يفيض الناس قال ان كان جاهلا فلا شئ عليه ان افاض قبل طلوع الفجر فعليه مائة شاة ولا نه احد الموقفين فيجب الجمع بين الليل والنهار كعرفة **الحج** ابان النبى امرام سلة فافاضت في النصف الاخير من المزدلفة ونحن نقول بموجبه لجواز المزدورين وان كان ناسيا فلا شئ عليه قال الشيخ رة وبه قال ابو حنيفة وقال ابن ابي ريس لو افاض قبل الفجر عامدا بطل حجه **مسألة** يجوز للحائض النساء وغيرهم من اصحاب الاعذار والصغرة ان افاضت قبل طلوع الفجر اجاعا لما رواه العامة عن ابن عباس ان رسول الله كان يقدم ضعفة اهله في النصف الاخير من المزدلفة قال قدما رسول الله اعلمه بنى عبد المطلب من طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح رخص رسول الله للنساء والصبيان ان يفيضوا بليلهم واما الجار بليل وان يصلوا الغداة في منازلهم فان خفن الحيض مضين الى مكة وكلن من يضي عنهن وعن احداهما قال اى رجل وامرأة وخايف افاض من الشعر كبرا فلا بأس بالحديث **مسألة** يستحب لغير الامام ان يكون طلوعه من المزدلفة قبل طلوع الشمس بقليل ولا امام بعد طلوعها لما رواه العامة ان المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس من طريق الخاصة ان الكاظم سئل اى ساعة احب ان يفيض من جمع فقال قبل ان تطلع الشمس بقليل هو احب الساعات الى قلت فان مكنا حتى تطلع الشمس قال ليس به بأس **أذا عرفت هذا** فانه يستحب الا فاضه بعد الاضطرار قبل طلوع الشمس بقليل وبه قال الشافعي واحدا واصحاب الراى لما رواه العامة في حديث جابر ان النبى لم يزل واقفا حتى اسفر حرا فدفق قبل ان تطلع الشمس من طريق الخاصة ما تقدم في هذا الكاظم ولودفع قبل الاسفاد بعد الفجر بعد طلوع الشمس لم يكن ما نوما اجاعا **مسألة** حد الشعر ما بين مازى عرفة الى الجياض الى وادى محسر يجوز الوقوف في اى موضع شاء منه اجاعا لما رواه العامة عن الصادق عن ابيه الباقر عن جابر ان النبى قال فقفت ههنا بجمع وجمع كلها سوقف من طريق الخاصة قول زرارة في الصحيح ان الباقر قال للحكم بن عيسى ما حدث المزدلفة فسكت فقال الباقر حلهما ما بين المازين الى الجبل الى حياض وادى محسر وفي الصحيح عن معوية بن عمار قال حد الشعر الحرام من المازين الى الجياض الى وادى محسر **أذا عرفت هذا** فلو ضاق عليه الموقف جاز له ان يرتفع الى الجبل لقول الصادق فاذا اكثرنا بجمع وضائق عليهم كيف يصنعون فقال يرتفعون الى المازين **مسألة** للوقوف بالشعر مكان اختيارى من طلوع الفجر الى طلوع الشمس يوم النحر واضطرادى بعد طلوع الشمس الى زوالها فاذا ادرك الحاج الاختيارى من وقت عرفة وهو من زوال الشمس الى غروبها يوم عرفة واضطرادى الشعر ادرك اضطرادى عرفة واختيارى الشعر صح حجه كما وكذا الوارد اختيارى احدى اوقافه الاخر اختيارى با واضطرادى با على اشكال لو كان الغاية هو الشعر الوارد الاضطرادى بين معار لم يدرك اختيارى احدى اوقافه بطل حجه وقيل يصح ولو ورد الحاج ليل او علم انه اذ لعضى الى عرفات وقفا بها قليلا ثم عاد الى الشعر قبل طلوع الشمس وجب عليه لعضى الى عرفات والوقوف بهما ثم يحج الى الشعر ولو غلب على طنة لم يرض لعضى الى عرفات ثم يلى الشعر قبل طلوع الشمس اقتصر على الوقوف بالشعر وقدم حجه وليس عليه شئ ولو وقف بعرفات ليل ثم افاض بالشعر فادرك ليل ايضا ولم يتقوله الوقوف الى طلوع الفجر بل افاض منه قبل طلوعه ففى الحاقه بادر الاضطرادى بين نظر فان قلنا بوجاهة فيه الخلاف واما العامة فخالوا الوافاة الوقوف بعرفات فقلنا قامة الحج مكم سوا وقوف بالشعر ولا يدل على ادراك الحج بادر الاضطرادى بين ما رواه الحسن الطائرى في الصحيح عن الصادق قال اذا ادرك الحاج عرفات قبل طلوع الفجر فاقبل من عرفات ولم يدرك الناس بجمع ووجدتم قد افاضوا فليقف قليلا بالشعر وليحج الناس منى لاشئ عليه **مسألة** يجب اخذ حصى الجار من المزدلفة وهو سبعون حصاة عند علمائنا وهو قول ابن عمر وسعيد بن جبيرة الشافعي لان الرى تحية لموضع فيبقى له ان يلقط من الشعر ليل لا يشتغل عند قدومه بغيره كما ان الطواف تحية المسجد فلا يبدأ الشئ قبله وما رواه العامة عن ابن عمر انه كان ياخذ الحصى من جمع وفعله سعيد بن جبيرة وقال كانوا يتوزدون الحصى من جمع ومن طريق الخاصة ما رواه معوية ابن عمار في الحسن قال اخذ حصى الجار من جمع وان اخذته من حلك اجزاك ويجوز اخذ حصى الجار من الطريق في الحرم ومن بقبته مواضع الحرم عند المسجد الحرام ومسجد الخيف ومن حصى الجار لبعاء لما رواه العامة عن ابن عباس قال قال رسول الله غداة العقبة وهو على ناقة القطلى حصى الجار فلقط له سبع حصيات في حصى الخيف فجعل يفيض في كفنه ويقول امثال هؤلاء فارموا ثم قال ايها الناس اياكم والغلو في الدين فانما اهلك من كان قبلكم الغلو في الدين ومن طريق الخاصة قول الصادق يجوز اخذ حصى الجار من جميع الحرم غير الحرم لقول الصادق في الحسن حصى الجار وان اخذته من الحرم اجزاء وان اخذته من غير الحرم لم يجز ثلث قال فان لم ترم الجار الا بالحصى قال الصادق ولا تأخذ من حصى الجار وقال بعض علمائنا لا يؤخذ حصى من جميع المساجد كما بأس به لما ورد من تحريم اخراج الحصى من المساجد **الفصل الرابع** في قول متى قضاء مناسكها وفيه ابواب **الاول** في الرى مقدمة وفيه مباحث **الاول** في الاقضية **مسألة** يستحب الدفع من مزدلفة الى منى اذا اسفر الصبح قبل طلوع الشمس فاستأجر رسول الله ويستحب ان يفيض بالبكة والوفاء ذكر الله ثم يستغفر داعيا لما رواه العامة عن ابن عباس قال ثم اردف رسول الله الفضل بن عباس قال ايها الناس ان البر ليس باجاف الخيل الا بل فليكن بالبيكة فاما رافعة يديها حتى تى منى ومن طريق الخاصة قول الصادق فافاض رسول الله خلا ذلك بالسكينة والوفاء والدعاء فافض بذكر الله والاستغفار وحرك به لسانك **مسألة** فاذا بلغ وادى محسر وهو وادى عظيم بين جمع ومعنى هو الى منى اقربا سارع في شئ ان كان ماشيا وان كان راكبا حرك دابته ولا تعلم فيه خلا لما رواه العامة عن الصادق في ضفة حج رسول الله ما الى وادى محسر حرك قليلا وملك الطريق الوسطى من طريق الخاصة قول الصادق فاذا امرت بوادى محسر وهو وادى عظيم بين جمع ومعنى الى منى اقربا سارع فيه حتى تجاوزه فان رسول الله حرك دابته ولا تعلم خلا فافى استجاب الاسراع فيه ولو ترك المزدلفة فيه استحب له ان يرجع ويهرول لانها كيفية مستحبة ولا يمكن فعلها الا باعادة الفعل فاستحب له تذاكرها كما سى الاذان وقول ابن بابويه ترك رجل السعى وادى محسرا الصادق بعد الاضطرار الى مكة فخرج فيه وقد ان النصارى كانت تقف ثم فراوا الخاقانهم ويستحب له الدعاء حالة السعى وادى محسر لقول الصادق في الصحيح ان رسول الله قال اللهم عهد لي قبل توبتي واجب عوني واخلفني بخر فبين ترك بعدى في رواية عن الكاظم الحركة في وادى محسرا ثم خطوة وفي حديث اخر مائة ذراع واما الجمهو فاستحب

من مزدلفة
يتم في
الليلة
والنهار
فانما
خالفه
فانما
خالفه

من مزدلفة
فانما
خالفه
فانما
خالفه
الامن المسجد الحرام وسعيد
الخيف اذا عرفت هذا
فلا يجوز اخذ الحصى
حصى الجار

في يوم الجمعة

الاسم قد رويته جردا اذا فاض من الشعر قبل طلوع الشمس فلا يجوز اذى بحسب تطلع الشمس مستحبا وروي عن الباقر انه يكره ان يقيم عند الشعر بعد الاذان
اذ عرفت هذا فانه يجب يوم النحر منى ثلث مناسك روى جرة العقبة والذبح والحلق او التقصير ويجب عليه بعد عودته من مكة الى منى يوم النحر اذ عرفت هذا
الجمعة باليوم والليل منى جرة العقبة والمسكن الى البيت الثاني في روى جرة العقبة مسكنا اذا ورد منى يوم النحر وجب عليه فيه روى جرة العقبة وهي اقل من روى
والها باليوم والليل منى جرة العقبة والمسكن الى البيت الثاني في روى جرة العقبة مسكنا اذا ورد منى يوم النحر وجب عليه فيه روى جرة العقبة وهي اقل من روى
وهي عند العقبة وجهها ولا يشرعها من اهلها اذ عرفت هذا فانه يستحب له ان يدخل منى بعد طلوع الشمس روى جرة العقبة حاله وصوله مسكنا لا يجوز له
ولذلك سميت جرة العقبة في هذا اليوم ولا باقى الايام الا بالجمعة عند علمائنا وبه قال الشافعي مالك احمد لما رواه العامة ان رسول الله صلى الله عليه وآله روى بالاجار وقال بمثل هذا فان
حضيض الجبل وقال عليكم بحصى الخذف من طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح خذ حصى الجار ثم ائت الجرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبل وجهها والامر بالوجوب
وفال ابو حنيفة يجوز بكل ما كان من جنس الارض الكحل والزنج والمدر ما لم يكن من جنس الارض فلا يجوز وقال داود يجوز الرمي بكل شيء حتى حكي عنه انه قال
لوروى بعضه روى ميت جزائه لقوله اذ رميته وحلقته فدخل كل شيء ولم يفصل عن سكنة بنت الحسين انها رمت الجرة ورجل بنا ولها الحصى تكبر مع كل
حصى فحطت حصى فموت بجناحتها ولا ترمى بما هو مخبئ الارض فاجزه كالحجارة والجواب لم يذكر في الحديث كيفية الرمي به وبنيته بفعله فيصرف ما ذكره الى
المعموم بفعله من العبادات فعل سكنة تقول به يجوز ان يكون فخر الحاتم حرا وينتقض قياسه في حنيفة بالدرهم مسكنا واختلف قول الشافعي
فقال في اكثر كتبه لا يجوز الرمي الا بالحصى واخاره ابن ادريس اكثر علمائنا وقال في الخلاف لا يجوز الرمي الا بالحجر وما كان من جنس من البرام والجوهر وانواع
الحجارة ولا يجوز بغيره كالمدر والاجر والكحل والزنج والملح وغير ذلك من الذهب الفضة وبه قال الشافعي والوجه الاول لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لما لفظ
له الفضل بن العباس حصى الخذف قال بمثلها فارموا من طريق الخاصة رواية زرارة الحسن عن الصادق قال لا ترم الجار الا بالحصى والحصول يقين البراءة
بالرمي بالحصى ون غيره فيكون اولى مسكنا ويجب ان يكون الحصى بكارا فلوروى مجتار روى بها هو وغيره لم يجزئه عند علمائنا وبه قال احمد لان النبي
لما اخذ الحجارة قال بمثلها هو لا فادى ما وانما تحقق المماثلة بما ذكرناه ولا ترمي غير الحصى من غير الرمي قال خذ اعني مناسككم ومن طريق الخاصة قول
الصادق ولا تأخذ من حصى الجار وقال الشافعي نكرهه ويجزئه وقال المزني ان روى به هو لم يجزئه وان روى بما روى من غيره اجزاء لا ترمى بما يقع عليه اسم
الحجارة فاجزئه كالمولم به من قبل ذلك الجواب ليس المطلق كافي والاما احتاج الناس الى نقل الحصى الى الجار وقد اجمعنا على خلافه ولا فرق في عدم الاجزاء بين
جميع العدد وبعضه فلوروى بواحدة قد روى بها واكمل بالابكار لم يجزئه ولوروى بخاتم فخره فاجزئه اجزاء خلافا لبعض العامة فانه منع لان الحجر هنا
تابع مسكنا يجب ان يكون الحصى من الحرم فلا يجزئه لو اخذ من غيره لقول الصادق ان اخذته من الحرم اجزاء وان اخذته من غير الحرم لم يجزئه
وهذا نص في الباب يكره ان تكون صما بل تكون رخوة ويستحب ان تكون برشا منقطة كحليته قد لا تملكه لان الصادق يكره الصم منها وقال خذ البرش وقا
الرضا حصى الجار تكون الامثلة لا تأخذها سودا ولا بيضا ولا حرا خذها كحليته منقطة تخذف من خذها وتضعها وتدفنها بظفر السبابة قال دارمها من
بين الوادي جعلها على عينيك كلهم ولا ترم على الجرة وتقف عند الجرة بين الاولين ولا تنف عند جرة العقبة ويكره ان تكون مكسرة وبه قال الشافعي
واحمد لان النبي صلى الله عليه وآله امر الفضل فلنقل حصى الخذف وقال بمثلها فارموا من طريق الخاصة قول الصادق في لفظ الحصى ولا تكسر منها شيئا ويستحب ان تكون
قد وكل واحد منها مثل الامثلة لان النبي صلى الله عليه وآله امر بحصى الخذف مما يكون باجاء صغار ومن طريق الخاصة قول الرضا حصى الخذف تكون مثل الا
مثلة وقال الامثلة وقال الشافعي صغر من الامثلة طولا وعرضا ومنهم من قال كقدر النواة ومنهم من قال مثل الباطل وهذه المقادير متفاربة ولوروى بالبر
اجزاء للاقتداء في احدى الروايتين عن احمد انه لا يجزئه لان النبي صلى الله عليه وآله امر بهذا القدر الثالث في روى الجار وكيفية مسكنا يجب
الرمي النية لانه عبادة وعمل ويجب ان يقصد وجوب الرمي اما جرة العقبة وغيرها الوجوب قربته الى الله تعالى ما حج الاسلام وغيره ويجب العدد وهو سبع
حصى في يوم النحر روى جرة العقبة فلا يجزئه لو اخذ بمجاصة بل يجب عليه الاكمال لا تعلم فيه خلافا لان النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام كذا فعلوا ويجب
ايصال كل حصاة الى الجرة بما ليس رمية بفعله فلو وضعها بكفة في الرمي لم يجزئه جاعا لان النبي صلى الله عليه وآله امر بالرمي هذا لا يسهل رمية فلا يكون مجزئا ومن طريق
الخاصة قول الصادق خذ حصى الجار ثم ائت الجرة القصوى التي عند العقبة فارمها ولو طرحتها طرحا قال بعض العامة لا يجزئه وقال اصحاب الراي يجزئه لانه
الاسم والضابط بتعبية الاسم فان سمي رمية اجزاء فلا يجب ان يقع الحصى المرمى فلو وقع دون رمية لم يجزئه جاعا قال الصادق فان رميت بمجاصة فوقع في محل
فاعلم مكانها مسكنا يجب ان تكون اصابت الجرة بفعله لان النبي صلى الله عليه وآله كذا فعل قال خذ اعني مناسككم ولقوله بمثلها فارموا اوجب استناد الرمي اليها
فلوروى بمجاصة فوقع على الارض ثم رمت على سننها او اصاب شيئا صلبا كالحمل وشبهه ثم وقعت في الرمي بعد ذلك اجزاء لان وقوعها في الرمي بفعله وروى
بخلاف المذلة في المسابقة فانه لا يعتد به في الاصابة لان القصد بانه الخذف لهدف فاذ ازلت السهم فعد عدل عن السن فلم تدل الاصابة على عدله فلماذا
لم يعتد به بخلاف الحصاة فان الغرض اصابة الجرة بفعله كيف كان اما لو وقعت الحصاة على ثوب انسان فنقضها فوقع في الرمي فانه لا يجزئه وبه قال الشافعي
لان لم يمسك الرمي الا اصابة بفعله وقال احمد يجزئه لان ابتداء الرمي من فعله فاشبه ما لو اصاب موضع صلبا ثم وقعت على ثوب انسان فخرك فوقع
في الرمي وعلى عنق فخر فوقع في الرمي ليس يجزئه لان لما خذ عليه الاصابة بفعله ولم تحصل فاشبه ما لو وقعت في غير الرمي فخذها غيره فرمى بها
في الرمي كذا لو وقعت على ثوب انسان فخرك فوقع في الرمي وعلى عنق فخر فوقع في الرمي لا مكان استناد الاصابة الى حركة البعير الانسان ولوروى
بخلافه ولم يعلم هل حصلت في الرمي ام لا فالوجه انه لا يجزئه وهو قول الشافعي في الجهد لا صالة البقاء وعدم يقين البراءة وقال في القدم يجزئه بناء على
الظاهر ولوروى حصاة فوقع على حصاة فظفر الثانية في الرمي لم يجزئه لان النبي صلى الله عليه وآله لم يرم بها الا ابتداء ولوروى الى غير
الرمي لم يجزئه بخلاف ما لو روى صيد فوقع غيره صحت تذكيره لعدم القصد في الذكاة والرمي بعينه القصد ولو وقع على مكان اعلا من الجرة فخر جرة
في الرمي فلا قرب الاجزاء لحصولها في الرمي بفعله خلافا لبعض الشافعية ولوروى بمجاصة فالشبهة طارئة قبل وصولها لم يجزئه سواء رماها الظاهر في الرمي

الجمعة باليوم والليل منى جرة العقبة والمسكن الى البيت الثاني في روى جرة العقبة مسكنا اذا ورد منى يوم النحر وجب عليه فيه روى جرة العقبة وهي اقل من روى
والها باليوم والليل منى جرة العقبة والمسكن الى البيت الثاني في روى جرة العقبة مسكنا اذا ورد منى يوم النحر وجب عليه فيه روى جرة العقبة وهي اقل من روى

في يوم الجمعة

في النجس

سيد

اوسناي

هذه التمتع

استحب له غسله فان لم يغسله ورمى به اخرا لم يحصل الا مثقال وقال عطاء ومالك لا يستحب عن احد ولا يمان وسيا مباحث الرمي انشاء الله تعالى **النجس**

ان رمى من بطن الوادي ثم انصرف الى النجس فخر ثلثا وسنين بدنه ثم اعطى عليا فخر ما غبر واشركه في هديه ومن طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح في صفه حج رسول الله فلبا الصائبة لها فاقض حتى انتهى الى منى فخرى جرة العقبة وكان الهدى الذي جاء به رسول الله اربعاً وستين وجاء على اربعة وثلاثين

اوسنة وثلاثين فخر رسول الله ستاً وستين ونحراً على اربعة وثلاثين بدنه **مسئلة** هذا التمتع واجب باجماع العلماء قال الله فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى روى العامة عن بن عمر قال تمتع الناس مع رسول الله بالعمرة الى الحج فقدم رسول الله قال للناس من لم يستق الهدى فليطف

بالبيت بالصفا وطلبة وليقص ثم يمشي الى الجحيم ثم يمشي الى الجحيم فليصم ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله ومن طريق الخاصة قول الباقر في الصحيح في التمتع وعليه الهدى فقال افضله بدنه واوسطه بقرة واخسه شاة ولا فرق بين المكى وغيره فلو تمتع للمكى وجب عليه الهدى للعمرة **مسئلة**

وانما يجب الهدى على غير اهل مكة وحاضريها لان فرضهم التمتع اما اهل مكة وحاضريها فليس لهم ان يمتنعوا لان فرضهم القران والا فلا فليطعموا اهل مكة اجماعاً لان الله تعالى قال ان لم يكن اهل مكة حاضري المسجد الحرام وقال الصادق في الحسن عن المفرد قال ليس عليه هدى ولا ضحية واما القاد فانه يكفيه ما ساقه اجماعاً ويستحب له الاضحية لاصالة البراءة الذميمة وقال الشافعي ومالك وابو حنيفة اذ قرن بين الحج والتمتع لزمه وهو قال الشافعي يلزمه

بدنه وقال داود لا يلزمه شيء **مسئلة** قد بينا ان فرض المكى القران الا فلهذا فلو تمتع قال الشيخ يسقط عنه الفرض ولا يلزمه دم وقال الشافعي يصح تمتعه وقرانه وليس عليه دم وقال ابو حنيفة بكرة له التمتع والقران فان خالف وتمتع فعليه التحالف دون التمتع والقران واستدل الشيخ بقوله تعالى فمن تمتع الى قوله ذلك لمن لم يكن اهل مكة حاضري المسجد الحرام قال معناه ان الهدى لا يلزم الا من لم يكن اهل مكة حاضري المسجد الحرام ويجب ان يكون قوله ذلك اجماعاً

الى الهدى الى التمتع لان من قال من دخل ادى فله درهم ذلك لمن لم يكن عامياً فهم سنة الرجوع الى الجحيم الى الشرط ثم قال ولو قلنا انه راجع اليها وقلنا انه لا يصح منهم التمتع اصلاً كان قوماً **مسئلة** دم التمتع نسك عند علماء ثمانية قال اصحاب الراي لقوله تعالى في اليد تبجلناها لكم من شعاب الله لكم فيها خير فاذا كروا اسم الله عليها صواف فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها اخبوا منه جعلها من الشعاب واما بالاكل منها فلو كان جبراً لكان امرها بالاكل منها لو قال الشافعي ان جرة

الاخلاق بالاحرام من الميقات لانه مربة وهو مريد للحج والعمرة وحج من سنه وهو ممنوع فان ميقات حج التمتع عند ناهية وقد لحرم منه التمتع اذا احرمها الحج من مكة لزمه الدم اجماعاً اما عندنا فلا لانه اخل بالاحرام من المواقيت فلو في الميقات واحرم منه لم يسقط عنه الدم عندنا وظلت العامة يسقطون ويطلقون بقوله فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى لو احرم المفرد بالحج ودخل مكة بجازله ان يفسخه ويجعله عمرة بغيره فلو تمتع بها قاله علماء ناهية لانه لا يترك الطاعة وادعوا التمتع وليس بمجد لبثون مشروعية فان النبي امر اصحابه بذلك لم يثبت التمتع ويجب عليه الدم لبثون التمتع المقتضى **مسئلة** ما اذا احرم بالعمرة والى ما ناهى في غير اشهر الحج ثم احرم بالحج في اشهره لم يكن متمتعاً ولا يجب عليه الدم لانه لم يأت بالعمرة في زمان الحج فكان كالمفرد فان المفرد اذا اتي بالعمرة بعد اشهر الحج لم يجب عليه الدم اجماعاً ولو احرم بالعمرة في غير اشهر الحج واتي ما بغلها في اشهره من الطواف وغيره وحج من سنه لم يكن متمتعاً قاله الشيخ ولا يلزمه دم وهو واحد قولي الشافعي وبه قال اهل السنة في بركن من اركان العمرة في اشهر الحج وهو يستلزم ابقاء اركانها في التمتع قال الشافعي في القول الثاني يجب الدم ويكون متمتعاً لانه في ما صار

ولو نسك ولما عند المخالفين

العمرة في اشهر الحج واستدامة الاحرام بمنزلة ابتداءه فلو كان الوعد بالاحرام في اشهر الحج وقال مالك لا بد من اتمام الاحرام حتى دخلت اشهر الحج صلتها وقال ابو حنيفة اذا اتي ما كثر افعال العمرة في اشهر الحج صار متمتعاً **مسئلة** اذا احرم التمتع من مكة ونقض الميقات ثم منه الى عرفات لم يسقط عنه الدم للانية وقد بينا ان الدم نسك لاخير ان وقال الشافعي ان مضى من مكة الى عرفات لزمه الدم قولاً واحداً وان مضى الى الميقات ثم منه الى عرفات فقولان احدهما ادم عليه لانه لو لم يمسح الميقات لم يجب الدم فان عاد اليه محرم ما قبل التلبس بافعال الحج صار كانه احرم منه والثاني لا يسقط كما قلناه وبه قال مالك لان له ميقتين يجب مع الاحرام من احدهما الدم فاذا احرم منه وجب الدم ولم يسقط بعد ذلك كما لو عاد بعد التلبس بشيء من الناسك قال ابو حنيفة لا يسقط الدم حتى يعود الى بلد لانه لم يمسح الميقات فلم يسقط دم التمتع كما لو رجع الى دون الميقات وليس يجب ان يمسح موضع لا يجب عليه الاحرام منه ابتداء الشرع فلا يتعلق بسقوط دم التمتع بالعود اليه كسائر البلاد ودون الميقات ليس ميقاتاً بله **مسئلة** قد بينا ان ميقات حج التمتع مكة فاذا فرغ التمتع من افعال العمرة انشاء الاحرام بالحج من مكة فان خالف واحرم من غيرها وجب عليه ان يرجع الى مكة ويحرم منها سواء احرم من الكل او من الحرم اذا امكنه فان

في مسافتي حج في زمنه

يمكنه مضى على احرامه ثم افعال الحج ولا يلزمه دم لهذه الخالفة لان الدم يجب للتمتع فاجاب غيره صنفى بالاصل قال الشافعي ان احرم من خارج مكة وعاد الى مكة فلا شيء عليه ان لم يعد اليها ومضى على وجهه الى عرفات فان كان انشاء الاحرام من الحل فعليه دم قوله واحد وان انشاء من الحرم ففي وجوب الدم قولان احدهما لا يجب لان الحكم اذا اقلق بالحرم ولم يختص ببقية منه كان الجميع فيه سواء كذا في الهدى والثاني يجب لان ميقاته البلد الذي هو مقيم فيه فاذا ترك ميقاته وجب عليه الدم وان كان ذلك كله من حاضري المسجد الحرام **مسئلة** يشترط في التمتع النية على ما سبق فلو لم ينو لم يكن متمتعاً ولم يجب الدم وهو واحد قولي الشافعي في الاخر يكون متمتعاً ويجب الدم لانه اذا احرم بالعمرة هو الميقات وحج من سنه فقد صار جامعاً بينهما فيجب الدم والحق خلافه والفاروق والمفرد اذا اكلا جميعهما وجب عليهما الايتان بعمرة مفردة بعد الحج يحرم ان يمان بهما من في الحل فلو احرم ما من الحرم لم يصح ولو طافا وسعيهما لم يكونا معتمريين ولا يلزمهما دم وللشافعي قولان احدهما كما قلناه لكن خلاف الشافعي في المفرد خاصة والثاني تكون عمرة صحيحة ويجب الدم لنا انه يجب ان يقدم الخروج الى الحل قبل الطواف والسعي ثم يعود ويطوف ويسعى ليكون جامعاً في نسكه بين الحل والحرم بخلاف التمتع حيث كان له ان يحرم من مكة لان النبي لما انشأ على اصحابه الحج الى العمرة امرهم ان يحرموا بالحج من جوف مكة ولا بالحج لابلده من الخروج الى الحل للوقوف فيكون جامعاً في احرامه بين الحل والحرم بخلاف التمتع اوجب بانه ترك قطع مسافة لزمه قطعها باحرام وذلك لا يمنع من الاحساب بافعال العبادة **الجواب** انه لم يأت بالعبادة على وجهها فلا تكون محبة ولو

كتاب الحج

افترج عن نفسه فلما فرغ من الحج خرج الى ادى الحرفا عتقر لنفسه لم يعد الى الميقات ادم عليه كذا من تمنع ثم اعتمر بعد ذلك من ادى الحرف وكذا الوارد عن غيره او تمنع او فترج ثم اعتمر من ادى الحرف كل هذا ادم عليه لترك الاحرام من الميقات بلا خلاف واما ان افترج عن غيره ثم اعتمر لنفسه من خارج الحرم ودون الحرف قال الشافعي في القديم عليه وقال اصحابه على هذا لو اعتمر عن غيره ثم حج عن نفسه فاحرم بالحج من جوف مكة فعليه ترك الاحرام من الميقات وعندنا انه لا ادم عليه للاصل ولو اعتمر في شهر الحج ولم يحج في ذلك العام بل حج من العام المقبل مفردا عن العترة لم يجب الدم لانه لا يكون متمتعاً وهو قول عامة العلماء الا قوله شاذ عن الحسن البصري فبين اعتمر في شهر الحج فهو متمتع حج اول الحج واهل العلم كافة على خلافه لقوله نعم فمن تمنع بالعترة الى الحج وهو يقضي المولاة بينهما ولا ان الاجماع واقع على من اعتمر في غير شهر الحج ثم حج من عامه ذلك فليس يتمتع فهذا اولى لكثرة الباعدين بها **مسألة** ان قد بينا ان المتمتع بعد فترج من العترة لا ينبغي له ان يخرج من مكة حتى ياتي بالحج لانه صار مرتبطاً به لا يخلو فيه لقوله دخلت العترة في الحج هكذا وشبك بين اصابعه قال الله تعالى واتموا الحج والعمرة لله فلو خرج من مكة بعد احواله ثم عاد في الشهر الذي خرج منه صح له ان يتمتع ولا يجب عليه تجديد عمرة وان عاد في غير الشهر اعتمر اخرى وتمتع بالاخيرة ووجب عليه الدم بالاخيرة ولا يسقط عنه الدم لقوله نعم فما استيسر من الهدى وما تقدم من الاحاديث الدالة على صحة العترة ان رجوع في الشهر الذي خرج فيه وجوب عادتها ان رجوع في غيره وعلى التقديرين يجب الدم وقال عطاء وأحمد واسحق الخزاز في سفره بعد تقصر الصلوة في مثل سقط الدم لقول عمر بن الخطاب اعتمر في شهر الحج ثم اقام فهو متمتع فان خرج ورجع فليس يتمتع وهو محمول على من رجع في غير الشهر الذي خرج فيه جمعاً بين الادلة وقال الشافعي ان رجوع الى الميقات فلا ادم عليه قال اصحاب الراي ان رجوع الى مصره بطلت متعته والا فلا وقال مالك ان رجوع الى مصره او الى غير ابعده من مصره بطلت متعته والا فلا وقال الحسن وهو متمتع وان رجع الى بلدته واخبره ابن المنذر **مسألة** انما يجب الدم على من احل من احرام العترة فلو لم يحل وادخل احرام الحج عليها بطلت المتعة وسقط الدم وبه قال احمد قال عاتشه خرجنا مع رسول الله عام حجة الوداع فاهلنا بعمرة فقدمت مكة وانا حايض لم الحف بالبشر ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك الى رسول الله فقال انقضي امسك وامشي بالحج ودعي العترة قالت عاتشه ففعلت فلما قضينا الحج ارسلنا مع عبد الرحمن بن ابي بكر الى النخع فاعتمر معه فقال هذه مكان عمتك قال عترة فقضى الله جهها وعتها ولم يكن شيء من ذلك هدى ولا صوم ولا صدقة ولا ن الهدى انما يجب على المتمتع والتقدير بطلان متعته اما المكي لو تمتع وجوزناه فانه يجب عليه الهدى لو دخل الا فاقى متمتعاً الى مكة نادوا للاقامة بها بعد متمتع فعليه دم المتعة اجمع عليه العلماء ولا يترى بالغرم على الاقامة لا يثبت له حكمها ولو كان مولداً ومنشأه مكة فخرج منتقلاً مقبلاً بغيره ثم عاد اليها متمتعاً او بالاقامة او غيرهما في لها فعليه دم المتعة وبه قال مالك والشافعي واحمد واسحق لان حضور المسجد الحرام انما يحصل بنية الاقامة وفعلها وهذا انما نوى الاقامة اذا فرغ من افعال الحج لانه اذا فرغ من عترة فهو نوى للحج فخرج الى الحج فكان انما نوى ان يقيم بعد ان يجب الدم **مسألة** الا فاقى اذا ترك الاحرام من الميقات وجب عليه الرجوع اليه والاحرام اليه الاحرام من مع الفدية فان عجز احرم من دونه لعمرة فاذا احل احرم بالحج من عامه هو متمتع وعليه دم المتعة ولا ادم عليه لاحرامه من الميقات لانه تركه للضرورة قال ابن المنذر وابن عبد البر اجمع العلماء على ان من احرم في شهر الحج بعمرة واحل منها ولم يكن من حاضري المسجد الحرام ثم اقام بمكة حلالاً ثم حج من عامه انه متمتع عليه دم المتعة وقال بعض العامة اذا تجاوز الميقات حتى صار بينه وبين مكة اقل من مسافة القصر واحرم منه فلا ادم عليه للمتعة لانه من حاضري المسجد الحرام وليس يجب ان حضور المسجد انما يحصل بالاقامة به ونية الاقامة وهذا لم يحصل منه الاقامة ولا يثبتها ولقوله نعم ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام وهو يقضي ان يكون المانع من الدم السكنى وهذا ليس بساكن **مسألة** الهدى انما يجب على المتمتع وهو المحرم بالعمرة في شهر الحج فان احرم بها في غير شهر فليس يتمتع ولا ادم عليه جماعاً لان العلم فيه خلاف الا قولين ناديين احدهما قول طائفة من اصحابنا ان شهر الحج ثم اقام حتى يحضر الحج فهو متمتع والثاني قول الحسن من اعتمر بعد النحر في عترة تمنع قال ابن المنذر لان العلم احداهما قال بواحد من هذين القولين اما الواحرم في غير شهر الحج ثم اقام حتى يحضر الحج فهو متمتع والثاني قول لا يصح له المتمتع بتلك العترة وبه قال احمد وجابر واسحق والشافعي واحمد لقولهم وقال في الاخر عترة في الشهر الذي يطوف فيه به قال الحسن والحكم في شهر صفر والثوري قال طائفة من عترة في الشهر الذي يدخل فيه الحرم وعطاء عترة في الشهر الذي يدخل فيه وبه قال مالك قال ابو حنيفة ان طواف العترة اربعة اشواط في غير شهر الحج فليس يتمتع وان طاف الاربعة في شهر الحج فهو متمتع والحق ما قلناه لانه بمنك لانتم العترة الابعة في غير شهر الحج فلا يكون متمتعاً كالوطاف في غير شهر الحج او طواف في الاربعة فيها ولقول الصادق نعم فمن تمنع في شهر الحج ثم اقام بمكة حتى يحضر الحج فعليه شاة ومن تمنع في غير شهر الحج ثم جاؤ حتى يحضر الحج فليس عليه دم انما هي حجة مفردة **مسألة** المملوك اذا حج باذن مولاه متمتعاً يجب عليه الهدى لا على مولاه اجماعاً لقوله نعم عبد المملوك لا يقدر على شيء وفي قول شاذ للشافعي يجب على مولاه ان يهدى عنه لقضن ان ذلك ليس بمجيد لان فرض غير الواجد الصوم ولا فاقداً كالعبد لان الحسن العطاء سال الصادق عن رجل ام مملوك ان يتمتع بالحج عليه ان يذبح عنه قال لا لان الله تعالى يقول عبد المملوك لا يقدر على شيء اذا ثبت هذا فان المولى يتخير بين ان يذبح عنه او ياره بالصوم عند علمائنا وهو احدى الروايتين عن احمد لقوله تعالى فما استيسر من الهدى يتقدر بقليل المولى يصير موصراً لان جميل بن دراج قال في الصحيح سال جل الصادق عن رجل ام مملوك ان يتمتع قال نعم فليصم وان شئت فاذبح عنه وفي الرواية الاخرى عن احمد لا يجزئ الذبح عنه ويلزم الصوم عينا قال الثوري والشافعي واصحاب الراي لانه غير مالك ولا سبيل له الى التملك لانه لا يملك بالملك بفساد مضاركا العاجز الذي يتعذر عليه الهدى فيلزم الصوم **مسألة** الواجب على المملوك من الصوم ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله كالحرة قال الشافعي واحمد في حكم الروايتين لصوم قوله نعم فمن لم يجد ولا يصوم وجب له حله من احرامه قبل اتمائه فكان عشرة ايام كصوم الحرة قال احمد في الرواية الاخرى يصوم عن كل مد من قيمة الشاة يوماً والعشرة الصوم كالعبد يجب عليه ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع وقال بعض العامة يجب لكل مد من قيمة الشاة يوم ويطلق بالابتداء يقول عمر بن الخطاب بن الاسود فان وجدت سعة فاهد وان لم تجد فاصم ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع ولو لم يجد مولى المملوك عنه يعين عليه الصوم ولا يجوز لمولاه منعه عن الصوم لان الصوم واجب فلا يحل له منعه عنه كرمضان ولو اعتق المملوك قبل الوتوف بالموت فغير

في احرام الحج
ان ذلك

موقت ما كان وجوبه موقفا اعتبرنا القدرة عليه موضعه كالماء في الطهارة اذا عدم في مكانه تنقل الى الزاوية لوبلغ الصبر وجب على وليه ان يذبح عنه
للعنه فان لم يحل فليصبر عنه عشرة ايام والدية ولحقه الدفنة

ارادة الدم متعدة فلا يتخلص الذبوح هديا الا بالقصد ويجب شئها لما على جنس الفعل وجهته من كونه هديا او كفارة او غير ذلك صفته من وجوب نذوب

نحوه بدیه بنفسمه لما رواه العامة عن ابن الحنفی قال شهدت رسول الله في حجة الوداع والى باليد فقال ادع الى ابا حسن فدعني على فقال

منها سنا وستين وخمسة وعشرون واربعة وثلاثون وفي رواية ساكنة ثم مائة وثلاثة عشر من ارباعا وستين وستا وستين وجاء على اربع وثلاثين وستا وثلاثين فخرسوا

الذي حج رسول الله ﷺ هدي بيده ولولم يحسن الذباجة ولاها غيره واستحب له ان يجعل يده مع يد الذباج وبنوى الذباج عن صاحبها لانه فعل يدخل الثبا

ففي الصحيح عن الضحية بخطي الذي يذبحها فيسبح عن صاحبها الخيري عن صاحب الضحية قال نعم انما له ما نوى **مسألة** يستحب نحو الابل فائمه من الجانب

البدن معقولة اليسرى قائمة على ما بقى من قواها ومن طريق الخاصة قول ابى الصباح الكاظمي سالت الصادق كيف تخرج البدن قال تخرج من فم

[illegible]

الصحیح عن الصادق یقول اذا دمج المسلم ولیم ونشی فکل من ذبیحته وسم الله علی ما ناکل **مسئل** یجب النحر الذبیح فی هذا التمتع بمنی عند علمائنا

نه مستحب ان الواجب بخبره بالجزم وقال بعض العامة لو زجج في الحبل ورفقه في الحزم اجزاء له لقوله كل منى مخر وكل فجاج مكة مخر وطريق ونحن نقول بموجبه

ثُمَّ قَالَ مَا يَلْزَمُ الْحَرَمَ مِنْ فِدَاءٍ عَنْ صَيْدٍ أَوْ غَيْرِهِ بِذِكْرِ وَنَحْوِهِ بِمَكَانٍ كَانَ مَعْتَمَرًا وَبَنِيَّ أَنْ كَانَ حَاجًّا لِقَوْلِهِ ثُمَّ نَحَلَهَا إِلَى السَّيِّدِ ^{الْعَتَمِي} وَقَالَ تَعْبُدُهَا بِالنَّحْلِ

في الحرم وروى الأبرم وأبو اسحق الجورجاني في كتابيهما عن أبي سماء مولى عبد الله جعفر قال كنت مع الحسين بن علي فآشفتني حسين بن علي بالسفيا
أدوي سله إلى رأسه فحلقه ونحى عنه بالسفيا وأبى الله في ذلك فبطلت لآله الزمخدر وأمنه إلى رواية الثانية وما وجد في نسخة الجرم وحب تفرقة في نسخة

لان المقصود من بحر الجمر التوسعة على ما كينه هذا لا يحصل باعطاء غيرهم ولا نترك مختص بالبحر فكان جميعه مختصا به كالطواف وسائر مناسك مكة

الآخري لان التمتع بالعمرة الى الحج انما يحصل بعد وجود الحج منه ولا يحصل ذلك الا بالوقوف لقول النبي الحج عرفته لانه قبل ذلك معرض للفوات فلا يحصل

ج : ہاں ، اگرچہ اس کا اثر کم ہے ، لیکن اس سے بھی بہتر ہے ۔

الشيخ
في تاريخه
مع آف

عزیز

وفاست و
وفاست

ولو احرم بالجماع ولو كان ثم صام وجد الهدى لم يجز له الصوم وتعين عليه الهدى فلو ما ان اشترى الهدى من صلبه لانه دين ولو ما ان من وجب عليه الهدى اخرج
من صلبه لانه دين **مسألة** من وجب عليه بدنة في كفارة او نذر او يجهل كان عليه سبع شياه على الترتيب عندنا وهو احدى الروايتين عن احمد لما رواه
العامر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قال ان علي بدنة وانا موسر لها ولا اجد لها فاشترها فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يذبح سبع شياه فذبحهن ومن طريق الخاصة قول الصادق
عليه السلام في الرجل يكون عليه بدنة واجبة في فداء قال اذا لم يجد بدنة فسبع شياه فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة او في منزله والترتيب على عدم
الوجدان يدل على الترتيب قال احمد في الرواية الاخرى انها على التحية لان الشاة معدولة بسبع بدنة وهي الجذب لكانت اولى من منع المعادلة **اذ اعرفت**
هذا فلو لم يتمكن من سبع شياه صام ثمانية عشر يوما للرواية عن الصادق ولو وجب عليه سبع شياه لم يجزه بدنة وفوقه بين وجوب السبع من جزاء الصيد
وبين وجوبها في كفارة محظورة فذهب الى الجواز في الثاني لان الواجب استيسر من الهدى هو شاة او سبع بدنة وقد كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يسبقونهم في
البقرة او البدنة فذهب الى المنع في الاول لان سبعة من الغنم اطيب لحما من البدنة فلا يعادل الى الاواني ولو وجب عليه بقرة فلا تقرب جزاء بدنة لانها اكثر لحما
او ضرر ولو لم بدنة في غير النذر وجزاء الصيد قال احمد يجزئه بقرة لان جابر قال كان نحر البدنة عن سبعة فقيل له والبقرة فقال وهل هي الا من البدن والحق خلا
اما النذر فان عين شيئا انصرف اليه وان اطلق في النذر واللفظ اجزاء ايها كان وهو احدى الروايتين عن احمد في الثانية تعين البدنة وهو قول الشافعي في الجحش
الخاص من الاحكام **مسألة** الهدى كان واجبا لم يجز الواحد الا عن احد حاله الاختيار وكذا مع الضرورة على الاقوى به قال مالك في بيعهن الصور
على الفاء منهم للاحتياط وقول الصادق في الصحيح يجزئ البدنة والبقرة في الامصار عن سبعة ولا يجزئ بمنا الا عن واحد والشيخ في آخره يجزئ مع الضرورة
عن سبعة وعن سبعة لما رواه العامر عن جابر قال كنا نمنع مع النبي صلى الله عليه وسلم في البقرة عن سبعة فنترك فيها ومن طريق الخاصة ما رواه حمران في الحسن قال عرفت
البدنة سنة بمنى حتى بلغت البدنة مائة دينار فمثل الباقر عنه لك فقال اشتركوها فيها قال قلت كم قال ما خف فهو افضل فقال قلت عن كم يجزئ فقال عن
سبعين ويحتمل ان يقال ان ملك واحد الثمن وجب عليه ان يهدي عن نفسه باثر العاخر عن الثمن وبعضه للصوم ولو تمكن كل واحد منهم على بعض الثمن بحيث يحصل
الهدى جازا لا اشتركا لانه انفع للفقراء من الصوم قال سوادة الفطان للصادق ع ان الاضاح قد عرفت علينا قال فاجتمعوا فاشترى واخروا فاشترى وهاهنا بينكم فلما
فلا تبلغ نفقتنا ذلك قال فاجتمعوا فاشترى وبقرة فيما بينكم فلما فلا تبلغ نفقتنا ذلك قال فاجتمعوا فاشترى واشاة فاذبحوها فيما بينكم فلما يجزئ عن سبعة قال
نم وعن سبعين وقال الشافعي يجوز للسبعين ان يشتركوها في بدنة او بقرة سواء كان واجبا او تطوعا وسواء اذ جمعهم القربة وبعضهم واراد الباقون اللحم وقال ابو حنيفة
يجوز اشتركا السبعة في البدنة والبقرة اذا كانوا متقربين كلهم تطوعا كان او فرضا لا يجوز اذ لم يرد بعضهم القربة والشيخ في الشرط في خلاف اجتماعهم على قصد القربة
سواء كانوا متطوعين او مفترضين او بالتقريب سواء اتفقت مناسكهم بان كانوا متقربين او قارنين او اقربوا **اذ اعرفت هذا** فقد شرط علمنا
في المشركين ان يكونوا اهل حوان واحد لقول الصادق ع تجزئ لبقرة عن خمسة يعني اذا كانوا اهل حوان واحد لما التطوع فجزئ الواحد عن سبعة وعن سبعين
حال الاختيار سواء كان من الابل والبقرة والغنم لاجما **مسألة** الهدى ما تطوع كالحاج والمعتمر اذا ساق معه هديا بدنة نحره بمنا بمكة من غير ان يشعروا
او يقلد فهداهم يخرج عن ملك صاحبه بل له التصرف فيه كيف شاء من بيع وغيره ولو تلف لم يكن عليه شيء واما واجب هو ثمان احدى املوا واجب بدنة وعهد
او يمن والثاني واجب غير الهدى المتنع وما وجب بترك واجب فعل محظور والواجب البدنة وشبهه ثمان احدى املوا ان يطلق النذر فيقول لله على ان الهدى بدنة
مثلا ويكون حكمه حكم ما وجب بغير النذر والثاني ان يعينه مثل الله على ان الهدى هذه البدنة فيزول ملكه عنها ويقطع تصرفه عنها امانا للمساكين في يده وعليه ان يشعروا
الى المنحر ويتعلقون بغير النذر دون ذمة النذر بل يجب عليه حفظه وايصاله الى المحل فان تلفت بغير تقرب او سرق او ضل كذلك فلا ضمان واما الواجب المطلق
كهدى المتنع وجزاء الصيد والنذر غير المعين فاما ان يسوقه في يده الواجب من غير ان يعينه بالقول فهدا لا يزول ملكه عنه لا بد منه فهدا لا يصرف فيه باشاء
من انواع التصرف كالبيع والهبة والاكل وغير ذلك لعدم تعلق حق الغير فان عطب تلف من مال الانسان عاب له بغيره ذبحه عليه الهدى الذي كان واجبا عليه لشغل ذمة
فلا يبرأ الا بايصاله الى مستحقه كالمديون اذا حل الدين له صاحب فلتلف قبل وصوله اليه اما ان يعين الواجب عليه بالقول فيقول هذا الواجب فانه يتعين الواجب فيه
من غير ان تبرأ الذمة منه ويكون مضمونا عليه فان عطب وسرق او ضل ما د الواجب ذمة المدينون اذا باع صاحب الدين سلعة بغير تلفت قبل التسليم فان الدين
الى منتهى ما ثبت ان يتعين بالقول فانه يزول ملكه عنه وينقطع تصرفه وعليه ان يسوقه الى المنحر ولا يجوز له بيعه ولا اخراجه بدله فان وصل منه والاسقط التعيين
ويجب عليه خراج الذي ذمة ولا يعلم خلافا في ذلك كله الا من اذ حنيفه فانه لا يجوز له اخراجه بدله لان القصد نفع المساكين وبطلان ما يرجع الى الصلة بالابطال وسأل
محمد بن مسلم في صحيح حداهما عن الهدى الذي يقلد او يشعثره يطيب قال ان كان تطوعا فليس عليه غيره وان كان جزاء او نذر فاضليه بدله **مسألة** لو ذبح الواجب
غير المعين فسرقا وعصب بعد الذبح فلا قربان جزاء وقال احمد والثوري بعض اصحاب مالك والشافعي والراي لا نأدى الواجب عليه فبرئ منه كالوفاء لان الواجب
هو الذبح والتفريق ليس واجبة لا لو خلى بدنه وبين الفقهاء اجزاء وان لم يفرق عليهم ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لما نحر من ثاء فليقطع وقال الشافعي عليه لا عادة لانه لم يوصل
الحق الى مستحقه فاشبهه بالذبح والفرق ظاهر فانه مع الذبح والتخليط يحصل فعل الواجب بخلاف المقبس عليه لو عين بالقول الواجب غير المعين يمين فان عطف او عفا
لم يجزه لان الواجب الذمة هدى سليم ولم يوجد فيرجع الهدى الى ملكه يصنع به ما شاء من بيع او هبة او اكل وغيره اذ قال الشافعي واحد واسحق وابو ثور ورواها
الراي لما رواه العامر عن بن عباس قال ما ذا اهديت هديا واجبا فطبق فاحره بمكان ان شئت واهداه ان شئت وتقوبه في هدي اخر ومن
طريق الخاصة رواية الحلبي الحسن قال سالت عن الهدى الواجب ان اصابه كسر وعطب ايديعه صاحبه يستعين بثمنه في هدي اخر قال يدفعه بيمينه بثمانية مئة
هدا اخر وقال مالك باكل ويطعم من اجب من الاغنياء والفقراء ولا يبيع منه شيئا والا في نحر وذبح ما وجب ذمة معا فان باعه تصدق بثمنه ولو اذبح
محمد بن مسلم الصحيح عن حداهما قال سالت عن الهدى الواجب ان اصابه كسر وعطب ايديعه صاحبه يستعين بثمنه في هدي اخر قال يدفعه بيمينه بثمانية مئة
بثمنه وليهدى اخر واجبا هديا في ذمة ذبحه الا قربان على الاستحباب لو عين معيبا لا يجزئه لم يجزئه لان الواجب السليم فلا يخرج عن العهد
بدونه ولا يلزمه ذبح بخلاف ما لو عين السليم **اذ اعرفت هذا** فان تعين الهدى يحصل بقوله هذا هدي وباشعاره وتقليده مع نية الهدى به قال

كان
في ان الهدى
واجبا للمعتمر
من عرفة

عمان ذمة عيانه

كتاب الحج

التوري واستحق ولا يحصل بالشراء مع النية ولا بالنية المحضة في قول اكثر العلماء وقال ابو حنيفة يجب الهدى في نية مع النية وليس بمجدد لاصالة عدم التعيين
مسئله لو سرق الهدى من حرز اجزاء عن صاحبه ان اقام بدله فهو افضل لان معونه بن عمار في الصحيح الصادق عن رجل اشترى اضيعة فانت او سرق
 قبل ان يذبحها قال لا بأس وان بدلهما فهو افضل وان لم يشتر فليس عليه شيء ولو عطب الهدى في مكان لا يجد من يتصدق عليه فليكن كتابا ويضعه عليه
 ليعلم المار به انه صدق لان عمر بن حفص الكلبي سأل الصادق عن رجل ساق الهدى فغطى موضع لا يقدر على ان يتصدق به ولا من يعلم انه هدى قال يخرجه
 يكتب كتابا ويضعه عليه يعلم من يمر به انه صدق ولا تحل له بيعه بغير بيع تصديق ولو ضل الهدى فاشترى مكانه غيره ثم وجد الاول فخير بين ذبح ايهما شاء فان ذبح
 الاول جاز له بيع الاخر وان ذبح الاخر لم ينجح الاول ايضا ان كان قد اشعره وان لم يكن اشعره جاز له بيعه وبه قال عمر بن عبد الله بن عباس ومالك والشافعي واستحق
 لما رواه العامة عن عائشة انها اهدت هديين فاضلتهما فابعت اليها بن الزبير هديين فخترتهما ثم عاد الضالان فخترتهما وقالت هذه سنة الهدى فمن طريق الخاصة
 رواية ابى بصير انه سأل الصادق عن رجل اشترى كبشاً فهدى منه قال يشترى مكانه اخر قلت ثم وجد الاول قال ان كانا جميعاً فابعتين فليذبح الاول وبيع الاخر
 وان شاء ذبحه وان كان قد ذبح الاخر الاول معه قال اصحاب الراي يصنع الاول ماشاء واما اخر الاول مع الاشعار فلرواية الحلبي الصحيحة عن الصادق في الرجل
 يشترى البنية ثم تضل قبل ان يشعرها او يقدلها فلا يجد لها حتى ياتي مني فيخبر ويهدى به قال ان لم يكن اشعرها فاني من مال الله ان شاء خبزها وان شاء باعها وان كان
 اشعرها **مسئله** لو غصبتا فذبحهما عن الواجب عليه لم يجز سواء رضي المالك ولم يرض سواء عوضه عنها ولم يعوضه عنه لم يكن ذبحه قربة بل كان ذبحاً
 عنه فلا يكون خارجاً عن العمد به وبه قال ابو حنيفة بخبره مع رضاء المالك ولو ضل الهدى فوجد غيره فان ذبحه عن نفسه لم يجز عن احد منها عدم النية
 من صاحبه لا يجزى عنه ولا عن الذابح لانه مني عنه وان ذبحه عن غيره من صاحبه لا يجزى لرواية منصور بن حازم الصحيحة عن الصادق في رجل اخبرني قال ان
 كان خمره بمنى فذبحها عن صاحبه الذي ضل عنه وان كان خمره في غير منى لم يجز عن صاحبه بل يذبح لواجب الضالة ان يعرفه ثلثة ايام فان عرفه صاحبه الاذبحه لرواية
 محمد بن مسلم الصحيح عن جدهما قال اذا وجد الرجل هدياً فليعرفه يوم النحر واليوم الثاني والثالث ثم ليذبحهما عن صاحبهما عشية الثالث ولو اشترى هدياً فذبحه
 فغيره غيره وذكر انه هدى ضل عنه فام بدله بذلك كان له الحمر ولا يجزى عن واحد منهما اما عن صاحبه فعدم النية منه ومن الذابح واما عن المشتري فلا شفاء ملكه
 ولصاحبه الارش لرواية واذا عين هدياً صحيحاً عما في منتهى ذلك وعاب عيباً يمنع الاجزاء بغير تقريط لم يلزمه اكثر مما كان واجبا في منتهى لان الزايد لم يجب الزايد الذي
 واما تعلق البعير فنقط تبليها ولو تلفت او فطر فتلقت قال قوم يجب مثل المعين لان الزايد يتقرب به حق الله تعالى فذبحه لرواية ضمانه كالهدي المعين ابتداء وفيه نظر
مسئله اذا ولدت الهدية وجب نحرها او ذبحها سواء عينه ابتداء او عينه بدلا عن الواجب في منتهى لما رواه عن علي انه ناه رجل ببقرة قد ولد لها فقال لا
 تشرب من لبنها الا ما فضل عن ولدها فاذا كان يوم الاضحية ضحيت بها وولدها عن سبعة ومن طريق الخاصة قول الصادق في ان نحت بدلك فاحلبها ما لم يضر بولد
 ثم انحرها جميعاً فلكا شرب من لبنها واسقى في نعم ولو تلفت المعينة ابتداء او تبعية وجب ما قبلها ووجبه في الولد لانه يتبعها في الوجوب حاله اتصالها بها ولم
 يتبعها في ذبحها لانه منفصل عنها فكان كولد المعينة اذا ردها المشتري لم يطل البيع في الولد **مسئله** يجوز ركوب الهدى بحيث لا يضر به وبه قال
 الشافعي ومن المنذر واصحاب الراي احدى الروايتين لما رواه العامة ان رسول الله قال اركبها بالمعروف اذا البحث اليها حتى تجد ظهرا ومن طريق الخاصة
 قول الصادق في قول الله عز وجل لكم فيها منافع الى اجل مسمى قال ان احتاج الى ظهورها ركبها من غير ان يعنف بها وان كان لها لبن حلبها حلالا بالانها كما وقال
 احدى الروايات الاخرى لا يجوز لتعلق حق الفقراء بها ومنع عموم التعلق **مسئله** لا يجوز له شرب لبنها ما لم يضر بها ولا بولدها لرواية العامة عن علي ولا يشرب
 لبنها الا ما فضل عن ولدها ومن طريق الخاصة قول الصادق ان كان لها لبن حلبها حلالا بالانها كما ولا بقاء اللبن في الضرع مضرة ولو شرب ما يضر بالام وبالولد
 ضمن ولو كان بقاء الصوف على ظهرها يضر بها ازاله تصدق به على الفقراء وليس له التصرف فيه بخلاف اللبن لان اللبن لم يكن موجودا وقت التعيين فلا تدخل
 فيه كالركوب غير من المنافع **مسئله** هدى التمتع من السنة ان ياكل صاحبه منه وبه قال بن عمر وعطاء والحسن استحق ومالك احدى واصحاب الراي لقوله تعالى
 تكلوا منها واطعموا القانع والمعتر وما رواه العامة عن مسلم ان النبي امر من كل بدنة بضععة فجعلت في قدر فاكل هو وعلى من لحمها وشربا من مرقها ومن طريق
 الخاصة قول الصادق اذا ذبحت وحضت فكل اطمع كما قال الله تعالى فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر قال الشافعي لا ياكل منه هدى وجب له الا حرام فلم يجز الاكل منه
 الكفارة وهو قايماً فلا يعارض القرآن مع الفرق فان دم التمتع دم نسك بخلاف الكفارة وينبغي ان يقسم فلا تأكل ثلثة ويهدى ثلثة ويتصدق على الفقراء بثلثة
 ولو اكل دون الثلث جاز وقد روى سيف الثمار في الصحيح عن الصادق ان سعد بن عبد الملك قدم حاجا فلقى ابي فقال اني مسقت فكيف اصنع فقال له ابي اطمع
 اهلك ثلثا واظم القانع والمعتر ثلثا الحديث اختلف علماء وانا في وجوب الاكل واستحبابه وعلى الوجوب لا يضمن بتركه بل ترك الصدقة لانه المظا الاصلي من الهدى
 ولو اخل بالاهداء فان كان بسبب كله ضمن وان كان بسبب الصدقة فلا **مسئله** لا يجوز له الاكل من كل هدى واجب غير هدى التمتع بجمع علماءنا
 وبه قال الشافعي لان جزء الصيد بدل والنذر جعل لله ثم والكفارة عقوبة وكل هذه تناسب جواز السنن والرواية قال الصادق في كل هدى من نقصان
 الحج فلا تاكل وكل هدى من تمام الحج فكل وعن احدى روايته تناسب مذهبا لانه يجوز الاكل من دم المتعة والقران عندنا غير واجب فيجوز الاكل منه وهو قول
 اصحاب الراي عن احدى روايته ثلثة لا ياكل من النذر وجزء الصيد ولا ياكل مما سواهما وبه قال بن عمر وعطاء والحسن البصري واستحق وقال بن ابي موسى
 لا ياكل ايضاً من الكفارة ولا ياكل مما سوى هذه الثلثة وهو قول مالك واما هدى التطوع فيسحب الاكل منه اجماعاً للانية ولان النبي اكل هو وعلى من هدى
 ولقول الباقر اذا اكل الرجل من الهدى تطوعاً فلا شيء عليه ينبغي ان ياكل ثلثة ويهدى ثلثة ويتصدق بثلثة هدى التمتع وهو القديم للشافعي في اخره
 ياكل النصف يتصدق بالنصف الاية تقتضي الاكل واطعام صفتين فاستحببت التسوية ولو اكل الجميع في التطوع لم يضمن وهو قول بعض الشافعية وقال بائيم
 يضمن واختلفوا فقال بعضهم يضمن القدر الذي لو تصدق به جزاه وقال بعضهم يضمن قدر النصف والثلث على الخلاف ولو لم ياكل من التطوع لم يكن به باهر
 اجماعاً ولو اكل ما منع من الاكل منه ضمنه بمثله لجماع لان الجملة مضمونة بمثلها من الحيوانات فكذلك البعاضها ولو اطعم غنياً ما له الاكل كان جائزاً لانه يسوغ له اكله
 فيسوغ له اهداره ولو باع منه شيئاً او تلفه ضمنه بمثله لانه ممنوع من ذلك كما منع من عطية الجزار ولو تلف اجنبى منه شيئاً ضمنه بقيته لان المثلث من غير

ذبح

عن صاحبه ذبحه

عن صاحبه ذبحه

مسئله

والقران

ذوات الامثال فلزمه قيمته **مسألة** الدماء الواجب بغير القران اربعة اقسام فمن تمنع بالعمرة الحج فاستيسر من الهدى دم الحلو وهو غير
قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او بهذى من ماله ففقدته من صيام او صدقة او نذر هدى الجحش على التحية قال الله تعالى ومن قتل منكم متعمدا فجزاء مثله ما
تقتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدى بالغ الكعبة وهدى الحصاد قال الله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى لا بلالة الاصل **مسألة** قد سلف
ان ما يساق في احرام الحج يدعى او يخرج بمعنى ما يساق في احرام العمرة يخرج ويدعى بمكة وما يلزم من فداء يخرج بمكة ان كان معتمرا وبني ان كان حاجا ويجب تفرقة
على مساكين الحرم وهو من كان في الحرم من اهل مكة ومن غيرهم من الحاج وغيرهم ممن يجوز دفع الزكاة اليه كذا الصدقة من مصر فها مساكين الحرم ما الصوم فلا يختص بمكة
دون غيره اجماعا والى دفع من ظاهره الفقر فبان غنيا فالوجه الاجزاء وهو احد قولي الشافعي فلا يجوز تفرقة بغيره غير الحرم لا يجوز فعله لفقراء اهل الذمة وبه قال الشافعي
واحد ابو ثور لانه كافر فيمنع من الدفع اليه لجهنم قال اصحاب الراي يجوز ولو نذر هدايا مطلقا او معينة والحق مكانه وجب صرفه في فقراء الحرم وجوز ابو حنيفة رحمه
حيث شاء كالنذر والصدقة لثبته وهو باطل لقوله تعالى ثم جعلها الى البيت العتيق لان الحلاق النذر ينصرف الى اليهود شرعا وهو الحرم ولو عين موضعه غير الحرم مباحا
ليس فيه ضم وشئ من انواع الكفر كسبوت البيع والكاس جازما رواه العامة ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال في نذر ان انخرطوا نذر قال لا قال وفي نذر انك ومن طهر نذر
قول الكاظم في جل جعل الله عليه بدنه يخرجها بالكون في سكره فقال عليه بن يخرجها حيث جعل الله عليه ان لم يكن سمي موضعا يخرجها في فناء الكعبة ولو كان الى موضع
منه غير لم يجب عليه لانه نذر في معصيته ولو لم يتمكن من ايصاله الى المساكين بالحرم يلزمه ايصاله ولو تمكن من نفاذه وجب **مسألة** يستحب شعار الابل بان يشق
صفحة سنامها من الجانب الايمن ويملط بالدم ليعلم انه صدقة ذهب اليه علما وانا اجمع وقال عامة اهل العلم بمشروعة شعار الابل والبقر بغير ما رواه العامة عن عايشة
فالت قللت فلا بد هدى النبي صلى الله عليه وسلم ثم اشعرها وقلدها ومن طريق الخاصة قول الصادق في كيفية شعار البدن تشعروها في ركبة شق سنامها الايمن قال ابو حنيفة لا
يجوز لا شعار ولا نذر مثله ولا شئ له على ابلاد الحيوان ولا حجة فيه لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله لغرض صحيح فاشبهه الكى الوسم والفصد والغرض عدم اختلاطها بغيرها وابعثه المساكين
اذ ضلت متناع للصوم منها وقال مالك ان كانت البقرة ذات سنام فلا يابس بشعارها والا فلا ويستحب تقليد الهدى بان يجعل في رقبته فعل قد صلى فيه وهو
مشتري بين الابل والبقر والغنم وبه قال احمد لما رواه العامة عن عايشة قالت كنت فتل الفلاد النبي صلى الله عليه وسلم فيقلد الغنم ويقوم في اهل حلالا ومن طريق الخاصة قول الباقر
في الصحيح كان الناس يقلدون البقر والغنم وانما تركه الناس حديثا وقال ابو حنيفة مالك لا يسبق تقليد الغنم ولا لنقل وقد بينا النقل **اعرف هذا**
فان الاشعار يكون في صفحة السنام من الجانب الايمن عند علما سنا وبه قال الشافعي واحد ابو ثور لما رواه العامة ان النبي صلى الله عليه وسلم هدى حليفة ثم دعى بيده فاشعرها من
صفحة سنامها الايمن وملت الدم عنها بيده ومن طريق الخاصة قول الصادق ويشق سنامها الايمن ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب السنام في شانه كذا قال مالك ابو ثور
يشعر في صفحة اليسرى هور واية عن احمد بن بن عمر فعله وفعل النبي صلى الله عليه وسلم اولي لو كانت البدن كثيرة دخل بها وشق سنام احداهما من الايمن والاخرى الايسر
مسألة لا ينبغي ان ياخذ من جلود الهدى شيئا بل يتصدق بها ولا يعطى بها الجزارين من جلدها ولا فلتاها ولا جلودها ولا تصدق به وفي رواية صحيحة عن الصادق
ست وستين بدنه ويخرج عليه السلام اربعا واربعا وثلاثين بدنه ولم يعط الجزارين من جلدها ولا فلتاها ولا جلودها ولا تصدق به وفي رواية صحيحة عن الصادق
قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعطى جلدها وجلودها وقلدها الجزارين وان يتصدق بها **مسألة** ويحبيل بن دراج في الحسن عن الصادق قال قال سالته عن
الرجل يزور البيت قبل ان يخلق الا لا ينبغي الا ان يكون ناسيا ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اناه اناس يوم النحر فقال بعضهم يا رسول الله ما حلفت قبل ان اذبح وقا
بعضهم حلفت قبل ان ارى فلم يتركوا شيئا كان ينبغي ان يؤخروه الا فداوه فقال اخرج **اعرف هذا** فلا يجوز ان يحلوا ولا ان يزور البيت
الا بعد الذبح وان يبلغ الهدى محله وهو في معنى يوم النحر بان يشترط ويجعل في رحله بمعنى كان وجوده في رحله في ذلك الموضع بمنزلة الذبح وقال الشيخ من تمنع عن
امره واهل بيته عن ابيه فهو بالخيار في الذبح ان فعل فهو افضل وان لم يفعل فليس عليه شيء لقول الصادق في جل تمنع عن امره واهل بيته عن ابيه قال ان كان ذبح
فهو خير له وان لم يذبح فليس عليه شيء لانه انما تمنع عن امره اهل بيته عن ابيه **مسألة** المتمتع الواجد للهدى اذا مات قبل الفراغ من الحج لم يسقط عنه الدم بل يخرج
من تركته وهو صحيح قول الشافعي لا نذر وجب بالاحرام بالحج والتمتع بالعمرة الى الحج وان لم يوجد والثاني لا يجب ان الكفارة انما تجب عند تمام التنكح على سبيل
الرفاهية ورجح احد النفرين واذا مات قبل الفراغ لم يحصل هذا الغرض اما الصوم فان مات قبل التمكن منه سقط عنه وقد سبق وهو صحيح قول الشافعي لانه
صوم لم يتمكن من الايمان به فاشبهه مضان والثاني يهدى عنه لان الصوم وقد مضى لشرع في الحج فلا يسقط من غير بدل اما ان يتمكن من الصوم ولم يصم حتى
مات وجب على وليه القضاء وهو القديم للشافعي لا نذر صوم مفروض فانه بعد القدرة عليه في الجدي بد بطم عنه وليه من تركته لكل مسكين مد فان تمكن من جميع الغزاة
فغزة امداد والا فبالسقط واهل بيته يجرى في فقره الحرم ام يجوز صرفه الى غيرهم قولان وله قول اخر ان يجزئ فوات ثلثة ايام الى العشرة شاة وفي يوم ثلث شاة
وفي يومين ثلث شاة **الباب الثاني من الضحايا** **مسألة** الضحية مستحبة قال الله تعالى فضل الربك واخبر قيل في التفسير انه الاضحية بعد صلوة العيد
روى انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ضحى بكبشين اقرنين احمرين والقرن ما له قرنان والا ملح ما فيه سواد وبياض اغلب في روايته ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يذبح كبش اقرنين
ومن اتهم سواد فاني برفضه فاجتمع وذبحه وقال بهم الله اللهم قبل من محمد وال محمد ومن طريق الخاصة ما رواه بن بابويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ضحى بكبش ذبح واحدا
بيده فقال اللهم هذا عني وعن من لم يصح من اهل بيتي وذبح الاخر وقال اللهم هذا عني وعن من لم يصح من امتي وكان امير المؤمنين عني رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سنة بكبير
وذبح كبشا اخر عن نفسه **مسألة** الاضحية مستحبة سنة مؤكدة ليست واجبة به قال ابو بكر وعمر بن مسعود والبدوي بن عباس بن عمر وبلال وهن سويد
عقله وسعيد بن جبير وعطاء وعلقة والاسود واحمد واسحق وابو ثور والشافعي والمزني وابن المنذر يقول النبي صلى الله عليه وسلم كتب علي بن ابي طالب ان يكتب عليكم وقال ربيعة ومالك
والثوري والاذاعي والليث بن سعد واصحاب الراي انها واجبة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال على كل اهل بيت في كل عام اضحية وعقيرة وقد ضعفت الحديثون بالاجابة
العقيرة وهي ذبيحة كانت الجاهلية تذبحها في ذبح الهدى من الاضحية والجمع بينهما افضل لانه ذبح ذبيحة للشك في وقت الاضحية فكان يحجزا عنها ولقول
الباقر في الصحيح يخرجك من الاضحية هديك **مسألة** ايام الاضحية ايام الاضحية هي اربعة ايام من النحر وثلثة ايام بعده وفي غيره من الايام ايام النحر ويومان بعده
عند علما سنا اجمع وبه قال سعيد بن جبير لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عرفه كلها موقفا وتغنوا عن بطن عرفه واياها مني كلها نحر ومن طريق الخاصة قول

قال ابنه اسلم

استحب الشيخ
مرويات

صلى

في الضحايا
واذا ذبحها

ويظهر ضعفه

كتاب الحج

في حجة

وابن عباس

ولا الذبح

في الاضحية
في النحر
والبقرة
بين اصحابنا

الصادق لما سأل عمار الشاهي عن الاضحية متى قال اربعة ايام وعن الاضحية في سائر البلدان قال ثلثة ايام قال الحسن وعطاء الله اربعة ايام مطلقا وبه قال
الشافعي قال ابو حنيفة ومالك والثوري ثلثة ايام يوم النحر ويومان بعده مطلقا وقال محمد بن سيرين لا يجوز الاضحية الا في يوم الاضحية خاصة لان يوم الاضحية
اختص بالهبة لا اضحية وغيره فاختص بها والاختصاص بالهبة لا يوجب لك لو فاتت هذه الايام فان كانت الاضحية واجبة بالنذر وشبهه لم ينقطع ذنب
قضاؤها لان محمها مستحق للمساكين فلا يقطع حقهم بفوات الوقت وان كانت تطوعا فان نحرها فان نحرها لم تكن اضحية فان فرق نحرها على المساكين استحق الثواب
على النذر دون الذبح **مسئله** وقت الاضحية اذا طلعت الشمس مضى قدر صلاة العيد والخطبتين سواء صلى الامام او لم يصل وقال الشافعي مضى
قدر صلاة النبي وكان يصل في الاولى بقا في الثانية باقرب الساعة وقال عطاء الله اذا طلعت الشمس قال ابو حنيفة ومالك احمد بن حنبل الاضحية ان
الامام ويخطب الا ان ابو حنيفة يقول اهل السواد يجوز لهم الاضحية اذا طلعت الفجر لان عنده لا يحسد **مسئله** الايام المعدودات ايام النحر بجماعها وانما المعلومات
عشرة ايام ذى الحجة اخرها غروب الشمس من يوم النحر عند علمائنا وبه قال علي بن ابي طالب وعمر الشافعي قال مالك ثلثة ايام اولها يوم النحر فجل ايام النحر ثلثة ايام
من المعدودات والمعلومات وقال ابو حنيفة ثلثة ايام اولها يوم عرفه واخرها اول ايام التثنية فجعل اول التثنية من المعدودات والمعلومات وقال سعيد بن
جبيل المعدودات هي المعلومات والحق المعايير لولا الاختلاف الامم على تعاقب معتقباتها الا ان الزاد على خلاف الاصل **اذ اعرف هذا** فانه يجوز الذبح
عندنا في اليوم الثالث من ايام التثنية به قال الشافعي قال ابو حنيفة ومالك لا يجوز لانه ليس من المعلومات وليس بمعدود لان النبي صلى الله عليه وسلم عن صيا ايام التثنية
وقال لها ايام اكل وشرب يعال في وانيه ايام اكل وشرب في اخرى ايام اكل وشرب ذبح فثبت بذلك ان الثالث من ايام الذبح والذكر والذبح معا وعند ابى حنيفة
انه ليس من ايام الذبح **مسئله** لا يجوز لمن دخل عليه عشري الحجة واراد ان يضحي ان يخلق راسه ويقلظ اظفاره من غير كراهة ولا تحريم لانه لا يحرم عليه الوطئ ولا
الطيب ولا اللباس فكل اخلق الشعر وقلم الاظفار وبه قال ابو حنيفة قال الشافعي يكره وقال احمد واسحق يحرم عليه لما روى ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر
اراد احدا من ابني بيته فلا يمس من شعره ولا من بشره شيئا والنبي يقضي التحريم وهو ممنوع ومعارض يقول عايشة كانت افل قد ايدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقبلها هو ويد
ثم يبعث بها في بئر كرفاء يحرم عليه شئ احله الله حتى يخرج الهدى قد روى علمائنا ان من انقذ هديا من افق من الافاق بواعد اصحابه يوما يقدره في ذبيحة وشعره وانه
ويجذب هو ما يجذب المحرم فاذا كان يوم المباحل ما يحرم منه وهو مروي عن بن عباس وخالف العامة ذلك قد رواه بن بابويه الصحيح عن معاوية بن عمار قال سالت
الصادق عن الرجل يبعث بالهدى تطوعا وليس بواجب فقال بواعد اصحابه يوما يقدره فاذا كان تلك الساعة اجتنب ما يجتنب المحرم الى يوم النحر فاذا
كان النحر اجزاء عنه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صده المشركون يوم الحديبية نحر واحل ورجع الى المدينة وقال الصادق ما يمنع احدكم من ان يحج كل سنة فقبل يبلغ
ذلك ما قال ما يقدر احدكم اذا خرج اخوه ان يبعث معه ثمن اضحية ويا مراه ان يطوف عنه اسبوعا بالبيت يذبح عنه فاذا كان يوم عرفه لبس ثيابا في
المسجد فلا يزال في الدعاء حتى تغرب الشمس **مسئله** لا تختص الاضحية بمكان بل يجوز ان يضحي حيث شاء من الامصار ولا تعلم فيه خلا فالان النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة
يكثرون ملحين والفرق بينه وبين الهدى ان النبي يبعث بدنة الى الحرم وضحي بالمدينة لان الهدى له تعلق بالاحرام بخلاف الاضحية **مسئله** لا تختص الاضحية
بالنعم بالانعام الا بالابل والبقر والغنم باجماع علماء الاسلام قال الله تعالى في ذكر اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام قال المفسرون هي الابل والغنم ولا يجزى الى الشئ من
الابل والبقر والمغزى يجزى من الضان الجذع وقال الزهري لا يجزى الجذع من الضان ايضا ويطلق بما رواه عن عقبة بن عامر ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى اياها
جذعا فرجعت اليه فقلت يا رسول الله انما نجد في النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بهر وقال الاوزاعي يجزى الجذع من جميعه ويطلق بما رواه العامة عن البراء بن عازب ان رجلا
يقال له ابو بردة بن بساة ذبح قبل الصلوة فقال له شاة شاة لم فقال يا رسول الله عندى جذعة من المغزى فقال ضح بها ولا تصلح لغنم وفي رواية اخرى
ولا تجزى احد بعدك وهو نضج عدم اجزاء المغزى وبرده فلا يجزى من غير المغزى عدم القابل بالفرق من طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح عن علي انه كان
يقول الثلثة من الابل والثنية من البقر ومن المغزى الجذع من الضان **اذ اعرف هذا** فالتثنية من البقر والمغزى من سنة ودخل في الثانية ومن الابل ماله
خمس سنين ودخل في السادسة وجذع الضان هو الذي له ستة اشهر **مسئله** الاضحية من الابل ثم التثنية من البقر ثم الجذع من الضان وبه قال الشافعي
وابو حنيفة واحمد لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الجمعة من راح في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في
الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا ومن طريق الخاصة قول الباقين في الهدى فضله بدنة واوسطه بقرة واخسه شاة وقال مالك لا فضل الجذع من الضان ثم الشئ من
البقر ثم الشئ من الابل لقول النبي صلى الله عليه وسلم افضل الذبح الجذع من الضان ولو علم الله خيرا منه لهدى به استحق وهو محمول على افضل من باقى اسنان الغنم والجذعة افضل
من اخرج سبع بدنة لان اذ ذبح الدم مقصود في الاضحية واذا ضحي بالشاة حصلت اذ ذبح الدم جميعه **مسئله** يستحب ان يكون امح سمينا قال بن عباس في قوله
تعالى ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب قال عظيم ما استعان الهدى استسنا وبنيان يكون تاما فلا تجزى في الضحايا العوراء البين عورها ولا العز
البين عرجها ولا المريضة البين مرضها ولا العجفاء التي لا تنقي وهي النبي صلى الله عليه وسلم ان يضحي المصفرة والخففاء والمسنصلة والمشيقة والكراة المصفرة مقطوعة الاظفار
من اصلها حتى يدا صماخهما والاذن عضو مستطاب الخففاء العبياء والمسنصلة التي استوصل قراها والمشيقة التي تشاخر عن الغنم لها والكراة كما
لعرعاء وتكره الجلماء وهي المخلوقة بغير قرن وهي الجباء والفضبا لا تجزى قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما تشرف العين والاذن ولا تضحي بعوراء ولا مقابلة ولا مدبر
ولا خرقاء ولا شرقاء فالمقابلة ان يقطع من مقدم الاذن يبقى معلقا فيها كالرزمة والمدبرة ان يقطع من مؤخر الاذن والخرقاء ان تكون مشقوبة من الشدة فان
الغنم تؤسم في اقلها فتنقب بذلك واشتراء ان تشق اذنها فتصير كالشاخين **مسئله** يستحب التضحية بذوات الارحام من الابل والبقر والفحل من الغنم
لقول الصادق افضل البدن ذوات الارحام من الابل والبقر قد تجزى المذكور من البدن والضحايا من الغنم والفحل ولا يجوز التضحية بالثور ولا بالجمل عني ويجوز ذلك
في الامصار قال الصادق في الصحيح يجوز ذكوة الابل والبقر في البلدان اذ لم يجد الاناث والاناث افضل ولا يجوز التضحية بالثور ولا بالجمل عني ويجوز ذلك
عن احمد ما قال سالت ابني بالجوف **مسئله** لا يجزى البقر والغنم فلا يجوز نحرها ويجب نحر الابل فلا يجوز ذبحها فان خالف حرم الجوا عند علمائنا
به قال مالك يجوز الشافعي الذبح والنحر في جميع الحيوان ويجب الذكوة بارهاق الروح وانما يكون بقطع الاعضاء الاربعة الملقوم وهو يجزى النفس والمرعى وهو

اكثر

كتاب
الاحكام

بحري الطعام والشراب الوجوهان محيطان والحلقوم عند علمائنا اجمع وبه قال مالك ابو يوسف لقول النبي ما انهر الدم وفروا الاوداج فكل وقال
 ابو حنيفة يجب قطع ثلث من الاربع ايها قطع وقال محمد بن الحسن يجب قطع كل واحد من الاربعه قال الشافعي الواجب قطع الحلقوم والمرى واستحب قطع الوجوه
 مسئلة في استحباب يتولى في اخيعة بنفسه قنء بالنبي فان لم يحسن الذباحة جعل يده مع يده الذباحة ويجوز استئابة المسلم ولو استأبكا في المجرى عند
 علمائنا وبه قال الشافعي لان يكون ذمبا عنده ومالك ان يجوز ان يكون لحم شاة لا اخيعة الحوق ما قلناه لقوله لا يذبح ضحيا كالم الاطاهر ولا
 عليا وعمر من اكل ذبح يضاري العرب يجوز ذبح الصبيان مع معرفتهم بشرائط الذبح ويجوز ذباحة الاخرى وان لم يتم تحريك لسانه بالتمتير
 يجوز ذباحة النساء اجماعا لما رواه ابن عمر جارية لالكعب كانت ترضع غنما فزنت بشاة فهاذ بها فاحذت حجر فكسرت وذبحها فذكر ذلك لرسول الله فقال
 يوكل وهو يدل على جواز ذبح المرأة وان كانت حائضا لان ترك الاستفصال يشعر به وصحة ذكاة شاة الغنم يغير ذننه وجواز الذبح بالحجر وذبح الحيوان اذا خيف موته
 ويجوز ذبح السكران والمجنون للمحكم باسلامهما لكن بكونه لعدوم معرفتهما بمحل الذكاة فربما قطعوا غير المشروط ويستحب ان يتولى الذبيحة المسلم البالغ العاقل النقيصه لانه
 اعرف بشرائط الذبح ووقته فان فقد الرجل المرأة فارتفعت فاصبى فان فقدوا السكران والمجنون مسئلة في استحباب استقبال القبلة عند الذبح وتوجيه
 الذبيحة اليها لانه عليه السلام ضحي بكبشين فلما وجههما قراجهت فحجى فوجب فيها التيمية لقوله نعم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تذكروا الصلوة على النبي عند
 الذبح مع التيمير بل هي مستحبة وبه قال الشافعي لا شرع فيه كذا الله نعم فشرع فيه ذكر رسوله كالاذان وقال احمد ليس بشرع وقال ابو حنيفة ومالك انه مكره
 لما روى عن النبي انه قال موطنان لا ذكر فيها عند الذبح عند العطاس مراده لا اذكر فيها مع الله نعم على الوجه الذي يذكره غيره فان في ذلك الاذكار
 يشهد الله بالتوحيد ويشهد للنبي بالرسالة وكذا في شهادة الاسلام والصلوة فهنا يسلم تعالى ويصلي على النبي والصلوة ليست من جنس التيمية وكذا العطاس
 فان المراد فيه انه يسلم الله نعم ويصلي على النبي ويستحب الدعاء بالمنتقول لو نسى التيمية لم يحرم ويستحب ان يسلم عند اكله قال اسنان في الصحيح سمعت الصادق
 يقول اذا ذبح المسلم ولم يسلم نسي فكل من ذبحه مم الله على ما ناكل مسئلة في ان ذبحها قطع الاعضاء الاربعه السابقة ولا يقطع واسمها الى ان تموت فان قطعه
 فقولان حلهما التحريم وبه سعيد بن المسيب هما ماتت من جرح من احدهما مبيح والاخر محرم قلنا تحل لقول الصادق ولا يقطعها حق يموت والاخر حل لانها يقطع
 الاعضاء الاربعه تكون مذكاة فلا اثر للزائدة لمصلو له والحيوة غير مستقرة ولو ذبحها من قفاها سميت الفقيهان بقيت حيا ما مستقرة بعد قطع قفاها ثم قلنا
 الاعضاء حلت لا فلا وبه قال الشافعي قال مالك احل لا تحل وروى العامة عن علي انه ان كان سهوا حلت لا فلا ويعرف استقرار الحيوة بوجود الحركة والقوة
 بعد قطع العنق قبل قطع المرى والوجوه والحلقوم ولو كانت ضعيفة ولم تنحل لم تحل لا اجتماع فعل يدل على الاباحة واخر يدل على التحريم وكان الظاهر من جاز
 الحيوان اذا قطع راسه من قفاه لا يبقى فيه حيوة مستقرة قبل قطع الاعضاء الاربعه وتكون الذباحة ليل في الاخيعة وغيرها التيمية ولا تعلم فيه خلا فاذ ذبحها
 ليل اجزاء لان الليل محل فكان محل الذبح كانه اذ ذبح قال مالك لا تجزئ ذبحه ويكون لحم شاة لقوله نعم ليذكر واسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام والايام تطلق على
 بياض النهار والليل هو ممنوع فان الايام اذا اجتمعت حلت ليليا فيهما ولهذا تدخل في الاعتكاف لو نذرت ثلثة ايام مسئلة في استحباب الاكل من الاخيعة
 اجماعا وقال بعضهم بوجوبه لانه فانه قربا لكل بالطعام وهو غير اكل على الوجوب كما في قوله كلوا من ثمره اذا اثمر واوقافه يوم حصاده فلا يثاء واجب
 الاكل ويجوز ان ياكل اكثر ويتصدق بالاكل قال الشيخ فان اكل الجميع ضمن للفقراء وقد جرى به قول الشافعي للآية وقال بعض الشافعية لا يضمن ويكون القربى
 في الذبح خاصة ويستحب ان ياكل الثلث يتصدق بالثلث يهدي الثلث هو الجدي للشافعي لقوله نعم فكلوا منها واطعموا الفقير والمعتق والفاقر الساكن
 وفي القديم ياكل النصف لقوله نعم فكلوا منها واطعموا البائس الفقير لا ينافي الاهداء الثابت بالآية الاخرى مسئلة في جواز بيع لحم الاضاحي وبه قال
 قال الشافعي اكثر العامة لانه يذبح يخرج عن ملكه واستحبتها المساكين وقال ابو حنيفة يجوز بيعه شرفه وبكره بيع جلودها واعطائها الجزارين فان باعها
 تصدق تصدق بثمنه منع الشافعي من بيعه به قال ابو هريرة وقال عطاء بن ابي رباح يبيع اهاب الاضاحي قال الازاعي يجوز بيعها بالربط التي للعارية كالقعد
 والقدح والمخل والميزان لنا ما رواه العامة عن علي قال امرني رسول الله ان اقوم على يد ذننه واقسم جلودها وجلدها ولا اعط الجزارين ومن لم يوف
 الخاصة قول معاوية بن عمار في الصحيح انه سأل الصادق عن اهاب فقال تصدق به وتجعله مصليا تنفع به في البيت ولا تعط الجزارين وروى علي بن جعفر
 عن الكاظم قال سالت عن جلود الاضاحي هل يصلي من ضحيها ان يجعلها جرابا قال لا يصلي ان يجعلها جرابا الا ان يتصدق بثمنها ولا يجوز ان يعطى الجزار جزارته لانه
 التيمية واجبة عليه مع وجوبها فكانت الاجرة عليه بوصل ذلك الى الفقراء ولو كان الجزار فقيرا اجاز ان ياخذ منها شيئا لفقره لانه من المستحقين مسئلة
 يجوز اكل لحم الاضاحي بعد ثلثة ايام وادخارها وقد نذرت بذلك النبي عنها روى العامة عن جابر بن عبد الله الانصاري قال امرنا رسول الله ان لا ناكل لحم بعد
 ثلثة ايام ثم اذن لنا ان ناكل ونقده ونهدي الى اهاليينا ومن طريق الخاصة قول الباقر والصادق نهى رسول الله عن لحم الاضاحي بعد ثلثة ايام فزاد فيها
 قال كلوا من لحمها من ثلثة ايام وادخارها وبكره ان يخرج شيئا مما يضحى من ماني بل يفرف بها القول حدما في الصحيح لا يخرج منه شيء الا التام بعد ثلثة ايام وقال الصادق
 الصحيح لا يخرج شيئا من لحم الهدى الا باس باخراج لحمها ضحاه غيره اذا اشتراه منه واهداه اليه بكرة ان يضحى بما يربى مسئلة في ان تعد من الاخيعة ثمنها فان خلت
 اثم اجمع الاعلا والوسط والادون وتصدق بثلث الجميع لان الحسن وقع في هشام المكارى انظر الى الثمن الاول والثاني والثالث فاجعوا ثم تصدقوا بثلث ثلث
 واذا اشترى شاة تجزئ في الاخيعة بثلثها الاخيعة بثلثها الاخيعة بثلثها الاخيعة بثلثها الاخيعة بثلثها الاخيعة بثلثها الاخيعة بثلثها الاخيعة بثلثها الاخيعة بثلثها
 قال ابو حنيفة ومالك لانه ما مورثا الاخيعة فاذا اشترىها بالنية وقعت عنها كالوكيل اذا اشترى لو كره باسره وقال الشافعي في الجدي لا يصير ضحية الا بقوله
 قد جعلها ضحية وما اشبه في القديم تصير ضحية بالنية مع الاشعار والنقل لا يها ازاله ملك على وجه القرية فلا تؤثر فيها النية المقارنة للشراء كما لو اشترى عبدا
 بنية القتل اذ اقبلت هدا فاذ عين الاخيعة بما يصح به التعيين زال ملكه عنها وهل له ابد لها قال ابو حنيفة ومالك لا يبرول ملكه عنها وقال الشافعي
 لا يجوز ابد لها وقد زال ملكه عنها وهل له ابد لها قال ابو حنيفة ومالك لا يبرول ملكه عنها وهل له ابد لها قال ابو حنيفة ومالك لا يبرول ملكه عنها وهل له ابد لها
 عن علي انه قال من عيب اخيعة فلا يستبدل الى احب ابو حنيفة بان النبي هداها فاشترى بها وهو ما يكون بنقلها اليه يجوز ان يكون ثم وقت الشياق

الذي

كتاب
الاحكام

كتاب
الاحكام

في الصحيح

تصدق

او اخيعة

كتاب الحج

نوى فيها عن علي في قول التبعين نزول ملكها عن الملك فيفسد بغير حجب دها مع بقائها وان تلفت فعلى المشتري قيمتها اكثر ما كانت من حين قبضها
الى حين التلف على البايع اكثر الامرين من قيمتها الى حين التلف ومثلها يوم التخيير وكذا لو تلفها او فطر في حفظها فتلقت وذبحها قبل وقت الاضحية هذا
اخذوا الشافعي وقال الشيخ في قيمتها يوم التلف بغير قال ابو حنيفة لا تلف الاضحية فلو تم قيمتها كالاجنبي **مسألة** الشافعي بانها اضحية مضمونة عليه لحق الله نعم
وحق المساكين لوجوب نحرها وتفرق نحرها ولا يجوز دفعها اليهم قبل ذلك فلو كانت قيمتها يوم التلف عشرة ثم زادت الاضحية فصار عشرة وعشرين وجب شراء اضحية
لغيره ليوفي حق الله ثم وهو نحرها بخلاف الاجنبى فانه لا يلزمه حق الله ثم فيها وفيه قوة فان اسكن ان يشترى اضحية كان عليه خراجها معا ولو فضل جزء حيوان
يخرى في الاضحية كالسبع فعليه شراؤه لا مكان صرفه في الاضحية فلو تم كالممكن ان يشترى جميعا ولو تصدق بانفاض جاز لكن الاول افضل ولو قصر الفاضل عن سبع
تصدق به لو كان للتلف اجنبيا فعليه القيمة يوم الاطلاق فان امكن ان يشترى بها اضحية واكثر فعلى تقدم والاجاز شراء جزء حيوان الاضحية فان قصر تصدق به ولا
شئ على المضحى لا غير مفرط ولو تلفت الاضحية في يد اوسرقت من غير تقييد لم يضمن وقد سأل معوية بن عمار الصادق في الصحيح عن رجل اشترى اضحية فماتت قبل
قبل ان يذبحها قال لا بأس ان يذبحها فلو تلفت وان لم يشر فليس عليه شئ والفرق بينه وبين من ذبح العتق ولو تلفت وتلف بغير طهر فانه ظاهر لا يضمنه لان الحق الاضحية
للفقراء وهم باقون بعد تلفها والحق في عتق العبد فاذا تلف لم يبق مستحق لذلك فنقط الضمان فافترقا ولو اشترى شاه وعينه بالاضحية ثم وجد بها عيبا لم يكن له ردّها
لوزال ملكه عنها ويرجع بالارش فيصرف في المساكين وان امكن ان يشترى به حيوانا او جزءا منه يخرى في الاضحية كان اولى **مسألة** اذا عين اضحية ذبح مع مال ولد
سواء كان حلالا وقت التعيين او حدث بعد ذلك لان التعيين معنى بزيادة الملك عنها فاستتبع الولد كالعتق لقول الصادق في ان يذبح بذنك فاجلها ما لا يضر ولو
ثم يخرىها جميعا **أد اعرفت هذا** فانه يجوز له شرب لبنها ما لم يضر بولدها عند علمائها وبه قال الشافعي لما رواه العامة عن علي فيسوق بدن من ماله ولها
فقال لا تشرب من لبنها الا ما فضل عن ولدها ومن طريق الخاصة قول الصادق في فاحلبها ما لم يضر بولدها وقال ابو حنيفة لا يحلبها ويرش على الصرع الماء حتى ينقطع
اللبن لان اللبن من لبن الاضحية فلم يخرى المضحى الانتفاع به كالولد والفرق مكان حمل الولد الى محله بخلاف اللبن والافضل ان يتصدق به ويجوز له ركوب الاضحية
لقوله ثم كتم فيها ما دفع الى الجمل **مسألة** اذا وجب اضحية بعينها وهي سليمة فعاب عيبا يمنع الاجزاء من غير تقييد لم يجب ابدالها واجزاء ذبحها وكذا حكم
لهذا الاصل الذرية لا تدرى ولا تلفت لم يضمنها فكذلك البعاضها وقال ابو حنيفة لا يخرى ولو كانت واجبة عليه على التعيين ثم حدث بها عيبا لم يجز له ان يخرى
ايتم وبه قال ابو حنيفة استحسانا وقال الشافعي لا يخرى ما لو تلفت اضحية مطلقة فانه يلزمه سليمة من العيوب فان عينها في شاة بعينها تعينت فان عابت قبل
ان يخرىها عيبا بمنزلة الاجزاء كالعور لم يخرى عن اللينة في ذمته وعليه خراج ما في منة سليما من العيوب ولو عين اضحية ابتداء ولها من الاضحية الشرعية كالعور
اخرجهما على عيبها وال ملكه عنها بالذبح ولو لم تكن اضحية بل صدقة واجبة فخرى بها وتصدق بلحمها وثياب على الصدقة على الاضحية ولو عينها معيبة ثم
زال عيبها بان سميت بعد الجفاف فانها لا تقع موقع الاضحية فزال ملكه عنها وانقطع تصرفه حال كونها غير اضحية فلا يخرى لان الاعتبار بحالة الاجاب لوزال
الملك به وهذا الوعاب بعد التبعين لو يضره ذلك واجزاء عنه كذلك لو كانت معيبة فزال عيبها لم يخرى **مسألة** لو ضلت الاضحية المعينة من غير تقييد
لم يضمن لانها لما نزلت فان عادت قبل فوات ايام التشريق ذبحها وكانت اداء وبعد فواتها يذبحها قضاء قال الشيخ وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة لا يذبحها بل يذبحها
الى الفقراء فان ذبحها فرق بينهما وعليه ارش النقصان بالذبح وليس يجب لان الذبح احد مقصودي الحكم ولهذا لا يكفي شراء اللحم فلا يسقط بفوات وقتة كقصر
الحكم وذلك بان يذبحها في ايام التشريق ثم يخرج قبل تغيرها فانه يفرقها بعد ذلك **أحتم** بان الذبح موقت فنقط بفوات وقتة كالرعي الوقوف والفرق ان
الاضحية لا تسقط بفوات الوقوف بخلاف الرعي الوقوف ولو اوجب اضحية عام فاخرها الى قابل كان عاصيا واخرجهما قضاء ولو ذبح اضحية غيره المعينة اخرجت
عن صاحبها وضمن الارش وبه قال الشافعي لان الذبح احد مقصودي الهدى فاذا فعله شخص بغير اذن المضحى ضمن كقصره اللحم وقال ابو حنيفة لا يجب عليه شئ
لان الاضحية اجزاء عنه ووقت موقعها فلم يجب على الذبح ضمان الذبح كالواذنه له والفرق ان مع عدم اذنه يعصى فيه ضمن وقال مالك لا تقع موتها
وتكون شاة لحم يلزم صاحبها بدنها ويكون له ارشها لان الذبح عبادة فاذا فعلها غيره بغير اذنه لم تصح كالزكاة ومنع احتياجا الى شبهة كازالة النجاسة بخلاف
الزكاة ولان القدر المخرج في الزكاة لم يتعين الا باخراج المالك بخلاف المعينة واذا اخذ الارش صرفه الى الفقراء لانه وجب لنقص في الاضحية المعينة لم يخرى
بين الصدقة وشراء حيوان او جزء لا اضحية **مسألة** تجزى الاضحية عن سبعة وكذا الهدى المنطوع به سواء كان الجميع متقربين او بعضهم يريد اللحم
وسواء كانوا اهل بيت واحد ولم يكونوا وبه قال الشافعي ومالك الا ان مالكا اشترط كونهم من اهل بيت واحد قال ابو حنيفة يجوز اذا كانوا اكلهم متقربين
وقد سلف العبد القن والمدبر اثم الولد والمكاتب المشروط لا يملكون شيئا فان ملكهم مولاهم شيئا ففي ثبوت ذلك قوله لان الاقوى عدم فلا يجوز له
اضحية وعلى قول ثبوته يجوز له ان يضحي ولو وضحي من غير اذن سيده لم يخرى ولو انفق بعضه وملك بخرى الاضحية جاز لان يضحي بها من غير اذن **الفصل**
الشارع في الخلق **مسألة** اذا ذبح الحاج هديه وجب عليه الخلق والنقصان يوم النحر عند علمائنا وهو نساك عندنا وبه قال مالك ابو حنيفة الشافعي
في احد القولين واجدنا احدى الروايتين لقوله ثم خلقين رؤسكم ومقصرون فلو لم يكن نساك لم يضمنهم الله نعم به كالطيب اللبس لما رواه العامة عن جابر النبي
قال حلوا من احرامكم بطواف البيت بين الصفا والمروة وقصر واكسر للوجوب من طريق الخاصة قول الصادق في اذا ذبح اضحيك فاحلق واسك بالامر للوجوب
اولا قبل الدال على استحقاق الثواب فيكون عبادة لا مباحا صرفا ولا نبي او عليه هو واصحابه وفعلوه في جميع وعمرتهم ولولم نساك لم يداوموا عليه لا خلوا به في
اكثر الاوقات لم يفعلوه الا نادرا لانه لم يكن عبادة لم يداوموا عليه لا فيه فضل في فعلوه وقال الشافعي واحدا انطلق مخظورا لانك لقوله لما سعى بين الصفا
والمروة من كان منك ليس مع هدي فيحلق وليجعلها عترة واسره بالحل عقيب السعي فيضي عدم وجوب الخلق والتقدير هو ممنوع لان المعنى فيحلق بالنقصان **مسألة**
يخير الحاج بين الخلق والنقصان بما فعل اجزاءه عندنا وعلماؤنا وبه قال ابو حنيفة لقوله ثم خلقين رؤسكم ومقصرون والجمع غير مراد فيتعين التخيير ما رواه العامة
من انه كان مع النبي من قصر ولم ينكره ومن طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح قال سول الله يوم الحدي ببيت الله اعف للمخلقين مرتين قيل للمقصرون يا رسول الله
قال للمقصرون وقال الشيخان رحما الله ان كان الحاج حرة وجب الخلق وكذا من لم يشعر في الاحرام وان لم يكن حرة وبه قال الحسن البصري ومالك الشافعي

اوسرقت
في ذبحها
من ماله
فاحلبها
ما لم يضر
بولدها

ما يمنع

لان اوجب الا يخرى
عن الاضحية

منه
في الخلق

**في الخلف
النبي
وجوب
نقصه**

النقص واحد استحقاقا رواه العامة ان النبي قال من لم يلد فليخلق ومن طرقت الحاضنة قول الصادق عليه الصلوة وتحران يخلق راسه لا يقصر انما التقصير لمن حج حجة الاسلام وهو محمول الكذب وقال بن عباس من ابدا وضفاد عقدا وقتل او عقص فهو على ما نوى يعني ان نوى الخلق فليخلق ولا فلا يلزمه تلبيد الشعر في الاحرام ان يلخذ عسلا او صنعا ويجعله راسه لئلا يخلق او يمتنع **مسألة** فاعلم ان فضل اجماع الان النبي قال حرم الله المحلقين فلما تم قال المقصود من مرة وزيادة الرحم يدل على الاولوية والخلق للملبد الصلوة الكف من غيرها والمرأة لا خلق عليها او يجزها من التقصير قد لا تملكه لما رواه العامة عن علي وقال نبي رسول الله ان تخلق المرأة راسها ومن طرقت الحاضنة قول الصادق تقصير من شعرها المتقها مقدار الانملة ويجزى من التقصير ما يقع عليه اسم صالة براءة الذمة وسواء قصر من شعر راسها ومن يجزها ومن شاربه **مسألة** يجب الخلق والتقصير في ذلك عند الاطلاق محذور ويستحب ان يخلق ان يبدل بالناسية من القرن الامين ويخلق الى العظمين اجماعا لما رواه العامة ان رسول الله دعا بالخلق فاخذ شق راسه لامين فخلق فخلق يقسم بين من يلبس الشعر والشعر ثم اخذ شق راسه لا يبرح فخلق ثم قال هو هذا ابو طيحه فدفعه الى طيحه ومن طرقت الحاضنة عن الباقر في الصحيح انه اخذ شق راسه لامين ثم امره ان يخلق ويصلي هو وقال اللهم عظمي بكل شعرة نورايوم القيمة **مسألة** من لا شعر على راسه لا يخلق عليه اجماعا بل هو موسى على راسه اجماعا ولا رجل من رجاله من خراسان قدم حاجا وكان اقرب الراس لا يحسن ان يلبس فاستفق له ناصدق فامر ان يلبس عنه وبهر للموسى على راسه فان ذلك يجزى عنه **مسألة** فقال ابو حنيفة ان هذا لا يبرح واجب لقوله اذا امرتم بامر فافعلوا منه ما استطعتم وهذا لو كان له شعر لوجب عليه ان يبرح الراس والموسى على راسه فلا يسقط الاخير بفوات الاول وقول الصادق يدل فان الاجزاء انما يستعمل في الواجب قال اكثر العامة انه لا يستحب لانه محل الخلق الشعر فيسقط بفوات محله **مسألة** لو ترك الخلق والتقصير معا حتى زار البيت فان كان عامدا وجب عليه من شاة وان كان ناسيا فلا شيء عليه عادة الطوائف والسعة لا تنكأه من ذلك اذ لا ينبغي ان يكون له دم شاة وسال محمد بن حمران الصادق في رجل زار البيت قبل ان يخلق فقال ان كان زار البيت قبل ان يخلق وهو عالم ان ذلك لا ينبغي فان عليه دم شاة وسال محمد بن حمران الصادق في رجل زار البيت قبل ان يخلق قال لا ينبغي الا ان يكون ناسيا وسال علي بن يقطين في الصحيح الكاظم عن المرأة رمت ذبحت لم تقصر حتى زارت البيت وطافت سبعين من الليل ما حالها وما حال الرجل اذا فعل ذلك قال لا بأس بقصره ويطوف للبحر ثم قد حل من كل شيء **مسألة** لو دخل من منى قبل الخلق وجع وطوقها او قصر واجبا مع الاختيار ولو لم يتمكن من الرجوع خلق مكانه ورد شعره الى منى ليدفن هناك ولو لم يتمكن لم يكن عليه شيء لانه قد ترك نسكا واجبا فيجب عليه ان يبرح ذلك مع المكنة وسال الجلي في الصحيح الصادق عن رجل نسي ان يقصر من شعره او يخلقه حتى دخل من منى قال يرجع الى منى حتى يلقى شعره بها خلقا كان او تقصير وعلى العود ان يخلق قال الصادق في رجل زار ولم يخلق راسه قال يخلقه بمكة ويحل شعره الى منى وليس عليه شيء **مسألة** اذا خلق راسه حتى استحب ان يبرح شعره بها لقول الصادق في الصحيح كان علي بن الحسين يدفن شعره في فسطاطه يعني ويقول كانوا يستحبون ذلك كان الصادق يكره ان يخرج الشعر من منى ويقول من اخرج شعره فعليه ان يبرح **مسألة** يجب ان يخلق راسه قصر ان يخلق اظفاره وياخذ من شاربه ولا تعلم فيه خلافا قال بن المنذر ثبت ان رسول لما خلق راسه فلم اظفاره وقال الصادق اذا ذبحت اصغيتك فاحلق راسك اغسل وقلم اظفارك وخذ من شاربك وقت الخلق يوم النحر اجماعا فلا يجوز قبله قال تعالى لا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله ويحجب بؤخره عن الذبح والرمي فيبدأ الذبح ثم الخلق واجبا عند اكثر علماءنا وبه قال مالك الشافعي في احد القولين وابو حنيفة في احد القولين ثم ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وما رواه العامة ان رسول الله رب هذه الناسك قال خذوا عنى مناسككم ومن طرقت الحاضنة رواه موسى بن القاسم عن علي قال لا يخلق راسه لا يزور حتى يضيئ فليخلق ويبرح متى شاء وليشعره قول اخر في الخلاف ترتب هذه المناسك مستحب ليس بفرض وقال ابو الصلاح وهو القول الثاني للشافعي لما رواه العامة عن بن عباس قال جاء رجل الى النبي بمضى يوم النحر فقال ثوب البيت قبل ان يرمى فقال ارم ولا حرج فقال ذبحت قبل ان ارم لم ارم فقال ارم ولا حرج فاسئل يومئذ عن شيء قد مره رجل ولاخوه الا قال له افعل ولا حرج ولم يفصله بين العالم والجاهل فدل على عدم الوجوب من طريق الخاصة وانه محمد بن ابي نصر عن الجواد قال جعلت فداك ان رجلا من اصحابنا روى يوم النحر وخلق قبل ان يذبح فقال ان رسول الله اناه طوائف من المسلمين فقالوا يا رسول الله ذبحنا قبل ان نرمى فخلقنا من قبل ان نذبح فلم يبرح شيء مما ينبغي ان يقدموه الا اخروه ولا شيء مما ينبغي ان يؤخروه الا قدموه فقال رسول الله لا حرج وهو محمول على الناسي على القول بوجوب الترتيب فانه ليس بشرطا ولا يجب بالاحلال به كفارة لاصالة البراءة وما تقدم في الاحاديث السابقة قال الشافعي ان قدم الخلق على الذبح جاز وان قدم الخلق على وجب الدم ان قلنا ان الاطلاق محذور لانه خلق قبل ان يتحلل لانه قلنا ان نكأه فلا شيء عليه لانه اذا ما يتحلل به وقال ابو حنيفة ان قدم الخلق على الذبح لم يبرح ان كان فارنا او مقبعا ولا شيء عليه ان كان مفردا وقال مالك ان قدم الخلق على الذبح فلا شيء عليه ان قدمه على الرمي وجب الدم **مسألة** لو بلغ الهدى محله ولم يذبح قال يجوز له ان يخلق لقوله ثم ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وقال ثم ثم حملها الى البيت العتيق قال الصادق اذا اشربت اصغيتك فظنها وصارت في جانب حلك فقد بلغ الهدى محله فان لم يذبح ان تخلق فاحلق فقال ابو الصلاح يجوز له ان يبرح الشعر وهو حسن لكنه لا يجوز له ان يقدم زبارة البيت عليه به قال عطاء وابو ثور وابو يوسف كان ثم بين اوله بقوله حتى يبلغ الهدى محله ولم يبرح اخره فمفعلة اجزاء كالطواف للزبارة والسعي **مسألة** يوم الاكبر هو يوم النحر قال رسول الله في خطبة يوم النحر هذا يوم الحج الاكبر وسال معاوية بن عماد الصادق في الصحيح عن يوم الحج الاكبر قال هو يوم النحر والاصغر العزم وسمى بالاكبر لكثره افعال الحج فيه من الوقوف بالشعر والدفع منه الى منى والرمي والنحر والخلق وطواف الافاضة والرجوع الى منى للمبيت بها وليس في غيره من الايام مثل ذلك وهو مع ذلك يوم عيد ويوم الاحلال من احرام الحج **مسألة** اذا عرفت هذا فانه يستحب للامام ان يخطب فيه ويعلم الناس فيه من المناسك من النحر والافاضة والرمي به قال الشافعي بن المنذر واما رواه العامة عن بن عباس ان النبي خطب الناس يوم النحر يعني ومن طرقت الحاضنة خطب على يوم الاضحية **مسألة** قد عرفت فيما سبق محذوران الاحرام فاذا خلق او قصر حل له كل شيء ان كان الاحرام للعمرة وان كان للحج كل شيء الا الطيب النساء والصيد ويحرم على النساء ما لا يملك لان النساء محرمات عليه اجماعا فيمنع عليه الطيب من دواعي الجماع فكان حراما كالقبلة ويحرم عليه الصيد لقوله ثم ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله والاحرام متحقق بتغيير هذه من وما رواه العامة عن قال اذا رمت الحجر بسبع حصيات وذبحت وحلقك فقد حل لك كل شيء الا الطيب النساء ومن طرقت الحاضنة قول الصادق اعلم انك اذا خلقت فقد حل لك كل شيء الا

بالرمي ثم

نظا الاكبر فقط من باب ثل اذا شرب به درجيه كميل

مسألة لو بلغ الهدى محله ولم يذبح قال يجوز له ان يخلق لقوله ثم ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وقال ثم ثم حملها الى البيت العتيق قال الصادق اذا اشربت اصغيتك فظنها وصارت في جانب حلك فقد بلغ الهدى محله فان لم يذبح ان تخلق فاحلق فقال ابو الصلاح يجوز له ان يبرح الشعر وهو حسن لكنه لا يجوز له ان يقدم زبارة البيت عليه به قال عطاء وابو ثور وابو يوسف كان ثم بين اوله بقوله حتى يبلغ الهدى محله ولم يبرح اخره فمفعلة اجزاء كالطواف للزبارة والسعي **مسألة** يوم الاكبر هو يوم النحر قال رسول الله في خطبة يوم النحر هذا يوم الحج الاكبر وسال معاوية بن عماد الصادق في الصحيح عن يوم الحج الاكبر قال هو يوم النحر والاصغر العزم وسمى بالاكبر لكثره افعال الحج فيه من الوقوف بالشعر والدفع منه الى منى والرمي والنحر والخلق وطواف الافاضة والرجوع الى منى للمبيت بها وليس في غيره من الايام مثل ذلك وهو مع ذلك يوم عيد ويوم الاحلال من احرام الحج **مسألة** اذا عرفت هذا فانه يستحب للامام ان يخطب فيه ويعلم الناس فيه من المناسك من النحر والافاضة والرمي به قال الشافعي بن المنذر واما رواه العامة عن بن عباس ان النبي خطب الناس يوم النحر يعني ومن طرقت الحاضنة خطب على يوم الاضحية **مسألة** قد عرفت فيما سبق محذوران الاحرام فاذا خلق او قصر حل له كل شيء ان كان الاحرام للعمرة وان كان للحج كل شيء الا الطيب النساء والصيد ويحرم على النساء ما لا يملك لان النساء محرمات عليه اجماعا فيمنع عليه الطيب من دواعي الجماع فكان حراما كالقبلة ويحرم عليه الصيد لقوله ثم ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله والاحرام متحقق بتغيير هذه من وما رواه العامة عن قال اذا رمت الحجر بسبع حصيات وذبحت وحلقك فقد حل لك كل شيء الا الطيب النساء ومن طرقت الحاضنة قول الصادق اعلم انك اذا خلقت فقد حل لك كل شيء الا

كتاب الحج

النساء والطيب الشافعي أبو حنيفة وأحمد يجل كل شيء إلا النساء. وبه قال بن الزبير وعائشة وسالم وطاوس والنخعي أبو ثور وقال بن عمر وعروة بن الزبير يجل كل شيء
 إلا النساء والطيب إذا عرف **فصل** إذا طاف طواف الزيارة حل له الطيب إذا طاف طواف النساء حل له النساء فثبت أن مواضع التحلل ثلثة إذا حلوا وقت حل
 له كل شيء أحرم منه إلا النساء والطيب وكل الصيد **باب** إذا طاف طواف الزيارة حل له الطيب **باب** إذا طاف طواف النساء حل له **مسألة** يستحب
 لمن حلوا رأسه بنسبة بالحجر من قبل طواف الزيارة في ترك لبس الخيط إلى أن يطوف طواف الزيارة لأن محمد بن مسلم قال الصادق في الصحيح عن رجل منع بالعمرة
 فوقف بعرفات ووقف بالشعر ورمى بالحجارة وذبح وحلق يغطي رأسه قال لا حتى يطوف بالبيت بالصفا والمروة فيل فان كان قد فعل قال ما أرى عليه شيئا
 والنهي هنا للكرهية لأن العلاء قال الصادق في الصحيح في حلقه رأسه في الحج ما تمتع طامئ أسى بالخفاف قال نعم من غير أن يمس شيئا من الطيب قلت في لبس
 القميص قال نعم قلت قبل أن يطوف بالبيت قال نعم ويستحب لمن طاف طواف الزيارة أن لا يمس شيئا من الطيب حتى يطوف طواف النساء لئلا يشغل به عن
 المناسك ولا من دواعي شهوة النساء ولأن محمد بن اسمعيل في الصحيح قال كتب إلى الرضا هل يجوز للمرأة المتنع أن يمس الطيب قبل أن يطوف طواف النساء فقال
 لا وهذا النهي للكرهية كما تقدم **باب** نيب إنما يحصل التحلل بالرمي والحلق وقال بعض الشافعية يتحلل بإدخال وقت الرمي إن لم يرم كما لو فاته الوقت فانه يتحلل
 وليس بمجد يقول النبي إذا رميت حلقم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء علو ذلك ون وقته **الفصل الرابع** في بقايا أفعال الحج وفيه مباحث
الحج الأول في زيارة البيت **مسألة** إذا قضى الحاج مناسكه من رمي جمره العقبه وذبح الهدي والحلق والتقصير رجع إلى مكة لطواف ال
 وسعى بذلك لا يبرج من منى لزيارة البيت لا يقيم بمكة بل يرجع إلى منى وهو ركن في الحج وسعى طواف الحج ولا يتم إلا بجماعا قال الله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وروى
 العامة عن عائشة قالت حجنا مع النبي فافضنا يوم النحر فحاضت صفية فاراد النبي ما يريد الرجل من أهله فقلت يا رسول الله إنما حايض قال أحابتنا هي
 قالوا يا رسول الله ألها فحاضت يوم النحر قال أخرجوا فدل على وجوب هذا الطواف أنه حابس لمن يأتي بتهتي أي طواف الأفاضل لقولهم إنها قد أفاضت يوم النحر
 يعني طواف طواف الزيارة وسعى بذلك لا يبرج من منى لزيارة البيت لا يقيم بمكة بل يرجع إلى منى وهو ركن في الحج وسعى طواف الحج ولا يتم إلا بجماعا قال الله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وروى
 كما صنعت يوم قدمت مكة ولأن الحج أحد النسكين فوجب طواف العرة **مسألة** وهذا الطواف كالول بحجبه الطهارة والنية شرط فيه كما هي شرط
 في طواف القدوم وفي كل عبادة وبه قال السجق ومن المند لأن عبادة وعمل قد قال الله تعالى مخلصين وقال في الأعمال بالنيات إنما لأمرى ما نوى قال في
 الطواف بالبيت صلوة وقال الثوري الشافعي وأصحاب الرأي يجزئ وإن لم ينو الفرض الذي عليه يستحب الأتيان به يوم النحر بعد قضاء مناسك منى لما
 رواه العامة عن جابر في صفته حج رسول الله يوم النحر فافضل البيت فضله بمكة الظهور ومن طريق الخاصة قول الباقر في الصحيح وقد سأل محمد بن مسلم عن المتنع
 في نبرور قال يوم النحر في الصحيح عن الصادق قال لا يبيت المتنع يوم النحر حتى يزور ولو أخره إلى الليل جاز وما رواه العامة أن النبي أخر طواف الزيارة إلى
 الليل ومن طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح ينبغي للمتنع أن يزور البيت يوم النحر من ليلى لا يؤخر ذلك اليوم **مسألة** أول وقت هذا الطواف
 طلوع الفجر من يوم النحر وبه قال أبو حنيفة وجوب فعله بعد أداء المناسك المتعلقة يوم النحر فلا يتحقق له وقت قبله وأخر وقت اليوم الثاني من أيام التثاني من
 أيام النحر للمتنع عند علمائنا ولا يجوز له التأخير عن ذلك قال أبو حنيفة وأخرو وقتها يوم النحر قال باقي العامة لا يتحلل إلا خروفا قال الشافعي أول وقت من نصف ليلة
 النحر ولنا أن ذلك الحج فكان أخره بعد ذلك الوقت والرمي سأل معوية بن عمار في الصحيح الصادق في المتنع متى يزور البيت قال يوم النحر ومن الغد
 لا يؤخر والمفرد والقارن ليسا سواء موسع عليهما ولو أخر المتنع إلى آخر ذي الحجة زيارة البيت عن اليوم الثاني من يوم النحر ولا كفارة عليه وكان طوافه
 صحيحا أما القارن والمفرد فيجوز لهما أن يخرطوا طواف الزيارة والسعي إلى الحج لأن السجق بن عمار سأل الكاظم عن زيارة البيت فخر إلى اليوم الثالث قال تعجلها
 أحب إلى ليس به بأس في رواية أخرى موسع للمفرد أن يؤخره **باب** إذا عرف هذا **فصل** في خضه جواز تقديم الطواف السعي على الخروج إلى عرفات وبه قال
 الشافعي لما رواه العامة عن النبي قال من قدم شيئا قبل شيء فلا حرج ومن طريق الخاصة رواية محمد بن زرقان عن امرأة قالت سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول
 العرة وخافت الطيب قبل يوم النحر يصلح لها أن تجل طوافها طواف الحج قبل أن تأتي منى قال إذا خافت أن تضطر ذلك ففعل **باب** إذا ثبت هذا **فصل** في
 التقيد للجواز بالعذر **مسألة** يستحب يغتسل بغسل اظفار وياخذ من شارب ويعد عودا وقف على باب المسجد كطواف القدوم وغير ذلك من المستحبات لقول
 الصادق إذا ذهبت استحيتك فاحلق رأسك اغسل وقلم اظفارك وخذ من شاربك وركب البيت طهرا أسبوعا تفعل كما صنعت يوم قدمت مكة ويجوز
 أن يغتسل من منى وباني مكة فيطوف بذلك الغسل للرواية ويستحب الغسل للمرأة كالرجل لأن الحلي سأل الصادق في الصحيح يغتسل النساء إذا أتت البيت فقا
 نعم أن الله تعالى يقول طهروا بطهري الطاهرين والعاكفين والركع السجود فينبغي للعبد أن لا يدخل إلا وهو طاهر قد غسل عن العرق والأذى طهرا ثم يقف على باب المسجد
 ويدعو بالمقول ويدخل المسجد ويأخذ الحجر الأسود فيستلمه ويقبله فان لم يستطع استلمه بيده وقبل يده فان لم يتمكن استقباله وكبر ودعا كما تقدم في طواف
 القدوم كل ذلك مستحب ثم يطوف واجبا سبعة أشواط طواف الزيارة بيثا الحج ويحتم به فاذا أكمل صلي ركعتي الطواف واجبا في مقام ثم يرجع إلى الحجر الأسود فيستلمه
 أن استطاع والا استقباله كبر مستحبا ثم يخرج إلى الصفا واجبا ويسعى بين المروة كما صنع في وقت قدوم في الكيفية فاذا فرغ من السعي أحل من كل شيء أحرم
 منه إلا النساء ثم يرجع إلى البيت فيطوف طواف النساء أسبوعا كما تقدم ونصلي ركعتيه في مقام إبراهيم واجبا فاذا أكمل حلت له النساء ولهذا سعى طواف النساء **مسألة**
 السعي عقب طواف الحج ركن في الحج عندنا واجبا فيه لما تقدم ولقول الصادق في الحسن قلت فخرج من منى الصفا والمروة قال فإني بعيد السعي قلت فانه ذلك
 حتى خرج قال يرجع فيعيد السعي أن هذا ليس كرمي الجار لأن رمي سنته والسعي بين الصفا والمروة فرض بين العامة خلافة وجوبه استحبابا وبه يشرط في التحلل
 الثاني السعي ويجعل عقب طواف الزيارة قبله الأضرب عدم الاشتراط لأنهم عللوا التحلل بطواف الزيارة وليس السعي جزءا من مناسكه وبين العامة خلاف من
 قال أن فرض التحلل لا يبر من قال أنه سنة ففي التحلل قبله وجهان أحدهما التحلل لا يبرق شيء من واجبات الحج عندهم والثاني عدمه لأن من أفعال الحج فبا
 نية إتمام الحج كالسعي في العرة **مسألة** طواف النساء واجب عند علمائنا اجمع على الرجال والنساء والحضيات من البالغين وغيرهم واطبقت العامة عدم وجوبه

بقايا أفعال الحج
 في كتاب البيت

أو
 لكل امرئ

أن أخره

وان يغتسل بها
 ويطوف بها ما لم
 ينقضه حدث أو
 نوم فان نقضه
 مستحباً ليطوف على
 غسل للرواية

والسقي مطواف النساء
صلوات ركعتيه
والنافله

مكتبة
مكتبة

تطوعاً

معنی ظالم و غیر دیندار

عزیز

ويزنم البيت بما اجماعا كما الفاذا ان النضر رخص للرخا ان يتركوا البيت

في النفر من

فلو جامع احرامه

في النفر من

في النفر من

باق فالا فرب عدم وجوب الاعادة ووقت الرمي في الاداء والقضاء المختار بعد طلوع الشمس غروبها **مسألة** يستحب التكبير في ايام التشرع عقب خمس عشرة
صلوة وفي غيرها عقب عشر ولها يوم ظهر الخمر لا شغل قبل ذلك بالنسبة ويستوى هو والحلال في ابتداء المدة الا ان الحرم يكبر عقب خمس عشرة صلوة والحل عقب
عشر على ما قلناه قال الله ثم ولتكبروا الله على ما هداكم واختلف علماء في وجوبه قال به السيد المرتضى لا ضرورة له وجوبه لقول الصادق في التكبير واجبة في
كل صلوة فربضة وناقلة ايام التشرع قال الشيخ انه مستحب للاصل ولقول الصادق في الرجل يمشي ان يكبر ايام التشرع قال ان نسو حتى قام من موضعه فليس
عليه شيء **أذا ثبت هذا** فلا تكبير عقب النوافل لقول الصادق في التكبير في كل فريضة وليس في النافلة تكبير ايام التشرع في الرواية ضعيف المسند ورواه
التكبير هذا ان يقول الله اكبر الله اكبر لا الله اكبر الله اكبر على ما هداكم الله اكبر على ما رزقنا من هبة الانعام رواه زرارة في الصحيح عن الباقر وفي الصحيح الصادق
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر لله الحمد لله اكبر على ما هداكم الله اكبر على ما رزقنا من هبة الانعام والحمد لله ما ابدا **مسألة** يستحب للامام ان يخطب
بعد الظهر يوم الثالث من ايام النحر وهو الثاني من ايام التشرع وهو النفر الاول فودع الحاج ويعلم ان من اراد التجمل من انفي فذلك له قال الشافعي واحمد
وبن المنذر لان النبي خطب سبط ايام التشرع يعني النفر الاول قال ابو حنيفة لا يستحب لك ان من ايام التشرع فلا يستحب في كبره من البومين والفرق
حاجة الناس للصلاة والتجمل وان من اخر حتى تغيب الشمس بل في البيت الوداع وكيفية بخلاف البومين **المبحث الرابع** في النفر من في **مسألة** اذا رآه
الحاج الحجار الثالث في اليوم الاول من ايام التشرع وفي الثاني جازله النفر من من في يسقط عنه رعي الثالث ان كان قد انتهى النساء والصبيذ احرامه باجماع العلماء
ولا فرق في جواز النفر الاول بين اهل مكة وغيرهم من يريد المقام بمكة ولا يريد هو قول عامة العلماء لعدم الية ولما رواه العامة عن رسول الله قال ايام من
ثلاثة من تجل في بومين فلا اثم عليه من تاخر فلا اثم عليه من طريق الخاصة قول الصادق اذا اردت ان تنفر في بومين في يومين فليس لك ان تنفر حتى تزول الشمس
فان تاخرت الى اخر ايام التشرع وهو يوم النفر الاخير فلا عليك اي ساعة نفرت ورميت قبل الزوال وبعده ولا تدفع من كان فاستوى فيه اهل مكة وغيرهم كالد
من عرفه وزاد لفته وقال احمد لا ينبغي لمن اراد المقام بمكة ان يتجمل في ايام مكة وله عذر فلا ان يتجمل في بومين فاذا اراد التخفيف عن نفسه
من امر الحج فلا يقول عمر من شاء من الناس ان ينفر في النفر الاول الا ان ينفر في النفر الاخير وقول عمر ليس حجة وتجمل على انهم لم يتقوا الا على انهم من اهل
مكة **مسألة** انما يجوز النفر في النفر الاول لمن انتهى الصيد والنساء في احرامه وقتل صيدا فيه لم يجز له ان ينفر في الاول وجب عليه المقام بمعنى النفر في الثاني
من ايام التشرع لا نهى شرط الاتقاء ولقول الصادق في من في النساء في احرامه لم يكن له ان ينفر في النفر الاول في الصحيح عن الصادق في قوله نعم من تجمل في بومين فلا
اثم عليه من تاخر فلا اثم عليه لمن انتهى الصيد حتى ينفر اهل معنى النفر الاخير وفي رواية عن الباقر انه لمن انتهى الرمي والفوق والحج والما حرم الله عليه
احرامه **أذا عرفت هذا** فاذا نفر في الاول نفر بعد الزوال لا ينفر قبله الا لضرورة او حاجة لقول الصادق في الصحيح اذا اردت ان تنفر في بومين فليس
لك ان تنفر حتى يزول الشمس اذا ما اخرت الى اخر ايام التشرع وهو يوم النفر الاخير فلا عليك اي ساعة نفرت ورميت قبل الزوال وبعده ولا تدفع من كان فاستوى فيه اهل مكة وغيرهم كالد
اما النفر الثاني فيجوز قبل الزوال اجماعا وانما يجوز النفر الاول في النفر الثاني هو بمنى فان غرب يوم النفر الاول وهو بمنى وجب عليه البيت تلك الليلة بمنى عند
علمائنا ورواه ابن عمر وجابر بن زيد وعطاء بن رباح وهاشم بن عثمان ومالك الشافعي والثوري واسحق واحمد بن المنذر لقولهم نعم من تجمل في بومين واليوم
اسم النهار فمن ادركه الليل يتجمل في بومين وصاروا العامة عن عمر من ادركه المساء في اليوم الثاني فليتم الى الغد حتى تنفر الناس من طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح
اذا جاء الليل بعد النفر الاول فثبت فليس لك ان تخرج منها حتى تصبح وقال ابو حنيفة ان ينفر لم يطلع فجر اليوم الثالث لا نهى لدخول وقت في اليوم الاخير فجاز للنفر
كاقبل الغروب والنفر في وقت الغروب يتجمل في اليومين ههنا بعد خروجهما ولو دخل عليه وقت العصر جاز له ان ينفر في الاول منع الحسن البصري من بعد لورحل
من معنى فربب الشمس هو داخل قبل انفصاله منها فالا فرب عدم وجوب البيت لشقة الرفع والخط ولو كان مشغولا بالنساء فربب الشمس فالا فرب لم المقام ولو
وصل قبل الغروب ثم عاد لاخذ مناع واجتازا وزيارة لم يلزمه المقام فلو بان بمنى احتل لزوم الرمي لدخوله عليها ويجوز لمن نفر في الاول ايتان مكة ولا فامة بها فهو
الزخص وقول الصادق في الصحيح لا بأس بان ينفر الرجل في النفر الاول ثم يقيم بمكة ويدعى للامام ان ينفر قبل الزوال في النفر الاخير ويصلي الظهر بمكة ليعلم الناس كيفة
الوداع ولا بأس بان يقيم الانسان بمنى بعد النفر لا يضره من اداء مناسكه ولا يلزمه ايتان مكة لكن يستحب لطوف الوداع اذا نفر في الاول سقط عنه رعي الثالث اجماعا
ويستحب له دفن الحصى المختص بذلك ليوم بمنى انكره الشافعي **مسألة** يستحب للحاج ان يصلي في مسجد الخيف بمنى سفر كل جيل بهي خيفا وكان مسجد رسول الله
عند المنارة التي في وسط المسجد وفوقها الى القبلة نحو من ثلثين ذراعا عن يمينها ويسارها كذلك من استطاع ان يكون مصلا فيه فليفعل ويستحب ان يصلي
فيه ست ركعات قال الصادق صل ست ركعات في مسجد بمنى في اصل **مسألة** يستحب لمن ينفر في النفر الثاني ان ياتي بالمحصب ينزل به يصلي في مسجد رسول الله فيه يستريح
فيه قليلا وليستلحق على قفاه وليس للسجدة اليوم ان يركب المحصب الاستراحة فيه قليلا لان العامة روي عن النبي انه نزل فيه وصلى الظهر والعصر والمغرب
والعشاء وجمع هجعة ومن طريق الخاصة قول الصادق كان ينزلها ثم يرتحل واختلفوا في نسيك النزاع لفظي لاجماع على انه شيا عليه انه لا يعاقب بركه **المبحث الخامس**
في الرجوع الى مكة **مسألة** اذا قضى الحاج مناسكه بمنى استحب له العود الى مكة لطواف الوداع ويستحب له دخول الكعبة قال الباقر في الدخول فيها
دخول في رحمة الله والخروج منها خروج من الذنوب معصوما بقي من عمره مغفورا وما سلف من ذنوبه ويستحب له دخول الكعبة الاغتسال والدعاء والتخفيف قال
الصادق في الصحيح اذا اردت دخول الكعبة فاعنل قبل ان تدخلها ولا يدخلها بعدا وبقول الى اخر الدعاء ثم يصلي بين الاسطوانتين على الرخامة الحمراء وكثير
يقرب في الاولى ثم في الثانية على ايها من الفان ويصلي في ذوا البيت يدعو بالمقول فاما يستقبل الحائط بين الركن الباني والفان فيرفع يديه ويلتصق
ثم يتحول للركن الباني فيفعل مثل ذلك ثم يفعل ذلك بنيان الاركان ثم يخرج ويتأكد استحباب خولها للضرورة فلا ينبغي له تركه ودخله بسكينة وقار وتكون
الفريضة جوف الكعبة روي معاوية بن عمار في الصحيح عن الصادق لا يصلي المكتوبة في الكعبة فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل الكعبة في حج ولا عمر ولكن
دخلها في الفتح فتح مكة وصلى ركعتين في العمودين ومعه سائمة بن زيد ويستحب الدعاء عند الخروج من الكعبة بالمقول **مسألة** يستحب دواع البيت اجماعا وروى
العامة عن النبي قال لا ينفر احد حتى يكون اخر عهد بالبيت من طريق الخاصة قول الصادق اذا اردت ان تخرج من مكة وتاتي اهلك فودع البيت هذا اذا

كتاب الحج

اراد الخروج من مكة ولو نوى الاقامة فلا وداع عليه بخلاف العامة فقال الشافعي واحد وداع عليه سواء نوى الاقامة قبل النفاذ بعده لا غير مضاف وقال ابو حنيفة
ان نوى الاقامة بعد ان حل له النفر لم يسقط عنه طواف الوداع والوجه الاول لقول الصادق ع اذا اردت ان تخرج من مكة وثاني اهلك فودع البيت **مسألة**
يستحب الوداع بطواف سبعة اشواط وليس هذا الطواف واجبا ولا يجب تركه عند علمائنا وهو احد قول الشافعي لصالته البراءة ولسقوطه عن الحايض فلا يكون واجبا
ولان هشام بن سالم سأل الصادق ع في الصحيح عن النبي بارت البيت حتى يجمع الى اهله فقال لا يضره اذا كان قد قضى مناسكته والقول الثاني للشافعي انه لا يجب
يجب تركه الدم وبه قال الحسن والحكم وحامد والثوري واستحق احد ابو ثور لقول بن عباس ان الناس ان يكون اخر عهدهم البيت الا انه خفف عن المرأة الحايض والامر
هنا للاستحباب جعلين الاول لا خلاف فيه انه ليس بركن في الحج ولهذا يسقط عنه الحايض بخلاف طواف الزيارة ووقته بعد فراغ المرء من جميع اشغاله ليكون البيت اخر
عهد واذ اطاق الوداع وصلى ركعتين فانصرف فلا بحث ان اقام بعد ذلك على زيارة صديق او شراء متاع او شئ من ذلك قال الشافعي لا يجوز فيه الاول ويعيد طوافا
اخر وان قضى حاجته في طريقه من اخذ الراد وشبهه لم يؤثر ذلك في وداعه به قال احمد وعطاء ومالك والثوري ابو ثور لا يزايا اقامة يخرج عن كون نداه وداعا وقال
ابو حنيفة لا يعيد الوداع وان اقام شهرين واكثر لا نرطاف للوداع بعد ما حله النفر فاجراه كما لو نفر عقيبته هذا البحث عندنا ساقط لانه مستحب عندنا ولو
كان منزله في الحرم قال ابو ثور عليه الوداع وهو قياسي قول مالك ظاهره من ههنا لانهم بنفرون ويخرجون من مكة فاستحب لهم الوداع كونه هم وقال اصحاب الرأي
ولا وداع عليهم وهو حدى الروايتين عن احمد ولو اخر طواف الزيارة حتى يخرج لم يسقط استحباب طواف الوداع لانها عبادات فان فلا يتدخلان ومن وجب الدم بتر
طواف الوداع من العامة خالفوا فالاكثر ان القريب هو ما نقص عن مسافة التقصير يرجع ويطوف للوداع والبعيد يبيت بالدم ولورجع البعيد طواف للوداع قال
بعضهم قال بعضهم لا يسقط الدم لاستقراره ببلوغ مسافة القصير قال بعضهم يسقط لانه واجب به فلا يجب بدله ولو خرج من مكة ولم يودع يكون قد تركه الا فضل
عندنا ولو رجع لطواف الوداع كان ذلك اجماعا فان رجع وهو نسي لم يخرج من الحرم فلا بحث ان يخرج وقد بعد عن الحرم لم يكن له ان يتجاوز الميقات الا حملا
من اهل الاعذار يخرج يطوف للعمرة لا حراثة ليعمل لا يجب عليه طواف الوداع عندنا ولو رجع دور الميقات احرم من موضعه **مسألة** طواف الوداع سبعة اشواط
كثير ويستلم الحجر الاسود واليمنى في كل شوط فان فقدنا فتح بركن من الميقات ويصنع عنده كما صنع يوم قدوم مكة ويعد عودا يلصق بطنه بالبيت ويحمد الله ويثني
عليه ويعد بالمعقول ثم يصلي ركعتي الطواف قال الصادق ع لكن اخر عهدك بالبيت ان تضع يدك على الباب تقول المسكين على بابك فصدق عليه بالحجته ويستحب
ان يشرب من زمزم اجماعا لما رواه العامة عن النبي لما افاض ترغ لنفسه يد لوم من زمزم ولم يترع معه احد شرب ثم افرغ باقي الدلو في البر من طريق الخاصة قول
الصادق ع ثم انشأ زمزم فاشرب منها ثم اخرج **مسألة** الحايض لا يطوف عليها للوداع ولا فدية عليها باجماع الفقهاء الا مصادره يستحب لها ان تودع من ادى باب
من ابواب المسجد ولا تدخله اجماعا وروى عن ابن عمر وابنه انها قال الحايض طواف الوداع وليس بعبادة لما رواه العامة ان ام سليم بنت ملحان استفتت رسول الله
ع حاضت فبولت بعد ما افاضت يوم النحر فاذن رسول الله ع فخرجت ومن طريق الخاصة قول الصادق ع اذا اردت الحايض ان تودع البيت فلتقف على ادى باب من
ابواب المسجد فلتودع البيت لان الزامها بالمقام مشقة عظيمة والمشقة ترفع طواف الوداع ولو فقد الماء بقيت طائف ولو طهرت الحايض قبل مفارقة بنيان مكة
استحب لها العود والاعمال والطواف واجبه للوجوب وان كان بعد مفارقة البنيان لم يعد اجماعا للمشقة بخلاف من خرج متعمدا فانه يعود ما لم يبلغ مسافة
القصير لانه ترك واجبا فلا يسقط بمفارقة البنيان ولا وهما فلا يرجع الا انفسا اذا امكن كما يجب على المسافر ان ياتى الصلوة في البنيان ولا يرجع الا انفسا **مسألة**
يستحب لمن اراد الخروج من مكة ان يشترى بدرهم ثم يصدق به ليكون كفارة لما دخل عليه حال الاحرام من فعل حرام او مكروه قال الصادق ع الصحيح يستحب للرجل ان يتر
ان لا يخرج من مكة حتى يشرب من زمزم ثم يصدق بها ان كان في احرامها وما كان في حرم الله عز وجل **المقصد الرابع** في الواجب من فصول **الاول**
في الحصر والصدوقه مباحث **الاول** في الحصر عندنا هو المنع من تملك الغنائم بالرجوع بالارض خاصة والصد بالعدو وعند العامة لها واحد من جهة
العدو والاصل عدم الترادف قال الصادق ع في الصحيح المحصور غير المصدود فان المحصور هو الموضع الذي يرد به المشركون كما روى رسول الله ع
ليس من مرض والمصدود تحل له النساء والمحصول تحل له الفارن اذا احصر فليس له ان يمتنع في القابل بل يفعل مثل ما دخل فيه **مسألة** اذا احرم الحاج
وجب عليه كمال ما احرم له من حج او عمره فاذا صد المشركون او غيرهم عن الوصول الى مكة بعد احرامه لا طريق له سواء موضع الصد او كان له طريق لا تقى نفقته
بل هو كتحلل بالاجماع قال الله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى اذا احصرتم فتحلتم واوردتم التحلل فما استيسر من الهدى لان نفقته لا حصاره لا يجب هذا
وروى العامة ان النبي ع امر اصحابه يوم حصر وافي الحد بيته وهي اسم بئر خارج الحرم ان يخرجوا ويحلقوا ويحلقوا ومن طريق الخاصة قول الصادق ع المصدود تحل
له النساء سواء كان الاحرام للحج والعمرة وباي انواع الحج احرمت جازله التحلل مع الصد عند علمائنا وبه قال ابو حنيفة والشافعي واحمد وهو الاية ولا يهازل في
صد الحد بيته وكان النبي ع يحرم من بعثة فتحلوا جميعا وقال مالك المعقر لا يتحلل لانه لا يخاف الفوات ولو كان له طريق غير موضع الصد فان كان معه نفقة
تكفيه لم يكن له التحلل واستمر على احرامه ووجب عليه سلوكها وان بعدت سواء خاف الفوات ولا فان كان محرم ما بعثه لم يفت خلا يجوز له التحلل اقر على احرامه
ووجب عليه سلوكها وان كان يحج صبر حتى يتحقق الفوات ثم يتحلل بعمره وليس له قبل التحلل الا ان ياتى بالعمرة فيخرج خوف الفوات لان التحلل انما يجوز بالحصر لا بخوف
الفوات وهذا غير مقصود هنا فانما يجب ان يمضي على احرامه في ذلك الطريق فاذا ادرك الحج اتمه وان فاتته تحلل بعمره وقضاه ولو قصر نفقته جازله التحلل
لانه ممنوع مصدود ولا طريق له سواء موضع المنع لغيره الباقي فيتحلل ويرجع الى بلده وقال الصادق ع في الصحيح ان رسول الله ع حيث صد المشركون بو
الحد بيته فخرجوا ورجع الى المدينة المصدود لم يتحلل بالهدى نية التحلل خاصة ما الهدى فعليه فتوى العلماء للانية قال الشافعي لا خلاف بين المفسرين في
ان قوله نعم فان احصرتم فزلت في حصر الحد بيته لانه حيث صد المشركون يوم الحد بيته فخرجوا ورجع الى المدينة وفعله بيان للواجب لانه ايجز له التحلل
قبل ادائه نسكه فكان عليه الهدى والفوات وقال ابن ادریس من علمائنا الهدى مختص بالمحصول لا بالصد لصالته البراءة ولقوله نعم فان احصرتم اراد بالمرض لانه
يقال احصره المرض حصره العدو وبه قال مالك لانه تحلل ايجز له من غير تفریط فاشبه من اتم حجر والفرقان من اتم حجر لم يبق عليه شئ من النسك فحاله كادائه
بخلاف المصدود الذي لم يتم نسكه واما النسك فلا يخرج من احرام فيفتقر اليها كالدخول فيه ولا في الذبح انما يختص بالتحلل بالنسك ولا نعلم فيفتقر الى النسك وبه

في الحصر والصد

في الحصر والصد

قال الشافعي لو نوى التحلل قبل الهدى لم يتحلل وكان على احرامه حتى يتحلل لان مقام افعال الحج لا يحل له كما لا يتحلل الفاد على افعال الحج قبل فعلها ولا بد من نية التحلل لعدم تأثيرها في العبادات فان فعل شيئا من محظورات الاحرام قبل الهدى فغلبه الفداء لانه محرم ففعل محظورا في احرام صحيح وكان عليه فدية كالقادر **مسألة** لا بد من الهدى التحلل ولو عجز عنه وعن ثمنه لم يغفر له غيره ويبقى على احرامه لو تحلل لم يحل له به قال مالك ابو حنيفة والشافعي في احد القولين لقوله نعم فان احصرتم فما استيسر من الهدى لا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله ولو كان الصوم والاطعام بدلا لحاجز الحلق قبل الهدى لان الهدى قيم مقام الايمان لو قلنا على الاعمال يتحلل الابها فاذا عجز لا يتحلل الا بسببها والقول الثاني للشافعي وهو الصحيح عندهم انه يتحلل في الحال فينقل الصوم التعديل في قول في اخرا الى الاطعام وفي ثالث الصوم ويحل به وهو ان يقوم شاة وتبسط بالطعام فيصوم بازاء كل مد يوم ما وفي رابع يتخير بين الاطعام والصيام وعلى قوله الاول بعدم الانتقال يكون في منتهى جواز التحلل قولان احدهما انه يبقى محرما الى ان يهدي الثاني هو الاشبه به لا يحل ثم يهدي اذا وجد قال احمد انه ينقل الى صيام عشرة ايام **اذا عرفت هذا** فاذا ذبح هل يجب عليه الحلق التقصير لا قال احمد في حد الروايتين لا بد من احدهما لان النبي خلق يوم الحديته بمجمل العدم لانه لم يشرط سواء **اذا ثبت هذا** فلو كان المصدوق قد ساق هديا في احرام قبل الصد ثم صد في الكفا بهدي السياق عن هدي التحلل قولان احدهما الاكتفاء لقوله نعم فان احصرتم فما استيسر من الهدى وقيل لا بد من هدي اخر للسياق كما لو لم يستوف **مسألة** لا يختص مكان ولا زمان لهدى التحلل في المصدوق بل يجوز نحره في موضع الصد سواء الحل والحرم ومنه صد جازله الذبح في الحلال والاحلال لقوله نعم فما استيسر من الهدى لم يعين زمانا خصوصا مع الاتيان بالفداء وبه قال مالك والشافعي لان النبي نحر بالحديته وهي خارج الحرم ولا يتردد الى تعذر الحل بعد وصول الهدى محل مع مقاومة العذر وقال الصادق **مسألة** المحصول المضطر بنحر هديها في المكان الذي يضطر ان فيه قال الحسن وابن مسعود والشعبة والبخاري وعطاء ابو حنيفة لا يجرى الا بالجرم يبعث به يواطى من بعثه معه على نحره في وقت يتحلل به لقوله نعم ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله ثم قال يحكم الى البيت العتيق لا يتردد في حق غير المصدوق ولا يمكن قياس المصدوق على ذلك في الحل وتحلل غيره في الحرم **مسألة** لو صد عن مكة قبل الوقفين فهو مصدق راجعا يجوز له التحلل لو صد عن الوقفين فكذلك عندنا وبه قال الشافعي لعموم الآية وقال ابو حنيفة مالك ليس له ان يتحلل ليس بمصدوق بل ان قدر على الاداء ادى ان دام العجز حتى مضى الوقت فحكمه حكم من فاته الحج يتحلل بافعال العمرة لان العجز في الحرم ليس مثل العجز خارج الحرم وبطل بقوله فان احصرتم وهو عام ولو منع عن احد الوقفين قال الشيخ انه مصدق وايضا ولو منع بعد الوقوف بالوقفين عن العود الى منى لزم الحرام والمبيت بها فلا صد وقد تم حجة التحلل ويستنبط من يرى عذر لو صد بعد الوقوف بالوقفين قبل الزيادة والسعي تحلل لان الصد يقيد التحلل من جميعه من بعضه اوله ان يبقى على احرامه فان لحق ايام منى روى خلق ذبح وان لم يلحق امر من ينوب عنه في ذلك فاذا تمكن ان مكة فطاف طواف الحج وسعى ثم حجه ايضا ولا قضاء عليه ان لم يتم على احرامه حتى يطوف يسعى وتحلل كان عليه الحج من قابل لياتي باركان الحج من الطواف والسعي اما لو طاف سعى منع من المبيت بمنى والروى ان حجة تام لما تقدم ولو تمكن من المبيت وصد عن الوقفين او احدهما جازله التحلل للعموم فان لم يتحلل اقام على احرامه حتى فاته الحج وعليه ان يتحلل بعمرة ولا دم عليه لفوات الحج وهل يجوز له فسخ الحج الى العمرة بعد الفوات اشكال قال بعض الجمهور لا نا انما ذلك من غير صد فغفر ولو لا دم عليه لو طاف سعى للقدم ثم صد حتى فاته الحج طواف وسعى فانبأ العمرة اخرى ولا يجزى بالاول لانه لم يقصد به طواف العمرة ولا سعيها بل يجزى بالاحرام الاول لا يجزى احراما اخر وبه قال احمد والشافعي وابو ثور وقال مالك يخرج الى الحل فيفعل ما يفعله للعمرة قال الزهري لا بد ان يقف بعرفة وقال محمد بن الحسن لا يكون محصر ايمكة **مسألة** اذا تحلل فاته الحج وجب عليه القضاء في القابل ان كان الحج الغائب واجبا كحجة الاسلام والندوة وغيره ولا يجب قضاء النفل عند علمائنا وكذا العمرة يجب قضاء الواجب منها كعمرة الاسلام والندوة وغيره ولو كان نفلا لم يجب القضاء لاصالة البراءة لزمه وقال الشافعي لا قضاء عليه بالتحلل فان كانت حجة تطوع لم يلزمه قضاءها التحلل ان كان حجة الاسلام او عمرة وكانت قد استقرت في منتهى قبل هذه السنة فاذا اخرج منها بالتحلل كان له لو فعلها وكان باقيا في منتهى ما كان عليه ان وجبت في هذه السنة سقط وجوبها ولم تستقر على ما كان عليه وان وجبت في هذه السنة سقط وجوبها ولم تستقر في منتهى لفقدان بعض شرائط الحج فتح التحلل بالصد لا يوجب القضاء بحال به قال مالك واحدا من الروايتين وقال ابو حنيفة اذا تحلل لزمه القضاء ثم ان كان احرامه بعمرة مندوبة قضاه واجبا وان كان بعمرة مندوبة فاحصر تحلل عليه ان باقيا حجة وعمرة لا جل الحج ويجزى على من هبها احرام يجتنب فانه ينعقد بانما ينقض عن احدها اذا اخذ في السير فان احصر قبل ان يسير تحلل منها ولزمه حجتان وعمران **مسألة** لا فرق بين الصد العام وهو الذي يصده المشركون واصحابه وبين الصد الخاص كالمجوس وغيره وما خوذ للصوم من حله لغوا النص وجوبه المقضي بجواز التحلل وكذا يجب في كل موضع يجب فيه الصد العام وما لا يجب هناك وهو احد قول الشافعي لاصالة البراءة والعموما وفي الثاني يجب القضاء والمجوس بدلين ان كان قادرا على ادائه فليس بمصدوق وليس له التحلل ان كان عاجزا تحلل وكذا يتحلل لو حبل ظمرا ولو كان عليه من مؤجل يحل قبل قدوم الحاج فنعمة صاحبه من الحج كان له التحلل لانه مفضل لغيره ولو احرم العبد مطلقا والزوجة تطوعا بغير اذن السيد الزوج كان لهما منها من الاثام وتحلل من كل موضع جواز فيه التحلل من احرام الحج يجوز التحلل من احرام العمرة وهو قول اكثر العلماء خلافا لما لا يحل من احرام العمرة لانه لا يفوت **مسألة** يستحب له تاخير الاحلال لجواز زوال العذر فاذا ازال العذر قبل تحلله وجب عليه تمام نسكه اجماعا لقوله نعم واموا الحج والعمرة لله ولو خشي الفوات لم يتحلل وصبر حتى يتحقق ثم يتحلل بعمرة فلو صابر فقات الحج لم يكن التحلل بالهدى بل بعمرة ويقضى واجبا ان كان واجبا والافلا ولو فوات الحج ثم زال الصد بعده قال بعض العامة يتحلل الهدى عليه هذا قول الفوات وقال الشيخ انه يتحلل بغيره ولا يلزمه فوات الحج ولو غلب على ظنه انكشاف العذر قبل الفوات جازله ان يتحلل للعموم لكن الافضل البقاء على احرامه فان فوات الوقوف احل بعمرة ولو صد حجه مضد كان عليه بدنه ودم التحلل والحج من قابل ولو انكشف العذر في وقت يستعاض عنه القضاء وجب هو حج يقضى لسنة ولو صادق الوقت قضى من قابل وان يتحلل من الفاسد فان زال الصد والحج لم يثبت مضى الفاسد وتحلل كالصحيح وان فاته تحلل بعمرة وتلزمه بدنه الافساد ولا شيء عليه للفوات والقضاء من قابل واجب سواء كان الحج واجبا او ندبا ولو كان العذر باقيا فله التحلل فاذا تحلل لم يردم التحلل بدنه الافساد والقضاء من قابل وليس عليه اكثر من قضاء واحد لو صد فافسد حجه جازله التحلل للعموم وعليه التحلل بدنه الافساد والحج ويكفيه قضاء واحد **مسألة** ينبغي للحرم ان يشترط على بمحالة الاحرام

في حكم التمسك
عن جابر

الوقوف يفلا فاته

او عمرة تطوع

القضاء

وان كان قد فاته حجه او عمره او حجتان وعمران

كتاب الحج

خلا فلا يلزمنا في ابتداء احرام من محل متى مرض وضاعت نفقته ونفقته ظالم او غير ذلك من الموانع فانه يحل متى جدد ذلك المانع وفي سقوط
 هدي التحلل فلو كان والشرط لا يؤثر في سقوط القضاء ان كان الحج واجبا خلا فالبعض العامة ويبنى ان يشترط ماله فايده فلو قال ان تحلني حيث شئت فليس له
 ذلك فلو قال ان ارضى احرامى احل فليس ذبح الصلوة غيره من ترك الاحرام من غير صد او حصر لم يحل وجبت الكفارة لان الاحرام لا يقصد برفضه لانه عبادة
 لا يخرج منها ما يفسد فلا يخرج منها برفضها بخلاف سائر العبادات التي يخرج منها ما يفسد كالحلوة وان وطئ قبل المواقف انسد حججه وجب له ان يبدل
 من قابل سواء كان الوطئ قبل ما فعله من الجنائيات او بعده فان الجنائيات على الاحرام الفاسد توجب الجحيم كالجناية على الاحرام الصحيح وليس عليه لرفضه شيء لانه محرم
 منه لو توشى شيئا **مسألة** العدد الصادق ان كان مسلما فالاولى الاضرار عنه لان في قتاله مخاطرة بالنفس والمال الا ان يدعوهم الامام او نائبه الى قتالهم ويجوز
 قتالهم لانهم بقدر ما على المسلمين بمنعهم الطريق ان كانوا مشركين لم يجب على الحاج قتالهم قال الشيخ ره واذ لم يجب قتالهم لم يجز سواء كانوا قاتلين او كثرهم و
 للشافعي قول بوجوب قتالهم اذ لم يزد عدد الكفار على الضعف الوجهة اذ اغلب من المسلمين بالعلة جاز قتالهم بتركه فيتحلل الحاج ولوطن المسلمون لانها
 لم يجز قتالهم لئلا يغزو المسلمون فلو احتاج الحاج الى البس السلاح وما يجنب الفدية لاجل الحرب جاز وعليهم الفدية كالمولود لدفع الحر والبرد ولو قتلوا انفسا
 والنفوس ما لا يضمنوا ولو قتل المسلمون صيدا الكفار كان عليهم الجحيم ولا قيمة للكفارة اذ لا حرمة لهم ولو بذل العدد الطريق وكانوا معروفين بالعدو جاز
 التحلل والرجوع والا فلا ولو طلب العدو مالا لخطية الطريق فان لم يوثق بهم لم يجز بله اجاء البقاء الخوف ان كانوا مؤمنين فان كثر لم يجب بل كره ان كان
 العدو كافرا لما فيه من الصغار وتقوية الكفار وان قال الشيخ ره لا يجب بذله كما لا يجب ابتداء الحج بذل مال بل يتحلل **مسألة** اذا تحلل المصدد بالهبة
 فان كان الحج واجبا قضى ما تحلل منه ان كان حجا وجب عليه لا غير به قال الشافعي لا نه احصر عن الحج فلا يلزمه غيره كمن احصر عن العمرة لا يلزمه غيرها وقال ابو
 يعيب عليه حج وعمرته معا لان المصدود فائت الحج وفائت الحج يتحلل بافعال العمرة فاذا الواجب بافعال العمرة في الحال يجب عليه قضاءها ومنع مساواة الصد
 لفائت الحج والصد يتحقق في العمرة به قال ابو حنيفة لقوله نعم وانما الحج والعمرة ^{تذكر} ذلك عقيبها فيصرف الى كل منهما وسئل بن مسعود عن معتمر لدفع فقا
 ابعثوا عنه هديا فاذا حج عنه فقد حل لان النبي لما صدك كان معتمرا وقال مالك لا يتحقق لانه ليس للعمرة وقت معلوم فيمكنه البت الى ان يزول الاحصاد
 ثم يودي وهو يستلزم الحج لعلم بالغاية **مسألة** اذا صد عن المضى مكة والى الموقفين كان له التحلل بالهدى على ما تقدم هذا اذا منع من المضى
 دون الرجوع والسير في صوب اخر وما اذا احاط العدو بهم من جميع الجهات كلها فذلك عندنا وهو صحيح قول الشافعي لانهم يستفيدون به الامر من العدو والذ
 بين ايديهم والثاني ليس لهم التحلل لانهم لا يستفيدون به من فاشبهه ليرض ليس التحلل والاصل ممنوع ولا بد لهدي التحلل على ما تقدم خلا فالشافعي
 قوله على القولين لا بد من نية التحلل وهل يجب الحلق للشافعي قولان ان قلنا ان نسك فنع والافلا فخرج من هذا انا اذا اعتبرنا الذبح والحلق مع النية فالتحلل يحصل
 بثلاثها وان خرجنا الذبح عن الاعتبار فالتحلل يحصل بالحلق مع النية ويجزى النية فيه **مسألة** احرام العبد منعقد سواء كان باذن السيد
 بدونه ثم ان احرم باذنه لم يكن له تحليله سواء بقوله صحيحا او فاسده ولو باعده والحال هذه لم يكن للمشتري تحليله لكن له الخيار مع جهل باحرامه وان احرم بغير اذنه
 يستحب له الاذنه في الاتمام وله تحليله لان تقريره على الحج بطلان لما فعله عليه به قال الشافعي قال ابو حنيفة له تحليله سواء باذنه او بغير اذنه ولو اذن له في الاحرام
 الرجوع قبل ان يحرم فان رجع ولم يعلم به العبد فاحرم فله تحليله وللشافعي وجهان ولو اذن له العمرة فاحرم بالحج فله تحليله ولو كان بالعكس لم يكن له تحليله لان
 العمرة دون الحج قاله الشافعي في نظر ولو اذن له في التمتع فله منعه من الحج بعد ما تحلل من العمرة قاله الشافعي وفيه اشكال ليس له تحليله من العمرة ولا من الحج بعد
 تلبسه به ولو اذن له في الحج او في التمتع فخرن قال الشافعي ليس له تحليله ولو اذن له ان يحرم في ذي القعدة فاحرم في شوال فله تحليله قبل ذي القعدة لا بعد
البحث الثاني في المحصور **مسألة** اذا نلبس الحاج بالاحرام ثم مرض بحيث لا يتمكن معه من المضى الى مكة والى الموقفين بعث يهديه مع احتيا
 ليدبحوه عنه في موضع الذبح فان كان قد ساق هديا بعث ما ساقه وان لم يكن ساق هديا او ثمنه ولا يحل حتى يبلغ الهدى محله وهو معنى ان كان حاجا
 ومكة ان كان معتمرا فاذا بلغ الهدى محله اجل من كل شيء الا النساء الى ان يطوف في القابل ويا بر من يطوف عن فخل النساء مع هذا مذهب علمائنا وبه قال
 بن مسعود وعطاء الثوري والنجدة واصحاب الرأي واحد في احكام الروايتين الا ان اصحاب الراي لم يعتبروا طواف النساء بل قالوا يحل بالبلوغ الى المحل لقوله تعبه
 فان احصرتم فما استيسر من الهدى ما رواه العامة عن النبي قال من كسر او عرج فقد حل عليه حجة اخرى في رواية فعليه الحج متى قابل ومن طريق الخاصة قول الصا
 في جعل احصر قال يواحد اصحابه ميعاد فان كان في حج فحل الهدى النحر الجديث قال الشافعي لا يجوز التحلل ابد الى ان ياتي به فان فات الحج تحلل بعمرته به قال بن عمر
 وعباس بن مالك احذر في الرواية الاخرى لانه لا يستفيد بالاحلال الانتقال من حاله الى التخصص من الاذى الذي به بخلاف حصر العدو ومنع عدم الانتقال وعدم
 التخصص من الاذى لا يمنع من التحلل **مسألة** اذا بعث الهدى انظر وصوله الى المحل فاذا كان يوم المواعدة قصر من شعرا سنة حل من كل شيء احرم منه الا
 النساء فانهم لا يحللون له حتى يحج من قابل يطوف طواف النساء ان كان الحج واجبا او يطوف عنه القابل ان كان تطوعا قاله علماءنا ولا يعتبر الجهد ذلك بل حكم بعضهم
 يجوز الاحلال مطلقا واخرون بللغ مطلقا وقد قال الصادق في الصحيح المحصور لا تحل له النساء ولو وجد في نفسه خفة بعث هديا ومكة المحصور باجابه حتى لا نه محرم
 ما جد النكاح فيجب عليه تمامه لا يتركه فان ذلك احد الموقفين ادرك الحج وان فاته معا فانه الحج وكان عليه الحج من قابل للرواية الصحيحة عن الباقر قال اذا احصر الرجل بعث
 هديا فان افاق ووجد في نفسه خفة فليصطن طن ان يترك هديا قبل ان يحج فان قدم مكة قبل ان يخرج هديا فليصطن طن ان يترك هديا قبل ان يخرج هديا وان كان عليه ان قدم
 مكة وقصر هديا فان عليه الحج من قابل للعمرة فله فان مات قبل ان يتهيأ الى مكة قال ان كانت حجة الاسلام حج عنه فبعثه فاما هديا فليس عليه **مسألة** لو تحلل يوم الميقات
 ثم طهر ان اصحابه لم ينجوا عنه لم يبطل تحلله ووجب عليه ان يبعث به في القابل ليدبح عنه موضع الذبح لان تحلله وقع مشروعا قال الصادق في الصحيح فان ردد عليه
 الدرهم ولم يجد له هديا ينجو عنه وقدره حل لم يكن عليه شيء ولكن يبعث من قابل ويمسك ايضا قال الشيخ ره في العام المقبل وجب عليه ان يمسك عنه الحرم الى ان يذبح عنه
 هذه الرواية ومنع من ان يمسك نلاصل لانه ليس يحرم فكيف يحرم عليه فهو محرم ولا في الحرم وكذا امر بعث هديا تطوعا من اخفى من الاذان قال الشيخ ره يواحد اصحابنا
 يوما بعثه ثم يجنب يجنب المحرم من الشباب والنساء والطيب غير ذلك الا انه لا يلزمه فان فعل ما يحرم على المحرم كان عليه الكفارة كما تجب على المحرم سواء فاذا كان اليوم

فان احصرهم

الحج المحصر

قال ابن حجر في القاموس المصنف

في حكم الفوات

الحج

الذي عدم احد ان يفت بالمحرم من افق من الافاق هو عدم يوم بعينه باشعاره او تقليده فاذا كان ذلك اليوم اجنب ما يجنبه المحرم الى ان يبلغ الهدى محله ثم
انه حل من كل شيء اخر من لقول الصادق في الصحيح الرجل يرسد بالهدى تطوعا قال يواعد اصحابه يوما يلقون فيه فاذا كان تلك الساعة من ذلك اليوم اجنب
ما يجنبه المحرم فان كان يوم التخلل اجزاء عنه فان رسول الله حيث صدره المشركون يوم الحديبية فخرج من مكة الى المدينة وغيرها من الروايات ومنع ابن عباس من ذلك
مسألة الحاج والمقتر في ذلك سواء اذا حضر المعتمر فعل ما ذكرناه وكانت عليه العترة في الشهر الداخل واجبة كان العترة واجبة والافضل ولو اوجاه المحصر الى
حلق راسه لادى ساعة لان يهدي لقول الباقر اذا حضر الرجل فبعث بهديه واذا راسه قبل ان يخرج فلو راسه فبذبح في المكان الذي احصر فيه ويصوم او يطعم مسكينا
مساكين ولو كان المحصر قد احرم بالحج قارنا ولبس له التمتع بل يدخل في مثل ما خرج منه لقول الباقر والصادق الفارق يحصر وقد قالوا بشرط فخل في حيث حبستني
بعث بهديه قلنا اهل التمتع قال لا ولكن يدخل بمثل ما خرج منه الوجه انه ان كان القران واجبا وجب عليه القران والا فلا **مسألة** قال ابن بابويه
اذا قرن الرجل الحج والعترة واحصر بعث هديا مع هديه ولا يحل حتى يبلغ الهدى محله فاجبا هديا مع هدي الشيا وقواه بن ابي ابيس لقوله ثم فان احصر ثم فاستسبر
من الهدى فوجب هديا بالاحصاء واصحابنا قالوا يبعث بهديه الذي ساقه ولم يوجبوا بعث هدي اخر وقال اذ ريس معنى قوله اذا قرن الحج والعترة ان يقرن مع
كل واحد منهما على الاقل هديا بشعره او بقلعه فيخرج عن ملكه بذلك ان لم يكن ذلك لاجبا عليه بنذر ولم يقصد ان يحرم بهما جميعا ويقرن بينهما في الاخر
لان ذلك مذهب من خالفنا في حد القران **مسألة** اذا اشترط في احرامه فله التخلل من دون انفاذ هدي لان يكون ساقه وبشعره او قلعه فان كان
وان لم يكن ساقا بل اشترط فله التخلل اذا بلغ الهدى محله وهو يوم النحر فاذا اقبلت من جميع ما روم من الا النساء وروى المفيد عن الصادق المحض وبالمرض ان كان
ساق هديا اقام على احرامه حتى يبلغ الهدى محله ثم يحل لا يقرب للنساء حتى يقضي المناسك من قابل هذا كان في حجة الاسلام فاما حجة التطوع فانه يخرج هديا
حل مما كان احرامه فان شاء حج من قابل وان لم يشأ لم يجب عليه الحج قال ابن ادريس المحضون في نية التخلل كادخل في الاحرام بنبه وهو حسن **الحج الثالث**
في حكم الفوات **مسألة** من لم يقف بالموقفين في قنما فانه الحج اجماعا فيتحلل بطواف وسعة وحلاق ويسقط عنه بقية افعال الحج من الرمي بالمبيت عند
علمائنا وروى قال عمر وابنه وزيد بن ثابت بن عباس بن الزبير ومالك الثوري والشافعي واحمد في أحد الروايتين واصحاب الراي لان باقي افعال الحج ترتب على
الوقوف قد فاته فنقوت هي بقواته وما رواه العامة عن عمر انه قال لا يابى ايوب حين فاته الحج اصنع ما يصنع المعتمر ثم قد حلت فان ادركت الحج قابلا فحج وهدى
ما استيسر من الهدى من طريق الخاصة قول الصادق في رجل حاج فافاته الحج ولم يكن طاف قال يقيم الناس حراما ايام التشريق ولا عترة فيها فاذا انقضت
طاف بالبيت وبين الصفا والمروة وحل عليه الحج من قابل يحرم من حيث احرم وقال احمد في الرواية الاخرى مضى حج فاسد به قال المزني قال يلزمه المبيت
عند علمائنا وروى قال عمر وابنه وزيد بن ثابت بن عباس بن الزبير ومالك الثوري والشافعي واحمد في أحد الروايتين واصحاب الراي لان باقي افعال الحج
ترتب على الوقوف قد فاته فنقوت هي بقواته وما رواه العامة عن عمر انه قال لا يابى ايوب حين فاته الحج اصنع ما يصنع المعتمر ثم قد حلت فان ادركت الحج
قابلا فحج وهدى ما استيسر من الهدى من طريق الخاصة قول الصادق في رجل حاج فافاته الحج ولم يكن طاف قال يقيم مع الناس حراما ايام التشريق ولا عترة فيها
فاذا انقضت طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وحل عليه الحج من قابل يحرم من حيث احرم وقال احمد في الرواية الاخرى مضى حج فاسد به قال المزني قال
يلزمه جميع افعال الحج الا الوقوف قال مالك في رواية اخرى عنه لا يحل بل يقيم على احرامه حتى اذا كان من قابل الى الحج فوقف اكمل الحج وفي رواية ثالثة عنه انه يحل
بعرة مفردة ولا يجب عليه القضاء وقول المزني باطل لان الايمان بالافعال الباقية لا يخرج عن العترة فلا فائدة فيها وقياسه على المند باطل لان الجناية
وقعت هناك من المفسد فكان التفريط من قبله بخلاف الفوات وقول مالك يشتمل على ضرر عظيم فيكون منقيا **مسألة** اذا فاته الحج جعل حجرة
مفردة فيطوف ويسعى ويحلق عند علمائنا اجمعين وروى قال ابن عباس بن الزبير وعطاء واحد واصحاب الراي لما رواه العامة عن النبي قال فاته الحج فعليه دم ولحمله
عترة ولحج من قابل ومن طريق الخاصة قول الرضا في الذي اذا ادرك الناس فقال اذا اتى جمعا والناس بالشعر الحرام قبل طلوع الشمس فقد ادرك ولا عترة له وان
ادرك جمعا بعد طلوع الشمس ففي عترة مفردة ولا حج له وان شاء ان يقيم بمكة اقام وان شاء ان يرجع الى اهله وجع وعليه الحج من قابل قال الصادق في الصحيح اذا
حاج ساق الهدى ومفرد الحج ومتنع بالعترة الى الحج قدم وقنم فاته الحج فلجعلها عترة وعليه الحج من قابل قال مالك والشافعي لا يصير احرامه بعرة بل يتحل بطواف
وسعى وحلاق لانه احرم باحد النكيتين لا ينقلب الى الاخر كما لو احرم بالعترة والفرق فوات الحج وامكان الايمان بالعترة من غير فوات فيها فلا حاجة الى انقلاب
احرامها ولا بد من نية الاعمار فخلا بعض العامة ووجبوا الايمان بانفائها **مسألة** اذا فاته الحج استحب له المقام بمكة الى انقضاء ايام التشريق وليس عليه شيء
من افعال الحج ولا حلق ولا تقصير بل يقصر اذا تحلل بعرة بطوافها وسعيها وهل يجب عليه من فاته الحج الهدى الاقرب للمنع وهو قول اصحاب الراي لا صالة لبراءة الذمة
ولانه لو كان الفوات سببا لوجب عليه المحصر هديان واحد للفوات اخر لا يحصر ويقبل الشيخ رة عن بعض علمائنا وجوب الهدى به قال الشافعي
واكثر الفقهاء وعن راينان لقول الصادق في نفر فاتهم الحج عليهم ان يهرق كل واحد منهم دما شاة لانه حل من احرامه قبل اتمام فاته الهدى كالمحصر بالخبر محمول
على الاستحباب منع التحل قبل اتمامه انما نقله الى العترة والنقل جائز ولو كان قد ساق هديا بخبره بمكة لانه يقين لا ايهما فلا يسقط ما للفوات فان قلنا ان
الهدى بخبره في ذلك العام ولا يجوز له تأخيره الى القابل كالمدة لا افعال الحج ولا ان الهدى واجب على الفور لانه جزء من الحج والثاني للشافعي يجوز وعلى
الاول لو اخره عصره وجب عليه نية لا يخرج من هذا القضاء لان القضاء احرام فيجب عليه الهدى لانه **مسألة** اذا كان الغائب واجبا كحجة الاسلام
والمندرة وغيرها وجب القضاء ولا يخرج نية العترة التي فعلها للتخلل وان لم يكن الحج واجبا لم يجب عليه القضاء وروى قال عطاء واحد في أحد الروايتين ومالك
في أحد القولين لان النبي لما سئل عن الحج اكثر من مرة واحدة قال بل مرة واحدة ولو اوجبتنا القضاء كان اكثر من مرة وعن الصادق في القوم الذين قالهم
الحج قال ليس عليهم من قابل ولا يمكن ذلك في الواجب فيحل على النقل لانه معد في ترك اتمام حجة فلا يلزمه القضاء كالمحصر ولا نهاء عبادة غير واجبة
فلا يجب قضاءها بالفوات كسائر العبادات قال الشافعي يجب القضاء وان كان الحج تطوعا وروى قال ابن عباس بن الزبير واصحاب الراي مالك
في القول الثاني واحمد في الرواية الثانية لقول النبي من فاته عرفات فقد فاته الحج فليتحلل بعرة وعليه الحج من قابل ولا نهى بالشرع فيه وتحلل

في حرم البيت
الذي فيه
القبور
والتي هي
من قبور
الانبياء
والارباب
الطيبين

في حرم البيت
الذي فيه
القبور
والتي هي
من قبور
الانبياء
والارباب
الطيبين

فقال قد قضي
فريضته

فلما خرج له

احكام الصلوة

الفور في الحج واجبة وهي تقف بالعبدة **مسألة** العبد لا يجب عليه الحج وان اذن له مولاه فيه لا يجزئه لوجوبه باذنه الا ان يدركه العتق قبل فوات الموقفين
وسواء كان قنا او مدبرا او مكاتبيا انفق بعضه ولا يوهنا به مولاه على ايام معينة تكو يقيه وما انفق منه امكنه وقوع الحج فيها وبيع حجة بغير اذن سيده
والزوجة الامة لا يصح حجها الا باذن سيدها وزوجها ولا يكفي اذن احدهما ولو اذنا معا صح حجها ولا يجزئها عن حجة الاسلام الا ان يدركها العتق قبل الموت
ولو حج بغير اذن زوجها لم يجزئها عن حجة الاسلام وان اعتقت قبل الموقفين **مسألة** لو احرمت الصبي والعبد باذن مولاه صح احرامهما ثم ان بلغ الصبي او
اعتق العبد بعد فوات الموقفين مضيا على الاحرام وكان الحج تطوعا ولا يجزئه عن حجة الاسلام ولو كان قبل الموقفين تعين احرام كل منهما بالفرض واجزاء
عن حجة الاسلام وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة الصبي يحتاج الى تجديد الاحرام لان احرامه عنده لا يصح والعبد يضي على احرامه تطوعا ولا يتقلب فوضا و
مالك الصبي والعبد معا مضيا في الحج ويكون تطوعا وان كان البلوغ والعتق بعد الوقوف قبل فوات وقته بان يكمل قبل طلوع فجر النحر رجعا الى عرفات والمغر
ان امكنها فان لم يمكنها رجعا الى المشرك وفقارها ولولم يعود لم يجزئها عن حجة الاسلام وكل موضع قلنا انه يجزئها عن حجة الاسلام فانه يلزمها فيه
الدم ان كانا متمتعين والا فلا وقال الشافعي لم يعود لم يجزئها عن حجة الاسلام وكل موضع قلنا انه يجزئها عن حجة الاسلام فانه يلزمها فيه الدم ان كانا
متمتعين والا فلا وقال الشافعي عليه م وقال في موضع اخر لا يبين ان عليهما شيئا والاية تدل على وجوبه على المتمتع واصالة البراءة تدل على عدمه
غيره **مسألة** الكافر يجب عليه الحج لكن لا يصح منه الا اذا قدم الاسلام فان مات بعد احرامه كافر فلا حكم له وان اسلم بعد فوات الوقوف لم يجب عليه
الحج لانه اسلم بعد فوات وقته وما مضى في حال كفره معفو عنه وان اسلم قبل الوقوف فحجبه عليه الحج لا مكانه ويتعين عليه في تلك السنة لوجوب الفور به خلا
لشافعي بحد احراما غير الاول لعدم الاعتدال به فان لم يجد ه فان تمكن من الرجوع الى الميقات والاحرام منه جيب الا احرام حيث امكن ولا دم لعدم الاعتداد
بالاحرام الاول وبه قال ابو حنيفة احد خلا للشافعي في ساعه على المسلم حيث جاوز الميقات فربما لذلك احرام من دونه ولم يعد اليه جيب الدم كالمسلم وليس يجزئ
لانه من الميقات وليس من اهل البيت **مسألة** الخالف اذ حج ثم استبصر فان لم يجد شيئا من اركان الحج صحح واجزاء عنه واستحب له اعادته وان كان قد اخل
وجب عليه عادة الحج لانه مسلم اني بالاركان فاجزاء عنه كغيره من المسلمين ومع الاخلال لم يات بالمأثور به على وجهه فيقضي عنه التكليف لو اتيه برئ من معونه
الصحيح انه سأل الصادق عن رجل حج ولا يعرف الاسرة من الله بمعرفة والدنونه به اوجب عليه حجة الاسلام او قد قضى فريضته فقال قد قضى فريضته ولو
حج كان احب الي **هذا عرف** هذا فقير الحج من العبادات اذا وقعها على وجهها لا يجب عليه اعادتها الا لاصل الزكوة فانه اذا اسلمها الى غير المؤمنين وجب عليه
اعادتها قال يزيد بن معوية العجلي في الصحيح سالت الصادق عن رجل حج وهو لا يعرف هذا الامر ثم من الله عليه بمعرفة والدنونه به بوجب عليه حجة الاسلام
او قضى فريضته ولو حج كان احب الي قال سالت عن رجل حج وهو في بعض هذه الاصناف من اهل القبلة ناصب مشرك من الله عليه فعرف هذا الا ان يقضي حجة
الاسلام قال يقضي احب الي وقال كل عمل عمله وهو في حال نصبة ضلاله ثم من الله عليه عرفه الله الولاية فانه يوجب عليه الزكوة فانه يوجب عليه الزكوة فانه
بعدها ان وضعها في غير مواضعها الا اهل الولاية واما الصلوة والصيام والحج فليس عليه قضاءه **مسألة** السكران اذا شهد المناسك في حال سكره
فان لم يحصل شيئا لم يجزئه ما فعله ووجب عليه عادة الحج وان حصل ما يفعله وفعله على وجهه صح حجه والشيخ رة اطلق فقال من شهد المناسك كلها ودينها
في مواضعها الا انه كان سكرانا وكان عليه عادة الحج من قبل قد روى ابو علي بن راشد قال كتبت اليه يسال عن رجل حج سكر وشهد المناسك هو سكران اتم
حجه على فكتب اليه **مسألة** واجد الاستطاعة المتمكن من مباشرة الحج لا يجوز له ان يسافر غيره في حجة الاسلام اجماعا وكذا المنذر وشبهه وبالحكمة كل
حج واجب عليه اذا تمكن من الانيان به مباشرة لا يجوز له الاستتجار فيه اما التطوع فان كان المسافر لم يحج حجة الاسلام فلا قرب ان يجوز له ان يستاجر غيره ليج
عنه تطوعا للاصل ومنع حجه ذلك لان هذا التطوع لا يجوز فعله بنفسه فبايئه او في الفرقان فعله مباشرة يمنع من اداء الواجب بخلاف فعل النايب و
لو كان الاستتجار يمنع من اداء الواجب بان يقصر نفقته باعتبار دفع مال الاجارة لم يجز له الاستتجار ولو لم يكن السرب مخليا جاز له ان يسافر من حج عنه تطوعا
سواء قصر نفقته على الاجارة ام لا ولو كان قد حج حجة الاسلام ثم عجز عن مباشرة حج التطوع فانه يجوز له الاستتابة اجماعا ولو كان قد روى حجة الاسلام
وهو متمكن من مباشرة حج التطوع فانه يجوز له ان يستنبد غيره عند علمائنا وبه قال ابو حنيفة لا حج غير واجب عليه فجاز له ان يستنبد غيره كالمعتق وقال الشافعي
لا يجوز وعن ابينا ان لا يقدر عليه بنفسه فلا يجوز له النيابة فيه كالفرض والفرق ظاهرهما لو كان عاجزا عن التطوع في هذا العام عجزا برحمن والكل يجوز
فانه يجوز له ان يستنبد عندنا وعند الشافعي وروى هذه الصورة بعينها وبين الفرض لان الفرض عبادة العمر فلا يفوت بناخيره عن هذا العام والتطوع
مشروع في كل عام فيفوت حج هذا العام بناخيره **مسألة** الضرورة اذا فقد الاستطاعة وتمكن من الحج تطوعا جاز له ذلك يقع عن التطوع عند علمائنا
وبه قال ابو حنيفة مالك الثوري اسحق بن المنذر لا تنوي التطوع ولم ينو الفرض فلا يقع عن الفرض لقوله تعالى اتموا اعمال بالنيات وانما الامر في ما نوى
ولا ينافي عبادة تنقسم الى فرض ونفل فجاز ايقاع نفلها قبل فرضها كالصلاة ولا ينافي ما لا يجب عليه الحج فضا فجاز ايقاع نفلها فيه كبعد الحج وقال الشافعي يقع
عن حجة الاسلام وبه قال ابن عمر بن الخطاب عن احمد وانيان لانه احرام بالحج وعليه فرضه فوجب ان يقع عن فرضه كالوكان مطلفا ومنع ان عليه فرضه والفرق ان
النفل الفرض متساويان فثبت احدهما في نية الاخر فلا يقع النفل بحسب النية بخلاف المطلق الذي هو جزء الفرض فثبت لاشافي في نية الفرض **مسألة**
لو نوى فاذا استطاعة جاز له ان يعللها به عن النذر عندنا فلو قال الشافعي تقع عن حجة الاسلام وكذا الخلاف لو مات عليه
حجة الاسلام ومندورة فاستوجب رجل ليج عنه مندورة فاحرم بها وقع عن النذر عندنا اذا استوجرا ليج حجة الاسلام ولم يمكن ذلك قال الشافعي يقع عن حجة
الاسلام ولو كان عليه مندورة فاحرم بحجة التطوع قال الشافعي يقع عن المندورة والوجوب المندوران تعلق بزمان معين لم يجز ايقاع التطوع فيه فان
اوقعه بنية التطوع بطل لم يجز عن المندورة لعدم القصد ان لم يتعلق بزمان معين لم يقع عن المندورة ايضا لعدم القصد لاعتنا التطوع لوجوب تقديمه
النذر **مسألة** من حج عن غيره وصل ثواب ذلك اليه وحصل للحاج ثواب عظيم ايضا روى العامة عن رسول الله انه قال اذا حج الرجل عن غيره فقبل الله
منه منها واستبشر راحها في السما وكتب عبد الله بن ابي ربيعة عن النبي صلى الله عليه واله انه قال من حج عن ابويه وقضى عنهما معا بعث يوم القيمة مع الابوين من طهر

الحاج

کتاب الحج

[illegible]

فالمعق

أراد المنع اعتمره آخر شهر الحج وان دخل مكة بعمرة مفردة في شهر الحج جازله ان ينقلها الى عمرة المنع ويقوم حتى يحج به هو افضل وان لم ينقلها الى المنع وانما مفردة
 جازله ان يخرج الى اهل من غير حج اذا لم يكن الحج واجبا عليه لقول الصادق في الصحيح لا بأس بالعمرة المفردة في شهر الحج ثم يرجع الى اهلها ما لو اعتمر المنع فانه يجب عليه الا بها
 بالحج لدخولها فيه **مسألة** في جميع اوقات السنة صالح للمفردة لكن افضل اوقاتها رجب في الحج في الفضل لان معوية بن عمار روى في الصحيح عن الصادق في اي العمرة افضل
 عمرة في رجب عمرة في شهر رمضان فقال لا بد عمرة في رجب افضل وذلك فضيلة العمرة في رجب باذكار اهلها في اخر ايامه لقول الصادق في الصحيح اذا حرمت عليك
 من رجب يوم وليلة رجبية ولا تكو العمرة في شئ من اوقات السنة لما رواه العامة عن النبي قال عمرة في شهر رمضان تعدل حجة وروى عنه انه اعتمر في شوال فحذرى
 القعدة واعتمر في عاشر من النسيم ليلة المحصب ليلة اللقي يرجعون فيها من منى الى مكة ومن طريق الخاصة قول الصادق في السنة اشهر شهر لكل شهر عمرة و
 بهذا قال الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة بكرة في خمسة ايام يوم عرفة ويوم النحر واما بالشرق لقول عايشة السنة كلها وقت للعمرة الا خمسة ايام يوم عرفة ويوم النحر
 واما بالشرق لانهما غير وقت فافترس وقتها الى مكرو وغيره كصلوة التطوع والحديث محمول على ما اذا كان متلبا باحرام الحج والقرآن صلوة التطوع
 كان فيها ما هو موقت بخلاف العمرة على ان اعتبارا العمرة بالطواف المحرر والى من اعتبره بالصلوة وقال ابو يوسف بكرة اربعة ايام النحر واما بالشرق **مسألة** يوم
 واختلف علما في اقل ما يكون بين العمرتين فقال بعضهم لا بد له بل يجوز في كل يوم لا ينافي عبادته متكررة غير مخضعة بوقت فلا قد لما بينهما كالمصاوة ولما رواه
 العامة عن عايشة انها اعترت في شهر مرتين بامر النبي عمرة بعد جمعا وقال بالعمرة كفارة لما بينهما وقال بعضهم يستحب في كل شهر عمرة واحدة وقال علي بن مرتضى
 عباس بن النضر وعائشة عطا وطاوس وعروة الشافعي واحمد لما رواه العامة عن علي قال في كل شهر مرة ومن طريق قول الصادق في الصحيح كان علي يقول لكل
 شهر عمرة وكرة العمرة في السنة مرتين البصري بن سيرين ومالك في الصحيح لان النبي لم يفعل ولم يقل الباقون لانكون عمرتان في سنة وعدم الفعل يدل على
 الكراهة خصوصا مع نقلهم عن عائشة امه ثم قد روى ابن بابويه في روى الله ثم اعتمر ثلث عمر متفرقات كلها في ذي القعدة وحديث الباقون محمول على عمرة
 المنع **اذ اعترف** هذا ان يستحب ان يعتمر في كل سنة عشرة ايام عمرة مع التمكن وبه قال عطاء واحدا لها زيارة البيت فاستحب تكرارها في الشهر الواحد
 لان علي بن ابي حمزة سال ابا الحسن عن رجل يدخل مكة في السنة المرة والمرة والاربع كيف يصنع قال اذا دخل فليدخل ملبيا واذا خرج فليخرج محلا قال ولكن
 شهر عمرة فقلت الحج ثم اراد الاعتقاد فانه يخرج الى الحل وينبغي ان يكون من اجل الموافاة التي وقتها النبي في للعمرة المبتولة وهي النسيم والحديبية والمجمرات
 وروى ابن بابويه ان النبي اعتمر ثلث عمر متفرقات كلها في ذي القعدة عمرة اهل الجاهل من عسافان وهي عمرة الحديبية وعمرة القضاء احرم بها من الحجة وعمرة اهل
 مكة او من ذرة من
 في الواقت اذا
 ان كان في ذرة
 هو مقاربه
 مستحب
 فليكنه
 يكون احدا قال
 في الحجة
 في الصحيح

المفرد
كيفية

ان المنع بها

حتى يخرج

ويكره ان يرفع

احد بناء فوق

الكعبة حراما

قال الشافعي

الصحيح لا ينبغي

من كونه

فان لم يخذلها

قال الشافعي

الصحيح لا ينبغي

من كونه

فان لم يخذلها

قال الشافعي

الصحيح لا ينبغي

من كونه

فان لم يخذلها

قال الشافعي

مسألة

فيها من الجعنة وفيه بعد ان جمع من الطائفتين غزاة خيرة **مسألة** صورة العز المفردة ان يحرم من الميقات الذي لهو غزاة الاحرام منه ثم يدخل مكة فيطوف
ثم يصلي ركعتين ثم يسعي بين الصفا والمروة ثم يقصر او يحلق ثم يطوف طواف النساء ثم يصلي ركعتين في داخل من كل شئ احرم منه وهكذا عدة الميقات الا انه لا يطوف
للنساء فيها ولا يصلي ركعتيه بل يحل من كل شئ احرم منه عند التقصير وشرايط وجوب العز المفردة هي شرايط وجوب الحج وبجبت العز مرة باصل الشرع وقد
باليمن والنذر والعهد والاستيثار والافساد والفوات والدخول في مكة مع انتفاء العذر وعدم تكرار الدخول وتكرار وجوبها بتكرار السبب المقتضي فيها
وبين المنع بها انما تجب على من ليس من حاشية المسجد الحرام ولا يصح فعلها ولا الاحرام بها الا في شهر الحج ويلزم التقصير ولا يجوز الحلق فان حلقه لم يرد
يجب فيها طواف النساء والمفردة تلزم حاشية المسجد الحرام ويصح في جميع ايام السنة ويجب فيها طواف النساء ويجوز فيها الحلق ولتسقط المفردة مع الايمان
بعمر المنع ولو احرم بالمفردة ودخل مكة جاز ان ينوي المنع ويلزمه اذا كان في اشهر الحج ولو كان في غير شهر لم يجز واودخل مكة فممنوع من الحج الخرج حتى
يأتي بالحج لا نمر بيط بغيره لو خرج بحيث لا يحتاج الى استئناف احرام جاز ولو خرج فاستأنف عمره مرة منع بالاختيار والحلق في المفردة افضل من التقصير اذا فعل
احدهما احل من كل شئ احرم منه الا النساء فاذا طاف طواف النساء حلل له وطواف النساء واجب في العز المفردة على كل حاج من ذكر وانثى او ختنى او ختنة
او صبي لا تجب المفردة على من ساق هداية الجحزة قبل ان يحلق بفناء الكعبة بالموضع المعروف بالجحزة لقول الصادق في الصحيح من ساق هداية الجحزة قبل ان
يحلق قال ومن ساق هداية الجحزة بعد النحر وهو بين الصفا والمروة وهي الجحزة ولو جامع قبل السعي فسد عمرته ووجب عليه قضاءها والكمارة
لقول الصادق في الرجل يعتمر عمره مفردة ثم يطوف البيت طواف الفريضة ثم يقضي امراته قبل ان يسعي بين الصفا والمروة فقال قد فسد عمرته وعليه بنو وقيم
بمكة حتى يخرج الشهر الذي اعتمر فيه ثم يخرج الى الميقات الذي قد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلهي فحرم عنه وبغية ولا يجوز لمن وجب عليه العز ان يعتمر عن غيره كالحج وبغية
اذا العزم المعتقون يذكر دعائه ثم يحرم بالعز المفردة فاذا دخل بالعز المفردة فاذا دخل الحرم قطع الثانية **الفصل الرابع** في النواحي والمزارع وبجبت
الاول في النواحي **مسألة** من حدث حدثا في غير الحرم فالتجاء الى الحرم ضيق عليه في الطعام والمشرب حتى يخرج فيقام عليه الحد لقوله تعالى ومن دخله كان امنا
ولو احدث الحرم فقبل الجناية فيه لا نهك حرمه فيقال بغيره ولا راداه معونه بن عمار في الصحيح عن الصادق قال قلت له رجل قتل رجلا في الحرم ثم دخل
الحرم قال لا يقتل ولا يقطع ولا يبيع ولا يؤذى من الحرم فيؤخذ فيقام عليه الحد قال قلت فلو قتل رجلا في الحرم وسرق في الحرم فقال يقام عليه الحد
وصفاد له لانه لم ير للحرم حرمة وقد قال الله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم يعني في الحرم وقال لا عدوان الا على الظالمين وفي الصحيح عن النبي
قال سمعنا ابا عبد الله عن قول الله عز وجل من يرد فينه بالحارب بظلم نذره من عذاب الله فقال كل الظلم في الحارب حتى لو ضرب خادما ظما خشيت ان يكون الحارب اذله
كان الفقهاء يكرهون سكينه **مسألة** يكره لاهل مكة منع الحاج شيئا من درهما ومنازلها لما روى عن الصادق في الصحيح انه ذكر هذه الآية سواء العاكف
فيه الباد فقال كانت مكة ليس على شئ منها باب وكان اول من علق على بابها المصراعين معونه بن ابي سفيان وليس ينبغي لاحد ان يمنع الحاج شيئا من الدور
منازلها **مسألة** في الكعبة **مسألة** لا يجوز اخذ لقطة الحرم عرفا سنة فان جاء صاحبها فدفعها اليه لا تجزئ من الحفظ لصاحبها دائما كما يحفظ اللود
وبين الصادق بها عن صاحبها الصدقة لان الفضيل بن يسار سأل الباقر عن لقطة الحرم فقال لا تتركها حتى يجي صاحبها فيأخذها قلت فان كان له مال كثير قال
فان لم يأخذها الاثبات فليعه فيها وسأل علي بن الحجة العبد الصالح عن رجل وجد دينار في الحرم فاخذ قال بشر ما صنع ما كان ينبغي ان يأخذ قلت ان لم يكن ذلك
قال يعرف قلت فانه قد عرفه فلم يجد له ما يغني قال فليرجع به الى ابيه فيصدق به على اهل بيته من المسلمين فان جاء طالبه فهو له ضامن وان الصدقة تصرف في مال الغير غير ان
فيكون ضامنا له والشيخ في قول اخر انه لا يضمن مع الصدقة والما لقطة غير الحرم فانها تعرف سنة فان جاء صاحبها اخذها والا فليبيعها له لان يعقوب بن شعيب سأل
الصادق عن الملقطة ونحن يومئذ بمنى فقال ما ماله بارضا هذه فلا يصح واما عندكم فان صاحبها الذي يجدها يعرفها سنة كل مجمع ثم يبيعها له **مسألة**
يكره الحج والعمرة على الابل الجلالة التي تضدي بعدة الانسان خاصة لانها مكره فكره الحج عليها ولقول الباقر ان عليا كان يكره الحج والعمرة على الابل الجلالة وتكره
الصلوة في اربعة مواطن في طريق مكة البيداء وضجنان وذات الصلاصل وادي الشقرة قال الصادق اعلم انه لا تكروه الصلوة في ثلثة امكنة من الطريق البيداء وهي ذوات
الجيش وذات الصلاصل وضجنان وقال لا مابين ان يصلي بين الظواهر وهي الجواد وجواد الطريق ويكره ان يصلي في الجواد **مسألة** ان يستحب ان يبدأ الحاج على طريق
من كونه **مسألة** بالمدنية حذر من العاقب وسأل عيص بن القاسم الصادق في الصحيح عن الحاج يبدأ بالمدنية افضل او بمكة قال بالمدنية **اذ عرف هذا**
فوترك الناس الحج اجبرهم الامام عليه السلام لوجوبه لو تركوا زيارة النبي قال الشيخ رحمه الله يحرم الامام عليهم السلام ومنه بعض علمائنا لانها مستحبة فلا تجب اجبارهم عليها والحق
ما قاله الشيخ رحمه الله لما فيه من الجفاء المحرم **مسألة** يستحب للمسافر الاقامة في حرة مكة وحرة المدينة وجامع الكوفة والحار على ساكنة السلام وان لم يزل المقام
عشرة ايام لان عبد الرحمن بن الحاج سأل الصادق في الصحيح عن التمام بمكة والمدينة قال اتم وان لم تقص فيهما الا صلوة واحدة وقال الصادق من يخرج من علم
الله الاتمام في اربعة مواطن حرم الله وحرم رسوله وحرم امير المؤمنين وحرم الحسين **مسألة** من جعل جارية وعبد هداية البيت لله تعبيع وشر
في الحاج والزبير بن العلق بن جعفر سأل الكاظم عن رجل جعل هداية الكعبة قال هداية ان يقوم على الحج فيأدى الامن قصر نفقته وقطع به او نقد طعانه
فليات فلان ابن فلان وامره ان يعطى ولا فالا حتى ينفذ ثمن الجارية ويستحب لمن انصرف للحج العزم على العود وسؤال الله تعالى ذلك لانه من الطاعات الجليلة
فالعزم عليها طاعة ويكره ترك العزم وروى محمد بن ابي حمزة عن حرج من مكة وهو لا يريد العود اليها فقد قرب جله وروى عن ابيه يستحب الدعاء للمفاد من مكة
بالتسوية وينبغي الحاج انتظار الحاضر حتى تقضى مناسكها قال الكاظم **مسألة** ليس باصير من صاحب الجنازة ليس من تبعها ان يرجع حتى ياذن له وامرأة حرة
مع قوم فاعثلت بالخير فلما لم يرجعوا وبدوها حتى ياذن لهم **مسألة** في الطواف للرجال بمكة افضل من الصلوة مالم يجاوز ثلث سنين
فان جاورها او كان من اهل مكة كالصلوة افضل لقول الصادق في الصحيح اذا قام الرجل بمكة سنة فالتطواف افضل وان قام سنين فالتطواف من هذا وهذا
فاذا اقام ثلث سنين فالصلوة افضل **مسألة** ينبغي لاهل مكة ان يذهبوا بالحج من مكة لا يلبس الخيط لانه شعار المسلمين في ذلك الوقت والمكان لقول
الصادق لا ينبغي لاهل مكة ان يلبسوا القيصان يشبهوا بالحج من شعا غيرة وقال ينبغي للسلطان ان ياحزمهم بذلك **الثاني** في الايام المعدودة

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

في الصحيح

كتاب الحج

عشر ذي الحجة
قال علي بن ابي طالب
قال علي بن ابي طالب
قال علي بن ابي طالب

عشر ذي الحجة واما معلومات قال امام الشريفة **السابعة** في الحج والعمرة
فقال ليس عليهما فان فعلن فهو افضل **الخامسة** بكرة الحجارة بكرة
سنة قلت كيف يصنع قال يتحول عنها **السادسة** لا ينبغي للوسم للممكن ان يترك الحج اكثر من خمس سنين
فلم يعد الى به وهو موسر له لحرم وقال استحق بن عمار ان رجلا استأجر الحج وكان ضعيفا حال فاشترى عليه الحج
السابعة بكرة الحجارة من الحج من بعد ارتفاع النهار قبل ان يصل الظهر من بها لان ابراهيم بن عبد الحميد قال سمعت يقول من خرج من الحرم بعد ارتفاع
النهار قبل ان يصل الظهر والعصر نودي من خلفه لا صبحك الله **الثامنة** من اخرج شيئا من حصى المسجد كان عليه دية لان ربه الشحام سال الصادق ع
الصداقة اخرج من المسجد في ثوب حصة قال تردها واطرحها في مسجد ولقول الصادق ع في الصحيح ليس ينبغي لاحد ان يأخذ من رتبة ما حول البيت وان اخذ من ذلك
شئ اذ به واما ثياب الكعبة فقد روي الشيخ انه ينبغي لمن ان يصل الميزان يتخذها للمصاحف الصبيان والمخدة للبركة وعن عبد الملك بن عتبة قال سالت الصادق
ع عن شيء يصل اليها من ثياب الكعبة هل يصلح لنا ان نلبس شيئا منها فقال يصلح للصبيان والمصاحف المخدة ينبغي بذلك البركة ان شاء الله **التاسعة** يستحب
الطواف عن رسول الله وعن الائمة وعن فاطمة عليها السلام للرواية وكذا يستحب عن المؤمنين الاحياء والاموات **العاشر** لوج المؤمنين ثم ارتد صرح جده ولج
اعادته لقول الباقر ع في المؤمن من كان حج وعمل في ايمانه خير او اصابته في ايمانه فشر فكفر ثم تاب من يجب له كل عمل صالح عمله في ايمانه ولا يبطل شيء منه **الحادي عشر**
يجب تقديم الاختان على البالغ على الحج لقول الصادق ع في الرجل يعلم ويريد ان يجتن وقد حضر الحج او يجتن قال لا يجزئ حتى يجتن **الثانية عشر** يجوز القرا
في طواف النافلة روي في رواية في الصحيح قال طفت مع الباقر ع ثلثة عشر اسبوعا قراها جميعا وهو اخذ بيدي ثم خرج نتيحا فاجتنب سنا وعشرين ركعة وصلبت معه
الثالث عشر يستحب طواف ثلثة ايام وستين اسبوعا روي معاوية بن عمار في الصحيح عن الصادق ع قال يستحب ان تطوف ثلثمائة وستين اسبوعا على ايام السنة
وان لم تستطع فافردت عليه من الطواف **الرابع عشر** يستحب الشرب من ماء زمزم واهدائه لغيره لقول الباقر ع كان النبي ع يمشي في ماء زمزم وهو بالمدنية
الثاني في الزيارات مقدمة بشرط في الزيارات كلها النية لافعالها واستحب الطهارة والغسل والتطيف في الثياب الطاهرة والخضوع والدعاء بالمتق
مسئلة يستحب زيارة رسول الله ع قال رسول الله ع من زار قبري بعد موئي كمن هاجر الى حيواني فان لم تستطعوا فابعدوا الى السلام فانه يبلغني ويستحب
ان يزوره بالمتقول فاذا فرغ من زيارتي في المنبر فمسح راسي في راسي وان يصلي بين القبرين للرواية ويسال الله حاجته ثم ياتي بمقام جبرائيل وهو تحت المنبر
ويدعو بالمتقول داعية عند الخروج من المدينة بالمتقول يستحب الاكثر من الصلوة في مسجد النبي ع قال الصادق ع يصل ثمان ركعات عند ذوال النحر فان رسول الله
قال الصلوة في مسجد كالف في غيره الا المسجد الحرام فان صلوة في المسجد الحرام تعدل الف صلوة في مسجد النبي ع يستحب لمن اقام بالمدينة ثلثة ايام ان يصومها
للحاجة ويكون معتكفا فيها ويكون الاربعاء والخميس والجمعة ويصل ليلة الاربعاء عند استطوانة التوبة ويقيم عندها يوم الاربعاء وياني ليلة الخميس الاستطوانة
التي في مقام رسول الله ومصلاته ويصل عندها ويصل ليلة الجمعة عند مقام النبي ويستحب لمن جاء الى المدينة التزول بالمعروف والاسترافعية والصلوة فقل
برسول الله ويستحب اتيان المساجد كلها بالمدينة مثل مسجد قبا ومشرقة ام ابراهيم ومسجد الاحزاب ومسجد الفتح ومسجد القضيعة وقبور الشهداء عليهم خصوصا
قبر حمزة باحد قال الصادق ع في الصحيح بلغنا ان رسول الله كان اذا اتي بقبور الشهداء قال السلام عليكم بما صبرتم فتم عقيب الدار وسال عقيب من حاله الصادق
انا فاني المساجد التي بالمدينة في بابها ابدأ فقال ابدأ بقبا فصل فيه واكثر فانه اول مسجد حزينه رسول الله ع في هذه العرصة ثم انت مشرقة ام ابراهيم فصل فيه فهو
مسكن رسول الله ع ومصلاته ثم مسجد القضيعة فصل فيه فاصل فيه فبنيك فاذا قضيت هذا الجانب ايت جانب احد فبنيك بالمسجد الذي ورت الحرة فضلت
فيه ثم مررت بقبر حمزة بر عبد المظلل فسلمت عليه ثم مررت بقبور الشهداء فسلمت عليهم فقلت السلام عليكم يا اهل الدار انتم فرطوا فابكم لاحقون ثم تاتي
المسجد الذي في المكان الواسع الى جنب جبل عن يمينك حتى تدخل احدا فصل فيه فعند خروجه النبي ع الى احد حيث لم يكن فلم يزل يوحى حتى حضرت الصلوة فقلت
ثم رايته حتى رجع فصل في عقيب الشهداء ما كتب الله لك ثم امض على وجهك حتى تاتي مسجد الاحزاب فصل فيه فادعوا رسول الله ع عافيه يوم الاحزاب قال
يا صريح المكرويين ويا محبي المضطربين ويا مغيث المهومين اكتب الله لي عني فقد ترى حال حال اصحابي ويستحب الصلوة في مسجد غدير خم قال الصادق ع يستحب الصلوة
في مسجد الغدير لان النبي ع اقام فيه من المؤمنين وهو موضع اظهر الله فيه الحق **مسئلة** يستحب زيارة فاطمة ع فقد روي الشيخ ع باسناده عنها ع قال لا خير في
ابن هوذا انتم من سلم عليه وعلى ثلثة ايام واجبا لله الجنة فقل لها حيوت وحيوتك قال نعم وبعد موتها واختلف في موضع قبرها فقيل في الروضة بين القبرين والبر
وقيل في بيتها فلما زاد بموا امية في المسجد صار من جملة المسجد قيل انها مدفونة في البقيع قال الشيخ ع الروايتان الاوليان متقاربتان واما ما قال انها دفنت في
البقيع فبعد من الصواب قال بن بابويه الصحيح عندي انها دفنت في بيتها ويستحب الزيارة بالمتقول خصوصا ما روي الشيخ ع انها مودبة لفاطمة عليها السلام عن
محمد العوفي قال حدثني ابو جعفر ان يوم قال اذ حضرت الى قبر جدك فقل يا محنة امتك الذي خلفك قبل ان يخلقك فوجئ لما امتك ببر صابرة ورعنا انا
لك اوليا ومصطفون وصابرون لكل ما اتانا بربك واتي ببر وصية فاننا لك ان كنا صادقين الا الحقنا بقصد يقينا بهما النشرا بفنا بافاطمة طهرنا
بولايتهم **مسئلة** يستحب زيارة قبر المؤمنين لقول الصادق ع لعبد الله بن طلحة عاتر وروى في حزين قلت بلى انالنايته قال اناتونه كل جمعة قلت عا
فناقونه في كل شهر قلت عا قال ما بغاكم ان زيارته تعدل حجة وعمره وزيارة ابى علي تعدل حجتين وعمرتين ويستحب الزيارة بالمتقول الوداع به **مسئلة**
يستحب زيارة قبر ابي محمد الحسن ع قال رسول الله ع الحسين ع من زارني حيا او ميتا او زار اخا حيا او ميتا او زار ليحيا او ميتا كان حقا على الله ان يستغفره
يوم القيمة ويستحب الزيارة بالمتقول والوداع به **مسئلة** يستحب زيارة الحسين ع لقول الباقر ع من زار شيعة ابي زارة قبر الحسين ع فان ايمانهم يزد في الزرة
وعند في العرو يدفع مواقع سوءه واثباته مقرر على كل مؤمن بقرب الله من الله وعن الكاظم ع قال من اتي قبر الحسين ع في السنة ثلث مرات ام من الغفر
ويستحب زيارة قبره في اول يوم من رجب نصف شعبان وليلة القدر وليلة الفطر وليلة الاضحي ويوم عاشوراء ويوم العشر من من صفرو في كل شهر للزرة
المؤثرة فيه يستحب الزيارة بالمتقول الوداع به **مسئلة** يستحب زيارة الائمة عليهم السلام بالبقيع وفي خروج واحد منهم الحسن ع على زهر العابد

مؤمنام

في المناد

والمنبر

ابو بابة وهو سطوة

وكبره
زيارة فاطمة ع

زيارة قبلة

ولا تسبوا

زيارة الحسين ع

ابا جعلا وصفا
او زار

زيارة الامم

وعلى الحسين

فقدنا ما كنا نرجو

ملك الغيرة

ومحمد بن علي الباقر وجعفر بن الصادق قال الصادق من زارني غفر له ذنوبه لم يميت فقيرا وشتحب زيارتهم بالمفول الوداع به **مسألة** يستحب زيارة الامام موسى بن جعفر الكاظم ببغداد في المقبرة المعروفة بمقابر قريش قال الحسن بن علي الوشاء سالت الرضا عن زيارة قبره قال نعم وكذا يستحب زيارة محمد بن علي الجواد ببغداد عند قبر جده الكاظم قال ابراهيم بن عتبة كتب الى ابي الحسن الثالث في زيارة ابي عبد الله وزيارة ابي الحسن وابي جعفر فكتب الى ابو عبد الله المقدس وهذا الجمع واعظم اجرا ويستحب زيارتهما بالمفول الوداع لهما به **مسألة** يستحب زيارة مولانا الامام علي بن موسى الرضا لان علي بن هزبار سألني الصحيح يا جعفر جعلت فداك زيارة ايضا افضل ام زيارة ابي عبد الله الحسين قال قال زيارة ابي فضل وذلك ان ابا عبد الله يزوره كل الناس ابي لا يزوره الا الخواص من الشيعة قال الرضا من زارني على بعد اري من اري تبدي يوم القيمة ثلثة مواطن حتى اختص من اهلها اذا نظاوت الكنب يمينا وشمالا وعند الصراط وعند الميزان ويستحب زيارته بالمفول الوداع به يستحب زيارة ابي الحسن علي الهادي وولده الامام ابي الحسن علي العسكري قال ابو هاشم الجعفي قال

يا محمد بن الحسن بن علي بن ابي طالب

ابو محمد الحسن بن علي بن ابي طالب ما من اهل الجاهليين ويستحب زيارتهما بالمفول الوداع به **مسألة** يستحب زيارة مولانا الامام المنتظر القائم محمد بن الحسن بن علي بن ابي طالب ما من اهل الجاهليين ويستحب زيارتهما بالمفول الوداع به **مسألة** يستحب زيارة مولانا الامام المنتظر الطوسي الذي ذكره الشيخ من المنع من دخول الدار هو الا حوط فان الدار فلا يجوز التصرف فيها الا اذا نزل وان احد ايدخلها لم يكن ما نوما خصوصا اذا تناول في ذلك ما روي عنهم عليهم السلام من انهم جعلوا شيعتهم في حل من ما نزلهم فيك على عموم **مسألة** يستحب زيارة سلمان الفارسي رضي الله عنه بالمفول زيارته بواب الامام المنتظر عليه السلام كعتق بن سعيد السمرقندي

وكذا يستحب زيارة المؤمنين روي محمد بن احمد بن محمد بن يحيى في الصحيح قال شئت مع بن بدال الى قبر محمد بن اسمعيل بن بزيع قال فقال لي علي بن بدال قال صاحب هذا القبر عن الرضا عن من الى قبر اخيه المؤمنين ناي ناحية يضع يده وقرأ انا انزلناه سبع مرات امن من الفرع الاكبر وقال ابو الحسن نعم من لم يقدر على زيارة انا فليزور صاحب اخوانه ومن لم يقدر ان يصلنا فليصل صاحب اخوانه يكتف له ثوابنا قال عمر بن ابي المقدام عن ابيه مروت مع ابي جعفر بالبقيع فزورنا بقبر رجل من اهل الكوفة من الشيعة فقلت لابي جعفر عليه السلام جعلت

فداك هذا قبر رجل من الشيعة قال فوقف عليه ثم قال اللهم

ارحم غربة وصل حدته وانس حشنة واسكن اليه

مرجناك حملا يستغني بها عن حمز من سواك

والحقبة من كان يتولاها ثم قرأ انزلناه سبع مرات

والزباران فكيف لها طويلا لها كتب منفرة

نقلها علما نارضى الله عنهم فلنطلب

من هناك ثم الكتاب الحج وتبلى

الحجها ان شاء الله تعالى قد دفع

من كتابنا في عصره ^{ساجد}

سابع عشر شهر رجب

المرجيب سنة

وصل الله

والصلوة

عليه وسلم

نيلما

كثيرا

كثيرا

أم

الحرم ثم امر به من غير شرط في حق من لا يرى حرمة الحرم الا شهر الحرم بقوله ثم واقتلوا المشركين حيث ثقفوهم وكان فرض الجهاد في المدينة على الكفاية في ابتداء الوجوب
عندنا وهو واحد وجهي الشافعية والثاني انه كان فرض عين وما بعد النبي والكفار ان كانوا قاطنين في بلادهم غير قاصدين لقتال المسلمين فاجبها لهم فرض كفاية
لا فرض عين لا تعطى المعاير والكفاية تحصل بشيئين احدهما ان يبعث الامام في كل شعبة جماعة يقومون بحرب من طرائفهم من الكفار ويحصل لهم القصد من ابتغاء
دخولهم اليها ويبلغون ان يحيطوا بها كما يحيطون بحفر الخنادق ونحوها ويرتفع كل ما يحتمل امير اقليمها واهلها وحراسه المسلمين والثاني ان يدخل دار الكفار غازيا
بنفسه يبعث جيشا يؤمر عليهم من فيه كفاية اقتداء برسول الله حيث كان يبعث سرايا والجوشر في كل سنة مرة وما زاد فهو افضل وقال بعض الشافعية
تجوز من يجنب الامكان بحيث لا يبقى الا مسلم او مسلم وليس بجدة الغالب ان الاموال العدة لا توفى في تجهيز الجوش اكثر من مرة واحدة السنة ولان النبي فعل ذلك
فان غزاه بدد كانت في السنة الثانية من الهجرة وغزاه احدى الثالثة وغزاه ذات الرقاع في الرابعة وغزاه اخذ في الخامسة وغزاه بنى المصطلق في السادسة وفتح
خزائن السابعة وفتح مكة في الثامنة وغزاه بتوك في التاسعة وان لم يستفر الكفار في بلادهم بل قصدوا بئلا من بلاد المسلمين قاصدين لها فالوجوب ان الوجوب
يتحقق بكون فرض كفاية وهو واحد وجهي الشافعية فان اقام به البعض والاوجب على الاعيان وليستوى في ذلك الغنى والفقير والحر والعبد ولا يحتاج الى
اذن سيده والثاني انه فرض عين فان حصلت المقاومة من غير مرافقة العبد فلا شافعية قوله ان احدهما ان الحكم كذلك لتفوق الغلوب بغض الشوك وتشدتها
في الكفار والثاني انه لا يخل الحجة عنه لان في الاحرار غنية عنهم ولو اوجح الحال الى الاستعانة بالبناء وجب لو لم يتمكن اهل البلد من التاهب والتجمع فنقض
عليه كافر او كفار وعلم انه يقتل جب عليه الدافعة عن نفسه بقدر ما يمكنه سواء الذكر والانثى والحر والعبد السليم والاعمى والاعرج ولو لم يعلم القتل بل جوز
السلامة وان يوسر ان اسلم وان امتنع قتل وجب عليه الاسلام فان الاسر يحمل معه الخلاص ولو امتدت الايدي الى المرأة وجب عليها الدفع وان قتل
لان المكروه على الزنا لا تحل له المطاوعة والبلاد القريبة من تلك البلاد يجب عليهم النفوذ اليها مع عجز اهلها لا مع عدم العجز وهو واحد وجهي الشافعية والثاني
انه يجب ما البلاد البعيدة فان اجتمع الى مساعدتهم وجب عليهم النفوذ والا فلا وللشافعية وجهان احدهما عدم الوجوب على من بعد عن مسافة القصر ويجب على
الاخرين فالقريبين الى ان يكفوا وما من اهل البلدة وينبغي للاقربين التثبت في حقوق الاخرين مع احتمال الحال ذلك لا يشترط وجدان الركوب فمن يكون ببلدة
دون مسافة القصر مع قدومه واما من بعد الى مسافة القصر فلا شافعية وجهان عدم الاشتراط لشدة الخطب بثبوتها كالحج وكذا الوجهان في اشتراط الزاد
مسئلة لو نزل الكفار في خراب على جبل في دار الاسلام بعيد عن البلد لقتلهم في البلد لانهم في دار الاسلام وعدمه لان الدار بشرط
المسلمين وللشافعية وجهان ولو اسروا مسلما او جماعة من المسلمين فالوجه انه كدخول دار الاسلام لان سبب حرمة دار الاسلام حرمة المسلمين فالاستيلاء
على المسلمين اعظم من الاستيلاء على دارهم ويحتمل المنع لان اعداء الجيش وتجهيز الجند لو احدث وقع في الاسر بعيدا للشافعية وجهان ولو كانوا على القرب من دار الاسلام
وتوقفنا استخلاص الاسراء لومشينا اليهم وجب لو توغلو في دار الكفر لم يمكن الشارع اليهم انتظار الامكان **مسئلة** ان الجهاد قسمان **احدهما**
ان يكون للدعاء الى الاسلام ولا يجوز الا باذن الامام العادل ومن نصبه لذلك عند علمائنا اجمع لا نعرف بشرائط الدعاء وما يدعونه اليه من التكليف
دون غيره قال الشيرازي للمادق رايته المنام اني قلت لك ان القتال مع غير الامام المفروض طاعة حرام مثل الميتة والدم والحمل الحزير فقلت نعم هو
هو كذلك فقال الصادق هو كذلك هو كذلك قال احمد بن محمد بن كل امام يروى فاجروا بآية في هجرة عن النبي انه قال الجهاد واجب عليكم مع كل اما
بركان او فاجروا وهو محمول على القسم الثاني من نوعي الجهاد مع ان باهره طغف في حديثه ولهذا اذبحه عن كثرة حديثه ولو لا التهمة في حديثه لما فضل
عبره ذلك خصوصاً مع معارضة الكتاب العزيز حيث يقول لا تركزوا الى الذين ظلموا فقتلوا النار والفاجر ظالم وجوب هذا القسم على الكفاية على
ما تقدم فينبغي للامام او نائبه عماد النصف بينهم فلا يكره الغزو على قوم دون قوم **والثاني** ان يدهم المسلمين العدو فيجب على الاعيان عند
قوم وعلى الكفاية عند اخرين وقد سبق **مسئلة** قد عرفت ان رد السلام واجب على الكفاية على الجماعة وهو فرض عين على الواحد فابتداءه مستحب
ولا يستحب على المصلحة عند بعض الشافعية ولا على من يقضي حاجته ولا في الحام ولو اجاب الجميع دفعة واحدة كانوا مؤدبين فرض كفاية ليقتلهم الذم باجمعهم
لو تركوا ولو تقابوا فالوجه ان الفرض يقطع بالاول فالعجز الشافعية ان المناخر يكون مؤدبا بالفرض كفاية وليس بجدة ولو سلم في بعض الاحوال التي لا
يستحب فيها السلام فالوجه وجوب الرد علما بالعموم خلافا للشافعية واذ سلم على المصلحة وجب عليه الجواب قال الشافعية لا يجب حتى يفرغ من الصلوة
ويجوز ان يجيب الصلوة بالامارة وعندنا لا يجب مثل ما سلم عليه فيقول الجواب السلام عليكم ولا يقول عليكم السلام واما من يقضي الحاجة فالقرب منه
ومكانه بعيد عن الادب المروءة واما الحام فانه موضع التطييف لذلك فلا تليق التحية بالهم والمشغول بالاكل ان كانت اللقمة فيه واحتاج في المضغ والبيع
الى زمان يمنع عن الجواب لم يسلم التسليم عليه ما بعد الابتلاع وقبل وضع لقمة اخرى في فيه فلا يمنع وبعض الشافعية منع مطلقا وبعضهم سوغه مطلقا ولا
يمنع المما وقت المعاملة والمساومة من التسليم عليه لان احوال الناس ذلك ولا بد في السلام وجوابه من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع وصيغة
السلام عليكم واو قال عليكم السلام لم يكن مسلما انما هي صيغة جواب براعي صيغة الجمع وان كان السلام على احد خطا باو لو اخل بصيغة الجمع حصل صيغة
السنة وصيغة الجواب عليكم السلام ولو قال عليكم السلام للواحد اجاز ولو ترك حرف العطف قال عليكم السلام فهو جواب خلافا لبعض الشافعية ولو تلا
اثنان سلم واحدا منهما على الاخر وجب على كل واحد منهما جواب الاخر ولا يحصل الجواب لسلام ان ترتب السلامان ولو قال الجيب عليك فيكون جوابا بانظر مرجع
انه لا تعرض لسلام فيتر من حيث انه يكون جوابا للمطوف رجوعا الى قول السلام ولو قال عليكم لم يكن جوابا وكال السلام ان يقول السلام عليكم ورحمة الله
بركاته وكال الجواب ان يقول عليكم السلام ورحمة الله وبركاته وينبغي ان يكون الجواب متصلا بالسلام ليعد جوابا لكافي قبول لا يجاب في العقود ولو ناداه
من وراء ستر ما يظن ان السلام عليكم بافان او كتب كتابا وسلم فيه عليه وارسل سولا فقال سلم على فلان فبلغه الكتاب الرسالة قال بعض الشافعية يجب
يجيب عليه الجواب ان تحية الشافعية انما تكون بالبشارة والكتاب الرسالة وقد قال ثم وادحيتم الامة والوجه ان سماع النداء وجب الجواب الا فلا وما يعاديه النبا
من السلام عند القيام وصفاة الجماعة دعاء لا تحية يستحب الجواب عنه ولا يجب يكره ان يحض طائفة من الجمع بالسلام ولو سلم عليه جماعة فآز وعليك السلام

فان اجابا
فثمان

في السلام
في السلام
في السلام

ويقوم مقام
سلام اليكم

وقصد الرد عليهم جميعا جاز وسقط الفرض في حق الجميع ويستحب ان يسلم الراكب على الماشي والقائم على الجالس والطائفة القليلة على الكثرة ولا يكره ان يندى
 الماشي والجالس ولو سلم على الاصم في اللفظ لعدته عليه اشار باليد ليحصل الامتثال ولو لم يضم الاشارة لم يستحق الجواب كذا في جواب الاصم ينبغي ان يجمع
 بين اللفظ والاشارة وسلام الاخرى بالاشارة معتد به وكذا رده السلام ولا يجب على الصبي والسلام لانه ليس بمكلفا ولو سلم على جماعة فيهم صبي فربما يصير
 لم يسقط الفرض من جوارحه ولو سلم الصبي فافترق جوب الرد عليه هو احدى وجهي الشافعية وسلام النساء على النساء كسلام الرجال على الرجال ولو سلم رجل على امرأة
 او بالعكس فان كان بينهما زوجة او محرمه او كانت عورة خارجة عن مظنة الفتنه ثبت استحقات الجواب الا فلا ويستحب لمن دخل دار فسلم على اهله وكذا
 من دخل مسجد او دينا الا احديه يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولا يسلم على اهل الذمة ابتداء ولو سلم عليه في او من لم يعرفه فبان ذميا رغب
 السلام بان يقول هذاك الله او نعم الله صباحا او اطال الله بقاءك وقد ردد بالسلام لم يرد في الجواب على قوله وعليك التحية بتقبيل اليد واختفاء الطاهر اكل
 في الشريعة لكن لا يمنع الذي هو بغيره من تعظيم المسلم بها ولا يكره التعظيم بها وهذا علم وكبر وروي عن ابي ابي قحافة عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستحسن كلامه فاستاذنه في ان يقبل يده
 وجهه فاذن له ثم استاذنه ان يقبل يده فاذن له ثم استاذنه في ان يجده فلم ياذن له ويستحب الماشي يكره للدخول ان يطعم في قيام القوم لكن يستحب لهم ان يتناولوا
 يكرهه والا فرب جواز السلام بالفارسية مستعمل في روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال حق المؤمن على المؤمن سنان يسلم عليه ذالقيه وان يجبه فادعاء ويحيى
 ان يسهل اذا عطش وان يعود ما دام ان لا يرض فيه الاخر واستحب ان يستحب انما العاطس الحمد لله فيقول للمسلم له برحمتك الله
 وما شابه يكره التسمية اذا تكرر العطس الا ان يكون مرض فيقول عافاك الله ويستحب للعاطس ان يجيب فيقول يغفر الله لك مشبه لا يجب الجواب هنا
 السلام لا التسمية انما هو للعاطس لا عطاس للمسلم التحية تشمل الطرفين ويستحب بارة القادم ومعانفته فان رسول الله صلى الله عليه وسلم عانوا جعفر بن عبد الله لما قدم
 من الحبشة **مسألة** في سبب فرض التحية ما بالتحية في كل موضع الفقه والصحة الجون والاثوثة والعرج المانع من المشي سواء قدم على الركوب ولا كان
 الدابة قد تمسك في المشاة فوجه العرج لا يؤثر في حق الراكب مع قدمه على الركوب للبركة ولا فرق بين ان يكون العرج في رجل واحدة او في الرجلين معا
 وقال ابو حنيفة لا اثر للعرج في رجل واحدة ولا جهاد على الاقطع والاشل لعدم تمكنهما من الضرب لا يفاء ومفقود معظم الاصابع كالاقطع ولا يسقط عن
 وضعيف البصر اذا كان يملك الشخص يمكن ان تبقى السلاح ويسقط عن الفقير هو الذي لا يجد ما ينفق في طريقه لها باو عودا ولا ما يركب عليه فيشترط نقية
 اهله وعياله انها باو عودا ومن اهل له ولا عشرة ولا يشترط في حقه نقية الاباب ينفق وقال بعض الشافعية لا يشترط لان لص سفر الغزو وسفر الموت وهو
 غلط ولو كان القتال على اسس البلد وقربا منه لم يشترط نقية الطريق ويجب شرط الرحلة مع الحاجة ويجب ان يكون جميع ذلك فاصلا عن نقية ولا يشترط ان
 الطريق من طلوع الكفار الكثرة ولا فاما مورون بقائهم ولو كان من متلصص المسلمين فلكل افعية وجهان احدهما انه يمنع الوجوب كذا في الحج واصحهما انه لا يمنع
 لان المتلصص هم داوون ولو بذل للفقير ما يحتاج اليه لم يجب القول لان يكون الباذل امام فقير فيقبله بجاهد لان ما يخذل من الامام حقه و
 الذي لا يكلف الخروج الامع الحاجة لانه بذل الجيرة لندب عنه لا يندب **مسألة** في المانع الشرعي مع العدة واقامة ثلثة **الاول** الزوال
 يجب على العبد ان امره سيلا فانه ليس من اهل الجهاد والمالك لا يقضي الغرض الهلاك وليس القتال من الاستحرام المستحق للسيد العبد لا يلزمه الذبح
 عن سيد عند الخوف على وحده لا يجب الدفع عن الغير بل السيد في ذلك كالا جاب نعم للسيد استحبابه سفر الجهاد وغيره ليجده بسوس وانه يحفظ
 مناعة المدبر والمكاتب المحررة بعضه كالقن الثاني الدين فلا يجب عليه من حال المسلم اذ في الخروج الى الجهاد مع قدرته على الدين الا باذن رب الله
 وله منعه منه لا فطرية ثبوتها عليه الجهر ان امتنع من اذنه وان الدين فرض متعين عليه فلا يترك بغرض الكفاية ولو كان معسرا فالوجه ان ليس له منعه من
 الجهاد لانه لا مطالب له عليه الحال هو احد قول الشافعية ومذهب مالك الثاني المنع لانه يرجو اليأس فيؤدي في الجهاد الهلاك ولو استتاب المدبر
 من يقضه الدين من مال حاضر فله الخروج لان صاحب الدين يصل الحق في الحال ما لو امره بالقضاء من مال غائب فانه لا يجوز له الخروج بغير اذنه لانه قد لا
 يصل اليه اذ ان رب المال في الخروج جازله ولحق صاحب فرض الكفاية وهو احد قول الشافعية ولو كان الدين مؤجلا فلا يلزم لصاحبه منعه من الخروج كما للبر
 له منعه من الاسفار وهو احد قول الشافعية قول مالك الثاني ان له منعه به قال احمد لان الجهاد يقصد به الشهادة التي تقوت بها النفس فيفوت الحق
 بفواتها وروي ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اوقبلت في سبيل الله صابرا محسبا بكفر عن خطي قال نعم الا الدين فان جبرئيل
 قال في ذلك دفوات النفس غير معلوم ولا دالة في الحديث على المطلوب للشافعية طريقة اخرى هي ان لم يخلف فافلير له الخروج الا باذن رب الدين و
 ان خلف فوجهان لانه قد يتلف لا يصل الى رب الدين وليغصم وجهه وان كان الاجل يدوم الى ان يرجع فلا يمنع وان كان يحل قبل ان يرجع فوجهان وهل
 يشترط ركوب البحر كسفر الجهاد قال بعض الشافعية نعم يحظر ليس بجهد لان راكب البحر يغلب السلامة ويطلب الغنمة والغارز يعرض نفسه للشهادة **الثالث**
 الابوة فمن كان له ابوان مسلمان او احدهما ليس له الجهاد الا بانهما ابوان الحى منها سواء الاب والام في ذلك فهو قول عامة اهل العلم لما رواه ابن عباس
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اجاهد فقال لك ابوان قال نعم قال فبهما فجاهد في واية جئت اباي على الهجرة وترك ابواي
 بيكان فقال رجعا اليهما فاضحكهما كما ابكتهما وهاجر رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لك يا ايها النعم ابواي قال ذالك قال لا قال
 فاجع فاستاذنه فان ذالك فجاهد الا فبهما ولا الجهاد فرض كفاية وبر الوالدين فرض عين فيقدم وهو بشرط الاسلام ولو كانا مشركين والحى منها
 لم ينفق لانهما قال الشافعية احمد للثمة الظاهرة باليد الى ملته في الكفر وكان ولد عبد الله بن ابي صلوات يغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان اياه كان يكره
 ذلك فانه كان يخذل الاجانب فيمنعهم عن الجهاد وكذا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يجاهدون وفيهم من له ابوان كافران من غير استيذانهما منهم ابو بكر و
 حذيفة بن عتبة بن ربيعة كان مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر وابوه رئيس المشركين يومئذ قتل سيد وابو عبيدة قتل اباه في الجهاد فانزل الله ثم لا تجد قوما الا يتر
 وقال الثوري لا يغزو الا باذنها لغو الاخبار وهو مخصوص بما قلناه **فروع الاول** لو كان ابواه رقيقين فموم كلام الشيخ يقضي اعتبارا ذنبا
 لغو ولا يهاهما مسلمان فاشبه الحرين ويحتمل عدم اعتبارا ذنبا لانشاء ولايتهما **الثاني** لو كانا مجنونين فلا عبرة باذنها **الثالث** هذا الجدل

في
 مع
 من
 ف

لان الغالب في نقل
 الاباب ولا يجوز
 ذلك فانه يوجب له
 نشاطا وثقة

في
 في
 في

ان ان
اعشار
وقد
الابوين
ان

الا فربك للشافعية وجهان ولو كان الجذان مع الابوين ففي شرط اذن الجذ مع الابن الجذ مع الام اشكال ينشأ من ان القريب يجب من ان البر الى العبد
لا يحضر بجائز فقد ان القريب لو اجمع لو تعين الجهاد عليه لم يعتبر اذن الابوين ولا غيرهما من اصحاب الدين والسيد وكذلك كل الفاضل طاعة لها
في تركها كالصلوة والحج لانه عبادة تعين عليه فلا يعتبر اذن الابوين فيها ثم والله على الناس حج البيت لم يشترط اذن الابوين **الخامس** لو اذن ابو
في الغزو وشرط عليه ترك القتال فحضر تعين عليه سقط شرطه وابوه قال الا واذي واحد ومن المنذر لانه صار واجبا فلم يبق لها في تركه طاعة ولو خرج
بغيره فما حضر القتال ثم بدل الرجوع لم يجز له ذلك **السادس** ليس للابوين المنع من سفر الواجب نه على الفور وليس الخوف فيه كالحوف في الغزو
لشافعي قول ان لها المنع لان الحج على التراخي بر الوالد بن على الفور والصغرى ممنوعة وكذلك ليس لها المنع من سفر طلب العلم الواجب عليه ولا يجب عليه
استيذانهما كما حج ولو كان فرض كفاية بان خرج طالبا للدرجة الفتوى في بلد من يشتغل بالفتوى لاحتل ان لها المنع لئلا ينالها بعد الحج على المكلف وجب له
ولو لم يكن يشتغل بالفتوى لكن خرج مع جماعة لذلك فلا قرب عدم الاحتياج الى الاذن لانه لم يوجب له الحال من يقوم بالعرض الخارجون معرفة لا يحصل لهم المقصود
ولو لم يخرج معه حاد لم يقتصر الى الاذن لانه يؤدي فرضا كما لو خرج لغزو تعين عليه ولو لم تكن العلم في بلد فان توقع في سفر زيادة فراغ وارشا واسناد احتمال عدم انقضاء
الى الاذن واما سفر التجارة فان كان قصيرا لم يمنع منه ان كان طويلا وفيه خوف اشترط انهما والا احتمال ذلك تخيرا من تاذيهما ولا لهما منعه من حجة التطوع مع
انه عبادة فيكون منعهما في المباح اوله عدمه لانه بائنا عه ينقطع عن معاشه يضطر به مره والا قرب ان الابن الكافر كالمسلم في هذه الاسفار بخلاف سفر
الجهاد في الرقبة لانه معنى البر والشفقة **السابع** لو خرج للجهاد اذن صاحب الدين والابوين ثم رجعوا وكان الابوان كافرين فاسلموا بعد خروجهم من غير اذن
وعلم بالحال فان لم يخرج في القتال لم يحضر الرقبة بعد فانه يصرف الا اذا خاف على نفسه ماله او خاف من ضرر كسر المسلمين ولو لم يمكنه الانصراف للخوف فامكنه
الا فانه في رتبة في الطريق الى ان يرجع جيش المسلمين لزم ان يقوم لان غرض الرجوع عن الاذن ان لا يقتل وهو واحد وجهي الشافعية والثاني عدم الوجوب لما بناه
من حشة مفارقة الرقبة وابطان اهبة الجهاد عليه لو كان الرجوع بعد الشروع في القتال احتمال وجوب الرجوع لان حق الرجوع عن الاذن اولى بالرعاية لانه
فرض عين الجهاد فرض كفاية ولا يحقهم استيقان حق الادنى مبنى على المصانقة فهو اولى بالمحافظة وعدمه لوجوب الثبات على من حضر القتال بقوله نعم اذا
لقيم فئة فاثبتوا ولا ترموا بكم قلوب المسلمين ويشوش الجهاد وللشافعي قوله ان لبعض اصحابه فرق بين رجوع الابوين وصاحب الدين لعظم شأن الدين والاحتيا
لنظام **الثامن** من اشترط عليه الاستيذان لو خرج بغير اذنه لزمه الانصراف مالم يشترع في القتال لانه سفر معصية الا ان يخاف على نفسه ماله فان شرع
في القتال فلا شافعية وجهان وهذه الصورة اولى بوجوب الانصراف لان ابتداء الخروج كان معصية لو خرج العبد بغير اذن سيده لزمه الرجوع مالم يحضر الواقعة
فان حضر فلا شافعية قولان ولو حضر الجرح بعد خروجه وعرج او فني زاده او هلك ائتمه بخير بين الانصراف المصطفى للوقعة ولو حضر الواقعة لزمه الثبات للادنى
هو احدى قول الشافعي والثاني انه يجوز الرجوع لعدم تمكنه من القتال والوجهان يقال ان كان الانصراف لا يورث اعلا ولا تحاذي الجند بازوا فلا ولو امكنه
القتال اجلا بعد موت الدابة في الوقعة وجب الافلا وكذا اذا انقطع سلاحه تمكنه الوقعة وامكنه القتال بالحجارة وجب الافلا وحيث سوغنا الانصراف
لرجوع رب الدين والابوين على الاذن ولو لم يرض نحوه ليس لسلطان منعه الا ان يتفوق ذلك الجماعة وكان تجاوز انصرافهم المخل في المسلمين ولو انصرف لذمهم
نفقة او هلاك دابة ثم قصد على النفقة والدابة في بلاد الكفر فعليه ان يرجع الى المجاهدين وان كان قد فارق بلاد الكفر فالشافعي لم يلزمه الخروج للجهاد
عنه من حضر غير ثم زال عنه وصار من اهل فرض الجهاد لم يجز له الرجوع عن الغزو وكذا لو حدث العدم وزال قبل ان ينصرف **الثامن** من شرع في القتال
ولا عدلوه تلمه المصائب ويحرم الانصراف لما فيه من التخليل وكسر قلوب المجاهدين وطالب العلم اذا اشتغل بالعلم وانس الروشد من نفسه هل يحرم عليه الرجوع
يحتمل ذلك لانه فرض كفاية شرع فيه فيلزمه بالشروع والاقرب المنع لان الشروع لا يغير حكم الشرع فيه بخلاف الجهاد لان الرجوع يتخلل المجاهد بن وكسر قلوبهم
ترك العلم ليس فيه ذلك لان كل مسئلة مطلوبة براسها منقطعة عن غيرها وليس العلم كالحصيلة الواحدة بخلاف الجهاد وفي وجوب تمام صلوة الجهاد
بالشروع وجهان احدهما عدمه كالشروع في التطوع لا يلزمه بتمامه وجوبه كالصلوة كالحصيلة الواحدة ولما في الرجوع من هناك حرمة الميت **مسئلة**
علم اما فرض عين او فرض كفاية او مستحب حرام **الاول** العلم باثبات الصانع نعم وصفاته وما يحبه ويمتنع عليه بقوة نبينا محمد وشيخه عصمه
امامة من تحت امامته وما يحب له ويمتنع عليه المعاد ولا يكفي في ذلك التقليد بل لابد من العلم المستند الى الادلة والبراهين ولا يجب على الاعيان دفع الشبهة
فيها وذلك انما يتم بعلم الكلام وقالت الشافعية العلم المنزج بعلم الكلام ليس بفرض عين وما كان الصحابة يشتغلون به **والثاني** العلم بالفقه فروع الاحكام
وعلم اصول الفقه كيفية الاستدلال البراهين والنحو واللغة والتصريف العقوق اصول الدين بحيث يقدر على دفع شبهة البطلين والقيام بجواب الشبهة ورد
العقائد الفاسدة وعلم اصول الفقه علم الحديث ومعرفة الرجال بالعدله وضد ما والانتها في معرفة الاحكام الى ان يصلح للافتاء والقضاء ولا يكفي المفتي الوا
في البلد لعسر اجتهاد على جميع الناس علم الطب الحاجة اليه المعالجة وعلم الحساب للاحتياج اليه المعاملات وقسم الوصايا والموارث ومن حصل له شبهة حجت عليه
السوق علمها والمستحب الزيادة على ما يجب على الكفاية في كل علم والحج ما اشتمل على وجه تسميه كعلم الفقه النقص وعلم الموقفي وغير ذلك مما نهى الشرع عن نقله
كالسحر وعلم القيافة والكمانة وغيرها **مسئلة** قد عرفت من الجهاد دعاء الامام العادل اليه لو كان الجهاد للدفع وجب مطلقا سواء كان هناك امام او لا
لو كان الامام جارا لقيام معارضة قصد الدفع عن نفسه من المؤمنين كما لو كان المسلم في دار الكفر بايمان ودهمهم عدد وخشي على نفسه حرج عليه مساعدتهم في دفع
لدارواه طلحة بن زيد عن الصادق قال سالت عن رجل دخل ارض الحرب بايمان فغوى القوم الذين دخل عليهم قوم اخرون قال على المسلم ان يمنع عن نفسه ماله ويقابل
على حكم الجور وسنتهم فلا يحل له ذلك كذا كل من خاف على نفسه يجب عليه الجهاد ومن خاف على ماله يجوز له الجهاد اذا غلب السلام **مسئلة** لا يجب على من وجب
عليه الجهاد ايقاعه مباشرة الا ان يعينه الامام للخروج فتحرم عليه الاستنابة بآجرة وغيرها ولا يجوز له ان يغزو ويجعل فان اخذ جلا رده على صاحبه لو تعينه لا يحج
المباشرة قبل يجوز ان يستناب غيره باجارة او غيرها وتكون الاجارة صحيحة ولا يلزم المستاجر الاجرة عند علمائنا المارواه العامة عن النبي قال من جهه غازيا كان
كشله اجرة ومن طريق الخاصة في الباقي ان عليا تمسك عن الاجعاع للغزو فقال لا بأس بان يغزو الرجل باخذ منه الجهد لان الضرورة قد تدعو اليه فكان

هناك من

مسئلة
الشافعية
في

كانه ربه قال الشافعي واحد في الروايتين لقوله نعم فان الله لا يترك كافر من المشركين كافر وقوله امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله خرج منه القتل الا ان كان
فيبقى الباقي على اصله لان قوله في الجوس سنو بهم سنة اهل الكتاب يقتضي تخصيص اهل الكتاب بخداية الجزية ولو شاركهم غيرهم لم يخص الاضاعة بهم ولا ان
كفر من عدل الثلاثة اشده نكادهم المصانع نعم وجميع الرسل لم تكن لهم شبهة كتاب فلا يساون من له كتاب اعتراف بالله ثم كالمتردد في البر حنيفه يقبل عبدة الاوثان
من الجيم الجزية ولا يقبل من العرب الا الاسلام وهو رواية عن احمد لا يفرقون على دينهم بالاسترقاق فيقرها بالجزية كاهل الكتاب المجوس قال مالك تقبل من جميع
الكفار الا الكفار قرش لان النبوة كان يوصى من بيعت من الامراء بالدعاء الى ثلاث خصال من جعلتها الجزية وهو عام في جميع الكفار ومنع اقرارهم على دينهم بالاسترقاق
عليهم الاسلام والا فقبول الجزية مخصوص باهل الذمة **هذا** فان الكفار ممن لا يؤخذ منهم الجزية عرض الامير فان اسلموا حقنوا دما نهم واموالهم وان ابوا قاتلهم
وسبي ذرايبهم ونساءهم وغنم اموالهم وقسمها على ما ياتي وان كانوا ممن يؤخذ منهم الجزية بدعاهم الى الاسلام فان اجابوا كف عنهم وان ابودعاهم الى العطاء الجزية بان
بذلوا ما قبل منهم الجزية وان امتنعوا قاتلهم وسبي ذرايبهم ونساءهم وغنم اموالهم وقسمها على المستحقين **المبحث الثاني** في الجند **مسألة** اذا عين
الامام شخصا للجهاد معه وجب عليه طاعته وحرمة عليه التخلّف سواء وجب عليه الا الدعاء او لا ولولم يعين لم يجب عليه الا على الكفاية الا ان يدهم المسلمين عدو
يخشونه من غير المال يخاف على بيضة الاسلام فيجب على كل ممكن الجهاد سواء اذن الامام له ولا سواء كان مقلا او مكثرا ولا يجوز لاحد التخلّف الا مع الحاجة
الى التخلّف كحفظ المكان والاهل والمال ومنع الامام له من الخروج فان امكن استخراج اذن الامام في جهاد فرض العين وجب له ان يعرف ان الحرب موكلة اليه لعله
بكثره العدو وقلة ولولم يمكن استيذانه لضيقه ومفاجاة العدو وجب الخروج بغير اذن اذا نادى الامام بالنفیر والصلوة فان كان العدو بعيدا صلوا ثم خرجوا
وان كان قريبا يمشي من الناحية بالصلوة خرجوا وصلوا على ظهورهم وابهم ولو كانوا في الصلوة تمسكوا بها وكذا يقولون خطبة الجمعة واذا نادى بالصلوة جماعة لم يحدثن امر
يحتاج الى المشورة لم يتخلّف احد الا لعدو لا تقدر الخيل الا عن حقيقة الامر **مسألة** اذا بعث الامام سرية استجبت ان يؤمر عليها امير او ثلثة جلداء بامرهم بطاعته و
يوصيهم به وتأخذ البيعة على الجند حتى لا يفرقوا ويبعث الطلائع ويجس الخبار الكفار ويكون الامير له شفقة ونظر على المسلمين ولو كان القايد معروفا بشرب الخمر
او غيره من المعاصي لم ينفرد به ولو كان شجاعا اذ اراى جاز النفور معه الامير له شفقة ونظر على المسلمين لقوله ان الله يثوب هذا الدين بالرجل الفاجر هذا كله
مع الحاجة الى المنفعة من غير اذن الامام العادل ما مع عدم الحاجة فلا يجوز بحال اذا احتاج الى اخراج النساء لمداد الرضى شبهها استجبت لهما ان يخرج الجاهل
وبكره اخراج الثواب منهن حد من ظفر الكفار بهم فينا الوامن الفاحشة فان احتاج الى اخراجهن كان رسول الله خرج بعائشة غزوات **مسألة** يجوز الاستعانة
باهل الذمة وبالمشرك المأمون غائبا اذا كان في المسلمين قلة فان رسول الله استعان بصفوان امية على حربهم واذن قبل اسلامه استعان بهم وبني قريظة ورضخ
لهم ولولم يكن مامونا وكان بالمسلمين كثرة لم يستعن بهم قال الله نعم وما كنت متخذ المضلين عضدا وقال لا تستعين بالمشرکين على الشرکين وادام مع فقد احد
الشرطين ولا نهم مضروب عليهم فلا تحصل النصرة بهم ومع عدم الامن منهم لا يجوز استصحابهم وهذا كله مذهب الشافعي له قول اخر جواز الاستعانة بشرط كثرة
المسلمين بحيث لو خان المستعان بهم وانضموا الى الكفار تمكن المسلمون من مبقا ومنهم جميعا ومنع من المنذور من الاستعانة بالمشرکين مطلقا وعن احمد روايتان
ويجوز ان يستعين بالعبيد مع اذن السادة وبالمرهقين والذي لا حضرا باذن رضى له وبغير اذن لا يرضخ وللشافعي استحقاق الرضى مع عدم الاذن قولان ولو
لم يستحق **مسألة** لا يجوز للامام ولا لاميير من قبله ان يخرج معه من يخذل الناس ويضطرم عن الغزو ويدهمهم عن الخروج كن يقول الحرشد يد والبرد
والشفقة عظيمة والسافة بعيدة والكفار كثيرون والمسلمون اقل ولا يؤمن هزيمتهم ولا المرجف هو الذي يقول هلك سرية المسلمين ولا طافة لكم بهم ولهم قوة و
شوكه ومدد وصبر ولا يثبت لهم مقابل ونحوه ولا من يعين على التجسس للكفار ومكابتهم المسلمين والملاعهم على عوراتهم وابواء جاسوسهم ولا من يوقع العداء
بين المسلمين ويمشي بينهم بالقيمة ويسعى بغضا لقوله نعم لو خرجوا فيكم ما زادوكم خبا ولا وضعوا خلا لكم بغيتكم الفتنه فان خرج واحد منهم لم يبرهم له ولا يرضخ
ولو قتل كان الم يستحق سلبه ان اظهر عانة المسلمين لا نفاق ولو كان الامير جدهم لم يخرج الناس معه من المبعوع يمنع منه فالنايع والى لانه كثر ضرره **مسألة**
اذا خرج الامام بالنفیر عقد الرابث فجعل كل فريق تحت ياته وجعل لكل من تابعه شعرا يميز به عندهم حتى لا يقتل بعضهم بعضا باثنا ويدخلوا الحرب بجناحه
لانه احوط واهيب ان ينظر الضعفاء فيسيرهم الامع الحاجة الى قوة السير بدعو عند النقاء الصفيين ويكر من غير اصراف من رفع الصوت وان يخرج
الناس على القتال على الصبر والشباب ولو تجدد عدو واحد معه فان كان لموضع نفسه كان له الانصراف وان كان بعد النقاء الصفيين لعدم تمكنه من القتال
وان كان لغير مرض كوجوع صاحب الدين او احد الابوين فان كان بعد النقاء الصفيين لم يخرج الانصراف وان كان قبله جاز ولا ينبغي له ان يقتل اياه الكافر
بل يثواه لقوله نعم وصاحبها في الدنيا معروف الا ان يستب **مسألة** فان باع عبده قتل اياه حين سب رسول الله فلما قال له النبي لم تملكه قال سمعته يبيك
فمنك عنه ولا يميل الامير مع موافقة المذهب النسب في الفخا فيه منها التا بكسر قلوب غيرهم فيخذلونه عند الحاجة وينبغي ان يستشير صاحب الراى من اصحاب
اللائحة ويتخير لا يصحاب المنازل الجيدة وموارد المياه ومواقع العشب يحمل من يفتت بته اذا كان فضل معه ومع اتباعه لو خان جلد يلف اخر لوت بانه اجل
وجوب بذل فاضل مكره ليجي به صاحبه كالمجرب لا فاضل الطعام المضطر وتخلصه من عدوه ويجوز العقبة بان يكون الفرس الواحد لاثنين لما فيه من الاذا
مسألة قد بينا انه لا يخرج المخذل ويشبهه فان نهاه الامام عن الخروج فخرج لم يستحق ولا وضحا لانه منهم بموا لا اهل ذمة ولا امام ان يعزوه اذا
راه ولولم يامر ولا نهاه لم يستحق وضحا عندنا وهو اصح وجي الشافعية لانه ليس من اهل الذمة عن الدين بل هو منهم بالخيانة والثاني انه يستحق لانه بالعهد
المؤبد صار من اهل الدار واهل نضرته وليس بشي لان المخذل قوي منه في دفع التهمة عنه وليس له اخراج نساء اهل الذمة ولا ذرايبهم لانه لا قتال فيهم ولا راي
ولا ترك بدعائهم وللشافعي قولان فاعلى الجواز اهل نضرته لخص جهان احدهما المنع واخرج النبي محمد الله برأيه مع ظهور التحذير منه لان النبي يطلع بالوجه
على افعاله فلا يتضرر بكيد ولو ظهر الامام جماعة من المسلمين على الخروج والجهاد معهم يستحقوا الاجرة قال بعض الشافعية والوجه ان كان الجهاد يعين عليه فلا
اجرة له ولا لافلام الاجرة من حين اخراجهم الى ان يحضروا الوقعة والاقرب الى فراغ القتال لئلا امام استجار عبيد المسلمين باذن ساداتهم كالاحرار والشافعية
قوله ان هذا احدهما والثاني ان يقال ان جوازنا استجار الاحرار جاز في الافوجان **مسألة** ان اذ وطى الكفار طرفا من بلاد الاسلام هل يعين الجهاد

احكام في الجند

ولا ينبغي

بما لا يستحق
ولا ينبغي
في الجند

كتاب الجهاد

وعلى العباد ان قلنا انهم من اهل فرض الجهاد فاذا وقفوا في الصف فمع غنمهم والاجازا استيجارهم ولو اخرج العبيد قهرا فان كان مع الحاجة فلا اجرة ولا لزمه الاجرة من يوم الاخراج الى العود الى اسادتهم وتلا ما من ان يستعمل الذي للجها بالبيد له ما على وجه الاجارة او الجهاد ولا شافعية وجهان احدهما انه جعل الجهاد لعمال القنا واصحهما عندهم الاجارة ولا يضر جهالة الاعمال ان المقصود القتال على ما يتفق والمقاصد هو الرغبة **اعرف** هذا فلا يجزى في قتال الاجارة بل يجوز بما تيسر عليه هو اصح وجه الشافعية كغيرها من الاجارات بالثاني انه لا يجوز ان يبلغ به سهم راجل لا يملك من اهل فرض الجهاد فلا يعطى سهم راجل كالمراة وعلى هذا الوجه يحكم بفتح العقد والرد الى اجرة المثل اذا ظهر ان الاجرة ازيد من سهم من الغنمة والافتى ابتداء لا يدري قد الغنمة وسهم الرجل الاقرب ان لاحاد المسلمين استيجار الذي للجها واصح وجه الشافعية لمنع لان الاحاد لا يتولون المصالح العامة خصوصا والذي تحالفه الدين وقد يجوز ان احضر فليفوض امره الى الامام مسئلة لو اخرج الامام اهل الذمة فاولى ان يعين لهم اجرة فان ذكر شيئا بجمله لا مثل نرضيك ونعطيك ما تستعينون به وجب اجرة المثل ان اخرجهم قهرا وجب اجرة المثل كالا استيجار في سائر الاعمال ولو خرجوا باختيارهم ولم يسلم لهم شيئا في موضع الرضخ وسباني بيان محله واما الاجرة الواجبة سواء كانت مساهة او اجرة المثل فلا اقرب وجهها من راس مال الغنمة اذ حضورهم اثر في تحصيل الغنمة فيخرج منها ما يدفع اليهم كسائر المثل وهو احدى جوه الشافعية والثاني انه في ضمن المثل سهم المصالح لانهم يحضرون للصحة لانهم من اهل الجهاد والثالث انها تؤدي من اربعة اخماس الغنمة لانهما تؤدي بالقتال كسهم الغانمين ولو اخرجهم الامام قهرا ثم خلى سبيلهم قبل ان يقفوا في الصف وفروا ولم يقفوا فلا اجرة لهم عن الذهاب ان تعطلت منافعهم في الرجوع لانه لا يجزى هناك ولا استيجار فلو وقف المقهورون على الخروج ولم يقفوا فالا اقرب ان لهم اجرة الوقوف والحضور لانه كالقتال في استحقاق سهم الغنمة وكذا في استحقاق اجرة الجهاد وهو احدى وجه الشافعية واطهرها عندهم المنع لان الاجرة في مقابلة العمل والفائدة المقصودة ويحتمل ان يقال ان استوجور القتال فلا اجرة والاقدام **المبحث الثالث في كيفية القتال** لم يحصل له في القتال

مسئلة الجهاد امر كلي من اعظم اركان الاسلام يحتاج فيه لمساعدة والاعتناء والاستعداد والفكر في الحيل وغيره فيجب ان يكون امره موكولا الى نظر الامام واجتهاده ويجب على الرعا باطاعته والانقياد لقوله فيما يرأى فيسبب قوم على طرف البلاد رجلا لا كفايا ليقوموا بازاء من يلهم من المشركين في جعل الحصون والحدائق جميع ما فيه حراسة المسلمين ويجعل في كل ناحية امير يقيده امر الجيوب تدبير الجهاد يكون ثقة ما موافق للمسلمين ذار في تدبير في الحرب شجاعة وقوة وعقل ومكايده ولو اخرجوا الى المدد استجب للامام ترغيب الناس في المقام عندهم والرد اليهم كل وقت ليا من افساد الكفار وليستغوا عن طلب الجيوش فان راي الامام بالمسلمين قتلا يحتاج معها الى المهادنة فهادتهم والاجاهدهم مع القدرة في كل سنة مرة وان كان اكثر منه كان افضل ويبدأ بقتال الاقرب الا ان يكون الابدال شد خطر فيبدأ به **مسئلة** اذ التقى الصفان وجب الثبات وحرم الهرب قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا القيم الذين كفروا وخفوا فتولواهم الا دبار و قال تعالى اذا القيم فتقاتلوا وعد رسول الله الفار من الرخف من الكبار ويجوز الهرب في احوال **الاول** ان يزيد عدد الكفار على ضعف عدد المسلمين لقوله تعالى الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وما رواه العامة عن بن عباس قال من فر من اثنين فقد فر من فر من ثلثة فافزون طريق الخاضعة قول الصادق من فر من جلين في القتال من الرخف فقد فر من فر من ثلثة في القتال من الرخف فلم يفر ولو لم يزد عدد المشركين على الضعف لكن غلب على ظن المسلمين الهلاك ان ثبوت قيل يجب الثبات لقوله تعالى اذا القيم الذين كفروا وخفوا فتولواهم الا دبار وقيل يجوز لقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ولو غلب على ظن المسلمين الظفر بهم استجب الثبات ولا يجب لانهم لا يمانون ولو غلب على ظن المسلمين العطب قيل يجب الانصراف لقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقيل لا يجب تحصيل الشهادة وقيل ان كان في الثبات الهلاك المحض من غير نكابة فيهم لم يفر وان كان في الثبات نكابة فيهم فوجهان ولو قصد هرب رجل وظن ان ثبت قتله وجب الهرب لو ظن الهلاك مع الثبات والانصراف لا في الاولى الثبات بتحصيل الثواب المصير بجوار الظفر لقوله تعالى من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله ولو انفرد اثنان بواحد من المسلمين قبل يجب الثبات وقيل لا يجب ان وجوب الثبات مع تعدد المسلمين فيقوى قلب كل واحد منهما حجة قيل ان ثلثة كان له لانه غير متاهب للقتال وانظروا ولم يطلبوا لم يجز لان طلبها والحمل عليها مشروع في الجهاد فلا يجوز الا عرض في جوارق فانه بطل من المسلمين من ثلثة بطل واحد من ضعفاء الكفار اشكال ينشأ من مراعات العدد ومن المقاومة لو ثبتوا والعدد مراعى مع تقارب الاوصاف وللشافعية وجهان وكذا الاشكال في عكسه هو فرادى من ضعفاء المسلمين من مائة وثلثة وثلثين من ابطال الكفار فان راينا صورة العدد لم يجز والاجاز ويجوز للنساء الفرادى لهن لسن من اهل فرض الجهاد وكذا الصبي المجنون ويا ثم السكران لو قصد الكفار بلد اخصصن الى تحصيل بخدة وقوة لربنا ثموا انما الاثم على من الى بعد اللقاء **الحالة الثانية** ان يترك لادنية الحرب بل يجوز للقتال قال الله الامتحنوا القتال او متحنوا الى فئة والمتحن للقتال هو الذي ينصرف ليكن في موضع ثم يلجأ ان يكون في مضيق فيجوز حتى يتبعه العدو الى موضع واسع ليسهل القتال فيه ويرى الصوائخ التحول من الواسع الى الضيق واليخرف عن مقابلة الشمس والروح والريح ويرفع عن هابط او يمشي الى موارد المياه من المواضع العطشة وليستند الى جبل شبيه **الحالة الثالثة** ان يتخير في فئة وهو الذي ينصرف على قصد ان يذهب الى طائفة ليستجد بها في القتال لا فرق بين ان تكون الطائفة قليلة او كثيرة للعدو ولا بين ان تكون المسافة قصيرة او طويلة وهو احدى وجه الشافعية والثاني انه يجب ان تكون المسافة قصيرة فيقتصر الاستنجاد بهما في هذا القتال باتمامه وهل يجب عليه تحقير ما عزم عليه بالقتال مع الغنمة التي تجر اليها للشافعية وجهان احدهما عندهم لا لان الغنم عليه خسر له الانصراف فلا يجزى عليه بعد ذلك الجهاد لا يجب قضاءه ولا فرق بين ان يخاف عجز المسلمين ولا والثاني نعم لانه لا ياتى على الغنم على القتال والرضخه فوطئه بالغنم ولا يمكن مخادعة الله تعالى في الغنم وقال بعض الشافعية انما يجوز التحير في فئة اذا استشعر المتحرف عجز الجوارح الى الاستنجاد لضعف جند الاسلام فان لم يكن كذلك فلا والعموم بخالفه قال بعضهم لا يجوز الانصراف من صف القتال ان كان انكار المسلمين فان لم يكن جاز التحير المتحرف للقتال المتحير في فئة **اعرف** هذا

مسئلة فالا استثناء انما هو حالة القدرة والتمكن من القتال فيمحصر الاستثناء فيهما اما العاجز بمحض عدم سلاح فله ان ينصرف بكل حال ولو امكنه الرمي بانحارة احتل وجوب الثبات وللشافعية وجهان والتحير في فئة بعيدة لا يشارك الغانمين في غنيمته فارق قبل اغتنامها ولو فارق بعد غنيمته البعض شاركون فيكون الباقي اما لو تحير في فئة قريبة فانه يشارك الغانمين في الغنم بعد مفارقة وهو وجه الشافعي لانه لا يفتوت نصرته والاستنجاد به فهو كالسرى ثلثة

لم يحصل له في القتال

يا ايها الذين امنوا

مؤخره

كتاب الحج

عليه السلام اجاز امان عبد مملوك لاهل حصن فهو من المؤمنين ولا نه مسلم مكلف غيرهم في حق المسلمين فيصيح امانه كالحرف قال ابو حنيفة وابو يوسف
لا يصح امان السيد لان يكون مازونا في القتال لانه لا يجب عليه الجهاد فلا يصح امانه كالصبي وينتقض بالمرأة والمأذون له **مسألة** يصح امان المرأة
اجماعا لان النبي اجاز امان ام هاني وقال انا نجبر على المسلمين ادناهم واما المجنون فلا ينعقد امانه لرفع القلم عنه كذا الصبي لا ينعقد امانه وان كان مبرأ
مرهقا وبه قال الشافعي وابو حنيفة لرفع القلم عنه قال مالك احمد يصح امان المراهق لقوله انا نجبر على المسلمين ادناهم وليس حجة لعدم اسلامه حقيقة
انما هو مترين واما المكره فلا ينعقد امانه اجماعا وكذا من ذل عقله بنوم او سكر او غناء او غير ذلك لعدم معرفته بمصلحة المسلمين فاشبه المجنون واما الكافر
فلا ينعقد امانه وان كان ذميا لان النبي قال نه المسلمين واحدة يستوي اديانهم فجعل الذمة للمسلمين ولا نه مناهم على المسلمين واما الايسر من المسلمين
فاذا عقد امانا باختياره نفذ به قال الشافعي احمد كذا يجوز امان الناجر والاجير في دار الحرب قال الثوري لا يصح امان احد منهم والعقوب بطله والشيخ لم
والسفيه ينعقد امانها وبه قال الشافعي وهو **مسألة** اذا انعقد الايمان وجب الوفاء به على حسب شرط فيه من قتل غيره مالم يخالف المشرع
بالاجماع قال الباقر مامن رجل على من قتلته الاجابة يوم القيمة يحل لواء العذر ولو انعقد فاسد لم يجب الوفاء به اجماعا كما قال الصبي والمجنون وكذا اذا انقضى
الذمام شرط الوفاء به في هذه الحالات كلها يجب فانه لا يجوز قتله لانه اعتقد صحة الايمان وهو معذور لعدم علمه باحكام الاسلام
وكذا كل حرب خلد الاسلام بشيئة الا مان كمن سمع لفظا فاعتقد امانا او حجب فقتله فمؤمنا امانا او طلبوا امانا فقال المسلمون فقال انكم فاعتقدوا
انهم او صومهم فلا يجوز قتلهم بل يردون الى ما منهم لقول الصادق ع والكاظم ع لو ان قوما حاصروا من بينة فاسلموا امان فقالوا فقتلوا امانهم فلو انهم فقتلوا ايمانهم
كانوا امنين **المبحث الثالث** فيما ينعقد به الايمان **مسألة** امان ينعقد بالعبارة والمرسل والاشارة المفهمة والمكاتبة وقد ورد في الشرع
للعبارة صيغتان اجرتك وامنتك قال الله تعالى من المشركين استجابوا لك فاجرهم حتى يبيع كل امة والله قال النبي ع من دخل دار بسفيان فهو امن ومن غلق بابها
فهو امن وينعقد الايمان باي للفظين وقع وما يؤدى معناها مثل ذمك وامنت ذمة الاسلام سواء ادى بالتصريح او بالمكاتبة مع قصد بلغة العرب
او غيرها فلو قال بالفارسية تر من ابي تحف فهو امن اما قوله لا باس عليك ولا تحف ولا ذم ولا تحزن وما شاكله فان علم من قصد الايمان فهو امن لان
المراعى القصد للفظ وان لم يقصد امانا الا انهم لو سكنوا الى ذلك دخلوا لم يتعرض لهم ويردوا الى ما منهم وكذا لو دعى مسلم الى مشرك بما هو له امانا فاحل اليه
ودخل دار الاسلام ولو اشار اليهم بما هو له امانا وقال ردت به الايمان فهو امن وان قال لم ارد به الايمان فالقول قوله لانه لا يصح ببينة يرجع اليه ولو دخل
بسفارة او لساع كلام لم ينفق الى عقد امان بل ذلك القصد يومئذ قصد التجارة لا يؤمنه وان ظنه امانا ولو قال الوالى من من قصد التجارة صح ولو خرج
الكفار من حصنهم بناء على هذه الاشارة وتوهمهم ظاهرا لم يجز قتلهم ولو مات المسلم ولم يبين واعا بكى ذوا امنين ورد والله ما منهم ثم يصير ذرا ولو قال
للكافر قتل اثم او قتل احدك فليس امانا خلافا لبعض العامة وقال الاوزاعي لو ادعى الكافر انه امان او قال امانا وقفت لندائك فهو امن وان لم ينع ذلك فلا
امانا وهو غلط لانه لفظ لا يشعر منه الايمان ولا يستعمل فيه ايمانا فانه لما يستعمل في البالد والارهاب الخوف فيصدق المسلم فان قال قائل امان فهو امن وان
لم ارده سئل قال اعتقده امانا رد الى ما منه لم يجز قتله وان لم يعتقده فليس امانا ولو رد الكافر الايمان او رد الايمان وان قبل صح ولا يكفي سكوت بل لا بد
من قبوله ولو بالفضل ولو اشار عليهم مسلم في صف الكفار فاجاز الى صف المسلمين وتفاها الايمان فهو امن وان ظن الكافر انه اراد الايمان والمسلم لم يرد
فلا ينع امان بل يلحق بما منه ولو قال ما فهمت الايمان اغيل **مسألة** يجوز له امان بالمرسله وينبغي لامير المسلمين يتخير للثبات رجلا مسلما امينا
ولا يكون خائنا ولا ذميا ولا حريما مستامنا لقوله نعم ولا تركوا الى الذين ظفروا فقتلوا النصارى والنصارى لا ينع امانا ولا ينع امانا ولا ينع امانا
بطانة من دون المؤمنين وقد قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يواليكم خباياهم ولا يفترون في فساد اموركم وينبغي ان يكون بصيرا
بالامور عارفا بمواقع اداء الرسالة واذا ارسل الامير رسولا مسلما فذهب الرسول الى امير المؤمنين فبذلت الرسالة ثم قال له اني ارسل اليك اليك الامير
ولا اهل ملتك فافتح الباب ثم ناوله كتابا صنع على لسان الامير قراءه ويجوز من المسلمين فلما افتخروا دخل المسلمون وشرعوا في البيعة فقام امير المؤمنين ان رسوا
اخبرنا ان امير المؤمنين شهد ذلك المسلمون على صفائهم كانوا امنين ولم يجز سبهم لعسر التمييز بين الحق والاحتياط حق الموت اليه الا على خبره فيجعل
كانه صدق بعد ما يثبت سألته لئلا يؤدي الى الفرور في حقهم وهو حرام **مسألة** لو ارسل الامير اليهم يتخيرهم بامانه ثم رجع الرسول فاخبره باداء امانه
فهم امنون وان لم يعلم المسلمون التبليغ لان النبلاء انما هو على الظاهر فيمكن التوفيق على حقيقة لان قول الرسول يحتمل الصدق فثبت شبه التبليغ
ولو كتب من ليس برسول كتابا فيه امانهم وقراءة عليهم وقال في رسول الامير اليكم لم يكن امانا من جهة لانه ليس لواحد من المسلمين ان يؤمن حصنا كبيرا ولا من
من جهة الامام لانه ليس في الاغرو هذا لان التقصير من جهة حيث عولوا على قولهم لم ينع امانا من جهة امانة المسلمين ولو ناداهم من صيف المسلمين ولو ناداهم
من صيف المسلمين مسلم وهم قليلون يصح امان الواحد لهم في رسول الامير اليكم وانه منكم كان امانا من جهة لان من يمان الايمان اذا اخبر عن يملك الايمان كان
امانا صحيحا لانه على تقدير صدقه يكون امانا من جهة المخبر عنه وعلى تقدير كذبه يكون امانا من جهة **مسألة** اذا امن الامام او نائبه المشركين ثم بعث اليهم
رسولا ليعذب اليهم ويجبرهم بنقض الهدى فجاء الرسول اخبرهم بغير علمهم حتى يعلموا ذلك بشاهد من كان خبره دابر بين الصدق والكذب ليس بحجة في نقض
الهدى المتعلقة باستباحة البيعة واستحلال الاموال والفروج والدماء وهو لا يثبت مع الشبهة بخلاف الايمان فان قوله حجة فيه المتعلقة بحفظ الاموال وحرا
الانفس حق الرماء وهو يثبت مع الشبهة فلو اغاوا المسلمون فقالوا لم يبلغنا خبر رسولكم قالوا قولهم لا نعلم انكم انكرنا بئذ الايمان والاصل معهم فيصاد
الى قولهم لان في سعة الامام ان ينفذ اليهم مع الرسول شاهدين اما لو كتب الامام اليهم بنقض الهدى سيرة مع رسوله وشاهد من فقره عليهم بالصريفة
واحتاجوا الى ترجمان يترجم بلسانهم وشهد الاخران عليهم فادعوا ان ترجمان لم يجزهم بنقض الهدى بل اخبرهم بان الامام زاد في مدة الايمان لم يلفظ
اليهم لان الامام اتى بما في سعة من الاخبار بالنقض والشهادة وانما التقصير من جهة حيث اختار والدرجة خائنا الا ان يعلم من حضر من المسلمين ان الترجان
خان فقبل قولهم ولو خاف الامام ان يكون الرسول قد ادى عورة المسلمين يدين عليهم العذر جاز له منعه من الرجوع وكذا يمنع الناجر لو انكشف على عو

من رجلاه

برهان
فيما ينعقد به

کتاب

وقال بعضهم يجوز لانهم لم يتبعوا السبي بخلاف من سبى فانه يصير يقاتل بنفس السبي وان حكم على من اسلم بالاسترقاق ومن اقام على الكفر بالقتل جاز ولو اراد ان يسترق بعد ذلك من اقام على الكفر لم يكن له ذلك لانه لم يدخل على هذا الشرط وان اراد ان يمن عليه جاز لانه ليس فيه ابطال شيء شرطي بل فيه اسقاط ما كان شرطا من القتل ولو حكم بالقتل اخذ الاموال وسبى الذرية راي الامام ان يمن على الرجال وعلى بعضهم جاز لان سعدا حكم على بنه فرتبه بقتل الرجال ثم ان ثابت بن قيس الانصاري سأل النبي ان يهب له الزبير بن بطلان اليهود من بني قريظة ففعل بخلاف مال الغنمة اذ احاز المسلمون فان ملكهم قد استقر عليه **مسألة** اذا نزلوا على حكم الحاكم فاسلموا قبل حكمه عصوا اموالهم ومائهم وذراريهم من السبي غنام والقتل والسبي لانهم اسلموا وهم حرار ولم يترقوا واموالهم لم تنغم ولو اسلموا بعد حكمهم فان حكم بقتل الرجال وسبى الذرية فماتوا فماتوا لا يقتلون لقوله **مسألة** ان قاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله لا الله قالوا عصوا مني ومائهم ولو اراد الامام استرقاقهم بعد الاسلام لم يجز لانهم ما نزلوا على هذا الحكم بل جاز الحكم بقتل القتل بالحكم وسقط ما به اسلام وقال بعض العامة يجوز استرقاقهم كما لو اسلموا بعد الاسلام وليس بجديد لان السير قد ثبت للامام استرقاقه ويكون المال على ما حكم به من الاستغنام وسترقي الذرية واذ احكم بقتل الرجال وسبى النساء والذرية واخذ المال كان المال غنمة وبجنيته الحسن لا نخذ بالهزم والسيوف **مسألة** لو دخل حر في اليانابا مان فقال له الاما ان جئت الى الحرب الاحك عليك حكم اهل الذمة فقام سنن جازان ياخذ من الجزية وان قال له اخرج الى الحرب فان قتلت عندنا صيرت نفسك مننا فقام سنن ثم قال اقتل حاجه قبل قوله ولم يجز اخذ الجزية منه بل برد الى ما منه لاصالة البراءة قال الشيخ وان قلنا انه يصير ذميا كان قويا لانه خالف الاما ولو حكم الحاكم بالرد لم يجز لانه غير مشروع وقد قلنا ان حكم الحاكم بشرط فيه الشرعية ولو اتفقوا على حاكم جامع للشرائط جاز ان يحكم اجماعا كما تقدم ولا يجب عليه الحكم سواء قبل التحكيم ولم يقبل بل يجوز له ان يخرج نفسه من الحكومة لانه دخل باختياره فجاز ان يخرج باختياره ولو حكم الحاكم بغير السابغ لم ينفذ فان رجع وحكم بالسابغ فالوجه نفوذه لان الاول لا اعتبار به في نظر الشرع فلا يخرج جبر عن الحكومة كالمالك في بيع سلعة بالف فباعها بجمائة ثم باعها بالف قال ابو حنيفة لا يجوز حكمه استحسانا وينفذ حكم الحاكم على الامام فليس للامام ان يقضي بما دونه فان قضى بغير القتل فليس للامام القتل وان قضى بالقتل فهل له الاسترقاق وفيه خلاف بدلت الشافعية وجهان وكذا الوجهان لو حكم بقبول الجزية فهل يجبرون وهو عقد مرضاة فان قلنا بلزما فممنهم كنع اهل الذمة الجزية ولو حكم بالارفاق فاسلم واحد منهم قبل الارفاق ففي جواز ارفاقه للشافعية وجهان وكذا الخلاف في كل كافرا لا يرق بنفسه لاسر اسلم قبل الارفاق ولو شرط ان يسلم اليه قتلناه لانه قال **الفصل الرابع في الغنائم وفيه باب الاول في اقسامها** **مسألة** الغنمة هي الغنم والابل والحمير سواء اكتسبت براس مال وشبهه كارباج التجارات والزراعات والصناعات وغيرها واكتسبت بالقتال والحاربة وقد مضى حكم الاول والبحث هنا في القسم الثاني واقسامه ثلثة ما ينقل ويجوز كالاقتية والاشنة والدواب القذبة وغيرها وما لا ينقل ولا يحول كالاخضر ما هو سبي النساء والاطفال **الباب الاول في ما ينقل** ويجوز **مسألة** الغنمة من الحرب ما اخذت بالغلبة والحرب ايجاف الخيل والركاب ما الفتي مشفق من فاء بغير اذ ارجع والمراد به في قوله تعالى ما افاء الله على رسوله ما حصل ورجع عليه من غير قتال لا ايجاف بخيل ولا ركاب ما هذا حكمه هو للرسول خاصة ولو لم يقاتل من الائمة دون غيره وما يوحى بالفرع مثله ان ينزل المسلمون على حصن او قلعة فيهرب اهلها ويتركون اموالهم فيه فرغافا فانه يكون من جملة الغنائم التي تخمس واربعه الاخماس للمقاتلة كالغنائم وقال الشافعية ان ذلك من جملة الفتي لان القتال ما حصل فيه قال الشيخ رده وهو الاقوى قد كانت الغنمة محبة فيما تقدم من الشرايع وكانوا يجعون الغنمة فينزل نار من الثمنا كالمالك فلما ارسل الله محمدا ما كنتم بها عليه فجعلها له خاصة قال الله يسألونك عن الانفال لله والرسول وروى عن النبي انه قال حل في الخمس لم يحل الا ما قبله وجعلت في الغنائم وقال **مسألة** اعطيت خمس ما تقطع من احد قبلي ذكر من جعلها الحلت في الغنائم فاعطى القسما بقوله قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم ثم انزلت يوم بدر لما تنازعوا في الغنائم ففهمها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمعوا على ان يحضروا الوقعة لانها كانت له يصنع بها ما شاء ثم نزلت في جعلها للغنائم من اربعة اقسام **مسألة** ما يحول بالعسكر مما ينقل ويجوز ان لم يصح ملكه للمسلمين كالحقول والخازير فليس غنمة ان اخذت الفسة المجاهدة على سبيل الغلبة دون ما يجلس ويترق فانه خاص للجنس دون ما يجلي عنه الكفار من غير قتال فانه في دون اللقطة فانها لا اخذها اما الغنمة فهي للغنائم خاصة يخرج منها الخمس لاربعة الباقي للغنائم واما الاشياء المباحة في الاصل كالصيو والحجار والاشجار فان لم يكن عليه ثلثم فهو لوجهه وليس غنمة وبه قال الشافعية ومحمول الاوزاعي خلافا لابي حنيفة والثوري حيث جعله للمسلمين ولو كان عليه اثر كالطير المقصوص والاشجار المقطوعة والاشجار النخوة فهو غنمة ولو وجد في الحرب شيء يجزى للمسلمين والكفار كالخنة والسلاح فالوجه ان لقطه وقال الشيخ يعرف سنن ثم يلحق بالغنمة وبه قال احمد فان وجد قدح منخوث في الصحراء فعرفه المسلمون فهو لهم والا فغنمة لانه في دارهم ولو وجد صيد في ارضهم لا مالك له واحتاج الى اكله فانه له ولا يرد اجماعا لانه وجد طعاما يملكوا للكفار كان له اكله اذا احتاج اليه فالصيد المباح اولى ولو اخذ من بيوتهم واخارجهما ما لا يقيم له في ارضهم كالمين فهو احق به اجماعا ولو صار له قيمة ينقله ومعاينة فذلك به قال احمد ومحمول الاوزاعي والشافعية قال الثوري اذا دخل بلاد الاسلام دفعه في المغنم وان عاجله فصار له ثمن اعطى بقد عمله فيه دفع في المغنم وليس شيئا لان الغنمة صارت له بعلمه ونقله فلم يكن غنمة حال اخذه ولو ترك صاحب المغنم شيئا من الغنمة عجز عن جملة فقال من جملة فهو له جاز وصار لا خذه وبه قال مالك خلافا لغيره العامة ولو وجد في ارضهم وكارا فان كان في موضع يقدر عليه بنفسه فهو له كالووجه في دار الاسلام يخرج خمسة والباقي له وان لم يقدر عليه لا يجاعة المسلمين فان كان في موائهم قال الشافعية يكون كالووجه في دار الاسلام والا فهو غنمة وقال مالك والاوزاعي والليث واحد هو غنمة سواء كان في موائهم او غير موائهم لانه مال مشترك ظهر عليه بقوة جيش المسلمين فكان غنمة كالمال الظاهرة **مسألة** لا يجوز التصرف في شيء من الغنمة الا ما بدلت للغنائم من الطعام وضابطه القوت وما يصلح كاللحم والشحم وكل طعام يعاد اكله وعلف الدواب والشيء ما في معناها اجماعا الا من شذو به قال سعيد بن المسيب عطاوا الحسن البصري والثوري والاوزاعي ومالك والشافعية واحدا واصحاب الراي لما رواه العامة عن بن عمر قال كنا ضيبت العسل والفواكه في مغازينا فاكلوا ولا نرفع من طريقنا فقول الصادق في وصية النبي ولا تحرقوا زرعكم لانكم لا تدرون لعلمكم تحتاجون اليه ولا تقفروا من الهائم

لا غنى

في الكتاب
الغنى

ما يؤكل لحمه الا ما لا بد لكم من اكله ولا حاجة لشئ الى ذلك فان نقل الميرة عسرا جدا وقمته يستلزم عدم الانتفاع بما يحصل منه وقال الرهري لا يؤخذ الا باذن الامام فهو لا ريب فيه وهو ممنوع لاستعداد الحاجة وهل يجوز اخذ الطعام والعلف مع عدم الحاجة الوجه المنع لا نه ممنوع لحاجة الغائبين غير محتاج اليه فاشبه ساير الاموال نعم لهم النزول لقطع المسافة بين ايديهم وقال بعض العامة يجوز مع عدم الحاجة ايضا لان عمر سونغ الاكل لم يقيد بالحاجة والحيوان المأكول يجوز بحجته الاكل منه مع الحاجة ولا تجب القيمة لصاله البراءة ولا فرق بين الغنم وغيرها وقال بعض الشافعية ما يمكن سوقه بياق وما الغنم قد لا ينالها الا طعمة ولهذا قال حين سئل عن ضالتها هل يملك ولا خيل ولا لذئب قال بعض العامة تجب القيمة لندوة الحاجة اليه بخلاف الطعام وليس شئ لا يفرق الحاجة واذن بيع الحيوان للاكل والجلود الى المغنم ولا يجوز استعمالها لعدم الحاجة اليها ولو استعمل الجلود في سقاء او فعل او شرارة رده الى المغنم مع اجرة مثل مدة استعماله وارش نقص اجزائه بالاستعمال ولو زادت قيمته بالصنعة فلا شئ له لانه متعدد واما ماعدا الطعام والعلف والشم فلا يجوز تناوله ولا استعماله ولا انفراد به لقوله اءاد والخيط والمخيط فان الغلول عار ونار وشنا ريوم القيمة وللشافعية في الفواكه وجهان ويمكن الفرق بين ما يسرع اليه الفساد ويشوق نقله وبين غيره واما الدهن المأكول فيجوز استعماله في الطعام مع الحاجة لانه نوع من الطعام ولو كان غير مأكول فان احتاج الى ان يدمن برودة ابته لم يكن له ذلك الا بالقيمة قاله الشافعي لا يرفع الحاجة اليه لا هو طعام ولا علف قال بعض العامة يجوز الحاجة اليه في اصلاح مبدنه وادبته كالحاجة الى الطعام والعلف يجوز ان ياكل ما يتداوى به ويشربه كالجمل لا يسكنه وبين غيرها عند الحاجة لانه من الطعام وقال صاحب الشافعية ليس له تناوله لانه ليس قوت ولا يصلح به القوت الوجه يجوز لانه محتاج اليه فاشبه الفواكه وليس له غسل ثوبه بالصابون لانه ليس طعاما ولا علفا واما يرد للتحسين والفرق بين كذا للضرورة ولا يجوز الانتفاع بجودههم ولا اخذ النعال منها ولا الجرب لا المحنوط والحبال به قال الشافعي لانه مال غنيمة لانهم كالحاجة فلا يختص به البعض وخصها في الجمل يتخذ من الشعر والنعل والخف يتخذ من جلود البقر **مسئلة** كلب التي لهم فان كان الانتفاع بها حلالا كالكلب لا يرب الحساب التواريج فهي غنيمة وان حرم الانتفاع بها مثل كلب الكفر والهجور والفحش المحض فلا يترك بحاله بل يقتل اذا كان طرقا وكذا غنمين يمكن غسله ثم هو كساير اموال الغنيمة وان لم يمكن غسله بطلت منفعة التبريق ثم المهرق كساير الاموال من الغنيمة فان للزوق قيمة وان قلنا وكذا كلب التوراة ولا ينجس لانها مبدلة بحرفه فلا يجوز الانتفاع بها وانما تقر في ايدي اهل الذمة لا اعتقادهم كما يقرن على الجرب والاولى انها لا تحرق في ايديها من سماء الله نعم واما جوارح الصيد كالنهد والباري كلب الصيد فغنيمة ولو لم يرغب فيها احد من الغائبين جازار ساقها واعطاها غير الغائبين ولو رغب فيها بعض الغائبين دفعنا اليه ولا تحتب عليه من نصيبه لانه لا قيمة لها وان غلب فيها الجميع قمت ولو تعدت القسمة وتنازعوا في الجحد منها اقرع بينهم وقال بعض الشافعية الامام يخص بالكل من شاء وقالوا ولا امام ان يسلمها الى احد من المسلمين لعله باحتياجه اليه لا يكون محسوبا عليه واغرض بان الكلب منفع به فليكن حق اليد فيه لجميعهم كما كان موبات وله كلب لا يستبد به بعض الورثة فقال بعضهم ان اراده بعض الغائبين او بعض اهل الخس لم ينزع فيه سلم اليه ان تنازعوا فان وجدنا كلابا وامكنت القسمة على قمت الا اقرع بينهم وقد تعتبر قيمتها عند من يرى لها قيمة او ينظر ثمنها ولو وجدوا خنار يرقنلوها الحصول لادنى ثمن ولو وجدوا خنارا ارقوه ولو كان نظره فقيمة اخذوها غنيمة الا ان تريد مؤنة الحمل على قيمتها او تبايها فيتلها عليهم ولا يجوز لبس ثياب الغنيمة ولا ركوبها لانه مال ممنوع فلا يختص به احد ولو كان للغازي واب رقيق جازله ان يطعمهم مما يجوز له اكله سواء كانوا اللقيطة او التجارة للحاجة بخلاف لو كان معبزة او صفورا لعد الحاجة اليها بخلاف الجبل ولا يجوز استعمال السلحة الكفار الا ان يضطر اليه القتال فاذا انقضى الحرب الى المغنم وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز استعمال اسلحتهم ولو جعلت الغنائم وثبتت يد المسلمين عليها وفيها طعام وعلف لم يجز لاحد اخذ الا ضرورة لا بالجماله الاخذ قبل استيلاء يد المسلمين عليها مع الضرورة فبعد الاستيلاء او لم لان الغائبين ملكوها بالحياة فخرجت عن المباحات فلا يجوز اكل منها الا ان لا يجد غيرها لا يحفظ النفس واجب سواء خربت في دار الحرب في دار الاسلام وقال بعض العامة ان خربت في دار الحرب جاز الاكل كالحاجة قبل الحياة لان دار الحرب مظنة الحاجة وهو غلط لان المسلمين ملكوه فلا يباح اخذه الا باذن ولا ان الحياة في دار الحرب تثبت الملك كالحياة في دار الاسلام ولهذا جاز قسمة وثبت فيه احكام الملك **مسئلة** لو فضل معه من الطعام فضله فادخله دار الاسلام رده الى المغنم وان قلنا فان كانت الغنيمة لم تقسم رده الى المغنم وان قمت رده الى الامام فان امكن تفرقة كالفنم فوق وان لم يمكن لتفرق الغائبين فلا ذلك احتمل جعله في المصاح ولا خلاف في وجوب ذلك لان المباح اخذ ما يحتاج اليه في دار الحرب لفاضل غير محتاج اليه فبرده واما القليل فذلك وهو احد قولي الشافعي وقول ابو حنيفة في ثوبه بن المندرد واحد في احدى الروايتين لقوله اءرد والخيط والمخيط لانه ما لا يقسم فاشبه الكثير وقال مالك بكور حيا لا يبيع الى المغنم وبه قال الاوزاعي وعطاء الخراساني ومكحول والشافعي في القول الاخر واحد في رواية اخرى لا يبيع ما كره عن القسمة فابح في دار الاسلام كباقي دار الحرب لفرق ظاهر وعن ابو حنيفة انه ان كان ذلك قبل قسمة رده الى المغنم وان كان بعدها باعته تصديق بتمنه **مسئلة** ما يؤخذ اموال المشركين حال الحرب باقهم هو للمقاتلة يؤخذ منه الخمس والباقي للغائبين وما نأخذه سرية بغير اذن الامام فهو للامام عندنا وما يتركه المشركون فرغا ويفارقونه من غير حرب فهو للامام ايضا وما يؤخذ صلحا وجزيرة في وجه الجاهدين ومع عدمهم يقسم في فقراء المسلمين وما يؤخذ غنيمة من اهل الحرب ان كان في زمان الهدنة اعيد اليهم فان لم يكن كان لاخذه وفيه الخمس وموبات من اهل الحرب خلف ما لا فائدة للامام اذا لم يكن له وارث وقال بعض الشافعية لو دخل واحد وشرذمة دار الحرب مستحقين واخذوا ما لا على صورة السرقة كان ملكا لاخذ خاصة لان السارق يقصد تملك المال فثبت اليه عليه مال الحرب غير معصوف فكانه غير مملوك وصار سبيلا سبيل الاستيلاء على المباحات بخلاف مال الغنيمة فانه وان حصل في يد الغائبين فليس مقصودهم التملك اذ لا يجوز التفرع بالبيع لا ككتاب الاموال انما الغرض الا عظم رفع كلمة الله تعالى وللقتل اعداء وللقصد ارضاهم فيما يملك بالاستيلاء وقال بعضهم انه غنيمة مختصة كانهم جعلوا دخول دار الحرب وتفرقه بنقله مما مقام القتال ولهذا قالوا لو غزت طائفة بغير اذن الامام فمقتصين واخذت ما لا فهو غنيمة مختصة وروي عن ابو حنيفة انه لا يخص بل في يفرقون به اذا لم يكن لهم قوة وامتناع وفي رواية اخرى يؤخذ الجميع منهم ويجعل في بيت المال قال بعض الشافعية اذا دخل الرجل الواحد دار الحرب اخذ من جز

ما يؤخذ

كتاب الجهاد

علا بالقتال خذ منه الخبز والباقي له وان اخذ على جهة السوم ثم جرد هرب فهو له خاصة ولا خسر في قال بعضهم ما يؤخذ بالاختلاس يملك المختلسون اربعة اشخاص
 لانهم ما وصلوا اليها الا بتغريز انفسهم كالوقائع او عن ابي اسحق ان المختلس يكون فيا لا نه حصل فيه حياض خيل ولا ركاب كاهوم ذهابنا وقال بعضهم هذا اذا
 دخل الواحد والنفر ليسوا بالحرب اخذوا ما لا فاما الواخذ بعض الجند الداخلين بقرته واختلاس فهو غلول لانهم قالوا ما يهدى الكافر الى الامام والى احد من
 المسلمين والحرب قائمة لا ينفر به المهدى انيه بل يكون غنيمته بخلاف ما اذا اهدى من الحرب الى الاسلام وقال ابو حنيفة انه ينفر به المهدى الى الجهاد به بكل
 حال والمال الصانع الذي يوجد على هيئة اللقطة ان علم انه للكفار وقال بعض الشافعية انه يكون لواحدة لا نه ليس ما خوذ بقوة الجند وبقوة الاسلام حتى يكون
 غنيمته وقال بعضهم تكون غنيمته لا يختص به الاخذ ولو امكن ان يكون للمسلمين وجب تعريضه يوما او يومين لا نه يكفي انهاء التعريض الى الاحبار اذ لم يكن
 مسلم سواهم ولا ينظر الى الاحمال بطرف الجوار وقال بعضهم انه تعرف سنة على ما هو قاعه التعريض قال بعضهم لو وجد ضالة في دار الحرب فهو غنيمته بخبر
 كاهله والباقي له ولو لم يدر لو وجد ضالة في دار الاسلام لا يختص به بل يكون فيا وكذا لو دخل صبي وامراة بلاد فافاخذه رجل يكون فيا ولو دخل
 منهم رجل فافاخذه مسلم تكون غنيمته لا خذه مؤنذ ويرى الامام فيه راية فان رأى استرقاقه كان الخسر كاهله والباقي لمن اخذه بخلاف الضالة لانها ما
 الكفار حصل في ايدينا من غير قتال **مسألة** لو ائلف بعض الغانمين من طعام الغنيمه شيئا ضمن لا نه لم يستعمل في الوجبة السابعة شرعا وما اخذه لا
 يملكه بالاخذ ولكن ايج له الاخذ والاكل ولو اخذ بعض الغانمين فوق ما يحتاج اليه لضاف به غانما او غانمين جاز له وليس له فيه الا انجاب نفسه
 بالطنخ واصلاح الطعام وليس له ان يضيف غير الغانمين فان فعل فعلى اكل الغانم ان كان عالما وان كان جاهلا استقر الضمان على المضيف ولو لحق الجند مدد بعد
 انقضاء القتال حيازة الغنيمه فالوجه ان لهم الاكل في موضع يشاركون في القسمة وللشافعية وجهان احدهما الجواز لحصوله في دار الحرب التي هي مظنة غزاة الطغاة
 واصحابها عند المنع لانهم كغير الضيف **مسألة** انما يبيع للغانمين اكل ما سوغناه اذ كانوا في دار الحرب التي تغزونها الاطعمة على المسلمين فاذا انهموا
 الى غزاة دار الاسلام فالاقرب جواز الاكل لبقاء الحاجة الداعية اليه فانهم لا يجدون من يبيعهم ولا يصادقون موقا وهو احد وجهي الشافعية والثاني المنع
 الحاجة دار الحرب فيناط الحكم بها ويجوز اسوقا في دار الحرب تمكوا من الشراحتل جواز اكل للعموم وهو اظهر وجهي الشافعية لانهم جعلوا دار الحرب ابا حرة
 الطعام بمنزلة السفر في السفر في الارض فان الترخص في المشقة السفر المترتبة الذي لا مشقة عليه يشار فيه من حصلت له المشقة وليس للغانم ان يقرض ما اخذه
 من الطعام والعلف من غير الغانمين او يبيعه فان فعل فعلى من اخذه رده الى المغنم فان اقرضه غانما اخر فليس ذلك قرضا حقيقيا لان الاخذ لا يملك ما اخذه في
 حقه يملك ما اخذ حتى يملكه غيره ومع فلا قرب له ليس المقرض مطالبه المقرض بالعين والمثل مادام في دار الحرب لا يلزم الاخذ لو كان المستقرض من أهل دار
 ايضا فاذا حصل في يده فكان اخذه بنفسه هو احد وجهي الشافعية والثاني ان له مطالبته بالعين والمثل مادام في دار الحرب لا نه اذا اخذه ضار حق به ولم يزل يده
 عنه الا ببدل في هذا الوجه لمطالبة ببدله من المغنم لان خالص ملكه فلو رده عليه من خالص ملكه باخذه المقرض لان غير المملوك لا يقابل بالمملوك حتى لو لم يكن
 في المغنم طعام لا يسقط المطالبة واذا رد من المغنم صار الاول الحق به لحصوله في يده وعلى هذا الوجه اذ دخلوا دار الاسلام انقطعت حقوق الغانمين عن اطعمة
 المغنم فهو المستقرض على الامام واذا دخلوا دار الاسلام وقدره عين المقرض في يد المستقرض بغيره على ان الباقي من طعمه المغنم هل يرجع الى المغنم وان قلنا لا فان
 جعلنا المقرض اعتبارا فيقرض وان قلنا لا اعتبار له فلا يلزمه شيء **مسألة** لو باع الغانم ما اخذه من غانم اخر بما لا اخذه من الغنيمه فهو ابدل
 بمباح كابدل الضيوف لقمته بقمته وكل منهما اولى بنا وله من يدهم الاخر ولو تباعا صاعا بصاعين لم يكن ذلك ربا لا نه ليس بمباوضه حقيقه بل هو كما لو كان في
 يد عبده طعاما فتباعا بصاعا بصاعين قال بعض الشافعية من جعل المقرض اعتبارا ويلزمه ان يجعل للبائع اعتبارا حتى يوجب عليه تسليم صاع الى باعية
 تباعا بصاعا بصاعين فان سلم بايع الصاع الصاع لم يملك الا طلب صاع تشيها بالفرض وان سلم المشتري الصاعين لم يطلب الا صاعا وملك الزائد على
 البذل **اذ عرفت هذا** فالماخوذ حيث قلنا انه مباح للغانم غير مملوك فليس له ان ياكل طعامه فيصرفه لما خوذ الى حاجة اخرى بدلا عن طعامه كما لا يشتر
 الضيف فيما قدم اليه الا بالاكل ولو قل الطعام وخاف في يد الجبش الا زحاما والشايع عليه جعله تحت يده وقسمه على المحتاجين على اقدار الحاجات **مسألة**
 الا قرب ان حق الغانم من الغنيمه يسقط بالاعراض عن الغنيمه وتركتها قبل القسمة لان المقصود الاعظم من الجهاد اعداء الدين والدين عن الملة والغنيمه تابعة
 فمن اعرض عنها فقد اخلص عمله بعض الا خلاص جرد قصده للمقصد الاعظم ولا نه الغنيمه لا تملك قبل القسمة بل تملك ان تملك على قول فالحق فيه كحق
 الشفعة وبالحجة ان قلنا تملك ان تملك فهو كحق الشفعة وان قلنا تملك فلا ينبغي ان يكون مستقرا ليقمة من تحتضن الجهاد ليحصل المقصد الاعظم فلو
 قال احد الغانمين وهبت نصيبه من الغانمين صح وكان اسقاطا لحقه الثابت له وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم ان اداد الاسقاط صح وان اداد التمليك
 لم يصح لانه مجهول **مسألة** اذا حاز المسلمون الغنائم وجعوها ثبت حقهم فيها وملكوها سواء جمعوها في دار الحرب في دار الاسلام وبه قال الشافعية لانه
 يجوز القسمة دار الحرب قال ابو حنيفة اذا حازوها في دار الحرب يملك انما تملك بعد اعراسها في دار الاسلام وليس يجزى مع الحيازة يثبت لكل واحد منهم
 حق الملك فيقول يملك باختيار المملوك لا نه لو قال احد اسقطت حتى سقط ولو كان ملكا لم يزل بذلك كالوقائع الوارث اسقطت حتى في البراءة لم يسقط
 لثبوت الملك له واستقراره وفيه نظر لانه بالحيازة قد زال ملك الكفار ولا يزل الا الى المسلمين نعم ملك احد منهم فير مستقر في شيء بعينه وجزء مشاع بل لا امكن
 ان يعين نصيب كل واحد بغير اختياره بل هو ملك ضعيف **مسألة** من غل من الغنيمه شيئا رده الى المغنم لا يجوز له وبه قال في اللبس الشافعية واصحاب
 الراي لان النبي لم يحرق محل الغال لان فيه ضاعة المال لم يثبت لها نظير في الشرع وقال الحسن وقتها الشام مكحول الا وراعي انه يحرق حله الا المصحف
 وما فيه روح لما واه عمر عن النبي قال اذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا متاعه واضربوه ومنع صحتة السند قال احمد ولا تحرق له الدابة كالسرج وغيره لانه نجسا
 اليه لا شفاع وقال الا وراعي يحرق سرجه ولا يحرق ثياب الغال التي عليه اجماعا لانه لا يجوز تركه عرايا ولا ما غل من الغنيمه اجماعا لانه مال المسلمين ولا يحرق
 سلاحه لانه يحتاج اليه للقتال اليه هو منفعة المسلمين عامة ولا تقشره ولو ابق النار شيئا كالحديد فهو ملكه لا يستصحب لا تحرق كتب العلم والاحاديث
 لانه نفع الى الدين وليس المقصد بالاحراق خضاره في دينه ولو لم يحرق متاعه حتى تجدد له الخرم يحرق المتجد اجماعا وكذا لو مات لم يحرق رحله اجماعا لانها عقوبته

فيما ولا يكون بالعد حتى يكون

وتمكوا من الشراحتل اسكوا ولو غزوا عن دار الحرب لم يذهب الى غزاة دار الاسلام

او قلنا انه رده الى المغنم

الوفد

فيما لا يثبت في الجاهل الغنايب ختمها فيها

فلقط بالموت وقال احد ولو باعده ووهبه نقض البيع والخبه حرق لو كان الغال صلبا لم يحرق باجماع وكذا لو كان عبد الان المانع لسيده فلا يعاقب بمقتضى
عبد ولو غلت امرأة او ذمى قال احد يحرق ماعها ولو انكر الغلول وادعى ببيعها لم يحرق باجماع الا ان يثبت بالقرار او البينة فيحرق عند احد ولا يحرق الغال
سهمه من الغنمة سواء كان صلبا او بالغالا بسبب الاستحقاق وهو حضور الحرب ثابت فلو كان يصليح ما فاعفوه من انواع الفسوق وهو حدى الروايتين عن
احد في الثانية يحرق سهمه قال الا وادعى ان كان صلبا اخذ سهمه لم يحرق باجماع **مسألة** اذا تاب الغال قبل القسمة وجب ما غلة
في الغنم باجماع لان حق غيره فيجب عليه الى اربعة ولو تاب بعد القسمة فذلك له قال الشافعي لا مال لغيره فيجب له الى اربعة كالتواب قبل القسمة وما لا
مالك اذا تاب بعد القسمة ادى خمسة الى الامام وتصدق بالباقي به قال الحسن البصري بناء على فعل معونة وليس حجة فان تمكن الامام من قسمة فعل
والانصدق به بعد الخمس لان تركه تضيق له وتعطيل لمنفعة التي خلقها ولا يتخفف به شيء من اثم الغال وفي الصدقة به نفع لمن يصبه اليه من المساكين وما
يحصل من اجر الصدقة يصل الى صاحبه فيذهب به اثم الغال فيكون اولى **مسألة** لو سرق من الغنمة شيئا فان كان له نصيب من الغنمة بقدره او
ازيد بما لا يبلغ نصاب القطع لم يجب عليه القطع لان وان لم يملكه لكن شبهة الشك درث عنه الحد وان زاد على نصيبه بمقدار النصاب الذي يجب فيه القطع
لان سارق هذا اذا لم يغزل منه الخمس ولو غزل الامام الخمس ثم سرق لم يملك من اهل الخبز فان كان من الخمس قطع وان كان من الاربعة الا حاس قطع ان زاد على
نصيبه بقدر النصاب للشافعي وجهان احدهما اذا سرق من اربعة الاحاس ما يزيد على نصيبه بمقدار النصاب يجب القطع والثاني لا يقطع لاجل حقه
لم يتعين فكل جزء مشترك بينه وبينهم فكان كالمال المشترك وهو رواية عندنا ولا نالوقلنا ان يقطع في المشترك فانه لا يقطع هنا لان حق كل واحد من الغانمين
متعلق بجميع الغنم لانه يجوز ان يعرض الباقي فيكون الكل له وعلى كل حال فيسرق المسروق ان كان بالغالا ويجوز في الغنم ولو كان السارق عبدا فهو كالحرة لا يرضخ
له فان كان ما سرقه ازيد مما يرضخ له بقدر النصاب يجب القطع والا فلا وكذا المرة ولو سرق عبد الغنمة منها لم يقطع لانه لا يرضخ له الا ان يرضخ له
لجدة ولو كان السارق ممن لم يحضر الواقعة فلا نصيب له منها فيقطع ولو كان احد الغانمين ابنا للسارق لم يقطع الا اذا زاد ما سرقه عن نصيبه بغيره بمقدار النصاب
لان مال الولد في حكم ماله ولو كان السارق سيدا عبد كان حكمه من نصيبه مال العبد لسيده وبذلك كله قال الشافعي وابو حنيفة زاد الشافعي في
اذا سرق للاب سهم في الغنمة واحد الزوجين وزاد ابو حنيفة ان كان لذي رحم محرمة منها حق لم يقطع والغال هو الذي يكم ما اخذ من الغنمة ولا يطلع الامام
عليه ولا يصنع مع الغنمة ولا ينزل منزلة السارق في القطع الا ان يفعل على وجه السرقة فان الغلول خذما لا حافظ له ولا يطلع عليه غالبا والسرقة خذمال محفوظ
والسارق عندنا لا يحرق حله وقال بعض العامة يحرق **مسألة** ليس لاحد الغانمين ان يبيع غنما اخر شيئا من الغنمة فان باع لم يصح لانه نصيبه مجهول
وكذا وقوعه نصيبه كذا لا يصح لو كان طعاما لان اباة الناول لا تقتضي اباة البيع فيقر في يد المشتري ليس للمشتري به الى البايع ولا للبايع فقهه عليه لانه
امان في يدهما للجميع المسلمين ولو لم يكن من الغانمين لم تقر به عليه لو اقضه الغانم لمن لا سهم له لم يصح واستعيد من البايع كذا لو باع منه وكذا لو باع رجل
من غير الغانمين فاخذ من طعام الغنمة لم تقر به عليه لانه نصيب له وعليه ضمانه ولو باع من غير الغانمين بطل البيع واستعيد يجوز للامام ان يبيع من
الغنمة شيئا قبل القسمة لصحة فلو عاد الكفار واخذوا المبيع من المشتري في دار الحرب على المشتري به قال الشافعي واحدا في الروايتين وفي الاخرى
ينسخ البيع ويكون من ضمان اهل الغنمة فان كان المشتري قد وزن الثمن استعاده والاستقطان كان كفريط منه مثل ان خرج به من العسكر وحده
فكفولنا وليس يجب له ان يلف في يد المشتري فلا يرجع بال ضمان غيره من المبيعات فاذا قمت الغناير في الحرب جاز لكل من اخذ منهم النصر فكيف
شاء بالبيع غيره فلو باع بعضهم شيئا فغلب المشتري عليه لم يفهمه البايع ولا حذر وبيان ويجوز لا مير الجيوش ان يشتري من مال الغنمة شيئا قبل القسمة و
بعدها وقال احد ليس له ذلك لانه يحا وبندفع الجبال باخذ بالقيمة العدل **مسألة** لا يقطع حق الغانم من الغنمة بالا عرض بعد القسمة كسائر
الاملاك واما قبلها فالأفترسقوط ولو افترسقوط لم تقسم الا حاس اربعة بعد الاقرب ان الاعراض سقط لان افترسقوط لا يعين حقوق الواحد فالواحد
من الغانمين لا يملكهم في حقوقهم عكس ما كانوا عليه من قبل وهو اصح قول الشافعي والثاني لا يقطع لان بافترسقوط الخمس يميز حقوقهم عن الجهات العامة ويصير
الباقى كسائر الاملاك المشتركة وقال الشافعي الاستقسام الغانمون الامام لم يسقط حق احدهم بالا عرض لانه يشعر باختيار الملك في تأكيد الحقوق وما اذا
استبد الامام بافترسقوط الخمس فانهم لم يجدوا ما يشعر بقصد الملك لوقال اخرون الغنمة ففي منعة من الاعراض للشافعية وجهان احدهما لا تفقد بغير الراي في الشيء المفقود
عليه والاستقرار لا يحصل قبل القسمة والثاني ان كان الخيار في العقود اذا اختلفا احد الطرفين لا يعدل الى الاخر ولو اعرض الغانمون باجمعهم ففي صحة اعراضهم
لم وجهان احدهما لا يصح والا استحقها اربعة الخمس فزيد حقهم والله ثم قد عين لهم الخمس واصحهما الصحة ويصرف الاحاس اربعة الى مصارف الخمس لان المعنى
الصحيح للاعراض شمل الواحد والجمع واما الخمس فمما لله ثم وسهم رسولهم وسهم ذوي القربى للامام عندنا خاصة فصيح اعراضه كما يصح اعراض الغانم وعند العامة ان
سهم ذوي القربى لكل من يستحق الخمس ففي صحة اعراضهم وجهان احدهما يصح كما يصح اعراض الغانمين والثاني المنع لان سهمهم منحة اثنى الله ثم لهم من غير ما
وشهود وقعة فليسوا كالغانمين الذين يجمل حضورهم على علاء الكلمة والفلس الذي جمر عليه الفاضل لا حاطة الذين به يصح اعراضه لا اختيار الملك بمنزلة
ابتداء الاكساب ليس على الفلس الاكساب في صحة اعراض السقيفة المجور عليه نظرا قربته لئلا يسقط الملك ولا اسقاط الملك لا اسقاط حق الملك
فلو صار شيئا قبل القسمة ونفك عنه الحجر صح اعراضه لا يصح اعراض الصبي عن الرضخ ولا اعراض الولي عنه فان بلغ القسمة صح اعراضه لا يصح اعراض العبد
عن الرضخ ويصح اعراض السيد فانه حقه الاقرب صحة اعراض السالب عن السيد هو اصح وجهي الشافعي اعراض الغانمين والثاني لا يصح لانه يتعين له فاشبه
الوارث **مسألة** من اعرض من الغانمين بغيره لم يحضر الواقعة ويقسم المال اقسام خمسة مستحقة اربعة لاجل الغانمين وهو اصح قول الشافعي
والثاني ان نصيب المعرض بهم الى الخمس لان الغنايم في اصل الله ثم لقوله ثم قل لا نقال لله فمن اعرض رجعت حصته الى اصحابها ولو مات احد من الغانمين لم
يعرض انتقل حقه الورثة لانه ثبت له ملك او حق ملك كلاهما موروث فان شأى اعرضوا وان شأوا طلبوا وللشافعية ثلثة اوجه في ان هل يملك الغانمون
قبل القسمة اظهرها انهم لا يملكون ان تملكو ابدليل صحة الاعراض لو ملكوا بالاستيلاء لما سقط عنهم بالا عرض لان الامام ان يخص كل طائفة بنوع من المال

مناعه

وجوب القطع

اذا
في
سقف
لنصيب
في الغنمة

فقطا
وان كان لغيره

ما به حجة من
من حجة اذا
مقتضا

وغيره

كتاب الجهاد

ولو ملكوا لم يجز ابطال حقهم عن بعض الانواع بغير اختيارهم والثاني فيكون بالجواز والاستيلاء لان الاستيلاء على الدين معصوم من الاموال بسبب الملك لان ملك الكفار زال بالاستيلاء ولو لم يملكه الفائمون بقي الملك له نعم هو ملك ضعيف ليقط بالاعراض لا تجب الزكوة فيه فيل اخيار الملك على الاظهر الثاني ان ملكهم موقوف ان سلمت الغنيمة التي اقاموا اظهر انهم ملكوها بالاستيلاء والا بان بالموت والاعراض عدم الملك لا قصد الاستيلاء على المال لا يتحقق الا بالامانة لما تقدم من ان الغرض علاء كلمة الله فاذا اقاموها تبين قصد الملك بالاستيلاء واذا قلنا بالوقوف قال الجويني لا نقول بغيره بل بالقسم ان حصته كل واحد من الغانمين على التعيين صادرة ملكا بالاستيلاء بل نقول اذا اقتسموا بيننا انهم هلكوا الغنائم او ملكا مشاعا ثم يميز الحصص بالقسم مستعملين لو وقع في الغنم من يغتفر على بعض الغانمين لم يغتفر حصته لم يقع في حصته لم يمنع ذلك عن الاعراض قاله بعض الشافعية وقال الشيخ رة الذي يقضي بالذهب ان نقول يغتفر منه نصيبه يكون الباقي للغانمين وبه قال احمد وقال الشافعي انه لا يغتفر عليه كله ولا بعضه هو مقتضى قول ابى حنيفة لكن ما تقدم من ان الملك تنبث للغانمين بالاستيلاء النام وقد جد لان ملك الكفار قد زال لا يزول الا الى المسلمين وهو واحد لم يكون له نصيب مشاع في الغنيمة فيغتنق عليه ذلك النصيب احمي الشافعي بانه لم يحصل ملك تام لان الامام ان يعطيه حصته من غير نصيب غير مقيم من الغنيمة قال الشيخ رة والاول اقوى ثم قال الشيخ يغتفر نصيبه ولا يلزم مرقمة بين الغانمين لان البراءة ولا دليل على شغلها والقياس على العتق باطل لان هناك انما وجب عليه التقويم لان العتق صد عنه ما لوجه الامام في نصيبه نصيب جماعة هو احد فانه يغتفر نصيبه قولا واحدا ولو رضى بالقسم فالاقرب التقويم عليه فله بوضاه هذا اذا كان موسرا ولو كان معسرا عتق فله نصيبه لم يقوم عليه الباقي ولو اسرا به لم يغتفر عليه لان الاسير لا يصير رقيقا بالاسر بل باختيار الامام لان الامام حق الاختيار ان شاء قتله وان شاء استرقه وان شاء من عليه ان شاء فاذا فان اختار استرقه عتق على السابى بقية اخاسه قوم الخمس عليه ان كان موسرا قاله بعض الشافعية قال لو اسره ابنه الصغير فانه نصيبه بقا بالاسر فاذا اختار ملكها عتق عليه بقية اخاسه ما وقوم الباقي عليه ان كان موسرا وان كان معسرا راق الباقي فان لم يتخير الملك كان اربعة الاخاس لصاح المسلمين وخمس لاهل الخمر قال ولو ان حربا باع من المسلمين امراته وقد فقهها جاز ولو باع اباه وابنه بعد فقهها لم يجز لانها اقهر من وجته ملكها فيصير بيها واذا فقهها اباه وابنه ملكه فغتنق عليه فلا يجوز بيعه ولو اعتق بعض الغانمين عبدا من الغنيمة قبل القسمة فان كان ممن لم يثبت فيه الرق كالرجل قبل استرقاقه لم يغتنق لانه عليه السلم قال لا عتق الا في ملك وان كان ممن يملك كالصبي والمراة فالوجه عندنا انه يغتنق عليه قد حصته ليس الى الباقي فيقوم عليه ويخرج باقي القيمة في الغنم هذا اذا كان موسرا وان كان معسرا عتق عليه قد نصيبه لانه موسر بقدر حصته من الغنيمة فان كان بقدر حصته من الغنيمة عتق ولم يأخذ الغنيمة شيئا وان كان دون حصته اخذ باقي نصيبه وان كان اكثر عتق قد نصيبه لو اعتق عبدا اخر وفضل من حقه عن الاول شئ عتق بقدره من الثاني وان لم يفضل شئ كان عتق الثاني باطلا مستعملين ليس للغانم وطى جارية الغنم قبل القسمة فان وطى الما بالتحريم حد بقدر نصيب غيره من الغانمين قلوا اكثر واوبه قال مالك ابو ثور والشافعي القدرهم وقال الشافعي ابو حنيفة احدى احدى الشبهة قال الشافعي يجوز ولا ينفذ الاستيلاء في نصيبه ان قلنا يملك ففي نفوذ الشافعية وجهان لضعف الملك ان قلنا يملك نفذ وان قلنا لا يملك فوجهان كالاستيلاء الاب جارية الابن فان نفذ في نصيبه هو موسر بما يخصه من الغنيمة او غيره سوى الولد جميعه حرم وفي جوب قيمة حصته من الولد اشكال ينشأ من انه ينفذ الملك اليه قبل العلق او بعده واما الحد فلا يجب المهر يجب جميعه ان قلنا لا يملك له ويوضع في الغنم وان قلنا يملك حظ قد حصته ولو وطاها جاز لا بالتحريم فلا حد اجماعا لان الشك شبهة هو غير عالم واما المهر فقال الشيخ لا يجب عليه المهر لعدم الدلالة على شغل الزمة به قال الشافعي يجب له وطوء في غير ملك سقط منه الحد عن الواطى فوجب المهر كوطى الاب جارية ابنه ولو اوجبت المهر ثم قصت الغنيمة فحصلت الجارية في نصيبه لم يسقط لانه وجب لوطى السابق ولو اجمعا قال الشيخ رة يكون حكم ولدها حكمها فيكون له منه بقدر نصيبه من الغنيمة ويقوم بقية سهم الغانمين عليه يلزمه سهم الغانمين وينظر فان كانت القيمة قد حقه فقد استوفى حقه وان كان قل اعطى تام حقه وان كان اكثر رد الفضل يلحق به الولد نحو ما صححنا لانه شبهة تكون الجارية ام ولده وبه قال الشافعي واحدا وقال ابو حنيفة يكون الولد قتيلا ولا يلحق بشيء لو وطى فملكه لان الغانم يملك بالقسم وليس يجزى لان ملكهم يتحقق بالاستيلاء فلم نصيب قال الشيخ رة هذه الجارية نصيبها ولد في الحال وبه قال احمد قال الشافعي ام ولد في الحال لانها ليست ملكا لانه اذ املكها بعد ذلك ففي صهرها ام ولد قولان فعلى قول الشيخ رة تقوم الجارية عليه بغير سهم الغانمين وبه قال احمد والشافعي قولان فالشافعية اذا وضعت نظرها ان كانت قومت عليه قبل الوضع فلا يقوم عليه الولد لان الولد انما يقوم اذا وضعت وفي هذه الحال ضعفه في ملكه وان كانت بعد لم تقوم عليه قومت هي الولد معا بعد الوضع واسقط منه نصيبه اعز الباقي للغانمين لانه منع من قد شبهة لوطى عن احمد وبيان احدهما انه يلزمه قيمته حين الوضع يطرح في الغنم لانه قوت رقة فاشبه الولد المفرد والثانية لاضمان عليه بقيمة لانه ملكها حين علق لم يثبت ملك الغانمين في الولد بحال فاشبه ولد الاب من جارية ابنه اذ وطاها لانه يعقب حين علوقه ولا قيمة له ح والحق ما قاله الشيخ لانها قبل التقويم ملك الغانمين ومنع عتقه من حين علوقه وبعد التقويم ولدت على ملكه فكان الولد له ولا قيمة عليه للغانمين ولو وطاها وهو معسر قال الشيخ رة تقوم عليه مع ولدها ويستتبع في نصيب الباقي فان لم يسع في ذلك كان له من الجارية مقدار نصيبه الباقي للغانمين ويكون الولد حرا بمقدار نصيبه الباقي يكون مملوكا لم والجارية ام ولدان ملكها فيما بعد قال بعض العامة اذ وطاها وهو معسر كان في ذمة قيمتها ونصير ام ولده لانه استيلاء جعل بعضها ام ولد فجعل جميعها ام ولد كما استيلاء جارية الابن وقال خرون يجب عليه قد حصته من الغنيمة ويصير ذلك المقدار ام ولد الباقي يرق للغانمين ولو وطى الاب جارية في الغنم وليس له نصيب فيها بل لولده كان الحكم فيه كالوطى لابن البحث الثاني في الاسارى مستعملين الاسارى خبران ذكرهما واثبات فالذكر اما بالغنم او اطفالهم من لم يبلغ خمس عشرة سنة فالنساء والاطفال يملكون بالبيء ولا يجوز قتلهم اجماعا لان النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والولدان يكون حكمهم مع السبي اموال الغنيمة الخمس لاهلها والباقي للغانمين ولو اشكل امر الصبي في البلوغ وعدمه اعتبر بالانبات فان ابنت الشعر الحسن على عاتقه حكمه ببلوغه وان لم يثبت ذلك على جملة الذرية لان سعد بن معاذ حكم في بنه قوت بهذا واجازة النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الخاصة روايته الباقية قال فان رسول الله عرضهم يومئذ على العانان فمن جد ابنت قتله ومن لم يجد ابنت الحق بالذرية اما البالغون الاحرار فان اسروا قبل

مستعملين

قل

لا نصير

في الاسارى
في نصيب

تقتضي الحريّة نقضاً القتال لم يجز إبقاؤهم بفداء ولا بغيره ولا استرقاقهم بل يتخير الإمام بين قتلهم وبين قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف فبما حكم حتى ينفوا
بالدم ويؤتوا وان أسروا بعد ان وضعت الحرب أوزارها ونقض القتال لم يجز قتلهم ويتخير الإمام بين أن يمن عليهم فيطلقهم وبين أن يفاديهم على مال أو غيره
التي يخلصون بها من العبودية وبين أن يسترقهم ويستعبدهم ذهب إليه علماءنا واجمع وقال الشافعي يتخير الإمام بين أن يعثر شيئا أن يقتلهم صبراً يضرب
الرقبة لا بالتحريق ولا بالتفريق لا بمثل بهم وبين عليهم فخلّى سبيلهم أو يفاديهم بالرجال أو بالمال على ما يراه من المصلحة لأعلى اختيار الشهوة أو لسترهم و
يكون مال الفداء ورقابهم إذا استرقوا كسائر أموال الغنمة وهو رواية عن أحمد بن حنبل لم يفروا بين أن يسأسوا وقبل نقض القتال وبعده وقال أبو حنيفة
ليس للمسلم والفتاء بل يتخير بين القتل والاسترقاق لا غير وقال أبو يوسف لا يجوز للمسلم ويجوز الفداء بالرجال دون الأموال قال مالك يتخير بين القتل
والاسترقاق والفتاء بالرجال دون المال وهو رواية عن أحمد بن حنبل قال الأوزاعي أبو ثور وفي رواية عن مالك لا يجوز للمسلم فداء وحكم عن الحسن البصري وعطاء
سعيد بن جبلة كذا يقتل الأسارى لما قولهم فاما ما بعد ما فداؤهم وقليل رسول الله يوم بدر عقبه بن أبي يعقوب والنضر بن الحرث وروى العامة أن النبي قتل
عقبه صبراً وقتل ما غرة يوم أحد من على ثمانية بن ثالث قال في أسارى بدر لو كان مطعم بن عدي حيا ثم سألني في هؤلاء السبي لطفهم له وفادي أسارى بدر
وكافوا ثلثة وسبعين رجلاً كل واحد بثمانية وفادي رجلاً أسيراً صحابه ورجلين أسيراً ثقيف صحابه من طريق الخاصة قول الصادق لم يقتل رسول الله رجلاً
صراً قط غير رجل واحد عقبه بن أبي يعقوب وطعن بن أبي خلف فمات بعد ذلك لأن كل خصلة من هذه الخصال قد تكون أصلح من غيرها في بعض الأسرى فان
ذا القوة والنكاية في المسلمين قتلهم دفع وبقاؤه أضر والضعيف المالك القدرة له على الحرب ففداه وأصلح للمسلمين ومنهم من هو حسن الرأي في الإسلام
ويخرج إسلامه فالمن عليه ولي ويرحمه لم يعلل بالمن على الأسارى من المسلمين أو يحصل بخدمة تنفع بؤس ضرره كالصبيان والنساء فاسترقاقه أولى و
الإمام أعرف بهذه المصالح فكان النظر إليه في ذلك كله وما الذي يدل على التفصيل قول الصادق كان أبي عليه السلام يقتل من الحرب جكراً إذا كانت الحرب
قائمة لم تنفع أوزارها ولم تنجز أهلها فكل أسير أخذ في تلك الحال فإن الإمام فيه بالخيار أن شاء ضرب عنقه وإن شاء قطع يده وأرجله من خلاف غير حرم و
تركه يتشط في ماله حتى يموت إلى أن قال الحكم الآخر وأضعت الحرب أوزارها وانحلت أهلها فكل أسير أخذ على تلك الحالة وكان في أيديهم فالإمام فيه بالخيار أن
شاء من عليه أن شاء فاداهم أنفسهم وإن شاء استعبدهم فصاروا عبيداً **أحج** ما لك بانه لا مصلحة في المن بغير عوض وهو ممنوع **وأحج** عطاء بقوله
تفاضلوا الوفاق فاما ما بعد ما فداؤهم فبغيره بعد الأسرى من هذين لا غير وهو يتخير في الأسير بعد نقض القتال **وأحج** أبو حنيفة بقوله ثم أقتلوا المشركين
حيث جددتم بعد قوله فاما ما بعد ما فداؤهم لأن أمة المن نزلت بمكة وآية القتل نزلت بالمدينة في آخر سورة تزلزل هي سورة فيكون ما مضى ومنع الفتح فالعام
والخاص فافترض العمل العام في غير صورة الخاص وهذا التحيز ثابت في كل أصناف الكفار سواء كانوا من يقر على بده بالخربة كاهل الكتاب لا كاهل الحرب به قال
الشافعي لأن كافر أصلي فجاز استرقاقه كالكتابي لأن حديث الصادق عام في كل أسير وقال الشيخ زه أن أسير رجل بالغ فان كان من أهل الكتاب ومن له شبهة
كتاب لا إمام يتخير فيه على ما مضى من الأشياء الثلاثة وإن كان عبداً أو ثانياً يتخير الإمام فيه في الفداء والمن ويقتضي الاسترقاق به قال أبو سعيد الأصبغ
وعن أحمد وإسحاق وقال أبو حنيفة يجوز في العجم دون العرب هو قول الشافعي في القديم **وأحج** الشيخ زه بانه لا يجوز له أقرأهم بالخربة فلا يجوز أقرأهم بها لا
ونعم الملازمة وبطلان النساء والصبيان فانهم يسترقون ولا يقرن بالخربة وهذا التحيز يتخير في كل أصناف الكفار سواء كانوا من يقر على بده بالخربة كاهل الكتاب لا كاهل الحرب به قال
من هذه الخصال تعين عليه لم يجز العدول عنه ولو تساوت المصالح يتخير في الشهوة وقال مالك القتل أولى **مسألة** لا قرب جواز استرقاق بعض الشخص
والفداء والمن في الباقي للشافعية وجهان بناء على القولين في أن أحد الشركين إذا ولد الجارية المشرك وهو معسر يكون الولد كحر أو يكون نقيضه الشرك
رقيقاً فعلى تقدير عدم الجواز فالواضحة والضرب الرقيق على بعضه في الكل قال بعضهم يجوز أن يقال لا يرقش وإن أخذوا الفداء جاز الفداء بالمال إلا ما كان غير
ويجوز أن يفديهم بأسلحتهم في أيديهم ولا يجوز وأسلحتهم في أيديهم باليد بئس الحال سيد لونه كما لا يجوز بيع السلاح منهم وفي جواز ردّها بأسارى المسلمين وجهان
والأقرب عندي الجواز أما العبيد فموقوف في الأسر كانوا أكابر الأموال المقومة لا يتخير الإمام بينهم لا بعبد الحرب ماله لأنه لو أسلم في دار الحرب لم يخرج ولا
قهر سيده لم يزل ملك الحرب عنه فادامه المسلمون كان عبداً مسلماً لا يجوز للمسلمين الاسترقاق ولو لا أن مال الجاني تخليته سبيله كالحرب ولما جاز استرقاق
لأنه مسلم وهذا قول أكثر الشافعية وقال بعضهم لو رآى الإمام قتله شره وقوته قتل وضيق قيته للعائمين والأولى عندي جواز قتل من غير ضمان دفعا لشره
مسألة لو أسلم الأسير بعد الأسر سقط عنه القتل إجماعاً لما روى العامة من قوله أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني
دمائهم الحديث من طريق الخاصة قول بن العابد بن عبد الله الأسير إذا أسلم فقد حقق دمه صار ذواً وهل يبقو القتل بغيره أو يتخير الإمام في باقي الجهات الشافعية
قولان أحدهما يسترق بنفسه لا سلام وبه قال أحمد لأنه أسير مجرم قتلته فيجب استرقاقه كالمراه والثاني يتخير بين المن والفداء والاسترقاق وهو قول الشيخ زه لأن
أسباب رسول الله أسروا رجلاً من بني عقييل فأتوه وطرحوه في الحرة فوبخ رسول الله فقال يا محمد على ما أخذت وأخذت سابقه الحاج فقال أخذت مجرم
خلفائك من ثقيف قد أسرت رجلاً من المسلمين ومضى النبي فناداه يا محمد فقال له ما شأنك فقال لي مسلم فقال لوقلتها وأنت تملك امرؤ لا تملك كل
الفلاح وفادي به النبي الرجلين ولو صار رقيقاً لم يفاد به وعند الشافعي يسترق بنفسه لا سلام ولا يمن عليه لا يفادي به إلا بذن العائمين كانه صار مالا
أو جازاً لاجاز لخلص من الرق فان فاداه بالرجال جاز بشرط أن تكون له عشرة من ثمنه من الشركين حيث صار مسلماً أو لالم يجز له ردّه والمال الذي يفادي به
يكون غنيمة للعائمين **مسألة** لو أسلم الأسير قبل الظفر به ووقعه في الأسر لم يجز قتل الجاعل ولا استرقاقه ولا مفاداة له لأنه أسلم قبل أن يقر بالسبي
فلا يثبت فيه التحيز لا فرق بين أسلم وهو محصور في حصن أو مصبور أو ردى نفسه يتردد في قرب الفتح وبين أن أسلم في حال أمنه به قال الشافعي لا يتردد يحصل
في أيدي المسلمين بعد ويكون دمه بحقوقنا لا سبيل لأحد عليه يمتحن ماله من الاستغنام وذريته من الأسر ويحكم بأسلامهم تبعاله وقال أبو حنيفة إسلامه بعد
المحاورة ودفع الفتح لا يعصم نفسه عن الاسترقاق ولا ماله عن الاستغنام ولا فرق بين ماله قال أبو حنيفة إسلامه مجزى ما في يده من الأموال والعقارات وهو
الذي يذهب إليه لا يفتقر من دار الحرب فجاز اغتنامها كما لو كانت الحرب ولا فرق بين أن يكون دار الإسلام أو دار الحرب به قال الشافعي وقال مالك إذا أسلم

في حال الحرب

الحرب

وهو من يملك بأسارى المسلمين

وكانت ثقيف

لهم وإذا فادى به ما

دونه وماله

كتاب الجهاد

ولو كان الزوجان مملوكين قبل لا ينفخ النكاح لعدم حدوث رقبتهما لا نكراناً لما قبل السبي والوجان الغانم يتخير كما لو بيعا عليه **مسألة** قد ذكرنا فيما تقدم ان الغانم الموسر اذا وطى جارية المغنم تكون ام ولد في الحال عند الشيخ رة وللشافعية وجهان طريقان ان قلنا ان الغانمين لا يملكون قبل القسمة فلا ينفذ الاستيلاء في نصيبه لان نفوذ لم يصادف الملك فان قلنا يملكون ففي نفوذ الاستيلاء وجهان لانه ملك ضعيف يقرب الوجان لضعف الملك من الوجين في نفوذ الاستيلاء ولا يشرى في زمن الخیار اذا حكمنا بقبول الملك الطريق الثاني ان قلنا بقبول الملك قطعاً بنفوذ الاستيلاء والافقولة كالقولين في استيلاء الاكابر جارية الابن وقد يجعل هذه الصورة اولى بنفوذ الاستيلاء لان حق الابن اقوى من حق سائر الغانمين وحق الاب لا يضعف من حق الغانم الواطي ويخرج من الطريقين قوله في نفوذ الاستيلاء في نصيبه اذ قيل به فلو ملك الجارية بالوقوع في سهمه وبسبب اخروما ففي نفوذ الاستيلاء ح قولان وقال بعض الشافعية ان كانوا محصورين ولم يغنوا غير تلك الجارية قطع بنفوذ الاستيلاء في حصته منها بخلاف ما اذا كانت الغنمة غير هانئة فانه يحتمل جعل الجارية الى غيره واذا نفذ الاستيلاء في نصيبه سري مع يسهه الى الباقي وتحصل السرية بنفس العلوق واداء قيمة نصيب الشريك فقلنا وبجصل يسه الواطي بحصته في المغنم اذا عتقوا غيرها فان لم تنف حصته من غير الجارية بالقيمة حصلت السرية بمقدار حصته ويمكن ان يخرج على ان الملك الغنمة هل يحصل قبل القسمة فان قلنا لا يملك لم يكن موسراً بحصته فان الحكم بغناه موقوف على ان لا يعرض يستقر ملكه فان اعرض ثلثاً لم يكن غنياً ولا نقول ان حق السرية يلزمه خیار الملك فان الاختيار بمثابة ابتداء الاكابر وان يحكم بالاستيلاء فان اخذت القسمة حتى ضعف قال بعضهم يجعل الجارية في المغنم وتدخل في القسمة فان دخلها نقص الولادة لزمه الارش قبل الوضع الجارية حامل بجمع هذه الجارية لا يصح والقسمة عندهم بيع فكيف يمكن دخول القسمة فيها وقال بعضهم ليس هذه الجارية بحصته كانت تنفي قيمتها وان زيد قيل تؤخذ قيمتها وتلقى في المغنم لانه لا احوال فرق بينهما وبين الغانمين واما اذا كان الواطي معسراً فقد سبق قول الشيخ رة فيه فالت الشافعية بقبول الاستيلاء في حصته ولا يبرى في مخلق الولد كله في قول لان الشبهة تم الجارية وحرية الولد ثبت بالشبهة وان لم يثبت الاستيلاء كما لو وطى جارية الغير بطن انها جارية وزوجه ينقذ الولد حر ولا يثبت الاستيلاء وفي قول اخر الحرية في قدر حصته كاستيلاء في قدرها ولبركا الوطى بالشبهة فان الشبهة حصلت من الظن وهو لا يتبع بالشبهة هنا حصلت من جهة استحقاق المستولد ملكاً او كاية وهو متبع فان قلنا لا يعق من الولد الا قدر حصته من الام فلو ملك باقي الجارية من بعد بقي الرقبه لانهما علق برقبه في غير الملك ان قلنا جميعه ففي ثبوت الاستيلاء في ثباتها اذا ملكه قولان لانه اولدها في غير الملك **مسألة** في غير الملك الاستيلاء كما تملك المقولة وتكون للمسلمين قاطبة لا يختص بها المقابلة بل يشاركهم غيرهم من المسلمين ولا يفضل الغانمون على غيرهم بل هي للمسلمين قاطبة ذهب اليه علماء اجمع وبه قال مالك لما رواه العامة عن النبي انه فتح هوازن ولم يبقها ومن طريق الخاصة قول الكاظم في حديث طويل في الارض التي فتحت عنوة الى قوله وبأخذ الباقي فيكون ذلك ارضاً اعز على دين الله وفي مصلحة ما ينزبه في غنوة الاسلام وثقوبة الدين في جود الجهاد وغير ذلك مما فيه مصلحة العامة ليس لنفسه من ذلك قليل ولا كثير يعني الامام وقال الشافعي يقسم بين النامين كسائر الاموال به قال ابن مالك والزبير وبلاذ والثورى يتخير الامام بين القسمة والوقف على المسلمين ورواه العامة عن علي وقال ابو حنيفة يتخير الامام بين قسمتها ووقفها وان يقرها بها وبضرب عليهم الخراج ويصير حقاً على رقبته الارض لا يقط بالاسلام **الثاني** ارض من اسلم اهلها عليها طوعاً من غير قتال فيرل في ايديهم ملكاً لهم النصيب فيها بالبيع والشراء والوقف في سائر انواع التصرف اذ عزموها واما ما عزموا بها وبخزنها من العشر ونصف العشر كونه اذ بلغ النصاب فان تركوا عمارتها وتركوا خرابا كانت للمسلمين قاطبة وجاز للامام ان يقبلها بمن يهرها بالنصف والثلث والربع وكان على المستقبل اخراج حق القبالة ومؤنة الارض اذ بقي معه النصاب العشر ونصف العشر ثم على الامام ان يعطى اربابها حق الرقبه لرواية الرضا **الثالث** ارض الصلح وهي كل ارض صالح اهلها عليها وهي ارض الجزية يلزمهم ما فيها الامام عليه من نصف وثلث وغيره وليس عليهم غير ذلك اذا اسلم اربابها كان حكم ارضهم حكم من اسلم اهلها عليها وكسقط عنهم مال الصلح لانه جزية وقد سقطت بالاسلام فلا يبايها التصرف فيها بالبيع وغيره ولا امام ان يربد وينقص بعد انقضاء مدة الصلح حسب ما يراه من زيادة الجزية ونقصانها ولو بايها المالك من مسلم صح وانقل ما عليها الى رقبه البايع هذا هو الصحيح ان الارض للمسلمين وعلى اعنائهم الجزية كان حكمها حكم الارض المفتوحة عنوة عامها للمسلمين وموانها للامان **الرابع** ارض الانفال وهي ارض الجلاء اهلها عليها طوعاً وتركوها او كانت مواناً لغير المالك فاحيطت وكانت اجاماً وغيرهما بالانزع فاستحدثت مزارع فانها كلها للامام خاصة ليس لاحد معها نصيب فكان له التصرف فيها بالبيع وغيره حسب ما يراه وكان ان يقبلها بما يراه من نصف وثلث ربع ويجوز له نزعها من يد متقبلها اذا انقضت مدة الضمان الا ما حديث بعد موتها فان من احياها اولى بالتصرف فيها اذا تقبلها بما يتقبلها غيره فان ابقى للامام نزعها من يده وتقبلها من يراه وعلى المستقبل بعد اخراج مال القبالة فيما يحصل في حصته العشر ونصف العشر قال الشيخ رة وكل موضع اوجبنا فيه العشر ونصف العشر من اقسام الارضين اذ اخرج الانسان مؤنة عماله لسنة يجب عليه فيما بقي بعد ذلك الخسران **مسألة** الارض المأخوذة بالسيف عنوة يقبلها الامام لمن يقوم بعمارها بما يراه من النصف عيونه وعلى المستقبل اخراج مال القبالة وحق الرقبه فيما يفضل في يده اذ كان نصاباً العشر ونصفه فلا يصح التصرف في هذه الارض بالبيع والشراء والوقف وغير ذلك للامام ان ينقله من مستقبل الى غيره اذ انقضت مدة فالت التصرف فيه بما يراه من مصلحة المسلمين وارتفاع هذه الارض بنصف الى المسلمين باجمعهم وفي مصالحهم لقول الرضا وما اخذ بالسيف ذلك للامام يقبله بما يرى كما صنع رسول الله في فتحه قبل ارضها ونخلها والناس يقولون لا تصح قبالة الارض والنخل اذا كان البياض اكثر من السواد وقد قبل رسول الله في خيبر عليهم في حصصهم العشر ونصف العشر **اذا عرف هذا** فان هذه الارض للمسلمين قاطبة ان كانت حياة وقت الفتح لا يصح بيعها وهبتها ولا وقفها بل يصرف الامام حاصلها في المصالح كسد الثغور ومعونة الفراء وبناء القناطر وازا القضاء والولادة وصاحب الديوان وغير ذلك من المصالح واما الموان منها وقت الفتح فهي للامام خاصة ولا يجوز لاحد حيازة الا باذن من كان ظاهراً ولو تصرف فيها احد من غير اذ نكراناً كان عليه طسها وحوال الغنمة يملكها المتصرف من غير ان لان عمر بن يزيد في الصحيح انه مع رجلاً يملك الصادق رجل اخذ ارضاً مواناً تركها اهلها فغيرها واجرى اهلها وبنى فيها بيوتاً وغرس فيها ثمرات ونخلها وشجرها فقال ابو عبد الله

في حكمها
في ارضها
من قبلي

بمعنى

انما الوصو
على ان ارض

ومعنى

كان أمير المؤمنين يقول من اجبى ارضاً من المؤمنين فهي له وعليه طسها يؤديه الى الامام في حال الهدنة فاذا اظهر القام فليوطئ نفسه تؤخذ منه
اذ عرفت هذا فاذا ازرع فيها احد او بنى غرس من بيع ماله منها من الاثار وحق الاختصاص بالتصرف لبيع الرقبة لانهما ملك للمسلمين فاطبة وى
ابو برة بن رجا انه سأل الصادق كيف ترى في شرا ارض الخراج قال من يبيع ذلك في ارض المسلمين قلت ببيعها الذي هي في يد برة قال يبيع بخراج المسلمين
ما قال لا بأس بشرا حقها منها وتحويل حق المسلمين عليه لعله يكون اقوى عليها واملى بخراجها منه **مسألة** في ارض الجزية والموات وذو السبل والجمال و
بطون لاودية والاجام من الانفال يختص بها الامام ليس للتصرف فيها الا باذنه حال ظهوره ويجوز للشيعه حال الغيبة التصرف فيها لانهم في ابا حاشيتهم
ذلك اما ارض مكة فالظاهر من المذهب النجاشي قال لا اهل مكة فتحها بالسيف ثم امنهم بعد ذلك فبه قال ابو حنيفة مالك لا وراعي لان العامة رووا
عن النبي انه قال لا اهل مكة ما تروني صانعا بكم فقالوا اخ كريم وابن اخ كريم فقال قول كما قال اخي يوسف لا تريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو راحم الرحيم
انتم الطلقاء ومن طريق الخاصة رواية صفوان بن يحيى احمد بن محمد بن ابي نصر قال لا ذكرنا له الكوفة الى ان قال ان اهل الطائف سلوا وجعلوا عليهم العشر ونصف
العشر وان اهل مكة دخلها رسول الله عنة وكانوا اسرا في يده فاعفاهم وقال ادعوا فانهم الطلقاء وقال الشافعي انه في فتحها صلحا بايمان قد مر لم قبل
دخوله وهو منقول عن ابي سلمة بن عبد الرحمن وبجاءه واما ارض السواد وهي ارض الخوارج من الفرس التي فتحها عمر بن الخطاب هي سواد العراق وحده
في العوض من منقطع الجبال مجلوان الى طرف القادسية المتصل بعد نيب من ارض العرب من تخوم الموصل طولا الى ساحل البحر يلا وعبادان من شرق جله فاما
العربي الذي تليها البصرة انما هو اسلامي مثل عثمان بن ابي العاص ما ولاها كانت سباخا وموانا فاحياها عثمان بن ابي العاص سميت سواد الان الجليش
لما خرجوا من البادية ورا هذه الارض النخاف شجرها سموها السواد لذلك لما فتحها عمر بن عثمان بن ابي العاص سميت سواد الان الجليش
المالك عثمان بن حنيف على مساحة الارض فرض الثلثة في كل يوم شاة شطرها مع السواقط لعماد وشطرها للآخرين وقال ما ارى قرية تؤخذ منها كل يوم
شاة الا ابيع في خراجها قال الشافعي الذي يقضي المذهب في ارض التي فتح عنوة يخرج خمسها الارباب الخمس والاربعة الاخماس الباقية للمسلمين فاطبة
العالمين وغيرهم ويقبلها الامام لمن شاء ياخذ ارضا تقاعها يصرف في مصالح المسلمين ولا يصير بيع شيء من هذه الارض ولا هبة ولا معاوضة ولا تمليك ولا وقف
ولا هبة ولا اجارة ولا ارض ولا يصح ان يبنى دورا ومساجدا وسفاريات ولا غير ذلك من انواع التصرف الذي يبيع الملك متى فعل شيء من ذلك كان التصرف
باطلا وهو باق على الاصل ثم قال في الرواية التي رواها اصحابنا ان كل قرية وعسكر غزت بغير ذن الامام فغنت تكون الغنيمة للامام خاصة تكون هذه
الارضون بعد الرسول فاما فتح في ايام امير المؤمنين عان فتح شيء من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من جملة الانفال التي له خاصة لا يشرك فيها غيره قال
الشافعي ووافقه الشافعي ان عثمان بن حنيف مسح ارض الخراج واختلفوا فقال الساجي اثنان وثلاثون الف الفجر ببيت قال ابو عبيد سنة وثلاثون الف الفجر
ثم ضرب على كل جرب ثلث عشرة درهم وعلى الكرم ثمانية دراهم وعلى جرب التجر والوطبة ستة دراهم وعلى الحظرة اربعة دراهم وعلى الشعير درهمين ثم كتب بذلك الى عمر
فامضاه و ابو حنيفة اتفقا الا في الحظرة والشعير فانه قال يؤخذ من الحظرة فقير درهمان ومن الشعير فقير درهم وقال احمد يؤخذ من كل واحد منهما فقير درهم
لقوله منعتم العراق فقيرها ودرهمها معناه تمنع وقال بعض الشافعية ان سواد العراق فتح صلحا وهو محكي عن ابي حنيفة وقال بعضهم اشبه الامر على فلا ادرك
افتح عنوة او صلحا ثم اختلفت الشافعية فقال بعضهم ان عمر جعل الاربعة الاخماس الباقية من ارض اهل الجسر عوضا عن قبيلهم من المنقولات من الغنيمة فصا
الارض اهل الجسر المنقولات للعالمين وقال بعضهم انهم قسمها بين العالمين ولم يخصها باهل الجسر ثم استطابت قلوبهم عنها واستردوها فقال الاكثر ان
بعد دها ووقفها على المسلمين واخذها من اهلها والخراج المضروب عليها اجرة منجزة تؤدى في كل سنة وهو نص الشافعي في كتاب الوهن قال سفيان الثوري جعل
عمر السواد ووقفها على المسلمين مما شاسلوا وقال بعضهم ان باعها من اهلها والخراج ثم منجزة فانه لم يزل الناس يبيعون ارض السواد ويشترون من غير انكار وقال
اخر من الشافعية ما فعله عمر عدول عن الاصل المهدف فانه يشترط في الاجارة ضبط الدرة وفي البيع ضبط جملة الثمن لكن قالوا انها بالاسترداد رجعت الى حكم اموال
الكفار والامام يفعل المصلحة الكلية في اموال الكفار ما لا يجوز مثله في اموال المسلمين فمضى غير المصلحة لئلا يشتغلوا بالعبارة والزراعة عن الجهاد وقال بعضهم
انه وقفها ووقفها لا مؤبد محرما بل جعلها موقوفة على مصالح المسلمين يؤدي ملكها على تداول الابد في تبديلها بالبيع والشراء خراجا يدفع به المسلمون فيجوز
بيعها وهبتها ورضنها على الثاني لا الاول ويجوز على الوجهين لاربابها اجارتهام مدة معلومة وهل لهم الاجارة المؤبدة بما لا يرضيان عليه جوزه بعضهم تبعها
لفعل عمر وقال من استحل منفعة على جهة لم يعد ان يملك اخراج نفسه من البين وحلال غير محله ومنع بعضهم الفاسد في اجارة عمر احملا لمصلحة كلية و
والجزيات ليست كالكيان فلا يجوز لغير سكانها ان يزعج واحدا من السكان ويقول انا اشغلها واعطى الخراج لانه مالك قبها ارضا على احد الوجهين ومالك
منفعة على الاخر لعقد بعض اجاد مع عمر الاجارة لازمة لا تنسخ بالموت هذا فيما يزرع وبغرس من الارض اما المساكن والدور فان قلنا ان تلك الارض هي
صبيحة من اربابها فكذلك المساكن والدور قلنا موقوفون فوجهان **مسألة** اذا اتى الامام على بلد خاصه واراد الصلح على ان يكون البلد لهم و
كانوا من اهل الكتاب جاز له ان يصالحهم بشرط ثلثة بدل الجزية وان يجري عليهم احكام المسلمين وان لا يجمعوا مع مشرك على قتال المسلمين ويكون ارضهم ملكا
لهم التصرف فيها بجميع انواع ويجوز للمسلمين استيجارها منهم لانها ملك لهم وتكون الاجرة والخراج عليه ولو باعها من مسلم صح البيع وبه قال ابو حنيفة والشافعي و
قال مالك لا يبيع لانه يؤدى الى سقاط الخراج وهو غير جائز لانه حق المسلمين وليس بجيد لانه لا يسقط بل ينقل ما كان على الارض في رقبته في اشرها المسلم
انشق ما كان عليها من الخراج الى رقبته الذي به قال الشافعي قال ابو حنيفة يكون متعلقا بالارض لا يسقط بالاسلام قلن فليد كل ارض
ترك اهلها عمارتها كان للامام تقبيلها ممن يقوم بها وعليه طسها لا بابها لانها مصلحة لهم فكان سايعا وكل ارض موات سبق اليها سابق فتمرها واحياها
كان الحق لها ان لم يكن لها مالك معروف فان كان مالك معروف وجب عليه طسها ما لكها واذا استاجر مسلم دارا من حربي ثم فتح تلك الارض لم تبطل
الاجارة لان حق المسلم يتعلق بها وبملك المسلم لانها من الغنائم **الكتاب الثاني** في كيفية قسمة الغنائم وفيه مباحث **الاول** ما ينفق تقديمه وهو الذي
والجبال والسلب الرخ والخمس والنظر في هذا البحث مختص بالاول فقوله اذا كان مسلم على حربي بن فاسترق الحر لم يسقط الدين عنه قال الشافعي علا با

في ارض
فينا كرا
فيها كرا
فيها كرا
فيها كرا

فيها كرا
فيها كرا
فيها كرا
فيها كرا

كتاب الجهاد

البقاء وعدم سقوط ما ثبت في الذمة شرعا وقال ابو حنيفة يسقط لان الشتر ينقلب عما كان عليه كانه قد عدم ثم وجد نعم لو كان الدين للشا وملا فالا يوى سقوطه لا يتحقق للمولى شيء على عبده كالمالك لو كان له على عبد غيره دين فملكه وهو واحد وجهي الشافعية والثاني لا يسقط في صورة الشتر في اذالم يسقط ^{بعضه} من المال المقوم بعد استرقاقه ويقدم الدين على القيمة كما تقدم على الوصية وان زال ملكه بالرق كان دين المرندي يقضى له وان حكمنا بزياد ملكه وكان الرق مائتا الحجر والموت فيوجب تغلق الدين بالمال وان غنم المال قبل استرقاقه ملكه الغانمون ولم ينعكس الدين عليه كالمال ينقل بوجه اخر وان غنم مع استرقاقه حصل تقدم الدين على حق الغانمين كما تقدم في البركة على حقوق الورثة وتقدم الغنيمة لان ملك الغانمين يتعلق بعين المال الذي في الذمة والمتعلق بالعين متقدم على المتعلق بالذمة كما اذا جنى العبد الموهون يقدم حق المجنى عليه على حق المرقصين ولا يتحقق الجمعية بين الاعتراف والاسر في حق الرجال في هذا الحكم فان المال يملك بنفسه لا يخذ الرق لا يحصل بنفسه الا سر للرجال الكاملين ولكن يظهر ذلك في حق النسوة وفيما اذا فرض الاعتراف مع ارقاق الامام بعد الاسر واذ لم يوجد بها بقية من ذمة من ان يعقوب هل يجل الدين المؤجل بالرق وجهان كالموجبه في الحلول الفلس الرق والى الجلول لانه شبه بالموت فانه ينزل الملك ويقطع النكاح هذا اذا كان الدين لمسلم وان كان لغيره فكذلك لانه محترم كاعيان اموال الذي هو قول بعض الشافعية وقال بعضهم بسقوطه وان كان محررا واسترق المديون فالارب يسقط الدين لان ملزم الدين انتقل من كونه حربيا لا يحرم عليه حكم الى كونه رقيقا ليس له على نفسه حكم وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم لا يسقط كالمسلم من عليه الدين او قبل الامان ويجعل الرق كما ان يحدث هذا الاسترقاق من عليه الدين اما لو استرق من له الدين فلا تبرأ ذمة من عليه الدين بل هو كود ابع الحرب في السبي كالمستقرض من مسلم من حربى ما لا واشترى منه سهما والزم الثمن ثم استرق مستحق الدين فان الدين لا يسقط عن ذمة المسلم عند بعض الشافعية وقال بعضهم ولو كان الحربى على حربى بن فاسترقا احدهما يسقط لزال ملكه ولو قهر الدين رب المال يسقط لان الدار دار حرب حتى اذا قهر العبد سيده يصير حرا ويصير السيد عبدا ولو قهرت الزوجة زوجها انفخ النكاح وقال بعض الشافعية ان كان دين المسترق على مسلم يطالب به كابطالب بوجه ذمة لانه ملزم وان كان على حربى يسقط لان المستحق قد زال ملكه والحربى غير ملزم حتى يطالب لو استقرض من حربى من حربى والزم بالبراءة ثمانية اسلما او قبلا الحربى والايمان معا وعلى الترتيب استمر الاستحقاق عند بعض الشافعية ويضرب الشافعى على انه لو ما متناه وجه الحربى فجاثنا مسلما او مستامنا فجاه ورثتها يطلبون مهرها لم يكن لهم فيه شيء ولا صحابة طريقا احدهما انهما قولين ^{فقط} وتخيروا اصحابهما انه يبقى الاستحقاق فيستدام حكم العقد بعد الاسلام والثاني المنع لبعدها يمكن الحربى من مطالبة المسلم والذمخ دارنا والطريق الثاني القطع بالقول الاول وبه قال ابن شريح من الشافعية وحمل نصه الثاني على ما اذا سمي لها حرا او خيرا او قبضة في الكفر ولو ائلف حربى ما لا على حربى واغصبه ثم اسلما او سلم للثلف فوجهان اصحهما انه لا يطالب بالبعث لانه ملزم شيئا والاسلام يحجب قبله والا فلا ليس عقد يستدام بخلاف الملزم بها لان الحربى اذا قهر حربى ما لا على ماله ملكه والا فلا نوع من القهر الثاني يطالب لانه لا رقة في شرعهم فكانهم تراضوا عليه ولو جنى الحربى على مسلم فاسترق فارش الجناية في ذمة لا يتحول الى قبضة بخلاف المكاتب اجنى يكون لارثته ذمة يؤدبه من الكسب فان عجز عاقدا يتحول الارث الى قبضة والفرقان الرق الذي هو محل تعلق الارش كان موجودا في حال الكتابة المانعة من البيع منع من التعلق فاذا عجز ارتفع المانع وثبت التعلق وفي الحرب لم يكن عند الاتلاف قاتا ما حدث بعده **المبحث الثاني في الجعابيل مسئلة** يجوز للامام ان يجعل جعل لمن يدل على مصلحته من مصالح المسلمين كمنهولة طريق او ما في مفازة او موضع فتح القلعة او مال باخذه او عدد وغيره عليه وتغري بغيره خلاف ذمة قد اسناجر النبي في الحجة من لهم على الطريق يستحق الجعول له الجعل بنفسه الفعل الذي جعل له الجعل مسلما كان او كافرا فان كانت الجعالة عينا ما في يده وجب ان يكون معلومة بالمشاهدة او الوصف الرفع للجعالة وان كانت دينا وجب ان تكون معلومة الوصف القدر والارز القدر واقضى الشارح وان كانت من مال المشركين جاز ان يكون معلوما وبمجهول لا يجزى لاتمك النسيم ولا يقضى في الشارح مثل من دل على القلعة الفلانية فله جارية منها او جارية فلان لان النبي جعل للبرية الثلث والربع مما غنوا ولا نعلم فيه خلا وصحت هذه المشاهدة مع جعلها للحاجة بل الجعل بنفسه غير مملوك ولا معلوم ولا مقدور على التلذذ انما ثبتت الجعالة بحسب القيمة يستحقها الغانمون فلا رقة في غيرهم الامع الحاجة فان كان المال منه مثل من دلنا على ثقل القلعة فله دينار وجب في الجعل بنفسه المدة لا لا يتوقف على فتح القلعة خلافا لبعض الشافعية وان قال القيمة استحق بالذلة والفتح معا لان الجعالة شيء منها يقضى بشرط فتحها حكما **مسئلة** لو شرط جارية معينة من القلعة ثم فتح على ما ان وكانت من الجعالة فان التوق للجعولة ارباها على ذلها او ما كها بعض جاز وان تعاسر قال الشيخ رة تفتح الهدنة ويردون الى ما منهم وهو قول بعض الشافعية وعندى فيه نظر ولو لم يستثنى المصالح في الصلح الجارية اخذت منه سلمت الى الدار وان كان المصالح قد استثنى جماعة من اهلنا بخارهم فاخذوا الجارية منهم فالصلح صحيح خلافا لبعض الشافعية فانه قال يبطل لان الجارية مستحقة للدار وليس بجيدة لمكان الامضاء بالراض فان اخذ الدار قيمتها مضى الصلح وسلم اليه القيمة بعد تسليم العين اليه وان امتنع فان اخذ صاحب القلعة القيمة دفعا الى الدار واخذ قيمتها دفعت الجارية الى الدار سلم الى صاحب القلعة قيمتها ويكون جارية بحري الرضخ وكذا الصلح ما ضيا وان امتنع كل منهما فتح الصلح عند الشيخ تعدا مضانا لان حق الدار سابق لا يمكن الجمع بينه وبين الصلح ولصاحب القلعة ان يحسن قلعته كما كانت من غير زيادة وهو مذهب الشافعى الوجه في القيمة كالمسلمت الجارية قبل دفعها اليه في فتح الصلح من نصرة المسلمين ورعاية حكمه دفع ضرر ليس عن صاحب العين في مقابلة ثبوت ضرر عظيم في حق المسلمين كانه فانه ربنا لا يمكن فتح القلعة بها منافع حكم الشارع **مسئلة** لو فتح القلعة عنوة او صلحا ولم تكن الجارية داخلية في الهدنة فان كانت الجارية باقية على الكفر سلمت اليه عدا بالشرط وان سلمت قبل الفتح الصلح دفع الى الدار قيمتها لان النبي صالح لاهل مكة عام الحديبية على ان من منهم مسلما رده اليهم فلما جاءت مسلمات منع الله ثم من دهن الى الكفار واره بردهم ومن على ان اجمعين وفتح ما كان عقده من الهدنة ولو سلمت بعد الاسر فان كان الجعول له مسلما سلمت اليه بالشرط فانها رقا فان كان كافرا سلمت اليه بل قيمتها وهو احد قول الشافعى في الاخر سلم اليه بطلان بارالة الملك لان الكافر لا يستلزم ملك المسلم ولو ماتت الجارية قبل الظفر وبعده قال الشيخ لا تدفع اليه قيمتها لان الشرط اقتضى مكان تسليمها وهو غير ممكن فلا يجب له العوض كالمسلم تفتح القلعة وهو احد وجهي الشافعى في الاخر يدفع اليه القيمة كالمسلمت وليس بجيدة لانه علق حقه على شيء معين وتلف من غير تفرط فسقط حقه بخلاف المسلم لا يمكن تسليمها لكن الشرع منع منعه لو كان الدليل جماعة كانت الجارية بينهم **اذا عرفت هذا** فان الجارية سلمت الى الكافر ان ظفر بها فان لم تفتح القلعة لعجز

الا ان الكاتب في الجعابيل

والاسر

او تجاوزها مع القدرة فلا شيء له علمنا وان اتم الدلالة الا اذا رجعت الى الفتح بعلاوة ولو فتحها طائفة اخرى مع العلم بالاشياء عليهم ان لم يجز معهم الشرط وان
 لم يكن فيها جارية فلا شيء له وكذا ان كانت قد ماتت قبل المعاقبة وان ماتت بعد الظفر وقبل التسليم فليس البذل ما اجره المثل او قيمة الجارية وللشافعية وجها
 بناء على ان الجسد المعين يضمن ضمان العقد وضمان اليد كالصدق وان ماتت قبل الظفر وبعد العقد فهو جوب البذل للشافعية قوله ولو لم يحصل من
 القلعة شيء الا تلك الجارية ففي وجوب التسليم للشافعية وجها **مسألة** يجوز للامام وابنه ان يبعث سرية على العدو وقت خوله دار الحرب فيجعل لهم
 الربع بعد الخسر فاذا تمت به يخرج خمسة والباقي يعطى السرية منه ربع ثم يقسم الباقي بين الجيش والسرية نصفه وكذا ان نقل من دار الحرب مع الجيش فان قدر سرية فغير وجعل
 لهم الثلث بعد الخسر جاز فاذا قدمت السرية بشئ اخرج خمسة اعطى السرية ثلث الباقي ثم يقسم الباقي بين الجيش والسرية معذوبة قال الحسن البصري لا وزاعى واحد
 لما رواه العامة ان النبي كان ينقلهم اخرجوا ما بين بالربع وينقلهم اذ قبالوا بالثلث قال جيب بن مسلم الفري شهدنا رسول الله ينقل الربع في البدء والثلث
 في الرجعة لا رفيه مصلحة للمسلمين فكان سادنا كالسلب قال عمر بن شبيب لا ينقل بعد رسول الله لان الله ثم خصه بالانفال يقال يا لوليتك عن الانفال قل لا
 لله والرسول فخصه بها وهو باطل **مسألة** ثبت للنبي ثلث للامنة بعده ما لم يتم دليل على التخصيص قال مالك وسعيد بن المسيب ينقل الامن الخسر وقال الشافعية يخرج
 من خسر الخسر ثلثا يستحق هذا البذل بالشرط السابقان بشرط الامام ولا نابيه فلا ينقل لان الاصل يتوهم الغائبين وانما يثبت النقل مع قلة المسلمين وكثرة المشركين
 فيشرط الامام التنقل لمن يعمل مصلحة تحريضهم على القتال ولو كانوا مستظهريهم عليهم فادحاجة اليقين اكثر مغاربي رسول الله لم تكن فيها انفال ولو راى التنقل بد
 الربع والثلث فعل وهل يجوز الزيادة عليهم ما منع منه الا وزاعى مكحول والثر العامة لان النبي انتهى الى الثلث فلا ينبغي تجاوزة وقال الشافعية يجوز ان ينقل مرة الربع
 ومرة الثلث ومرة نصف السدس فعلم انفاء الضابط وان مكحول الى نظر الامام وليس حجة لانفاق الوقايح عدم على الزيادة فكان ضابطا فيه ومع ذلك فانه بناء
 قوله لا يخرج من خسر الخسر فلو شرط نابي الامام زيادة على الثلث دالية على الاول لم يلزم الوفاء على الثاني وقد اختلف في نابي البدء والرجعة فيقول البدء او في سرية
 والرجعة الثانية وقيل البدء السرية عند دخول الجيش الى دار الحرب والرجعة عند خروج الجيش وانما زادهم في الرجعة للشفقة فان الجيش في البدء رد السرية تابع لها والخسر
 مسترجع والعدو خائف ربما كان غاروا في الرجعة لاداء السرية لانصرف الجيش والعدو مستيقظ على حذر وكما يجوز التنقل للسرية يجوز ليعقب لبدء او لمكره
 دون سابو الجيش فلو نفذ الامام سرية فاني بعضهم بشئ وبعضهم لم يات كان للوالي ان يخص الذين جاؤ بشئ دون الاخرين مع الشرط وقال احمد يجوز من غير شرط
مسألة لو قال الامير من طلع هذا الحصون هدم هذا السور ونقب هذا البيت او فعل كذا فله كذا ومن جاء ما سير فله كذا جاز في قول عامة العلماء لقوله عليه
 من قتل قتيلا فله سببه لاشتماله على المصلحة والتحريض على القتال فجاز زيادة السهم للفارس السلب لقائله وكوه مالك ذلك لم يره ولا يقبل الا بعد احرار الغنمة
 لا القتال على هذا الوجه فلو كان له وهو موقوف على السلب استحقاق السهم من الغنمة وزيادة سهم الفارس بما يجوز التنقل مع المصلحة للمسلمين فلو انقضى لم يجز
 والنقل لا يخص بنوع من المال لان النبي جعل الثلث والربع وهو عام في كل مقوم والا وزاعى لا ينقل في الدراهم والدنانير لان القائل لا يستحق النقل فيها فكذا
 غيره وليس بشئ لان القائل انما ينقل السلب ليس الدراهم والدنانير من السلب لو قال من جمع الى السبابة فله دينار جاز لان في الرجوع اليهم منفعة ويستوى في النقل
 الفارس والراجل الا ان يفضل بعضهم في التمتع يستحق قدر السهم لان النقل شئ وضع للفعل فكيف صدر عن الفاعل استحقاق ولو بعث الامام سرية ونقلهم بالثلث
 بعد الخسر ثم ان امير السرية ينقل قوما منهم بفتح الحصن والمبارزة فيفوز الامام فان نقلهم من حصته السرية او من سهامهم بعد النقل جاز ولو نقلهم من سهم العسكر
 لم يجز لانه امير على السرية لا على العسكر هذا اذا خرج الجيش مع السرية اما لو لم يخرج جاز تنقله لان الغنمة كلها للسرية ولا يشاركهم الجيش لا خصاصا الى الجها ولو
 بعث امير السرية بسرية من السرية ونقلهم اقل من النقل الاول اكثر جاز من حصته اصحاب السرية لا من حصته العسكر الا ان يكون امير العسكر اذ لا تنقل في يكون
 نابيا عن الامير لو فقد رجل من السرية فقام هناك بعضهم لطلبه بعضهم ذهب حتى اصاب الغنائم ثم رجعوا الى اصحابهم ووجدوا المفقود فكلمهم شركاء في
 النقل لانهم فارقوا العسكر جملة واخرجوا المصاب بالعسكر جملة فكانوا بمنزلة مالو باشر القتال بعضهم وبعضهم كان رداء لهم ولو اصاب الرجل المفقود غنمة
 والذين اقاموا الانتظاره غنمة ثم التقوا بالنقل من جميع ذلك بينهم بالسوية كالمال يفرقوا لانهم اشتركوا في الاحراز ولو تفرقت السرية سريتين وبعدنا احدهما
 عن الاخرى بحيث لا تقبل احدهما على عون الاخرى ثم اصاب كل سرية غنمة واصاب احدهما دون الاخرى ثم التقيا بالنقل من جميع ذلك بينهم بالسوية ولو لم يلقوا
 الا عند العسكر فلكل فريق النقل بما اصابوا خاصة ولو اصاب السرية الغنائم ثم لم يقدر واعلى الرجوع الى العسكر فخرجوا الى دار الاسلام من موضع اخر قيل تكون الغنمة
 كلها تقسم على سهام الغنمة كلها لم تقسم على سهام الغنمة كلها لم تقسم على سهام الغنمة لانهم تفرقوا بالاحراز الى دار الاسلام وهو سبب الملك واذا صارت
 الغنمة كلها لهم بطل التنقل ولو قال الامام من اخذ شيئا فهو له الجواز وهو قول ابو حنيفة واحد قولي الشافعية لان النبي قال يوم بدر من اخذ شيئا فهو له
 ولعمل المنع وهو الثاني للشافعية لان من جاز ذلك اسقط حق اهل الخسر من خمسة من يستحق جزء من الغنمة لم يجز للامام اشتراط اسقاطه كما لو شرط الغنمة
 لغير لغائبين **مسألة** لو بعث سريتين يمينه ونقل احدهما بالثلث والاخرى بالربع جاز له لا خلاف في المصلحة باختلاف البعد والقرب سهولة احد الطرفين
 وصعوبة الاخر والامن والمخوف واختلاف المبعوث اليهم في القوة والضعف فلو بعث احدا مع سرية الربع فخرج مع سرية الثلث فلا شيء له في السرية التي خرج اليها
 بغير اذن الامام والتي اذن له بالخروج اليها لا يخرج واستحسن ابو حنيفة ان يجعل له مع سرية الثلث مقدار ما سببه وهو الربع اما لو ضل رجل من احد السريتين
 وتوقع الاخرى فاصاب الغنمة فالوجه انه يشاركهم في اخذ من السرية التي وقع فيها الامن السرية التي خرج معها ولو بعث سرية ونقلهم بالربع ثم ارسل اخرى قال
 لهم الحقوا باصحابكم بما اصبتم فانه شركاؤهم فلهما السرية الاولى قد كانوا غنما غنمة ثم غنموا معهم غنمة اخرى جميعا فنقل الغنمة الثانية لهم جميعا ونقل الغنمة
 الاولى للسرية الاولى لان حق النقلين يتأكد في المصايب لا صابة فلا يثبت حق السرية في الغنمة الاولى فملك الامام اشراك الثانية فيما اصاب الاولى لا يتضمن
 ابطال حق الشاك وحق السرية الاولى لم يثبت على وجه مخصوص في الغنمة الثانية حين نحق بها الثانية بل يثبت حق السرية باصابتها فصح الاشراك هذا اذا
 اخبرت السرية الثانية الاولى بالتنقل واخبروا معظهم ولو اصغروهم ولو لم يخبرهم قال ابو حنيفة تكون الاولى لان الشراكة تشمل على الضرر والغزو بالاولى
 فلا يصح الا بعد العلم قال بن الحنيد لو غنمت السرية لنقله فاحاط بها العدو فانجدهم المسلمون شركوهم في النقل ما لم يجزروه في العسكر **مسألة**

البذل

فاقبيل
 قوله من
 فاقبيل

وهي

موضع في الاخرى

مسألة

مشرك فقتلوه فالسلب الغنيمة لانهم باجتماعهم لم يبقوا ما ينفعهم في قتله ولو اشترك اثنان في قتله بان ضربه فقتلاه او جرحاه فمات من جرحهما فالسلب
 لما وبه قال الشافعي وابو حنيفة احدى رواية لان قوله من قتل قتيلا فله سلبه يقتل والاشنين والواحد على حدة فلا وجه للتخصيص قال احدى رواية
 يكون في غنيمة لان سبب استحقاق السلب التعزير ولا يحصل بقتل الاثنان وهو ممنوع فقد يحصل للاثنين ولو اشترك اثنان في ضربه وكان احدهما
 ابلغ في قتله من الاخر فالغنيمة العامة يكون له لان باجتماعهم ضربه معاذ بن عمرو بن الجوح ومعاذ بن عمرو بن الجوح فاحتره فقال كلا كما قتله وقضى بسلبه
 لمعاذ بن عمرو بن الجوح **السادس** ان يقتله والحرقا منه سواء قتله مقبلا او مدبرا اما لو اثنان مشتركون فقتله لم يستحق السلب بل كان غنيمة اذا تعزير
 بخلاف ما لو قتله مدبرا والحرقا منه لان التعزير موجود فان الحرب كروفر وبه قال الشافعي وقال ابو ثور وداود ولا يشترط قيام الحرب بل يستحق القاتل
 السلب مطلقا وليس بمجدل ان بن مسعود وقف على الجمل فلم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم في المصاراة اذن الامام لم يستحق القاتل السلب الامع اذ في المصاراة
 ولا استحق **السابع** ان يكون القاتل له نصيب من الغنيمة ما ساهم او رخص له الامام شيئا بان يكون فخذ كقتله ابي ويكون معين على المسلمين او جرحا
 لم يستحق سلبا لان ترك السهم من حيث انه عاون على المسلمين فلا يستحق السلب يكون لنقص فيه كالمرأة والمجنون فالذي قواه الشيخ رة استحقاق السلب
 لغو الخبر وهو احد قول الشافعي في الاخر لا يستحق لان السهم اكد من السلب للاجماع على استحقاقه ولكن السلب انتفى السهم انتفى السلب للشافعي قوله ان ومن يستحق
 الرضخ كالمرأة والعبد والكافر لا قوى استحقاقه للسلب للموم ولا من اهل الغنيمة وللشافعي قوله ان والعاصي بالقتال كالدخيل غير ذن الامام او بنو ابي عتبة عنده
 تعيينه لا يستحق السلب لو قتل العبد استحق مولا سلبه لو خرج بغير ذن مولا قال بعض الجمل لا سلب لانه عاص **مسألة** اختلف علماء في السلب هل يخص
 ام لا على قوله انا احدى ما يجنبه الحسن بن علي بن عباس في الاوزاع في محول الثاني لا يجب وهو قوي لانه يقتضى بالسلب للقائد لم يخص السلب به قال الشافعي ومن المنذورين
 جريح واحد للموت وقال سحنان كان السلب كغيره من الاوزاع وهو قول عمر ومنع ان غنيمة فلا يدخل تحت عموم الآية ولو سلم فالعام يخص البنية **اذ اعرف هذا**
 فالسلب يستحقه القاتل من اصل الغنيمة وبه قال الشافعي ما لك في احد الروايتين لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل السلب للقائد مطلقا ولم ينقل ان جعل من خسر الخسر في الزوا
 الثانية عن مالك انه يجب من خسر الخسر الذي هو سهم المصالح لانه الذي استحقه القاتل للخصم على القاتل فيكون من سهم المصالح كالنقل ومنع ثبوت الحكم في ذلك
 مع ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقدر ولم يستعلم قيمته ولو وجب احتسابه من خسر الخسر لوجب العلم بقدره وقيمه اما النقل فيستحق من قوطع عليه بعد القتل ويخص عليه لان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نقل الا بعد الخسر لقوله نعم واعلموا انما غنمتم فان الله خسر ويستحقه المجتول لزيد اعني سهم المصالح له ولا يقدر بقدر بل هو موكول الى الامام قل اوكثر
 والنقل يكون اما بان يبذل الامام من سهم نفسه الذي هو الانفال ويجعله من الغنيمة ولو جعل الامام نفلا على فعل مصلحة فتخرج من يقوم بها بجانا لم يكن له ان
 ينقل وكذا لو وجد من يندب ينقل فاما ان يكون له ان ينقل الاكثر لان يعلم الامام ان طالب النقل الاكثر انك للعدو وابلغ في مقصوده **مسألة** السلب لكل
 مال متصل بالمقتول يحتاج اليه القتال كالثياب العامة والقلنسوة والمغفر والبيض والجوشن والسلاح كالسيف والرمح والسكين فهذا كله سلب يستحقه القاتل لاجل
 واما ما لا يحتاج اليه القتال ما هو متصل به وانما يتخذ الزينة او غيرها كالناج والسوار والطوق والهيئ الذي للنفقة والمنطقة فهل يكون سلبا لا ترد الشيخ
 فيه وقوى كونه سلبا وهو قول احمد واولي الشافعي لا يبر له فهو سلب الحقيقة فيدخل تحت عموم الخبر وقال الشافعي في الاخر انه لا يكون سلبا لانه لا يحتاج اليه
 في القتال فاشبه المنفصل والحكم معلق على الاسم الذي يتدرج فيه صورة التزاع دون صورة النقص فافترقا والرواية التي يركبها من السلب ان لم يكن راكبا لها اذا كانت
 بيده وبه قال الشافعي احدى الروايتين لا يستعان بها في الحرب فاشبهت السلاح وفي رواية عن احمد انها ليست سلبا لان السلب ما كان على يده وينتقض بالسيف
 والرمح وكذا ما على الدابة من سرج ولجام وجميعاتها وحليتها تلك الا ان من السلب لا يبر له لها ويستعان به القتال ولو كانت الدابة في منزله ومع غيره او منفصلة لم يكن
 سلبا كالسلاح الذي ليس معه لو كان راكبا عليها فضرع عنها ثم قتله بعد نزولها عنها ففي السلب لو كان ما سكا بعناها غير راكب قال بن الحنبل يكون السلب به قال
 الشافعي احدى رواية لا يبر له ان من القتال عليها فاشبهت ما في يده من السيف والرمح في رواية عن احمد ليست سلبا لانه ليس راكبا عليها فاشبهت لو كانت في يده علامة
 اما الجنيب الذي يساق خلفه فليس من السلب لان يده ليست عليه لو كان راكبا دابة وفي يده جنيب له قال بن الحنبل يكون من السلب لانه ما يستعان به على القتال بل
 عليه فكان سلبا كالفرس المروكب هو احد قول الشافعي والثاني لا يكون لانه لا يمكن ركوها معا فلا يكون سلبا ويجوز سلب القتل وتركهم عراة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 في قتل سلة بن الاكوع له سلبه اجمع قال بن الحنبل ولا اختار ان يجر الكافر في السلب كرهه الثوري لم يكرهه الا ولى لم يكن امير المؤمنين باخذ سلب احد عند
 للحروب **مسألة** لا قرب افتقار مدعي السلب بقتله بالقتل خلا فاللا وراعي لقوله من قتل قتيلا له عليه بقتله سلبا لانه مدع فافتقر الى البنية **الاجم**
 بان النبي صلى الله عليه وسلم قبل قول ابي قتادة وليس حجة لان خصمه قوله فاكفى باقره وهل يفكر في شاهد بن قال به احمد لان النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر البيعة واطلاها بنصرون الى شاهد بن
 ولا نهاد عوى قتل فاعتبر شاهد ان يقتل العدو قال بعض العامة بقتل شاهد بهن لا نهاد عوى مال ويحتمل قبول شاهد بهن من غير بهن لان النبي صلى الله عليه وسلم قبل قول الذي
 شهد ابي قتادة من غير بهن **مسألة** لو قال الامام من اخذ شيئا فهو له جاز وهو احد قول الشافعي وبه قال ابو حنيفة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر من اخذ شيئا
 فهو له والثاني النع والاسقط حق اهل الخسر من خسر ومن يستحق جزا من الغنيمة لم يجز للامام ان يشترط اسقاطه كالوشرط الغنيمة لغير الغانمين وناول الخبر بان
 غنائم بدر لم تكن للغانمين لان الآية نزلت بعد ما ولى اقيم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز للامام ان يشترط اسقاطه كالوشرط الغنيمة لغير الغانمين وناول الخبر بان
 بعد الخسر كان جائزا لانه معصوم وفعله حجة **البحث الرابع** في الرضخ **مسألة** لا سهم للنساء في الغنيمة بل يرخص لهن الامام ما يراه للحاجة اليهن في معاش
 الخبز ومداداة الرضخ غير ذلك في دفع اليهن الامام من الغنيمة شيئا دون السهم وله ان يسوي بين النساء في الرضخ وان يفضل مع المصلحة عند علماء اجمع واكثر
 العلماء لما رواه العامة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغزو بالنساء فيخرج لهن فيداوين الجرحى ويحدين من الغنيمة وامثالهم فلم يضرب لهن من طريق الخاصة قول احمد ما عليهما
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالنساء في الحرب يداوين الجرحى ولم يقيم لهن من الفتي شيئا ولكن يفلهن ولا يمس من اهل القتال لهذا لم يجب عليهن فريضة قال الاوزاعي يمس
 للنساء لان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب لهن مائة بنت عاصم يوم حنين لهن فقال جل من القوم اعطيت مائة مثل بهن وليس حجة لان حديثا منها ولدت فاعطاها النبي صلى الله عليه وسلم
 لها ولولدها وعندنا بهن الملوود كالرجل **مسألة** لا سهم للعبد بل يرخص لهن الامام ما يراه مصلحة وان جاهدوا وبه قال اكثر العلماء لما رواه العامة عن

ولو لم يكن له نصيب
 ولا رخص
 والبعض عندنا بهن لم
 يفسق السلب

السلب
 في معني
 في

في الرضخ

كتاب الجهاد

عباس في المرة والمملوك يحضران الفتح ليس لهما سهم وقد يرضخ لهما ولا يرضخ لغيرهما من اهل القتال فلا يجب عليه الجهاد فاشبه المراه وقال ابو ثور يسميهم للعبد وهو مروي عن
 عمر بن عبد العزيز والحسن البصري في النخعي لان حرة العبد في الدين كحرة الحر وفيه من الغناء ما فيه فاسهم له كالحرة والفرقان الحر يجب عليه الجهاد والحرة ممتنة للفرق
 للنظر والفكر في مصالح المسلمين بخلافه لا فرق بين العبد الماذون له وغيره في عدم الاسهام بل يرضخ لهما وقال ابن الجنيدي يسميهم للعبد الماذون وبه قال الاوزاعي
 وابو ثور وغير الماذون لا يسهم له لاجتماعهم ان كره مولاة الغزوي لم يرضخ له للعصيان وان عرف منه الاباحة استحق الرضخ كالماذون ولو اعنق العبد قبل ان يقضى الحرب
 اسهم له ولو قتل سيد المذنب قبل ان يقضى الحرب هو يخرج من الثلث عتقوا اسهم له مع حضوره ومن نصفه حرقه يرضخ له بقدر ما فيه من الرق يسميهم له بقدر ما
 فيه من الحرية لانه مما يمكن تصفيفه في نصف كالميراث قيل يرضخ له لانه ليس من اهل وجوب القتال فاشبه الرقيق والخنثى المشكل يرضخ له لعدم علم الذكورية ولعدم
 وجوب الجهاد عليه قيل له نصف الرضخ كالميراث لو ظهر حاله وعلم انه رجل اتهم له سهم الرجل سوا انكشف قبل ان يقضى الحرب وبعد او قبل القسمة وبعد ما
 لانه قد ظهر لنا استحقة السهم واعطى رزقه مستلزم اليهم للصبي اذا حضر الحرب ان ولد بعد الحيازة قبل القسمة كالرجل المائل عند علمائنا اجمع
 وبه قال الاوزاعي لما رواه العامة ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسهم له الصبي انما المسلمين كل مولود ولد في دار الحرب من حر أو كافر أو مملوك او ولد
 المولود في ارض الحرب فم له مما افاء الله عليه لانه ذكر وحضر القتال وله حكم المسلمين فيهم له كالرجل لان في اسماهم بعثاله بعد البلوغ على الجهاد فيكون لطفنا
 له فيجب لانه معرض للقتل فاشبه المحارب قال مالك يسهم له اذا قاتل وقد عليه مثل قاتل قال ابو حنيفة والثوري الشافعي والليث واحد ابو
 ثور لا يسهم له بل يرضخ وعن القاسم وسالم ليس له شيء لانه ليس من اهل القتال فلم يسهم له كالعبد والفرقان المظنر للاستحقاق وهو الحرية والذكورة تثبت
 له فيثبت الحكم **مسألة** الكافر لا يسهم له بل يرضخ له الامام ما رواه عند علمائنا وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد في رواية لانه ليس من اهل
 لانه لا يخلص نفسه في المسلمين فلا يسهم له في الاستحقاق وقال الثوري الرهري استحق يسهم له كالمسلم وهو رواية عن احمد لما رواه الرهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعان بناس
 من اليهود في حربه فاسهم لهم ولان الكفر ينقص الدين فلم يمنع استحقاق السهم كالفقير ومجمل ان يكون الراوي سمي الرضخ اسما ما والفرق بين الكفر والفسق ظاهر وانما
 يستحق الكافر الرضخ عندنا والسهم عند ائمة اخرين لو خرج الى القتال اذن الامام ولو خرج بغير اذنه لم يسهم له ولم يرضخ لاجتماعه لانه غير مأمون على الدين ولو غر اجاعة جأ
 من الكفار بانفسهم ففقدوا غنيمة السهم للامام لما ياتي من ان الغنيمة بغير اذن الامام له وقال بعض العامة غنيمة لهم لانه لا كتاب مباح ليربوا على وجه
 فكان كالاحطاب قال بعضهم فيه تحبس لانه غنيمة قوم من اهل دار الاسلام فاشبه غنيمة المسلمين يجوز ان يستعين الامام بالمشركين في الجهاد وبه قال الشافعي وجماعة من العلماء
 لا يبيح استعان بناس من الكفار في حربه قال ابن المنذر لا يستعابهم وعن احمد وريتان ويشترط ان يكون المستعان به من المشركين في الحرب حسن الراوي في السلم
 مأمون الضر **مسألة** لاحد معين للرضخ بل هو موكول الى نظر الامام لكن لا يبلغ للفارس يسهم فارس ولا للرجل يسهم رجل ولا يبلغ للبغري بالحد ويقتن
 يفضل بعضهم على بعض بحسب مراتبهم وكثرة النفع به ضد ذلك لا يسوي بينهم في السهام لان السهم مخصص عليه غير موكول الى الاجتهاد فلم يختلف كالحديث والدية
 والرضخ بجهده فاختلف الثوري قال الشيخ رة الرضخ يكون من اصل الغنيمة وهو احد اقوال الشافعي لانهم يستحقون ذلك لمعاونة الغانمين في تحصيل الغنيمة
 فكانوا كالحفاظ والناقلين يكون اجرهم من الاصل ولو اعطاهم الامام ذلك من ماله من الاثقال حصته من الخرج وانما في الشافعي يكون من ربة الاحاس
 لانهم يستحقون ذلك بحضورهم الواقعة فاشبهوا الغانمين والثالث انه يدفع من المصالح لان مستحق الرضخ ليس من اصحاب السهم ولا من اصحاب الخس فلم يكن له
 اليه الا على وجه الصلح فكان من سهم المصالح ولو استاجر الامام اهل الذمة للقتال لا يبين المدة غرضها زادت مدة الحرب نقصت صفى عن الجهاد **مسألة** لان ذكر المدة
 لموضع الحاجة فان لم يكن قتال لم يستحقوا شيئا وان كان قتال فان قاتلوا استحقوا الاجرة والافاشكال ينشأ من انه مضبوط بالعمل ولم يوجد من انه استحق الخس
 لانه بمنزلة القتال في حق المسلم يستحق به السهم فكذلك هنا والاول قوي ولو زادت الاجرة على سهم الرجل والفارس احتمل ان يكون رضخا من الغنيمة وما زاد يكون
 من سهم المصالح وان يدفع ذلك كله من الغنيمة بجزء ما يجرى المئونة التي لا يعتبر فيها نقصان عن السهم ولو غزا الرجل بغير اذن الامام اخطأ ولو غنم مع العسكر فم
 للامام ولو غزا بغير اذن ابويه وبغير اذن صاحب الدين استحق السهم لتعين الجهاد عليه بحضور **مسألة** قال الشيخ رة ليس للارباب من الغنيمة شيء وان
 قاتلوا مع المهاجرين بل يرضخ لهم الامام بحسب ما يراه مصلحة ويغني بالاعراب من اظهر الاسلام ولم يصفه صوح على عقابيه عن المهاجرة وترك الصيد يجوز ان يعطى
 الامام من سهم بن السبيل بالصدقة لان الاسم يتناولهم ومن غير اذن اربابهم وجب لهم الصيد كغيرهم من مقاتله والشيخ رة اسيدل بقول الصادق ع ان رسول الله
 انما صالح الاعراب على ان يدعم في يارهم ولا يهاجروا على ان دهم من عددهم ان يستغفرهم فيقاتل بهم وليس لهم القسمة نصيب لان علم صحة سند هذه الرواية
الباب الخامس في كيفية القسمة **مسألة** اول ما يبدى الامام بعد حراز الغنيمة يدفع ما تقدم من السبل لان حقه متعلق بالعين ثم جرة الحال **مسألة** في كيفية القسمة
 والناقل والراعي لا ذلك من مؤنها يؤخذ من اصلها ثم الرضخ ان قلنا انه يخرج من اصل الغنيمة ثم يفرز خمس اليه لاهله ويقسم اربعة الاحاس الباقية بين الغانمين
 وتقدم قسمة الغنيمة على قسمة الخس لان مستحق الغنيمة حاضر ومن وقف جوعهم وانصرافهم الى مواطنهم وكان الغنيمة حصلت باجماع الغانمين فكانت اكد
 من الخس **مسألة** للامام ان يصطف لنفسه من الغنيمة ما يختار كغير جواد وثوب يرتفع وجارته حسناء وسيف قاطع وغير ذلك مما لا يضرب بالسكر
 عند علمائنا اجمع لما رواه العامة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصطف من الغنائم الجارية والفرس وما اشبهها في غزاة جبر غيرها ومن طريق الخاصة قول الصادق ع نحن قوم
 فرض الله طاعتنا الانفال لما صفو الاموال سأل ابو بصير عن صفو المال فقال الامام باخذ الجارية الحسنة والركب الفار والسيف القاطع والدر
 قبل ان تقسم الغنيمة هذا صفو المال هذا الحق عندنا ثابت للامام بعد النبي لما شاركته اياه في تحمل الانفال واما ذوى الحقوق مؤنهم مع قصو وحتم وقال
 العامة انه مختص بالنبي بطل بموته وهل الاصطفا قبل الخس بعده فهم ما تقدم في الرضخ **مسألة** اذا خرج الامام من الغنيمة الرضخ والجبايل والخر
 الحافظ وغيره وما يحتاج الغنيمة اليه من النفقة مدة بقائها ما يقسم الباقي بين الغانمين خاصة مما ينقل ويجول من الاموال كخضرة للرجل يسهم وللفا
 سهمان ولا خلاف بين العلماء في ان الرجل له سهم واختلفوا في الفارس فقال اكثر علمائنا يستحق سهمين له وسهم لفرسه به قال ابو حنيفة قال ابن الجنيدي
 من علمائنا للفارس ثلثة اسهم سهمان لفرسه سهم له وهو قول اكثر العامة ونقله العامة عن علي وبه قال عمر بن عبد العزيز والحسن البصري وابن سيرين و

كسهم ونصف

لان ذكر المدة

بطل عام

في كيفية القسمة

على سهم الغنيمة واهل الخس
 غنائم مواطنهم

الاموال

حبيب بن ابي ثابت مالک من تبعه من اهل المدينة والثوري الليث من تبعه من اهل مصر والشافعي احمد واستحق ابو ثور وابو يوسف محمد لما رواه
 العامة عن المقداد قال اعطاني رسول الله سهمين في طريق الخاصة قول الصادق للفارس سهمان وللراجل سهم ولا نهجوان ذوا
 فلا زاد على الواحد كالا وحى مارواه العامة عن بن عباس ان النبي اعطى للفارس ثلثة اسهم ومارواه الخاصة ان عليا كان يجعل للفارس ثلثة نحول
 على صاحب الفارس الكثير لما رواه الباقر ان عليا كان يسهم للفارس ثلثة اسهم سهمين لفارسه سهم واحد للراجل سهمان **اذ اعرف هذا**
 فانه يعطى للفارسين فما زاد ثلثة اسهم سهمان لا فرائسه به قال احمد لما رواه العامة ان رسول الله كان يسهم للخيول كان لا يسهم للرجل فوق فريز
 وان كان معه عشرة فارس من طريق الخاصة رواية الحسين بن عبد الله عن ابيه عن جده عن ابي المؤمنين قال اذا كان مع الرجل فارس في غزو لم يسهم الا الفرس
 منها وقال ابو حنيفة الشافعي لا يسهم الا اكثر من فرس واحد لان النبي لم يسهم الا فرسا والراجل واحد وهو معارض بما روى عن الزبير انه اسهم لفارسين **مسئلة**
 ويسهم للفارس سواء كان عتيقا وهو الذي ابواه عتيقا عربان كومان او برذونا وهو الذي ابواه عجميا او مقرا وهو الذي ابواه برذون وامه عتيقا وعجميا
 وهو عكس البرذون وبه قال الشافعي مالک ابو حنيفة لصدق اسم الفرس في الجميع لانه حيوان ذوسهم فاستوى الفارة وغيره كالادوي قال الاوزاعي لا
 يسهم للبرذون ويسهم للفارس المجرب سهم واحد وعن احمد واما في احد يسهم لماعد الفرس سهم واحد وهو قول الحسن البصري والثانية ان يسهم له مثل
 سهم العربي به قال عمر بن عبد العزيز والثوري والثالثة انها ان دركت ذلك العرب اسهم لها مثل الفرس العربي الا في الرابعة ان لا يسهم لها وعن ابي
 يوسف وانيان احدهما ان لا يسهم له كالعربي الثانية ان لا يسهم له كالعربي البرذون لا كره ولا فرائسه البعير قد بينا عدم اعتبار التفاضل في السهم بالشد
 البلاء في الحرب **مسئلة** لا يسهم لغير الخيل من الابل والبغال والحمير الفيلة وغيرها عند علمائنا وهو قول عامة العلماء ومذهب الفقهاء في القدر
 والحد يشك لانه لو ينقل عن النبي اسهم غير الخيل مع انه كان مع يوم بدر سبعون بعيرا وان الفرس له كره وطلب هرب بخلاف غيرها وحكى عن الحسن
 البصري انه قال يسهم للابل خاصة عن احمد وانيان احدهما ان لا يسهم للبعير سهم واحد وصاحبه سهم آخر والثانية ان لا يسهم للبعير سهم واحد
 لثلاثة اسهم سهمان للبعير وسهم له ولو امكنه الفرس على الفرس لم يسهم للبعير لقوله تعالى واوقفهم عليه من جبل ولاركا به الابل لانه حيوان مجنون المسابقة عليه
 بعوض فبسهم له كالفرس لانه لا يلة في الالة على اسهم الوكاك الجامع لا يصلح للعلبة لفضيلة البغال والحمير لا فرق بين ان تقوم الابل مقام الخيل او ترشد في العمل واسهم
 للخيول مع حضورها الواقعة وان لم يقاتل عليها ولا احتج بها في القتال لانه احضرها للقتال ولزم عليها مؤنة ولو كانت الغنمة من فتح حصن او مدينة فالغنة
 فيها كالغنمة غنيم دار الحرب به قال الشافعي لان النبي قسم غنما حين للفارس ثلثة اسهم وللراجل سهمين في حضوره وان الحاجة قد تدعو الى الخيل بان
 ينزل اهل الحصن فيقاتلوا خارجة فليسهم له ولو خارجا في السفن وفيهم الرجال والاصحاب للخيول ثلثة الغنمة كما يقسم البر للرجل سهمان وللراجل سهم
 سهمان سواء احنا جوا الى الخيل او لا للرواية عن الصادق ع لما سألته حفص بن غياث عن سيرة في سفينة فانلوا ولم يركبوا الفرس كيف تقسم فقال عليه السلام
 للفارس سهمان وللراجل سهم **مسئلة** يسهم للفارس المسنار للفرو السهم للمستعير وبه قال الشافعي احمد احدى الروايتين لانه متمكن من الفرو
 عليه رعا وعقلا فاشبهه المسنار ولان سهم الفرس لمنفعة وهي مملوكة للمستعير وقال بعض اخفئة السهم للمالك وهو رواية عن احمد وقال بعضهم لا يسهم
 للفارس لان السهم ثماء الفرس فاشبهه الولد لان مالكة لا يستحق شيئا فكذلك الفرس كالمخول والفرق ان الثاء والولد غير ما ذون له فيه بخلاف الفرو والمخول
 لا يستحق سهما بالخصو للمخول بخلاف المستعير فان صاحب الفرس لو حضر لا يستحق سهما واما منافع الغنمة فلا قياس للاختلاف في العلة ولا يعلم خلافه
 استحقاق المسنار لسهم الفرس اذا استنجره للفرو ولو استنجره الفرس لغير الفرو فغير عليه استحقاق السهم الذي له واما السهم الذي للفارس فكذلك الفرس المفضو
 ولو استنجره لغير الفرو فغير عليه سقط سهم الفرس لانه كالعاصب لو كان المسنار والمستعير من اسهم له كالمرجف والمخول ولدرخ كالمراة والعبد كالم
 حكمة حكم فريسة المملوكة وقد تقدم **مسئلة** لو غصب فرسا فقاتل عليه استحق العاصب سهم راجل واما سهم الفرس فان كان صاحبه حاضرا
 في الحرب فالسهم له والا فلا شيء له لانه لا حضور قاتل على فريسة من يستحق السهم فاستحق السهم كما لو كان مع صاحبه اذا ثبت ان للفارس سهم ثبت للمالك لان النبي
 جعل للفارس سهما لصاحبه سهما وما كان للفارس كان للمالك ولما مع الغنمة فان العاصب يملك منفعة الفرس والمالك يحضر فلا يستحق سهما فلا يستحق فريسة
 وقال بعض الشافعية يسهم للعاصب على جرة الفرس للمالك لان الفرس كالا لانه كان حاصلها المستعمل كما لو غصب سيفا فقاتل به او فدا ما فاحطب به والفرو
 ان السيف القدم لاشي لهما والفارس جعل لها النبي سهما ولما لم تكن الفرس اهلا للملك كان السهم للمالك وقال بعض اخفئة الاسهم وهو قول بعض الشافعية
اذ اعرف هذا فانه يجب على العاصب جرة المثل سواء كان صاحبه حاضرا او غائبا ولو كان العاصب من اسهم له كالمرجف فله سهم الفرس للمالك ان
 كان حاضرا والا فلا شيء له وقال بعض العامة حكم الغصوب حكم فريسة لان الفرس يبيع الفارس في حكمه فليبعه اذا كان مغصوبا قياسا على فريسة ليس بجيد لان
 النقص في الفارس في الجناية منه فاخص المنع به وبما بعد كفره السابقة بخلاف الغصوب كذا البحث لو غر العبد بغيره فزن مولا على فريسة مولا ولو غر اجاعة على فريسة
 واحدة بالثناء وقال بن الجنيدي يعطى كل واحد سهم راجل ثم يقسم بينهم سهم فريسة واحدة وهو حسن **مسئلة** لو غر العبد بغيره فزن مولا رضى للعبد واسهم للفارس
 والسهم والرضخ للسيد ولو كان معه فريسة رضى له واسهم لفريسته به قال احمد لانه فريسة خوصم عليه فاستحق الرضى مالكة السهم كما لو كان الركب هو السيد
 وقال ابو حنيفة الشافعي لا يسهم للفارس لانه تحت من لا يسهم له فلم يسهم له كالمخول لا يستحق شيئا بالخصو وفريسة ولي بعدم الاستحقاق
 ولو غر الصبي على فريسة اسهم له وفريسة على خلاف بيننا وبين العامة في استحقاق الصبي السهم ولو غر المرأة والكافر على فريسة لها فاقرب منها برفحان ازبد من
 رضى الرجل من صفها واقل من سهم الفارس لا نافذ بيننا لانه لا يبلغ بالرضخ للفارس سهم فارس لان سهم الفرس له فاذا لم يستحق هو بحضوره سهما ففريسة ولي
 بخلاف العبد فان الفرس هناك لغيره وهو السيد ولو غر المرجف المخول على فريسة فلا شيء له ولا لفريسة لو غر العبد بغيره فزن مولا لم يرضخ له لانه لا يرضخ لغيره **مسئلة**
 ينبغي لامان يتعاهد خيل المجاهدين التي تدخل في الحرب بغيرها فياذن في استحباب ما يصلح للقتال يمنع من استحباب ما لا يصلح له لانه كل ضرر كالحطم
 وهو الذي يتكسر من الهزال التخم بفتح القاف وسكون الحاء وهو الكسر والهرم القاني والضرع بفتح الصاد والراء وهو الصغار الذي يمكن القتال عليه ولا يخف

في الفارس سهمان
 والراجل سهم

كتاب الجهاد

وهو المهرول والرازي وهو الذي كرك من الخيال فلو دخل فارس من هذه قال الشيخ ربه لهم له وبه قال الشافعي لعموم الاخبار ولأن كل جليلهم له لانه يسوي في القوي الضعيف كالادعي قال بن الحنبل من اليمهم له وقال مالك احمد بن قول الشافعي لانه لا ينفع به فاشبه المجزول والمريض ليهام له اذ لم يخرج بمصر عن كونه من اهل الجهاد كالمحمود صاحب الصداع لانه من اهل الجهاد ويعين عليه رايه وتكبيره ودعائه وان خرج كالأشمل والمفلوج فضل ليهام له قال الشيخ ربه ليهام له عندنا سواء منع مرضه من الجهاد او لا كالأطفال لو نكس الفرس بصاحبه حمله او مبارزة اسمهم له ولم يمنع بذلك من الاسماء ولو استاجرهم الحرب دخلوا معك سواء كانت الاجرة في الذمة او معينة ويستحق مع ذلك الاجرة ولو لم يحضر المشاجر استحق المجرى ليهام له والاجرة لان الاسماء يستحق بالحضور **مسألة** الاعتناء بكونه فارسا وقت الحيازة للقيمة لا بدخوله المعركة فلو دخل دار الحرب فاسم ذهب فوسه قبل حيازة القيمة فلا سهم لفرسه لو دخل اجلا فاحررت القيمة وهو فارس فله سهم فوسه به قال الشافعي لا وزاعى احمد واصحق ابو ثور وبن عمر لانه حيوان ليهام له فاعبر وجوده حال القتال كالادعي قال ابو حنيفة لا اعتبار بدخول دار الحرب فان دخل فارسا فله سهم فارس وان تقف فوسه قبل القتال ان دخل اجلا فله سهم راجل فاستفاد فوسه فقاتل عليه غنة واية اخرى لانه دخل الحرب بنية القتال فلا يتغير سهمه بذهاب بنية وحصول بنية اخرى كما لو كان ذلك بعد القتال والفرق تقدم ولو دخل الحرب فاسم فوسه بعد تقضي الحرب قبل حيازة الغنائم للشافعي قوله لا مبدان على ان ملك القيمة هل يتحقق بانقضاء الحرب الحيازة وكذا لو وهب فوسه فاعاده او باعه البحث في ذلك انه واحد قال الشيخ ربه هذا اذا كان الحرب في دار الكفر فاما اذا كان في دار الاسلام فلا خلاف انه لا يهيم الا للفرس الذي يحضر القتال **مسألة** من مات من الفرس او قتل قبل حيازة القيمة وتقضي القتال فلا سهم له وان مات بعد ذلك فله سهم لو وثقه وبه قال احمد لانه اذا مات قبل حيازة القيمة فقد مات قبل ملكها وبثوب اليه عليها فلم يستحق شيئا وان مات بعده فقد مات بعد الاستيلاء عليها في حال لو قمت صحت قيمتها وملك سهمه واستحق السهم كما لو مات بعد حرازة ما في دار الحرب واذا استحق السهم انقل الى رثته كغيره من الحقوق قال ابو حنيفة ان مات قبل حرازة القيمة في دار الاسلام او قيمتها في الحرب فلا سهم له لان ملك السهم لا يتم الا بذلك فمنع ذلك بل يملك بالاستيلاء والحيازة وقال الشافعي ابو ثور ان حضر القتال سهم له سواء مات قبل حيازة القيمة او بعدها وان لم يحضر فلا سهم له ونحوه وقال مالك والليث بن سعد لقوله القيمة من شهد الواقعة ونحن نقول بموجبه فان من قتل قبل تقضي الحرب لم يشهد الواقعة بكاملها **مسألة** لا يجوز تفضيل بعض الغانمين في القسمة على بعض بل يقسم للفارس سهمان وللراجل سهم واحد ولذوي الافراس ثلثة سواء حاربوا او لا اذا حضر والحرابي لا للخذل وشبهه ولا يفضل احد لثده بل لانه وحر به عند علمائنا وبه قال الشافعي واحمد لقوله ثم واعلموا انما غنمتم شئ فان لله خمسة اضعاف الباقي الى الغانمين فاستووا فيه عملا بالظاهر ولانه قسم للفارس سهمين وثلثة على بقاوتهم في عدد الخيل وللراجل سهما ومن طريق الخاصة قول الصادق وقد سئل عن قسم بيت المال اهل الاسلام هم ابناء الاسلام اسوي بينهم في العطاء وفضايلهم بينهم وبالله حكمهم كمنى رجل واحد لا يفضل احد منهم لفضله وصداقة الميراث على اخر ضعيف منقوض وقال مالك يجوز ان يفضل بعض على بعض ويعطى من لم يحضر الواقعة لان النبي اعطى من غنمه بدر من لم يشهدا وقال ابو حنيفة يجوز ان يفضل ولا يعطى من شهد الواقعة لقوله من اخذ شيئا فهو له والجواب انه ورد في قصته بدو غنائمهم لم تكن للغانمين قال الشيخ ربه اذا قال الامام من اخذ شيئا فهو له جاز لانه معصوم وفعله حجة ونحن لا نتأثر لتأنيده ذلك للشافعي قوله ان احدهما الجواز لان النبي قال في غزاة بدر والثاني المنع لانه قسم الغنائم للفارس سهمين وللراجل سهما وقضية بدر منسوخة **مسألة** القيمة التي يحضر قبل القسمة فلو غنم المسلمون ثم لحقهم مدد قبل تقضي الحرب ليهام له اجماعا وان كان بعده وبعد القسمة فلا شئ له وان كان بعد انقضاء الحرب فغنموا غنمة ثم لحقهم جيش اخر قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام ولم يلقوا عدوا حتى يخرجوا الى دار الاسلام فهل يشاركونهم فيها قال نعم ولا نعم اجماعا على القيمة في الحرب فاسم لهم كما لو حضر والقتال قال الشافعي لا يهيم له وبه قال احمد لان النبي لم يقسم لابان بن سعد بن العاص واصحابه لما قدموا الى رسول الله فنجبر بعد ان فتحها وهي حكاية حال فجاز ان يكونوا قد حضروا بعد القسمة **مسألة** اذا الحق الاسير بالمسلمين فان كان بعد تقضي الحرب قسمة القيمة لم يهيم له اجماعا لان المدد لو لحقهم بعد القسمة لم يهيم له فكذلك الاسير ان لحق بهم بعد انقضاء الحرب فقاتل مع المسلمين استحق السهم عند وهو قول العلماء لانهم فيه خلا فان لم يقاتل سهم له وهو احد قول الشافعي لانه لو قاتل استحق السهم اجماعا وكل من يستحق مع القتال يستحق مع عدمه اذا حضر الواقعة كغير الاسير قال ابو حنيفة لا يهيم له وهو ثاني الشافعي لانه حضر لتخلص من القتل كاسر للقتال واشبه المرأة ويقتضى بالوفاء لان الاعتبار بالحضور مع كونه من اهل القتال فلو حضر في التجارة والصناعة مع المجاهدين دار الحرب كالبيعان البطار والنجار وغيرهم من اتباع العسكر فان قصدوا الجهاد مع التجار او الصناعة استحقوا وان لم يقصدوا فان جاهدوا استحقوا وان لم يجاهدوا قال الشيخ ربه لا يهيم لهم بحال لانهم لم يدخلوا الجهاد والنبي قال لا عمل بالبناء ولو اشبه الحال قال الشيخ ربه الظاهر انه يهيم له لانهم حضروا واليه يستحق بالحضور والشافعي قوله ان الاسماء وعدمه واختلفت صحابه فقال بعضهم القوز فيما اذ لم يقاتلوا يستحقوا قوله واحد منهم من قال القولا في صورتين وقال ابو حنيفة ان قاتلوا استحقوا وان يقاتلوا يستحقوا **مسألة** لا يجوز اذ خرج غازيا من بلد فبعث الامام مقام سرية فغنم السرية شاركهم الجيش ولو غنم الجيش شاركهم السرية في غنمته وهو قول العلماء كافة الا الحسن البصري فانه حكى فيه انه قال تنفر السرية بما غنمت وفعل النبي حيث اشرك بين السرية التي بعثها قبل او طاس فغنمت وبين الجيش بطل قوله ولانه كان ينقل في البداية الرابع وفي الرجة الثلث هو يدل على اشراكهم فيما سواه وقوله القيمة من شهد الواقعة مسلم فان المراد بالحضور حقيقة او حكما كالمدد ولو بعث الامام من الجيش سريتين الى حجة واحدة فغنمنا اشرك الجيش والسريتان اجماعا ولو اختلفت الحجة قال الشيخ اشرك الجميع هو قول بعض الشافعية كما لو انقضت الحجة وهما من جيش واحد فاشركوا وقال بعض الشافعية لا تشارك السريتان وكل واحدة منهما مع الجيش كالجيش الواحد فاما احدهما مع الاخرى المنفردتين لا تقاسم احدهما الاخرى ولو بعث الامام سرية وهو مقيم ببلد الاسلام فغنم اختصت بالقيمة اجماعا ولا يشاركهم الامام ولا جيشه وكذا لو بعث جيشا وهو مقيم بالبلد لم يشاركه لان النبي كان يبعث السرايا وهو مقيم بالبلد ولا يشاركهم في القيمة ولو بعث سريتين وهو مقيم ببلد وبعث جيشين فكل واحد منهما مختص بما غنمه لان كل سرية انفردت بالغزو والقيمة مختلطة بالويعث بالسريتين من الجيش الواحد لانه لكل واحدة منهما ولو اجتمعت السريتان فغنمنا كانتا جيشا واحدا ولو بعث لصحبة الجيش رسول او ردا او طليعة او جاسوسا فغنم الجيش قبل رجوع اليهم ثم رجع اليهم فالذي تقيضه مذهبنا انه يهيم له لان القتال ليس شرطاً وهو وجهي الشافعية لانه كان في فصلتهم

كقولنا

الاسلام

بالمدينة

وجازة القيمة
قبل القسمة
وبه قال ابو حنيفة
حضر القتال
عن الجيش اذا غزا
ارض الحرب

لا بالقتال

ولو قاتلوا

وظاهر نفسه بما هو اكثر من الشك في الصف فشاركه والثاني لا يسم له لانه لم يحضر الاغتنام ولو غنم اهل كتاب نظر فان كان الامام اذن لهم في الدخول لادار الحرب
 فالحكم على ما شرطه وان لم ياذن فغنيمة لهم للامام عندنا وقال الشافعي بنزعه منهم فبرضهم له وله قول اخر انه يقرهم عليه كالمغلب بعض المشركين على بعض قال بن الجند
 اذا وقع النكير فخرج اهل المدينة متقاطرون فانهم العدو وغنم اهل المسلمين كان كل من خرج او هبطا للخروج واقام في المدينة من المقاومة لحراسها من ميكة
 العدو شركاء في الغنيمة وكذا لو حاصروهم العدو فباشر حرب بعض اهل المدينة الى ان ظفروه وغنموه اذا كانوا مشتركين في المعونة لهم والمحافظة للمدينة واهلها
 فان كان الذين همزوا العدو قد حققوه على ثمان فرائخ من المدينة فقاتلوه وغنموه كانت الغنيمة لهم ومن كان في المدينة الذين لم يعاينهم فغنم خارجها
مسألة اختلف علماء اوفى في لونه موضع القسمة فقال الشيخ رحمه الله تستحب القسمة في ارض العدو وبكره تأخيرها الا للعد من خوف المشركين والتمكين في
 الطريق وتعلق وانقطاع ميرة وقال بن الجند لا خيارا لنا الا بقسم الاعداء الخروج من الحرب يجوز القسمة في دار الحرب بقر قال مالك في الاوزاعي والشافعي
 واحمد بن حنبل بن المنذر لما رواه العامة عن ابن اسحق الرازي قال قلت للاوزاعي هل قسم رسول الله شيئا من الغنائم بالمدينة قال لا اعلم انما كان الناس يتبعون
 غنائمهم ويقسمونها في ارض عدوهم ولم ينقل هو رسول الله عن غزاة فظا صاب فيها الغنيمة الا خمسة وقسمه من قبل ان يغفل من ذلك غزاة بنى المصطلق وهو اوزاعي
 وخبر من طريق الخاصة بنول الشيخ رحمه الله ان رسول الله قسم غنائم بدر لشعب من شعب الصفراء قريب من بدر وكان ذلك دار حرب لان كل موضع جاز فيه الاغتنام
 جاز في القسمة كدار الاسلام وقال اصحاب الراي لا يقسم الا في دار الاسلام لان الملك لا يتم عليها بالاستيلاء التام ولا يحصل ذلك الا باجرازها في دار الاسلام
 ومنع الكبري لو قسمت قال ساء القاسم وجازت قسمة لاهلنا مسئلة اجتهدت في تنفيذ حكم الحاكم فيها اذا وافق بعض المجتهدين واحتجاج بن الجند من علمائنا
 بان رسول الله انما قسم غنائم خيبر لما طابف بعد خروجه من بلادهم الى الجعرانة لا يدل على مطلوبة لا بها صكاية حال فجاز وقوعها للعد قال بن الجند ولو صارت
 دار اهل الحرب ردت مخرجي فيها احكام المسلمين فاراد الوالي قسمة ما كان فعل كما قسم رسول الله بعض غنائم خيبر قبل ان يرحل عنهم قال ولو غز المشركون
 المسلمين فغنمهم المسلمون وغنموهم قسما غنائمهم مكانهم ان اخذوا ذلك قبل ادخالها المدن ولو كان المشركون بادية او منقلبه ولا دار لهم فغنمهم المسلمون
 فغنموهم كان قسمة الى الوالي ان شاء قسما ما كان وان شاء قسم بعضها واخر بعضها كما قسم رسول الله الغنم بخيبر **مسألة** بكرة للامام ان يقسم الحد في
 العدو بل يوزعه حتى يعود في دار الاسلام ثم يقسم عليه الحد به قال ابو حنيفة وحده لا يحمل الحدود الفرية فيدخل الى دار الحرب قال الشافعي مالكا لا يوزعه
 ولا يسقط عنه الحد سواء كان الامام مع العسكر او لا وان راى الوالي في تقديم الحد مصلحة فقدمه سواء كان مستحق الحد اسير الاسلام فيهم ولم يخرج النصارى اخرج
 من عندنا بالتجارة وغيرها اما لو قتل مسلما فانه يقتل منه في دار الحرب بقر قال الشافعي مالكا لا يحد لعموم الا بوجاهة القصاص لان المقضي لا يجاب القصاص
 موجود والمانع من التقديم وهو خوف الحاق بالعدو ومفقود وكان كل موضع حرم فيه الزنا وجنبه حد الزنا كدار الاسلام وقال ابو حنيفة لا يجب عليه القصاص
 والحد الا ان يكون معه امام او نائب عن الامام لان مع غيبة الامام ونائبه لا يدل للامام عليه فلا يجب عليه الحد بالزنا كالحرب منع من ثبوت حكم الاصل ويفرق بان
 الحرب غير ملتزم باحكام الاسلام بخلاف السلم **مسألة** المشركون لا يملكون اموال المسلمين بالاستغنام فلو غنموهم فغنمهم المسلمون فاخذوا منهم ما كانوا
 اخذوا منهم فان الاولاد وتروا اليهم بعد اقامة البيعة ولا يسترقون اجماعا واما العبيد والاموال فان اقام اربابها البيعة بها قبل القسمة ردت عليهم باعيانها ولا يغرم
 الامام للمقاتلة شيئا في قول عامة اهل العلم خلافا للزهري وعمر بن دينار فانها احتجبان الكفار ملكوه بالاستيلاء منهم فصار غنيمة كسائر اموالهم وهو خطأ
 فانما بينا ان الكفار لا يملكون مال المسلم بالاستغنام وان جازوا بالبيعة بعد القسمة فعلمنا ان قولنا احدهما ان يرد على اربابه يرد بالامام قسمة ذلك للمقاتلة
 مبيت المال اختاره الشيخ وبه قال ابو بكر وابن عمر وسعيد بن ابى قاص وربعة الشافعي بن المنذر لما رواه العامة عن ابن عمر انه ذهب فخرس له فاخذها العدو
 عليه المسلمون فودع عليه زمن النبي ومن طريق الخاصة ما رواه هشام بن سالم في الصحيح انه سأل الصادق عن الزك يعفرون على المسلمين في اخذون اولادهم
 فيسرقون منهم ابرد عليهم قال نعم والمسلم اخو المسلم والمسلم اخو المسلم اجماعا واما البيعة الثانية والثالثة ان يكون للمقاتلة يعطى الامام اربابها انماها مبيت مال المسلمين وهو
 قول الشيخ ايضا وبه قال ابو حنيفة والثوري والاوزاعي مالكا لا يحد رواية اخرى لا حق لصاحبه فيه بحال نقله العامة عن علي وعمر والبيات عطاء النخعي
اجمع الشيخ بما رواه هشام بن سالم عن بعض اصحاب الصادق في البيعة اخذوا من المسلمين في القتل من ولا المسلمين فيجوزونه ثم ان المسلمين بعد ان يكونوا
 فظفروا بهم فسبواهم واخذوا منهم ما اخذوا من ماله المسلمين اولادهم الذين اخذوا من المسلمين فكيف يضع فيها كانوا اخذوا من ولا المسلمين فلا يقام في سبها المسلمين
 ولكن يرد الى البيعة الى اخيه الى ماله اليهود واما المالك فانهم يقيمون في سبها المسلمين فيبايعون ويعطى ماله مبيت مال المسلمين وهو مرسى وروايتنا اصح طرقا
واجمع ابو حنيفة بما رواه بن عباس رجل وجد يعير كان المشركون صابوه فقال النبي ان اصبته قبل القسمة فهو لك وان اصبته بعد ما قسم اخذته بالبيعة
 وهو بقر ارض بمار وبن من طريق العامة ولو اخذ المالك احد الرعية هبة او سرقة او غير شئ فصاحبه حق به بغير شئ وبه قال الشافعي واحمد لما رواه العامة ان قوما غارت
 على سرج النبي فاخذوا ناقة وجارية من الانصار فاذا ما عندهم ايا ما ثم خرجت بعض الليل فالت فواضعت يدي على ناقة الاربع حتى صنعها على ناقة ذلول
 فاقطعتها ثم توجهت للمدينة ونذرت ان يخاف الله عليها ان اذبحها فقال بشر ما جازتها لا نذرت في معصية الله وقال ابو حنيفة لا باخذ الا بالقيمة لانه صام ملك
 الواحد بعينه فاشبهه بالقسمة ومنع الصغرى لو اشتره المسلم من العدو وبطل الشراء وكان لصاحبه اخذ بغير شئ لان المشرك لا يملك مال المسلم بالاستغنام
 وقال احمد لصاحبه اخذ الا بغير رواية عن عمر وليست حجة ولو اذن عبد المسلم الى دار الحرب فاخذوا لم يملكوه وبه قال الشافعي وابو حنيفة لما تقدم وقا
 مالك احمد وابو يوسف محمد يملكون ولو اسلم المشرك الذي يخرجه مال المسلم اخذ منه بغير قيمة ولو دخل مسلم دار الحرب فخرقه واشتره ثم اخرجته الى دار الاسلام
 فصاحبه حق به ولا لزوم قيمة ولو اعتقه من هو في يده او تصرف فيه ببيع او غيره كان باطلا لو غنم المسلمون من المشركين عليه علامة المسلمين فلم يعلم صاحبه فهو غنيمة بنا
 على ظاهر الحكم بالبيعة به قال الثوري والاوزاعي قال الشافعي يوقف حتى يبيح ولو وجد شئ موسوم عليه حبس في سبيل الله قال الثوري يقيم ما لم يات صاحبه و
 قال الشافعي يرد كما كان لانه قد عرف مصرفه وهو ليس له مال يعرف صاحبه لو اصاب غلام في بلاد الشرك فقال ان الغلام من بلاد المسلمين فقبول قوله
 من غير بيعة نظره وكذا البحث لو اعترف المشرك بما في يده لمسلم لكن الوجه هنا القبول قبل الاستغنام ولو كان في يده مسلم مال مستاجر او مستعار من مسلم ثم وجد المستأجر

ما يكون
 في دار الحرب
 من الغنائم
 ما لا يكون
 في دار الاسلام

غنيمة اثماتهم
 قال الشافعي
 في القتل من ولا المسلمين
 فيجوزونه ثم ان المسلمين
 بعد ان يكونوا
 فظفروا بهم فسبواهم
 واخذوا منهم ما اخذوا
 من ماله المسلمين
 اولادهم الذين اخذوا
 من المسلمين
 فكيف يضع فيها كانوا
 اخذوا من ولا المسلمين
 فلا يقام في سبها المسلمين
 ولكن يرد الى البيعة
 الى اخيه الى ماله اليهود
 واما المالك فانهم يقيمون
 في سبها المسلمين فيبايعون
 ويعطى ماله مبيت مال المسلمين
 وهو مرسى وروايتنا اصح طرقا

كتاب الجهاد

مواعظ لا على احكام مشروعة والنقول الشافعية يقررون بالجحيم بقوله من الذين اتوا الكتاب ليس حجة لانه للعهد قال بن الجعيد من علمائنا الصابون تخذ منهم الجحيم ويقررون عليها كاليهود والنصارى هو احد قول الشافعي بناء على انهم من اهل الكتاب انما يخالفون في فروع المسائل لا في اصولها وقال احمد بن حنبل من النصارى قال ايضاً انهم ليسون فم من اليهود وقال مجاهد انهم من النصارى قال السكاك من اهل الكتاب كذا السامرة ومثي كانوا كذلك قبلت منهم الجحيم وقد قيل عنهم انهم يقولون ان الفلك حرمنا طوق وان الكواكب السبعة السيارة الهة ومثي كان كذلك لم يقرروا على بنهم الجحيم وقال المصنف قد اختلف فقهاء العامة في الصابون ومن صارهم في الكفر وما ذكرناه من الثلاثة الاصناف فقال مالك ان من الاوزاعي كل من بعد الاسلام سواء اليهودية والنصرانية فهو بجوسية وحكم اهل حكم الجحيم روى عن عمر بن عبد العزيز انه قال الصابون بجوس قال الشافعي وجما من اهل العراق ان حكمهم حكم النصارى قال فاما نحن فلا نجوز بايجاب الجحيم حكمهم حكم الجحيم قال اهل بعض العراق غير من عدوا ناه لسنه رسول الله فيهم والتوفيق الوارد عنهم في احكامهم قال وقد روى عن امير المؤمنين انه قال الجحيم بما الحقوا باليهود والنصارى في الجحيم والديان لانهم كان لهم فيما مضى كتاب لولينا والقياس لكانت المانوية والمردنية والديانة عند الجحيم اول من الصابون لانهم يذهبون في اصولهم مذهب تقارب الجوسية وكاد تحتلط بها واما المرفونية والمهاينة فانهم الى النصرانية اقرب من الجوسية لقولهم في الروح والروح والكلمة والابن يقول النصارى ان كانوا يوافقون الثنوية في اصولها واما الكينية فيقولهم يقرب من النصرانية لا مثلاً في التثنية وان كان اكثر لاهل الدهر واما العينية فتدخل في حكم مشركي العرب تصارع مذهبها في قولها في التوحيد لباري عبادتهم سواء تقربا اليه تعظيماً او نعوذ من عبادة الخلق لهم وقد حكى عنهم ما يدخلهم في جملة الثنوية ثم قال فاما الصابون فنفسهم يذهبون مذهبهم من عند نأ لان جمهورهم يوحدا الصانع في الازل منهم من يجعل معه هيو في القدم صنع منها العالم فكانت عندهم الاصل ويعتقدون في الفلك ما فيه الحياة والنطق وانهم ليدبرها في العالم والدال عليه عظم الكواكب وعبادتهم دون الله تعالى وسماها بعضهم ملائكة وجعلها بعضهم الهة وبنو الهايون للعبادات وهؤلاء على طريق القياس في مشركي العرب عباد الاوثان اقرب من الجحيم لانهم وجها عبادتهم الى غير الله تعالى في التحقيق على القصد والضمير سموهم من عدا من خلقه باسمائه جل عما يقول المبطلون والجحيم قصدت للعبادة الله تعالى على بناتهم في ذلك فصار لهم وعقودهم وان كانت عبادة الجحيم على اصولنا غير متوجهة في الحقيقة الى القديم ولم يسموا من اشركوا بدينه به الله تعالى في القد باسم في معنى الالهية ومقتضى العبادة بل من الحكم بالنصارى قرب في النسبة لشاركتهم اباهم في اعتقاد الالهية في غير القديم وتسميتهم له بذلك في هذا الروح عندهم والنطق الذي اعتقدوه السبح وليس هذا موضع الرد على متفهمي العامة فيما اجنبوه من خلافنا فلتسريع وانما ذكرنا من طرف التعلية بما تقدم من وصف مذهبنا في الاصناف ببناء في التفصيل هذا الكلام شيخنا المصنف في الصابون والسامرة وهم عنده مبدعة النصارى اليه يهود قولان وقال بعض صحابه ان كانوا كفريتهم فلا يقررون وان كانوا مبدعة افروا فلو عقد بالله واسلم منهم عدلان وشهد بكفرهم بن بطان العقدة يغتال لليليد المتولد بين الكتابي الوثني في مناخنة قول الشافعي الصحيح عنده انه غير ولو توش نصراني وله ولد صغيره نصرانية فلا حكم النصارى وان كانت ثنية فهو تابع للوثن او يبقى عليه حكم النصارى لشافعي جهان ولا يفتا اذ بلغ وان كان يغتال ابوه على الاصح عندهم ولا يحل وطى سبابا غور لانهم ارتدوا بعد الاسلام وفي استرقاقهم خلاف بينهم والظاهر عندهم جواز استرقاق الوثني وسبابا غورا ولا للموتدين واما عندنا فان ذبايح اهل الكتاب لا تخل اجماعا فاما ما حكتهم في فضيل بابي انشاء الله تعالى **مسألة** ان يوقل بن وابل من العرب من ربيعة بن نزار انتقلوا في الجاهلية الى النصرانية وانتقل ايضا من العرب قبيلتان خربان وهم تنوخ ومجر اضارت القبائل الثلثة من اهل الكتاب تؤخذ منهم الجحيم كافة كما تؤخذ من غيرهم وبه قال على بن عمر بن عبد العزيز لانهم اهل كتاب فيدخلون تحت عموم الامر باخذ الجحيم من اهل الكتاب قال ابو حنيفة لا تؤخذ منهم الجحيم بل تؤخذ منهم الصدقة مضاعفة فيؤخذ من كل خمس من الابل ثمانان ويؤخذ من كل عشرين ديناراً ديناراً كل مائتي درهم عشرة درهم ومن كل ما يجزئ نصف العشر مضاعف في العشر الخمس به قال الشافعي وابن الجليلي الحسن صالح بن حي واحمد بن حنبل لان عمر ضعف الصدقة عليهم وهي حكاية حال لا عموم لها فجاز ان تكون المصلحة للمسلمين في كسب ادهم بذلك لانه كان باخذ جحيمه لصدقة وزكوة ولا يبرؤى الى ان ياخذ اقل من دينار بان تكون صدقة اقل من ذلك لانه لم يبرم ان يقيم بعض اهل الكتاب في بلد الاسلام مؤبداً لغير عوض بان لا يكون له زرع ولا ماشية وروى العامة عن علي بن ابي طالب ان قال لئن تفرغت بنى قنبل ليكون لي فهم راي لا قتلن مقاتلتهم ولا مسير ذرا فقديت ضوا العهد ببرئت منهم الذمة حين نصر والاولادهم **ان ثبت** ان لما اخذ جحيمه فلا يؤخذ من الصبي والمجانين النساء وبه قال الشافعي لما تقدم ولا ن عمر هؤلاء لا يحقوا ضوا المعنى ون الاسم وقال عمر بن عبد العزيز حيث يقبل من نصارى بنو قنبل الجحيم لا والله لا الجحيم ولا لا فقد اذ نكم بالجرى قال ابو حنيفة الها صدقة تؤخذ مضاعفة من مال من يؤخذ منه الزكوة لو كان مسلماً وبه قال احمد بن حنبل على ما قلناه يكون مصره مصرف الجحيم ولو بذل القلب الجحيم وتخط عنه الصدقة قبل ان لما اخذ عندنا جحيمه ومن قال انه صدقة قال ليس لهم ذلك لئلا يغير الصلح بالبر في الغلبين فانه اذا بذل الجحيم قيل قبلت منه لقوله تادعهم الى اعطاء الجحيم فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ولو اراد الامام نقض صلحهم ونجد يد الجحيم عليهم جازحلاً فالبعض العامة **مسألة** لا تخل ذبايح بنى قنبل لمانا حكمهم كثير من اهل الذمة اما من اياج اكل ذبايح اهل الذمة فقال الشافعي لا يباح ذبايح اهل الذمة من العرب كذا ونقله العامة عن علي بن عطاء وسعيد بن جبير الخ في انهم اهل الكتاب فلا تخل ذبايحهم على ما باي لما رواه العامة عن علي بن التحريم ومن طريق الخاصة رواية الجحيم في الصحيحين سال الصادق ع عن ذبايح نصارى العرب هل توكل فقال كان على بني عا كل ذبايحهم وصيدهم وقال لا يذبح لك يهودي لان نصارى اضمينك قال الباقر ع لا تأكل ذبايح نصارى العرب قال ابو حنيفة تخل ذبايحهم وبه قال الحسن البصري الشعبي الزهري الحكم وحامد واستحق عن احمد وبيان **مسألة** تؤخذ الجحيم من اهل جحيم ما ذكره بعض اهل الذمة منهم معهم كتابا من النبي باسقاطها لا يثبت اليهم لانهم ينقله احد من المسلمين قال بن شريح ذكرناهم طولوا بذلك فاخرجوا كتابا ذكرناه ان يخط على كتبه عن رسول الله صلى الله عليه وآله فيه شهادة سعد بن معاذ ومعه وتاريخه بعد موت سعد وقبل اسلام معوية فاستدل بذلك على بطلانه ولو غزا الامام قوما فادعوا انهم اهل كتاب سالم فان قالوا خيلنا او دخل باؤنا قبل نزول القرآن اخذ منهم الجحيم بشرط صلحهم بندهم والمقاتلة لهم ان بان كذبهم ولا يكفون البيعة على ذلك ويقررون باخذ الجحيم فان كان كذبهم انتقض عهدهم ووجب قتالهم ويظهر كذبهم باعترافهم باجماعهم بانهم عبادون فاف اعترف بعضهم وانكروا اخرون انتقض عهدهم المعترف خاصة دون غير ولا يقبل شهادتهم على الاخرين فان اسلم منهم اثنان وعدلهم شهادتهم ليسوا اهل الذمة انتقض العهد ولو دخل عبادون في دين اهل

حكمهم حكم الجحيم
وقال بعض اهل العراق

في الجحيم
بعض اهل الجحيم
بعض اهل الجحيم

الكتاب قبل نزول القرآن وله ابنان صغير وكبير فاما على عبادة الاوثان ثم جاء الاسلام وفي كتابهم فان الصغير الملقب وقال انني علمت بن ابي بديل الخبيرة اقر
عليه اخذ منه الخبيرة لانه تبع ابيه الدين لصغره واما الكبير فان اراد ان يقيم على دين ابيه بديل الخبيرة لم يقبل لانه حكم نفسه لا يصح له الدخول في الدين بعد نسخه
ولو دخل ابوها في دين اهل الكتاب ثم مات ثم جاء الاسلام وبلغ الصبي واخاوه دين ابيه بديل الخبيرة فقلبه لانه تبعه الدين فلا يسقط بموته واما الكبير
فلا يفر بحال لان حكم منفرد **مسألة** اختلف علماء اذنا في الفقير فقال الشيخ زه لا تسقط عنه الخبيرة بل ينظرها الى وقت يساوه ويؤخذ منه ما يقر به
عليه كل عام حال فقره وبه قال الموزني والشافعي في قول لمؤخر حتى يعطوا الخبيرة ولقوله اخذ من كل حال دينار وهو عام ولا نعلينا وظف على الفقير دينار
وقال المفيد بن الجندب من الاجر عليه هو قول اخر للشافعي لان الخبيرة يجب بحصول الحول فلا يجب على الفقير الكسوة والعقل في جباة بطريق المواساة والخبيرة
لحقن الدم والسكنى ولا فرق بين الغني والفقير ذلك للشافعي قول ثالث انه يخرج من الدار اذا **اثبت** هذا فالامام يعقد لهم الذمة الخبيرة وتكون في
ذمة فاذا ايسر طولها **مسألة** تسقط الخبيرة عن الصبي اجماعا لقوله لا تعاد اخذ من كل حال دينار اذ لم يفهمه على سقوط الخبيرة عن غير البالغ ومن طريق
الخاصة قول الصادق في حديث الشيخ العاني والمرأة والولدان في اهل الحرب من اجل ذلك فعت عنهم الخبيرة واذا بلغ بالانبات والاحكام او ببلوغ خمس عشرة
سنة وكان من اهل الذمة طوبى بالاسلام وبذل الخبيرة فان امتنع منها صار حربا فان اخذ الخبيرة عقد مع الامام ما يراه ولا يعتبر بغيره فاذ احال الحول
من حين العقد اخذ ما شرط ولو كان الصبي بن وثني وبلغ طوبى بالاسلام خاصة ولو بلغ مبدل لم يزل يحجر عنه ويكون ماله في يده ولو اراد عقد الامان
بالخبيرة والصبي دار الحرب حيث ليس لولييه منعه لان الحول لا يتعلق بحجره ما اجتمع بل بماله كما اسلم واراد لو اراد يعقد ما ماله بديل خبيرة كثيرة يكون المولى
منعه لان حقن دمه يمكن بالافل ولو صالح الامام قوما على ان يؤدوا الخبيرة عن ابائهم غير ما يدعون عن انفسهم فان كانوا يؤدونها الزائد من مواليهم جاز ويكفي
زيادة في جزيته وان كان من مال ولا دهم لم يحجر لانه تصبغ لما لهم فيما ليس اجبا عليهم ولو بلغ سفيها لم تسقط عنه الخبيرة ولا يفرض دار الاسلام بغير عوض ولو منع
ولييه لم يقبل منه لان مصلحته بقاء نفسه ان لم يعقد ما نبتذاه الى دار الحرب صار حربا **مسألة** اذا عقد الامام الخبيرة لرجل خل هو واولاده الصغار
وامواله الامان فاذا بلغ اولاده لم يدخلوا في ايمان ابيهم وجزية الابعاد مستأنفة به قال الشافعي لان الابعاد الذمة لنفسه لما دخل اولاده الصغار
لغة الصغر فاذا بلغوا زال المقضى للدخول وقال احمد يدخلون بغير عقد متجدد لانه عقد دخل فيه الصغير فاذا بلغ لونه كالاسلام والفرق علو الاسلام على غيره
من الاديان فالزم به بخلاف الكفر **اثبت** هذا فانه يعقد له الامان من حين البلوغ ولا اعتبار بغيره فاذ كان اول حول فارب استوفى منه معهم
في اخر الحول وان كان في ثناء الحول عقد له الذمة فاذا جاء اصحابه جاء الساعي فان اعطى بقدر ما مضى من حوله خذ منه وان امتنع حتى يحول الحول لم يحجر على الدفع
ولو كان احد ابوي الطفل وثني فان كان الاب يحجره ولم يقبل منه الخبيرة بعد البلوغ بل يقيم على الاسلام فان امتنع رد الى ما منه دار الحرب صار حربا وان كانت
الام حق بالاب اقر في دار الاسلام بالخبيرة **مسألة** الخبيرة تسقط عن المجنون المطبق اجماعا لقوله رفع القلم عن ثلثه وعن المجنون حتى يفوق لقول الصادق
جرت السنة ان لا تؤخذ الخبيرة من المعنوه ولا من المغلوب على عقله ولا من محقون الدم ولا من قصص لوجوب الخبيرة ولو كان المجنون غير مطبق فان لم يكن مضبوطا بال
تكون ساعته من ايام او من يوم اعتبر الاغلب ضبط الافاقه وان كان مضبوطا بان يحن يوما ويفيق يوما او اقل واكثر احتمال اعتبار الاغلب كالاول فيقال
ابو حنيفة ان اعتبار الاصول بالاغلب ان تلقى ايام فاقه فاذا كمل حولا اخذت منه جزية ويحتمل ان تؤخذ في اخر كل حول بقدر ما افاق فيه وكذا الاحتمال
لو كان يحن ثلث الحول يفوق ثلثه بالعكس لو تساوت ايام فاقته وجزونه بان يحن يوما ويفيق يوما او يحن نصف الحول يفوق نصف الحول فان فاقته تلفق لغد
الاغلب لعدده هنا ولو كان يحن نصف الحول ثم يفوق ستم او يفوق نصفه ثم يحن ستم اقلية الاول من الخبيرة بقدر ما افاق من الحول اذا سمرت الافاقه بعد
الحول في الثاني لاجزته عليه لانه لم يتم الافاقه حولا **مسألة** لا تؤخذ الخبيرة من النساء اجماعا لقوله اخذ من كل حال خص الذكورية من طريق الخاصة قول
الصادق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء ولو بذلت امرأة الخبيرة عرفت انه لاجزته عليها فان ذكرت انها تعلم ذلك فطلب دفعه اليها جاز اخذ هبة
لا جزية على شرط لزوم الهبة ولو شرطت ذلك على نفسها لم يلزم بخلاف ما لو قدر الرجل اكثر مما قدر الامام عليه من الخبيرة لانه لا حد للخبيرة فله ولا كثرة فله
ما يلزم ولو بيعت امرأة من دار الحرب تطلب عقد الذمة وتبصر دار الاسلام مكنت منه وعقد لها بشرط التزام احكام الاسلام ولا يؤخذ منها شيء الا ان
يترع به بعد معرفتها انه لا شيء عليها وان اخذ منها شيء غير ذلك برود عليها الا انها بذلته معتقدة انه عليها ولو كان في حصن في حال النساء وصليا امتنع
الرجال من اداء الخبيرة وبذلوا ان يصالحوا على ان الجزية على النساء والولدان لم يحجر لان النساء والصبي مال والمال لا يؤخذ منه الخبيرة ولا يجوز اخذ الخبيرة من
لا يجب عليه ترك من يجب عليه ان يصالحهم على ذلك بطل الصلح ولا يلزم النساء شيء ولو طلب النساء ذلك تكون الرجال في امان لم يصح ولو قتل الرجال
اول لم يكن مؤا النساء فطلبوا عقد الذمة بالخبيرة لم يحجر ويتوصل الى فتح الحصن ليسبب لانهن اموال المسلمين وقال الشيخ زه يملونه عقد الذمة على ان
يجري عليهم احكام المسلمين ولا ياخذ منهم شيئا فان اخذ منهم شيئا رده عليهم ولو دخلت الخبيرة دار الاسلام بامان للتجارة لم يكن عليها ان تؤدى شيئا وان
انامت ثلثا بغير عوض بخلاف الرجل ولو طلبت حول الحجاز على ان تؤدى شيئا جاز لا يفسد حول الحجاز **مسألة** تؤخذ الخبيرة من الشيخ الفاني
والزمن وهو احد قولي الشافعي للعموم والثاني للشافعي لا تؤخذ في رواية حفص عن الصادق انها تسقط عن المعقد والشيخ العاني والمرأة والولدان
وقال الشيخ زه ولو وقعوا في الاسر جاز للامام قتلهم والاعية مساو لها على الاقرب يؤخذ من اهل الصوامع والرهبان وهو احد قولي الشافعي للعموم وقد
فرض عمر بن عبد العزيز على بهبان الديار ان على كل اهل بيت دينارين ولا ينفقون على الخبيرة فوجب عليه كالتاسع والثاني للشافعي لا جزية عليهم
لانهم محقون بدون الخبيرة فلا يجب لئلا يمنع الصغرى **مسألة** اختلف علماء اذنا في اجاب الخبيرة على المملوك فالتهم بهور عدم وجوبها عليهم
هو قول العامة باسرها لقوله لا جزية على العبد لانه ما لا تؤخذ منه الخبيرة كغيره من الحيوانات وقال قوم لا تسقط لقول الباقر وقد سئل عن مملوك انصرف
لرجل مسلم عليه جزية قال نعم قلت فيودي عنه مولا المسلم الجزية قال نعم انما هو ما لم يقدر به اذا اخذ يودي عنه لانه مشترك فلا يجوز ان يستوطن دار الاسلام
بغير عوض كالحرة لا فرق بين ان يكون العبد مسلم او ذمى ان قلنا بوجوب الخبيرة عليه يوديها مولا عنه ومنع بعض الجمهور من اخذ الخبيرة عن عبد المسلم والالزوم

في اخذ الخبيرة
من انفسه
في الخبيرة

لعنى الصغرى

لعم القدية

في الصبي

كتاب الجهاد

ان يؤدى المسلم الغنمة
وهو خفيف الزينة

يؤدىها عن حق من العبد لو كان نصفه حراً وجب عليه عن نصفه الرق ولو كان فان اوجبا اخذ النصيب من ماله ولو اعتق العبد فان كان حراً فهو على الا
او يرد الى الحرب قاله الشافعي وقال بن الجنيده ما لا يمكن من الحقوق بداء الحرب بل يلى او يجبر في حقه بداء الحرب معونة على المسلمين وان كان ذمياً
لم يقره دار الاسلام الا بالجزية فان لم يفعل رد الى ما منه بداء الحرب عند الشافعي ويجوز عند بن الجنيده لا خلاف بين العلماء انه بعد الغنم لزمه الجزية بل لا يتقبل
الا ما روى عن احمد انه يقر بغير جزية سواء اعتقه المسلم او الكافر وما روى عن مالك انه قال لا جزية عليه ان كان المغنق مسلماً **مسألة** يجوز للرجل ان
يستبيع في عقد الجزية من شاء من الاقارب ان لم يكن محارماً دون الاجانب بان يشترط فان اطلق لم يتبعه الا صغار اولاده وزوجاته وعبيده لانهم اموال
ولا يتبعن نسوة الاقارب اما الاصهار فالاقرب عدم المحاقم بالاجانب للشافعي وجهان واذا بلغ الصبي او افاق المجنون واعتق العبد فاستقلوا فاما ان يؤدوا
الجزية او يقتلوا بعد الرد الى ما منهم والا قولى انه يجب على الصبي استيفاء عقد نفسه للشافعي وجهان وان اكنه بعقد ابيه لزمه مثل الزم الا ان كان
في زيادة واذا بلغ سفيهاً عقد نفسه بزيادة الدينار لحقن الدم ويصح من الولي بذل الدينار الزايد لحقن دم من يحسن يوم ما يفتق هو ما سبق حكمه للشافعي
اقوال احدثها تليق ايام جنونه وبكل سنة يؤخذ منه دينار والثاني لاشئ والثالث كالعادل والرابع بنظر الغلب الخا من ينظر الى اخر السنة كما في عقد
واذا وقع مثله في الاسر نظر الى وقت الاسر **المبحث الثاني** في مقدار الجزية **مسألة** اختلف علماء اهل السنة في الجزية قد امكنها لا يجوز تغييره على
ثلاثة اقوال احدثها ان فيها مقدار وهو ما قلده على عمه على الفقهاء اثنا عشر درهما واصل المتوسط اربعة وعشرون وعلى الغنى ثمانية واربعون في كل سنة قال ابو حنيفة
واحد في رواية لارواه العامة ان النبي امر معاذاً ان ياخذ من كل عالم دينار او ما تقدم من وضع على وكذا وضع عمر لم يخالفها احدثها ان اجماعا الثاني انه
ليس فيها قدر موظف قلة ولا كثرة بل بحسب ابراه الامام من قلة وكثرة بحسب المصلحة ذهب اليه اكثر علماء اهل السنة والثوري واحد رواية لان النبي امر معاذاً ان ياخذ
من كل عالم دينار او صاح اهل بخران على الف حلة النصف صفر النصف رجب ما وضع على وعمر صالح عشرين تغلب على مثل ما على المسلمين من الصدقة
وهو يدل على عدم التقدير فيه ومن طريق الخاصة رواية وزارة الصحيح **مسألة** الصادق عليه السلام ياخذ من كل عالم دينار او ما تقدم من وضع على وكذا وضع عمر لم يخالفها احدثها ان اجماعا الثاني انه
ان يجاوز الى غيره قال ذلك الامام ياخذ من كل انسان منهم ما شاء على قدر ما يطيق الثالث انها لا تتقدر في طرف الزيادة وتقدر في طرف القلة فلا
يؤخذ من كل كتابي اقل من دينار وهو قول بن الجنيده واحد في رواية لان علياً لم يرد على ما قرره رسول الله ولم ينقص منه فدل على ان الزيادة موكولة الى
نظرة دون النقصان وقال الشافعي انها مقدرة بدينار على الغنى والفقير لا يجوز النقصان منه ويجوز الزيادة عليه ان بذلها الذي قال مالك هي معدومة
في حق الغنى بربعين درهما وفي حق المتوسط بعشرين درهما وفي حق الفقير بعشرة دراهم **مسألة** تجب الجزية باخر الحول ويجوز اخذها سلفاً ربه قال الشافعي
لانه ما لم يتكرر الحول يؤخذ في اخر كل حول فلا تجب له كالكوفة والديرة وقان ابو حنيفة يجزى له وبطالها عقيب العقد تجب الثانية في اول الحول الثاني
وهكذا القول ثم حتى يعطوا الجزية والمراد التزام اعطائها لا انفسل اخذها واعطاء حقيقة وهذا الجرم فقالهم مجزى بذل الجزية قبل اخذها اجماعاً **اذ**
عرفت هذا فالجزية تؤخذ بما ينس من اموالهم من الاثمان والعروض على حسب قدرتهم ولا يلزمهم شئ معين كذهب او فضة وبه قال الشافعي وان
النبي علم ان معاذاً الى اليمن امره ان ياخذ من كل عالم دينار او عدله معافى واخذ النبي من بضاري بخران الف حلة وكان على ما ياخذ الجند ياخذ
الحبال من صاننها والمسال من صاننها والابر من صاننها ثم يدعوا الناس فيعطهم الذهب والفضة فيقسمونه ثم يقول خذوا هذا فاقبلوا فبقولون لا حاجة
لنا فيه فيقول خذتم خياره وتركتم شراره لتعلمه فلا تداخل الجزية بل اذا اجتمعت عليه جزية سنين او اكثر استوفيت منه جمع وبه قال الشافعي واحد
لانه حق مالي في اخر كل حول فلا يتداخل كالدرة والكوفة وقال تداخل لانها عقوبة فتدخل كالحرد والفرق ما تقدم **مسألة** يتغير الامام في وضع
الجزية ان شاء على رؤسهم وان شاء راضيهم وهل له ان يجمع بينهم ما ياخذ عن رؤسهم شيئاً وعن راضيهم شيئاً منع منه الشيخان وابن ادريس لان محمد بن مسلم
سال الصادق ع ارايت ما ياخذ هؤلاء من الخس من ارض الجزية ياخذون من الدراهم جزية رؤسهم ما عليهم في ذلك موظف فقال كان عليهم ما
اجازوا على راضيهم وليس للامام اكثر من الجزية ان شاء الامام وضع على رؤسهم شئ في حديث اخر فان اخذ على رؤسهم فلا سبيل له على راضيهم وان
اخذ على راضيهم فلا سبيل له على رؤسهم وقال ابو الصلاح يجوز الجمع بينهم بالعدم فقد تجزى قلة وكثرة فجاز ان ياخذ من راضيهم ورؤسهم كما يجوز
ان يضعها على رؤسهم ولا نه النسب لصغار ونقول بموجب الحديثين وتعلمها على ما اذا صالحهم على قدر معين فان شاء اخذها على رؤسهم ولا شئ ح
على راضيهم وبالعكس **مسألة** يجوز ان يشترط عليهم في عقد الدية ضيافة من يربهم من المسلمين اجماعاً بل يستحب لان النبي ضرب على بضاري مكة
ثلثة امد دينار وكانوا ثلثة امد نفر في كل سنة وان يضيفوا من يربهم من المسلمين ثلثة ايام ولا يفتوا مسلماً او شرط على بضاري بخران اربعة عشر يوماً
وعاربه ثلثين فرساً وثلثين بعيراً وثلثين درهما مضمونة اذا كان حدث باليمن لان الحاجة تدعو اليه وما استغوا من مبايعته المسلمين معاندة و
اضراراً ولو لم يشترط الضيافة لم تكن واجبة وبه قال الشافعي للاصل لان اصل الجزية انما تثبت بالتراضي والضيافة اولى قال بعض العامة تجب بغير شرط
وجوز لجميع الطارقين ولا يختص باهل الفخ خلافاً لبعض الشافعية انه لا يجوز لغير المجاهد من ويجب ان تكون الضيافة زائدة على اقل ما يجب عليهم من
الجزية وهو احد قولى الشافعي فان النبي شرط زيادة على الدينار الضيافة والدينار عنده بمقدار الجزية ولا نه لو شرط الضيافة من الجزية لم يربهم
لصد خرج الحول بغير جزية والثاني للشافعي بحيث من الدينار الذي هو قدر الجزية عنده ويجب ان يكون الضيافة المشروط معلومة بان تكون لكل عدد من بطون
من المسلمين في كل سنة معلوماً وتكون اكثر الضيافة لكل احدث ايام والا قرب عندي جواز الزيادة مع الشرط ويجب ان يعين القوي قدر اوجبا وعلف
الدواب لا يكلفوا الذبيحة الا الضيافة بارفع من طعامهم الامع الشرط وينبغي ان يكون نزول المسلمين في فواصل منازلهم وفي بيوتهم وكذا ليسهم ويايرونان
يوسعوا ابواب البيع والكائس وان يعلوها ليدخلها المسلمون ركباً فان لم تستعهم بيوت الاغنياء نزولوا في بيوت الفقراء ولا ضيافة عليهم وان لم تستعهم
لم يكن لهم اخراج اهلها منها ومن سبق له منزل كان احق به ولو اجتمعوا لفرقة واذا شرطت الضيافة وامنع بعضهم منها اجبر عليهم ولو امتنع جميعهم فمروا
وقولوا مع الحاجة فان قالوا انقضوا امر قوا الذين فان طلبوا منه بعد ذلك العقد على اقل ما يراه الامام ان يكون جزية لهم لزمه اجابتهم ولا ينبغي الدنا

ابو حنيفة

وليس على اموالهم شئ
وان شاء فاعط اموالهم
وليس على رؤسهم

الضيافة على قدر الجزية
ويكثر ما على الفخ
ويقلل ما على الفقير
وبوسطه على مسئلة
المتوسط
ينبغي ان يكون مسلم

فان اطاعوا فاقبل منهم و

مسألة

مع اداء الجزية لا يؤخذ سواها سواء اتجر في بلاد الاسلام ولم يتجر والا في ارض الحجاز على ما ياتي وبه قال الشافعي لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد
اباحة الدم تمتد الى اعطاء الجزية وما بعد الغاية يخالف ما قبلها ومارواه العامة من قوله فادعهم الى الجزية فان اجابوك فدعهم وكف عنهم ومن غير
الخاصة واية محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقية في اهل الجزية يؤخذ من مواليهم ومواسيهم شق سوا الجزية قال لا وقال احمد اخرج من بلده الى اى بلد كان من بلاد
الاسلام فاجر اخذ منه نصف العشر لقوله ليس على المسلمين عشور انما العشور على اليهود والنصارى فيحمل ان يطلق لفظ العشور على الجزية ويجعل على الجزية
بارض الحجاز **قيل** مصرف الجزية هو مصرف الغنمة سواء لانه مال اخذ بالقر والغلبة فكان مصرف المجاهد بن كريمة دار الحرب **مسألة**
اختلف علماء انا في الصغار فقال بن الجنيادة عبارة عن ان يشترط عليهم وقت العقد اجراء احكام المسلمين عليهم اذا كانت النخوة ما بينهم وبين المسلمين
او يتحاكموا اليها في خصوصياتهم وتؤخذ منهم وهم قيام على الارض قال الشيخ رة الصغار التزام احكامنا واجرائها عليهم وقال الشافعي هو ان يطأ
راسه عند التسليم في اخذ المستوفى بالمجتمعة يضرب في طهارة وهو واجب احد قوله حتى لو وكل مسلما بالاداء لم يجز وان ضمن المسلم الجزية لم يصح لكن يجوز
استقاط هذه الاكراهة مع اسم الجزية عند المصلحة بتضعيف الصدقة ويجوز ذلك مع العرب العجم فيقول الامام ابدلت الجزية بضعف الصدقة فيكون ما باخذ جزية
باسم الصدقة في اخذ من خمس من الابل ثمانية من خمس وعشرين بنى مخاض ومما سقت الابل الخمس من مائتي درهم عشرة دراهم ومن عشرين دينارا دينارا وبأخذ من
مربوب ثلثين بفقى لبون فان لم تكن بثلث البون فبقي مخاض مع كل واحدة شانان او عشرون درهما ولا يضاعف الجبران ثانيا ولا امام ايضا يعطى الجبران وهل يخطفهم
الوقص فيه ثلثة اوجه احدها لا يحط في اخذ من عشرين شاه شاهة ومن ثمانية درهم خمسة درهم والثاني يحط والثالث لا يحط الا اذا ارى الى الجزية في اخذ من سبعة من
الابل ونصف ثلث شيان ثم على الامام ان ينظر فيما يحصل من الصدقة فان لم يفك بال الجزية اذا قبل بعقد وسهم زاد الى ثلثة اصعاف وزيادة وله ان يقنع
بضعف الصدقة ان كان وانما قال الشافعي ويجوز اخذ العشر من بضاعة تجار اهل الحرب تجوز الزيادة ان رأى النقص الى نصف العشر من الميرة ترغيبا لهم في
التكثير من كل ما يحتاج اليه المسلمون وهل يجوز حط اصدقه خلاف ما الذي فلا يؤخذ من تجارته شئ الا ان يتجر في الحجاز فحقه خلاف لا يؤخذ العشر في السنة الا من
مروا وما يؤخذ هذا من الحرب اذا دخلت بهذا الشرط فلو دخل ايمان من غير شرط فاصح الوجهين انه لا شئ عليهم واما الخراج فانما يكون اذا ضربت املكهم علم
بشرط الخراج وليسقط بالاسلام فان ملكها عليهم ورد دناها بخراسان فذلك لا يسقط بالاسلام كما راضى العراق **مسألة** اذا مات الذي بعد الحول
لم يسقط عنه الجزية واخذت من تركته وبه قال الشافعي ومالك لانه مال استقر وجوبه عليه حال حيوته فلا يسقط بالموت كسائر الديون وقال ابو حنيفة يسقط وهو
قول عمر بن عبد العزيز وعن احمد روايتان انهما عقوبة فقطت بالموت تمنع انها عقوبة وان استلزمها بل معاوضة لا بها وجبت لحقن الدماء والمساكنة والحد
يسقط بالموت لقول محمد بن سعد واستيفائه بخلاف الجزية ولو مات في ثناء الحول ففي مطالبة بالقسط نظر اقرب المطالبة وبه قال بن الجنيادة لان الجزية معاوضة عن
المساكنة وانما اخرا المطالبة ارفا فاولو لم يطل في ثناء السنة مع عقد العهد على احدى افي اخر السنة عار بالشرط وتقدم الجزية على صاياه والوجه مساواة
للدن في قسط الزكاة عليها مع القصور ولولم يخلف ثبالم يطالب في سنة ثنى ولو مات قبل الحول لم يؤخذ تركته شئ اية ولو فليس ضرب الامام مع الغنم باخذ الجزية
ولو مات الذي قد استلزم منه عن السنة المقبلة رد على ورثة بقدر ما بقى من السنة **مسألة** لو اسلم الذي اثناء الحول سقطت الجزية اجماعا منا
وان اسلم بعد الحول قال الشيخان بن ادريس تسقط وبه قال مالك والثوري وابو عبيدة واحمد واصحاب لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون واجب الاخذ
حالة الصغار ولا يتحقق في حق المسلم فلا يثبت الجزية ايضا لقوله تعالى قل للذين كفروا ان يذنبوا وان يغفر لهم ما قد سلف هو عام وقول امير المؤمنين عليه السلام جزية
اسلم في ظلوتك بالجزية وقيل انما اسلمت بعدوا فقال ان في الاسلام معاذ ارفع الى عمر فقال ان في الاسلام معاذ اوكبت ان لا يؤخذ من الجزية صغار ولا تؤخذ
لو اسلم قبل الحول للشيخ رة قول اخر لا تسقط وبه قال الشافعي وابو ثور وابن المنذر لانها من مستحق فاستحققت المطالبة به فلا يسقط بالاسلام كالخراج والدين والقر
انها عقوبة بسبب الكفر وصغار بخلاف الدين ولا فرق بين ان يسلم لتسقط عنه الجزية ولا لذلك وروى الشيخ رة فوجب الجزية على التقدير الاول دون الثاني
كالوزن اذ هي بمنزلة لا يسقط عنه القتل بالاسلام لو اسلم في ثناء الحول سقطت عنه الجزية وهو احد قولي الشافعي والثاني يؤخذ منه القسط ولو استلزم منه الجزية
ثم اسلم في ثناء الحول سقطت باقى الحول هل يرد لما مضى الا قرب عدم الفرق بين ان ياخذ منه وبين ان لا ياخذ ظاهر لتحقيق الصغار في السلم في الاول والثاني
البحث الثالث فيما يشترط على اهل الذمة **مسألة** لا يجوز عقد الذمة الوثبة الا بشرطين التزام اعطاء الجزية في كل حول والتزام احكام الاسلام
وجوب قبول ما يحكم به المسلمون من اداء حق او ترك محرم وعقد الذمة ولهذا لا يصح الامن الامام او نايه اجماعا ولو شرط عليهم في الذمة عقدا فاسدا مثل
ان لا جزية عليهم وان يظهر المناكير وليسكنوا الحجاز او يدخلوا الحرم المساجد وعدم الالتزام باحكام الاسلام لم يصح الشرط اجماعا والاقرب فساد العقد ايضا
ويبقى للامام ان يشترط عليهم كل ما ينفع المسلمين ورفعتهم قال بن الجنيادة خيار ان يشترط عليهم ان لا يظهر سببا للنبياء ولا لاعداء الانبياء والملائكة
ولا سببا احد من المسلمين ولا يعطوا في شئ من الشرايع ولا يظهر واشركهم في عيسى وغيره ولا يعون خيرا في شئ من مبصارات الاسلام ولا يمثلوا بيممة لا يذبحوها
الا حيث يرضونهم في كبتهم على مذبحها ولا يقر بها الصنم ولا شئ من المخلوقات ولا يبرؤا مسلما ولا يعاملوه في بيع ولا اجارة ولا مسافة ولا منعة معاصلة ولا يجوز
للمسلمين ولا يسقوا مسلما خرا ولا يعطوا محرما ولا يقاتلوا مسلما ولا يعاونوا باعيا ولا ينقلوا اخبار المسلمين الى اعدائهم ولا يذلو اعدائهم ولا يحجبوا من
بلاد الاسلام شئ الا باذن واليه فان فعلوا كان للوالي اخراجهم من اديهم ولا ينكحوا مسلمة بعقد لا غيره ويشترط عليهم ايضا كفولنا ان ليس بجائر لهم فعله
كدخول الحرم وسكنى الحجاز وغيرها يقال فيمن فعل شيئا من ذلك فقد نقض عهدها وحل ماله وبرئت منه ذمة الله ورسوله والمؤمنين **مسألة**
جملة ما يشترط على الذمة ينقسم **مسألة** **الاول** ما يجب بشرط ولا يجوز تركه وهو من احدى الجزية بشرط عليهم وثانيه ما التزام احكام شرايع الاسلام ولا بد
منها معا لفظا ولا يجوز الاخلال بهما ولا باحدهما فان اعقل احدهما لم ينقض الجزية لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والمعاد وهو التزام احكام
الاسلام قال الصادق ولو منع الرخاى وابوان يؤدوا الجزية كانوا قاضين للعهد وحلت مأثم وقتلهم **الثاني** ما لا يجب بشرط لكن الاطلاق يقتضيه
وهو ان لا تفعلوا ما ينافي ايمان من الغرم على حرب المسلمين او امداد المشركين بالاعانة على حرب المسلمين لانهم اذا قاتلوا وجب علينا قتالهم وهو ضلالة

الذي

والحق الجزية

كتاب الحج

وهذا الصيغان ينقض العهد بخالفهما سواء شرط ذلك في العقد ولا الثالث ما ينبغي شرطه فيما يجب عليهم الكف وهو مبيعة ترك الزنا بالمسلمة وعقد ما
باسم النكاح ولا يقضى له على الطريق ولا يثوى عين المشرى ولا يعين على المسلمين بدلالة أو بكافة كتاب أهل الحرب باخبار المسلمين ويطعم
على عورتهم ولا يقتلوا مسلما ولا مسلحة فان فعلوا شيئا من ذلك كان تركه شرطا في العقد ينقضوا العهد والا فلا ثم ان اوجبوا فعله حدا لهم الامام وان لم يوجب
عزيم بحسب ما يراه وللشافعي قول اخر انه لا يكون نقض للعهد مع الشرط لان كل ما لا يكون فعله نقض للعهد اذا لم يشترط لم يكن نقضا وان اشترط كاطهار الحرم
الخزير ومنع الكلبة وبثوث الحكم في الاصل قال ابو حنيفة لا ينقض العهد الا بالامتناع من الامام على وجه يتعذر معه اخذ الجزية منهم وليس بجيد لان الامتناع
وقع على هذا الشرط فيبطل بطلانه ولا يرفع اليرجل قد اراد استكرامه مسئلة على الزنا فقال على هذا صاحبنا كما قرأه في قوله فصل في بيت المقدس الرابع

ما فيه غضاضة على المسلمين وهو ذكرهم او كتابهم او دينهم او دينهم بسوء فان نالوا بالسب الله تعالى ورسوله وجب قتلهم وكان نقض للعهد وان نالوا بدون
السب ذكر وادب الاسلام او كتاب الله تعالى ما لا ينبغي فان كان قد شرط عليهم الكف عن ذلك نقض للعهد والا فلا وقال بعض المشافعية يجب شرط ذلك فان اهل هذا
عقد الذمة لانه مما يقضيه الصغار الخامس ما يقض من المنكر لا ضرر فيه على المسلمين وهو ان لا يجدوا كيسة ولا يغيثوا في الاسلام ولا يرفعوا اصواتهم بغير
ولا يضره بالناس ولا يطيروا بينهم على بناء المسلمين ولا يظهروا خيرا ولا خيرا في الاسلام فهذا كله يجب عليهم الكف عنه سواء شرط عليهم او لا فان خالفوا
وكان مشروطا عليهم انقض ما منهم والا فلا بل يجب الحد والتعزير لما رواه العامة عن عمر قال من ضرب مسلما عمدا فقد خلع عمده ومن طرقت خاصة قوله
الصادق في الصيغتين رسول الله قبل الجزية من اهل الجزية على ان لا ياكلوا الربا ولا ياكلوا اللحم الخزير ولا ينكحوا الاخوان ولا يبنوا الا في قولهم ان منهم بشر
منه من الله وذا قد رسول الله وقال ليست لهم اليوم ذمة ولا نه عقد منوط بشرط فتى لم يوجد الشرط زال حكم العقد كما لو امتنع من التزام قبول الجزية قال الشيخ
لا يكون نقض للعهد وان شرط عليهم وبه قال الشافعي قال بعض اصحابه انما لا يكون نقضا لا يضر على المسلمين فيه قال اخرون لا يكون نقضا لانهم يتدبرون

اذا عرف هذا نكل موضع قلنا انه ينقض عهدهم فاو لم يعل انه يتوفى منهم موجب الجرم ثم بعد ذلك يتجر الامام بين القتل والاسترقاق والمروا القتل
ويجوز ان يردهم الى ما منهم في الحرب يكونوا حرا بالناس يفعل ذلك ما يراه صلاحا للمسلمين فانه الشريعة وللشافعي قوله ان احدهما ان يرد الى ما منه لانه دخل الاسلام
فوجب له كماله وادخل امان صبي والثاني يكون للامام قتله واسترقاقه لانه كافرا ولا امان له فاشبه الجزية بالنكاح هو الاقرب عندى لا فعل ما ينافي الامان بخلاف من
امنه صبي فانه يعقده امانا السادس التميز عن المسلمين ينبغي للامام ان يشترط عليهم في عقد الذمة التميز عن المسلمين في بقعة شياهم في لباسهم وشعورهم

وركوبهم وكذا انهم ما اللباس فلبسوا ما يخالفونه سائر الوان الشيا فعادة اليهود على عادة المضاري الا ذكر والجوس الاسود ويكون هذا في ثوب واحدة
الجميع ياخذهم بشدة الزنا في وسط النصارى فوالشباب اليهود يوضع خمر فوق عمامة وقلنسوة تحالف اللون ويجوز ان يلبسوا العمام والطيلسان فان لبسوا الغلا
شدوا في راسهم على الخلف قلانس القضاة وتحم في قبته خاتم رصاص وخمس حديد من ذهب فضة جلالا او جرسا ليمتاز عن المسلمين في الحمام وكذا ما يلبس
نسائهم بلبس شئ يفرق بينهم وبين المسلمين من شد الزنا تحت الارز وتحم في رقبتهم وبغير واحد الخفين فيكون احدهما احمر والاخر ابيض لا يمتنعون من لبس
فاخر الشباب ما الشعوب فلا يفرقون شعورهم لان النبي فرق شعره ويجذفون مقادير رؤسهم ويجزفون شعورهم واما الركوب فلا تركبون الخيل لانه عزير يكون
عزير ارجلهم الى جانب ظهره الى اخره ويمنعون تقليد السيوف حمل السلاح واتخاذ واما الكفن فلا يكون بكنى المسلمين كابي القثم وابي عبد الله وابي محمد وابي الحسن
وشبههما ولا يمتنعون من جميع الكنى لان النبي قال لا سقف بخزان اسم بال الحرب مسئلة من انقض ما نه يتجر الامام فيه بين المن والقتل والاسترقاق والقتل

على ما بيناه فان اسلم قبل اختيار الامام سقط ذلك كله الا ما يوجب حدا او قودا واستعادة ما قال الشيخ فانه ان اصحابنا رووا ان اسلامه لا يسقط عنه الحد
لانه حق ثبت في منته فلا يسقط باسلامه كالدين لو اسلم بعد استرقاقه لم ينفع ترك الاسترقاق وكذا المفاداة واما السام وهو المعاهد في عرف الفقهاء
فهو الذي له امان بغير متغلا امام ان يؤمنه دون الحول بعوض غيره ولو اراد اقامه حوله جب العوض فاذا عقد له الامان فان خاف منه الامام الخيانة بابواء
عين المشرى وشبهه بنذ الامام اليه الامان وبوره الى الحرب لقوله تعالى وما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء بخلاف اهل الذمة فانه لا تنقص
دفعهم بخوف الخيانة لانه لا يترام باحكام الاسلام من الحدود وغيرها ليكون ذلك مانعا لهم عن الخيانة فجاز ان يندعهم مع خوف الخيانة وينبغي للامام اذا
عقد الذمة ان يكتب اسمائهم واسماء ابائهم وعدهم وحليتهم ويعرف كل عشرة منهم عربيا ليحفظ من يدخل منهم ويخرج عنهم كان يبلغ صغيرا ويقتل مجنون
او يقدم غايبا يسلم واحدا ويموت في محبي جزيتهم وان تولا به نفسه جاز مسئلة لا يجوز اخذ الجزية مما لا يسوغ للمسلمين تملكه كالحجر والخزير واجاعا انهم
يجوز اخذها من ثم في ذلك فلو باع ذمي خيرا او خيرا على ذمي قبض الثمن جاز اخذه من الجزية لا ناعقدا الذمة على دينهم فجزيتهم وان محمد بن مسلم سأل الصادق

في الصحيح عن الصادق اهل الذمة وما باخذ من جزيتهم من ثمن خورهم ولحم خنازيرهم وميتهم قال عليهم الجزية في اموالهم يؤخذ من ثمن لحم الخزير والخنزير وكلما اخذوا
منهم من ثمن ذلك فذلك عليهم وثمان للمسلمين خلا لا يخذون في جزيتهم واذا عقدوا لهم الذمة عصمو انفسهم واورالهم واورالهم الاصاغر من القتل والبيع
والهبط اموال الذمة ولا يتعرض لكايبهم وخورهم وخنزيرهم ما لم يظهرها ولو توافوا البيضا في خصوص ما منهم تخير الحاكم بين الحكم عليهم بمقتضى شرع
الاسلام وبين ردهم الى حاكمهم ومن اراق من المسلمين لهم خرا او قتل خيرا فان كان مع تظاهرهم فلا شئ عليهم الا وجب عليه قيمة عند مستحلبة واذا مات

الامام وقد ضرب لباقره من الجزية اهدا معينا واشترط الدين وجب على المقام بعده امضاء ذلك اجماعا لان الامام معصوم اما نايبة فلو قرره ثم مات
الموطين كان ما قرره صوابا وجب تباعه لا فسخ اليه فان الثاني ينظر في عقدهم فان كان صحيحا اقرهم عليه لانه مؤيد وان كان فاسدا
غيره الى الصحة لانه منصوب لمصالح المسلمين ثم ان كان ما عقده الاول ظاهرا معلوما وشهدا معلوما وشهدا معلوما لا يقبل شهادة بعضهم على
بعض فان اعترفوا بالجزية وكانت ذمتهم الواجب لم يلتفت اليهم وطالبهم بالواجب ان بذلوه والا ادهم الى ما منهم وان اعترفوا بالواجب اقرهم عليه وان التهمه الزايد
حلفهم ولو قبلوا استئناف العقد معهم لان عقد الاول لم يثبت عنده كارجح مسئلة قد بينا ان الجزية بينا رعد بعض علماء ائمة ائمة اثنا
عشر رها نقرة مسكوكة او مشقالا الدينار في غير الجزية بقبول عشرة دراهم وللا امام ان يما كسر الزيادة ما شاء ولو لم يبذل الا الدينار وجب القبول ولو بذر

وبضع فيه
ما عداها يغير ويترك
والغاية ان لا يترك احد من اهل الذمة
عن الجزية

بذلك الزيادة ثم علم عدم الوجوب لم ينفعه كاشرا بالعين الا ان ينشد المهدم يرجع الى بدل دينار وقيل ينفع كما يجوز ابتداء العقدية وقال بعض الشافعية الاصل
في الدينار ولا يقبل الدرهم بالسعر والقيمة كما يجعل اصل بصل الفضلة ربع دينار وتقوم النفقة بالذهب كلسع ولا يجب على الامام ان يخرجهم عن اقل
ما يجب عليهم وعلى القول بعدم قبول الدينار ولو انتموا بالزيادة ولا مع جعلهم بعد اللزوم يكونون نافذين للعهد عند بعض الشافعية كما لو امتنعوا من اداء
اصل الجزية وخرج يبلغون الما من او يقتلوا للشافعي توكلان فان قلنا يبلغون فعادوا فطلبوا العهد بدنيا راجية اليه ثم ان كان البند بعد مضي سنة زعمها
الزينة بقاءه ان كان في اثناء السنة لزمه لما مضى قطعه مما لزم واذا ضرب على الفقير دينار او على المتوسط دينارين وعلى الغني اربعة كان الاعتبار
في هذه الاحوال بوقت الاخذ لا بوقت العقد لوقا بعضهم نافقة ومتوسط قبل قوله الا ان تكذب البينة **مسألة** اذا شرطت الضيعة عليهم
ثم راي الامام نقلها الى الدينار لم يخرج الا برضاها لان الضيعة قد تكون اهلون عليهم وهو احد قولين في الثاني يجوز لان الاصل الدينار فيضليه ذرر الى الدينار
فهل يكون في المصالح العامة ويختص باهل الفقه للشافعية وجهان اظهرهما الثاني لان القياس في الضيعة الاختصاص ايضا الا ان الحاجة ففضت القيمة فاذا
ردت الى الاصل ثبت الاختصاص في الدينار المضروب ابتداء ولما اشترط الضيعة على الغني والمتوسط دون الفقير وهو واحد وجهي الشافعية لا نه قد يغير
القيام بها والثاني يجوز كالجزية وعلى القول بالضيعة من الجزية يجوز اشتراطها عليه لكن يرد على دينار ولو اريد الضيفان ياخذ منهم ثمن الطعام ويدين
به لا ياكل عندهم بخلاف طعام الوليمة لا يجوز اخراجه عن تلك معاوضة والوليمة مكرمة ولا يطالبهم بطعام الثلثة في اليوم الاول لولم باتوا بطعام اليوم للضيعة
المطالبة به ان جعلنا الضيعة محسوبة من الدينار ولا يلزمهم اجرة الطبيب الحمام وثن الداء ولو تنازعوا في انزال الضيف فالحيار له ولو تنازع الضيفان
على واحد من اهل الذمة فالحيار للذمي لكن للضيف اعريف يربا مودهم واذا دفع الذمي الجزية خرج يده من جيبه واخفى ظهره وطا طاراسه وصتبا
معه كفة المنان وباخذ المستوفى بلجنة يضرب في لزميته اللهم ثمان في اللحيين مجتمع اللحم بين الماضع والاذن وبكفي الضرب احد الجانبين ولا يبرأ من الجمع
بينهما بلهية المذكورة وهل هي واجبة ومستحبة وجهان ينبغي عليهما جواز ان يؤكل الذمي مسلما باداء الجزية وان يضمن مسلم عن ذمي ان يحمل الذمي على مسلم
ولو وكل الذمي فيما بالاداء قال الجويني الوجه طر الخلاف لان كل واحد منهما يثبت معنى الضيف في نفسه ولو وكل مسلما بعقد الذمة جاز فان الصغار يثبت
عند الاداء دون العقد **مسألة** قد بينا ان الخلاف فيما لو امتنع قوم من اهل ذمة الكتاب من اداء الجزية باسمها وبذلوا اداءها باسم الصدقة فقال الشافعي
ابو حنيفة يجوز وقال مالك لا يجوز وهل تسقط عنهم الاهانة مع منع بعضهم منه ولا فرق في جواز التبدل بين العرب والعجم فان الحاجة واقضاء الصدقة لا يختلف
وعند الشافعي لا يؤخذ من مال الصبي والمجانين والنساء الا انها جزية في الحقيقة وقال ابو حنيفة يجوز اخذها من النساء وينظر الامام في تضعيف الصدقة فان تقصر
عن الجزية زاد الى ثلثة اضعاف واكثر ولو كثر واعسر العدد ليعلم الوفاء ففي جواز الاخذ بعقاب الظن وجهان والظاهر عند الشافعي المنع وان لا يبدوان يتحقق اخذ
دينار من كل اسر يجوز ان تضاعف على تضعيف الصدقة اذا حصل الوفاء ولو شرط ضعف الصدقة وزاد على دينار عن كل واحد ثم سألوا اسقاط الزيادة وعاد
اسم الجزية اجبوا اليه لان الزيادة اثبتت لغير الاسم وللشافعية وجهان لا يجابون اليه من ملك ما يتين من الابل اخذ منه ثمان حقا وعشرين بابلون ولا
يفرق بين اخذ اربع حقا وخمس بابلون كما لا يفرق في الصدقة عند الشافعي ياخذ من ستين من البقر اربع تبعا لثلاث مسنات ولا يجعل كانه ملك
مئتين من البقر كما لا يجعل في ما يتين من الابل كانه ملك ربعا حتى يجوز التفريق باخذ اربع حقا وخمس بابلون وفي تضعيف الجبران عند وجهان
احدهما يضعف فيؤخذ مع بنت مخاض اربع شياه او عشرين درهما لانه بعض الصدقة الموجودة واصحهما المنع لما في تضعيف الجبران من تضعيف الضعف فيؤخذ
مع بنت مخاض ثمانا وعشرون درهما ولو لم يوجد في مال صاحبه بنت ثلثين بنت لبون اخذ الامام حقتين وبرد جبرائيل ولا خلاف بينهما في ان الجبران
لا يضعف هنا ويخرج الامام الجبران من الفقه كما اذا اخذ دراهم الفقه وهل يؤخذ من بعض النصاب فسطح من واجب تمام النصاب كشاة من عشرين شاة
ونصف شاة من عشرينه للشافعي قولان احدهما نعم قضية للتضعيف واصحهما عندهم المنع لان الاثر عن عورده في تضعيف ما يجب على المسلم الا في ايجاب ما لا يجب
فيه شيء على المسلم **مسألة** اذا استاذن الحر في خول الاسلام اذن له الامام ان كان يدخل للرسالة وحمل مترا ومناخ لتشد حاجة المسلمين اليه
ولا يجوز توظيف مال على الرسول المستجير لسماع كلام الله تعالى فان لها الدخول من غير اذن وان كان يدخل لتجارة لتشد الحاجة اليها فيجوز ان ياذن له بشرط
عليه عشر ما معه من مال التجارة لانها ارتفعت بالتجارة جعل عليه معايلة ارفاقه شيء لما يؤخذ العشر من مال التجارة ولا يعشر ما معه من ثوب تركوبه لك نية
وجهان في انه هل يجوز للامام ان يربط الشرط على العشر اصحهما عند الجواز وكذا يجوز نقضها في العشر في نصف العشر فادون خصوصا فيما نكثر حاجة المسلمين
اليه كثيرة ولو راي ان ياذن لهم وان يرفع الضريبة اصلا ففي جوازه وجهان احدهما المنع لئلا يترددوا ويرتفعوا بدار الاسلام من غير مال واظهرها الجواز
لدعاء الحاجة اليه ثم ان شرط الاخذ من تجارة الكافر اخذ سواء باع ماله ولا وان شرط الاخذ من الثمن فلا يثوبه في مال بيع واما الذمي فله ان يتجر فيها سواء الحيا
من بلاد الاسلام ولا يؤخذ من تجارته شيء الا ان يشترط عليه مع الجزية ثم الذي يبلد الحجاز كالحرة في بلاد الاسلام ولا يؤخذ منها في كل حول كاسرة واحد
اذا كان يدر في بلاد الاسلام ناجرا ومكنته وللذمي براءة حتى لا يطالب بتجديد اخذ من حول لورجع الحرة الى دار الحرب ثم عاد الحول فوجهان احدهما
ان يؤخذ في كل مرة لئلا يرتفع بدار الاسلام بلا عوض بخلاف الذمي فانه قبضة الامام والثاني انه لا تؤخذ الا مرة لان الضريبة كالجزية ويتجر الا امام فيما يقدر
بين ان يستوفيهما دفعة واحدة وبين ان يستوفيهما في دفعات وما ذكرناه من اخذ المال من تجارة الحر الذي كما اذا شرط عليه لك فاما اذا اذن للحر في خول
دار الاسلام والذمي في دخول الحجاز بشرط فوجهان احدهما يؤخذ حلا للمطلق على اليهود والثاني المنع لانهم لم يذنبوا وقال ابو حنيفة ان كانوا ياخذون
من المسلمين اذا دخلوا دارهم تجارا اخذ منهم مثل ما ياخذون وان لم يشترط والا فلا يؤخذ منهم واعترض عليه بانه مجازاة غير الظالم ولا نه لو وجبت ثابتهم
في فعلهم لوجب نقل من امناه اذا قتلوا من امناه **مسألة** اذا صاحبنا طائفة من الكفار على ان تكون ارضهم لهم ويودون خراجا من كل جريب
في كل سنة شيئا جاز ويطرد ملكهم قاله الشافعي والمأخوذ جزية مصر في مصر الفقه والتوكيل باعطائه كالتوكيل باعطاء الجزية ويشترط ان يكون ما يجتبر
كل واحد من اهل الجزية قد رد دينار او ذراع على عرصة رؤسهم ويلزمهم ذلك وعواولا ولا يؤخذ من ارض الصبي والمجانين والنساء ولهم بيع تلك الارض

الشافعي

من العبد

كتاب الحج

واجازتها لو اسماجر مسلم فالاجرة للكافر والخراج عليه لو باعها من مسلم انتقل الواجب رتبة البايع ولا يخرج على المشرك عند حنيفة بلزوم الخراج وقال مالك لا
يجمع بينهما من مسلم ولو اسلموا بعد الصلح سقط عنهم الخراج خلافا لابي حنيفة عليهم ان يودوا وعن الهوات الذي يمنعونه عن دين ما لا يمنعون عنه او حيوانه شيئا
بعد الصلح لم يلزمهم شيئا لما اجوا الا اذا اشترط عليهم ان يودوا عما يجرونه ولو صالحناهم على ان تكون الاراضي لها وهم يكتونها ويؤدون من كل جرب كذا فهذا
عقد اجارة ولما اخذ اجرة فنجب معها الجزية ولا يشترط ان يبلغ دينار عن كل دسر يؤخذ من ارض النساء والصبيان والمجانين ويؤكل المسلم في اهلها وليس لهم
بيع تلك الاراضي وهبتها ولم اجازتها فان اسماجر يوجر **الحج** في بقايا احكام المساكن والابنية والمساجد **مسألة** قد بينا انه لا
يجوز للحرفي خول الاسلام الا باذن الامام خوفا من قهر المسلمين بالنجس شرعيا صلاح وغير ذلك فاذا اذن لصحة كاداء رسالة وتجارة جاز بعوض وغيره فان
دخل بغيرها من فقال ثبت رسالة قبل قوله لتعد راقاة البيعة عليه لو قال امنى مسلم قال الشيخ رة لا يقبل الا ببيعة لا مكان فامنها وقال البعض الشافعية يقبل
كالوفال لرسالة والفرق مكان فامة البيعة على الثاني دون الاول لو دخل لم يبع شيئا كان للامام قتله واسترقاقه واخذ ماله لانه حربى خلد ارضا بغيرها من ولا
عهد بخلاف الذي دخل الحجاز بغيره لان الذي يحقون الدم فيستصحب الحكم بخلاف الحرب **مسألة** لا يجوز للكافر حربى وذى سكين الحجاز اجماعا لقول
بن عباس وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة اشياء قال اخرجوا المشركين من جزيرة العرب جبر والوفد بنحو ما كنت اجبرهم وقال السبكي ثلث قال على لا يجتمع دينان في جزيرة
العرب المراد بجزيرة العرب هذه الاخبار الخاصة وبعضها بحجاز مكة والمدنية وخير الامة تتبعه وذلك لمخالفتها وسعى حجاز لانه جبرين بخلاف تمامه وجزيرة
العرب ما بين عدن الى بيف العراق طولا ومن جده والسواحل الى طرف الشام عرضا قال الاصمعي وابو عبيدة هي من من جفرا بن موسى الى اليمن طولا ومن ومن
يرون الى منقطع سماوة عرضا وقال الخليل انما قبلها بجزيرة العرب لان بحر الجند وبحر فارس والفرات احاطت بها ونسبت الى العرب لانها ارضها ومسكنها ومعدها
واما قلنا ان المراد بجزيرة العرب الحجاز خاصة لانه لو كان لوجب خراج اهل الذمة من اليمن لبسوا حيا ولم يخرجهم عمر بن الخطاب وهي من جزيرة العرب انما وصى النبي
ما خارج اهل الحجاز من جزيرة العرب لانه لما حرم على ترك الرابطة فقصوا العهد فيجوز لهم دخول الحجاز باذن الامام وان يقيموا ثلثة ايام فيجوز ان ينتقلوا
غيره من بعض مواضع الحجاز لانه لا مانع منه ولو مرض بالحجاز جاز له الا فامة لثقة الانتقال عليه لو مات دفن فيه قال الشيخ رة يجوز له الاجتياز في ارض
الحجاز باذن وغيره ولو كان لم يكن له المقام اكثر من ثلثة ايام لان قضاءه بل يوكلفه قبضه قال الشيخ رة ولا يمنع من كوب بحر الحجاز لانه ليس بموضع فامة ولا
له حرمة ببيعة النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان فيه جزائر وجبال منعوا من سكناها وكذا حكم سواحل بحر الحجاز لانها في حكم البلاد **مسألة** لا يجوز لهم دخول الحرم ولا
اجتياز ولا استيطان انا قاله الشيخ رة وبه قال الشافعي احمد لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام لقوله تعالى وان خففتم عليه يريدون بئس الخلق عن الحرم ولقوله تعالى
مسحان الذي سرى بعبد ليل من المسجد الحرام وقال ابو حنيفة يجوز له دخول الحرم والافامة فيه مقام المسافر ولا يستوطنه ويجوز لهم دخول الكعبة لان
المنع من الاستيطان لا يمنع الدخول والصرف كالحجاز ولا يستدل بحجج استيطان الحجاز على المنع من دخول الحرم بل استدلالا لاية على التخيير وقوع
الفرق فيبطل القياس **اعرف هذا** فان قدم غير اهل الحرم منع من الدخول فان اهل الحرم الشراء منه خرجوا الى الحل واشترى منه ولو جاز
رسوله بعث الامام ثقة يجمع كلامه لو ائتمعت من اداء الرسالة الا ما شافته خرج اليه الامام من الحرم لسمع كلامه فان دخل بغيره من عالم اخر جازاه فلا فلو مرض في
الحرم نقله منه لو مات لم يدفن فيه بخلاف الحجاز فان دفن في الحرم قال الشيخ رة لا يثبت ويترك مكانه لعموم ورود منع البشرك قال الشافعي يثبت ويخرج الى الحل الا
ان يقطع ولو صالحهم الامام على خول الحرم بعوض قال الشيخ جاز ووجب عليه دفع العوض وان كان خليفة للامام ووافقه على عوض فاسد بطل المسمي وله جرة المثل
وضع الشافعي من ذلك كله وبطل الصلح قال فان دخلوا الى الكوفة الذي صالحهم عليه لم يرد العوض لانه حصل لهم ما صالحهم عليه فاما اوجب صالحهم عليه لانه
لا يمكنهم الرجوع الى عوض المثل فزعم المسمى ان كان الصلح فاسدا ولو وصلوا الى بعض ما صالحهم على خوله اخرجهم وكان عليهم العوض بقدره ولو صالح الامام
الرجل والمرأة على الدخول الى الحجاز بعوض جاز لان المرأة كالرجل في المنع ولو صالح المرأة على سكين في الاسلام غير الحجاز بعوض لم يلزمها
ذلك لان لها المقام فيها بغير عوض بخلاف الحجاز **مسألة** المسجد الحرام لا يجوز لشركى حربى خوله اجماعا لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم
هذا واما مساجد الحجاز غير الحرم وسائر المساجد بالبلدان فتحكمها واحد فذهب الى ما مية الى منعهم من الدخول فيها باذن مسلم وبغيره فنه ولا يحل للمسلم الاذن فيه
وهو احدى الروايتين عن احمد لانه مسجد فلا يجوز لهم الدخول اليه الحرم ولقوله تعالى جنبوا مساجدكم النجاسة ولان منعهم كان مشهورا دخل ابو موسى على عمر معه
كتاب حساب عملة ادع الذي كتبه ليقرأه قال انه لا يدخل المسجد قال لا يدخله قال لا نهض في ضحك وهو يدل على شهرته بينهم ولعدم اتفاقكم من حدث الجنباتة
والجنب والنفس هذه الا حداثا يمنع من المقام في المسجد فحدث الشرك اولك لانهم ليسوا من اهل المساجد ولان منعهم من الدخول فيه اذلال لهم وقد امرنا به قال
اكثر العامة يجوز لهم الدخول باذن المسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم انزل في شقيق المسجد وشدة ثمانية بن انا الحنفية في سارية من المسجد ولو سلم كان في صدر الاسلام وقد تو
من المشركين الى الامام انزلهم في فضول منازل المسلمين فان لم يكن جازان يزلهم في رة وضيافة ان كانت وان لم تكن اسكنهم في ائمة الدود والطرفان ولا يمكنهم
من الدخول في المساجد **مسألة** البلاد الذي يغذيها حكم الاسلام على ثلثة **احكامها** ما انشاء المسلمون واحداثوه واحتطوه كالبحر وبغداد
والكوفة فلا يجوز احداث كنيسة فيها ولا بيعة ولا بيت صلوة للكفار ولا صومعة راهبا اجماعا لقول بن عباس ايما مصر مصر العرب فليس احداث بيت فيه بيعة
ما كان قبل ذلك فتح على المسلمين ان يقرهم في حديث اخر ايما مصر مصر العرب فليس للبحر ان يبنوا فيه بيعة فلا يضر بواقية نافوسا ولا يضر بخر او لا يتخذوا
فيه خنزير او لا يربوا المسلمين ولا يملكهم فلا يجوز ان يبنوا فيه مجامع الكفر ولو صالحهم على التمكن من احداثها بطل العقد فاما ما وجد من البيع والكنائس في هذه البلاد
مثل كنيسة الروم في بغداد فانه كانت في قريضة اهل الذمة فاقرب على حالها او كانت في ربة فاتصل بها عمارة المسلمين فان عرف احداث شيء بعد بناء المسلمين و
عمارهم نقض **الثاني** ما فتح المسلمون عنوة وملك المسلمين قاطبة فلا يجوز ايضا احداث كنيسة ولا بيعة ولا صومعة راهب ولا بيت صلوة للمشركين لا مباحا
ملك المسلمين واما ما كان موجودا قبل الفتح فان هدمه المسلمون وقت الفتح لم يجر استبداده ايضا لانه بمنزلة الاحداث في ملك المسلمين وان لم يهدموه قال
الشيخ رة لا يجوز ابقاؤه وهو احدى قولى الشافعي لان هذه البلاد ملك المسلمين فلا يجوز ان تكون فيها بيعة كالبلا التي انشاءها المسلمون والثانية

والله اعلم

فقال عمر

من اهل الذمة

يجوز ابقاؤها القول بن عباس ايمام مصر من العجم ففتح الله على العرب فقتلوه فان العجم ما في عهدهم وكان الصلح ففتحوا كثيرا من البلاد عنوة فلم يهدوا واثبتوا
 من الكتابين لحصول الاجماع عليه فانها موجودة في بلاد المسلمين من غير تكبير **الثالث** ما فتح صلحا فان صلحهم على ان الارض لهم باخذ منهم الخراج عليها
 فيها يجوز اقرارهم على بيعهم وكذا بيعهم وبسوت غير انهم وبجمع عبادتهم واحداث ما شاؤوا من ذلك فيها واقتاوه واظهروا الخوف فيها والخنازير وضرب الناقوس و
 الجهر بقراءة التوراة والاحجيل لان ذلك لهم وانما يمنعون من الاشياء السابقة من الزنا واللواط بالمسلمين واقتان المسلمين عريضة قطع الطريق وليلوا عين
 المشركين واعانهم على المسلمين وان صلحهم على ان تكون الارض للمسلمين ويودون الجزية لينا بكمهم فيها فالحكم في البيع الكايس على ما يقع عليه الصلح فان شرطنا
 لهم اقرارهم على البيع والكتابين على احداث ذلك انشاء جاز لا نه اذا جاز ان يصالحهم على ان يكون الارض باجمعها لهم جاز ان تكون بعض الارض لهم بطريق
 الاول ان شرطنا عليهم ان لا يحدوا شيئا ويجزوا بها جاز ذلك ايضا ولو لم يشرط شيئا لم يجز لهم تجديدها لان الارض للمسلمين واذا شرط عليهم التجديد والحد
 فينبغي ان يبين مواضع البيع والكتابين في بلاد التي احداثها الكفار وحصلت تحت يدهم فان اسلم اهلها كالمدينة واليمن فحكمها حكم القسم الاول
 وان فتح عنوة او صلحا فقد تقدم **هذا** فكل موضع لا يجوز لهم احداث شيء فيه الا حدوا جاز ففضة تجزئة كل موضع لهم اقراره لا
 هدمه فلو انهم همل يجوز اعادة تروى الشيخ فيه قال الشافعي يجوز لهم اعادة تروى به قال ابو حنيفة لا نعم يقرن عليها وبنوا لها كاستدامتها ولهذا يجوز تشييد
 حيطانها ورم ما تشعت منها ولا نافرناهم على التفتية فلو منعناهم من العمارة لحزبت قال بعض الشافعية لا يجوز لهم ذلك عن حمد وايتان لانه احداث
 للبيع والكتابين في دار الاسلام فلم يجز كما لو ابتداء بناؤها ولقول النبي لا تبني الكنيست دار الاسلام ولا يجز ما غربت منها بخلاف ما ما تشعت ولا نه ابقاء واستدامة
 وهذا احداث **مسألة** ظهر من هذا الاتفاق على جوازهم ما تشعت مما لم ابقاؤه واصلاحه هل يجب اخفاء العمارة للشافعية وجهان احدهما عند
 الجواز وبه قال ابو حنيفة واحمد لان الكنية بمقابلة لهم فلم يصرف في مكانها واذا جازنا لعمارة ما يمكن لهم توسيع خطها لان الزيادة كنيسته جديدة متصلة بالاول
 وهو صحيح وجهي الشافعي والثاني الجواز **مسألة** دور اهل الذمة على اقسام ثلاثة **احدها** دار محدثة وهوان بشري عرصة ليستأنف فيها بناء
 فليس له ان يعلو على بناء المسلمين اجاءا لقلوبه ولا يعلو ولا يعلو عليه لانه يشتمل على اطلاقهم على عورات المسلمين وعلى استكثارهم وازديادهم عليهم ولتشتا
 قول الجواز والمراد ان لا يعلو على بناء جيرانه دون غيرهم وللشافعي قوله لا يجوز ان يطيل بناء على بناء احد من المسلمين في ذلك البلد ولا فرق بين ان يكون
 في الجدار معدلا وفي غاية التخصيص ثم المنع بحق الدين لاخص حق الجار حتى يضمن ان يضمن الجار هل يجوز ان يساوي بناء المسلمين قال الشيخ لا ليس له ذلك
 بل يجب ان يقصر عنه لقوله الاسلام يعلو ولا يعلو عليه لا يتحقق علو الاسلام بالمساواة ومنع من مساواتهم للمسلمين في اللباس والركوب فكذلك اهلنا وهو
 احدهما وجهي الشافعي والثاني الجواز لعدم الاستطالة على المسلمين وليس بجدة لا مانعها المساواة في اللباس والركوب وحينئذ التميز فكذلك اهلنا لان علو الاسلام
 لا يتحقق معها ولو كان اهل الذمة في موضع منفرد كطرف بلدة منقطع عن العمارات فلا يمنع من رفع البناء وهو احد وجهي الشافعية والثاني المنع كما يمنعون من
 ركوب الخيل **الثاني** دار متباعدة لهما بناء ورفع فانها تترك على حالها من العلو وان كانت في المسلمين لانه هكذا ملكها ولا يجب هدمها لانه اهلها وانما
 بناها المسلمون فلم يعلو على المسلمين شيئا وكذا لو كان للذمة ارض عالية فاشترى المسلم دارا الى جانبها فاصغر منها او بنى المسلم دارا الى جانبها فاصغر فانه لا يجب على
 الذمة هدم علوه اما لو اهدمت ارضها العالية فاراد تجديد هلم بجعله العلو على المسلم اجاءا لا المساواة على الخلاف وكذا لو اهدم ما على منها وارفع فانه
 لا يكون له عار منه تشعت منه شيء ولم يهدم جاز له رمة صلاحه لانه استدامة وابقاء لا تجديد **الثالث** دار محدثة وحكمها حكم المحدثات وقد تقدم

لا يقع على الجواز
 على السقوط ببقاء الكنية
 باقيا لعمارة لبلدة ولو اهدمت الكنية فقد تمس الحاجة الى بقاء دار الجوار
 باقيا لعمارة لبلدة ولو اهدمت الكنية فقد تمس الحاجة الى بقاء دار الجوار

فان قيل

كتاب الجهاد

العهد بها ولا ينقض قيام عليها بموجب فعله من حدا وتغير فان قتل الذي لقتله مسلما او زناه وهو محصن فهو يبرأ من الرضا بقوله على الحكم بالانقضاء للشافعية
وجهمان واما ذكر الرسول كسوء اذ جاهدوا به فلكل افعية فيه طريقان احدهما انه ينقض العهد به بخلاف كالفال لان ما يجب شرطه عليهم اذ خالفوه
انقض العهد اظهرها عندهم ان الزنا بالمسلمة وبجح الخلاف فيه وطعنهم في الاسلام وفي القرآن كذا ذكرهم الرسول بالسوء وقال بعضهم ان ذكر النبي بسوء يقتله
او يتدين به بان قال انه ليس برسول وانه قتل اليهود بغير حق ونسب الكذب ففيه خلاف وما ذكره بما لا يعتقد ولا يدين به كما لو نسب الزنا او طعن في نسبه
ينقض به العهد سواء شرط عنهم الكف عنه او قال اخرون ان الخلاف فيما اذا طعنوا بما لا يدينون به اما ما هو مرقضية بينهم فلا ينقض العهد باظهار خلاف
ومن هذا القبيل قولهم في القرآن انه ليس من عند الله وذكر الله تعالي كذا ذكر رسول الله بطريق الاول لكن جعلوا اظهر الشك في قوله انه ثالثا لمعتقد في المسيح عليه السلام
الخروج والخبر برقوله لا ينقض ما مع ان جميع ذلك يتضمن ذكر الله تعالي بالسوء ولا يستقر ذلك الا على ان السؤل الذي يتدينون به لا ينقض العهد به **مسألة** حيث حكى
بانقضاء العهد بل بغيره الما من الشافعية قولنا احدهما انه لا يملكه خلاوا الاسلام بامان فيبلغون الما من كمن دخل بامان صبي واصحها عندهم المنع بل يتخير الامام
فمن انتقض عهده بين القتل والاسترقاق والموت والفداء لانه كافر امان له كالحرب بخلاف من امنه صبي فانه يعتق لنفسه اما ما ذهبنا فيه من وجوب الانتفاض
القولان فيما اذا انتقض امان بغير القتال فاما اذا نصبوا القتال صاروا حربا في الاسلام فلا بد من مصلحتهم **البحت الخامس من المهادنة مسألة**
المهادنة والمواطنة والمعاهدة الفاظ مترادفة معناها وضع القتال وترك الحرب مدة بعوض وغير عوض وهي جائزة بالنقض لاجماع قال الله تعالي براءة من الله ورسوله
الى الذين عاهدتم من المشركين قال تعالي فاموا اليهم عهدهم الى مدتهم وقال تعالي وان جنحو اليكم فاجنحوا اليهم وصالح رسول الله سبيل بن عمر بن الخطاب ببيعة على وضع القتال
عشر سنين والاجماع واقع عليه شدة الحاجة اليه **والشرط** في صحة عقد المهادنة امور اربعة **الاول** ان يتولاها الامام او من ياذن له لانه من الامور العظيمة
لما فيه من ترك الجهاد على الاطلاق وفي جهة من الجهات لانه لا بد فيه من عناية مصلحة المسلمين والنظر في الامام هو الذي يتولى الامور العامة هذا اذا كانت المهادنة
مع الكفار مطلقا ومع اهل اقليم كالهند والروم ويجوز لوالي الاقليم المهادنة مع اهل قريته او ببلدة فانه في ذلك الاقليم الحاجة وكانه ما دون فيه يتقوض مصلحة الاقليم
التي عبق للمهادنة واحد من المسلمين لم يصح فان دخل قوم من مهادنتهم دار الاسلام بناء على ذلك العقد لم يقر ولو لم يقر الحقون ما منهم لانهم دخلوا على اعتقاد
امان **الثاني** ان يكون للمسلمين اليه حاجة ومصلحة ما الضعفاء عن المقاتلة فينظر الامام قوتهم واما الرجاء اسلام المشركين واما البذل الجزية منهم والقيام
احكام الاسلام ولو لم تكن هناك مصلحة للمسلمين بان يكون المسلمون قوة وفي المشركين ضعف فمختر قوتهم واجتماعهم ان لم يبادرهم بالقتال لم تجز مهادنتهم
بل يقاتلهم الى ان يسلموا او يبذلوا الجزية ان كانوا اهل كتاب قال الله تعالي فلا تقهوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلون ولا تطلب الكفار الهدنة فان كان فيها مضرة
على المسلمين لم تجز اجابته وان لم تكن لم تجز الاجابة ايضا ويجهد الامام ويحافظ على الصلح من الاجابة والترك فيفعله بخلاف الجزية فان الاجابة فيها واجبة
الثالث ان يخلو العقد من شرط فاسد وهو حق كل عقد فان عهدها الامام على شرط فاسد مثل ان يشترط رد النساء او مهورهن او رد السلاح للمأخوذ
منهم او دفع المال اليهم مع عدم الضرورة الداعية الى ذلك وان لم تقض الهدنة متى شاء او يشترط رد الصبيان والرجال وان لا يزع اسراء المسلمين من ايديهم او
اليهم المسلم الذي اسره وانك منهم او شرط ترك مال مسلم في ايديهم فهذا الشرط كلها فاسدة يفسد بها عقد الهدنة كما يفسد عقد الزمة باقرار ان الشرط
الفاسد به مثله ان يشترط عدم التزام احكام المسلمين في اهل الزمة واظهار الخور والخوار او باخذ الجزية باذل ما يجب عليهم او على ان يقتلوا بالجماع
او يدخلوا الحرم ويجوز على من عقد معهم الصلح بطلان العقد **الرابع** المدّة ويجب كمال المدّة التي يهادنهم عليها فلا يجوز له مهادنتهم مطلقا لانه يقتضي التأييد
والتأييد باطل الا ان يشترط الامام الخيار لنفسه النقض متى شاء وكذا لا يجوز المدّة مجعولة وهذا احد قول الشافعية والثاني انه اذا هادن مطلقا نزل الاطلاق
عند ضعف المسلمين على عشر سنين واما عند القوة فتقولان احدهما انه يحل على اربعة اشهر تنزلا على الاول والثاني على سنة تنزلا على الاكثر واعترضه بعضهم
بانه لا يجوز الهدنة مع القوة الى سنة بل اقل من سنة **مسألة** اذا كان للمسلمين قوة وراى الامام المصلحة في المهادنة هادن اربعة اشهر فادون اجماعا قال الله
تعالى فيمحو في الارض اربعة اشهر ولا يجوز ان يهادن لانهما مدة الجزية ولا يقر الكافر سنة بغير جزية وفيما بين الاربعة اشهر السنة للشافعية قولان الجواز لانها
مدّة تقصر عن مدة الجزية كالاربعة واصحها عندهم المنع لان الله تعالي امر بقتل المشركين مطلقا واذن في الهدنة اربعة اشهر واما اذا كان في المسلمين ضعف فانه
يجوز الزيادة على السنة بحسب الحاجة الى عشر سنين فان رسول الله هادن قريشا بالحد بدينه عشر سنين وكان قد خرج ليعتمر ليقابل وكان بمكة مستضعفا
فادان يكثر واظهر من بمكة اسلامه قال الشعير لم يكن في الاسلام فتح قبل صلح الحديبية ولا يجوز الزيادة على عشرة سنين عند الشيخ وابن الجبند وقال
الشافعية فان انقضت الحاجة الزيادة اسنانف عقد او قال ابو حنيفة اجد لا تقدر الزيادة بعشر بل يجوز بحسب ما يراه الامام في العشر فجاز في الزيادة عليها
كعقد الاجارة ولا بأس به وعلى الاول لو صالح على اكثر من عشر سنين بطل الزيادة خاصة وصح في العشر وهو احد قول الشافعية والثاني بطل العقد بناء على
تفريق الصفة **مسألة** اذا كان في المسلمين قوتهم لم يجز للامام ان يهادنهم اكثر من سنة اجماعا لقوله تعالي فاذا انسحق الشهر الحرام فقاتلوا المشركين حيث
وجدتموهم ويجوز الى اربعة اشهر فادون اجماعا وتردد الشيخ في اكثر من اربعة اشهر وقل من سنة ثم قال في الظاهر انه لا يجوز وللشافعية قولان واذ شرط مدة
معلومة لم يجز ان يشترط نقضها لمن شاء منها لانه يقضي الى ضد المقصود وهل يجوز ان يشترط الامام لنفسه ونها قال الشيخ وابن الجبند يجوز وبه قال
الشافعية لان النبي لما فتح خيبر غنوة بقي حصن منها فضاخوه على ان يقرهم ما اقرهم الله تعالي ففعل لانه عقد شرع لمصلحة المسلمين فليست مطان المصلحة
وقال بعض العامة لا يجوز لانه عقد لازم فلا يجوز اشتراط نقضه كالبيع ومنع الملازمة والحكم في الاصل فان العقود اللازمة عندنا يدخلها الخيار وهذا
نوع خيار اذا ثبت **هذا** فلو شرط الامام لهم ان يقرهم ما اقرهم الله لم يجز لا لقطع الوحي بعد النبي ويجوز ان يشترط ان يقرهم ما شاء **مسألة**
الهدنة ليست اجبة على كل نقض لكن اجابة لقوله تعالي وان جنحو اليكم فاجنحوا اليهم فاجنحوا اليهم في فعل ذلك برخصة قوله ولا تلحقوا باليدكم الى الملكة وما تقدم
وانشاء فانما حق بقاء الله تعالي شهيدا بقوله تعالي وفانا وفي سبيل الله الذين يقاتلونكم وكذلك فعل مولانا الحسين والقر الذين وجههم رسول الله الى هذا بل
وكانوا عشرة فقاتلوا حتى قتلوا ولم يغلب منهم احد الا حبسنا نة سر قتل بمكة ويجوز مهادنتهم على غير مال اجماعا وكذا على مال باخذ منهم اجماعا اما قوله

ويظهر المعلوم
فنادهم حتى كثر

اشكال اذا بدل

على مال يدفعه لهم فان كان ضرورة مثل ان يكون في ايدي المشركين اسير مسلم يستهان به ويستخدم ويضرب جازلا امام بذل المال واستنفاذه للمصلحة كذا
لو كان المسلمون في حصن وقد احاط بهم المشركون واشرفوا على الظفر وكانوا خارجين من المصير قد احاط بهم العدو وان كان منظر آجار بذل المال ان لم يكن
هناك ضرورة لم يجوز بذل المال بل يجب القتال هل يجب مع الضرورة بذل المال بمملكة الاخذ لا نه اخذ بغير حق ويجوز ان يهادنهم عند الحاجة على وضع شئ
من حقوق المسلمين في اموال المهادنين فكذلك الوراثة امام مع قوته على العدو ان يضع بعض ما يجوز تملكه من اموال المشركين بالقدره عليهم حفظ اصحابه
وتحررا من دواب الحرب جاز **مسألة** اذا عقد الهدنة وجب عليه حمايتهم من المسلمين اهل الذمة لانه منهم من هو في قبضة تحت يده كما آمن من يده ثم
فانتهى فائدة العقد لو ائلف مسلم اودى عليهم شيئا وجبت قيمته لا تجب حمايتهم من اهل الحرب لاحايته بعضهم من بعض لان الهدنة هي التزام الكف عنهم فقط
لا مساعدتهم على عدوهم ولو اغار عليهم قوم من اهل الحرب فسبواهم لم يجب عليه استنقاذهم قال الشافعي ليس للمسلمين شراءهم لانهم في عهدهم وقال ابو حنيفة
يجوز لانه يجب ان يدفع عنهم ولا يحرم استرقاقهم **مسألة** لو شرط الامام رد من جاء مسلما من الرجال فجاء مسلما فارادوا اخذه فان كان ذا عيشة وقوة
تحميه تمنعه عن الاقتنان والدخول في دينهم جاز رده اليهم ولا يمنهم منه عملا بالشرط وعدم الضرر عليه متحقق اذا التقدير ذلك بمعنى انه لا يمنهم من اخذه اذا جاوا
في طلبه لا يحرمه الامام على المضي معهم وله ان يامر في السر بالهرب منهم ومقاتلتهم وان كان مستضعفا لا يؤمن عليه الفتنة لم يجز اعادته عندنا وبه قال الشافعي وقال احمد
يجوز وهو غلط ولهذا لم يوجب على من له قوة اظهار دينه واظهار شعابه الاسلام المهاجرة عن بلاد الشرك واجباتها على المستضعف لو شرط في الصلح رد الرضا
مطلقا لم يجز لانه يفتناول من لا يؤمن اقتنانه ومن يؤمن ولو جاء صبي ووصف الاسلام لم يرد لانه لا يؤمن اقتنانه عند بلوغه وكذا لو قدم مجنون فاذا بلغ الصبر
اوافق المجنون فان وصفا الاسلام كانا من المسلمين وان وصفا الكفر كان كفرا لا يقر اهله عليه الزما الاسلام او الرد اليها منها وان كان مما يقر اهله عليه الزما
بالاسلام والخير والرد اليها منها ولو جاء عبد حركنا بغيره لانه قهر مولا على نفسه ولو جاء سيد لم يرد عليه لانه مستضعف يؤمن عليه الاقتنان ولا يرد
عليه قيمة وللشافعي رد القيمة قولان **مسألة** لا يجوز في النساء المهاجرات اليها عليهم مطلقا اجماعا لقوله تعالى اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات الي قولته فلا
ترجعوهن الي الكفار وسبب ذلك ان كل قوم بدت عقبه بن ابي معيط جاءت مسلمة فجاء اخوها يطلبها فانزل الله هذه الآية فقال النبي ان الله مع الصالحين **مسألة** اذا
عرفت هذا فلو صالحناهم على رد من جاء من النساء مسلمة كان الصلح باطلا والفرق بينهما وبين الرجل من وجوه **الاول** لا يؤمن ان يزوجهما وليها بكفا
فيها **الثاني** لا تؤمن لضعف عقلها من الاقتنان في نفسها **الثالث** عجزها عن الهرب لاجلها بنفسها لو طلبت فادخلت امرأة او صبيته مسلمة المحرم
من عند الكفار جاز لكل مؤمن اخراجها وتعين عليه ذلك مع المكنة لما فيه من استنقاذ المسلم **مسألة** اذا عقد الامام الهدنة اليوم فاما ان يشترط فيه ان لا
رد لمن جاء مسلما او يطلق او يشترط الرد فان شرط عدم الرد فلا رد ولا غرم وكذا لو خصص الميثاق بعدم الرد اطلق ولم يشترط الرد ولا عهده ثم جاء امرأة مسلمة
منهم وجاءت كافرة ثم اسلمت لم يخرجها اجماعا ثم ان جاء ابوها او جدوها او اخوها او احد اقاربها يطلبها لم تدفع اليه لقوله تعالى فلا ترجعوهن الي الكفار ولو طلب
احد منهن لم يدفع اليه لولا زوجها او وكيله يطلبها لم ترد اليه اجماعا وان طالب منهنها ولم يكن قد سلم اليها فلا شئ اجماعا ولو كان قد سلمه ما قد دفعه عند
علمائها وهو احد قولي الشافعي لقوله تعالى واتوهم ما انفقوا والمراد منه الصداق وايضا فان البضع متقوم وهو حق فاذ حلنا بينه وبين حقه لزمنا بذله اليه لثالث
لا رد وبه قال ابو حنيفة مالك واحمد والشافعي لان بضع المرأة ليس مال فلا يدخل في الامان ولهذا الوعد الرجل الامان لنفسه خل فيه ماله ولا يدخل فيه زوجته
وهو قياس ضعيف في مقابلة النص خصوصا مع تأكيد النص بعملة فانه رد من جاء مسلمة في صلح الحديبية فان شرط الرد بان جاء منهم اليهم لم يجب الرد
ورجى الغرم لما انفق من المهر وللشافعي قولان ايضا **مسألة** انما يجب ان يرد عليه ما دفعه من المهر لو قدمت المرأة الى بلد الامام او بلد خليفة وضع من
ردها فاما اذا قدمت الى غير بلدها وجب على المسلمين منع من اغتصابها لانه من الامر بالمعروف فان منع غير الامام وغير خليفة من دهاهم يلزم الامام ان يعطيهم
شيئا سواء كان المانع من دها العامة او رجال الامام لان البدل يعطيه الامام من المصالح ولا تصرف لغير الامام وخليفة فيه ولو سمي مهر فاسكها واقبها
ايها كحجر او خنزير لم تكن له المطالبة به لا بيمينه لانه ليس بمال ولا قيمة لانه شرعا والمعروف هو الذي دفعه الزوج من صداقها وهو قول اكثر الشافعية وقال بعضهم
المعروف الاقل من مهر مثلها وبذلك فان كان مهر المثل اقلا الزيادة كالوهوب ان كان المبدل اقل فهو الذي فاته عليه ولو لم يدفع الا بعضه يستحق الا ذلك
القدر ولو كان اعطاها اكثر مما اصدقها او اهدى اليها هدية وانفق في العرس او كرمها بمناجاة يجب له لانه يتطوع به فلا يرد عليه لان هذا ليس ببذل عن
البضع الذي جعل بينه وبينه انما هو هبة محضه فلا يرجع بها كما لا يستحق رد ما اطعمها **مسألة** لو قدمت مسلمة الى الامام فجاء رجل وادعى انها زوجته
فان اعترفت له بالنكاح ثبت ان انكوت كان عليه اقامة البينة شاهدان مسلمان عدلان ولا يقبل شاهد امرأتان ولا شاهد يمين لانه نكاح فلا
يثبت الا بذكرين فاذا ثبت النكاح بالبينة وباعترافها فادعى انه سلم اليها المهر فان صدقته ثبت له فان انكوت كان عليه البينة ويقبل فيه شاهد امرأتان
وشاهد يمين لانه مال لا يقبل قول الكفار في البايين وكثر وافان تكن له بينة كان القول قولا مع اليمين ولا يثبت الغرم بمجرد قوله دفعت اليها صدا
قها وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم لا يمين عليها لان الصداق على غيرها وقال بعضهم يتفحص الامام عن مهر مثلها وقد يمكن معرفته من تجار المسلمين الذين
دخلوا في الحرب من الاسارى ثم يحلف الرجل انه صدقته بذلك القدر وسلمه وقال بعض الشافعية لو ادعى الذفع وصدقته لم يعتمد على قولها ولا يجعل حجة
عليها وقال بعضهم اقراها بمثابة البينة **مسألة** لو قدمت مجنونة فان كانت قد اسلمت قبل جنونها وقدمت لم يرد مهرها لانها بحكم العاقله في وقت
بعضها وان كانت قد وصفت الاسلام واشكل عليها اهل كان اسلامها حال عقلها او جنونها فانها لا ترد ايضا لاحتمال ان يكون قد وصفت الاسلام وهي مجنونة
فان افاق فارت بالاسلام رد مهرها عليه وان اقرت بالكفر رد مهرها عليه وان اقرت بالاسلام ولم يجز عنها بشئ لم ترد عليه لان الظاهر انها اجاءت الى دار الاسلام
لانها اسلمت ولا يرد مهرها للشك فيجوز ان تقبض بقولها انها لم تزل كافرة فيروح فينبغي ان يتوقف عن رد مهرها حتى ان تقبض ويدين امرها فان افاق سئل
فان ذكرت انها اسلمت اعطى المهر ومنع منها وان ذكرت انها لم تزل كافرة عليه فينبغي ان يحال بينه وبينها حال جنونها لجواز ان يقبض فيصدها عن الاسلام في اول
زمان افاقها ولو جاء صبي ووصفت الاسلام لم ترد اليهم لثلاثيقتن عند بلوغها عن الاسلام ولا يجب المهر بل يتوقف عن رده حتى يبلغ فاذا بلغ و

فيما
لهم
تج

واقامت على الاسلام والمهر وان لم تقدم ردت هي وحدها وهو احد قول الشافعي لان اسلامها غير محكوم بصحة وان قلنا بصحة اسلام الصبي فظاهر فلا يجب مهرها
 لمجنونة اذا لم يعلم اسلامها حال فانها احوال جنونها فيحاط على حرمة الكلمة والثاني للشافعي انه يجب مهرها لان وصنها بالاسلام يمنع من مهرها فوجب مهرها كالباقي
 ثم فرق بينهما وبين المجنونة بان المنع في المجنونة للشك في اسلامها وفي الصغيرة لوصف الاسلام ومنع ذلك فان وصف الاسلام لا يحكم به فيها وانما منعناه منها للشك
 في ثباتها عليه بعد بلوغها فاذا بلغت فارتبنت على الاسلام ردناها وارزقنا وصفت الكفر ردناها **مسألة** لو قدمت امه مسلمة الى الامام صارت
 حرة لانها قدمت مولاها على نفسها فزال ملكه عنها كما لو قدم عبد حري سيدة الحرة فانه يصير حرا والهدنة انما تمنع من قبضة الامام من المسلمين واهل الذمة فان جاء
 سيدها يطلبها لم يدفع اليه لانها صارت حرة لانها مسلمة ولا يجب ايضاً رد قيمتها كالحرة في الاصل وهو احد قول الشافعي والثاني ترد قيمتها اليه لان الهدنة لفضة
 رد اموالهم عليهم وهذه من اموالهم فعلى هذا ترد على السيد قيمتها لا ما اشترها به فان جاء زوجها يطلبها لم ترد عليه ما مضى وان طلب مهرها فان كان حرار
 عليه ان كان عبد لم يدفع اليه المهر حتى يحضر مولاها فيطالب به لان المال قوله ولو حضر السيد ون العبد لم يدفع اليه شيء لان المهر يجب للحيلولة بينهما وبين الزوج
 فاذا حضر الزوج فطالب ثبت المهر للولي فغير حضورهما ما ولو اسلمت ثم فارقتهم قال بعض الشافعية لا تصير حرة لانهم في امان منها فاموالهم مخطورة علينا فلا
 يزول الملك عنها بالهجرة بخلاف ما اذا هارت ثم اسلمت فان الهدنة لا توجب ايمان بعضهم من بعض فجاز ان تملك نفسها بالقهر لم تعرض اكثر ثم لهذا التفصيل و
 الطلاق الحكم بالعتق وارسلت ثم فارقتهم لان الهدنة جرت معنا ولم يجر معها **اذا عرفت هذا** فنقول ان وجبا غرامة المهر والقيمة نظر فان حضر الزوج و
 السيد معا اخذ كل واحد منهما حقه وان اختلفا حمل انا لا نفرم شيئاً لان حق الردي مشترك بينهما ولم يتم الطلب فانفرم حق الطالب ان كل واحد من المحقر
 يقر عن الآخر وانفرم للسيدان تفرد بالطلب لا نفرم للزوج والفرق ان حق اليد في الامة للزوجة للسيد فانه لا يسافر بها واذا لم يفرق الزوج باليد لم يفرق
 طلبة على الاقران وللشافعية ثلثة احوال كالاختلاف ولو كان زوج الامة عبداً فلهما خيار الفسخ اذا عقدت فان فسخ النكاح لم يفرم المهر لان الحيلولة حصلت بالفسخ
 وان لم يفسخ غرم المهر لا بد من حضور السيد والزوج معا وطلب الزوج المرأة والسيد المهر فان اقرها اقلها لم يفرم لان البضع ليس ملك السيد والمهر غير مملوك للعبد
مسألة لو قدمت مسلمة ثم ارتدت فوجب عليها ان تثوب فان تفعل جلت بما وضرت وفات الصلوات عندنا وقتلت عند العامة على ما سبأ في فان
 جاء زوجها يطلبها لم ترد عليه نه حكم لها بالاسلام او لا ثم ارتدت فوجب حبسها او يرد عليه مهرها لان حلتا بينه وبينها بالحبس عند العامة ان جاء قبل القتل و
 عليه مهرها للحيلولة بينه وبينها بالقتل وان جاء بعد قتلها لم يرد عليه شيء لان ما حل بينه وبينها عند طلبة الومات مسلمة قبل الطلب فلا غرم لانه لا منع بعد الطلب
 وكذا الومات الزوج قبل طلبها لان الحيلولة حصلت بالموت لا الاسلام ولو ماتت احدى بعد المطالبة وجب المهر عليه لان الموت حصل بعد الحيلولة فان كانت
 هي الميتة رد المهر عليه ان كان هو الميت والمهر على ورثته ولو قتلت قبل الطلب فلا غرم كما لو ماتت وان قتلت بعده ثبت الغرم ثم قال الجويني ان الغرم على
 القاتل لانه المانع بالقتل فصل بعضهم بان من قتلها على الاتصال بالطلب حكم ما ذكره وان اقر القتل فقد استقر الغرم علينا بالمنع فلا اثر للقتل بعد في الحالة
 لاحق للزوج فيها على القاتل من القصاص والدية لانه لا يبرئها ولو جرحها جرحاً جرح قبل الطلب ثم طلبها الزوج وقد انتهت الى حركة اللذوب حين فهو كالطلب بعد الموت و
 ان بقيت فيها حياة مستقرة فالغرم على الجرح لان فواتها يستند الى الجرح لو في بيت حصول المنع من الحياة للشافعية وجهان اصحهما الثاني لا يسقط الغرم **المال**
 لو طلقها الزوج بعد قديمها مسلمة فان كان بائناً او خلعا قبل المطالبة لم يجب المهر اليه لان الحيلولة منه بالطلاق لا بالاسلام فقد تركها باختياره وان
 كان بعد المصالبة رد اليه لانه قد استقر المهر بالمطالبة والحيلولة وان كان رجعي لم تكن المطالبة بالمهر لانه لا يبرأها الى البيوتة ما لو راجعها فانه يرد عليه المهر
 المطالبة لان الرجعة في الرجوع وانما حال بينهما الاسلام ولو ملكها بشرط ان تطلق يفسخ على الفور فكما اطلاق البائن وقال بعض الشافعية انه لو طلقها رجعياً نحو
 المهر يجرد الطلب من غير رجعة لان الرجعة فاسدة فلا معنى لاشتراطه وهو ممنوع لظنهم الرجعة قصد الامساك وان كانت رجعة الكافر المسلمة باخله **مسألة**
 لو جابت امرأة مسلمة ثم جاء زوجها واسلم نظر فان اسلم قبل انقضائه عدها كان على النكاح لان امرأة مجوسية اسلمت قبل زواجها فقال على ان اسلم قال لا تقر
 بينهما ثم قال ان اسلمت قبل انقضائه عدها فاقبل ان اسلمت ثم اسلمت فانت خالصة من الخطاب **اذا عرفت هذا** فان كان
 قد اخذ مهرها قبل اسلامه ثم اسلم في العدة ردت اليه وجب عليه مهرها اليها لان استحقاق المهر انما كان بسبب الحيلولة وقد زالت لو اسلم بعد انقضائه
 لم يجع بينهما وبانت منه ثم ان كان قد طالب بالمهر قبل انقضائه عدها كان له المطالبة لان الحيلولة حصلت قبل اسلامه فان لم يكن طالب قبل انقضائه العدة لم تكن
 له المطالبة بالمهر لانه التزم حكم الاسلام المطالبة بمهر بعد البيوتة وحكم الاسلام يمنع من وجوب المطالبة في هذه الحالة **مسألة** كل موضع يجب فيه الرد فانه لا تاسلم
 بيجب اقل الامرين من المهر في العقد والقبوض فاذا كان المقبوض قبل المهر لم يجب الزيادة على ما دفعه لقوله نعم وانوهم ما انفقوا وان كان المقبوض اكثر كان
 الزيادة منه فلا يجب لها فان اختلفا في المقبوض كان القول قولها مع اليقين وعدم البيوتة فالشيخ زه فان اعطيناه المهر اذكرناه فقامت البيوتة بان المقبوض
 كان اكثر كان له الرجوع بالفصل وفي هذا الاطلاق نظر فانما لو دفعنا ما اعترفت به المرأة مع اليقين لم يكن له الرجوع بشئ بينهما **الاول** كل موضع حكنا
 به بوجوب المهر فانه يكون مريض مال المسلمين المعد للمصالح لان ذلك من مصالح المسلمين وللشافعية قولان احدهما محل الغرم من المهر المعد للمصالح والثاني ان كان
 للمرأة مال اخذ منها **الثاني** لو شرط في الصلح رد من جاء مطلقاً لم يصح على ما تقدم فاذا بطل لم يرد من جاء فانهم رجلا كان وامرأة ولا يرد البديل عنها بحال
 لان البديل مستحق بشرط وهو مفقود هنا كما لو جاء ناس من غير هدنة **مسألة** لو قدم اليها عبد فاسلم صار حراً فان جاء سيده يطلبه لم يجبه ولا رد ثمنه لانه
 صار حراً بالاسلام ولا دليل على وجوب ثمنه واذا عقد الامام الهدنة ثم مات وجب على من بعده من الائمة العمل بموجبها بشرط الاول الى ان يخرج مدة الهدنة ولا
 يعلم فيه خلافاً لانه معصوم فعل مصلحة فوجب على القيام بعده بقررها الى وقت خروج مدتها واذا انزل الامام على بلد وعقد معهم على ان يكون البلد لهم وبشرط
 ان يكون خراجها يكون بقدر الجزية ويلتزمون احكامنا ونجزيها عليهم كان ذلك جائزاً ويكون ذلك في الحقيقة جزية فاذا اسلم واحد منهم سقط عنه ما ضمن
 على ارضه من الصلح وصارت الارض عشيرة لان الاسلام يسقط الجزية ولو شرط ان ياخذ منهم العشر من دعوهم على ان يقر ذلك على اقل ما تنقضي المصلحة
 ان يكون جزية كان جائزاً فافعل في العشر لا يبق ما يوجب المصلحة من الجزية لا يجوز ان يعقد عليه ان اطلق ولا يغلب على طينة الزيادة ولا نقصان قال الشيخ
 اسلمت ثم اسلم لم يكن لهم

في المهر
 في المهر
 في المهر
 في المهر

في المهر
 في المهر
 في المهر
 في المهر

كتاب الجهاد

الظاهر من المذهب جواز الان من فرض الامام فاذا فعله كان صحيحا لانه معصوم **مسألة** اذا عقد الهدنة ما زاد في الهدنة المدة او التزام المال او غيرهما لم يضر وجب نقضه لكن لا يجوز اغتيالهم بل يجب انذارهم واعلامهم اولا واذا وقع صحيحا وجب الوفاء بالكف عنهم الى بقضاء المدة او صدور خيانتهم منهم تقضى الانتفاض ولو عقد نائب الامام عقدا فاسدا كان على من بعده نقضه فالعقد الشافعي ان كافيته من طوبى الاجتهاد لم يفسخ وان كان بنص او اجماع نسخا ويغني للامام اذا عاهد ان يكتب كتابا يشهد عليه على عقد الهدنة ليعمل به من بعده ولا بأس ان يقول فيه لكم دة الله و دة رسوله و دة مقي و دة ماض بنقض العهد وقاتلو المسلمين او اوعينا عليهم او كاتبوا اهل الحرب باخبارهم وقتلوا مسلما واخذوا مالا فنادى انتقض عهدهم **البحث السادس** في تبدل اهل الذمة بينهم ونقض العهد **مسألة** اذا انتقل من الجذبة كاليهودي الضرافي والجوسية دين يقره اهل الجذبة كاليهودي يصير نصرانيا او مجوسيا او بالعكس لعلمنا قوله ان احدهما لا يقبل منه ذلك لا يجب قتله بل يجوز اقراره بالجذبة لان الكفر كالملة الواحدة والثاني لا يقره ومن يدعي انهما قاتلوه ولقوله نعم ومن يتبع غير الاسلام دينه فلو يقبل منه فعلى الاول قال الشيخ لو انتقل الى بعض المذاهب قرى على جميع احكامه ان انتقل الى الجوسية قتل لا يجرى انا على اصلنا لا يجوز مناكحتهم بحال ولا اكله بايهم ومن اجاز اكله بايهم من اصحابنا ينبغي له ان يقول ان انتقل الى اليهودية او النصرانية كذا نتيجة وان انتقل الى المجوسية لا تؤكل ولا تسامح قالوا فلو لا يقر على ذلك هو لا قوى عندي فانه يصير مرتد عن دينه **قال** ثانيا قلنا لا يقر عليه في شيء بظنا منهم من يقول ان بطالب الاسلام لا غير لا عترف بسلطان ما كان عليه ما عدا دين الاسلام باطل فلا يقر عليه منهم من يقول ان بطالب الاسلام او بدنه الاول وقوى الشيخ رة الاول فعليه ان يرجع الى بينه الاول قتل لا يفقد في ارض الجذبة من تقوية اهل الحرب لو انتقل من لا يقر على دينه الى دين من يقره اهل عليه كالوثني ينتقل الى اليهود او النصر او قوى ثبوت الخلاف السابق في لو انتقل الذي الى دين لا يقره اهل عليه لو يقره اجماعا وما الذي يقبل منه قبل لا يقبل منه الاسلام وقواه الشيخ للامة والجذبة وقيل يقبل منه الاسلام والدين الذي كان عليه ان ينتقل من دين يقره اهل عليه الى لا يقره اهل عليه فيقبل منه واستبعد ابن الجيند وقال لا يقبل منه الاسلام لانه بدخوله فيها لا يجوز اقراره عليه قد اناج دة صار حكمه حكم المرتد في يقبل منه الاسلام والرجوع الى بينه الاول او الانتقال الى دين يقره اهل عليه لان الادب ان الخالفه للدين الاسلام ملة واحدة لان جميعها كفر وهو الاظهر عند الشافعية قال الشيخ رة واما اولاده فان كانوا كافرا اقروا على دينهم ولم يحكم نفوسهم وان كانوا اصغارا نظروا في الام فان كانت على دين يقره اهل عليه بيد الجذبة او ولد الصغير في دار الاسلام سوامانت الام او لم تكن وان كانت على دين لا يقره اهل عليه كالوثنية وغيرها فانهم يقرن ايضا بالناس من الذمة والام لا يجب عليها القتل **مسألة** اذا عقد الامام الهدنة وجب عليه الوفاء بما عقده ما لم ينقضوها بخلاف فعله لقوله نعم وفوا بالعقود وقال نعم واتوا اليهم عهدهم الى مدتهم وقال رسول الله من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد عقده ولا يجلها حتى ينقضها وادها او يبدلها على سواء ولو شرع المشركون في نقض العهد فان نقض الجميع وجب قتالهم لقوله نعم فاستقاموا لكم فاستقيموا لهم وان نقض بعض نظر فان انكر عليهم الباقون يقولون وفعلنا غرضنا لهم او سلوا الى الاسلام باناسكون لفعلهم مقيمون على العهد كان العهد باقيا في حقه وان سكتوا على ما فعل الباقون ولم يوجد انكار ولا ترى من ذلك كانوا كلهم ناقضين للعهد لان سكوتهم دال على الرضا به كالعقد بعضهم الهدنة وسكت الباقون دل على رضائهم كذا هنا فان نقض الجميع عزهم الامام ودينهم واغار عليهم وبصير اهل حرب البر لم عقد هدنة وان كان من بعض غير الامام الناقضين دون الباقين على العهد لو كانوا متميزين امرهم الامام بالتمييز لباخذ من نقض ولو لم يميزوا فمن اعترف بانه نقض قتله ومن لم يعترف بذلك لم يقتله وقبل قوله الهدنة معرفة الامم ولو نقضوا العهد ثم نابوا عنه قال ابن الجيند ارى القول منهم **مسألة** لو خاف الامام من خيانة المهادين وعذرهم بسبب اماره دلته على ذلك جاز له نقض العهد قال الله نعم واما تخاف من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء يعني عليهم بنقض عهدهم حتى تصيرت وهم سواء في العلم ولا يكفي وقوع ذلك في قلبه حتى يكون عن اماره دلته على ما خافه لا ينتقض الهدنة بنفس الخوف بل لا امام نقضها وهذا بخلاف الذي اخيف من خيانة فان عقد الذمة لا ينتقض بذلك لان عقد الذمة يعقد بحق اهل الكتاب لهذا يجب على الامام احبايتهم عليه عقد الهدنة والامان لمصلحة المسلمين لا لحقهم فافترقا ولا عقد الذمة اكد لانه عقد معاوضه وموثق بخلاف الهدنة والامان ولهذا لو نقض بعض اهل الذمة وسكت الباقون لم ينتقض عهدهم ولو كان في الهدنة انتقض لان اهل الذمة في قبضة الامام ولا يخشى الضرر كثير من نقضهم بخلاف اهل الهدنة لان الامام يخاف منهم الغارة على المسلمين والضرر الكثير **مسألة** اذا انتقضت الهدنة تخوف الامم وينبذ اليهم عهدهم ردهم الى ما امنهم وصاروا حرا فان لم يجرعوا عن حصنهم جاز قتالهم بعد البند اليهم لانهم في امنهم كما كانوا قبل العقد وان كانوا قد توافوا في جوف عسكر المسلمين ردهم الامام الى ما امنهم فعليه ان يردهم اليه لان كان خيانة من المسلمين والله لا يجب الخائن فان ازال عقد الهدنة نظر فيما زال به فان لم يقض مثل في وجوب حق علي بن ابي طالب عينا او يخبرهم بخبر المسلمين ويطلعهم على عوراتهم رده الى ما امنهم ولا شيء وان كان يوجب حقا فان كان لادى قتل نفس او اذلا فقال استوف في ذلك منه وان كان الله نعم محضا كحد الزنا والشرب قيم عليه ايضا عندنا خلافا للعامة وان كان مشتركا كالسرقا قيم عليه عندنا وللغامة قوله **مسألة** اذا عقد الامام الذمة للمشركون كان عليه ان يذب عنهم كل من لو قصد المسلمين لومة ان يذب لو عقد الهدنة لقوم كان عليه ان يكف عنهم كل من يجري عليه حكمهم من المسلمين واهل الذمة وليس عليه ان يذب عنهم اهل الحرب لا بعضهم عن بعض والفرق ان عقد الذمة يقتضي جري احكامنا عليهم فكانوا كالمسلمين والهدنة عقد امان لا يقتضي جري الاحكام فافترض ان ما من من جنته من يجري عليه احكام الامام دون غيره فان شرط الامام في عقد الذمة ان لا يدفع عنهم اهل الحرب فان كانوا في سبط بلاد الاسلام كالعراق او في طرف بلاد الاسلام كان الشرط فاسدا لانه يجب عليه ان يمنع اهل الحرب من دخول بلاد الاسلام فلا يجوز ان يشترط خلافه وان كانوا في ارض الحرب بين الاسلام ودار الحرب كان الشرط جائزا لعدم تقصيرهم في اهل الحرب من دار الاسلام **قال** ثانيا قلنا ان قصد اهل الحرب لم يدفعهم عنهم حتى مضى حول فلا جنة عليهم لان الجذبة تستحق بالدفع فان سباهم اهل الحرب فعليه ان يرد ما سبى منهم من الاموال لان عليه حفظ اموالهم فان كان في جملته خرا وخزير لم تلزمه استعادته لانه لا يحل اساءته واذا اغار اهل الحرب على اهل الهدنة واخذوا اموالهم وظفر الامام باهل الحرب استنقذ اموال اهل الهدنة قال الشافعي يرد بها الامام عليهم وكذا اذا اشترى مسلم من اهل الحرب ما اخذوه من اهل الهدنة وجب رده عليهم لانه في عهد من فلا يجوز ان يملك ما سبى منهم كاهل الذمة وقال ابو حنيفة لا يجب ما اخذوه من اهل الحرب من اموالهم لانه لا يجب عليه ان يدفعهم عنهم فلا يلزم رده ما استنقذ

منع من اهل الجذبة

عن

منهم كالوغار اهل الحرب على اهل الحرب قول ابي حنيفة فيه قوة مسئلة

منهم كالوغار اهل الحرب على اهل الحرب قول ابي حنيفة فيه قوة مسئلة
انوا برفاض العهد وان لم يعلموا فكذلك الحكم ولا يقابلون الا بعد الاذار للشافعية وجهان والاولى انهم يعلمون ان خيانة لا تنقض العهد الا اذا كان المانع به مما
لا يشك في مصادره للمدنة كالقتال فاما من دخل اربابا من اهل المدينة فلا يغال وان انتقض عهده بل يبلغ الماس ولو نقض السوق العهد ولم يعلم الرئيس الاشراف
بذلك حمل النقض في حق السوق وعدمه لانه اعتبار بعقدهم فكذلك انتقض وجهان ولو نقض الرئيس واشنع لا يباع وانكروا نقض الانتفاض في حقهم لكان
قوله ان احدهما الانتفاض لا يبرأ من العقد في حق المتبوع فلا يبيع في حق التابع هذا حكم نقض عهد المدنة واما نقض الدنة فنقضه من البعض ليس بنقض من الباقي وقد
سلف الفرق والمعتبر في ابلغ الكافر الماس ان يمنع من المسلمين ويلحقه بابل الكفر لا يلزم الحاقه ببلده الذي يسكنه فذلك الا ان يكون بين اول بلاد
الكفر وبلده الذي يسكنه بلد المسلمين يحتاج الى المرور عليه اذ اهادى الامام تضعف خوف ثم زال الخوف وقوى المسلمون وجب البقاء عليه لقوله تعالى فانما هو اليهم
عهدهم الى مدتهم وان كانت المدة عشر سنين ويجب على الذين هادىهم الكفر عن بيع القبول والعمل في حق المسلمين وبذلك الجبل منهما ولو كانوا يكرهون المسلمين
فصاروا يهينونهم او يضيفون الرسل ويصلونهم فصاروا يقطعونهم او يعطون كتاب الامام فصاروا يستحقون برفاضهم وانما كانوا يخطبون برفاضهم
عن سببهم فان اعتذروا بما يجوز قبول مثله قبله وان لم يذكر واعتذرهم بالرجوع الى عادتهم فان امتنعوا اعلمهم بنقض العهد ونقضها عند الشافعية
وسبب سؤل الله بنقض العهد من الكافة عند الشافعية خلافا لابي حنيفة فيها مسئلة لو كان تحت كفر وشرك وجات فاسلم هاجرا وجاء الزوج
يطلب من امر باختيار اربع منهن ويعطى مهورهن سواء اختار اكثر منهن او اقل وسواء اختار منهن من قبله او من بعدهم فانما الاختيار من قبله
اليمن شيئا لم يرجع بشئ ولو جاءت مستولدة فهي كامة ولما المكاتبه فان افترق الحال عتقها فكذلك تبطل المكاتبه الا ان يبيع على كتابها فان اريد مال الكاتبة
عتقت بالمكاتبه قال الشافعي للسيد الولاء فان عجزت عن رقت حبسها اخذ من مال الكاتبة بعد سلامها من ضمانها ولا يجب منه ما اخذ قبل الا سلاما
لو عتقها المدنة بشرط ان يرد من جاءه من قبله ويسلمه اليها ويجب عليهم الوفاء بما التزموه فان امتنعوا كان ناقضين للعهد وان عقدوا بشرط ان لا يردوا من جاءهم
ففي الجواز شك الشافعي قوله ان اشهرها الجواز لان النبي شرط ذلك في ما ذكره بشرط الثاني المنع لاعلا الاسلام واما حكم المرتدين حكمهم وقال بعضهم
الشرط يصح في عقد الرجال والنساء كما لو شرط من جاءه فاسلم لان الايضاع يخطأ له او يجرى على الكافر من الردة ما يجرى على المسلم فان اوجبت الردة فالتكليف
عليهم التمكن والتخليع دون التسليم وكذا الحكم بوجوب المهادنة من غير عرض لرد من ارتد بالثمن والاثبات وحيث لا يجب عليهم التمكن ولا التسليم فاعلم
من ارتد من لبناء المسلمين وقبلة من ابد من يقيم ولا يلزمهم عزم من ابد من الرجال الاحرار ولو عاد المرتد الى الاسلام لم يرد له المهر ورد له القيمة لان الرقيق يبيع بقبلة
يصير ملكا لهم والنساء لا يصرن زوجات وحيث يجب التمكن دون التسليم فكذلك لا يرد من عتقهم سواء وصلوا الى المملوكين او لم يصلوا وحيث يجب التسليم فليست
الغرم بغيره الا مكان فان فات التسليم بالوث فاعلم وان مهرها فظن ان مهرها بقية القدية على التسليم فلا يفرمون او بعد ما يفرمون ولو هاجر من لبناء النساء
امره منهم مسلمة وطلبها زوجها وجاءتهم امرة من امرة لا يفرمون لزوج المسلم المهر لكن بقوله واحدة واحدة وتبطل المهر فاسلموا وبلغ الامام المهر الى الزوج
المرتدة ويكتب الى عيهام ليدفع مهرها الى زوج المهاجرة المسلمة هذا ان نشأوا في القدر ولو كان مهرها جرة اكثر من مقدار مهر المهاجرة الى زوجها والباقي
لان زوج المرتدة وبهذا المقاصد فشر اكثر الشافعية قوله نعم وان فاتكم شئ من اوجكم الى الكفار فعاقبتم فانوا الذين ذهبوا وراهم مثل ما انفقوا ولو قال زوج
المسلمة لا ذنب لي في الخلق المرتدة بدار المهادنين فلم تمنعوا حقك اليس لك حق على قبايس عواض المثلقات وانما يفرم لك بحكم المهادنة واهل المهادنة في موجب
المهادنة كالتخص الواحد **المبحث السابع** في الحكم بين المعاهدين والمهادنين **مسئلة** اذا تحاكم لبناء اهل الدنة بعضهم منع بعض بخير الحكم بين
الحكم بينهم على مقتضى حكم الاسلام وبين الاعراض عنهم وبه قال مالك لقوله نعم فان جاءك فاحكم بينهم واعرض عنهم ولقول الباقر ان الحاكم اذا اناه اهل التورينة
واهل الانجيل يتحاكون اليه كان ذلك الى ان شاء حكم بينهم وان شاء تركهم ولا يفرم الا يعقدان صحة الحكم فاشبهوا المسلمين وقال المرتضى يجب الحكم وللشافعي قوله ان
لقوله نعم وان احكم بينهم بما انزل الله ولا ملل للوجوب لان دفع الظلم عنهم واجب على الامام والحكم بينهم دفع لذلك عنهم فلم يفرم كالمسلمين وابتدأ الخصم القياس باطل
لان المسلمين يعقدون صحة الحكم ولو تحاكم البنادي مع مسلم او مسلمان مع وجب على الحاكم ان يحكم بينهم بالجماع لا يوجب على الامام دفع بعضهم عن بعض بخلاف اهل
الدنة لان اهل الدنة اكرهت فانهم يكونون دار الاسلام على التاميد **مسئلة** اذا استدعى احد الخصمين الى الامام اعلاه على الاخر في كل موضع يلزم الحاكم الحكم
بينهما فاذا استدعى خصمه عليه الخصم الى مجلس الحكم لان هرون بن حنيفة قال الصادق رجلان من اهل الكتاب يهوديان ونصرانيان بينهما خصومة فنقض بينهما
يؤح حكمهما فاقبى الذي قضى عليه ان يقبل و سال ان يرد الى حكم المسلمين ويجوز ان يحكم بينهم ان يحكم بينهم المسلمين لقوله نعم فان حكمت فاحكم
بينهم بالقيسط وقال نعم وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تبلغ احوالهم ولو جاءت منسية تستدعي على زوجها الذي طلاقا وظهرا واوبلاء تجوز في الحكم بينهم والرد الى
اهل نخلهم ليحكموا بينهم بمذهبهم فان حكم بينهم حكم الاسلام وبمقتضى الظاهر من ان يفرها حتى يكفر لا يجوز له ان يكفر بالصوم لا ثقاره الى نية القرية ولا بالقبول
لثوقه على ملك المسلم وهو لا يتحقق في طرفة الان بسلم في هذا او يفرها بل لا طعام **مسئلة** يجوز للمسلم اخذ مال من مضاربة ولا يكره ذلك لان المسلم لا ي
يقصر الا في ما يبيع ويكره للمسلم ان يدفع الى المشرية ما لا مضاربة لان الكافر قد يتصرف بما لا يبيع في الشرع فان فعل صح الفراض وينبغي له ان يدفع اليه المال ان
يشترط عليه ان لا يتصرف بما لا يبيع في شرعنا شرط عليه لك فاتباع خروا وخروا فالشر باطل سواء ابتاعه بعين المال او في الدنة لانه خالف الشرط ولا يجوز
لان يقبض الثمن فان قبض الثمن ضمنه وان لم يشترط عليه ذلك بل دفع المال اليه مطلقا فاتباع ما لا يجوز ابتاعه فالبيع باطل فان دفع الثمن فعليه الضمان
ايضا لانه ابتاع ما ليس بمباح عندنا واطلاق العقد يقتضي ان يبدع لو لم يبدع فان خالف ضمن فان باع المضارب بض المال فان علم بالمال انه تصرف في
مخطور او خالط مخطور لم يجز له قبضه كالواحد المظن بخير جنديا وان علم انه عين المباح قبضه ان شك جاز على كراهته ولو اكرى نفسه من ذبيح فان كانت
الاجارة والذمة صح لان الحق ثابت في ذمته وان كانت معينة فان استاجر لخدمته شهر او بئى له شهر او صح وتكون اوقات العبادة مستثناة منها **مسئلة** لا
لوفعل الذي لا يجوز في شرع الاسلام ولا في شرعهم كالزنا واللواط والسفوف والقتل والقطع كان الحكم في ذلك الحكم بين المسلمين في اقامة الحدود ولا يفتي
في غير ذلك

ما يملكه رب المال

كتاب الجهاد

عقدوا الذمة بشرط ان يجري عليهم احكام المسلمين وان كان ما يجوز في شرعهم كشر الخمر وكل لحم الخنزير ونكاح المحارم لم يتعرض لهم ما لم يظهره لاننا نفهم عليه ترك الشر لم يكن لهم عقد الذمة وبذلوا الجزية على هذا فان اظهره ذلك اعلنه منهم الامام واجتمعوا على اظهاره قال الشيخ وقد روى صاحبنا انه يقيم عليهم الحد بذلك وهو الصحيح ولو جاء نصراني باع من مسلم خرا او اشترى منه خرا بطلناه بكل حال تقابضا ولا بد من الثمن الى المشتري فان كان مسلما استرجع الثمن واوقنا الخرا لاننا لا نقضي على المسلم بحد الخمر وجازا واقنا لان الذي عصى باجر اجها الى المسلم فيعاقب باقرتها عليه وان كان المشتري المشرك ردنا اليه الثمن ولا نأمر الذي يرد الخمر بحد عرقها لانها ليست كاللذية تمنع الشراء من شراء المصاحف غير ذلك لان فان اشترى لم يصح البيع وقال بعض الشافعية عليه السلام ويلزم البيع الاول بالنسبة لعظام القرآن قال الشيخ وكذا حكم الدفاتر التي فيها احاديث رسول الله وانا في السلف فاذا يملكون والاقوى عنده الكراهة ما كتب النخوة واللغة والشعر بها في الادب فان شراها جاز لهم اذ لا حرة لها **مسألة** لو اوصى مسلم لم تصح الوصية لان الشريك لا يملك المسلم وقال بعض الناس تصح الوصية وتلزم برفع اليد عنه كالوالتبا في فعل هذا الواسم وقبل الوصية صح وملكه بعد موت الموصي وعلى الاول لا يملكه وان اسلم في حق الوصية وقعت الاصل بالجلد لو كان العبد مشركا فاسلم العبد قبل موت الموصي لم يملكه لان لا يتبار في الوصية بحال للزوم وهي حالة الوفاة وعلى القول الثاني يملكه ويرفع يده عنه ولو اوصى الذي يدينه كنيسته ببيع او موضع عبادة لم تصح لانها معصية وكذا الواسم ان يساجر حذنا للبيعة والكنيسة ويعمل صلبا او يشتري في صافه وقف عليها ولو اوصى الذي يدينه كنيسته بغيرها المارة من اهل الذمة ومن غيرهم او وقفها على كنيستها او جعل اجرها للنصارى جازت الوصية لان نزولهم ليس بمعصية الا ان يبنى لصلواتهم وكذا لو وصى للوصيان بشئ صح الوصية لجواز صدقة التطوع عليهم ولو اوصى ان يكون لنزول المارة للصلوة فيه قيل تبطل الوصية في الصلوة وتصح لنزول المارة فتبطل كنيسته بنصف الثلث لنزول المارة خاصة فان لم يكن ذلك بطلت الوصية وقيل تبقى الكنيسته لثلث يكون لنزول المارة وتنبهون من الاجتماع للصلوة فيها ولو اوصى بشئ نكث به التورته والا بخيل والزبور وغير ذلك من الكتب القديمة بطلت الوصية لانها كتب محرقة مبدولة منسوخة وخروج رسول الله من التورته صلى الله عليه وآله فخرج يد غيره فقال ما هي من التورته فغضب عليه وضاها من يده وقال لو كان موسى وعيسى حين لما وصيها الا انما عي **اذ ثبت**

هذا ما ذهب اليه
الشافعية

مصباحا او
بشيء

هذا فانه يكره للمسلم اجرة رم ما يتهدم من الكنائس والبيع من بناء ونجار وغير ذلك ليس محرما **الفصل السادس** من قال اهل البغي الاصل في ذلك قول الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحو بينهما فان بعدنا احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله قبل وردت في طائفتين من الانصار وقع بينهما فلما نزلت قرأها عليهم رسول الله فاقبلوا وليس فيها تعرض للخروج والبغي على الامام ولكن اذا امرنا بقتال طائفة بقتل طائفة اخرى فلتن بقتال الذين بغوا على الامام الى ان يفتيوا الى امر الله والى المراد بالباغ في عرف الفقهاء المخالف للامام العادل الخارج عن طاعة بالامتناع عن اداء ما وجب عليه بشرائط الاتية وسمى باغيا اما بالخاوة الحد المرسوم له البغي مجاوزة الحد وقيل لا نه ظالم بذلك البغي الظلم قال الله تعالى ومن يغيب عليه ظلم وقيل الظلم الاستعلاء على الامام من قولهم بغى الشيء اطماعه طلبه **مسألة** قال اهل البغي واجب بالانحياز والاجماع قال الله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله قبل وردت في طائفتين من حمل علينا السلاح فليس منا ومن طريق الخاصة قول علي ع الفصال قتال الان قال اهل الشريك لا ينبغي عنهم حتى يسلموا او يؤذوا الجزية عن يدهم صاغرون وقال اهل البغي لا ينبغي عنهم حتى يفتيوا الى امر الله او يقتلوا ولا خلاف بين المسلمين كانه في وجوب جهاد البغاة وقد فاضل على ذلك اهل البصرة يوم الجمل عاتشه وطلحه والزبير وعبد الله بن الزبير وغيرهم وهم لنا كاثرون الذين يابعوه ونكثوا ببيعة فاضل اهل الشام معوية ومن تابعه هم الفاسطون اي الجابرون وفاضل اهل المهاد الخوارج وهم المارقون وقد اخبره رسول الله فقال تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين قال الشيخ وهؤلاء كلهم عندنا محكوم بكفرهم لكن ظاهرهم الامانة وعند الفقهاء انهم مسلمون لكن فاضلوا الامام العادل فان الامامة كانت لعلي ع بعد عثمان عندهم والاصل في ذلك ان الامانة عندنا من شرايط الايمان فلا يستحق الثواب الدائم الا به **مسألة** قد جرت العادة بين الفقهاء ان يذكر الامانة في هذا الموضع ليعرف الامام الذي يجب اتباعه بصيرة الانسان باغيا بالخروج عليه ولما من علم الفقهاء بل هي من علم الكلام فلما ذكر كلاما مختصرا فنقول يشترط في اتمام امور ان يكون مكلفا فان غير مكلف لا يفتي عليه خاصة فكيف على الامانة بانه ان يكون مسلما يرعى مصلحة المسلمين والاسلام ويحصل الوثوق بقوله ويصح الركون اليه فان غير المسلم ظالم وقد قال الله تعالى ولا تكونوا الذين ظلموا ان يكون عدلا لما تقدم فار القاسطون ظالم ولا يجوز الركون اليه المصير في قوله للمني عنه في قوله ولا تكونوا الذين ظلموا ولا ان القاسطون ظالم فلا يبال مرتبة الامانة لقوله لا يبال عما ذكرنا الظالمين **مسألة** ان يكون حرا فان العبد مشغول بخدمته موكلة لا يفرغ للنظر في مصالح المسلمين ولا ان الامانة رياسة عامة والعبد مريض وهي من المناصب الجليلة فلا يليق به **مسألة** ان يكون ذكرا اليها لا يمكن من مخالطة الرجال يتفرغ للنظر في امارة ناقصة العقل وان يكون عالما بالعرف الاحكام ويعلم الناس فلا يفوت الامر بالاستفتاء والمراجعة ان يكون شجاعا يفر بنفسه ويحارب الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحضى بضيعة الاسلام **مسألة** ان يكون راي كفاية لا افتقار قيام نظام النوع اليه **مسألة** ان يكون صحيح السمع والبصر والنطق ليقدر من فصل الامور وهذه الشرايط غير متخلف بها **مسألة** ان يكون صحيح الاعضاء كاليد والرجل والاذن وبالجملة

فمن كان
مجتهدا

اشترط سلامة الاعضاء من نقص يمنع من استيفاء الحركات وسرعة النوازل وهو في قول الشافعية وان يكون من قريش لقوله الامانة من قريش وهو ظاهر قول الشافعية وخالف فيه الجويني مع انه لا خلاف ان ابا بكر اخير على انصار يوم المبيعة بذلك خذت الصحابة بعده فالت الشافعية فان لم يوجد في قريش من يستجمع الصفات المعيرة لضبط كفاية فان لم يوجد فرجل من لد اسمعيل وهو باطل عندنا لان الامانة عندنا محصورة في الاثني عشر عليهم السلام ما ياتي ثم ان قريشا والاضرب كانه بن خزيمة بن مدركة فعلى قولهم اذ لم يوجد قريشي ينبغي نصب كفاية وينبغي ان يرد الم يوجد كفاية في نصب خزيمة كذا يرتقى الى اب بعد اب الى ان يفتي الى اسمعيل فان لم يوجد من لد اسمعيل من يصح كذلك قال بعضهم بولي جرجي وبقولهم اصل العرب فيهم تروج اسمعيل **مسألة** ان يكون من قريش او من قريش او من قريش فان لم يوجد جرجي فرجل من قريش استحق كنيسته ان يكون لها شمشا عندهم **مسألة** يجب ان يكون الامام معصوما عند الشيعة لان المقصود لوجوب الامانة ونصب الامام جواز الخطاء على الامة المستلزم لاختلال النظام فان الضرورة فاضية بان الاجتماع عظيمة التنازع والتعاليق فان كل واحد من بني النوع يشي ما يحتاج اليه بغضب على من يراجه في ذلك تدعو شهوته وغضبته الجور على غيره فيقع من ذلك الخرج والرجح ويختل امر الاجتماع مع ان الاجتماع ضروري بنوع الانسان فان كل شخص لا يمكنه ان يعيش تلك المدة فاذا لم يمكنه ان يعيش تلك المدة فليقتصر على جماعة يتعاونون ويتشاركون في تحصيلها فيفرغ كل واحد منها الصاحبة عن وحد لا يفتقر الى غداء وملبس وسكن وكلها ضاعفاته لا يمكن ان تصدر عن واحد الا في ضده لا يمكن ان يعيش به

ذلك فتم النظام بمعاوضة على عمل ومعاوضة على اجرة فلم يذوق الانسان مدنى الباع فلا بدح من سلطان فامر مطاع نافذ الامر متميز عن غير من في النفع ^{لنفسه} وبغيره
مفوض اليه لا وقع المحذور ولا الى العامة لذلك بقى بل يكون مرعيا لله ثم لا يجوز وقوع الخطاء منه لا لوجوب ان يكون له امام اخر وبسلسل فلماذا وجب ان يكون
معصوما ولا نهى فاما وجب علينا طاعة في مثال وامره ولقوله نعم يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وذلك عام في كل شئ فلو لم يكن
معصوما لجاز ان يامر بالخطا فلا وجب علينا اتباعه لزم الامر بالصدق وهو محال وان لم يطل العمل بالنصر يجب عندهم ان يكون معصوما من اول امره لا كمن
عمله عند الناس لولا ^{فيهم} ان يكون معصوما عليه من الله نعم او من النبي او من ثبوت امامته بالنصر فيها لان العصمة من الامور الخفية التي لا يمكن الاطلاع عليها فلو لم
يكن معصوما عليه لزم تكليف الايطاق والنصر من الله نعم يعلم اما بالوحي على نبيه او بخلق معجزة على يد عقيب دعائه يد ان يكون افضل اهل زمانه لتحقيق القيمة الامامة
عن غيره ولا يجوز عندنا تقديم المفضول على الفاضل خلافا لكثير من العامة للعقل النقل اما العقل فان الضرورة فاضية بتجربة ما النقل فقوله نعم ان يهدي الى الحق
احق ان يدين امره لا يهدي الى ان يهدي الى الحق فكيف يحكمون وهذه صيغة يجب من الله نعم رآه على شدة الانكار لا مستأثرة حققة نعم والافضلية تتحقق بالعلم والزهو
الورع وشرف النسب والكرم والشجاعة وغير ذلك من الاخلاق الجميلة في ان يكون منزها عن القبايح لذلك العصمة عليه لا نهى يكون مستحقا للاهانة والانكار عليه
فليست محله من قلوب العامة فبطل ما ذهبوا اليه من ان يكون منزها عن الالباب وغيره من صفات العامة في ذلك كله **مسألة** انما تتعقد الامامة بالنصر عندنا على ما سبق لا تتعقد
بالبيعة خلافا للعامة بامرهم فانهم اثبتوا امامة ابي بكر بالبيعة واقفوا على صحة الانقضاء بالنصر لكنهم جوزوا الانقضاء بامور ^{احد} **مسألة** البيعة واختلفوا في احد
الذين تتعقد الامامة في بعضهم فقال بعضهم لا بد من اربعة لان عهد الامامة اعظم خطر ام عند الجماعة وهذا العدد مقبى في الجماعة عند الشافعية ففى البيعة اولى قال
بعض الشافعية انه تكفى اربعة لان اكل نصب الشهادات قال بعضهم ثلثة لان ثلثة مطلق الجمع فاذا اتفقوا لم يجز مخالفة الجماعة وقال بعضهم اثنان لان اقل
الجمع اثنان وقال بعضهم واحد لان غير من الخطاب يابى ابا بكر ولا ثم وافقه الصحابة وقال بعضهم يعتبر اهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين
يهل حضورهم ولا يشترط اتفاق اهل الحل والعقد في سائر البلاد بل اذا وصل الخبر الى اهل البلاد البعيدة فعملهم الموافقة والمناقبه وعلى هذا فلا يتعين للاعتناء
عده بل لا يشترط العدد فلو تعلق الحل والعقد باحد مطاع كفت بيعة لانقضاء الامامة قالوا لا بد ان يكون الذين يبايعون بصفات اليهود حتى لو كان
واحد شرط ذلك فيه هل يشترط في البيعة حضور شاهدين وجهان للشافعية ويشترط في انقضاء البيعة ان يجيب الذين يبايعونه فان امتنع لم تتعقد **مسألة**
الامامة استخلاف الامام قبله وعهده اليه كما عهد ابو بكر الى عمر وانقضاء الجمع بينهم على جواز فالواو الاستخلاف ان يجعله خليفة في حياته ثم يخلفه بعد
موته ولو اوصى له بالامامة من بعده فيقول وجهان عندهم لانه بالموت يخرج الولاية فلا يصح منه تولية الغير ويشكل بان مرادهم يجعله خليفة في حياته ثم يخلفه بعد
فلا يكون عمدا اليه بالامامة او جعله اماما في الحال فهذا اما خلع نفسه واجتماع ما بين في وقت واحد وجعله اماما بعد موته وهذا معنى لفظ الوصية ولو
الامر شورى بين اثنين فضاء بعده كان كالا استخلاف الا ان المستخلف غير معين فيحتاج الى شاورهم واتفاقهم على جعل واحد منهم خليفة كقضية عمر حيث
الامر شورى في ستة ثم اختلفوا في انه هل يشترط في المولى شروط الامامة من وقت العهد اليه حتى لو كان صغيرا او فاسقا عند العهد لا عند موته ولو
لم ينصب اماما الا ان يبايعه اهل الحل والعقد وبعضهم لم يشترط ذلك لوعهده الى غايه مجهول الجوده لم يصح ولو كان معلوم صح فان مات المستخلف هو قاعا
بعد ان تقدم له اهل الاختيار فان بعدت غيبته استضر المسلمون بناخير النظر في امورهم اختيار اهل الحل والعقد نايبا له يبايعونه بالنسابة دون الخلافة
فاذا قدم انقرض النايب لو خلع الخليفة نفسه كالمومات فينتقل الخلافة الى ولي العهد على خلاف ويجوز ان يفرق بين ان يقول الخلافة بعد موته لفلان او
بعد خلعى اختلفوا في انه هل يجوز الى الولد والولد كما يجوز الى غيره فافعال بعضهم بالمنع كالتركيز والحكم لهما عندهم وقال آخرون بالفرق بين الولد والولد
لان الميل الى الولد اشد واختلفوا في ان ولي العهد لو اراد ان ينقل ما اليه لاية العهد الى غيره لم يجز لانه لما يجوز له النظر وتبث الولاية بعد موته المولى لوعهده
الى اثنين واكثر على الترتيب فقال الخليفة بعدى فلان وبعد موته فلان جاز وانتقلت الخلافة اليهم على ما رتب لومات الاول الثاني في حياته فهو **مسألة**
على خلاف لان المفهوم من اللفظ جعل الثاني خليفة بعد خلافة الاول ولومات الخليفة والثلثة احياء وصارت الخلافة الى الاول فاراد ان يعهد بها لغيره
في الاخرين فالظاهر الشافعي جواز لانه اذا انتهت الخلافة اليه صار ملك بها ويوصلها الى من شاء بخلاف ما اذا مات لم يعهد بها الى احد ليس لاهل البيعة
ان يبايعوا غير الثاني ويقدم عهد الاول على اختيارهم وليس لاهل الشورى ان يعينوا واحدا منهم في جوة الخليفة الا ان باذن لهم في ذلك فان خافوا ان
الا يبدوا اسناد نوه فان اذن فعلوا وان يجوز للخليفة ان ينص على من يجاز الخليفة بعد كما يجوز له ان يعهد الى غيره حتى لا يصح الاختيار من نص عليه كالا
يصح الاقلية من عهد اليه لانهما من حقوق خلافة واذا عهد بالخلافة الى غيره فالعهد موقوف على قبول المولى اختلفوا في وقت القبول فقول بعد موته
المولى لا نهى وقت نظره وقيامه بالامور والاصح عندهم ان وقته ما بين عهد المولى وموته وقيل اذا امتنع المولى من القبول فبايع غيره فكان له لا يولى كذا اذا جاز
الامر شورى في ثلثة القوم الاختيار **مسألة** في من عليه كانه ما جعل الامر اليهم **الثالث** القهر والاستيلاء فاذا مات الامام فتصدى للامامة من يستحق شر
من غير استخلاف وبيعة وقهر الناس لثبوته وجنوده انقذت الخلافة لا نظام الشمل بما فعل فلو لم يكن مستحقا للشرط بل كان فاسقا او جاهلا فلا شافعية
وجهان اظهرهما ان الحكم كذلك وان كان عاصيا بما فعل وهذا من غريب الاشياء ايجاب المعصية هذا كله ساقط عندنا لا باذنه ان الامامة لا تثبت الا
بالنصر لوجوب العصمة وان البيعة لا تصلح للتعين قال الله نعم ما كان لهم الحيرة والامر الثالث ابلغ في المنع والبطان **مسألة** في من يجتطاعة الامام عند
وعند كل احد وجب نصب الامام مالم يخالف المشروع وهذا القيد يقتضيه غيرنا حيث جوزوا امامة الفاسق لقوله نعم يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله و
اطيعوا الرسول واولى الامر منكم وقال نعم من نزع يده من طاعة امامه فانه ياتي يوم القيمة ولا حجة له ولا فرق عندهم بين ان يكون عادلا او جابرا ولا يجوز
عندهم نصب ما بين في وقت احد لما فيه من اختلاف الراى تفرق الشمل وجوزوا بواستحقاق الشافعية نصب ما بين في قديمين لانه قد يحدث في احد الاقلية
ما يحتاج الى نظر الامام ويقوم المقصود بسبب البعد فان عقدت البيعة لرجلين فالبيعتان باطلتان وان ترتبنا فالثالثة باطلة وينظر ان جعل الثاني

الحمد لله
في وجهه
روايتنا

الامر
في وجهه

کتابخانه

فصل فی بیان

ظنا

فصل في
الحوادث

لنا ظرهم فلبس حلة حسنة ومضى اليهم فقال هذا علي بن ابي طالب بن عم رسول الله وزوج ابنته فاطمة عليها السلام وقد عرفت فضله فاستنقون فالواثنا انه حكم في
 دياره وقاتل ولم يلبس فاما ان يقتل ويصلح لا يقتل ولا يلبس اذ احرمت اموالهم حرمت ماؤهم والثالث محي اسمه من الخلافة فقال ابن عباس ان خرج عنها رجعت
 اليه لو انهم قال ابن عباس ما قولكم حكم في دين الله نعمون الحكمين بينه وبين معوية وقد حكم الله في الدين فقال ان خفيته شقاق بينهما فابعدوا احكاما من اهلها وحكاما من
 اهلها وقال يحكم به واعدل منكم حكم في ارب قيمة درهم فبان بحكم في هذا الامر العظيم اولى فوجعوا عن هذا وما قولكم قتل لم يلبس فاليك لو كان معه فوقع في سهمه عاتيه
 زوج النبي فكيف يصنع وقد قال الله نعم ولا تنكحوا الزوجة من بعد ما بدا قالوا رجعتا عن هذا قال قولكم محي اسمه من الخلافة نعمون انهما وقتا الواقعة بينه وبين
 معوية كتب بينهما هذا ما وافق عليه علي معوية فالوا لو كنت امير المؤمنين ما نازعتك فحي اسمه فقال ابن عباس ان كان محي اسمه من الخلافة فقد محي رسول الله
 اسمه من النبوة لما فاض سبيل بن عمر بالحد يثبت كذب الكتاب على هذا ما فاض عليه رسول الله سبيل بن عمر فقالوا لو كنت نبيا ما خالفناك فقال النبي
 لعلي ما فعلت فقال علي ما ربه فاراه اباه فحاه النبي ما بصيغته قال استدعي اليه مثلها فخرج بعضهم وبقي منهم اربعة الاف لم يرجعوا فقال لهم علي ما فعلتم
مسألة ويجب قتال اهل البني على كل من نذر الامام لقتالهم عموما او خصوصا او من قبض الامام والثاخر عتبا لهم كسيرة ويجب على الكفاية اذا قام
 به البعض سقط عن الباقي ما لم يستنصه الامام على التقيين فيجب عليه لا يكتفي بقيام غيره كما قلناه في جهاد المشركين والفرار في حربهم كالفرا في حرب المشركين تجزئ
 مصابرتهم حتى يفيوا الحق ويرجعوا الى طاعة الامام او يقتلوا بغير خلاف ذلك فاذا رجعوا حرم قتالهم لقوله نعم حتى تفي الى امر الله وكذا ان القوا السلاح و
 تركوا القتال فالوا انهم موافاة فيجب قتالهم كان لهم فته رجعون اليها ولو استعان اهل البغي بغيرهم صديا لهم وعبيدا في القتال فقتلوا معهم اهل العدل
 قتلوا مع الرجال لان اهل العدل عليهم لان العادل يقصد بقتاله الدفع عن نفسه ماله ولو اراد ان ياتي قتل انسان كان له قتاله ما ودفعه ما عن نفسه وان
 على نفسه ما **مسألة** لو استعان اهل البغي باهل الحرب عقد لهم ذمة او ما ناعى هذا كان باطلا ولا ينعقد لهم امان ولا ذمة لان من شرط عقد الذمة و
 الامان ان لا يجمعون على قتال المسلمين فيقتل الامام واهل العدل المشركين مقبلين ومدبرين كالمقربين عن اهل البغي اذا وقعوا في الاسر تجزئ الامام بين الموت
 الفداء والاسترقاق والقتل وليس لاهل البغي ان يعرضوا لهم قاله الشيخ ربه مرجح انهم بذلوا لهم الامان وان كان فاسدا فلهذا كف عنهم لا عتادهم على قولهم
 لا مرجح صحة امانهم فان استعانوا باهل الذمة فقاتلوا معهم اهل العدل اسلم الامام وسالهم عن فعلهم فان ادعوا الشبهة المحتملة بان يدعوا الجهل
 واعتقاد ان الطائفة من المسلمين اذا طلبوا المعونة جاز معونتهم وادعوا الاكره على ذلك كانت منهم باقية وقبل قولهم ولم يكره ذلك نقضا للهدوء ان لم يدعوا
 من ذلك لا تنقض عهدهم وخرقوا الذمة وهو احد قول الشافعي انهم لو انقروا وقاتلوا الامام خرقت الذمة وانقض عهدهم فكذا اذا قاتلوا مع اهل البغي والثا
 للشافعي لا يكون نقضا لجهل اهل الذمة بالحق فيكون شبهة وليس حيدا لا عتادهم بطر الطائفتين **اذ اعرفت هذا** فانه يحجر قتالهم مع اهل
 من غير شبهة يجوز قتالهم مقبلين ومدبرين ولو اتلفوا اموالا ونفسا ضمنوها عندنا واما الشافعي احدث قوله فانه لا يجعل لا يجعل القتال نقضا فيكون
 حكمهم حكم اهل البغي قتالهم مقبلين ومدبرين واما ضمان الاموال فان اهل الذمة يضمنونها عند قول واحد واما اهل البغي فيقولون وفريقا من اهل
 ان اهل البغي شبهة ان اهل الذمة والثا في اسقطنا الضمان عن اهل البغي لئلا يحصل لهم نفقة عن الرجوع الى الحق واما اهل الذمة فلا يمتنع هذا البغي منهم واما ان
 فلا فرق بينهما في جوب الضمان عليهما وان استعانوا بالمسلمين انتقض امانهم وصاروا حرا بالامان لهم فان ادعوا الاكره قبل البينة لا يجزئ الدعوى بخلاف
 اهل الذمة لان الذمة اقوى حكما **مسألة** يجوز للامام ان يستعين باهل الذمة على اهل البغي ببر قال اصحاب الراي قال الشيخ ربه في المبسوط ليس ذلك
 وهو خلاف ما عليه اصحاب الشافعي خرج ذلك ايضا لان اهل الذمة يجوزون قتل اهل البغي مقبلين ومدبرين وذلك لا يجوز وهو ممنوع على ما ياتي تفصيله ام الو
 استعان من المسلمين بمن يري قتالهم مقبلين ومدبرين في موضع لا يجوز ذلك لا يجزئ الا ما يبر من احدهما فقد من يقوم مقامه الثاني ان يكون مع الامام قوة متى علم
 منهم قتالهم مدبرين كفهم عنه **مسألة** اذا فرق اهل البغي طائفتين ثم اقتتلوا فان كان للامام قوة على قهرها فعل لم يكن له معاونة احد منهما على الاخرى
 لان كل واحد على خطأ والاعانة على الخطاء من غير حاجة خطأ بل بقتالها معا حتى يعودوا الى طاعة وان لم يتمكن من ذلك تركها فايها هزمت الاخرى عاها الى الطاعة
 فارايب فائهم وان ضعف عنها وخاف من اجتماعها عليه جاز ان يضم احدهما اليه ويقصد كسرهما ومنعها عن البغي لا معاونة من يقاتل معها و
 ينبغي ان يعاون النبي الى الحق فربما ان هزمت التي قاتلها او رجعت الى طاعة كف عنها ولم يجزئ قتال الطائفة الاخرى التي ضمها اليه الا بعد اعانتها الى طاعة لان ضمها
 اليه مجزئ مجزئ ما نراه **مسألة** اذا لم يمكن دفع البغاة الا بالقتل وجب بالقتل بما يبع ثلثة كالنار والنخيق والتغريق لا القصد بقتالهم فلهذا جهم
 ورجوعهم الى الطاعة والنار هلكهم وتقع على المقاتل وغيره ولا يجوز قتل من لا يقاتل ولو احتاج اهل العدل الى ذلك اضطر اليه بان يكون قاتل اطاعهم البغاة
 من كل جانب خافوا اصطلامهم ولا يمكنهم التخلص لا برمي النار والنخيق جاز ذلك كذا ان رماهم اهل البغي بالنار والنخيق جاز لاهل العدل رميهم به **اذ اعرفت هذا**
 فلا اثم على قاتلي اهل البغي ان لم يندفعوا الا بالقتل لان الكفارة لا تسمى الا بالقتل لا بالقتل مباح الدم لقوله نعم فائهم التي تفي اذا لم يفتوا
 النفوس فالاموال بعد الضمان والقتل في من اهل العدل شهيد لا تسمى الا بالقتل لا بالقتل لا يفتن ويصلي عليه عندنا لانه شهيد معركة ابر
 بالقتال فيها فاشبهه معركة الكفار وقال الاوزاعي وابن المنذر يغسل ويصلى عليه النبي امر بالصلاة على من قال لا اله الا الله ونحن نقول بموجبه لان وجوب
 الصلاة على الشهيد ليس في الخبر الا بالقتل والتكفين **اذ ثبت هذا** فان ما يتلفه اهل العدل من اموال اهل البغي حال الحرب غير مضمون لانه
 ما مور بالقتال فلا يضمن ما يتولد منه ولا تعلم فيه خلا فان ابا بكر قال للذين قاتلهم بعد ما تابوا وندون قتلا ناولا ندون قتلا كرهنا ففرقتان من المسلمين
 ومبطله فلا يتوبان في سقوط التغريم كقطاع الطريق فاما ما يتلفه اهل العدل من اموال اهل البغي قبل الشروع في القتال وبعد تقضي الحرب فانه يكون
 مضمونا لانه ليس لاهل العدل ذلك فكان انما لا يغير حق فوجب عليهم الضمان ويحتمل ان يقال ان احتاج اهل العدل الى قتل والذات ما في تفرقهم وتبدل قتلهم
 جاز لهم ذلك ولا ضمان لاهل البغي مال اهل العدل ونفسه قبل الشروع في القتال وبعد تقضيها به يضمنه اجماعا واما ما يتلفه الباغي على العاد
 من مال ونفس حال الحرب يضمنون عليه عندنا بالغمرة والدية وهو قول مالك واحد قول الشافعي لقوله نعم وجزاء سيئة سيئة مثلها ولا يضمن اموال عتو

امير المؤمنين
 في قتال اهل
 من يبغي

في اذ اعرفت
 اهل البغي
 في بين

نکار الجهاد

و
ی
ب
ال
و
و

فیه فیض الالبانی
و فیض الالبانی
و فیض الالبانی

فخازم

مجلس

تقبل

و اما ملاقات

كتاب الحسب

في الحسب
منه
منه
منه

في كانه مباح له فلا يلزم ان ينصرف عنه ولا جل غيره وليس يجب ان لا ينصرف حفظ النفس فوجب كذا المضطر الى كل ميتة او نجاسة وشرب بخمر يجب عليه شئنا والحفظ
الرمق وهو واحد وجهي الشانف والثاني لا يجب ان يتوقى النجاسة وليس يجب ان لا النجاسة حكم شرعي قد عفي عنه فلا يئلف نفسه لذلك **الفصل السابع**
في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر **مسألة** الامر بطلب الفعل بالقول على جهة الاستعلاء والنهي بقتضيه لا يشترط العلو والمعرفة هو الفعل الحسن المختص بوصف
ذلك على جهة حسنة اذا عرف فاعله ذلك ودل عليه المنكر هو الفعل بغير ادعاء فاعله او دل عليه الحسب بالقدار عليه المكن منه ومن العلم بحسنة ان يفعله وايضا ما لم يكن
على صفة توتر في استحقاق الذم والقيح هو الذي ليس للممكن منه من العلم بغير ان يفعله والذي على صفة لها تأثير في استحقاق الذم والحسن شامل للمباح و
المندوب والواجب المكروه والقيح هو الحرام وقد يطلق في العرف الحسن على ما له مدخل في استحقاق المدح فيتناول الواجب المندوب خاصة **مسألة** في الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر فضل عظيم وثواب جزيل قال الله تعالى خير ما اخرج للناس تامرون بالمعروف ونهون عن المنكر وقال تعالى عن الذين كفروا من بني اسرائيل على
لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا يتتبعون عن منكر فلو فعلوا لبشر ما كانوا يفعلون وقال الصادق ع ان رجلا من ختم جاء الى
رسول الله فقال يا رسول الله اخبرني ما افضل الاسلام قال لا ايمان بالله قال ثم ما ذا قال صلة الرحم قال ثم ما ذا قال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال فقال
الرجل فاني لا اعمل في بعض الله عز وجل قال الشريك قال ثم ما ذا قال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال فقال
المنكر في قوله عن الذين كفروا الآية وقوله لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس قال ابو الحسن عليه السلام ههنا بالمعروف والنهي
عن المنكر وليستعملن عليكم شراركم فبدعوا خياركم فلا يستجاب لهم وقال الباقر ع ويل للقوم لا يدعون الله ولا امر بالمعروف والنهي عن المنكر وقال الصادق ع ما قد
انتم ناخذ ضعيفنا من قومي بالحققة غير مضيع وقال رسول الله لا يزال الناس بخيرا ما امر بالمعروف ونهى عن المنكر وتعاونوا على البر فاذ لم يفعلوا ذلك فزعت منهم
البركات وسلط بعضهم على بعض لم يكن لهم ناصر في الارض ولا في السماء وقال الصادق ع لقوم من اصحابه انه قد حق ان اخذ البر منكم بالسقيم وكيف لا يحق ذلك
وانتم يبلغكم عن الرجل منكم القبيح فلا تنكرون عليه ولا تحجروا ولا تؤذونه حتى يتركه **مسألة** المعروف قيمان واجب نذبا لاسر بالواجب واجب المندوب
نذبا ما المنكر ككل حرام فالنهي عنه واجب خلاف ذلك قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وقال خدا العنوا و امر بالمعروف
واعرض عن الجاهل **مسألة** قال الباقر ع يكون في اخر الزمان قوم يتبع فيهم قوم مراون يتعرون وينسكون حذباء سفهاء لا يوجبون امر بالمعروف والنهي عن المنكر الا
اذا امنوا الضر يطالبون لانفسهم الرخص المعاذير يفتنون زلات العلماء وفساد علمهم يقتلون على الصلوة والصيام وما لا يكملهم في نفس كمال اضر الله
سائر ما يعملون من اموالهم وابنائهم لرضوخها كما رضوا اثم الفريضة اشرفها ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة عظيمة بما تقام الفريضة هناك يتم غضبه
عليهم فبمعرفة قباية هذا البر في راحة الفجار والصغار في راحة الكبار ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر سبيل الانبياء ومنهاج الصالحين فريضة عظيمة بها تقام
الفريضة ناسن المذاهب محل المكاسب ترد المظالم وتقر الاوضاع ويتصرف من الاعداء ويستقيم الاسرافانكر وبقلوبكم والفظوا بالسننكم وصكوا بها جباههم ولا
تخافوا في الله لومة لائم فان اتفقوا الى الحق جمعوا ولا سبيل عليهم انما السبيل على الذين يظلمون الناس يبعون في الارض بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم هناك فاجد
بابا نكم وانفسوهم بقلوبكم غير طالبيين سلطانا ولا باعين مالا ولا سديدين بالظلم ظفر حتى يقبوا الى امر الله ويصوا على طاعة قال واوحى الله تعالى شعيب النبي
اني لعذب من قومك مثله الف اربعين الفا من شرارهم وستين الفا من خيائهم فقال يا رب هؤلاء الاشرار قال اخبرني فواوحى الله تعالى اليه ههنا اهل المعاصي
ولم يقضوا لغيري **مسألة** اختلف علماء ونا في جوبها فقال بعضهم انه علقى فانا كما نعلم رذ او ذيقه وفتح الظلم فعمل وجوب الامر بالمعروف والواجب وجوب النهي
عن المنكر والواجب قال بعضهم انه سمع من ابن النبی وقد دل السمع عليها كما تقدم ولو وجبا بالعقل لما ارتفع معروف لما وقع منكر وكان الله تعالى بخلا
بالواجب التالي بقية باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الامر بالمعروف هو العمل على فعل المعروف والنهي عن المنكر هو المنع فلو كانا واجبين بالعقل لكانا واجبين
كل على الله تعالى واجبا علقى فانه يجب على من حصل فيه وجه الوجوب لو وجبا على الله تعالى لا يرفع من الامرين واما باطلا فانهما فظاهرا اما الاول فلا يلزم منه الاجاء واما الثاني
فلا يلزم منه حكم يستحيل منه فعل القبيح والاخلال بالواجب يقال الاجاء وادعيتكم لو وجبا على المكلف ان الامر هو العمل على النهي هو المنع لا فرق بين صدورها
من الله تعالى والمكلف في اقتضاءها الاجاء وهو بطل التكليف لانقول منع المكلف لا يقتضي الاجاء لانه لا يقتضي الامتناع بل هو مقر في هو مجرى مجرى الحد وفي
اللطيفة ولهذا تقع القبايح مع حصول الانكار **مسألة** واختلف علماء ونا في وجوبها على الاعيان او على الكفاية فقال السيد المرتضى انها على الكفاية
وقال الشيخ زاهد انها على الاعيان لقوله ثلث من المعروف لثمنه عن المنكر وهو عام ونقول بموجب فان الواجب على الكفاية يخاطب به الكل ويسقط بفعل البعض **مسألة** في
السيد بان الفرض وقوع المعروف وانقاع المنكر في حصل اضرار القاطن لها عبثا **مسألة** شرط وجوبه اربعة **الاول** ان يعلم الامر والناهي المعروف
معروفا ومنكر لئلا ينلظ في امر بالمنكر وينهى عن المعروف **الثاني** ان يجوز تأثير انكاره فلو غلب على ظنه وعلم انه لا يؤثر لا يجب له امر بالمعروف والنهي عن المنكر و
شرط في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالبدن واللسان دور القلب فان الصادق لما سئل عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب هو على الامه جميعا قال لا يقتل
ولم قال انما هو على التقوى لطاع العالم بالمعروف من المنكر لا على الضعفة الذين لا يستندون سبيلا وقال الصادق ع انما يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر مؤمن فنبط
على الاستمرار او جاهل فيتعلم فاما صاحب سيف سوط فلا **الثالث** ان يكون المأمور والنهي مصر فلو ظهر منه الاقلاع سقط الوجوب لزوال علته **الرابع** ان لا
يكون في الانكار مفسدة على الامور ولا على احد من المؤمنين بسببه فلو لم تكن توجبه الضر الى الابد الى مال او الى احد من المسلمين سقط الوجوب **مسألة** في رتبة
الانكار وثلاثة بالقلب وهو يجب مطلقا وهو المراتب فانه اذا علم ان فاعله يترجى باظهار الكراهة وجب عليه ذلك وكذا وعرف انه لا يكتفي ذلك عرف الاكتفاء بنوع من
الاعراض عنه والهجور وجب عليه ذلك لقول الصادق ع في الحديث السابق وكيف لا يحق ذلك وانتم يبلغكم عن الرجل منكم القبيح فلا تنكرون عليه ولا تحجروا ولا تؤذونه
وحتى يتركه **الثاني** باللسان فاذا لم يترجى بالقلب لا عراض بالهجور انكر باللسان بارتبطه ويزجره ويخوفه ويتدرج في الانكار بالايسر من القول الى الاصعب
الثالث باليد فاذا لم ينفع القول والوعظ والشم امر ونهى باليد بان يضرب عليه ما القول الصادق ع ما جعل الله عز وجل لبط اللسان وكف اليد ولكن
جعلها ببطان معار وكفان معار ولو اقر الى الجرح والقتل قال السيد المرتضى يجوز ذلك بغير اذن الامام وقال الشيخ زاهد ظاهر مذهب شيو خا الامامية ان

ينبغي

اول

منه
منه
منه

هذا الجنس من الانكسار لا يكون الا لثلاثة اولها ان الامام في قوله وكان المتروك في مخالفة ذلك يقول يجوز فعل ذلك بغيره لان ما يفعل باذنه يكون مقصودا
وهذا بخلاف ذلك لانه غير مقصود وانما قصد المداخلة والمانعة فان وقع ضرر فهو غير مقصود وقد افنى الشيخ بذلك في كتاب النسيان **مسألة**
لا يجوز لاحد اقامة الحدود الا امام او من يرضى لافاقها ولا يجوز لاحد سواها اقامتها على حال وقد رخص في حال غيبة الامام ان يقيم الانسان الحد على مملوكه
اذ لم يخف ضررا على نفسه ماله وغيره من المؤمنين وامر بواقي الظالمين قال الشيخ رخص في حال الغيبة اقامة الحد على ولد وزوجة اذا امن الضرر ومنع لغيره من
ذلك في الولد والزوجة وسلم في العبد وفي رواية حفص بن غياث انه سأل الصادق ع من يقيم الحدود والسلطان والقاضي فقال اقامة الحدود والى من اليه الحكم
وهل يجوز للفقهاء اقامة الحدود في حال الغيبة جزم به الشيخان عمدا بهذه الرواية كما بان ان الفقهاء الحكم بين الناس فكان اليهم اقامة الحدود ولما في تعطيل الحدود
من الفساد وقد وى ان من استخلفه سلطان ظالم على قوم وجعل اليه اقامة الحدود جاز له ان يقيم ان يقيمها عليهم على الكمال ويعتقد انما يفعل ذلك باذن
السلطان الجور ويجب على المؤمنين معونته وتمكينه من ذلك ما لم يتعد الحق في ذلك ما هو مشروع شرعية الاسلام فان تعدى من اليه الحق لم يجز له القيام
بذلك ولا احد معونته على ذلك ومنع من ادريس من ذلك نعم لو خاف الانسان على نفسه من ترك اقامتها جاز له للفتنة ما لم يبلغ قتل النفوس فان بلغ الحال ذلك لم
يجز فعله ولا نفيته فيها على حال **مسألة** الحكم والفتيا بين الناس موطون بنظر الامام ولا يجوز لاحد التعرض له الا باذنه وقد فوض الامنة ذلك الى الفقهاء
شيعة الامامون المخلصين العارفين بالاحكام ومداركها الباحثين عن ما خالف شرعية الفقهين بنصب دلة والا مارات لان عمر بن خنظلة سأل الصادق
عن جلين من اصحابنا لكون بينهما منازعة في دين او ميراث فتحاكما الى الطاغوث والى السلطان ايجاز ذلك فقال من تخاكم الى الطاغوث تخكم له فانما باخذ
وان كان حقنا بنا لا نأخذ بحكم الطاغوث قد امر الله تعالى ان يكفركم كيف يشاء فان نظروا الى من كان منكم قد وى حديثا ونظروا حلالا وحرمانا وعرفا احكامنا
فلهذا بوابه حاكما فاني قد جعلته عليكم حاكما فاذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فاما بحكم الله استخف علينا راد على الله وهو على حد الشك بالله عز وجل وروى رد والرد علينا
ابو خديجة عن الصادق ع قال اياكم ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعرف شيئا قضائيا فانا جعلوه بينكم فاني جعلته قاضيا فتحا
اليه **اذ عرفت هذا** فينبغي لمن عرف الاحكام وما خالفها من الشيعة الحكم والافتاء وله بذلك اجر عظيم ما لم يخف ذلك على نفسه على احد المؤمنين
فان خاف شيئا من ذلك لم يجز له التعرض بحال **مسألة** لو طلب احد الخصمين المرافعة الى قضاء الجور كان متعديا للحق من تكاليف الامام لقول
الصادق ع في الصحيح بما مؤمن قد موني في حصة الى قاض و سلطان جابر فقصي عليه بغير حكم الله فقد شره في الاثم ويجب على من تمكن منع الطالب لقضاء الجور
ومساعدة غيره على المرافعة الى قضاء الحق بخلافه اذا ترفع الى الفقيه العارف بالاحكام الجامع لشرايط الحكم خفها من وجب عليه الحكم بينهما على مذهب الحق ولا يجوز
لان يحكم بما يخالف الحق من المذاهب لقوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وقول الصادق ع في الصحيح من حكم في ربهين بغير ما انزل الله عز وجل
فهو كافر بالله العظيم **اذ ثبت هذا** فلو اضطر الى الحكم بمذهب اهل الخلاف بان يكون قد اضطر الى الولاية من قبلهم ولم يتمكن من انفاذ الحكم بالحق جاز له ذلك
ما لم يبلغ الى الدماء فانه لا تفتية فيها ويجهدي في تنفيذ الاحكام على الوجه الحق ما امكن للضرورة الداعية ولقول ابن العابد بن ابي اكنتم في ائمة جوار فاقضوا في الامور
ولا تهمروا وانفسكم فتقتلوا وان تعاملتم باحكامنا كان خبركم **اذ ثبت هذا** فلو تمكن من انفاذ الحكم بالحق حكم بحكم اهل الخلاف كان انما ضامنا لان
علياء اشتكى عن عماره رسول الله فاذا على يصح فقال له النبي اجروا ام وجعيا على رسول الله ما وجعت جعنا اشد منه قال يا علي ان ملك الموت
اذ انزل ليقض روح الفاجر انزل معه سفودا من نار فيقبض روحه به فتعجز جهنم فاستوى على جالس فقال يا رسول الله اعد لي حديثك فقد انساني
ما قلت فلي يصيبني ذلك احدا من امك فقال نعم حكما جابرين واكل مال اليتيم وشاهد الزور **مسألة** يجوز للفقهاء الشيعة العارفين بمدارك
الاحكام الجامعين لشرايط الحكم الافتاء بين الناس ويجب عليهم ذلك حال غيبة الامام فاذا امنوا الضرر ولم يخافوا على انفسهم ولا على احد من المؤمنين قال
الله تعالى ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات الاية وقال تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون
وقال الباقر ع لعن رسول الله من نظر الى فرج امرأة لا تحل له ورجلا خان اخاه في امرته ورجلا احتاج الناس اليه لفقهه في العلم الرشوة **اذ عرفت هذا**
فانه يجب على المفتي الافتاء عن معرفة لا عن تقليد وانما يحل له الافتاء بعد المعرفة بالاحكام ومداركها والاصول والنحو الذي يحتاج اليه ذلك والفتنة المحتاج
اليها فيه لا يحل له الافتاء بغير علم لقول الباقر ع في الصحيح من في الناس بغير علم ولا هدى من الله لعنة ملائكة الرحمة وملائكة العذاب لحقة وزمن على يقين
ولو خاف على نفسه من الافتاء بالحق جاز له مع الضرر وخوفه الافتاء بمذاهب اهل الخلاف والسكران لا يجوزنا الحكم بمذاهب اهل الخلاف للضرورة فالا فتاء
اولي يجوز للفقهاء الحقان محبوبين للناس في الصلوات ويستحب ذلك استحبابا مؤكدا مع الامن وقد اختلف علماء وافي في جمعة حال الغيبة والامن والعلم من
الخطبتين على ما يسوغ مجوزه بعض علماء شافعية خرون ولا يجوز لاحد ان يعرض نفسه للثوب من قبل الظالمين الا ان يعلم انه لا يتعدى الواجب ولا يرتكب البصير
ويمكن من وضع الاشياء مواضع فان علم او ظن انه يحل الشيء من ذلك لم يجز له التعرض لذلك مع الاختيار فان اكره جاز له ويجهدي في تنفيذ الاحكام على ما
الحق ما امكن **الفصل الثامن** في روابط **مسألة** في فضل كثير وثواب عظيم قال سلمان سمعت رسول الله يقول باطيلة في سبيل الله
خير من صيام شهر وقيامه فان جرى عليه عمل الذي كان يعمل لجرى عليه زكاة الفيتان ومعنى الروابط الاقامة عند الثغر لحفظ بيضة الاسلام واقله ثلثة
ايام واكثره اربعون يوما فان زاد كان جهادا وثوابه ثواب المجاهد بن وقال احمد لا طرف له في القلة وليس حيدا لانه لا يصدق على المجاز في الثغر رابط ولقول الباقر
الصادق ع الروابط ثلثة ايام واكثره اربعون يوما فاذا جاز ذلك فهو جهاد والروابط حال ظهور الامام اشد استحبابا اما حال الغيبة فلا يذكروا ان كانت سبعة
لا انها لا تنظم قنابل حفظا واعلاما وفضل الروابط المقام باشد الثغور خوفا لشد الحاجة هناك وكثرة النفع بمقامه به فان رابط حال ظهور الامام باذنه
وسوغ له القتال جاز له وان كان مستترا ولم يسوغ له القتال ابتداء بل يمنع الكفار من الدخول الى دار الاسلام ويعلم المسلمين باحوالهم فان قالوا له جاز له
مقاتلتهم ويقصد بذلك الدفع عن نفسه عن بيضة الاسلام **مسألة** استحباب الرابطة بنفسه علامة فرسية مكره له نقل الذين يترددون الى الثغور خوفا
لجواز استيلاء الكفار عليهم وظفر العدو بالذاري النيران مع ضعفهم عن الحرب لو عجز عن الرابطة بنفسه بط فرسية علامة وجاريتها واعان المرابطين و

منه في كتاب النسيان

ذلك

قضا

نقال

بضم

نصيح

منه

الروابط

استحبابها

بل يجزى

كتاب الجهاد

لا سال المتقور ان يجتمعوا في الساجد للصلاة لانهم بما جاثم الكفار دفعه فخافوا بسبب كثرتهم ولستحب الحر في سبيل الله قال ابن عباس سمعت رسول الله يقول
 حين ان لا تمهما النار عين بكت من خشية الله وعين ابنت محسن في سبيل الله **مسألة** لو نذر المربطة وجب عليه الوفاء سواء كان الامام ظاهرا او قاه
 لان نذر في طاعة فيجب الوفاء به كغيره من الطاعات لان لا يبدل العبد بالقاتل ولا يجاهد في الادفاع عن الاسلام والنفس ليقول الصادق يربط ولا يقاقل فان خاف
 على نفسه الاسلام والمسلمين قاتل فيكون لنفسه للسلطان لان درس الاسلام درس نكر محمد رسول الله ولو نذر ان يصرف شيئا من ماله الى المربطين وجب
 الوفاء به سواء كان الامام ظاهرا او مستترا لان نذر في طاعة فوجب الوفاء به كغيره من الطاعات وقال الشيخ زرقان كان في حال ظهور الامام وجب الوفاء
 به والام يجب الا ان يخاف الشقة من تركه فيجب عليه حينئذ صرفه في المربطة واذ لم يخف صرفه في ابواب البر والبرية علي بن مزيار **مسألة** لو اجر نفسه
 بسبب عن غيره في المربطة وجب عليه الوفاء لانها اجارة على فعل طاعة فلم يمت كالجهاد ولا فرق بين ظهور الامام وغيبته قال الشيخ زرقان بذلك حال ظهور
 الامام واما حال غيبته فلا يلزم الوفاء بالعقد ويرد على المجرم اخذه منه فان لم يجده فعلى ورثته فان لم يكن له ورثة لزم الوفاء به والمعتد ما
 قلناه غير انه لا يقصد بالجهاد الدعاء الى الاسلام لانهم مخصوصون بالامام ونائبه بل يقصد الدفاع عن نفسه وعن الاسلام ومعنى
 قتل المربط كان شهيدا **تم** انجزه الناس من كتابه كثره الفقهاء وتيلوه انشاء الله انجزه الشيخ

القاعدة الثانية في العقود وفيه كتب كتاب البيع منه مصاد الأول اركانها وفيه فصول الأول في ما يمتد وهو انتقال عين مملوكة من شخص الى غيره بعوض مقرر على وجه التراضي فلا ينعقد على المانع ولا على ما لا يصح ملكه ولا مع خلوه عن العوض المعلوم لا كراهه وهو جازي بالضرر قال الله وحل البيع قال النبي البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وسال الصادق عن معاذ سباع الكرابين فقبل ترك التجارة فقال عمل عمل الشيطان من ترك التجارة ذهب ثلث عقله اما علم ان رسول الله قد مات عبر من الشام فاشترى منها واجر ورجع فيها ما قضى دينه ولا خلاف بين الامم فيه لان الحاجة قد تتعلق بما يبدل الغير ولا يبدل منه بغير عوض فتزوج البيع بوصل كلا العرضين ودفع حاجته الفصل الثاني في الصيغة مسئلة الاشهر عندنا انه لا بد منها لا يكفي المعاطاة في الجليل والحسين اعطى هذا الدنيا ثوبا فبعضه ما يرضيه ويقول خذ هذا الثوب بدينار فبناخه وبه قال الشافعي مطلقا لا صالة بقاء الملك فتصور الانفعال عن الدلالة على المقاصد بعض الحنفية وابن شريح في الجمللة وقال احمد ينعقد مطلقا ونحوه قال مالك فانه قال ينعقد بالناس بعبارة لا ينعقد اهل البيع لم يبين اليكيفية فقال على العرف القبيح والبيع في زمانه كثير ولم ينقل اللفظ ولا الزائر والجواب للمعاطاة يثبت في البيع فوجب عود النص لغيرها ويمنع عدم التواتر والاستغناء بالاباحة عند المولاة في المصلحة على العرف فيختلف باجناس الاموال وفيه بعض الشافعية بما دون نصاب التركة وهو محكم مسئلة الصيغة الاجاب نعم واشترت او ملكت من جهة البائع والقبول من المشتري قبلت واكتت واشترت او ملكت لا يشترط الاتحاد لجماعا فيقول البائع شريت فيقول المشتري تملكك بشرط امورد تقديم الاجاب على الاقوى خلافا للشافعي احمد عملا بالاصل والدلالة على الرضا ليست كافية بـ الثاني الايمان بهما بلفظ الماضي فلو قال اشترى او قبض او قال اشترى لم يقع اجماعا لانصر الى الوعد ولو تقدم القبول بلفظ الطلب بان قال بغير بدل قوله اشترت فقال البائع بعتك لم ينعقد فيه قال ابو حنيفة والمزني والشافعي في احد القولين لا لغير صريح في الاجاب فقد يقصدان بغير ان البائع هل يرضى البيع واهم وجهي للشافعي الجواز وبه قال مالك لوجود اللفظ المشعر من الجاهلين عن احمد وابان كقولين نعم لو قال المشتري بعتك اشترت وقبلت صح اجماعا ولو تقدم بلفظ الاستعانة فيقول بعتك لم ينعقد اجماعا لان بغير قبول ولا استدعاج النطق فلا يكفي الاشارة الالى الاصل ولا الكتابة لا مكان البعث للشافعية وجهات التصريح فلا يقع بالكتابة مع التهمة مثل ادخلته في ملكك وجعلته لك اخذ مني بكذا او سلطتك عليه بكذا عملا باصالة بقاء الملك لان الخطاب يبدى بيم خوطب واهم وجهي للشافعي الوقوع قياسا على الخلع وتمنع الاصل من قبض النكاح هو الجرم فلو علق العقد على شرط لم يصح ان كان الشرط المشبه للجمل يثبت ما سنده وهو حد قول الشافعية واهم وجهي لهم الصحة لان هذه صفة بقضها اطلاق العقد لا لولائها لم يشتر فروع انما ينفق الى الاجاب القبول فيما ليس الضمني من البيع اما الضمني كاعتق عبدك عن بكذا فكيف بينه التماس الجواب لا يقتبر الصيغة المتقدمة اجماعا بـ لو اتحد المتعاقدان كالأب عن ولده انفق الى الاجاب القبول وهو حد وجهي للشافعية وفي الاخر لا يكفي باحد اللفظين صح لا بد من المطابقة للغير بين الصفتين فلو قال بعتك هذين الف فقال قبلت احدهما بغير ما شرقت وبتك بغيرها بنصف الشا وقال بعتك هذا بالف فقال احدهما قبلت بغير نصف الثمن لم يقع على اشكال في الاخير اقرب الصحة واختارنا البائع الفصل الثالث في مسائل يشترط فيها البلوغ والعقل فلا تصح عبارة الصبي سواء كان مميزا او لا اذن له الولي او له وبه قال الشافعي احمد في احد الروايتين لان العقل لا يمكن الوقوف على حده النقوط التصرف به كخفائه وترايبه تروا على التدرج فجعل الشارع له ضابطا هو البلوغ فلا يثبت له احكام العقلاء قبل وجود المظنة ولان المميز غير مكلف فاشبهه غيره وقال ابو حنيفة واحمد في الرواية الاخرى يصح عقد المميز باذن الولي لقوله ٣ وابتلوا النشأ انما يتحقق الاختيار بتفويض التصرف الجواب لا يبتدأ بثبت بتفويض الاستتمام والمأثرة تدبر البيع ثم ينعقد الولي في وجه لنا وللشافعية جواز الاختيار في وجهه لا في حقيقته انفق بيع المميز بغير اذن الولي موقوف على اجازة الولي وفي وجه اخر لنا جواز بيعه اذ بلغ عشرة فروع او اشترى الصبي قبض واستقرض واللفظ لا ينعقد عليه لان التصديق من الدافع فان كان المال باقيا رده وعلى الولي استرداد الثمن ولا يبرء البائع بالرد الى الصبي وبه قال الشافعي بـ كما لا يصح تصرفاته اللفظية كذا لا يصح قبضه ولا ينعقد حصول الملك في الهبة وان اهتمت الولي له ولا غيره وان امر الوصو منه بالقبض ولو قال استحق الذين للمدبون سلم حتى هذا الصبي نسلم قد رقت له بغير عن الدين وبقي المقبوض على ملكه لا يضمنه الصبي لان البرائة تسند الى قبض صحيح ولم يثبت ولو فتح الصبي الباب اذن في الدخول عن اذن اهل الدار واصل حديثه الى اذن عن اذن المهدى فالاقرب لاعتماد التسمية السلف في حج المجنون ان كان له حال فاقه قبض او اشترى فيها صح والا فلا ولو ادعى المجنون حالة العقد قدم قوله ولو لم يبرئه حاله جنون قدم قوله مدعى الصحة وتقدم قول الصبي لو ادعى ابتاعه حالة الصبي لا ينعقد بيع المجنون اذن ولبيته ولا الغنى عليه ولا التكرار ولا التناقل ولا التناهي ولا التناهي والمهازل ولا المكر مسئلة الاختيار شرط في المتعاقدين فلا يصح بيع المكر ولا شراؤه لقوله الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وفي معنى الا كراه بيع النجس وهو ان يخاف ان ياخذ الظاهر ملكه فيوطى رجلا على اظهار شراؤه منه ولا يبرئ بغير حقيقة بقاءه لغيره لاجتماع ويره قال احمد وابو يوسف فحمد لانها لو قبض البائع وكانا كالمهازلين وقال ابو حنيفة والشافعي يصح بيع النجس وهو لا يبرئ باركانه وشروطه خالبا عن مقارنته ففسد فصح كالموافق على شرط فاسد ثم عقد بغير شرط ومنع المسقدمات وكذا القصد شرط في البيع لجماعا مسئلة فروع او رضى من منع عقده بغيره بعد زوال المانع لو صحح الا المكره لو توثق بعبارة تريب لو اكرهه على بيع عبد فباع اشترى او يصفه فاشكال وكذا بغيره فباع بآخذ وانقص او يوصف حلول او غيره فباع بخلافه لو ادعى الا كراه قبل مع القبرنة لا بد منها مسئلة تشترط ان يكون البائع مالكا او من له ولاية كالاب الجليل والحاكم وامينه والوكيل فلو باع الفضولي صح ودفع على اجازة مالك وبه قال مالك والشافعي وابو حنيفة والشافعي في القدر واحد لحدى الروايتين لان النبي دفع الى عروة الباري وبنار البشري له شاة فاشترى به شاتين فباع احدهما بدينار وجاء بدينار وشاة وحكي له فقال يبارك الله لك في صفقه بميلك لانه عقد له بغير حال وقوعه فيجب ان يفتق على اجازة كالموصية وقال ابو ثور وابن المنذر والشافعي في الجدد واحد في الرواية الاخرى بطل البيع هو قول لنا لقوله حكيم بن خزيمة لا ينع ما ليس عندك ولا ينع ما لا يقد على تسليمه فاشبهه بالابن والطير الهواء والجواب انتهى في المعاملات لا يقتضي الفتا وقصره الى ان يباع عن نفسه مضى فيشترى من مالكه لا ينع ذكره جوابا له حين سأل ان يبيع الثوب ثم مضى فيشترى

حالة العقد ببقائه

في بيع النجس

فأحكما الفضول

وبسببه والقدرة على التسليم من المال موجودة ان اجازة فروع الاول شرط ابو حنيفة للوقف ان يكون للعقد بجنبة الحال ولو باع مال الطفل فبلغ وحا
لم ينفق وكذا لو باع مال غيره ثم ملكه واجازة وهو قول للشافعية بقرينة ما على القديم ب لو اشترى مضمونا فان كان بيع مال الغير فالحال ان البطلان والوقف
الاجازة الا ان اباحنفة قال يقع للمشتري بكل حال وان كان في الغنة لغيره واطلق الفقهاء على ما ينفق على الاجازة فان اجاز صرح ولزم اداء العن وان رد نقد عن
وبه قال الشافعي في القديم واحمد وانما يصح الشراء لانه يصرف في ذمته لا في مال غيره وانما توقف على الاجازة لانه عقد الشراء له فان اجازة لزم من اشتراؤه ولا فرق بين
ان ينفق من مال الغير ولا وقال ابو حنيفة يقع عن المباشر وموحد للشافعية لا يجوز ان يبيع عينا لا يملكها ومضى ليشترى بها وبسببها قال الشافعي واحمد
ولا ينفق من ماله خلا لانهما النبي عن بيع ما ليس عندك ولا شئنا على العذر فان صاحبه ما قد لا يبيعها ومضى غير مالك لها الا اذا رد على تسليمها اما اذا اشترى موصوفا
في الذمة سواء كان حالا او مؤجلا فانه جائز وكذا لو اشترى عينا شخصه غايه مملوكة للبايع موصوفة بما ترفع فانه جائز اجماعا الرابع لو باع سلعة لصاحبها
ساكنة تحكم حكم الغائب قاله علماءنا واكثر اهل العلم منهم ابو حنيفة والشافعي واحمد وابو يوسف لحيثما لم يملك السلعة غير الرضا وقال ابن ابي سكوته فرار كالبكر والعز
الجبيل النافع من كلامها الخامس الغائب ان كثر تصرفاته فلما كان يجهزها وبأخذ الحاصل الحال ويبيع العقود ويعتد مصلحة في فتحها شاء فبفتح
نوعه وهو ضعف قول الشافعي واحمد ما عنده بطلان الجميع السادس لو باع بطن الجوهرة وانرضوا بغيره فان موت وانما مالك صح البيع هو اصح قول الشافعي لانه
بيع صدر من اهله في محله واضعفهما البطلان لانه كالغائب عن مباشرة العقد لا اعتقاده ان البيع لغيره وله لخرانه موقوف على بيعه الجوهرة او الموت السادس
لو باع الهادل لم ينفق عندنا لانه غير قاصد فلا يترتب عليه حكم وللشافعي وجهان الثامن لو باع الفضل واشترى مع جهل لآخر فاشكال بنشأ من الاخر انما
فصله عليك لعاد ما مع العلم فالاقوى ما تقدم وفي الغاصب علم المشتري اشكال ان ليس له الرجوع بما دفعه الى الغاصب التاسع يرجع المشتري على البايع غير
المالك بما دفعه ثمنه وما اغترم من نفقة او عوض عن امره او مائة مع جهله او ادعاء البايع لاذن وهل يرجع بما دفعه ما حصل له من مقابلة نفع قولان ولو كان عالما
لم يرجع بما اغترم ولا بالنسبة مع علم الغاصب عند علماءنا والاقوى ان له الرجوع مع بقاء الثمن لعدم الانتقال بخلاف النافذ لانه باع منه من غير عوض العا
لا يبطل رجوع المشتري بما اهل ادعاء الملكية للبايع لانه بني على الظاهر على اشكال بنشأ من اعترافه بالظلم فلا يرجع على غير ظالمه الحادي عشر لو تلفت العين
في يد المشتري كان للمالك الرجوع على من شاء منها ما دفع مال الغير بغير اذنه وبقتنه كان فان رجع على المشتري العا لم يرجع على البايع لاستقرار التلف في يده
وان رجع على البايع يرجع عليه ان لم يكن قبض ولو قبض بقاصدا او بالفضل لو كان المشتري جاهلا رجع على البايع لغيره ولا يرجع البايع عليه لضعف مباشرة الشا
عشر لو ضمن المملوك الى غيره صح في ملكه ووقف الاخر على الاجازة عندنا وسباجحة في فقهنا الصفة الثالث عشر لا بشرط اسلام العاقد الاسلام المشتري
في شرا عبد المسلم فلا ينفق شراء الكافر للمسلم عندنا اكثر علماءنا وبه قال احمد ومالك في احد الرويتين واهم قول الشافعي لان الاسترقاق سبيل فينتفي بقوله تعالى
ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولانه دل فلا يثبت للكافر على المسلم كالتكاح ولا يمتنع من استئمانه من ملكه فيمنع من ابتداءه كالتكاح قال ابو حنيفة و
الشافعي اضعف لقولهم ومالك الرواية الاخرى بعض علماءنا يصح بيعه على بيعه لانه يملك بالارث ويبقى عليه لو اسلم في يده فمض شراؤه والفرق ان الارث
والاستدانة اقوى من الابتداء لثبوتها بالحرم الصبيد مع منعه من ابتداءه ولا يلزم من ثبوت الاقوى ثبوت الادون مع اننا نقطع الاستدانة عليه بمنع
واجباده على ازالها فروع الاول خلاف واقع في اتهامه ويقول الوصية لا تستحب عليه الثاني لو وكل الكافر مسلما في شراء مسلم الوصي به قال احمد لان الملك
يقع للموكل ولو انعكس فالأصح وهو واحد وجه واحد لان المانع بثبوت السبيل للملك هنا المسلم الاخر له لم يصح لان ممانع من شرائه منع من التوكيل فيه كالحرم
الصبيد والفرق المنوع هنا الاغانة الثالث لو كان المسلم عن يمينه على الكافر فالأقرب عندي صحة البيع لانه يستعقب العتق وان كرهه فلا ازال وهو اصح
وجه واحد رواه في احمد وفي الاخرى لا يصح لان ممانع من شرائه لم يرج له الشراء وان زال ملكه كالصبيد والفرق ان المحرم لو ملكه ثبت عليه بخلاف المشايخ الرابع كل
شراء يستعقب العتق فكما القريب كل او كافر محرم عبد مسلم ثم اشتراه من مالكه قال لغيره اعتق عبدك المسلم عنه وعلى ثمنه ففعل خلاف ما تقدم الخامس يجوز
بشراء الكافر مسلما العمل في ذمته لانه يدين عليه فيمكن من تحصيله بغيره وبه بعض الاضامه من ذمته يستحق كل ولو بتمرة ولابي بن عمر وكذا في الاجازة
على العبر وللشافعي وجهان اظهرهما عندنا الصحة اذ لا يتحقق بالاجازة وقبته بل منفعة بعوض وهو يدين نفسه ان كان حرا وفي بدسبيله ان كان عبدا والثاني يبطل
لما فيه من الاستبداد والاذلال باستحقاق استعماله فان قلنا بالصحة فهل يؤمر بان يوجر من مسلم للشافعي وجهان السادس صحة ادائها الكافر المسلم وجهان للشافعية
وسبيل يجوز اعادةه وابداعه منه السابع لا يمنع الكافر من استرجاعه بالعيب فيصور على وجهين بان يبيع مسلما ورثه او اسلم في يده ثوب من مسلم ثم جدد في
الثوب عبدا هو اظهر وجهي الشافعي لانه في كل الارث والاخر المنع لانه محتار فستره فبمكة العبد يفرز كالتلف في الثوب له رده قطعا او بان يحد مشتري العبد بغير عيبا
وبه للشافعي الوجهان المنع فانه كما يحرم على الكافر ملك المسلم كذا يحرم على المسلم ملك الكافر المسلم والجواز لا يثبت الكافر هنا الثامن اذ حصل المسلم ملك
الكافر باثا واشترى او قلنا بصحة او اسلم العبد من مولا امره الحاكم باذالة الملك عنه ما يبيع او عتق او غيره مما ولا يفي الرهن والاجازة والتزويج بالجلو
وفي الكتابة للشافعي وجهان الاظهر الاكتفاء لقطع السلطنة عنه والمنع لبقاء ملك الرقبة والاقرب عندي الاول في المطلقة والثاني في الشرطية التاسع لو ائمت
مستولدة الكافر امتنع بيعها على اصح قول الشافعي في امره بالاعتاق الوجهان الامر لا يستحقها العتق ولا بد من دفع المال والاظهر المنع للاجواز والخمس
بينهما يستحب بغيره لانه يؤخذ منه النفقة وهو عند حسن العاشر لو امتنع الكافر من اذالة الملك حيث يؤمر باذاله الحاكم بمن يملك ويكون العبد للكافر
فان لم يجد له عينا صبيد الجملولة ولومات الكافر امره بغيره بغيره الحادي عشر لا يجوز للكافر شراء المصحف وهو اظهر قول الشافعي لما فيه من تعظيم
الكتاب العزيز والاحراز الجواز وفي اخبار الرسول عندي تردد وللشافعي وجهان فمسئلة بشرط طي العاقد انفاء الحجر عنه فلو كان مجورا عليه برب وسفه
او فليس مرض مع المحافظة وقصود الثالث على دأى يبطل او وقف على الاجازة على الخلاف وسببا تفصيل ذلك في ابوابه وهل بشرط البصر الاظهر
فصح بيع الاعمي وشراؤه مع الوصف لوافع للجها سواء كان مابدره بالذنن او الشم او الادوية الخلف الصفة كالبصر وبه قال احمد وابو حنيفة
لثانيتها طريقتا احدهما انه على قولين الثاني القطع بالمنع لانه ثبت خبرا الروية في بيع الغائب هنا لا روية يمكن بيع الغائب على شرطه في الجواب وقال الشا

فخراط التمر والممن

لو دام بصبر ثم اشتراه قبل مضى من تبغير فيه صح ولو باع سلم أو سلم فان عي بعد ما بلغ سن التمييز صح لان الاعانة في السلم على الاوصاف هو بيعها ثم يترك
من يقبض لا يصح قبضه بنفسه على اصح فويله لانه لا يميز بين المستحق وغيره وان عي قبل سن التمييز او كان اكبر فوجها عنده عدم الصفة لعدم معرفته بالالوان
اظهرها اجوز لانه يتجمل فراق بين الالوان ويعرف احوالها بالشماع ومنع الرمي من تبليبه قال عبيد الله بن الحسن يجوز شراءه واذا امرنا بالتبليغ لم يمتنع الفصل
٢ في بيع الموضار بشرط فيها امور الاول الطهارة مسئلة ان بشرط في العقود عليه الطهارة الاصلية فلا يمتنع الجاسة العارضة مع قبول المظهر ولو
باع بخس العين كالحزب البتة واخره لم يصح اجماعا لقوله فاجنبوه حرمت عليكم الميتة والاعيان لا يصح تحريمها الا قرب مجازا بها جميع جوه الانتفاع وغلظ النجاسة
فكان حراما ولقول جابر سمعت رسول الله وهو يبيح يقول ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والحزب والاصنام وما عرضت له الجاسة ان قبل المظهر صح بيعه
اعلام المشتري بحاله وان لم يقبله كان كخسر العين مسئلة ان لا يجوز للمسلمين مباشرة بيع الخمر فكذلك لا يجوز ان يترك كل من يبيع ذميا يبيع قال الشافعي ومالك في احمد
واكثر اهل العلم وقال ابو حنيفة يجوز للمسلم ان يترك ذميا يبيعها وشراؤها وهو خطأ لما تقدم ولا يترك خسر العين فيجوز منه التوكيل كالحزب مسئلة ان الكلب
ان كان عقورا حرم بيعه عند علماء ثناوية قال الحسن ودينه حماد والاوزاعي والشافعي وداود واحمد وعن ابي حنيفة روايتان وبعض اصحاب مالك منعه لان النجاسة
نفى عن ثمن الكلب قال الرضا ثمن الكلب سحت قال الصادق عليه السلام ثمن الكلب الذي لا يصيد سحت ما كلب الصيد فالقوى عندنا جواز بيعه وبه قال
حنيفة وبعض اصحاب مالك جابر وعطاء والنخعي لما روى عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع كلبا الا كلب الصيد عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله الصادق
عن ثمن كلب الصيد قال لا بأس بثلثه والآخر لا يجل ثمنه ولانه يجل الانتفاع به ويصنع نفل البدنه والوصية به وقال الشافعي واحمد والحسن وربيعة والحماد
والاوزاعي وداود بالتحريم وهو قولنا لانه ينفى عن ثمن الكلب وهو عام ولا يترك خسر العين فاشبهه الخنزير يمنع العموم ان ليس من صنفه والنجاسة عن ماله
لدهن الخنزير والخنزير لا ينتفع به بخلافه فروع الاول ان سوغنا بيع كلب الصيد صح بيع كلب الماشية والزرع والحابط لان المقضى هو النفع حاصل من النجاسة
يصح اجارة كلب الصيد وبه قال الشافعية لانها منفعة مباحة فجازت العارضة عنها ومنع بعضهم الخبالة لانه حيوان يحرم بيعه فخرمت اجارته كالحزب وبه يفتي
منفعته في الغصبة فلا يجوز اخذ العوض عنها الاصلان ممنوعان والخنزير منفعة فيه الثالث تصح الوصية بالكلب الذي يباع افتاؤه وكذا هبته وبه قال
بعض الشافعية وبعض الخبالة وقال الباقر منها لا تصح الهبة لانها تملك في الحيوة فاشبهت ببيع والحكم في الاصل ممنوع الرابع يحرم قتل مباح اقتضا
من الكلاب اجماعا وعليه لضمان على ما يأتي وبه قال مالك وعطاء وقال الشافعي واحمد اعز لم يترك خسر العين ولا يترك خسر العين ولا يترك خسر العين
العقود في بيع قتلها اجماعا لقوله خمس من الذواب كمل من فاسق يقتل في الحرم الغراب الحداة والعقرب الفأرة والكلب العقور اما الكلب الاسود فان كان ما
ينتفع به لم يجر قتله خلافا لاحد لما تقدم وقوله الكلب في سود سلطان لا يبيع قتله الخ اصح لا بأس ببيع المهر عند علماء ثناوية قال ابن عباس والحسن ابن سيرين والحكم وحماد والثوري
ومالك والشافعي والسخري والرازي لقول الصادق لا بأس بثلثه ولا يترك خسر العين ولا يترك خسر العين ولا يترك خسر العين ولا يترك خسر العين ولا يترك خسر العين
روى عن جابر انه سئل عن ثمن السور فقال خير النبي عن ذلك فهو محمول على غير المولود وما لا نفع فيه السادس يجوز اقتناء كلب الصيد والزرع والماشية والحابط
عنه لقوله من اتخذ كلبا الا كلبا ماشية او صيدا او ذرع نفع من اجره كل يوم قيراط ولو اقتناه لحفظ البيوت فالقرب اجوز وهو قول بعض الشافعية وبعض الخبالة
لانه في معنى الثلاثة ومنع منه بعضهم العموم انتهى السابع يجوز تربيته الجرد الصغير لاحد المنافع المباحة وهو قوى وجهي الخبالة لانه قصد لذلك فله حكمه كالجائز
العبد الصغير الذي نفع فيه والآخر لا يجوز لانه ليس احد المنفعين بها الثامن لو اقتناه للصيد ثم ترك الصيد مدة لم يجرم فناءه مدة تركه وكذا لو قصد الزرع
او ملك الماشية او خرج من البيت الى ان يصيد او يزرع اخر او يشتري ثمة اخرى التاسع لو اقتنه كلب لصيد من المصيد جاز وهو واحد وجهي الخبالة لاستثنا
كلب الصيد الاخر ائتمن لان اقتنائه لغرض حاجة فاشبهه غيره اذ معنى كلب الصيد كلب يصيد المراد بالقوة مسئلة ان لا يجوز بيع الخنزير اجماعا ما وبه قال مالك
والشافعي واحمد والجمهور على نجاسة بيعه كالميتة وقال ابو حنيفة يجوز لان اهل الاصطبا يبيعونه لزروعهم من غير نكير فكان اجماعا ومنع اجماع العلماء ولا عبرة بينهم
ولانه وجع بخس فلم يصح بيعه كجميع الادوية ما غير الخنزير فمثل عندى جواز بيعه مسئلة ان لا يجوز بيع جلد الميتة قبل الدباغ اجماعا ما وبه قال احمد وقال ابو حنيفة
يجوز ما بعد الدباغ فكذلك عندنا لانه لا يطرأ خلاف الجمهور وقد تقدم ذلك ما عظام الميتة فيجوز بيعها ما لم يكن من بخس العين كالكلب الخنزير ولهذا جاز بيع عظام
الفيل ولبن شاة الميتة حرام لا يصح بيعه على قول الشيخ يجوز بيعه فروع الاول لم يذكر في الاصل كماله لا يصح بيعه لعدم الانتفاع به غير الاكل المحرم لو فرض له نفع
ما فكذلك لعدم اعتياني نظر الشارع الثاني لا يصح بيع الثوبان لانه يحرم تناوله لاشتماله على الطمر ولحم الحيات ولا يجل الدواي به لانه مع خوف التلف وكذا سم الفأرة
لا يجل بيعها اما السم من الحيات فان كان لا ينتفع به وكان يقتل قبله لم يجر بيعه لعدم نفعه وان كان الدواي يبيسه جاز بيعه الثالث لا يباع المقطوع من
الشاة الميتة او الجثة لا يجل بيعها الا الاستصباح ابدنها مطلقا اما الدهن من الخنثى ملاقات الجاسة له فيجوز بيعه لفائدة الاستصباح به تحت التماس خاصة وللشافعية
قوله ان احدا لا يجوز تطهيره فلا يصح بيعه قال مالك واحمد والثاني يجوز تطهيره فبيعه عنده وجهان في جواز الاستصباح قوله ان لا يجل تطهيره جوزه ومنع بيعه
الدهن الخنزير لانه كودك الميتة لا يجوز بيعه عند قول واحد او في الاستصباح وجهان ويجوز هبته الدهن من الخنزير والصدقة به والوصية به وكذا الكلب الخنزير يبيع
بعض الشافعية ومنع من الهبة الصدقة خاصة فروع الاول يجوز بيع كل ما فيه منفعة لان الملك سبب لطلاق التصرف والمنفعة المباحة كما يجوز استيفائها
يجوز اخذ العوض عنها فبياع لغرض بذلك ماله منها اتوصلا اليها دفعا للحاجة بها كسائر ما يبيع بغيره سواء اجمع على طهارة كالبشابة العقار وهيئة الانعام والجن
والصنود ومختلفا في نجاسة كالبغل والحمار وسباع البهائم وجوارح الطير الصالحة للصيد كالنهد والصفور والبازي والاشايب والعياب الطير المقصورة
كلها والبلد وعندها لا قوى بغيره قال الشافعي واحمد وقال بعض علي ثمة يحرم بيع سباعها الا الهرة والسمك بريئة كانت كالفرد والذب وجريرة كالبصيا
والسلاحف والطياف الجوارح كلها طاهرة كاذى وما شتهه كالفهد وقال ابو بكر بن عبد العزيز وابن ابي موسى لا يجوز بيع الكهف والفهد ونحو هذا لانها نجسة
الكلب الجاسة ممنوعة الثاني الفقهاء اجماعا فلا يجوز بيعه ولا شراؤه لانه كخنزير على ما تقدم خلافا للجمهور وكذا النبتة خلافا لبعض الجمهور والدم
كله بخس فلا يصح بيعه وكذا ما ليس بخير منه كدم غير ذى النفس السالبة لاستحبابه وكذا يحرم بيع ابوالدار واثمها لا يترك خسر العين ولا يترك خسر العين ولا يترك خسر العين

في بيع الوكف

الاستثناء به والبولدين بحسب الغبن وطاها يتبع الاسم الشارح الثاني المنفعة مسئلت لا يجوز بيع ما لا منفعة فيه لانه ليس بالافلا يؤخذ في مقادير
المال كالحبة والحب من الحنطة ولا نظرا في ظهور الاشياء اذا انضم اليها امثالها ولا الى انها قد توضع في الفخا وبقيت ولا فرق بين ضمان الرخص والاعلا ومع
فلا يجوز اخذ حبة من حبة الغبن فان اخذ وجب الرد فان تلفت فلا ضمان لانه لا ما لتهربها وهذا كله للشافعي وفي وجه اخر له جواز بيعها وثبتت قبلها
في الذمة وليس يجزئ مسئلت لا يجوز بيع ما لا ينفع به من الحيوانات كالحفاش والعقارب الحيات بنات رداء الجملان والقناطر والبراسع فحسبها وعد
النفقات نظرا للشرع الى مثلها في التقويم ولا يثبت الملكية لاحد عليها لا اعتبارا بما يورث في الخوص من منافعه فلهذا مع ذلك لا تعد ما لا وكذا عند الشافعي
في السباع التي لا تصح للصيد عنده وجهان لمنفعة جلودها اما الملق في بيعها لمنفعة استنصاص الدم اشكال واظهر وجهي الشافعي واحمد الجواز وكذا بدان القوت
في الثص فبصاها السهم في الاقرب عندى النفع وهو احد الوجهين لهما الندور والانتفاع فاشبه ما لا منفعة فيه اذ كل شئ له نفع ماضع لثانيه من بيع
الزمن وليس يجزئ للانتفاع بجوده مسئلت ما اسقط الشارع منفعة لا نفع له فيجوز بيعه كالات الملاهى مثل العود والرزق وما كل العبادة المستدرة
كالصلوات والصوم والالات القمار كالنزد والشرخ ان كان رضاها لا بعد ما لا وبه قال الشافعي وان عد ما لا لا تقوى عندى الجواز مع ذوال الصفة المحترمة
وللشافعي ثلثة اوجه الجواز مطلقا ما يتفرع من المال والفرق بين المخذة من الحب ونحوه والمخذة من الجواهر النفيسة والمنع ومواظيرها لانها الات المعصية لا يقصد
بها سواها اما المجازية المعينة اذا بيعت باكثر مما يرغب فيها لولا الغنا فالوجه التحريم وبه قال احمد الشافعي احمد لوجه لقول النبي لا يجوز بيع المعصية فقال شراها
بغير حرام وتعلم من كبر واستماعه نفاق ولا يثبت للمعصية والتأبطل ان قصد الغنا والافلا والثالث وهو لقياس ببيع ولو بيعت على الغنا ساجدة
مسئلت ببيع الماء المملوك لانه ظاهر ينفع به لكن يكره وسببا وهما يجوز بيعه على طرف النهر او سبع التراب الحجارة وحسبها وجودها للشافعي وخبرنا
الجواز وبه يقول لظهور منفعة والمنع لانه سفة وكذا يجوز بيع كل ما يبيع وجوده وهو مملوك ينتفع بمسئلت يجوز بيع لبن الادميا عندنا وبه قال الشافعي
لانه لا ينتفع به كلب الشاة ويجوز اخذ العوض عليه اجارة الطير وقال ابو حنيفة ومالك لا يجوز بيعه وان كان كالمذهبين وهو وجه للشافعي لانه مانع
من ادعى فاشبه العرق ولا يبيع من ادعى فاشبه سائر اجزاء والفرق عدم نفع العرق لهذا لا يبيع عرق الشاة وبيع لبنها سائر اجزائه الا دعى بجوز بيعه كالعبد الامنة واما
حرم في الحر لانقضاء المالك ببيع المقطوع من العبد لعدم المنفعة مسئلت يجوز بيع العبد الموصى بخدمته واما بالبشاة الموصى بنفقه مؤبد الغنا لا اعتبار
والارهاق وجميع فوائدها لو اسقط الموصى لحقه ولا يجوز بيع ما لا نفع فيه كطوبى الاتشاة ومضلة كشمه وظفره عد الدين على ما تقدم الشارح الثاني
المالك فلا يصح بيع المباح وما يترك فيه المسلمون قبل حيازة مثل الكلاء والماء والحطب قبل حيازتها اجماعا ولو كان ملكه فالوجه نهاله وسببا يصح بيعها
احمد روايتان فان قلنا بالصحة فباع الارض لم يدخل الكلاء ولا الماء الا ان ينص عليها لانه يميز الزرع وكذا لا يصح بيع السهم قبل اصطفا ولا الوتر قبل
الاستيلاء عليه مسئلت لا يصح بيع الارض التي اجير بها ملك المسلم فاصبه لا يتخصر بها احد فم يبيع بها ابتعا لاثار المتص في بيع بيوت مكة اشكال
المروى المنع وبه قال ابو حنيفة ومالك الثوري وابو عبيد كرهه اسحق لقوله في مكة لا يبيع رباها ولا يكرى بيوتها ولا يفتح عنها لقوله ان الله يحبس عن مكة
العبد وسلط عليها سوله والمؤمنين وانما لا تحل الا حذيفة ولا يحل لاحد بعدك وانما احلت ساعة من نهار وفي قول الجواز وبه قال طائفة وعمر بن دينار واثا
وابن المنذر وعن احمد روايتان لان النبي لما قبل له ابن نزل غدا قال وهل ترك لنا عقيل يباع يعني ان عقيل يباع وبيع له طالب لانه ورثه دون اخوته ولو كانت
مملوكة لما اترى بيع عقيل شيئا وبيع اجماعا من الصحابة منازلهم ولم يكره عليهم ونزل سفين بعض ربا مكية فم يبيع لم يحطهم لجره فادركوه فاخذوا منه فزعوا
الخلافة غير مواضع النكاح اما بقاء النكاح كبيع السع والروى وغيرهما حكم الحاكم الشافعي الوجهان يجوز اجارة بيوت مكة وقال الشيخ لا يجوز لاحد
منع الحاج عن دورها لقوله تعالى العاكف فيه والباد وفيه نظر الثالث ان يبيع مكة بالة مجتلية من غير رضى مكة جازيها كما يجوز ابيته الوقوف اجماعا وان
كانت من تراب الحرم وحجارة فبطل الخللان مسئلت لا يجوز بيع الحرم الا اجماع لقول النبي ثلثة اخصمهم يوم القيمة رجل اعطى ثمنه ورجل باع حرا فاكل ثمنه
ورجل اسلم لغيره فاستؤمته ولو بونه اجرة ولو سرقه فباعه قطع لانه لا يملك احد مسئلت ترش في الملك التامة فلا يصح بيع الوقف لنقص الملك فيه المقصد
منه التابيد فم لو كان ببعده اعود عليهم لوقوع خلف بين ادبائه وخشعة تلفه وظهور في سيرة جواز اكثر علماءنا ببيعة خلافا للجمهور وسببا ولا يصح بيع ام الولد بالاعلى
عندنا الا في ثمنها اذا كان دينا على مولاها وجه له سوهما في شرائط مونة خلاف ما رواه ابو بصير عن الصادق في رجل اشترى جارية بطاها فولدت له
فان قال ان شاء اباؤها الدين الذي يكون على مولاها من ثمنها فان كان لها ولد فموت على ولدها من نصيبه ان كان ولدها صغيرا انظر به حتى يكبر ثم يبيع ان يبيعها
على قيمتها فان ماتت لدها بيعت في الميراث ان شاء الورثة ولو مات ولدها جازيها مطلقا لهذه الرواية وكذا لو كانت مرمونة وسببا ولا يصح بيع الرهن لملق
الرهن ونقصا لملك الراهن مالم يجز الرهن تفك لزم البيع لانقضاء المعاوض ومن ابطال بيع الفضول لطل الابطال هنا مسئلت لا تقوى بين علماءنا صحة
بيع الجاني سواء كانت حيا بنة عدلا او خطأ واجبت المقاصص ولا تؤلى النفس او مادنها وبه قال ابو حنيفة واحمد الشافعي احد قوليه لانه حق غير مستغرق
الحال ملك من غيره فلم يمنع البيع كالزكوة ولو اوجبت فضا صاها من يرضى سلامته ويخشي تلفه فاشبهه الرهن وقال بعض علماءنا لا يصح بيعه هذا القول الاخر
للشافعي لانه يعلق برقبته حق ادعى فم يبيع به كالرهن بل هو الجناية الكملتها عليها عليه الفرق ان الحق منحصر رهن لا يملك سلبه ابد له ثبت فيه رضا
ويثقة الدين فلو بطله بالبيع بطل حق الوثيقة الذي التزمه برضاه وللشافعي قول ثالث ونوعه موقوفان فدى في الأصل فقد لزم والافلا اذا عرف هذا
فان باعها ووجبت الارش والقود دفعي المال فذاه السيد باقى الامر من عند اكثر علماءنا وعند الباقيين بالارش ويزول الحق عن رقبة العبد ببيعة لان الجناحة لا يبد
فاذا باعها فقد اختار الفداء فيقبح عليه لا خيالا للمشتري لعدم الضرر فان الرجوع على غير هذا مع بيا المولى وبه قال احمد ابو حنيفة وبعض الشافعية وقال بعضهم
لا يلزم السيد فداءه اذا كثر ما فيه من النعم الفداء فلا يلزم كالوقال الراهن انما يقضى الدين من غير الرهن والفرق انه ازال ملكه عن الجاني فله الفداء كالوقبله بخلافه
وان كان معه الرهن يقطع الحق الجنى عليه من الرقبة مالم يجز البيع او لا فان الباع انما يملك نقل حقه عن رقبة فبطلت ولا يحصل من ذمة المعسر فيبقى الحق مقدرا
حق المشتري فيجب المشتري الجاهل في الفسخ فخرج بالثمن معه او مع الاستبعا لان ارش مثل هذا جميع ثمنه وان لم يتسوعب جمع بقدر ارشه ولو علم بعلق الحق فلا

كتاب

في بيع الوكف

كتاب

كتاب

في شرط الفداء على التسليم

رجوع ولو اختار المشتري الفداء فله والبيع بحاله لقيامه مقام البيع وحكمه في الرجوع فبما فاده على البائع حكم قضاء الدين عنه وثلاث فاعني المصنف فلو ان البطلان
لحق البعني عليه اثباتا لاختار البعني عليه فينبغي البيع وبيع في الجناية وان اوجبت فضا صا حجة المشتري كاحمال بين الرد والارش فان اقتصر منه احتمال بعين الارش وهو
نسط فتمه ما بينه جانبنا وعبر جان ولا يبطل البيع من اصله وبير قال احمد وبعض الشافعية لا تملك عند المشتري بالعيب الذي كان فيه فلم يوجب الرجوع لجميع الثمن
كالربض والمزاد قال ابو حنيفة والشافعي يرجع جميع الثمن لان تافه بمعنى استحق عليه عند البائع فحيز مجري اتلافه وينقص الرده والمرض والتلف غير الاتلاف
ولو اوجبت قطع عضو فقطع عند المشتري فقلنا تعيب بده فان استحقاق القطع دون حقيقة وفي منع رده بعينه شكال وعن احمد وابنه ان ولو اشترى عا
بعينه فلا رد ولا ارش وبير قال الشافعي واحمد مسئلة الرد ان كان عن فطرة ففي صحة بيعه نظر بشتان من قضائ المحكمين فمن بقاء الملك فان كسبه لولا اهما عن
فطرة فالوجه صحة بيعه لعدم تخم قتله لاحتمال رجوعه الى الاسلام فكذا القائل في المحاربة اذا تاب قبل الفدية عليه فان لم يتب الا بعد ما فالأقرب صحة بيعه
لان من بصر عتاقه وبذلك استحق افع بيعه كغير القائل ولا مكان الانتفاع بل في حين القتل فيعتق فغيره ولاد ففهم بيعه كالربض لما بوس من برودة
العدم لتخم قتله واذا لا بالنسبة وتجرم بقاءه فضا بمنزلة ما لا يقع فيه والمنفعة الشاملة الى قتله لا يتم بها محلا للبيع كمنفعة الجفنة في سد ثقب واطعام
والاقوى الاول لثبوت احكام الجفنة ووجوب القتل غير مانع كرض المايوس من برودة والمستهلم يكن لها نفع سابق ولا لاحق وللمخاطبة قولان كالوجهين مسئلة
لا يجوز بيع المكاتب لانفسه والسلطنة عليه الا بالاستيفاء سواء كان مطلقا او مشروطا ما لم يجر المشروط فان عجز في اشتراط تقديم الفسخ اشكال ويصح بيع المبيع
لبقاء الملك فيه وبطلان بغيره خلا فالشيخ وشيئا وكذا يصح بيع الموصى به اما الوفق مع جواز الرجوع وذا الحيا فان يوجب فسخ السابق وهل يصح قال بعض علماء
فهم وهو الاقوى والام يكن مبطلا اذ لا اثر للفاسد فيقتض من المحكمين وقال بعضهم بالنفي لعدم مصانة الملك مسئلة العبدان لم يكن ماذوناه في
التجارة لم يرض بغيره ولا شرؤه بعين المال لانه نصرت بملك الغير بغيره وهل يقع باطلا او موقوفا على رض السيد الاقرب عند الشافعي وهو واحد وجهي الجاهل
كالفسخ والاخر البطلان لانه نصرت من المحجور عليه اما الشراء بثمن في الذمة فالاقوى المنع لانه لو صح فاما ان يثبت للمالك له وهو ليس اهلا له اولس له فاما تبعض
على السيد هو لو يرض به او على العبد فكيف يحصل احد العوضين بغيره من بلزمة الثاني ويحتمل الصحة لتعلقه بالذمة ولا عجز على فتمه وللشافعي قولان فان
قلنا بما احتمل ان يكون السيد لانه الحق بما في يد عبده منه كالصيد البائع ان علم رفته انظر العتق وليس له الرجوع العين فيكون كحلاكة بدل العبدان جهلا
شأه صبر وان شاء فسخ ورجع العين لا عشا وان يكون للعبد فله السيد اقراه عليه انشأه وللبيع الرجوع عين البيع مادام في يد العبدان تلف في يد العبد
صبر العتق وان انزع السيد ملكه لما في هل يرجع البائع وجه الشافعي والاقر عند الرجوع مع الجهل برفته لا مع العلم وان تلف استقر الثمن في ذمة دون السيد
مع العلم بالرق وفي الجهل اشكال فان قلنا بالبطلان فلا يبيع اخذه من يد السيد العبدان كان تالفه القيمة او المثل فان تلفت بدل السيد رجوع عليه التلفة
ماله في يده وان شاء انظر لانه لا اخذه ان تلفت بدل العبد فالرجوع عليه يتبع به بعد العتق وبير قال الشافعي وهو رواية احمد وفي الاخرى يتعلق برقبته وافر
العبد كثر اثره واما الماذون له فيصح نصر فبما اذن له فيه فيستأقبيل ذلك ان شرط الرابع الفدية على التسليم وهو اجماع صحاح البيع للشيخ البعني ان
يكون بيع عزز والقدرة قد ينفى حيا كما لا ينفى شرعا كالوهن والشرو عند علماءنا ان لا يصح بيع الابن منفردا وان عرفا مكانه فبير قال مالك والشافعي واحمد وابو
وبن المنذر واصحاب الرأي ان ينفى نهى عن بيع الغر وهذا غر وفي الصحيح عن دافعة عن الكاظم قلت لم يصلح ان يشتري من القوم الجارية لابقه فاعطهم الثمن
واطلبها فقال لا يصلح شراؤها الا ان يشتري منها منهم شيئا ثوبا او متاعا فيقول لهم اشترى منكم جارية بكم فلان فلهذا المتاع بكذا وكذا ردها فان ذلك
جائز ولا نه غير مقدور على تسليمه فاشبهه الطبري الهراء وقال بعض علماءنا بالجواز وبير قال شيخ وابن سيرين واشترى ابن عمر ثوبا بدينار بغير اشارة لانه ملوك الفسخ
وفسخ الوباغ الا بوق على من هو في يده او على من يملك من اخذه صح لا ينقله المانع بك لو باع الابن منضما الى غيره صح فان لم يظفر به لم يكن له رجوع على البائع
بشئ وكان الثمن في مقابلة الضميمة لقول الصادق فان لم يقدر على العبد كان الذي يقدر فيما اشترى منه ج الضال يمكن حمله على الابن لثبوت مقتضى وهو
التسليم والعدم لوجود مقتضى صحة البيع وهو العقد فغلى الاول فينفى الضميمة ولو بعد تسليمه كان الثمن في مقابلة الضميمة وعلى الثاني لا ينفى ويكون في
ضمنا البائع الى ان يسلمه او يسقط عنه منع الشافعي من بيع الضال كالابن لتعذر التسليم مسئلة لا يصح بيع السمك في الماء وهو قول اكثر العلماء كالامامية
الشافعي وابو حنيفة ومالك احمد والحسن النخعي وابو يوسف ابى ثور ولا تعلم لم يخالفوا وانما يصح بشرط ثلثة كونه مملوكا او كونه الماء رقيقا لا يمنع الشاهدة وانما
صيده وان كان بركة لا يمكن اخراجه منها وهي صغيرة صح البيع وبير قال الشافعي لا مكان التسليم فيه ولو كان له كبرية واحتج اخذه الى تعيب شديد فالاقوى
صحة البيع وهو اضعف وجهي الشافعي والظاهر عنده المنع كالابن والفرق علم القدرة مع المسقة هنا لو كان في اجرة لم يجز بيعه عند اكثر العلماء وقال ابن ابي ليلى وعمر بن
عبد العزيز فبهم له اجرة تحبس السمك فيها يجوز بيعه لانه يقدر على تسليمه ظاهر فاشبه ما يحتاج الى مؤنة فيكبه ونقله وهو خطأ لانه مجهول فاشبهه بيع اللبن
في الضرع ولو ضمه مع لقصب فاقوى الوجهين لنا البطلان الامع العلم بهما مكان التسليم وروى لنا الجوز مسئلة لا يصح بيع الطير في الهواء سواء كان مملوكا
او غيره اجماعا لانه في المملوك وغيره عن دقته في البيع عن الغر ومنه ان يبيع السمك في الماء والطير في الهواء ولو باع الحمام المملوك وهو طائر فان كان بالفسخ الرجوع
فالاقوى الجواز وهو اضعف وجهي الشافعي للقدرة على التسليم كالعبد المقتدر في شغل الاقوى عند المنع وبير قال احمد اذا لا قدرة في الحال وليس له وازع بوق
ويتقضى بالغائب نه غير مقدور عليه في الحال وان كان في البرج قال الشيخ ان كان مضمونا لم يصح بيعه لانه اذا قدر على الطيران لم يكن تسليمه وبير قال الشافعي
وان كان مغلقا جاز لجماعا مسئلة لو باع ماله المغصون فان كان يقدر على استرداده وتسليمه صح البيع كالودقة اجماعا وان لم يقدر لم يصح بيعه من لا يقدر
انزع من يده كالا وفيه قال الشافعي لعدم القدرة على التسليم ولو باعه من يقدر على انزعاعه من يده فالاقوى عندى الصحة وهو اصح وجهي الشافعي لا بالقصد
المحصول للمشتري الا ضعف البطلان لغير البائع وعلى قولنا ان علم المشتري حال البيع فلا يجزئ له وبير قال الشافعي ولو عرض لغيره فكذا ذلك وهو واحد وجهي الشافعي
لصقو حال البيع فلا يجزئ بعبده لعدم موجبة الاخر الثبوت ان جهل فله انما اذ ليس عليه تحل كلفة الا انزعاع ولو علم بالغصب عجز البائع فاشترى كذا فاقوى
عندى الصحة ولا خيار له سواء قدر على انزعاعه ولا مسئلة لو باع عضو من عبد او شاة لم يصح لتعذر التسليم حيا اذ لا يمكن الانفصال وهو يفسد

في شرط العلم بالعيب

ادبقتها وكذا الوبايع نضفا معينا من سبب ان التسليم لا يمكن الا بالقطع والكسر وفيه نقص وتضييع للمال فهو منه وكذا قال الشافعي والوجه
المصلحة فان اقتضت غلبة ان يحتاج البايع الى الثمن فيجوز ان ينقص ما ثبت له من المصلحة ولو بايع نضفا معينا من ثوب ينقص قيمته بالقطع فالقوى عند المحوز
وهو اضعف وجه الشافعي كالوبايع ذراعا معينا من ارض باعها النفع حصول الضرر التسليم ولو كان لا ينقص بالقطع جاز وهو اصح وجه الشافعي لولا ان المانع
الشرط الخامس العلم بالعوضين مسئلتان اجمع علما وان اعلم ان العلم شرط بينهما يعرف ما الذي ملك باء ما يدل فينفي الغرض فلا يصح بيع الغائب
بتقدم رؤيته مع عدم تغيره او وصفه وصفا يرفع الجهالة ويبرق الشك والاشك والاشك في البصر وعبد الله بن الحسن العنبري ومالك بن اسحق والشافعي
في اصح القولين واحدا القول الثاني واحدا الرواية الثانية بالصحة لقوله تعالى واحل الله البيع ولا عقدة معارضة فلا ينقص في رؤيته المعقود عليه كالتكاح والابدية
لوجبه والشافعي في القول الثاني واحدا الرواية الثانية بالصحة لقوله تعالى واحل الله البيع ولا عقدة معارضة فلا ينقص في رؤيته المعقود عليه كالتكاح والابدية
للمعوم ان ثبتت بصيغته سلبا لكمة مخصوص ما تقدم والنكاح لا يقصد فيه المعاوضة ولا يقصد بفناء العوض ولا يترك ذكره ولا يدخله شيء من الجارات وفيه
في اشتراط رؤيته مشقة على المخدرات واضربين في قول الاول القائلون الجواز لاختلافها ثبت بوجبه للشرع خيار الرؤية وهو رواية عن احمد في الخبر
لا يثبت لها البايع فلا يثبت له عند بيعه جناب من الشافعي من طرد القولين فيما اذا لم يره البايع وفيما لم يره المشتري منهما من قطع بالطلان فيها ليره
البايع لانه لما ملك للنفس واجتنب هذا الغرض بهل عليه القولان في البيع الشرع يوجب ان في اجارة الغائب الصلح عليه جيلة راس مال السلم في صحة اصدائه
المخل عليه في الغائب ومنه وما اولى عندهم بالصحة ان يسام عن عقود المعاينة في بيع الاعي وشراير طريفا احدهما انه على قولين والثاني القطع بالنفع وقد
ج يشترط رؤيته ما هو مقصود بالبيع كدخول الثوب في الوبايع ثوبا مطوبا او عينا حاضرة لا يشهد منها ما يختلف الثمن لا جاءه كان كبيع الغائب بتطلاله
يوصف صفا يرفع الجهالة وهو قول الشترطين ولو كان ما يستدل برؤيته بعضه على البناء كطصبة الخنطة والشعر مع البيع لان الغالب علمه تعالى والبرهان ان
خالف لظاهر الباطن فله الجناب وهو قول الشافعي في بيعه على اشتراط رؤيته وعنه قول آخر انه لا يكفي رؤيته ظاهر الصبرة بل يجب قبلها العلم حال بائنها كذا صبر
الجوز واللوز والدقوق والماتقاني الطرود لا يكفي رؤيته طصبة البطن والرومان واعلى سلة العنب الخوخ للتفاوت عاليا في لواراه نموذجها وقال بعتك من هذا
النوع كذا فهو باطل اذ لو عين ما لا وصف لا يقوم ذلك مقام الوصف في السلم وهو اصح وجه الشافعي لو اراه نموذجها وبني امر البيع عليه نظران قال بعتك من هذا
هذا النوع كذا فهو باطل كذا عين ما لا وصف لا يقوم ذلك مقام الوصف في السلم وهو اصح وجه الشافعي لان اللفظ والوصف يمكن الرجوع اليه عند
ولو قال بعتك الخنطة التي هذا البيت هذا النموذج منها فان لم يدخل النموذج في البيع لم يجمع وهو اصح وجه الشافعي لان البيع غير مقي ولا يمكن الرجوع اليه
الاشكال بخلاف استقصا الاوصاف والثلث الصحة تنبذ لا من له استقصا الوصف ان دخله صرح وجه الشافعي كذا لوراي بعض الصبرة وعندك في الفرق اشكال في
لو كان بعض المثل لا يدل على الباقي لكن كان صوانا لخلق كقشر الرمان والعنصر كفت رؤيته وان كان المقصود مستورا لان صلاحته بقاءه فيه وكذا الجوز واللوز
في قترها الاعلى وهو قول الشافعي ببيع بشرط الصحة فان ظهر معايبا بعد كسره فان كان له فيه فله المشتري لارش خاصته والا فلا الش اجمع فهل يصح بيع ذلك
الا قرب عندي جوازه للاصل السالم عن معارضة الغرض لانا انما يجوز على تقدير ظهور الصحة وقال الشافعي لا يجوز اذ لم يمكن تسليمه الا بكسر القشر وفيه تغير
البيع وليس يجوز لا يكفي رؤيته البيع من وراءه وجا بغيره مع تصور رؤيته فلا يتعلق صلاحه بكونه في الجوز في بيع الارض المغشبة بالماء اذ لم يمنع شاملا مسئلتان
بشرط في رؤيته البايع والمشتري جميعا او وصفه لهما او احدهما رؤيته الاخر فلو لم يراه واحدهما ولا وصف له بطل والقابلون بوجه البيع مع عدم الرؤيته والوصف
وهذا الثاني الى بؤنات الجناب للمبيع لانه جاهل بصفة العقد فاشبه المشتري وبه قال احمد وقال ابو حنيفة لا خيار له لانا لو جعلنا له الجناب لثبت ثبوته الزيادة في
البيع لا يثبت الجناب في قول الاول كل موضع ثبتت الجناب امامه الوصف عندنا او مطلقا عند المجوزين فانما يثبت عند رؤيته البيع على القول لا في الجناب
فيثبت عند ما يره قال احمد له لانه ينفي الجناب كذا الجناب والوجه الثاني انما يثبت الجناب عند ما يره قال احمد له لانه ينفي الجناب كذا الجناب والوجه الثاني انما يثبت الجناب عند ما يره
اذ الفسخ منوط بالمخالفة بين الموصوف والموصوفين من جوز بيعه من غير وصف قال احمد منهم الفسخ لان العقد غير لازم في حقته فذلك الفسخ كحالة الرؤيته وهو اصح وجه الشافعي
وفي الاخر لا يفسخ ج اذا اختار امضاء العقد قبل الرؤيته لم يلزم لتعلق الجناب بالرؤية وبه قال احمد والشافعي في اظهر الوجهين لو تبايعا بشرط عدم الجناب للمشتري
لم يصح الشرط وبه قال احمد والشافعي في اظهر الوجهين وهل يفسد البيع لا قوي عندي ذلك سلبا مسئلتان بشرط في بيع جناب الرؤيته وصف المبيع صفات يكتفي
السلم عندنا واذا قلنا ذلك صح البيع في قول اكثر العلماء لا نقفوا الجمالة بذكر الاوصاف فصح كالسلم وعن احمد والشافعي فيهما احدهما انه لا يصح حتى يراه لان الصفة
لا تحصل بها معرفة البيع فلم يصح البيع بئانه مع عدم المعرفة مع ذكر علم الاوصاف اما لا يصح السلم فيه فلا يصح بيعه بالصفة لعدم ضبطه في قول احمد ووصفه في
على الصفة لم يكن له الفسخ عند علمنا اجمع وبه قال محمد بن سيرين واحمد وابو مالك بن اسحق والشافعي وابو ثور وابن النضر لانه سلم له المعقود بصفة فلم يكن له خيار
كالسلم فيه ولا في موصوف فلم يكن للمعاقد فيه الجناب في جميع الاحوال كالسلم وقال الثوري اصحاب الراي له الجناب بكل حال لانه يبيع خيار الرؤية وللشافعي وجهان
الذهبيين وكونه جناب الرؤيته اذ لم يجل على الوصف ب لوجوده بخلاف الوصف فله الجناب لولا واحد او يتي خيار الخلق في الصفة لانه وجد الموصوف بخلاف
الصفة فلم يلزمه كالتسليم لو اختلفا فقال البايع لم يختلف صفته وقال المشتري قد اختلفت قد علم قول المشتري لصاله برأيه فتمت من الثمن فلا يلزمه ما لم يره او
يقت بالبينه يصح بيع الغائب كاطل شاهداه ولا يطرر اليه فيغير غابا كالارض واولى الحديد او كان ما لا يتغير في الدنيا المتخللة بين الرؤيته والعقد ذهب
البرهان وهو قول لعامة العلماء لوجود القرض وهو العقد خالبا عن مفسدة الجمالة فثبت الحكم كالوشاهداه حالة العقد اذ الشرط العلم لا يحصل
بالشهادة زيادة فيه والشافعي قول آخر انه لا يصح بشرط مقارنة الرؤيته للعقد وهو رواية اخرى عن احمد وهو مخي عن الحكم وحاد لان ما كان شرط في صحة العقد
يجب ان يكون موجودا حال العقد لا قدره على التسليم والجواب القول بالوجوب ان الشرط العلم وهو ثابت حال العقد ينقص بالوشاهداه وادوار وقت يثبت منها
وتبايعا او ارضا وتقتضي طرفها صرحا عام مع عدم المشاهدة للكل في الحال في قول الاول انه وقد تغير عما كان لم يثبت بطلان البيع وهو اصح وجه الشافعي في كسر
الجناب وان لم يغير لزم البيع في واحد لو كان البيع ما يتغير فمثل ذلك المدة غالبا لم يصح البيع لانه محمول وبه قال الشافعي واحمد ان احق المغير

في شرط العلم بالعوضين

وان كان جنوا فاقرب عندي جواز بيعه وهو اصح وجهي الثاني لان الظاهر بقاءه بحاله ولم يبارضه ظاهر غيره فان وجده متغيرا فله الجنا وبقيت قول المشتري لو ادعى التغير لان البائع يدعي عليه الاطلاع على البيع علمه الصفة والرضا به والمشتري ينكر وهو احد قول الشافعي واضعفهما تقدم قول البائع لاصالة عدم التغير واستمرار العقد في اضعف وجهي الشافعي بطلان البيع لما فيه من الغرر لو شاهد احداهما دون الآخر ثبت الجنا مع الوصف عندنا ومطلقا عند من جوز بيع الغائب **مسألة** البائع بالصفة نوعا بيع غيره مبنية كونه بعينك عبد التركي ويد كوصف ان يصبح العقد عليه فيفسخ برده على البائع تلفه قبل قبضه يكون العقود عليه معينا فنزول العقد بزوال محله ويجوز التفريق بل قبض ثمنه وقبضه كبيع حاضر ببيع موضوع غير معين مثل بعينك عبد تركي يستقصي الوصف كالسليم فان سلم البنية غير ما وصف فردّه او علم ما وصف فبطلان العقد ان لم تقع على غير هذا فلا يفسخ برده كالتامه لا يجب قبض الثمن والبيع قبل التفريق الوجه المنع والشافعي واحدا لا يجوز التفريق قبل اخذ احد العوضين كالسليم ومنع اعادة البائع الى حال فاشبه ببيع العين **مسألة** لا يصح بيع الدين في الضرع عندنا انما اتفق قال الشافعي واستحق واحد ونهى عن دين عباس وابو هريرة وكرمه طاروس ومجاهد لان النبي هنيئ البيع صوف على ظهر ادين بضرع وسأله سماعة عن الدين يشتري هو في الضرع قال لا والظاهر ان السؤال الصادق وبها التقدمة ووصفه ولا يثبت شيئا وقال مالك اذا عرفنا قدرا كلاب في كل دفعة حرم وان باعه امامه ولو لجأه الحسن وسعيد بن جبلة ومحمد بن مسلم كلين الظير والحاجة فاذن ببيع نوع الشيخ ببيع الدين في الضرع اذ اضم اليه ما يجتنب منه مع مشاهدته المحلوب بقول سماعة الا ان يجل في سكره فبطلان اشتري منك هذا الدين السكره وما في ضرعها بمش مسمى فان لم يكن في الضرع شيء كان مالى السكره الا شهر عندنا البطلان اضم المعلوم الى المجهول لا يصبر معلوما **مسألة** اختلف علماء في بيع الصوف على ظهور الغنم والاشهر المنع وبر قال ابو حنيفة والشافعي وهو احدى الروايتين عن احمد لانهم نهى ان يباع صوف على ظهره ولانه متصل بالجنون فلم يجز افراده بالعقد كاعضا وقال بعض علماء الجواز وبر قال مالك اللبس بفسخه وهو اولى اخرى عن احمد وهو لا قوى عندي لما رواه ابو هريرة الكرخي قال لاصاق ما يقول رجل اشترى من رجل صوف مائة نفخة وما يطونها من حمل بكذا وكذا درهما قال لا بأس بذلك ان لم يكن في بطونها حمل كان راسها مالى الصوف وهو يدل على المطلوب في ضمن المجهول لا يثبت العلم بقول يكون الصوف مقصود بالذات والحمل بالعرض ولا يبيع مملوك مشاهدا يجوز بيعه بعد تناوله جاز بغيره قبل تناوله كالتامه ولو وجد المفتض وعدم المانع هو الجنا كالرطبة بخلاف الاعضا التقدر تسليمها مع سلامة الجنون ولا فرق بين بيعه قبل التدبيرة وبعد اخلافا للشافعي لعدم الابلاغ **مسألة** لا يجوز بيع المدايق وهي بطون الامهات ولا المضامين وهي ملاصقات الفحول جمع ملحوظ يقال تحت النافرة والولد ملحوق به لانهم استعملوه بخلاف الجار وقيل جمع ملحوق من قولهم لفتح كالجنون من جن وجمع مضمون يقال ضمن الشيء اي تضمنه واستشره ومنهم من عكس القسرين ولا يعرف خلافا بين العلماء في فساد هذين البيعين للجنا لانه عدم القدرة على التسليم لان النبي نهى عن بيع المدايق والمضامين ولا خلاف فيه تدبيرة كبيع الحمل مع امته جاز لجماعا سواء كان الادنى وغيره ولو ضم الحمل الى الصوف قال الشيخ يجوز كما لو ضم الى الادنى لقول الصادق قد شئنا عن ذلك لا بأس بذلك ان لم يكن في بطونها حمل كان راسها مالى الصوف في الصوف في اشكال اخرى ان كان تابع المقصود والا فلا **مسألة** يحرم بيع عسب الفحل وهو نطفة لانه غير متقوم ولا معلوم ولا عقدا وعليه لانهم خلاف لان النبي نهى عن اعادة اجابة الفحل للضرب ففقدنا مكرهه وليست محرمة وهو اضعف وجهي الشافعي وبما قال مالك لانها منفعة مقصودة يحتاج اليها كمال وقت فلو لم يكن الجنا لاجارة فيها تقدر وتخصلها بالعدم وجوب البذل على مالك قال ابو حنيفة والشافعي في اصح وجهيه واحدا انها محرمة لانه نهى عن عسب الفحل ولانه لا يقدر على تسليمه فاشبه اجارة الابن ولا يمتنع اختيار الفحل وشهوته ولان الفصد هو الماء وهو ما لا يجوز افراده بالبيع ونحن نقول بموجبها انتهى لتناوله البيع او التزوير بين انتفاء القدرة والقدرة وقع على الأثر والماء تابع كالظفر **فروع الاول** الاثر غير مكره والنهي عن متوجه الى الضراب بل الى العوض عليه قد سئل الرضا عن الحر نثرها على الرميك لينفع البغال ايجل ذلك قال نعم **الثاني** اذا استاجر للضراب فالوجه عدم الاستحقاق الا مع انزال الماء في فوج الدابة لانه ان كان تابعا للكنة المقصود كالاستحالة **الثالث** حرم لحد اخذ الاجرة على الضراب وان عطاها لانه بدل ماله لتحصيل مباح فحجنا اليه وليس يجب ان نقرر الاعطاء بسلامة تنوع الاخذ **الرابع** لو اعطى صاحب الفحل مائة او كرامة من غير اجارة جاز وبر قال الشافعي واحد وهو ظاهر عندنا لانه سبب مباح فجاز اخذ الهدية عليه وعن احمد واثير بالبيع **الخامس** نهى النبي عن خيل الجبله وضرها ما من بيتاح لتناج وهو بيع حمل ما تحمله الناقة وجعله لجلد كان اصل الجبله يتابعون كالموازي جبل الجبله وهو بمنزلة باطن الجملته وجهها الاجل **مسألة** بيع الملائكة والملائكة والمحاصا بالحل بالاجماع لان النبي نهى عن ذلك كله **مسألة** ان يبيع شيئا ولا يشاهده على انه من نفسه بيع وهو ظاهري كلام احمد ومالك الا اذا راعى فيه تقاسير ثلثه ان يجعل للمريعيان يقول صاحب الثوب الراغب في الثوب ثوب في مبيع منك بكن او هو باطل لما فيه من التعلق وقال بعض الشافعية من صور المعاطاة وان باء ثوبه عطوى له في ظله فبطلت الراغب يقول صاحب الثوب بكن بغير شرط ان يقوم لسك مقام النظر ولا خيال لانه اذا رتبته الشافعي قال بعض الشافعية ان بطلان بيع الغائب بطل بالاصح تخريجا من صحيح شرط نفى الجنا وان على انه اذا لم يصب حب البائع وسقط خيار الجنا وغيره وبطل عقد نفسه الشرط والوجه عند حجة ان كان قد نظره والملازمة قبل ان يجعل البند بعبارة يقول البند البك ثوبى بعشرة ثم يبدله ويكتفيا ببيعها قبل ان يقول بعينك كذا بكن اعلى البند ثم البك فقد وجب البيع قالها الشافعية بطلان كلام احمد ومالك الا اذا راعى ان يقول اذا بئذ لم يقد اشتر بته بكن او بطل طرح الرجل ثوبه بالبيع الى الرجل قبل ان يقبله وينظر اليه كالحصا ان يقول ارم هذه الحصا فاعلى اي ثوب فقت فهو ملك بكن او قبل ان يقول بعينك من هذه الارض مقدرا ما يبلغ هذه الحصا اذا رتبته بكن او قبل ان يقول بعينك هذا بكن اعلى اي متى وصلت هذه الحصا وجب البيع لان العلم خلافه في بطلان الجميع **مسألة** لا يجب كرجل البائع ومشاهدته عند علمائنا اجماع بان يقول بعينك عبدك او فرسي ولا يكفي ان يقول بعينك ما في كمي او خزانتي او ما ورثته من ابي مع جهالة المشتري وهو احد قول الشافعي للجمل ولا يجوز لان المتعبر ببيع الثمن يكون البائع متعينا والجمل لا يزول بذكر الجنس فلا معنى لاشترائه ولا يكفي بذكر الجنس بل لا بد من ذكر النوع بان يقول عبدى التركي وهو ظاهري للشافعي ولا يكفي ذكرها عندنا الا مع ذكر الصفة الواضحة للجمل او بقاء مالك الجمل مضمرة وهو اضعف قول الشافعي واحدا وبر قال احمد والظاهرهما الاكففاء بمعظم الصفا **مسألة** يجب العلم بالقدرة فالجمل له في ماله في ماله في ماله صفات اسم البرقع الجمل له وهو احد وجهي الشافعي وبر قال احمد والظاهرهما الاكففاء بمعظم الصفا **مسألة** يجب العلم بالقدرة فالجمل له في ماله في ماله في ماله

ملته

أقْبَلْ مَا بَعَّ الصَّبْرُ

[illegible]

في مسائل البيع والصبر

وان خرج زائدا في مستحق الزيادة وجهان اظهرهما المشتري لان جملة الصبرة مبيعة منه فلا خيار له في المشتري وجهها اصحها بثبوت الخيار اذا لم يسلم جميع الصبرة
الخامس لو قال بعتك هذه الصبرة بهذه الصبرة سواء بسواء فان علم القدر منها صح ولا بطل خلافا للجمهور السادس انما يصح بيع الصبرة اذا تساوت
اجزاؤها فان اختلفت صبرة مترجمة من جيد وردى لم يصح الا بعد المشاهدة للجمهور لو باعه بضعها او ثلثها فكذا في البيع قال بعض الحنابلة وبعضهم سؤفة
اشترى جزاء مشاعا فاستحق من جيدها وردى بها السابع لو اشترى الصبرة جزاء قال مالك يجوز له بيعها قبل نقلها لتسبيع من غير الاحتياج الى حق يوفيه فاشبه
الثوب بالحضر وهو وابتدع عن احمد وله الاخرى المنع له لا يبرء كذا في الطعام من الركنان خزانتهما فان رسول الله حتى ينقله من مكانه الشافعي منع الجوز من الغش
بان يجعلها على ذكر او يحرق نصفها او يجعل الردى او المبلول في باطنها لانه لم يزل على صبرة من طعام فادخل يد في الت اصابعه بل لا فقال باصحاب الطعام هذا
فقال اصابعه السما رسول الله قال فلا يجعله فوق الطعام حتى يراه الناس ثم قال من غشا فليس منافان وعده كذلك للشافعية طريقتا احدهما ان ينفق
بيع الغائب وان ارتفاع الارض وانخفاضها يمنع تخمين القدر واذ لم ينفذ تعبنا احاطة فكان كعدم الغائب في احتمال الغرر والثاني ان يقطع بالبطان لان اذا تخمنا
بيع الغائب بثمننا خيرا او الروية والروية حاصلة هنا فبعللنا ان الخيار معناه ولا سبيل في نفيه للجمهور واعتبر بان الصبرة والعقد يجوزان في بيع الغائب مع ذلك
نفيه قولان فكيف يقطع بالبطان هنا مع علم بعض الصنف بالروية واذ ثبت الخيار وهو قول احمد فوقت الخيار معرفة مقدار الصبرة او تخمينه بزيادة ما تخمنا
وفيه طريق ثالث للشافعي ان يقطع بالصحة اعتمادا على المعانة وجهالة القدر معها غير ضائرة واثبت احمد الخيار بين الصنف واخذ تفاوت ما بينهما لانه عيب
كان تحتها عيب او كان باطنها اجود فلا خيار للمشتري بل للبايع ان لم يعلم والا فلا ولو ظهر تحتها عيب فنفى بطلان البيع للشافعي وجه البطلان لانه ظهر العيب
لو صدق علم الاظهر الصحة والمشتري بالخيار من ان يظهر من العيب القليل من النقص او يعلم قد رتب الشيء لو عجز بغير صبرة عندنا وهو ظاهر وبه قال
احمد لقول النبي صلى الله عليه واله من عرف مبلغ شئ فلا يبيع خرافا حتى يبينه وذكره عطاء بن سبر بن ومجاهد وعكرمة ومالك والشافعي وطاوس وعن احمد انه
مكره غير محرم قال ابو حنيفة والشافعي لا بأس بذلك لانه اذا جازع جهلها فاعلم احداهما اوله العاشر لو باع ما علم كله صبرة قال ابو حنيفة والشافعي يصح
وهو قول احمد لانه لا تغزير فيه فاشبهه ما لو علمه كله او جهله فقال مالك انه يندلس ان علم به المشتري فلا خيار له لانه جعل على صبرة وان جهل مع علم البايع
يخرج الصنف لا يفسد وهو قول بعض الحنابلة وعند بعضهم انه فاسد وهو من مذهبنا المتقدم الحادي عشر لو اخبره البايع بكبله ثم باعه بذلك الكيل صح عندنا
فان قبضه واكاله ثم البيع فان قبضه بغير كبل فان زادت الزيادة وان نقص وجع بالتأخر فان تلف القول قول المشتري فله مع ميسره سواء قبل القبض او كثر فلا
ان المشتري انصرف منه قبل كبله خلافا لاحد لانه سلطه عليه اخرج بان للبايع فيه علقته فانه لو اذ كانت له قال فلو تصرف فيها يتحقق له حق وان اقل بالكل فوجهان
احدهما الصحة لانه تصرف في حقه بعد قبضه المنع لانه لا يجوز التصرف في البيع فلم يخرج في البعض الثاني عشر لو كان طعاما والخر ينظر اليه من شاملة الكيل
شرا بغير كبل اما عندنا نعم وهو احد روايتي احمد لا تغزير له انما له وكذا لو كاله البايع للمشتري ثم اشتراه منه واشترى باطعاما فاكاله ثم باعه احدهما
صحته مثل التفرق واخرى عنه بالمنع مستثناة لو باع مختلف الاجزاء مع المشاهدة كالثوب الدار والغنم بالاجام وكذا لو باع جزأ منه مشاعا كصبرة او ثلثه او جزء
مشتاها هذا البيت هذا الراس من القطيع اما لو باع ذراعها من عشرة من غير تعيين فان لم يقصد الاشاعة بطل اجماعا ان قصد الاشاعة فان لم يعلم احد الطرفين
بطل البيع اجماعا لان الجملة غير معلومة ولزأ الارض مختلفة فلا يمكن ان تكون معينة ولا مشاعة وان علم الذراع بالبيع قولان البطلان ويقال ابو حنيفة لان الله
عبارة عن بقعة معينة بموضعها مجهول والصحة وبه قال الشافعي واحمد لا فوق بين عشر الارض وبين ذراع من عشرة على قصد الاشاعة وهو عندنا اقرب لبس الذراع
ببقعة معينة بل هو مكال فروع الاول لو اتفقا على انهما اودا قد اذ منها غير مشاع لم يصح البيع لانها تهما على بطلانه ولو اختلفا فقال المشتري ان ذراعا
فالباع صحح وقال البايع بل اردت معينا فالاقرب تقديم قول المشتري على باصا الصحة واصالة عدم التعيين الثاني لو قال بعتك من هذه الدار
ههنا الى ههنا جاز لانه معلوم الثالث لو قال بعتك من ههنا عشرة اذ في جميع العرض حيث ينتهي الذراع طولا فالاقرب عند البطلان لاختلاف
الذراع والجمل بالموضع الذي ينتهي اليه والبيع قول الجواز وهو اصح وجهي الشافعية الرابع لو قال بعتك نصف من هذه الدار ولا يعلم قدره او نصيبا
او منهما او جزاء او خطأ او قليلا او كثيرا او بضع وان علم ان نصيبه صح الخامس لو قال بعتك نصف ردي ما يلي دارك قال الشافعي والحمد لا يصح لجهله بالمترو
وبه قوة ولو قال بعتك عبدان من عبدك او اكثر او شاة من شاتين او اكثر لم يصح على الاظهر وبه قال الشافعي والحمد للجمهور وبالقاس على الزائد على الثلثة او على
العبد كالثبات الدواب ولو جعل له الاختيار او اذاه على الثلث او على النكاح فانه لو قال انكاح احدى بناتي بطل اجماعا وفي رواية لنا يجوز وبه قال ابو حنيفة
الشافعي في القديم من محمد من عبدك او من ثلثة بشرط الخيار ولان الشرع اثبت الخيار مدة ثلثة ايام بين العوضين لم يثبت هذا بالصحة وهذا بالامتنان
ثبت له الخيار بين عبدك وكان تغد رهاية الاختيار ثلثة بنقله من يديه ما يختار فيه من الاعيان ثلثة لا ان يدعى الخاتمة له وفي الاكثر بكثر المزور والخاتمة لا
ينفي الغرر ويندفع بالتعيين وما ذكره من الخيار ضعيف ولو قال بعتك شاة من هذا القطيع بطل والاقرب ان قصد الاشاعة في عبدك من عبدك او في شاة
من شاتين او عشرة بطل بخلاف قصد الاشاعة في الذراع من الارض السادس حكم الثوب حكم الارض ولو قال بعتك من ههنا الى ههنا صح ان كان مالا
ينقصه القطع وشرا جازوا لا قوى عندنا يجوز ايضا لانه سلطه على قطعه بغير اياه وقال بعض الشافعية لا يجوز كما لو اشترى نصفه معينا من الجوز وليس محمد
في امتناع التسليم هنا بخلاف التسليم الثوب فان نقصه يمنع التسليم واذ نصيبه وكذا البحث لو باعه ذراع من اسطوانة من خشب والشافعية فيه كالتقدم قالوا لو
كانت الاسطوانة من جاز قالوا بشرط ان يكون انتهاء الذراع الى انتهاء الاجرة فلا يلحق الضرر بذلك السابع الاستثناء كالباع يجب ان يكون معلوما ان
الجزء هو لا بطل كقوله بعتك هؤلاء العبيد الا واحدا لم يبيعه سواء اتفقت القيم او لا فارق بين ان يقول على ان يختار من شئت منهم او لا اذا قال ذلك
ان يقد زمان الاختيار او لا يقد له ولو باع جملة الشئ واستثنى شاعا كصفت وثلث جاز ولو قال بعتك هذه الصبرة الا صفا فان كانت معلومة الصفا
صح والا فلا وبه قال الشافعي وابو حنيفة لانه هي عن الثباني البيع قال مالك يصح وان كانت محمولة الصفا وهو القياس الذي يقتضيه جواز بيع الصبرة مع جهل
اذ لا فرق بين بيعها باسمها وبين استثناء صلح معلوم منها اما نحن فلما ابطالنا بيعها مع الجهل بطل مع الاستثناء المعلوم الثامن لو باعه صاعا من هذه الصبرة

في شرائط البيع والمشتري

وما يعلم ان العدم صحيح وهل ينزك الاشياء بحيث لو تلفت بعض الصبرة تلفت بقسطه من البيع لولا بل البيع صام من الجملة غير مشاع لعدم اختلاف القسط باختلاف اعتبار
الصبرة فبقي البيع ما بقي صاع فيه احتمال وانما عند الشافعية الاول ولو لم يعلم العدم فان نزله على الاشاعة فالاقرب لبطان وهو قول بعض الشافعية
وان قلنا البيع صاع غير مشاع فما هو ظاهر وجه الشافعية فالباع اي صاع كان حتى لو تلفت الصبرة سوى ما بقي من الباع ان بسم صاعا من اسفلها وان لم يكن مرعيا
لعدم التفاوت قال الفقهاء من الشافعية بطل لا يبرهن بين ولا موصوفضا كما لو فرقها باعة واحدا منها **الناشع** لو كان له عبد واحد فحضر جماعة عبد
فقال مبداه بعتك عبدك من هؤلاء واشترى منهم بطل للمشتري والشافعية والاخر يكون كبيع الغائب **العاشر** يجب المشتري ان كان نفيه فلو باع امره ببيع
واستثنى فطها ماله لم يصح ولو استثنى الكافر خدمة العبد الذي بيع عليه سلامة مدة فالاقرب يجوز ما لم يثبت الحذرة عليه سلطنة كالمعلقة بالعين مستثناة
ايها السلوك كما بهام البيع فلو باع رصا محفوفه بملكه من جميع الجهات وشرط السلوك من جانب ولو بيع بطل البيع لفقدت الغرض بل خلاف الجملة قال الشافعية
ولو عين السلوك من جانب صح اجماعا وكذا لو قال بعتكها بحقوقها واشترى حق السلوك من جميع الجوانب لو اطلق ولو بيع من جانبها فوجها اظهرها بغير
من الجميع لتوقف الانتفاع عليه وعدمه لسكونه عنده هل هو بمنزلة السلوك لاحتمال الشافعية كالجواب ولو شرط نفى المتفرقا لوجه الصحة لا مكان الانتفاع بالبيع
وتوقع تحصيل السلوك وتحتل مواظره وجه الشافعية البطلان لعدم الانتفاع في الحال ولو كانت الارض المبيعة الملائمة للشايع فليس للمشتري السلوك في
ملك الباع فان العادة في مثلها الدخول من الشايع وان كانت ملاصقة للمشتري فليس له السلوك في ملك الباع بل يدخله ملكه السابق ان جرى البيع مطلقا
ولو قال بعتكها فقله السلوك في ملك الباع وهذا كله كقول الشافعية ولو باع دارا واستثنى لنفسه بيتا فله الممر وان نفى الممر كان يمكن اتخاذ مخرج وان لم يكن
فالاقرب الصحة وللشافعية وجهان **مسئلته** لو باع الدهن بظرفه وقد شاهده او وصفه وصفا برفع الجملة صح اذا عرف المقدار عندنا ومطلقا عند مجوز
بيع الخرافة كل ما يتكلى اجزائه كالمسل والدبس والمخل ولو باع كل رطل بدينار فان عرف الادخال صح والا فلا وحكم الصبرة ولو باع مع الظرف بغيره صح
لان بيع عينين يجوز العقد على كل واحد منهما منفردا فاجازة معا فاما ما باع السن مع الظرف كل رطل بدينار وعرفا قد المجموع صح وان جهلا تفصيله ومنع
بعض الشافعية وبعض الحنابلة لان ذلك الظرف يزيد وينقص ولا يعلم كم يدرهم منها فدخل على غرضه والباقيون جوزوه كما اخترنا لصحة بيع كل منهما منفردا
فصح صحة الانتفاع بغيره ان اشترى الظرف كل رطل منه بدينار واشترى السن كذلك ولا يضر اختلاف القيمة بينهما كما لو اشترى ثوبا بخمسة اوارضا كل ذراع بدينار
القيمة مختلفة تكون ثمن كل ذراع درهما ولا يحتاج ان يجعل بعض الذراع الجيد بعض الردي بدينار وان باعه كل رطل بدينار على ان يزن الظرف معه فصح عليه
بوزنه ولا يكون سبعاها بعلمنا **مسئلته** لو باع الدهن عشرة والظرف طلان كان معناه بعتك عشرة اوطال باثني عشر درهما **الحاشية**
ولا زنة احدهما بطل لادائه الى جهالة الثمن في الحال في الجملة والتفصيل بغيره قال الشافعية ولزم **مسئلته** يجوز بيع الخيل اذا شاهدها وكانت محبوسة بحيث لا يمكن
الامتناع وبيع قال الشافعية ومحمد بن الحسن واحدا لانهما معلومتان على تسليمهما باعها قال ابو حنيفة لا يجوز بيعها منفردة لانه لا يتقنع بعينه فاشبه الحشرات
والجواب منع من عدم الانتفاع لانها يخرج من بطونها ما يشرب منه صنائع للناس فضلت كهيئة الانعام اذا عرفت هذا فان لا يجوز بيعها كذا وانما وبيعها بالحنابلة
لجها لثباتها قال بعضهم يجوز والضابط العلم فان تمكن منه بان يفتح واسا ليدب وشاهدها بغير كثرها من قلها والافلا **مسئلته** يجوز بيع دود القز وبيع قال
الشافعية واحدا لانه حيوان طاهر معلوم يجوز اقتناؤه لئلا يخرج منه فاشبه البهيما وقال ابو حنيفة في رواية عنه انه لا يجوز بيعه وفي رواية اخرى ان كان معشرا
جانبه والافلا لانه لا يتقنع بعينه فاشبه الحشرات ليس بجيد لان النفع بها ظاهر وهو ما يخرج منها البهايم التي لا يتقنع بها بشئ غير الناج بخلاف الحشرات التي لا نفع
فيها البهيمة فان هذه يخرج منها اللحم وهو اخطر الملابس وكذا يجوز بيع برده ومنعه بعض الحنابلة وهو خطأ لما مر **مسئلته** السلطان يجوز بيعه في الجملة قال
عامر الفقهاء وحكي عن بعض الناس المنع من بيعه لانه يخرج له ما بين من عي فهو ميت الميت نجسة وقد قيل انه دم وهو خطأ لان النبي قال لا تصانبة لحي
سألته من غسل الميت فقلت من غسله فظن بها ولا دلالة في الخبر لان الغزال يلقى كالبقرة الولد ويلقى الطير البيض والدم المحرم هو المسفوح فان الكبدة حلال
وهو دم وقد روي جواز بيعه عن الصادق اذا ثبت هذا فقد جوز الشافعية المسك فاده وان لم ينفق وفيه خوط وبيع قال بعض الشافعية لان بقائه في فاره مضطحة
له فانه تحفظ وطوبى وذكرا ايجزة فاشبه ما كوله في جوده اكثر من عصب الشافعية واصحاب احمد لم يفتوا خارج وعامة من غير ضرورة وبقي راجحة فلم يقع بغيره مستورا
لجها لة صفته كاللحم في الصدق والوجه الصحيح لان صفته المسك معلومة فيشرط الصفة كالمذوق قبل ذوقه **مسئلته** لا يجوز بيع البيض في بطن الدجاجة
ولا النوى في التمر وهو وفاء الجملة ولو باع لؤلؤ في صدف لم يخرج اجمالا لانه في ذوقه قال ابو يوسف يجوز وله الجنا اذا اذاه لانه كالحقبة ويمنع من حكم
الاصل لعدم ضبط اللؤلؤ **مسئلته** قد بينا ان جهالة الاستثناء يبطل البيع كذا التفصيل العلوم اذا جهلت نسبة المشتري منه فلو باع بغيره الاثواب
وعينه لم يصح وكذا لو باع ثوبا لاد وها مع جهل النسبة ولو استثنى جزءا معلوما شاعا كالثوب او ربع من الصبرة او الحائط او جزئين واربع كسبعين او ثلثه
صح البيع عند علماءنا وبيع قال الشافعية واحدا لانه انما قال بوبكر ابن ابي موسى لا يجوز وليس بمعتد وكذا يجوز ان يستثنى المشاع من الجنون كثلثة اربعة او ثوب
المنصفى وانفاه المانع وقال بعض الحنابلة لا يجوز بيعا على استثناء الثمن وهو خطأ لجملة الثمن ولو قال بعتك بغيره من هذه الصبرة الاموكا صح **مسئلته**
لو باع فطما واستثنى شاة معينة صح البيع وان لم يكن معينة بطل وهو قول اكثر العلماء لان الخنزير منى عن الثمن الا ان يعلم ونهى عن الغرر ولا يبرهن
بجهول فلم يصح كالحقبة مطلقا وقال مالك يصح ان يبيع مائة شاة الاشاة بخمسة اربعة او ببيع ثمره حابطة ويستثنى ثمره الخلات بعينها ب لو قال بعتك
هنا ياربعة درهم الا ما يحضر وها صح لان قد معلوم من البيع وهو الربع فكانه قال للمثارة باعة بربعة ولو قال ما باي درهم وها مع العلم لاعم الجها لادنا
يساوي الدرم قد يكون الربع وقد يكون اكثر واقل ج كولو باع سمما استثنى الكسبي لم يجز لانه قد باعه الشرح بالحقيقة وهو غير معلوم وكذا لو استثنى الشرح
وكذا لو باعه طنا واستثنى الحبيب بالعمى وبه قال الشافعية **مسئلته** لو باع جونا ما كولا واستثنى دسره جله فالاقوى بطلان البيع به قال ابو حنيفة والشافعية
لان لم يخرج اذاه بالعمى فلم يخرج اذاه بالعقد فلم يخرج استثناءه كالحمل لانه مجهول وفي قول لنا الشركة بقيمة ثبناه لقول الصادق اخضع الى امر المؤمنين
وجلان اشترى احدهما من الاخر بغيره واستثنى البيع الراس والمجد ثم بدا للمشتري ان يبيعه هو شر بكن في البعير على قدر الراس والمجد وقال مالك يكون له ما

في بيان ما ينبغي ان يقبل منكم

[illegible]

في أحكام القبض

عند الجواز وهو ضعف وجهي الشافعي لحصول القبض باصحة ما عنده المنع لانه لو لم يجز قبض مستحق بالعقد وهو ممنوع لا اعتبار بالقبض فان قيل الصحيح
 لست ووط الاول عن نظر الشارع فلا يكون شرطا في صحة شرعي والصحيح ان يسلم البيع باختياره او يوفي المشتري الثمن فله القبض بغير اختياره البايع والفاصل ان يكون
 الثمن حالا وقبض البايع بغير اختياره البايع من غير دفع الثمن فله باياع المطالبة بالرد الى بدء لانه لو لم يجز ان يستوفي ج لو كان لربط طعام على عروسلها لاد
 مثله على زيد فقال زيد اذهب الى عمر واقبض لنفسك ما لي عليه فقبضه لم يصح كذا عند اكثر علماءنا وبقوله قال الشافعي واحمد لان النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام بالطعام
 حق يجري فيه الصالحا يعني صاع البايع وصاع المشتري وسبيل يبين ان يكال لنفسه ويقبضه ثم يكله على مشتريه وهل يصح لزبد الوجه المنع وبقوله قال الشافعي
 واحمد في رواية لانه لم يجعله نائبا القبض فلم يقع له بخلاف الوكيل وفي رواية يصح لانه لا فاشبه الوكيل وليس يجزى لانه قبضه لنفسه باطلا فلو كان في القبض
 بائنا على ملك عمر وكذا لو دفع اليه ما لا قال اشترى به طعاما فان قال قبضه لي ثم اقبضه لنفسك صح الشراء والقبض للموكل وهل يصح لنفسه منع الشئ
 لا اتحاد المقبوض والقبض وهو وجه للشافعي وفي اخر الجواز لان الباطل ان يقبض من نفسه غيره ولو قال اقبضه لنفسك منع الشافعي منه لانه لا يمكن
 من قبض ما لا الغير لنفسه فان فعله فهو مضمون عليه ان قال اشترى لنفسك لم يصح الشراء ان يملك الانسان بئس لغيره ولا يتعين له بالقبض وبقوله قال الشافعي
 قال احمد يصح الشراء كالقبض ولو يكون لدايم امانة فله لانه لم يقبضها بالملكها فان اشترى نظرا ان اشترى في الذمة وقبضه عنه وادى الثمن من ماله وان اشترى
 بعينها للشافعية وجهها الصحة والبطان ولو كان المالا ان والحوال يقرضا وان لا فاجاز عندنا خلافا للشافعية لو اقبض زيد الطعام في الكيال لما اكتماله لنفسه سلم له
 مشتريه جاز ويزول استدامة في الكيال منزلة ابتداء الكيل وهو ظاهر وجهي الشافعي وبقوله قال احمد لو اكتماله زيد ثم كاله لمشتريه فوقع في الكيال زيادة وقبض
 بايعت في الكيال الزيادة لزيد والنقصا عليه ان كان كثر اريدت الزيادة الى الاول ورجع عليه بالنقصا يجوز التوكيل في القبض من المشتري في لا يثبت
 من البايع وهل يجوز ان يتولاهما الواحد منع الشافعي وبقوله قال الشافعي وجب لانه لا يجوز ان يكون قابضا مقبضا الوجه الجواز وبقوله قال احمد والشافعي وجب كذا لو
 الاب من ولده الصغرى وكذا يجوز ان يوكل المشتري من يده البايع كعبه لو اذن استحق الطعام ان يكال من الصبرة حقه فالوجه عند الجواز وهو ضعف
 وجهي الشافعية لان المقصد معرفة القيد واصحهما المنع لان الكيل احد ركني القبض فلا يجوز ان يكون نائبا عنه عن البايع متصلا بنفسه لو قال من عليه
 طعام من سلم له مثله مستحقة احضر كذا في قبضه لك ففعل فالوجه الجواز ومنع منه الشافعي واحمد للمنفى وهل يكون قابضا لنفسه لا وجهها فاقولهما انه
 لان قبض السلم منه قد وجد مستحقة قبضه كالمقبوض له كالمقبوض له قبضه فاف قبضه عن غيره وان قال خذ به الكيل فخذ به صح لانه قد شاعده كبله و
 فلا ينفى لاعتبار كبله مرة ثانية والمنع وبقوله قال الشافعي للمنفى النظر الثاني في وجوبه يجب على كل واحد من المتبايعين تسليم ما استحقه الاخر بالبيع فان قال كل
 منهما لا ادفع حتى اقبض قال الشيخ يجر البايع اولا والخلق وهو احد قول الشافعي الاربعة واحمد في رواية لان تسليم البيع يتعلق باستقرار البيع وقامه فان ملك المشتري
 في البيع انما يستقر بتسليمه الى البايع لانه لو تلف قبل القبض بطل ثابته بانه قال ابو حنيفة ومالك انه يجزى المشتري على تسليم الثمن اولا لان حقه منع من البيع فهو
 يدفع الثمن ليتعين حق البايع بقبضه ونالها لا يجبر ان يملك من ثمنها من التخاصم فان سلم احدهما عليه اجبر الاخر ورأى بها ان الحاكم يجبرهما معا على التسليم هذا اذا كان الثمن
 في الذمة وان قبضت او يتبايعا عرض فقولان للشافعية خاصة عدم الاجبا لهما وبقوله قال احمد والاجبا لهما معا وبقوله قال الثوري واحمد والاخر عنهما على التسليم
 اجوب لان كل واحد منهما قد وجب حق على صاحبه ما سلم اذا ابتداء البايع بالتسليم ما تبرعا او بالاجبا على القول به اجبر المشتري على التسليم حال ان كان
 الثمن حاضرا في المجلس وان كان في البلد فكذلك والظاهر وجهي الشافعي الجواز عليه البيع عند بعض الشافعية ومطلقا عند آخرين مثلا يضر في املاكه ما يضر في حق
 البايع والاخر عدم الجواز واضعفا وان كان غائبا قدمنا القصر قال الشافعي لا يكلف البايع القبض الا في حاله وجب ببيع البيع في حقه من ثمنه والظاهر عنده
 ان له الفسخ كالوفاة المشتري وعند علماءنا له الفسخ بعد ثلثة ايام مع انتفاء الافتراض ثلثا وثلثا وان قصر عنها فمهل هو كالميلاد او من القصر للشافعية
 وجهنا وان كان معسرا فهو مفسر فان جبر عليه الحاكم فالبايع حق مما عدا ان شاء فسخ وان شاء ضرب الغرماء وقال الشافعي ان كان معسرا فالبايع حق مما عدا ان
 الوجهين وفي الاخر ببيع وتوفى حق البايع من ثمنها فان فضل للمشتري فذو عا كل موضع فلنا له الفسخ فله ذلك بغير حكم حاكم وبقوله قال احمد لانه فسخ البيع لا
 بثمنه فلكم البايع كالفسخ عين ماله اذا فسخ كل موضع فلنا يحج عليه فذلك يجعل الى الحاكم لان ولا يجر البايع انما يثبت للبايع حق الجبس اذا كان
 الثمن حالا وليس له الجبس الا ان يستوفي الثمن الوكيل وكذلك ليس له الجبس الا لو يتفق التسليم الى اجل والجل وبقوله قال الشافعي ج لو ابتداء المشتري التسليم ما تبرعا
 او على تقدير وجوبه فالحكم البايع كالحكم المشتري في السئلة كقوله رب المشتري قبل وزن الثمن وهو معترى عدم الافتراض احتمل ان يملك البايع الفسخ
 الحال بعد استيفاء الثمن والصبر ثلثة ايام للرواية والاول اقوى لورودها بالاذل وان كان موسرا ثبت للبايع ذلك عند الحاكم ثم ان وجد الحاكم به
 مالا قضاه والا باع البيع فقه من الغافل للشرعية العود عليه مسددا ليس للبايع الامتناع من تسليم البيع بعد قبض الثمن لاجل الاستبراء وبقوله قال ابو
 حنيفة والشافعي واحمد وحكي عن مالك ذلك في القبض اما الجملة فتوضع على يد عدل حتى يثبت لان التهمة بالحقة فيها فنع منها ليس بمجد فان بيع لا يثبت
 فيه قبض ثمنه فوجه فقه البايع كغيره والتهمة لا يمنع من التسلط كالمقبض ولو طالب المشتري البايع بقبضه لئلا يظهر حاملا لم يكن له ذلك لانه لا يثبت القبض
 حال العقد النظر الثالث في حكمه وله حكان انتقال الضمان الى المشتري فتوقع التصرف فانهما مطالبان الاول الضمان ولا خلاف عندنا في الضمان على البا
 قبل القبض مطلقا ولو تلف انفس العقد وسقط الثمن وبقوله قال الشافعي واحمد في رواية وهو محكي عن الشعبي وربيعة لانه قبض مستحق بالعقد فاذ بعد انفس
 البيع كالوفاة قبل القبض في الصرحت قال ابو حنيفة كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من ضمان البايع الا العفاد وقال مالك اذا ملك المبيع قبل القبض لا يجل
 البيع ويكون من ضمان المشتري لان مطالبه به فلا يسلم عليه فبئس المشتري وبقوله قال احمد واشحق لقوله الخراج بالضمان وانما في المشتري فضا عليه لانه من ضمان
 بعد القبض وكذا قبله كالبشر لا يجزى الخبر لانه لم يقبل الضمان بالخراج والخراج الغلة والبراث لا يراعي فيه القبض فمنا يراعي في الدراهم والذنانير
 بخلاف ان يراعي فيهما هذا من حيث انما هو اخيرا واحدا ونقل عنهما معان البيع اذا لم يكن مكيلا ولا موزونا ولا معددا فهو من ضمان المشتري ومنه
 من اطلق كما تقدم قل يذهب لوابر المشتري لبايع من ضمان البيع لم يبرئ وحكم العقد لا يتغير وبقوله قال الشافعي تلف البيع قبل القبض انفس العقد وسقط

في أحكام القبض

بکریہ

في البراءة

من بيع غير المقبوض منه وجوزة هناك جوزة من اكلها في طعام ثم باع من اكلها في البيع لا يصح لان بيعه وكيلة القبض فاذ قبض صاحبه قبضه واداه
حل عليه طعام بعقد السلم فذبح الى السلم درهم وقال خذها بثلث الطعام قال الشيخ يجوز لان بيع السلم فيه لا يجوز قبل القبض سواء باع من السلم اليه ومن اجبني ان قال اشترى بها
الطعام بنفسه قال لم يصح لان الدرهم باقية على ملك السلم اليه فلا يصح ان يشتري بها طعاما لنفسه فان اشتري بالعين لم يصح وان اشتري في الذمة ملك الطعام ومنه
ولو كان عليه طعام فرضا فاعطاه من خبسه فهو بنفسه حق وان غابره فان كان في الذمة وعينه قبل التفريق وقبضه جاز وان فارق قبل قبضه قال الشيخ لا يجوز لانه يبيع في دين
بدن وان كان مقبضا فارق قبل القبض جاز مسئلتان لو كان له ذمة غيره طعام فباع منه طعاما بعينه ليقبضه لطعام الذي ذمته منه لم يصح لانه شرط قبضه في الذمة
الذي ذمته من هذا الطعام بعينه وهذا لا يلزم لا يجوز ان يبيع على الوفاء بغير فساد البيع لا فخر لانه لا يشترط احتياج ان يربط بقبض من البيع وهو محمول ففسد البيع
ولو قلنا بفساد الشرط ويصح البيع كان فوبا هذا كله كلام الشيخ والوجه عند صحة ما معا لانه شرط لا ينافي الكتاب السنة قال الشيخ ولو باع منه طعاما بعشرة درهم
على ان يقبضه الطعام الذي عليه جوده منه لم يصح لان الجوده لا يجوز ان يكون ثلثا بانفرادها ان قضاه جوده ليعطيه طعاما بعينه بعشرة لم يجز والوجه عندى الجواز
في الصورتين لانه شرط في البيع ما هو مطلوب للعقلاء سائغ كان مشروعا وليس الجوده هنا مثابلا هي شرط مسئلتان اذا باع طعاما بعشرة مؤجلة فلو
الاجل اخبها طعاما جاز ان اخذ مثل ما اعطاه وان اخذ اكثر لم يجز وقد روي انه يجوز على كل حال هذا قول الشيخ والوجه عندى ما تضمنه الرواية لانه صلح لانه
فجاز له بيعها بما اراد كغيره القسم الثاني الرواية وتحريمه معلوم بالضرورة عن ابن النجاشي قال في البيع لم يرد قال الله وحرّم الربوا وقال قم يا ايها الذين امنوا اتقوا
وذرُوا ما بقى من الربوا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرام الله ورسوله فقال رسول الله اجتنبوا الكوفيات قبل ان يرسول الله وما هي قال الشريفة بالله
السحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق واكل الربوا واكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف قلت المحصنات الغافلات المؤمنات ولعن اكل الربوا شاهد به وكاتبه وقال الصادق
درهم ربنا اعظم عند الله من سبعين دينه كل ما بدأت محرم واجعت لامة على تحريمه هو لفة الزيادة واصطلاحا يبيع احد المثلين بالآخر مع الزيادة وانضمما شرط
باني انشاء الله تعالى وهو قتل الربا بالفضل ورواه النسبة وقد اجمع العلماء على تحريمها وقد كان في ربا الفضل اختلاف بين الصحاح فحكى عن ابن عباس رضي الله عنهما في ربا الفضل
او في ربا الزبير ان الربا في النسبة خاصة لقوله لا ربا الا في النسبة ثم دعي ابن عباس الى قول الجماعة لقول النبي لا يبيعون الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا يبيعون
بامور ثلثة الاول الشرايط وهي اثنان الاتفاق في الجنس ودخول التقدير فيها مطلبان الاول في الجنس والراية لما هيته كالحظ والارزوان اخذت جفتها
وهو الشامل لاشياء مختلفة باشتراطها فالتقريب منها الى صاحبها بكل نوعين جفتا في اسم خاص فبما جنس كل تمر كله جنس وان كثرت انواعه كالتمر والقمح
مسئلتان وقد اجمع المسلمون على ثبوت الربا في الاشياء الستة لقول النبي الذهب بالذهب مثلا بمثل والفضة بالفضة مثلا بمثل والتمر بالتمر مثلا بمثل والبر بالبر
مثلا بمثل والملح بالملح مثلا بمثل والشعير بالشعير مثلا بمثل فمن زاد او اوزاد فقد ربي ببيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم بدأ ببيعوا البر بالتمر كيف شئتم بدأ ببيعوا
الشعير بالتمر كيف شئتم بدأ ببيعوا الخلف فيما سواها فحكى عن طاووس وقواده وداود وبعض القياس لا يقتضاهما الا يجزى في غيرها وهي على اصل الاباحة لقوله
واحل الله البيع وعند الامامية ان الضابط الكيل والوزن والعدد على خلافه الاخر فان وجد احدهما ثبت الربا لانه الزيادة وهي ثابتة المقدار باحد المقدارين ولقوله
الصادق لا يكون الربا الا في الكيل او الوزن وقوله نعم وحرّم الربى يقضى تحريم كل زيادة الا ما اجمعت على تخصيصه مسئلتان وانتق العلماء على ان ربا الفضل لا
يجزى الا في الجنس الواحد لا سجنه جبره فان قال كل شئ يتقارب لا يتقارب بما لا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا كالحظ والشعير والتمر والزبد الزرة بالذرة
لتقارب نفعهما فجزا يجزى نوعي جنس واحد اما الاولان فثبتا بالبحث فيهما واما الثالث فثبت به بطل لقوله ببيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم بدأ ببيعوا
بالتمر كيف شئتم مع ان الذهب لفضة متقاربا مسئلتان والربا عندنا ثابت الصور بالنظر فاما انما ثبتت المقدار باحد المقدارين المذكورين وهي الكيل والوزن
العدد على خلافه فثبت ان القياس عندنا باطل اما القائلون بالقياس فقد اتفقوا على انه لعله ثم اختلفوا فقال النخعي والزهري والثوري واسحق واصحاب الراي واحمد في رواية ابن
عمر الذهب لفضة كونه موزون جنس فعلة الاعيان الاربعة الباقية مكمل جنس فجزى الربا في كل مكمل او موزون بجنسه مطعوما كان او غيره وهو الذي في حديثنا
فيجوز في الحبوب والتمر والقطر والكتان والصوف والحنا والحديد والنورة والجص وغير ذلك ما يدخله الكيل والوزن دون ما عداه وان كان مطعوما لان النبي
سئل عن الرجل يبيع الفرس بالافراس فقال لا بأس اذا كان بدأ ببيع ومن طريق الخاصة قول الباقر البعير بالبعير والدابة بالدابة ببيع ببيع به باس ولا يقبضه
البيع المساواة والثوري في تحقيقها الكيل والوزن والجنس فان الكيل والوزن سوى بينهما صورة والجنس سوى بينهما معنى وقال الشافعي في الجذب العلة في الاربع
انها مطعومة في جنس واحد فالعلة ذات صفين وفي التقدير جوهر الثمنية غالبا وهو رواية عن احمد وعن بعض الشافعية انه لعله في النقل لان النبي صلى الله عليه
الطعام الامثلا بمثل وهو عام في الكيل وغيره ولان الطعام وصف شرف فان قوام الابدان والتمنية وصف شرف فانها قوام الاموال فيجزى الربا في كل مطعوم بغيره
الكيل والوزن او كما لا يطبخ والالتزج والسفرجل والحب والبيض وسواء اكل نادرا كالبلوط او غالبا وسواء اكل وحده او مع غيره وسواء اكل ثلثا او اكل ثلثا او ثلثا او ثلثا
او غيره ما قام بقصد الطعام غالبا دون ما ليس بمطعوم وان كان موزونا كالحديد والوصا والاشياء وبطل بقول الصادق لا يكون الربا الا فيما ياكل او يوزن
لان قوله الطعام بالطعام مثل بمثل علق الحكم باسم الطعام والحكم المعلق بالاسم المشتق معلان مما منه الاشتقان كالقطع المعلق باسم التلوق والحد المعلق باسم
وقال الشافعي في القديم العلة في الاربع كونه مطعوم جنس مكمل او موزون او نافلا يجزى الربا في مطعوم لا ياكل ولا يوزن ولا في ما ليس بمطعوم وبه قال سعيد بن
السبب احمد في رواية لان سعيد السبب روى عن النبي لا ربا الا فيما ياكل او يوزن ما ياكل او يوزن بضعف يقول الدار فظني الصحيح انه من قول سعيد السبب ومن رفته
وهو قال مالك لعله القوت وما يصلح به القوت من جنس واحد من المذخرات فان علة الطعام لا يستقيم لثبوت الطعام لكل شئ فينبغي ان يعمل بالقوت الذي يعمل
ببر الزكاة كما ان الجواهر لم يجز الربا الا فيما يحب الزكاة وهو الذهب والفضة وبطل بالمع فانه لا يشك الا دام يصلح به القوت والنادي المحطوب قال بسبعة من عبد الرحمن
الاعين بما يحب الزكاة فكما وجبت فيه الزكاة جرى فيه الربا فلا يجوز بيع بعض ببيع بعض ولا بقره بقرتين وبطل بما تقدم بالمع فانه لا يجب فيه الزكاة ويجزى فيه
الربا وقال ابن سيرين الجنس الواحد هو العلة وليس صحيح لان رسول الله امر ان يوحى بالبيع بالبيعين لما انفذ بعض الجحوش وقد نفذت الايل وهذا البحث
عنا لاننا نعتبر النقص لا القياس فمما دل على شئ علمنا به وقد سئل الصادق عن البيضة بالبيضة قال لا بأس به والثوب بالثوبين قال لا بأس به والفرس بالفرس

وموكله

مل
بانواعها والنوع الشا
للاشياء مختلفه

في شرائط اتحاد الجنين في البهائم

في البيع

وعنه وكذا السام بالابل للنعى عن بيع اللحم بالحيوان فلم يرد في غيره واحتمل ان ينعى النع لان في معنى اللحم وكذا الوجهان في بيع الجمل بالحيوان لم يكن مذبوحا ولا منع
وعلى الوجهين ايضا بيع لحم السمك بالشاة هو يجوز بيع دجاجة فيها بيضة بدجاجة خالصة من البيض او بدجاجة فيها بيضة او بيضة لا غير لوجود مقتضى وهو اصل الله عموم
البيع السام عن معارضة الرتبة لانقاء شرطه وهو الكيل او الوزن وهذا يمنع الشافعية من بيع دجاجة فيها بيضة بدجاجة قولوا واحد لان ذلك بمنزلة بيع اللبن
الدون وسنأصله ان الالبان تابعة لاصولها بخلاف ما خلت فيها او يتفق باقائها فليقلل لغيره جنس وليس الابل غريها وبخايتها اذ هو مفاد جبر
للاول وليس البقر غريها جازما وسنأصله ان الجنس واحد مخالف للابن وليس الوحي مخالف للابن بل هو موافق له كذا في النسخ كذا في الطب وليس الشاة
خبيثا عند علمائنا اجمع وقد اضر الشافعية على ان الالبان اجناس ولم يرد كغير ذلك لان في اللحم قولان احدهما انها جنس واحد قاله اصحابه لانهم يبيعونها بمجملها
الا ثانيا قولين احدهما انها جنس واحد وهو الشاة عن احمد والثاني وهو الاصح عندهم انها اجناس وبه قال ابو حنيفة لانه في بيعها نابعة لاصول مختلفة بالحد والحقيقة اقامه
فكانت فروعا تابعة لها كالادماء والحلول وهذا بخلاف اللحم فان الشافعية قولوا بالتمثيل فيها لان الاصول التي حصل اللبن منها باقية مجالها وهي مختلفة فليام
حكمها على الفروع بخلاف اصول اللحم اذ لا يشارك في الاسم الخاص او حال حدث الربا فيها فكانت جنسا واحدا كماء النخل المختلفة الانواع بخلاف
الحلول والادماء لان دخولها في اصولها قبل اشتراكها في الاسم والجواب لطعن جنس واحد **فروع** يجوز بيع لبن البقر بلبن لغيره مما تلا ومتفاضلا
نقدوا بغيره نسبة لاختلاف الجنس وهو احد قول الشافعية ولبن الوحي والاشجى جنتا وهذا لا يضمن اليها في الزكوة ولا ينصرف لخلق الاسم اليها في قولهم
لها ما جنس فلا يباع بعضها ببعض متفاضلا لاقتداك نسبة يجوز بيع الرطب بالرطب مما تلا لا متفاضلا على ما يلقى ومنع الشافعية من ذلك في جوف اللبن
بيع بعضها ببعض متساويا وافرقت اصحابه بوجهين الاول اللبن معظم منفعة في حال وطوبى بقاء وطوبى من مصلحته بخلاف الرطب فان وطوبى تنفذ
معظم منفعة اذ اجفان الثاني الرطب ينهي الى حال الجفاف بنفسه فاعتبرت تلك الحال واللبن لا ينهي الى حال الجفاف بنفسه بل بما يطرح معه غيره ليعتبر
ينظر بهذه الحال يجوز بيع الجنس ببعضه بعضا ان لم يخالطه غيره فان خالطه ماء او ملح او انفق وان كان كثير لم يؤثر في الجواز خلافا للشافعية لانا نرى مع
الماجنان كان التساوي في الجنس باقيا جازا لبيع مع التساوي قد وان زال فحصل الاختلاف جاز مع التساوي قد او عدمه ولو باع حلبيا طين قد حمض تغير
ولو يخالطه غيره جاز عندنا وعندنا لا يتغير الصفة لا يمنع من جواز البيع كالجودة والرداءة **مسألة** لا يمتنع بيع اصولها كذا الخمول والادوية والسموم
والعصير والدبوس والبوص ان اعتبرنا العدد فمن الشرج والبرزود ومن اللوز والجوز اجناس مختلفة سباع بعضها ببعض متفاضلا ومما تلا نقدوا في
النسبة أقوى الكراهية لا تها فروع اجناس مختلفة فمختلف باختلافها داخل العنب داخل التمر حشيشا وكذا عصير العنب مع عصير الرطب حشيشا وبه ما جنس ايم وقوى
المهظة ودقيق الشرج جنس واحد ما دققوا مع دققوا الخمر والذرة او الباقلا الخجنش وسمن النعم وسمن الابل وسمن البقر اجناس متعددة باختلاف اصولها
وكذا السم والرنب لقول الصائغ في الصحيح قد سئل عن الرنب بالسمن اشبهن بواحد قال لا يبيدك باس وبيع الدجاج والنعام والطيور اجناس مختلفة
باختلاف الاصول وهو المشهور من مذاهب الشافعية في الادوية حكاه قول عن امالي حرمة انها جنس واحد وابد منه ذكره الشافعية في الحلول والادوية ويجوز مثله
عصير العنب وعصير الرطب بسوس الطيور اجناس عندهم ان قالوا بقتل الكما والافوجها اصحابها التعداد في البوص عندهم والزيت الطهر ومنع رتب الفحل
بهي في بائنا لا يبيع البعض ما لا يبيع له الرنب من الشافعية من الحقها باللمان والتمر من النخل مع التمر المهند جنتا لاختلافهما في الحقيقة والاصول وع
ابى العطاء من شافعية وجها انها واحد والبطيخ المعروف مع الهندى مختلفا وللشافعية فيه قولان وكذا القشاع الحما والبقول كالهندباء والنعنع وغيرها
لاختلاف الحقيقة وجنا **مسألة** الاصل مع كل فرع له واحد وكذا فروع كل اصل واحد وذلك كاللبن الملبج الزبد والسمن المخيض واللبا والشرا والاقط
والمصل والجبن والزجج والكافور والسمسم الشرج والراش ويزال الكتان مع جنة الجنتة مع الدقيق والخبز على اختلاف اصناف الرقاق والقرون وغيرها والكس
ومع الهريرة والشعير مع اللوق والتمر مع السبلان واللبس والحلوة والعصير منه والعنب دس خله والعسل مع خله والزبد مع الزبدون وغير ذلك عند علمائنا
اجمع فلا يجوز تفاضل بين اللبن والزبد والسمن والمخيض واللبا والاقط وغير ذلك ما شقك بل يجوز التفاؤل فلا يجوز نسبة لا تماثلا ولا متفاضلا ولا فرق
في ذلك بين ان يباع الاصل مع فروع او بعض فروع مع البعض ومنع الشافعية من بيع الزبد والسمن باللبن متساويا نقد لانها مستخرجان من اللبن ولا يجوز عنده
بيع ما استخرج من لبنه الا يجوز بيع الشرج بالسمسم والزبد بالزبدون وهو غلط لانها ان ساءوا في الحقيقة جازا لبيع فروعها التساوي قد وان اختلفت
جازمط قال ابو اسحق ما حكى عنه في التعليق ان الزبد لا يخلج من لبن فيكون بيع لبن مع غيره بلين ولا يرد بيع اللبن بمثله لان الزبد لا يحكم له ما دام في اصله وهو مفرد
فان بيع السمسم بالسمسم يجوز مع تفاضل الدمن ولا يجوز بيع الشرج بالسمسم هذا الاصل عندنا بط لا نرى عندنا يجوز بيع السمسم بالشرج متساويا نقد لان نسبة
ومنع الشافعية من بيع المخيض باللبن لان اللبن فيه زبد والمخيض لا يذبه فبؤدى الى تفاضل اللبن وما ذكرناه احق لعدم الانفكاك من التماثل والاختلاف
وعلى كلا التقديرين يجوز وقد علم ايضا بان في المخيض اجزاء مائية ولا يجوز بيع الشوي لماء بالخالص وهو ممنوع ايضا ومنع ايضا من بيع اللبن بالمصل اللبن
الكسك لان نقض اجزائها مخالطة المصل والافقه وهو لم لان الاجزاء البسيرة لا اعتبارها في حصول الاختلاف لو حصل جازا ايضا واما المطبوخ فان لم يتنقد لغيره
واما السخن فانه يجوز عنده بيع بعضها ببعض كالعسل المصفى بالتمر والبنار وان طبخ حتى ينقد اجزائه فوجها عندنا الجواز كما يجوز بيع الدهن والدهن والنعنع لانه
من لبن وغيره فكان بيع لبن وغيره بلين والاصل ثم والسمن يجوز بيع بعضها ببعض لا يخالطه غيره قال ابو حنيفة وزنا الحوط واما المخيض فان خالطه ماء لم يحن
بيع بعضها ببعض عندنا لجواز تفاضل اللبن ان لم يخالطه ماء جازا عندنا يجوز موط واما الاقط والمصل والجبن والكافور فلا يجوز بيع الواحد منها بالآخر
من نوعه عندنا لان نقض اجزائها والكيل مختلف في الكيل اصلها فيها ما خالطه غيره ولا اعتبار عندنا بذلك بل يجوز واما بيع نوع منها بنوع اخر كالسمن بالزبد
والمخيض فانه جاز عندنا ومنع الشافعية من السمن بالزبد لان السمن مستخرج منه جواز لائق واما الجاز المخيض بالسمن لان المخيض فيه لبس فمن كان بمنزلة الجبن يرد
اعتراضه في نسبة النع من بيع الشرج بالكسب المخيض بالسمن بمنزلة واجاب بان الكسك يفر عن الشرج فلا بد ان يبقى فيه شيء بخلاف اللبن فان المخيض
فيه سمن وعندنا ان المخيض والسمن جنس يجوز بيع بعضها ببعض مما تلا لا متفاضلا واما الزبد بمثله يجوز بيعه به وحكي عن ابو اسحق انه لا يجوز لانه اذا كان

في البيع

في شهر الحاد الحين في الربيع

[illegible]

في شرح أطوار الربا

كتاب

خل العنب مستساو باو به قال الشافعي لان تلك حال ادخاره فضا كبيع الزبيب كذا يجوز بيع ظل العنب بعينه مستساو باعنه لا عند ولا ينقص اذ
خلاها مستساو باه حال الادخار ويجوز بيع ظل العنب بالمر عندنا وعندنا لانها جنتا ويجوز بيع ظل العنب بالمر عندنا عندنا لانها اصلها احتج بان
خل الزبيب له وهو غير مانع لان ان افاد اخلافاً المحققة جاز متفاضلا والامتنان با وجوز بيع ظل الزبيب عندنا لانها جنتا وقال الشافعي لا يجوز لان كل
منهما ماء فان قلنا في الماء وبالم يجوز لعين جواز تفاضل الزبيب العنب جواز تفاضل الماء وليس بشئ وكذا يجوز بيع ظل القمح بالمر عندنا عندنا
لا شتمهما على الماء عنده اما حل القمح بالمر عندنا مستساو با ومتفاضلا عندنا وجهان قلنا في الماء وبالم يجوز وان قلنا لا بل جاز لا اخلافاً
جائز الزبيب القمح والبيع الدبس فبجوز عندنا مستساو با مع ثفاق اصله كدبس القمح كدبس القمح مع اختلاف جواز التفاضل كدبس القمح كدبس القمح
ومنع الشافعي من جوازه وان تساوى با قدر او جنتا لا شتمهما على الماء ولا خلاف عندنا ويجوز عندنا بيع الدبس بالمر مع اتحاد الاصل مستساو با عندنا ويجوز
نسبة وقال الشافعي لا يجوز قط مستساو با يجوز بيع الجوز باللوز واللوز بالوز وان كان عليه ثمن لان سلاخه فيه والجوز موزون لانه اكبر من القمح بما
تجافى الكمال اما اللوز فانه مكمل وهذا مذهب الشافعي وحكي القاضي بن كح عن نصر الشافعي انه لا يجوز بيع اللوز باللوز والجوز بالوز في القمح جواز عندنا
بيع لب الجوز بل الجوز وبالم يجوز بل اللوز وبالم يجوز وقال الشافعي عمدا بالاصل وعند الشافعي جواز بيع اللوز باللوز والجوز بالوز في القمح جواز عندنا
بالبيع وان كان احدهما اكبر او ازيد من الآخر وللشافعي قولان احدهما المنع كافي الجوز باللوز والثاني وهو ان الجواز مع الشاى في العنب اذ لو وزن عندنا
وليس بشئ مستساو باه ان فيه اما بعد الاكل كالزبيب الشيرج دهن الجوز واللوز ودهن الصنوبر وما اشبه ذلك فهذا يجري فيه الربا بشرط الشاى
حسنا وانما يتبى في الجنس بعينه اتحاد الاصول على ما تقدم يجوز بيع الشيرج بالشيرج مستساو با عندنا ولا يجوز بيعه وهو مذهب الشافعي وحكي عن الشافعي
ان قال الشيرج لا يباع بعضه ببعض لانه يطبخ في طجة الماء والماء ليس يصحح لانه لا يخلط به بغيره مع كونه كذا المداوان اذ طعمه فيه دون جسمه على ان هذا النوع
لا يغير الحقيقة عن الشاى ويجوز بيع جنس بغيره مستساو با ومتفاضلا نقدا وبكره نسبة كدبس الشيرج بدس اللوز وبالم قال الشافعي ما بعد للتطبيق
كدهن اللوز والبنفسج لبيان وعندنا في الربا لانه موزون سواء اختلفت اصناف البه ولا وللشافعي قولان احدهما انه لا يابى لانه لا يبعد الاكل والثاني
فيه الربا لان اصله السمسم وانما يبعد لا عظم منفعة لانه ليس بما كولى فكل واحد لا راصلا واحد وانما اختلفت الرابحة وقال ابو حنيفة يجوز بيع المتطبخ بغير
المتطبخ متفاضلا والكل بطلانها فروع اصل واحد في الربا فلا يجوز التفاضل فيها ج ما بعد للتدوى كدهن الخوخ واللوز المروحة والخضراء وما اشبه ذلك
فانه يجري فيه الربا لانه مكمل او موزون عند الشافعي بانه يוכל للتدوى ما بعد للاستصباح كالزبد ودهن السمك فبجوز فيه الربا لانه مكمل او موزون
فبباع كل واحد منهما بجنته مستساو با عندنا لا نسبة وبصاحبه متفاضلا نقدا ونسبة وللشافعي وجهان احدهما جاز الربا فيه لانه يוכל واصلة حب الكتان
وهو ما كولى بطبخ الماء والثاني لا يجري لانه لا يוכל في عادة الناس ولهذا لا يطاب اكله سفره مستساو با يجوز بيع المضوخ بالنبي من جنسه ومن غير جنسه و
كذا المطبوخ بالمطبوخ لكن يعتبر في التحد جنس تدوى القدر والحلول دون غيره عندنا على ما قلنا بالاصل وقال الشافعي لا يجوز بيع المطبوخ بالنبي من جنسه
الجنس مطبوخا جزؤه فمختلف فتؤدى ذلك الى التفاضل بينهما لو كانا على حاله الا حار وبذلك يفتقر بالتمزج كدبس الشيرج بغيره جازا فيه ولا
ذلك غير معتد به لعدم الجفافة اذ ثبت هذا فان عصير العنب جنس يباع بعضه ببعض مستساو با وبالم قال الشافعي لان حاله حاله كماله لا ينقص اذ بلغ
الى حاله كماله بالمحوضه وكذا عصير الرمان والسفرجل التفاح وقصب السكر ويجوز بيع بعض هذه الاجناس بغيرها متفاضلا التحد جازا كذا ان
طبخا بالباد وبعضها عندنا فامط وعند الشافعي مع اختلاف الجنس لا يقاير فلا يجوز عنده بيع المطبوخ بالمطبوخ ولا يعتبر اذا اتفق الجنس مستساو با عندنا
ودر جنس لا يباع احدهما بالآخر متفاضلا لا نقدا ولا نسبة ويجوز عندنا مستساو با نقدا ولا نسبة عندنا مستساو با نقدا ولا نسبة عندنا مستساو با نقدا ولا نسبة
الصحة وبالم قال الشافعي خلافا لما ذكره قد تقدم مسئلة يجوز بيع الجنس المختلفين باحدهما اذا زاد على ما في المجموع من جنسه بحيث يكون الزيادة في مقابلة
المخالفة ذلك كدبس عجم ودرهم بدى عجم او بدى درهمين او بدى عجم ودرهمين عندنا اجمع به قال ابو حنيفة حتى لو باع دينار في خرقة بمائة دينار جاز
لنا الاصل السالم عن مفاضة الربا لان الربا هو بيع احد الثلثين بازيد منه من الآخر والبيع هنا المجموع وهو مخالف لافزاده وما رواه ابو بصير قال سالت عن السيف
يباع بالدرهم قال اذا كانت فضة اقل من المنقذ فلا بأس وان كان اكثر فلا يصح وساله عبد الرحمن بن ابي حنيفة عن شراء الف درهم دينار بالدرهم قال لا بأس بذلك
ولا ان اصل العقود الصحة ومما امكروا به على التحمل على الفاكهة اللحم من القضا فان ساع على التذكية لا يحمل على البتة وان كان الاصل لان اصلها
الصحة اغلب كذا لو اشترى انسان شيئا بمال معه حمل على ان يله يصح البيع هنا يمكن حمل العقد على الصحة بان يجعل الخرقة في مقابلة ما زاد على الدين ان يصح العقد في
مسئلة مدعومة بصرف المداخر من الثمن في مقابلة الدرهم والدرهم الاخر في مقابلة المداخر في مدعومة الى الدرهمين والدرهمين الدرهم او صرف الدرهم
الى الدرهمين وقال الشافعي لا يجوز ذلك كله وبالم قال احمد لان فضل ابن عبد الله قال شربت يوم خيرة ثلاثة درهمين فما ذهب خرقت كذا ذلك لرسول الله فقال لا يباع
هذا حتى يفصل لار العقد اذ اجمع عوضين وجب ان ينقسم احدهما على الآخر على قدر رتبة الاخره نفسان كان مختلف القيمة اختلف ما باخذ من العوض كما لو باع ثوبين
بدرهم فاذا احتج الى معرفة ثمن كل منهما فم ثمين وقيم على قدر القيمة فلو كان قيمة احدهما عشرة الاخر ثلثه وبعها بعشرة بطلت علمها ما اتاها من هذا الخبر
يعرف قيمة شقص الشفعة المنضم اليه غيره وكذا لو نكح احد العتق السبعين صفقة بدينار الباع قبل القبض بكذا هذا اذا باع اربعة دراهم بدينار فينظر الى ما باع
الدرهم فيكون مدا ونصفا فيحصل درهم ثلثة اخص المدين الجواز ان يكون القلادة من الذهب ما يزيد فيجب معرفة القلادة فلهذا اوجب الفصل وقطع الثمر
لا يقض شرعا كل جزء بما سقط عليه من الثمن فروع الوبايع نوعين من جنس واحد مختلف القيمة بنوع واحد كدسنا درهم دينار او دينارين بدينارين
جازع لتساوى قلادة لا اعتنا بالقيمة عندنا وكذا لو باع درهما صنفين او درهما مكسورا بصنفين او مكسورين سواء قلنا في
المكسور عن قيمة الصنفين ولا وكن درهم وثوب بدرهمين وبالم قال احمد في الجنس الواحد كبيع دينارين مختلفين بدينارين مختلفين وكبيع مكسور وصنفين مكسورين
او صنفين وجوز ابو حنيفة مذهب الشافعي مذهب تقدم والاصل ان الصنعة لا قيمة لها الجنس ولهذا لا يجوز بيع المصنوع باكثر متفاضلا ولو تلف الدرهم

او صرف الدرهم

في أحكام الربا

في شرائط الكيل والوزن في الربا

في شرائط الكيل والوزن في الربا

وزنه كالقسط والكيل والوزن
والكيل والوزن كالقسط والكيل والوزن
والكيل والوزن كالقسط والكيل والوزن

لا يجوز بيع المحنطة المسوسة بالحنطة المسوسة ان لم يبق فيها اب الا متساويا خلافا للشافعي فانه سوق البيع مع التفاضل حيث علل بالظن وهو من المأكولات
لا تكال ولا توزن كالمعدودات وبأنها عندنا الاعلى رأى من يثبت الربا في المعدودات للشافعي قولان ففي القديم لا ربا فيها وفي الجديد ثبت فعله قولنا وفي
القديم يجوز التفاضل فيها كومانة برمانتين وسفولة بسفرجلتين وعلى الجديد لا يجوز بيع التفاضل ولما مع التساوي فان كان ما يبيع ويبقى منفعة بآيا كاللوز
المشمس فاذ جفت جاذبيع بعضها ببعض متساويا ولا يجوز بيع بعضه ببعض رطبا عندنا كالأجود بيع رطبا بالرطب عندنا وان كان ما لا يبيع ولا ينفع بآية كالقسط
والجوز وشبهها ففي جواز بيعه ببعض رطبا متساويا قولان النفع ضرر عليه الام لان بعضه يحمل من الماء اكثر من البعض الجواز لان معظم منفعة في حال طوبه
فما كان اللبن باللبن وكذا حكم الرطب الذي لا يصلح للخبث والغلب الذي لا يصلح لذلك ثم ان هذا البيع ان كان ما لا يمكن كيله ووزنه كالنفاح والخبث
فوجهان جواز بيع بعضه ببعض وذلك لانه اخضره والكيل لان الاصول الاربعه كلها مكيلة فثبت فيها ما سئل من يجوز بيع مد حنطة فيها فضل هو
التين ووزن وهو حب اسود غلط الوسط او تراب بجري العادة بل حنطة مثله وبخالص من ذلك عند علمائنا وكذا اذا كان احدهما شعير سوا اكثر عن الاخر
ساواه وسواء زاد في الكيل او لا عملا بالاصل السالم عن الربا لان التقدير تساويهما ووزنا او كيلا والفصل الزان والربا بجري العادة والشعير لا يؤثر لقلته
فاشبه الملح في الطعام والماء البشري الخ فقال الشافعي لا يجوز بيعه بمثله ولا بالخالص اما مثله فلا اختلاف اذ قد يكون الفصل بينهما احدهما اكثر واما الخالص
فالتفاضل المحنط اما اذا كان التراب يربا جذا بحيث لا يزيد الكيل فانه يجوز بيعه بمثله لا بالخالص وكذا التين لنا عجم جدا لانه لا يخذل قسطا من الكيل لانه
يكون في خلل الحنطة فلا يؤدي الى تفاضل الكيل وتفاوت المحنطين ولا يجوز فيها وزن وان قل التراب عندنا لان قليله يؤثر في الميزان فلا يندب حكم الدين
في الخل والثقل في البر حكم التراب الحنطه تعيب ثم لو كان احد العوضين مثله اعلى الاخر غير متوضو صحت كبيع زعمومة بالذهب المصطل في الشافعي
في شرط التقدير قد عرفت انه بشرط ان الربا امران لا اتحاد في الجنس وقد مضى كونها مقدرة بين الكيل والوزن اجماعا وهل يثبت الربا مع التقدير بالعدد الاصح
المنع عملا بالاصل ولقول الصادق عليه السلام لا يكون الربا الا في الكيل او بوزن وسئل عن البيضة بالبيضة قال لا بأس ما لم يكن فيه كيل ولا وزن اذ تقرر
هذا فلا ربا الا في الكيل او بوزن مع التفاوت لو تساوا باقدا واضح البيع فتداولوا تعنى الكيل والوزن معا جاز التفاضل بقدا ونسبة كوثب ثوبين و
بيضة ببيضة سواء اختلفت القيمة او اتفقت مستثناة من الاجناس الاربعه اعني الحنطة والشعير والتمر والمكيلة في عهدنا فلا يباع بعضها ببعض
الا مكيلة ولا يجوز بيع شيء منها بشيء اخر من جنسها بوزن وان تساوا ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفاوت في الوزن اما الوزن فلا يجوز بيع بعضه
ببعض كيلا ولا يضر مع الاستواء في الوزن التفاوت في الكيل وبر قال الشافعي لا يثبت الربا في الكيل الا في الكيل لا في الكيل لا في الكيل لا في الكيل لا في الكيل
من البعض فباخذ الاخفى الكيل اكثر فبفاضل في الكيل فقد غلب في النسي عنه اما لونا وبأ الثقل الحنطه وعلم التفاوت بينهما فالأقرب الجواز خلافا للشافعي لان
التفاوت ليس لا اعتبارا به كافي قبل التراب اما الملح اذا كان قطعاً كاد ان يباع وزنا لانه يباع في الكيل فباعتبر جاله لان وهو ظاهر الشافعي نظر الى ما لم ينس
في الحال والاخر انه يتحقق ببيع كيلا وليس بمكيلة وكذا كل ما يتجاني في الكيل يباع بعضه ببعض وزنا واما ما عدا الاجناس الاربعه فان كان مؤزنا على عهد
رسول الله فهو مؤزون وكذا ان كان مكيلة في عهدنا حكم فيه بالكيل فلو احدث الناس خلاف ذلك لم يعتد به احد ثم و كان المعتبر بقرير الرسول والعلامة
في عهدنا وبه قال الشافعي وحكي عن ابي حنيفة انه يعتبر فيه عادات البلدان وقد روى ابن عمر عن النبي انه قال الكيل مكيال المدينه والميزان ميزان مكة ولان
في زمانه ٤ صنف للحريم البه كبر او وزنا فلا يجوز ان يتغير بعد ذلك لعدم النسخ بعده واما ما لم يكن على عهدنا ولا عرف اصله بالحجاز او لم يكن اصله بالحجاز فانه
يرجع فيه الى عادة البلد وبه قال ابو حنيفة فانه قال المكيلة النصوص عليها مكيلة ابد والموزن مؤزنا ابد واما ما ينص عليه فالمرجع فيه الى عادة الناس
لان انما قال ان النبي قال ما وزن مثله او ما كان نوعا واحدا وما كمل منه مثله او ما كان نوعا واحدا ولان غير النصوص قد عرفت منه من الشارع
دد الناس الى عوائدهم كافي القبض والحرم والاحتياط فانما ترد الى العرف كذا هو الشافعي وجهها احدها انه يرد الى عادة الحج في اقرب الاشياء شبهة كالمصنعة
فيه ما حكمت الاحتياط في قتل الحرم وما لم يحكم فيه شيء يرد الى اقرب الاشياء شبهة والثاني يعتبر عادة البلاد ويحكم فيه بالغالب كالحرم والاحتياط في القبض
ود الناس فيه الى العرف وينبغي ان يكون مع استواء البلاد فيه فانه لا يعلم الكيل اغلب عليه والوزن ان يرد الى اقرب الاشياء شبهة الغد العرف فروع
ما اصله الكيل يجوز بيعه وزنا سلفا بكميله او لا يجوز بيعه بمثله وزنا الغرض في السلف المجل بغير جنسه معرفة المقدار وهو يحصل بهما والغرض هنا التا
فاختص البيع ببعضه ببعض به وب اذا كان الشيء كالمرة ووزن اخرى لم يكن احدهما اغلب فالوجه انه ان كان التفاوت بين المكاييل يربا جاز ببعضه ببعض
مما تلا وزنا او كيلا وان كان التفاوت كثيرا لم يحس ببعده وزنا بل كيلا وقال بعض الشافعية ان كان اكبر جرم اعتبر بالوزن لانه لم يعمد الحجاز الكيل فيما اكبرها
من التمر وان كان مثله او اصغر فوجهها الوزن لقلته وتفاوته والكيل لعمومه فان اكثر الشبه مكيل وقال بعضهم ينظر الى عادة الوقت لو كان الشيء يباع بغير
جواز في بعضها كيلا وفي بعضها يبيع بالوزن ولم يكن له اصل او لم يعرف قال الشيخ يحكم بالاحتياط وقبل يحكم بعادة البلد الذي يقع فيه ولو اختلفت البلد
فكان في بعضها يبيع كيلا وفي بعضها يبيع بالوزن وفي بعضها جازا فالوجه ما تقدم ايض من ان كل بلد حكم نفسه فحرم التفاضل فيه اذا كان في بلد كمال او بوزن
فيجوز في غيره وقال بعض الشافعية الاعتبار بعادة اكثر البلدان فان اختلفت العادة ولا غالب اعتبر بالشيء بآية به وقال بعضهم الاعتبار ببلد البيع
لا فرق بين الكيل المتعدد عصر الرسول وسائر المكاييل المحدثة بعده كما انا اذا عرفنا النسي بالتعديل في كفة الميزان بكفتيه وان لم يعرف قد مضى في كل كفة
ولا بد في الكيل من معرفة مقداره فلا يجوز التقويل في قصرة ونحوها ما اعتاد الكيل لها الا ان يعرف نسبتها الى الصاع وكذا الوزن لا بد من اعتباره بالارطاف
المعمودة المقدرة في نظر الشارع فلو عول على صنعة مجرولة لم يصح وقد يمكن الوزن بالماء بان يوضع الشيء في ظرف ويلقى على الماء وينظر الى مقدار عوضه كغيره
ليس وزنا شرعا ولا عرفيا فحتمل التعويل في الربا بما سئل من ما يباع كيلا او وزنا لا يجوز بيعه بجزا فنه وبر قال الشافعي لما بينه من الغرر والمنهي عنه منو حقا
في الصحيح ما كان من طعام سميت فيه كيلا فلا يصح مجاز فنه وقاله مالك يجوز في الجاذ ببيع الكيل دون الوزن جزا فالان الكيل بقدره في البادية وفي تنكبه
به مشقة تجاز بالخرز والتخمين كبيع التمر والرطب الغراب والجواب منع تقدير الكيل لانه يمكن بالقصعة شبهة مما لا يخالو احد عن غالب ويعلم تقديره اما احتياط

في أحكام الرابح

او تقر بانهم يوزن بتعد رغباً وبعارض بان الكيل معنى بغير المائلة والمساواة به فيما يجري فيه الرابح فاستوى فيه الحضر والبادية كالوزن يبيع العربا مستثنى
 ثمانية الفقهاء الى الرطب **فروع** المراد جنس الكيل والوزن وان لم يدخله اما القلعة كالحب والحبوب والكثير تكاثره العظيمة **في** اخرج بالصفة عن
 الوزن جازا لتفاضل فيه كالنوب بالنوب لقول الصادق لا بأس به وقد سئل عن الثوب بالثوب كذا يجوز بيع الغزل بالشاب لمبسوطه وان كان احدهما اكثر وزنا
 لخروج الثوب بالصفة عن الوزن ولان الصادق سئل عن بيع الغزل بالشاب لمبسوطه والغزل اكثر وزنا من الشاب قال لا بأس به لو كان الشيء في اصله غير موزن
 ولا مكبل ثم صابا بصفة الى الكيل والوزن جرى فيه الربا بحاله اتصافا بتلك الصفة لا قبلها ذلك كالبطيخ والرماد اذ كان رطباً ولم يدخله الكيل والوزن ح
 فانه لا يجري فيه الربا فيجوز بيع بعضه متفاضلا اما اذا جفف وصار موزوناً لحاله جفافه فانه يثبت فيه الرابح هذه الحال فلا يجوز بيع بعضه ببعض متفاضلا
 بل متساوياً والشافعي حال رطوبته قولان الجديدي يثبت الربا فيه فلا يجوز بيع بعضه ببعض بطين اذ كان له حاله جفاف متساوياً ومتفاضلاً كما لا يجوز بيع
 بالوطي ان تساويها ويجوز في حال الخفاف بشرط التساوي القديم عدم الربا فيجوز بيع بعضه ببعض متفاضلاً وان جفف لم يربح بالوطي ان كان مالا لا يجرى
 كان مالا لا يجرى كالتفاف في جواز بعضه ببعض في حال الرطوبة قولان المنع مطلقاً الرطب بالوطي والجوز مع التساوي فذالان معظم منافع هذه الاشياء في حال الرطوبة
 فاشبهت ببيع اللبن باللبن فعلى هذا ان لم يمكن كيلة كالبطيخ والقشاي فذالان يمكن كالتفاح والبن في بيعه وزناً وجهاً وذلك الشافعي اصحابها الوزن لا يضر
 الوجهين لا بأس بتفاوت العدد فيه كالا يجوز بيع الموزن بجوزنا كذا لا يجوز بيعه مكلاً الا اذا علم عدم التفاوت فيه وكذا المكمل لا يجوز بيعه جزاً ولا موزناً
 الامع عدم التفاوت هو لو كان في حكم الجنس الواحد واختلف في التقدير كالحلقة المقطرة بالكيل والدقيق المقدر بالوزن احتمل تحريم البيع بالكيل والوزن **علم**
 قدرا وتوابعه بالوزن ويجوز بيع الخبز مثله وان احتمل اختلافهما في الاجزاء المائنة وكذا اكل مثله لعدم الاصل **المطلب الثاني في الاحكام**
مسألة لو عدلت الضرورة الى بيع الرقوبات متفاضلا مع اتحاد الجنس جب توسط عقد بين ما يباع الناقص بجنس مخالف ثم يشرى الزائد بذلك
 الجنس فلو اراد بيع درهم او دينار صحيح بمكسرة اكثر وزناً ببيع الدرهم الصحيح بدنانير او بجنس آخر كالشباب ثم اشترى بتلك الدنانير الشاب الدرهم المكسرة او
 بالعكس لا ينشأ الربا هنا لعدم شرطه وهو اتحاد الجنس وروى ابو سعيد الخدري ان النبي امر اخا عدلي على خبز فاني بتمر جيد فقال او تمر خبز كيلة هكذا فقال
 ولكنا نبيع الصاع بالصاع والصاعين بالصاعين بالثلثة فقال لا تفعلوا ولكن بيعوا تمركم بعوض ثم اشترى بتمر من هذا التمر ومن طريق الخاصة وابنه ساعدا قال
 سألته عن الطعام والتمر والزبد فقال لا يصح شيء من شأن واحد الا ان كان صفة نوعا الى نوع آخر فاذا صر فنه فلا بأس به ان يشرى بواحد اكثر **فروع**
 لا فرق بين ان يتخذ ذلك عادة او لا وبه قال الشافعي للاصل قال مالك يجوز مرة واحدة ولا يجوز ان يجعله عادة وهو غلط لان مقتضى ان كان كونه رباحاً يجرى
 ولا مرة وان كان غيره فلا يرد من بيانه بيجوز توسط غير البيع وذلك بان يفرض الزائد فيستقرض الاخر منه لاقص ثم يتبطلان او يجب كل واحد منهما ما
 من صاحبه وبيع الصالح بمثل وزنها من المكسرة وبها صاحب المكسرة الزيادة منه فيجوز جميع ذلك سواء شرط في قرضه وهبته وبيعه ما يفعله الاخر لو اختلفا
 للشافعي فانه سوغ مع عدم الشرط لامعة لعموم قوله الموقوف عند شرطهم لو باع النصف الشايع من دينار بتمنة عشرة دراهم بخمسة دراهم وبها اليه ان كل
 تسليم النصف يكون النصف الاخر امانة في يده اما لو كان له عشرة على غيره فاعطاه عشرة عدل فودت فكانت احد عشرة كان الدرهم الزائد المقبوض منه على الاشياء
 ويكون مضمونا عليه لا يقبضه لنفسه ثم اسلم الدرهم الخمسة فله ان يستقرضها ويشرى بها النصف الاخر فيكون جميع الدين له وعليه خمسة ولو باع عشرة
 وليس مع الشراي الا خمسة فدفعها اليه ثم استقرض منه خمسة اخرى ودها اليه عن باقي التمر جاز وبه قال الشافعي اما لو استقرض الخمسة المد فوطة اليه جاز عندنا
 وموافق وجهي الشافعي **مسألة** القسمة تميز احد النصيبين من الاخر واذا اقرض الحقوق بعضها بعضا **علم** وهو قول الشافعي لان لها اسما يخصها و
 تدخل فيها القسمة ولا يفتقر الى بيع او ملك لا يجوز الا بقدر الحقين ولا يثبت بها الشفعة والقول الاصح انها يبيع لان كل جزء مشترك بينهما فاذا تميزت
 شيء بالقسمة فقد اشترى بضرب ثمة فيهما تميز له بنصيب ما يتبعه لشر بكم فكان ذلك بيعا هو م اذا ثبت هذا فنقول اذ كان المقسوم ما يدخل فيه الربا
 جاز القسمة كالأوزن ووزن او قسمة الكيل بالوزن وبالعكس وما لا يباع بعضه ببعض عند كالرطب مثله والعتب مثله متساوياً ومتفاضلاً نقدر وحينئذ ان كان
 يمنع ذلك البيع وكذا يجوز ان يأخذ احدهما الرطب والعتب الاخر التمر او الزبد ويجوز قسمة التمر على رأس النخل والشافعي قولان مبنيا على ان القسمة يبيع
 فان كانت ببيعاً لم يجز كالا يجوز بيع التمرة على اصله بمثلها لئلا يمنع ذلك جواز بيع التمر على رأس النخل بمثلها نعم المنوع ببيعها بخرها تمران لم يكن عندنا
 وانما هي اقرار حق نقولان احدهما المنع مط والثاني يجوز الرطب والعتب خاصة دون باقي الثمار لان المحرص مدخلا فيهما ولهذا جاز صهما على الفقهاء في جاز
 قسمة ما بين الشراكاء بخلاف باقي الثمار والحق عندنا الجواز مط **مسألة** قد بينا ان الجهد الردي في الجنس الواحد لا يباع احدهما بالآخر متفاضلاً
 لان الصادق سئل عن رجل استبدل قوصرتين فيهما ما سبر مطبوخ بقوصرة فيهما شفق فقال هذا مكروه لان علياً كان يكره ان يستبدل وسقاصن ثم ائدت
 بوسقطين من خرشيرة لم يكن يكره **مسألة** يجوز بيع العصبين مثلاً بمثل نقد لان خالد بن ابي الربيع سأل الصادق ع ما ترى في التمر والبسر الاخر
 مثلاً بمثل قال لا بأس قلت فالجنيح والعصير مثلاً بمثل قال لا بأس واعلم ان هذا الحديث يدل على جواز بيع التمر بالبسر كحر والبراد لم يطبوخ بالعدا ولا يرب
 وطوبته ومساواة للتمر عدم النقض عند الجفاف بخلاف الرطب بالتمر **مسألة** قد بينا جواز بيع البر بالسوق ومثلاً بالنقد ولا يجوز متفاضلاً ولا
 نسبة لا اتحاد الاصل فيهما ولا اعتبار بزيادة الربيع احد الماروا محمد بن مسلم الصحيح عن الباقر ع قال ما تقولون البر والسمق مثلاً بمثل لا بأس به قال قلته
 انه يكون له ربيع او يكون له فضل فقال ليس له مؤنة قلت بل قال نعم هذا اذا قال اذ اختلف الشبان فلا بأس به مثلهين بمثل يدايد **مسألة** لو دفع الى الطحان
 طعاماً وقاطعة على ان يعطيه بر طحيناً انقص ودفع الى العصاة سماً وقاطعة على شريح انقص لم يجز وكذا مع النساء فيهما اما الاول فله الفضل واما الثاني
 فله بالنسبة وسأله محمد مسلم عن الرجل يدفع الى الطحان الطعام فيقاطعه على ان يعطيه صاحب كل عشرة اثني عشرة دينة فقال لا نقلت فالرجل يدفع السهم
 الى العصاة ويضمن له بكل صاع او طلاً اسماً قال لا **مسألة** يكره ان يدفع الانسان الى غيره البقرة والغنم على ان يدفع اليه كل سنة من البانها اولادها ماشياً
 معلوما وان فعل ذلك كان ضربه عليه كذا يكره ان يدفع الغنم والابل الى غيره على ان يبدل له اذ اولدت الذكور بالاناث وبالعكس لان الصادق ع رجل

علم

او لفظاً

في بطلان بيع الغنم

في بطلان بيع الغنم

قال لو بيل او فاع الى غنمك او بملك يكون معي فاذا ولدت ابدلت لك ان شئت انما هذا كذا كورها او ذكورها بانها فقال ان ذلك فعل مكره الا ان سئل بها ما تولدت وبغيرها قال وسألت عن الرجل يدفع الى الرجل بقرا وغنما على ان يدفع اليه كل سنة من البانها اولا وما كذا وكذا قال ذلك مكره مستعمل لا ربا بين الولد والدة فلكل واحد منهما ان يأخذ الفضل من صاحبه لان مال الولد في حكم مال الوالد وكذا بين السيد عبده المختص به لان مال العبد لولاه ولا بين الرجل وزوجته ولكل منهما ان يأخذ الفضل من صاحبه لا بين المسلم واخرى يأخذ منهم الفضل ولا يعطيهم اياه لانهم الحقيقة في المسلمين ولقول البكر ليس بين الرجل وولده بينه وبين عبده ولا بين اهل بيته وبين ما لا يملك فملكه في الشتر كونه في بيتهم وبالفقالت نعم قلت فانهم ما يملك فقال انك نسيت ملككم انما ملككم مع غيركم انت وغيركم منهم سواء والذي بينك وبينهم ليس من ذلك لان عبدك ليس مثل عبد غيرك وعن الصادق قال قال امير المؤمنين عليه السلام ليس بين الرجل وولده ربا وليس بين السيد عبده ربا وقال رسول الله ليس بيننا وبين اهل حرمنا ربا فانما نأخذ منهم الف درهم بددهم ونأخذ منهم ولا نعطيهم **فروع** الفرق في تحريم الربا بين المسلمين في الحرب ودار الاسلام فلا يجوز للمسلم ان يبيع على المسلم في الدارين وبيع قال مالك احمد والشافعي ابو يوسف للعموم وقال ابو حنيفة لا يابى بين مسلمين اذا اسلم في دار الحرب سب الا ربا عندنا بين المسلم واخرى سواء كان ذامنا ولا وسواء كان في دار الاسلام او دار الحرب به قال ابو حنيفة للاحاديث السابقة وروى الجمهور عن النبي قال لا يابى بين المسلمين واهل الحرب دار الحرب من غير شرط الدار ولا في الحقيقة في المسلمين وقد بذل ماله باذن المسلم فجاءه اخذه منه حيث شاء امانا عنه بعد له عنه وقال مالك والشافعي احمد وابو يوسف ثبتت الربا بين الحربى والمسلم كثبتة بين المسلمين للعموم هل ثبتت الربا بين الجدد وولد الولد اشكال اقرب الثبوت عمدا بالعموم الدال على التحريم واصالة اذالة الحقيقة وولد الولد يسمى ولد الجا وكذا ثبت بينه وبين زوجته بالعقد المنقطع لان التقويض في مال الرجل انما يثبت في حق العقد الدائم فان للزوجة ان تأخذ من مال الرجل المادوم لا فرق في الولد المذكور والابن لشمول اسم الولد لهما ما ثبتت الربا بين السيد عبده المشترك بينه وبين غيره فخرج حصته الغير عن ملكه في نفس العبد وفيما يده وعليه وحديث لما قرئ في ثبوت الربا بين المسلم والذمي خلاف ثبوت لعصمة موالهم وعموم الاحاديث والنصوص الدالة على تحريم مطلق الربا **مسئلة** يجب على اخذ الربا المحرم دونه على الكفر ان عرفه لا يملك له لو يفتقل عنده لا يخذ وبده بدءا به فيجب دفعه الى المالك كالتعصب لو لم ينفذ المالك تصديق به عنه لا نهج حول المالك ولو وجد المالك قد ما سلم الى التوارث فان جعلهم تصديق به اذا لم يتمكن من استعمالهم ولو لم يعرف المقدار عرفت المالك صاحبه ولو لم يعرف المقدار اخرج منه وحل له الباقي هذا اذا فعل الربا مستقدا واما اذا فعله جاهلا بتحرمة فلا قوى كل وقيل لا يجزى به لقوله تعالى فارجعوه موعظة من ربهم فانتهى فله ما سلف هو يتناول المال الذي اخذه على وجه الربا وسئل الصادق عن الرجل يأكل الربا وهو يرى ان له حلالا قال لا يضره حتى يصيب متعبا فهو بمنزلة الذي قال الله وفي الصحيح عن الصادق قال لا رجل الى ابو عبد الله فقال في قد وشت ما لا وقد علمت ان صاحبه الذي وشتة منه قد كان في وقد عرفت فيه ربا استيقن ذلك ليس بطيب حلاله حال علمي فيه وقد سئلت فقها اهل العراق واهل النجف فقالوا ما يحل لك اكل من اجل ما بينه فقال ابو جعفر ان كنت تعرف ان فيه مالا معر فاد يا وقرنا اهله فخذ براسك ود ما سوى ذلك ان كان غلطا فكله هنيئا فان المالك واجبت ان كان يفعل صاحبه فان رسول الله قد وضع يده من الربا وحرم عليهم ما بقى من جهله وسع له جملة حتى يعرفه فاذا عرف تحريمه حرم عليه وجب عليه فيه العقوبة اذ اركبه كما يجب على من يأكل الربا ان يقر هذا فانما اباح الله الربا مع من ارجاه بناء على ان التارك يكرهها له وتام الحديث يدل عليه **الضم** الثالث الفرق وقد نفي رسول الله عن بيع الفريكيع عيب الفحل وبيع عند وبيع الحمل في بطن امه له فيه عنه ولا نهج لعدم العلم بسلامته وصفته وقد يخرج حيا او ميتا ولا يقدر على تسليمه عقيب العقد ولا الشرع فيه بخلاف الغائب ومن الفريكيع الملاقح والمضامين والملاقح فما بطون الامهات والمضامين في اصلا الفحول وكانوا يبيعون الجنين في بطن انا في مضامير الفحل في عام او عوام وبيع المجر له فيه عنه ولا نهج قال ابو حنيفة هو بيع في الارحام وقبل الفهار وقبل الحاقلة والمزانية يجوز ان يبيع الدابة بشرط حملها بالقول الموثوق عند شرطه وبيع الجاهل ههنا لا يضره لانه تابع فاشبهه بالناس الجاهل وهو احد في الشافعية بناء منه على ان الحمل له حكم يجوز اشتراطه وفي الثاني لا يجوز بناء على انه لا حكم للحمل ولو باعها على لها ضاع بعد شهر او مدة بعينها بطل العقد به قال الشافعية نه شرط غير مقدور **مسئلة** لو باع شاه على لها بون صح وبيع قال الشافعية في احد القولين لانه يتحقق وجوده في الحيوان ويخلف قطا من الشتر فاد وقال ابو حنيفة لا يجوز لانه يبيع بغير الضرع فلا يصح اشتراطه كالحمل وبطلان الثاني من الفرق **في** عدم العلم بوجود الحمل بخلاف اللبن فانه معلوم الوجود اما لو شرط انما تحلب قبل ما معلوما في كل يوم فانه لا يصح لغعد الوفاء به ولعدم ضبط اللبن **مسئلة** يجوز بيع البض النقص اذا كان ما يبوكل لحمه وبيع قال الشافعية ان المقصود ان كان مستورا الا انه لمصلحة كالجوز وان كان غير ما يبوكل لحمه جاعدا ايضا اذا كان ما ينتفع به بان يصير في حاله لانه لا ينتفع به الاكل وهو احد في الشافعية بناء على ان مثله نجس او لا فان كان نجسا لم يجز بغيره والاجاز واما اذا كان متصلا بالحيوان فلا يجوز بغيره منفردا كالحمل ويجوز اشتراطه وان انفصل من الحيوان بعد موته فان كان قد اكتسب الجلد القوي الصليب كان مباحا وان لم يكن الجلد الصلد كان حراما لانه ما يبيع فينجس بها وهو قول بعض الشافعية قال بعضهم انه لا يحل لانه يمتزج لحمها وهو مبيع ويجوز بيع بزر الفرس عند لانه لا ينتفع به وهو احد في الشافعية وفي الثاني لا يجوز بناء على ما لا يبوكل لحمه **مسئلة** ومن الفريكيع الطير الهواء والسمك الماء وقد سلف لا يجوز استجبابك الحيتان لاخذ السمك وبيع قال الشافعية ان الغنم لا تملك بالاجارة وبيع السمك فيها لا يجوز فان استاجرها ليجبر فيها باخذها جازا يجوز اجارة الشبكة للصيد لانه عقد على منفعة مقصودة فجاز العقد عليها به قال اكثر الشافعية قال ابو حامد في التعليق لا يجوز وفرق بين البركة والشبكة فان الشبكة تجبر الصيد الاصطياد يكون فيها واما البركة فان الصيد ينجس فيها بغيرها وهذا لا معنى له لان البركة فيها يمكن الاصطياد ويجبر كالثرك والانقاع المقصود حاصلها **فروع** لو استاجر ارضا للزراعة ودخل اليها السمك ثم نصب الماء من يابى السمك لم يملكه المستاجر بذلك بل كان الحق به لان غيره له التحيط في الارض ولا الانقاع بها فلو تخفى اجنبى فاخذ السمك ملكه بالاخذ ب لو ظفرت سمكة الى سفينة فيها كتاب ملكها صاحب السفينة وهي لا خذها ليس صاحب السفينة الحق بها من الركاب في لحم الخفي فيها **ج** لو غش الطائر دارا وارض وخرج منها او توصل الطائر ارضه لم يملكه بذلك فاما ثبتت له عليه ويكون صاحب الارض الحق بذلك وكذا اذا سقط طائر في ارض انسان لم يملكه بذلك وكان الحق به ولو دخل الداء ارضه لم يملكه فان نصب شبكة فوقع فيها صيد ملكه وان كانت في غير ارضه لانه بمنزلة يده وكذا لو غش الماء بذكر

المالك

في

ليس
فيه

في الحِكَايَةِ الْقَصُورِ

مجمع

في شراط معلوم الثمن

شراطين

عنزلما لوقال بعتك هذا العبد وهذه الجارية بالف ما لوقال بعتك بعشرة نقد او باثني عشر فانه كذلك عند عدم التغير وقال بعض علماء ائمة يكون
 للبايع قبل التمثيل ابيد الاجل بل ان يرضى بقل العين في مقابلة الثمن القليل بالاجل الكثير فلا يجوز الزيادة عليه لاجل الزيادة في الاجل فلو اراد الكوفي غير هذا
 عن ابي جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا قضى في رجل باع بيعا اشتراط شرطين بالثمن كذا وبالفقه كذا فاختار السباع على ذلك الشئ فقال هو باق الثمن وبعده الاجل ليس
 له الا اقل النقت الى الاجل الذي اجله نسبة والجواب ان يمنع وضاه بالاقلة فاما بالزيادة فالاكثر مع زيادة الرواية ضعيفة جدا لان
 السكوت في ضعفه او اوى عنه التوفيق في ضعفه وجوز بعض الشافعية هذا البيع يكون بعشرة مجالا واثني عشر موقعا اذا ثبت هذا فالنفس الذي ذكره الشافعي
 ليس شئ عندنا لا يجوز بيع بشرط على ما ياله ان شئ تدب لوقال بعتك نصف هذا العبد بالف نصفه بالنفس صح ووقال بعتك هذا العبد بالف نصفه
 بشئ لم يصح لان ابتداء كلامه يقتضي توزيع الثمن على الثمن بالسبب واخره يناقضه هكذا قال بعض الشافعية لا قوى عندنا لان الاول كالمطلق والعام والثاني
 كالمتين له صفة علم من صور جهالة الثمن ما لو استثنى بعضا منه غير معلوم ان يقول بعتك بعشرة الاشياء او جزءا او نصيبا لم يعين ولا يحمل على الوصف
 بما لا يخالف عرف على مورد الفرض خصوص عدم التصريح بغيره ووقال بعتك هذا القفزة من الضام بارية ورايم الاما يحصر احد منة احوال فان عرف المقدار فان اراد ما
 صح ولا فلا وان اراد ما ياتي واحد عند التقويم بطل لا يجهل وان اراد ما يخصه ذرع القفزة على المبلغ المذكور بقل الاستثناء وكان الاستثناء للربيع
 البيع ثلثة ارباع القفزة بارية وان اراد ما يخصه ذرع الباقي بعد الاستثناء على المبلغ المذكور على معنى ان يكون قد استثنى من القفزة ما يخصه احد ما يغير
 عليه البيع بعد الاستثناء دخلها الدلالة لا تعلم قدر البيع الا بعد معرفة المستثنى بالعكس فنقول انه بطل البيع للجهالة حال العقد لان يعرف فاذن العقد
 بطريق الجبر والمقابلة غيره وطريقه ان يقول المستثنى شئ فالبيع ثمن الاربع شئ هو الذي يحضر الدرهم وقد تقدم ان الذي يحضر الدرهم شئ فربيع ثمن
 كامل بعدل شيئا وربع شئ فالقفزة الكامل بعدل خمسة اشياء والمستثنى خمسة لان المستثنى شئ وقد ظهر انه خمسة فنقول صح البيع الجميع لان شئ في ذلك الشئ
 فهو ما يقابل الواحد بجميع الثمن فاذا جاز القفزة ثمانية اربعة ما يقابله وهو واحد من القفزة باجمعه بعدل خمسة فالقابل للواحد الخمس فروع
 لوقال بعتك بعشرة الاثلاث الثمن فالثمن سبعة ونصف لا نفرض الثمن شيئا فنقول انه قد باع بعشرة الاثلاث شئ بعدل شيئا كاملا وهو جملة الثمن فاذا
 جبرنا وقابلنا كانت العشرة الكاملة بعدل شيئا وثلثا الشئ الذي هو الثمن ثلثة ارباع العشرة ووقال اربع الثمن فالثمن ثمانية ووقال الاخر الثمن فهو ثمانية وثلث
 وعلى هذا ب لوقال بعتك بعشرة وثلث الثمن فهو خمسة عشر لا نفرض الثمن شيئا يجهل ولا ولا الثمن بعدل عشرة وثلث شئ فعشرة وثلث شئ بعدل شيئا وهو جملة
 الثمن بقطر ثلث شئ بثلث شئ يعني عشرة بعدل ثلث شئ فالشئ الكامل بعدل خمسة عشر ولو باع بعشرة وربع الثمن فهو ثلثة عشرة وثلث لا نفرض الثمن شيئا
 فعشرة وربع شئ بعدل الثمن هو شئ فاذا اسقطنا ربع شئ بربع شئ بقي عشرة بعدل ثلثة ارباع شئ وكل ربع ثلثة وثلث فالثمن ثلثة عشرة وثلث وعلى هذا
 ج لوقال بعتك نصيبا وهو السدس مثلا من الدار من حتما مائة صح البيع ان جهل حال قدر الثمن ويكون له سدس المائتين لان المراد جعل المائتين مقابل الجميع
 ويكون لما يقتضيه الحساب لوقال بعتك نصيبا من ميراثي من الدار فان عرف القدر حال العقد صح وان جهل بطل ولو عرف عدد الورثة وقد الاستحسان
 فالاقوى الصحة ويكون لما يقتضيه الحساب وكذا لوقال بعتك جزءا من مائة واحد عشر جزءا فانه يصح وان جهل النسبة وكذا يصح لو عكس فقال بعتك نصف ثمن
 هذا الموضع وحمل القدر من الماهم وكذا لو باع من اثنين صفقة قطعة ارض على الاختلاف بان ورث من ابيه حصته ومن امره اقل واكثر وجعل الواحد منهما المدة
 والاخر الباقي فانه يصح وان جهل قدر نسبة النصيب الى الجميع الحال ونسبة النصيب الى الثمن ويرجع الى ما يقتضيه الحساب اذا الثمن في مقابلة الجملة فلا يضر جهلا
 الاجزاء ولو باع خمسة اطلال على مائة مائة باثني عشر ورواه صح وان جهل حال قدر الثمن لانه ما يعلم بالحساب ولا يمكن نظرا الزيادة اليه لا نقصا فينتهي الغرض
 وبقيت الثمن ثلثة اخماس درهم لان نسبة المائة الى ثمنها هو ثمانية عشر كنسبة خمسة عشر الى ثمنها فالجواب الرابع في ضرب لثاني وهو ثمانية عشر في الثالث وهو
 خمسة يبلغ ستين يهتم على الاول وهو مائة يخرج ثلثة اخماس درهم وهو ثمن البيع او نقول الاثني عشر عشر وخمس مائة فناخذ بهذه النسبة من الخمسة وهو
 ثلثة اخماس واحد لوقال بعتك بخمسة درهم على سعر المائة باثني عشر اخذت ربع وسدس المائة لان الخمسة ربع وسدس من الاثني عشر لو كان له ثلث قطيع من
 الغنم ثمانية امثال اولها وثلاثة امثال ثانيا وثلاثة امثال ثلثي الاثني عشر ثلثي الاول وثلاثة ارباع الثاني وخمسة اسداس الثالث اجتمع له مائة وخمسة عشر وراسا
 فطريق معرفة كل قطيع ان نقول نفرض القطيع الاول شيئا فالثاني ثلثة اشياء والثالث خمسة اشياء فناخذ ثلثي شئ وثلثة ارباع ثلثة اشياء وخمسة اسداس ثمانية اشياء
 ونجمعها فتكون عشرة اشياء وربع وسدس شئ وهو بعدل المائة وثمانه وعشرين فالشئ بعدل اثني عشر ولو نظرت اجماله بعد البيع لم تفر فانه بطل في البيع
 صححان ان لم يكن تدارك العلم اصطلاحا ويجوز انما عليه قطعا للتنازع وان امكن وجب المصير اليه ولو كان قطعة ارض بين شجرةين وتدارها اربع عشرة ذراعا
 وطول احدى الشجرةين ستة وطول الاخرى ثمانية فاجتاز لحي بينهما فطار البطاران من الراسين بالسوية حتى تلاقيا على راس القطعة من اثنين شجرةين واحد
 صفقة واحدة لاحدهما من اصل شجرة الى موضع الظية وللآخر من موضع الظية الى اصل الاخرى ثم خفي موضع الالتقاء فطريق معرفة حق كل منهما ان يجعل ما بين اصل
 القصير الى موضع الظية شيئا ونضربه بنسبة فيكون الحاصل الا ونضرب طولها هو ستة فنتسب فيكون المجموع الاو ستة وثلثين فجدده مقدار ما طار الطائر لانه
 وتر القائمة فيكون مربعه مائة بالمجموع مربعي صليتهما بشكل العزم ويبقى من موضع الظية الى اصل الاخرى اربعة عشر اشياء مائة وستة وستون ومال الا
 ثمانية وعشرين شيئا ومربع الطويلة اربعة وستون مجموعها مائتان وستون ومال الا ثمانية وعشرين شيئا وهو بعدل مائة وستة وثلثين لثاني الوترين حيث
 طار بالسوية فاجبرت وقابلت بقى مائتان واربعة وعشرين بعدل ثمانية وعشرين شيئا وهو ما بين اصل القصير والظية فيبقى بينه وبين اصل
 الاخرى بعدل ستة فكل وتر عشرة من ارباع اشياء صفقة قطعة على شكل مثلث فاعده اربعة عشر ذراعا واحدا ضلعا لباقي ثلثة عشر والاخر خمسة عشر على ان
 يكون لاحدهما من مسقط العمود في القاعدة الى احد الضلعين والاخر من الضلع الاخر ويطبق الثمن على الذراع فطريق معرفة نصيب كل منهما ان نقول نفرض
 بين الضلع الاخر ومسقط العمود شيئا فيكون مربعه مائة وستة وستون واذ نقص الما منه بقي مربع العمود مائة وستة وستون الا مائة
 يبقى من مسقط العمود الى الطرف الاخر اربعة عشر اشياء ومربعها مائة وستة وستون ومال الا ثمانية وعشرين شيئا وبقط من مربع الاول وهو مائتان و

فانشراط المعلوم في العوضين

[illegible]

في أحكام الشرط في ضمن العقد

شرع

في الشاة الذبوجة قبل البيع وبعده سواء بيع اللحم وحده أو جلد وحده أو بجماعا لأن المقصود اللحم وهو مجهول ونحن نمتنع ذلك كما قبل الذي لو فسد له
حالة الشاة أو شرط فيه وبسبب يجوز بيع الأكارع والروث بعد الأمانة وقبلها من الذبوع بنية ومشويرة واعتبا بما عليها من الجلد فانه ما كوله في بعض الشافعية ما قبله لا في جوارح
ج لوداي بعض الثوب بعضه الأخرى صندوق أو جراب لغيره ولا وصف له صح وهو أحد قول الشافعي للجماعا سواء قال بطلان بيع الغائب أو ما على البطلان فقط وصح الشافعي من بيعها قبل
وإما على الصحة فلا نرى فاضلا إلى بعضه فبطل النظر إلى ما قبله بخلاف الغائب قد يخرصا وتعدو الحاجة إلى بيعه فجاز هذا ولو يخرصنا لأن الروية فيها رده سبب
الزوم وعدمها فيها لم يربسب الجوز والعقد الواحد لا يتصور إثبات الجواز والزم فبطل لا يمكن بتبعيض العقود عليه الحكم وهذا أن العقد باطل لا يتم
بيع ما في الحكم مع سهولة الجوز وسبب البيع في البعض بكيفية رد الكل كما لو وجد البعض ميبا ك لو كان شيئين فزاد أحدهما دون الآخر فأن وصف له وصفا برفع
صح البيع ولا بطل عند عدلنا للجماعا أما الشافعي فأنه جاز بيع الغائب من غير وصف في قول وبطلان في البطلان لا يصح البيع فيما لم يرد وفيما يرد فبطل
تفريق الصفقة وعلى الصحة في صحة العقد فبطلان أحدهما البطلان لأنه جمع في صفقة واحدة بين مختلفي الحكم لأن ما رده لا يجازيه وما لم يرد يثبت فيه
الجماعا فان صحنا فله وقدم المبره وإلى من صلبنا أن يخرج ما لم يرد على غير الوصف كان بالجماعا والمضاهي لو خرج الموصوف على خلاف الوصف قلنا
الجماعا طرف لوداه وللبيع في خلاف الزيادة على ما تقدم ومن جاز بيع الغائب من غير وصف كالشافعي أثبت الجماعا فبطلان الوية سواء شرطه أو لا
شرط شيئا ولم يحصل فثبت الجماعا وقال الشافعي لو خرج على غير الوصف لم يثبت الجماعا إلا أن بشرطه وهل له الخيار قبل الروية مقتضى من صلبنا أنه ليس
ذلك أن يثبت الجماعا منوط بمخرجه على غير الوصف أما الشافعي فظن مذهبنا على قوله يمنع بيع الغائب إلا الجازة لا تنفذ إلا الجازة رضا بالعقد والزم
له وذلك يستدعي العلم بالمعقود عليه وهو جاهل بحاله ولو كفى قوله اجز مع الجهل لا عني قوله في الابتداء اشتريت له وجاز بالنفوذ تخوينا من تصحيح الشرط
إذا اشترى بشرط أنه لا يجازيه وما الفسخ فوجهان عنده بناء على نفوذ الجازة فان قال بنفوذها فالفسخ أولى وإن منع من نفوذها ففي الفسخ وجهان
النفوذ لأن الجازة للزوم منوط بالروية وأصحهما عنده النفوذ لأن حق الفسخ ثابت له عند الروية منوطا كان ومقبونا فلا معنى لاستثناء الروية في
نفوذه ولو كان البايع قد رده فان زادت صفته وقت العقد فخر في الفسخ والمضاهي ولو لم يرد فلا خيار والشافعي أطلق وذكر وجهين بنبوت الخيار
كما للمشتري أنه كجاء المجلس بشرط كان فيه وأصحهما لا لأنه أحد البايعين فلا يثبت الخيار مع تقدم الروية ولو كان البايع لم يرد فان كان قد وصف له وضعا
برفع الجماله ولم يرد فلا خيار وإن زاد فله الخيار ولو لم يوصف له بطل البيع قال الشافعي على تقدير جواز بيع الغائب بنبوت الخيار للبايع وجهان منع وبرقا
أبو حنيفة لأن جانب البايع يبطل عن الخيار بخلاف جانب المشتري لا يثبت كنه جاهل بالمعقود عليه فاشبه المشتري بالأقرب بنبوت خيار المجلس مع خيار الروية
لنقد السبب في تعدد السبب في كافي شراء الأعتا المحاضرة والشافعي قولان هذا أحدهما الثاني لا يثبت للاستثناء بخيار الروية عنه فعلى الأول يكون
خيار الروية على التور والاثبت خيار المجلسين وعلى الثاني يمتد بامتداد مجلس الروية لو اشترى موصوفا ثم تلفت بده قبل الروية لا بطل البيع إلا أن يثبت
المشتري خلافه ويختار الفسخ والشافعي قولان ولو باعه قبل الروية بوصف البايع صح عندنا خلافا للشافعي كالأول باعه في زمن خيار الشرط فانه يجوز على الصحيح القول
عنده لا نصير بخير للعقد لا بشرط الروية مع الوصف الراعي للجماعا وهو أحد قول الشافعي لا نفقاء الفر فلا بشرط ذوق الطعم في المضمون لا الثمن في الثمن
ولا التمسك للموس وعلى قول الشافعي باشرط الروية بشرط في هذه الأدلة بهذه الشاعرا لأن كضمانها المقصودة إنما تعرف بهذه الطرق وله قول آخر
على اشتراط الروية لغير علم المشتري لو كان غائبا في غير بلد البايع سلمه ذلك البلد ولو شرط تسليمه بلد البايع جاز عندنا كالمسلم ومنع بعض الشافعية
وإن جوزه في السلم لأن السلم مضمون الذمة والعين الغائبة غير مضمونة في الذمة فاشترط نقلها يكون بيعا شرطا ومنع بطلان اللزوم على ما يأتي بالورد
ثوبين ثم سرق أحدهما وجهل بتسرية الآخر فاشترط في ذمة البايع وقد رويته لا يحتمل صحة البيع لكونه مضمونا ميا مملوكا والعدم كبيع أحدهما والأول أولى
ولو اختلفنا في شيء من ذلك لم يصح عندنا قطعاً لأن الروية لم تعد شيئا فان المشتري لا يدري التماثل هو الطويل أو القصير فلم يستغنى من الروية حال البيع
العقد وهو أحد قول الشافعي في الثاني يجوز أنه لا يقتصر عن بيع الغائب في العلم به لو اختلفنا فقال المشتري ما رابت البيع وقال البايع بل رابته قدم
قول البايع علمنا صحة البيع لأن المشتري أهلية الشراء وقد اقدم عليه فكان ذلك غير فامنع من صحة العقد وهو أحد قول الشافعي بناء على القول باشرط الروية لما
على القول بعدمها فوجهان هذا أحدهما لأنه اختلف في سبب الخيار فاشبهنا لو اختلفنا في عدم السبب ظهر ما عندهم تقدم قول المشتري كالأول اختلفنا في سبب
القسمة الرابع انتهى عن بيع شرط اعلم أن عقد البيع قابل للشرط التي لا تنافيها ما بينا فيه فلا يثبتها روي الجمهور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومن طريق الخاص ما رواه عمار عن الصادق قال بعث رسول الله رجلا من أصحابه فقال بعثك إلى أهل الله يعني أهل مكة فأنهم عن بيع ما لم يقبلوا عن
شرطه من بيع وعن رجب ما لم يضمن وهذا النص الباع على الإطلاق إجماعا ما يأتي من جواز الشرط في العقد فقول عقد البيع للشرط إذا تقرر هذا فكأن شر
يخالف الكتاب السنة فأنه ربط إجماعا في بطلان البيع بطلان في الكتاب السنة فأنه جاز من يضمن ما يباين العقد فاقسام الشرط أربعة أما
بأن مقتضى العقد وبؤكده مثل أن بشرط التسليم أو خيار المجلس أو التقاض أو ما أشبه ذلك فهذا لا يؤثر في العقد نفعا ولا ضراب شرط لا يقتضيه
العقد لكن يتعلق بمصلحة التعاقد وهو قد يتعلق بالثمن كالأجل والرمز والضمان أو بالمشن كاشتراط صفته مقصودة في السلعة كالصناعة والكتابة
أو بهما معا كالجواز وهو جاز في هذه الشرط لا تنفذ العقد وتصح انعقاده وعند الشافعي ما يتعلق بمصلحة التعاقد بين كنه ما يقع على التقلب والسرير كشرط
العقد وهو جاز أيضا في ما لم يربسب السريرة ولا يتعلق بمصلحة التعاقد بين ولا يقتضيه العقد فبطلان جاز من لم يخالف المشروع ولم يباين
مقتضى العقد فلهذا مثل أن يبيع دارا بشرط سكناها سنة ثم قال لا واعي وانك خيل واسحق وان خالف المشروع مثل أن يبيع جارية بشرط أن لا يذبح بغير
فهذا باطل والشافعي يبطل هذين القسمين بمقتضى ما سئل من أن كل شرط يباين مقتضى العقد فانه يكون باطلا مثل أن يشرى جارية بشرط أن
لا يشتاعل عليه معناه أنه متى خسر فيها فاضاعا على البايع وكذا لو شرط عليه أن لا يبيعها على أشكال ولا يفتقها على أشكال ولا يطاها فان هذه الشرط باطل المنا
مقتضى العقد فان مقتضاه ملك المشتري النبي قال الناس مسطون على أموالهم وسأل عبد الملك بن عتبة الرضا عن الرجل ابتاع منه طعاما أو ابتاع منه

فَالشُّرُطُ الْجَائِزَةُ فِي ضَمَنِ الْعَقْدِ

لَوْلَا مَا

[illegible]

في أحكام الشرط في ضمن العقد

سائق لا ينافي مقتضى العقد لا يخالف الكتاب السنة يكون لازماً لورثته بالثمن من غير شرط صح عندنا مطلقاً وعند الشافعي إن كان بعد القبض وكان
 بئله فلا إن كان المخرج لا لأن الجهر ثابت له وإن كان مؤجلاً فهو كالورث من البيع قبل القبض بدو الخرج كشرط رهن غير البيع على الثمن أو شرط رهن البيع على غيره
 صح عندنا وقد تقدم مسئلة لو لم يرهن المشتري ما شرطه ولو يتكفل الذي عنه فلا خيار له بل المبيع المختار ولا يقوم رهن ولا كفيل آخر مقام المعين
 الاعراض في خصوصيات الأعيان هنا فان منع المبيع فلا يجزئ لجاز فلا خيار للمشتري لأنه اسقاط حق عنه فإذا لم يثبت له الخيار مع بثوته فغ اسقاطه أولى ولو عين
 شاهد من فان امتنع من تحمل الشهادة فان قلنا لا بد من تعيين الشاهد فلا خيار له وان اسقطنا التعيين فلا ولو شرط المشتري على المبيع إقامة كفيل على
 فلم يوجد وامتنع المعين ثبت للمشتري الخيار ولو اسقطه المشتري فلا خيار له **فروع** الوبايع بشرط الرهن من قبل القبض او تعين جدي عينا قد يانله
 الخيار في البيع وان تعين على القبض فلا خيار له لو اختلفا في تعين الرهن فادعى الراهن وثب بعد القبض والمشتري سبقه قدم قول الراهن استدامة البيع
 لو ملك الرهن بعد القبض او تعين على عيب لم يبرأ الا شرط له لاصالة البراءة وهل له فسخ البيع الاثر بالعدم لان الفسخ انما يثبت في امكان رد الرهن كما اخذه
 ويحتمل البتة لو لم يبرأ اليه ما شرطه عليه ووجبه والود انما يجزئ بقاء العين ارفع ثقلها لا يمكن ثم ان كان التلف بغير شرط قام رد العوض مقام رده
مسئلة من الشرط ان يجازي شرط العتق فلو اشترى عبداً او امته بشرط ان يعقها المشتري صح البيع ولزم الشوط عند علمائنا اجماعاً وبه قال مالك احمد في صحيح الرواية
 عنه وهو اصح قول الشافعي لعموم قوله ثم احل الله البيع ما ذوى من اثاره اشترت بره وشرط عليها ما يملكها ان يعقها يكون ولاؤها لهم فانكر الشافعي
 شرط الولاء دون العتق قال شرط الله او ثوق وقضاه الله حق والولاء لمن اعتق وروى ابو ثور عن الشافعي انه لو باع عبد بشرط العتق صح البيع وبطل الشرط والشروط
 حنفية واصحابنا ان البيع فاسد لا بشرط على المشتري ان لا يملكه عنه فكان فاسداً كما لو شرط عليه ان يبعه والحكم في الاصل ثم عندنا وانما هو لازم للمشاغبي ثم قال
 ابو حنيفة انه مضمون بالثمن المستحق العقد وقال ابو يوسف محمد بن حنيفة بالقيمة واجاب الشافعي عن قياسه بان العتق بخالف البيع فانه يقصد بالعوض في الكتابة
 واذا قال اعتق عبدك وعلى كذا صح ولا يضمنه فيما ذكره بالقيمة ومنها بالثمن عندنا بحنفية فان قال وروى عن ابن حنيفة ان البيع بخلافه فخر **فروع**
 يجوز اشتراط العتق مط بشرط ان يعققه عن المشتري نفسه به قال الشافعي على اصح القولين من جواز شرط العتق اما بشرط العتق عن المبيع فانه يجوز عندنا
 خلافاً له لا بشرط لا ينافي الكتاب السنن الاقوى عندي ان العتق الشرط اجمع فحقه وقوى حق الله وحق المبيع وهو خير للعبد ايضاً وللشافعي وجهان احدهما
 ان حق الله كاللزم بالنذر وان حق المبيع لان اشتراطه يدل على تعلق غرض به والظاهر بواسطة هذا الشرط تسامح في التفرق فان كان حق المبيع فله المطالبة به قطعا
 وان قلنا ان حق الله فكل عندنا وهو اصح وجه الشافعي ثبت بشرط ولو غرض في تحصيله وله ان يرضى للمبيع المطالبة به اذ لا يبرأ له من حقوق الله وعلى ما اخترناه
 للعبد المطالبة بالعتق على اشكال ينشأ من ثبوت حق له لا انتفاع به فكان له المطالبة به ومن ان منوط بالعتق المشتري اذ له الامتناع ففتح المبيع حينئذ بين الفسخ
 والامضاء لكن الاول اقرب ج الولاء عند علمائنا انما يثبت مع العتق المتبرع به لا مع العتق الواجب بغيره وكفاية وشبهه على ما ياتي اما العتق الشرط في البيع
 فيحتمل المحاق بالواجب لوجوبه عليه بعقد البيع جباره على فعله وبالتبرع به اذ لا يخلل بالشرط الشرط في البيع من عتق وغيره ويثبت في الخيار والمبيع فكان
 في الحقيقة هنا مستند التخييار فيكون متبرعا به فعلى الاول له ولها هنا اما للمبيع فلا يشغال الملك عنه صدور العتق من غيره ولا يصح شرط الاداء اما المشتري
 العتق عليه واما على الثاني فثبت الولاء للمشتري اذا عتقه المشتري فقد روي بما وجب عليه التزم به والولاء له ان ابتناه وان قلنا ان العتق حق المبيع لانه
 صدر عن ملك المشتري وان امتنع اجر عليه ان قلنا ان حق الله وان قلنا ان حق المبيع لم يبرأ منه شرط الرهن والكفيل لكن يجزئ المبيع الفسخ لعدم سلامته ما شرط له
 وللشافعي قولان الاجبلا وعدمه فان قلنا بالاجبار جبر عليه حتى يعق وهو احدى قولنا الشافعي والثاني ان القاضي يعق عليه والاول عندنا الاجبلا بشرط الرهن
 والكفيل لو امتنع كالوشرط تسليم الثمن معجلاً فافهم ان قلنا ان العتق حق للمبيع فلو اسقطه سقط كالوشرط وهذا كفيل لا ثم عفى عنه وقال بعض الشافعية
 ان شرط الرهن والكفيل ايضاً لا يفرد بالاستقلال بل هو هل يجوز اعتاق هذا العبد عن الكفاية الوجان يقول ان شرط المبيع عتقه عن كفاية المشتري اذ
 ويكون فائدة الشرط التخصيص لهذا العبد بالاعتاق وان لم بشرط فان قلنا ان العتق هنا حق لله لم يجز كاعتاق المند وعتقه عن الكفاية وان قلنا ان حق الله
 فكذلك ان لم يسقط حقه وان اسقطه جاز لسقوط وجوب العتق وللشافعي على هذا التقدير وجهان احدهما الثاني المنع لان البيع بشرط العتق لا يبرأ عن جبا
 فكان اخذ من العتق عوضاً لا يجوز للمشتري الاستخدام لعدم خروجه عن ملكه الا بالعتق ولم يحصل بعد ويجوز ايضا الوطأ فان حملت صابرة ولد فان عتقه صح عندنا
 لعدم خروجهما بالاستيلاء عن ملكه وهو اصح قول الشافعية قال بعضهم ليس له عتقها فادستحق بالاجبلا فقد عتق عليه عتقها صح لو استخدم او جمل ولو يبتق فان
 اجرناه على العتق لم يضمن شيئاً وان خيرا المبيع بين الفسخ والامضاء فكذلك لان النماء المتجدد في زمان خيار المبيع للمشتري وسوء فسخ المبيع بعد ذلك والاقرب
 ان الاحبال كالاثران ولو اكتسب العبد قبل عتقه فهو للمشتري ايضاً لو قتل هذا العبد قبل عتقه كانت القيمة للمشتري ويقوم عبد شرط العتق ولا يكلف في
 القيمة الى عبد اخر لبعثته لتعلق الشرط بالعين وقد تلفت لو قتل المشتري او مات وتلف سواء كان بتفريطه او لا لم يجز شراره غيره لكن يرجع المبيع باقتضيه
 شرط العتق فيقال كم قيمة لو بيع مط وبشرط العتق فيرجع المبيع بالنسبة من الثمن فاذا قبل ان يبرأ يشرط ويشتري بشرط العتق وقد روي على الثمن ثمة
 وله الفسخ لعدم الوفاء بالشرط فيندفع ما اخذه من الثمن ويرجع بقيمة العبد في اعتبارها اشكال وللشافعية قولان احدهما انه لا يلزم للمشتري الا الثمن المستحق
 لانه لم يبرأ من غيره الثالث ان عليه مع ذلك قدداً لتقات كما قلناه الثالث المبيع بالخيار ان شاء اجاز العقد ولا شيء عليه ان شاء فسخ وروى ما اخذه من الثمن
 ورجع بقيمة العبد الرابع ان العقد ينفسخ لعقد دامضاً فلا سبيل الى اجاب شيء على المشتري من غير تقويت ولا الزام ولا الى الاكفاء بالمسمى فان المبيع لم يبرأ
 به الا بشرط العتق وهذه الوجوه متفرعة على ان العتق للمبيع او مطردة سواء قلنا ان المبيع او الله فيه وان اظهرها الشاذ ونحن قد قلنا ان الخيار بين الفسخ و
 الامضاء مع المطالبة بالنقص وهو جار فيما اذا قلنا ان حق الله للمبيع والبيع بشرط العتق انما يثبت بالبيع فلو نكح به فافتق لم يأت بالشرط وكان للمبيع
 الخيار بين الفسخ والامضاء ويكون بمنزلة الثالث قد تقدم **باب** شرط العتق انما يثبت بالعتق بخلاف ما لو اعتقه المشتري وشرط عليه جديمة او شيئاً غير المبيع
 بين فسخ البيع والامضاء فان فسخ فالأرجح سقوط العتق ويرجع المبيع بالقيمة كالثالث فيحتمل مناهه لو فسخ على خلاف ما وجب عليه وسقوط الشرط خاصة

لو ثبت جوب الولاء
 وان كان بغير شرط

في عكس الحمل

نفذ العتق ولا خيار للبائع ولا شيء لم يرد لو باعته المشتري أو وقفه أو كاتبه تخير البائع بين فسخ البيع والامضاء فان فسخ البيع بطلت هذه العتق ولو وقعها في غير ملك تام
 وبخالف هذا العتق بشرط لأن العتق يثبت على الغالبية السرية فلا يسبيل للمفتخر مع القول بحدته وهل له امضاء البيع مع طلب فسخ ما فعله المشتري فيه احتمال
 لو باع من غيره بشرط عليه العتق احتمل الصحة لو وقع عرض البائع به وكما لو عتقه بوكيله والبطالان لأن شرط العتق مستحق عليه فليس له نقله إلى غيره وللشافعي
 وجهان كالوجهين في لو قلنا بقبول الولاء للمشتري لم يصح اشتراطه للبائع لما فاته النص في صحة البيع مع بطلان خلافه كما تقدم من جهة البيع بطلان
 الشرط وللشافعي قولان فيما لو شرط مع العتق كون الولاء للبائع بطلان العقد لأن شرط الولاء يقتضي العقد لتضمنه نقل الملك إلى البائع وإزالة العقد
 والصحة لحدوثه فان عاينه اجتزت رسول الله أن مواليها لا يبيعونها إلا بشرط أن يكون لهم فقال لم يشرطوا بشرط لهم الولاء واذن في الشرط صحة الشرط
 وهو لا يذن في باطله بل يمنع الرواية وهذا لم يثبت القائلون بالفتا الاذن شرط الولاء لا فساد ما تقدم به ولم يتابعه سائر الرواة عليه وعلى تقدير صحة البيع
 ففي صحة الشرط للشافعية وجهان لعدم لازم مخطئ بذلك وقال صاحب القوام بشرطون شروط البائع كتاب الله كل شرط ليس كتاب الله فهو باطل شرط الله أو
 وقضاؤه الله حق والولاء لمن اعقق والصحة لا تذن في اشتراط الولاء ولا يذن في باطله لكن المشتري يملك العقد فهو لوجري البيع بشرط الولاء دون شرط
 العتق بان قال بعتك بشرط أن يكون الولاء على أن عتقه يوم ما من الدهر بطل العقد وبه قال الشافعي لأنه بشرط العتق حتى يحصل الولاء تبعاً له بشرط
 من يعق عليه بشرط الاعتقاد لم يصح العقد لعدم الوفاء بهذا الشرط فانه يعق عليه قبل أن يعق به لو باعه عبد بشرط أن يعق عليه بشرط أو سنة عند
 علمائنا ولزم الشرط وللشافعية وجهان أحدهما الثاني أن العقد باطل وهو أصحهما عندنا وعلى قولنا الوفاء بشرط ولو لم يعق عليه بشرط البائع بين الفسخ ولا
 ينلزمه الاعتقاد كل وقت ولم يتركه بل يرجع بالنقصا الحاصل بسبب عدم الشرط لم يجرى البيع بشرط البائع شيئاً فبادر المشتري قبل تجزئه إلى العتق فان
 قصد في الشرط الاعتقاد حين خروج الاجل احتمل تجزئه بين الفسخ فيطالب العوض كالثالث والامضاء ما مع الارش أو بدونه على ما تقدم وان قصد في
 العتق بعد الاجل مطلقاً فلا خيار له في حصول مقصوده ك لو باعه عبد بشرط أن يدرى صحه عندنا القبول البيع الشرط السابق خلافه للشافعي وقد سبق فان دخل
 المشتري ما شرط عليه فقد برئ والاختيار للبائع بين الفسخ والامضاء بالتفاوت على ما تقدم في العتق إذا تقرر هذا فإذا تقرر له الرجوع في تدبيره على
 بنشأ من الوفاء بما عليه قضية التدبير جواز الرجوع فيه ومن عدم تحصيل الغرض إذا الرجوع فيه ابطال له فينا في صحة الشرط وله أن يدرى مطلقاً ومشرطاً بان يقو
 اؤمست سنتي هذه فانت حر فان لم يقع الشرط وجب عليه استئذان تدبير آخر ان قلنا بعدم الرجوع كما لو عتق بشرط أن يكتب صحه عندنا خلافه للشافعي على ما تقدم لأنه
 مرعوب فيه مندوب إليه يؤلى إلى العتق وعقد البيع قابل للشرط فكان لا زماناً ثم انطلق تخير المشتري في الكتابة بأي قدر شاء وتخير في الكتابة المشروطة والطلقة فان
 السبد ان يدرى بقبضه وامتنع العبد تخير البائع الفسخ والامضاء والزام المشتري بالكتابة بقبضه العبد فان امتنع العبد تخير البائع ولا يجزى على المشتري الكتابة بدون القيمة
 لو باعه داراً بشرط أن يجعلها متفاحاً عندنا وهو واحد فلو الشافعي من الإزالة يصح وبأي وجه حصل الوقت حصل الشرط مع المطلق البائع فلو جعلها مسجداً أو وقفاً
 من يصح الوقت عليه ولو على ولد ومن يلزمه مؤنته صحه ولا يكفي أحسن ك لو باعه شيئاً بشرط أن يتصدق بـ صحه عندنا علمائنا لا بشرط سابع بل مستحب وعقد البيع باطل
 لم يمتنع لأدب العتق قوله السلون عند شرطه خلافه للشافعي ومع الإطلاق يجرى الصدقة على من شاء المشتري ك لو باعه شيئاً بشرط لا يقتضيه العقد ولا يتقار
 ولا يتعلق به عرض يورث تناهياً وتارة مماثل ان بشرط لا يأكل إلا اللحم ولا يلبس إلا الحر وشبه ذلك فهذا الشرط لا يقتضيه ما لا يقدر عندنا وهل يلغوا بفسخه تخير
 البائع لو اخل به بين الفسخ والامضاء الا في ذلك وللشافعية فوهان أحدهما صحة البيع بطلان الشرط والثاني الفسخ في العقد أصح حيث نزل وجب البس ولو جاز في ذلك الوباء بشرط
 ان يصلي التواضع أو يصوم غير شهر رمضان أو يصلي الفرائض في أول أمانها مستلزم قد تقدم ان يصح الحمل لا يصح للنوع عن بيع الملاحق ولا غير معلوم وقد تقدم
 وكذا لا يصح بيعه منفرداً لم يصح منضم إلى غيره بان يقول بعتك هذه الحبة وجعلها لان جزء البيع إذا كان مجموعاً كان البيع مجموعاً لا يمتنع استقلالاً كاستئذان
 المحيطان فلو باع الأمر الحامل وأطلق لم يدخل الحمل عندنا لأن البس جزم من المسمى ولا تبعاً له عادة وقال الشافعي يدخل الحمل في البيع تبعاً لطلوعه وهل يقابله سقط من
 بئر قولان ولو باع الحامل واستثنى حملها كان ناكداً للخروج وللشافعي قولان في صحة البيع أحدهما أنه يصح كالوباء الشجرة واستثنى الثمرة قبل بدو الصلاح وأصحهما
 عندنا أنه لا يصح لأن الحمل لا يصح فزاده بالعقد فلا يجوز استثناءه كاعضاء الحيوان والملازمة ممنوعة وليس لعله في امتناع الاستثناء انتفاء صحة فزاده بالبيع
 ولو باع الحامل وشرط المشتري الحمل صحه لأنه تابع كاستئذان المحيطان وان لم يصح ضمته بالبيع مع الأم للغرض بين جزئ والتابع ولو كانت الحاربه حاملة وحمل
 الآخر لم يكن لما لك الحمل يبيع على مالك الأم ولما لك الأم يبيعها من مالك الحمل وعندها لما يبيعنا من جواز الاستثناء للحمل وللشافعية وجهان ولو كانت الحاربه حاملة تخير
 فباعها ما كرها صحه وللشافعية وجهان هذا أحدهما يكون الحمل مستثنى شرعاً الثاني البطلان لأن الحمل لا يدخل في البيع حيث هو جزئ فكان استثناءه وقد يباح جواز الاستثناء
فروع أوباء الحاربه بشرط أنها حامل صحه عندنا لأنه شرط بوعدها بخلاف الكتاب الستة فكان لا زماناً للشافعي قولان مبتدأ على أن الحمل هل يعلم أم لا ان قال لا
 لم يصح شرطه وان قال نعم صحه وهو الأصح عندنا وقال بعض الشافعية بخلاف غير الذي كالدابة اما الأمه فتصح قطعاً لأن الحمل فيها عيب فاشترط الحمل لعدم البصيرة
 كالوباء على أنها أبقرة أو سائمة لو قال بعتك هذه الدابة أو جعلها لم يصح عندنا لما تقدم من أن الحمل لا يصح جعله مستقلاً بالشرط ولا جزء من البيع وللشافعية
 وجهان الصحة لا نه داخل في العقد عند الإطلاق فلا يضر التنصيص عليه كما لو قال بعتك هذا الجدار وأساسه ومنع الصغرى والمقصود عليه أيضاً وأصحهما عدمه لأنه
 المجمول مبني على ما مع المعلوم وما لا يجوز بيعه منفرداً لا يجوز بيعه مقصوداً مع غيره بخلاف ما لو باع بشرط أنها حامل فانه جعل الحاملة وصفاً تابعاً لبيعها ولو قال بعتك هذه
 وما في ضررها من اللبن لم يجز عندنا وللشافعية وجهان سابقا في الحمل ولو قال بعتك هذه البجعة وحشوها صحه لأنه جزء منها ودخل في مسماهما فنذكر ما دخل في اللفظ
 فلا يضر التنصيص عليه بخلاف الحمل فانه ليس داخل في مسمى الشاة والأمه وهو واحد وجهي الشافعية وفي الأخران الخلاف في الشاة مع حملها يجرى هنا وعلى قولنا لا
 ففي بيع الظهارة والبطانة في البجعة قولان قريب الصنفه في صورة الدابة بطل البيع الجميع والفرق إمكان معرفة قيمة الحشو عند العقد بخلاف الحمل ولبن الدابة لا
 يمكن معرفة قيمته عند العقد فيخذل بقط الثمن واعتراضه بغيره أو في تفرق الصفقة حيث يتعذر التوزيع كالأوباء شاة وخزير أو بوباء حامل وشرط
 في يوم معين لم يصح البيع لأنه غير معتد وعليه وهو قول الشافعية ولو باعه رجلاً ذات بختة وشرطها صحه وأن جعلها جزءاً من البيع لم يصح وكذا لو جعلها مستقلة

في عكس الحمل

في ذكر بعض الشرط في ضمن العقد

بالباع وبالمحل فالحج والخلان هنا كافي جمل النجارية والدابة و لو باع شاة بشرط انها لبون فقد سبق جوازها وللشافعية خلافهما ان الخلاف فيه كالحل في
البيع بشرط الحمل الثاني القطع بصفة البيع والفرق ان شرط الحمل يقتضي وجوده عند العقد لم يعلم ما وشرط كونه لبونا لا يقتضي وجود اللبن وانما يجوز اشتراطه
بها فكان بمثابة شرط في العقد حتى لو شرط كون اللبن الضرع كان بمثابة شرط الحمل قال ابو حنيفة لا يصح هذا الشرط وكذا قال في شرط الحمل قد سبق من
لو باع شاة لبونا واستثنى لبنها صح عندنا لوجود المقضي وهو وود البيع على محل معلوم للشافعية وبها اصحهما عندنا عدم الصحة كما لو استثنى الحمل في بيع مائة
مسألة هنا شرط واقفا لثاني على صحة البيع مثل ان يبيع بشرط البراءة من العيوب بيع الثمرة بشرط القطع وسبب الحج عنها وكذا لو شرط ما يقتضيه
وقد سلف هنا شرط اخر فيهما خلاف الوباة مكيلا او موزنا او مذكورا بشرط ان يكال بمكالم معين او يوزن بميزان معين او يوزن بدينار معين وان كان
البيع حالا يوثق بمعدن الكيال والميزان والذراع صح البيع لكن بالغو الشرط لانه ان كان معروفا رجع الى المتعارف منه والا كان البيع باطلا لجهالة ذلك لو قال بعثك
عشر طاسات طعام هذه الطاسه وهي غير معلومة النسبة الى المكال المعتاد او بعثك من هذا المولود او من هذه الاثنية وان كان البيع مؤجلا لم يصح الشرط ان كان
معلوم النسبة وضع البيع والا فلا ولا فرق في اشتراط ذلك في البيع او الثمن ب لوعبنا البيع رجلا يتولى المكال والوزن احتمل للزوم اخلاذ الثقة ومعرفة
وصحة العلم لقيام غير مقامه ولثاني وجهها لا قوى عندى للزوم مع حلول ما مع الاجل فيحمل البطلان فوبالامكان عدم صح الوباة دارا وشرط سكا
او دابة واستثنى ظهرها فان لم يمتد مدته بطل العقد لجهالة ثبوت الغرض وان عي مدته صح عندنا على مقتضى الشرط السالم عن معارضة الكتاب السنة وبه قال احمد
لثاني قوله ان لو باع دارا بشرط ان يقفها عليه على عقبه ونشله فالأثر في الصحة كالوشرط وقفها على الغير وكذا لو باع دارا بشرط ان يقف عليه كانه او على غيره وكذا
لو شرط اعماره اياه لانه شرط مرغبه فيه يصح ابتداء به فصح جعله شرطا في عقد قابل للشرط فغلب هذا لواطق الا غدا احتمل البطلان لانه كما ينصرف الى غير البايغ ينصرف
الى غير المشتري ولا اولوية ولو شرط الاسكان صح وان كان مطلقا وله اخرج متى شاء للوقوف بمطلق الشرط ويزن بين ان بشرط له سكاها من غير يقين مدة وبين
ان بشرط الاسكان لان الثاني شرطه القريب هو لو باع بشرط ان يكال بكمال البيع حتى يتولى الثمن فالأثر في الصحة كانه كشرط الرهن وقال الشافعي ان كان الثمن مجهولا
بطل العقد وان كان حالا يبنى على ان البداءة في التسليم ثم فان جعل ذلك من ثمنها العقد لم يضر ذكره والافند العقد لو قال لغيره ببع عبدك من زيد بالف على
ان على ختمه فباعه على هذا الشرط صح البيع عندنا لانه شرط سابع لا يوجب جهالة البيع ولا في الثمن فكان لازما ولا ينشئ من اشافعية بولان اظهرها انه لا يصح البيع
لان الثمن يجب جمعه على المشتري وههنا جعل بعضه على غيره والثاني نعم ويجب على زيد الف وعلى الآخر خمسة كالف قال الف متعلق على ان على كذا والوجه ان يقول ان
تقصدا لأمر الضمان الثمن كان ضمانا متبرعا به صحيحا ان قصد الجملة لزم مع الفعل وعلى المشتري الف كاملة وكذا لو قال ببع منه الف على ان الف على صح وكان الثمن
لازما لمجرد الضمان التبرع به بركة يرجع على المشتري ولا يجب على المشتري للبائع شيء لو قال بعثك هذه الصبرة كل صاع بدينار على ان ازيدك صاعا وقصد صبرة صا
او بغيره من موضع آخر بل عندنا لجهالة الصبرة فلو علمها بها صح البيع عندنا والثاني لا يجوز بيع الصبرة منع البيع هنا على تقدير ارادة الهبة او بغيره لغيره من موضع اخر لانه
شرط عقد في عقد وان اداها ان خرجت عشرة اصبع اخذت ستة دراهم فان كانت الصبغة مجهولة لم يصح عنده ايض لانه لا بد من حصص كل صاع وان كانت معلومة صح
وان كانت عشرة فكل صاع كل صاع وبتعادلهم ولو قال بعثك هذه الصبرة كل صاع بدينار على ان اخصك صاعا فان ادا رد صاع اليه فهو فاسد عند الشافعي لانه
شرط عقد في عقد وان اداها ان خرجت عشرة اصبع اخذت عشرة دراهم فان كانت الصبغة مجهولة لم يصح عنده وان كانت معلومة صح عنده فاذا كانت
ستة اصبع فيكون كل صاع بدينار وستة اصبع اخذت عشرة دراهم فان كانت الصبغة مجهولة لم يصح عنده وان كانت معلومة صح عنده فاذا كانت
مع الباع مع الشاهدة وان جهل قدها وكذا لو قال بعثك نصفها او ربعها او غيرهما من الاجزاء المشاعة ولو قال بعثك هذه الارض كل ذراع بدينار فان علم
قدرا للذراع صح البيع والا بطل وقال ابو حنيفة بطل مطلقا ولا في ذراع واحد بخلاف الصبرة فانه يجوز فيها الطلاق لغيره والارض لا يجوز فيها الطلاق للذراع وقال الشافعي
صح مع المشاهدة ولو قال بعثك من هذه الارض عشرة اذرع لم يصح لاختلاف اجزائها الجملة غير معلومة فلا يمكن ان يكون معينة ولا مشاعة ولو باع شاة بشرط ان يكون
ان يكون معينة فاشارة اربعة اذرع او ثوبا بكذا فنقص ذراعا قال علماءنا يتخير بين الفسخ والامضاء وبه قال ابو حنيفة والثاني احد القولين اما الصحة فاصد
كان يبيع ارضا معينة على انها عشرة اذرع او ثوبا بكذا فنقص ذراعا قال علماءنا يتخير بين الفسخ والامضاء وبه قال ابو حنيفة والثاني احد القولين اما الصحة فاصد
العقد من اهلها في محله جامعا للشرط فكان صحيحا للعلوم السام عن معارضة ما يقتضيه البطلان ونقص الجزء كقصص الصبرة واما النقص وهو عيب القول الاخر
لثاني البطلان لان قصصه قوله بعثك هذه الارض اختصاصا ببيع هذه وعدم تناول الغير ما يقتضيه الشرط ان يدخل الزيادة في البيع فوقع التصا لكان لا يظهر عندهم
الاول كما اختاره اذ انقول ان الغنا المشتري ببيع من غير جميع الثمن او بالقطعة لعلنا نقول ان احدهما بجميع الثمن وهو ظاهر فتولى الشافعي ان المتساوي الاشارة
تلك القطعة لا غير وان كان لا يظهر عنده في الصبرة الاجازة بالقطعة لان صبرة الطعام اذا كانت نافضة عن الشرط واخرها مستاوية يكون ما فقده مثل ما وجد
وفي الثوب والقطعة من الارض لم يكن ما فقده مثل ما وجد ولانه الصبرة لا يورثي بقطعة ذلك لجهالة الثمن في القصيد ان كان في الجملة مجهولا واما الثوب
او القطعة فانه اذا قسم الثمن على قيمة ذراعه وجعل الفانيه مثل واحد منها ادى الى ان يكون الثمن حالة العقد مجهولا في الجملة والتفصيل لا يقال ليس اذا وجد عيبا
حدث عند عيبه فاشارة فضاو الثمن مجهولا في الجملة والتفصيل لا نقول ذلك لثبوت الشرط في العقد لانه وقع في الابتداء على الجملة وصح بها وهذا لا يقطع منه شيء مع امکان
الرد وهنا يكون واقعا في الابتداء على ما ذكرنا لا يقال لانه مقصود على عدد الذراع اننا نقول ذراعا ان الثوب خلت هذه الباع ذراعا منه ولم يمتد له بغيره والثاني
انه يتخير بين الفسخ والامضاء بحصته من الثمن ولا يقطع بالنسبة الى الاجزاء لاختلافها بل بالنسبة من القيمة حال كالمها فنقصها بالشيخ قول انه اذا كان للبايع ارض بثلث
الارض وجب عليه ان يوفيه منها وليس بعينها من الصواب لانه اقرب الى المثل من الارش اذ انقول ان هذا لا يقطع حينا والمشتري بان يحيط البايغ من الثمن قد انقصنا
الثاني ان يبيع بمختلف الاجزاء كالارض والثوب فينبذ على المشتري مثل ان يبيعه على اربعة اذرع فخرج احد عشر فاجبنا للبائع بين الفسخ والامضاء بالجميع لانه
ولا يمكن ان يجعل ذراع منه للبائع لان ذلك مختلف لانه يورثي الى الاشارة ولم يرض بذلك بحتم ثبوت الزيادة للبائع فيجب المشتري للتعيب بالشر كانه فان
البائع بجميع سقط حيازه ويحتمل عدم سقوطه والاول اقوى لان زيادة الغير هنا كزيادة الصفة اذ العقد تناول القطعة المعينة فزيادة الذراع زيادة وصفت فوجب

ان يكون
المشتري
الارض

موضع

في أحكام بيع الفاسد

المشترى بقوله كذا وبيع الفاسد ولا ينافي قولان في صحة البيع وبطلانه إذا لم يكن إيجابا للبايع على تسليم الزيادة ولا المشتري على اخذ ما ساء فان صح فالشهر وعندنا أن
 للبائع الخيار فان اجاز فاجتمع للمشتري ولا يبطال بزيادة بشئ واختر بعض الشافعية انه لا خيار للبائع وبيع البيع في الكل المشروط بشرط منزله فما لو شرط كون البيع
 مبيعاً مخرج سلباً لا خياراً فعلى الشهر ولو قال المشتري لا نفسي فاقب بالقدار المشروط والزيادة كذلك بل يسقط خيار البائع فيه قولان السقوط لزوال الغش للبائع
 وعدمه لان ثبوت حق المشتري على الشئ بمجرد زواله ولو قال لا نفسي حتى ازيد في الشئ لما زاد لم يكن له ذلك ولم يسقط خيار البائع عندنا بقوله واحد وكذلك الحكم في الشهر والزيادة
 لو باعها على انها عشرة وادساقفقت او زادت الثالث ان يكون متساوي الاجزاء وينقص الخلاف هنا كما تقدم في المختلف لكن بعض من خبر المشتري من الاجزاء
 بالجميع والفسخ هناك جعله الخيار من ابد الحصة من الشئ والفسخ لما مر من الفرق الرابع ان يبيع متساوي الاجزاء وينقص فالحل في الخلاف في المختلف مع الزيادة
 لكن بعض من ابطال البيع اولا وقال انه باخذ الجميع بالسعي خبرهنا المشتري من البيع والخذ للشرط بالسعي خبر الزيادة الى البائع في اوباع شيئاً بشرط فسخ
 المجلس وقبله المشتري جاز عندنا وزم البيع والشرط الصحيح لضمته اسقاط حق المشتري من الرجوع فيما بقي يقع صحيحاً اوجب للبائع للشافعية طريقاً اظهره لان المسألة على
 فقوليها الصحة لقوله المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ابيع بخياره وادساقفقت البائع الذي يفسخ عنه خياراً واستثناءه من قوله بالخيار وصحتها عندنا بطلان فان صح الشرط صح البيع
 وزم وان ابطنا الشرط ففسخ البيع عندنا وجهان احدهما عندنا انه شرط بانني مقتضى العقد فاشبه ما اذا قال بعثك بشرط ان لا اسلمه او اوباع النابيض
 فسخ خيار الرقبة فلا تقوى عندنا يجوز كالمواسط خياره او وجده ناقصاً عن شرطه والشافعية فيه الخلاف الذي سبق في شرط فسخ خيار المجلس واكثر من قطعوا
 بفسخ الشرط والبيع معاً لان المشتري لم يربح البيع لا عرف حاله ففسخ الخيار فيه يؤكد الفرق بخلاف فسخ خيار المجلس لا غير محل بمقصود العقد لا يثبت فيه غرر وانما
 اثبتة الشرع على سبيل الادفاق بالتعاقد بن خيار ان يكون نفسه غير قاض **باب** لو قال لعبد اذ بعثك فانت حر لم يصح لطلان العقد المعلق عندنا ويجوز عند الجمهور
 نعم يجوز عندنا تعليق نذر العتق كان يقول الله على ان اعتقك اذ بعثك فعلى ما اختاره الجمهور في الصورة الاولى لو باع بشرط فسخ الخيار قالت الشافعية ان قلنا البيع باطل
 او قلنا الشرط صحيح لم يفتق اما على التقدير الاول فان لم يبيع يقع على الصحيح ولم يوجد ما على الثاني فلان ملكه قد زال والعقد قد لم يفسخ ولا سبيل الى اعتاق ملك
 الغير وان قلنا العقد صحيح والشرط باطل عتق لبقاء الخيار ونفوذ العتق من البائع في زمان الخيار وقال ابو حنيفة ومالك لا يفتق الا ان يبيع بشرط الخيار لان خيار
 المجلس غير ثابت عندنا وعلى الصورة التي تجوز عندنا وهو النذر لو باع بشرط فسخ الخيار لم يصح لبيع الصحة النذر فيجب الوفاء به ولا يتم برفع الخيار وعلى قول بعض
 علماءنا من صحة البيع مع بطلان الشرط بلفظ الشرط ويصح البيع ويعتق مخرج يجوز ان يجمع بين شيئين مختلفين فاذا زاد في عقد واحد كبيع سلة اجارة او بيع نكاح و
 او اجارة وبيع وكفاية ونكاح ويعتبط العوض على قيمة البيع واجارة المثل وهو المثل من غير حصر المثل على اشكال ولو كان احد الاعراض مؤجلاً قطع المبيع عليه
 كذلك فلو باع عبد اثنى عشر حلاً او عشرين مؤجلاً الى سنة مثلاً واخره داره مدة سنة عشرين وثمان مبيع مؤجل سنة والنقص عشرين فقط بينهما بالتوبة **باب** لو
 يتعلق بحكم البيع الفاسد **مسألة** البائع نفاً لا يفسد ملكه المشتري المعقود عليه سواء فسد من اصله او باقتران شرط فاسد وبسبب آخر ولو قبضه لم يملكه **باب** لو
 ولو قصر من قبله لم ينفذ قصره فيه عندنا اجماع وبير قال مالك والشافعي واخذ لقولهم ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل وقول الصادق في بيعه جارية من التور
 بنولها ثم يحق الجارية فقال باخذ الجارية الحق ويدفع اليه المتبايع قيمة الولد ويرجع على من باعها ثممن الجارية وقيمة الولد الذي اخذت منه وقال ابو حنيفة
 ان اشترى بما لا يمتزله كالدم والميتة فاحكم كالفناء وان اشترى بشرط فاسد وبما له قيمة في الجملة كالحمر واكثر من قبض المبيع باذن البائع ملكه ونفذ قصره فيه لكن
 للبائع ان يستره بجميع زوايده المتصلة والمنفصلة ولو تلف فيه ازال ملكه عنه ببيع او هبة او عتاق وبما له قيمة في الجملة كل تصرف يمنع من الرجوع فله قيمة الا ان اشترى
 عبد بشرط العتق فانه قال بهذا العقد اذا تلف فيه فعليه العتق وبكره للمشتري التصرف فيها فان وطها ردها او مهرها فان قال بعثكها ولو يذكر القوض لم يملكها با
 لقبض ولو قال بعثكها بغير عوض لم يملك بالقبض واستدل بحدس بن مرة فان عايشة اشترتها واشترطت لولائها الا لا نفقضاها واعتقها فاجاز النبي العتق وهذا
 فاسد ولان المشتري على صفة ملك المبيع ابتداء العقد وقد حصل عليه تمامه ابد له من عقد فيه تسلط فوجب ان يملكه كالوكان العقد صحيحاً حديث بن مرة ثم
 سلناه لكن يحتمل ان الشرط وقع قبل العقد اربعد تمامه والبيع الصحيح لا يملك فيه بالقبض وملك عليه فيه المسمى بخلاف المتنازع ومع الفرق يبطل القياس ثم يعارض
 بانه مبيع مسند بزوايده المتصلة والمنفصلة فلا يثبت الملك فيه للمشتري كما لو اشترى بدم او ميتة عنده **مسألة** لو اشترى شراء فاسداً وجب عليه
 رده على ما له لعدم حرجه عنه بالبيع وعليه مؤنة الرد كالمقصود ولو جوب بالآية الواجب له وليس للمشتري حصة لا ستره والشئ وهو احد قول الشافعي وفي الاجز
 له ذلك بغير قال ابو حنيفة ولا يتقدم به على الغرماء وهو احد قول الشافعي وفي الاخر يتقدم وبير قال ابو حنيفة ويجب عليه ضريبة المثل للمدة التي كانت فيه سواء استوفى
 المنفعة او تلفت تحت يده لان يده تثبت عليه بغير حق فهو كالنصب لو زادت العين في يد المشتري زيادة منفصلة كالولد والشرع او متصلة كالسمن وتعلم
 الصنف وجب عليه رده الزيادة ايضاً لانها تمام ملك البائع فينبغي ان تلفت الزيادة ضمنها المشتري ويؤخذ وجهي الشافعية في الاخر لا ضمنها المشتري عند التلف
 وان نقصت فوجب عليه ردها في النقص لان الجملة مضمونة عليه حيث قبضها بغير حق ولا ينعى عليها سبيل العارضة فاشبهت بالمقبوض على وجه السوم وان تلفت
 وجب عليه قيمتها يوم التلف كالعارية ويحمل يوم القبض ويحمل اكثر القيمة من جبر القبض في خبر التلف كالمقبوض فانه في كل ان مخاطب من جهة الشرع بالرد
 اذ لم يكن تدبيراً وان كان مثلاً واجب فتمثله لانه اقرب الى العين من القيمة ولا يضمن تفاوت السعر لو كانت العين باقية ودفعتها الوضمن بتفاوت السوق والتشغيل
 هذه الاقوال الثلاثة ولو اتفق على العبد او الدابة مدة مقامه يده لم يرجع على البائع ان كان عالماً بفساد البيع لانه يكون كالمقبوع بالاتفاق على مال الغير وان كان جاهلاً
 وجع لان الغار هو البائع والشافعي في الجاهل وجهان هذا احدهما مستلزم لو كان البيع بالعيب فاسداً جاز يجرى المشتري وطوها وبير قال ابو حنيفة والشافعي
 وان نسب ابو حنيفة الى الملك بما تقدم من الشرط فان وطها عالماً بالخرم وجب عليه ائخذ مطاً عندنا لانه وطى ملك الغير بغير اذنه مع علمه بالخرم وانفصلت
 عندنا التقدير لعلم بالخرم فكان انما يجب عليه الحد والشافعي اقوال احدها بثبوت الحد ان اشترى ما يمتزله ودم ومقوطين ان اشترى ما يمتزله فتمت كالحمر واكثر من
 او بشرط فاسد لا خلاف العلماء كالموطى في النكاح بلا ولي والثاني وجوب الحد طاً لان ابو حنيفة لم يرح الوطى وان كان يثبت الملك بخلاف الوطى في النكاح بلا ولي
 والثالث سقوط الحد طاً لانه يقتضي انها ملكه ولان في الملك اختلافاً فالسنة معتدلة ويجب المهر سواء سقط الحد او لا ولا يسقط بالاذن الذي يتضمنه الملك

في أحكام الفلذ

هذا

الفاسد يقال الثاني انه لم يجب المهر لان المهر اذا سقط للشبهة لم يسقط المهر ومن شرط في وجوبه علمها بالحرمة لا قرب عندى العلم لانها ملك الغير
فلا عبرة بالعلم في طريقنا بخلاف المهر حيث سقط مهرها مع علمها بالحرمة لان الجارية مال فالتصرف فيها بالوطى تصرف في مال الغير بغير اذنه فكان عليه عوضه ويحمل
السقوط له نسبة عن مهر البقي ثم اذا وجب المهر في المهر ان يكون ثيبا او بكر فان كانت ثيبا وجب مهر مثلها وان كانت بكر وجب مع المهر ارش البكارة امام المهر
فلا استمتاع بها اما ارش البكارة فلا تلافى ذلك الجز ولا يوجب سبب المهر مع ان التبدل في الوطى معلوم ان السيد ولو اذن في وطي امته لم يوجب له شيء فيجب مع
مهر البكر ارش البكارة مع ان الرجل اذا نكح نكاحا فاسدا حرة وازال بكارتها لا يضمن البكارة لا نكاحا قول ما الاذن يمنع حصوله من السيد فلما ملكه الجارية والى ذلك
اذا كان صحيحا فتمت باحة الوطى وان كان فاسدا لم يجره فلم يسقط بذلك ختم النكاح تضمن الحر الاذن في الوطى لا ينعقد على الوطى ولا يضمن ان ياتي بالبكارة
وليس كذلك الباع فان لم يضمن معقود على الوطى لهذا يجوز شراء من لا يحمل وطؤها لا يصح نكاحها لانها سلمت نفسها للنكاح لا على وجه ضمها اليها وهذا البيع يقتضيه
ضمن السيد فان قيل الا يوجب مهر البكر فيجب ضمان البكارة وقد دخل ضمانها في المهر لا نكاحا قول تلافى البكارة اطلاق جزء من المهر ضمان
النفقة فلا بد من احدى هاتين الاخر لا يقال اذا ضمن البكارة ينبغي ان يجب مهر ثيبا لا نكاحا قول تلافى البكارة لا يضمن البكارة ويجوز ان يكون من ازال بكارتها باصبعه ثم وطئها لا ينعقد اذ
بكراته استوفى منفعة هذا الجزء فوجب عليه قيمته ما استوفى من النفقة فاذا التفت وجب ضمان غيره ويحتمل ان عليه عشر قيمتها ان كانت بكر او نصف العشر ان كانت
ثيبا لما روي عن الصادق في رجل تزوج امرأة حرة فوجدها امته الى ان قال ان كان ذكرا وجعل له بها ارش البكر او ثلثها وان كان انثى وجعل له بها ارش البكر او ثلثها
استحل من فرجها **قوله** الوطى في هذه الجارية من المشتري الحق به الولد كانه وطئها بشبهه فيكون حر لان الشبهة من جهة الملك ولا يمس لرق ولا يثبت عليه
بل هو حر الاصل ويجب على الوطى قيمته للمبايع لان نكاحا ملكه وقد حال بينه وبينه بالربة فكان عليه قيمته ولقول الصادق في رجل اشترى جارية فاولدها فوجدت
انها جارية مسروقة قال اخذت الجارية صاحبها باخذ الرجل ولده بغيره سببا لو نقصت بالولادة وجب عليه مع قيمته الولد ارش نقصان الولادة ولا يجبر الولد بالنقصان
وبه قال الثاني وقال ابو حنيفة في رجل اشترى جارية فاولدها فوجدت انها مسروقة قال لا يضمن له قيمتها بل يضمن له قيمتها ولو نقصت بالولادة ولا يجبر الولد بالنقصان
ميتا فلا شيء له من قيمته لرجح ولا يقوم قبل سقوطه لانه لا يقهر له فاذ لم يكن له قيمة حين سقط لم يضمن وهو قبل ذلك لا قيمة له لا يقال الوطى يضمن فقط ما يضمن
الضمان وان السيد من دية الجنين ومن دية الجنين ومن سقط لا يضمن الوطى يضمنه بالمولود بدينه وبين سيدته ووقت مولده حين السقوط وكان
ميتا فلم يجب ضمانا الضارب قيم مقام خروجها فلها ضمنه للمبايع وانما ضمن الأقل لان دية الجنين ان كلفت اقل لم يضمن اكثر من ذلك لان بسبب ذلك ضمن
كانت القيمة اقل كان الباقي لو دونه وبطالبه المالك من شاء من الجارية المشتري قال ابو حنيفة بغير قيمة الولد يوم الحاكمه قيمته لو دونه فترضا على المشتري ما اولا
جارية واستولدها فخرجت مستحقة بغير قيمة الولد ويرجع على المبايع لانه عزة ان كان جارية لا يحال وان علم عدم استحقاق المبايع لم يرجع لعدم مقتضى الرجوع
فوسم الجارية البقرة الى المبايع حاملا فولدت بعد المبايع ضمن المبايع قيمة الولد ولو ماتت من ذلك ضمن القيمة بثبوت البقرة فكان كوجوب البقرة وكذا لو حملت
غيره بشبهة فانت في الطلق اما لو اكره امرأة حرة على ان تأخذ ثمنها في الطلق احتمل الضمان لانه سبب الاثلاف وعدمه والثاني قولان في الثاني الفرقان الاول
لا يلحق بالربة فلم يثبت كونه منه وهناك ثبت كونه منه ولا ضمان للمولود اوسع من ضمان الولد يضمن بالبدن والجناية بخلاف ان يضمن المولود بذلك دون الربة في
هذه الاثرة لو حملت لم يكن في الحال م ولدا في ملك الغير في نفس الامر فان ملكها المشتري بعد ذلك في وقت ما اكرهه قال الشيخ يصير له ولد بناء منه على امره وان
جاو به غيره ولما اكرهه ملكها فانها تصير له ولدا لانها علفت منه بغير فاشبهه بملوكه والمعمد خلافه لرواية ابن مارد ولا يملكه في ملك غيره فاشبهت الامه بالربة
والثاني قولان ولو علفت بملوكه لم تضرب ولدا لانه مسئلة واحدة وهي المكاتب اذ وطي امته فاذا ملكها بعد ذلك فالاحتمالان ولذا في القولان اخص
لو باع المشتري فاسدا ما اشتراه لم يرجع لانه لم يملكها بالشرع الاول يجب على المشتري الثاني رد ما على المبايع الاول فان تلفت بعد المشتري الثاني كان للمالك ان
يطالب بقيمتها من شاء منها لان الاول خاص في الثاني بضمها من يد ضمانه بغير اذن صاحبها فكان ضامنا ولا بد من ادخالها على وجه الضمان كالمشتري الاول ومنه
تعتبر القيمة لعلها اشاقولا وان حدها حين التلف هو الاقوى لا يضمنها باذن مالكيها فلم يضمن الا يوم التلف كالعاقبة ولا بد من كل حال مخاطبة بره العين لا غير فانما
تعلقت بدينه يوم التلف لو كانت العين موجودة لم يضمن بقاوت القيمة السوفية والثاني ان يضمنها بالاكتر من قيمتها من حين القبض لحيث التلف لا يفي كل
ما مورد به وما اذا لم يفعل وجب عليه قيمتها في تلك الحال كالمقصود يمنع وجوب قيمة اذ لم يفعل بل تلفت والتلف ببقاؤها اذا ثبت هذا فالحال لا يخفى اما ان
يكون قيمته بدلا الاول والثاني على السواء والا فان كان الاول بقيمة على من شاء كقلناه لكن يستقر الضمان على الثاني فاذا رجع المالك عليه لم يرجع الثاني على الاول بشئ
لاستقرار التلف فيه وان كان الثاني في المهر ان يكون الزيادة في بد الاول بان كانت تساوي في بد ما بين ثم صارت تساوي ما بين ثم باعها فان رجع على الاول رجع
بما بين رجع الاول على الثاني بما بين رجع على الثاني رجع بمائة رجع على الاول بالمائة الاخرى ولا يرجع الاول على الثاني بشئ واما ان يكون الزيادة في بد الثاني
فان رجع على الاول رجع عليه بالمائة الاخرى ولا يرجع على الثاني بالمائة الاخرى ولا يرجع الاول على الثاني بشئ ولا يرجع الاول على الثاني في بد الثاني
منه وان رجع على الثاني رجع عليه بالمائة ولا يرجع على الاول بشئ اذ قلنا بان رجع باكثر القيمة وان قلنا بان رجع بالقيمة يوم التلف لا غير فان كانت قيمته اقل من
قيمتها مع الاول رجع بها خاصة وان كانت اكثر رجع بها على الثاني ولا يرجع الثاني على الاول بشئ هذا كله فيما اذا كانت العين من ذوات القيمة وان كانت من ذوات
الامثال رجع بالمثل على من شاء ويكون الحكم ما تقدم فان قلنا بالتلف رجع بالقيمة بحيل الاعواز ولو كان المشتري الثاني قد دفع الى الاول الثمن رجع به عليه بقيمتها
اذا كان البيع فاسدا وتفاضل الثمن والمثل وان تلف المبايع الثمن لم يكن المشتري امساك العبد عليه بل يجب بدهه على المبايع ويكون المشتري من جملة الغرماء لا يضمنه
وبشقة وانما يقتضيه على انه ملكه فاذا بان بخلاف ذلك وجب بدهه وبه قال بعض الشافعية وقال ابو حنيفة المشتري امساك العبد ويكون حريمه من غير الغرماء لا يضمنه
منه لثمنه مستطلي لو فسد العقد بشرط فاسد ثم حلف الشرط لم ينفذ له العقد صحيحا او كان الخلف المجلس او بعده بغيره قال الشافعية احد القولين لا يرفع بالطلا
ولا موجب لصحة الاصل بقاء ما كان على ما كان ولان العقد الفاسد لا يعتبر فيه فلا يكون له حيل في الحكم بخلاف الصحيح وقال ابو حنيفة كان الخلف المجلس فاسد
صحيحا وهو القول الاخر للشافعية مستطلي لو زاد في الثمن او زاد شرط الحيل او اجل او قدرها فان كان بعد لزوم العقد لم يلحق بالعقد لان زيادة الثمن

رجع

في بيع الحيوان

في بيع الحيوان

ولتحقق بالعقد لوجب على الشئع كل ذلك التالى بجماعه وكذا الحكم في راس مال السلم والسلم فيه والصدق وغيرهما وكذا الوقت في مدة الحيوان من التمن وغيره
لا يلحق بالعقد حتى يأخذ الشئع بما سعى في العقد بما بقي بعد الخطا وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة الزيادة في التمن والصدق وداس المالك شله يلزم وكذا في
التمن ان كان باقيا وان كان قاله فانه مع اصحابه اختلاف فيه ولا يثبت في السلم فيه على المشهور وشرط الاجل يلحق بالعقد في التمن والاجرة والصدق وشا الاغوا
قال فاما الخط فان خط البعض يلحق بالعقد وخط الكل وان كانت هذه الاحاقات قبل لزوم العقد بان كانت في مجلس العقد او في زمن الحيوان الميرط
فمعدنالا يلحق كما لا يلحق بصله لزوم العقد تمام العقد كما بعد الزوم ولذا في ثلثة اقوال هذا الحد والمثاني انما يلحق في جنار الجلمر ووجنار الشرط
لان مجلس العقد كمن العقد لا ترى انه يصح التقيس واس مال السلم والعوض في عقد الصرط بخلاف زمان الحيوان الميرط والثالث انما يلحق متى جلمر
العقد فلما ذكرناه واماني زمن الحيوان الميرط ولا نرى معناه من حيث ان العقد غير مستقر بعد الزيادة قد تحتاج اليها التقدير العقد فان زيادة العوض
من احدهما تدعو الى الاخر الى امضا العقد اخلف اصحابه فقال بعضهم بل هو مفرع على قولنا ان الملك في زمن الحيوان للبايع فاما اذا قلنا انه للمشتري او قلنا
انه موقوف امضا العقد يلحق كما بعد الزوم وان قلنا انه موقوف وانفق الفسخ يلحق ويرتفع بارتقاع العقد لا نأذا قلنا الملك للمشتري فالزيادة في التمن
لا يبقا لها شيء من التمن وكذا الاجل والحيوان لا يبقا لها شيء من العوض وح يمتنع الحكم بلزومها وانما يلحق فالزيادة تجب على الشئع كما يجب على المشتري
وفي الخط قبل الزوم مثل هذا الخلاف فان الخط بالعقد الخط عن الشئع ايض وعلى هذا الوجه ما يلحق بالعقد من شرط الفاسدة قبل انقضاء الحيوان ثانيا
اقرنت بالعقد في اسناده وان خط جميع التمن كان كالوابع بغيره من وقت قلنا ما عندنا في ذلك فقلد بقى من المناهي ما يند كونه مظان كالحافله والزانية وبذلك في
بيع التمن لثقلها بها وغير ذلك من المناهي المحترمة والمكرهة بد كراشاء الله في لولحق البيع المقصد الثاني في انواع البيع وفيه فصول الاول في
الحيوان وفيه مطلبان الاول الاناس من انواع الحيوان انما يملك بكونه سببا لكونه اسبا في الرق الى ذرية المولود واعقابه وان اسلموا لم يحرروا
بسبب من اسباب التحرر مثل الصادق عليه السلام عن قوم نجوس خرجوا على ناس من المسلمين في ارض الاسلام هل يجل قتالهم قال نعم وسببهم وسئل الكاظم عن القوي
يعتزون على الصقالبة والنوبة فيشرقون ولا ديم من الجوارى والعلما فيمعدون الى العلما فيخصمونهم ثم يبعثون الى بغداد الى التجار فما ترى في شرائهم خز
فلم انه مروقون انما اغار عليهم من غير حرب كانت بينهم فقال لا بأس بشرائهم انما خرجهم من الشرك الى الاسلام ولو انقط الطفل من دار الحرب لم يملك
مسلم فيها ملك لا يملك لولا نقط من دار الاسلام ولا من دار الحرب كان فيها مسلم الجواز ان يكون منه قول الصادق النبوي في وسئل الباقر عن اللقطة
فقال حرة لا يباع ولا توهب فاذا انقضى هذا التجوز ملك ولو اقر اللقطة من دار الاسلام بعد بلوغه بالرقبة قبل لقوله اقراد العقد على انفسهم جاز وقيل لا
يقبل الحكم بحرية ولا شرعا فلا يمتنع الرق ما لو كان معرف النسب فانه لا يقبل اقراؤه بالرقبة قطعا بالجملة كل من اقر على نفسه بالعبودية وكان يثبت وشهد له
النسب حكم عليه بها سواء كان المقر له مسلما او كافرا وسواء كان المقر مسلما او كافرا ولو رجع بعد اقراؤه عنده لم يلقن الى رجوعه لاشتماله على تكذيب اقراؤه
دفع ما يثبت عليه عنه لغير موجب لو اقام بينة لوثم لا نرى باقراؤه ولا قد كذبها اما لو اشترى عبدا فادعى الحرية قبلت عوار مع البينة والا فلا سئل الصادق
عن شراء مال ملك اهل الذمة اذا اقر والهم بذلك فقال اذا اقر والهم بذلك فاشترى وادعى مسئلة العبد الذي يوجد في الاموات يباع ويشترى يجوز شراؤه وان
ادعى الحرية لم يقبل منه ذلك الا بالبينة وكذا الجارية لان نظا الصرط يقضى بالرقبة ولما دواه حرة بن حمران في الصحيح انه سئل الصادق قال ادخل السوق واخذ
اشترى جارية فتقول اني حرة فقال اشترها الا ان يكون لها بينة وفي الصحيح عن البعض القسم قال سئلت ابا عبد الله عن ملوك ادعى انهم حرة ولو بات ببينة على
اشترى قال نعم اما لو وجد في يده ادعى رقبة ولم يشاهد شراؤه ولا بينة اياه فان صدق حكم عليه بقتضى اقراؤه وان كذب لم يقبل دعواه الرقبة الا بالبينة
علما باصالة الحرية وان سكت من غير قصد بقاء ولا تكذيب لوجرا حكمه حكم النكاح فاذ قد يكون السكوت لامر غير الرضا وان كان صغيرا فاشكال اقربا لثمة
فيه مسئلة يملك الرجل كل بعدد ورتب سوى احدى عشرة الاب والجد والجد لهما اولادهما وان علوا والولد ذكر كان وانثى وولد الولد كذلك
ان نزل والاخت والعمة والحالة وان علنا كعمة الاب خالته وعمة الجد وخالته وهكذا في التصاعد سواء كانت الاب والام اولهما ثبت الاخ وثبت الاخت وان نزل
سواء كانت الاخوة من الابوين او من اجداهم اقر ملك احد هو لا يعتق عليها ما المرأة فتملك كل احد سوى الاب والجد والجد وان علوا والاولاد وان نزلوا مسئلة
الرضاع يساوي النسب في تحريم النكاح اجماعا وهل يثبت في تحريم التملك لعلما ثانيا قوله لا احد هانم وهو الاقوى لما رواه ابن شاذان في الصحيح قال سئل ابو عبد الله
وانما حاضر عن امرأة اوضعت غلاما لملوكها من لبنها حتى نطشه هل يجل لها بغيره قال فقال لا هو لبنها من الرضا عتق حرم عليها بغيره وكل ثمة قال ثم قال اليس قد قال
الله يحرم من الرضاع ما يحرم من اللبن وعن الباقر عليه السلام ان عليا قال ان امي ارضعت ولدي قد اردت بيعها فاضل عند
بيد ما قتل من بشرى مني ام ولد في تحريم على الرجل ان يملك من الرضا ما يحرم ان يملك من النسب كالاب ان علوا والام والبنت ان نزلت عنهم ما تقدم وكذا الراس
يحرم عليها ان تملك من الرضاع ما يحرم عليها من النسب مسئلة يكره للاسنان ان يملك القريب غير ما ذكرناه كالاخ والعمة والحال والاولادهم وتناكده الوارث
ويصح ان يملك كل من الزوجين صاحبة لعدم مقتضى المنع لكن الزوجية تبطل ولو ملك كل منها بعض صاحبة بطل النكاح ايض وما يوجب من دار الحرب بغير اذن الامام
فهو للامام خاصة للرواية لكن يرضوا عليهم السلم الشئعهم خاصة في حال غيبة الامام ع التملك لوطي وان كانت للامام او بعضها ولا يجب اخراج حصن غير
الامام منها التطيب هو اليد الشئع ولا فرق بين ان يسلم السلم او الكافر من اهل التملك والمحل قابل للملكية وكل جزء من جزء يباع بغيره وان كان اخاه
او زوجة او ابنة او اياه وبالجمله كل من يفتق عليه وغيرهم لان الصادق سئل عن رجل يشترى من رجل من اهل الشرك يتخذها قال لا بأس ما عير من يفتق
عليه فلان القاهر مالك المقهور وبقيهم باياه وامان يفتق عليه فبنيته اشكال ينشأ من مقام القهر المبط للمعتق لو فرض دوام القرابة الرافعة للملك بالغير وفتق
صرف الشراء الى الاستيفان وثبوت الملك للمشتري بالتسلط ففي كون احكام البيع حقيقا نظرا المطلب الثاني في الاحكام مسئلة في بيع كايص ابتاع
جلمر الحيوان كذا يصح ابتاع ايضا بشرطين الاشاعة وعلم النسبة كالصف الثالث اجماعا لوجود مقتضى خالبا عن العاوض ولا يصح بيع الجز والعين فلو باع
بده او جلمر او نصفه الذي فيه راسه او الاخر بطل لعدم القدرة على التسليم وكذا لا يصح ان يبيع جزءا من جزء مشاعا غير معلوم القدر مثل ان يبيع جزءا من ثوبه

في بيع الحيوان

فِي أَحْكَامِ بَيْعِ الْحَبْوَاتِ

او غطا او سطا او سها ما بطل للمجهالة ويصح لو باعه بضعه او ثلثه او غير ذلك من الاجزاء المشاعة المعلومة ويحل مطلقة على الصحيح كما لو باعه النصف فانه يحل على
 الجزء المشاعة لاصالة صحة العقد ما لم يوجع فالاقوى عندى جواز بيعه والمانع هناك فان القدره على التسليم ثابتة منها فبقي مقتضى الصحة خالبا عن المانع
مسئله لو استثنى البايع الواس والجلد في الحي فالاقرب بطلان البيع في السفر والمضروب قال الشافعي وابو حنيفة وقال احمد يجوز ذلك فتوقف استثناء اللحم
 وقيل ما لا يجوز ذلك في السفر كما يجوز في الحضر لان المسافر لا يمكنه الانتفاع بالجلد والسواظ يجوز له ان يشتري اللحم وهذا هو خط الجواز انتفاعه بهما معا
 من البضغ وشبهه وقال بعض علماء شافعيون للبايع بنسبة من الرأس والجلد الى الباقي وكذا لو اشترى اثنان في شراة واحدة بشرط حدهما الرأس والجلد لم يصح وكان له قبض
 ماله لو اية السكونى عن الصادق قال ان خصم الى امر المؤمنين رجلان اشترى احدهما من الاخر بغير واستثنى البيع الرأس والجلد ثم ردا المشتري ان يبيعه فقالا المشتري
 هو شريك البعير على قدر الرأس والجلد عن هرون بن حمزة الغنوي عن الصادق عليه السلام في رجل شهد بعير امرضا فهو سباع فاشتراه رجل بعشرة دراهم فباعه
 واشترى منه رجل اخر بدريهين والرأس والجلد ففضى البعير يرى مبلغ ثمانية دراهم فقال لصاحب الدرهمين خمس ما بلغ فان قال ردا الرأس والجلد فليس له ذلك
 هذا الضرار وقد اعطى حقه اعطى المخرق **فروع** اختلفنا في الخلاف في الصحة والبطالان والاقرب عندى التفصيل موصحة ان يستثنى البايع الرأس والجلد في البيع
 والبطالان في الحي كالفرق بين الرأس والجلد وغيرهما من الاعضاء ولو استثنى اللحم بطل البيع في الحي والمذبوح وكذا لو استثنى عشرة اذلال من اللحم فباعها
 ج لو اشترى اثنان في شراة حيوان وغيره بشرط واحد من نفسه الشركة في الربح دون الخسران فالاقرب بطلان الشرط ولو شرط ان يكون احدهما رأس المال في الربح
 لكلاهما حصل الجواز لو قال اثنان اشترى حيوانا او غير بشرط او بعتنا فاشتراه كذلك صح البيع لهما على كل منهما نصف الثمن لا نرى عقدا يصح التوكيل فيه بغيره لو كرا
 حكم ما فعله الوكيل فان اشترى احدهما الجميع باذن الاخرى لا نقاد عنه لوم فضاؤه لانه امره بالاداء عنه ولو لم ياذن له في الاداء عنه بل تبرع بذلك لم يجز عليه نقضا
 وكان شريكه في البيع ولو تلفت العين كانت بينهما ثم رجع الاخر على الاخر بما تقدم عنه بانه **مسئله** لو اشترى اثنان حمارا بغير حرم على كل واحد منهما ولو كانا
 احدهما البهية فلا احد لقوله ادروا الحدود باليمين ولو كان عالما بالتحريم سقط من الحد بقدر نصيبه حد بقدر نصيبه ثم كره فان حملت قوم عليه حصته الشريك
 انعقد الولد حرا وان كان عالما بالتحريم لم تكن البهية فيه بسبب الملكية التي فيها وعلى ابيه قيمة حصته الشريك منه يوم الولادة لانه وقت الحملولة والولادات لقوله
 اذا نقر هذا فانه لا يقوم هذه الامور على الواطئ الشريك بدون الحمل خلافا لبعض علماء عدم مقتضى له ويحمل النجوم بمجرد الوطئ لا مكان القلو ومنه وتخطا
 من اختلاف الانساب في رواية ابن سنان قال سئلت ابا عبد الله عن رجل اشترى كرامة فابتمتوا بعضهم على ان يكون الامتعة عند فوطرهما قال بدو عنه من هذا بعد
 ماله جهما من النقد بضرب بقدر ما ليس له فبما يقوم الامتعة عليه بغيره بغيرها فان كانت القيمة اقل من الثمن الذي اشترى به التجارية الزم ثمنها الاول وان كان
 بتمت ذلك اليوم الذي قومت بها اكثر من ثمنها الزم ذلك الثمن وهو صاخر لانه استغنى بها ثلث فان زاد بعض الشركاء شراها دون الرجل قال ذلك له وليس ان يشترى
 حتى يتبرع وليس عليه ان يشترى الا بالقيمة وهذه الرواية غير راجحة على المطلوب من وجوب النجوم بنفس الوطئ لا تسوغ لغيره من الشركاء شراها فلو وجب النجوم
 لم يجز ذلك اذا ثبت هذا فنقول لو ادعى الوطئ لوجوب النجوم لكان يجب مع الحمل يجب النجوم فاذا قومت عليه بمجرد الوطئ فلا بد ان يكون قيمة
 الجاريج اقل من الثمن الذي اشترى به ولو اكثر او مساويا فلا اشكال في المسألة الاكثر بل في الاقل فنقول لا يجب عليه زيادة عن القيمة وتحمل الرواية عما اذا انقضت القيمة
 بالوطئ وانما يجب عليه تمام الثمن اذا كانت التجارية تساويه لولاه وبوبه بقليله بقوله لانه استغنى بها ولو زاد احد الشركاء شراها واجيب اليه لو يجب عليه اكثر من القيمة بغير
 ونوع نقصا منه للعين واصافها **مسئله** لو اشترى حيوانا بثلاثة ايام على ما باي فلو باعه حيوانا ثم تجدد فيه بعد الشراء عيب قبل القبض
 كان المشتري بالخيار بين الفسخ والامضاء وكذا غير الحيوان فان خلت الامتعة فلا يجب وان اختار الامضاء امسك بجميع الثمن على راي ومع الارش على الاقوى لان الجمع
 مضمون على البايع وكذا الباعضه ولو تلف الحيوان بعد القبض في يد المشتري فضا على البايع ايضا اذ المحدث فيه المشتري حدثا ولا نصرف فيه اذا كان التلف في
 الثلثة لان اختيار فيها للمشتري فالضمان على البايع ولقول الصادق ان حدثت بالحيوان قبل ثلثة فهو من مال البايع اما لو حدثت بعد ثلثة لم يكن له
 الرجوع على البايع بشئ وكذا لو تلف بعد الثلثة وان لم تصرف لسقوط الخيار وكذا لو تلف غير الحيوان بعد القبض ولا خيار هناك من ضمان المشتري ولو تجدد
 في الحيوان عيب في الثلثة من غير جهة المشتري تخير كالاول في الرد والامتناع الجانا ومع الارش على الاقوى لما تقدم من ان جميعه مضمون على البايع فكذا الباعضه ولو كان
 العيب سابقا كان له الرد مع عدم التصرف مط سواء كان حيوانا او غيره فاختار او غيره وله الارش بخير فبما ولو تصرف لم يكن له الرد مط الامع وطى الامتعة الحامل
 وحمل الشاة للمرأة خاصة لكن يثبت له الارش واذا قوت لم يضر سوى العين شئ لان العيب مضمون على البايع ولا يمنع العيب التجدد من الرد بالعيب السابق اما
 لو تجدد بعد الثلثة وكان المشتري قد تصرف في العين لم يكن له الرد مع الارش ولا بد منه ووافقتنا مالك على ان عمدة الوقت ثلثة ايام الا في الجنوز والجدام
 والبرص فلها اذا ظهرت في السنة ثبتت الختان كقولنا نحن ومنع الشافعي من ذلك **مسئله** لو باع امرؤ او ابنة وكانت حيلة فان شرط دخول المحل في البيع بان قال
 وحملها ابيع كانه محمول بملك هذه الامتعة بكذا او المحل لك دخل المحل في البيع وكان مستحقا للمشتري كما لو اشترط دخول المرأة وان استثناه البايع لم يدخل في البيع بغيره لانه كجزء منه ومنه
 على ما تقدم وان شرط من الثمن خلان قال باي ولو استثنى البايع المحل ففي صحة البيع عنده وجهها اذا نقر هذا فلو علم وجود المحل عند البايع كان للامتناع بشرط المشتري ولو اشكل
 فقال بعتك هذه الا بغير محمل تجدد عند المشتري لو كان عند البايع حكمه للمشتري لاصالة عدم السابق فلو وضعت الجارية الولد لاقبل من سنة اشهر وهو **مسئله** لو اشترى
 للبائع ولو كان لا يدين من مدة المحل فهو للمشتري ولو كان بينهما فذلك فان اختلفا في وقت ايقاع البيع فادعى المشتري تقدمه على سنة شهر والبائع تأخره عن سنة
 اشهر قدم قول البايع مع عدم البينة واليمين ولو سقط الولد قبل فضا وفي ثلثة من غير فضل المشتري وكان الولد شرط في البيع قومت حلا واحدا فلا ولد
 الثمن بنسبة التعاون ولو اشترى الدابة والامتناع على انها حاملة فلم تكن كذلك فله الرد مع عدم التصرف الارش مع التصرف **مسئله** العبد الامتعة بملك
 شيئا عند اكثر علمنا سواء ملكها مولاها شيئا او لا الارش جناية ولا فاضل ضربته ولا غيرهما ووافقتنا الشافعي في ذلك اذ لم يملكه مولا فان ملكه مولا فقولنا
 احدهما القديم انه بملك وبير قال مالك لانه قال بملك ان لم يملكه مولا بغيره ذهب ود واصل الظاهر واحدا في لحيدي لو اتيتهن الثاني للشافعي الجدي بانه لا يملك
 كقولنا نحن وبير قال ابو حنيفة والثوري احمد في الرواية الاخرى واسحق وهو من ذهب الشيخ ابو جعفر من علماء شافعيين قال ايضا بملك فاضل الضربة وارش الجناية لانا

في احكام بيع الحيوان

كتاب البيع

تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء وقوله تضر بكم مثلا من انفسكم هل لكم مملوكتا بما انكم من شركاء فيما زفناكم فانه من سواه نفى عن المالك ملكية شيء لئلا يملك فلا يكون مالكا لتوقف ملكية غيره على ملكية نفسه ولا يملك فلا يصح ان يملك شيئا كالدابة احتجوا بما رواه العامة عن علي عليه السلام من باع عبدا وله مال فانه للعبد الا ان يثبته السيد ومن طريق الخاصة بما رواه زرارة قال سئل الصادق ع الرجل يشتري المملوك وماله قال لا بأس به قلت فيكون مال المملوك اكثر مما اشتراه به قال لا بأس به لانه آدمي في شبه الحر والجواب عن الاول انه غير ثابت عندهم ومعاذ من يادواه العامة وهو قوله من باع عبدا ماله للبايع الا ان يشترط المبيع ولو ملكه العبد لم يكن للبايع دل على انتقال ملكية العبد ومن طريق الخاصة ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن احمد بن محمد قال سئل عن رجل باع مملوكا فوجده مالا فقال مال المبيع انما باع نفسه الا ان يكون شرط عليه ان ما كان له من مال او متاع فهو له والميراث ما تقدم لا يقال لو لم يملك العبد لم يصح الاضافة اليه ولا يملك النكاح الا ان يضاف الى الشيء قد تصح باء في ملازمة كقولك لاهل حلة الخشب خذوا ذلك قال الشاعر اذ كوكب المرفأ ضا الكوكب انما الشدة سهرها منه وملك النكاح للحاجة اليه والضرورة لانه لا يبيع في غيره ملك ولا يملك ملكه لم يملك السيد ان يبيعه عنه بخلاف المال فافترقا **فروع** اقول الشيخ ع اذا باع العبد له مال فان كان البايع يعلم ان له مالا دخل المال في البيع ان لم يعلم لم يدخل وكان للبايع ما رواه زرارة في الحسن بن الحسن قال قلت له الرجل يشتري المملوك وله مال من ماله فقال ان كان علم البايع ان له مالا فهو له المشتري وان لم يكن علمه فهو للبايع الجواب انه محمول على ما اذا شرطه المشتري عملا بالاصل ولما تقدم في رواية محمد بن مسلم والحق ان المال للبايع سواء علم به او لا ما لم يشترطه المشتري ب لو اشتراه وماله جميعا مع البيع بشرط ان يعلم بمقداره لم يتضمن لربا فلو كانت معه مائة درهم واشتراه مع ماله بمائة درهم لم يصح البيع لانه ربا ولو اشتراه بمائة درهم وصح البيع كان المائة مقابلة للمائة والدهرم مقبولا العبد وكن الواشتره بغير الجنس ولو لم يكن الجنس وبوبوا ولو لم يكن المال الذي معه وبوبوا ولو اشتراه وماله مع جهله بالمال لم يصح لانه جزء من المبيع مقصود فوجب العلم بهج لو اشتراه بشرط ماله فكن ذلك فان كانا بويتين شرطت زيادة الثمن والا فلا الا في شيء واحد وهو العلم بقدر المال فان لم يفس شرطها ههنا لانه تابع للمبيع ليس بالذات فكان كماء الأبار وخشب السقوف بهر قال بعض الشافعية انما يجوز للمهالة فيما كان سبعا اذا لم يكن افراده بالبيع انما يجوز في مال اءبدا لا في المبيع وانما يبيعي على ملك العبد بشرط عدم زوال ملكه الى البايع بل يكون للعبد فيكون المشتري يملك عليه ان قلنا ان العبد يملك فانه يملك ملكا ناقضا لا يتعلق به الزكوة وح فقط اما عن العبد فلعدم تمامية الملك كالكاتب اما عن السيد فلا يملك الغير وان نفينا الملك فالزكوة على السيد لتمامية الملك لا يملكها ولو ملك جازا وبه جازله وطوعها على التقديرين يجوز الاباحة فالملك لا يقصر عنها وان نفينا التضمنه بابه واذا وجب عليه كفارة فان قلنا يملك كثر المال والا بالصبا ولا يدخل في البيع ان قلنا ان العبد يملك لما تقدم من الاحاديث لو اشتري عبدا له مال وقلنا يملك العبد واشترطه المبيع فانه من المبيع من العبد فانلفه ثم وجد بالعبد عيبا لم يكن له الرد وبه قال الشافعي ان العبد يكثر قيمته اذا كان له مال وبلف للمال نقصت قيمته فلم يجز رده فانقصا وقال دودير العبد وحده لان ما انزعه لم يدخل في البيع وهو غلط لنقص القيمة كقلناه **مسألة** لو اشتري عبدا ما دون ماله في التجارة وقد كتبه اليه دون ولم يعلم المشتري لم يثبت له الخيال لان الدون يتعلق بالمولى وان قلنا يتعلق بالعبد فلا يتعلق برقبته بل بدنه متروك وذلك غير ضار بالمشتري فلا يكون عيبا حقه وبه قال الشافعي قل مالك له الخيال وقال ابو حنيفة البيع باطل وجاه على اصله من يتعلق الدون برقبته **مسألة** لو قال العبد لغيري اشتر في ذلك على كذا لم يلزمه شيء سواء كان للمملوك مال حين قوله او لا وسواء شرط البيع المال او لا وسواء قلنا المال يدخل في الشراء مع علم البايع او لا لان المولى لا يثبت له على عبده شيئا والشيخ قوله لو انما يجز عليه لدفع ان كان له شيء من تلك الحال والا فلا وقد روي عن الصادق ع انه قال له غلام اني كنت قلت لمولى يعني ببعائه درهم ذلك على ثلث مائة درهم فقال الصادق ع ان كان لك يوم شرط ان تعطيه فعليك ان تعطيه ان لم يكن لك يوم مثل شيء فليس عليك شيء **مسألة** لو دفع انسان الى عبده غيره مائة درهم ليعتق التجارة ما لا يشترى شيئا من ثمنه ويقتطع من ثمنه بالباقي فاشترى المادون بابه دفع البقية الى المخرج ثم اخلف مولى المادون وورثه الدافع ومولى الابن كل منهم يقول اشترى بمالي قال الشيخ ع الابن المولى يكون رفا كما كان ثم اى الغريبتين الباقيتين اقام البينة بما ادعاه حكمه به لما رواه ابن شيم عن الباقر ع في عبده لمؤ ماذون له في التجارة دفع اليه رجل الف درهم فقال اشتر بها ثمنه واعتقها عن وجهي بالباقي ثم مات صاحب الف فانطلق العبد فاشترى بابه فاعتقه عن الميت دفع اليه الباقي ع من الميت فخرج عنه فبلغ ذلك مولى ابيه وورثه الميت جميعا فاختصه جميعا الف فقال مولى العبد انما اشترى بباك بماله وقال الورث انما اشترى بباك بماله فقال ابو حنيفة عليه السلام اما الخبز فقد مضت بما فيها لا ترد وما المتيق فهو ردي الرق لمولى ابيه اى الغريبتين اقام البينة بانه اشترى ايام من ماله لم كان لهم وقا ابن شيم ضعيف فلا يقول على روايته على انما خلى الرواية على انكار مولى الابن بيع جند ثمن يقدم قوله ثم اى الغريبتين اقام البينة على حكمه به ما عاظ الرواية ينبغي ان يدفع الابن مولى الابن الماذون وان رجعا بينة الخارج لان ما في يد المملوك لمؤلاه ولو اقام كل من الثلثة بينة على دعواه فان رجعا بينة في اليد فالحكم كما تقدم من دفع الابن مولى الماذون وان رجعا بينة الخارج فالأقرب ترجيح بينة الدافع عملا بمقتضى صحة البيع فهو معتضد بالاصل محتمل تقديم بينة مولى الابن وعامة ما ينافي الأصل وهو الف **مسألة** اذا كان مملوكا كان الشخصين ماذون له ما في التجارة اشترى كل منهما الاخر من ماله لمؤلاه فان سبق عقدا أحدهما صح عقده وبطل عقد الاخر لان المادون الشراء لمؤلاه والعبد قابل للنقل بالابتعا فلا مانع للمقتضى عن مقتضا ولما انتقل العبد مولى الأول بطل الاذن من مؤلاه فلم يضاف العقد له لا يصح دعوى على الوجه العتير شرعا فكان عقده لا اعتبارا وان اقترن العقدان في وقت واحد بطل الاذن حاله شيء كل واحد منهما لصاحبه هي حالة بطلان الاذن من صاحبه له وقال الشيخ ع في بيعه بدينهما فخرج اسم كان البيع له ويكون الاخر مملوكا ثم قال قد روي انه اذا اتفق ان يكون العقدان في حالة واحدة كانا باطلين والاحوط ما قدمناه ويؤيد ما اخترناه من بطلان مع الاتفاق فماند رواه ابى خديجة عن الصادق عليه السلام في رجلين مملوكين مغوض اليهما بشرين وببيعان باموالهما كان بينهما كلام فخرج هذا الى مولى هذا وهذا الى مولى هذا وهما في القوة سواء فاشترى هذا من مولى هذا العبد فاشترى هذا من مولى العبد الاخر فاشترى هذا من مولى هذا ما تثبت كل واحد منهما بصاحبه قال انت عبدى قد اشترى منك من سيدك قال يحكم بينهما من حيث افترقا بذرع الطريق فابهما كان اقربهما الى سيدك فاشترى من مولى الذي هو ابعد وان كانا سواء فهو ردي الى ماله ما جلهما سواء فافترقا سواء الا ان يكون احدهما سابقا لصاحبه فالسابق مؤله ان شاء باع وان شاء امسك ليس له ان يضر به قال الشيخ ع في بيع عقيب هذه الرواية وفي رواية اخرى اذا

فما جلد للبايع

كتاب البيع

وقالوا مولى العبد انما اشترى بباك بماله

فاحكامنا معكم

المير

عن الزيات

في عكس النكاح بين الأم وأولاد

سنة

سنان قال سألت الصادق في الرجل يشتري الغلام ويجاريه وله الأخ أو الاخت أو أم مبصر من الأم قال لا يخرج من مصر إلى مصر إخراج كان صغيراً ولا يشترط
 وإن كانت أم قطابت نفسها فاشتره إن شئت ولا شئت على ضرر كل من الأم والولد فيكون من غير ما يقول ثم ما جعل عليه في الدين من حرج بقوله لا ضرر
 ولا ضرار فروعاً إنما يتحقق المنع مع حاجة الولد إلى الأم فلا يستغنى عنها زال المنع لاصالة الأباحة السامع عن معاوضة الضرر والحاصل بالتفريق
 لو فرق بينهما بالبيع لم يصح عندنا وبه قال الشافعي لما تقدم من الأحاديث الدالة على الرد وقال أبو حنيفة يصح لأن المنع لا يعود إلى البيع إنما يعود إلى الضرر واللاحق بهما
 فلا يمنع صحة البيع كالبيع وقت النداء وهو خطأ لأن النهي عنه لمعنى في البيع وهو حصول الضرر بالتفريق ولأن التسليم بتفريق محرم فيكون كاللغو فلا فرق
 بين العجز الحتمي والشرعي ج لورضى كل من الولد والأم بالتفريق صحح التفريق لعدم مقتضى المنع حديث ابن سنان عن الصادق وقد سبق في الصواب في غاية
 التحريم الاستغناء فحق حصول استغناء الطفل عن الأم بإجازة التفريق والافلا يحصل الاستغناء ويبلغ سبع سنين وقبل بالاستغناء عن الرضاع والمشهور الأول
 لأنه من التميز يستغنى عن التمهيد والحضانة وهو أحد قول الشافعي وقرب منه قول مالك حيث جعل التحريم منذ إلى وقت سقوط الأسنان قال في الآخر
 البلوغ وبه قال أبو حنيفة لما رواه عباد بن الصامت أن النبي قال لا يفريق بين الأم وولدها قبل أن يمتلئ حتى يبلغ الغلام ويختص بجارية فهو قال بعض علما
 بكراهة التفريق لا يخرجه والمشهور التحريم وهذا الخلاف إنما هو إذا كان التفريق بعد سقاية الأم وولدها اللباً فاما قبل فلا يجوز قطعاً لأنه سبب أصل الولد
 وبكره التفريق بعد البلوغ وبه قال الشافعي لما تقدم من التوحيش بالفراد كل منهما عن صاحبه التقييد بالصغر حديث ابن سنان التحريم لا الكراهة ولو فرق بين البلوغ
 بالبيع والهبة صحح وبه قال الشافعي لوجود مقتضى السامع عن معاوضة النهي لا خصص بالصغر وقال أحمد بطلان بيع الهبة ليس بمعتد في الأقوى كراهة التفريق
 بين الأخوين وبين الولد والأب والجد في البيع ليس محرمًا وبه قال الشافعي عملاً بالأصل ولأن القرابة بينهما لا تمنع القصاص فلا يمنع التفريق في البيع كإبراهيم بن محمد
 وفي قول آخر أن التفريق بين الولد والجد والأب سائر المحارم كالأم في تحريم التفريق وقال أبو حنيفة يحرم التفريق بين الأخوين لأنه دم وذو حرم من النسب
 الولد والجواب للفرق بجواز القصاص هناك وإن كان لا يرد عندهم يحوز التفريق بين الأم وولدها بعد استغناء عن اللبن وقبله إن كان ما يقع عليه الزكاة أو كان
 له ما يوزن من غير لبن أمه ومنع بعض الشافعية من التفريق قبل الاستغناء فإساعلى الأدنى والحرمه فارتفع بها ط كالأب جواز التفريق بالبيع كالأب جواز القيمة
 الهبة غير ما من العقود الدالة للعين بخلاف نقل المنافع فله أن يوزر الأم من شخص وولدها من آخر إلا أن يستوعب المدة المنوعة من التفريق فيها فإن الأدنى
 المنع من التفريق خاسر بحيث لا يحمق إلا نادى لا يحرم التفريق بالعق فلو اعتق الأم دون ولدها وبالعكس فلا بأس لاني الوصية فلعلم الموت يكون بعد
 انقضاء زمان التحريم فإن تفريق قبله فاشكال والولد يحصل التفريق المحسب فلا قوى جواز البيع كمن يبيع الولد ويشترط استخدام مدة المنع وكذا الوباة على من يبيع
 البائع والأم بل لا يلزم ما ذهب إليه أبو العباس كمال والولد يحصل التفريق وقال بعض الشافعية بجواز ما الرهن ففي التفريق بينهما ما به اشكال أقرب جواز لكل من
 للرهن بالبيع ولا الواسع إلا في الأخرى لا بأس بالتفريق بالسفر لعدم مقتضى المنع واصله الأم بأباحتها لو كانت الأم رهنه والولد حر وبالعكس لم يمنع من
 بيع الرهن لثبوت التفريق قبل البيع فلا يجد البيع تفريقاً للاستحالة يحصل الحاصل مستلزم يجوز لمن يشتري الأم أن ينظر إلى وجهها محاسنها إن كانت
 بيده ويقلها إلا العورة فلا يجوز له النظر إليها الحاجة الداعية إلى ذلك فوجب أن يكون مشروعا للفتن في الضرر ولما رواه أبو بصير عن الصادق قال سألت عن رجل
 يترض الأم لتسترها قال لا بأس بنظره إلى محاسنها ما لم ينظر إلى ما لا ينبغي له النظر إليه ولا يجوز ذلك لمن لا يريد الشراء إلا في الوجه ليقول الصادق في الآخر
 للرجل أن يقدح جارية أو أجاجة أو غيرها أو أسأله حبس بن معلى الخثعمي في عرضت جوارى بالمدينة فامدنت قال ما لن يريدها يشتري فليس به بأس ولما
 لم لا يريدها يشتري فاني أكرهه **مسألة** لو اشتري جارية فوطئها ثم ظهر استحقاتها لغير البائع مع جهل المشتري فإن كانت بكر أعزمت عشر قيمتها لغيرها
 وفيها البكر إن كانت ثيباً كان عليه نصف العشر لقول الصادق في رجل تزوج امرأة فوجد أمه ولست نفسها إن قال فلو البها عليه عشر قيمتها إن كانت
 بكر وإن كان ثيباً ف نصف عشر قيمتها بما استحل من فرجها لأنه تصرف في مال الغير بغير إذنه واستفاد بماله عوض فوجب الرجوع عليه به وقال الشافعي يجب مهر
 وهو م إذا عقد نكاح هنا فإن أولدها المشتري الجاهل بالفتنة فالولد لاحق بوضع الثمنته وهو حر لأنه اعتقد أنه ملكها بالشراء وعليه ثمنته لولده يوم سقط
 حباً وبه قال الشافعي لأنه تلفت على مولا مادته باعتقادها أنها ملكة ولا يقوم حمل لعدم إمكان يقوم الحمل فيقوم في أول حاله انفصالها عنها أول حاله إمكان يقوم به
 ذلك هو وقت الحمل ولده بغيره ويستبد ولقول الصادق عليه السلام وعلى مولا ما ان يذبح ولدها إلى أبيه بغيره يوم يصير لغيره قلت فإن لم يكن لأبيه ما يأخذ منه قال
 بسمي أبوه في ثمنه حتى يؤدبه ويأخذ ولده قلت فإن أبي الأب السعي في ثمنه قال فله الأم أن يذبح ولا يملك لغيره وقال أبو حنيفة يقوم يوم المطالبة بالولد
 لا يضمنه إلا بالبيع وقد بينا أنه يضمنه فيقوم حاله لأنه ولو انفصل الولد منها لم يجب قيمته لأننا لا نعلم حياته قبل ذلك ولأنه لم يزل بينه وبينه وإنما يبيع
 لأجل الحملولة إذا ثبت هذا فإن المشتري أن كان عالماً بالعصبية فالولد ولده ولا يرجع بالثمن على البائع ولا يملكه ويحتمل عند رجوعه بالثمن إذا كان
 أما إذا تلفت فلا وإن كان جاهلاً فانه يرجع بالثمن الذي دفعه وباعه مالا ينع في مقابلته كقيمة الولد ومن يرجع بما حصل في مقابلته ينع كاجر الخدم والكنز
 العقر اشكال فيشأن أباحة البائع له بغير عوض ومن استيفاء عوضه فيقتضيه هذا أن يقر أن علم المشتري بالعصبية لم يرجع به قال الشافعي لأنه قد باع البائع أنثى ماله
 بغير عوض وبه قال الشافعي والتحقيق ما قلناه من الرجوع مع تمام العقب مع التلف وأما إذا لم يعلم المشتري بالعصبية فله ثلثة أضرب يرجع عليه فله الأول
 وهو قيمتها إن تلفت في يده أو أربش البكارة إن تلفت في يده أو بدل جزئ منها إن تلفت في يده لأن المشتري دخل مع الناصب على أن يكون ضامناً لذلك بشرط إذا ضمنه
 يرجع به وبه قال الشافعي ويضرب يرجع به قولاً واحداً وهو ما إذا ولدت في يده منه ورجع عليه بغيره لولد فانه يرجع به على الناصب أنه دخل معه على أن لا يكون الولد
 مضموناً عليه لم يحصل من جهة أن لا بل التلف الشرع يحكم ببيع الناصب منه وبه قال الشافعي الثالث ما اختلف فيه وهو ما أجز منه فغير ما فتننا اشكالاً
 تقدم وللشافعي قولان ففي القديم لا يرجع في العقد على أن يتلف بغير عوض فقد عذر وقال في الجديد لا يرجع وبه قال أبو حنيفة وأصحابه لأنه عزم ما استوفى
 به فلم يرجع به ولو أمسكها ولم يتخذ منها وتلفت المتفعة تحت يده ففي الرجوع للشافعي وجهان أحدهما أنه يرجع باجرته لأنه لم يتوفى بدل ما عزم ودخل في
 العقد على أن يضمنها والثاني لا يرجع لأن تلفها تحت يده بمنزلة أن لا فتنها **مسألة** يبيع بحامل بحرلاً لها ملكة وحرثه الحمل الحر لا يخرج الرقبة عن الملكة فتصح

۱۰
 ۹
 ۸
 ۷
 ۶
 ۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱

درین کتاب از اشیاء و احوال و عادات و

شما

في أحكام بيع الثمرة

الثاني في ثمره الاشجار مسئلة لا يجوز بيع ثمره الشجرة قبل ظهورها معاملة واحد اجماعا لانها معدومة فكانت كبيع المرافق والمصابين في المدة
بينهما فان كل واحد منهما مائة وثمره مستكنة اصله يبرر الى الخارج وعمل يجوز بيعها قبل ظهورها معاملة من لا قوى عندى المنع وقد تقدم البحث في ثمره الشجرة
والخلاف هنا كما هو ثم وكذا لو باع الثمرة قبل ظهورها منضمة الى شئ اخر مسئلة لا يجوز بيع ثمره الشجرة بعد ظهورها وان لم يبد صلها سنة وبعد
بشرط القطع ومطو بشرط التيقن لما مر والخلان هنا كالخلان هناك وكذا يجوز بيعها قبل بدو الصلاح سنين فصاعدا ويجوز بيعها منضمة الى الاصول قبل
الصلاح وبعد وبشرط القطع وعدمه وكذا يجوز منضمة الى غير ما مط قبل انعقاد ما بعده سواء كان بارزا كالفتح والمشمس والغنبل في قشر يحتاج اليه لا يباع
كالجوز في القشر الا سفل اللوز وفي قشر يحتاج اليه القشر لا على الجوز والباقي الاخضر والهرطمان والعدين وكذا السبل يجوز بيعه سواء كان بارزا كالشجر او مستترا
كالخضرة وسواء بيع منفردا او مع اصله سواء كان قابلا او حصدا من غير اعتبار كبل او وزن الا اذا كان البيع بعد التصفيه مسئلة لا بد والصلاح في ثمر الاشجار
والانتفاء في الزرع عند اشتداد الحنين عمار بن موسى سئل الصادق عن الكرم متى يحل بيعه فقال اذا عقدت وصا عنقود الاخضر بالبصرة وعن محمد بن شرح
عن الصادق في ثمر الشجرة لا بأس بشرائها ما دام اصلها ثمرة قبل ان يباع ما صلاح ثمرة فقال اذا عقدت بعد سقوط ورويه وقال الشافعي ان كانت الثمرة ما تحمض ومضروبا وتؤ
نبد والصلاح ان يحصل فيها هذه الالوان وان كانت ما تبض فان يتقوه وموان يبدو فيه لملء الحلو ويصغر لونه وان كان مالا يتلون كالفتح فبان بحلوله
بطلب كله وان كان بطيخا فان يقع فيه النضج وان كان مثل الفناء والجنار الذي لا يتغير لونه ولا طعمه فبان بتمامه عظم بعضه ومورق اخره والنقل على ما ذكرنا
فها واولى من الاخذ بالتحين والاستحسان الثالث في الخضرة كالقثا والباذنجان والبطيخ والخبثا يجوز بيعه بعد انعقاده وظهوره ولا بشرط ان يبد من ذلك
تغير لون او طعم او غيرهما لانه ملوك طامر مشفع به فجاز بيعه كغيره من البسطة ويجوز بيعها منضمة ومنضمة الى اصولها بشرط القطع والتيقن ومطو وقال الشافعي
ان كان البيع للثمره مناصه قبل بدو الصلاح وجب بشرط القطع كافي ثمره الفحل وان باع الاصل خاصة مع البيع وكذا لو باعها منضمة الى الثمرة التي لم يبد صلاحها واذا
باع البطيخ وغيره من الخضرة بعد بدو الصلاح في الجميع اوفى بعضه عندنا وقال الشافعي يجب بشرط القطع ان خيفت حرجه غير لانه اذا وجب بشرط القطع خوفا
من الجاجة التي الغالب فيها الغنى فلا ينبغي خوفه من الاختلاط الذي الغالب فيه الوجود كان اولى والجواب المنع من كون الاختلاط مانعا من البيع لا مكان المخاص
عنه وان لم يخف اختلاطه بغيره صح بيعه بشرط القطع وبغير شرطه مسئلة لو اوردت اصول البطيخ وغيره من الخضرة بالبيع بعد ظهور الثمرة عليها باع البيع
وكان الثمرة للبايع عمدا باستصحاب المالك السالم عن شرط ادخاله في البيع سواء كان قد بدا صلاحها او لا ولا يجب اشتراط القطع اذا لم يخف الاختلاط ثم حمل الثمرة
يكون للبايع وما يحدث بعده للمشتري به قال الشافعي ان خيف اختلاط الحمل لم يجب اشتراط القطع عندنا ولا الاصل قال الشافعي يجب ولو باع الاصول قبل عز
الحمل فلا يجب اشتراط القطع للاصل وقال الشافعي بدم بشرط القطع او القلع كالزرع ولو باع البطيخ مع اصوله لم يجب بشرط القطع عندنا كالثمره مع الشجرة وقال
بعض اصحاب الشافعي بدم بشرط القطع بخلاف الثمرة مع الشجرة لان الشجرة غير معرضة للجاجة بخلاف البطيخ مع اصله فانه متعرض لها اما لو باع البطيخ واصلها والآخر
ايضا استغنى عن شرط القطع وكان الارض هنا كالاشجار مسئلة لو باع الثمرة الظاهرة وما يظهر ذلك صح البيع عندنا وبه قال مالك لا مالة الصحة ولان
المتحدة هنا كالجدة في الثمرة في السنة الثانية فكما يصح بيع الثمرة سنين جمع هنا ولا تلتك يشق تبينه فجعل ما يظهر ويتبع ما يظهر كما ان ما لم يبد صلاحه منع
لما بدا صلاحه ولقول الصادق وقد سئل عن شرا الفحل والكرم والتمثلك سنين واربع سنين لا بأس به والخضرات من جملة الثمار وقال الشافعي لا يصح
وبه قال ابو حنيفة واحمد لانها ثمره لم تخلق فلا يجوز بيعها كما لا يجوز بيعها قبل ظهور شئ منها الجواب الفرقان مع الظهور يبقى المعلوم تابعا فجاز بيعه بخلاف عدم
الظهور فان عدمه يبقى أصلا مسئلة لا يجوز بيع ما يخرج من جذرة وكذا ما يخرج من جذرة وكل ذلك مع ظهوره وبه قال الاو والخرطة الاولى سواء بدا
صلاحها او لا كالكرات والمندباء والنعناع والتوت الحناء والاصم السالم عن معارضة المبطل لما رواه ثعلبة بن زيد قال سالت الباقر عن الرطبة يتبع بيع
قطعته او الثلث قطعات قال لا بأس به قال فاكرت السؤال عن اشياء ما جعل يقول لا بأس به عن جماعة قال سالت عن الشجر هل يصح شراؤه تلك جذرات فقال لا
اذا رابت الورق في شجرة فاشتر ما شئت من جذرة وعن معوية بن ميسرة قال سالت الصادق عن بيع النخل سنين قال لا بأس به قلت الرطبة يتبعها هذه الجرة
كذا وكذا جرة بعد ما قال لا بأس به ثم قال كان لي بيع حنكاذ وكذا خرطة قلت نعم من جوز بيع الثمرة قبل ظهورها معاملة من يحتمل تجوز بيع الورق من
التوت الحناء خرطتين قبل ظهورها اما ما يجز كالكرات قبل ظهورها لا اولى بقرنها على الجوز في الثمرة المنع منه لانه لا اصل له ظاهر ارجع الى معرفة الجوز
تقريبا ولا فرع ظاهره بخلاف ورق التوت الحناء ولو بيع ما يخرج من اصله صح سواء بدا صلاحه او لا المطلوب الثاني في الاحكام مسئلة
يجوز بيع الزرع قبلا بشرط القطع وبشرط التيقن ومطو عمدا بالاصل السالم عن المبطل فان شرط الفصل والاطلاق اقتضت العادة فيه الفصل وجب على المشتري
قبوله فان لم يفعل فللبايع قطعه وتركه بالاجرة وان شرط التيقن جاز ووجب على البايع ابقاؤه الى كمال حله للاصل وقال الشافعي لا يجوز بيع الزرع الاخضر
الا بشرط القطع ولو باع الزرع مع الارض جاز اجماعا وكذا عندنا يجوز بيع الموقلة من الارض بعد ظهورها قبل بدو صلاحها بعد معا وبشرط القطع والتيقن
منضمة الى الارض منضمة عمدا بالاصل وقال الشافعي لا يجوز بيع الموقلة من الارض دون الارض الا بشرط القطع او القلع سواء كان ما يخرج من الارض وحده
ولو باع الزرع بعد اشتداد الحب فهو كالوابع الثمرة بعد بدو الصلاح مسئلة في الثمرة اما بارزة كالفتح والمشمس والخبثا والشمس واشباكه فلهذا
بيعه بعد ظهوره في شجرة وعلى الارض اجماعا لظهوره ومشاهدته واما غير بارزة وهو مستور به بالكام وهو قنطرة او ما يكون كالبخار من صلحته يحفظ
ويبقى معه كالبخار والجوز واللوز في القشر الثاني في هذا يجوز بيعه اجماعا لانه اذا خرج من قشره سارع اليه الفساد فلم يقف بغيره على ذلك ولا فرق بين ان يباع على
شجرة او مقطوعا على الارض لانه لا يكون بقله قشره من مصلحته كالجوز واللوز في قشره فانه يجوز بيعه عندنا سواء قشره من قشره الاعلى او لا وسواء كان
مقطوعا على الارض او باقيا على الشجرة وبه قال مالك وابو حنيفة واحمد لانه حائل من اصل الخلقة فلا يمنع من جواز البيع كقشر الرمان والبعض وكذا الباقي
الاخضر يجوز بيعه وان لم ينزع عنه القشر الا على سواء كان رطبا او يابسا سواء بيع منفردا او منضمما ومقطوعا وغيره مقطوع عندنا اجماعا وبه قال
وابو حنيفة واحمد لما تقدم وقال الشافعي لا يجوز بيع ذلك كله الا بعد ان يقشر الجوز واللوز وشبههما من القشر الا على الا على رأس الشجرة ولا على وجه الارض

ولنفقوا

وبغيرها

بعد

ورق

وشبهها

والعموما

في أحكام البيع الثمرة

لمنعت بدينه فان فيه خذ الشئ الذي دفعه وانما هو البيع كان شريكاً ان علماً مقدراً ما نكل منها اخذ المقدار الذي له وان جهلاً اصطفاً وحكم ما اذا لم يميز
 البعض حكم ما اذا لم يميز الجميع واما عند الشافعي اذا امتزجت الاول والثاني ولو يميز فقولان احدهما فسخ البيع قاله في الاملاء لتعدد التسليم جملة فافسخ
 البيع كالتلف ببيع قبل القبض والثاني انه لا يفسخ البيع فان سلم البايع الجميع الى المشتري اجبر المشتري على قبوله ومعنى البيع ان امتنع فسخ البيع وبه قال المزني لان
 البيع ردود في بوجوه ثلاث انعقد كما لو طالت الشجرة او بلغت الثمرة والفرق في الزيادة في الطول والبلوغ زيادة في عمل البيع في الحقيقة الى زيادة
 صفة فوجب عليه ولو كان لو باع ثوباً فاختلط الثوب باخر فدفنهما البايع لم يجب على المشتري قبولهما لا يجرى البايع على تسليمهما بخلاف قول الغصن وبلوغ الثمرة فانه
 يجب على البايع تسليم الاصل الزيادة **فروع** لو باع ما يعلم امتزاجه قبل ادراك الاول وعدم امتزاجه فان شرط القطع صح البيع قطعاً سواء اهل حتى امتزج او لا
 ون لم يشرطه فان قلنا بطلان البيع على تقدير الامتزاج احتمل البطلان هناخذ راس الاختلاف والصحة لان الثمرة الان لا موجب لفسخ البيع منها والزوج مترتب لمصلحة
 فلا يؤثر في البيع السابق وللشافعي وجهان احدهما الاول والثاني ان البيع يقع موقوفاً فان سمح البايع بدفع الثمرة الى المشتري قبل التسليم صح البيع وان لم يدفع بغيره لم يفسخ
 من الله ببيع بشرط القطع او التفتت به مع ندور الاختلاف فحصل الاختلاف فقد قلنا ان القبض كان للمشتري الفسخ ولا يبطل البيع وان كان بعد لورث
 ولشافعية قولان قبل القبض احدهما الفسخ لتعدد تسليم البيع قبل القبض وهو م والثاني عدم الفسخ لبقاء البيع وامكان مضاء البيع فثبت للمشتري
 الخيار وقال بعضهم لا خيار له وانما الفرق بين الزوج قبل القبض وبعده ثم ان قال البايع اسم بترك التجدة ففي سقوط خيار المشتري وجهان اصحهما عند السقوط
 كافي لا عراض عن فعل الدابة المردودة بالقبض الثاني عدمه لما في قوله من المتخصص الوجه عندي ولو باع الثمرة قبل بدو الصلاح بشرط ان لا يتفق القطع حتى
 امتزج جري القولان في الفسخ وكذا لو باع حنطة فانتال عليها مثلاً قبل القبض والما يتعارف واختلط الثوب بمثاله والشاة البيعة بمثالها قال بعضهم يفسخ
 البيع قطعاً لانه لو ثبت الاستبراء وانما يمنع من حتم البيع بالابداء وفي الحنطة غايته ما يلزم الاشاعة وهي غير مانعة وفيه وجه انه لا يفسخ لامكان تسليم الجميع
 ولو باع جزء من الثمرة والكرات وشبههما من الحزوظات بشرط القطع ولم يقطعها حتى طالت بعد القبض جري القولان ومنهم من قطع بعدم الفسخ هنا تشبه بالطول
 بغير الثمرة ومنهم الجوز وقرن لا يكونان الزيادة في الطول ومنهم الجوز من ثماء الطلع والجوز الذي هو ملك المشتري فلهذا كانت له بخلاف طول العقد
 والكرات لانها حدثت من الاصول التي هي ملك البايع فكانت له فسخ القولان لمصلحة الزوج وعدم التميز من لو حصل الامتزاج بعد القبض لم يبطل البيع عندنا
 وقد سبق وللشافعية طريقان لقطع بعدم الفسخ وهو خيار الزني كالحنطة اذا امتزجت باخرى والثاني انه على القولين المترج قبل القبض بخلاف سئل في الحنطة
 ان هناك فدية التسليم وانقطعت العلايق بينهما وفي الثمار لا يفسخ لان البايع يدخل الحائط للسقي وغيره في كل موضع قلنا بعدم الفسخ ان تصاحوا
 على شيء فلا بحث وان تحاك اقدم قول صاحب اليد في قدر حق الاخر وهذا ظاهر في الحنطة وشبهها اما في الثمار فمن هو صاحب اليد للشافعية وجهان بناء على
 الجاحظ من ضمان البايع او المشتري ولهم وجه ثالث انهما في يدهما جميعاً الوجه ان يقول ان كان البايع سلم الثمرة تسليم الاصل فهي بيد المشتري وان كانت لأصول
 بيد البايع والثمره في يد المشتري فهما صاحبان بما في صورة الحنطة فصاحب اليد هو المشتري فالقول قوله في حق قلنا البايع فان كان المشتري قد اودع البايع الحنطة
 بعد القبض حصل الاختلاف فالقول قول البايع في قدر حق المشتري **مسألة** لو باع شجرة عليها ثمره فالثمره للبايع الا في طلع النخل غير المؤثر على ما
 يأتي فانه للمشتري اما ثمره النخل المؤثر او ثمره غير النخل مط في البايع فان كانت الشجرة تثمر في السنة مرتين ويغلب عليها النخل فحق البيع عندنا على ما تقدم ذكره
 الحكم السابق عندنا وقال الشافعي لا يصح البيع الا بشرط يقطع البايع ثم تر عند خوف الاختلاف ويحج خلاصهم السابق فيما اذا كان البيع الثمرة ثم اذا ابتاعها
 الشرط ولم يتفق القطع حتى حصل الاختلاف او كانت الشجرة ما يند فيها النخل فاقول ان العقد يابى شريكاً ويصططحان ونقل الزرع عن الشافعي قولين
 الانفساخ والاصحاب الشافعي طريقان فمن بعضهم القطع بعدم الانفساخ وتخطية الزني في نقله لان الاختلاف وتعدد التسليم لم يوجد في البيع بخلاف ما اذا
 البايع التمار واثبت الاكثر من القولين وقالوا الاختلاف وان لم يوجد في البيع وجه في المقصود بالعقد وهو الثمرة الحادثة فانها مقصود المشتري من
 الشراء للاصول فجاز ان يجعل كليهما قلنا بعدم الانفساخ فان سمح البايع بترك الثمرة القدر اجبر المشتري على القبول واقر العقد ويحتمل ان يحج في الاجبا
 كادته اجبا على على القبول للشافعية خلافه وان استمر على النزاع قال المتبون للقولين يفسخ العقد بينهما كما لو كان البيع الثمرة وقال القاطعون لا يفسخ بل ان كانت الثمرة
 والشجر في يد البايع فالقول قوله في قدر ما يستحقه المشتري مع يمينه وان كانت في يد المشتري فالقول قوله في قدر ما يستحقه البايع هو الذي يقتضيه القضا
 لان الفسخ لا يفسد دفع النزاع ببقاء الثمرة الحادثة للمشتري قالوا ولو قلنا بالفسخ استمر المشتري الثمر رد الشجرة مع جميع الثمار **مسألة** اذا ضم ما يملكه من
 الثمرة الى غيره ماله كغيره وباعها في عقد واحد فان كان المشتري عالماً لم يفسخ البايع بمحض من الثمر وكان نصيب غيره موقوفاً فاجاز لزوم البيع وان لم
 يجوز طلع نصيبه خاصة ولا خيار للمشتري هنا وان كان جاهلاً بخبره سوء اجاز المالك او التفاوت لا عراض في الغرماء ويحتمل عدم الجبا فيما لو اجاز المالك
 وبثبوت ولو لم يجر لتبعض الصفة عليه ولو باع الثمرة باجمعها في الزكوة وان كان المشتري عالماً بشرط البايع عليه نصيب الفقراء صح البيع وكذا لو لم يشرط
 البايع حصته الفقراء ولو لم يضمن البايع ولا شرط الزكوة بطل البيع نصيب الفقراء ولم يضمن نصيب المالك وان كان جاهلاً بخبره بين اخذ حصته المالك بمحض من
 الثمر او بغيره وللشافعي قولان احدهما انه يتخير المشتري بين اخذ حصته المالك بمحض من الثمر وبين رد والثاني انه يتخير المشتري بين اخذ حصته المالك بجميع الثمر
 او بغيره **مسألة** اذا باع الثمرة واحتاجت الى السقي لم يزد بماؤها وجب على البايع تمكينه من ذلك لانه من الثمره عن الضرر فان كان سقيها بغير النخل فانه
 المشتري ولا يجب على البايع صاحب الاصول في كل حال سقي ثمره المشتري كصالة بئر فتمن بل التمكن منه وقال الشافعي يجب على البايع سقي الثمرة قبل التخلد
 كالتين في الملاك والوزر وبعدها قد تنوير لثماره وتسليم عن التلف في الاصل التسليم واجب عليه السقي من ثمة التسليم لان التسليم هو التخلد وقد حصل فلا يجب عليه ثناء البيع
 في ثمره او غير ثمره **فروع** اذا باع الثمرة على البايع بل التمكن فان منعته منه حتى تلفت او عابت ضمن الارش لا يفسخ في الارش ولا في العيب هو
 الثمن ثمة التسليم قد رتبة التفاوت بين كونها حاله الاخذ وكونها بالثمن حد الكمال الى وقت اخذها بمجرى العادة مثلاً اذا باعها وهي بئر واحتاجت الى سقي حتى تصير بئر
 ففسخ البايع منه فلم يبلغ كالبئر المطلوب كان عليه ارش التفاوت بين كونها رطباً كاملاً وناقصاً في التلف يجب عليه ثمة البئر ولو احتاج المشتري في السقي الى

بشرط
فان يبر

ورب

في البيع
كادته اجبا
على

في أحكام بيع الثمر

كتاب البيع

يجب على الباع اقامتها ولو كان للبايع الكد ولا بد من العلم بملكه بمكبر الشئ من السقي بها ويجوز على قول الشافعي الوجوب قال الشافعي السقي يجب على الباع
فلو شرط على المشتري بطل العقد لان مقتضاه وهو **مسألة** لو باع الاصول والثمره للبايع ثم اراد سقيها بالماء وكان ذلك لا يضر النخل وجب
على المشتري تمكنه من سقيها على الاصول وبه قال الشافعي لو اعترض اصحابه على انفسهم بان الباع لو باع الثمر بعد بدو صلاحها وعطشت وجب على
البايع سقيها عندهم لا نه صاحب الارض **مسألة** لو باع الثمر على المشتري لا نه صاحب الارض والاصل والجواب انهم لم يقولوا انه يجب عليه السقي من ثمره
الاصول بل وجب عليه السقي نه يجب عليه تسليم الثمره كاملة وذلك انما يكون بالسقي ومنها يلزم تسليم الثمره ولو لم يكن لها من جهة وان كان السقي
ينفعها مع ما لم يكن لاحد منها منع الاخر منه وان كان يضرها مع ما لم يكن لاحد منها السقي الا بضرها الاخر ولما ان كان السقي يضرها الاصول فان استغنت الثمره
عنه منع صاحب الثمره منه وان استغنت الثمره بتركه او كان المشتري يريد سقي الاصول حاجتها اليه وكان ذلك يضر بالثمره قال بعض الشافعيين ر
احدهما بادخال الضرر عليه فوالعقد بينهما وان لم يضر واحد منهما فسخ العقد لعدم راضيا الا بضر واحدهما وقال بعضهم ايهما احتاج الى السقي اجبر الاخر
عليه وان اضر به لا نه دخل معه العقد على ذلك لان المشتري الاصول اقتضى عقده بقبوله الثمره والسقي من يقبضها والبايع اقتضى العقد في حقه بمكبر الشئ
في حفظها او تسليمها ويلزم كل واحد منهما ما اوجبه لعقد الاخر وان اضر به اذا تقرر هذا فانما له ان يسقي القدر الذي يضره صلاحه فافترقا في ذلك
رجع الى اهل الحجة فما احتاج اليه لغيره عليه ايهما طلب السقي فافترقا عليه نه حاجته **تنبيه** لو كانت الثمره مؤبده فهي للبايع فان عطشت ونقصت
سقيها لطلبه المشتري يقطع بالضرر والاصل ببقائها عليها فان كان الضرر يسيرا لم يلزمه القطع وان كان كثيرا انحاز من جفاف النخل ونقص اصله اجبا
المشتري على تركه وهو احد قولي الشافعي لا نه دخل في العقد على ذلك الثاني لو جبر الباع على قطعها لان الضرر يلحقها وان بقيت الاصول لم يقطعها
منه الا بضر الاصول اكثر لثقل الثمره في المستقبل بذلك وهذا القول لا بأس به عند **مسألة** لو باع الاصول خاصه وعليه ثمره عامه فالثمره
للباع والاصل للمشتري في غير النخل وفيه مع التاخير واشترطه والمشتري مع عدمه ولا يجب على الباع قلع الثمره مع الاطلاق بل يجب على المشتري تبنيها
او ان الجذاذ وبه قال مالك والشافعي لان النقل المخرج انما يجب بعادة والعرف فان باع الدار يجب عليه نقل الاقترن الاطعمه على حسب العرف
لا لطلبها بعد شئ كذا ما تفرغ النخل من الثمره انما يكون وان تفرغها في العادة وهو وقت الجذاذ وقال ابو حنيفة يلزم قطعها في الحال وتفرغ النخل
البيع مشغول بملك الباع فليزمنه نقله وتفرغه كالمبيع واذا فيها فاشترى الجواب ما تقدم **فروع** لو شرط قطع الثمره في الحال وجب على الباع قطعها حال
علا بالشروط وقد قاله المومنون عند شروطهم **باب** لو شرط الا بقاء صم عند ناله انه مقتضى البيع على الاطلاق وبه قال الشافعي ومالك احمد وقال
ابو حنيفة عند البيع وليس يجب الرجوع وقت القطع الى العادة فان كانت العادة في ان يقطع قبل نضجها كالسوم يؤخذ بساكنها لبايع القطع بحري العادة
ولا يملكه قطع الجميع اذا لم يتفرغ بعد نضجها لاجاء وقت الجذاذ لم يمكن من اخذها على التدرج ولا ان يؤخر الى نضجها بل يؤخذ بالعادة في ذلك كله
هذا مع الاطلاق ما مع الشرط فمخير لو تعدد السقي لا يقطع الماء او تعدد الالة وعظم ضرر النخل ولم يكن الا بقاء منقعه لصاحب الضرر فالا فو على
الزام صاحب الثمره بقطعها على ما تقدم وللشافعي قولان تقدمهما هو لو اصاب لثما اضره ولم يكن في ابقائها فائدة فان لم يضر رصاحب النخل كان له ان يبيع
الثمره الا بقاء عملا بالاطلاق وانتفاء الضرر وان كان يضره فالا فو لزامه بالقطع ونفعا للضرر مع انتفاء الفايده وللشافعي قولان ولو احتاج
صاحب الثمره الى السقي وجب على صاحب الاصل تمكنه من سقيها مع انتفاء ضرره على ما تقدم ومن ادخل في التمسك بذلك فان لم يضره رصاحب النخل كان له ان يبيع
ومؤنة على الباع ويجوز ان يتمكن الباع من السقي وعلى المشتري من قبضه وهو الوجه عند **باب** لو لم يبق الباع وتضرر المشتري ببقاء الثمار لا امتصاصها وطون
الاشجار اجبر الباع على السقي او القطع فان تعدد السقي لا يقطع الماء فلاحتمال **الاستباح** لو قضت العادة باخذ بعض الثمره بغير الباقى وطون ثمارها
ولو قضت باخذها كلها بغير قبضه فليزمنه نقلها ولو اراد ابقائها بالباخذها شيئا فليكون انتفع به لم يكن له ذلك بل باخذها بنقلها عند مكان نقلها واذا
استحكمت حلا وترفعه نقله ولو قضت العادة باخذها ثمر او ثوبا البعث العادة ط لو كان اشغل ما يعتاد التحفيف منه بقطع بعض ثمره وباع الاصل واستغنت
الثمره وباع الثمره خاصة لم يجب التحفيف هنا عملا باصالة سلامة الملك على ما لكر فليس لغيره الصرف فيه شئ ولو باع الثمره واشترط تحفيفها الحمل بطلان البيع
بجماله الباقي من البيع والوجه الصحيح لان البيع غير مجهول اقصى ما في الباب انه شرط قطع البعض فيبيح ذلك على العادة اما لو باع الثمره فلو وجه انه لا يجب على المشتري
تحفيفها سواء تضرر النخل او الثمره **الاشي** لو باع الاصول دون الثمره وكانت عاده اولئك القوم قطع الثمار قبل ادراكها كما لو كان الكرم في البلاد المشتهرة
البر ولا ينتهي ثمارها الى الحلاوة واعتاد أهلها قطع المحصر ففي الحان عرفنا الخاص العام نظر من حيث ان اطلاق العقد يحمل على المعتاد فيكون المعهود
ومن حيث ان طون قوم معين ليس حجة بخلاف العادة العامة الثابتة في زمان النبي ما لو تبايعا بشرط القطع وجب لوفاء به فان ترضيا على التزاجه فكان
الصالح بمنزلة كبر العبد الصغير وقال احمد بطل البيع ويقود الثمره الى الباي لا وجه له **مسألة** ولا فرق بين الثمره وغيرها من البساتين فلو اشترى ثمره
بعد بدو صلاحها او قبله بشرط القطع او مطع على ما اخبرناه وبالحجالة على وجه يصح البيع فتلفت فان كان التلف قبل القبض فهو من ضمان البايع وانفسخ
ولو تلف البعض انفسخ منه خاصة وتجزر المشتري في اخذ الباقي بحصته وفي النسخ فيه اضر وان كان ذلك بعد القبض وهو التحلية بين المشتري وبينه فانه من ضمان
المشتري ولا فرق بين ان يكون التلف بامر سماوي كالريح والثلج والبرد او بغير سماوي كالسرقة والحريق ولا بين ان يكون التلف اقل من الثلث او اكثر وقال
ابو حنيفة وهو الجديد من قول الشافعي لان امرأة اتت النبي فقالت ان ابني اشترى ثمره من فلان فاذهبتها بالباخذها فانه ان يضع عنه فليان لا يفعل ففان
تأني فلان ان لا يفعل خبرا ولو كان ذلك جبا عليه لاجره عليه لان التحلية يتعلق بها جواز التصرف فيغلب الضمان كالتلف والنحو وقاله القديم اذا
تلف بعد القبض فهي من ضمان البايع اضر فان تلف كلها انفسخ العقد وان تلف بعضها انفسخ منه وهل ينسخ في الباقي مبني على قول يفرق الصفة
لان النبي امر بوضع الجوارح وهي عن بيع الثمن ولان التحلية ليست بقبض صحيح ولهذا عطشت الثمره كان من ضمان البايع اذا تلفت وقال مالك ان كان التلف
اقل من الثلث كان من ضمان المشتري وان كان قد دال الثلث فما زاد كان من ضمان البايع لان الثمره لا بد وان باكل اجزاءه ووجهه انما لم يكن يدين من حد فاصل

في أحكام العرب

فصل في

ولا يخفى

في أحكام البيع البصر

الحاكم

ولا يتحقق ذلك مع اسلاف احد هاتين الاخر ولقول الباقر انه قال الورق بالوزن والذهب بالقياس والوزن في وزن فروع والوزن في وزن فروع والوزن في وزن فروع
 البيع لعدم الشرط ولو تفرقا وقد تقابضا البعض خاصة ولو تقابضا في الباقي بطل البيع فيما لم يتقابضا به ويكونان بالجناس في الباقي لبعض الصفات فيكونان
 بطلان الباقي المقبوض وللشافعي قولان مبنيان على تفرق الصفقة بـ لو قاما عن ذلك المجلس قبل التقابض مصطحبين لم يحصل الاقرار وكان البيع صحيحا فان
 تقابضا في غير ذلك المجلس لم يترقاصح البيع ولزم حصول التقابض قبل التفرق لقول الصادق اذا اشتريت ذهبا بفضة او فضة بذهب فلا يضر حتى لاخذ
 منه وان تراخا بطا فانه معه وان خالف المجلس بطل مع الاقرار ولا يطل مع مفارقتها لذلك المجلس مصطحبين فلا يكون ذلك اقرارا جـ قد بينا انه بشرط الحول
 لاشتراط التقابض في المجلس فلو سلف احدهما في الاخر لم يصح جدا ولو ساعده مع الضبط ولم يتقارقا حتى تقابضا لم يصح البيع ايضا لما تقدم في الحديثين من المقتضى
 عليه السلام وعن الباقر كـ لو تصادف ذهبا بذهب او فضة بفضة او ذهب لذهب لولا طول البصر في المجلس ولا طول مصاحبة ما ساء كان العن والمشمس
 او مطلقين في الذمة او مطلقا ولو امتد الى سنة وان يدور وكل احدهما وكذا في القبض او وكلا وكليين فبطلان البيع في التقابض
 الوكيلان ولو قبض وكل احدهما من العاقد قبل مفاضة المبايعين والابطال لان المجلس متعلق بدين التعاقدين ولان الصادق هـ سئل عن بيع الذهب بالذهب
 يقول ارسل رسولا يستوفي لك ثمنه قال يقول هات هات ويكون رسولك معه و لو لم يتحقق المصاحبة لزم الامانة للمجلس فارسل احدهما وكيله ليقبض من صاحبه
 بطل ذلك العقد واحتاج الى ان يجده الوكيل لقوات الشرط وان كان يحتاج سئل عن الرجل يشتري من الرجل الدراهم بالدينارين فيزنها وينقلها ويحبسها كونه
 ثم يقول ارسل غلامك معي حتى اعطيه الدينارين فقال ما احببت فبارقه حتى اخذ الدينارين فقلت انما هم في دار واحدة وامكنهم قريبه بعضهم من بعض وهذا يشق
 عليهم فقال اذا فرغ من وزنها وانقلها فلها من الغلام الذي يرسله ان يكون هو الذي يبايعه يدفع اليه الورق ويقبض منه الدينارين حيث يدفع اليه الورق
 ولا يقوم مصاحبة الوكيل الموكل بل معنى فعاقد وتفرقا واصطاح الوكيل والابطل البيع لانتهاء الشرط لو تصادف الوكيلان واحد صاحب المال مع
 وكيل الاخر كان الاعتبار بالتعاقد بين لا بالمال لكن فلو تفرقا الوكيلان بالتعاقدان دون صاحب المال بطل البيع وبالعكس لا يطل لو تعذر عليه التقا
 في المجلس واداد الاقرار لزما ان يتقاسما العقد بينهما فان تفرقا قبله كان ذلك ربا وجري مجرى بيع مال الربا بعضه ببعض بشيء ولا يعني تفرقا لان
 فاش العقد انما يكون برشعا كما ان العقد مع الفاضل فاسد باثباته مسئلة لو اشترى بفضة دينارين ونصفه ورواقا جز بشرط ان يقبض
 ما قبل الورق لما رواه الحلبي في الصحيح قال سألت ابا عبد الله الصادق عليه السلام عن رجل ابتاع من رجل دينارا واحدا بفضة ورواقا قال لا بأس
 سألته هل يصح له ان ياخذ بفضة وروقا ويبيعها فقال ما احببت اترك منه شيئا حتى اخذ جميعا فلا يبعه واعلم ان الدينار المقبوض اذا كان قد اشغل
 بالبيع لم يجز التفرق قبل قبض الورق سواء قبض العوض الاخر او لا ولو قبض العوض الاخر لم يكتف بقبض الورق وصح بيعه خاصة وان لم يقبضه ولو انكسر القرص
 فدفع نصف الدينار خاصة بعد قبض الورق والبيع الاخر فان نوى بالدفع عن الورق صح البيع فيه ما وان نوى بالدفع عن الاخر بطلان الورق وتجزئة الاخر وان طلق
 احتمل ضعفه في الورق صحيحا للعقد والبطالان في نصف الورق مسئلة لو اشترى الدينار من غيره دراهم بدنانير ثم اشترى بها دينارين قبل قبض
 الدراهم بطل الثاني لا يبيع لو وزن قبل قبضه وهو متوفى عنه على ما تقدم وان تفرقا بطل العقدان معا للتفرق قبل التقابض في الصرف ولو كان ثلث الدراهم غير الدينارين
 لم يطل الاول والقبض في المجلس ليس شرطا فيه مسئلة لو كان ثلاثان على غيره دراهم واربعها الى الدينارين وبالعكس بعد الساعة على جهة التوكيل
 في البيع صح وان تفرقا قبل القبض لان التقدير من واحد وهو بيعه موجب للبيع بالاصالة وقابل بالوكالة فكان بمنزلة المقبوض ولما رواه اسحق بن عمار قال قلت
 لابي عبد الله يكون للرجل عندى الدراهم فليفتا في قبضه كيف سعر الوضع اليوم فيقول كذا لو كان الف درهم وضحا فاقول نعم فيقول خذها الى دنانير هذا السعر شيئا
 عندك فارتفع هذا فقال اذا كنت قد استقصيت السعر يومئذ فلا بأس بذلك فقلت اني لو اوزن له وانا فاقده وانما كان كلام مني ومنه فقال ليس الدرهم
 من عندك قلت بلى قال فلا بأس اما لو لم يكن على جهة التوكيل في البيع بل اشترى منه الدراهم التي في ذمته فبطل وجب القبض قبل التفرق لان صرفه في شرطه كان
 بطلا مسئلة لا بشرط الوزن والتقدير حاله العقد ولا حاله القبض فلو صار فمائة دينار بالف درهم ثم دفع اليه دراهم غير معاودة العقد وتفرقاصح البيع
 ان كان المدفوع قد اشتمل على الحق واداما لو نقص فانه يطل في القدر الناقص خاصة لوجود مقتضى الصحة وعدم المانع وهو انهاء القبض اذ لم يشترط في
 القبض التعيين ولما رواه اسحق بن عمار قال سألت ابا عبد الله عن رجل باع ثوبا بالدينارين فاشترى به ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر
 وما بينه فاعطيه الدينارين واقول ليس بيني وبينك بيع وان قد نقصت الذي بيني وبينك من البيع وروى عنك عندى فرض دنانيرى عندك فرض حتى ياتي من الدينارين
 فابايعه فقال ليس يرأس ولو كان المدفوع اقل من المستحق بطل الصرف في الناقص خاصة وتجزئة الفسخ خاصة الباقي لبعض الصفقة وكذا لو دفع اليه الدراهم
 بقدر حقه الا ان فيها زبوا فانه يصح البيع ان كان العن من الجنس بسبب اختلاف الجوهر في النعومة والخشونة وشبهه جنس الحق ولو رضى قابضه بزم البيع
 بخلاف ما اذا لم يكن من الجنس ولان اسحق بن عمار قال سألت ابا عبد الله عن رجل باع ثوبا بالدينارين والزن منه والجنس حتى افرغ فلا يكون بيني وبينه عمل الا
 ان في ذمة ثوبه ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر
 فان اخذت في ذمة ثوبه ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر فاشترى به ثوبا اخر
 وكذا الصوغ والكسر فلو باع ثوبا من ذهب فضة باحد النقد وجب القبض قبل التفرق لان اصاله الجوهر به ما نفعه من التكرار والكسر وصده غير صحيح
 له وكذا الجيد الجوهر كالفضة الناعمة مع رديته كخشنة رديته قال ابو حنيفة ولعل لان الصفة لا قيمة لها في الجنس فانه لا يجوز بيع المصوغ بالبر متفاضلا وخالفه
 فيه الشافعي لان قيمة الصبيح اكثر من قيمة المكور فيسمى الى التفاضل فيلزم الربا وهو م لا ان الربا انما يثبت مع زيادة العين لا زيادة الصفة ولما رواه
 ابو بصير عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الرجل يشتري بالكوينة وزنا بوزن فيقول لصبي لا يبدل حتى يتداني يوسفه بغلة وزنا بوزن فقال لا بأس في الصحيح
 فقال لا بأس فقلنا ان الصبيح انما يطلب فضل يوسفه على الغلة فقال لا يبرر لولا اتحادهما في الجنس لما جاز ذلك اذا ثبت هذا فاذا اختلفت عن الحلبي عن الصادق
 جاز التفاضل لعموم قوله اختلفت اجنبا فبيعوا كيف شئتم ولان محمد بن مسلم سأل عن الرجل يبيع الذهب بالفضة مثلهن بمثل قال لا بأس به بل يبيع افاض
 التامة بالكوينة وزنا
 بوزن

فقال لا بأس في الصحيح
 سئل عن الرجل يبيع
 التامة بالكوينة وزنا
 بوزن

في أحكام بيع الصن

اتحد الجنب فلا يجوز التفاضل في القدر بل يجوز في الوصف كما قلنا انه يجوز بيع جلد الجواهر بربطه متساويا بالامتفاضل فلا يباعه مائة دينار وجمدة ومائة دينار و
 بمائة دينار وجمدة او دنانير او وسط جاز عندنا خلافا للشافعي مسئلة الدرام والدنانير المفضولة ان علم مقدار الفضة فيها جاز بيعها بجنبها بشرط زيادة
 في السلم بقابل الفضة ليخلص من الربا لو بيع بقدر الصافي منها ويجوز بيعها بغير الجنس مطوان لم يعلم مقدار الفضة وجبان يتبع بغير جنبها حذرا من الربا لا يمكن
 ان يتساوى الصافي والتميز في القدر فينبغي الفضة زيادة في احد المتساويين ولما رواه ابن سنان في الصحيح عن الصادق قال سئل عن شراء الفضة فيها الرصاص
 بالورق واذا خلصت نقصت من كل عشرة درهمين او ثلثة قال يصلح الا بالذهب سألته عن شراء الذهب بفضة والزر بقر والزراب بالدنانير والورق
 فقال لا يصادف الا بالورق ولو بيع بوزن المفضولة فانه يجوز اذا تفاضل عن الصافي مقابل الفضة اذا ثبت هذا فانه لا يجوز انقاة الابدان منه وايضا لما
 الا ان يكون معلوم الصري بين الناس لا شتماله على الفضة المحرم لما رواه الفضل بن عمر الجعفي قال كنت عند الصادق قال فالتقي بين يدي دراهم فالتقي دراهم
 منها فقال ما هذا فقلت ستون قال وما الستون فقلت طينتان فضة وطبقة من نحاس وطبقة من فضة فقال اكرها فانه لا يحل بيع هذا ولا انقاة لها
 مع الايضاح والبيان فلا بأس لانقاة الفضة لما رواه علي بن بابويه الصحيح قال لا اعلم الا عن محمد بن مسلم قال قلت للصادق الرجل يعمل الدرام يحمل عليها النحاس وغيره
 ثم يبيعها قال لا بأس بذلك فلا بأس وكذا ان كان يجوز بين الناس لانقاة الفضة بغيره لما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال جاء رجل من مجاشع فقال
 له ان عندنا دراهم يقال لها الشاهين يحمل على الدرام فنفق فقال لا بأس بها فان كان يجوز مسئلة ان يربط معدن احد الفضة ببيع بالآخر وبه قال ابو حنيفة
 احتياطاً وتحذراً من الزيادة لوجوبها بغيرها فكل من اكل منها الى غير جنسه والاصل حمل المعدن على الصنعة مما امكن ولما رواه ابو عبد الله مولى عبد الله بن عبد الله بن الصديق
 انه سأل عن الجوهر الذي يخرج من المعدن وفيه ذهب فضة وصبر جنبا كفت بشرط قال اشترى بالذهب الفضة جها قال الشافعي لا يجوز لهما الا المقصود وهو
 ثم مسئلة ان يربط الصانع ببيع بالجواهر بغيرها او يجنسها بغيرها الا باحد ما تحذر من الربا كما قلنا في رابيع معدن احد الجواهر خلافا للشافعي كل تقدم في
 راب المعدن ولا يبيع تصدق بمئة لان ربا لا يتجزأ ولو عوفوا صر فوالهم لما رواه علي بن مهزون الصانع قال سألت الصادق في كذا يبيع من الزراب فابيعه
 فما صنع به فقال تصدق به فاما لك واما لاهله قلت ان فيه ذميا وفضة وحدها فابى شي ابيعه فقال بغير طعام قلت ان كان قربة محتاج لعطية منه
 قال نعم مسئلة ان يجوز بيع الرصاص وان كان فيه فضة بغيره بالفضة وبيع النحاس بالذهب ان اشتمل على ذهبي بغيره ولا اعتبار بها لانها تابعة غير مقصود
 البتة بالبيع فاشترى حليته على سقوف الجدران ولما رواه عبد الرحمن بن الحجاج في الحسن عن الصادق في الاسر بيشري بالفضة فقال اذا كان الفضة عليه لاسر
 فلا بأس بمسئلة المصانع من النقصان جمل قدر كل واحد منها ببيعها معا او يجنس غيرها او بالاكل ان تفاوتا مع الزيادة عليه حذرا من الربا وان لم
 قدر كل واحد منها ببيعها بما شاء مع زيادة الفضة لوجوب بيعها بغيرها جاز مطا لاصالة الجواز ووزن ما يبيع الرصاصا ولما رواه ابو بصير في حلاله
 قال سألنا الصادق في جام فيه ذهب فضة اشترى به بذهب فضة فقال ان كان يقدر على تخلصه فلا بأس بمسئلة الدرام والدنانير اذا كانا
 خالصين جاز صان كل واحد منهما بجنسه متساويا بغير جنسه سواء انقصت صفتهما او لا وان كان فيها غش فان كان له قيمة كالرصاص في النحاس جاز
 بيع بعضها ببعض صر فالخالص الفضة والفضة الفضة على صحتها البع مما امكن ولما رواه عمر بن يزيد عن الصادق قلت له الدرام بالدرهم مع احدى الرصاص
 ووزن بوزن فقال لا بأس به قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز لهما التساوي بين الفضتين لا مكان اختلاف الفضة والجنس فيهما فانه لا يمكن ان يكونا
 وهو مبني على مقابلة الجنس مثله وهو مبني على ان يقابل الجملة بالجملة والركب بالركب من المساي والمختلف لا يباع المتساوي المختلف لا يباع المتساوي المختلف لا يباع
 ولحد وان كان الفضة ما يسهل تلك كالزنجفر والاندلس في الفضة التي تطلق على النورة والوزن في السمتك بدخوله النار جاز البيع عندنا ايضاً على ما تقدم
 خلافا للشافعي للجهل بتساوي الفضتين وقد ينعاد شرط العلم بهما بل يلبس بجوز ان يشترى بكل واحد من هذين القسمين متاعا غير احد النقدين
 لان لما جاز شراء النقدين بهما بغيرهما اولى وهو احد وجهي الشافعية لان عمر قال من فاقته درهم فليدخل السوق فليشتري بها سخي الشاب من طريق الحاجة
 قول عمر بن يزيد سأل الصادق عن اتفاق الدرام المحمول عليها فقال اذا جازت الفضتين فلين في السلم على العلم بها والاعمال بمثلها
 لان المنع من ذلك لا يؤدي الى الاضرار لانه لا يمكن الا ببيعها بجملة واما اذا اشترى بها ذهبا كان ببيعها وصرفا فيكون هذا العقد قد اشتمل على امرين
 مختلفي الاحكام وفيه قولان للشافعي المنع والجواز المنع بجملة المقصود وهو مسئلة السبوق المحلاة والركب المحلاة وغيرهما باحد النقدين
 ان علم مقدار المحلة جاز البيع بجنبها مع زيادة الفضة في مقابلة السبوق لركب محلاة ليخلص من الربا او مع اتمام المحل من غير شرط ويجوز بيعها بالجنس
 الاخر او بغير النقد مطا سواء ساواه او زاد او نقص لقوله اذا اختلفت اجنبتا فبيعهما كيف شئت وان جهل مقدار الحلي ببيع الجنس الاخر من النقد بغير
 او بالجنس مع الضمير محذرا من الربا ولما رواه منصور الصبغ عن الصادق قال سألته عن السيف المفضض ببيع بالدرهم فقال اذا كان فضة فلين
 فلا بأس وان كانت اكثر فلا يصلح والاكثرية هنا مبتدأ والمساوي جنسا وقد اختلفوا بانقضاء الحلي اليها وقال الشافعي لا يجوز بيع الحلي بالفضة بالدرهم
 لما تقدم وقد اطلناه فان باعه بذهب فتقولان لان العقد جمع بين عوضين مختلفي الاحكام احدهما لا يجوز لانه صرف ببيع وهو مختلفا للاحكام والثاني
 الجواز وهو الحق عندنا في كل واحد منهما ما يصح العقد عليه فجاز جمعها فيه وان اختلفت احكامها كالمواضع شققا ثوبا بصفعة واحدة فان حكمها مختلف لثبوت الصفقة
 في الصفقة دون الثوب لو باعه بغير الذهب لفضة جاز اجماعا لانقضاء ما يبيع الرابا واختلاف الاحكام ولو اشترى خاتمة من فضة لفضة بفضة جاز عندنا مع
 زيادة الفضة على الفضة او اتمها بفضة وصر الشافعي لا والله الى الربا اذا اتمت الفضة على الفضة والفضة وهو لا يشرط زيادة الفضة ولو باعه بذهب حلي
 مطا عندنا وللشافعي قولان لان بيع صرف ثمن يلبس لوباع السيف الحلي بالنسيئة بمساوي الحلي في النقد او بالنقد الاخر فان تقدم مقابل الحلي
 جاز ولا فلا لان القبض في المجلس شرطي الصري في السيف ولما رواه ابو بصير في الصحيح عن الصادق قال سألته عن بيع السيف الحلي بالنقد فقال
 لا بأس قال سألته عن بيع النسيئة فقال اذا تقدم ثمن في فضة فلا بأس ولو كان الثمن غير النقد بجزئية من غير شرط قبض شيء البتة لانقضاء شرطية
 القبض هنا لقول الصادق عليه السلام لا بأس ببيع السيف الحلي بذهب اذا تقدم ثمن فضة الا فاجعل ثمنه طعاما وليست ان شاء مسئلة الدرام

فلا بد من نقد على
 تخلصه

بمختلفة او مقابلة

الثاني

لان

في أحكام البيع والصرف

كتاب

والدنانير يتبعان بالقياس فلو باعته هذه الدراهم وهذه الدينار لم يجر المشتري الا ببدال بمثلها بل يجب عليه دفع تلك الدينار كالباع لو تلفت قبل البيع
 انسخ البيع ولم يكن له دفع عوضها وان سواه مطولا للبايع طلبة وان وجد الباع بها عيبا لم يستبدلها بل امان برضىها او يفسخ العقد ويرى قال الشافعي
 لا اختلاف الا غرض باختلاف الاشياء كالباع ولا يفسخ العقد فوجب ان يتبعن كسائر الاعراض لان الدرهم والدنانير يتبعن في الغصب والبيع
 فكذلك لو ابدلها بمثلها او بغير جنسها برضا الباع فهو كبيع الباع وقال ابو حنيفة لا يتبعن بالعقد بل يتبعن بالقبض ويجوز ابدالها بمثلها وانما
 قبل القبض لا يفسخ العقد واذا وجد بها عيبا كان له الاستبدال لا يجوز الا في العقد وما يجوز الا في العقد لا يتبعن بالقبض كالكفال والصيغة ولا يتبع
 عوضها عيناها والجواب ان جواز الاطلاق ثبت لانها عرفا تصرف في بيعه بغير قيد بيان مقام الصفة والكفال المراد به تغدير العقود عليه كل كفال
 مقدور بمثلها ولا يختلف في ذلك ومنها يختلف عيناها فافترقا والعوض ينتقض بما بعد القبض ولو بدعه وبالعقب بالارهاق وكل من اوى الاجزاء
 مسئلة اذا تقابضا الصرف ثم وجد احدهما عيبا او قسما الاول ان يكونا عيبين فاما ان يكون العيب من غير الجنس كان بشري ففسخ
 بخاصا او ذهبا فخرج خاصا ومن الجنس كان يكون الفضة سودا او فضة او مضطرة السكة بخالفه لسكة السلطان فان كان الاول بطل البيع ويرى قال الشافعي
 لانه غير ما اشتراه وكذا في غير الصرف لو باعه ثوبا على انه كان فخرج صونا او بطلا فخرج عيبا فخرج عيبا فخرج عيبا فخرج عيبا فخرج عيبا
 لوقوع العقد على عيب شخصي لا يتناول غيرهما ولا الارش لعدم وقوع الصحيح على هذه العيب وقال بعض الشافعية ببيع صحيح ويخبر المشتري ان البيع
 على عيبه وليس بجيد ولو كان البعض من غير الجنس بطل فيه وكان المشتري او الباع باختيار الباع في البيع واخذ بمحضته من الثمن بعد بطله على الجنس وعلى
 الاخر لو كان منه لبعض الصفقة عليه للشافعي فيه قولان الصحة البطلان وان كان الثاني يخرج من الثمن الكيل بين الرد والامساك وليس له المطالبة بالبدل لوقوع
 العقد على عيب شخصي ثم ان كان العيب لكل كان له رد الكل والامساك وليس له رد البعض لتفرق الصفقة على صاحبه ان كان الباع البعض كان له رد البيع
 او امساك وهل له رد البعض الوجه في ذلك انتقال الصحيح بالبيع وثبوت الخيارات الباقية لا يوجب فسخ البيع فيه ويجوز للمنع لبعض الصفقة فحق صاحبه
 قولان مبنيان على تفرق الصفقة فان قلنا لا يفرق رد الكل او امساكه وان قلنا يفرق رد المعيب امساك الباقي بمحضته من الثمن ويجوز على هذا الشافعية البطلان
 لو اشترى درهمين فوجد في بعضهما عيبا الاداة الى المتفاضل لان المعيب اخذ من الثمن اقل مما اخذ السليم فيكون الباقي متفاضلا ثم ان تفرق الثمن في
 في الجنس كالدراهم بمثلها والدنانير بمثلها لم يكن له الارش لما بينهما من ان جدد الجواهر ورد به جنس واحد فلو اخذ الارش بقي ما بعده مقابل ما هو
 منه مع اتحاد الجنس فيكون دنانير وان كان مخالفا كالدراهم بالدنانير كان له المطالبة بالارش مع الامساك ما دام في المجلس فان خالفه فان اخذ الارش
 من جنس السليم بطل فيه لانه قد شرط الصرف هو المتفاضل في المجلس وان كان مخالفا مع لانه لا يكون صرفا القسم الثاني ان يكونا عيبين
 بقبول الدراهم والدنانير او الدنانير والدراهم بالدنانير في الذمة ولا يفسخ واحد من العوضين وانما يعينان في المجلس قبل التفرق سواء وصفا
 سواء وصفا العوضين او اطلقا اذا كان للبلد نقد غالب مثل ان يقول بعثك عشرة دراهم مستغصمة بدنانير مصرى او يقول بعثك عشرة دراهم بدنانير
 وكان لكل من الدراهم والدنانير نقد غالب فانه يصح اجماعا ولو لم يكن في البلد نقد غالب لم يصح الاطلاق ويجب بيان النوع فاذا صاروا وجبتين ذلك
 في المجلس بتقاضيهما فان تقابضا ثم وجد احدهما عيبا او هما عيبا في ما صار اليه فان كان قبل التفرق كان له المطالبة بالبدل سواء كان المعيب من جنسه او من
 جنسه لوقوع العقد على مطلق سليم وان كان بعد التفرق فان كان العيب من غير الجنس في الجميع بطل العقد للتفرق قبل التفاضل وان كان في البعض بطل
 منه وكان في الباقي انحاز للشافعي قوله لا تفرق الصفقة وان كان العيب من جنسه كان له الاستبدال ويرى قال الشافعي احد قوليه ابو يوسف ومحمد واحمد لانه
 لما جاز ابدال قبل التفرق جاز بعده كالمسلم فيه وفي الثاني ليس له الاستبدال وهو قول الزبيدي والاحراز للتفرق في الصرف قبل القبض وهو بطلان لا يفسخ
 لمحضوا القبض ولهذا الرضى بالعيب لو لم يكن اسم الباع صادقا عليه لما كان كذلك هل له فسخ البيع لوجبه ليس له ذلك الامع تغذير السلم الصحيح
 لان العقد يتناول امر اكمل ويجوز قبل ثبوته لان المطلق يتبعن بالتفاضل وقد حصل له الامساك مما انا وبالاشراف مع اختلاف الجنس لا مع اتفاده والائتم
 الربا ومع الرد هل يشترط اخذ البدل في مجلس الرد اشكال فلو كان العيب في بعضه كان له رد الكل والمعيب خاصة خلافا للشافعي احد قوليه وامساك وبالاشراف جاز
 مع اختلاف الجنس فاذا دونه كان له المطالبة بالبدل والخلاف كما تقدم في ظهور عيب الجميع هل له فسخ العقد على ما تقدم من الاحتمال وقال الشافعي ان جاز
 الاستبدال لم يكن له الفسخ كالعيب المسلم فيه وان لم يخبره كان له الخيارات في الرد والفسخ في الجميع وهل له رد البعض مبني على تفرق الصفقة وهل يشترط اخذ
 في مجلس الرد اشكال فثبت ان صرف في البدل والمردود ومن عدمه ولو ظهر العيب بعد التقاضى وتلف المعيب من غير الجنس بطل الصرف ويرى قال الشافعي
 وبعض الثالث المثل او القيمة ولو كان من الجنس كان له اخذ الارش ان اختلف الجنس الا فلا لانه يكون دنانير بفسخ العقد بينهما ويرى مثل الثالث او قيمته ان لم
 يكن له مثل ويسترجع الثمن الذي من جهته بل يدب نقص السعر او زيادة لا يمنع الرد بالعيب فلو صار درهمين وبيع عشرة بدنانير فوجد عيبا
 صارت تسعة بدنانير او واحد عشر صح الرد ولا يرد وليس للغير الامتناع من اخذ العبرة في الرد بالعين لا بالقيمة مسئلة يجوز اخذ احد المتعاضدين
 الى الاخر في قدر عوضه فصح ببيع فيما يشترط فيه القبض في المجلس قبل اعتباره لاصالة صدق العاقل وقضاء عقله الامتناع من الاقدام على الكذب اذا تقدر
 هذا فلو اخبره بالوزن فاشتراه صح العقد لانه كبيع المطلق لكن بخالفه القياس فان فسخه ثم وجد ناقصا بعد العقد بطل الصرف مع اتحاد الثمن والمثل
 في الجنس سواء تفرقا ولا اشتماله على الربا حيث باع العين الشخصية لناقصه بالزيادة اما لو اختلف الجنس فان البيع لا يبطل من اصله لقبول هذا العقد
 المتفاوت بين الثمن والمثل فكان بمنزلة العيب بل يخرج من نقص عليه بين الرد والاخذ بمحضته من الثمن باختيار الجميع على ما تقدم ولو وجد ابدال واخذ الجنس
 فان عين بان قال بعثك هذا الدنانير هذا الدرهم بطل البيع لاشتماله على الربا ولو لم يعين بان قال بعثك دنانير او بدنانير ثم دفع اليه الزيادة صح البيع
 لعدم تعيين هذا الزيادة هنا لوقوع العقد على مطلق ويكون الزيادة في يد قابضها امانة لوقوعها في يده من غير عقد من قبل يادن مالهما ويجوز ان يكون
 يكون مضمونة لانه قبض الدنانير الزائد على ان عوضه دنانير والصحيح او الفاسد مضمون على قابضه فمردود دفع اليه فبطل من الثمن يكون

في أحكام البيع الشرعي

في تحقيق الزيادة أو ليزن حقه منه في وقت آخر ثم يرد الزائد فان الزيادة هنا امانة قطعاً ولو كان الثمن والمشتري متغايرين في الجنس صح البيع على ما تقدم والزيادة
لصاحبها ولو كانت الزيادة لا اختلاف الموازن فانها لتقاضى بالعدم الاعتماد بمثلها ولا مكان لبعض في البعض قل يذهب لتقاضى الزيادة في البيع
للغيب بشرط ان منعنا لا بدال مع التفرق ولو اسقطها العاقل لم يسهل الخيارات ولا يجزى عليه قبول الهبة وكذلك الدفعة الخبز اذا لا يجزى عليه أخذ العوض ولا يفرق
رد الزائد وطالب بالبدل مستلماً قد بينا ان جدياً يجوز ودرهين جنس واحد وكذا صحيحه ومكسورة فيجوز احدى بالآخر مشاؤاً بخلاف الشافعي عليه
ولا يجوز التقاضى فلما رآه وجب دخال مخالفته المحترمين فلما رآه وان يشتري بدينار درهم صح درهم مكسورة اكثر من ثمنها بالبحر اجماعاً لا شتمها على الزيادة
فان باعها بدينار فبعضه ثم اشترى به مكسورة او صحبة اكثر جاز ذلك سواء كان ذلك عادة او لا عند علمائنا وبه قال الشافعي وابو حنيفة لما رآه الجهمي وان البيع
استعمل رجلاً على خبيرة فجاءه بتم خبيرة فقال النبي صلى الله عليه واله اكلتم خبيرة هكذا فقال لا والله يا رسول الله اننا نأخذ الصاع بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال
لا تفعل بجمع بالدرهم وابغ بالدراهم خبيرة واخبرنا ابو جابر عن النبي صلى الله عليه واله ان من لم يدر من الميزان لا يعرف له اسم ومن طريق الخاصة ما رواه اسمعيل بن جابر عن النبي صلى الله عليه واله
قال سالت عن رجل يبيع درهمين بدينار فله على درهمين بدينار وكذا يبيع درهمين بدينار فله على درهمين بدينار فله على درهمين بدينار فله على درهمين بدينار فله على درهمين بدينار
بتلك الدراهم على ما تقا ولا عليه ولا مرة قال ليس في ذلك ثمنها معاقل بل قال لا بأس قال مالك ان فعلت ذلك مرة واحدة جاز وان تكررت لم يجز لان ذلك مضاع
الربا ويؤدى اليه وهو لا يباع الجنس بغيره نقد فجاز ذلك لو كان مرة ولو كان ذلك بائناً كان حراماً مرة واكثر مستلماً اذا باع الصحاح والاكثر وزناً بالذهب
وتفاضل ما اشترى بالذهب المكسرة او الاقل وفاضل البيع عند المصوم اذا اختلفت اجبت ان يبعوا كفت شتم سواء تفرقا بعد التقاضى قبل العقد الثاني والا وسموا
تخايراً بينهما او لا وبه قال ابن شريح من الشافعية لان دعواه ما في العقد رضى بغيره تجري التجاير فلزم الاول وينفقد الثاني وقال القفال منهم انه لا ينفقد بيع الثاني
الا بعد التفرق بعد التقاضى قبل العقد الثاني والتخاير بينهما الا على القول الذي يقول ان الخيار لا يمنع انتقال الملك فاما اذا قلنا يمنع انتقال الملك فلا يصح لانه
باعه غير ملكه ان ذلك يكون قطعاً للخيار وبتأنيان العقد الاول اصح لان قصد البيع للتباعد رضى به وجاز تجري الخيار ما منه من الرضا بالزوم وكذا لو اشترى جارية
من رجل ثم زوجها في مدة الخيار صح النكاح عندنا وعند ابى العباس بن شريح ويجوز عند القفال على القول في الملك فزوج الوبايع من غير ما يبيع قبل
التفرق والتخاير صح عندنا لان الملك قد حصل بالتقيد ولم يذبحون النماء للشري وتزول لا يمنع من تصرف الشري وقال الشافعي يصح لانه يسهل خيار البيع
وليس له ذلك هو لان صحة البيع لا تنافي بثبوت الخيار لغير المتقيد بنسب لوباع الصحاح بعوض غير النقض ثم اشترى به المكسرة صح مطلقاً تقاضى المجلس
او لا تخاير الا لا يجزى بالخبرة في انتقال الناقض بالزائد بغير البيع ايضاً بان يقرضه الصحاح ويقرض منه المكسرة بقدر قيمتها ثم يري كل واحد منهما صاحبه
البيع هنا فلا صرف لاربا وكذا لو وهب كل منهما صاحبه العين التي معه وكذا لو باع الصحاح بوزنها ثم وهب الباقى من غير شرط ولو جمع بينهما عقد فالأقرب
الجواز خلافاً للشافعي لو اشترى نصف دينار بتمنة عشرة درهما ومكسرة عشرة درهما وقبض الدينار باجمعه حصل قبض النصف يكون نصفه بالبيع الا امانة
في يده يسلم الدرهم صح وبه قال الشافعي فان اشترى باجمعه بعشرين درهما فاع عشرة ثم استقرضها منه فبثت في ذمته مثلاً والشافعي فيه قوله ان احدهما هذا وهو الفصح
لان هذه الدراهم دفنها لما عليه من الدين وذلك تصرف كما لو اشترى بها النصف الاخر من الدين فانه يجوز ويكون ذلك تصرفاً والثاني المنع لان القرض بملك القرض
وهذه الدراهم لم تصرف فيها وائتماده اليه على حالها فكان ذلك فسخاً للقرض وهو ثم اموال استقرض عشرة غيرها ودفنها عوضاً عن باقي الثمن فجاز لاجتماعها
لو كان معه تسعة عشر درهما واراد شرائه بعشرين فعلى ما تقدم فان لم يقرضه لبايع وتقاضى ثمنه قبل تسليم الدرهم فسد الصرف فيه خاصة وكان للبايع عشرة نصف
الدينار وللشافعي قولان في الثاني البتة فان سوغ تقريب الصفقة صح والا فلا فتم ببيت الخيار فان اود الخالص من الخيار عندنا والفسخ عنده تقاضى العقد
التفرق ثم بتابع تسعة عشر جزء من عشرين جزء من الدينار بستة عشر درهما ويسلم الدينار ويكون الباقي امانة ولو كان عليه بن عشرة دراهم فذبح عشرة
عدد اوفر منها كانت احد عشر ديناراً كان الزائد مضموناً على القابض مشاعاً لانه قبض ذلك على ان يكون بدينار منه وما يقبض على سبيل المعاوضة يكون
مضموناً بخلاف الباقي لبايع الدينار في البيع في الفرض السابق لانه قبضه لصاحبه فكان امانة في يده ثم ان شاء طالبه بالدينار وان شاء اخذ عوضه درهم وقبضها
في الحال وان شاء اخذ غيرها غير النقض وان شاء اسلمه اليه موصوفاً لصله الاستعادة ووقع العقد لا غير الاقرب لك مستلماً يجوز الصارح بان
الذم فلو كان له على غيره الف درهم وللغير عليه مائة دينار فصار قايماً ما صح الصرف كذا لو اشترى جنس ما ووقع العقد وان اختلفت الصفقة لا بالاصل
وبما رواه عبيد بن رزاه في الصحيح عن الصادق قال سئل عن الرجل يكون له عند الصبر مائة دينار ويكون المصبر في عنده الف درهم فينقلها عليه ما قال لا
بأس ولا يشترط هنا التقاضى لحصوله قبل البيع لكن لا يخرج من اشكال منشأه اشتماله على بيع دينارين ولو بنادى او تصالحا جاز قطعاً اذا ثبت عدل قاته
يجوز ايضاً اقتضاه احد النقدين من الآخر ويكون مصادره عشرين دينارين بان يكون له على غيره الف درهم فيشترى بها الف درهم بدينار بدينار اليه المجلس
تقدم ولما رواه المجلس في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سئل عن الرجل يكون عليه دينان بدينارين فقال لا بأس ان ياخذ بهما درهم وسأله في الرجل يكون له الدين درهم
معلومة الى اجل فجاء الاجل وليس عند الذي حل عليه درهم قال له خذ مائة دينار بصرف اليوم قال لا بأس ولو لم يحصل قبض الدين في المجلس حتى تقاربا قبله بطل
الصرف لا تنفاه شرطه مستلماً لو دفع قضا الدين على القابض من غير ساعة ولا محاسبة كان له الا اذا زرع وقت القبض وان كان مثلاً لانه باقياً
له عين حقه فيه فيند ما يباي من مخالفته تلك الحال من الدين الذي عليه ولما رواه الشيخ عماد عن الكاظم قال قلت لعل الرجل يكون له على الرجل الدينار فيأخذ منه درهم
ثم يبيع السعر قال فهو له على السعر الذي اخذها يومئذ وعن يوسف ابو يعنى عن الصادق قال سألته عن الرجل يكون له على الرجل درهم فيعطيه دينار ولا يصانه فيصير
الدينارين زيادة او نقصان قال له سعر يوم اعطاه اذا ثبت هذا فانه يجب كل به تبوض يوم بعد ذلك اليوم سواء كان مثلاً كالدرهم والدينارين والمخطة والشعر
غير مثلي وهو فيه اظهر مما لو لم يكن الدفع على وجه القضاء بان يكون عند غيره دينار فيأخذ منه درهم لا على وجه الاقتضاء ولم يجز بينهما معامله ولا بيع كان الدينار
له والدراهم عليه فان بنادى بذلك بعد ان يصير ذمته كل واحد منهما ما اخذ جاز وبه قال الشافعي مستلماً لو كان عنده دينار ودينار فاشترى به من صاحبه
بدرهم صح اذا دفع الدرهم المجلس ولا يشترط رد الدينار وقبضه ثانياً لانه مقبوض عنده فان تفرق قبل قبض الدرهم بطل الصرف وكان الدينار مضموناً على

في احكام خبا المجلس

هذا هو اصير وجوب الشافعية لان الولي هنا قائم مقام الشخص في صحة العقد فكذلك في الخيار والثاني لا يثبت لان لفظ الخيار ليس هنا اثنان والجواب قد
 على الغالب على ما قلناه ثبتت الخيار للولي المطلع معا والولي نائب عن الطفل فان التزم لنفسه بقي الخيار للطفل وان التزم للطفل بقي لنفسه ولو فارق المجلس لم يسل الخيار
 لان مفارقة المجلس مع الاصطلاح لا تعد مفارقة مؤثرة في زوال الخيار والشخص لا يفارق نفسه وان فارق المجلس وهو واحد وجوب الشافعية الثاني انه بمفارقة المجلس يلزم
 العقد وليس يجبر وحيث انما يلزم باسقاط الخيار واشترط سقوطه في العقد ولا يثبت دائما وكذا لو باع مال احد ولد له على الاخر وهو صغيران والحيث انما تقدم
 ب لو اشترى من ينفق عليه بالملك لا يثبت الخيار لان المجلس فيه ايضا لا يثبت عقد معاينة من جهة المشتري لا يثبت نفسه على النكاح المسمى بالمصون
 من الخيار ان ينظر ويترى لدفع الغبن عن نفسه اما من جهة البائع فهو وان كان عقدا معاوضة لكن النظر الى جانب العتق اقوى وهو احد قول الشافعية
 الاخر يثبت لقوله لن يجرى ولد ولله الابان بجده مملوكا بشرطه فيعتقه فانه يقتضي انشاء اعتاق بعد العقد وهو مكرر الشافعية بنحو الخيار هنا على اقول الملك
 ومن الخيار فان كان للبائع ظهما الخيار ولا يحكم بالعقد الا بعد مضي الخيار وان كان موقوفا فلها الخيار ايضا واذا مضى العقد ظهر ان عتق بالشرع وان كان
 فلا خيار له ويثبت للبائع متى يفتق منه وجهان عندهم اظهرها انه لا يحكم بالعقد حتى مضى زمان الخيار ثم يحكم بقتنه يوم الشرع والثلث انه يفتق في الحال وح
 هل يسل خيار البائع وبها كما اذا عتق المشتري العبد الاجنبي في زمن الخيار وان العبد يفتق في الحال لا يسل خيارا له لان له يوم جده من الرضا الا باصل العقد ح اذا اشترى نفسه من
 مولاه وقلنا بالصحة فلا خيار له وللشافعية خيار المجلس هنا وجها ك لو اشترى جده في مدة الرق في خياره اشكال وللشافعية وجهان للمنفعة بغير الرضا ولو شرط في
 خيار المجلس عقد البيع صح الشرط وسقط الخيار وللشافعية صحة البيع الشرط قولان ولو اشترى الغائب بوصف يثبت عند خيار المجلس والولي يفتق
 وللشافعية صحة البيع قولان فان قال بصدقه لم يثبت خيار المجلس مع خيار الرق عند ولا يثبت خيار المجلس في شيء من العقود سوى
 البيع عند علمنا انما عملا باصالة لزوم عروض الجواز خرج عنه البيع لقوله البعان بالخيار فيبقى الباقي على لزوم بمقتضى عموم قوله فوفوا بالعقود ويثبت
 الشافعية خيار المجلس ما شاء ببيع كصلح المعاوضة هو مبني على القياس لباطل عندنا اذا ثبت هذا فاعلم ان العقد اما ان يكون جائزا من الطرفين فلا يسل خيارا
 ابدا فلا معنى لخيار المجلس واما الجائز من احدهما فلهذا المعنى من حيث هو جائز في حقه واخرى في حقه موطنا نفسه على الغبن ومقصود الخيار التروى لدفع الغبن
 نفسه وكذا الرهن لا يثبت فيه خيار المجلس لان يكون مشروطا في بيع واقتضاه قبل التفريق ويمكن تلخيص الرهن بان يفسخ البيع حتى يفسخ الرهن يتعارفان بعض الشافعية
 يثبت الخيار في الكتاب وبعضهم يشبه في الضمان وهو غير بيان او يكون لان ما من الطرفين وهو ضمان اما ان يكون عقدا او ادعى الغبن ولما اراد اهل المنفعة من
 انواع الاول البيع ويثبت خيار المجلس في جميع انواعه الاستثنى ويثبت خيار الشرط في جميع انواعه لا السلف والصرف به قال الشافعية في ثلثا العقد بينهما الى القفا
 في المجلس والتفريق من غير علة بغير ما ثبتت الخيار بعد التفريق منع لزوم القبض فيه ويثبت بينهما علة بغير التفريق ولا يثبت خيار المجلس في الصلح لا خصا للغير
 ببيع وقسم الشافعية الصلح الى قسمين ثلثه صلح هو بيع مثل ان يدعى دارا بغير التمثيل لغيره ثم يصلحها منه على عوض وصلح هو اجارة بان يدعى دارا بغير التمثيل لغيره
 بصلح على ان يخدمه هو او عبده او بكنته داره سنة وصلح هو هبة وحطبة بان يدعى عليا بغير التمثيل لغيره ثم يبرئ من بعضه ويأخذ الباقي او يهدى بعضه كان عينا
 ويأخذ الباقي فالاول يدخله الخيار معا والباقي بان لا يدخله ما شئ من الخيار لان لا شرع على تعيين بان لا يحظره فيها واما الاقالة فانها فسخ عندنا وهو واحد
 قول الشافعية فلا يثبت فيه خيار الخيار وفي الثاني لانها بيع فثبت فيها الخيار والحوالة ليست بيعا عندنا فلا يثبت فيها خيار الخيار وعندنا شافعية قولان احدهما انها
 ليست معاوضة فلا خيار فيها والثاني انها معاوضة فوجها اظهرها انه لا خيار فيها لانها ليست على قواعد المعاوضة اذ لو كانت معاوضة كانت باطلا لا مثالها
 على بيع دين بدين ولا يسل خيار الا بواء وهذا الاصح بلفظ البيع ويجوز في التفريق من غير قبض والضمان ليس بيعا فلا يدخله الخيار وبه قال الشافعية لان الضمان
 دخل فيه مقطوعا به مع الرضى بالغبن واما الشفعة فليست بيعا عندنا فلا يثبت فيها خيار الخيار لا خيار الشرط لانها لا تنقذ على الرضى وقال
 الشافعية لا يثبت فيها خيار الشرط واما خيار المجلس فلا يثبت للمشتري لان يؤخذ منه الشفعة بغير اختيار وفي ثبوت الشفعة وجهان الثبوت لان سبيل الاختلاف
 سبيل المعاوضة وهذا يثبت فيه الرد بالعيب الرجوع بالعهد والمنع لان المشتري لا خيار له وبعد اخضاص خيار المجلس باحد المتعاقدين فاختلف اصحابه
 على نقد البر الثبوت معناه فقال بعضهم ان الشفعة بالخيار بين الاحد والآخر مادام في المجلس مع القول بالرد وعطام امام الحرمين هذا المثال وقال انه على القول
 ثم لا خيار في اخذ الملك رده واما اختياره بين المال المبيع والمفلس فليس يبيع عندنا فلا يثبت فيه خيار بل يلزم ملخذه ولا خيار له وهو قول اكثر الشافعية وقال بعضهم
 وجهان انه بالخيار مادام في المجلس ولما الوقت فلا خيار فيه عندنا فكذلك الشافعية لان ازاله على وجه القربة ويرى ان يفسخ الى غير ملك فهو كالعقد واما الهبة فوجها
 فلا خيار فيها واذا قبض فان لم يكن فيها ثواب فلا خيار فيها لان قصد التبرع فلا معنى لثبات الخيار فيها وان وصي بشرط الثواب ومطوقا انه يقتضي الثواب
 فيه وجهان اظهرهما انه لا خيار فيها لانها لا تنمي مع لفظ الهبة لفظ الارفاق فلا يثبت بمقتضاه الخيار والثاني انه يثبت فيها خيار المجلس وخيار الشرط وقال
 بعضهم انه لا يثبت خيار الشرط وخيار المجلس قولان واما الوصية فلا خيار فيها لانها لا يسل الخيار الى ان يموت اذا مات فان واما الهبة فوجها انها هبة فثبتت
 رد اولا لانها ليست بيعا قال الشافعية يثبت الخيار ان تضمنت دأوان لم تضمن فان جرت بالاجابة فلا خيار فيها وان جرت بالراضى قلنا انما حق لم يثبت خيار
 وان قلنا انها بيع فكذلك اصح الوجهين واما النوع الثاني وهو الوارد على المنفعة فخر النكاح ولا يثبت فيه خيار المجلس عندنا للاستغناء عنه سبق النكاح غالبا
 ولا يسل خياره في العوض واما الصداق فلا يثبت فيه خيار المجلس عندنا لان ليس يبيع وللشافعية قولان احدهما ما قلناه لان احد عوض النكاح واذا ثبت
 في احد العوضين لم يثبت في الآخر ولان المال يبيع النكاح واذا لم يثبت الخيار في التبرع لم يثبت في النكاح والثاني يثبت لان الصداق عقد مستقل ومنهم من قال
 يثبت فيه خيار الشرط فعلى هذا ان يفسخ وجب به المثل وعلى هذا بين الوجهين ثبوت خيار المجلس في عوض الخلع احدهما الثبوت لان معاوضة واذا فسخ في الطلاق
 رجعتا عدم لان العقد منه الفقرة دون المال فاشبهه بالنكاح واما الاجارة فلا يثبت فيها خيار المجلس بنوعها اعني العينة وهي المتعلقة بالزمان والتي لا
 لانها ليست بيعا وقال الشافعية ثبوت خيار المجلس فيها وجهان الثبوت لانها معاوضة لا يسل خيارا بل هي ضرب مني الحقيقة وقال بعضهم بعد لان عقد
 الاجارة مشتمل على عقد ولا يسل خيارا غير ذلك فيصير على ما قال العقول ان الخلاف اجارة العين اما الاجارة على الدفعة فثبت خيار المجلس

وللطفل لزوم وان
 التزم لنفسه

فان كان
 الخيار
 في زمن
 كان خيارا

لان ما من
 من الطرفين

لانها ليست
 بيعا

لانها ليست
 بيعا

لانها ليست
 بيعا

لانها ليست
 بيعا

لانها ليست
 بيعا

في مسقط خبا المجلس

مسقط

لا محالة لانها ملحقة بالسلم حتى يجب فيها بعض البدل في المجلس وهو كقول بعضهم لا يثبت خبا الشرط ويثبت خبا المجلس اجازة الدفعة كالاجارة العينة ولا ان الغر
يقتل خبا المجلس بخلاف خبا الشرط وعلى تقدير بثوث الخبا في اجازة العين فابتداء الدفعة يجب من وقت انقضاء الخبا بالقرن ومن وقت العقد فلا
احدهما من وقت انقضاء الخبا لان الاحتساب من وقت العقد يعطل على المكري والمكروي على هذا الوارد المكري ان يكون من غير في مدة الخبا المبحر وان
كان محتملة القياس الصحيح عندهم ان يجب من وقت العقد ولو حسب من وقت انقضاء الخبا لانا خبا ابتداء مدة الاجازة عن العقد فيكون بمنزلة اجازة
الدا والسنة القابلة وهي باطلة عندهم فعلى من فعل من يجب مدة الخبا ان كان قبل تسليم العين الى الساجر فهي محسوبة على المكري وان كان بعد التسليم
فوجهان يثبتان على ان البيع اذا ملك في يد المشتري من الخبا من ضمان من خبا المشتري فعلى هذا فهي محسوبة على الساجر وعلى
الاجرة والثاني انها من ضمان البايع فعلى هذا يجب على المكري في محض من الاجرة بقدر ما يقابل تلك المدة واما المساقاة فلا خيار فيها عندنا للمجلس فليقتلها
لبيع ولا يثبت بركة لا يثبت فيها خبا الشرط عند الشافعي كالاجارة العينة المتعلقة بالزمان لانها عقد منفعة تملك بمضى الزمان والمساقاة من شرطها ان يكون
ملكها معلومة عقبا لعقد فليقتل المساقاة خبا المجلس للشافعي طريقا اظهرها انه على الخلاف المذكور في الاجازة والثاني القطع بالبيع لان الغر في بيع
فان كل واحد من المتعاقدين لا يدرى ما يحصل له فلا يضمن اليه عزو لغروا ما السابقة والمرامه فقولان عند الشافعي فان قلنا انها لازمة فهي كالاجارة وان قلنا
جائزة فهي كالعقود الجائزة وعندنا لا خيار فيها مطلقا واما العتيق فانه اسقاط حق وكذا التدبير لانه عتيق معلق بشرط والكتابة لا خيار للسيد فيها لان الغر في بيع
وتحقق الثمن في معاوضته لا يربح ماله بماله واما العبد فله الخبا ابد الا ان العقد جائز من جهته على ما اخذاه الشيخ وبير قال الشافعي والطلاق اسقاط حق
فلا يثبت فيه خبا ~~مسقط~~ مسقطا خبا المجلس اذ يغيره اسقاط سقوطه في متن العقد بغير الاثر في جرح الخبا في التصرف فان كان من المشتري سقط خبا
في الرد لا يضره العزم بالملك لثبوت ابقاء العقد وان كان البايع كان فسخا للعقد اما الاول فاذا تناقدا وشركا في متن العقد سقط خبا المجلس وعنده سقط
لان شرط سائر لثبوت الاغراض بلزوم العقد في وجوه اخرى فيصح لقوله الموثقون عند شروطهم وصحة بقبض الوفاء ولو شرط احدهما سقوطا عنه خبا
سقط بالنسبة اليه دون صاحبه فليس له خبا الفسخ وصاحبه خبا او اما الثاني فانه مسقط للخبا اجماعا لقوله ما لم يفت فاجعل مدة الخبا له ما دامها
مصطلح من سواء اقاما كذا ذلك المجلس وفاداه فيكون ما عداه خارجا عن هذا الحكم تحقيقا للمسمى الغاية ويجوز بالابتداء ان المجلس خاصة لا يضر
الاطلاق اليه عرفا وحيث علق الشارع الحكم عليه ولم يبينه ولا على حوالته على عرف الناس كغيره من اللفاظ كالقبض والحز والاختيار وما روي عن الباقر عليه السلام
قال اني ابتعت عندهما استوجبت ففشت خطا رجعت فاردت ان يبيع واما الثالث فانه يقطع خبا المجلس اجماعا وصورتان قبولان خبا او
امضاء العقد وامضنا او اخترناه او الزمان بمرور ما الشبهة لك فانه يدل على الرضا بلزوم البيع اذ ثبت هذا فان قاله في نفس العقد ان عقد على ان لا يكون
بينهما خبا للمجلس فهو القسم الاول فقد ذكرنا من ههنا فيه وان يقتضي سقوط خبا المجلس على الشرط واختلفت الشافعية في ذلك على طريقين احدهما ان هذا
الشرط لا يصح قول واحد لان خبا يثبت بعد تمام العقد فلا يثبت باسقاطه قبل تمام العقد خبا الشفعة والثاني ان يصح ويسقط الخبا لقوله البيهقي الخبا ما
يتفرقا لا يبيع الخبا والاستثناء من الاثبات يعني فيكون بيع الخبا لا خيار فيه ويريد بيع الخبا ما اسقط فيه الخبا ولا ان الخبا وحق المتعاقد وبيع غر ايضا فاذا لفظنا
على اسقاطه جاز كالاجل وكما لو اسقطاه بعد العقد وعلى القول بطلان الشرط فبطلان البيع وخبا البطلان لان شرطه مقتضا فاسده كما لو شرط ان لا يبيع
بغيره فينه والصح لا بشرط لا يوجب الى جهات العوض والمعوض فروع التفرق اذ عرفت ان الحول في التفرق على العادة فلو تبايعا واقاما سنة في مجلسهما
يتفرقا بايديهما بقي الخبا وكذا لو قاما ومما شابه مصطلحين منازل كثيرة لم يقطع الخبا لعدم تحقق التفرق وبير قال كثر الشافعية ولما بينهم قولان غرنا احدهما
انه لا يبرأ الخبا على ثلثة ايام لانها نهاية الخبا الشرط شرعا وهو موم والثاني قال بعضهم لو لم يتفرقا لكن شرعا في امر اخر واعرضا عنه يعلق بالعقد طال الفصل
انقطع الخبا وليس بشئ ب التفرق حقيقة في غير المتماثل وهو يحصل بان يكون كل واحد منهما في مكان ثم يتبايعا لكن ذلك خبر مراد من قوله ما يتفرقا اي لما
يحدثا فترقا بعد عقدهما فيبقى المراد ما لم ينفارقا احدهما مكانا فانه ينفارقا في محلها او لا فيثبت معنى الا فترقا باطل انتقال ولو بخطوة وفصل الشافعي هنا فقال ان غللهما اجلا اكثر
كان في واحد صغير لم يحصل التفرق الا بان يخرج احدهما من الدار ويصعد احدهما الى العلو والاخرى السفلى وكذا التجدد الصغير والسفينة الصغيرة لا يحصل التفرق ^{فكان}
الا بالخروج منها وان كانا في دار كبيرة وكان احدهما في البيت الاخرى الصفة حصل التفرق وان خرج احدهما من البيت الى الصخر او يدخل من الصخر في بيت او صخرة كذا الشافعية
الكبيرة اذا صعد احدهما الى اعلاها وبقي الاخرى اسفلها وان كانا في صحراء وسوق قال الشافعي التفرق بان يوليها طرفة عين او اصحابا يردان فيجعل ذلك بتفسير التولية بان اراد يحصل
اذ لو ظهره ومشي قلبا وقال الاصطراحي بشرط ان يبعد بحيث اذا كله صاحبه على الاعتناء من غير رفع الصلوات يبيع وكل من تجبنا الاولى الاعراض عنها والاعتماد على
عليه اللفظ للشيخ لا يحصل التفرق ببقاء ثمان في المجلس وضرب سائر بينهما كسرو وشبهه ويكون كالمضاهية او كذا الوشق بينهما انه لا يتخطى وكذا لو يبيع بينهما جدارا من
او جدران الاخرى الشافعية وجهان احدهما عدم سقوط لانها في مجلس العقد والمجلس الجواني مما اذا حل احدهما واخرج من الدار والبيت الواحد اذا فاحشا انهما
ي لو تبايعا اكثر او تبايعا بواحد بواحد يبيع لهما وبثبت الخبا ما دام في مجلس العقد وموضعهما يبيع قال جماعة من الشافعية وقال الجويني لا خيار لان التفرق الطاري
قاع الخبا فالتفرق يمنع بثوثه وليس بشئ لو فارق احدهما موضعه وبقي الاخر بطل خبا الاول فصار في الثاني للجويني احتمالا لان سقوط خياره وهو الاقوى عند
لتحقق معنى التفرق فانه يحصل بقاء احدهما عن مكانه وعدم بل يردم الى ان ينفارق مكانه وليس بشئ وكذا لو هرب احدهما خاصة وفل ذلك جهلة في لزوم العقد
وسواء كانا عاقلين بالحكم او بالهريق او جاهلين بهما او بالتفرق لتحقيق التفرق في الجميع ولو مات احد المتعاقدين في مجلس العقد احتمل سقوط الخبا لا يثبت بمقتضى
المكان بفقارقة الدنيا او بعدمه لا تتواءم التفرق الا ببيان فثبت للوارث ما دام الميت الاخرى في المجلس والاخر والوارث على احتمال خبا الشرط والعقب للشافعي قولان
كالاحتمالين لا ينعى في البيع ان الخبا لو ارثه وقال في المكاتب باع ولم يتفرقا حتى مات المكاتب وجب البيع لغيره اختلفت في القولين على ثلثة طرق اظهرها انه
قولان لزوم البيع وعدمه لو ورث بل يثبت الخبا للوارث والميت والثاني القطع بثبوت الخبا للوارث والسيد الثالث بثبوت في الوارث دون السيد والتفرق ان الوارث
خليفة الوارث فيقوم مقامه الخبا والسيد ليس خليفة للمكاتب بل اخذ بحق الملك وعلى هذا العبد لما دون اذ باع واشترى في معنى المجلس مجيء فيه خلاف وقد عرفت

فِي مِطَاخِيَا الْجَلِيسِ

في الورث الواحد يثبت له الجار في مجلسها من المبيع فله الجار اذا اجتمعوا في مجلس واحد وان فلان لم

في أحكام خيالات الحيوان

في أحكام خيالات الحيوان

فكذلك وعليهما التقاض فان تفرقا قبله انسخ العقد ثم ان تفرقا عن تراض لم يحكم بفسخهما فان افترقا بعد العقد فمضى وهو واحد وجهي الشافعية في ذلك ان الاجازة قبل التقاض لا عين لان القبض متعلق بالمجرد وهو باق فيبقى حكمه في الخيال **المبحث الثاني** في خيالات الحيوان مسئلة ان اذ كان البيع جونا بشت الخيال الشرعي فيه خاصة ثلثة ايام من حين العقد على راي فله الفسخ والامضاء مدة ثلثة ايام عند علمائنا اجمع خلافا للجمهور وكافة لنا الاخبا المتواترة عن اصل البيت عليهم السلام بذلك هم اعرف بالاحكام حيث هم مظانها ومهبط الوحي وملازموا الرسول صلى الله عليه واله والفعال الصادق الشرف في الحيوان كله ثلثة ايام للمشتري وهو الجواز الشرطي والشرط لان العيب لا يثبت خفيا غاليا في ثلثة نجبر وظهر اثره فوجب ان يكون مشروعا دفعا للضرر ولا يثبت انما الضرر فكذلك في غيرها لان المناط هو ظهور العيب الخفي لان الحيوان يفتدى باكله فحالتى صحة وسقمه يتحول بغيره قل ما ينفعك عن عيب خفي وظاهر يحتاج الى اثباته ليندفع عنه هذا المخادع مسئلة هذا الجواز وخيار المجلس ببيان باصل الشرع سواء شرطاه في العقد او اطلعا اما الوشرط سقوطه فانه يسقط الجواز العمومي قوله المؤمنين عند شروطهم اذ ثبت هذا فانما يثبت الخيال للمشتري ولو تضرع في الحيوان في الثلثة فان لم يقترن فيه سقط خياره اجماعا لانه دليل على بطلان العقد لصادق فان احدث المشتري حدا قبل ثلثة ايام فذلك رضا منه فلا شرط له قبل ما احدث قال ان لا يفسخ قبل وانظر منها الى ما يحرم عليه قبل الشراء ولا فرق بين ان يكون التصرف في ما كان البيع او غير لازم كالمصنف قبل القبض والوصية فانه باجماع مسقط للخيار مسئلة ان وكما يسقط هذا الخيار بالنظر كيف كان فكذلك يسقط باشرط سقوطه في العقد وكذا بالتزامه واختيار الامضاء بعد العقد ولا يسقط بالرضا بالعيب لوجوده في الحيوان ولا بالموتى من عهده العيب الحادث في الثلثة وكذا لا يسقط خيار العيب باسقاط خيار الثلثة نعم لو اسقط خيارا والثلثة سقط خيار العيب المتبقي فيها كان من ضمن المشتري مسئلة وهذا الجواز يثبت للمشتري خاصة عند اكثر علمائنا وقال المرتضى به بطلان البيع ايضا لنا الاصل لزوم العقد خرج عنه جانب المشتري نظر الجواز العيب فان عيوب الحيوان اكثرها باطنة لا تظهر له الا بالاختيار والترخي والتروي الفقرة في طول الزمان اما البائع فانه لا يملك ان يخفى عيبه جوده حيوانه وعيب المشي في حاله ولان الصادق قال الشرط في الحيوان كله ثلثة ايام للمشتري والتحصيل بالوصف يدل على نفي الحكم عاذه اجماع السيد المرتضى به بقول الصادق التباين بالخيار ثلثة ايام في الحيوان وفيما سوى ذلك من بيع حتى يفرق والجواب بثبوت المشتري بدله على ثبوت الخلل والضرر وانما يحمل على ما اذا كان الثمن شيئا اما في ثمن حيوان اخر او في ثوب وغيرهما اجماعا بين الادلة لوجود مقتضى لبثت الخيار للمشتري وهو خفاء عيب الحيوان فاذا كان الثمن حيوانا كان مقتضى لبثت الخيار فيه متحققا ولا يثبت الالباع ويؤيده قول الباقر قال قال رسول الله المتبايعان بالخيار حتى يفرقا فاصحاب الحيوان ثلث وهو عام في البائع والمشتري فعلى هذا لو باع حيوانا بغير ثمن يثبت الخيار له ما عارضه على اختياره يكون الخيار للمشتري خاصة ولو كان الثمن حيوانا والمشتري ثوبا فالاختيار اما للمشتري فلا يشره حيوانا واما البائع فلا يشره بشرط واحد بشرط مقتضى ثبوت المشتري بدله على ثبوت الخلل والضرر والاشارة في خيار الشرط مسئلة في خيار الشرط لا خلاف بين العلماء في جواز اشراط الخيار في البيع للاصل لقوله او فوالعقد فاذ وقع على شرط سابق وجب الوفاء لقوله المؤمنين عند شروطهم وانما اختلفوا في انه مقدام لا في قدره اختلفوا في مدة تقديره فالذي عليه علمائنا اجمع انه لا يتقدم في اصل الشرع بقدر معين بل يجوز ان يشرط خيارا مهما اراد من الزمان طال او قصر بشرط ضبطه بما لا يحتمل الزيادة والنقصان كاليوم والشهر والسنة والسنين المعدودة العينة المضبوطة ابتداء وانتهاء وبير قال ابو يوسف محمد بن حنبل للمعومات السابقة وقول الصادق المؤمنين عند شروطهم الاكل شرط خالف كتاب الله عز وجل فلا يجوز وسئل الصادق عن رجل مسلم احتاج الى بيع داره فجاءه رجل لعينه فقال ابيعك داري هذه ويكون لك احب الي من ان يكون لغيرك على ان يشرط لي ان اناجسك بثمنها الى سنة ان يري على فقال لا بأس بهذا ان جاء بثمنها الى سنة روي عنه قلت فانها كانت فيها غلبة كثيرة فخذ الغلبة من يكون الغلبة للمشتري الا ترى انها لو احرقت لمكانت من ماله ولا يفرق بين المدة القليلة والكثيرة فاذا جاز في القليلة جاز في الكثيرة بل هي اولى لان الخيار يجعل ارفقا بالمتعاقدين فاذا زادت المدة كان الارفاق المطلوب حصوله نظر الشارع ازيد ولا ينهيه مدة ملحقة بالعقد كما الى تقدير المتعاقدين وقال الشافعي يجوز اشراط مدة في العقد تزيد على ثلثة ايام وبير قال ابو حنيفة لقول عمر ما احل لكم اوسع مما جعل رسول الله لحنان بن ساعد جعل له عهدة ثلثة ايام ان رضى اخذ وان سخط تركه وعن ابن عمر ان حنان بن ساعد صابته امير في راسه فكان يخلع في البيع فقال اذا باعت فقل لا خلاف وجعل الخيار ثلثة ايام وقوله لا خلاف عبادة في الشرع عن اشراط الخيار ثلثة ايام اطلقها معا لغيره بمعناها كالفسخ بالاشراط ولان الخيار غير بنياني مقتضى العقد وانما جاز لوضع الحاجة فجاز القليل منه الذي قد عول الحاجة اليه الغالب لاخر هذا القلة الثلثة لقوله نعم فباخذكم عذاب تريب ثم قال فتعوفى داركم ثلثة ايام واجاز رسول الله للمهاجر ان يقيم بمكة بعد قضاء مناسكته ثلثة ايام قالوا لا يجوز في ذلك قدما يحتاج اليه فان كان البيع من الفواكه التي ينفى اكثر من يوم جاز الخيار فيها يوما واحدا وان كان ضيقه لا يمكن ان يصل اليها الا في ايام جاز الخيار اكثر من ثلثة لان الخيار انما يثبت الحاجة اليه من حيث الحاجة والجواب لا غير بغير عرفانه ليس اصلا لا يحل او يحرم وجعل رسول الله لحنان بن ساعد عهدة ثلثة ايام لا يدل على النسخ عن الزائد ولو كان الخيار مشتملا على غير الماساغ التقدير بثلثة ايام واذا كان الضابط الحاجة وجب ان يتقدم قبلها كما قاله مالك والغالب الحاجة الى الزيادة على الثلثة ولما كانت الحاجة تختلف باختلاف الأشخاص والحوالهم وجب الضبط بما يعرف من المتعارفين من المدة التي يحتاجان اليها مسئلة انما يصح شرط الخيار اذا كان مضبوطا محروما من الزيادة والنقصان وان يترك في من العقد فلو جعل الخيار الى مقدم الحراج او اداء الغلظة او اتياع الثمن او حصا الزرع او دخول القوافل او زيادة الماء او نقصا او نزول الغيث وانقطاعه بطل العقد لان الاجل قطام من الثمن فهو جهالة الى جهالة الغرض ويؤيد على الفرار منه ولود ذكر امثل هذا الخيار ثم اسقطاه بعد العقد واختار الامضاء لغيره بغيره فاسد فلا يبرر به الاصل بقاء الملك على تاييده ولم يوجد من يبرر عنه فبقى على حاله واذا ذكر الاجل مضبوطا قبل العقد وبعده لم يثبت لان العقد وقع مجزأ فلا يؤثر فيه السابق اللاحق وانما يعتد بالشرط لو وقع في من العقد بين الايجاب القبول فيقول مثلاً بعتك كذا وكذا والى الخيار مدة كذا فيقول اشترت مسئلة انما اشترط طاعة معينة اكثر من ثلثة ايام في العقد صحيح على ما بينا وقال الشافعي بناء على اصله بطل العقد فاذا اسقطا ما زاد على الثلثة في ملك الخيار لم يحكم بصحة العقد وبير قال فلا ينعقد وقع فاسد فلا يصح حتى يثبت كالموابع وهو ما بدوهم واستطادروا وقال ابو حنيفة يصح العقد باسقاط ذلك لان المفسد ما زاد على الثلثة فاذا اسقطه وجب ان يصح العقد والدليل على جواز اسقاطه ان خياره شرط في العقد فاذا اسقطا في الثلث سقط كاليوم الثالث وهو يوم لان العقد غير قائم بينهما والخيار لم يثبت فبطل

في أحكام خيالات الحيوان

منقول

في أحكام خبا الشرط

بجلائل الثالث لا نه يثبت فصح اسقاطه بخلاف ما زاد عليه فانه لم يثبت **مسألة** اذا اشترى شيئا بشرط ان يجزى له ولو لم يجرى وقتا ولا اجلا بل المطلقة بطل البيع ونه قال
الشافعي للجهالة المتضمنة بجهالة العوض والشيء قول انه يصح البيع ويكون له الخيار ثلثة ايام ولا خيار له بعده تلك وهو محمول على ارادة خبا الحيوان وقال ابو حنيفة
البيع فاسد فاقول الجارعة في الثلثة جازعنده خاصة وان يجوز حتى مضت الثلثة بطل البيع وقال ابو يوسف محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله قال مالك ان لم يجعل الخيار
وقتا جاز وجعل له من الخيار مثل ما يكون في تلك السعة وقال الحسن بن صالح بن حي اذا لم يعين اجل الخيار كان له الخيار ابد **مسألة** قد ذكرنا انه اذا اشترى شيئا
بمدة مجهولة بطل البيع وبه قال الشافعي وابو حنيفة لما تقدم ولا نهامدة ملحقة بالعقد فلا يجوز مع الجهالة كالاجل وقال ابن ابي ليلى الشرط بطل البيع صحيح ولا عيبه
اشترت بربرة وشرط مواليها ان يجعل لها الهام فلم يجرى البيع ورد الشرط وهذا يدل على ان الشرط الفاسد لا يفسد العقد وقال ابن شبر م الشرط والبيع صحيح
وهو ما روى عن احمد لما رواه جابر قال ان النبي ابيع مني بغيره بمكة فلما ان تدنى الثمن شرطت عليه ان يحملني على ظهره الى المدينة فاجاز النبي الشرط والبيع فكان ذلك
سائر الشرط وقال مالك البيع صحيح ويضرب به من الاجل ما يجزى مثله في العادة لان ذلك متفرقة العادة فان اطلقا حمل عليه والجواب ان حديث عائشة قضية في
غيره يحتمل ان يكون الشرط قد وقع قبل العقد وبعده فلا يكون معتبرا وقد روى انه امرها ان تشتري وتشرط الوكلاء ليهن فنادى بها ناعما وخبر جابر بقول وجبه
لان شرط بعد العقد وفقد الثمن لدلالة كلامه عليه وذلك غير مانع من صحة العقد السابق سلمنا لكن شرط الحمل الى المدينة معلوم فجازا بشرطه العقد وليس محل النزاع
والعادة المقدرة ممنوعة اذ لا عادة مضبوطة هنا لانهما شرط نادى **مسألة** اذا اشترى شيئا على ان تنقذ الثمن الى ثلث فان فقدت الثمن الى ثلث
ثلث ولا فلا بيع بينهما صحيح وبه قال ابو حنيفة ويكون ذلك اثباتا للخيار المشتري وحده قال ابو حنيفة ولو قال البياع بعثك على ان رد ثمنك بعد ثلثة
فلا بيع بينهما صحيح ويكون ذلك اثباتا للخيار للبياع وحده لقوله المؤمنون عند شرطهم ولا نه رفع بيع فجاز ان يفسخ بتاخر القبض كالصرف قال الشافعي ان
ليس بشرط خيار بل بشرط فاسد يفسد العقد لانه علق العقد على حظر فلا يصح كالعقد بقدوم زيد ولا ان عقدا لا يتعلق فكذلك انسخه لا يقال يفسخ بالنكاح لانه
نقول فسخه لا يتعلق بذلك بل انما يتعلق الطلاق وليس يفسخ ويقادى الصرف لان القبض واجب به بالشرع وهذا بخلافه ونخرج في ذلك من التوقف **مسألة**
يجوز اشرط اقل من الثلثة عندنا وعند الباقر خلافا لما لا كان يجوز وعندنا اكثر من ثلثة وعند الباقر يجوز ثلثة فالتاخر اولى امام مالك فانه اعتبر الجاهل فانها
ان دعت الى شهر او اريد جاز شرط وان كان البيع مما يباع بالبرقة او يعرف حاله بالنظر اليه ساعة او يوما يجوز الزيادة وقالت الشافعية فيها لو كان البيع مما
اليه لفسد ولو شرط الثلث هل يطل البيع ويصح ويبيع عند الاشراف على الفسا ويقام ثمنه مقامه وجه **مسألة** روى الجهمون ان حنان سفلت
امرة واسف كان يخلع في البيع فقال له النبي اذا بيعت فقل لا خلاه ففعل له الخيار ثلثا وفي رواية وجعل له بدل ذلك خيار ثلثة ايام وفي رواية قل لا خلاه وقل
الخيار ثلثا وهذه الروايات مسطورة في كتب فقهم دون مشهورا كتب احاديثهم وهذه الكلمة في الشرع عبارة عن اشرط الخيار ثلثا اذ اطلقا معا على
كان بمنزلة الشرط باشرط الثلثة وان كانا جاهلين لم يثبت الخيار وان علم البياع دون المشتري لثا فثبتت وجهان احدهما لا يثبت لعدم التراضي وهو لا يعلم فلا يلزم في الثاني
ثبت الخبر ولا بعد في جهله كما اذا كان محجورا لم يجرى حكم الحجر وان كان جاهلا والا فربان يقول اذا قال البياع بعثك كذا بكذا ولا خلاه وقصد اثبات الخيار ثلثا
لنفسه وكان المشتري عالما بيبث الخيار والا فلا **مسألة** اذا اشترى الخيار مائة معينة واطلقا مبداهما قال الشيخ المبداه انقضا خيار المجلس بالفرق
لان من حين العقد وهو واحد قولي الشافعية لانه لو جعل مبداه العقد لزم اجتماع الخيارين وهما مبداه المثلان يمتنع اجتماعهما ولان اشرط يبغي بالشرط اثبات
لولا الشرط لما ثبتت خبا المجلس ثابت وان لم يوجد الشرط فيكون المقصود ما بعده ولجب ان الخيار واحد حتما المجلس والشرط ولا بعد فيه كما ان قد يجمع خبا
المجلس والعيب لو نزل الشرط على ما بعد المجلس لزم الجمل بالشرط لان وقت الفرق مجزول وجب ان جهالة المجلس كجهالة العقد لان لهما فيه الزيادة والنقصان
فكانت المدة بعدة كالعقد والافتراب المبداه من حين العقد لانهما مدة ملحقة بالعقد فكان ابتداءهما من حين العقد كالاجل لان من حين الفرق ولا خروج الثلثة
فروع اذا اشترى مائة لتسليم الثمن فابتداءها من حين العقد وللشافعية وجهان احدهما ان جعلنا الخيار من وقت العقد فالاجل اولى والثاني من حين
الفرق والفرق ان الاجل لا يثبت الا بالشرط فالنظر فيه الى وقت الشرط والخيار قد ثبت من غير شرط فنقص الشرط اثباتا ما لولا ما ثبت وايضا فان اجل
وان شاول الخيار في منع المطالبة بالثمن لكن بينهما فمن وجوه واجبة اجمع المختلفين ممكن **مسألة** اذا قلنا ان المبداه هو العقد كما اخبرناه فلوانقصت المدة وهما
مصطنع انقطع خيار الشرط بانقضاء مائة وبقي خيار المجلس وان تفرقا والمدة باقية فالحكم بالعكس وان قلنا المبداه للفرق كما قاله الشيخ فاذا تفرقا انقطع خيار المجلس
واستوفى خيار الشرط ان قلنا ان ابتداء المدة من حين العقد بشرط ان يكون ابتداءها من حين الفرق لم يصح لانه يجعله مجهولا ويقتضي زيادة على
وهو عند الشافعية وان قلنا ابتداءها من حين الفرق بشرط ان يكون ابتداءه من حين العقد صح عندنا وهو واحد قولي الشافعية لان ابتداء المدة معلوم
ولم يرد على الثلثة بل نقص فجاز كالمو شرط يومين والثاني لا يصح لانهما شرط الخيارية المجلس والخيارية ثابت بالشرع فلم يصح اشرط وهو فانه يصح اشرط
بغيره من مقتضى العقد لو قلنا بان ابتداء المدة العقد واسقطا المجلس مطبقا للفرق سقط الخياران خيار المجلس والشرط وان قلنا بالفرق سقط
خيار المجلس دون خيار الشرط لانه غير ثابت هو اصح وجهي الشافعية **مسألة** لا ترتب عندى انه لا بشرط انقضاء مائة شرط الخيار بالعقد فلو شرط خبا
او زيد من خيار الشرط صح العقد الشرط عملا بالاصل وبقوله السلمون عند شرطهم ولا نه عقد تضمن شرط لا يخالف الكتاب السنن فيجب الوفاء به لقوله تعالى
بالعقود وقال الشافعي لا يجوز لانه اذا تزاحمت المدة عن العقد لزم واذا لزم لم يعد جائزا وهو كما قاله الرزوي لم يثبت قبلها وكذا الخيار بعد الثلثة لعدم التسليم **فروع**
لو قال بعثك في الخيار عشرة ايام مثلا واطلق انقضاء اتصال المدة بالعقد للعرف لو قال عشرة ايام مقبلة بطل الخيار لو شرط خيارا والعقد بطل
صح عندنا على ما تقدم خلافا للشافعي لو شرط خبا ثلثة ايام ثم اسقطا اليوم الاول فقط خاصة وبقي الخيار في الاخرين وقال الشافعي يسقط الكل **مسألة**
اذا ابتاعوا شرط الخيار الى الدليل لم يدخل للبينة الشرط وكذا لو ابتاعوا شرط الخيار الى الدليل لم يدخل اليها وبه قال الشافعي لان الغاية جعلت فاصلة بين ما قبلها
بعد ما تحققها للغاية فلو دخل ما بعد ما قبلها لم يكن غايته ولا نهامدة ملحقة بالعقد فلا يدخل حدها في محذورهما كالاجل وقال ابو حنيفة بطل
الدليل والنها معا اذا كانا غايته لان الى قد استعمل للغاية ومعنى مع كالى المرافق فاذا شرط الخيار لم ينقل اليك فلا ينفصل بالشرع فتمنع استعمالها

متقدم
باعت

في الحيوان

بعد

فاحكامنا الشرط

کتابخانه

معنى مع حقيقة لانها الحقة حقيقة في غير ما فعل الاشتراك والاستعمال لا يدل عليه الجواز اولى من الاشتراك على ان البيع يوجب للكل وانما الشرط منع فالحق
منع وما لم يتحقق وجب انفاذ حكم العقد وقال ابو حنيفة ولو شرط الخيار الى الزوال اولى وقت انقضائه الى الليل وليس بجيد قلنا نعم لو شرط الخيار
الى وقت طلوع الشمس من الغد صح لانه وقت معلوم محروس من الزيادة والنقصا ولو شرط الى طلوعهما من الغد قال الزهري لا يصح لان طلوع الشمس محمول على
السماء قد تغيم فلا تطلع الشمس هو خطأ فان التغميم انما يمنع من الاشرار واتصال الشعاع لامن الطلوع ولو شرط الى الغروب اولى وقت جاز قوله لا واحد لان الغروب
سقوط القوس ولا مانع لها من ذلك كما يمنع الغيم من طلوعها والتحقيق عدم الفرق لان الطلوع ثابت الاول لكنه قد يخفى وكذا الغروب قد يخفى **مسألة** ان
يجوز جعل خيار الشرط لكل واحد من المتعاقدين ولا أحدهما دون الآخر وان شرط أحدهما الاكثر والآخر الاقل لانه شرع للارفاق بهما فكيفما تراضيا به جاز ولذا لا يخش
حنان بن ساعد على ان يجعل المشتري الخيار ولو يفترق احدهما وبين البائع وهل يجوز جعل الخيار للاجنبي في بيعه علمنا بالجمع الجواز وانما يصح البيع والشرط وبه قال ابو حنيفة
ومالك واحمد والشافعي اصح القولين لانه خيار يثبت بالشرط والمخاطبة وقد تدعو الحاجة الى شرطه لكونه يعرف بحال المعقود عليه لا الخيار الى شرطها لانه يصح ان
يشترطه لاحدهما دون الآخر فكل ذلك صحيح ان بشرطه للاجنبي والشافعي قول انه لا يصح وبطل البيع والشرط معا لانه خيار يثبت العقد فلا يجوز بشرطه لغير المتعاقدين
كخيار الرد بالنسيئة والفرق ان خيار البسيط يثبت من جهة الشرط بخلاف المتنازع **فروغ** اذا شرط الخيار للاجنبي صح سواء جعله وكذا في اخبار اولا وقال ابو
حنيفة اذا شرط للاجنبي صح وكان الاجنبى بكلا اللذين شرطه وللشافعي قول ثالث ان جعله في كماله في الخيار صح وان لم يجعله وكذا لم يصح وما تقدم بطله ب
لوجعل المتعاقدين خيار الشرط للموكل الذي وقع العقد صح قول واحد لانه المشتري او البائع في الحقيقة ولو كلفنا ببيع نخرج لافترق التسوية بين ان بشرط الواحد
الخيار لشخص واحد وبين ان بشرط هذا الخيار الواحد وهذا الخيار والاخر وكذا عند الشافعي لافترق بينهما على القولين كما يجوز ان يجعل شرط الخيار لهما ولا اجنبى او
اوجاعة ولا أحدهما مع الاجنبى لو شرط فلان لم يكن للشارط خيار بل كان جعله خاصة وهو احد قولى الشافعي فربما على الجواز وفي الاخر انه يكون له وللآخر
ويكون الاخر وكذا له وبه قال ابو حنيفة واحمد انما يثبت عند الاحتياط اذا ثبت للنائب قبضته للموكل ولو لم يثبت قبضته فمقتضى الشرط كالشرطه لاحدهما لم يكن
للاخر شيء وكما لو شرطه للاجنبي ونما هو قال محمد بن الحسن جامع الصغير قال ابو حنيفة لو قال بعثك على ان الخيار فلان كان الخيار له ولفلان وقال ابو العباس حلية
الفقه في هذا انما اذا باع شرط الخيار فلان نظرت فان جعل فلا تاو كلاله في الامضاء والرد صح قول واحد وان اطلق الخيار فلان او قال فلان وفي فعل القولين
وعلمها وبه قال المزني ولو شرط الخيار للاجنبي ونما صح البيع والشرط عندنا وبثبت الخيار للاجنبي خاصة عملا بالشرط وهو احد قولى الشافعي وعلى الثاني لا يخفى
بالاجنبى بل يكون للشارط اية لا يصح هذا الشرط ولا يختص بالاجنبى **فروغ** لو شرط الخيار للاجنبي كان له خاصة دون العاقد فان مات الاجنبى في زمن الخيار يثبت له لان
الحق والرفق له في الحقيقة وهو اصح وجهي الشافعية على تقدير اختصاص الاجنبى بالخيار لو شرط الخيار لاحدهما ولا اجنبى لهما ولا اجنبى فكل واحد منهما لا يستفاد
بالمنع عملا بمقتضى الشرط ولو فتح أحدهما واجاز الاخر فالمنع اولى لو باع عندا بشرط الخيار للبائع مع البيع والشرط معا عندا وهو احد قولى الشافعي لان العقد
الاجنبى لا يفرق بين جعله لغيره ولا لغيره في اشتراط صيغة مدته وهو اصح قولى الشافعية لانه بيع مع عدم الضبط بطرق الخيارات الى البيع والشا
ان يصح مع جهالة المدته في حق الاجنبى خاصة لا يجرى مجرى خيار الرد وبه قال ابو حنيفة والصحيح عندهم الاول **مسألة** انما اذا اشترى شيئا او باع بشرط ان يستأمر فلانا
صح عندنا لانه شرط سابق يتعلق بعرض العقلاء فيندرج تحت قوله الوثنون عندنا شرطهم وهو احد قولى الشافعي بناء على انه يصح شرط خيار للاجنبي والثاني المنع
على ما تقدم اذا تقرر هذا فانه ليس للشارط ان يفسخ حتى يستأمر فلانا او يأمر بالرد لانه جعل الخيار له دون العاقد وهو احد قولى الشافعي الثاني انه يجوز له الرد من غير
ان يستأمر وفيه كراهة الاحتياط والعقد الاول **فروغ** الا بد من ضبط مدة الاستأمر لان جهالة مهلة توجب بطلانها الى العقد وهو احد قولى الشافعي
الثاني انه لا بشرط ضبطه بل يجوز من غير تحديد كل خيار الى الرد وبه قالنا لا بد من تحديد مهلة من غير تحديد مدة معينة بل يجوز اشتراط ما او اد من الزمان قل او كثر بشرط ضبطه
وهو احد قولى الشافعية كخيار الرد وبه قالنا انما لا يزيد على ثلثة ايام كخيار الشرط وقد بطلنا انك لما تقدمت يجوز للموكل ان بشرط الخيار للموكل لانه يجوز جعله
للموكل اولى ما ظهر وجهي الشافعية لان ذلك لا يضره وهل له شرط الخيار لنفسه عندنا يجوز ذلك لانه يجوز في الاجنبى فحق الوكيل الى وهو احد وجهي الشافعية
الثاني ليس له ذلك صح لو كلف ان يجعل شرط الخيار لغيره ولغير موكله حسب مقتضى مصلحة الموكل فلو كلف البيع شرط الخيار للمشتري فلو كلف الشرط الخيار للبائع
منع الشافعي من ذلك وبطل البيع وليس بجيد لو شرط الخيار لنفسه اذن له الموكل فيه صح ما ثبت له الخيار ولا يفعل الامانة الخ للموكل لانه مؤتمر وكذا للاجنبي لو جعل
الخيار له وقرن الشافعي بينهما فلم يوجب على الاجنبى رعاية الخط وليس بجيد لان جعل الخيار له اثمان له وهل يثبت الخيار للموكل في هذه الصورة مع ثبوت الوكيل الوجه
بالشرط على موردنا وللشافعي وجهان وجهي الجوابي فيما اذا اطلق الوكيل شرط الخيار بالاذن المطلق من الموكل ثلثة اوجه ان الخيار يثبت للوكيل او للموكل او لهما وقد
منه مبنيان **مسألة** ان بشرط يقين محل الخيار الشرط ويقين مستحقة فلو باع عندا بشرط الخيار في أحدهما لا يبيعه لو يصح الشرط ولا العقد لانه خيار ومحل
المحل وعرض فيكون منه باع وقد بمنزلة ما لو باع أحدهما لا يبيعه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز في العتق والتوبة والثالث ولا يجوز في الاربعة فما زاد وبه
يثبت لما بينا ولو شرط في أحدهما يبيعه صح البيع والشرط معا الاصل وعموم اصل البيع والسيون عند شروطهم وهو احد قولى الشافعي وبثبت لكل مبيع حكمه **مسألة**
انما انما بشرط في الخيار يكون الاخر خالفا لهما من الخيار وفي الاخر لا يصح لانه جمع بين عيشتين تختلف في الحكم بعقد واحد وبطلانهم كما لو جمع بين بيع وصرف وبيع ورجاء
ولو شرط لاحد المتعاقدين لا يبيعه او باع الوكيلين لا يبيعه بطل البيع والشرط ولو شرط الخيار لهما في أحد العتق يبيعه وبه قال الشافعي وقال
مسألة ان بيع الخيار جاز عندنا وهو ان يبيعه بغيره او غيره وبشرط البائع الخيار لنفسه او اقل او اكثر ان جاء بالمثل الذي قبضه من المشتري ورواه
كان الحق بالبيع وان خرجت المدة ولم يأت بالمثل سقط خياره ووجب لبيع المشتري الاصل وعموم قوله الا ان يكون تجارة عن تراض منك ومقره وحل التبايع وقوله
السيون عند شروطهم وقوله البائع ان يبعث رجلا على شرط ان تالك بمالك والا فالبائع لك وغيره من الاحاديث قد سبق اما الجمهور فانهم لا يصح الاعذار من جواز
شرط الخيار والآخر في ثلثة ايام كما تقدم **مسألة** ان شرط الخيار ثلثة ايام او اقل على من هبنا ثم مضت المدة ولم يفتها ولا آجازه العقد ولم
وبه قال الشافعي لان شرط الخيار في المدة صنع من الزم العقد تلك المدة فاذا انقضت ثبت موجب العقد للاجل الذي انقضت ثبت ان الزوال المانع

في أحكامها الشرط

ولان تركه للفسخ حتى يتعدى الاجل يعني منه بالعقد فلو لم يترك له مال لا يلزمه فبعض المدة لان مدة الخيار ضربت لحقه لا حق عليه فلا يلزمه حكم بنفسه وهو الزمان
كفى المدة في حق المولى والفرق ان تقدم المدة لبيع الاطلاق بخلاف المتنازع **مسألة** لبيع عبد بين وشرط الخيار فيها صح عندنا وعند الجمهور فان
الفسخ في احدهما خاصة فالأقرب ان يقول ان شرط بينهما على الجمع والتقريب صح وكان له الفسخ في احدهما خاصة وان لم بشرط على الجمع والتقريب بل اشترى اهما صفقة واحدة
واحدة بشرط فان جعله على الجمع والاطلاق بشرط الخيار لم يكن له التقريب لان شرطه لا يوجب فلا يجوز له رد البيع معيبا والشافعي يراه على قولين فزق الصفقة في الرد بالعتق ولو
اشترى ثمان من واحد بستانا صفقة واحدة بشرط فان جعله على الجمع والتقريب كان لاحدهما الفسخ وان لم يفسخ صاحبه وان جعله كذلك فاشكال اقرب ان لا يرد
ايضا وبه قال الشافعي لانه يجبر الخيار قد سلطه على الرد في نصيبه كافي لرد العيب الاصل عندنا ان على ما يأتي ولو بشرط الخيار لاحدهما دون الآخر صح البيع الشرط
وهو اصح قول الشافعي في الثاني بطلان **مسألة** اذا شرط الخيار فاحدهما فسخ العقد كان له ذلك ولو حضر صاحبه ولم يحضر وبه قال الشافعي وابو حنيفة
وزفر واحد بن حنبل لانه رفع عقدا لا يفتقر الى رضی شخص فلم يفتقر الى حضوره كالطلاق ولقول الصادق ان امر المؤمنين عليه السلام قضى رجل اشترى ثوبا بشرط الا
نصف منها فغرض له ربح فاراد بغيره قال ليشهد انه رضى به واستوجبه ثم ليعين شاة فان قام في السوق ولم يبع فقد وجب عليه والفرق بين الا لزام والفسخ ولان
الفسخ احد طرفي الخيار لا يتوقف على حضور المتعاقدين فلم يكن لاحدهما فسخ بغير حضور الآخر كالودعة ويقتضى بما اذا وطئ الجار بنى مدة الخيار بغير حضور
صاحبه والودعة لاحق بالمودع فيها ويصح فسخها مع عيبه اذ عرفت هذا فان هذا الفسخ لا يفتقر الى الحاكم لانه فسخ متفق على ثبوته فلا يفتقر الى الحاكم وقال ابو حنيفة
يفتقر كالعتق والفرق لان الفسخ بالعتق يختلف فيه ونقل الشيخ عن ابو حنيفة ومحمد انه اذا اختار الفسخ في البيع مدة اختياره لم يصح الاجحود صاحبه واذا كان حاضرا
لم يفتقر الى صاه والفسخ بخيار الشرط ان كان بعد القبض فلا فسخ الا براضيهما او حكم الحاكم **مسألة** اذا شرط الخيار مدة لهما او لاحدهما ثم انما البيع
قبل انقضاء المدة جاز للمحدث السابق عن امر المؤمنين لان حقه سقطه فقط كالدين وخيار المجلس ولو شرط الخيار لاجنبي فان قلنا انه وكل من شرطه
الخيار فالأقرب ان لا الاسقاط مع المصلحة ولو اراد الموكل الاسقاط او اخذ الادماء او الفسخ او الصبر لاراه وان قلنا انه مالك الخيار فالأقرب ان لا الاسقاط
مطلقا ولا دخل لمن جعل له الخيار فيه **مسألة** ان اقرب عندي دخول خيار الشرط في كل عقد معاوضة خلافا للجمهور وهو على تفصيل فالسالم بدخوله خيار الشرط
وكذا الصرف على اشكال منه للعموم وقال الشافعي لا بدخلها خيار الشرط وان دخلها خيار المجلس لان عقدهما يفتقر الى التقاض في المجلس فلا يحتمل التاجيل والمقصود
من اشترط القبض ان يفتقروا ولا علة بينهما ما تحترز من الربا ومن بيع الكاكي بالكاكي ولو اشترى الخيار لم يفتقر الى التقاض في المجلس فلا يحتمل التاجيل والمقصود
يصح دخول خيار الشرط فيه للعموم به قال الشافعي ان كان بيعا كالمعاطعة وان كان هبة وحطبه لم يدخله خيار الشرط وان شتمت على الاجارة كان بيعا للمدة
المعين على السكنى فشرطه لا يدخله خيار الشرط والوجه دخول الشرط في جميع ذلك الرهن بدخوله خيار الشرط للعموم وقال الشافعي لا يدخله والحواله يصح فيها خيار الشرط
والشافعي لا يدخلها والضممان يصح دخول خيار الشرط فيه للعموم وقال الشافعي لا يدخلها واما الوكالة والعارية والقراض والشركة والودعة والجماع فقال الشيخ لا يقع
دخول الشرط فيها وقال الشافعي لا يدخلها ولا باس بولائها عقود جارية لكل منها ما فيها اسواء كان هناك شرط خيارا ولا فلامعنى لدخوله والشفعة لا يدخلها خيار
الشرط لانها لا يفتقر الى التراضي المساقاة والاجارة المعينة قال الشيخ لا يدخلها خيار الشرط وهو جيد للعموم ومنع الشافعي من دخوله فيها لانه عقد على منفعة
تتعلق بمضى الزمان ومن شرط المساقاة ان يكون مدة معلومة عقيب العقد واما الاجارة في الدفعة كانه يتاجر لبيتي له حايطا او ليجنط له ثوبا فقال الشيخ لا
خيار الشرط فيها للعموم واختلفت الشافعية فقال ابو اسحق وابن حبان لا يدخلها خيار الشرط ولا المجلس لان الاجارة عقد على مال يخاف فقد دخلها الغير
فلا يدخلها باختيار غير آخر وقال الاصطفي لا يدخلها الخيار لان مضى المدة لا ينقص من العقود وعليه ثبتا وقال آخرون منهم لا يدخلها خيار الشرط ويدخل
خيار المجلس لقلة الغرض خيار المجلس كثر في خيار الشرط والوقف لا يدخله خيار الشرط لانه ازالة ملك على وجه القرية الى غير ملك فاشبهه لعتق واما الهبة المقتبضة
فان كانت لا يفتقر غير معوض عنها ولا قصد بها القرية ولا تصرف للمتبجج يجوز له الوصية الرجوع فيها ان اختلف احد القبول لزم من هل يدخلها خيار الشرط الاقرب
ذلك قال الشافعي انها قبل القبض غير لازمة واذا قبض قلنا لا تنقض الثواب لم يثبت فيها خيار وان قلنا يقتضي الثواب قال ابو حنيفة ثبتت فيها خيار بشرط
احدهما انما يثبتان لانها بمنزلة البيع والثاني لا يثبتان لان لفظ الهبة لفظ الارفاق فلم يثبت بمقتضا الخيار وقال ابو الطيب لا يدخل خيار الشرط في خيار
المجلس فجهنا والوصية لا يثبت فيها الخيار لانها بمنزلة الخيار الى ان يموت والنكاح لا يثبت فيه الخيار لانه لا يقصد منه العوض فان شرط بطل العقد وان شرط الخيار
الصداق وحده صح للعموم وللشافعي قولان عدم الدخول لانه احد عوضي النكاح فانما لم يثبت في احدهما لم يثبت في الآخر والدخول والخلع لا يدخل فيه خيار الشرط
وبه قال الشافعي لان الفصل من الفرقتين من المال فاشبهه لنكاح السبق والرجوع قال الشيخ لا يفتقر خيار الشرط لانه لا مانع منه وللشافعي قولان مبنيان على انهما جائز
او جملة واما القسمة فخير الشرط يدخلها سواء اشتملت على رده او لا وهو قول المؤمنين عند شرطهم وقال الشافعي ان كان بينهما ردي يبيع بدخلها الخيار وان
وان لم يكن بينهما ردي فان كان لقاسم الحاكم فلا خيار لانها بمنزلة الخيار وان كان الشريكان فان قلنا انها الفواز وتميز فلا خيار وان قلنا يبيع ثبتت فيها الخياران والعتق
لا يثبت فيه خيار لان اسقاط حق وكذا التدبير لانه عتق معلو على شرط ولا يجوز للمولى الرجوع فيه متى شلوا واما الكتابة فقال الشيخ ان كانت مشروطة لم يثبت له
خيار المجلس ولا يفتقر خيار الشرط للعموم بثبوته والعبد له الخيار وان معاله ان يفسخ او يجر نفسه فبفسخ العقد ان كانت مطلقة فان ردى من مكاتبه شفا فقد
مسا به ولا خيار لو اخلد من مالها في ثبوت الخيار للعبد عندئذ نظر وقال الشافعي لا خيار للعبد فيها لان دخل على وجه القرية ويتحقق العتق لرباع ماله بها
واما العبد فله الخيار ابد لان العتق جائز من جهة وفنه نظر ثلث لا يصح اشترط الخيار في شراء ما يبعث بعتق كثر القريب شراء العبد نفسا او
لان من انفق ثمنه في العتق سبب ثبوت الخيار للمعتق عند علمائنا وبه قال مالك احمد لقوله لا ضرر ولا ضرار
في الاسلام ولقوله تعالى لا يكون بخاره عن تواضع منكم ومعلوم ان المعتق لو عرف حال امرض ولان النبي اثبت الخيار في تملك الركب وانما اثبت للعبد وكذلك ايضا
ثبتت الخيار بالعيب في ذلك الحصول الغبن فكذلك هنا وقال ابو حنيفة والشافعي لا يثبت للمعتق خيار المجلس لان النبي لم يثبت خيارا بفسخ الخيار بالغبن ولكن ارشده
الى شرط الخيار ليعتد له عند الحاجة ولان نقص قيمة الملعن مع سلامتها لا يمنع لزوم العقد كالغبن اليسير الجواب ان اشرافه اشترط الخيار لا ينافي ثبوت طريق الشرط

الاجل

لا

لما

خياره

في حكمه

في حكم خبا الغبن

مسألة

لان اثبات الخبا يقع لان الغبن مع الغبن والكثير والعيب عند من جلات الغبن فلما كان عام فغدا ارشده اليه والغبن ليس بعدد الناس عيبا فلا عيب فيه
وانما يثبت الغبن بشرطين الاول عدم العلم بالقيمة وقت العقد سواء امكن ان يعرف القيمة بالتوقيف ولا فلو عرف الغبنون القيمة ثم زادوا نقص مع علمه فلا غبن ولا
خبا ولا لجماعا لان الغبن لا يقع الا في نفس الشيء او في القيمة الفاضلة التي لا يتغير في الناس بل في وقت العقد فلو باع بغير علمه وهو يبيع بغير علمه
عشرون فلا خبا لغيره بان مثل هذا التقابل في الملبين الناس وعدم ضبط الاثمان الموزنة للثمنات ليس وحيدا فلم يعتد بالحاج عن قلة او كثرة مع القلة او الكثرة
وهو يباي ويبيع او عشرة فان الغبن هنا يثبت قطعا مع جهله بالقيمة وانما يؤثر الزيادة الفاضلة والنقص الفاضل في ثلث العقد وثبوت الغبن في ثلث العقد
تبين وقت العقد ولو كانا بعد لم يثبت بهما اجماعا وقال احمد ان كان المشتري مترسلا غير صادق بالبيع وهو لم يوقف لم يثبت له الخبا لان من يبيع في الغبن
او يمكن ان يتعرفها فلم يفعل جعل كانه رضى بالغبن وصار بمنزلة العالم بالغيب هو **مسألة** لما يثبت في الشارع للغبن حلا في حال الناس فيه الى العالم
جرى على القاعدة المعهودة عند الشارع من عدم الناس الى العرف بينهم بهما ينص في كل شيء اذا قدر هذا فلا يقدر للغبن عندنا بل الصابط ما قلناه من ان يثبت
الناس مثله يثبت معه خبا وما يتقارن مثله لا يثبت به خبا وقال مالك ان كان الغبن الثلث يثبت الخبا وان كان اكثر من الثلث ثبت الخبا وهو مخير بين
يشهد له اصل الشارع **مسألة** وانما يثبت الخبا للمغبون خاصة دون الغابن اجماعا لان المقصود بثبوت الخبا هو ان يثبت له وهو لا يتحقق في طرف
المغبون فيختص بالحكم ويثبت الخبا بين الغنم والامضا حيا ولا يثبت به الارش اجماعا ولو وقع الغابن التفاوت احتمل سقوط خبا الغبن لا يثبت له
وهو النقص وعدمه لا يثبت له فلا يثبت له عن الابن شرعي ولم يثبت ولا بسقط هذا الخبا بنصف الغبن لاصالة الانصاف الا ان يخرج عن الملك ويبيع
وشبهه لعدم التمكن من استرداكه وكذا لو منع ما عمن لو رد كاسترداده الامر وقضاها وكما بينا في الدائرة ولا يثبت الارش من ان يبيع لاصالة البراءة **مسألة** في
في خبا الناحية **مسألة** من باع شيئا ولو لم يملكه الى المشتري ولا قبض الثمن ولا شرط تاخير الثمن ولو ساعه او من المبيع ثلث ايام فان جلوة الشئ بالثمن فحمده
الثلثة فهو نحو بالغبن ولا خبا للبايع وان مضت الثلثة ولم يات الثمن تخير البايع بين فسخ العقد والمطالبة بالثمن عند علمائنا اجماع لان الصبر ابد مضى للبايع والقصر
وقد قال في الاصل ولا ضرر فوجبا بغيره بل اجل يتمكن منه من التخلص من الضرر فغنى به له الثلثة كالحجران ولقول الكاظم عليه السلام وقد سئل عن الرجل يبيع
فلا يقبضه صاحبه ولا يقبض الثمن قال الاجل بينهما ثلثة ايام فان قبض بغيره والا فلا يبيع بهما وسأل دواة البايع عليه السلام قلت الرجل يبيع من الرجل
التاع ثم يبيع عنده ويقول بملك بثلثة قال ان جله فيما بينه وبين ثلثة ايام والا فلا يبيع له وخالف العامة في ذلك كافر ولم يثبتوا للبايع خبا في الاصل
لعقد وسقوط حق البايع من الغبن وانما الحق الى الثمن وهو **مسألة** لو كان البيع ما يبيع اليه الفساق كالفواكه وشبهها ما يفسد اليوم فالحكم فيه
الى الليل لان الصبر اكثر من ذلك يؤدى الى قصر المشتري لو اقبل السلعة وطول بالثمن والى قصر البايع لو لم يطل بالثمن ما روى عن الصادق والكاظم عليهما
في الرجل يشتري الشيء الذي يفسد من يومه ويتركه حتى ياتي به بالثمن قال ان جله ما بينه وبين الليل بالثمن والا فلا يبيع له **مسألة** لو كان باعنه يومه
احتمل ان يكون الخبا الى الليل والى الثمن من عملا باضالة العقد ولو لم يبيع السلعة ولو قبض البايع الثمن فلا خبا للبايع لان
ثبوت هذا الخبا على خلاف الاصل فيقتصر بثبوتها على ما روى في النص وبقي ما عداه على الاصل من لزوم البيع ولان البيع ناكذ بالقبض ولان البايع قد
باللزم حيث دفع البيع اليه وكذا لو كان الثمن مؤجلا ولو لحظ سقط الخبا سواء تاجر عن الاجل المضروب سنة مثلا او لا فقلناه ولو قبض البايع بعض الثمن لم
يجل الخبا لانه يصدق عليه ان لم يقبض الثمن ولما رواه عبد الرحمن بن الحجاج قال اشترت عملا واعطيت بعض ثمنه وتركته عند صاحبه ثم احتسبت باما ثم جئت
الى بايع الحمل اخذ فقال قد بعته فضكت ثم قلنا والله ما ادعك واقاضيك فقال ان رضى لي بجزء عياش قلت نعم فاقبضه فقصنا فقال لا يجوز
يقول من يبيع حتى يقبل صاحبه او غيره قال قلت يقول صاحب قال سمعته يقول من اشترى شيئا جازوا بالثمن ما بينه وبين ثلثة ايام والا فلا يبيع له فوقع بينك
نوبت المشتري البيع ثم دفعه ودفعه عند بايعه او دفعا حتى ياتي بالثمن فلا خبا للبايع لان باعنه بغيره بل لزوم البيع وبه الا ان يدينه عن المشتري فانه
يد المشتري **مسألة** لو مضى ثلثة ايام فاذا زاد ولم يفسخ البايع البيع واخضر المشتري الثمن ممكن منه سقط الخبا لانه لو لم يفسخ البايع البيع
لومضت ثلثة ايام البايع المشتري بالثمن بعد ما فوعده ولم يسقط خبا البايع بالطلب لانه حق يثبت ثمة فلا يسقط الا بوجه شرعي مع لو سلم البايع بغير ايام
البيع وانه البايع ثم مضت ثلثة ايام لم يفسخ البايع بين الغنم فيه والصبر لا يفسد عليه ان لم يدفع المبيع وليس له فسخ البيع في غير القبول لان اقرب الصفقة
عيب هو لو شرط تاخير بعض الثمن فاخر البايع فلا خبا لان الثمن ليس جازا ولا يجهل بثبوتها فلا خبا في العقد ثلثة ايام كالمجموع وكذا لو شرط تاخير الثمن فخر عن الاجل
فلا خبا **مسألة** لو ملك التاع في مدة ثلثة ايام الخبا هناك قال الشيخ يكون من ضمان المشتري لان البيع انتقل اليه ولزم وجوب عليه فمعه ولو ملك
بعد ما قال يكون من مال البايع لان الخبا قد ثبت له فكان ملكه والمعتد انه يكون من ضمان البايع على التقديرين لقوله كل مبيع يفسد قبل قبضه فهو من مال
والتقدير ان المشتري لو قبض البيع لان عقبة بن خالد سأل الصادق في رجل اشترى متاعا من رجل واوجبه غير ان ترك المتاع عنده ولم يقبضه قال انك غدا
ان شاء الله فتركت المتاع من مال من يكون قال من مال صاحب المتاع الذي هو في يده حتى يقبض المال ويخرج من يده فاذا خرج من يده فالمتاع ضاله **مسألة** في
برو اليه ماله **مسألة** في خبا الرتبة **مسألة** في البيع على اقسام ثلثة بيع غير شخصي حاضرا ولا خلاف في صحته مع الشاهد او الو
الرافع للمنهالة وبدونها خلاف وبيع غير شخصي بل مضمون كالتسليم وشرط صحبة بيع الغبن الشخصية الغائبة وصفها بما يرفع اليها
عند علمائنا اجماع وقد سبق الخلاف في ذلك ويجوز فيه ذكر اللفظ الدال على الجبر فيقول بعتك عبدي وخطي دفعا للفرق وقال ابو حنيفة لا يشترط ذلك
بل ما بعد ما في كنهه من غير ذكر جنسه صح ويجوز فيه ذكر اللفظ الدال على التميز وذلك بكجميع الصفات التي تختلف الاثان باختلافها وبطريق الجبر لا يثبتها
ولا يكفي ذكر الجنس عن الوصف خلافا للشافعي في احد قوليه ولا يشترط الرتبة بل يكفي الوصف سواء البايع والمشتري ذلك خلافا للشافعي فانه يترك جواز
بيع الجمهور وانه لا يكفي بالوصف بل اوجب الشاهدة للبايع والمشتري تارة اوجب شاهدة البايع له ولو رجع الغرض عنه فانه المالك المتصرف في البيع
وتارة اوجب شاهدة المشتري لان البايع معروض عن الملك المشتري محصله هو واجد بالاختصاص **مسألة** اذا وصفه ولم يجبه المشتري على الوصف تخير

مسألة

مسألة

في أحكامها الرتبة

بين الفسخ والامضاء ولو وجد له بطلان لم يكن له خيار لها الوصف وكل البائع فوجده اجود كان الخيال البائع ولو شاهد بعض الضبعة ووصفه له الباقي ثم وجدها
على خلاف الاصل كان خيرا بين الفسخ والامضاء فانه لا يفسخ من البيع الشخصية الموصوفة جاز عندنا وبثنا الخيال لو لم يوجد له
على ما تقدم ولما رواه العامر عن النبي انه قال من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا رآه من طريق المحاصنة منهم عليهم السلام استلوا عن بيع الحرب له وبنه فقا لولا باس يرا
كان لها بارناج فان وجدها كما ذكرت والاردها واراد بالبارناج كتاب يد كونه صفات المستلقة على الاستقصا ولو وجد على الوصف فلا خيار الاصاله للزوم عدم
المقتضى لثبوته وقال الشافعي يثبت الخيار على كل حال **مسئله** قد بينا انه لا بد من استقصا الاوصاف لعينه كالسلم ولا يكفي ذكر الجنس ولا النوع فالقول ببيع
بكل وصف ينطوق بالجماله بتركه وتفاوت القيمة بذكره لانه يفي عن الغرض خلاف الشافعي واي حنفية وغيرهما واذا باع العين الغائبة على وجه الصحة كما اذا استقصى
الاصناف عندنا ومطاع عند الشافعي يكون له الخيار عند الرتبة وظهور خلاف الوصف لا يجوز ان يترك البصير عنه بالرتبة بالفسخ والاجابة على ما يستوفى
كالقول في خيار العيب هو واحد وجهي الشافعية وفي الثاني لا يجوز التوكيد لان هذا الخيار مربوط بارادة من له الخيار لا يتعلق له بفرض ولا وصف فاشبه ما لو اشترى
الكافر على عشرة ليس له ان يتركه بالخيار والقباس ثم وكذا حكم الاصل **مسئله** قد بينا ان يجوز بيع الغائب مع الوصف الراغب اليها لا بد من ذلك
قول الجواز بدونه وعلى قوله هذا اهل يجوز بيع الاعنى وشراؤه وجهان ظاهرهما انه لا يجوز ايضا لان الغائب يثبت فيه خيار الرتبة فنه لا يمكن اثباته والثاني الجواز
ويقوم وصف عنه له مقام رتبته كالاشارة القائمة مقام النظم للخرس وبه قال مالك وابو حنيفة والحمد وعلى قول الشافعي يمتنع بيع الاعنى وشراؤه ولا يصح
الاجارة والرهق الهبة وعندنا ان ذلك كله جاز منه وكذا ان يكتسبه غيره وجهي الشافعية على تقدير منع البيع المنع كالمبيع والمجازة تغلبا لاجاب العقوق
يجوز عندنا وعندنا ان يولد نفسه وان يشتري نفسه ان يقبل الكتاب على نفسه لانه لا يجهل نفسه وان يبيع وان يزوج مواله وبه قال الشافعي فخرنا على ان العنبر
قادر في الولاية ولو باع سدا واشترى صح مع ضبط الوصف للشافعي تفصيل ان كان قد عي بعد من القبر صح البيع لانه بعد احوال هو يميز بين الاولاد
وبعده لا واصلات ثم يترك من يقبض عنه على الوصف بشرط وان كان اعمى قبل بلوغ سن التمييز فوجهان المنع لانه لا يعرف اللون ولا يميز بينهما فلا يصح
والصحة كما اختاره لانه يعرف الصفات واللون بالسمع ويحتمل الفرق بينهما وكل ما لا يصح من الاعنى من التصرفات فنبهنا ان يترك وبه قال الشافعي للخرس
قد نيب لوباعه ثوبا على خف حق ناسج على ان يبيع له الباقي بطل لان بعضه يبيع عن حاضرة وبعضه الذي مجهول **المبحث السابع** في خيار العيب
بقية **مسئله** الاصل في البيع من الاعيان والاشخاص السلامة عن العيوب الصحة فاذا اقدم المشتري على بدل ماله بمقابلته تلك العين فاما ان يوافق او لا
غالب ظنة المستند الى اصاله السلامة فاذا ظهر عيب سابق على العقد وجب ان يتمكن من التدارك وذلك بثبوت الخيار بين امضاء البيع وفسخه اذا عرف هذا
فاطلاق العقد وشرط السلامة يقضيها السلامة فان ظهر عيب سابق كان المشتري الخالي بين الفسخ والامضاء والاصل فيه ما رواه الجمهور ان رجلا اشترى
غلاما في زمن رسول الله وكان عنده ما شاء الله ثم رده من عيب جلد به ومن طريق الخاصة قول احمد ما علمها السلام في رجل اشترى ثوبا والمتاع ينجح فبينا
قال ان كان الثوب قايما رده على صاحبه واخذ الثمن وان كان الثوب قد قطع او خبط او صنع برجع بنقصان العيب ثبت هذا فالعيب هو المخرج عن المجزئ الطيب
اما الزيادة او نقصان موجب لنقص المالبته كزيادة الاصبع نقصانها **مسئله** التبدل بين ما يختلف الثمن بسببه وجوب الخيار وان لم يكن عيبا كخروج
وصل الشعر والنضرة واشباه ذلك لما فيه من الضرر الناسي بفقد ما ظنه حاصل او شرط وصفه يتعلق به غرض معقول وان كان صله لوجوده في الملبات
الخيار يثبت لو لم يخرج على الوصف كالوشرط العبد كاتبا او خطا او محلا اما الوشرط ما لا تعرض للعقل فبذله المالبته فانه لا يوجب الخيار شيئا تفصيل ذلك
انتم **مسئله** اذا وجد المشتري بالبيع عيبا سابقا على العقد لم يحدث عنه عيب لا يضره فانه كان خيرا بين الفسخ والامضاء بالارش وبه قال احمد
ظهر على عيب لم يفت على محله فكان له المطالبة بالارش كالوحد عند عيب لان الثمن في مقابلة السلم فاذا ظهر عيب كان قد فات جزء من المبيع فكان للمشتري
المطالبة بمقابلته من الثمن لان الارش في الحقيقة جزء من الثمن وقال الشافعي لا يثبت له الارش بل يتخير بين الرد والامساك لجميع الثمن حديث المصراة فان النبي
جعل له الخيار بين الامساك من غير ارش والرد لانه قال ان رضيتها امسكها وان سخطها ردها فثبت ان رد الامساك لم يستحق شيئا ولا يملك رده فلم يكن له المطالبة
بجزء من الثمن كما لو كان الخيار بالشرط حديث المصراة نقول بموجبه لان الضرر يثبت عيبا وان كانت تدل على الارش عندنا يثبت في العيب التبدل ليس لنا الكفة
لم يسقط عنه الارش كالم يثبت على ان الحق الا لا يضار الشرط لا يوجب الارش لعدم فوات جزء من العين **مسئله** لو وجد العيب بعد القبض بطل المشتري عن
تصرفه فان كان حيوانا كان من ضمنه البائع ان يحمي في ثلثة ايام الخيار وفي جذم الرقيق وبصره وجنونه ان يحمي في السنة ما بين العقد وظهوره وان كان غير
حيوان فلا ضمان على البائع وبه قال مالك ان لم يجعل عهده البيع ثلثة ايام وان اجماع اهل المدينة ومن طريق الخاصة قول اصناف عليه السلام ان حدث في الحيوان
قبل ثلثة ايام فهو من مال البائع ولان الحيوان قد يكون فيه العيوب ثم يظهر واما عيوب السنة فقد وافقنا مالك عليها لان الرضا قال الخيار في الحيوان ثلثة ايام المشتري
وفي غير الحيوان ان يتفرقا وحدثت السنة بعد السنة قلت وما احدثت السنة قال الجحون والجذام والبصر والقرن فمن اشترى مملوكا فنه هذه الاحكام
يرد على صاحبه في تمام السنة من يوم اشتراه وقال الشافعي اذا حدث العيب بعد القبض لم يثبت له الخيار مطو وبه قال ابو حنيفة لانه عيب ظهر بعد المشتري فلا يثبت
به خيار كما لو كان بعد الثلث او السنة والجواب لفرق فان امتداد الخيار دائما يضر البائع فلا بد من ضبطه لئلا يضره والمشتري باسقاطه **مسئله** لو وجد العيب
بعد العقد وقبل القبض كان المشتري رده لانه مضمون في بدل البائع فكما لو تلفت الجملة كانت من ضمنها كذا الاخر وكذا اذا كان العيب موجودا حاله العقد به قال الشافعي
لان البيع في بدل البائع مضمون بالثمن فكان لنقص الموجود حالة العقد اثبات الخيار وهل للمشتري الامساك مع الارش منع الشيخ وقال ليس له مع اختيار الامساك الارش
على بل ما ان يرد او يمسك بجميع الثمن وبه قال الشافعي لانه جعل هذا العيب بمنزلة الوجود فلا يثبت به امران فاذا ثبت به الفسخ لم يثبت به الارش رادعي الشيخ عدم الخلاف
والا فلو عني ان للمشتري المطالبة بالارش مع الامساك لانه جزء من الثمن مقابل المثل فقبل قبضه من المبيع فكان له المطالبة بمقابلته **مسئله** لو اشترى
البائع والمشتري على اخذ الارش والامساك قال الشيخ يجوز وهو الحق عندنا لانه يثبت من غير الصلح فغدا في واجتمع الشيخ بعموم قوله الصلح جاز بين المسلمين لاما
احل حراما احرما حلالا وهو واحد وجهي الشافعية وبه قال ابو حنيفة لانه اذا تعدد الرد يثبت الارش بخلاف ان يثبت الارش بتراضيها بخلاف وفي القصاص الثاني يجوز

في
الطلاق

في
الطلاق

في أحكام خبا العيب

كتاب البيع

لأنه ثابت بفسخ البيع فلا يجوز الرجوع في مال كخيار المجلس والشرط وعلى تقدير الصحة يستحق الأرض ويسقط الرد وعلى تقدير بطلان البيع لا يرد وجهها السقوط لأن صلته تضمن رضاه بالمبيع وعدمه وهو الصحيح عندهم لا نرضى بالمبيع لحصول الأرض فإذا لم يثبت له لم يسقط خياره ومثل أن الوجها عندهم في خبا الشفعة إذا صالح عنه على عوض مستلزم لو كان العيب بعد القبض لكن بسببه سابق على العقد وعلى القبض كما لو اشترى عبد جانيا أو مريدا أو محاربا فأن قتل قبل القبض انفسخ البيع إجماعا وإن كان بعد القبض فإن كان المشتري جاهلا بحال فلا أثر لأن القبض ساطع على التصرف فبذلك البيع ضمنا وتعلق القتل برقبته كعيب من العيوب فإذا صلح على المبيع بالأرض وهو نسيبه ما بين يمينه مستحقا للقتل وغير مستحق من الثمن وهو أحد قول الشافعي وأصحهما من ضمن المبيع ويرى قال أبو حنيفة لأن التلف حصل بسبب كان في يده فاشترى ما لو باع عبد مفعصا فافلح المستحق في يرجع المشتري عليه بجميع الثمن والاول والفرق بينهما وبين المفعوص وهو ثوب الملك المتنازع دون صورة النقص ويبقى على الوجهين موتة وتجهيز من الكفن والدفن وغيرهما فعلى ما قلناه يكون على المشتري وعلى ما قاله الشافعي وأبو حنيفة يكون على البائع ولو كان المشتري عالما بالحال وتبين له بعد الشراء ولم يرجع بشئ كان غير من العيوب على قول الشافعي وأبو حنيفة وجهان أحدهما أنه يرجع بجميع الثمن إماما للتشبيه بالاستحقة وأصحهما عند جمهور الشافعية أنه لا يرجع بشئ لدخوله في العقد على بصيرة أو لمسا مع العلم بحالته وليس هو كظهور الاستحقاق من كل وجه ولو كان كذلك لم يصح بيعه البتة وكذا لو اشترى عبدا وجب عليه لقطع بغيره أو قصاص فانه يصح لجماعا صورة الجاني فان جنه خلا فإذا قبضه المشتري ثم قطع في يده فلي ما اختارناه إذا كان المشتري جاهلا لم يكن له الرد لو كان القطع من ضمنا بل يرجع بالأرض وهو ما بين يمينه مستحقا للقطع وغير مستحق من الثمن وهو أحد قول الشافعي وعلى الثاني له الرد واسترجاع جميع الثمن كما لو قطع في يده البائع ولو تعلد الرد بغير النظر لأثر على هذا الوجه إلى التقاوت بين العيب التسليم والقطع وإن كان المشتري عالما قبل له الرد ولا الأرض **مسألة** يسقط الرد والأرض معا بعلم المشتري قبل العقد وكذا بعده بشرط إسقاطهما بشرى البائع حالة العقد مجملة أو مفصلة مع علمه بالعيب جهله ويسقط الرد خاصة بقصر المشتري في التسليم قبل القبض بالقبض بعده أو حدث عيب آخر عند المشتري من جهته أو من غير جهته إذا لم يكن جونا في مدة الخيار ويثبت له الأرض في هذه الصور خاصة لو كان العيب حادثا قبل القبض لم يمنع الرد مطاوعا لأن علمه بالعيب رضاه به دليل على انتفاء الغرض فيسقط الخيار وكذا إسقاط حكم العيب بعد العلم به وما يترى البائع من العيوب فانه لا يسقط للرد والأرض معا عند علماء أجمعين سواء كان المبيع حيوانا ولا وسواء علم البائع بالعيب أو لا ويرى قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه لما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال المؤمنون عند شروطهم وعن أم سلمة أن رجلا من أصحابه أتى موارث قد رست إلى رسول الله فقال النبي استمروا وتوحيروا لحد واحد لحد واحد صاحب به هو يدل على البراءة من الجهل جازمة ومن لم يرد الحق خاصة قول الصادق عليه السلام عند شروطهم الأكل شرطا لكتاب الله عز وجل فلا يجوز ولا لا حق فصح في المجهول كالاتفاق والعناوين وأن خيار العيب إنما يثبت كقبضه مطلق العقد السلامة فإذا صح بالبراءة فقد ارتفع الاطلاق والقول الثاني للشافعي أنه لا يبرئ البائع بالتبري من كل العيوب إلا من عيب واحد وهو العيب الباطن المجهول إذ لم يعلمه فاما إذا علمه وكان ظاهرا علمه ولم يعلمه أو كان بغير الجيوب فانه لا يبرئ منه ويرى قال مالك هو الصحيح عندهم لأن عبد الله بن عمر باع عبدا من زيد بن ثابت بشرط البراءة بما في يده فاصاب بعيبا فأراد رده على ابن عمر فلم يقبله فارتفع العيب فقال عثمان لابن عمر تخلف أنك لم تعلم بهذا العيب فقال لا فائدة في عليه فزده عليه فباعه ابن عمر بالف درهم ولم ينكر عليه أحد وفعل عثمان بحجة فيه والقول الثالث للشافعي أنه لا يبرئ البائع من شئ من العيوب الباطنة البتة وهو أحد الروايتين عن أحمد لأنه خبا ثابت بالشرع فلا ينتفي بالشرط كما هو مقتضاها العقد ولأن البراءة من جملة المرافق فلو تمكن معلومة كالرهن والكفيل والعقب المطلقة مجهولة والكبرى في الأول ثمة والفرق بين الرهن والكفيل وبين المتنازع أن الحاجة تدعو إليه هنا بخلاف الرهن والضمين وعن أحمد رواية أخرى أنه يبرأ من كل عيب يعلمه الجوان وغيره ولا يبرأ من كل عيب يعلمه الجوان وغيره لأن كتمان المعلوم يلبس ببعض الشافعية طريقة أخرى عن الشافعي أنه يبرأ من الجوان من غير المعلوم دون المعلوم لا يبرأ من الجوان من المعلوم وفي غير القولان ثبت بعضهم طريقة رابعة وهي ثلثة أقوال في الجوان وغيره ثالثها الفرق بين المعلوم وغير المعلوم **فصل** في إبطال العقد بشرط أن لا يرد بالعيب فيه هذا الاختلاف وقال بعض الشافعية فاسد قطعا يفسد العقد لا يبرأ منه أن قصد إسقاط الخيار لم ينعى بوجه من بعض العيوب بشرط البراءة عنه صح وبرئ لمعينة خاصة وقال الشافعي إن كان العيب خفيا لا يثبت له البراءة من الزنا والسرقة والابق برئ منها إجماعا لأن ذكرها اعلام والإطاع عليها وإن كان مما يثبت له كالبصر فانه قد رده وموضع برئ أيضا وإن لم يره فهو كشرط البراءة فقط لتفاوت الأغراض باختلاف قدره وموضع مخرج ما لا يعرفه البائع يبرأ البراءة عنه لو كان يصح البراءة منه على ما تقدم من الخلاف في القول فلي البطلان في العقد وجهان للشافعية البطلان كإبطال الشرط الفاسد وظاهرهما وللشافعية عندهم الصحة لا يشترط القصة المذكورة بين الصحابة قضية ابن عمر ولا بشرط يؤكد العقد بوافق ظاهر الحال وهو السلامة عن العيوب على صحة ذلك العيوب لوجوده عند العقد ما لحادث بعده وقبل القبض فجوز الرد برفق لو شرط البراءة عن العيوب الكاسية والتي يحدث جاز عند ناعلا بالمؤمنون بشرطهم وللشافعية وجهان أحدهما عندهم فاسد فان أراد ما يتحدث بالشرط فهو بالفساد الذي عندهم والاولى عندنا الصحة لا يبرأ من العيوب البتة لم يوجد بطلان البراءة مما لا يجب هو بطل لا نأخذ قول التبري إنما هو من الخيار الثالث بمقتضى العقد لا من العيب ماما كونه جوف من الجوز والبطيخ وتبرأ من العيوب فيجوز عندنا عملا بالشرط وهل يجوز للجوان عند الشافعية قولان أحدهما أنه يجوز التبري من عيوب الحقيقة غير المعلومة والثاني هو الأصل في تبرئهم لا قبل الجوان فانه يقتضي الصحة والسقم فيقول طاعة فالعيب يبرأ وجود العيب باطنه فلهذا يجوز التبري من عيوبه بخلاف البطيخ فان لا كثر منه السلامة وإن شرط البراءة صح فان حدث عند البائع عيب قبل القبض فان علم التبري من العيوب التي يدخل فيها المتحد مع وان خصص بالشاب لم يبرأ وان أطلق فلا يبرأ إلا في الشرط إلى الثابت حالة العقد ويرى قال الشافعي وكذا الوهم لم يدخل عنده لأنه إسقاط الحق قبل ثبوته وإبرأ لا يجب عليه قال أبو يوسف يبرأ منه لأن الشرط إسقاط ذلك وقد وجد فحال سبب جوب الحق فضا لو وجد بعد ثبوته يبرئ البائع لعلام المشتري بالعيب أراد التبري وذكر العيوب مفصلة والتبري منها لا يبرأ بعد من الثمن فان أجل البراءة من كل عيب صح وزعم على ما تقدم **مسألة** تصرف المشتري كيف كان يسقط الرد بالعيب إجماعا ويرى قال أبو حنيفة لا تصرف فيه رضي مشرعه على الاطلاق ولو لا ذلك كان ينبغي له الصبر والثبت حتى يعلم حال صحته وعندها يقول الباقين بما راجل اشترى شاة وبيع عيبا أو لم يبرأ منه ويرى في أحد

في احكام خبا العيب

فيه بعد ما يقضه شيئا وعلم بذلك العوار وبذلك العيب ان يبيع عليه بغيره مما ينقص من ذلك الداء والعيب من ثمن ذلك ولو لم يكن ذلك الضاد
 انما اجل اشترى جارية فوقع عليها فوجد بها عيبا لم يرهما ورد البائع عليه فتمت العيب قال الشافعي لا يسقط الرد والاصل ان ليس بشيء اذا ثبت هذا فان الارش لا يسقط
 بصرف المشتري سواء تصرف قبل العلم بالعيب او بعده وليس يضر فيه مؤخره بغيره ما يرضاه بخلافه بديل على رضاه بترك الرد ولما تقدم من الاحاديث مسئلتان اذا اشترى
 امته ثوبا فوطئها قبل العلم بالعيب ثم علم به لم يكن له الرد بل الارش خاصة وبه قال علي والزهرى والثوري وابو حنيفة لما تقدم ولقول الصادق في رجل اشترى جارية فوطئ
 عليها قال ان وجد بها عيبا فليس له ان يرد لها ولكن عليه بقدر ما نقصها العيب قال قلت هذا قول علي قال نعم ولان الوطئ يجري مجرى الجناية لانه لا يخرج في ذلك العيب من
 عقوبة او مال فوجب ان يمنع الرد كما لو كانت بكر او قال الشافعي بركة ما ولا يرد معها شيئا وبه قال مالك وابو ثور وعثمان بن عيسى واحمد بن حنبل والرواية في رد ما يوطئ
 على الطبري عن زيد بن ثابت لانه معنى لا ينقص من عيبها ولا من قيمتها فلا يضمن الرضا بالعيب فيمنع الرد وكذا في الزيج والخدعة والجواب المنع من ثبوت الحكم في الاصل
 عدم النقص في القيمة وقال ابن ابي شيبة يرد ما يوطئ من غيرها ومثلها وهو مردى عن عمر لانه اذا فسخ العقد صار وطئا في ملك البائع فلم يرد له وهو بطلان الرد بما
 فسخ للعقد في الحان لانه لا يجزيه الفناء ولا يبطل الشفعة فيكون وطؤه قد ضاع ملكه فلا يضمن له شيئا ولو كانت الامه بكر فافقضاها لم يكن له رد ما يوطئ
 السابق وبثبت الارش فيه قال الشافعي وابو حنيفة فلما ثبت ان التصرف يمنع الرد وما عند الشافعي فلان البكارة قد ذهبت ذلك نقصا من عيبها كما لو اشترى
 عبدا فخصا ثم وجد به عيبا فانه لا يرد له وان زادت قيمته بذلك لنقصا عنه وكذا لو اشترى اصبع زائدة فقطعها قال مالك يرد ما يوطئ من ارش البكارة وهو وحيد
 الرواية عن احمد بن حنبل على ان العيب يمنع من الرد مسئلتان قد بينا ان التصرف يمنع من الرد بالعيب السابق في صورتين احدهما طوطئ المشتري الجارية
 الحامل قبل البيع فانه يرد ما يوطئ من عيبها ولو تصرف في الحامل بالاستحجام وغيره من العقود النافذة وغيرها يرد ما يوطئ من عيبها بطلان الرد وكان
 الارش ولو وطئ وكان العيب غير الحمل السابق لم يكن له الرد ايضا بل كان له الارش في الضابط اختصاصا بالحمل في التصرف ولو طئ لان ابن سنان قال الصادق عن رجل
 اشترى جارية ولم يجلبها فوطئها قال يرد ما على الذي ابتاعها منه ويرد عليه نصف قيمتها النكاحا باها وقد قال علي لانه لا يثبت بحملها اذا وطئها حيا
 وبوضع عنقه من ثمنها بقدر عيبها في فروع ا نصف العشر بحملها لو كانت ثوبا اما لو حملت البكر من السحق ثم اشترىها ووطئها بغيرها ثم ظهر سبق الحمل على
 البيع فانه يرد ما يوطئ والارثان يرد معها عشر قيمتها لان الشارع قد ضبط ارش البكارة بنصف العشر بحملها ولو اشترى عبد الملك بن عمر عن الصادق عليه السلام
 بشاري الجارية بغير حمل فوطئها قال يرد ما يوطئ من عيبها اذا كانت بحملها ويحتمل نصف العشر لعموم الاحاديث الشاملة للبكر ويحتمل عدم الرد لفوات جرم
 العيب وهو البكارة ويقبى الجارية بغيرها بالعدرة وليس ذلك عيبا للحمل لا فارق بين الوطئ قبل الدبر فان الرد بينهما ويرد معها نصف العشر لان الوطئ الذي
 مساو له في القبل في ايجاب جميع المهرج لو وطئ البكر في الدبر ووجد لها حاملا كان له الرد هنا قطعاً لعدم الجناية بغير الوطئ فيرد هنا نصف العشر لانه لم يكن
الصورة الثانية الشاة المصرة فاذا اشترى شاة ووطئها ثم وجدها مصرة كان له الرد بعد ثلثة ايام وحلب اللبن منها فلو كان العيب غير التصرية او كان
 التصرف بغير الحلب سقط الرد والارش لا يرد ليس عيبا مسئلتان التصرية هي جمع اللبن في الضرع مستقمة من الصري وهو الجمع يقال صري الماء في الخوض
 قوله من ابتاع محفلة وهي ابيض من اجمع وهذا اسمي اجتماع الناس محافل فاذا جمع الزبل اللبن في الضرع يبيعها ويدلس بذلك كثر لبنها لم يجز لانه غش فاذا باع
 مصرة ثم ظهر المشتري على تصريتها ثبت له الخيار بين الرد والامساك وبه قال عبد الله بن مسعود وابن عمر وابو هريرة وانش والشافعي ومالك والليث وابن ابي
 ليلى واحمد واسحق وابو يوسف وزفران النبي قال لا تصرف الا بلب والعلم بالبيع فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بمنزلة النظر بعد ان يجلبها ان رضيت اسكنها وان سخطها ردها
 صاعا من تمر وقال ابو حنيفة لا يثبت بذلك خيار لان نقصا اللبن ليس بعيب لهذا لو وجدها ناقصة اللبن عن امثالها لم يثبت الخيار والتدليس يوجب بطلان
 الخيار كما لو اعلفها حتى يتفجروا فافظها المشتري حاملا وبطلان الخيار ان يرد ليس بما يختلف لئلا يخلو في رد ما لو كانت سميطة فتدس شعرها وما ذكر
 بطل ايضا ببيع الشاة فانه ليس بعيب كبير السن اذا لم يتسوده وانفخ البطن لا ينقص الحمل فتكون كثر الاكل والشرب فلا معنى لحملها على الحمل اذا ثبت هذا
 فان التصرية يرد ليس بوجوب الخيار عندنا ولو ثبت عيبا قال الشافعي انها عيب منعا معا ابو حنيفة مسئلتان وتختبر التصرية بثلثة ايام ويمتد الخيار بامتنان
 كما في الحيوانات الخبز لان الشارع وضع هذه الثلثة لعمدة التصرية فانه لا يعرف ذلك بقل مضى الجواز استنادا كثر اللبن الى الامكنة فانها يتغير والى اختلاف
 فاذا مضت ثلثة ايام ظهر ذلك بثبت له الخيار على الفور ولا يثبت الخيار بالتصريف بقل نقصا منها لعدم العلم بالتصرية وان ثبت خيار الجوز وهو قول
 علي والفور منهم من قال اذا استحق من الشافعية وقال ابو علي بن ابي هريرة منهم ملة الثلثة المذكورة في الخبر انما يثبت بشروط ولا يثبت بالتصرية فاذا استبان ثبت له الخيار فيها الى تمامها كما في
 نحن وذكر القاضي ابو حامد في جامعهم ان الشافعي يرضى بغيره اختلاف في جفته وابن ابي ليلى فروع او غرت التصرية بقل ثلثة ايام باقرار البائع او بشهادة الشهود يثبت
 له الخيار الى تمام الثلثة ايام لانه كغيره من الجوز اما لو اسقط خيار الجوز فان خيار التصرية لا يسقط وهل يمتد الى الثلثة او يكون على الفور اشكال وللشافعية في
 مب ابتداء هذه الثلثة من حين العقد لا من حين الفرق كما قلنا في خيار المجلس ولما اختلف في خيار الجوز في آخر الثلثة او بعدها فالاقرب ثبوت خيار
 لا يوجب سابقا والتصريح على الثلثة بناء على الغالب هو قول بعض الشافعية لقائلين بامتنان الخيار الى ثلثة اشهر لا تسقط مجاوزة الثلثة كما في خيار الشرط وعلى القول
 الثاني ثبت على الفور لو علم انها مصرة فاشترى كذلك فلا خيار الا قد امر على العيب وانتفاء التدليس في طرفه فلا وجه لثبوت الخيار كما في غيرها من العيوب وهو
 احد قول الشافعية والثاني يثبت له الخيار لفظ الخبر ولان نقصا اللبن لم يوجد وقد بقي على حاله فلم يجعل ذلك حضي بركا اذا انقضت بعين ثم طالبنا الفسخ يثبت
 لجوز ان لا يكون عيبا عليها وليس بشيء والاصل ثم مسئلتان وبثبت التصرية في الشاة اجماعا والاقرب بثبوتها في البقرة والناقة وبه قال الشافعي وغيره من ائمة
 الاداء ولان النبي قال لا تصروا الا بلب والعلم وفي رواية من باع محفلة وهو بفصل ولا يرد ليس بتصرية فاشبهه باللب والعلم وقال داود ثبت التصرية في الشاة والناقة
 دون البقرة لان النبي لا تصروا الا بلب والعلم ولو يرد كذا البقرة وينقص الخبر الاخر وعدم الذكر لا يدل على عدم خصوصية البقرة لغيرها فذكر نفعنا من الابل
 والعلم فالخبر يدل عليها بالتمنيح مسئلتان ولا يثبت التصرية غير الثلثة المذكورة في الخبر الا بلب والعلم والبقرة عند علمائنا اصلها لزوم البيع ولان باعها
 غير مقصود وهو واحد وجهي الشافعية الثاني لهم ان غير مختص بالانعام بل هو ثابت في جميع الحيوانات لما كوله ولو اشترى انا فوجدها مصرة فلا خيار لانه ليس بها

اقاعدناه

يعلم

في ارجل

على الفور منهم من قال اذا
 وفاد على التصرية فبطل
 الثلثة ثبت له الخيار

1/2

[illegible]

فِي أَحْكَامِ الْخَبَائِرِ

للأشهر

الرجوع

الى الصفحه

في أحكام البيعة

كتاب البيعة

بالأرض على ما يبيع بلا خلاف لحصول اليأس عن الرد لكن هل يبيع على ما يبيع قبل ان يفرغ لشتره فيه وجهان مبدئيان ان علمنا باستدراك الظلامة فلا يرجع ما لم يفرغ
وان علمنا بالثاني يرجع ويجوز الوجهان هما الوابرة الرد يرجع هو على ما يبيع مستلماً لو باعته المشتري على اخر ثم ظهر له العيب سقط الرد عند نادون الرد
على ما تقدم وعند الشافعي لا يسقط اذا عاد الرد بالعيب على ما قلنا في المسئلة السابقة وان عاد اليه لا بالرد بالعيب كالمعاد يابث وانما يابث ويقتول
وصية او اقالة فلا رد له عندنا ايضا وللشافعية وجهان من ما خذ من احدهما البناء على العيبين السابقين فان علمنا بالاول لم يرد وبه قال ابن ابي ابيان واستدلوا
الظلامة قد حصل بالبيع ولم يطل ذلك الاستدراك بخلاف ما لو رد عليه بالعيب الثاني من الماخذ من ان الملك العائد هل ينزل منزله غير الاول قبل ان يفرغ
ذلك المال وعلى تلك الصفة قبل الا انه لا يرد له من ذلك الملك ويخرج على هذا فروق اوافلر التمس قد زال ملكه عن البيع عاد هل للبايع الفسخ بزال العذر وحصول
وب زال ملك المرأة عن الصداق وعاد ثم طلقها قبل التسليم هل يرجع نصفه او يبطل حقه من العين كما لو تفرج لو وهب من ذلك مال ملك لوند وعاد هل للار
الرجوع مستلماً لو عاد اليه بطريق الشراء ثم ظهر عيب قديم كان في يد البايع الاول فان علمنا بالمعنى الاول لم يرد على البايع الاول لحصول الاستدراك بورد على الثاني
وان علمنا بالثاني فان شاء رد على الثاني وان شاء رد على الاول واذا رد على الثاني فله ان يرد عليه ويخرج على الاول ويخرج وجه له انه لا يرد على الاول بناء على ان الزوال
العائد كالذي لم يرد وجه انه لا يرد هو على الثاني انه رد عليه لرد هو ما يبيع عليه وهذا كله ساقط عندنا سقوط حق المشتري من الرد بتصرفه مستلماً
اذا زال ملكه عن البيع ثم عرف العيب كان الزوال بغير عوض فلا رد له على ما اخبرناه اذا عاد اليه مطر وقال الشافعي اذا زال ملكه لا يبعوض نظران عاد لا بعوض بغير جواز
الرد مبني على انه هل باخذ الأرض لو لم يعد ان قلنا لا فله الرد لان ذلك لتوقع العود وان قلنا باخذ فمحصن الحق فيه او يعود الى الرد عند القعدة فيه وجهان وان عاد
بعوض كما لو اشتراه فان قلنا لا رد في الحالة الاولى فكذلك هنا ويرد على البايع الاخر وان قلنا يرد فلهما يرد على الاول وعلى الاخر او يتخير ثلثة اوجه خارجة مما سبق مستلماً
لو باع ذبيحة ثم اشتراه بغيره ثم ظهر عيب كان في يد ثلثه فان كانا عليهما بالمال فلا رد وان علم زيد خاصة فلا رد فلهما والعيب لا يرد بغيره لو زال ملكه
تصرفه فيه عندنا وبه قال الشافعي لو زال ملكه وهل يثبت العود والاشراق ان ذلك هو احد قول الشافعي لوجود سببه وهو سبق العيب بعد الرد والصحيح عندنا
انه لا ارسل للاستدراك الظلامة ولتوقع العود فان تلفت في يد زيد اخذ الارش عندنا ما تقدم وعندنا على التبدل الثاني لا الاول وكذا الحكم لو باع من غيره
وان كان عمر وعالم فلا رد له ولو زيد الرد لا يرد له بغيره عدم تصرفه ولو كانا جاهلين فلا رد الرد وبه قال الشافعي ان اشتراه بغيره جاز ما باعه
او باكر منه ثم علم وان يرد عليه عند الشافعي ونحن لا نقول به لانه تصرف فيه وان اشتراه بمثله فلا رد له لانه احد وجهي الشافعي لان عمر واره عليه فلا فائدة فيه
وله ذلك مستلماً لو اشترى العيب جاهلاً بعيبه وهنه المشتري ثم عرفه بالعيب فلا رد له على قولنا من ان تصرفه يمنع الرد ويثبت له الارش وقال الشافعي لا رد
في الحال وهل باخذ ارش ان علمنا بالاستدراك الظلامة فتم وان علمنا بتوقع العود فلا رد على هذا لو تمكن من الرد وعندنا ولو حصل اليأس اخذ الارش وان كان
المشتري قد اجره فلا رد له لتصرفه فيه وله الارش وقال الشافعي ان يجوز بيع الساجر فهو كما لو ضمن وان جوزناه فان رضى البايع به مسلوب المنفعة مدة الاجارة
وعليه والاعتدال الرد وفي الارش الوجهان ويجوز ان يتم الوعد والرد بالتصديق او يعرف العيب بعد ان زوج بخاتمة او العبد ولو برض البايع بالخذ قطع
بعض الشافعية بدت الارش للمشتري هنا اما على الاول فلفظاً واما على الثاني فلان النكاح يرد للدوام واليأس حاصل قال بعضهم بما تقدم ولو كانت المشتري ثم عرفت
العيب قال بعض الشافعية انه كالترجيح وقال بعضهم لا ياخذ الارش على العيبين بل يصبر لانه قد استدرنا الظلامة بالتخيير وقد يعود اليه بالعجز ورده والاظهر عندهم
انه كما لو حصل الاستدراك بالتخيير ولو وجد المشتري العيب عيلاً بعد اخذ الشفع فله الارش ولما في وجهها مستلماً انما ان كان موقفاً عند
ذلك الوقت كالمجلس والجوان والمشرط وقت وان لم يكن موقفاً كالمجلس العيب هل هو على الفور ام لا حتى لو علم بالعيب اهل المطالبة لحظه هل يسقط الرد الاقرب لا
الخيار بل لو طال زمان سكوت بعد العلم بالعيب كان له بعد ذلك المطالبة بالارش والرد لان الاصل بقاء ما ثبت وقال الشافعي ان الخيارات على الفور ويبطل الثاني
من غير عندنا لاصالة لزوم البيع فاذا امكنه الرد وفرض له حكمه واصالة اللزوم هنا ممنوعة لان التقدير بثبوت الخيار في دفع اتركيب الدابة له وما سواه تصرف
المسافة او طالت لم يكن ذلك رضا به قال الشافعي في بيع لو سقاها الماء او ركبها ببيعها ثم يرد ما لم يكن ذلك رضى منه بامساكها ج لوجهها طرقة فلا فائدة
انه تصرف يؤذن بالرضى بها وقال بعض الشافعية لا يكون رضا بامساكها لان اللزوم قد استوفاه في حال الرد مستلماً لصاحب الخيار في العيب غيره مطر ان خيار
الفسخ او الامضاء مع الارش او بدونه وعلى كل حال سواء كان البايع له او المشتري منه حاضر او غائبا ولا يشترط ان يرضى القاضى وبه قال الشافعي وابو يوسف وزفر والحنابلة
حينئذ لا يرفع عندنا لا يفتقر الى رضا شخص فلم يفتقر لاصحوا كذا وقال ابو حنيفة ان كان قبل القبض فلا بد من حضور الخصم ان كان بعده فلا بد من رضا او قضاء
القاضى وقد تقدم مستلماً الخيار ليس على الفور العيب غيره على ما تقدم خلافاً للشافعي فانه اشترط الفور في المبادرة بالمادة فلا يؤمر بالعائد ولو الركن لرد
ان كان مشغولاً بصلوة او اكل او قضاء حاجته فلا خيار الى ان يفرغ وكذا لو اطلع حين وقت هذه الامور فاشتغل بها فلا باس اجماعا وكذا لو ليس ثوباً او غلق باباً ولو وقت
العيب لئلا فله التأخير الى ان يصير وان لم يكن عندنا بعض الشافعية ان كان البايع حاضراً رده عليه وان كان غائباً تلفظ بالرد واستدل عليه شافعي وان عجز حضر
القاضى واعلم الرد ولو دفع الى القاضى والمرد عليه حاضر قال بعض الشافعية هو مقصر في حفظ حماره به وهو الظاهر من مذهبه وقال بعضهم لا يقصر لان الشفع لو ترك الحمار
وايتمد الى القاضى واستعدى عليه فهو فوق مطالبته المشتري لانه ربما يخرج الى الواقعة وكذا الوجهان لو تمكن من الاستهاد وتركه ورفع الى القاضى ان كان البايع غائبا
عن البلد دفع الامر الى مجلس الحاكم فيدعي شراء ذلك الشيء من فلان الغائب ثم يفرغ منه وانما يقضه التمس ثم ظهر العيب انما يفرغ البيع ويقيم البيعة على ذلك بحلفه القاضى
مع البيعة للبيعة ثم باخذ البيع منه وبضعه على يد عدل ويبقى التمس على الغائب يقضيه القاضى من مال فلان لم يجد سوى البيع باعه منه والى ان ينتهي الى الخصم او بضعه
القاضى في الحالين لو تمكن من الاستهاد على الفسخ هل يلزم للشافعية وجهان ويجوز ان يفرغ من الفسخ ولو عجز في الحال عن الاستهاد هل عليه التلفظ بالفسخ
وجهان للشافعية ولو لقي البايع فلم عليه لم يضر ولو اشتغل بمحادثة بطل حقه ولو اخر الرد مع العيب ثم قال اخرت لاني لم اعلم ان لي حق الرد قال الشافعي نعم وان كان في
العهد بالاسلام او في ثلثي قريته لا يفرغ من الاحكام والا فلا ولو قال لم اعلم ان الخيار والرد يبطل بالتأخير قبل قوله لانه ما يخفى على العامة واذا بطل حق الرد بالتقصير يبطل
حق الارش عند الشافعية وليس يجتهد على ما عرفت ولم يرد ان يمسك البيع ويبطل الارش على ما اخبرناه وبه قال احمد خلافاً للشافعي وليس للبايع ان يمنع من الرد

في فروع حيا العيب

يعتبر الارش الابرضا وبه قال الشافعي ولو تراصبا على ترك الرد بجزء من الثمن او بغيره من الاموال صح عندنا وبه قال ابو حنيفة ومالك بن شريح والشافعي اضعف
 القولين وفي الاقوى المنع فعلى قوله رد المشتري ما اخذ وفي بطلان حقه من الرد وجهان الاول ان لا يرد مع الامكان ولا يرد حقه واصحهما المنع لانه لا يرد حقه
 على عوض ولم يسل له العوض ينبغي على حقه وهذا الوجه الثاني حق من بطل حقه الصلح اما من يعلم فسادا فان حقه يبطل عند الشافعية كانه مسئلة لو اشترى
 بركوب الدابة واستخدم العبد او حلب الشاة او شتمها سقط حق الرد دون الارش على ما تقدم ولو كان المبيع وقفا فاستخدمه مدة طلب الخصم والقاضي يبطل الرد
 قال الشافعي لو كان بشئ خفيف مثل اسفني او ناولي الثوب واغلق الباب سقط الرد ايضا وفي وجه الشافعية انه لا اثر له لان مثل هذا قد يورث بالافعال الكثير
 ولو ركب الدابة لا يرد بطل رده ولو كان له او لغيره سقط الرد لانه ضرب من الانتفاع كالوقوف على عيب الثوب فلبس الرد ولو كانت جملة
 بعير فودها وسودها عذر في الركوب الثاني وبه قال ابو حنيفة لا يبطل لانه سريع الرد فعلى الاول لو كان قد ركبها للانتفاع فاطلع على عيب بها لم يجوز استدامته وان
 توجه للرد وان كان لا يسأل على عيب الثوب الطريق فتوجه للرد ولم ينزع الثوب فهو معدوم لعدم اعتبار نوع الثوب الطريق ولوعلم الدابة او سقاها في الطريق
 لانه ليس بضر فانيغفر ولو كان عليها سرج او كاف فتركها عليها بطل حقه لان استعمال الانتفاع ولو لا ذلك لاحتاج الى حمل او تحميد وبعد ركب العذار والجمام حقهما
 فلا يبعد انتفاعا والحاجة اليها في قودها ولو انعمها في الطريق فان كانت عتي غير يغفل بطل حق الرد والا فلا مسئلة في ديننا ان حدوث عيب عند الشراء
 يمنع من الرد بالعيب السابق على قبضه من البايع الا في ثلث ايام الحيوان لانه لما قبضه دخل ضمانه فالعيب الحادث يقتضي اتيان جزء من المبيع فيكون من ضمان المشتري
 فيسقط رده للمنفق الحاصل به فانه ليس بحمل البايع بل للعيب السابق او من تحمل المشتري بل للعيب الحادث ولما روي عن احمد ما علمها السلم في الرجل يشتري الثوب
 او المتاع فيجد به عيبا قال ان كان الثوب بما بعينه رده على صاحبه اخذ الثمن وان كان الثوب قد قطع او خبط او صنع يرجع بنقص العيب اثبت هذا فان الارش
 لا يسقط دفعا للضرر المشتري فانه دفع الثمن مقابل العيب الصحيح اعرفت هذا فلودفع المشتري الى البايع العيب ناقصة مع الارش ورضي البايع او دفع البايع الارش
 ورضي المشتري فلا يجزئ ان رضی البايع به معيبا بالعيب المتجدد عند المشتري مجازا ما يجب على المشتري القبول بل له المطالبة بالارش لانه حقه وقال الشافعي اما ان يرد
 او يقنع به معيبا مجازا وان تنازعا فدلعا احدهما الى الامساك وغرامة ارش القديم ودعا الاخر الى الرد مع ارش العيب الحادث اجبر المشتري على الامساك مع الارش لان الاصل
 يلزم المشتري تمام الثمن الا بمبيع سليم فاذا تعد ذلك لزم بالعيب مع جبرها بعوض الجزء العيب منها وللشافعية قول احدهما ان المبيع وادى المشتري في جبر البايع على
 على ما يقع له لان الاصل ان لا يلزم منه تمام الثمن الا بمبيع سليم فاذا تعد ذلك فوضت الحجة اليه لان البايع والمشتري قد استويا حدوث العيب عندهما ولا بد من اثبات
 لاحد مما فاقمته المشتري في ان البايع ملبس بترجيح المبيع فكان دعايته جانب المشتري او في فتحه المشتري حين ان يرد به ويدفع ارش العيب الحادث وبين ان يمكن
 وبأخذ ارش العيب القديم وهذا الوجه قال مالك اخذ وهو قول الشافعي في القديم الثاني ان المبيع وادى البايع لانه ما عاود واخذ ما لم يرد العقد عليه الثالث وهو
 وهو الاصح عندهم ان المبيع راي من يدعوى الامساك والرجوع بارش العيب القديم يستند الى اصل العقد لان قبضته ان لا يشتر الثمن كماله الا بمقابلة السليم وضمن ارش
 العيب الحادث اذ حال شيء جديد لم يكن العقد فكان الاول ولى فعلى هذا اوافق البايع رده مع ارش العيب الحادث فللمشتري الامتناع وبغير ارش القديم وقال ابو حنيفة
 والشافعي ايضا اذ لم يرض البايع برده معيبا كان للمشتري المطالبة بارش العيب ان رضی برده معيبا لم يكن للمشتري ارش لانه عيب حادث في ضمان احد المتبايعين
 لاستعلام العيب ثابت الخبر والارش كالعيب الحادث عند البايع قال مالك لعمد يتخير المشتري بين ان يرد به ويدفع ارش العيب الحادث عند وبين ان يسكت ويأخذ
 ارش العيب الحادث عند البايع لما تقدم قال حماد وابو ثور وبرده المشتري به رده مع ارش العيب السابق على المصرة فان التبرع امر به رده مع ارش العيب الحادث عند وبين ان يسكت ويأخذ
 ضعيف لان ذلك انما كان لاستعلام العيب مسئلة ما تقدم قد بينا ان الجاني في الرد والارش على التراخي وقال الشافعي انه يرد على الفور على ما تقدم فعلى قوله يجب على المشتري
 اعلام البايع على الفور ولو لم يرد من غير عذر يبطل حقه من الرد والارش الا ان يكون العيب حادثا في ترتيب لزوال غالبها كالرمد والحج فلا يعتبر الفور في الاعلام على القولين
 بل له انتظار ذواله ليرده سليما عن العيب الحادث من غير ارش وعندنا ان العيب المتجدد مانع من الرد بالسابق سواء زال او لا والمشتري لارش على القديم ولو
 زال العيب الحادث بعد اخذ المشتري ارش العيب القديم لم يكن له الفسخ رد الارش عندنا على ما تقدم وللشافعية وجهان هذا احدهما لان اخذ الارش استيفاءا
 نعم والارش المحلول ولو لم يأخذه لكن قضى القاض بثلثه فوجها للشافعية بالترتيب لولي يجوز الفسخ ولو تراصبا ولا قضاء فوجها بالنسبة وادى بالفسخ في هذه الصورة
 وهو الاصح هذه الصورة عندهم واما بعد اخذ الاصح المنع ولو عرف العيب القديم بعد زوال الحادث رده عند الشافعي وبغيره ضعيف ولو زال العيب القديم
 قبل اخذ ارش لم يأخذ عندهم ولو زال بعد اخذه رده ومنهم من جعله على وجهين كالو ثبتت في الجني عليه بعد اخذ الدابة هل يأخذ الدابة مسئلة كل ما ثبتت
 الرد به على البايع لو كان في يده يمنع الرد اذا حدث في يده المشتري وما لا رد به على البايع لا يمنع الرد اذا حدث في يده المشتري الا في الاقل فلو خصى العبد ثم عرف عيبا فادى
 له ربه وان زادت قيمته ولو نسي القرآن او الصنعة ثم عرف به عيبا قدما فلا رد لنقصا القيمة وكذا لو زوجه ثم عرف عيبا قدما لا يرد بغيره فاسقط الرد وقال بعض
 الشافعية الا ان يقول الزوج ان رده المشتري بعيب نائظا لو كان ذلك قبل الدخول فله الرد ولو زال المانع بالرد مسئلة لو اشترى الاب من الابن جارية وادى
 لعنك ثم عرف بعيبها بعد وطئها وهي ثيب لم يكن له الرد عندنا فالضرر قد قال الشافعي لا يبطل الرد وان حرمت على البايع لان المالبة لا تنقص بذلك وكذا لو كانت الجارية
 وضعت فارضتها ام البايع او ابنته في المشتري ثم عرف بها عيبا وهذا نحن بقول ان كان الارضاع بقول المشتري كان قصر فالانحراف يخرج بذلك عن الاخر فلا رد
 وان لم يكن بقوله كان له الرد لانه لم يتصرف في المبيع واقرا الربيع على نفسه بد المشتري بدين العاملة او بدين الاثلاث مع تكذيب المولى لم يمنع من الرد بالعيب
 القديم وان صدق المولى على دين الاثلاث منع لانه عيب متجدد في يده المشتري فان عفى القوله بعد ما اخذ المشتري الارش لم يكن له الفسخ وهو احد قولي الشافعية الثاني
 برده وبه قال الارش والوجهان جادان فيما اذا اخذ الارش لوهبة العبد او كتابته او بانه وعصبة نحوها ان يمكن من ذلك ثم زال المانع من الرد وقال بعض الشافعية
 اصحهما انه لا فسخ وهو مقتضى هذا مسئلة لو اشترى عبد او حدث في يده المشتري كتبه ثيابا من بعضه ووجد نكته قد يترجم ذلك احدهما فاختلفا فقال البايع
 الزبالة القديم فلا رد ولا ارش وقال المشتري بل الحادث روى الرد قال الشافعي يخلصان على ما يقولان فان حلف احدهما دون الآخر قضى بموجب يمينه وان حلف
 البايع بمسند دفع الرد واستفاد المشتري به من اخذ الارش فان اختلفا في الارش فله الاقل لانه المتيقن مسئلة لو كان المبيع من احد الفئتين كالبهيمة ذهب
 اشتراها

به غير الملوك وليس بشئ لأن
 المسقط مطلق للشرع
 الملوك قد يورث

فاطلع

وبأخذ ارش العيب القديم
 ولو اراد المشتري ان يرد
 مع ارش العيب الحادث
 فلبايع الامتناع

في فروع خبايب العيب

حدث قبل القبض وان كانت مكرمة فليشترى المهر ولا يخبر له بهذا الوطى وعلى البائع كوى الاجنبى لكن لا مهر عليه ان قلنا ان جنابة البائع قبل القبض كالاذن السماوية والوجه عندنا ان عليه المهر واما البكر فافقنا جنابها بعد العقد فنقص حادث وقبله جنابة على البيع قبل القبض وان افقنا الاجنبى باصبعه فغلبه ما نقص من قيمتها وان افقنا بالجماع فغلبه المهر وارش البكارة ولا بد اخل وهو احد وجهي الشافعية والثاني الاصح عندهم الدخول فغلبه مهر مثلها بكرة وعلى الاول عليه ارش البكارة ومهر مثلها ثانياً المشتري ان اجاز العقد فالجميع له ولا يقدر ارش البكارة للبائع لعودها اليه فافقنا للبائع المشتري وان افقنا البائع فان اجاز المشتري فلا شئ على البائع ان قلنا جنابته كالاثر السماوية ولا وان افقنا ان قلنا انها كجنابة الاجنبى والحكم كافي الاجنبى وان فسح المشتري فليس على البائع ارش البكارة وعلى مهر مثلها ههنا ان افقنا بالجماع يبنى على ان جنابته كالاثر السماوية ولا وان افقنا المشتري استقر عليه من الثمن بقدر ما نقص من قيمتها فان سلمت حتى قضى فغلبه الثمن كماله وان تلفت قبل القبض فغلبه بقدر نقصان الاقتراض من الثمن وهل عليه مهر مثل ثبب ان افقنا بالجماع يبقى على ان العقد ينسخ من اصله او من حينه هذا هو الصحيح عندهم وفيه وجه ان اقتضاء المشتري قبل القبض كاقضاء الاجنبى مسئلة لو باع شيئاً ثم ظهر المشتري عليه عيب لم يتصرف كان له الرد ولا ارش فان اختار الرد فلا ربح اما ان يكون العيب قائماً بما لها فيزدها او ينقص وقد ينقص عند المشتري وقد يفسد حكمه او يندفع لاجل انما ان يكون هذه الزيادة متصلة من الجارية وتعلم العبد الصنعة والقرآن وكبر الشجرة فهذه الزيادة تابعة لرد الاصل ولا شئ على البائع بسببها او تكون منفصلة كالولد والمرثعة وكسب العبد ومهر الجارية الموطوءة بالشبهة او بالزنا ان اثبتنا فيه مهر اللامعة واجرة الدابة اذا ركب من غير ان المشتري عندنا وبان عند الشافعية هذه الزيادة لا تتبع الرد بالعيب بل للمشتري ببرد الاصل ومن هذه الزيادة ويرى قال الشافعي واحداً لان هذه حصلت ملك المشتري ولان مخلصه من حدان ابتاع غلاماً فاستعمله ثم اصاب به عيباً ففقد لعمري عبد العزير بوجه وعلة فاجزى عروبة عن عايش ان البنى قضى في مثل هذا ان اخرج بالضم ان قد عرفت قضائه وقضى لمخلد بالخراج ومعنى الحديث ان ما يخرج من العيب من ثابته وعلة فهو للمشتري في مقابلة انه لو تلف كان من صفاته بخلاف الغاصب لان المشتري مالك للعين والغاصب غير مالك وقال مالك ان كان النماء ولداً رده معها وان كان ثمرة رد الاصل لان حكمه يعلق برقبته الام فوجب ان يسرى الى الولد كالكاتب وهو خطأ لان الرد ليس بمستقر ومضى حدث عيب عند المشتري منع الرد ولان الرد ليس بمبيع فلا يمكن رده بحكم رد الام وقال ابو حنيفة النماء يمنع من الرد بالعيب لان الرد في الاصل لعبد لا لانه لا يمكن رده منفرداً عن ثابته لان النماء موجب لرفع العقد مع بقاء موجب ولا يمكن رده مع لانه لم يذنا ولا العقد فاذا انعقد الرجوع فالارث وليس بصحيح لان هذا انما حدث في ملك المشتري فلم يمنع الرد كما لو حدث في يد البائع وكما لو كان كسباً والنماء وليس موجبا بالعقد بل موجب للملك كالكسب لو اوجبه العقد لوجب ان يعود الى البائع بفسخه وكذا يلحق بالنماء المتفصل ما يكسبه العبد بعلمه او يوهب له او يوصى له فان هذا يكون للمشتري مسئلة لا فرق بين الزوايد الحادثة قبل القبض والزوايد الحادثة بعده اذا كان الرد بعد القبض وان كان الرد قبله فكذلك عندنا ولذا انجزة الزوايد وجهاً بناء على ان الفسخ والحال هذه دفع للعقد من اصله او من جنبه والاصح عندهم انها تسلم للمشتري ايضاً ولو كان البيع جارية فحدثت ولدت في يد المشتري فان نقصت بالولادة سقط الرد بالعيب القديم وكان له الارث بغيره قال الشافعي لا يرد عند عيب الزوايد لان الولد ما انفك له بنقص فالاولى جواز رد ما وردها واحد ههنا دون الولد وهو احد قولي الشافعية واكثرهم عليه لان هذا التفريق موضع حجة كما لو رده من جارية فولدت حراً باع الرهن والولد ومنهم من منع لان ذلك يفرق بين الام والولد فيتعين الارث لان يكون الوقوف على العيب بعد بلوغ الولد ستافانه لا يحرم بعده التفريق وكذلك الحكم الذي لو حدثت عند المشتري ولدت فان نقصت بالولادة فلا يرد فتنهين الارث وان لم تنقص ردها دون ولدها لانه للمشتري مسئلة لو اشترى جارية جلي او دابة حامل ثم وجد بها عيباً فان ظهر عليه قبل الوضع ردها حامل لان الزيادة حدثت عند البائع النماء فيها كالتفصل وان ظهر عليه بعد الوضع فان نقصت بالولادة فلا رد الا ان تضع في مدة ثلثة فان العيب الحادث فيها من غير جهة المشتري لا يمنع من الرد بالعيب السابق ويتعين الارث وان لم تنقص ردها دون ولدها لان الجزء من البيع ولم يسط من الثمن ولحكم بانفراذه وهو احد قولي الشافعية في الاخر لا يرد الولد بناء على ان الحمل الاحكم له ولا ياخذ قسطاً من الثمن فيكون بمنزلة ما لو وجد العيب عند المشتري وليس شيئاً يخرج على هذا الخلاف انه هل للبائع حبس الولد الى استيفاء الثمن وان لم يملك قبل القبض هل يسقط من الثمن حصته وان لم يملك المشتري بيع الولد قبل القبض فان قلنا له سقط من الثمن جاز الحبس وسقط الثمن ولو يجوز البيع لا انعكس الحكم مسئلة لو اشترى نخلة عليها طلع غير مؤبر ورجل بها عيباً بعد الثابت بوجه ما ورد الثمن لان لها قسطاً من الثمن فانما مشامدة مستقبقة وللشافعية طريقتان اظهرهما عندهم انها على القولين الحمل تشبهها للثمرة في الكمام بالحمل في البطن والثاني القطع بانها تاخذ قسطاً من الثمن مسئلة لو اشترى جارية حائلاً وهي حية حائلاً فبانت ثم اطلع على عيبها فان نقصت بالحمل فلا رد ان كان الحمل في يد المشتري بغيره قال الشافعي وان لم ينقص او كان الحمل في يد البائع فله الرد والحكم في الولد كما تقدم من انه للمشتري كانه نماء على ملكه وللشافعية ما تقدم من الخلاف ان قلنا انه ياخذ قسطاً من الثمن يبقى للمشتري في اخذه اذا انفصل وحكي بعضهم وجه اخر لانه لا نصالة بالام عند الرد وان قلنا انه لا ياخذ قسطاً من الثمن فهو للبائع ويكون تبعاً للام عند الفسخ كما يكون تبعاً لها عند العقد اطلق بعض الشافعية ان الحمل الحادث نقص اما في الجوارى فلا يرد في النشاط والجبال اما في البهايم فلا يرد بنقص لحم المأكول وينقص لحم عليها والركوب لو اشترى نخلة واطلعت في بده ثم اطلع على عيبها لا يرد لان النماء منفصل متعين عن الاصل كالحمل لو وجد عند المشتري للشافعية وجهان ولو كان على ظهر الجبان صوف عند البيع فخره ثم عرفت به عيباً فغندنا بسقط الرد بالصرف ويتعين الارث وقال الشافعي له الرد ويرد الصوت معر فان استجر بآبنا وجره ثم عرفت العيب القديم لم يكن له الرد عند نابل الارث وقال الشافعي له الرد ويرد الصوت لاول الثنا لحد وثرة ملكه ولو لم يجز رده تبعاً وبه قال الشافعي لانه كالتفصل ولو اشترى ارضاً وبها اصول الكراث ونحوه لم يدخل في البيع وللشافعي قولان هذا احداهما اننا يدخل في الدخول ان اثبت في يد المشتري في ظهره عيب الارض رد الارض ويبقى الثابت للمشتري فانما ليست تبعاً في الارض ولها لا يدخل الظاهر منها في ابتداء البيع فيه مسئلة الثمن المعين اذا خرج معجباً بوجه البائع بالعيب ما يتصرف في البيع وبه قال الشافعي وان لم يكن معجباً استبدل به ولا يفسخ العقد خرج معجباً بخشونة او سودا او ظهراً في كفة مخالفة لسكة النقد الذي تعاقد عليه فخرج نحاساً او رصاصاً او تصارفاً وتقاضاً ثم وجد احداهما بما يقص خلافاً كانا معنيين وخرج من غير الجنس بطل الصنف بطل العقد فيه وفي الباقي قولان تفريق الصنف للشافعية ان لم يطل فله الجارية وان اجاز فان كان الجنس مختلفاً بان بطل اجماعاً وان خرج بعضه بهذه الصنف بطل العقد فيه وفي الباقي قولان تفريق الصنف للشافعية ان لم يطل فله الجارية وان اجاز فان كان الجنس مختلفاً بان

مشبهة

مستفصل

في أحكام خبا العيب

بسم الله الرحمن الرحيم

بقيا بافضة بدهب فالقولان في ان الاجازة بجميع الثمن او بالحصصة وان كان متفقاً فالاجازة بالحصصة لا متناع الفصل بان خرج خشنا او او ودلا خذه الخنا ولا يجوز الاستبدال فان خرج بعضه فله الخيار وليس له فسخ العيب بالاجازة الباقى وللشافعية قولان تقريباً الصفة فان جوازاً فالاجازة بالحصصة لان العقد صحيح في الكل فاذا ارتفع كان بالقطر وان كانا غير معينين فان خرج احدهما خشناهما في المجلس استبدل وان تفرقا قبل بطل العقد لان المقبوض غير ما ورد عليه العقد وان خرج خشنا او اسود فان لم يتفرقا تخير بين الرضا به والاستبدال وان تفرقا ففي ان له الاستبدال للشافعية قولان احدهما لا يترقب بعد التفرق اصحهما انه كما سلم فيه ان خرج معيباً الاصل في ان القبض الاول صحيح اذا رضى به جازاً والبطلان ما خذ فتمام مقام الاول ويجب اخذ البطلان قبل التفرق عن مجلس الرد وان خرج البعض كذلك وتفرقا فان جازاً الاستبدال والتخير بين فسخ الجميع والاجازة وفي ان له فسخ العيب خاصة قولاً تفرق الصفة وحكم راس مال السلم حكم عوض الصنف ووجد احد المتضادين بما اخذ عيباً بعد تفرق فان كان العقد على معينين فاختلف الجنب فهو كبيع العرض بالنقد وان كان متفقاً فاختلاف الذي سبقه في الحل وان وذر على ما في الذمة ولم يتفرقا بعد عزم ما تلت عنه ويستبدل وكذلك ان تفرقا وجوز الاستبدال ولو وجد السلم البيراس مال السلم عيباً بعد تفرق فان كان معيباً او في الذمة وعين وقد تفرقا ولم يجوز الاستبدال فيسقط من السلم بطلان بقضاء العيب من قيمته واث المال فان كان في الذمة وهما في المجلس الثالث ويستبدل وكذلك ان كان بعد التفرق وجوز الاستبدال مستلماً لو اشترى عبد ابماً ثم دفع بالمائة ثوباً برضا البائع ثم وجد المشتري بالعيب ورده فالوجه انه يرجع بالمائة لان الثوب ملك بعقد اخر وهو احد قول الشافعية الثاني انه يرجع بالثوب لانه انما ملك الثوب بالثمن فاذا فسخ البيع سقط الثمن عن المشتري فيفسخ بيع الثوب برؤوسات العيب قبل القبض وانفسخ البيع قال ابن شريح يرجع بالالف دون الثوب لان الف كان بالتلف بقطع العقد لا برفع راسه وهو الاصح عندهم في وجه آخر لهم مستلماً لو باع عصيراً فوجد المشتري به عيباً بعد ان صار الم يكن الرد فحينئذ له الارش وبه قال الشافعي فان تحلل فللمشتري وهل للبائع ان يسترده ولا يدفع الارش قال الشافعي نعم وليس يجبر على ما تقدم ولو اشترى ذمي ثم اسلم وعرف المشتري بالخمر عيباً فلا رد بل ياخذ الارش لو اسلم البائع وحده الرد قاله ابن شريح لان السلم لا يملك الخمر بل يربط به عنه مستلماً الا قاله فسخ عندنا على ما باني ولبست بيعاً فلو اشترى سلمته ثم تقابلا فوجد به عيباً حدث عند المشتري كان له فسخ الاقالة ورده بالعيب لان هذا العيب ضمن المشتري فهو بمنزلة ان يجد عيباً في البيع مستلماً قد بينا انه يصح بيع العيب الغائبة الشخصية مع ذكر الجنس في كل وصف يثبت اجماله بفقده وهو احد قول الشافعي والاخر لا يشترط الوصف مطعناً في هذا الثاني اياه ثبت له الخيار عندنا وعلى الاول ان وجد ناقصاً عنها كان له ان يخطا على وفوق مذهبنا كما اذا دفع مال السلم فيه ناقصاً عن صفته الا ان السلم يلزم ابداله لان العقود عليه كلى يثبت في الذمة وهناك عين شخصية فيكون له الخيار في امضاء العقد وفسخه لان العقد يقين به ولا ارش له الاصل فان وجد على الصنف المذكورة لزمه البيع ولا خيار له عندنا لعدم موجبه وهو احد وجهي الشافعي وبه قال احمد لان العقود عليه لم يصفاته فاشبه المسلم فيه والثاني وهو مذهبهم انه يثبت له الخيار للاجماع على تيمم بيع خيار الرؤية فينبغي ان يثبت فيه الخيار لان الرؤية تمام هذا العقد لان العقد قائم قبله لا يمتنع على مشاهدته وجود الصنف فاذا كان عند الرؤية يتم العقد يثبت الخيار عقبة كبيع العين الحاضرة يثبت الخيار عقبة العقد في المجلس بخلاف السلم لان العقد قد تم قبل رؤيته لانه معقود على الموصوف دون العين وليس بشيء فان التسمية لا يجب عمومها وقوت العقد على المشاهدة ظاهراً لا يوجب قوة في نفس الامر لانه اذا كان على الصنف لم يكن موقفاً على شيء بل يكون لازماً وعلى قول الخيار هل يثبت على الفور او على المجلس للشافعي وجهان احدهما على المجلس لان يثبت بمقتضى العقد فكان على المجلس خيار المجلس والثاني يكون على الفور لانه معقود بمشاهدة البيع فكان على الفور خيار رد العيب لانه يتعلق بمشاهدة العيب هذا ساقط عندنا مستلماً البائع اذا لم يبيع مع ان وصفه وصفاً برفع اجماله والا فلا وهو احد قول الشافعي وفي الثاني يصح ويثبت له الخيار لان جهل بصفة العقود عليه فاشبه المشتري وقال ابو حنيفة لا خيار له في الرؤية التي رجع اليها لان عمن وطئها تناولا دار بهما احدهما بالكون والآخرى بالذمة فقبل لعمن انك عبت فقال لا اباي لاني بعته لم اره وقبل لطلحة فقال لا الخيال لاني اشترت ما لم اره فتحاكا الى جبر بن مطعم فجعل الخيار لطلحة ولا نالوجعلنا الخيار للبائع كخاقد اثبتنا له الخيار التوهم الزيادة والزيادة المبيع لا تثبت الخيار فانه لو باع شيئاً على انه معيب فبان سليماً لم يثبت الخيار له التوهم التقصا والخبر لا يجزئ فيه والخيار لا يتعلق بالزيادة والنقصان المشتري بخلاف المشتري لانه لو قال هو اوجد ما ظننته وقد اخترت الفسخ كان له وكذلك خيار المجلس والشرط له الفسخ ولا يشترط زيادة ولا نقصان بطل ايضاً بما لو باع ثوباً على عشرة اذرع فظهر احد عشر فانه يثبت للبائع ان يخطا عنده ولو كان البائع شاهداً لم يثبت له خيار المشتري فلا خيار للبائع اذ المررد وهو قول الشافعي لانه لا خيار فلا يثبت له خيار الرؤية مع تقدم ما كالمشتري وحكي ابو حامد وجهان ان يثبت للبائع ايضاً لان خيار يثبت بمطلق العقد فبشرط فيه البائع والمشتري خيار المجلس ليس بصحيح لان المشتري انما يثبت له عدم الرؤية لاجل العقد بخلاف خيار المجلس مستلماً اذا التنازل لمضاهة العقد قبل الرؤية ولم يوصف المبيع كان البيع باطلاً ويصح عند الشافعي وح لو افتاد المضمائم بضع لان الخيار يتعلق بالرؤية ولا يورثي ان يلزمه المبيع المجهول الصفة ولو فسخ قبل الرؤية جازاً فلو فسخ في المجلس ولو تقدمت رؤيتهما على المبيع وعرفاه ثم غاب عنهما جان بغير علم ابصالة الاشخاص ولا يبيع معلوم عند ما حاله العقد فاشبه ما اذا شاهداه وقال بعض الشافعية لا يبيع حتى يشاهداه حالة التبايع هو محكي عن الحكم وحاد لان ما كان شرطاً في صحة العقد يجب ان يكون موجوداً لحالة العقد كمشاهدة النكاح والفرز ان الشهادة تارة لتحل العقد والاستيثان عليه فلماذا اشترط حال العقد وينقص ما لو شاهد ادا ثم وقع في بعض بيوتها او في صحنها يتبايعاها او شاد ارضاء ثم وقع في طرفها ويتبايعاها وهو جائز بالاجماع مع ان مشاهدته الكمال لا توجد حال العقد مستلماً اذا كان البيع مالا يتغير كالحديد والخاس الرصاص وباعه بالوصف وكان قد شاهداه معاً فان وجد بهما بالوزن المبيع وان كان ناقصاً يثبت الخيار لان ذلك كحدوث العيب به قال الشافعي ولو اختلفا فقالا البائع هو محال وقال المشتري قد نقص للشافعي قولان احدهما تقدم قول المشتري لان الثمن يلزمه ولا يلزمه الا ما اصر فيه ولو كان المبيع طعاماً ففسد عليه وقد مضى زمان يفسد مثله لم يبيع المبيع وبه قال الشافعي ولو كان الزمان ما يحتمل الفساد فيه والصحة فلا تقوى الصحة عملاً باستصحاب الحال ومنع ايضا منه ولو كان جوازاً بغير لاصالة البقاء وهو احد قول الشافعي وحكي عن الزني المنع وعن ابن ابي مزيه انه ان طالت لذة لم يجز لا يبيع الفز وهو لا يبيعه السلامة والبقاء مستلماً المشهور عندنا ان الملك ينتقل بنقل بعض الاجزاء الى المشتري انتقالاً غير لازم ان يشمل على خياره بل يمتنع

فلا رد ايضاً ولو سلم المشتري حذ

في حكم الخبر

والملك الثمن للبائع وهو لا يقول فيه قال احمد لقوله من باع عيدا ولم يماله فقله انما خياره للبائع الا ان بشرطه انتفاع ولا نزع عقد معاوضة
الملك فانه بنفس العقد كالتكاح وللثاني للثاني ان يتنقل بالعقد فانه خياره يكون فلهذا الخيار للبائع والملك الثمن للمشتري وبه قال ابو حنيفة
الا انها قال لا لا يثبت خيار المجلس فيكون ذلك خيارا للشرط لانه لا يجاب غير لازم مع سلامة العقو عليه فلم ينتقل الملك كعقد الهبة والفرق فان الهبة ليست
معاوضة بل هي تبرع محض وعدم لزوم لا يمنع الملك في المعاوضة كما لو كان معينا للثالث ان الملك لم ينتقل بالعقد وان اجاز ان يتنقل
انما انتقل بالعقد من حين العقد لان البيع سبب لوزال الا ان شرط الخيار بشرط ان يرض بعد بالزوال جزمنا فوجب ان يرض وينظر فيه عاقبة الامر ولان العقد لو اوجب
الملك لاجاز التصرف لا يجوز ان يتعلق الملك للفرق بالابدان لانه ليس من استيانتها فلم يبق الا ان يملك بالعقد ويتبين ذلك للفرق وهل يلزم عليه البيع
قبل القبض والرهن فان الملك حاصل فيه والتصرف يجوز اذا ثبت هذا فلا فرق عند الشافعي بين ان يكون الخيار لهما او لاحدهما وبه قال مالك لان بيع ثمن الملك
البائع فوجب ان ينقله الى المشتري كما لو لم يكن لهما خيارا وقال ابو حنيفة ان كان الخيار لهما او للبائع لم ينتقل ملكه واذا كان للمشتري وجب اخراجه من البيع من ملك البائع
ولا يدخل في ملك المشتري لانه شرط الخيار لنفسه فلم يزل ملكه عن الثمن ولا يجوز ان يجمع له الثمن والتمن فيما يجمع بينهما وليس بجيد لان الخيار لا يمنع انتقال الملك
على ان هذا القول يستلزم المحال وهو ثبوت ملك لغير مالك اذ عرف هذا فلا شافعية طرق في موضع الاقوال احد هان ان اختلف فيها اذ كان الخيار لهما اما بالشرط
او في خيار المجلس اما اذا كان لاحدهما فهو المالك للبيع لنفوذ تصرفه والثاني انه لا خلاف في المسئلة ولكن ان كان الخيار للبائع فالمالك له وان كان للمشتري فهو له
وان كان لهما فهو موقوف وينزل الاقوال على هذه الاحوال والثالث شرط الاقوال في الاجوال وهو اظهر عند عامة شافعية واذا جرت الاقوال فلا اذ ابرئ منها قال ابو
حامد الاظهر ان الملك للمشتري وبه قال الجويني وقال بعضهم الاظهر الوقت لا يشترع عندهم ان كان الخيار للبائع فالأظهر بقاء الملك له وان كان للمشتري فالأظهر
انتقاله اليه وان كان لهما فالأظهر الوقت مسئلة كسب العبد والجارية البيعة في خيار المشتري لا انتقال الملك اليه عندنا وقال الشافعي ان قلت
للمشتري وان لم يوف فالتام له وان قلنا الملك للبائع فوجها قال الجمهور انك للبائع لانه المالك حال حصوله وقال بعضهم ان المشتري كان سبب ملكه موجودا ولا
وقد استقر على ان يملكه في بيعه وان فسخ البيع فهو للبائع ان قلنا الملك للبائع او موقوف ان قلنا للمشتري فوجها اصحها انه له وعن اصحابنا ان البيع نظر الى الملك
وقال بعضهم الوجه ما بيننا على ان الفسخ يقع للعقد من حينه او من اصل ما قلنا بالاول فهو للمشتري وان قلنا بالثاني للبائع والملك والبيع والشرط ومهر الجارية
التيه كالكسب مسئلة فاذا جعلت الجارية والدابة عند المشتري في زمان الخيار لاستداء المجلس والشرط عندنا فهو كالكسب وهو عندنا للمشتري وعندنا
على ما تقدم من الاقوال اما لو كانت الجارية والدابة حاملي بيع عند البيع والتمن في زمان الخيار فحكم الفاء للتصل كمن الدابة وقال الشافعي يبي على ان الحمل هل يخذ
وتطامن الثمن وفيه قولان احدهما لا لان الحمل كالجوز منها فاشبهه سائر الاعضاء فلهذا هو كالكسب بلا فرق واصحهما انهم كالتوبع بعد الانقضاء مع الام فالحمل
الام على هذا لعينان بيعا معا فان فسخ البيع فلهما معا للبائع والا فله للمشتري مسئلة اذا كان البيع وقفا فاعتقه البائع في زمان الخيار الشرط لهما او للبائع فاشبه
نفوذ عتقه وبه قال الشافعي اما اذا كان الملك له فظا وما على غير هذا القول فلا يسبيل من فسخ والاعتناق يتضمن الفسخ فينتقل الملك اليه فينتقل ويحمل ان ينقل
لا يصح لعدم انقضاء العتق الملك لكن يبطل البيع لان العتق وان كان باطلا على هذا الاحتمال الا انه ابلغ في الفسخ وان اعتقه المشتري فان كان الخيار لخاصة فقد
العتق مطلقا لانه اما مصادرة الملك واجازة والتزام بالبيع ليس فيه ابطال حق البائع او خياره له وان اعتقه البائع والخيار للمشتري لم يصح لانه لو رخص ملكا وعند
لا ينفذ ان قال ان الملك للمشتري ثم البيع وفسخ وبقي فيها الوجه الناظر الى المال وان قال بالوقوف لم ينفذ ان ثم البيع لا ينفذ وان قال ان للبائع فان اتفق الفسخ
نفذ والا فلهذا عتق ملكه الذي يتعلق برضى لازم فضلا كاعتناق الراهن وان كان الخيار للبائع ولهما فاعتقه المشتري فالأقوى لنفوذ لانه صادف ملكا ثم اما ان يحل
العتق كالثالث ويجعله موقفا كعتق الراهن وقال الشافعي ان قلنا ان الملك للبائع لم ينفذ ان فسخ البيع ان ثم فكذلك في اصح الوجهين والثاني ينفذ اعتبارا بالمال
ان قلنا بالوقوف فالعتق موقوف بضمان ثم العقد بان نفوذه والا فلا وان قلنا الملك للمشتري ففي نفوذ العتق وجهان الصحيحان موقوف النص لانه لا ينفذ ضامنا لمالك
من الابطال وعن ابن شريح ان ينفذ لصادف الملك كما قلنا ثم اختلفوا في بعضهم قال ينفذ طسواء كان مؤسرا او معسرا وبعضهم فرق ان كان مؤسرا ينفذ عتقه وان
كان معسرا فلا كراهن فان قلنا لا ينفذ فاختار البائع الاجازة ففي الحكم بنفوذ الان وجهان قلنا ينفذ في وقت الاجازة او الاعتناق وجهان اظهرهما الاول
ان قلنا بقول ابن شريح ففي بطلان الخيار وجهان احدهما البطلان وليس له الا الثمن واظهرهما انه لا يبطل ولكن لا يرد العتق بل يخذ القيمة لو فسخ كافي نظيره الرد
فانه لو اشترى عبد اشترى عبد اشترى العبد وجد البائع بالشوب عسبا فانه يرد به ويرجع بقيمة العبد خاصة كذا هنا ولو اشترى من يفتق عليه كايه لبيعت عتق
عليه في الحال عند ثبوت الملك للفرق قال الشافعي ان كعتناق المشتري في الخيار وقد تقدم مسئلة اذا كان الخيار لهما او للبائع ففي باعته وفي البائع
اشكال ينشأ من انتقال الملك عنه فيكون لو طي قد صادف ملك الغير فيكون محميا من ان يبيع في التملك على البيع من الفسخ وللشافعية طرق احدها ان جعلنا
الملك من حلاله والافوجان الحلال لانه يتضمن الفسخ على ما بان في ذلك عود الملك اليه معه وقبله والثاني بان لم يجعل الملك له فهو حرام وان جعلناه فوجها
التحريم لضعف الملة الثالث القطع بالحمل على الاطلاق والظن من هذا كله عندهم ان جعلنا الملك له والتحريم ان لم يجعله له ولا مهر عليه عندهم بحال واما ان
وطى المشتري فهو حرام عندهم اما ان لم يثبت الملك له فظا واما ان ثبتا فهو ضعيف كملك الكاتبة لاحد عليه على الاقوال لوجود الملك لوشهره وهل يلزم المهران ثم
البيع بينهما فلا وان قلنا ان الملك للمشتري او موقوف ان قلنا ان للبائع وجب المهر له وعن ابن شريح ان لا يجب نظر الى الحال ان فسخ البيع وجب المهر للبائع ان
قلنا الملك له او موقوف ان قلنا ان للمشتري فلا مهر عليه اصح الوجهين ولو اولد هاما فالولد حر ونسب على الاقوال وهل يثبت الاستيلاء ان قلنا الملك للبائع
فلا ثم ان ثم املكها بعد ذلك ففي بوجع قولان كالقولين فيما اذا وطى جارية الغير للثمن ثم ملكها وعلى الوجه الناظر الى المال اذا تم البيع نفذ الاستيلاء
بلا خلاف وعلى القول لو فسخ ان ثم البيع ظهر ثبوت الاستيلاء والا فلا ولو ملكها يوما عاد القولان وعلى قولنا ان الملك للمشتري ففي ثبوت الاستيلاء
والا فلا ولو ملكها يوما عاد القولان وعلى قولنا ان الملك للمشتري ففي ثبوت الاستيلاء الخلاف المذكور في العتق فان لم يثبت في الحال ثم البيع بان ثبوت ربه والخلاف
في الاستيلاء على الخلاف في العتق ولعلنا في كفتيرة قال بعضهم الاستيلاء لا يثبت في البشور وعكس اخرين وفيه بالتساوي لتعارض هذه القول في وجوب قيمة

وليت

علی کل قولہ

في حكاية الحيات

۱۰۰

الولد على المشتري كالقول في المهر ثم ان جعلنا الملك للبائع وفرضنا تمام البيع فالوجه الناظر الى المال مأخذ آخر وهو القول بان الحمل لا يعرف اما اذا كان الحمل
للمشتري وحده فحكم حل الوطى كما في حل الوطى للبائع اذا كان الخيار له او لهما اما البائع فيجزم عليه الوطى هنا ولو وطى فالقول في وجوب المهر وثبوت الاستبراء ووجوب
القيمة كما قلنا في طرف المشتري اذا كان الخيار لهما او للبائع اذا تقرر هذا ظهر ان المشتري ليس له الوطى في مدة الخيار فان وطى بطلت أحكام ستة ثلثتها لا
تختلف باختلاف الافاق بل وثلاثة تختلف باختلاف الافاق بل فاما ما لا يختلف فنسقط الحد ونسب الولد حرة لان الوطى صادف ملكا او شبهه فلا بد من الحد ثبت
والحرية واما التي تختلف فالمهر وقيمة الولد وكونهما ام ولد فان اجاز البائع البيع وقلنا الملك بثبت بالعقد ويكون مراعى فقد صادف الوطى الملك فلا مهر ولا قيمة
ولد ونسبه ام ولد وان قلنا يندقل بالبائع وانقطع الخيار فقد وطى في ملك البائع فيجب المهر في قيمة الولد وجهان بناء على القولين ان الحمل هل احكم ان قلنا به وجوب
العلوق كان في ملك البائع وان قلنا لاحكم لم يجب بل بوضع في ملك المشتري في الاستبراء وجهان وان فسخ البائع العقد فان قلنا ان الملك لا يندقل بالعقد او قلنا
مراعى فقد صادف الوطى ملك البائع فيجب المهر وقيمة الولد ولا نصير ام ولدا لان يندقل الى المشتري بسبب فسخ القولان فان قلنا ان الملك يندقل الى المشتري بالعقد
فالاخ لا يلزم لا يجب المهر وقال بعضهم يجب لانها وان كانت ملكه الا ان حق البائع متعلق بها ليس صحيح لان وطيه صادف ملكه ولو كان يعلق حقه بوجوب المهر لوجب ان
اجاز البائع لان حقه كان متعلقا بها حال الوطى فيجب قيمة الولد لانها وضعت في ملك البائع واما الاستبراء فقال الشافعي لا يثبت في الحال وعلى قول ابي العباس
ام ولد وبكم بينهما وجهان احدهما بالثمن والثاني بقيمة ما استعملت قد عرفت فيما سبق ان خيار المشتري يسقط بوطيه بل بكل تصرف حصل منه من بيع وعينه
وللشافعي سقوط خياره بوطيه وجهان احدهما لا يسقط لان وطيه لا يكون اختيارا لان الوطى لا يمنع الرد بالعيب فكذلك لا يبطل خيار الشرط كما في الاستحسان والثاني يبطل
الوطى لو وجد من البائع كان دلالته على اختياره البيع فاذا وجد قبل العلم بالاختيار لم يكن رضا بالبائع ولو كان بعد العلم بسقط خياره اجماعا يكون له الارش عند
قالت الشافعية اذا قلنا الوطى يسقط خياره فكذلك اذا باعها او رهنها واقتضاها او وهبها فان ذلك صحيح ويسقط خياره وان قلنا ان الوطى لا يسقط خياره
لم يسقط بهذه العقود ايضا مسئلتان اذا وطى المشتري في مدة خيار البائع ولم يعلم به البائع لم يسقط خياره وبه قال الشافعي وان صادف ام ولدا احتمل سقوط
وعدمه ففي اخذه الام وجهان احدهما له ذلك عملا بقتضي اصل الحق الذي كان ثابتا واستنضا والثاني ليس له ذلك انتهى عن بيع امها الاولاد يندقل
الى القيمة ان اختار الفسخ وان كان الوطى بعلمه فلم يمتعه ولم ينكره فالاقرب عدم سقوط حق البائع فان السكوت لا يدل على الرضا كما لو وطى رجل امه غيره وهو ساكت له
يسقط مهرها عنه ولم يجعل سكوت مولاهما رضا به وهو واحد وجهان الشافعية والثاني يسقط خياره لان اقاربه على ذلك يدل على رضاه بافناء البيع وليس بشئ وكذلك
سكت عن وطى امه لا يسقط به المهر ولو وطى باذن حصلت الاجازة ولا مهر على المشتري ولا قيمة ولد وبثبت الاستبراء باختلاف مسئلتان ولو وطى البائع
مدة خياره فانه يكون فخا للبيع لانه لا يجوز ان يكون محجرا للبيع وبطأها بل ذلك دالة على اختيارها والرضا وينسخ العقد وبه قال الشافعي وقال الزهري يدل على انه
اذا طلق احدى امرأته ثم وطى احدى ما يكون ذلك رضا بطلاق الاخرى اجاب بعض الشافعية بان الطلاق ان كان معينا ثم اشكل لو كان الوطى تعينا وان كان ميبها
ففي كون الوطى معينا للطلاق في الاخرى وجهان للشافعية احدهما يكون تعينا للطلاق فيكون هذه المسئلة كسئلة البيع الثاني لا يكون تعينا للطلاق
الفرق بين هذا وبين وطى البائع ان النكاح والطلاق لا ينعان بالفعل مع القدرة على القول فكذلك الخيار بخلاف الملك فانه يحصل بالفعل كالسبي والاصطيان فكذلك
استصلاحه جان يحصل بالفعل ولهذا منع من الرجعة بالفعل واما اذا باع جارية وافلس المشتري بالثمن ثبت للبائع الرجوع فوطيها فهل يكون ذلك فخا للبيع
للشافعية وجهان احدهما يكون فخا كما يكون فخا في مدة الخيار والثاني لا يكون فخا لان ملك المشتري مستقر فلا يبرهن له الدال على الفسخ بخلاف ملك
المشتري فمدة الخيار اكد الوجها واشترى ثوبا بجارية ثم وجد الثوب عيبا فوطى الجارية ففي كونه فخا وجهان مسئلتان لو تلفت البعوضة بامرأة سماوية في زمن
فان كان قبل القبض انفسخ البيع قطعا وان كان بعده لم يبطل خيار المشتري ولا البائع ويحب القيمة على ما تقدم وقال الشافعي ان تلف بعد القبض وقلنا الملك
للبيع انفسخ البيع لانا لا نحكم بالانفساخ عند بقاء بده فعند بقاء ملكه او في فسخ الثمن ونعزم للبائع القيمة وان قلنا الملك للمشتري وموقوف فوطيها او
قولان احدهما انه ينفسخ بغير حصول الهلاك قبل استقرار العقد واصحهما انه لا ينفسخ لدخوله ضمن المشتري القبض ولا اثر لولا بده الفسخ كما في خيار العيب فان قلنا
بالفسخ فعلى المشتري القيمة قال الجوزي وهما يقطع باعتبار قيمة يوم التلف لان الملك قبل ذلك للمشتري واما عند انتقاله اليه قبل التلف فان قلنا بعد الفسخ
ينقطع الخيار وجهان احدهما انه لا ينقطع خيار الرد بالعيب بتلف البيع بخالف الرد بالعيب ان الضرر هنا لا يندفع بالارش فان قلنا بالاول استقرار العقد ولو
التمس وان قلنا بالثاني فان تم العقد كرم الثمن والا وجبت القيمة على المشتري واسترد الثمن فان تنازعنا في تعيين القيمة قدم قول المشتري وبعض الشافعية
اخرى هي القطع بعدم الانفساخ وان قلنا ان الملك للبائع وذكرنا تفرعا عليه انه لو لم ينفسخ حتى انقضى زمان الخيار فعلى البائع رد الثمن وعلى المشتري القيمة لان البيع
تلف على ملك البائع فلا يسعي الثمن على ملكه قال الجوزي هذا مختلط فامسئلتان لو قبض المشتري البيعة من الخيار وتلفه من قبل انفساخ البيع لا يبطل
الخيار الاصالتهما وقال الشافعي ان قلنا الملك للبائع انفسخ كافي صورة التلف لان نقل الملك بعد الهلاك لا يمكن وان قلنا انه للمشتري وموقوف نظر ان تلفه
ينبغي على ما لو تلفت ان قلنا ينفسخ العقد ثم هذا كالتلف الاجنبي المبيع قبل القبض وسواء وان قلنا لا ينفسخ وهو الاصح فكذلك انما فعل الاجنبي القيمة والخيار الجاهل فان تم
البيع في المشتري والا فللبائع وكوالتمة المشتري استقرار الثمن عليه فان تلف في يد البائع وجعلنا انذاره بفسادها وكوالتمة في يده وان تلفت البعوضة في المشتري قال
بعضهم ينبغي على ان انذاره كالتلف الاجنبي وكالتلف بامرأة سماوية وسواء مسئلتان لو تلفت بعض البيعة من الخيار بعد القبض كالمشتري عتبت فان احدهما
بده سقط الخيار وكان له الارش في عيبها مما ليس له رد الباقي لان التفتت عيبا قال الشافعية لو مات احدهما ففي الانفساخ فاما تلف الاول فان قلنا باح
جاء في الانفساخ في الباقي قوله يفرق الصفقة وان لم ينفسخ بغير خياره في الباقي وان قلنا يجوز رد احد العتبت اذا اشترى اهما بشرط الخيار والا ففي بقاء الخيار
في الباقي الوجهان واذا بقى الخيار منه وفسخ دعه مع قيمة الثالث لو اشترى عتبتا ووجد بها عيبا لم يكن له رد احداهما خاصة بل يردهما او باخذ ارشهما وكذا لو
كان احدهما عيبا فان مات احدهما في يده لم يكن له رد الثاني لان التفتت عيبا للشافعية قوله ان بناء على يفرق الصفقة فان قلنا لا يفرق وجع باذن
وان قلنا يفرق فانه يرد به حصته من الثمن وقال بعض الشافعية لو فسخ العقد بينهما ثم برد الباقي وقيمة الثالث يسترجع الثمن ولا بأس بهذا القول عند الاصل

فاحكام الخيارات

فمن حديث اصراة فان النبي امر برد الشاة وقيمة الدين النالف مسئلة لو اختلفت قيمة التالف من العبد فقال البايع بتمنة عشرة وقيمة الموجود خمسة
لبعض التالف ثلثا الثمن وعكس القول المشتري الباقي يمكن تقويمه واما التالف فقد اختلف قول الشافعي فيه فقال قارة القول قول البايع مع بمنزلة البايع
جميع الثمن فلا يربط بملكه عن مقدار يعرف به وقال ابي حنيفة لا يربط بملكه لان قيمة التالف اذا زادت زاد قدامه ما يقدر به فهو بمنزلة المستعير بالثمن
وقال بعض الشافعية الاول اصح لانه بمنزلة المشتري الشفع وان كان التالف لا يربط بملك المشتري عن الشفع الذي ملكه كذا
يزيل ملك البايع عن الحق مسئلة لو اشترى عبد من رجل بالثمن صفقة فوجد واحدا عيبا لم يكن له رد العيب بل امان بردهما معا او باخذ الارش
وللشافعي قولان مبنيان على تقرب الصفقة فان قلنا لا يفرق بينهما يرد الجميع والركن وان قلنا يفرق فله رد الكل وله رد العيب خاصة وقال ابو حنيفة
الصيغة ورد العيب ان كان ذلك بعد القبض فاما قبل القبض فليس له لان قبل القبض عنده يكون تبعض الصفقة في الاتمام وبعد القبض تبعض الصفقة
الا ان يكون ما ينقص لا ينعكس ولا يضر في افراد احدهما عن الآخر ووجد سبيل في رد واحد ما بعد القبض فجازا فزاده بالرد كالو شرط الخيار في احد ما قال الشافعي
مالا يجوز تبعض الصفقة فيه قبل القبض لم يجز بعده كزوج خف ومصرعي باب كذا قال ابو حنيفة اذا كان المبيع طعاما فاكل بعضه لم يرد الباقي لان مجرى مجرى
العقد الواحد لان العيب ببعضه عيب بجميعه فلم يكن له كما لو كان قبل القبض او كان طعاما وشرط له الخيار يستوي فيه قبل القبض وبعده ولا نه هناك وضوح
ولو رضى هنا بقبول بعضه جاز ومن الشافعية من يقول ان خيار الشرط ايضاً مبني على تقرب الصفقة فعلى القول بالرد فانه يقوم الصحيح ويقوم العيب ويقسم الثمن
على قدر قيمتهما فانما يخص العيب بسقط عنه ثابت هذا فلو اراد المشتري رد العيب خاصة ورضي البايع جاز لان الحق لا بعدد ما هو اوضح وجهي الشافعية
ولو عرفت بالعيب يبيع الصحيح لم يكن له رد الباقي عندنا وهو اوضح قول الشافعي يرجع بالارش لو كان البيع جملة يظهر فيها عيب بعد ان باع بعضه فلا
رد عندنا وله الارش الباقي والخارج للشافعي الباقي وجهان اصحهما انه يرجع لتعدد الرد ولا ينظر عود الرد بل رد الكل كما لا ينظر زوال الحادث الواجب
جاريان في العبد اذا باع احدهما عرف العيب لم يجز رد الباقي هل يرجع بالارش واما التالف بالبيع فحكمه حكم الكل اذا باعه مسئلة لو اشترى عبدا
مات المشتري وخلف وارثن فوجد ابر عيبا لم يكن لاحد عار حصة خاصة للشقيق وهو عيب حدث في يد المشتري لان الصفقة وقعت متحدة فلا يجوز ان يرد
اخذ بل له الارش خاصة ولو اتفقا على الرجاء قطعا وهو اوضح قول الشافعية وبه وجه آخر لم ينفرد لانه رد جميع ما ملك وليس يجد لما يدين من اتحاد الصفقة
ولهذا لو سلم احد الابنين نصف الثمن لم يلزم البايع تسليم النصف لانه مسئلة لو اشترى رجلان عبدا من رجل صفقة واحدة ثم وجد ابر عيبا لم
ان يتصرفا فالتدني ذهب لانه ليس لهما الاثر في الرد والارش بل امان بردهما معا ويسترجع الثمن او باخذ الارش معا وليس كاحدهما الرد وللآخر الارش
وبه قال ابو حنيفة ومالك في رواية والشافعي في احد القولين لان العبد خرج من ملك البايع دفعة كاملة والا كان يعود اليه بعضه وبعض الشيء لا يشتري بما
يخصه من الثمن لو بيع كله فلو رده ابر مشتركا فقد رده ناقصا لان الشركة يجب فلم يكن له ذلك كما لو حدثت عنده عيب قال الشافعي الثاني لانه رد حصة
باخذ الآخر الارش وهو اوضح قولهم وبه قال ابو يوسف ومحمد والرواية الثانية عن مالك لان النصف جميع ما ملكه بالعقد فجاز رده بالعيب كجميع العبد
لو اشتراه واحدا وليس فيه عيب فله قواه الشيخ ايضا اذا باع اخرج العبد اليه مضمنا فالشركة حصلت باختياره فلم يمنع من الرد بخلاف العيب مسئلة
لو انعكس الفرض واشترى رجل عبدا من رجلين فخرج مع عيبا فله ان يفرده نصيب احدهما بالرد قطعا لان تعدد البايع يوجب تعدد العقد ايضاً فانه لا يقتصر
على الرد وعليه ما خرج عن ملكه مسئلة لو جوز نال كل من الشريين من الواحد عيب الاقرار فانه واحد وطلب الرد وطلب الآخر الارش بطلت الشركة
بمخلص للسك ما امسك وللاراد ما اسرد وهو اوضح وجهي الشافعية والثاني ان الشركة باقية فيما امسك امسك استرده الراد وان منعنا الافراد فلا فرق بين
ما ينقص بالتبعض وما لا ينقص كالحبوان فانه ليس لاحدهما ان يفرده بالرد والآخر الارش وللشافعية قولان مبنيان على ان المانع ضرر والتبعض وانحاز
الصفقة ولو اراد النوع من الرد الارش كان له ذلك سواء حصل الياس من امكان رد نصيب الآخر بصفقة مثلاً وهو معسر ولا وقالت الشافعية ان حصل
الياس من امكان رد نصيب الآخر فله اخذ الارش وان لم يحصل نظران رضى صاحبه بالعيب فبني على انه لو اشترى نصيبا لصاحبه وضمه الى نصيبه واراد ان يرد
الكل يرجع بنصف الثمن هل يجز على قبوله وجهان ان قلنا لا اخذ الارش وان قلنا نعم فذلك في اصح الوجهين لانه توقع بعبد وان كان صاحبه غائبا لا يفرق
الحال ففي الارش وجهان من جهة الجبلولة النادرة ولو تقرر في العبد لم يكن لها الارش فذلك لو تصرف احدهما خاصة كان لهما الارش اما المتصرف فبصرف
اسقط حقه من الارش اما الآخر فلا يربط رده بطلان رد الآخر ولو اشترى رجلان عبدا من رجلين كان كل واحد منهما مشتركا بربع العبد من كل واحد من
البايعين فلكل واحد ربع الى احدهما ان جوزنا الاقرار ولو اشترى ثلثة من ثلثة كان كل واحد منهم مشتركا بثلث العبد من كل واحد من البايعين ولو اشترى رجلان
عبدا من رجلين فقد اشترى كل واحد من كل واحد ربع كل واحد فلكل واحد ربع ما اشترى من كل واحد عليه لورد الحكم العبد من رده فقيمة قوله لا يفرق
الصفقة ولو اشترى بعض عبدا صفقة وياقبة في اخرى اما من البايع الاول ومن غيره فله رد احدهما تبعض الصفقة ولو علم بالعيب العقد
الاول ولم يمكنه الرد فاشترى الباقي فليس له رد الباقي وله رد الاول عند الامكان مسئلة اذا اذن البايع للمشتري في التصرف في ملكه الخيار فصرف
سقط خيارهما معا وبه قال الشافعي انه قد وجد من كل منهما مالا لا لزوم وسقوط الخيار ثم التصرف ان كان عتقا فغذ وبطل خيارهما وان كان بيعا او هبة
او وقفا فذلك عندنا وللشافعي وجهان هذا احدهما لانه منع من التصرف بحق البايع فاذا اذن فيه زال المانع فصح التصرف والثاني لا يصح تصرفه لانه
ابتدأ به قبل ان يتم ملكه وعلى الوجهين جميعا يلزم البيع بسقط الخيار مسئلة انما عار عندنا مورد لان من الحقوق كالشفعة والقصاص فجميع
انواعه وبه قال الشافعي الا في خيار المجلس فانه قال في البيوع اذا مات احد المتبايعين فجلس العقد فاختار الوارثة وقال في المكاتب اذا بلغ فلم يفرق احق ما للمكاتب
فقد وجب لبيع وظاهره ان الخيار يبطل بموته واختلفت الشافعية ذلك على ثلثة طرق منهم من قال ان الخيار لا يبطل بموت المكاتب ايضاً وقوله فقد وجب البيع
اراد ان البيع لم يبطل بموته وانما هو يان وان كانت الكتابة قد انقضت بموته ومنهم من قال ان موت المكاتب بسقط الخيار وموت غيره من الاراد لا يبطل على
التصديق الغرض ان السيد ليس بوارث للمكاتب وانما يعود المكاتب رقيقا وفتحه السيد لحق الملك فلا يوجب منابذة الخيار بخلاف الحر ومنهم من قال انها ائمة
الصفقة

في أحكام الخيارات

كتاب البيع

ننقل جواب كل واحدة من السئلين الاخرى احد القولين بطل خيار المجلس بالموت لان ما بطل بالتصريح بطل الموت لان الموت يحصل معه التفرق ازيد ما يحصل
 البتة والى الثاني بطل لان خياره ثابت في العقد فلم يطل بالموت كخيار الثالث بخالف الموت التفرق لان موت يكون بغير اختياره ولان بدنه موجود فهو بمنزلة
 المتع عليه والخون قالوا فان قلنا بطل بالموت لزم العقد وان قلنا لا بطل انقل الى وارثه ثم نظر ان كان حاضرا مع التعاقد بن اعتبر التفرق وقام مقام الميت
 ذلك وان لم يكن حاضرا في مجلس العقد فانه اذا بلغه اعتبره مزارقة الجائر الذي هو فيه فان فارق قبل ان يفسخ لزم العقد وبطل خياره وقال بعض الشافعية للميت
 اذا نظر الى السلعة بعرف المحظ في الاجازة والفسخ مسئلتان خيار الشرط وموروث لا يبطل بالموت عند علمائنا وبه قال الشافعي ومالك لان حق الميت في نقل
 الى الوارث كغيره من الحقوق ولانه خيار ثابت ففسخ معاوضة لا يبطل بالجنون فلا يبطل بالموت كخيار الرد بالعيب قال الثوري وابو حنيفة واحمد يبطل لانها
 مدة مضمرة في البيع فوجب ان يبطل بالموت كالاجل والعرض فان محل الاجل وهو المدة قد بطل لان الوارث لا يحكم له تاخير ما يجب على الميت لانه يكون من
 به ومنعون من التصرف في التركة لان صاحب الحق لم يرص بدنه الوارث فلم يدا حل بخلاف مدة الخيار لانها ضربت للثوري وحط بخيار الوارث بفسخ بدله قال
 البه من الموروث قل نذهب الوارثان كان حاضرا ثبت له ما بقي من المدة وان كان غائبا فان بطله بخبر في مدة الخيار ثبت له الخيار من حين ما علم الى انقضاء المدة
 بطله وان علم بعد انقضاءها احتمل ان يكون له الخيار على الفور كخيار الرد بالعيب من مدة تفرق سقط وسقوط الخيار هو الذي عول عليه الشيخ وهو جيد لا نزلوكا
 الموروث حيا سقط خياره بانقضاء مده فكذا الوارث الذي ثبت له ما ثبت لورثته على حدة ما ثبت له وللشافعي وجهان احدهما ان يكون له ما بقي من المدة
 من حين موت مورثه والثاني انه على الفور مسئلتان يجوز نقد الثمن في مدة الخيار من غير كراهية وبه قال الشافعي وابو حنيفة لان القبض حكم من كان
 العقد بخلاف مدة الخيار كالاجازة وقال مالك بكونه لا يرضى في معنى بيع وسلفه نزل اذا نقد الثمن ثم تعاخصا كانه اقرضه اياه فيكون قد اشتمل على بيع
 قرض اجتماعيه وهو غلط لان القرض لم يثبت ولا بل صار في ذمته بعد الفسخ ولا منافاة بين البيع والقرض والسلف قل نذهب اذا دفع الثمن في مدة الخيار
 جاز للمدفع اليه التصرف فيه لانه قد ملكه بالعقد واستقر ملكه عليه بتعيين الدافع او بتعيينه في العقد ومنع الشافعي من جواز التصرف فيه بعد قبضه
 بشئ مسئلتان اذا تلف البيع زمن الخيار فان كان قبل قبض المشتري لم يبطل العقد لانه لو تلف والبيع لازم انفسخ فكذا حال جواره وان تلف بعد القبض لم يبطل
 الخيار وكان من ضمن المشتري صالحة بثمن الخيار واستصحبنا الحال واختلفت الشافعية هنا لاختلاف قول الشافعي قال ابو الطيب ان الشافعي قال في بعض كتابه
 ان البيع يفسخ ويوجب على المشتري القيمة وقال في كتاب الصداق يلزم الثمن قال ويحتمل ان يكون المراد بالثمن القيمة ويحتمل ان يكون المراد به اذا كان الخيار للمشتري
 وحده وقلنا ان البيع ينتقل اليه بنفس العقد وحكي ابو حامد عن الشافعي ان الخيار لا يسقط فان فسخ العقد واحدهما وجبت القيمة وان مضى او سكتا انفسخت
 المدة بنى الامر على الاقوال التي لم فان قلنا ينتقل بالعقد او يكون مراعى استقر عليه الثمن وان قلنا لا ينتقل بالعقد او قلنا مراعى استقرار الثمن عليه وان قلنا لا ينتقل
 الا بانقضاء الخيار وجبت القيمة لانه تلف وهو ملك البايع وقال ابو حامد بضمين بالثمن لانه يثبت بالعقد فلا يسقط مع بقاء العقد فان القبض اذا دفع
 استقرار البيع واذا استقر لم يفسخ به الاك البيع قالت الشافعية والطريقة الاولى اصح لانه اذا قلنا ان البيع ملك البايع فتلف لا يجوز ان ينتقل الى المشتري
 بعد ثمنه وما ذكره من ان العقد ثابت فثبت به السمي غير مسلم لان العقد يفسخ كما تعدد امضا احكامه يتلفه واما اذا قلنا ان البيع في ملك المالك فلا يمكن
 ان يثبت استقرار العقد بتلفه لان ذلك ابطال الخيار البايع ففسخ المشتري اقله وابطل خياره ولا يمكن بقاءه على حكم الخيار لانه اذا لم يتم حكم العقد بتلفه
 فلا يمكن اتمامه فيه بعد ثمنه كالا يمكن العقد عليه بعد ذلك واما ما ذكره من ان العقد يستقر به فليس يصح لان القبض لا يستقر به العقد مع بقاء الخيار ولهذا
 لا يدخل الخيار في التصرف لوجوب تقاضيه عند ابي حنيفة لانه ان كان الخيار للمشتري وحده ثم العقد ان كان للبايع انفسخ فروع اذ عرفت ان البيع انما
 قبل قبضه فهو من مال بايعه فبيع المشتري الثمن لا غير وان تلف بعد قبضه وانقضاء الخيار فهو من مال المشتري وان كان في مدة الخيار من غير قبضه ففسخ
 ان كان الخيار للبايع او لهما او لاجنبي وان كان للمشتري خاصة فن البايع ب اذ قبض البيع زمن الخيار ثم اودعه عند البايع فتلف فيه فهو كالتلف في المشتري
 وبه قال الشافعي حتى اذا دفع على ان للملك للبايع يفسخ البيع ويبرئ المشتري الثمن ويغرمه القيمة ثم ابد الجوني في وجوب القيمة لعدم الحصول للتلف بعد
 الى بدل المالك ج لا يجب على البايع تسليم البيع ولا على المشتري تسليم الثمن في زمن الخيار ولو تبرع احدهما بالتسليم لم يبطل خياره ولا يجبر الاخر على تسليمه فاعنده
 وله استرداد المدفع قضيه الخيار وقال بعض الشافعية ليس له استرداده ولم اخذنا معناه صاحبه دون رضاه كما لو كان التسليم بعد لزوم البيع في اذ اشترى زوجة
 بشرط الخيار بطل النكاح لان انتقال الملك اليه عندنا بالعقد وقال الشافعي لا ينتقل فلو خاطبها بالطلاق في زمن الخيار فان تم العقد بينهما قلنا ان الملك للمشتري
 او موقوف لم يصح الطلاق وان قلنا انه للبايع وقع وانفسخ وقلنا انه للبايع او موقوف وقع وان قلنا للمشتري فوجها فليس له الوطى في زمن الخيار لانه لا بد
 ابطال الملك وباتوجه هذا قول الشافعي وفيه لاصحابه وجه اخر مسئلتان الفسخ قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل وكذا الاجازة فان قال البايع ففسخ البيع
 او استرجعت البيع او استرددت الثمن كان فسخا جماعا وقال بعض الشافعية لو قال البايع في زمن الخيار لا ابيع حتى يربذ الثمن قال المشتري لا افعل كان اختيار الفسخ
 وكذا قول المشتري لا اشترى حتى ينقص من الثمن وقول البايع لا افعل وكذا طلب البايع حلول الثمن المؤجل وطلب المشتري تأجيل الثمن الحال على اشكال لان يقول
 لا ابيع حتى تجبل او تجبل فلما بالفعل نكح الوطى البايع في مدة خياره فانه يكون فسخا عندنا على ما تقدم وللشافعي قولان هذا احدهما والثاني انه لا يكون فسخا
 بخلاف الرجعة عندنا فانها لا تحصل بالوطى ونحن نقول انها تحصل به لانه بلغ في التمسك من اللفظ وفرق بان الرجعة لتدارك النكاح وابتداء النكاح لا يحصل بالفعل
 فكذلك تدارك الفسخ من التدارك ملك اليه من ابتداءه يحصل تارة بالقول وتارة بالفعل وهو السبي فكذلك تدارك جازان يحصل بالفعل والصغرى ممنوعة وقال
 بعضهم ايضا انه ليس يفسخ بغير تجمعا على الخلاف في ان الوطى يكون نقيضا للمأوكة والمنكحة عندنا سام العتق والطلاق والاقوى عندنا انه يفسخ قال بعضهم انه
 يكون فسخا اذ توى به الفسخ ولو قبل شهوة او باشر بهادون الفرج او لم يشهوه فالوجه عندنا انه يكون فسخا لان الاسلام يصون صاحبه عن الفسخ الموهب للملك
 كان مقدما على العصية وللشافعية وجهان اما الاستحسان وركوب الذابية فيها للشافعية وجهان ولو لفتق البايع في زمن خياره كان فسخا وبه قال الشافعي وقد
 سبق اما لو باع فكذا عندنا وهو اوضح قول الشافعية لانه لا يفسخ على ظهور الندم وفي الثاني لا يكون فسخا لاصالة بقاء الملك فستصحب ان ابو حامد الفسخ صريحا بخلاف

فاحكام الخبائر

کا اخراج

في فروع العيب

كتاب العيب

نقصا اذا عرفت هذا فالصابط في الكبير والصغير العادة ولا قد له خلافا لبعض الشافعية حيث قد رده سبع سنين ولو كانا يبولان في البقعة فان كان ذلك لصحة
 المثارة او لسلس او مرض فانه عيب اجماعا وان كان عن سلامة وانما يفعلان ذلك تقبلا فليس بعيب بل يؤدى بان على غلوه واما الغايظ فان كانا يفعلان في التور
 كان عيبا الا ان يكونا صغيرين بقضى العادة بصدوره عنهما فانه ليس بعيب **مسألة** المخرج عيب العبد والامة الصغيرين والكبيرين وبه قال الشافعي وهو
 عند المالكية وتنقص به القيمة وقال ابو حنيفة ان ذلك عيب لانه دون العبد لانها تنقص عليه فزاشترى بخلاف العبد وليس بصحيح فان العبد قد يحتاج الى ان
 يبار به بحدوث وبكاليه فهو ذنب ولو كان المخرج في فوج المرأة كان له الرد للمنادي به وبه قال الشافعي والمخرج الذي بعد عيبا هو الذي يكون من تغير المعدة دون ما
 يكون لغيره الا اذا كان ذلك بزل وتنظيف الفم واما الشافعيان كان استحكاما يخالف العادة فهو عيب العبد والامة ايضا لانهم ينفقون به القيمة المأبنة واما
 الذي يكون لعارض من عرق او حر كعنفية واجتماع وسخ فانه ليس بعيب به قال الشافعي **مسألة** من اشترى عبدا فوجده مخشا او ممكنا من نفسه ثبت له
 الجنا ولا ينقص المأبنة وبثبت العار به على الكره ولو وجد خشي مشكلا او غير مشكلا كان له الرد لان فيه زيادة على المجرى الطبيعي وكان كالاصبع الزائدة وبه قال
 اكثر الشافعية وقال بعضهم ان كان يبول من فوج الرجال لم يرد وليس بصحيح ولو وجد غير مخشون فان كان صغيرا فلا خيار له لقضاء العادة وان كان كبيرا فلا خيار
 لانه مخاف عليه من ذلك وبه قال الشافعي وقال بعض اصحابه لا رد واما المجازية فلو كانت غير مخشون لم يكن فيها خيار وصغيرة كانت وكبيرة لانه سلم فيها ولان
 فيها غير واجب بل سنة بخلاف الذي لو كان العبد الكبير مجلوبا او علم المشتري جلبه لم يكن له خيار للعادة **مسألة** لو اشترى امته فخرجت مزوجة او اشترى
 عبدا فبان له زوجة لم يكن له خيار في الرد ولا الارش لان ليس بعيب له الجارية اجازة النكاح ونحوه في طرف المرأة والرجل سواء كانا عيبا واحدا او سواهما كانا
 واحدا ولما لم يكن زوج فلا وجه للرد لان رضی التزوج فلا بحث وان لم يرض كان له الفسخ سواء حصل دخول او لا وقال الشافعي يثبت له الخيار لما فيه من نقص القيمة
 لانه ليس له ان يطال الأمة فينقص بضرر منها ويوجب عليه نفقة العلام او على العلام ان وجدها وهو لم يرد لان ذلك مبني على انة لم يخبره بالفسخ للمكاح امامه فلا
 وللشافعي قول اخر انه لا خيار له ايضا ولو ظهرت معتدة فان كان زمان العدة قصيرا فلا خيار له لانه لا يعد عيبا ولا ينقص المأبنة ولا الانتفاع وان كان
 طويلا احتمل ثبوت الخيار لقوت منفعة الضع هذه المدة فكان كالبائع لو ظهر مستاجر ونفقه لان التزويج لا يعد عيبا فالعدة أولى بحمل ان يقال ان استعقب
 شخ التزويج عدة كان التزويج عيبا والا فلا **مسألة** لو اشترى امته فوجدها بينما بينه ما يوجب التحريم كالوضاع والنسب كونهاموطوة اية وابنه لم يكن له
 الخيار وبه قال الشافعي لان ذلك لا ينقص قيمتها وانما ذلك امر يخص به ويخالف التزويج عند الشافعي لانه يحرم به الاستمتاع على كل احد فينقص بذلك
 قيمتها العدة والاحرام كالترجيح يثبت به الرد عند الشافعي لان التحريم فيه عام فنقل الرعيات قال بعض الشافعية لا فرق بين التحريم التوذي والاحرام والعدة
 ولو كانت صائمة لم يكن له خيار الرد وللشافعية اخرى ضعفت لو وجدها رتقاء او مفصاة او قرناء او مستحاضة فلا خيار لان ذلك عيب الاستحاضة
مسألة لو وجد الجارية لا يتخص فان كانت صغيرة او آيسة فلا رد لقضاء العادة بذلك ولان مجرى الطبيعي على ذلك ان كانت في سن من يجوز
 فله الرد لان ذلك لا يكون الا للمخرج عن المجرى الطبيعي وكذا لو بناه بعد حضاها وبه قال الشافعي لخروجه عن المجرى الطبيعي لقول الصادق وقد سئل عن رجل اشترى
 جارية مدد كره فلم تحض عنه حتى مضى لها سنة اشهر وليس بها حمل قال ان كان مثلها لم يحض له بهن ذلك من كبر فهذا عيب منه **مسألة** لو اشترى عبدا
 او امه فخر جاريته بحدث له الرد لانه يوجب خلاف فكان اعظم العيوب به قال الشافعي ولو خرجا كافرين اصليين فلا رد بينهما سواء كان ذلك الكفر ناعما من
 من الاستمتاع كالنكاح او لم يكن كالتهود والتضرر وبه قال الشافعي لان هذا ينقص من جهة الدين فلا يعد عيبا كالمفق بما لا يوجد لانه لا يؤثر في قبل منافع العبد **مسألة** ولو شتر
 وتكثيرها فلا ينقص به المأبنة وقال ابو حنيفة له الرد بينهما لان الكفر عيب لقوله نعم ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو اجبركم وعدم الخبر به لا ينافي سلامة من العيوب
 وبعض الشافعية قول اخر انه لو وجد الجارية بحوسبة او وثنية كان له الرد لنقص المنافع فيها اذ لا يمكن الاستمتاع بها هو وحدها ولو وجد لامة كائنه
 وجد العبد كافرا او كافر كان ثلثا وان كان قريبا من بلاد الكفر بحيث لا تغل فيه الرعيات وان كان في بلاد الاسلام حيث تغل الرعيات في الكافر وتنقص قيمته
 فله الرد والاول اقوى **مسألة** لو شرط اسلام العبد والامة فبان كان له الرد قطعاً لنقصا عما شرط ولو شرط كفره فخرج مسلما فالأقرب ان له الرد وهو
 احد قول الشافعي لان الرغب لبنى الكفر اكثر فان المسلم الكافر معا يصح ان يملك الكافر ولا يصح للمكافر ان يملك المسلم فيستفيد المشتري بهذا الشرط **مسألة** لو
 مقصودا عند العقلاء فكان له الفسخ بعد مكرهه من الشروط والقول الآخر للشافعي انه لا خيار له وهو مذهب حنيفة لان المسلم افضل من الكافر **مسألة** لو
 الا تو سمعته ان لا يشترط رؤيته شعرا بل يفي على العادة في سواده وبياضه دون غيره فلو اشترى جارية ولم ير شعرا صح البيع لانه غير مقصود بالذات
 فاشبه لتابع في البيع فان كانت في سن الكبر الذي يبيض الشعر فيه لو رآه ابيض واسود فلا خيار له وان كانت في سن قبل فوجده ابيض كان له الخيار لانه ينقص اللون
 وخروج عما يقتضيه الزواج الطبيعي اما لو اشترى امه بعد ان شاهدها شعرها فوجده بعد اثم بعد ذلك صان سبطا فلكان جده بصغته علمها فلا خيار وبه قال ابو
 لاصالة لزوم العقد كون هذا البر عيبا قال الشافعي لا يصح الشراء حتى ينظر الى شعرها لان الشعر مقصود ويختلف الثمن باختلافه فاذا وجد سبطا
 ثبت له الخيار لانه يندلس بخلاف الثمن باختلافه فاشبهه بتوذي الشعر والفرق في ذلك قال ابو حنيفة ان هذا يندلس بما ليس بعيب نعم لو شرط كونها مبعدة وكانت سبطه
 كان له الخيار بتحقيقه فانما الشرط وكذا لو اشترى جارية بعدة فدفع اليه سبطه لم يلزمه القبول لانه خلاف ما شرط في السلم **مسألة** لو اشترى العبد والامة
 يقتضي البكارة ولا البثونة فلا يثبت الخيار باحدهما مع الاطلاق وقال بعض الشافعية الا ان تكون صغيرة وكان المهرود في مثلها البكارة ولا باس به عند
 لان البكارة امر مرغوب اليه وانما يندل المشتري المال بناء على بقاءها على اصل الخلفه فكان له الرد فضلا للعادة ولو شرط البكارة فكانت ثيبا قال اصحابنا
 اذا اشترى ما على انها بكر فكانت ثيبا لم يكن له الرد لانه سماه عذرا **مسألة** عن رجل بلغ جارية على انها بكر فلم يجد على ذلك قال لا رد عليه ولا يجب عليه شيء **مسألة** لو
 بينه في حال مرض او مرضيها والا قوى عندي انه اذا شرط البكارة فظهر انها كانت ثيبا قبل الابتاض يكون له الرد والارش وهو نقص ما بينه بكر وثيبا
 وان قصر لم يكن له الرد بل الارش لانه شرط سابق برغبه في العقد فكان لازما فاذا فات وجب ان يثبت له الخيار كغيره ويحمل الرواية وقوى الاصحاح على انه
 اشترى ما على ظ الحال من شهادة الحال بالبكارة وغلبة ظن من غير شرط على ان الرواية لم يسنده الراوي وهو ساعته مع ضعفه الى امام وفي طريقها رذعه وهو

من بلاد الشام

والثوب

كافرا

عذرا

حنيفة

ان

في نفع العيب

منه في رواية يونس رجل اشترى جارية على ائحة اذ قال برده عليه فضل القيمة فاعلم انه عاقد في هذه الرواية لم يند ما الراوي الى انما
 وتجل على ما اذا شرط وبالحجاب الارش لا ينافي في التجزئة بين الرد مع عدم النصف وجوبه مع النصف وقال الشافعي اذا شرط البكارة فخرجت ثيبا كان الحجاب
 وهو الذي اختارناه ولو شرط الثوب فخرجت بكرا فالقريب ان الحجاب لا يظهر خلاف ما شرط ويجعل عدمه لان البكر ارفع قيمة وافضل والثاني قول اكثر الشافعية
 والاول قول اكثرهم ولو ادعى الثوب قبل النصف لم يسمع لجواز تحريمها بعد النصف فان البكارة قد تذهب بالطفرة والزرة وحمل الثوب والدودة اما لو ادعى حصولها
 قبل الاقباض وكان قد شرط البكارة حكم بتهادة اربع من النساء الشفاعة مسئلت لو اشترى جارية فوجد ما مضى من الحجاب وبما قال الشافعي ان ذلك
 قد يكون طبعيا ولا يلو كان صناعا لكان بمنزلة تعلم صنعة حرام وذلك ليس عيبا بل هو زيادة في ثمنها من غير نقصان في بدنها كما لو كانت تعرف الحجاب فلو
 مال كانه ثبت له الحجاب نقله اصحاب الشافعي ومن اصحاب مالك لان العنا حرام وهو ينقصها تمنع النقص فان العنا هو لعيب وصنف في المحرم استعماله دون معرفته
 بالطبع مسئلت لا خلاف في ان الجنون عيب جبار لو ادعى سنة على ما تقدم عندنا ولو كان محبلا او ابلا او سفها ثابت له الرد لا عبرة بالمهر والبرع والراذ ان
 عيبا اما الصرع فانه عيب كذا الجنون لاخذ اذ واد مسئلت الحزام والبرص والعوى والعمور والعرج والقرن والفتق والوق والقرع والصم والخرنوب
 اجماعا وكذا انواع المرض سواء استمر كافي المراض او كان عابثا ولو حتى يوم والاصبع الزائدة والحول والحوض السيل وهو زيادة في الاجفان واستحقاق القتل
 الردة او القصاص والقطع في البرقة او الجذبة والاستعانة في الدين عيوب اجماعا دون الصبا والاحرام والاعتداد ومعرفة العنا والنجس العيب على اشكال ولا يكون
 زنا ولا عدم المعرفة بالطبع والحزن وغيرها واما الشلل والبكم فانهما عيبا وكذا لو كانت اوت لا يفهم وكان فقد حاسة الذوق وعجزها او ناقص اصبع او عجز
 او شعر او زليل من اوقادها او كونه فارح او ثايل كثير او جوف او كونه كحون مريضا سواء الخوف وغيره او كونه يبس الشعر غير او انه هذه عيوب ما يبر قال بعض الشافعية
 مسئلت المحلة في الاماء عيب بوجوب جوار الرد المشتري لا شفا له على غير ما يفتن لعدم يقين السلامة بالوضع وبما قال الشافعي اما في غير الاماء من الحيوانات فانه
 عيب لا يوجب الرد بل في ذلك زيادة في المبيع ان قلنا بدخول الحمل كما هو مذاهب الشيخ وقال بعض الشافعية برده وليس بجي وكون الدابة جوحا او عضو او
 او خشن المشي بحيث يخط السقوط عيب بخلاف كون الاماء ممتسا خلافا لبعض الشافعية وكذا كون الرمل تحت الارض اذا ركب للسناء والاحجار وان كانت ممتسا
 للزروع والقرع عيب بما قال الشافعي لو كان الرقيق طبيب الكلام او غلبت الصواب في الادب وولد ذيا او منبها او حجاما او اوكا او زبيد فلا رد وانه الدابة الزينة
 وكون الاثر عيبا لا يوجب الرد لعدم العلم بمحققته بما كان من الزوج ولو لعاض مسئلت لو كان العبد عيبا كان للمشتري الرد لا لعيب تركة المالك به وهو
 قول بعض الشافعية وقال بعضهم ليس بعيب هو غلط ولو كان ممن يعتق على المشتري لم يرد به لان ليس عيبا حوكل الناس لا ينقص ما ليس عنده من وكذا لو كان
 للمشتري زوجة له وكون العبد مغيثا جارية عيبا فلا رد ولو لم يثبت قال الشافعي انه عيب الجناية خطأ ليست عيبا ان كثر خلافا للشافعي في الكثرة
 ومن العيوب كون المبيع نجسا ينقص الغسل ولا يمكن نظيره وكذا شرب البهيمية لبي نفسها به قال الشافعي وروي للبيهم بن عبد العزيز عن مريح قال لا عيبا لخصا
 فقال احدهما ان هذا باعوشة تاكل الالبان فقال شيخ بلين طب بغير حلف قال فلم يرد بها مسئلت لو اشترى شيئا ثم ظهر ان باعيرا ماعز كاله او وضعا او ذكرا
 او امانة ففي ثبوت الرد لخطورة التباة لعمالة من العيوب اثار الشجاج والقروح والكلى وسواد الاسنان ونقص بعض السن وزيادة ذهاب اشفار العين والكلف
 المعين للبشرة وكون احد الثديين الجارية اكبر من الاخر وكذا طول اليد في البدن الرجل والمرأة على الاخرى وكذا طول احد الرجلين على الاخرى في المشي والامانة
 الوسخ الرايح في اصولها والاضابط ان الرد يثبت بكل ما في العقود عيب من نقص القيمة لو العيب نقصا تارة عرض صحيح بشرط ان يكون الثالث امثال المبيع علمه مسئلت
 لو كان المبيع جوارحا غير الامنة فحل عند المشتري من غير تصرف لم يفسد الرد بالعيب السابق لان الحمل في غير الامنة زيادة وهذا الحمل ليجده على ملكه اما لو كانت حاملا
 فولدت عنده ثم ردها رد الولد ايضا ولو كان العبد كاتبا او صانعا ففسد عند المشتري لو كان له الرد بالسابق ليجده عيبا عند مسئلت لو بلغ الجاني خطأ
 ضمن اقل الامر من على راي الارش على راي صاح المبيع ان كان مؤسرا او لا تخبر الحق عليه وان كان عمدا وقف على اجادة المجني عليه ويضمن الاقل من الارش والقيمة لا
 الثمن معها للمشتري الفسخ مع الحمل فيرجع بالثمن او الارش فان استوعب الجناية القيمة فالارش ثمة ايضا والاقتدر الارش ولا يرجع لو كان عالما وله بقدر كماله
 ولا يرجع برده لو اقبض منه فلا رد للفرق بين كونه مستحقا للقطع وبين كونه مقطوعا فلورده رده معيبا وله الارش ثمة تفاوت ما بين كونه جانيا وغير جان من الثمن
 وللشافعي قولان في صحة بيع الجاني احدهما يصح وبما قال ابو حنيفة واحمد والثاني لا يصح وقد تقدم ما اختلفت الشافعية في موضع القولين على ثلاث طرق احدها
 ان القولين في العمد والخطا والثانية انه في الخطا فاما جناية العمد فلا تمنع تولا واحدا لانها ليست بمال لمانا تعلق القتل برقبته فهو كالمرد والثالث ان الرد
 في العمد فاما جناية الخطا فانها تمنع المبيع قولا واحدا لانها اكمن الرهن والرهن لا يباع قولا واحدا كذلك الجناية مسئلت كون الصنعة والدار منزل الجيوش عيب
 يثبت به الرد مع جهل المشتري لا مع علمه لانه يقتل الرعيات وينقص المال به وبره قال بعض الشافعية وقال بعضهم بما يكون كذلك اذا كان ما حوالها من الدود
 غير منزل من الجيوش وانما اخصت هذه الدار بما اذا كان ما حوالها من الدود وبما بينها فلا يرد به وكذا لو كانت الارض والبيت ثقبلة الخراج ظلا او اخذا غير نحو
 لانه ينقص المال به ويتفاوت لقيمة والرعد يقتل الخراج ان يكون فوق الغنات في امثالها وقال بعض الشافعية لا رد بثقل الخراج ولا يكون منزل الجيوش كانه
 خلل في نفس المبيع والحق بعض الشافعية بها بن ما لو اشترى دارا والى جانبها قصار او يودي بصوت الدق يزعزع الابنية واشترى ارضا فوجد بقرها خنازير بقدر
 الزرع وليس هذا عندي شيئا واشترى ارضا فوجد بها خنازير او يودي بصوت الدق يزعزع الابنية واشترى ارضا فوجد بقرها خنازير بقدر الزرع وليس هذا عندي شيئا
 عدم الرد ما لم يشترط عدم الخراج المطلب الثاني في التبدل التبدل ليس بكل ما يختلف الثمن يسير بل يشبهه الجاني في النسخ والا ضامع عدم التصرف ومعه
 اذ ليس بعيب لا يثبت به الارش في ذلك مثل حجر الجوهرة وصل الشعر واشتد ذلك من طلاء الوجه بالابيض بحيث يستر السمرة والتصريف في الانعام ولو مات التبدل
 المدلس والامنة المدلس او الشاة المصرا فلا شيء اذ لا عيب كذا لو عيب عنه قبل علمه بالتبدل او بعده قبل الرد ولو بوض وجهها بالطلا ثم استمر لو اخرج
 ثم اصطر قال الشيخ لا يكون الجنا لعدم التبدل عليه قال الشافعي يثبت الجنا وهو اقرب وكما يشترط المشتري من انصاف المصنوعة ما لا بعد فقد عيبا يثبت
 الجنا عند عدمه كاشتراط الاسلام او البكارة او العودة في الشعر والرج في الحواشي مرفقة ومعرفة الصنعة او كونه ذات لبن او كونه من صيد ولو شرط ما

ولا ينافي في رواية يونس
 تمام او شلا او فاذا
 للحصان او مفاير او ناكس
 للصلون او شار بالخرشكا
 اقرب انه ليست

للمشتري

فانه عيبان كان
 الخراج

شعير

فِي الْوَأَخُو الْعَيْبِ

الحمد لله

بمقتضى وظهور الخلاف فلا يخبرنا كما لو شرط السبط أو التمثيل أو شرط الحلب كل يوم شيئا معلوما أو طعن الدابة قدر ما يعيننا يصح ولو شرطها ما لا يصح ولو شرطها ما لا يظهر علمها فان كانت انما تخبر وفي الدابة اشكال من حيث الزيادة والعجز عن حمل ما يحتاج اليه المطلب الثالث في اللوائح مسائل لو ادعى البائع التبري من العيوب وانكر المشتري قدم قول المشتري مع اليمين عدم البينة لان الانكار مقدم لا اعتضاده بالاصل في بستر الشئ ويدفع البيع الى باعده ان لم يتصرف في شئ وان شاء اخذ الارض وان كان قد تصرف فله الارض خاصة مسائل لو اختلف في قدم العيب عند البائع وحده وعند المشتري فبندعي البائع بعد ظهوره عند المشتري ويدعي المشتري سبقه على العقد والقبض فان امكن الاستعلام من شاهد الحال عول عليه وذلك بان يكون العيب مثلاً أصعباً وازداد أوجراً عند المشتري ولا بدعياً يبرأ لا يمكن تجاذه هذه الاشياء بعد قدم قول المشتري عملاً بشاهد الحال ولا حاجة هنا الى اليمين للعالم بصدقه وان كان البعث لا يمكن قدمه مثل ان يشترط منه عشرين مثلاً ويظهر قطع البدع طرأة الدم او جرح مع فانه يقدم قول البائع من غير يمين ايضاً للعالم بصدقه وان احتمل الامر ان كان حق والبرج الذي يمكن تجاذه عند كل منهما بحيث يضمن زمان يتيقن البرؤ فيقبل العقد ولا يقصر الزمان المتخلل بين العقد وظهوره عنه فان كان هناك بينة تشهد لاحدهما حكم له بها وان لم يكن هناك بينة تشهد بشئ قدم قول البائع مع يمينه لصالته السلامه في البيع حاله العقد وصالته صحة العقد ولو لم يصرح بعدم تطرق الزلزل بالجناب اليه فكان الظاهر معه ولو اقاما بينة حكم لبينة المشتري لان القول قول البائع لانه منكر والبينة على المشتري اذا توجهت اليه يمين على البائع لعدم البينة فان حلف في له باليمن ولو زعم العقد وان نكل فنهل يقضي بمحذور نكوله او يقتصر الى يمين الخصم الاقوى الثاني واذا حلف البائع كيف يحلف ان كان قال في جواب المشتري لما ادعى ان بالبيع عيباً كان بطل البيع او بطل القبض واراد الرد ليس على الرد بالعيب الذي يذكر ولا يلزم منه بطل حلفه على ذلك ولا يكلف لتعرض لعدم البينة يوم البيع ولا يوم القبض لجواز ان يكون قد اقتضيه عيباً المشتري علم به او رضى به بعد البيع ولو نظروا مدعي عيباً وطول بين البينة وليس له بينة حاضرة وان قال في الجواب ما بينه الا سلبها او ما اقتضيه الا سلبها فنهل يلزمه كالحلف كذلك او يكفيه الاقتصار على انه لا يسخو الرد ولا يلزمه قبوله لعلنا نقول ان احدهما انزى بكفيه الجواب المطلق كما لو اقصر عليه الثاني انه يلزمه التعرض لفي الجواب لكون اليمين مطابقاً للجواب لو كان له غرض في الاقتصار على الجواب المطلق اقصر عليه الجواب الثاني كما تقولين وهذا يتلوه في جميع الدعاوى كما لو ادعى ان عصبه ثوباً معيناً فاجاباً به لا يستحق شيئاً سمع منه ولو قال ما عصبته فان حلف عليه صح وان حلف على عدم الاستحقاق فالوجهان واذا حلف البائع فاما يحلف على القطع والبت فيقول بعتك ولا عيبك ولا يحلف على نفي العلم فيقول مثلاً بعتك ولا اعلم به عيبك ويحوز الحلف هنا على القطع اذا كان قد اختبره حال العقد واطلع على خفايا امره كما يجوز ان يشهد بالاعتكاف والشاهد وغيرهما مما يكفيه فيه بالاختصاص والظاهر عند عدم الاعتكاف يجوز الاعتماد على السلامة اذا لم يعرف لاطل خلافاً قال به بعض الشافعية وعندى فيه نظراً قربة الاكفاء باليمين على نفي العلم مسائل لو ادعى المشتري ان بالبائع عيباً وانكر البائع فالحق قوله لان الاصل دوام العقد والسلامة ولو اختلف في وصف من الارصاف هل هو عيب ام لا قدم قول البائع مع يمينه دام يعرف الحال من الغير ولو قال واحد من اهل العلم به ان عيب يثبت الرد لم يعتقد بطل لا بد من اثنين عدلين وللشافعية قولان احدهما انه يكفي الواحد ولو ادعى البائع علم المشتري بالعيب تقصر في الرد فالقول قول المشتري لصالته عدم العلم وعدم التقصير به قال الشافعي مسائل لو كان معيباً عند البائع ثم زال العيب بعد البيع ثم اقتضيه وقد زال العيب فلا رد لعدم موجب سبق العيب وجوب جناباً كما لو سبق على العقد وزال قبله بل سها ذال العلم او بعده قبل الرد سقط حق الرد ولو قبض بعض البائع ثم حدث في الباقي عيب عند البائع قبل قبضه فهو من ضمان البائع لان ضمان الجميع فالبيع او في قبض المشتري الجنابين الارش وبين رد الجميع ليس رد العيب خاصة لان في ذلك تشقيصاً هو عيب مسائل لو باع الوكيل فوجد المشتري به عيباً وجب لردده على الموكل لانه المالك الوكيل نائب عنه بطلت وكالنه بفعل ما امر به فلا عهده عليه ولو تناكر الموكل والمشتري في قدم العيب جحد وشتر لو يقبل اقرار الوكيل على موكله يقدم العيب امكان حد وشتر فان رده على الوكيل لم يملكه بالوكالة لم يملك الوكيل رده على الموكل لبراءته باليمين ولو انكر الوكيل حلف فان نكل فزد عليه احتمل عدم رده على الموكل لاجرائه بحري الا في شتره لرجوعه منه اذ لو رجع بالبينة مسائل لو رد المشتري السلعة لعيب فانكر البائع انها سلعته قدم قوله مع اليمين عدم البينة لصالته راءة ذمتته من المطالبات ولو ردّها المشتري بخلاف فانكر البائع ان سلعته احتمل المساواة عملاً باصالة البراءة ويقدم قول المشتري مع اليمين وعدم البينة لا تقام مقامها على استحقاق الفسخ بخلاف العيب المقصد الرابع في بقاء انقاسم البيع وفيه فصلان **الفصل الاول** في الرجعة وتوابعها البيع ينقسم باعتبار ذكر الشئ وعدمه الى اقسام اربعة لان البائع اما ان لا يذكر الشئ الذي اشتراه به وهو المساربه واما ان يذكره فاما ان يرد عليه وهو الرجعة او ينقص منه وهو الوضعة وبطلت وهو التولية وباعتبار التاخير والتقديم في احد العوضين الى اربع اقسام الباع الحاضر والحاضر وهو التقد وباع المؤجل والمؤجل وهو بيع الكا والبيع الحاضر المؤجل وهو بيع النسبة وبيع المؤجل الشئ الحاضر وهو التليف فلشئ في مسائل الفصل الاول بعون الله ثم نتبع مسائل الفصل الثاني بنوفقة وفي الفصل الاول بحثنا **الاول** في الرجعة مسائل الاقسام اربعة وهي المساربه والموضعة والرجعة والتولية جازية عند الجماع اذا لا يجب على البائع ذكر راسمها بل ان يبيع بان يد ما اشتراه اضعافاً مضاعفة او اقل ولا نعلم فيه خلافاً واما بيع الرجعة فان نسب الى المال كان مكرهاً ليس باطلاً عندنا وذلك بان يقول المشتري هذه السلعة بمائة وبعثتك بمائة ورجع كل عشرة درهم فيكون الشئ مائة وعشرة دراهم وهذا هو الشئ عند الجمهور وبيع الرجعة اعني نسبة الرجح الى الشئ وهو على كراهيته وهو مروي عن عبد الله بن عباس وابن عمر لانه قد لا يعلم قد رد الشئ حاله العقد ويحتاج في معرفته الى الحساب لان العدا سال الصادق في الرجل يرد بيع البيع فيقول بده وانه اوده بازده فقال لا بأس بما هذه الراوضة فاذ لجمع البيع جملة جملة واحدة وقال الصادق في اكره عشرة احد عشر وعشرة اثنى عشر وفي ذلك من البيع ولكن ابيعك بكذا وكذا مساوئ وقال اثنى مناع من مصر فكريت ان ابيعك كذلك يعظم على نفيته مساوئ وقال الصادق في اكره بيع دود وازده وكره ابيعك بكذا وكذا الما من من مشابهة التوباً واما قلنا بانقله التحريم لما تقدمه وبالاصل فيقول على من يعيد سأل الصادق عن رجل يبتاع ثوباً يطلب منه الرجعة فيرجع الرجعة بأبى اذ صادق في الرجعة وسمى رجاءاً فنهى او يصفه ثم قال لا بأس وقال اسحق بن رافويه هذا البيع لا يجوز لان الشئ مجهول حاله العقد فلا يجوز رجوعه لو باعه بما يخرج به الحساب فهو فان واس المال معلوم والرجح معلوم فوجب ان يجوز كما لو قال بعتك بمائة ورجع عشرة دراهم وقوله ينقص عما اذا قال بعتك هذه الصبرة كل قصير بل درهم وهي مجهولة فانه يجوز وعنده لما كانت مجهولة الجملة معلومة عند التفصيل بخلاف ما يخرج به الحساب لان مجهولة الجملة والتفصيل

عربی

فانما

فِي أَحْكَامِ الْمَرْجُحَةِ

روی خور

وقال علته الفقه بالسبب المذكور في العلم براس المال وقد روي في تركه فكان جائزا والجواز لا ينافي الكراهية وحملوا ما روي عن ابن عباس وابن عمر بان الكراهية لما فيه من اضرار المالكين
وتحليلها **مسئله** تزول الكراهية بنسبة الرجح الى السلعة بان يقول هذه السلعة على بعثه وبعثكم باحد عشر واشئ عشر فانه جائز اجماعا لما تقدم من الاحتياط
وزوال مقتضى الكراهية من نظرك المهرل ومن مشابهة الزيادة فانك هذا فلا بد وان يخبر براس المال او يكون معلوما عند المشتري فلو قال بعثتك بما اشتريت ورجع عشرة
وكان المشتري جاهلا بالثمن بطل البيع اجماعا من المالكين من اجماعهم بالبعوض فكان باطلا كبيع غير المراجعة وكذا لو كان البائع جاهلا براس المال والمشتري عالم به وكانا جاهل
بمواضع وجهي الشافعية فعلى ما قلناه من الجدل ان لو ازيلت اجماعهم في مجلس العقد لم ينقلب العقد صحفا لفوات شرط الصحة فلهذا هو اصح وجهي الشافعية والثاني ان
ينقلب صحفا بغيره قال ابو حنيفة والثاني وهو ان يكون احدهما جاهلا بالقيمة للشافعية ان يبيع البيع لان الثمن فيه مبني على الثمن العقد الاول والرجوع اليه سهل بضائك
بطلب الشفعة قبل الاحاطة ببيع الثمن يجوز له ان يبيع منه ويمنع حكم الاصل في مقتضى ما لو قال بعثتك بشئ ثم لو بعتك بعد العقد في المجلس وعلى تقدير الصحة
ففي اشترط ازالة اجماعهم في المجلس ولو كان الثمن دراهم معينة غير معلومة الوزن فالأقرب لمنع من بيعه من اجماعهم لانه الثمن كغير المراجعة وهو اصح وجهي
الشافعية وفي الثاني يجوز وليس بشئ ولو جوع به المكره وغيره لم يزل الكراهية كان العقد صحفا مثل ان يقول اشترته بما بعتك بمائة ورجع كل عشرة
دراهم فيكون الثمن مائة وعشرون **مسئله** في بيع المراجعة عبارات اكثر مما ذكرنا على السنة ثلثة ابعثتك بما اشتريت او بما بعتك من الثمن ورجع كذا
بعثتك بما قام على ورجع كذا او بما هو على ورجع كذا ج بعثتك براس المال ورجع كذا فاذا قال بالقيمة الاولى لم يدخل فيه الا الثمن خاصة واذا قال بالثاني دخل فيه
الثمن وما عداه من اجرة الدلالة والكمال والجمال والحاحس والقضاء والرفاء والصباغ والنجاسة وقيمة الصنيع اجرة الختان وتضييق الدار وسائر الموان التي تلزم بالاشتراف
واجرة البنت الذي يحفظ فيه المتاع لان التبرص في التجارة وانتظار الارزاق واما المون الذي يقصد بهما استيفاء الملك دون الاسترباح كقفقة العبد وكسوة
وعلف الدابة فلا يدخل فيه ويقع ذلك مقابلة النافع والفوائد المستوفاة من البيع وهو اشهر وجهي الشافعية لهم اخرها تدخل اما العلف الواجب على المعتاد بالتميز
فانه يدخل واما اجرة الطبيب ان كان من نصيب كاجرة القضاء ونحوها فان قيمته تزيد بزوال المرض فان حدث المرض في بدء فني كالفقعة وامامونه الساس فلا ظهر
الحامتها بالعلف كذا قول الشافعية ولو قصر الثوب بنفسه وكان او حمل وطحن الدار بنفسه لم تدخل الاجرة فيه لان السلعة لا تعد قائمة عليه الا بما يدل ذلك الوضوع
متطوع بالعمل لو كان يبت الحفظ ملكه او تطوع باعارة البيت متطوع لاجرة فان اراد استدراك ذلك قال اشترته او قام على بكذا وعملت فيه وتطوع
على متطوع بما اجرته كذا وقد بعثتك بما هو ورجع واما العبارة الثالثة والظواهر انها بمنزلة الاولى فاذا قال راس مالي كذا فهو بمنزلة اشترته بكذا لان المبادى الى الفهم
من راس المال يكون حقيقة منه وهو الاظهر من مذهب الشافعية قال بعض الصحابة كالعبرة الثانية وهو بما قام على وهل يدخل المكس الذي يوزن في السلطان
في لفظه القيام والقضاء الذي يدفعه المولى في جنازة العبد شكال اقرب عدم دخول القضاء ودخول المكس لانه من جملة المون وللشافعية وجهان فيهما ولو استرد المقتضى
بشئ دفعه الى الغائب وغيره ممن يساعده على رده لم يدخل هذه العبارات في المراجعة **مسئله** في المراجعة نوع من البيع فاجابوا
ويزيد ضمن الرجح والاختيار بالثمن ويجب العلم قدر او جسا وبقد الرجح وجسه فلو ابيع شيئا من ذلك لتطرق اجماعهم في احد العوضين فلو قال بعثتك بما اشتر
وكذا ولم يعلم او احدهما قد اثنى بطل وكذا لو علمنا الثمن وجهلا الرجح مثل ان يقول الثمن عشرة وقد بعثتك بعشرة ومما شئت من الرجح ويجب فيه ذكر الصنف
والوزن مع الاختلاف واذا كان البيع لم يتغير البتة صح ان يقول اشترته بكذا او على او بعتته او تقوم على لو اسرها ولو على فيه مال زيادة عوض قال اشترته بكذا
عملت فيه بكذا ولو استأجر في ذلك العمل صح ان يقول تقوم على وضمن الاجرة وكل ما يلزم من قضاء وصباغ وغير ذلك مما تقدم مع علمه بقدر ذلك كله **مسئله** في بيع
المراجعة مبني على الامانة لاعتماد المشتري بنظر البائع واستقصائه وما رخصه لنفسه فيرضى المشتري بما رخصه البائع من زيادة بديل لها فيجب على البائع حفظ الامانة بما
لصدور في الاخبار عما اشترى به وعما قام به عليه ان باع بلفظ القيام فلو اشترى بمائة ثم خرج عن ملكه ثم اشتره بخمسين فراس ماله خمسون ولا يجوز ضمن الثمن الاول
البير ولو اشتره بمائة وربع وخمسين ثم اشتره ثانيا بمائة فراس ماله مائة ولا يخبر بمائة وخمسين لاجل خسرانه الخمسين ولو اشتره بمائة وربع وخمسين ثم اشتره
بمائة فان زاد بغير مائة بلفظ راس المال ولفظ ما اشترت بخبر بمائة ولا يلزم ان يحيط عند رجح البيع الاول كالمراجعة في الصورة الاولى ضمن الخمران المائة
وبه قال ابو يوسف ومحمد والشافعية لان الثمن الذي يخبر به هو الذي يبيع المراجعة والذي يبيع المراجعة مائة فجاز ان يخبر بها كما لو لم يبيع فيها وقال ابو حنيفة
يجب ان يحيط رجح البيع الاول فمن يخبر فبضم احد العقد الى الآخر لان المراجعة بضم فيها العقود فبضمها يقوم عليه كما بضم اجرة النجاسة والقضاء فبضمها يقوم عليه
وقد استفاد هذا العقد الثاني بقدر الرجح العقد الاول لانه من بران يرد عليه بسبب فلا ينقل بعض ما استفاد للعقد بجميع الثمن والفروق فان الذمة لزمته
هذا البيع الذي يبيع المراجعة وقدر الرجح في الاول وليس بصحيح لان العقد الاول قد لزم ولم يظهر فيه عيب فلا يتعلق بحكمه وان باع بلفظ قام على فكذلك عندنا
لان الاخبار انما هو بالثمن الاخير الذي يبيع عقد المراجعة والمالك الاخير انما قام عليه بمائة وللشافعية وجهان اصحهما عندهم ما قلناه والثاني انه لا يخبر الا بخمسين فان
اهل العرف يبدلون السلعة واحال هذه فائمه عليه بذلك **مسئله** في يجوز لبائع المتاع شراؤه بزيادة ونقصا حاله او مؤجلا بعد القبض وبثله الا ان يكون
موزونا او مكبلا فلا يجوز قبل القبض مط على راي ويكره على راي ويمنع في الطعام خاصة على راي وقد سبق اذا قدر هذا فاذا باع شيئا وشرط الاتباع حال البيع لم
يجز لاستلزام الدور ويجوز لو كان ذلك من فضلهما ولم يبد كراه لفظا في العقد فاذا باع غلاما وصاحبه او ولده سلعته ثم اشترها بزيادة من غير شرط الاتباع
جاز وان قصد بذلك الاختيار بالزيادة وكذا يكره ان يواطى وكبلة فيبيع ما اشتره منه ثم يشتره بأكبر ثم يخبر في المراجعة لاصالة صحة العقد وهو قول اكثر الثقات
وقال بعضهم لا يجوز ويثبت المشتري الخيار لانه تدليس وهو محرم في الشرع فاذا ظهر له ذلك ثبت له الخيار وليس بجيد لاصالة لزوم الصحة والتدليس كماله
يخبر الا بالواقع نعم يستعمل حيلة شرعية لان لا تانقل ملكه عنه وشراؤه له **مسئله** اذا اشترى شيئا من ولده او ابيه جاز ان يبيعه من المراجعة ويخبر بثمنه
وبه قال الشافعية ابو يوسف ومحمد لا يخبر بما اشتره به عقد صحيحا فوجب ان يجوز كما لو اشتره من الاجانب قال ابو حنيفة واحدا لا يجوز ذلك حتى بين كان هو
لا يثبت لهم بشهادته كما لا يثبت لنفسه بقوله فضا الشراء منهم كالثراء من نفسه لانه يجابهم فهم كبده ومكاتبه وروايتهم اذ لم عندنا ولو سلمنا فان هذا لا
يخبره والشهادة لانه لم يقبل شهادته لهم للتممة بتفضيلهم على الاجانب الشراء لنفسه منه لانه منه فلهذا لا يثبت له ان يخط نفسه عنده او فلا يثبت في ذلك مجرى مجرى الشا

بھو زان م

فِي أَحْكَامِ الْمَوَائِدِ

کذب البلیغ والنبه والثانی علی ما اذا بینہ

مش

في أحكام بيع النقد والنسيئة

يجوز البيع مما يجوز مواضعه وليس في ذلك جهالة كما يكن في البيع جهالة ويكره لو قال بوضعة درهم من كل عشرة كائنا في المراجعة فلو قال الثمن مائة فبعتك بدينار
 ووضعة درهم من كل عشرة فالثمن تسعون وقال بوضعة درهم من كل عشرة كان الخط تسعة دراهم وجزء من أحد عشر جزءاً من درهم فبعتك بدينار
 من أحد عشر جزءاً من درهم ولو قال بعت بما اشتريت بحطه بأزده حازبه وفيه للشافعية وجهان أحدهما أنه يحط من كل عشرة واحد كان بدنة المراجعة على كل عشرة واحد
 ويكون الوضعة عشرة والثلث تسعون ويكره لو قال أبو ثور وحكاه الشافعي عن محمد بن الحسن ولم يحكم أصحابه عنه والثاني وهو الأصح عندهم أنه يحط من كل عشرة واحد فالحط
 تسعة وجزء من أحد عشر جزءاً من درهم والثلث تسعون وعشرة لجزء من أحد عشر من درهم ويكره لو قال أبو حنيفة لأن الرجح المراجعة جزء من أحد عشر فليكن كذلك الخط في الحط
 وليس في واحد من عشرة رعابة لنسبة بأزده ولو كان قد اشترى بمائة عشرة فالثلث على الوجه الأول تسعة وتسعون وعلى الثاني مائة وعلى هذا قياس ما ورد جماعته من
 الشافعية صورة الستة فيما إذا قال بعت بما اشتريت بحط درهم من كل عشرة وأورد فيها الوجهين وهو خطأ فان في هذه النسيئة غير الخط واحد من كل عشرة وإنما لم ينع
 الخلل لفظه بأزده ولو قال بحط درهم من كل عشرة فالحط واحد من عشرة وقال بعض الشافعية أنه يكون تسعة وجزء من أحد عشر جزءاً وهو خطأ لأن هذا يكون مطا
 من كل أحد عشر ولا وجه له ولو قال بحط درهم من كل عشرة فالحط واحد من عشرة وقال بعض من كل أحد عشر درهم فالحط واحد من عشرة وقال بعض من كل أحد عشر درهم فالحط واحد من عشرة
 من كل اثنين عشر درهم وبيان أن مضيق قدر الوضعة إلى أحد عشر فضبة ثمانية عشر فبسط من كل اثنين عشر الوضعة درهم
 كتاب تذكر الغنيمة بما يجزى الله تعالى في الجزاء الثاني يقول الله تعالى في الفصل الثاني من بيع النقد والنسيئة والسلف فيه
 مطلبان فرغت من توبه من كل شيء الأول من نسيئة ثمانية عشر بكماء بالسلطانين وكتب
 حسن بن يوسف بن طاهر الحلبي مؤلف الكتاب الحمد لله وحده

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم الاستعانة بالتوفيق
الفصل الثاني في بيع النقد والنسيئة والسلف فيه مطلبان الأول في بيع النقد والنسيئة مسألته من باع شيئاً مبيعاً بشئ كان الثمن جاهلاً بالبيع
 واشترط التجمل لأن نسيئة البيع تقتضي انتقال كل من العوضين إلى الآخر فيجب الخروج عن العهدة متى طوّل صاحبها ما لو شرط تأجيل الثمن فبطل العقد فانه يصح ويكره
 البيع نسيئة لأن الحاجة قد تدعو إلى الاشتغال بالبيع مجزلاً واستغناء مالكه عنه وحاجته إلى الثمن مؤجلاً فوجب أن يكون مشروطاً بحصول المصلحة المخالفة عن المصلحة
 ولا يلزم فيه خلافاً مسألته إذا شرط تأجيل الثمن وجب تعيين الأجل بما لا يحتمل الزيادة والنقصان بل يجب أن يكون محسباً من مصلحتها مضبوطاً فلو جعله مؤجلاً
 إلى قديم الحاج أو زاد ذلك الغلات أو جز الفار أو الفطاء إلى غير ذلك من الأجل المحمولة بطل البيع لقرب جهالة إلى الثمن لأنه يزيد عند التجاوز زيادة الأجل وينقص
 بنقصانه ولا يثبت على غير عظم منه عهده وكذا لو قال بعتك نسيئة ولم يذكر الأجل أصلاً كان البيع باطلاً ولو باعه بثمنين إلى أجلين فالأظهر البطلان وقد
 سبق مسألته لو باع سلعة بثمن مؤجل ثم اشتراها قبل قبض الثمن باق من ذلك الشرع جاز وكذا لو باعها بثمن نقد واشترها بأكثر منه إلى أجل جاز سواء كان
 قبض الثمن أو لم يقبض ويكره لو قال الشافعي لأن البيع ناقل للعين قابلة للنقل دائماً والمتبايعان من أهل العقد فكان صحيحاً عملاً بالمقتضى المأمور بالبطلان لأنه من
 يجوز بيع السلعة بغير من غير باعها فجاز بيعها لمن باعها كما لو كان باعه بسلعة أو بمثل الثمن ولأنه يسأل بالصادق عن الرجل يبيع المتاع ببناء فبشر به من
 صاحبه الذي يبيعه منه قال نعم لا بأس فقلت له اشترى متاعاً قال ليس هو متاعك قال أبو حنيفة ومالك أحمد لا يجوز أن يشتريها بدون ذلك الثمن قبل قبض الثمن وثنا
 أبو حنيفة ويجوز أن يشتريها بسلعة قيمتها أقل من قدر الثمن فإن باعها بدينار واشترها بدينارين قيمتهما أقل من قدر الثمن لم يجز استحساناً ولو باعها بأجل ثم اشتريها بأكثر من
 ذلك الأجل لم يجز ولو اشتريها بأكمله له باق من الثمن جاز ولو اشتريها بالدينار أو من ولد أو من يورثه ما دونه له نفسه لم يجز باق من الثمن لما روي أبو اسحق السبكي
 عن امرأة الغالبية بنت أبي يعقوب بن شريك قال قلت خلت أم ولد لزوجي بن آدم وامرأة على عاتق فقالت أم ولد زيد بن آدم في بيت غلاماً من زيد بن آدم مائة دينار
 إلى الغطاء ثم اشتريته منه بمائة درهم فقالت بئس ما شريت وبئس ما اشتريت بلغني زيد بن آدم أنه قد بطل جهاده مع رسول الله إلا أن يتوب وكان ذلك في سنة
 إلى الربا فأنما دخل السلعة ليستبيع بيع الف بجملة إلى أجل وخبر عاتق لبيح حجة على أنه لو كان عندها شيء عن النبي وثبة لا يجوز أن تضلله باجتهادها وهو مخالف
 في ذلك على أن أقول بموجبه لأنها انكرت شراؤه إلى وقت القطر وهو محمول والعقد الثاني مبنية عليه فلم يذمها أبو حنيفة ويجوز الزايع وهو أن يبيع بمرأى
 بدينار ثم يشتري بها أكثر منه مسألته إذا باع نسيئة ثم اشتراها قبل الأجل بزيادة أو بنقصان أو بغيره حال الأجل الجان إذا لم يكن شرطه العقد فان شرطه بطل والآخر لا يذم
 ولو حل الأجل فاتباعه بغير الجنس جاز مطلقاً سواء زاد عن الثمن أو نقص وإن ابتاعه بالجنس فالأقوى عندي أنه كذلك وقال الشيخ في النهاية لو باعه بأجل ثم حضر الأجل
 ولم يكن مع المشتري ما يسطر به جاز له أن يأخذ منه ما كان باعه إياه من غير نقصان من ثمنه فان أخذه بنقصان من ثمنه لم يكن ذلك صحيحاً لأنه ثمن الذي كان أعطاه فإن
 أخذه من المتاع متاعاً آخر بقيته في الحال لم يكن بذلك باس والعقد الأول لما تقدم مسألته العينة جائزة للبست منبأ عنها أو بقر قال الشافعي وهي عندنا عبثاً
 عن الأقواض لعين من له عليه دين يبيعها ثم يقضي دينه منها لأن ذلك يجوز في حق الغير فجوز في حقه ولأن الصادق سئل عن رجل يبيع عينة إلى أجل فإذا جاء الأجل فباعها
 فنقول لا والله ما عندي ولكن عيني أبيع حتى أقتضيك قال لا بأس يبيعه وقال الصادق في رجل يكون له على رجل المال فإذا حل قال له بعني متاعاً حتى أبيعك فافقني الذي
 على قال لا بأس وشرها الشافعي بأن يبيع الرجل من غيره بمثل أو بغيره إلى المشتري ثم يشتريه بغير قبض الثمن باق من ذلك نقداً وهو أيضاً جائز عندنا على ما تقدم مسألته
 يجوز البيع نسيئة ونقد بزيادة عن قيمة السلعة في الحال أن تضاعف أو نقصان مع علم المشتري بصلالة الصحة وعدم مقتضى العقد السالم عن معارضة الغبن ولا فرق
 بين العينة وغيرها وأعلم أن العينة جائزة كما قلناه ولا فرق بين أن يصير بيع العينة عادة غالبية في البلد ولا يصير على المشاورة عند الشافعي قال أبو اسحق إذا صاعداً
 صار البيع الثاني كالشرط في الأول فيبطلان جميعاً مسألته يجوز بيع الشيء بغير الشخص حالاً أو أن لم يكن حاضر إذا كان عام الوجود كالخضرة والشعير وغيرها ويجوز
 إذا لم يمكن حصوله في الحال كالنواكر والرطب العنب غير أنهما الوجود والمقتضى في الأول وهو العقد جامعاً للشرائط الصحة من مكان التسليم وغيره ونقد والشرط
 للثاني وفي الصحيح عن الصادق وقد سئل عن الرجل يشتري الطعام من الرجل ليس عنده فيشترى منه حالاً قال ليس بأس ولو ساء عليه لم يوجب له البيع ثم حصله وباعه

فِي أَحْكَامِ السُّلْطَانِ

يوم القر

في شرائط السلم

لا يجوز لما فيه من الدقيق واما الادهان لطيبه من البنفسج واللبون واللبان والورد فانه يجوز السلم فيها مع مكان ضبطها وقالت الشافعية ان خالطها شيء من جرم الطب لم يجز السلم فيها وان منج المسمم بها ثم اعتصرها جاز في الخناطان في اصل الخلقة كالشهد ويجوز السلف فيه وهو اصح وجهي الشافعية لان الخلط اصل خلقة فاشبه النوى في القرو كما يجوز الشهيد في السلم بجوز كل واحد من ركنيه والثاني للشافعية المنع لان احد جزئيه الشمع وقد بقل بارة وبكثر اخرى فلا يمكن ضبطه وهذه الكثرة والقله لم يعتبرها الشارع كافي صفة النواة وبكرها واما اللبن فانه شيء واحد يجوز السلم فيه اجما وان كان قد يحصل منه شيان مختلفان كما لا يخفى من هذا المسئلة في السلم فانه لا يوجب في السلم بغيره لانه لا يضبط بالوصف فيلزم العيب والهبول والمشتل على العظم والخال على عنبه واللبن القوي لان جابر اسأل الشافعي في السلم قال لا تقرب فانه يعطيك مرة الممن ومنه الشاي مرة المهرؤل اشتره معاينه بدا ببدء قال الشافعي يجوز ولا يجوز في الجوز في الجوز في السلم في اللحم والملازمة ممنوعة ولا فرق في المنع عندنا بين الطبخ منه والشيء الذي ثبت هذا حيث جوزه قال بضبط سبعة اوصاف الجنس كالم غنم والنوع كالضأن فيقول لحم صغير وكبير فظلم او وضع والذكر والانثى والسمين والمهرؤل والمعلوف والراعي وموضع من البدن كالم الرئيل والكتف والزرع ومحل او خصي وتلبه البهيم النظام اللحم يذخر معه فاشبه النوى في القرو لان العظم يمتصق باللحم ويتصل به اكثر عن اتصال النوى في القرو وان سلم في مشوي او مطبوخ لم يجز عنده لان انما يختلف فيه وفيه اشتراط الاعف وان لم يكن المهرؤل لان الجوف هو مع مرضه لان الجوف ضيق اللبن لا يجوز شرطها لانها تعتبر في اللحم وهذا كله عندنا بط المنع من السلف في اللحم اذا ثبت هذا فلا فرق بين لحم الاملي ولحم الصبيد المنع عنده والمجاز عنده وهذا كونه في لحم الصبيد سنة اوصاف النوع والذكر والانثى والسمين والمهرؤل والصغير والكبير والوردي وان كان يختلف بالاله التي يضطاد بها شرطه فان صيد الاحولة انظف هو سلم وصيد الجراح مجروح منال ويقت صيد الكلب اطيب صيد الفهد لطيب نكهته الكلب في غير فم الفهد فان كان ذلك يتباين في يختلف حسب شرطه وان كان اخلافا ليس له يجب ان كان لصبيد به وجوده في جميع الاوقات السلم في جملته محله ما يتفق عليه وان كان يوجد في وقت دون وقت سلم فيه متى شاء وجعل محله الوقت الذي يوجد فيه عاما وهذا كله عندنا ساقط للمنع من السلف في اللحم وهو في ابي حنيفة ولما لم يطهر فلا يجوز السلم فيه عنده ناعلي ما تقدم وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يجوز بناء على اصله من جواز السلم في اللحم فوصف لحم الطير عنده بالنوع والصغير والكبير والسمين والمهرؤل والجودة والرداة وان كان كثيرا يذخر موضع اللحم منه ولا يأخذ في الوزن والراس والساق والرجل لان ذلك لا يلزم عليه مسئلة قد بينا الاستقصاء في ذكر الاوصاف المنح الى عزة الوجود وعسر التحصيل بمطل السلم لما فيه من ثقل التسليم الذي هو مانع من صحة البيع لان عقد السلم نوع عزه فلا يحصل الا فيما يوثق بتسليمه ثم الشيء قد يكون نادر الوجود من حيث جنسه كالم الصبيد موضع العزة وقد لا يكون كذلك لانه يجب اذا ذكرت اوصافه يجب التعرض له عز وجوده لانه اجتماعها كاللذات الكبار والواقف الزجر على ما يتبادر بين حمله معها ولصفتها كذا واختار وجهي بحث حصوله فان لا يجوز ولو لم يتعد كجارية معها ولدا وشاة لها سحله فانه يجوز عندها وبالحيلة الضابطه في الوجود وتعدده فيبطل منه ويصح بدونه وتختلف الشافعية في هذا بعضهم يجب التعرض للاوصاف التي تختلف بها الاغراض وبعضهم اعتبر الاوصاف التي تختلف بها القيمة وبعضهم جميع بينهما وليست هذه الاقوال بشي لان كون العبد كاتب او اميا وكونه قويا في العمل او ضعيفا اوصاف تختلف بها الغرض والقيمة ولا يجب التعرض لها اذا ثبت هذا فاطلاق الشافعي للمنع من السلف في الجارية ولدها بغير بشي اذا ثبت هذا فيجب ان كانت الصفات المنيرة في الولد تنضم الى الجارية والاختلاف في القيمة كافي صفات الجارية مسئلة لو شرط كونه حلي فلا قرب الجوز لانه وصف غير منه عند العقلاء ويختلف به الاغراض والاثمان لا يوجب عزه ولا تعدد في التسليم فكان جازرا كغيره من الشروط والشافعية طوبقان اظهرهما المنع لان اجتماع الحمل مع الصفا المشروطة نادر وهو لا يشرط يمكن حصوله فجاء انضمامه الى الشرط والصفا المشروطة كالشرط كون العبد كاتب او كونه جارية ماشطة مع الصفات المشروطة الشافعي قالوا يستحق جماعة ان على قولين بناء على ان الحمل هل له حكم ام لا لان قلنا له حكم جاز والافلا لانه لا يعرف حصوله وهو لا مكان المقر فيه ولو شرط كون الشاة لبونا فالاقرب الجوز وللشافعية قولان مسئلة ولو سلم في جارية ولدها جاز وبه قال الشافعي حيث لم يشرط نسبة الولد اليها يكون ذلك شرعا جارية كبيرة وعبد اذا لم يقل ايها ونحن قد بينا جواز ذلك ايضا ولو شرط في العبد ان يكتب وصانع او غير ذلك من الصانع او كون الجارية ماشطة او صانعة جاز ولا يرد في ما يقع عليه الا وبه قال الشافعي مسئلة في الجوز السلم في الجوزان بساير انواعه عند علمائنا اجمع وبه قال الشافعي مالك احمد واسحق لما رواه العامة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال امرني رسول الله ان اجز جيبا وليس عندنا ظهر فامر النبي ان يبتاع البعير بالبعير يذبح بالابرة الى حرج المصدق ومن طريق الحاصر رواية الحلبي عن الصحيح الصفاق قال لا بأس بالسلم في الجوزان اذا سميت لذي سلم فيه فوضعه فان ذبته والافان حنبل وامام عن زرارة في الصحيح عن الباقر قال لا بأس بالسلم في الجوزان والتماع اذا وصفت الطول والعرض وفي الجوزان اذا وصفت اسنهما ولا يثبت الذم في صدق ما ثبت سلم كالشاة قال التوري والاذاعي ابو حنيفة لا يجوز السلم في الجوز لان الجوزان لا يخصصان منهن السلف في السلم لان الجوزان يختلف كثيرا فلا يمكن ضبطه بالصفة فاشبه في الجوزان وكواهم وحديث عمر بن الخطاب في الجوزان لا يخصصان منهن السلف في السلم لان الجوزان لا يخصصان منهن السلف في السلم لان الجوزان يختلف كثيرا فلا يمكن ضبطه بالصفة فاشبه في الجوزان على انه قد روي ان امير المؤمنين عليه السلام باع جماله بسمي عصفري بعشرين بعيرا الى اهل اشري بن عمرو رحلة بربعة بعة بوفها صاحبها بالزينة وما ذكره من اختلافه بغير علم عليه لثبات الاطراف لا يثبت صدقا بخلاف الجوزان مسئلة لا يجوز السلم في رؤس الجوزات المأكولة سواء كانت مطبوخة او مشوية او غير وبه قال ابو حنيفة والشافعي في احد القولين في النية اما الطبوخة والمشوية فلا يجوز قولا واحدا لاختلاف تأثير النار في ذلك فلم يجز كما لا يجوز السلم في اللحم المشوي والمطبوخ اما النية فوجه المنع ان اكثر الراس العظام والشافعي في اللحم فيه قبل يختلف فاذا كان اكثر غير مقصود لم يجز بخلاف اللحم عنده يكون فيه العظم لثمة العظم فيه فلا اكثر مقصود وعندنا ان اللحم كالراس في المنع بخلاف الجوزان فان المقصود بجملة الجوزان من غير القنات الى احاد الاعضاء والقول الثاني للجوزان في النية وبه قال مالك لان ذلك لم يشرع عظم يجوز شراره لجواز السلم فيه كالم والملازمة ممنوعة فليس كالم اجاز بغير جاز السلف فيه وعلى تقدير الجواز انما يجوز عنده بشرط ان يكون منقبات من الصوف والوبر فاما السلم فيها من غير نية فلا يجوز لسر المقصود بما ليس بمقصود ان يكون فانها يختلف بالصغر والكبر لاختلافها فبنا فلا يجزى العدد فيها ان يكون فيه فاما الطبوخة والمشوية فلا يجوز السلم فيها بحال واعتبر بعضهم ان يكون المشاير والمشاير منخاة عنها ولم يفتد عليه اكثرهم مسئلة لا يجوز السلم في الكواجر كانت مطبوخة او مشوية او نية لعدم انضباطها فقد كثر لحمها قبل ان ياكل فيختلف الشافعية فقال بعضهم لا يجوز السلم فيها قطعاً ولم يجز قولين وبعضهم قال

فان الشافعي

في احكام السلف

كتاب السبع

فيها قولين ولا فرق بينهما وبين الرؤس لان الرؤس والاكواع تختلف بالصغر والكبر واكثر ما عرفت مقصود فان جواز السلم فيها اشترطوا الوزن وكذا لا يجوز السلف عند
من اعتناه الجواز وقال بعضهم يجوز السلف في الكواع لقلة الاختلاف في لونها وبعضهم منع من الرؤس لان الكبر فيها مقصود فلا يجوز اعتبارها بالوزن بل
بالعدد وادوات لكن بعضها سلفا بالعدد بطولها لا يجوز السلف في الرؤس مسئلتان لا يجوز بيع التراب ولا السلم فيه لانه يحاط به كحوم الاغذية وهي حرام وبما
الخنزير هو نجس وكذا جميع السموم من الجنان وغير ما لا يجوز بيعه ولا السلف فيه لعدم الانتفاع به ولو كان ما يصلح قلبه للدماء ويكون كثيرا مما كالسقف فانه
يجوز السلم فيه وصفيه بما يحتاج اليه اذا امكن ضبط اوصافه ولا فرق عندنا في جواز البيع بين قلبه وكثيره وهو قول اكثر الشافعية وقال بعضهم لا يجوز بيع
كثيره لان زعمهم وهو خطأ لانه لو بيع كذلك اذا جاز قلبه جاز بيع غيره لان فيه منفعة بالجملة مسئلتان يجوز السلم الجناس مع امكان ضبطها بغيره قل الشافعي
لانها نوع من الجنان وقد بينا جواز السلف في انواعه ولا يجوز السلف في شيء من لحوم الطير لا بابتها بطلان السلم في اللحوم مطلقا وقال الشافعي يجوز بناء على مذهبه
من جواز السلم مطابقا للوصف بذكر النوع والصغر والكبر والعمى والهمال والجد والروى فان كان كبره كرم موضع اللحم منه ولا يلدن في الوزن والراس والساق والرجل
لان لا لحم عليها وكل هذا عندنا بطمس السلم في اللبن والتمر والزبد واللبا والافلاط لا مكان ضبطها بالوصف بخلاف مطلق اللبن الى الحلو ولو لم
في اللبن المحامض قال بعض الشافعية لا يجوز لان المحوصة عيب فيه والاولى عندى الجواز فان القيونية لا تخرج عن المألوفة والتقويم ولو اسلم في لبن يومين وثلاثة جاز اذا
حلولة تلك الدية ولو تقرر الى المحوصة لم يبرأ لانها عيب لان يكون حصولها ضروريا في تلك الدية ويجوز السلم فيه كبدل وزنا ولا يكال حتى يتكن الرغبة ويجوز وزنه
قبل سكونها ويجوز في اللبن كبدل وزنا لكن ان كان جامدا يتجافى في المكال يقين الوزن وليس في الزبد الا الوزن قاله الشافعي ولو قبل جواز كبدل امكن ولما اختلف
فهو موزون عند الشافعي وقبل تجفيفه كاللبن وهل يجوز السلف في المحض منع من الشافعي ان كان فيه ماء والاولى عندى الجواز مطر ولو خض اللبن من غيره
جازا السلف فيه ويصح وصفه بالمحوصة وبه قال الشافعي مسئلتان يجوز السلف في الاثمان الدرام والديناير اذا كان الثمن غير النقد وبه قال الشافعي وبالك
لان ثبت في التفتة صداقا ثبتت سلم الكثرة ولا يبرأ من ضبطها بالوصف هو اقرب الى الضبط من غيره فكان الجواز فيه اولى قال ابو حنيفة لا يجوز السلم فيها لانها
لا تثبت في الدية الا ثمانية فلا يكون مثمنة وهو م لا يجوز بيع الذهب بمثله وبالفضة الفضة بمثلها بالذهب لا يكون كل واحد منهما مائتا كذا هنا وانما الجوز ثمانية
بالنقدين لانه يكون صرفا ومن شرطه التقاض في المجلس ولو فرض امتداده حتى يخرج الاجل فالاولى المنع ايضا ولو كان السلم حالا وقتنا بغير جاز اذا تقاضا المجلس وهو
قول بعض الشافعية وقال بعضهم على تقدير جواز الحال لا يجوز هذا لان لفظ السلم يقتضي تقديم احد الموضعين واستحقاق قبضه دون الاخر والصرف يقتضي تسليم
الموضعين جميعا فلم ينعقد الصرف بلفظ السلم المقدمتا ممنوعا ههنا مسئلتان يجوز السلف في جميع الثمار والفواكه لا مكان ضبطها بالوصف قل دوى ابن بكير
الصادق قال لا بأس بالسلم في العاكمة وسال عبد الله بن بكر الصادق عن رجل اسلم في شيء يسلط الناس فيه من الثمار فندم من ثمنها فلم يستوف سلعة قال فلما
راس ماله او لينظم وكذا يجوز السلف في اصناف الطعام من الخطة والشعر والدخن والذرة واصناف الحبوب من العدس والسمسم والماش واللوبياء وغير ذلك من جميع
الاشياء التي يمكن ضبط اوصافها وعموم وجودها في محل ولا غلظ فيه خلا لا اصل لها وله محمد الجلي في الصحيح انه سأل الصادق عن السلم في الطعام بكيل مبلو
الى اجل معلوم قال لا بأس به وكذا يجوز السلف في المسك والسكر والسبلان والديبر وان خالطه النار خلا لا شافعي فيما خالطته النار مسئلتان يجوز السلم في البز
والصوف والقطر والابزيم والفزل المصبوغ وغير المصبوغ والشباب الحطب والخشب المحدد والصفر والرصاص والقبور والنفط والبرز والشيح والخضر
وما يشبهه لا يرضى بالبض والجوز واللوز والشم والطيب الملبوس والاشربة والادوية والصفر والحديد والرصاص والنجاس والرييق والكحل والزيت بالجملة
اصناف الاموال فاجمع الشرايط قال الصادق لا بأس بالسلم في الناع اذا وصفت الطول والقرض سأل سماعه عن السلم هو السلف في الحرير والناع الذي يضع في البلد
الذي انت فيه قال نعم اذا كان الى اجل معلوم سأل الحلبي الصادق عن الزعفران يسلم فيه الرجل درهم في عشرة مثقالا او اقل من ذلك واكثر قال لا بأس ان لم يقد
عليه الزعفران ان يعطيه جميع ماله ان اخذ نصف حقه او ثلثه وبأخذ راس مال ما بقي من حقه وهذا الخبر كاد على المطلوب فيعدل على المطلوب وهو ان الزعفران
يجوز السلم فيه مع كثره ان لم يدرى سلمه ان خالده عن الصادق قال لا اكسبه ايضا مثل الخطة والشعر والزعفران والغم يعني بذلك جواز السلف
وبجوز السلف في انواع الفطر العامة لوجودها كالمسك العنبر الكافور وكذا جميع بساط الفطر كالعود والزعفران والورد وكذا يجوز السلم في مركبات الفطر كالغالب
والعود المطراذاع في مقدار بساطه ومنع الشافعي من المركب طال ان كل بساط منه مقصود ولا يعرف قدره ويكون سلمه في الجهول ومنع الجماعة اذا التقدر في العفة
وبجوز السلم الزخاج مع ضبطه بالوصف في الطين والجص والنورة وحجارة الارحمة والابنية والارضة مع الوصف كذا يجوز في البرام الممولة والكبران والحيات والطيور
والتمرج والمناير والقمام والطناجر مع ضبطها كلها بالوصف خلا لا شافعي فانه منع للذرة اجتماع الوزن في الصفا الشريطة وهو م وكذا يجوز السلم الكا
عدد امع ضبطه بالوصف كذا يجوز في العسل والار خلا لا شافعي حيث منع لاستتارها وانتفض مثل الجوز ويجوز في الدقيق خلا لا بعض الشافعية ولا يجوز في
على النافع كقوله القرآن وغيره خلا لا شافعي لان مثل ذلك لا يعللها بمسئلة يجوز السلم في عسل النحل قبل تحماتها مع امكان ضبطها بالوصف به قال الشافعي
ويسلم فيه وزنا وان امكن ان يقد رخصتها بطولها بما يجوز التقدير به السلم جاز عدا واما النبل بعد عمله فلا يجوز السلف فيه لانه يجمع اخلاطه غير مقصودة لان فيه
خشا وعصيانا وبقا وقال الشافعي قال ولا يبرأ من الشئ النهر وهو نجس عنده واما اذا كان سخونا حيا لا قرب المنع وبه قال الشافعي لعدم القدرة على معرفتها
وتفاضل في العين ويتباين فيه وفي موضع اخر قال يجوز السلم في الشباب الذي لا يبرأ من عليه اذا امكن ان يوصف من بعضهم من امكان وصفه لان طرافه خفيفة و
ثخين ولا يمكن ضبط ذلك واما العسل فلا يجوز السلم فيها لاشتغالها على الخشب والعظم والغصن وكل واحد منها محمول على قدره ولا يمكن ضبطه فان فرض مكان
جاز مسئلتان لا يجوز السلف في الثوب والمطبوخ وبه قال الشافعي لانه لا يعلم قدره تاثير النار فيه عادة ويختلف الاعراض باختلاف تاثير النار فيه ويتعد
الضبط في السلم فيه فاشبه الخبز والشافعية في الخبز وجهان ولو امكن ضبط تاثير النار في الدبر والسكر حيث ان تاثير النار فيها نهاية مضبوطة جاز واما الماود
فالا قرب جواز السلم فيه وللشافعية فيه خلاف لاختلاف تاثير النار فيها يتصعد ويقطر ولا يعرف تاثير الشمس بل يجوز السلم في المصنوع بالنار عند وجهها بالشمع والشمع
وكذا الدبر احدهما المنع لاختلاف تاثير النار فيه ولان النار تبيد ريع الفس البر والاشنان الجواز كالتعزاه **الباب الثاني** في ذكر اوصاف هذه الاجناس وفي العمل المقتضى

فاحكام السله

لنحل
ذكره

في شرائط السلم

من شبه وعنه والاون والخشونة والنعومة والوزن وكذا يصف النحاس والحديد ويؤيد في الحد بالذكر والانتى والذكر اكثر ثمانية احدى وامضى ولما لاؤفة
المثله منها يجوز السلم فيها وبه قال الشافعي فيسلم في طشتا وتور من نحاس احمر او ابض او شبهه ووصاص واحد يدين كرسعة مغروزة ودين كرمعة لوزن ولولم
ينكره قال الشافعي يصح كما يصح ان يتباع ثوبا بصفة والا فبشرط ومنع بعض الشافعية السلم في القامة والسطول المقدرة والرجل لا خلة فان لم يقم زيد بها وسع
وعنه ما سبق وقال آخرون منهم بجوازها لا مكان وصغر وعدم التقاض في اختلافه ولو اتبع او اتى من شجر مع رف مع مكان ضبطه وسعة قدره من الكبر والصغر
والعق وبصفة باى عمل وبالشحانة والرفق وان شرط وزنه كان في مسئلة ما لشرائط في السلم في ذكر النوع كالبزة والعق وان اختلفت البلدان في الانواع وجبة
اليها يقال برن يند احدى من برن البصره وازاد الكون فخير من زاد بغداد ودين كواللون ان اختلف النوع كالكتوم والطبرزد من احمر واسود وبصفة بالصغر والكبر والوجه
والرداءة والحدان في العتق فان قال عتق عام او عامين كان احوط وان لم يكن كجواز وبصفة ما يقع عليه اسم العتق غير متغير ولا موس فيصف القربى في النوع و
البلد واللون والجودة والرداءة والحدان والعق والصغر والكبر وبه قال الشافعي في اختلاف لاثان باختلاف هذه الاوصاف وقال اصحاب ابو حنيفة يكره ان يذكر
الجنس والنوع والجودة لان ذلك يشتمل على هذا مسئلة اذا سلم في الرطب بصفة بصفة لثمن الا الحدان في العتق فان الرطب لم يجز على اخذ المذنب والبريد ان
ياخذ ما ارطب كله ولا ياخذ شذوا وهو ما لم يترطب فشدخ ولا المناشف هو ما قارب ان يتركز وجهه من كونه رطبا وكذا ما جرى مجراه من الغيب لغوكره وقال بعض
الشافعية يجب لشرط الحدان في العتق في الرطب فم يجوز ان بشرطه في ظهوره وامر بلزم ما شرط وان اطلق جازا معا وما التفرقا ياخذ الا جازا لانه لا يكون غيرا حتى يجز
وليس عليه ان ياخذ معبئا يرجع فيه الى اهل الخبرة ولا يجب تقدير المدة التي مضت عليه ياخذ مكبويا لا ياخذ ما عطر فاضربه العطر ولا الفطر الذي لا يتناهي
تتمهه مسئلة يصف الخنطرة بامور ستة البلد فيقول شامة او عرقية فان اطلق حمل على ما يقتضيه العرف ان يقتضى شيئا لا يبطل فيقول بمحولة او مودة
بغير محولة من البلد الذي تنسب اليه او تكون مولدة في غيره وينكر الحدان في العتق والحدان في الردي واللون كالحمر والبض والصفر وان اختلفت بالحدان
وهو امتلاء الحب والذرة وصفاته وينكر الصرايا وضدها وبغنى ان ينكر كوالقوى وضدها والاون في وضدها والحدان في العتق واذ اسلف في الحديث ضبط
بالوصف لو سلم في طعام على ان يطبخه جاز خلافا للشافعي والعلم قبل ان يجنس من اخذ جنتان في كماله ينكر كذلك لانه بقوله حتى يراى استعماله في كل حكم
المحظ في كمالها لا يجوز السلف فيه الا ما يملك عنه كالمرة عند الشافعية في اختلاف الحكم ولغيره في كماله لا يجوز وبغنى في العتق والحدان في الردي واللون كالحمر والبض والصفر وان اختلفت بالحدان
حكم كل صنف من الحبوب من رذا وخن او سلت بوصف كما يوصف الخنطرة بطرح كالمرة دون فشره عند الشافعية وعند الاوزي كذا يصف الشجر بما يصف الخنطرة
مسئلة يصف العسل بالبلد كالحبي والبلد في كماله في البلد في الزمان كالبرقي والحرق في الصبغ واللون كالابيض والاصفر والجودة والرداءة وله عسل
من الشمع سوا وصفه بالنار او بنهرها ويجز عليه قبوله قال الشافعي لا يجز على قبوله ما صفي بالنار لان النار تغير طعمه فنقصه لكن بصفة غير نارية وقال بعضهم
صفي بنار لينة لونه اخضر وان جاء به عسل فيقول رجوع الى اهل الخبرة فان اسند والرق في الحرز لم يقوله وان اسندوها الى العسل لم يجز على قبوله ولو شرط بصفة غير صفات
جاز وكان بمنزلة النوى مسئلة قد بينا انه يجوز اشتراط الجودة والرداءة بل يجب لاختلاف القيمة بلعبارتها لا يجوز اشتراط الاجود اجماعا لعدم
فانها من متاع الاويمكن وجودها ما وجد منه وفيه اشكال لا مكان ضبطه في بعض الامتناع كالطعام فانه قد يتناهي جودته ولما ان شرط الاداء فقال بعض فقهاء
وبعض الشافعية لا يجوز لانه باى طعام اناه لونه لانه ان كان اودا وجب قبوله وان كان اودا منه وجب قبوله ايضا لانه اذا دفع فوق حقة الوصف جعله قبوله فلا يؤخذ
الى التنازع والاختلاف والحق المنع منها ان لان الاداء غير مضبوط حاله العقد والبيع يجب ان يكون مضبوطا ماله العقد فيبقى شرطا صحته البيع فيبقى الصحة في البيع
في شرط كون السلم فيه وبنائشرط في السلم فيه عندنا كونه دينا لان لفظ السلم السلف موضوع للدين فلو قال بعتك هذه السلعة سلم او هو ما هذه لم يصح لاختلاف
اللفظ اما لو قال سلمت لك هذا الثوب هذا العبد فليس سلم ايضا فان قصد بلفظ السلم مطلق البيع احتمل الانقضاء لجواز اداة المجازع القرينة والتع والاختلاف
وقد سبق وكذا بشرطه كونه السلم فيه مؤجلا فلا يجوز السلف في حاله قبل تقدم البحث الرابع امكان وجود السلم فيه عند التحول مسئلة بشرط كون
فيه موجودا وقت الاجل ليصح امكان التسليم فيه وهذا الشرط ليس من خواص السلم بل هو شرط في كل بيع وتما يتبع القدرة على التسليم عند وجوب التسليم سواء كان
البيع حالا او مؤجلا فلو سلم في منفعة عند المحل كالرطب في الشام يصح وكذا لو سلم فيها بدينار وجوده ويقبل وقت الاجل حصوله كالرطب في اول وقت ولونه لتغير
حصول الشرط ولو غلب على الضم وجوده وقت الاجل لكن لا يحصل الا بمسقة عظيمة كالقدح الكثير من الباكورة فالاقرب الجواز لا مكان التحصيل عند الاجل فقد
السلم اليه وقال اكثر الشافعية لا يجوز لان السلم عقد غير فلا يحتمل فيه معاناة المشا في العظمه مسئلة يجوز ان يسلم في شيء ببلد لا يوجد ذلك الشيء في بلد
اليه من بلد اخر لا مكان التسليم وقت الاجل وكان سابقا كغيره ولا فرق بين ان يكون في بلد او بعيدا ولا ان يكون ما يبعث انقله اليه ولا ولا يعتبر مسافة القصر ومنها
قول بعض الشافعية وقال بعضهم ان كان قريبا صح وان كان بعيدا لم يصح وقال آخرون ان كان ما يبعث انقله اليه عرض المعاملة لا في معرض الخلف والهدايا والمصادرا
صح السلم والا فلا اما لو سلم في شيء يوجد غالبا في ذلك البلد وقت التحول فانفق فيقطاعه فيه وامكن وجوده في غيره من البلاد لم يلزم على البائع نقله الا في ذلك
مع انتفاء المشقة وعدم البعد المفرط ولا عبرة بمسافة القصر ولا امكان الرجوع من يومه مسئلة يجوز السلم في كل معدوم اذا كان ما يوجد غالبا في محله ويكون آمنا
الانقطاع في اجله وبه قال الشافعي في حاله احمد واسحق لما رواه العامة عن ابن عباس قال شهد ان السلف الضمون الى اجل مسمى قد امله الله في كتابه واذن بغيره فلا يؤخذ
بقوله بآيها الذين امنوا اذا تدانتم بدين الى اجل الا بغيره وانهم كانوا يلفون في الثمار السنين والتمار لا يبق في هذه المدة بل تنقطع ومن طريق الخاصة رواية المحل عن
انه سأل عن رجل باع بغيره عند الى اجل وضمن البيع قال لا بأس لانه ثبت في الدنم مثله ويوجد في محله غالبا فاجاز عقد السلم عليه كولو كان موجودا وقال الترمذي
والاو ذاعي وابو حنيفة لا يجوز السلم في المعدوم بل يجب ان يكون جنسه موجودا حال العقد الى حال المحل لان كل زمان من ذلك يجوز ان يكون محلا للسلم فيه ان يؤت
السلم اليه فاعتبر وجوده فيه كالحل وهو غلط لانه لو اعتبر في ذلك لادى الى ان يكون اجال العقد بمحولة والحل جعله المتعاقدان محلا لاختلاف التنازع حيث جعله محلا
فهو بمنزلة ما بعد المحل مسئلة اذا سلم فيها بدينار وجوده وقت التحول ثم انقطع وجوده كالحل عند المحل لم يفسخ البيع وقال ابو حنيفة وهو اصح قول الشافعية
لان العقد صح ولا وانما تعدد التسليم فاشير ما لو اشترى عبد قابض من بدي البائع ولان السلم فيه يتعلق بالدينه فاشير ما اذا افلس المشتري لم يفسخ

لا يكون عتقا فاذا
اسلم في الرطب

جوان

اخذ

في شرائع المسلم

كتاب البيع

العقد كذا من القول الثاني للشافعي فيمنع لان المسلم فيه من ثمة ذلك العام واذا ملكك انفس العقد كالمواضع فغير امره فقلت وانما قلنا ان العقد يعلق بشرط
تلك السنة لا يبرح على دفعه منها وكما لو تلف البيع قبل القبض ويمنع بغير البيع ثمة تلك السنة لانها لو تراضيا على دفع ثمة من غير جاز لان المسلم فيه لا يجوز
يقبضه وانما الجبر على دفعه لتمكنه من دفع ما هو بصفه حقه مسئلة اذا انقطع البيع عند الاجل فقد قلنا ان العقد لا يفسخ بل يتخير المشتري ومن الصبر الوقت
امكان الوجود وبين الفسخ لقضيه بالصبر لانه شرط ما لم يسل له فكان له الخيار لان الخيار كالعيب لهذا يختلف الثمن باختلاف مكان له الخيار كالودع البتة
ولما رواه عبد الله بن بكر عن الصادق انه سأل عن رجل اسلف ثمنى سلفا لناس فيه من الثمانين مائة ما تها لم يستوف سلفه قال فلما اخذ راس ماله وانظره
اذا ثبت هذا فاذا فسخ المشتري البيع وجب على المسلم اليه رد راس المال ان كان باقيا وان كان تالفه فاشك ان كان مثليا ان لم يكن له رد قيمته وكذا على قول الشافعي
بالفسخ واذا اختار الصبر الى محي البيع طال به فان بقى وبضعه وجد بغيره يتخير المسلم بين الفسخ في الجميع ليعرض حقه وبين اخذ الموجود ويرجع بحصة الباقية
او يصبر بالباقي وهل له ان ياخذ الموجود ويفسخ في العدم الاقرب لك عند الشافعي انه مبني على تقرب الصفقة واذا جوزه ناله الفسخ في العدم اخذ الموجود بحصة
من الثمن وهو اصح قول الشافعي والثاني انه ياخذ بجميع الثمن او بجزءه واذا اخذ بالكل فلا خيار للمبايع وان اخذ بالحصة فلا قرب لك فيه لان التقبيل بالتقريب
حصل من المبيع بترك دفع الجميع للشافعي في خيار المبيع اذا ثبت هذا فانه لا يفسخ البيع لو قبض البعض من أصله كما لا يفسخ لو لم يقبض شيئا للأصل ولما رواه
سنان في الحسن عن الصادق انه سأل اربابا ان وفاني بعضا وعجز عن بعض اصله الى ان اخذ بالباقي راس مالي قال نعم ما احسن ذلك مسئلة ودفع في
الخيار بين الصبر والفسخ بين ان لا يوجد المسلم فيه عند محل اصلا وبين ان يكون موجودا ويؤخر المبيع التسليم حتى يقطع وهو احد قول الشافعي ان الخيار في الفسخ
من أصله والخيار كما تقدم جاز في الصورتين معا ورفق بعضهم فقال الخيار في الفسخ والخيار انما هو فيما اذا لم يوجد المسلم فيه عند الاجل اما اذا وجد فطر المبيع بالتسليم
فلا يفسخ العقد بحال الوجود المسلم فيه وحصول القدرة وليس بشئ لقصر المشتري في الصورتين ولانه كالعيب المتحد في بدل المبيع فانه يوجب للمشتري الخيار مسئلة
المشتري ثم بدله في الفسخ لعقل وجوب الصبر وعدم الالتفات اليه طلب الفسخ لانه اسقاط حق فاشترى زوجة العين وهو احد وجهي الشافعي ويحتمل ان الفسخ ولا يكون
اسقاط حق بل يكون هذا الاجابة انتظارا والانتظار واجب الاجل لا يلحق العقد بعد وقوعه فاشترى زوجة المولى اذا وضعت بالقام ثم ندمت فاذا اشترط حق الفسخ لا يسلط
ولو قال المسلم اليه المسلم لا يصبر عند راس مالك فليس ان يوجب للشافعي وجبه ان يوجب عليه الاحابة وليس بشئ ولو حل الاجل يموت المسلم اليه اثناء المدة والمسلم فيه اليه
منقطع فالوجه انه لا يفسخ العقد من أصله بل يتخير المشتري كما تقدم وللشافعي قولان الفسخ من أصل العقد يتخير المشتري ولو كان موجودا عند المحل تاخر التسليم
لغيبته لحدا لتعاقب بين ثم حضر والمسلم فيه منقطع كما تقدم من يتخير المشتري عند ناره من الوجه بين الفسخ والتخير عند الشافعي مسئلة لو اسلم في شيء عام
عند المحل ثم عرضت افر علم بها انقطاع الجنس عند المحل لعقل يتخير المشتري في الحال بين الصبر والفسخ لتحقيق الفسخ في الحال فيجوز وجوب الصبر والخيار في الحال لان
وجوب التسليم وللشافعي قولان احدهما انه يتخير في الفسخ في الحال الثاني انه لا يتخير ولا يفسخ الا في المحل وهذا الخلاف ما خوذ من الخلاف فيما اذا حلف لباكل هذا الطعم
عند انقضاء قبل النذر فله ان ينجث في الحال او يتأخر الى الغد يحصل الانقطاع بان لا يوجد المسلم فيه صلا بان يكون ذلك الشيء خثا من ذلك البلد وقدا
جاجة متصلة وهو انقطع حقيقة وفي معناه ما لو كان يوجد في غير تلك البلدة ولكن لو نقل اليها فسد واذا لم يوجد الا عند قوم مخصوصين واستغوث بغير
فهو انقطاع ولو كان يبيعونه بغيره قال ليس انقطاعا ووجب تحصيله ما لم يتضرر والمشتري كغيره ولو امكن نقل المسلم فيه من غير تلك البلدة اليها وجب فله مع
القصر والكثير مسئلة اذا اسلم في شيء وقبض البعض عند الاجل وتعد الباقي فقد قلنا انه يتخير المشتري بين الفسخ في الجميع وفي الباقى سوا باع ما اخذ منه بطل
لما رواه سليمان بن خالد عن الصادق قال سألته عن الرجل يسل في الزرع ياخذ بعض طعامه ويبقى بعض لا يجد فاء غيره على صاحبه راس ماله قال فلما اخذ فانه
حلال قلت فانه يبيع ما قبض من الطعام بضعف قال فان فعل فانه حلال مسئلة وهل له ان ياخذ القيمة بغير وقت الاجل او المطالبة الاقرب لك انه قد استحق كما
في ذمة المبيع فجاز بيعه كما يجوز بيع الدون او ان يعوضه عن الدين بالقيمة كالوقفي الدين من غير جنسه لما رواه ابا بن عثمان عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه
السلام في الرجل يسل في الطعام الى اجل فيجل الطعام فيقول ليس عندي طعام ولكن انظر ما قيمته فخذ مني ثمنه قال لا بأس بذلك تدوى على بن جعفر قال سألته عن
رجل له على رجل اخر مائة درهم وخطه ياخذ قيمته درهم قال اذا قومه درهم فسد لان الاصل الذي يشتري به درهم فلا يصلح درهم بدله قال الشيخ الذي افضحه
به ما قيمته هذا الخبز ان كان الذي اسلف فيه درهم لم يحن لان بيعه بغير درهم لا يبرح لان يكون قد باع بغير درهم وبما يكون فيه زيادة ونقصا وذلك ربا ثم ناول الخبز
الاول بان يكون عطاؤه في وقت السلف ثمانية دراهم فلا يؤدي ذلك الى التبا لا اختلاف الجنس لما رواه العيص في القسم في الصحيح عن الصادق قال سألته عن رجل
اسلف جلاد درهم يحضه حتى اذا حضر الاجل لم يكن عنده طعام ووجد عنده دواب وثقها ومتاعا اجل له ان ياخذ من عرضة تلك بطعامه قال نعم يسمي كذا بكذا
كذا صاعا والوجه ما اخترناه ولا يباها لان التقدير انما يشتري متاعا ياخذ التقدير ثم باعه بذلك التقدير من شرط الربا بيع احد المتماثلين جنسا بصلحه
الفاضل البحث الخامس في علم المقدار مسئلة في البيع ان كان ما يدرخله الكيل والوزن لم يصح بيعه سلفا الا بعد ذكر قدره باحد الماد او بالقيمة
عن النبي انه قال من اسلف فلان سلفا كيل معلوم ووزن معلوم ولجل معلوم ومن طريق الخاصة قال الصادق قال مبر المؤمنين لا باس بالمسلم كيل معلوم لجل
معلوم ولان السلم يشتمل على نوع غير فلا يحتمل من الغرر ما لا يحتمله الحال والمبايع الحال جازا لم يجوز ويجب ان يكون المكيل متعارفا عند الناس فلا يجوز تقديره
باناء معين لانه قد يهلك فيتعذر معرفة المسلم فيه وهو غير الاحتياج اليه ولا يبرح محمول ولا يبرح يعلم بذلك فقد البيع من المكيل المعروف لاهو مشاهد
وكذا الصيغة اذا عينها فان كانت الصيغة المشهورة بين العامة جاز لانها اذا تلفت رجع الى مثله ان كانت مجهولة لم يجوز ان عينه بمكيل رجل معروف ومثله فان كان
مكيلا وصيغة معرفة وفي جاز والافلا واذ كان معرفة فاما يختص به وكذا الواسم في ثوب على صفة خمره لخصر ما حال العقد يصح جواز ان تهلك الخمرة فيكون ذلك
لا حجة به اليه لانه لا يمكنه ان يضبطه بالصفا الموجودة فيها مسئلة ليس المراد في الخبر المبيع بين الكيل والوزن بل قد يكون الجمع بينهما مبطلا لغير الوجود
لواسم في ثوب وصفه بالذرع قال وزنه كذا الواسم في مائة صاع خنطة على ان يكون وزنها كذا ثم لوزن في الخشب مع الصفات المشروطة الوزن جاز لان الزيادة
تعد بطله بالبحث لكن المراد الا مبالا في الكيل في الموزونات التي يتلى فيها الكيل بخلاف اعيان الربا حيث لم يجوز بيع بعض المكيلات ببعض الجنس الواحد وذلك لان المتغير فيها

تقدر

في شرائط السلم

التساوي لكل فاذا باعها واذ تار بما تفضلت كلاً فلم يجز المراد منا بالكل معرفة القدر والمخرج عن الجملة فبأي شيء قدره جاز في يجوز ان يسلّم في ما اصله لوزن
كلاً والعكس وبه قال الشافعي لما رواه ذهب عن الصادق عن امير المؤمنين عليهما السلام قال لا بأس بالسلف ما يوزن فيما يكال وما يكال فيما يوزن ومنع بعض الشافعية
من السلم كلاً في الموزنات لما لو اسلم في فئات السلم العنبر ونحوه كلاً لم يصح لان القدر اليسير منه ما يكثر كثره ولكل لا بعد ضابطته مسئلة لا يكتفى بالعدد
في العدد ذات التي تدخل تحت الوزن كالبطنع والقشور والرقمان والسفرجل والبادنجان والنارج والبص بل يجب لوزن ولا يمتنع لكل لانها تحتاج في الكيل الى العدد
تقاروتها كبر او صغرها وانما اكتفى بالعدد في العيان تعويلاً على الشاملة وسماحاً بخلاف السلم الذي لا مشاملة فيه وكذا الجوز واللوز لا يجوز السلم فيهما بعد
بل لا بد من الوزن وفي الكيل بينهما للشافعية وجهان أحدهما الجواز لعدم تجايزها وكذا القشور البندق وقال بعضهم لا يجوز السلم الجوز واللوز لا كلاً ولا وزناً
قشورهما غلظة ودفقة والغرض يختلف باختلافها فاستغنى السلف عنها بالوزن وليس يجزى لان القشور منها كالقشور في الثمرة فانه يختلف صغرها وكبرها ويختلف الشائع
هنا وقال ابو حنيفة يجوز السلم في البض عدداً لان التقاروت فيها يسير وليس يجزى مسئلة جميع المقول كالتقاء وانجاء والبطنع لا يجوز السلم فيهما بعد ولا
كلاً بل يجب لوزن ولا يجوز السلم البقل جرمال عدم ضبطها لا يجوز السلم البطيخ الواحد والسفرجلة الواحدة الا مع الوزن فتكون عامة الوجود لا قبله الوقت
ولا في عددها لانه يحتاج الى ذكر جهتها وزنها وذلك يورث غرة الوجود اما اللبن فيجوز الجمع فيه بين العدد والوزن بل هو الواجب فيقول كذا كذا البنية ووزن
كل واحد كذا لانها تضرب عن اختيار فليجمع فيها بين الوزن والعدد لا يورث غرة الوجود والامر فيه على التقريب ونه لا يجزى مسئلة نوعين يكالان غير وقتاً
كالوزن في العقد ان كان معتقداً للشرط وصح العقد ان ملأه بمجهول القدر ولا ينعزله الاحاجة الى احتماله فانه قد يمتنع قبل المحل في البيع ولو قال بعني غلظة
هذا الكوز من هذه الصبرة بطل مع جهالة قدره كذا الكوز وللشافعية وجهان أحدهما الصحة اما النوعين في البيع والسلم يكالان معتقداً فانه يصح البيع ببلنو الشرط كما هو
القول في غرض فيها وموافق وجهي الشافعية الثاني يفسد لعرضه للسلف في السلم الحال على تقدير جوازه كالموكل او كالباع للشافعي وجهان أحدهما انه كالموكل لان
الشافعي قال لو اصدقها ملأه هذه الجزة خلا لم يصح لانها قد تنكسر فلا يمكن التسليم كذا هنا لوقال سلمت اليك في ثوب كذا الثوب وفي فمائه صاع كذا الحنيفة
لم يصح لان المكان لتلك الثوب المحال عليه والمنظر وهو واحد في الشافعية وفي الثاني يصح ويقوم مقام الوصف ولو اسلم في ثوب وصفه بصفات السلم ثم اسلم ثوباً
الصفة جاز مسئلة يجوز السلم في الذرّوع كالشباب الحبال يشبهها لان ضبطها بذلك لا يجوز في القصبة ناولا الخطب جرمالا ولا الماء قربا ولا الخبز حراً ولا الخل
وعدم ضبطها بالصغر والكبر ولو ضبط بالوزن جاز لان جازاً لاسال الباقر عن السلف في روبا الماء فقال لا ينعزله فانه يعطيك مرة ناقصة ومرة كاملة ولكن أكثر من
وهو اسلم لك له مسئلة وكما يجب العلم في البيع بالقدر والوصف كذا يجب في الثمن فيقول ان كان الثمن في الذمة لم ينعزله المتعاقدان فلا بد من ضبط صفته
قدره كما يضبط صفته السلم فيه الا ان يكون من الاثمان فيكفي اطلاقاً كان في البلد فقد غالباً في حله يجوز ان يكون راس المال موصوفاً في الذمة ويعينه في المجلس
التفريق فيجوز في ثمنه حال العقد وان الثمن معتقداً حال العقد ان كان مشاهداً كنت الرتبة عن وصفه وان لم يكن مشاهداً فلا بد من وصفه بما يقع في الجملة
قالوا لا يفسد السلم في احد القولين باو استحق المروزي لان عقد السلم منظر من قبيل يمكن اتمامه في الحال انما هو موقوف على وجود السلم فيه عند المحل لا يؤمن انفساخه
فوجب معرفة راس المال فيه لئلا يورث كافي القرض في عقد الشركة والقول الثاني للشافعي لا يجب تعيينه وضبطه بالوصف هو اختيار الرزني وقال ابو حنيفة كان راس
المال مكيلاً او موزناً واجب ضبط صفاته وان كان مدروعا او معدداً لم يجب ضبط صفاته لان الكيل والوزن يتعلقان بالعقد بقدره بدل لانه لو باع صبرة
على اربعة عشرة اققرة فبان احد عشر كان له ان يخذ عشرة ويرد الباقي ولو اشترى ثوباً على اربعة عشرة اذرع فبان احد عشر وعاد حتى يباع ان شاء سلم الكل وان شاء
فسخ لان العقد يتعلق بعينه واجبة الشافعي على عدم الحاجة الى الوصف بانه عوض من شاهد فاستغنى بمشاهدته عن معرفته فله كبيع الاعيان وكالموكل كان
او معدداً ولا يلزم اعيان الربا لانه لا يحتاج الى معرفة القدر وانما يحتاج الى معرفة الثمن فيها والاجواب عما قاله ابو حنيفة انه خطأ لان الكيل والموزن يجوز ان يكون
جزائياً في البيع الصادق فلو يعلق بقدره لم يجز وما استشهد به فانما كان كذلك لان الكيل والموزن ينتقض لاضرر فيه والثوب ينتقض بقطعه فلهذا اختلفوا لانا
ذكره وما قاله الشافعي ضعيف لا يمنع الاكتفاء بالشاهدة عن معرفة القدر في بيع الاعيان بخلاف المذروع فانه غير واجب لعدم بقدر الذرع وكذا العدد ثابت
ما قلناه فلا بد من ضبط صفات الثمن فلا يضبط بالوصف مثل الجواهر والاخلط لا يجوز ان يكون راس السلم انما يجوز ان يكون راس المال ما جاز ان يسلم فيه
هذا اذا لم يكن مشاهداً واما اذا كان مشاهداً فلا حاجة الى الوصف بل يجب معرفة القدر سواء كان مثلاً او كلاً وبالمجمل كذا جاز ان يكون ثمنه جاز ان يكون راس السلم
السلم فان لم يبرهن صفاته بعينه فان افتتح السلم لا يقطع السلم فيه راس المال ان كان موجوداً ومثله ان كان مفقوداً ومثله ان لم يكن له ردة مثل قيمته ولو اختلفت ثمنه
او قيمته فالتقول قول السلم اليه لانه غارم مسئلة لو كان راس المال مقبوضاً ضبطت صفاته بالعائنه لم يشترط معرفة قيمته كقوله بعض صفاته مشاهداً وجاز
موصوفه وهو قول اكثر الشافعية وقال بعضهم فيه قولان ولا فرق بين السلم الحال والمقبول وبعض الشافعية خص القولين بالسلم الموكل وقطع في الحال بالاكتفاء بالعائنه
وموضع القولين لهم ما اذا تفرقا قبل العلم بالقدر والقيمة لما اذا علمت ثمنه فلهذا اختلف في الصحة وليس يجزى عندنا بل القدر ان يكون معلوماً حال العقد بين كثير من
الشافعية على هذا القولين انه على يجوز ان يجعل راس السلم ما لا يجوز السلم فيه ان قلنا بالاصح جاز ولا فلا اذا كان راس المال جزافاً عنده وانفق الفسخ وتنازع القدر
كان القول قول السلم اليه لانه غارم **المبحث السادس** قبض الثمن مسئلة يشترط في السلم قبض الثمن في المجلس فلا يجوز الفرق قبله فان تفرقا قبل القبض
لم ينعزله على ما اجمع عليه في السلم بطل ابو حنيفة والشافعي واحمد لا ينعزله عقد لا يجوز فيه شرط ماخر عوض المطلق فلا يجوز فيه الفرق قبل القبض كالصرف لان السلم فيه في الذمة
فتؤخر تسليم راس المال عن المجلس كان ذلك في معنى الكيل بالكل لان تأخر التسليم ينزله الدين في الصرف غيره ولان الفرق في السلم فيه احتمال للمخاطبة في ذلك
العوض الثاني بالتجمل لئلا يعظم الفرق في الطرفين وقال مالك يجوز ان يتأخر قبضه يومين وثلاثة او اكثر ما لم يكن يشترط او يطول المدة لانه متضمن لا يخرج بتأخر قبضه
من ان يكون سلماً فوجب ان لا ينعزله كالتوضيح ومما في المجلس والفرق بين المفاضة قبل القبض في المجلس وفيه كالمصرف مسئلة لو قبض بعض الثمن في المجلس ثم تفرقا قبل
قبض الباقي بطل السلم فيما لم يقبض كالصرف وسقط بقسطه من السلم فيه والحكم في المقبوض كما لو اشترى ثوبين فبطل احداهما قبل القبض ولو اشترى ثوبين فبطل
المجلس كان للبائع الاستغناء من قبضه للتعيين في التفتيش بخلاف الدين فان لم يدر لو دفع بعض الثمن وجب على صاحب الدين قبضه لو كان راس المال منفعة عبد

في الكيل

سلف
تصرفات

موزن

يجب

بيع

في أحكام السلم

كتاب البيع

اود ارملة معينة مع وكان تسليم تلك المنفعة بتسلم البعير مسئلة لا يشترط تعيين الثمن عند العقد وقال اسلمت لبيك دينارا في فسخي كذا ثم عيّن سلم في المجلس جاز
وكذا في الصنف لو باع دينارا بدينار او بدله في الذمة ثم عيّن وسلم في المجلس جاز وهذا اذا كان الدينار المطلق منصرفا الى نقد معلوم اما لو قلده وجب تعيينه ولو لم
لعمام بطعام في الذمة ثم عيّن وسلم في المجلس جاز وصنفه بما يرفع الجهالة في وجهه او لا في وجهه لان الوصف فيه بطول بخلاف الصنف فان الامر في النقود هو
ولهذا يكفي فيها الاطلاق ولا يكفي في العروض والثاني الجواز وبصفة كاصف السلم فيه وهذا اظهر عند الشافعية مسئلة لا يشترط استمرار قبض الثمن فلو سلم
المشتري الى البائع ثم رده البائع اليه ودفعه بغير قبض التفرق جاز بخلاف ولورده عليه بدين كان له عليه قبل التفرق صح لانه قد ملكه بالعقد واستمر ملكه بالقبض وقال
الشافعية لا يصح لانه تصرف فيه قبل التزم ملكه فاذا تفرق صاحبه السلم حصول القبض التزام الملك بتمام قبضه لئلا يفسد بغير قبض ولو كان له ذمة غيره ودفعه بغير قبض اسلمت
اليك الداهم التفرق ذمتك في كذا صح لانه مقبوض في ذمة صاحبه على اشكال وقال بعض الشافعية بشرط الاجل بطلان البيع بالدين وان كان حاله لا يرسل السلم
قبل التفرق فكذلك وان حضره وسلم فوجهان الصحة كالوصاح من تلك الداهم على دينار وسلم في المجلس واظهرهما النع لان قبض السلم فيه ليس بشرط اما لو لم يبين الثمن
من المال الذي عليه ثم حاسبه بعد العقد من دينه عليه جاز قطعا ولو كان السلم حاله فلو وجد كان متبرعا به واحكام البيع لا ينفى على التبرعات فلا ترى انه لو باع طعاما
بطعام الى اجل ثم تبرعا بالاحضار لم يجز والطلاق بعض الشافعية الوجهين في ان تسليم السلم اليه المجلس وهو حال هل يفي عن تسليم راس المال الا اظهر عند الشافعية مسئلة
ولو حال المشتري البائع بالثمن على غير قبض المحال عليه وقبضه البائع منه المجلس صح حصول القبض في المجلس وقال بعض الشافعية لا يصح سواء قبضه البائع في المجلس ولا
لان باحواله يقول الحق الى ذمة المحال عليه فهو يؤدى به من جهة نفسه لانه جهة السلم ولو قبضه المشتري سلم الى البائع جاز ولو قال البائع للمحال عليه سلمه اليه ففعل لم يفسد
في صحة السلم عندهم لان الانسان في ذمة ملكه يصير وكذا للمعبر لكن يجعل البائع ويجزى المشتري في ذلك ثم السلم يقبضه قبضا ولا يمكنه ان يقبض من نفسه الوجه
ما قلناه اما لو لم يقبض البائع في المجلس فلا قوى بطلان السلم لعدم القبض في المجلس الذي هو شرط صحة السلم يحتمل الصحة لان احواله كالقبض ولو حال البائع بغير
على المشتري فمقبض قبل التسليم يحتمل البطلان وان جعلنا احواله قبضا فمقبوض بعض الشافعية لان المعبر في السلم القبض الحقيقي والصحة لان احواله كالقبض ولو
احضر المشتري راس المال فقال لبائع سلمه اليه ففعل صح ويكون المحال وكذا عن البائع القبض ولو كان راس المال داهم في الذمة فصاح عنها على مال فالأقرب عنده
الصحة وقال بعض الشافعية لا يصح وان قبض ماصح عليه ولو كان الثمن عبدا فاعتقه البائع قبل القبض صح وقال بعض الشافعية لا يصح ان لم يصح اعتاق المشتري قبل
وان صح حناه فوجهان وجه التفرق انه لو قبض لصاحبا من طريق الحكم وان غير كائن السلم بدل لحواله فمقبض هذا ان تفرق قبل قبضه بطل العقد وان تفرق بعد صح
وفي نفوذ العقد وجهان مسئلة اذا انسخ السلم بسبب كان راس المال معينا في ابتداء العقد وهو باق وجب المشتري اليه وان كان قاله فارجع الى بدله اما البطلان
ان كان مثليا او القيمة ان لم يكن موصوفا في الذمة ثم عيّن في المجلس وهو باق فهل له المطالبة بغيره ام للبائع الايتان ببطلان الاول لان المعبر في المجلس المعبر
العقد يحتمل الثاني لان العقد لم يتناول تلك العين وللشافعية وجهان في ذلك **ندب** لو وجد راس المال في بدله البائع اختلفا فقال المشتري قبضته
بعد التفرق وقال البائع بل قبضه قدم قول البائع متمسكا بصحة البيع القبض ولو اقام ما يثبت قال بعض الشافعية بغير السلم اليه اولى لانها نافلة وعندي من نظر
لان القول قوله فالبيّن بغيره الاخر مسئلة لو وجد راس المال معينا فان كان معينا كان من غير الجنس بطل السلم وان لم يكن معينا فان تقابضا الصحيح المجلس
صح السلم والابطال وان كان من الجنس فالأقرب الصحة ان تفرق بعد الابدال ولو تفرق قبله بطل العقد على اشكال اقرب الصحة ولو اسلم مائة في حفرة ومثلها في شعير ثم دفع
ما ثبت قبل التفرق فوجد بعد ما ذوقا من غير الجنس ورتع بالنسبة وبطل كل جنس بنسبة حصته من الزنوف مسئلة لو شرط تجمل نصف الثمن وتأخير الباقي
لم يصح السلم مطلقا اما في غير المقبوض فلا نفع القبض الذي هو شرط صحة السلم واما المقبوض فلزادته على المؤجل فيستدعي ان يكون في مقابلة اكثر ما في مقابلة
المؤجل والزيادة مجهولة **النظر الثالث في الاحكام** مسئلة قال الشيخ لا بد من ذكر موضع التسليم وان كان حمله مؤثرا لا بد من ذكره ايضاً والشافعية
السلم اما حال او مؤجل اما الحال فلا حاجة فيه الى تعيين مكان التسليم كالبائع ويتعين مكان العقد لكن لو عيّن موضع اخر جاز بخلاف البيع عند لان السلم يقبل
فيقبل بشرط يتصمن باخير السلم بالاحضار والاعتناء لا يحتمل التاجيل فلا يحتمل شرط يتصمن تاخير التسليم وحكم الثمن في الذمة حكم السلم فيه وان كان معينا فهو كالتسليم
وعندنا لو شرط تعيين المكان في الاعتناء جاز ولا يرد بمكان العقد ذلك الموضوع بعينه بل تلك المحلة الامع للشرط وان كان السلم مؤجلا فنشأ في خلافه انه محتمل
تعيين مكان التسليم فيه وقد انقسم اصحابه الى فناء الخلاف ومثله ما انقضاء فغن بعضهم انزاع جري العقد موضع يصلح للتسليم فيه فلا حاجة الى التعيين وان
جري في موضع غير صالح فلا بد من التعيين وحمل قول الشافعية على المالمين وقال آخرون ان السلم فيه ان كان حمله مؤثرا وجب التعيين والا فلا وحمل القول على الحالين
وبهذا قال ابو حنيفة واما المتبدون فلم يفرق احد ما ان المسئلة على قولين مطلقا والثاني ان كان لم يكن الموضوع صالحا وجب التعيين لا محالة وان كان صالحا فهو
والثالث ان كان لم يكن حمله مؤثرا فلا حاجة الى التعيين وان كان له مؤثرا فتقولان والرابع ان كان حمله مؤثرا فلا بد من التعيين والافتولان وهذا اصح عندهم
وجه اشتراط التعيين ان الاغراض متفاوتة بتفاوت الامكنة فلا بد من التعيين قطعاً للتزاع كالوباع بداهم وتعددت نفود البلد ووجه عدم الاشتراط
وبما قال احمد القياس على البيع فانه لا حاجة فيه الى مكان تعيين التسليم ووجه الفرق بين الموضوع الصالح وغيره اطراد العرف بالتسليم في الموضوع الصالح واختلاف
الاغراض في غيره ووجه الفرق بين ما حمله مؤثرا وغيره قريب من ذلك فتوى الشافعية من هذا كله على وجوب التعيين اذا لم يكن الموضوع صالحا ان كان حمله مؤثرا
وعدم الاشتراط في غير ما بين الحالين وهو عندى اقرب اذا شرطنا التعيين فلو لم يبين عند العقد وان لم يشترط فان عيّن تعيّن وعن احمد رواية ان هذا
الشرط يفسد السلم ان لم يبين محل على مكان العقد وقال بعض الشافعية ذالم يكن حمله مؤثرا يسلم في أي موضع صالح ولو عيّن موضعاً للتسليم فخرجه عن
صلاحية التسليم احتمل تعيين ذلك الموضوع عملا بالشرط ويحتمل اقرب موضع صالح ويحتمل المشتري وللشافعية اقول ثلثة احتمالات فقد ظهر ان موضع
العقد ان لم يكن فيه التسليم لم يجب شرطه والاوجب كلو كان في معاراة عند بعض الشافعية وفيه قولان الوجوب عدمه والاول اولى عندهم وقال بعضهم ان كان
لحملة مؤثرا وجب ذكر الموضوع والا فلا وبما قال ابو حنيفة قال ابو يوسف محمد لا يجب ذكر موضع التسليم وقال احمد لا يجب ذكره ففي السلم روايتان احدهما
الفسا لانه شرط لا يقتضيه الاطلاق فحينئذ لا يمانعه وتسليمه في ذلك المكان فاشبه ما اذا شرط امكيا لا بعينه او تحلة بعينها وهو غلط لان القبض

وان كان

قال بعض

في أحكام السكر

بموجب هذه الحال فانصرنا اليها وكونه غرا غاطا ولو كان تعيين المكان عزرا في العقد كان تعليقه بزمان عزرا الا ان يكون موضعها لا يمكن فيه التسليم فانه لا يجوز
بجمله فوبان لا يشترط موضع التسليم وان كان في حمله مؤنة فان شرطه تعيين ولو اتفقا على التسليم في غيره جاز ومع الاطلاق ينصرف وجوب التسليم الى موضع العقد
ولو كان في بلد غريبة او برية وقصد هاهنا رقة قبل المحاول فالأقرب جوب تعيين المكان مسئلة يجوز اخذ الرهن على السلم فيه وكذا الضامن ولا نعلم فيه خلافا
قال الله يا ايها الذين امنوا اذا بئتم بدين الى اخو الالبه الشائنة وروى العاصم عن ابن عباس بن عمر انهما قال لا باس بالقرن والجمل ومن طريق الخاصة رواه محمد بن
الصحيح عن احمد بن عليهما السلم قال سالت عن السلم في المحزون وفي الطعام وبوخذ الرهن قال نعم استوثق من مالك ما استطعت قال سالت عن الرهن في الكفيل يبيع
النسيئة فقال لا باس به ولا يرد من وجب يستقر في الذمة فجاز اخذ الرهن الضمين به كالمثل مسئلة لا يجوز التلث ثوب بشرط ان يكون من غير امرأة بعينه النسيئة
شخص بعينه ولا في الثمرة بشرط ان يكون من نخلة معينة او بستان بعينه وفي ذرع بشرط ان يكون من ارض معينة وقرية صغيرة وبيع قال الشافعي لطرق الموت الى تلك المروة
او النكاح المعين او بقدر غزلها ونحوه وقد يصد بثلث النخلة او البستان الجاحية فنقطع الثمرة وكذا النخلة فقد يصد بثلث تلك الارض المعينة او القرية الصغيرة او
لا يخرج الزرع تلك السنة فاذن في التعيين غرض لا ضرورة الى احتماله ولان التعيين بنيان المدينين من حيث ان يصير حال التسليم السلم فيه ينبغي ان يكون دينار سلفي
المدينين ليستيسر اذاه اما لو سلم في ثمرة ناجة او قرية كبيرة فان اذاه امر اذ يكتمل البصرة ومعتلى بغداد فانها ماصفة حد لكن ذكر كل واحد منهما بما تان عن الاثر
بصفات وخواص فالاضافة اليها تعين فائدة الاوصاف ويكون الشرط لازما وان لم يقد امر اذ لا محتمل عدم الاتفاقات اليه كعقوب الكمال مخلو من الفوائد
الصحة فانه لا يقطع غالبها ولا يتضيق به الحال وكلاهما لا شافعية واصحهما عندهم الثاني وهو الاقوى عندي ان يقرر هذا فاذا نسب النخلة الى قرية معينة بعد المحاول
بها فاتفق كان بحكم انقطاع السلم فيه يتجبر الشري على البصر الفسخ وفي رواية زرارة الصحيح عن ابي ايوب قال سالت عن رجل اشترى طعاما من رجل بعينه فقال لا باس ان
خرج فهو له وان لم يخرج كان ديناه عليه مسئلة قد بينا انه يجب بشرط الجودة والرواة في كل ما سلم فيه لان القيمة والاعراض تختلف بها وهو واحد في
الشافعية وانقول الثاني لا يحتاج اليه ويحمل المطلق على الجيد وهو محتمل عندي وعلى كل تقدير اذا اشترطت الجودة او قلنا ينزل عليها المطلق ينزل على اقل رتبة
الدرجات كغيرها من الصفات فاذا شرط الكتابة كفي اقل درجاتها وكذا الجبابة وشبهها لان المواثيق لانها تارة لها فاكفي على اقل المواثيق لاصالة البراءة عازا ولو شرط
الرواة جاز وبكفي فيها ما كان من انواعها قال كثير من الشافعية ان شرط اذاعة النوع جاز لانضباط وان شرط اذاعة العين او الصغيرة لم يجز لانها لا تضبط
وما من بدوي الا وهنا كخبر منه وان كان رد في ففضي الى النزاع واعلم ان نوع السلم فيه لا يدين المقرض له فان لم ينص عن النوع وقصر للردى بغيرها للنوع قالت الشافعية
فذلك محتمل لا محالة وان نص على النوع نذكر الرذاعة حشوا واما رذاعة الصفقة فقال كثير منهم يجوز اشترطها لانهم ذكروها مقابلة الجودة ولا شك انهم لم يرد بها
جودة النوع مسئلة الصفات المشترطة ان كانت مشهورة عند الناس فلا بحث وان لم تكن مشهورة اما لفظة الالفاظ المستعملة فيها او لغيرها فلا بد من معرفة
التعاقد بين بها وان جهلاها واحدهما يصح العقد وهل يكفي معرفتها اشكال ينشأ من انه لا بد ان يعرفها غيرهما ليرجعا اليه عند التنازع ومن انه على عقد معلوم عند
التعاقدين فكان جاز ان كالمقدار وان جهله غيرهما فان شرطنا معرفة الغير كفي بمعرفة عدلين ولا يفتقر الى الاستقاضة وللشافعية قولان الاكتفاء بالعدلين واشترط الا
وكذا يجري الوجهان اذ لم يعرف الكمال المذكور لا عدلان مسئلة اذا دفع البائع من غير الجنس كما اذا باع تمر فدفعت زبديا او سلم في ثوب فدفعت ثوبا فظن
على المشتري قبوله باجاءا لا نعرف ما شرطه فان تراصبا عليه جاز لا اصل لقوله الصالح جاز بهن المسلمين الا ما حرم حلالا او حلالا حراما وقال الشافعي لا يجوز لانه
اعتراض بذلك غير جائز في السلم وهو مصادرة على المطلوب بوثبة ما رواه البعض القسم في الصحيح عن الصادق قال سالت عن رجل اسلف بجلاد ولم يحطه
حتى اذا حضر الاجل لم يكن عنده طعام ووجد عنده دواب ورفقا او متاعا اجل له ان ياخذ من عرضة تلك بطعام قال نعم يبي كذا وكذا بكذا وكذا صاعا امان
ودفع الجنس لكنه جاز بشرط وجب قبوله ولم يكن جازا ما رواه مسلم بن خالد قال الصادق عن رجل سلم في رصفت سنا معلوم ولون معلوم ثم بغي فوق شرطه
فقال اذا كان على طيبه نفس منك ومنه فلا باس لو كان اكثر لم يجب القبول لما فيه من المنزلة ووجاه بالثوب المسلم فيه جاز ما شرط فاعطاه عوض الجودة شيئا جاز به
ابو حنيفة لانه اخذ عوضا عن الزيادة فاشبهها بالسلم عشرة اذ ذرع فجاءه باحد عشر ذراعا ولا نعلم ما عاضه على ثمن سابع بشئ ملوك فكان جازا كغيرها وقال الشافعية
لا يجوز لان الجودة صفة فلا يجوز ان يراها بالعقد لو كان مكيلا او موزنا بخلاف الذرع لانه عين وليس بصفة ويمنع المنع من جواز افرادها الاصل فيه ان هذا النوع من
الصالح وليس بهما حقيقيا فلم يكن يبراس ان دفع ادون في الوضعية ما عليه لم يجب قبوله لكن لو رضى به جاز لانه نوع اسقاط لما وجبه ولما رواه ابو بصير عن الصادق قال سالت
عن السلم في الجوز قال ليس يبراس قلت واني ان سلم في اسنان معلومة او ثمن معلوم من الرقيق فاعطاه دون شرطه وفوقه يطيب نفس منهم فقال لا باس به وبيع قال
الشافعي لو دفع عوضا عن الرذاعة فالأقرب الجواز كلف طرف الجودة واما ان جله اخر كما اذا سلم في الزبيب الأبيض فجاءه بالأسود فالأقرب الجواز لانه من جنسه والخالفة في
الوصف لا غير لكن بشرط ان يترأصبا عليه للشافعي قولان احدهما المنع لانه يكون اعتراضا وهو منوع ولذا شافعي في قبول الاجود في الوصف مع اتحاد الجنس قولان احدهما
المنع لما فيه من المنزلة واحتمل الجواز كما قلناه لان اتيانه به بشرطه لا يحد ببلد الى ابراه وشمه بغير ذلك هو طوبى امر المنزلة ولولتختلف النوع كالمثل المعلى فجاءه
او في الزبيب الأبيض فجاءه بالأسود وفي الثوب الحردي فجاءه بالمردي لم يجز على السلم بقوله لاختلاف الاغراض باختلاف الانواع وقال بعض الشافعية يجب القبول واخر الأول
فان قبله جاز وهو واحد في الشافعي كما لو اختلفت الصفقة والثاني لا يجوز كما اختلف الخبر وامتناعه بطعن عندنا وللشافعية اختلاف في ان التفاوت بين التركي والهندى
من السبل تفاوت جبر تفاوت نوع والصحيح عندهم الثالث ومن ان التفاوت بين الرطب والتمر وبين ما يبيع بماء او ما يبيع بغيره تفاوت نوع واصله في الاشياء
قلت نكيب لو دفع الارذاة ازيد من الحق فان لم يكن ديويا جاز وان كان ديويا وكانت المعاوضة على سبيل البيع لم يجز لانه ديويا وان لم يكن على سبيل البيع فالأقرب عندي الجواز
مسئلة للشري على اخذ الحظنة خالصة من التبر وغيره ومن الزايد على العادم من الراب اخذ التمر جازا ولا يجب تناهي جفانه لانه قد بينا ان الرطب اقل بطلو عليه السلم
ويجب تسليم الرطب صحفا غير مشدخ ولا يجوز قبض المكيال والموزن جازا فان تراصبا به فالأقوى عندى الجواز للشري ملء المكيال وما يحتمله ولا يكون عنده
ولا يدقه ولا يهين ولا يوزن المكيال لا يوضع الكف على جوانبه وليس له قبض المكيال بالوزن ولا بالعكس الا بالترأص مسئلة ليس للمشتري المطالبة بالسلم فيقول
اجعاه والابطال فائدة التاجيل ولو ادعى السلم البطل المحل لم يجب على المشتري قبوله سواء كان له في الامتناع عرض كما اذا كان وقت نهيب وكان السلم فيه جوازا

النهي

من المعاوضة

نوع

في أحكام الشك

بشك البيع

من علمها ان كان ثمة او خاير يد اكله عند المحل حراً او كان ما يحتاج الى مكان له مؤنة كالحظ والقطن او لم يكن له عرض في الامتناع سواء كان المودى عرض مؤنة
الذمة كما لو كان به رهن يرد فكأنه اوصاف من يرد براءة تولا لان التجمل كالتبرع بالزيادة فلا يكلف تقليد المنفعة قال الشافعي ان كان له في الامتناع عرض كالتبرع من البيع
او تكلف مؤنة الحيوان واجرة الدار وعدم الطرفة لم يجبر على القبول لتضره وان لم يكن له عرض في الامتناع فان كان للمودى عرض سوى براءة الذمة اجبر على القبول
كالكتاب بعجل النجوم ليعتق فانه يجبر على قبولها وهل يلحق هذه الاعذار مؤنة من انقطاع الجنس قبل الحلول وحيوان احدهما انه يلحق لما في الناجز من خطر
انقضاء العقد وثبوت حق الفسخ وان لم يكن للمودى عرض سوى البراءة فقولان احدهما انه لا يجبر المستحق على القبول واحدهما انه يجبر لان براءة الذمة عرض في البيع
للمستحق عرض في الامتناع فبمع من التعت وان تقابل عرض المتنع والمودى فظرياً ان احدهما انه يثبت افظان ويجري القولان واحدهما ان المراجعي جانب المستحق
بعضهم طرد القولين فيما اذا كان للمجمل عرض التجمل ولم يكن في المتنع عرض في الامتناع وهو غريب بعضهم راعى جانب المودى ولا يقال ان كان له عرض في الامتناع
فلا يجبر ولا يقولان وهذا كله ساقط عندنا وحكم ساير الديون المؤجلة حكم السلم فيه مسئلة كل من عليه حق مال حال او مؤجل ودفع له اذ دفعه
وجب عليه قبوله مطلقاً لان له عرض في البراءة ومثله وقالت الشافعية ان كان للمجمل عرض سوى البراءة اجبر على القبول ولا فطرهما احدهما انه على قولين
احدهما عدم الاجبال لان الحق له فله ان يؤخره الى متى شاء والاصح انه يجبر على القبول في لو اصر على الامتناع اخذ الحاكم وحفظه له فان تلفت قبل ان يملكه كان من مال
الدافع ولو عين البائع السلم فيه في شخص والمدين الدين في مال بعضه ودفعه الى صاحبه فامتنع من قبوله فلف فان تلفت الحاكم فهو تالف من صاحب الدين قبل فقه فانه لا يجبر على القبول
والسلم وان امكن الوصول الى الحاكم فلا قرب من مال الدافع لان التعتين يتم بقبض الحاكم مع احتمال الاكتفاء بتعيينه في يكون من مال صاحبه ان يبرئ الدافع
مسئلة اذا تعين موضع التسليم بمطلق العقد اذا تعين برة موضع العقد او تعين بالشرط وجب التسليم فيه فان جاءه في موضع لا يجبر على اخذ الا يقو
عليه عرض في ذلك الموضع ولو بدد الاجرة حمله الى ذلك الموضع لم يلزمه قبوله لكن يجوز له اخذه وقال الشافعي لا يجوز لان بدل الموضع في السلم فيه لا يجوز وكذلك في
في موضع دون موضع والملازمة ممنوعة فان جعله نائباً عنه في حمله لم يكن قابضاً وكان السلم اليه واجتاج الى ان يسلم اليه اذ حصل الموضع المستحق ولو طفر السلم
بغير غير ذلك المكان فان كان لنقله مؤنة لم يطالب به ومثل يطالب بالقيمة المحبولة وللشافعية في احدهما النع لان اخذ العوض عن السلم فيه قبل القبض غير جائز
والثاني لو وقع التحبولة بغيره وبين حقه فان قلنا بالاول فسلم الفسخ واسترداد راس ماله كما لو انقطع السلم فيه وان لم يكن لنقله مؤنة كالدراهم والدنانير فله
مطالبته به على احد القولين للشافعية ما لو طفر المالك بالناصب في غير مكان الغصب لان ذلك فله ان يطالبه بالمثل وقال اكثر الشافعية انه ان يطالبه بالقيمة
وهذه القيمة لما خوفة عن السلم ليست عوضاً ان بقي استحقاق المطالبة بحال حتى اذا عاد المكان التسليم بطالبه به ورد القيمة ولو جاء السلم اليه في غير مكان
التسليم الشرط او الثابت بطابق العقد في المستحق قبوله فقد قلنا انه لا يجبر على قبوله سواء كان لنقله مؤنة او لم يكن او كان الموضع محفوفاً للشافعية وجهان فيما اذا
لم يكن لنقله مؤنة او لم يكن محفوفاً وجهان بناء على القولين في التجمل قبل الحل فان رضى واحد لم يكن له ان يكلفه مؤنة النقل مسئلة اذا قبض السلم المسلم فيه ثم وجد
عيباً كان له ان يرضى به وله ان يترده فاذا رده انسخ القبض وكان له المطالبة بما لا عيب فيه وان رضى به لم يضره وان حدث عيب قبل الرد لم يكن له ان يترده ويرجع
بارش العيب به قال الشافعي لا نعوض بحوز رده بالعيب فاذ سقط بحدوث عيب آخر ثبت الرجوع بالارش كبيع الاعيان وقال ابو حنيفة لا يرجع بالارش لان الرجوع
بالارش اخذ عوض الجزاء الفات وبيع السلم فيه قبل القبض لا يجوز وهو غلط لان بيع المعين قبل القبض لا يجوز وقد جاز اخذ الارش لان ذلك فسخ العقد في
الجزء الفات وليس ببيع ولهذا يكون بحسب الثمن السمي العقد فاما اذا وجد العيب في راس المال بعد التفريق فالحكم فيه كاستيفاء المتصانين اذا وجد احد
بما صار اليه عيباً وقد سبق ان يثبت ضمن السلم فيه ضمان فصالح المسلم عنه لم يجز له ان يبيع السلم فيه قبل القبض هذا عند الشافعي وعندنا الصلح
عقد مستقل قائم بنفسه ليس ببيعاً فلا يجب ما ائنه له في احكامه قال فان صالح المسلم السلم اليه لم يجز الا ان يصالحه على راس المال بعينه فيكون فسخ العقد
ويصح لوجه عند جواز الاول اي مسئلة اذا تقابل السلم وجب راس المال ان كان باقياً بعينه وان كان تالفاً ومثله ان كان مثلياً والا فالقيمة
فان تراخيا ان يدفع اليه بدل مع بقائه جاز ان يدفع العوض وهل يجب تعيينه في المجلس لا قرب عدم الوجوب قال الشافعي يجب ان كان راس المال من جنس
والعوض منه ايضاً وجب القبض في المجلس عند الشافعي لا قرب لا يجب ان ليس ببيعاً فلا يجب فيه ما يجب في الصوف وان كان احد من غير جنس الا ان لم يجز القبض في المجلس
لانه ليس ببيعاً وان كان فهو بيع عوض معين من غير جنس الا ان يثبت في الغنة فجاز فيه التفريق قبل القبض كالمواضع سبعة بئس وهو احد قول الشافعي والثاني يجب
لان لو تفرق قبل القبض كان الثمن والمشموع مضموناً على البائع ولان البيع الذمة فاذا كان البيع الذمة وجب قبض الثمن في المجلس كما يجب قبض راس مال السلم في المجلس
وقال ابو حنيفة لا يجوز ان ياخذ عوضه استحساناً لو كان السلم فاسداً جاز اخذ عوض راس المال لقوله من سلم في شيء فلا يصر فيه الى غيره لانه مضمون على السلم
اليه بعقد السلم فلا يجوز له ان يدفع عوضه كالمسلم فيه ولحق الشافعي ان مال عدا اليه بفسخ العقد فجاز ان ياخذ عوضه كالثمن في بيع الاعيان اذ فسخ السلم فيه مضمون
على السلم اليه بالعقد وهذا بعد فسخ العقد فهو بمنزلة الثمن الذي ذكرناه والمراد بالخبر السلم فيه وذلك لاجماع مسئلة لا يجوز بيع السلم قبل حلوله و
يجوز بعد قبضه على الغريم وغيره على كراهية يجوز بيع بعضه وقولته وقولته بعضه والشركة فيه وبه قال مالك وقد تقدم اكثر ذلك لان العامة دون
البنى صلى الله عليه وآله انه نهى عن بيع الطعام قبل قبضه ورضخ في الشركة والتولية ومن طريق الخاصة ان معاوية بن وهب قال الصادق عن الرجل يبيع البيع قبل
ان يقبضه فقال ما لم يكن كبل او وزن فلا يبيعه حتى يكمله او يزنه لان قوله الذي قام عليه ولا يتم اختصاصاً بالثمن فاشبهها الاقالة وقال الشافعي لا يجوز السلم
ان يشر له غيره في السلم فيه فيقول له شاذكي نصفه بنصف الثمن ولا ان يولييه فيقول ولتي جميعه بجميع الثمن او نصفه بنصف الثمن لانها معاوضة السلم فيه
قبل قبضه فلم يجز كالمواضع بلفظ البيع والملازمة ممنوعة مسئلة لا يجوز ان يلف في شيء ويشترط السابغ كالقرض والبيع والاستئجار والرهن والضمين
لان عقد قابل للشرط وقد شرط ما موصافه ما لا يوجب جهالة احد الموضين فيجب ان يكون جائزاً لقوله او فوا بالعقد وقوله المؤمنون عند شروطهم
ولو سلم في غنم وشرط اصوات نجات معيشة مسئلة الشركة والتولية بيع بلفظ الشركة والتولية حكمها حكم البيع في جميع الاحكام الا انها يقتضيه البيع في
الاول خاصة ويلحق بها جميع ما يلحق بالبيع من الجنا والشفقة وغيرهما على اشكال الشركة مسئلة لو اختلفت في السلم فيه فقال احدهما في حظه وقال الا

في أحكام السِّلَع

في شهر محال فادفع العقد لان كل واحد مدع ومنكر فيقدم قول المنكر مع يمينه في الدعوى ولو اختلفا في قدر السِّلَع او في قدر راس المال او قدر الاجل فقدم قول منكر الزيادة في ذلك كله مع اليمين وقال الشافعي تجال فان كل بيع العين والاصل لم ولو اختلفا في ذلك واختلفا في انقضاء الاجل بان يختلفا في وقت العقد فيقول احدهما عقدنا في حجب بقول الاخر في شعبنا فالقول قول المسلم اليه في بقاء الاجل مع يمينه لاصالة البقاء والمسلم يدعي انقضائه والاصل ان يضر عدم العقد في حجب ولو اختلفا في قبض راس مال فقال احدهما كان القبض قبل التفرق والعقد صحيح وقال الاخر كان بعد التفرق فالعقد فاسد فلم يورث مدعي الصحة لاصالة البقاء لان اقاما بينة قدمت بينة الصحة قاله بعض الشافعية ليس بجيد وكذا اذا كان راس المال في يد المسلم فقال المسلم اليه قبضته منك قبل الاقرار ثم ردت اليك ودفعه غصبته فالقول قوله لاصالة صحة العقد ولانه انضم الى الصحة الاثبات فيه نظروا واختلفا في اشتراط الاجل فالأقرب ان القول قول مدعيه بان العقد باطل في السلم على اشكال وعلى القول بصحة الحال فلا اشكال اقوى ولو اختلفا في اداء المسلم فيه فالقول قول المنكر ولو اختلفا في قبض الثمن فالقول قول البائع لانه منكر وان يقر ما مسئلت لو وجد البائع بالثمن عيبا فان كان من غير الجنس بطل العقدان تفرقا قبل التعويض وكان الثمن معينا وان كان من الجنس فان كان معينا تخير بين الارش والرد فيبطل السلم وان لم يكن معينا كان له الارش والمطالبة بالبطلان وان تفرقا على اشكال ولو كان الثمن مستحقا فان كان معينا بطل العقد والافان تفرقا قبل قبض عوضه بطل ولو سلم بغيره الى ضرر في خمرنا سلم احدهما قبل القبض بطل السلف للمشتري خذد راسه لتعد العين عليه ويجوز السقوط عند استحالة مسئلت لو سلم في شيئين صفقة واحدة بغير واحد صح سواء تماثلا او تحالفا فيسقط الثمن على القيمة من مع التخالف على العقد مع التامد ولو شرط الاداء في اوقات متفرقة صح ان عين ما يؤدى في كل وقت ولو لم يعين بطل التجرأ ولو شرط رهنا او ضمانا فان عيبه تعين والاحتياط البطلان للمجهول الغنبة الى التنازع والصحة فيجوز ان يضمن البائع الثمن ويضمن المشتري عوضه من غير الرهن والضمين ثم نقاسخا او رد الثمن ليعيد بطل الرهن ويبرأ الضمين ولو صالح بعد الحول على مال اخر غير مال السلم سقط الرهن لبعده بعوضه بالاصلح لانه خامس من ثمنه على مسائل يتعلق بالقبض سلفا كثرها مسئلت منع جاعة من عكسا بيع مالم يقبض في سائر البضعات وقد تقدم وهو قول الشافعي وبه قال ابن عباس ومحمد بن الحسن لانه من بيع مالم يقبض وقال مالك ان كل بيع لا يتلقا وجوز حتى يوفى على البائع يجوز بيعه قبل القبض سوى الطعام والمشرب لقوله من ابتاع طعاما فلا يبيع به حتى يتوفى به وهو يدل على ان ماعد الطعام بخلافه وقال ابو داود يوسف ما لا ينقل ويجوز بيعه قبل القبض لانه من بيع لا يخشى انفساخ العقد بتلفه بخلافه كالمقبوض وقال احمد ما ليس بمكبل ولا موزون ولا معد يجوز بيعه قبل قبضه وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب لان لم يكن على البائع توفيقه فانه من ضمان المشتري لان الخراج له وقد قاله الخراج بالضم واذا كان من ضمان المشتري لم يخش انفساخ العقد بتلفه فجاز التصرف فيه كالسلف مسئلت لا يتعدى هذا الحكم الى غير المبيع فيجوز بيع اصدان وعوض الملح قبل قبضه وبه قال ابو حنيفة لانه لا يخشى انفساخ العقد بتلفه وقال الشافعي لا يجوز لما تقدم فاما الثمن فان كان معينا فهو بمنزلة البيع وان كان الذمة جازا التصرف لان ابن عمر قال كنت ابيع الابل بالبيع فابيع بالدينار واخذ الدرهم اخذ هذه من هذه واعطى هذه من هذه فقال رسول الله لا باس ان يأخذ ما لم يتفرقا وينكاسي وهذا احد قول الشافعي في الثاني لا يجوز لعدم الخبر ولو ورث طعاما ما كان له بيعه قبل قبضه وبه قال الشافعي لانه غير مضمون بعد معاوضة مسئلت لو كان لزيد على طعام من سلم ولعمرو على زيد طعام من سلف فقال زيد لعمرو اذهب قبض من بكر لنفسك او يصح قبضه لانه لا يجوز ان لنفسه مال غيره ولا يدخل في ملكه بالامر ولو لم يضر اكله منه لا قبضه لك فاكتاله لم يصح لانه قبضه قبل ان يقبضه واذا لم يصح لقبض لعمرو فهل يقع القبض للامر في ما بين المسئلتين للشافعي وجهان بناء على القولين اذا باع بخوم الكفاية وقبضها المشتري من الكفاية لا يصح ولا يصح القبض للمشتري وهل يقع القبض للسيد ويعتق الكفاية قولان احدهما يكون قبضه لانه اذا كان في القبض فاشبه قبضه بكلمه والثاني لا يكون قبضه لانه اذا كان في القبض لنفسه ولم يجعله نائب عنه في القبض فلا يقع له بخلافه لو كبل فانه استنابه في القبض كذا ما اذا قلنا لا يصح القبض يكون ملك المسلم فاذا قلنا لا يصح القبض يكون ملك الله باقيا عليه لان السلم فيه يتعين ملكه بالقبض فان لم يصح القبض لم يصح الملك لو قال له احضر معي حتى اكته لنفسي ثم ياخذ بكلمه فاذا فعل ذلك صح قبضه لنفسه ويصح عمر ومنه لما رواه عبد الملك بن عمرو انه سأل الصادق ع اشترى طعاما فاكتاله ومع من قد شهد الكيل ائنا اكلته لنفسه فيقول بعينه فابيعه اياه بذلك الذي اكلته قال لا باس وقال الشافعي يصح قبضه لنفسه لانه قبضه جزا فاكيل الاول لم يكن له فحتاج ان يكلمه عليه وهو لم ولو اكته لنفسه ولم يفرغه من المكبال ويقول لعمرو خذ بكلمه لنفسك صح لان الاستدانة الكيل بمنزلة ابتداء وكاله وفرغه كاله جاز كذلك اذا استدانه وهو واحد وهو الشافعية والثاني لا يصح القبض لانه لم يملكه مسئلت لو كان لزيد عند عمر طعام من سلم فقال عمر لزيد خذ هذه الدراهم عن الطعام الذي لك عندى فيجز عند الشافعي ببيع السلم فيه قبل قبضه والاخرى عندى الجواز وليس هذا ببيع او انما هو نوع معاوضة ولو قال خذها فاشتر نفسك بها طعاما مثل الطعام الذي لك عندى لم يجز لان الدراهم ملك المسلم اليه فلا يجوز ان يكون عوضا للسلم وبه قال الشافعي لما رواه الحلبي في الصحيح انه سأل الصادق ع عن رجل سلفه درهم في طعام فلما اكل طعاما عليه بعثت الدراهم فقال اشتر نفسك طعاما واستوف حقه قال اري ان يولى لك غيره او يقوم معك حتى يقبض الذي لك ولا يتولى انت شراؤه واذا ثبت هذا فان اشترى بعين تلك الدراهم طعاما لم يصح وان اشترى في الذمة صح الشراء وكان عليه الثمن والدراهم المسلم ان قال خذ هذه فاشتر بها ثم اقبضه لنفسك فان الشراء يصح والقبض لا يصح لما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله انه سأل الصادق ع عن رجل سلف درهم في طعام فخل الذي له فارسل اليه بدينار فقال اشتر طعاما واستوف حقه هل ترى بربا سا قال يكون معه غيره يوفيه ذلك هل يصح للامر فيه وجهان للشافعية سبقا ولو قال اشترى بها طعاما واقبضه ثم اقبضه لنفسك فافا الشراء يصح والقبض له وقبضه لنفسه من نفسه لا يصح لانه لا يجوز ان يكون وكاله في نفسه به قال الشافعي في الاخرى عندى الجواز مسئلت لو كان له على رجل طعام سلميا عليه فقبض من قرض فاحال صاحب القرض بمال السلم او كان له قرض من قرض وعليه قرض سلفا فاحال به على المقرض فالوجع الجواز اذا المولى لم يست بيعا لما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله انه سأل الصادق ع عن رجل عليه كرم طعام فاشترى كراما من رجل فقال الرجل اطلق فاشتر كرمي فله لا باس به وقال الشافعي لا يصح بناء على ان الحيوان لا يبيع وهو لم يملكه لان القرض جازا فاحاله لان القرض يستقر ولو لم يملكه عن عقد معاوضة فيجب انشاؤه قال لا يجوز احواله لان احواله لا تصح الا في الايمان وليس في شيء مسئلت لو كان له على غيره طعام بمكبل معلوم في ذمته فادفع اليه الطعام جزا فام لم يكن له

في حجب القبض

في أحكام القبض

في أحكام القبض

يقبض بالكيل فان اخبره بكياله فصدت عليه صح القبض لما رواه محمد بن عمران عن الصادق قال شترنا طعاما فزعم صاحبه ان كاله فضدناه واخذناه بكياله فقال لا بأس قلت يجوز ان يبيع كاله بغير كيل قال لا امانت فلا يتبعه حتى يكيله وقال الشافعي لا يصح القبض الا بكيله فان كان طعاما بجال الكيل عليه فان كان فوق حقه فقد استوفاه وان كان اقل من حقه كان له الباقي وان كان اكثر من حقه رد الفضلة وان استهلكه قبل ان يكيله فادعى ان دون حقه كان القول قوله مع يمينه سواء كان النقص قليلا او كثيرا لان الاصل عدم القبض وبقاء الحق فلا يبرء منه الا باقراره بالقبض وبه قال الشافعي واختلفت الشافعية في جواز التصرف في هذا الطعام المقبوض جزافا فقال بعضهم انه يجوز ان يتصرف فيما يتحقق له من الطعام ويتحقق وجوده فيه مثل ان يكون حقه قنير فيبيع نصفه فلا يجوز ان يبيع جميعه لاجتماع ان يكون اكثر من حقه وقال بعضهم لا يجوز ان يبيع شيئا منه لان العلة في قبضه بيمينه ثم دفعه اليه بكياله ولم يكيله عليه فالتغية ثم ادعى نقصا فان كان ما يقع مثله في الكيل كان القول قوله لا يبرء منه ولا بد له من قبضه على ان يكيله او يبيع مثله في الكيل او الوزن فان كان ما يقع مثله في الكيل لم يقبل منه دعواه وصدق الاخر باليمين وان لم يحضر كان القول قوله مع يمينه مسئلت لو كان لرجل على اخر طعاما سلفا او قرضا فاعطاه مالا فان كان الذي اعطاه طعاما من جنس ما هو عليه فهو نفس حقه وان اعطاه من غير جنسه فان كان طعاما فان عينه جاز وجب قبضه في المجلس فان تفرق قبل القبض بطل العقد عند الشافعي والوجه عند الجواز لانه قضاء من البيع وان كان في الذمة صح فان عينه وقبضه باه في المجلس جاز وان تفرق قبل قبضه او قبضه بطل عند لانه اذا لم يعبه فقد باع الدين بالدين وان تفرق قبل القبض لم يجز لان ما يجري في الربا بعلته لا يجوز التفرق فيه قبل القبض وان كان من غير جنس المطعومات كالاثان وغيرهما فان كان غير معين وجب تعيينه في المجلس وان تفرق قبل تعيينه بطل العقد قال الشافعي لا يبيع الدين بالدين وهو موم وان كان معيناً بالعقد تفرق قبل قبضه ففي ابطال العقد وجهان البطلان لان البيع في الذمة فوجب قبض الثمن في المجلس كراس مال السلم وعدمه كالمواضع طعاما في الذمة موجب لهذا اذ كان القرض قد استقر في ذمته واما اذا كان القرض في يده فانه لا يجوز ان يأخذ عوضه لانه قد زال ملكه عن العين وكما يستقر في ذمته لانه معرض ان يرجع في العين فاما اذا قلنا انه لا يملك الا بالتصرف فقال بعض الشافعية لا يجوز اخذ بدل القرض فانه وان كان ملكه باقيا الا انه قد ضعف بتسليط المستقرض عليه مسئلت لو كان شريك في طعام فقال الذي له الطعام يعني طعاما الى اجل لا قبضك باه جاز وهي العينة وقد تقدمت للاصل ولما رواه ابو بكر الحضرمي عن الصادق قال قلت لابي عبد الله لو كان لرجل مال فاذا حل قال له يعني متاعا حتى يبعه فافضى الذي لك على قال لا بأس قال الشافعي ان يبط ان عقده على ذلك لانه شرط في عقد البيع ان يقبض حقه وذلك غير لازم له فاذا لم يثبت الشرط لم يصح البيع ولا شرط عليه ان لا يتصرف في البيع وذلك مفسد للعقد ويمنع عدم اللزوم مع الشرط فكل الشرط غير لازم له لا بالعقد ولم يشرط عليه عدم التصرف بل شرط عليه التصرف لكنه خاص فجاز كالتقاضي ولو لم يشرط ذلك فانه يصح قطعا وان نوباه وبه قال الشافعي لو كان له عنده طعام فقال قبضه باه على ان يبيعك باه فقضاه صح القبض ولم يلزمه بيعه لانه وفاه حقه فصح ولو زاده ماله بشرط الا يبيعه منه لم يصح القبض ونوباه طعاما بما تيسر سنة فلما حل الاجل اعطاه بالثمن الذي عليه طعاما جاز سواء كان مثل الاول واقل واكثر وهو على ما من قول الشافعي ان بيع الثمن يجوز قبل القبض ومنع مالك لانه يصير كانه يبيع الطعام بالطعام وليس بصحيح لانه يباع الطعام بالدين وام اشترى الدين طعاما فجاز لو اشترى من غيره وبيع مثله لو باعه طعاما بيمين على ان يقبضه طعاما له عليه جوده ماله عليه البيع صح لانه شرط سابق وعموم قوله المؤمنين عند شروطهم يقبضه وقال الشافعي لا يجوز لان الجوده لا يصح ان يكون مبيعا بانفرادها وهو غلط لانها شرط لا يبيع مسئلت لو اقترض طعاما بمصر لم يكن له المطالبة بمكة وجد المقرض لاختلاف قيمة الطعام بالبلدان ونوطا بالبلد المقرض باخذ بدل بمكة لم يجز على المقرض بقوله لان عليه ثمن وكلفه في حمله الى مصر ولو ترصعا على قبضه ولو طالب صاحب الطعام المقرض بقيمته بمصر لم يبرء منها اليه لان الطعام الذي يبرء منه في بلدان الطعام الذي يلزمه دفعه لم يبرء منه فكان كالوعدم الطعام بمصر اما اذا غصبه طعاما بمصر فوجد بمكة كان له مطالبة وان غلثه وقال الشافعي ليس له ذلك كالمقرض وليس بجيد ولو اسلم اليه طعام بمصر فظالمه بمكة لم يكن له ذلك وليس له المطالبة بقيمته لان السلم اليه لا يجوز اخذ قيمته فقال الشافعي فيمنه ما تقدم مسئلت لو باع عبد بعبد وقبض احدهما من صاحبه لزمه التصرف فيه لان انفساخ العقد بتلفه قد انقضى فان باعه فتلغى العقد الذي فيه بطل التسليم بطل الاول لتلف البيع قبل القبض ولم ينفخ الثاني لانه باعه قبل انفساخ العقد فوجب عليه قيمته لبايعه لتعذر رده عليه فلو تلفت يده فان اشترى شخص دار بعبد وقبض الشخص لم يسلم العبد فاخذ الشفع بالشفعة ثم تلف العبد يده انفسخ العقد ولم يوجب الشقص من بدل الشفع لانه ملكه قبل انفساخ العقد فيجب على المشتري قيمة الشقص للبايع فيجب له على الشفع قيمة العبد لان ذلك باخذ الشقص ولو اشترى مخرجا بالدين رجل فاشترى بدل البايع فالثمن امانة في يده للمشتري فانه حدث في ملكه فان ملكه الاصول يده والتمرة انفسخ العقد وسقط الثمن ولا ضمان عليه في الثمرة لانها امانة الا ان يكون تلفها او طلبة المشتري بالثمن فتنفع فانه يصير ضمانا اليه بغيره قال الشافعي قال ابو حنيفة تدخل في العقد وان الثمرة دون النخل فالضمان عليه ولا خيار للمشتري وان ملك الاصول دون الثمرة انفسخ العقد وكانت الثمرة للمشتري وسقط عنه الثمن ولو كب العبد المبيع بالبايع شيئا كان حكمه حكم الثمرة مسئلت لو كان له ذمة رجل مال وعنده وديعة لورده من فاشتراه منه بالدين جاز ولو دعه والمره ان يقبضه بغير ان يبيع لانه قد استحق القبض وبقضه بمضى زمان يمكن منه القبض وبه قال الشافعي وهل يحتاج الى نقله من مكانه او يكفي بمضى زمان النقل للشافعي وجهان احدهما انه يحتاج لانه ما ينقل ويجوز فلا يحصل قبضه الا بالتحويل والثاني لا يحتاج وهو الاقوى عندى لان المراد من النقل حصوله في يده وهو حاصل في يده وان باعه لورده بيمين ولم يقبض الثمن لم يكن للمودع نقل الوديعة الا بان يبيع البايع واذا نقلها بغير ان يبيع لم يضره قبضه بيمينه بغير التسليم مسئلت قد تقدم الخلاف في ان يبيع البيع قبل القبض هل صح ام لا وكذا هبته وودعه من غير البايع واما ما روي من ان يبيع فالا فرب عندى الصحة عملا بالا اصل ولان الرهن غير مضمون على الرهن وما لا يقتضي نقل الثمن فليس من شرط صحته قبضه وهو احد قول الشافعية قال بعضهم لا يصح لانه عقد يشترط القبض فاشترطه وبيع نكاح الامر قبل قبضها لان نكاح المصون يبرأ من الاقوى صحة جارية العين بطل قبضها بالشافعية وجهان وصح كانه قبل قبضه خلافا للشافعي لان الكتابة يقتضي نقله الى مخرجه في مضمون حاله العقد والتحقق قبل القبض يصح لان العقد لا ينفك عن القبض ويصح في المصنوع وقال بعض الشافعية لا يصح لانه لا يملك مسئلت فصول الموازين لا بأس به لاجل

مع يمينه فيه وان كان ما لا يقع مثله الكيل بغير قوله

بطل العقد عند الشافعي والوجه عند الجواز لانه قضاء من البيع وان كان في الذمة صح فان عينه وقبضه باه في المجلس جاز وان تفرق قبل قبضه او قبضه بطل عند لانه اذا لم يعبه فقد باع الدين بالدين وان تفرق قبل القبض لم يجز لان ما يجري في الربا بعلته لا يجوز التفرق فيه قبل القبض وان كان من غير جنس المطعومات كالاثان وغيرهما فان كان غير معين وجب تعيينه في المجلس وان تفرق قبل تعيينه بطل العقد قال الشافعي لا يبيع الدين بالدين وهو موم وان كان معيناً بالعقد تفرق قبل قبضه ففي ابطال العقد وجهان البطلان لان البيع في الذمة فوجب قبض الثمن في المجلس كراس مال السلم وعدمه كالمواضع طعاما في الذمة موجب لهذا اذ كان القرض قد استقر في ذمته واما اذا كان القرض في يده فانه لا يجوز ان يأخذ عوضه لانه قد زال ملكه عن العين وكما يستقر في ذمته لانه معرض ان يرجع في العين فاما اذا قلنا انه لا يملك الا بالتصرف فقال بعض الشافعية لا يجوز اخذ بدل القرض فانه وان كان ملكه باقيا الا انه قد ضعف بتسليط المستقرض عليه مسئلت لو كان شريك في طعام فقال الذي له الطعام يعني طعاما الى اجل لا قبضك باه جاز وهي العينة وقد تقدمت للاصل ولما رواه ابو بكر الحضرمي عن الصادق قال قلت لابي عبد الله لو كان لرجل مال فاذا حل قال له يعني متاعا حتى يبعه فافضى الذي لك على قال لا بأس قال الشافعي ان يبط ان عقده على ذلك لانه شرط في عقد البيع ان يقبض حقه وذلك غير لازم له فاذا لم يثبت الشرط لم يصح البيع ولا شرط عليه ان لا يتصرف في البيع وذلك مفسد للعقد ويمنع عدم اللزوم مع الشرط فكل الشرط غير لازم له لا بالعقد ولم يشرط عليه عدم التصرف بل شرط عليه التصرف لكنه خاص فجاز كالتقاضي ولو لم يشرط ذلك فانه يصح قطعا وان نوباه وبه قال الشافعي لو كان له عنده طعام فقال قبضه باه على ان يبيعك باه فقضاه صح القبض ولم يلزمه بيعه لانه وفاه حقه فصح ولو زاده ماله بشرط الا يبيعه منه لم يصح القبض ونوباه طعاما بما تيسر سنة فلما حل الاجل اعطاه بالثمن الذي عليه طعاما جاز سواء كان مثل الاول واقل واكثر وهو على ما من قول الشافعي ان بيع الثمن يجوز قبل القبض ومنع مالك لانه يصير كانه يبيع الطعام بالطعام وليس بصحيح لانه يباع الطعام بالدين وام اشترى الدين طعاما فجاز لو اشترى من غيره وبيع مثله لو باعه طعاما بيمين على ان يقبضه طعاما له عليه جوده ماله عليه البيع صح لانه شرط سابق وعموم قوله المؤمنين عند شروطهم يقبضه وقال الشافعي لا يجوز لان الجوده لا يصح ان يكون مبيعا بانفرادها وهو غلط لانها شرط لا يبيع مسئلت لو اقترض طعاما بمصر لم يكن له المطالبة بمكة وجد المقرض لاختلاف قيمة الطعام بالبلدان ونوطا بالبلد المقرض باخذ بدل بمكة لم يجز على المقرض بقوله لان عليه ثمن وكلفه في حمله الى مصر ولو ترصعا على قبضه ولو طالب صاحب الطعام المقرض بقيمته بمصر لم يبرء منها اليه لان الطعام الذي يبرء منه في بلدان الطعام الذي يلزمه دفعه لم يبرء منه فكان كالوعدم الطعام بمصر اما اذا غصبه طعاما بمصر فوجد بمكة كان له مطالبة وان غلثه وقال الشافعي ليس له ذلك كالمقرض وليس بجيد ولو اسلم اليه طعام بمصر فظالمه بمكة لم يكن له ذلك وليس له المطالبة بقيمته لان السلم اليه لا يجوز اخذ قيمته فقال الشافعي فيمنه ما تقدم مسئلت لو باع عبد بعبد وقبض احدهما من صاحبه لزمه التصرف فيه لان انفساخ العقد بتلفه قد انقضى فان باعه فتلغى العقد الذي فيه بطل التسليم بطل الاول لتلف البيع قبل القبض ولم ينفخ الثاني لانه باعه قبل انفساخ العقد فوجب عليه قيمته لبايعه لتعذر رده عليه فلو تلفت يده فان اشترى شخص دار بعبد وقبض الشخص لم يسلم العبد فاخذ الشفع بالشفعة ثم تلف العبد يده انفسخ العقد ولم يوجب الشقص من بدل الشفع لانه ملكه قبل انفساخ العقد فيجب على المشتري قيمة الشقص للبايع فيجب له على الشفع قيمة العبد لان ذلك باخذ الشقص ولو اشترى مخرجا بالدين رجل فاشترى بدل البايع فالثمن امانة في يده للمشتري فانه حدث في ملكه فان ملكه الاصول يده والتمرة انفسخ العقد وسقط الثمن ولا ضمان عليه في الثمرة لانها امانة الا ان يكون تلفها او طلبة المشتري بالثمن فتنفع فانه يصير ضمانا اليه بغيره قال الشافعي قال ابو حنيفة تدخل في العقد وان الثمرة دون النخل فالضمان عليه ولا خيار للمشتري وان ملك الاصول دون الثمرة انفسخ العقد وكانت الثمرة للمشتري وسقط عنه الثمن ولو كب العبد المبيع بالبايع شيئا كان حكمه حكم الثمرة مسئلت لو كان له ذمة رجل مال وعنده وديعة لورده من فاشتراه منه بالدين جاز ولو دعه والمره ان يقبضه بغير ان يبيع لانه قد استحق القبض وبقضه بمضى زمان يمكن منه القبض وبه قال الشافعي وهل يحتاج الى نقله من مكانه او يكفي بمضى زمان النقل للشافعي وجهان احدهما انه يحتاج لانه ما ينقل ويجوز فلا يحصل قبضه الا بالتحويل والثاني لا يحتاج وهو الاقوى عندى لان المراد من النقل حصوله في يده وهو حاصل في يده وان باعه لورده بيمين ولم يقبض الثمن لم يكن للمودع نقل الوديعة الا بان يبيع البايع واذا نقلها بغير ان يبيع لم يضره قبضه بيمينه بغير التسليم مسئلت قد تقدم الخلاف في ان يبيع البيع قبل القبض هل صح ام لا وكذا هبته وودعه من غير البايع واما ما روي من ان يبيع فالا فرب عندى الصحة عملا بالا اصل ولان الرهن غير مضمون على الرهن وما لا يقتضي نقل الثمن فليس من شرط صحته قبضه وهو احد قول الشافعية قال بعضهم لا يصح لانه عقد يشترط القبض فاشترطه وبيع نكاح الامر قبل قبضها لان نكاح المصون يبرأ من الاقوى صحة جارية العين بطل قبضها بالشافعية وجهان وصح كانه قبل قبضه خلافا للشافعي لان الكتابة يقتضي نقله الى مخرجه في مضمون حاله العقد والتحقق قبل القبض يصح لان العقد لا ينفك عن القبض ويصح في المصنوع وقال بعض الشافعية لا يصح لانه لا يملك مسئلت فصول الموازين لا بأس به لاجل

أحكام القبض

العادة به ولم يكن فيه بعد لرواية عبد الرحمن بن الحجاج الصحيح عن الصادق أنه سأل عن فضول الكيل والموازين فقال إذا لم يكن به ثقل فلا بأس وكذا يجوز أن يندرج
وما يجزئ الزيادة والنقصان ولو كان ما يزيد دأماً أو ينقص دأماً لا يجوز لأن حنان قال كنت جالساً عند الصادق فقال له عمر الزيات أنا نشري الزيت بأزقة
فنجيب لنقصان منه لكان لأدق فقال له أن كان يزيد ولا ينقص فلا بأس وإن كان ما يزيد ولا ينقص فلا بأس به وينبغي التعويل على الكيل بضاع المضر لما رواه الجلي
في الحسن عن الصادق قال لا يصلح للرجل أن يبيع بضاع غيره بضاع المضر وعن الجلي عن الصادق قال لا يحمل للرجل أن يبيع بضاع سوى بضاع المضر فإن الرجل يشتري
أكال فيكبل له بمد يدينه لعله يكون أصغر من مد التوق ولو قال أصغر من مد التوق لم يأخذ به ولكنه يحمل ذلك فجعله في مائة وقال لا يصلح إلا بمد واحد ولا
بهذه المنزلة مسئلتان لا يجوز أن يدفع إلى الطحان طعاماً يأخذ منه الدين بزيادة ولا النسيء إلى العصاة ليعطيه بكل صاع أو طراً لا معلومة لأن ذلك ليس بمعاملة
شرعية ولا معارضة على عينه وجودة ولا مضمونة لتعلقها بالعين ولما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر قال سألته عن الرجل يدفع إلى الطحان الطعام فيقطعه على
أن يبيع صاحبه لكل عشرة اثني عشر فيقال لا قلت فالرجل يدفع المسم إلى العصاة ويضمن لكل صاع أو طراً لا معلوماً قال لا مسئلتان إذا تلفت البيع قبل القبض أو بعده
فهو من ضمان البائع على ما تقدم ويتجدد انتقال الملك إلى البائع قبل الهلاك بخلافه لا يتجزئ من الزمان فالزائد والمحاذ في هذا البائع من الولد والدين الصوف والبشر
والكسب المشتري للشافعي وجهان وكذا الأقالمة إذا جعلناها أصح والأصح فيها جميعاً أنها للمشتري وتكون ما نفعه هذا البائع ولو ملكه الأصل أو كماله ولا يختار
وفي معنى الزيادة الركان الذي يجد العبد وما وهب منه فقبله وقبضه وما أوصى له فقبله ولو تلفت المشتري فهو بغيره منه وبه قال الشافعي وله وجه أنه لا يكون قبضاً
هذا إذا كان المشتري عالماً بما كان جاهلاً بأن يقدم البائع الطعام المبيع إلى المشتري فأكله فهل يجعل قبضاً الأخر بأنه ليس قبضاً ويكون بمنزلة انقضاء البائع وهو
قولي الشافعي كذا لو قدم الغاصب طعاماً المصوب إلى المالك فأكله جاهلاً بمل يبر الغاصب وجهان للشافعي الوجه عندنا أنه لا يبر وإن تلفت جني فقد تقدم
فوناً فيه وللشافعي طريقتان ظاهرهما أنه على قولين أحدهما أنه كالثالث بآفة سماعاً وتلقيداً والتسليم وأصحهما وبه قال أبو حنيفة ولحمد الله ليس كذلك لا ينفخ المبيع
القيمة مقام المبيع لكن المشتري يحجب في الفسخ فيفهم البائع ومطابقة الأجنبي والثاني القطع بالقول الثاني وإن قلنا به فهل للبائع حبس القيمة لأخذ الثمن وجهان أحدهما
نعم كما يحبس الموهن بقيمة الموهون وإذا تلفت المشتري المبيع لا يبرم القيمة لمجسها البائع وعلى الأول لو تلفت القيمة بآفة سماعاً فهل ينفخ البيع لا نهائياً بل البيع
وجهان ظاهرهما الأول أن تلفه البائع قال الشيخ ينفخ البيع كالتلف بآفة سماعاً وبه وهو أحد قولي الشافعي الثاني لا ينفخ لأن الأجنبي لا يبرم على ملك غيره وهو
هذا إن شاء المشتري ففسخ البيع وسقط الثمن وإن شاء أجاز وعزم القيمة للبائع وأدى الثمن والثاني القطع بالقول الأول فإن لم يحكم بالانقضاء عاد المخارفة
حبس القيمة وقطع بعضهم بأنه لا حبس هنا لثبوتها بالثلاث العين وإن باع شقصاً من عبده واعتق بآفة قبل القبض وهو موسر عتق كله وانفخ البيع وسقط
الثمن إن جعلنا انقضاء البائع كالألف السماعية وإن جعلنا انقضاء الأجنبي فالمشتري الخياط وانقضاء الصبي الذي لا يميز بامر البائع أو المشتري كان انقضاءها وانقضاء المنهر
بامرهما كان انقضاء الأجنبي وقال بعض الشافعية أن المشتري للأجنبي في الثلاث لغو وإذا تلفت فيه الخياط ويلزمه لو أن البائع في الأكل والأحراق ففعل كان الثلاث
ضماناً للبائع بخلاف ما إذا أذن الغاصب بغيره أن ينفذ أن ينفذ البائع الجاني ولو كان المبيع علماً فاعتلته حمار المشتري
بالنهار ينفخ البيع وإن اعتلته بالليل لا ينفخ والمشتري الخياط إن أجاز فهو قاض والاطالب البائع بقيمة ما تلفت حماره وأطلق القول بأن بهيمة البائع لا ينفذها
كالألف السماعية ولو وصل العبد المبيع على المشتري بدأ البائع فقبله فقال بعض الشافعية لا يستقر الثمن عليه وقال بعضهم أنه يستقر لأنه تلفت في عرض نفسه الأول
عند أبي حنيفة مسئلتان لو أخذ المشتري المبيع بغير إذن البائع فباعه فلا بأس بالبيع الاستدراك إذا ثبت له حق الحبس وإن تلفت في هذا المشتري فقبله القيمة ولا خيار للمشتري لا يستقر
العقد بالقبض وإن كان ظاهراً فإنه قاله بعض الشافعية وقال بعضهم أنه يجعل ستره بالانقضاء كما أن المشتري قابض بالانقضاء وعلى هذا ينفخ البيع ويثبت الخيار
والأخر عند أبي حنيفة في وقوع الدرة في البحر قبل القبض كالتلف ينفخ به البيع وكذا انقضاء الطير والصيد المتوحش ولو عرق البحر الأرض البيعة أو وقع عليها أخو
عظيمة أو كبها أو مل فتم ميثابة التلث ويثبت به الخيار للشافعية وجهان أحدهما الثاني ولو أبق العبد قبل القبض أو ضاع في أنهاره أو غرق في البحر أو وقع عليها أخو
ورجاء العود وفيه للشافعية وجهان أنه ينفخ كافي التلث مسئلتان لو غصب ببيع عاصب فليس للمشتري إلا الخيار إن أخذ ما يلزمه تسليم الثمن وإن سلم قال بعض
الشافعية ليس له الاسترداد لم تكن من الفسخ وأجاز ثم أراد الفسخ فله ذلك كما لو انقطع المسلم منه فجاز ثم أراد الفسخ لا يبرم كل ساعة وكذا لو تلف الأجنبي المبيع قبل
القبض أجاز المشتري لبيع الجاني ثم أراد الفسخ وقال بعضهم في هذه الصورة وجب أن لا يمكن من الرجوع لأنه رضخ في ذمة الأجنبي فاشبه بحوله ولو وجد البائع العين قبل
فلمشتري الفسخ كحصول القدر مسئلتان لو باع عبداً من رجل ثم باعه من آخر وسلم إليه وعجز عن أن يرد وسلمه إلى الأول فهذا جناية منه على المبيع فيقبل ثم الخيار
الحسنة حتى ينفخ البيع فيقول للشافعية ويثبت المشتري الخيار في الثاني بين أن ينفخ وبين أن يأخذ القيمة من البائع والثاني عند أبي حنيفة في قول لو طالب البائع بالتسليم
وزعم أنه رده عليه وقال البائع أنا عجزت عن تسليمه فان نكل حلف المدعي على أنه قادر وحسب أن يسلم أو يقيم يدينه على عجزه ولو ادعى المشتري الأول على الثاني العلم
بالحال فانكر حلفه فان نكل حلف هو وخلفه منه مسئلتان لو قبض البائع بآفة سماعاً قبل القبض كمن العبد شلله أو سقوطها تحجر المشتري بين الفسخ والأجاز
يجمع الثمن عند بعض علماء شافعية قال الشافعي وبالأثر عندنا وقد تقدم مسئلتان قد بينا حكم البيع قبل القبض وما فيه من الخلاف وفي العتق للشافعي قولان
أصحهما الموقوف وهو الحق عند أبي حنيفة هذا إذا لم يكن للبائع حق الحبس كما إذا كان الثمن مؤجلاً أو حالاً وقد رواه المشتري أما إذا ثبت له حق الحبس فلا قوى عند أبي حنيفة
أيضاً وللشافعية قولان أحدهما هذا والثاني أنه كاعتاق الرهن وهو ثم لان الرهن محمول على نفسه بالرهن والرهن جعل لجبسة الرهن وأما لو قبض بغيره للمشتري وقبض
قبل القبض لما تقدم والشافعي هنا على أن الوقف هل يقتصر على العتق أو قلنا نعم فهو كالمبيع وإن قلنا لا فهو كالاعتاق وكذا في أباحه الطعام للفقراء والمساكين
إذا كان قد اشتراه جواً والكاتب كالمبيع في أصح وجهي الشافعية إذ ليس لها قوة العتق والاستيلاء كالعتق وأما هبة المبيع قبل قبضه ودرهه فانهما أصحنا عندنا
وللشافعي قولان هذا أحدهما أن التسليم غير لازم بينهما بخلاف البيع وصحتها عندهم المنع المملك فانه كما يمنع البيع يمنع الهبة ولهذا الأصح رهن الكاتب
وهبته كالأصح بعبه وقطع بعضهم بمنع الرهن إذا كان محبوساً بالثمن وعلى تقدير صحتهما فليس العقد قبضاً بل قبضه البائع من المشتري ثم يسلمه من الثمن
الموهن ولو أن يذهب الرهن حتى قبضه قال بعض الشافعية يكفي ذلك ثم يبر البائع والهبة أو الرهن بعده وقال آخرون يكفي ذلك للبيع وما بعده ولكن

فقد روي عن أبي حنيفة قال لو قبض العبد المبيع على المشتري بدأ البائع فقبله فقال بعض الشافعية لا يستقر الثمن عليه وقال بعضهم أنه يستقر لأنه تلفت في عرض نفسه الأول

من جيل

في احكام القبض

مطالبة المشتري بالضمان وبه قال الشافعي لان هذا القدر لا يكفي لضمان القبض لو وضع المديون الدين بين يدي مستحقه ففي حصول التسليم خلاف بين الشافعي ومالك
على البيع وهذه الصورة اولى بعدم الحصول لعدم تعيين المالك وتبين نظر لان المالك يتعين بتعين المديون وبالدفع قد عيّن ولو دفع طرفا الى البائع وقال اجعل
البيع فيه ففعل لا يحصل التسليم اذ لم يوجد من المشتري ما هو قبض والظرف غير مضمون عليه لانه استعماله في ملك المشتري باذنه وفي مثله في السلم يكون الظرف مضمونا
على السلم اليه لانه استعماله في ملك نفسه ولو قال البائع اعز في ظرفك واجعل البيع فيه ففعل لم يصح القبض فاشترى قابضا ايضا ولو قبض بالوزن ما اشتراه كالا او بالعكس فهو صحيح
لو قبض جزا فان يتقرر حصول الحق فيه صح والا فلا وللشافعي قولان فيما لو علم حصول الحق نقدا ما ولو قال البائع خذ فانه كذا فاحذ مصلدا له صح القبض وقال
الشافعي لا يصح حتى يجري الكيل الصحيح فان زاد رد الزيادة وان نقص اخذ الباقي ولو تلفت المقبوض فزعم المدفع اليه ان كان دون حقه او قدره فالتقول قول له ومعه
التصديق ان يحمل خبره على التصديق فاحذ متاعا عليه ما لو اقر بجران كيل لم يبيع منه خلافه مسئلة ان اعتبر في البيع كيل او وزن لم يكن على البائع الرضا بكيل المشتري
وزنه ولا على المشتري الرضا بكيل البائع بل يتفقان على كمال او وزن ولو اختلفا نصب احكاما بينهما يتولاه ولو كان لزب طعام على رجل سلم ولازم مثله على زيد فادار
زيدان يوتي ما عليه ماله على الاخر فقال ذهبت فلان واقتضت لنفسك مالى عليه فقبض فاسد المقبوض مضمون على القابض وهل يبرؤ منه الدافع عن حقه يندل للشافعي
وجهاان اصحهما انهما مبنيان على القولين فيما اذا باع بخوم الكتابة وقبضها المشتري هل يعتق المكتاتان قلنا لا يبرؤ فعلى القابض رد المقبوض الى الدافع والوجه
البرائة ولو قال زيد اقتضتني ثم اقتضتني لنفسك بذلك الكيل ففعل فقبضه لزيد الصورة الاولى قبضه لنفسه الثانية صح وتبرؤ منه البائع عن حقه و
القبض الاخر فاسد عند الشافعي المقبوض مضمون عليه في قبضه لنفسه الصورة الاولى وجب ان يصح ولو اكتمل زيد فقبضه لنفسه ثم كاله على مشتريه فاقبضه
فقد جرى الصاعان وصح القبض ولا رجوع له وان زاد كثيرا تبين ان الكيل الاول وقع غلطا فيه وزيد الزيادة ويرجع بالنقصا قلنا ذلك مؤثر في الكيل الذي يفتقر اليه
القبض على البائع كونه لخصا البيع الغائب مؤثر وزن الثمن على المشتري لتوقف التسليم عليه ومؤثر نقدا الثمن على المشتري ايضا وهو واحد وجهي الشافعي والثاني
ان على البائع مسئلة المشتري ان يוכל في القبض وان وكل من يده كيد البائع كعبه خلا للشافعي ولا باس بتوكيل ابنه وابيه ومكاتبه عنده وفي توكيل
المأذون في التجارة وجهان اصحهما عنده انه لا يجوز ولو قال للبائع وكل من يقبض عنك ففعل جاز ويكون وكيل المشتري كذلك لو وكل البائع بان يامر من يشتري
منه للوكل ولو كان لقابض والمقبض واحدا لم يجز عند الشافعي والا في عندى الجواز ولو اشترى الاب لابنه الصغير من مال نفسه ولتفلسه من مال الصغير فانه يتولى
طريقا لقبض كما يتولى طريقا لبيع وهل يحتاج الى النقل والتحويل في المنقول الاقرب لعدم وهو اصح وجهي الشافعي والثاني احتياجه وان كان المشتري لبيع قبض وقبض
الجزء المشاع انما يحصل بتسليم الجميع ويكون ماعدا البيع اما ان يده ولو طلب القسمة قبل القبض اجاب بها وبه قال الشافعي اما اذا جعلنا القسمة اقرا فافظ واما اذا
جعلنا ما يباع فان الرضا غير معتبر فيه لان الشريك يجبر عليه واذا لم يعتبر الرضا جازان لا يعتبر القبض في الشفعة مسئلة ان قد يدين وجوب تسليم ماله على كل من البائع
والمشتري فلو اختلفا في التقديم فاحدا قول الشافعي اجبارهما معا على التسليم بئامر كل واحد منهما باحضار السلم الثمن الى البائع والبيع الى المشتري
بأمرهما ببدء جاز او بأمرهما بالوضع عند عدل المفضل العدل ذلك وهو المعتمد عندى لان كل واحد منهما يستحق قبض ما عند الآخر فهو مؤثر بانه كمال لو كان كل منهما
ودبعة عند الآخر وتنازعا هكذا والثاني انما لا يجبران بل مبغهما من الشانغ فاذا سلم احدهما ما عليه جبر الآخر لان على كل واحد منهما واستيفاء فلا سبيل الى
تكليف الا بقاءه وبما الاستيفاء والثالث وبه قال مالك وابو حنيفة انه يجبر المشتري على تسليم الثمن والا لان حقه متعين في البيع حق البائع غير متعين في الثمن
فيؤثر بالتعيين والرابع وبه قال الشيخ انه يجبر البائع او لا على التسليم وبه قال احمد لانه لا يخاف فلاك الثمن فلكم متقر فيه وتصرف فيه بالحول والاعتراض فان
وملك المشتري في البيع غير مستقر فعلى البائع التسليم ليقتر وفي المسئلة طريقه اخرى للشافعي وهي القطع بالربع وحمل الاول والثاني على حكاية مذهب الجمهور
الثالث من تخريج بعضهم هذا اذا كان الثمن في الذمة واما اذا كان معينا فانه يسقط القول الثالث ان تباعا عرضا بجزء سقط القول الرابع ايض ويقتضى قولان انهما
يجبران ولا يجبران والاول اظهر وبه قال احمد فان قلنا يجبر البائع على تسليم المبيع او لا او قلنا لا يجبر لكنه يتبرع وابتدأ بالتسليم اجبر المشتري على تسليم الثمن في الحال او كان
حاضرا في المجلس والا فان كان المشتري موسرا فان كان ماله في البلد جرح عليه الى ان يسلم الثمن لئلا يتصرف في املاكه بما يفتقر حق البائع وللشافعي وجه اخر انه يجبر
وبه الى ان باقى بالثمن وهو الوجه عندى وعلى تقدير الحجر قبل الحجر المبيع وسائر امواله وقال بعضهم لا يجبر عليه سائر امواله ان كان ماله واقفا بل يتبعه به ومن يدر
المبيع في الاحتساب للشافعي وجهان اشبهما عندهم الدخول وان كان غايها بالكلية البائع الصبر احضا انصرفه بلي في وجهه ببيع في حقه ويؤدى في ثمنه والا فظهر
بفتح لفتح وتسليم الثمن كالمفلس فان فتح فذلك وان صبر على الاحتضا فالجرح على ماسبق وحكى عن بعضهم انه لا يفتح لكن البيع الى البائع ويجزى على المشتري وبه الى الاحتضا
وان كان دون مسافة القصر فهو كالوكان في البلد او كالوكان على فسا القصر للشافعي وجهان وعندنا ان للبائع الفسخ بعد ثلثة ايام وان كان معسرا فهو مفلس
فان جرح عليه الحاكم يجبر البائع بين الفسخ والضرب مع الغرماء وقال الشافعي اذا كان مفلسا فالبيع الحق بمتاعه في وجهه وفي اخر لا يفتح لكن يباع ويؤدى من الثمن فان فضل شيء فهو
للمشتري وهذا التفريع جار فيما اذا اختلف المتوارجان في البداية بالتسليم بغير فرق مسئلة ان يؤم يوم في البداية بالتسليم خلاف في ان البائع هل له حق الجبر ام لا فان
البداية بالبائع فليس له جبر المبيع الى استيفاء الثمن والا فله ذلك نازع اكثر الشافعي وقالوا هذا الخلاف مفروض فيما اذا كان نزاعهما في البداية وكان كل واحد
منهما يبدل ما عليه ولا يخاف فوت ما عندهما جبر فاما اذا لم يبدل البائع المبيع واراد حسيه خوفا من فقد تحصيل الثمن فله ذلك بل خلاف ذلك للمشتري جبر في الثمن
خوفا من فقد تحصيل المبيع وان يجبر في الثمن حال ما الموصل فلا وان حل الاجل ولو تبرع بالتسليم لم يكن له رده الى حسيه وكذا لو اعاره من المشتري في اصح وجهي الشافعي
ولو اودع اياه فله ذلك ولو صاح من الثمن على مال لم يسقط حق الجبر لاستيفاء الغرض ولو اشترى بوكالة اشترى شيئا في نصف الثمن عن احدهما وجب عليه تسليم
النصف وقال الشافعي لا يجب بناء على الاعتياب بالعائد ولو باع بوكالة اشترى فاذا اخذ نصيب احدهما من الثمن فعليه تسليم النصف قال الشافعي المقصود
في تقريب الصفقة مسئلة ان اذ جمع بين الشيئين فاما ان يجمع بينهما في عقد واحد او في عقدين فالاول اما ان يقع القرض في الابتداء او في الانتهاء والآخر
ان يجمع بين شيئين يمتنع الجمع بينهما من حيث هو جمع فالعقد بطريق الجمع كالوجع بين اخنتين في النكاح وان لم يكن كذلك فاما ان يجمع بين شيئين كل واحد
لما اوردته عليه من العقد ولا يكون كذلك فالاول كالوجع بين عتيق في البيع صح العقد عليه ما ثم ان كانا من جنس كعبد وثوب ومن جنس واحد لكن بينهما اختلاف

وقد ذكرنا في كتابنا في البيع ما لا يخفى عليه من هذه المسئلة

محصل

حق البائع

ان الخلاف

۱۰۰

كبد بن يوزع الثمن عليها باعتبار القيمة وان كانا من جنس واحد وانفقت قيمتهما كقنبرين من خنطة واحدة يوزع عليهما باعتبار الاجزاء وان كانا لثانتي فلما ان لا يكون
منهما قابلا لذلك لم يقد كالمواضع جزا ومبته وهو بطلان ما ان يكون احدهما قابلا فالذي هو غير قابل ضربا بان احدهما ان يكون متقوما فلما ان ينشأ تقدير كالمواضع وعبد
القوم فيه من غير فخر فبغير الخلقه كالمواضع عبد احرافان المو غير متقوم لكن يمكن تقدير القيمة فيه بفرض العبودية من غير تقدير في الخلقه كالمواضع خلا وجزا او مذكرا واحدا صحيح البيع وعقد البيع
ومبته او شاة وخنبر افرافانه يصح البيع في الخلل والمذكاة والشاة اذ عرفت هذا فنقول اذ باع عبده وعبد غيره صفقة واحدة صحيح البيع في عبده ولا يقع البيع بالطلاق
ويقت العقد في عبد الغير فان اجاز البيع فيه لزم وان فسخ بطل ويختبر الشري في بيع فسخ البيع الجميع وبين اخذ عبده بقطعة من الثمن في ماله لعلما وانا هو واحد قوله
الشافعي برفق مال الكا ابو حنيفة لان كل واحد منهما لو انفرد بالمقدنبت له حكمه فاذا جاع بينهما وجب اثبت لكل منهما حكم الانفراد لان العلة لهذا الحكم هو
المهية وهي ابتئخاله اجمع ثبت مقتضاها كالمواضع شقصاصا فهو عبد ابيته الشفعة في الشقص وان العبد كالمواضع لان الصفقة شملت على صحيح وفاسد
فانقذ التصحيح في الصحيح وقصر الفاسد على الفاسد كما اذا شهد عبد فاسق لا يقضي برد الشهادتين ولا يقبولها بل تلك مقبولة وهذه مردودة ولو اخبر بصدور
كذب في خبر واحد لا يقضي بعبد فاما لا يكتبهما ولما رواه محمد بن الحسن الصفاح عن العسكري كتب اليه رجل كانت له قطع ارضين فحضره الخرج الى مكة والمدينة
على مراحل من منزله ولم يكن له من المقام ما ياتي بمجد ودارضه وعرف حدود القريتين الا بقية فقال للشهود واشهدوا اني قد بعيت من فلان بعني الشري جميع القريتين
حد منها والثاني والثالث والرابع وانما في هذه القريتين قطع ارضين فهل يصح للشري ذلك انما بعض القريتين وقد اقر له بكلها فوقع لا يجوز بيع ما ليس بماله وقد
وجب الشراء من البائع على ما يملك والقول الثاني في ان يبطل البيع الجميع وعن احمد روايتان واختلفت الشافعية في التعديل فقال بعضهم لان اللفظة واحدة لا يتسا
بتعنيها فاما ان يغلب حكم الحرام على الحلال وبالعكس الاول والى ان يصح العقد الحرام متنع وباطاله في الحلال غير متنع ولما رواه محمد بن ابراهيم بن ابراهيم بن ابراهيم
حكم بالفسخ لتغلب الحرمة على الحلال وقال بعضهم ان الثمن المسمى يتوزع عليهما باعتبار القيمة ولا بد من حصص كل واحد منهما عند العقد فيكون الثمن مجهولا واما
كالوقال بعيتك عبدي هذا بما يتايله من الالف اذ وزع عليه وعلى عبد فلان فانه لا يصح ونقلوا عن الشافعي قوله في ان العلة هذه ام تلك الجواب الضيق بين القديين
والاختين وبين صورة النزاع لان احد الدرهمين احدى الاختين ليست اولى بالفسخ من الاخرى فلهذا افندنا العقد بينهما وهذا بخلافه لان الفسخان في
احدى الصورتين يعنيها دون الاخرى في العوض ليس مجهولا لانه جعل الجميع مقابلة الجميع فنسقط بعضه لا يجعله مجهولا كما اراد الشافعية في مسائل لا فرق عندنا
بين ان يكون المضموم الى ما يصح بغيره ما لا يصح بغيره بنص واجماع كافى العبد المأثرت الحر من بغيره ما كالمواشيت امرة وام ولد وبه قال الشافعي لكن عندنا يصح
البيع فيما يصح فيه البيع ويختبر المشتري بعد العلم فيبطل في الباقي ولما في القولان السابقان وقال ابو حنيفة ان كان الفسخ في احدهما ثبت بنص واجماع كالمواشيت
فسد في الكل وان كان قد ثبت بغيره لم يفسد فيما لا يجوز وضع فيما يجوز كالامرة وام الولد اذ باع ماله وماله غيره صحيح ماله ووقف في ماله غيره على الاجازة وقال غيره
باع مدي ومن تولى عليه القصة عدا انه لا يصح الكل وخالفه ابو يوسف محمد وقالوا فيمن باع عبدا بجنسهما نقدا وضمما الى الطاء او ديناه على غيره فسد الكل لان
الشر في الثمن كل جزء منه يقابل جميع البيع وهو ثم قال ابو حنيفة اذ باع عبده ومكاتبه فقد دخل في العقد وكذا الامرة وام الولد لان بيع ام الولد يلحقه الاجازة وهو ان يحكم
حاكم بصفته بغيره فاذا ادخل فيه ثم فسد في احدهما لعدم الاجازة لم يفسد في الاخر كالمواضع عتق ففلس احدهما لم يفسخ العقد في الاخر واما اذ باع حرا وعبد فسد فيهما لان
الفسخ في نفس العقد وقبول احدهما شرط في قبول الاخر الا ان يرى انه لا يجوز ان يقبل في احدهما فاذا فسد في احدهما فسد في الاخر وهو ثم قال ابو حنيفة في العقد وحكم الحاكم اذا
وجد حكم صحة العقد من حين وجد وقبل ذلك هو فاسد ولا يفت العقد عند الشافعي على الاجازة والقبول لا يصح في بعض العقود عليه لامكانه في الجميع
لا يصح الاجاب لاني احدهما ولهذا صح القبول في خاصة وبطلان الباقي المذكي وما لم يسم عليه مسائل المواضع عبد احرافا صحيح البيع العبد خاصة بقطعة من الثمن
وذلك بان يفرض الحر عبدا وينظر قيمته ما تم ببسط المسمى عليهما وبطلان المو غير المشتري مع الجهل في الشافعية صحة البيع العبد طريقتان احدهما القطع بالفسخ
وبه قال ابو حنيفة كما تقدم لان المضموم الى العبد ليس من جملة البتة ولا ان الحاجة تدعو الى التوزيع والنوزيع هنا يحجج الى تقدير شيء في الموضع عليه هو غير مورد
فيه واصحها عند طرد القولين قال الجويني لو قلنا في صحة البيع قولان مرتبان على ما اذ باع عبدا ملوكا واخر مضموبا لا فاد ما ذكرنا من نقل الطريقتين مسائل
وكان المشتري جاهلا بان المضموم ملك الغير احرافا او مكاتب او ام ولد ثم ظهر له فقد قلنا ان البيع يصح فيما هو مملوك وبطلان الاخر ان لم يكن المشتري متحيزا
بين الفسخ والامضاء فيما يصح بغيره بقطعة من الثمن لانه لم يسل للمعقود عليه فكان له الفسخ ولو كان عالما صح البيع ايضا ولا خيار له وقطع الشافعي بالطلان فيما اذا كان
عالمًا كما قال بعيتك عبدي بما يخصه من الالف اذ وزع عليه وعلى عبد فلان وليس كذلك لو كان المضموم الى العبد مكاتب او ام ولد لان المكاتب ام الولد يتقوما بالانكاح
بخلاف الحر المضموم الى العبد وليس بعيدا عندي من الصواب لطلان فيما اذا علم المشتري حرية الاخر او كونه مالا ينتقل اليه بالبيع كالمكاتب ام الولد والصحة فيما اذا كان المضموم
ملك الغير مسائل المواضع خلا وجزا او مذكاة ومبته او شاة وخنبر افرافانه يصح البيع فيما يصح بغيره وبطلان الاخر ويقوم الحر عند استحبابه كذا الخنبر ووسط الثمن عليهما الشافعي
صحة البيع في الخلل والمذكاة والشاة خلاف مرتب على الخلاف في العبد احرافا الفسخ هنا اولى لان تقدير القيمة غير ممكن هنا بفرض تغير الخلقه لا يكون القوم وهو
في العقد ولو رهن عبدا وعبد غيره من انسا او هيها مملوك رهن عبدا وحر او رهنها مملوك رهن المملوك ماعندنا فنعلم واما عند الشافعي فترتب ذلك
على البيع ان صححنا ثم فكذلك هنا والافقوان مبنيان على التلخيص ان قلنا بامتناع تجوز العقد الواحد فاذا نظر الفسخ اليه وجبنا لا ينقسم اذ لم يكن على الغلبة لربان
كالنق والطلاق فلا يصح وان علمنا بجهالة العوض صح اذ لا عوض هنا حتى يفرض الجمل فيه وكذا التوزيع مسلمة ومجوسية او غشوة وجبته لان جهالة العوض لا تمنع صحة
مسائل اذ وقع فخر في الصفقة في الانتهاء فهو على قيمته الاول ان لا يكون لخبثا كما لو اشترى عتق صفقة ثم مات احد هما قبل القبض فيما معا الثاني ان يكون
لفخر في خبثا كما لو اشترى عتق صفقة ثم وجد باحدهما عيبا اما الاول فلان العقد يفسخ في التلف قطعا ولا يفسخ في الباقي الا ان يخطأ المشتري ويخبر
لشافعي طريقتان احدهما انه على القولين فيما لو جمع بين مملوك وغير مملوك ثبوت بين الفسخ المقرن بالعقد وبين الطاري قبل القبض وظهر ما عدم الانشائي في الفسخ
لان الانشائي طرأ بعد العقد فلا تأثير للاخر كالوئع اجنبية يرد دفعة واحدة ثم ان تقع نكاح احدهما بردة او رضاع لا يرتفع نكاح الاخرى لان علة الفسخ ان يجمع امارة
بين الحلال والحرام واما جهالة الثمن ولم يوجد الجمع بين الحلال والحرام والفسخ في الابتداء والسقوط طارفا بغيره في الانفساخ كالوئع في البيع معيبا

في احكام بعض الصفه

وقد زاد لبعض الأسباب والتمن غير مقبوض بقط بعضه على سبيل الارش ولا يلزم فيه فساد العقد والظرفان جاربان فيما اذا تفرقا في التام وبعض راس المال
غير مقبوض او في الصرف وبعض العوض غير مقبوض وانفسخ العقد في غير المقبوض هل ينفسخ الباقي هذا اذا تلفت احدهما في هذا البايع قبل ان يقبضها فلما اذا قبض
احدهما وتلف الاخر في هذا البايع فالحكم عندنا كما تقدم للمشتري ان يجار بين النسخ في الجميع واخذ الباقي بحسنة من التمن وعند الشافعي يترتب الخلاف في انفساخ العقد
المقبوض على الصورة السابقة وهذه اولى بعدم الانفساخ لتأكيد العقد في المقبوض بانتقال اضمنا فيه الى المشتري هذا اذا كان المقبوض بائنا في هذا المشتري فان
تلف في يده ثم تلف الباقي فالتف بالبايع فالتف بالانفساخ اضاعت لتلف المقبوض على ضمانه واذا قلنا بعدم الانفساخ فهل له النسخ فيه للشافعي وجهان احدهما
نعم وبه فيتم والثاني لا وعليه حصته من التمن ولو استأجر دار مدة وسكنها بعض المدة ثم تخلف الباقي وانفسخ العقد في المستقبل هل ينفسخ في الماضي يخرج على الخلاف
في المقبوض المتألف في يد المشتري فان قلنا لا ينفسخ فهل له النسخ فيه الوجهان وان قلنا ليس له ذلك فعليه المسمى بما يقابل الماضي فان قلنا له النسخ فعليه اجر المثل
لما مضى ولو تلف بعض السلم فيه عند المحل والباقي مقبوض او غير مقبوض وقلنا لو انقطع الكل انفسخ العقد انفسخ في المقطع وفي الباقي الخلاف المذكور فيما اذا
احد الشيئين قبل قبضها فاذا قلنا لا ينفسخ فان اجاز فعله حصته من راس المال لا غير وان قلنا اذا انقطع الكل لم ينفسخ العقد فاسلم بائنا ان شاء فنفسخ العقد
في الكل وان شاء اجاز في الكل وهل ينفسخ في العقد والمنقطع والاجازة في الباقي للشافعية قولان مبنيان على الخلاف الذي تنجس به المسمى ولما الثاني وهو ان
يكون اختيار المألوأ شري عتبه صفقة واحدة ثم وجد باحدها عيبا فهل له افراده بالرد ذهب اليه علماءنا ووافق الشافعية قولان احدهما هذا والتمسوا انه على قول
هذا والتمسوا انه غير على قولين بنوهما على جواز تقرب الصفقة فان جوزناه بجوز الافراد والافلاوقها من هذا البناء ان يكون قول التجوز اظهر لكن صرح كثير من الصائرين
الى جواز التقرب بان منع الافراد صحت لان الصفقة وقعت بمجموعة ولا ضرورة الى تقربها فلا تقرب وهو ما اخبرناه نحن والقولان مقرر في كتابي العقد وفي كل شئ
لا تصل صفقة احدهما بالآخر فاما في نوحى الجنت مصر على البايع نحو ما فلا سبيل الى افراد المعيب بل رد قبل القبض ويجوز بيعه والمخالف منع من الافراد مطا وكتب بعض
طرد القولين فيه ولا فرق على القولين بين ان يتفق ذلك بعد القبض او قبله وقال ابو حنيفة لا يجوز افراد المعيب بل رد قبل القبض ويجوز بيعه الا ان ينصل صفقة
بالآخر فان لم يجوز الافراد فلو قال ردت المعيب هل يكون هنار داهما البعض الشافعية وجهان اصحهما لا وهو ما وجد ولو رضى البايع بافراده جاز في اصح الوجهين عنكم
فان جوزنا الافراد فاذا رد استرد قسطه من التمن ولا يستر بالجميع والامثلة بعض البيوع عن المقابل وعلى هذا القول لو اراد رد التسليم والمعيبة فله ذلك بغير رد للشافعية
وجه ضعيف لو وجد المعيب بعد من معا واد افراد احدهما بالرد لم يكن له ذلك عندنا ويجوز القولان للشافعية معنا ولو تلف احد العتبات او باعه ووجد الشا
عيبا ففي افراده قولان للشافعية موقوفان وهذه الصورة اولى بالجواز لتعدد ردّها جميعا فان قلنا بجوز الافراد والباقي واسترد من التمن حصته وسبيل التوزيع
تقدرا لعتبة سلمين وتقويةا لبسط التمن المستحق على العتبتين ولو اختلفنا في قيمة التالف فادعى المشتري ما يقتضى زيادة للمعيب على ما استرد من البايع نقولان
للسافعية اصحهما نقد قول البايع مع يمينه لان ذلك جميع التمن بالبيع فلا رجوع عليه الا بما اعترت به والثاني ان القول قول المشتري لا ينفذ في يده فاشبه الغاصب
مع المالك في الاختلاف في القيمة كان القول قول الغاصب الذي حصل له المالك في يده وان قلنا لا يجوز الافراد فقولان احدهما ان يضم قيمة التالف الى الباقي ويرد
ينفسخ العقد لان النبي امره المصرة برد الشاة وبدل اللبن المالك فعلى هذا لو اختلفنا في قيمة التالف فالقول قول المشتري مع يمينه لانه حصل التالف في يده وهو
ولهم في القيمة وجه آخر ان القول قول البايع لان المشتري يربد ازالة ملكه عن التمن المملوك له واصحهما انه لا ينفسخ له ولكنه يرجع بارش العيب لان الهلاك اعظم من
ولو حدث عند عيب لم يتمكن من الرد فعلى هذا لو اختلفنا في قيمة التالف عما د القولان السابقان لانه في الصورةين يرد بعض التمن لان على ذلك القول
برد حصته الباقي وهذا القول يرد ارش المعيب نظري في قيمة التالف الى يوم العقد ويوم القبض فيه مثل الخلاف الذي سأل في اعتبار القيمة لعروة ارش البائين مستدل
لوبياع شيئا يتوزع التمن على اجزائه بصفة له وبعضه لغيره كما لو باع كعبه لغيره نصفه وارباع الباقي لغيره نصفه واحدا صح فيها ملكه وتخير المشتري مع نفع التمن
الاخر ابيع في قدر حصته وبطل في الاخر مع النسخ والشافعي رتب ذلك على ما لو باع عتبات احدهما له والاخر لغيره وان صححنا فيها ملكه نكذامننا والافقولان وان علمنا بائنا
بين المحلال والحرام لم يصح وان علمنا بجماهالة التمن صح لان حصته المملوك هنا معلومة ولو باع جميع الثمرة وفيها عشر الصدقة ففي صحة البيع في قدر الزكاة اشكال بنسأ
من انز بائنا بين اخراج العيب واخراج القيمة فاذا باعها كان قد اخذ القيمة ومن انز باع مال غيره والضمنا يثبت بعد التضمين وللشافعية قولان فان قلنا لا يصح
فالترتب في الباب كما ذكرنا فيها لو باع عبد له نصفه لان توزيع التمن على ماله بغيره ليس له معلوم على التفصيل اما لو باع اربعين شاة وفيها قدر الزكاة فالاقرب انه
كالاول وقال الشافعي ان نزعنا على امتناع البيع في قدر الزكاة فالترتب في الباقي كما مر فيها لو باع عبده وعبد غيره وما يتفرع على التقليل لو باع وند عبده وغير
عبده صفقة بشئ واحد فانه يصح ويوزع التمن على العتبتين وللشافعية في صحة العقد قولان وكذا لو باع رجلين عتبات له من احدهما وهذا من الاخرين ولحد
ان علمنا بالجمع بين المحلال والحرام صح وان علمنا بجماهالة العوض لم يصح لان حصته كل واحد منهما مجهولة مستقلة لو باع عبده وعبده غيره وصحى لكل منهما ثلثا
عتبات هذا بما نزهنا من هذا الجنب فقال المشتري قبلت صح عندنا وكان له ما سأل في مقابلة عبده والشافعي يباه على العتبتين فان علمنا باجماع المحلال والحرام عند
العقد وان علمنا بجماهالة التمن صح في عبده والمشتري هنا الجنب ايضا لو نفع مالك الاخر البيوع فيه لتبعض الصفقة عليه مستلما اذا باع ماله ومال غيره صفقة واحدة
صح البيوع ماله فان كان المشتري جاهلا بالاحمال فلا الخيال لانه دخل في العقد على ان يسلم له العتبات ولم يسلم فان اخذ ارامضاء لزمه قسطه من التمن وسقط عنه ما انفخ
البيوع فيه عند علمائنا وهو اصح قول الشافعي التمن يقسط على العتبتين على قدر قيمتهما فكان له اخذه بما استحقه من التمن ولا يلزم اخذه باكثر من ذلك فان التمن وقع
مقابله ما جيبا فلا يلزم في مقابلة احدهما الا قسطه والثاني انه يلزم جميع التمن وبه قال ابو حنيفة لانه لا ينادى كالمضموم الى ماله فيقع جميع التمن في مقابلة ما صح العقد
فيه ولان الاجازة ببعضه تؤدي الى جهالة العوض ولانه لو تلف جزء من البيوع في هذا البايع وحدها عيبا كان بائنا بين الاجازة بجميع التمن او الرد وكذا اذا نفع البيوع فبغير
كون الكلام فيه لقوا بل يسهط من التمن ما قابله وينفع الجمهاله وينفع الاجازة بالجميع في المعيب لئلا يكون العقد لا يقع متقاطعا على الاجزاء واختلف الشافعية في ذلك بعضهم
موضع القولين ان يكون البيوع ما يسهط التمن على قيمته فان كان ما يسهط على اجزائه فالواجب قسط المملوك من التمن قول واحد والفرق ان التقطط هذا لا يورث
جماله التمن عند العقد بخلاف ما يسهط على القيمة ومنهم من طرد القولين وهو الاظهر لان الشافعي ذكر قولين فيما لو باع الثمرة بعد وجوب التمن فيها انفسا

قوله الفصح

الموافق

عندنا

في أحكام البيع المبرور في من

فند الغرم من ماله متى كثر القيمة كان المصروف الى الغرم اقل والمحاباة اكثر ومتى قلت كان المصروف الى الغرم اكثر والمحاباة اقل مثاله اذا كانت قيمة قفيز المريض عشرين
 وقيمة قفيز الصحيح عشرة وقد اتلفه المريض فعلى طريقة النسبة مال المريض عشرين وقد اتلف عشرة يحطها من ماله فيبقى عشرة كانه اكل ماله والمحاباة عشرة فقلت
 ماله هو ثلث المحاباة فيصح البيع في ثلث القفيز على القياس الذي مر وعلى طريقة الجبر صح البيع شيء من قفيز المريض ورجع اليه مثل نصفه فعند ورثة عشرين الا نصف
 لكن قد اتلف عشرة فالباقي في ايديهم عشرة الا نصف شيء وذلك مثلا نصف شيء فيكون مثل شيء فاناجبرنا وقابلنا كانت عشرة مثل شيء ونصف شيء فالعشر
 نصف القفيز فيكون القفيز الكامل مثل ثلثة اشياء فالثاني ثلث القفيز وامتحان ان نقول ثلث قفيز المريض ستة وثلثان وثلث قفيز الصحيح مقابل ثلثة وثلث يكون
 المحاباة بثلثة وثلث وقد بقي في يد الورثة ثلثا قفيز وهو ثلثة عشر وثلث يودي منه قيمة ثلثي قفيز الصحيح وهي ستة وثلثان ويبقى في ايديهم ستة وثلثان وهو
 مثلا المحاباة ولو كان قفيز المريض يساوي ثلثين وبقي المسئلة بمحاطها على طريقة النسبة نقول مال المريض ثلثون وقد اتلف عشرة يحطها من ماله فيبقى عشرين
 كانه اكل ماله والمحاباة عشرة فقلت ماله هو ثلث المحاباة فيصح البيع ثلث القفيز وبالجبر نقول صح البيع في شيء من قفيز المريض ورجع اليه مثل ثلثة فالباقي ثلثون
 الا ثلثي شيء لكنه اثلث عشرة والباقي عشرين الا ثلثي شيء وذلك مثلا ثلثي شيء فيكون مثل شيء وثلث شيء فاناجبرنا وقابلنا كان عشرين مثل شئين ففرقنا ان
 الشيء عشرة وهي ثلث الثلثين وامتحان ان نقول ثلث قفيز المريض عشرة وثلث قفيز الصحيح مقابل ثلث وثلث المحاباة ستة وثلثين وقد بقي في ايدي الورثة ثلثا
 قفيز وهو عشرين يودي منه قيمة ثلثي قفيز الصحيح وهي ستة وثلثان ويبقى في ايديهم ثلثة عشر وثلث وهي مثلا المحاباة هذا اذا اتلف صاحب القفيز الجيد
 اخذه اما اذا اتلف صاحب القفيز الردي ما اخذه ولا مال الردي قفيزه ففي الصورة الاولى وهي اذا كانت قيمة قفيزه عشرين وقيمة قفيز الاخر عشرة فيصح
 البيع الحال نصف القفيز الجيد وقيمة عشرة ويحصل للورثة في مقابلة نصف القفيز الردي وقيمة خمسة يبقى المحاباة بخمسة ولم ينصف الاخر على ان لم يملك عليهم
 فيحصل لهم خمسة وهي مثلا المحاباة والباقي في ذمة متلف القفيز الجيد يجوز المحاباة في شيء لا بعد ان يحصل للورثة مثله وفي الصورة الثانية وهي ما اذا كانت
 قيمة قفيزه ثلثين قال بعض الشافعية يصح البيع نصف الجيد وهو خمسة عشر والمحاباة ثلثة وهو خمسة وقد حصل للورثة القفيز الردي وقيمة عشرة وبقي نصف
 المحاباة فيبقى في ذمة المشتري خمسة عشر كلما حصل منها شيء جازت المحاباة في مثل ثلثة وغلظه بعضهم لا اذا صح البيع نصف الجيد فاما نصف الردي
 وهو خمسة فيكون المحاباة بعشرة لا بخمسة اذا كانت المحاباة بعشرة فالواجب يكون في يد الورثة عشرين وليس في ايديهم الا عشرة فالصواب ان يبيع ربع القفيز
 الجيد وهو سبعة ونصف ربع الردي هو دهمان ونصف فيكون المحاباة بخمسة وفي يد الورثة ضعفها عشرة **مسئلة** كما يعتبر محاباة المريض في البيع من الثلث
 كذا يعتبر مباحاة في الاقالة من الثلث سواء قد دنا الاقالة من ثلثها كما هو من مينا او يباعا جديدا كما هو من مينا لثانيها اذا ثبت هذا فنقول ذاباع مريض قفيز
 حنطة يساوي عشرين من مريض بقفيز حنطة يساوي عشرة ثم تقابلوا وما تالي المرض والقفيزان بما هما لاهمالهما سواء هما ولم يجزا الورثة ما زاد من مباحاتهما على الثلث
 فان منعنا من قفيز الصنف كما هو من مينا لثانيها فقلنا بالتصحيح يجب لثمن فلا يبيع الاقالة وان قلنا بالتصحيح بالقسط فيند وكل واحد ما نفذ منه البيع
 والاقالة على الآخر لان البيع لا ينفذ الا بالثلث بالاقالة يند ما له فيز يد ما نفذ منه البيع اذا زاد ذلك زاد مال الثاني فيز يد ما نفذ منه الاقالة فالطريق ان نقول
 صح البيع في شيء من القفيز الجيد ورجع اليه من الثمن نصف في يد عشرين الا نصف شيء وفي يد الاخر عشرة ونصف شيء ثم اذا تقابلوا فالادلة بينهما
 تصح ثلث مال المعتل فيأخذ ثلث عشرة ونصف شيء وهو ثلثة وثلث وسدس شيء ينضم الى مال الاول وهو عشرين الا نصف شيء يصير ثلثة وعشرين
 وثلثا الا ثلث شيء وهذا يجب ان يكون مثلي المحاباة او لا وهو نصف شيء فيكون ذلك كله مثل شيء فاناجبرنا وقابلنا كان ثلثة وعشرين وثلث مثل شيء وثلث
 شيء ببسط الشيء والثلث اثنان يكون اربعة والشيء ثلثة اربعة فاذا اردنا ان نعرف كم الشيء من ثلثة وعشرين وثلث فينبه ان يصح السهام بان يجعل كل عشرة
 ثلثة لان الزايد على العشرين ثلثة وثلث وهو ثلث العشرة فاذا جعلنا كل عشرة ثلثة اسهم صاعا عشرين وثلثة وثلث مبعاهم فيز يد قيمتها على اربعة والسبعة
 لا تنقسم على اربعة فيضرب سبعة في اربعة يكون ثمانية وعشرين فالثاني ثلثة اربعة وهي احد وعشرون فاذا عرفنا ذلك جعلنا الى الاصل وقلنا العشرين
 التي كانت قيمة القفيز صارت اربعة وعشرين لا تاضربنا كل ثلثة وهي سهام العشرة في اربعة فصارت شيء عشرين فيكون العشرين اربعة وعشرين وقد صح البيع احد
 عشرين وذلك سبعة اثمان اربعة وعشرين فاذا عرفنا ذلك اردنا بالتصحيح من غير كسر جعلنا القفيز الجيد ستة عشر والقفيز الردي ثمانية وقلنا صح البيع
 سبعة اثمان الجيد وهي اربعة عشر بسبعة اثمان الردي هي سبعة فتكون المحاباة سبعة ويبقى في يد بايع الجيد منه ثمانية ببقا عندك وسبعة اثمان لموصلا يحصل
 في يد الاخر خمسة عشر لانه اخذ اربعة عشر وكان قد بقي في يده سهم فلما تقابلنا نفذت الاقالة في عشرة وهي خمسة اثمان القفيز الجيد بخمسة اثمان القفيز الردي وهي
 فقد اعطى عشرة فاخذ خمسة فالمحاباة بخمسة والحاصل من ذلك كله المستقر في يد الاول اربعة عشر مثلا لمحاباة سبعة وفي يد الثاني عشرة مثلا لمحاباة خمسة ولو
 كانت المسئلة بمحاطها للقفيز الجيد يساوي ثلثين فنقول صح البيع شيء منه ورجع اليه من الثمن مثل ثلث ذلك الشيء فيبقى في يد ثلثون الا ثلثي شيء وفي يد الاخر
 عشرة وثلثا شيء فاذا تقابلنا اخذنا ثلث عشرة وثلثي شيء وذلك ثلثة دراهم وثلث وثلثا شيء يضم الى مال الاول فيصير ثلثة وثلثين وثلثا الا اربعة اثمان
 شيء وهو مثل المحاباة وهي ثلثا شيء فيكون مثل شيء وثلث شيء فاناجبرنا وقابلنا صار ثلثة وثلثون وثلث مثل شيء وسبعة اثمان شيء فعلنا ان ثلثة وثلثين
 وثلثا يجب ان يقسم على شيء وسبعة اثمان شيء فيبسط هذا المبلغ اثمانا يكون ستة عشر الشيء منه عشرة والعدد المذكور لا ينقسم على ستة عشر فيصح السهام
 بان يجعل كل عشرة ثلثة لان الزايد على الثلثين ثلثة وثلث وذلك ثلث العشرة فاذا فعلنا ذلك صارت ثلثة وثلثون ثلث عشرة اسهم يحتاج الى قيمتها على
 ستة عشر وعشرة لا تنقسم على ستة عشر لكن بينهما توافقا بالنصف فيضرب جميع احدهما في نصف الاخر يكون ثمانين فيرجع الى الاصل فنقول الثلثون التي
 قيمة القفيز صارت اثنان وسبعين والشيء كان تسعة من ستة عشر صامض وبقي نصف العشرة وهو خمسة صارت خمسة واربعين وذلك خمسة اثمان اثنان
 ففرقنا صحة البيع في خمسة اثمان القفيز الجيد فان اردنا التصحيح على الاختصاص من غير كسر جعل القفيز الجيد اربعة وعشرين فيكون للقفيز الردي الذي هو ثلثة ثلثين
 صحيح فنقول صح البيع في خمسة اثمان الجيد وهي خمسة عشر بخمسة اثمان الردي وهي خمسة فيكون المحاباة بعشرة ويبقى في يد بايع الجيد اربعة عشر بعت بعت عنده
 وخمسة اخذها عوضا ويحصل في يد الاخر ثمانية عشر لانه اخذ خمسة عشر وكان قد بقي عنده ثلثة فلما تقابلنا نفذت الاقالة في تسعة وهي ثلثة اثمان الجيد ثلثة

في احكام بعض الصفقة

ثمان الردي هي ثلثه فقد اعطى تسعة واخذ ثلثه يكون الحايبة بسنة ويستقرى بد الاثر عشر من تسعة اخذها حكم لاقالة واحدة عشر هي التي بقيت عنده من
اربعة عشر بعد رد الثلث وذلك مثل حايبة عشرة وفي بدل الثاني اثني عشر ثلثه اخذها حكم لاقالة وتسعة بقيت عنده من ثمانية عشر بعد رد الثلث وذلك
حايبة وهذا طريقه سهلة المأخذ مبني على اصول ظاهرة منها ان الغنم تجوز في هذه المسائل بعينها بالاثمان فيقدر ثمانية اسهم ونسب الردي اليه باعتبار الاثمان
ومنها ان حايبة صاحب الجبل يبلغ اربعة اثمان ابداء لا ينقص عن ثلثة اثمان ابداء بل يكون بينهما فاذا اردت ان تعرف قدره فاناسب الغنم الردي في الجبل وذلك
تلك النسبة من الثمن الرابع واذا اردت ان تعرف ما يصح البيع فيه من الغنم فاناسب الردي في الحايبة في الاصل ودون مثل تلك النسبة على التبع فالباع هو الذي يصح
فيه البيع واذا اردت ان تعرف ما يصح فيه تبع المقبل فانظر الى تبع بايع الجبل واضرب به ثلثة ابداء وقابل الحاصل من الثمن بالغنم الجبل فاذا زاد على بقية ثمنه
فان اردت ان تعرف ما صح فيه الاقالة فرد على تبعه بمثل ما ادرك على تبعه من ثمنه على بيع صاحبها فالباع هو الذي صح فيه الاقالة فيه مثالي الصورة الاولى يقول المقبل الجبل
ثمان الردي اربعة فالردي نصف الجبل فالتبع في ثلثة اثمان ونصف ثم واذا نسبنا الردي الى اصل الحايبة وجدناه مثله لان الحايبة عشرة من عشر من ثمنه
على المتبع مثله يبلغ سبعة اثمان فهو الذي صح البيع فيه فاذا اردنا ان نعرف تبع المقبل ضربنا تبع الاول في ثلثة يكون عشرة ونصف اربعة هذا يبلغ على الثمانية
اثمان ونصف ففرقنا ان ثمنه ثمنين ونصف فاذا اردنا ان نعرف ما يصح فيه الاقالة زدنا على الثمنين والنصف مثالا خمسة اثمان ولا يخفى يخرج بصورة اخرى يكون
ونحوها على هذه الطريقة **مسئلة** اذا جمع في صفقة واحدة بين مشين فاما ان يكون في عقد واحد فقد تقدم حكمه واما ان يكون في عقدين مختلفين
الحكم كما اذا جمع في صفقة واحدة بين اجارة وسلم او نكاح وبيع او اجارة وبيع وهو عندنا ناجز للاصل وقوله ثم او فوا بالعقود ولا نهما عقداً بصحاً منفردين فجاز
جمعهما في عقد واحد كما لو تمالا وبسط المسمى على اربعة المثل وثلث المثل وثلث المثل وهو اصح قول الشافعي في العقد معا بطلان لانها مختلفة الحكم **الآخر**
فان الاجارة والسلم مختلفان في اسباب النسخ والافساح وكذلك النكاح والبيع والاجارة والبيع مختلفان في الحكم ايضا فان لنا في الاجارة بشرط في البيع
وكما العوض في الاجارة لا يتحقق الا بانقضاء المدة لانه قبل ذلك معرض للانفساخ بخلاف البيع واذا اختلفت الاحكام فربما يعرض ما يوجب نفي نكاحها فيحتاج الى التوزيع
ويجزم الجواز وهو غلط فان اختلاف الحكم لا اثر له كالأول كالأول باع شقة دار وثوبانها فاما الاختلاف في حكم الشفعة واحتجنا الى التوزيع فيه وصورة الاجارة والسلم ان
يقول اجرتك هذه الدار سنة وبعثك العبد سلبا بكذا والاجارة والبيع ان يقول بعثك هذا الثوب اجرتك داري سنة بكذا والنكاح والبيع بعثك هذا الجارية
ودرجتك ابنتي بكذا وعلى قول الشافعي ما اذا جمع بين عتي وسلم او بيع صرف في غيره بان باع ديناراً وثوباً بديناراً او ثوباً بديناراً او ثوباً بديناراً او ثوباً بديناراً
السلم المقايض شرط في الصرف ولا يشترط ذلك في سائر البيوع ولو قال زوجتك ابنتي بعثك عتيها بكذا فجميع بين بيع ونكاح ولا خلاف في صحة النكاح ما البيع
والمسمى في النكاح فانها معاً عندنا بصحها ايضا وللشافعي المتولان ان صح وزع المسمى على قيمة المبيع ومهر مثل المرأة والاربع في النكاح من المثل عنده ولو جمع بين بيع
وكاتبه بان قال لعبدك كاتبتك على عتي بعثك عتي بالالف صح عندنا واما الشافعي فان حكم بالطلاق في صورة النكاح فهذا أولى ولا يبيع بطأ اذ ليس للسيد
البيع منه قبل اداء النكاح وفي الكتابة قولان وقال بعض الشافعية هذا لا بعد من صورته في الصفقة لانا في قول بطل العقد جميعاً في قول صحها جميعاً في قول
مسئلة انما ثبت الخلاف لو اتممت الصفقة اما اذا اقلدت فلا بل يصح الصحيح وبطل الباطل فلو باع ماله في صفقة وماله غيره في اخرى صح لا في الاولى
وبتعدد العقد اذا عيّن لكل شيء ثمانية مفضل يقول بعثك هذا بكذا او هذا بكذا فيقول المشتري قبلت ذلك على التفصيل لو جمع المشتري بينهما في القول صح
قبلت بينهما كذلك في قول الشافعي لان القبول يرتب على الاجتناف اذا وقع مفزاً فكذلك القبول وقال بعض الشافعية ان لم يجوز تقرب الصفقة لم يجز الجمع القبول
ولو تعددت البياع قلدت الصفقة ايضا وان اتحد المشتري في المعقود عليه كالأول باع اثنا عشر عبداً من اجل صفقة واحدة وبيع قال الشافعي وهل يتعدد الصفقة
بتعدد المشتري خاصة كالواشترى اثنا عشر عبداً من رجل المشهور عند علماءنا عدم التعدد فليس لها الا فتراق في الرد بالعيب علمه لان المشتري بان على الاجتناف
السابق فالنظر الى من صدق منه الاجتناف هو احد قول الشافعي واصحها عنده التعدد كما في طرف البياع **مسئلة** من ثواب التعدد والاتحاد اذا احكنا
بالعدد وفوق احد المشتريين نصيبه من الثمن وجب على البياع تسليم قطعه من البيع كالمسألة وان حكمنا بالاتحاد لم يجب تسليم شيء الى احدهما وان في جميع عليه
حتى يوثق الاخر بثبوت حق الحبس للبياع كالاتحاد المشتري وفي بعض الثمن لا يسلم القطعة من البيع وفيه وجه للشافعية انه يسلم القطعة اذا كان البيع بالمقبول القسمة
وهنا انا اذا قلنا بالتعدد فلو خاطب واحد من رجلين فقال بعثتكم هذا العبد بالالف فقبل احدهما نصفه بخمسة نفق صحته للشافعية وجهان الصحة لانه في حكم
صفقتين واصحها البطلان لان الاجتناف يقع عليهما ان يقضى جوارهما جميعاً بجري الوفاء لهما لوالهما الكالعبد لرجل بعنا منك هذا العبد بالالف فقبل احدهما
احدهما بعينه بخمسة ولو باع رجلان عبداً مشتركا بينهما من انسان هل احدهما ان ينفرد بخلد شيء من الثمن وجهان للشافعية احدهما لا والثاني نعم والاولى ذلك
مع اتحاد الصفقة **مسئلة** هل الاعتناء في الوحدة والتعدد بالعقد الوكيل او المعقود له الموكل كالأول وكل رجلان رجلاً بالبيع والشراء قلنا ان الصفقة
بتعدد بتعدد المشتري او وكل رجلين بالبيع والشراء فيه للشافعية وجوه احدها ان الاعتناء بالعائد لان احكام الصدق يتعلق به وهذا يعتبر بوقته دون
دونة الموكل وخيار المجلس يتعلق به دون الموكل والثاني ان الاعتناء بالمعقود له لان الملك يثبت له والثالث ان الاعتناء في طرف البيع بالمعقود له في طرف الشراء
بالعائد والفرق ان العقد يتم في جانب الشراء بالباشرة دون المعقود له وفي جانب البيع لا يتم بالباشرة حتى لو انكر المعقود له الاذن بطل البيع وهذا الفرق
انما يتم فيما اذا كان الشراء بمثل في الذمة لما اذا وكله في الشراء بمعين فهو كالموكل بالبيع والرابع ان الاعتناء في جانب الشراء بالموكل وفي البيع بهما جميعاً فانها
تعد العقد لان العقد بتعدد بتعدد الموكل في حوال الشفع ولا يتعدد بتعدد الوكيل حتى لو اشترى الواحد شفعاً لاشين كان للشفيع ان يأخذ حصته
وبالعكس لو اشترى رجلان شفعاً لواحداً لم يجز للشفيع اخذ بعضه وفي جانب البيع حكم تعدد الوكيل والموكل واحد حتى لو باع وكل رجلين شفعاً من رجل
ليس للشفيع اخذ بعضه واذا ثبت ما ذكرناه في حكم الشفعة فكذلك في سائر الاحكام ويتفرع على هذه الوجوه **فروغ** لو اشترى ثوباً بواحدة ورجل
فخرج معبداً قلنا الاعتناء بالعائد فليس لاحد الموكلين رد نصيبه خاصة كالأول اشترى ومات عن اشين وخرج معبداً يكن لاحد من نصيبه خاصة وهو
لاحد الموكلين والاثنين اخذ الارض اما عندنا فنعلم واما عند الشافعي فكذلك لان وقع الياس عن رد الاخر بان رضى به وان لم يقع فكذلك على الصحيح الوجه

في بيان ما يمتدح في البيع

ب لوكلا اوطا بيع عند تمام او كل احد الشريكين صاحبه فباع الكل ثم ظهر عيب فعلى الاول لا يجوز للمشتري رد نصيب احدهما وعلى الوجه الباقي يجوز لكل رجل ان يبيع عبده فباعه من رجل فعلى الاول يجوز للمشتري رد نصيب احدهما وعلى الوجه الباقي لا يجوز ولو وكل رجلا بشراء عبدا او وكل رجلا ببيع عبده لم ولنفسه ففعل فظهر العيب فعلى الاول والثالث لا حد للموكلين ازيد نصيبه بالرد وعلى الثاني والرابع يجوز وقال الفقهاء ان علم البائع انه يشتري لاشترى فلا حد بما رد نصيبه لرضا البائع بالتبعية وان جهله البائع فلا بأس به عند ج لو وكل اثنان رجلا ببيع عبده ورجلان رجلا بشراء عبده فباع كل واحد منهما عبدا رد نصيبه على الاول لا يجوز والتقريب وعلى الوجه الباقي لا يجوز ولو وكل رجل ببيع عبده ورجل ببيع بئرته وتباع الوكلاء فعلى الاول يجوز والتقريب لا يجوز على الوجه الباقي **المقصد السادس** فيما يندرج في البيع وضابطه الاقتصار على ما يتناول اللفظ لغة وعرفا والا فانا ظاهرا في صحة البهاسته تشمل عليها مباحث **سنة الاول** الارض مسئلة اذا قال بعتك هذه الارض او نعمة والساحة او البقعة تناول اللفظ ما دل عليه حقيقة وهو نفس الارض فلو كان فيها ما هو متصل بها كالاخشجار والابنية او منفصل كالا ممتعة وشبهها لم يدخل ولا خلاف في الثاني الا فيما يستثنى من الممتعة وشبهها وانما اخذت في الاول فاذا قال بعتك هذه الارض ومن ما فيها من البناء والشجر لم يدخل اجماعا وان قال بعتك بما فيها او بما اشتملت عليه جردا دخل قطعها وان اطلق لم تدخل عندنا نحن وجهها عن معنى الارض وقال الشافعي هنا انه يدخل في البيع قاله الرقن اذا قال بعتك هذه الارض ولم يقل بجو لم يدخل الشجر والبناء في الرقن واختلف اصحابه على طرق ثلاثة احدها ان البناء والفراس لا يدخل في بيع الارض اذ كان مطلقا وكذلك الرقن والذى قاله اذ ادبر اذا قال بجو فتم لان الارض اسم لا يتناول البناء والشجر وهما منفردان عنها البيع فلم يدخل في البيع باسم الارض الثاني ان جوابه مختلف لا فرق بين البيع والرقن فيكون المسئلة على قولين احدهما لا يدخل فيها البناء والشجر والثاني يدخل لانها للردام والنبات في الارض فاشبهت اجزاء الارض ولهذا يلحقها في اخذ بالشفعة الثالث ان فرق بين البيع الرقن فان البيع بربل الملك فهو اقوى من الرقن الذي يربله ويفيد البيع ملكا ما يمتدح في الارض من الشجر والنبات الرقن فليست البيع البناء والشجر ولهذا كان الفاء الحادث في الاصل الرقن مرهونا وهذا الثالث عندهم اوضح الطرق لا يقال لو باع النخل لم يدخل فيه الشجرة وان كانت متصلة لا تانقول الشجرة لا تانزل للبقاء فليست من حقوقها بخلاف لبناء والشجر والوجه ما قلناه **اولا** **مسئلة** لو قال بعتك هذه الارض بحقوقها ففي دخول لبناء والشجر اشكال عندى فترجم عدم الدخول لان ذلك ليس من حقوق الارض بل حقوقها المربوطة بالماء واشبه ذلك في قوله الشجر لم يدخل وبه قال الشافعي وحكي الجعفي في وجهه انه لا يدخل كقلناه وقد روي محمد بن الحسن الصنعائي عن عكرمة في رجل اشترى من رجل ارضا بمجدد فيها منها زرع ونخل وغيرهما من الشجر لم يدخل في النخل والزرع ولا الشجر في كتابه وذكره ابنه انه قد اشترى ارضا بجميع حقوقها الداخلة فيها الخارجة عنها ايدخل النخل والاشجار والزرع في حقوق الارض ام لا فوقع اذا ابتاع الارض بمجدد وما علق عليه بابها فله جميع ما فيها فهذا الخبر صحيح لا ريب فيه انما الشكل صورة الزرع فانه بين ان يبيع الارض بحقوقها وهو المتنازع وبين ان يبيعها بما يعلق عليه بابها الذي هو الجوابان الشجر والبناء والزرع والبذر واصل البذر لا يدخل في الصورة الثابتة وكذا لو قال بعتك الارض بما فيها او ما اشتملت عليه جردا **مسئلة** الزرع نعم اما لا يتعد فابدية ومثمرة بل يوجد مرة واحدة كالخطة والشعير والدخن وغيرهما وهذا لا يدخل في الارض لو قال بعتك هذه الارض لانه ليس في الدوام والنبات فكان كالا ممتعة في الدوام ولا يدخل في الارض البرز الثابت ولا النخل ولا التلق ولا الثوم كالخطة والشعير به قال الشافعي ما لو قال بعتك هذه الارض بحقوقها فان هذا القسم من الزرع لا يدخل عندنا لان الثابت المستمر كالبناء والفرس لا يدخل فيه اولى بعدم الدخول وبه قال الشافعي **ف** ما يتعد فابدية ويوجد ثمرة مرة اخرى في سنتين واكثر كالقطر والباذنجان والبرنج والبنفسج ولا يدخل في الارض اصولها عندنا وان قال بحقوقها وللشافعي قولان كالاخشجار واما الظمن ثمارها عند العقد فهو للبائع والخرج والبنفسج وجه للشافعية انهما من قبيل الزرع لا يدخلان واما ما يجزئ مرارا كالفن الفصيص الهندباء والكراث والنعناع والكرفس والطرخون فانه يدخل في الارض عندنا وان قال بحقوقها لا ما ظهر منها ولا اصولها وقال الشافعي لا يدخل الحجرة الظاهرة عند البيع بل هي للبائع في دخول الاصول الخلال وعند بعضهم انها تدخل قطعيا بيع الارض لانها كامنة فيها بمنزلة اجزائها وبالحجة كل زرع لا يدخل في البيع لا يدخل وان قال بعث الارض بحقوقها عند الشافعي **مسئلة** من اذا باع الارض وفيها زرع كان البيع صحيحا عدا بالاصل كما لو باع دارا مشغولة بامتنعة البائع وبه قال الشافعي وقال ابو اسحق من الشافعية ان للشافعي فيها قولين كما لو باع العين المستأجرة فان فيها قولين باعتبار استثناء المنفعة والعدة اذ استحققت السكنى في الدائم يجر بيعها عندهم قولا واحدا وانكر باقى اصحاب الشافعي عليه وفروا بينه لان بقاء الزرع في الارض لا يجوز بين يدي المشتري وبين الارض انما للبائع ترك الزرع والدخول للحاجة لذلك بخلاف المساجر والمعتدة فان يدها حايلة وفروا بينهما ولهذا روي امته وبعثها ببيع قول واحد لان بدل الزرع ليست حايلة وانما ينفع ببعض ثمارها قالوا ولو كان الاخرى قاله ابو اسحق لو كان البيع باطلا لكانت اقل واحد لان مدة اكمال الزرع مجهولة **مسئلة** اذا ثبت ان البيع صحيح وان الزرع للبائع فان له بتقريبه وان احصا بغير اجرة عليه المدة وبه قال الشافعي لان تقبض الزرع مستثناه من بيعه فكان بيع العين دون المنفعة وقال ابو حنيفة ليس له ذلك لانه يبيع ملكا المشتري المنافع وهو ثم اذ ثبت هذا فانه اذا حضر وقت الخصام بالقطع وتفرغ الارض وعليه تنويعها وقلع المزق التي يضر بقاها بالارض كحرق الدقة كما لو كان في الدار دابة لا يتسع لها الباب فانه تنقص وعلى البائع ضمانه ولو قطع البائع الزرع او ان حصاه لم يكن له الانتفاع بالارض وكانت المنفعة للمشتري لانه انما استحق تقبض هذا الزرع فضلا للعادة بالبقية ولما لا يضر بقطع هذه الضميمة قد زالت فاذا ازاله لم يكن له الانتفاع بمكانه كما لو باع دارا فيها قاش له فان عليه نقله بحرق العادة فان جمع الحمالين ونقله في ساعة واحدة لم يكن له حبل الدار الى ان يمضي فاما العادة في النقل والتفريق كذا هنا واذا ترك الزرع حتى استحصل ج عليه نقله بحرق المكان فان اراد بتقبضه لا يضره لم يضره لانه لم يضره حصده فان بقي له اصول لا يضره بالارض لم يكن عليه نقلها والاوجب **مسئلة** اذا كان المشتري جاهلا بالزرع بان تقدمت وتبته للارض قبل البيع وقبل الزرع ثم باع بعد كان له الخيار في بيعه لنقص البيع عادة وعدم تمكنه من الانتفاع به عقب العقد وهو مقتضا وان شاء اجاز ابيع مجازا بغير ارش ولا اجرة وان كان عالما لزمه البيع ومقتضاه كعالم العيب قبل البيع واذا خلى البائع بينه وبين الارض المشغولة بزرعه كان اقتضاه وهل يدخل في ضمان المشتري بذلك لا فرق بين ذلك وان تبذرت وانتفاعه بها لشغل الزرع المتقدم وهو ظاهر فقول الشافعية لوصول التسليم في الرتبة وهي البيعة والثاني لا يدخل في ضمان المشتري لانها مشغولة بملك

اصل البيع للمشتري لم يكن له انما الحادث في

في بيان بيع في المبيع

كتاب

كما ذكرنا فيما اذا كانت الدار مشحونة بامتعة البايع والمعتد الاول والفرق ان التفرغ في الامتعة منات في الحال على ان الجويني اورد فيها ايضا مسئلة ان كان
في الارض اصولها بجمرة بعد اخرى فقد قلنا انها لا تدخل في بيع الارض وقال الشافعي يدخل في قوله بشرط المشتري على البايع قطع الجزء الظاهرة لانها تفرغ وتشتبه
المبيع بعينه وكذلك عندنا لو شرط دخول اصولها في العقد ولا فرق بين ان يكون ما ظهر بالغا وان الجزاء لا يكون قال بعض الشافعية الا القصب فان لا يكلف قطعه لان
يكون ما ظهر قد رتبته بغيره ولو كان في الارض اشجار خلدان يقطع من وجه الارض فهي كالمقصب مسئلة لو كان في الارض بذر كامن لم يظهر لم يدخل في بيع الارض وان
يحققها على ما تقدم وقال الشافعي هنا بالمقصب الذي ذكره في الزرع فالعقد الذي ثبات لبناته ووجوده مفعلة لا يدخل في بيع الارض المبيعة ويبقى الى اوان
الحصا والمشتري انما يبيع جهله فان تركه البايع له سقط خياره وعليه القبول قاله الشافعي وعندى فيه اشكال لو قال البايع انا اخذه واخرج الارض فلا خيار
للمشتري ايضا ان قصر الزمان فله الخيار واما البذر الذي تقدم بناته كغوى النخل والجوز واللوز وبذر الكراث ويخوه من القبول فان حكمه في الدخول تحت بيع والام
الارض حكم الاشجار لان هذه الاصول تركت في الارض المتبقية فهي كاصول الشجر اذا غرسها الحق ما قلناه نحن من عدم الدخول في التسمين عملا بالاصل واستصحاب
ملك البايع مسئلة اذا باع ارضا وبها حجارة فاما ان تكون مخلوقة فيها او لا فان كانت مخلوقة دخلت في بيع الارض مع الاطلاق لانها من جملة الارض وان
كانت مضمرة بالغراس يمنع عرقه من النفوذ فان كان المشتري عالما بذلك فلا خيار له وان لم يكن عالما بذلك له الخيار لان ذلك عيب به قال الشافعي وفيه خلاف
له انه ليس بعيب انما هو فوات فضيلة وان لم يضر بالارض ولا بالشجر بان تكون بعيدة من وجه الارض لا يصل اليها عرق الشجر فلا خيار للمشتري لان ذلك ليس بعيب
واما ان لم تكن مخلوقة في الارض فاما ان يكون مبنية فيها مدمجة في البناء فانها ايضا تدخل في الارض ان قلنا بدخول البناء واشترط دخوله واما ان تكون مودعة
فيها مدمجة في النقل لم تدخل في البيع وبه قال الشافعي لانها بمنزلة الكوز والامثلة في الدار وقد تركت في الارض للنقل والتحويل اذا كانت للبائع عند الاطلاق
فاما ان يكون المشتري عالما بالحال من كونها في الارض بضررها او جاملها فان كان عالما فلا خيار له في فسخ العقد وان بضرر بقلع البايع ولم يلجأ البايع على القلع
والنقل فغيره للملك لانه لا عرف في بقبها بخلاف الزرع فان له امدا ينظر ولا اجرة للمشتري في مدة القلع والنقل وان طالت كما لو اشترى دار فيها القصر ومعمل
يها الاجرة له في مدة النقل والتفرغ وعلى البايع اذا نقل تنوئة الارض لان الحفر حصل بنقل ملكه من غير تعد من صاحب الارض فكان عليه تنوئتها وان
كان جاملا بالبحارة او غيرها بجهل ضررها فالاحوال اربعة ان لا يكون في تركها بحارة ولا في قلعه بضرر فان لم يحوج النقل وتنوئة الارض في مدة مثلها اجرة لم
تنقص الارض بها فالبايع النقل لانها ملكه وعليه تنوئة الارض ولا خيار للمشتري ان كان الزمان يسيرا وان كان كثيرا بضرر بمنفعة الارض فله الخيار فان فسخ فلا
كلام وان اجاز فمزل له اجرة وجهان وله اجبار البايع على النقل وحكي الجويني وجهان لا يجبر والحجة للبائع والمذهب عندهم الاول ان لا يكون في قلعه بضرر
ضرر فيكون تركها ضرر فيؤثر البايع بالنقل ولا خيار للمشتري كما لو اشترى دارا فالحق سقطها خلدان يسير يمكن تداركه في الحال وكانت البالوعة مفسدة فقلنا
البايع انا صلح وانقضا للمشتري ج ان يكون الترك والقلع معامضرين فينخر المشتري سواء جهل اصل الاجزاء او يكون قلعه بضرر ولا يسقط خياره بان ترك الاجزاء
البايع الاجزاء الى بقائها من الضرر ولو قال البايع للمشتري تقسح وانا اعزمت لك اجر المثل مدة النقل لم يسقط خياره ايضا كما لو قال البايع لا تقسح بالعيب لغزو
لك اشره وموافق وجهي الشافعية والثاني السقوط وليس بجديد ثم ان اختار المشتري المبيع فعلى البايع النقل وتنوئة الارض سواء كان النقل قبل القبض او
بعده وهل يجبر المثل لمدة النقل ان كان النقل قبل القبض قال الشافعي ينبغي على ان جنابة قبل القبض كافة سماوية او كجنابة الاجنبى ان قلنا بالاول لا يجبر
لان المبيع قبل القبض مضمون بالثمن فلا يضمن البايع الا ما ينقطع عليه الثمن وان قلنا بالثاني فهو كما لو نقل بعد القبض وان كان النقل بعد القبض فوجهها
للاشفعية عدم الوجوب لان اجازته رضا بثلث المنفعة في مدة النقل واصحها عند اكثرهم انها تجب ان البيع قد استقر والمنافع مضمونة على المثل فكلما اجازته على
المثل وان كان البايع وكما لو جنى على المبيع بعد القبض عليه ضمانه والحاصل ان وجوب الاجرة ثلثة اوجه ثلثها وهو الاظهر عندهم الفرق بين كون النقل قبل
القبض فلا يجبر بعده فيجب ويجري مثل هذا الخلاف في وجوب الارش لو بقي في الارض بعد التنوئة نقضا وعيب ان يكون في قلعه بضرر ولا يكون تركها ضرر فقلنا
الخيار فان اجازته في الاجرة والارش مامر ولا يسقط خياره بان يقول قلعه واعزم الاجرة او ارش النقص ولو رضى بترك الاجزاء في الارض سقط خيار المشتري اجزاء
للعقد ثم ينظر في الترك فان قصر البايع على قوله تركها للمشتري كان ذلك ارضا لا ملكا وهو اظهر وجهي الشافعية فتكون باقية على ملك البايع والترك اعادة
الخصومة فان اراد الرجوع فله ذلك وبه قال اكثر الشافعية ويعود خيار المشتري معالج الجويني لا رجوع له ويلزم الوفاء بالترك والثاني للاشفعية انه تملك البكر
سقوط الخيار في مقابلة ملك حاصل ولو قال وصية بملكك وحصلت شرابط الهبة حصل الملك منهم من طرد الخلدان لانه لا يقصد حقيقة الهبة انما قصد
دفع الفسخ وان لم يجمع شرابط الهبة بطلت وللشافعية في صحته بالضرر ووجهان ان صحنا ما ضفي اعادة الملك ما ذكرنا في لفظ الترك هذا كله اذا كانت الارض
بيضاء اما اذا كان فيها غرس نظر ان كانت حاصلة يوم البيع واشترها مع الارض فنقصنا الاشجار وتعبها بالاجزاء كعيب الارض في اثباتها وسائر الاجزاء
وان اهدتها المشتري بعد الترو فان كان قد اهدتها عالما بالاجزاء فللبايع قلعه فله عيب ضمان نقصا الغراس وان اهدتها جاهلا فله الارض عندئذ لانه
عيب بقية تصرف المشتري فخطره وله وللشافعية في ثبوت خيار المشتري وجهان الثبوت لان الضرر ناش من اهداها لاجزاء في الارض والاصح عندهم عدم الرجوع
الضرر الى غير المبيع فان كانت الارض تنقص بالاجزاء ايضا نظر فان لم يورث الغرس وقلع الغرس من نقصا في الارض فله الفسخ عند الشافعي لا عندنا
ان اودت الغرس او القلع نقصا فلا خيار في الفسخ ولا يجوز رد المبيع ناقصا ولكن باخذ الارش اذا قلعه بايع الاجزاء فانه نقص الغراس فعليه ان ينقص بلا
خلاف ولو كان فوق الاجزاء زرع لما للبائع او للمشتري ترك الى اوان الحصا لان له غايته منظره بخلاف الغراس وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم لا فرق بينه
بين الغراس قبل يندب انما وجب على البايع والغراس تنوئة الحفرة لعرضه الارض المنصوية ولم يوجبوا على هادم الجدار وان يعبد بل اوجبوا الارش لان
الحفر لا يتفاوت وحيثات البناء تختلف في تفاوت فيشبه الحفر بذر وان الامثال للهدم بذر وان القيم حتى لو وقع لبنه او اثنتان من راس الجدار وامر
من غير اختلاف في الهبة لزمه رد الى ملك الهبة البحث الثاني في البناء اذا قل بعينك هذا البناء دخل فيه الارض والاشجار والمحاط بالدار عليه البايع
لفظ البناء يدل على مجموع هذه الاشياء بالخابرة لتمام الذهن اليه ولو كان فيه بناء كبيت او دار فحق دخوله في البناء مامر في لفظه الارض فقلنا

في بيان ما يستحق المبيع

لا يدخل وعند الشافعي قولان وهل يدخل العرش الذي يوضع عليه لقصبة الظاهر عند الجويني بخوله والاقرب عندي عدم الدخول قالت الشافعية لفظ الكرم
كله في البستان وليس جديا فان العادة والعرف والاستعمال يقتضي عدم دخول الحائط في كرم ودخوله في البستان ولو قال هذه الدار بستان دخلت الابنية و
الاشجار معا ولو قال هذا الحائط بستان وهذه المحوطة دخل الحائط المحيط وما فيه من الاشجار وما الشافعية ما سبق وكذا قال بعض الشافعية ولا يظهر فرق بين الابنية
والاشجار في المحوطة فاما ان يدخل معا او يخرج معا يدخل المجاز والثرف لفظ البستان والبيع وان لم يقبل بمقودة على اشكال **المبحث الثالث** في القرية اذا
بعتك هذه القرية والديسكة دخل في المبيع الابنية والساحات الداخلة في السور والود والمحيط بها لان القرية اسم لذلك لانها مأخوذة من الجمع ولا يدخل المزارع
فيها وبما قال الشافعي انه لو حلت ان لا يدخل القرية لم يحث بدخول المزارع ولو قال بعتكم ما يحقونها لم يدخل ايضا لانها ليست من حقوق القرية فلا بد من النص
على المزارع وبما قال اكثر الشافعية وقال بعضهم انها تدخل بعضهم قال ان قال بحقوقها دخلت الا فلا وكلها ضعيف اما الاشجار التي في وسط القرية فانها
على الخلاف السابق فيها لبيع ارضها وفيها شجر والاولى عندي عدم دخولها في القرية وقال بعض الشافعية انها تدخل في لفظ القرية ولا تدخل في لفظ الارض
قال الشافعي اذا قال بحقوقها دخلت الاشجار وقولا واحدا يدخل فيها البهوت وحيطانها والسقوف الطرفا السلوك فيها لو وجدت فربما تدل على ارادة المزارع
دخلت والا فلا كما لو ساءه على القرية ومزارعها وانفعا على من معين ثم اشترى القرية بذلك الثمن فان المزارع تدخل منها للقرية الدالة على الدخول وكذا لو
بذل ثمنه لا يصلح الا للجمع دخلت على ما شاهد الحال **المبحث الرابع** في الدار **مسئله** اذا قال بعتك هذه الدار دخل في البيع الارض والابنية على نوعها
حتى الحمام المعدود من مرافقها لتناول اسم الدار لذلك كله وعن الشافعي ان الحمام لا يدخل بحمله اصحابه على حمامات الحجاز وهي من خشب ينقل ولو كان في وسطها اشجار
لم تدخل عندنا وقال الشافعي ان قال بحقوقها دخلت قطعها وان طلق في الطريق المذكورة في لفظ الارض فدخل الجويني في دخولها ثلثة اوجه ثالثها القرية بين ان كثير
ببحث يجوز تسمية الدار بستانا فلا يدخل في لفظ الدار وبين ان لا يكون كذلك فيدخل **مسئله** الاكالات التي في الدار على اقسام ثلثة المتقولات كالزيت
والبكرة والرشا والمخارق والسر والرفوف الموضوعه على الاوتاد من غير يتمر والسلام التي لم يتمر ولم تطبخ والا فقال والكوز والدافن وهذه لا تدخل في
البيع وبما قال الشافعي اما المغايغ للاغلق المثبتة فالأقرب خولها وهو اصح وجهي الشافعية لانها من توابع الخلاق المثبت الاخر لا يدخل كسائر المتقولات
كذا الاقرب في الواح الدكاكين الموضوعه في ابوابها الدخول لانها ابوابها فاشبه بابا المثبت فيحمل عدم الدخول لانها تنقل وتحول فكانت كالقشر والثلث
وجهاان **ب** ما اثبت في الدار ثلثة اقسام من متقولاتها وهي كاسقوف الابواب المنصوبة وما عليها من المتعلق والمعلق والسلاسل والضباب وهذه تدخل في البيع
لانها معدودة من اجزاء الدار ما اثبت على غير هذا الوجه كالرفوف الدنان والاجانات المثبتة والسلام السمرة والاوتاد المثبتة في الارض والجددان المحتال
من جري الحواشي لقصا ومجى الجنا والاقرب عدم الدخول لانها ليست من اجزاء الدار وانما اثبت لسهولة الاتفاق بها كباقي غيرها وبما قال الشافعي
وللشافعي في الفوقان من جري الحواشي وان ادخلنا التحتاني والاصح الدخول عندهم وقطع الجويني بدخول الحجر في بيع الطاحونة وبدخول الاجانات المثبتة
اذا باع باسم المدينه **مسئله** في دخول سبل الماء في بيع الارض في سربها من القناة والنهر الملوكن اشكال اقرب عدم الدخول لان بشرطها ويقول يجوز
وعن بعض الشافعية انه لا يكفي ذكر الحقوق ولا يدخل الحجارة المدفونة ولا الاجر المدفون لانه موضع فيها الا ان تكون بحجارة والاجر مبين فيها **مسئله** اذا كان
في الدار بئر الملو دخل في المبيع لانها من اجزاء الدار وبما قال الشافعي اما الماء الحاصل في البئر فالاقرب خوله وللشافعي وجهان احدهما انه ملوك لصاحب الدار لانه
ماء ملكه فكان داخل في ملكه كلبن الشاة وبما قال ابن ابي هريرة والثاني انه غير ملوك لانه يجري تحت الارض ويجيء الى ملكه فهو بمنزلة الماء يجري من النهر الملك
لا يملكه بذلك ولانه لو كان ملكا لصاحب الدار لم يجز الاستجار لانه لان الاجارة لا تستحق ائلاف الاعيان فعلى هذا لو دخل داخل فاستقى ماء بئر اذن حقا
الدار ملك الماء وان كان متعلبا بالدخول واذا باع الماء الذي في البئر لم يصح البيع على الوجهين عند الشافعي لانه في احدي الوجهين لا يملك الماء فلا يصح
الاخر يكون الماء مجهولا فيها لا يمكن تسليمه لانه في ان يسلمه يختلط به غيره فاذا باع الدار لم يدخل الماء في البيع المطلق على الوجهين واما عندنا فانه يجوز بيعه
منضمما الى الدار والجهاز لانه لا يضر لانها تابعة كاساسات المحيطان وان شرط دخول الماء في البيع صح عندنا وعندنا على قوله ان الماء ملوك واما العيون المستبقة
فانها ملوك فكل يملك الذي فيها واما عندنا فنعم واما عند الشافعي فوجهان ولا يمكن بيع الماء الذي فيها منفردا للجهاز ويجوز بيع العين وجزء منها والماء
التي في الأنهار كالقنات ودجلة ومادها من المياه في الجبال والعيون فليست ملوك من اخذ منها شيئا واجازة ملكه وجاز له بيعه واذا جرى من هذه الباشا
الى ملك انسان لم يملكه بذلك كالو توصل جوي في ارضه ونزل تلج الى ساحة وكذا اذا حفر فخر فجرى الماء اليه من هذه الأنهار لم يملكه بذلك فيجوز لغيره الشر
منه اما لو حفر النهر وقصد بذلك اجراء الماء وكان النهر ملوكا له فالاولى انه يملكه لانه قد اجازة حيث اجراء في نهره فكان كالواحدة في بئنه **مسئله** لو كان
في الارض الدار معدن ظ كالنفظ والمخ والنار والكبريت فهو كالنهر ملوكا له فالاولى انه يملكه لانه قد اجازة حيث اجراء في نهره فكان كالواحدة في بئنه **مسئله** لو كان
باطنا كالذهب الفضة وغيرهما من الجامدات فهي ملوكه ببيع الارض في الملك في البيع لانها جزء منها وبما قال الشافعي لانه لا يجوز بيع معدن الذهب والذهب
ولو بيع بالفضة جاز عندنا وعندنا قولان سبق في الجمع بين البيع والصرف **مسئله** لو باع دارا في طريق غير نافذ دخل حرمها في البيع وطريقها وفي دخول
الاشجار فيه ما سبق وان كانت في طريق نافذ لم يدخل الحرم والاشجار في البيع بل لا حرم لثقل هذه الدار قاله الشافعي **مسئله** لو باع دارا دخل فيها الاعلى
والاسفل لان اسم الدار يشملها الا ان شهد العادة باستقلال الاعلى بالسكن فلا يدخل وكذا الخزان **المبحث الخامس** في العبد **مسئله** اذا باع عبدا وامته لم
يتناول العقد مال العبد ان كان له مال قلنا انه يملك بالتبليك اقتضا على ما يتناول لفظه وابقاء لغيره على اصله ولو شرط البائع المال لنفسه فلا يحث
في انه لان ملك العبد ناقص للمولى انشأه منه دايما وان باع مع المال فان قلنا انه لا يملك ما ملكه مولاه اعتبر فيه شرط البيع فلو كان مجهولا لم يصح وكذا
لو كان دينيا والتمن دين او كان ذهبيا الثمن منه ولو كان ذهبيا الثمن فضة او بالعكس جاز عندنا وللشافعي قولان وان قلنا انه يملك ما ملكه مولاه اعتبر فيه
شرط البيع فلو كان مجهولا لم يصح انتقال المال الى المشتري مع العبد ولا يضر الجاهل عند الشافعي لان المال هنا تابع وجهاله التابع محتملة كجهالة الاستأنا
والحمل واللبن وحقوق الدار بخلاف الاصل فانه لا يحتمل الجاهل فلو قال بعض الشافعية ان المال ليس مبيع لا اصلا ولا ابتعا ولكن بشرط المتابع ببقائه على العبد

بهوت

كتاب السجدة

[illegible]

في احكام النكاح

وعدمه وقد رمدته او تلفها في اشتراط الرهن او قدره او في الغنم بالمال وبالعهد قدم قول منكر ذلك كله وبه قال ابو حنيفة واحمد لان المشتري يملك باطلا المدة
فيقدم قوله عملا باصالة النفي لانه لا خلاف في شرط الجواز بالعقد فلم يجز النكاح لو اختلف في العيب شرط البس او في قول الشافعي بخالفان في جميع ذلك عملا بالقياس وهو
اختلاف في صحة العقد القائم بينهما ليس معهما بدينه فيقتضي بالتخالف كما لو اختلف في العيب والقياس عندنا بطر لا يجوز التقويل عليه مع ان المحكم في الاصل ثم على ما
تقدم **مسألة** قد بينا ان التخالف يثبت في كل موضع يحصل لكل من المتنازعين ان يكون مدعى على الآخر ومنكر الدعوى الآخر وقال الشافعي بخالف
في كل عقود المعاديات ولا يختص بالبيع كالمسك الأجره والمساقاة والقراض والجمالة والصلح عن دم العمد والمخلع والصدان والكتابة طرد الشفيع في البيع نحوه
العقد بعد التخالف ويصح ويبرأ ان كاسبا اما الصلح عن الدم فلا يعود الاستحقاق بل اثر التخالف الرجوع الى الدين وذلك لا يزيد البضع لكن النكاح ترجع المرأة الى
مهر المثل في المخلع الزوج قال الجويني معنى التخالف في القراض مع من جاز وكل واحد منهما بسبيل من ينسج بكل حال لا بد ذلك بان بعض الشافعية صنع من التخالف في البيع
في ذم الجواز لا مكان الفسخ بسبب الجواز لم يجاب بان التخالف في وضع الفسخ ولكن عرضت الأيمان رجاء ان ينكح الكاذب يمتنع والعقد يمين الصادق فاذا لم يمتنع
ذلك واصر الفسخ العقد للضرورة والوجه ان في القراض يقضي لا وهو ان التخالف قبل الموضع العمل لا معنى له وامامه فالتزاع بول الى مضود من بيع واجرة مثل
بعض النكاح والجمالة كالمقراض الاصل عندنا ما قدمناه من الضابط وهو التخالف مع ادعاء كل منهما على صاحبه ما ينفيه لآخر ان كان الادعاء من طرف واحد هل
مسألة لو قال بعتك هذا بالثمن فقال بل يهتبه حلف كل واحد منهما على نفي ما يدعيه صاحبه وقال الشافعي وقال انه لا تخالف هنا لان التخالف عند
لان التخالف عند البس ان يهتبه كل منهما على نفي دعوى الآخر كما قلناه نحن بل على ما ثبت هذا فاذا حلفا كان على مدعي الهبة زوجه بزيادة لان المبيع انما ملكه الغير
بزوايدها لو سلم له الثمن وقال بعض الشافعية القول قول مدعي الهبة لانه مال له باتفاقهما واصله يدعي عليه ما لا والاصل براءة ذمته وقال بعضهم انما
ببعض النكاح ولو قال بعتك هذا بالثمن فقال بل يهتبه على الالف حلف كل منهما على نفي ما يدعيه صاحبه ورد الالف واسترد العيب ولو قال بعتك على الف
استقرضتها منك فقال بل يهتبه بالبيع تقدم قول مالك مع يمينه وورد الالف فلا يمين على الآخر ولا يكون هنا لانه لا يدعي بغيره بل قال الشافعي **مسألة** هذا
كله فيما اذا انفقا على وقوع عقد صحيح بينهما اما لو اختلفا من غير الاتفاق على عقد صحيح بان يدعي احدهما صحة العقد الآخر فسا كما لو قال بعتك بالثمن
المشتري بل الف روق خروا وقال احدهما شرطنا في العقد جوارا بجمولا او غيره من الشرط البطله وانكر الآخر فلا تخالف يقدم قول مدعي الصحة وهو واحد قول
الشافعي لان الظاهر المقصود الجوار بين المسلمين الصحة وهذا يحكم بجهة البيع لو ادعى المشتري حرة العقد قال مالك بل هو عيب يخصها للعقد وكذا من شرط البعد
الصلاة هل ترك وكما انها ام لا فانه يحكم بجهة صلوة بناء على اصاله الصحة والقول الثاني انه يقدم قول مدعي فساد العقد مع يمينه لان الاصل عدم عقد الصحيح
بقاء الملك للمالك فصلا كما لو اختلفا في اصل البيع بعارض بان الاصل عدم العقد الفاسد ايضا لكن قد وقع العقد بينهما قطعاً الاصل الصحة قال الفقهاء الاصل
المأخوذ فمن قال لفلان على الف من ثمن خمر هل يؤخذ باول كلامهم يقبل قوله من ثمن خمر قلنا بالثاني فالقول قول المدعي الفسا وان قلنا بالاول فالقول قول المدعي
الصحة لو قال بعتك بالثمن فقال بل يهتبه مائة روق خمر حلف المبيع على نفي سبب الفسا صدق فيه وبقي التنازع في قد الشئ فيكون القول قول المبيع مع يمينه
كانت السعة باقية وقول المشتري ان كانت تالفه وعند الشافعي بخالفان **مسألة** لو اشترى عبد وسلم الى المشتري ثم جاءه بعبد يهدده بعينه فقال المبيع
هذا البس عبد الذي ابتعته وقبضته مني ادعى المشتري انه هو قدم قول المبيع لاصالة براءة الدمة والرد يرد الفسخ والاصل مضطحة السلامة ولو فرض ذلك لم
وقال البس هذا على الوصف الذي سلك اليك فيه وجهان للشافعية احدهما ان القول قول المسلم البس مع يمينه كان القول قول المبيع واصحهما ان القول قول المسلم لان
الذمة بمال المسلم معلوم البرائة غير معلومة وبفارق صورة البيع لانهما انفقا على قبض ما ورد عليه لشرائه وتنازعا في سبب الفسخ والاصل استمرار العقد والوجهان
جاء بان في الثمن في الذمة ان القول قول الدافع او القابض وعن ابن شريح وجه ثالث الفرق بين ما يمنع صحة القبض وبين العيب الذي يمينها فاذا كان الثمن وراهم
الذمة وفرض هذا النزاع وكان ما اراد المبيع رده زوفا ولم يكن ردقا فالقول قول المبيع لانكار القبض الصحيح وان كانت ردقا لكانت تارة كخسونة الجوهر واضطراب
السكره قال قول قول المشتري لان اصل القبض قد تحقق لورضى به لوقع القبض عن الاستحقاق ولا يخفى مثل هذا التفصيل في المسلم فيه ويمكن ان يوق المعنى الفاسد
في المسلم فيه لان الاعتراض عنه غير جائز لكن في الثمن لورضى بالقبض لوقع عن الاستحقاق وان لم يكن ردقا اذ كانت له قيمة لان الاستدراك عن الثمن جائز ولو كان الثمن
معينا فهو كالبيع فاذا وقع فيه هذا الاختلاف قدم قول المشتري مع يمينه لكن لو كان المعين بخاسا لا قيمة فالقول قول الواد لان يدعي بقاء ملكه وفك العقد قال بعض
الشافعية **مسألة** لو قبض المبيع والمسلم فيه بالكيل او الوزن ثم ادعى انفصا قال اصحابنا ان كان حاضر عند الكيل والوزن لم يلفظ اليه وقدم قول الآخر
اليمين اذ العادة يقضي باستظهاره واحتياطه في القبض وان لم يحضرهما قدم قوله مع اليمين لاصالة عدم القبض وقال الشافعي ان كان انفصا قد واقع مثله
الكيل والوزن قبل الانفصال احدهما ان القول قول القابض مع يمينه لاصالة بقاء حقه وبه قال ابو حنيفة والثاني ان القول قول الدافع مع يمينه لانهما انفقا
القبض والقابض يدعي الخطا فيه فيحتاج الى البينة كما لو اقتسم اثم ادعى احدهما الخطا فيحتاج الى البينة وبه قال مالك ومحمد بن عيسى التفصيل هو ان كان
يبطل بعلم القبض فالقول قول من يدعي التمام والاقدم قول مدعي انفصا ولو اختلف المتبايعان في القبض فالقول قول المشتري **مسألة** لو باع عصب
اقبضه ثم وجد خروا فقال المبيع خمر في بلد والقبض صحيح وقال المشتري بل سلمته خمر والقبض فاسد وامكن الامر ان يمينهما احتمل تقدم قول المبيع لاصالة عدم
وبقاء المحل اذ وصحة البيع والقبض وبرائة الذمة وتقدم قول المشتري لاصالة عدم القبض الصحيح للشافعي قوله لان كنهين الاحتمالين والا فوقي عند الاول
قال احمد ان كان خمر عند البيع فهو يدعي فساد العقد والآخر يدعي صحته وقد تقدم حكمه ولو باع كلبا او دهن في ظرف ثم وجد فيه فارة وتنازعا في نجاسته عند
او عند البيع وبعد ما تمسكنا قدم قول المبيع لاصالة الظهارة وللشافعي الوجهان ولو قال المشتري بعت العبد بشرط انه كاتب فانكر المبيع قدم قول المبيع لاصالة
عدم الاشتراط وبرائة الذمة كما لو اختلفا في العيب هو واحد وجه الشافعية والثاني انها بخالفان كما لو اختلفا في الاجل والجد الاصل ثم على ما مر ولو كان الثمن
مؤجلا فاختلفا في انفصا الاجل فالاصل بقاء **المطلب الثاني** في كيفية اليمين **مسألة** التخالف عند الشافعي ان يهتبه كل واحد من
المتعاقدين على اثبات بقوله ونفي ما يقوله صاحبه اما نحن فلا نثبت حلف على الاثبات بل يهتبه كل منهما على نفي ما يدعيه الآخر فاذا قال بعتك هذا العبد

البيع

فلو قال بعتك بالثمن فقال بل يهتبه مائة روق خمر حلف المبيع على نفي سبب الفسا صدق فيه وبقي التنازع في قد الشئ فيكون القول قول المبيع مع يمينه

هذا القول قول المشتري لان اصل القبض قد تحقق لورضى به لوقع القبض عن الاستحقاق ولا يخفى مثل هذا التفصيل في المسلم فيه ويمكن ان يوق المعنى الفاسد في المسلم فيه لان الاعتراض عنه غير جائز لكن في الثمن لورضى بالقبض لوقع عن الاستحقاق وان لم يكن ردقا اذ كانت له قيمة لان الاستدراك عن الثمن جائز ولو كان الثمن معينا فهو كالبيع فاذا وقع فيه هذا الاختلاف قدم قول المشتري مع يمينه لكن لو كان المعين بخاسا لا قيمة فالقول قول الواد لان يدعي بقاء ملكه وفك العقد قال بعض الشافعية

اصل
الاستبدال

في أحكام النكاح

كتاب البيع

وقال المشتري بل يمتن هذه الجارية والعلم بغيره العبد ولا يمتن حلف البائع انه مباح الجارية وحلف المشتري انه ما اشترى العبد لا يمتن احد منهما بالمتعة بين النفي والاثبات كما قلناه خلافا للشافعي ولا يكون هذا التحالفا بل يحلف كل منهما على النفي فاذا حلف البائع انه مباح الجارية بقيت على ملكه كما كانت وانترعها من يد المشتري ان كانت في يده وجاز له التصرف فيها واذا حلف المشتري انه ما اشترى العبد فان كان العبد في يده لم يكن للبائع مطالبة بل لا بد له من ان كان في يد البائع فانه لا يجوز له التصرف فيه ولا يمتن بانه للمشتري وان ثبته دونه فانه لا يمتن هذا فان كان البائع قد قبض النكاح فانه يرد على المشتري باخذ العبد قصدا ويجوز له بيعه وان لم يقبض فبعضه العبد قصدا ايضا وباعه بغير ذلك النكاح ولو زاد الثمن فهو مال لا بد منه لان احد مسئلتنا الاقرب ان يبيد يمين من ادعى عليه ولا فان كان البائع قد نذر بيع العبد منه وانكر المشتري وقال انما اشتريت الجارية وحلف المشتري على نفي شراء العبد ثم حلف البائع على نفي شراء الجارية وان كان المشتري قد ادعى ولا فقال ان اشتريت هذه الجارية فقال البائع لو ابيع الجارية بل العبد قد علم بين البائع فاذا حلف على انه مباح الجارية وحلف المشتري انه لم يشتر العبد للشافعي ولا قال انه يبيد يمين البائع وفي السلم بالسلم البدي في الكتابة بالسند وهذه الاقوال متوافقة في الصدق ان يبيد بالزوج وهو بخلاف سابق الاقوال السابقة لان الزوج يشبه المشتري وقاله الدعوى انه ان يبيد يمين البائع حلف المشتري ان يبيد يمين المشتري حلف البائع وهذا يشبه بالتسوية والتعريف فقال اصحابنا ان ذلك لا يظهرها ان المسئلة على ثلثة اقوال اظهرها ان البدي بالبائع وبه قال احمد حنبل لما وروى من قوله ما لقول ما قاله البائع والمتابع بالتحية او بغيره ان كان او بغيره ان كان جاز البائع اقوى فانما اذا اتخاها عاذا البيع اليه فكان اقوى كان صاحب البدي اقوى من غيره ولا ان ملك البائع على النكاح بالعقد وملك المشتري على البيع لا يتم بالعقد والثاني ان يبيد بالمشتري به قال ابو حنيفة لا يمتدعي عليه زيادة ثمن والاصل براءه فتمت عنها فاليمين جنية اقوى ولا يمتدعي الاكل وجب الثمن الذي اعلاه البائع وان فصل الحكم وما كان اقرب الى فضل الحكم بدعي به والثالث ان يبيد يمين احد هما بل يبيد بان فان كل واحد منهما مدع ومدعي عليه فقد تساوى فلا ترجح وعلى هذا فوجهان اظهرهما ان يتخير الحاكم في ذلك فبدي يمين من اتفق والثاني ان يترفع بهما كما يترفع به المنسلفين الى البائع الطريق الثاني القطع بان البدي بالبائع فولا واحد الذي قاله الشافعي الصدق بان الزوج يجري مجرى البائع لان البضع يكون ملكه بعد فتح الصدق كما للبيع ملك البائع بعد فتح البيع بال والذي قاله في الدعوى والبيئات فانما اراد ان الحاكم اذا كان يرى ذلك بفعله لا ان يخرجه ومن قال بالثاني قطع بان البدي في اختلاف الزوجين بالزوج لان اختلاف الزوجين انما يظهر الصدق دون البضع والزوج هو الذي ينزل عن الصدق فكان كالبائع والثاني ان تقدم البائع انما كان لقوة جازية لم يحصل البيع له بعد التحالف وفي النكاح يفتي البضع للزوج واذا تقدمنا طريقة اثبات الخلاف فان قدمنا البائع لم يخف منها بل من ثلثة سائر العقود وفي الصدق باقي وجهان اجد هما ان البدي بالبائع والمرأة والثاني ان البدي بالبائع وان قدمنا المشتري فالقياس انكاس الوجهين اذا ثبت هذا فان جميع ما ذكرناه للاستحسان عندهم دون الاجماع ايضا تقدم الجانبيين مخصوصا اذا باع عرضا بشئ في الذمة فاما اذا ابتاد لاعرضه بغيره فلا وجه الا التسوية وينبغي ان يخرج ذلك على ان الثمن ما زاد وقد سبق انه الذي يدخل عليه غير ذلك على ما مضى من الخلاف مسئلتنا اليمن عندنا واحدة على نفي ما ادعاه الاخر فتختلف البائع انه لم يبيع بخسما وحلف المشتري انه لم يشتر بالثمن لان المدعي لا يمين عليه فكل مدع منها لا يحلف على ما ادعاه الاخر ثم يفتح العقدان وظق قول الشافعي الاكفاء يمين واحدة من كل واحد من المتعاقدين جامعة بين النفي والاثبات فيقول البائع ما بيعت بخسما به وانما اشتريت بخسما به وقال الشافعي لو تعدى دارا في يده ما نادى كل منهما ان جميعها حلف كل واحد على حدة واستحقاق صاحبه ما في يده وحلف احدهما ونكل الاخر حلف المحالف يمينه الاثبات في اصحابه فنفى القولين طريقا احدهما بغير القولين والفرق بينهما ان في مسئلة النداء يحلف احدهما على نفي دعوى صاحبه النصف الذي في يده ويكون القول قول الاخر في النصف الاخر فاذا نكل ردنا اليمن على الاول وهما يحلف على صفة عقد تضمن اثباتا ونفيها فلهذا كفي يمين واحدة لان العقد واحد المتنازع في صفة فكان الدعوى واحدة فجاز التعرض في اليمن واحدة للنفي والاثبات فنفى كل واحد منهما في ضمن مثبتة ومنه في كل واحد منهما في صورة الدار منازع عن مثبتة فلا معنى ليمينه على الاثبات قبل نكول صاحبه الثاني التصرف يخرج قول من مسئلة الدار فيما نحن فيه ووجه الجوى على قياس الخصومة فان يمين الاثبات لا يبدل بها في غير الفتا وهل يتصرف يخرج قول فيما نحن فيه من مسئلة الدار ايضا قال كثير منهم نعم حتى يكون قولان بالنكاح والتخيير وقال الجويني وغيره لان كل واحد لا يحتاج فيما في يده الى اليمن الاثبات على الاثبات يمين الرد فكيف يحلف الاول يمين الرد وصاحبه لم يكل بعد فكيف يحلفها الثاني فكل صاحب مسئلة اذا حلف لبائع انه لم يبيع العبد حلف المشتري انه لم يشتر الجارية بفتح العقدان وان نكل المشتري عن يمين النفي حلف البائع يمينه الاثبات على اثبات دعواه وحكم على المشتري ومن قضى النكول لم يحلف لبائع يمين الاثبات بل يحكم له بجواز النكول عند الشافعي اذا اكتفينا يمين واحد يجمع بين النفي والاثبات لانه افضل للحكم واسهل على الحاكم وجوزنا الاثبات قبل نكول الخصم لانه يمتنع للنفي لانما يحتاجان على الاثبات من غير نكول وان كانت يمينين فاذا حلف احدهما ونكل الثاني قضى للمحالف سواء نكل عن النفي والاثبات جميعا عن احدهما والنكول عن البعض فهو عن كل واحد يميني ان يقدم النفي سواء حلف يمين واحد او اشترى لاصلته في الايمان على الاثبات لان الله قد مد في اللعان على النفي فقال في اليمين الخامسة ان عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين لانه المقصود من المحالف ليس بصحيح لان الاصل في الايمان انما هو النفي واما الاثبات فانما يكون فيها بالنكول او بغيره للنفي فيجب ان يقدم النفي وكل ايمان اللعان يمين يمينها فنفى قوله ان كان من الكاذبين اثباتا للصدق مثل قوله انه من الصادقين وهل الخلاف في الاستحسان والاستحسان لا يظهر عندهم الاول ونقل الجويني الثاني فاذا قلنا يحلف الاول على محمد النفي فلو اضاف اليه الاثبات كان لغوا واذا حلف من وقعت البدي به على النفي عرضت اليمن على الثاني فان نكل حلف الاول على الاثبات محضه وان نكل عن الاثبات لم يقض له لاحتمال صدقه فيما يدعيه صاحبه كذبه فيما يدعيه غيره قال بعض الشافعية لانه لو تخالفا لنكول الرد وعليه عن يمين الرد يترفع الدعوى من غير حلف الثاني كل ولا ولو نكل الاول عن اليمن حلف الثاني على النفي والاثبات قضى له ولو حلف على النفي فوجهان اصحهما عندهم انه يكفي في ذلك ولا حاجة بغيره اليمن الاثبات لان المحجوز الى الفسخ جهالة الثمن وقد حصلت في الثاني انه يعرض يمين الاثبات عليه فان لم يتنازع التحالف وان نكل احدهما قضى للمحالف في القوت انه تقدم يمين النفي والاثبات كما ذكرنا على تقدير الاكفاء يمينين واحدة ولو عرض اليمن عليهما فنكلا جميعا فوجهان وقال الجويني ان تناكلاهما كتحالفهما فانه اذا ندعى بجلان مولودا كان ذلك كتحالفهما والثاني انه يوقف الامر كما تتركه الخصومة المطلقة الثالث

بيع

يكون

فمن

ويجوز على نفي ما ادعى

لانه المقصود من المحالف

بعدم الاثبات

في احكام النكاح

في حكم التحالف **مسألة** اذا حلف كل من المتبايعين بمن النفي سقطت الدعوى بان عندنا كما لو ادعى على الغير شيء او شره فانكر وحلف سقطت الدعوى كان الملك باقيا على حاله ولم يحكم بثبت عقد حتى يحكم بانفسا واما الشافعي فيقال ان التحالف المتعاقدان ففي العقد وجهان احدهما انه لا يفسخ التحالف في نفسه وجه اخر انه يفسخ بالتحالف كما يفسخ النكاح بتحالف المتلاعنين ولان التحالف يحقق ما قاله ولو قال لبايع بعت بالتحالف فقال المشتري اشتريت بخسر ما لم ينعقد فكذلك هنا قال القاضي ابو الطيب ولا هو المخصوص للشافعي في كسبه القديعة والجديعة لا عرف له غير ذلك لان البينة اقوى من اليمين ولو قام منها بينة على ما يقوله لا يفسخ العقد باليمين اولى بعدم الفسخ ولا يشبه للحن لان قول الزوج يقطع النكاح تقامت بمينه مقام طلاق بخلاف المتنازع **مسألة** لو رجع احدهما الى قول الآخر فان كان قبل التحالف حكم بمقتضى عقد وان كان بعد التحالف فكذلك فلو حلف ان لم يبع الجارية وحلف المشتري ان لا يشتري البعدهم المشتري بصدق لبايع كان حكمه حكم ما لو حلف المنكر كذب يمينه قال علماءنا اليمين فاطعة للدعوى فان جاء التحالف تابعا الى الله ودفع ما حلف عليه كان لصاحبه العقد فكذلك ابناي هنا واما الشافعي فله قولان احدهما يفسخ العقد بمجرد التحالف من غير حاجة الى حكم الحاكم بالفسخ والثاني انه لا يفسخ الا بحكم الحاكم فعلى الاول فانها بترافق ولو تناقرا على احد اليمينين لم يعد نافذ بل ابدى من يجدد العقد هل يفسخ في الحال او يبين ان فاعده من اصله للشافعية وجهان اظهرهما الاول لغيره المشتري قبل الاختلاف وعلى هذا فانما يحكم بدعوى ما بعد التحالف الى الوافعة فينظر هل يعطى المشتري ما يقوله لبايع من الثمن فان فعل لجبر لبايع عليه الا نظر هل يفسخ لبايع بما يقوله المشتري فان فعل فذلك والا فلا يحتاج الى فسخ العقد ومن الذي يفسخه وجهان احدهما الحاكم للعقد فمضاهي الحكم وكالفسخ العنة لانه يفسخ بجهدها وظهر ما عندهم ان المتعاقدين باضمان يفسخا واحدهما ان يفسخا بغيره بغيره كالفسخ بالعيب الجوهري اذ قلنا الحاكم هو الذي يفسخ فذلك اذا استمر على النزاع ولم يفسخا او الفسخ واما اذا عرضا عن مخصوصة ولم يوافقا على شيء فلا يفسخا ففسخ العقد اما بفسخها او بفسخ الحاكم وقع الفسخ ظاهرا وهل يقع باضمانه للشافعية ثلثة اوجه احدها لان سبب الفسخ تعدد امضائه لعدم الوقوف على الثمن وانه امر يتعلق بالظن والعقد وقع صحته نفسه وانما تعدد امضائه في الظن فكان الفسخ الظاهر الباطن والثاني انه يقع ظاهرا وباطنا لانه فسخ لاستدراك الظلمة فاشبه له بالعيب الثالث ان لبايع ان كان ظاهرا فالفسخ يقع ظاهرا وباطنا لانه يمكن استيفاءه وتسلم البيع فاذا امتنع كان عاصيا فلا يقع الفسخ بذلك وان كان المشتري ظاهرا وقع الفسخ ظاهرا وباطنا لان لبايع الاصل للحقة من الثمن فاستحق الفسخ كما لو فسر المشتري فعل مجرى مثل هذا الخلاف اذا فرغنا على انفساخ العقد بفسخ التحالف محرم بالارتفاع باضمانه بغيره فلو قلنا بالارتفاع باضمانه او بغيره كل منهما فاعاد اليه وان منعناه لم يحزن لهما التصرف لكن لو كان البايع صادقا فموظف بمال من ظلمنا استرد البيع فله بيعه كما حكره لحد الوجهين او بنفسه اصحهما عندنا واستيفاء حقه من ثمنه اذا فسر هذا فكل موضع قلنا ان الفسخ يقع ظاهرا وباطنا فان كان البايع ظاهرا لم يجز له التصرف في البيع بوجه وجوب عليه رده على المشتري بالثمن المبني لانه لا يجوز له ان يستبيع ملك غيره بظلمه وان كان المشتري ظاهرا فان البايع قد حصل فيه ملك المشتري وله عليه الثمن وهو من غير جنسه فله ان يبيع جميعه او مقدرا وحقه وهل يبيعه بنفسه ويتولاه الحاكم وجهان احدهما انه يرفع الى الحاكم لانه لا يبيعه لان الولاية للحاكم على صاحبه دون هذا البايع والثاني ببيع نفسه وهو منصوص الشافعي لا يبيعه بغيره عليه دفعه الى الحاكم وابتنى حقه عنده فحوز ذلك للضرورة كما يجوز امساك ملك المشتري للحاجة وعندنا ان تمكن الحاكم وجبا لا يتولاه بنفسه فاذا باعه فان كان الثمن بقوته فقد استوفاه وان نقص فالباقي ذمة المشتري وان تلف هذا في يده كان من ضمانه وان تحالفا بعد تلف السلعة وجب ذمة البيع متى تقترت قيمته على التوجه بين احدهما اكثر ما كانت من حين القبض والثاني حال التلف كالقبوض على وجه السوم هذه الفرع مبني على ما اذا اختلفا في قدر الثمن وقد كرا الجوهري عبارة بحري هذه الصورة وغيرها وهي ان الفسخ لن يصدر من المحقق فالوجه تنفيذه باطنا وان صدر منهما اجبا قال لاشك في الانفساخ وليس في ذلك موضع الخلاف وكان كالتوقيلا واذا صدر من المبطّل لم ينفذ باطنا وطريق اصدار الفسخ ان اذا الملك فاعاد اليه وان صدر الفسخ من الحاكم فالظن الانفساخ باطنا يستفاد به الحق واعلم ان هذا لا يأتى على مذهبا فيما اذا كان الاختلاف في كسبه الثمن وانما يقع فيما اذا اختلفا في قبض البيع كالعبد او الجارية او في قبض الثمن لانهما في الفسخ وهما نقول ان البطل لا يباح له التصرف فيما صاد اليه المحقوله **مسألة** اذا فسخ البيع كان على المشتري البيع ان كان قائما بحاله لقوله اذا اختلف المتبايعان في الثمن او في العاقر وهذا عندنا صحيح فيما اذا كان الاختلاف في الاعيان المتعددة لاني قد رايت الثمن فاذا كان المشتري اخذ اداءه وسقطت دعواه بيمين البايع وجب عليه رد ما اخذ لظهور بطلان اخذ يمين البايع وان تلف في يده المشتري فعليه قيمته سواء كانت اكثر من الثمن او اقل وهل يعتبر وقت التلف لان مورد الفسخ العين لو بقيت القيمة خلف عنها ذافات الاصل في نظر المالك يوم القبض لا نزلت دخول البيع في ضمانه او الاقل لانها ان كانت اقل العقد فالزيادة حدثت في ملك المشتري وان كان يوم القبض اقل فهو يوم دخوله في ضمانه او باعلى القيم من يوم القبض اليوم التلف لان يده يضمنان فاعلى القيم ولما فسخ هذه الاحتمالات الاربعه اقوالا بينهما فقلناه وفيما اذا اختلفا في قدر الثمن والاجل والضمين وغير ذلك على ما تقدم **مسألة** لو زاد الثمن في يد المشتري فاما زيادة متصلة او منفصلة فان كانت متصلة فهي للبايع بردها المشتري مع العين وان كانت منفصلة كالولد والثمره والكسب والمهر قلنا العقد يرتفع من اصله هو الظاهر عندنا وقع الشارع عندنا في قبض البيع او قبض الثمن اتي المينين هو فالغناء للبايع ويجب اقبض القيم لو تلف البيع ان قلنا من جنس فالغناء للمشتري وعليه القيمة يوم التلف عندنا شافعي ياتي ذلك في الصورة وفيما اذا اختلفا في قدر الثمن وغيره على ما سلف قال بعض الشافعية هذا الخلاف السابق القيمة متى يعتبر نظر الى العقد يرتفع من اصله او من جنسه ان قلنا بالاول فالواجب قبض القيم وان قلنا بالثاني اعتبرنا قيمته يوم التلف **مسألة** لو اشترى عبدان وتلف احدهما اختلفا في قدر الثمن قدم قول المشتري مع يمينه كاذبا هبنا اليه وقال الشافعي يتجافان بناء على اصله وهل يرد الباقي في الخلاف المذكور في مثله اذا وجد الباقي معيبا ان قلنا يرد فبعض قيمة النكاح اليه وفي القيمة المعبرة الوجوه الاربعه اعترض بان لم يكن الاصح هنا غير الاصح في القيمة المعبرة لمعرفة الارش يجب يجوز ان يكون السبب في النظر الى القيمة ثم ليس بغيره ولكن يعرف منها الارش الذي هو جزء من الثمن وكذلك الفرض فيما اذا تلف احد العبدان وجد ناعيبا بالباقي ويجوز ان افراده بالرد توزيع الثمن على قيمة النكاح الباقي وهذا المغمور القيمة فكان النظر للحالة الا ان كان الباقى لو كان البيع قابلا الا انه قد يقبض دمه مع الارش وهو قد ومانع من القيمة لان الكل مضمون على المشتري القيمة فيكون البعض مضمونا ببعض القيمة اما البيع لو قبض في يد البايع وافضى الارش لا يرد وجب جزء من الثمن لان الكل مضمون على البايع بالثمن فكذلك البعض وهذا اصل مطر في المسائل ان كل موضع لم ينفذ الكل كان

والمبطل فالوجه منعه وان صدره الثمن

في أحكام الثعاعرض

كتاب البيع

مضمونا على الشخص بالقيمة فاذا تلف البعض كان مضمونا عليه ببعض القيمة كالمصوب غير الا في صورة واحدة وهي ما اذا عجل زكوة ثم تلفت له قبل المحول
 كان ما عجلت الفاهم من المسكن القيمة ولو تفسد في الارض وجهان للشافعية **سئل** لو اختلفنا في القيمة الواجبة عليه والارض قدم قول المشتري مع القيمة
 لانه الغارم **مسئل** التلغ قد يكون حقيقيا كما لو ملكك العين وقد يكون حكما كما لو اعتق المشتري او وقف او باع او وهب قبض ونحوه وهنا يكون للبائع
 انزع العين ويحكم بطلان هذه العقود وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم ان هذه التصرفات بمنزلة الاثلاث فيجب القيمة وتبقى هذه التصرفات على الصحة
 جديدا والتبعية قد يكون حقيقيا كما لو تلف جزء من بيع او نقصت صفته وقد يكون حكما كما لو زوج المجاورة المبيعة والعبد المبيع فعندنا بطل النكاح ان لم
 يجر البائع ومولده تولى الشافعية وقال بعضهم على المشتري ما بين قيمتهما من وجه وخفية وقودا في البائع والنكاح بحاله **مسئل** لو كان العبد المبيع قد ابق من يد
 كان عليه قيمته للبائع اذ حلف له بغيره لتعدا الوصول اليه وقال الشافعي اذا اختلفا لم يمتنع الفسخ فان الاباق لا يزيد على التلغ بغير المشتري القيمة كما قلناه ولو
 كانت المشتري كتابة صحته كان للبائع فسخها قال الشافعي ثم مكاتبهم بغير المشتري القيمة كالاباق ولو رهنه كان للبائع ان يرهقه وقال الشافعي بخلافه بين اخذ القيمة
 والصبر في انكسار الرهن ولو اجره كان للبائع اخذه وفسخ الاجارة وقال الشافعي ينبغي على ان يبيع المتاجر هل يجوز ان قلنا لا فهو كالرهن وان قلنا نعم فللبائع اخذه
 بتركه عند المتاجر الى انفساء المدة والاجرة السمتة للمشتري وعليه للبائع اجرة المثل للمدة الباقية وان كان قد اجره من البائع فله اخذه لا محالة وفي انفساء الاجارة
 وجهان كما لو باع الدار المتاجر من المتاجر قلنا لا يفسخ فعلى البائع المسمى للمشتري وعلى المشتري اجرة مثل المدة الباقية للبائع واذا عزم القيمة هذه الصورة
 ثم ارتفع السبب لم يملك الرد هل يترد القيمة ويرد العين ينبغي لك على ان يقبل ارتفاع الحابل ملك من هو لها الا بقبضه وجهان احدهما انه ينبغي للمشتري الفسخ لا يرد
 على الا بقبضه وانما هو وارده على القيمة واصحهما عندنا وعندهم ان يرد الباقي للبائع والفسخ وارده عليه وانما وجبت القيمة للحابل ولو اما المرمون والمكاتب ففهمها
 طريقان احدهما طرد الوجهين واظهرهما عندنا قطع بقاء الملك للمشتري كان المشتري اذا افسس بالثمن والعبد ابق يجوز للبائع الفسخ والرجوع اليه ولو كان مرمونا
 مكاتبه ليس له ذلك والوجه عندنا بطلان الكتابة والرهن كما قلناه واما المكاتب اذا منعتا بغيره فهو كالمرمون والمكاتب كالا بقبضه لان حق المكاتب لا يتعلق بمورد البيع
 والفسخ وهو الرهن فنهى للشافعية احتمالات قال الجوهري واذا قلنا ببقاء الملك للمشتري فالفسخ وارده على القيمة كافي صورة التلغ فلا رد ولا استرداد واذا قلنا باقتلا به
 الى البائع ثبت الرد والاسترداد عند ارتفاع الحابل **مسئل** لو اختلف المتبايعان في احد ما حرة العبد المبيع انكر الاخر فالتقول قول المنكر مع يمينه قال
 الشافعي اذا حلف كل منهما بنصف التحالف قبله لم يحكم بحرية العبد المبيع ان لم يكن الامر كما قال فلا يفتق العبد كالحال لانه ملك المشتري وهو صادق بغيره ثم انفسخ العقد
 او عاد العبد الى البائع بسبب عتقه عليه لان المشتري كاذب بغيره والعبد قد عتق عليه فهو بمنزلة من اقبح حرة العبد ثم اشتراه ولا يفتق الباطن ان كان البائع كاذبا و
 يفتق على المشتري ان كان صادقا ولا وهذا العبد موقوف بدينه للبائع ولا المشتري ولو صدق المشتري البائع حكم بعتقه عليه بغير الفسخ ان نفاسخا كما لو رد العبد
 بغير ثم قال كنت اعتقته بغير الفسخ ويحكم بعتقه ولو صدق البائع المشتري نظر ان حلف البائع بالحرية او لا ثم المشتري فاذا صدق البائع عتق بغيره ثم عاد العبد اليه
 يفتق لان لم يكذب المشتري بعد ما حلف بالحرية حتى يجعل مقرا بعتقه وان حلف المشتري بحرية او لا ثم حلف البائع وصدقه عتق اذا عاد اليه لان حلفه بعد حلف المشتري
 تكذيب له واقرار بالحرية عليه لو كان البيع بعض العبد فاذا عاد الى ملك البائع عتق ذلك العبد وعليه لم يقوم عليه الباقي لان لم يحصل العتق لباشر بل باقراره على
 مضار كما لو حلف ابنين وعبد وقال احدهما ان ابني عتق هذا العبد وانكره الاخر فعتق مضارب المقوم عليه **مسئل** لو كان البيع جارية ووطئها
 ثم اختلفا في قدر الثمن حلف المشتري عندنا ان كانت لسلعة فالهبة وان كانت بائنة حلف البائع وعند الشافعي ثم ان كانت ثيبا فلا ارش عليه مع ودها وان تأت
 بكره دهما مع ارش البكارة لانه نقصا جزة ولو تراضيا الى مجلس الحكم ولو اختلفا بعد فاصح وجهي الشافعية للمشتري وطى الجارية ببقاء ملكه وبعد التحالف وقبل الفسخ
 وجهان قريبان واولى بالتحريم لأثره على الزوال **مسئل** لو جرى بيع بين الوكيلين واختلفا للشافعي في تحالفهما وجهان منع ان عرض ايمين ليجازي ظالم
 فيقر واقرا الوكيل على موكله غير مقبول ولو تقابل المتبايعان ورد المشتري المبيع بالبعب بعد قبض البائع الثمن واختلفا في قدر الثمن فالتقول قول البائع
 يمينه قاله الشافعي لان العقد قد ارتفع والمشتري يدعي زيادة والاصل عدمها **مسئل** لو ادعى الفسخ قبل الفرق وانكر الاخر قدم قول المنكر مع ايمين لاصح
 البقاء ولو قلنا بالتحالف فيما اذا اختلفا في قدر الثمن واختلفا في قيمة السلعة الثالثة رجع الى قيمة مثلها موصوفا بصفاتها فان اختلفا في لصفة قدم قول المشتري
 لاصالة براءته ولو تقابلا البيع او رد بسبب بعد قبض الثمن ثم اختلفا في قدره قدم قول البائع مع يمينه لانه منكر لما يدعيه المشتري بعد الفسخ ولو قال بعثك وانا
 صقي فقال بل كنت بالغادتم قول مدعي الصحة ويحتمل تقديم قول البائع لاصالة البقاء ولو قال بعث وانا مخنون ولم يعلم له سبقه قدم قول المشتري مع يمينه
 والا فكالصبي **خاتمة** تشمل على الاقالة **مسئل** الاقالة بعد البيع جائزة بل يوجب ان يندم احد المتعاقدين على البيع قال رسول الله صلى الله عليه واله
 من اقال اخاه المسلم صفقة بكمها اقاله الله عشرة ثم يوم القيمة اذ عرفت هذا الاقالة ان يقول المتبايعان تقابلنا او تقاسمنا او يقول احدهما اقلتك فيقبل
 الاخر ولو تقابلا بلفظ البيع فان قصد الاقالة المحضة لم يلحقها الواجب البيع حيث لم يقصده **مسئل** الاقالة في العقد الاول وليست ببيع عندنا و
 اصح قول الشافعي لانها لو كانت تبعا للصحة مع غير البائع وبغير الثمن الاول وقال في القديم انها بيع وبه قال مالك لانها نقل ملك بعوض بايجاب قبول فاشبهت
 التولية والشاهية لا تستلزم الاتحاد وتعارض ما تقدم وبان البيع رجع اليه بلفظ لا ينعقد به البيع ابتداء فلم يكن بيعا كالرد بالعيب اعرفت هذا الاقالة
 اذا ذكرت الاقالة فيه الخلاف السابق اما اذا ذكرت بلفظ الفسخ فلا خلاف انها فسخ وليست ببيع اقاله بعض الشافعية **مسئل** في الاقالة في حق المتعاقدين
 وغيرها للاصل ولان الصيغة ليست لفظ بيع ولان ما كان منخفا في حق المتعاقدين كان منخفا في حق غيرهما كالرد بالعيب وقال ابو حنيفة انها منخفة في حق المتعاقدين
 وهي بمنزلة البيع في حق غيرهما ثبت فيها الشفعة للشفيع لان الاقالة نقل ملك بعوض هو مال فثبت فيه الشفعة كالباع ويمنع كونها نقل ملك بل اعادة الملك
 الاول فيها يعود الملك الاول اذ افسخ العقد وقال ابو يوسف هي بيع بعد القبض وفسخ قبله الا في القمار فانه بيع فيه قبل القبض **مسئل** لا يثبت
 الشفعة عندنا بالاقالة وان اتى بها قاصدا لها بلفظ البيع لان القصد المعنى وقال ابو حنيفة يثبت فيها الشفعة وان كان بلفظ الاقالة ولو تقابلا في لصفة
 لم يجب لتقابض المجلس لانها ليست ببيع ومن جعلها ببيع يمنع يجوز في السلم قبل القبض ان كان منخفا وان كانت بغيره فلا يجوز الاقالة بعد تلف البيع

في اقسام

في احكام الافاق

ان كانت سبعا وتجوز ان كانت فسخا وللتاخير على تقدير كونها شيئا وسبها احدهما الرق كالنوع بالبيع اصحها عندهم الجواز كالنوع بالبيع بالتحالف فعل هذا بر المشتري على البا
مثل البيع ان كان مثليا وقيمته ان كان متقوما **مسئلة** بشرطى الافاق عدم الزيادة في الثمن والتقصا فيه لا قدر او لا وضفا فلو قاله باكثر او اقل فسد
الافاقه وكان البيع باقيا على ملك المشتري بغير قال الشافعي لانها فسخ في الحقيقة ومقتضا عود كل عوض الى مالكه لئلا يفسد من الافاق الناقلة كالبيع به بحيث يحصل
ملك الزيادة بها وقال ابو حنيفة نعم الافاقه وبطل الشرط ويجوز في الشافعي لان الافاقه تصح بغير ذكر بدل فاذا ذكره فاسد لم يبطل كالنكاح ونحن نقول انه اسقط حكمه من
البيع بشرط ان يحصل له عوض الذي شرطه فاذا لم يسلم له الذي شرطه ولا بد له لم يزل ملكه عنه بخلاف النكاح فانه يثبت فيه عوض اخر ولان شرط الزيادة يخرج
الافاقه عن موضوعها فلم تصح بخلاف النكاح **مسئلة** تصح الافاقه في بعض السلم فيه وبقاوطاوس وعمر بن دينار والحكم بن عيسى والبيهقي وذهب ابو حنيفة
الشافعي والثوري وروى عن عبد الله بن عباس انه قال لا بأس به وهو المعروف لان الافاقه مستحبة وهي من المعروف وكل معروف جائز في جميع العوض بخلاف بعض
البراء والنظار وقال مالك ربيعة اللبث سعد بن ابى السرحان يجوز ذلك كرهه احمد واستحق رواه ابن المنذر عن ابن عمر والحسن بن سبرين والتخلف لا نداد افاقه
بعضه فقلنا سلفا وقلنا قلنا النبي عن النبي والبيع والسلف لا نداد افاقه في بعضه ورد بعض رأس المال يصير في معنى القرض لا نداد مثله وبصير لباقي بغيره
منقوض بالرجوع بارش العيب فيه معنى ما ذكره وكذلك ينقض اليسر فان بعضهم كان يسلم جواز الافاقه في اليسر منه على ان يمنع من كونه قرضا ورد المثل
بوجب كونه قرضا والا لزم ان يكون البيع اذا قبل منه قرضا وجوبه والمثل ليس كذلك سيما ان يمنع استحالة اجتماعهما البيع لكن منع الاجتماع انما يكون اذا كان شرط
في البيع واما لو اسلفه شيئا وباعه شيئا جاز اذا لم يشترط احدهما في الآخر عندهم **مسئلة** لو اشترى عبدا وتلف لحدما صح الافاقه عندنا لانها فسخ ومن قال انها
بيع فوجهان في الافاقه في التالف بالترتيب القائم تصادق الافاقه فيستقيم الثالث اذا تقابل البيع بالمشتري فقلنا تصرف البائع فيه لانها فسخ ومن جعلها باعيا منع
اذ لا يصح التصرف في البيع قبل قبضه ولو تلف في يده انفسخ الافاقه عند من قال انما يبيع ويبقى البيع كما كان ومن قال انها فسخ صح الافاقه وكان على المشتري انما لا يقبض
على حكم العوض كما لا خوذ قرضا سوما والواجب فيه ان كان متقوما اقل القيمتين من يوم التفتد والقبض ولو قبض في يده فان كان يتجر البائع به اجازة الافاقه لانه اذا
ان يفسخ وبأخذ الثمن وان كانت فسخا غرم الأرض العيب لو استعمله بعد الافاقه فان جعلنا هاهنا بغيره كالبائع يستعمله البائع وان جعلنا هاهنا فسخا فعليه الاجر ولو
عرف البائع بالبيع عيبا كان قد حدث في يده المشتري قبل الافاقه فلا رد له ان كانت فسخا وان كانت به عاقله رد هاهنا يجوز للمشتري حبس البيع لاسترد الثمن على القوي
ولا يشترط ذلك في الافاقه ولو اقاله على ان ينظر بالثمن او على ان يأخذ الصلح عوض الكسرة لم يجز ويجوز للورثة الافاقه بعد موت المتبايعين ويجوز الافاقه في بعض
البيع كما تقدم اذا لم يستلزم الجمالة قال الجوزي لو اشترى العبد في تقابل في احداهما لم يجز على قولنا يبيع للجمل بصفة كل واحد منها ويجوز الافاقه في بعض السلم بغيره لكونه اوقافه
في البعض للجمل الباقي وعمل السلم اليه البعض لبقوله في الباقي منه فاسدة نعم لو قال السلم اليه عجل حتى واخذ دون ما استحقه بطبيع من نفسه كان جائزا لان وقوع صلح ورضا
وهو جائز وقال الشافعي **مسئلة** لا يفسط الدلال والوزان والناقد بعد هذه الافعال لافاقه لان سبيل الاحتياط ثابت فلا يبطل بالطاوي ولو اختلفت في
قيمة التالف من العبد بن فالقول قول من ينكر الزيادة مع التمين **المقصد الثامن في الواجبات فيه فضلا عن الاول في انواع المكاسب مسئلة**
طلب الرزق للمحتاج واجب اذا لم يكن له وجه التحصيل الامر المبيته وجب عليه قال رسول الله صلى الله عليه وآله ملعون من الفى كره على الناس هو افضل من التحلى للثبا
روى عن ابن عبد العزيز عن الصادق قال ما فعل عمر بن مسلم قال جعلت فداك اقبل على العباد ووزك التجارة فقال وبها ما علم ان تاردا الطلب لا يجاب له ان تو
من اصحاب رسول الله لما نزلت ومن يتو الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب اغلقوا الابواب اقبلوا على العباد وقالوا قد كنهنا فبلغ ذلك النبي فامرهم فقال
ما حكمكم على ما صنعت فقال رسول الله تكفل لنا بارزاقنا فقبلنا على العباد فقال انتم من فعل ذلك لم يستجب عليكم بالطلب سال عمر بن زيد الصادق عليه السلام
وجعل قال لا تغدن في بيتي ولا صليين ولا صومين ولا عبيدك ربي عز وجل فاما رزقي فسياتي فقال ابو عبد الله هذا احد الثلاثة الذين لا يجاب لهم وسأل العلاء بن
الصادق ان يدعو له الله ان يرزقه دعة فقال لا اعمو لك اطلب كل امرئ الله وسأل الصادق عن رجل فقيل اصابته حاجة قال فما يصنع اليوم قال ان البيت بعدد غيرة
قال فن ان توتر قبل من عند بعض اخوانه فقال الصادق الذي يتوتر شدة عبادة منه وقال الباقون من طلب الدنيا استعفا فاعن الناس رجعا على اهله ويتطفا على
جانه لقي الله عز وجل يوم القيمة وجهه مثل القمر ليلة البدر **مسئلة** وفي طلب الرزق ثواب عظيم قال الله فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وقال الباقون
رسول الله العباد سبعةون جزوا افضلها طلب الحلال قال الصادق باهشام ان رأت الصفيق قد التقي فلا تدع طلب الرزق في ذلك اليوم وقال الصادق ان
المتكدر كان يقول ما كنت اري ان على بالحسين يدع خلفا افضل من على بن الحسين حتى رأت ابنه محمد على عليها السلام فارتدت ان اعظم فوعظني فقال له اصحابي شيء
وعظك قال خرجت الى بعض نواحي المدينة في ساعة حارة فلقيني ابو جعفر محمد بن علي عليها السلام وكان رجلا بادنا شيلا وهو متكئ على غلامين سوديين وموليين فقلت
في نفسي سبحان الله شيخ من اشياخ قريش في هذه الساعة على هذه الحال في طلب الدنيا اما الاعظنه قد نوت منه فقلت عليه فرد علي بنهر وهو يتصارع فقلت احب اليه
شيخ من اشياخ قريش في هذه الساعة على هذه الحال في طلب الدنيا اريت لوجاء لعلك وانت على هذه الحال ما كنت تصنع فقال لوجاء الموت واننا على هذه الحال اجاء
وانا في طاعة من طاعات الله عز وجل كفت بها نفسي وعيالي وعن الناس في كنت اخاف ان لوجاء الموت واننا على معصية من معاصي الله فقلت صدقت برحم الله اريد
اعظم فوعظني واعتق لمير المؤمنين علي بن ابي طالب الف ملوك من كذبوا وقال الصادق اوحى الله عز وجل الى داود انك نعم العبد لو انا انك تاكل من بيتك المال ولا تعمل
ببدك شيئا قال بنكي داود اربيعين صليحا فاحي الله الى الحد يدان لئن لعبدي داود قال ان الله تمل لحد يد فكان يعمل كل يوم درعا فيبيعها بالف درهم فعمل ثلثمائة درع
درعا فباعها بثلثمائة درع واستغنى عن بيتك المال وقال محمد بن عذافر عن ابيه قال اعطى ابو عبد الله ابى العباس سبعة دراهم فقال له اخرج بها ثم قال لما انه ليس في
رغبة في ربحها وان كان الوجع مرعوبا منها ولكن اجبت ان يرزقه الله عز وجل متعزضا فلما رزقه قال فرجحت فيها مائة درهما ثم لقيته فقلت قد ربحي لك مائة دينار وقال فخرج
عبد الله بذلك فزحاشد بدائم قال ثقفني في راس مالي قال الصادق في تفسير قوله تعالى ربنا اننا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة رضوان الله والجنة في الآخرة والمعا
وجس الخلق في الدنيا وقال رجل للصادق انا والله لطلب الدنيا ونحوها فخرجت بها فقال تصنع بها ما اذا قال اعوديها على نفسي وعيالي اصل مني او اصدق
واج واعتر فقال الصادق ليس هذا طلب الدنيا هذا طلب الآخرة وقال معاذ بن كثير صاحب الكعبة للصادق قد همت ان ادع السوق في يدي شيء قال لا يفتق

الطلب فضيلة في رزق

بالله

المكثور

عنك

كتاب احكام انواع الكسب

كتاب البيع

ذلك ولا يستعان به على كل شيء **مسألة** ولا ينبغي الا كثارة ذلك بل ينبغي الافتضا على ما يكون نفسه وجبالة وجبرانه ويصدق به قال الباقر قال رسول الله في حجة الوداع الا ان الله الروح الامين نفسه روي انه لا يموت نفس حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله عز وجل واجعلوا في الطلب لا يجعلنكم استبطاء شيء من الرزق ان يطلبوه من معصية الله فان الله نعم قسم الارزاق بين خلقه حلالا ولا يموتهم باحراما من انقى الله عز وجل وصبرناه الله برزق من حله ومن هنك حجاب الشر وعجل فاخذه من غير حل شر به من رزقه الحلال وحوسب عليه يوم القيمة وقال الصادق ليكن طلبك العيشة فوق كسب الضيق ودون طلب الحرام الراضى بدنياه المطمين اليها لكن اترك لنفسك من ذلك بمنزلة النصف المتعفف ترفع نفسك عن منزلة الواسع الضعيف وتكتب بالابد للمؤمن من ان الذين اعطوا المال ثم لم يشكروا الامال لهم وقال رسول الله من هو الا بدنا منهم ومن هو الا بدنا منهم علم فن اقتصر من الدنيا على ما اكله وسلم ومن تداركها من غير حلها ملك لان يتوب يرجع ومن اخذ العلم من اهله وعلم به تجا من راد به الدنيا خطي وقال الصادق ما اعطى الله عبد اثنتين الفاضل وهو يهدى خبرا وقال ما جمع رجل قط عشرة الف من حل فقد جمعها الاقوام اذا اعطى القوت ورزق العلى فقد جمع الله الدنيا والاخرة **مسألة** فقد ثبت من هذا ان الكسب واجب الاحتياج اليه الا ان القوت نفسه قوت عياله من يجب نفقته عليه لا وجه له سواء واما اذا قصد التوسعة على العيال ونفع الخاويج واعانه من لا يحب نفقته مع حصول قلة الحاجة بعينه فانه مندوب اليه لما تقدم من الاحاديث ولما حاق بقصد الزيادة في المال لا غير مع الغنا عنه فانه مباح وقد يكون مكروها اذا اشتمل على وجه من الشارح عنه منى تنه كالكسب فانه لا يسل من الربا ويبيع الاكفان فانه يفتى بموت الاحتيا والربح والبيع **مسألة** الخاضعة والخاضعة لما في ذلك من سلب الرحمة من القلب قد قال رسول الله من قس قلبه بغيره من ربه قال استحق بغيره قال دخلت على الصادق فخرته انه ولد لعمام فقال الامتية محمد قال قد فعلت فقال لا تضرب محمد ولا تشتم جيله الله قرع عين جيونك وخلف صدق من بعدك قلت جعلت فداك فاي الاعمال اضعة قال اذا عدل في حنة اشياء وضعة حيث شئت لانتله صير قيا فان الصير لا يسل من الربا ولا تسل بيع الاكفان فان صاحب الاكفان يهر الوبا اذا كان ولا نتم بيع طعام فانه لا من الاحكار ولا تسله جزا فان الجزا يسل الرحمة ولا تسله نخاسا فان رسول الله صلى الله عليه واله قال شر الناس من باع الناس وقال الكاظم جاء رجل الى النبي فقال يا رسول الله قد عدت اين هذا الكاظم في شيء اسلمه الله ابولولا تسله فخرته اشياء ولا تسله فساء ولا صابفا ولا قضا با ولا حناطا ولا نسا قال فقلت يا رسول الله ما القسا فقال الذي يبيع الاكفان ويقتى موت امي ولولو من امي احب الي ما طمعت عليه لشر واما الصايغ فانه يبيع زهر امي واما القضا فانه يبيع حتى يذهب الرحمة من قلبه واما الحناط فانه يحنك الطعام على امي ولين يلقى الله البعد سارقا احب الي من ان يلقاه قد احنك طعاما اربعين يوما اما النخاس فانه ان يجر يسل فقال يا محمد ان شر امك الذين يبيعون الناس **مسألة** ويكره اتخاذ المحباكة والنتاجه صنع لما فيها من الضعة والردالة قال الله في فضة نوح قالوا انؤمن بك وابتغى الارزاق وقال امير المؤمنين لا لا شعث بن قيس جابك بن حابك منافق بن منافق بن كافر قبل ان كان يبيع الاراد وبتل ان قومه كانوا كذلك وقال ابو اسمعيل الصبقل الراوى دخلت على الصادق ومعى ثوبان فقال لي يا ابا اسمعيل يجيئني من بلكم اثواب كثيرة وليس يجيئني مثل هذا الثوب الذين يتحلها انت فقلت جعلت فداك تغزلها ام اسمعيل وانسهما انا فقال احابك فقلت نعم فقال لا تنكحها فقلت فاما كون قال كن صبغلا وكان معي ما نيت فاشترت بها سبوا ورايا وعقوا وقلت بها الرضى فبعتها بربع كسب **مسألة** يكره كسب الحجام مع الشرط قال الصادق قال رسول الله انى اعطيت غلتي على ما ونهيتها ان يجعله قضا با او حجاما او صابفا او سال ابو بصير ليا فزع عن كسب الحجام فقال لا بأس به اذا لم يشارط اذا ثبت هذا فان الاجرة ليست حراما الاصل وقال النبي احتم رسول الله محمد صلى الله عليه واله باسني باضه واعطاه ولو كان حراما ما اعطاه فلما فرغ قال رسول الله ان الدم قال شربته يا رسول الله فقال ما كان ينبغي لك ان تقتل وقد حمله عز وجل بحبابك من النار فلا تقتل **مسألة** ان اشارط كره له الكسب مع الشرط ولو يكره الشرط لمن يشارطه قال زرارة سألت الباقر عن كسب الحجام فقال يكره له ان يشارط ولا بأس عليك ان يشارطه واما يكره له فلا بأس عليك وقال الصادق ان رجلا سأل النبي عن كسب الحجام فقال لك ناضح فقال نعم فقال لعنه ولا تاكله وهذا يدل على حكمين الكراهة حيث نهاه عن اكله وعلى الاباحة حيث امره ان يعلف الناضح يروى في القابلة كسبها مكرهه مع الشرط ولا معطى **مسألة** لا بأس باجر الناحية بالحق ويكرهه مع الشرط ويحرم بالباطل قال حنان بن سدير كانت امرأة معناني في الحرد لها جارية تبيعها فجاءت الى الج فقلت يا معناني عيشني من الله وهذه الجارية الناحية وقد اجبت ان تنال با عبد الله عن ذلك فان كان حلالا ولا يبعها واكملت من ثمنها حتى ياتي الله عز وجل بالخرج فقال لها اني والله لا اعظم ابا عبد الله ان اساله عن هذه المسئلة قال فلما قد مناع عليه خبرته فانا بذلك فقال ابو عبد الله ان اشارط قلت والله ما ادرى اشارط ام لا قال قل لها لا يشارط وتقبل كما اعطيت قال الصادق لا بأس باجر الناحية الخ شيوخ على الميت **مسألة** يكره لجرة الضراب لانه معن مع عيب الفحل ويكره ان يجره على الجبل لان النبي هي ان يجره على عقيق رواه السكوني عن الصادق هو في السند ضعيف ليس محرما الاصل لما رواه هشام بن ابراهيم عن الرضاء قال سالت عن ثمنها على الرملك لتبع البغال ايجل ذلك قال نعم انزها ولا تنافي بين الروايتين لان الامام سئل عن محل فاجاب بثبوت وقوله انزها على مسيل الاباحة والنهر والواد عن النبي انما هو على سبيل التنبيه **مسألة** كسب الصياد من لا يجتنب المحارم مكره وعلعد تحفظهم من المحارم وعدم الوثوق باباحه ما حصلوه وكذا يكره الصياد والقضا قد تقدم بيانه في الرواية ويكره ركوب البحر للتجارة لو اية محمد بن مسلم عن الباقر والصادق عليهما السلام انهما كانا ركوب البحر للتجارة ولو حصل الخوف وقت اضطراره وتكاثر الاقوية المختلفة فانه يكون حراما قال الباقر في ركوب البحر للتجارة بغير الرجل يد يندو سال علي بن خنيس الصنائع عن الرجل يفر فركب البحر فقال ان لم يكن يقول انه يضرب يترك هو فان الناس يصيبون رذاقهم ومعايشهم **مسألة** يجوز اخذ الاجرة على تعليم الحكم والارباب الاشياء ويكره على تعليم القرآن لان امير المؤمنين جاءه رجل فقال يا امير المؤمنين عليه السلام والله اني لاحبك ولكن ابغضك الله فقال لم قال لانك تبيع في الاذان وتاخذه الله فقال له تعليم القرآن اجر وسمعت رسول الله يقول من اخذ على تعليم القرآن اجر كان خطه يوم القيمة وعن اسحق بن عمار عن الكاظم قال قلت ان لنا جارا يكتب قد سالتني اسال عن عمله فقال مره اذا وقع عليه الغلام ان يقول لاهله اني انما اعلم الكتاب المحتسبوا اجر عليهم بتعليم القرآن حتى يطيب له كسبه وعن جات العلم قال سالت لصادق عن التعليم فقال لا تأخذ على التعليم لراقت الشعر والرسائل وما اشبه ذلك اشارط عليه قال نعم بعد ان يكون الصبي عاينك سواء في التعليم لا يفضل بعضهم على بعض وسال الفضل ابى قرة الصادق ان هو لا يقولون ان كسب العلم سحت فقال كذبوا اعداء الله انما ارادوا ان يعلموا القرآن ولا ان يعلم اعطاه رجل دبر ولده كان للمعلم مبلغ قال الشيخ لا لا تنافي بين مدين الخبر لان الخبر الاول محمول على انه لا يجوز له ان يشارط في تعليم القرآن اجر معلوما والثاني

في بيان ما هو حرام في التجارة

انه ان اهدى الشيء واكرم تحفه جازله اخذه لو ابرجوا المداين عن الصادقة قال العلم لا يعلم بالاجرة ويقبل الهدية اذا اهدى اليه قال قتيبة الاعشى للصادق في ان
 القرن فهدى الى الهدية فاقبها قال لا قال قلت ان لم اشارك في ان لم تقراء اكان بهذا لك قال قلت لا قال فلا تقبله وهو محمول على الكراهة جميعا بين الأدلة
مسئلة وبكره خصا الحيوان لما فيه من الابلاد ومعاملة الظالمين لعدم تحريمهم عن المحرمات وكذا بكره معاملة السفلة والادنين والمخادفين لان امير المؤمنين
 قال شاركو من قبل عليه الرزق فانه اجلب الرزق وكذا بكره معاملة ذوي العاهات والاكراد ومجانسةهم لما روى من انهم حي من الجن وكذا بكره معاملة
 النعمة **مسئلة** من التجارة ما هو حرام وهو اقسام **الاول** كل يخسر لا يقبل التطهير سواء كانت نجاسة ذاتية كالخمر والنبت والنفق والبيضة والدم
 وابوال ما لا يبول لحمه وازواثره والكلب الخنزير واخرهما او عرسية كالماء بعات النجسة التي لا تقبل التطهير الا الدهن النجس بالعرض لفائدة الاستصحاب تحت النجاسة
 لا تحت لافطة لان البخار الصاعد بالاشتغال لا بد ان يستصحب ثامن اجزاء الدهن ولو كانت نجاسة الدهن ذاتية كالابنية المقطوعة من الميتة والحجبة لوجوب الاستصحاب
 بها تحت السماء ايضا والماء النجس يجوز بيعه لقوله التطهير وابوال يؤكل لحمه وان كانت طاهرة الا ان يبيعها ليرام الاستحسان الا بول الابل للاستشفاء بها ويجوز بيع
 الصبي والزرع والماشية والحايطة واجارها واقتناؤها وان هلك الماشية تربيتها ويجرم اقتناء الاعيان النجسة لافائدة كالكلب السجين لترينه الزرع والتمر للتحليل
 ويجرم ايضا اقتناء الموتى كالحبات العقارب **الثاني** كل ما يكون المقصود منه حراما كالات للهوك والعود والآت القمار كالزرد والسطح وهياكل العبادة
 كالصنم وبيع السلاح لاعداء الدين وان كانوا مسلمين لما فيه من الاعانة على الظلم واجارة السفن والمساكن للمحرمات وبيع العنب لجعل حمزا والخشب لجعل صنفا والتم
 وبكره بيعها على من يعمل ذلك من غير شرط والتوكيل في بيع الخمر وان كان لوكيل ذميا وليس المسلم منع الذي المستاجر داه من بيع الخمر فيها سر او لواجبه لذلك حرره
 اجرة دابة لحل حمها وان كان للتحليل والادوية والافلا ولا بأس ببيع ما يكره من آلة السلاح على اعداء الدين وان كانت الحرب **الثالث** بيع ما لا ينتفع به كالحبات
 مثل الفار والحبات والمخاض والعقارب السباع ما لا يصلح للصيد كالاسد والذئب والرم والحداة والغراب يوضها والسوخ البرية كالقرد وان قصد به حفظ النسا
 او بحرية كالغري والسلاحف والتمساح ولو قبل بجواز السباع كلها لفائدة الانتفاع بجلودها كان حراما ويجوز بيع الفيل والحمرة وما يصلح للصيد كالقرد وبيع دود
 الغزو والنحل مع المشاهدة وامكان التسليم وكذا يجوز بيع عام الوجود كالماء والتراب والحجارة ويجرم بيع التراب لاشتماله على الخمر ولعوم الافاعي ولا يجوز شربه للتدبير
 الامع خون النمل والسم من الحشائش والنبات يجوز بيعه ان كان ما ينتفع به كاسقمونيا والافلا والافزب المنع من بيع لبن الادميات ولو باعها دار الاطربو لها مع علم
 المشتري جاز وبيع جهله يتخير **الرابع** ما نضر الشارع على تحريمه عينا كعمل الصور المحيطة والغناو وتعليمه واستماعه واجر المغنية قال الصادق قد سأل رجل عن بيع
 الجوارى المغنيات فقال شرأهن حرام وبيعهن حرام وتعليمهن كفر واستماعهن بفاق وقال الصادق المغنية ملعونة ملعون من كل كسبها واوصى سمخ عمر عند وفاته
 بجوارى مغنيات ان يبعن ويحمل ثمنهن الى الحبس قال ابراهيم بن ابي ابلاد فبعت اجوارى بثلاثمائة الف درهم وعلت الثمن اليه فقلت له ان مولى لك يقال له سمخ بن عمر وعنى
 وفاته ببيع جوارى لمغنيات وحمل الثمن لك وقد بعتهن وهذا الثمن ثلثمائة الف درهم فقال احاجه في فنه ان هذا سمحت وتعليمهن كفر والاستماع منهن بفاق ثمنهن سمحت
 اما المغنية في الاعراس فقد ورد رخصته بجواز كسبها اذ لم تتكلم بالباطل ولم تلعب باللاهى ولم يدخل الرجال عليها روى عن الصادق انه قال اجر المغنية التي تزني
 العرايس ليس به باس وليس بالثمن الذي تدخل عليها الرجال اذ اثبت هذا فان دخلت الرجال وغنت بالكذب كان حراما لما تقدم ولما رواه ابو بصير عن الصادق قال
 عن المغنيات فقال التي يدخل عليها الرجال حرام والتي تدعى الى الاعراس ليس به باس وهو قول الله عز وجل ومن الناس من يشتري طواغيتا ليجعل عن سبيل الله **مسئلة**
 القمار حرام وتعليمه واستعماله واخذ الكسب حتى لعب الصبي بالجوز والحام قال الله وان تستقموا بالازلام وقال نعم والانصاب لا زلام قال الباقر لما انزل الله
 على رسوله انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فقتل بارسول الله ما ليس قال كل ما يقره وبيع حتى الكتاب الجوز فقبل وما الانصاب قال الصادق
 لاهتهم قبل والازلام قال قد اجمعهم التي كانوا يتقسمون بها وصال سمخ عماد الصادق الصديقان يلعبون بالجوز والبصير ويقامرون فقال لا تاكل منه فان حراما
 وكان الصادق نهى عن الجوز فخفي به الصبي من القمار ان يؤكل وقال هو سمحت **مسئلة** الغش والتدليس محرمان كسب اللبن بالماء وتدليس الماشية وتزني
 الرجل بالحرام قال الصادق عليه السلام ليس من امر غشنا وقال رسول الله لجبل ببيع القربا فان ما علمت انه ليس من المسلمين من غشهم وهي رسول الله ان يثاب اللبن
 بالماء للبيع ولا بأس بكسب الماشية اذ لم تفعل التدليس قال سماعة سألته عن امرأة مسلمة تمسح العرايس ليس لها معيشة غير ذلك وقد دخلها تصديق قال لا بأس ولكن لا
 تصل الشعر بالشعر اذ لم يحصل تدليس بالوصل لم يكن به باس سئل الصادق عن القرامل التي يضعها النساء في رؤسهن فصلته بشعورهن فقال لا بأس به على المرأة فان
 به لزوجهما فقبل لم يبلغنا ان رسول الله لعن الوصلة والوصولة فقال ليس هناك لعن رسول الله التي ترزني شيئا بها فاذا كبرت قادت النساء الى الرجال فتلك الوصلة
 والوصولة **مسئلة** ويجرم معونة الظالمين على الظلم قال ابن ابي عمير كنت عند الصادق اذ دخل عليه رجل من اصحابنا فقال له اهلحك الله نذر بما اصابك من
 منا الصبوق الشدة فندعى الى البناء بغيره والنهر بغيره والمساة بغيره فانا نقول في ذلك فقال الصادق ما احب ان عقلمت لهم عقلة او وكبت لهم وكاء وان لم
 بين لابتها الا ولادة بقل ان اعوان الظلم يوم القيمة في سراق من نادر حتى يحكم الله بين العباد **مسئلة** يحرم حفظ كتب الضلال ونسخها الغير النص او الحجج ونسخها
 ونسخ التوراة والانجيل لانها منسوخة محرمان وتعليمها وتعليمها حرام واخذ الاجرة على ذلك كذا يحرم هجاء المؤمنين والمؤمنين والغنية قال الله تعالى ولا تقبض بعضكم بعضا
 ايجبا حدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا ويحرم سب المؤمنين والكتب عليهم والتمه وصدح من يفتي الذم وبالعكس والتشديد بالمرأة المعروفة المؤمنة بل خلاف ذلك
 كله **مسئلة** تعلم الخمر وتعليمه حرام وهو كلام يتكلم به او يكتبه ورفقه او يعل شئ في بدن السجور او قلبه وعقله من غير مبالغة وهل حقيقة قال الشيخ لا دأبوا
 بتحليله وعلى تقدير لو استعمله قتل ويجوز حل الخمر شئ من القرآن والذكر والاقسام لا يثبت منه روى ابراهيم بن هاشم قال حدثني شيخ من اصحابنا الكوفي قال دخل علي
 سفي على الصادق وكان احرا نائبة الناس باخذ على ذلك لاجر فقال له جعلت فداك انا رجل صانع الخمر وكنت اخذ عليه الاجرة وكان معاشي قد عجزت ومن
 الله على بلقائك قد تبنت الى الله فهل في شئ منه فخرج قال فقال الصادق حل ولا تعقله كذا يحرم تعلم الكهانة وتعليمها والكاهن هو الذي له رأى من الجن بآية الا
 وتقبل ما لم يدب والتجيم حرام وكذا تعلم النجوم معتقدا نائبة ما في عالم الغيب فان على ما يقوله الفلاسفة والشعلة حرام وهي الحركات السبعة جدا بحيث يخفى على
 الفزيين الشئ ويشبهه بركة انتقاله من الشئ الى شئ وهو لا يقاها حرام عندنا **مسئلة** يحرم بيع المصحف لما فيه من الابتدال ولان نقاء النسخة بل يبيع المصحف

والدب

دوم کتاب البیوع

[illegible]

والله اعلم
بما كنا
على
الهدى

في بيان احكام بعض انواع المكاسب

۲۰
الایہ

عليه السلام

مخالف

مجلس

في بيان بعض المسجبات والمكروهات النجاسة

معتبرين عند الشافعي وعندنا ثبتت أخبار المغبون مطروقا وقال بعض الشافعية ان خبر التبركاذ باثبت من حيث ثبتت خبره فهو على الفور كخبر العيب الشافعي
 قولان هذا احداهما وهو اصحهما الثاني انه ثبت ثلثة ايام كخبر التصدي ولو تلقى الركبان وبيع منهم ما يقصدون شراؤه في البلد فهو كاللحمي والشافعي وجها لهما
 لا يثبت فيه حكمه لان النهي ورد عن الشراء والشافعي نعم لما فيه من الاستبعاد بالوقوف الحاصل منهم وقال مالك البيع بطل عندنا اربعة فرائض فاذا رد على
 ذلك لم يكره ولو يكره تلقيا بل كان تجارة وجلبا لاداءه من مال عن الصادق قال قال النبي فان رسول الله نهى عن اللحمي قلت ملحد اللحمي قال ما دون غدة اوردو
 قلت وكم الغدة والروحة قال اربعة فرائض قال ابن ابي عمير وما فوق ذلك فليس يلقى **مسألة** يكره ان يبيع حاضر لباد فيكون الحاضر وكيل للبادي قال
 رسول الله لا يبيع حاضر لباد وصورة ان يجلب اهل البادية متاعا الى بلد او قرية فيخفي اليه الحاضر في البلد فيقول لا تبعه فانا ابيعه لك بعد ايام باكثر من ثلثة ايام
 وليس محرما للاصل وقال الشافعي انه محرم للنهي وبحصل له الاثم بشرط او بغيره ان يكون البدوي يبيع ببيع ان يريد بيعه في الحال حج ان يكون بالناس حيا
 الى المتاع وهم في ضيق فاما ان يكون الحاضر استدعى منه ذلك روى ابن عباس ان النبي قال لا يبيع حاضر لباد قال طاوس وكيف لا يبيع فقال لا يكون له سمك والا
 في النع ان يترد خال الفري على اهل الحضر وتضيق عليهم فلهذا نهى عنه فان لم يوجد هذه الشروط منها جاز ذلك انما لم يكن باصل البلد حاجته فلا
 صاحبة في اخبر بيع ذلك وكذا اذا لم يرد بيعه في الحال فانه يجوز للمحضر ان يتولى له البيع ولو وجد اشراط وحالف الحاضر وبيع صح البيع لان النهي لا يقتضي يعود الى البيع بشرط
 بعض الشافعية ان يكون الحاضر عالما بورود النهي فيه وهذا شرط لجميع المناهي وان يظهر من ذلك المتاع سعرة البلد فان لم يظهر اما لكبر البلد وقلة ذلك الطما
 اوله ووجوده وخص السرفعية عندهم وجهان او فقه المطلق الجبر ان يجره والثاني لان المعنى المحرم بقوبت الرزق والرجح على الناس وهذا المعنى لم يوجد
 هنا وان يكون المتاع المحلوب اليه مانع الحاجة اليه كالصوف لا تقطع سائر طعمة القرى واما ما لا يحتاج اليه الا نادرا فلا يدخل تحت النهي ولو استشار البدوي
 بالمحضر فيما فيه حظه قال بعض الشافعية اذا كان الرشدة في الادخار والبيع على المديح وجب عليه رشادة اليه بكذا للتصحية وقال بعضهم لا يرشد اليه نوسعا
 على الناس **مسألة** روى العامة انه قل في النبي عن بيع العربان وبيع عربون واربان واربون والعامة يقولون ربون وهو ان يشتري السلعة ويدفع ردها
 او دينار اعلى ان اخذ السلعة كان المدفوع من الثمن وان لم يدفع الثمن ورد السلعة لم يرجع ذلك المدفوع وبه قال الشافعي للنهي الذي رواه العامة ومن طريق
 الخاصة قول الصادق عليه السلام كان امير المؤمنين يقول لا يجوز بيع العربون الا ان يكون نقدا من الثمن وقال احمد لا بأس به ما روى ان نافع بن عبد الحارث اشترى
 له ردار السجج من صفوان فان رضى عمر والآله كذا وكذا وضعت حديث النهي قلت الشافعية ليس يصحح لانه شرط ان يكون للبايع غيره عوض فهو كالوشط لا يجزئ
 وبفسر العربون ايضا بان يدفع دراهم الصانع ليعمل له شيئا من خام يصوغه ويخففه ويخرجه او ثوب ينسجه على ان رضى به بالمدفوع في الثمن والا لم يترد منه وهما متقايبا **مسألة**
 بيع التلخية باطل عندنا وهو ان يتفق على ان يظهر العقد خوفا من ظالم من غير بيع ويتوالا على الاعتراف بالبيع او غير ذلك وبه قال احمد وابو يوسف ومحمد لان الآلة
 بقاء الملك على صاحبه ولو وجد ما يخرج عن اصله ولا يملكه بقرينة البيع فلا يصح منه ما كالهالين وقال ابو حنيفة والشافعي هو صحيح لان البيع ثم باركانه
 شرط مخالفة عن مقدار مفسد فصح كالتفقا على شرط فاسد ثم عقدا البيع بغير شرط ونفع تمامية البيع ولو تباعا بعد ذلك بعقد صحيح صح البيع ان لم يوفاه
 فاصد بن لما تقدم من المواطاة لاصالة الصحة وعدم صلاحية سبق المواطاة لتمامه وكذا لو اتفقا على ان يتباعا بالعد يظهر الفين فبباعا بالفين فان البيع
 لازم والاتفاق السابق لا يؤثر قاله الشافعي ورواه ابو يوسف عن ابو حنيفة وروى محمد عن ابو حنيفة انه لا يصح بيع الا على ان يتفقا على ان الثمن الف وهم يتباعا
 بمائة دينار فيكون الثمن مائة دينار واستحنا واليه ذهب ابو يوسف ومحمد لانه اذا تقدم الاتفاق صادرا كالهالين بالعد فاصح العقد فاصح العقد فالتلخية شرط ان
 لحالة العقد لا يؤثر فيه كالتفقا على شرط فاسد ثم عقدا العقد فانه لا يثبت فيه **مسألة** قلنا كونا ان التجارة مستحبة قال الصادق عليه السلام لا تجارة ينقص العقل
 وقال الصادق عليه السلام في حديثه اسع على عيالك اياك ان يكون هم الساعة عليك اذا ثبت هذا ينبغي لمن اراد التجارة ان يبدأ او لا يتفقته قال امير المؤمنين من اخرج
 علم ارتطم في الربا ثم كان امير المؤمنين عليه السلام يقول على النبي يا معشر التجار الفقير ثم البحر الفقير ثم البحر والبر في هذه الامرة اخفى من يدب النملة على الصفاشوة
 ايمانكم بالصدقة الناجر فاجر والفاخر النار الامن اخذ الحق واعطى الحق وكان على بالكونه يعتدي كل يوم بكرة من القصر بطون في اسواق الكوفة سوقا وسوقا ومعه الدقة
 على عاتقه فيقف على اهل كل سوق فينادي يا معشر التجار اتقوا الله عز وجل فاذا سمعوا صوته القوام في ايديهم ورعوا اليه بقلوبهم وسمعوا باذانهم فيقول قلنا
 الاستخارة وتبركوا بالسموات وتبركوا بالسموات وتبركوا بالحلم وتبركوا باليمن وتجنبوا الكذب وتجاوزوا عن الظلم وانصفوا المظلومين ولا تقربوا الربا واولوا
 الكيل واليزان ولا تجسوا الناس اشياءهم ولا تقشوا في الارض ففتك بطون في جميع الاسواق بالكونه ثم يرجع فيعقد الناس **مسألة** يكره الحلف على البيع و
 كتمان العيب بلح البايع وضم الشئ المبادرة الى السوق ولا مانع من شدة الحرص في الدنيا قال رسول الله من باع واشترى فليحفظ خسر خصال والا فلا يشركه بيع
 الربا والحلف كتمان العيب الحمد اذا باع والدم اذا اشترى وقال الكاظم عليه السلام ثلثة لا ينظر الله اليهم احدهم رجل اتخذ الله عز وجل بضاعة لا يشترى الا بهيمن ولا يبيع
 الا بهيمن وقال الصادق عليه السلام يكره الحلف في بيع البركة وينفق السلعة ويكره معاملة ذوى العاهات قال الصادق عليه السلام لا تعامل ذاعمة فانهم ظالمون وكذا يكره الحلف
 السفلة والمخادفين والا كراد ولا يعامل الا من شافعي خبر قال الصادق عليه السلام يكره الحلف في بيع البركة وينفق السلعة ويكره معاملة ذوى العاهات قال الصادق عليه السلام لا تعامل ذاعمة فانهم ظالمون وكذا يكره الحلف
 لا يكره فيها وسال ابو الربيع الشافعي الصادق عليه السلام نقلت عن عندنا قوم من الاكراد وانهم لا يزالون يجيئون بالبائع فتحالطهم ويباعهم فقال يا ابا الربيع لا تخالطوهم فان
 الاكراد حي من احياء الجن كشف الله عنهم الغطاء فلا تخالطوهم وقال الصادق عليه السلام لا تعاملوا الامم نشاء في الخبر واستقرضهم ما لا يبيع الله عليه السلام
 من رجل طعما للصادق عليه السلام فاح في التفاضي فقال الصادق عليه السلام لو اهلك ان تستقرض ممن لم يكن له فكان **مسألة** يستحظر العسر قاله النادم لان رسول
 الله لم ياذن بحكم بن خزام في تجارة حتى ضمن له قاله النادم وانتظر للمعسر واخذ الحق واذا او غير وان وعن الصادق عليه السلام قال لا يكون الوفاء حتى لا يكون
 الوفاء حتى يميل الميزان ولا ينبغي ان يتعرض الكيل والوزن الا من يعرفه ما حذر من اخذ مال الغني **مسألة** لا يبيع البائع في المواضع المظلمة التي لا يظهر فيها
 البيع ظاهرا ويباعها من الغش قال هشام بن الحكم كتب ابيع السامري في الظلال القرية الكاظم فقال يا هشام ان البائع في الظلال غش والغش لا يحل ويجرم ان يبين
 بان يبين جبهه ويكره رده قال الباقر عليه السلام في سوق المدينة بطعام فقال لصاحبه ما اري طعامك الا طيبا وسال عن سعره فابى الله تعالى ان يبي

ان
اشترط

في باب بعض احكام المكاسب

File

فِي أَحْكَامِ الْمَكَائِبِ

[illegible]

كتاب الشفاء

[illegible]

في بيان شرائط ثبوت الشفعة

فصل في النخلة وقلة النصيب لان اجزائه غير منفعة بها وحدها كثر ثلثا ومصر الى الباب فلا ينقسم مسئلة اذا كانت الطاحونة او الحمام كبيرين يمكن ان يرد حصته كل
 منها من صاحبه من غير ضرر او كان مع البئر ارض تملك البئر احدهما او كان في الرجاو ربعة اجزاء يمكن ان ينقسم كل منها بحرين او كان الطريق واسعا لا يطل منفعة القسمة
 او كان الحمام كبير البوت يمكن جعله حمامين او منسج البوت يمكن جعل كل بيت بيتين او كانت البئر واسعة يمكن ان ينقسم فيها بجعل بئر في كل واحدة يباض بقية الشفعة
 ويلقى فيه ما يخرج منها ثبتت الشفعة في ذلك كله ولو كان بين اثنين دار نصفه للاحد عشرها فان قلنا بثبوت الشفعة فيها لا ينقسم فاما باع نصيبه فلصاحبه الشفعة وان
 حكما بمنعها فان باع صاحب البئر نصيبه لم يثبت لصاحبه الشفعة فيما لا ينقسم من ان يطلب مشرته القسمة لا لتقاء فائدة فيها او طلب لم يوجب البع لا منعت مضيق
 واذا كان كذلك فلا يلحقه ضرر القسمة فان باع الاخر ففي ثبوت الشفعة لصاحب البئر جهان بناء على ان صاحب البئر هل يجاب اذا طلب القسمة لا منعت بغير الشفعة
 والظن عند الشافعي انه يجاب نعم فنقول بخلافه ولو كان حول البئر يباض امكنت القسمة بان يجعل البئر لواحده والبياض لآخر وكان موضع الحجر والرجاء واحدا وليعت
 ينقسم به وامكنت القسمة بان يجعل موضع الحجر لواحده والبئر لآخر ثبتت الشفعة وهو احد قول الشافعي وهو يفتي على انه لا يشترط فيها يصير لكل واحد منهما ان يمكن الاستغناء
 بغير الوجه الذي كان ينقسم به قبل القسمة ولو كان لا شئ من رعية يمكن قسمتها او بتر يستحق منها باع احدهما نصيبه فثبتت للآخر الشفعة فيها ان انقسمت البئر
 او قلنا بثبوت الشفعة فيما لا ينقسم لا يثبت في الزرع وهل ثبتت في البئر الاقوى انما تافقه كالاشجار وهو احد قول الشافعي واصحها المانع والفرق بين البع والاشجار
 فان الاشجار ثابتة في محل الشفعة والكبر ما ينسب عنه والفرق لا يخرج البئر عن التبعين وهذا كونه كالحايط المبحث **المبحث الثاني في الاخذ** مسئلة اذا اخذ الشفعة
 ان يكون شريك في الشفع فلا يثبت الشفعة بالجار وانما يثبت بالحاطة اما في الملك او في طريقه او في حرمه او سابقه وبه قال عبيد الله الحسن لغبري وسواد الفاضل
 ووافقنا الشافعي على ان الشفعة لا تثبت بالجار وبه قال عمر وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار وسعيد بن المسيب يحيى بن سعد الانصاري ومن الفقه اذ يرد
 مالك الا واعي لحد واشحق وابو ثور ولما رواه العامر عن النبي انه قال الشفعة فيما لم ينقسم فاذا وقعت الحدود وضربت الطرق فلا شفعة ومن طريقه الخاصة قول مالك
 اذا وقعت التهام ارتفعت الشفعة وقال الصادق الشفعة لا تكون الا شريك وقال رسول الله صلى الله عليه واله اذا فارق احد طرفي الحد فلا شفعة وقال
 ابو حنيفة والثوري وابن شبر عن ابن ابي ليلى ان الشفعة تثبت بالشركة ثم بالشركة في الطريق ثم بالجار وفضل ابو حنيفة فقال يقدم الشريك فان لم يكن شريكا كان الطريق
 مشتركا كذلك يفتن فانه تثبت الشفعة لجميع هل الدب الاقرب الاقرب ولو لم يخذل محله يثبت للملاصق من ربه او خاصة لان النبي قال الجار حق بقبه وقال ابن
 الدار الحوق بدار جاره او الارض والحديث ثم وقد طعن فيه جماعة لان الحديث الاخير رواه الحسن بن سمره وقال اصحاب الحديث لم يرد عنه لاحد شيئا واحدا وهو حديث
 والجار في الحديث الاول يحمل على الشريك اذا ثبت هذا فانه لا شفعة للجار سواء كان ملاصقا او مقابلا وقال ابو حنيفة للجار الملاصق الشفعة والمقابل ايضاً انما يرد
 الطريق بينهما فافدا وعن ابن شريح عن الشافعي يخرج كذا في حنبلة **مسئلة** قد بينا انه لا تثبت الشفعة بالجار ولا فيما قسم ومصر الى ان يكون بينهما شريك في
 طريق او في حرمه او سابقه بشرط ان يبيع الدار مع الطريق والبشرط ان يبيع الدار مع الشريك النهر لارواه منصور بن حازم في الحسن عن اصحاق قال سالت عن دار فيها اندرو طريقهم
 واحدة حصص الدار يباع بعضهم منزله من رجل هل شركا في الطريق ان ياخذوا بالشفعة فقال ان كان باب الدار وما حولها يباعها الى الطريق غير ذلك فلا شفعة لهم
 ان باع الطريق مع الدار فملك الشفعة وعن منصور بن حازم في الصحيح عن الصادق قال قلت لمراد بن قوم اتموها فاخذ كل واحد منهم قطعة وتركوا بينهم
 فيها امرهم فجاء رجل فاشترى نصيب بعضهم فقال نعم ولكن يبيع بابه ويفتح بابا الى الطريق او يتزل من فوق البيت يسلط بابه وان اراد صاحب الطريق يبيعها فاتهم
 لحق به والا فهو طريقه يحيى بن عمار على ذلك الباب عن منصور بن حازم عن الصادق قال قلت لمراد بن قوم اتموها وهاو تركوا بينهم ساحة منها فاشترى رجل منها
 نصيب بعضهم انه ذلك قال نعم ولكن يسلط بابه ويفتح بابا ان يبيع منقل قدسية فاتهم لحق به وان اراد يحيى حتى يبعد على الباب المسدود الذي بعد لم يكن لهم ان يعموه **مسئلة**
 الدار اما ان يكون بابه مفتوحا الى ربه فافدا فان كان الاول فلا شريك له في الدار فلا شفعة فيها لاحد ولا في غيرها لان هذا الحديث غير ملوك وان كان الثاني فلا شفعة
 ملك مشترك بين سكانه على السوية فان باع نصيبه من المير وحده فلا شفعة الشفعة ان كان واحدا وامكنت قسمته والا فلا وان باع الدار ميرها فلا شفعة في المير الشفعة
 في الدار وطريقها قال الشافعي لا شفعة له في الدار ولا شريك له فيها فافدا كما لو باع شقها من عقار مشترك وعقار غير مشترك وقال ابو حنيفة كقولنا من اثبات الشفعة
 وان ارادوا اخذ المير بالشفعة قال الشافعي يظهر ان كان المشتري طريقا الى الدار وامكنت فتح بابا الى شارع فلم ذلك على المشهور وان كان منقسما والاصل الحلا
 في غير المنقسم وقال بعض الشافعية ان كان في اتحاد المير حادث عسر مؤنة لها وقع وجب ثبوت الشفعة على الخائف الا ان لم يكن طريقا آخر ولا امكن اتخاذه
 بغير وجوه لحدها انهم لا يمكنون منه لافيه من الاضرار بالمشتري الشفعة شرعت لدفع الضرر فلا يزال الضرر بالضرر والثاني ان لهم الاخذ والمشتري هو الضامن
 حيث اشترى مثل هذه الدار والثالث ان يبق لهم ان اخذتموه على ان يمتكوا المشتري من المير وفلكم الاخذ والا فلا شفعة لكم جميعا بين الحقتين والاقرب عندي ان الطريق
 ان كان ما يمكن قسمته والشريك واحد يبيع مع الدار المخصصة لبايع صفقة فللشريك الاخذ الطريق خاصة ان شاء وان شاء اخذ الجميع وان لم يمكن قسمته لم يكن
 له اخذه خاصة بل اما ان ياخذ الجميع او يتركه واذا كان في الخان بوث مشترك بين مالكين فالشركة في صحة كثره مالكي الدارين في الدار يقطع وكذا الشركة في بطل
 ماء الارض دون الارض **مسئلة** لا تثبت الشفعة في المقسوم الجوار بغير الشركة في الطريق والنهر السابقة ولا اذا بيعت الدار منفردة عن الطريق اما لو باعها
 مع الطريق ثم حول الباب ثبتت الشفعة ولو كانت الشركة في الجدار والسقف وغير ما ذكرنا من الحقوق فلا شفعة عملا بالاصل ولو كانت المزرعة مخصصة بئرها التي في
 الزرع مشتركة سعت بعت المزرعة والبئر ففي ثبوت الشفعة في المزرعة ويجوز الشركة في المير اشكال بخلاف الاصل لا شك في مخالفة الشفعة
 للاصل ومن انما مشترك في سقي الشافعي نحو الشركة في البئر بالشركة المير **مسئلة** بشرط في الاخذ بالشفعة الاسلام ان كان المشتري مسلما والا فلا تثبت الشفعة
 للمسلم على المسلم وثبت للمسلم على الذي في مثل ما رواه في الكفر واختلفوا في احدهما ريبا ذهب اليه علماءنا وبه قال الشعبي واحمد والحسن صالح
 حتى لا يزوج سبيل قال الله ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولما رواه العامر عن النبي انه قال لا شفعة لذي على مسلم ومن طريقه الخاصة قول الصادق
 ليس لليهود والنصارى شفعة لانهم يبيعون ملك بغير ملك فاشبهوا بالجار وقال ابو حنيفة والشافعي ومالك الا واعي واصحابنا حنبلة تثبت للذي الشفعة على المسلم
 الشفعة بخلافه ثبت لا زلة الضرر عن المال فاستوى فيه المسلم الذي كره بالعبث يمنع كونه خبيرا وانما هو ملك فتموى فلا يثبت له كذا في **مسئلة** تثبت الشفعة

ثبت

ثبت

ثبت

كان

في بطلان شرط المأخوذ بالشفعة

كتاب الشفعة

للكافر على الكافر وان اختلفا في الدين لعموم الاختصاص من معارضة تسلط الكافر على المسلم وكالرد بالعيب فان كان الشئ ملا لا يثبت الشفعة وان كان خيرا او خيرا فان لم يثبت
بتقاضيها وترافعا الى الحاكم ابطال البيع سقطت الشفعة وان وقع بعد التقاضي ولا الشفعة وصح البيع الاخذ وان كان بعد التقاضي بطل
الاخذ بالشفعة لم يرد البيع لانها تقاضا الشئ ولو ثبتت الشفعة وبه قال الشافعي لان البيع وقع بمشترى جازم فلم يثبت فيه الشفعة كالوكان ثمة مضمونا وقال ابو حنيفة
يجب الشفعة بناء على اصله في ان الخرم مال لاهل الذمة وهو غلط ولو بيع شقص فارتد الشريك فهو على شفعته ان كانت دية عن غير فطرة وكان لماخوذ منه كافر او
ان كان عن فطرة او كان لماخوذ منه مسلما فلا شفعة قال الشافعي ان قلنا ان الرد لا يزيل الملك فهو على شفعته وان قلنا ان رد له فلا شفعة فان عاد الى الاسلام وعاد
ملكه ففي عود الشفعة خلاف والظاهر ان قلنا بالوقف فوات وقتل على الرد فلا امام اخذ لبيت المال كالواشترى مبيعاً او بشرط ان يرد له ان يرد له ان يرد له ان يرد له
ارتد المشتري فالشفعة على شفعته قلنا **يذهب** ولو اشترى المرد عن الفطرة فلا شفعة لبطان البيع عن غير فطرة بطلت الشفعة **مسألة** هل يثبت الشفعة
للووقوف على المساجد الربط والمدارس مثلكذا يستحق رجل نصفها والنصف الآخر ملك المسجد اشترى من رجل نصفها او مبيع منه تصرفه في عمارته فباع الرجل
ففي جواز اخذ التولي بالشفعة نظر قال الشافعي في ذلك مع المصلحة كالوكان لبيت المال شريك في دار فباع الشريك نصيبه للامام الاخذ بالشفعة وعندنا في نظر
ولو كان نصف الدار وقفا والاخر لفلان فباع صاحب المثل نصيبه فان ثبتنا للوقوف عليه الملك كان واحداً يثبت له الشفعة على راي لرفع ضرر القصة وضرب ملاحظة
الشريك وان قلنا بعدم ملك الوقوف عليه وكان متعدد او قلنا لا شفعة مع التعدد فلا شفعة وقال الشافعي ان قلنا لا يملك الوقوف فلا شفعة وان قلنا يملك
على ان الملك هل يفر عن الوقوف قلنا نعم ففي ثبوت الشفعة فيبقى ان لا يستحق الشفعة ولنقص الملك فيه فانه لا ينفذ تصرفه فيه فلا يستلزم على الاخذ وان
قلنا لا يفر من الملك عن الوقوف فان منعنا من شفعته ما لا ينقسم فلا شفعة وان ثبتناه فوجبها **مسألة** لا يستحق الشريك بالشفعة شفعة فلو كان الشريك لملك
له الرقبة بل كان يستحق النافع اما موقوفة بالاجارة او موقوفة بالوصية لم يكن له الاخذ بالشفعة وكذا البس للموكل من اذ البر احد لم اخذ بالشفعة وبطلت الشفعة
للمكاتب وان كان من سلبه فلو كان السيد المكاتب شريك في الدار فلكل منهما الشفعة على الآخر والمأذون في التجارة اذا اشترى شقصاً من باع الشريك نصيبه
له الاخذ بالشفعة الا ان يمنع السيد او يمنع عن الشفعة ولا العزو وان كان مديوناً ميسراً وكان لاخذ عبطة كان له منعه من جميع الاعيان في المستقبل
ولو اود السيد اخذه بنفسه كان له ذلك لان اخذ العبد اخذ في الحقيقة وللشفيع الاخذ بنفسه بوجهه فلا تعتبر الشريعة في مباشر الاخذ بل فيمن له الاخذ
البحث الثالث في لماخوذ منه **مسألة** انما يؤخذ الشفعة من المشتري الذي يتجدد ملكه بعد ملك الاخذ فلو اشترى اثنان دفعة واحدة لم
لاحدهما على الاخر شفعة لعدم الاولوية وعدم امكان الشراكة وهل يشترط ان يتم البيع نظر اقرب عدم الاشتراط فلو باع الشقص بخيار لهما او للبائع بطلت الشفعة
ولا يسقط خيار البائع وقال الشافعي يشترط لزوم من طرف البائع فلا يثبت مع بقاء مدة الخيار له اما على قول ان الملك لا ينتقل الى المشتري في مدة الخيار فاما
على قول الانتقال فلان في اخذه ابطال خيار البائع ولا سبيل للشفيع الى الاضرار بالبائع وابطال حقته وعن بعض الشافعية احتمال ثبوت الشفعة وعلى ما قلناه
لا يثبت في المنع لاننا لا نشق طحق البائع من الخيار بل اخذنا للشفيع على ما اخذ المشتري واما ان كان الخيار للمشتري وحده بغير عيب على الاقوال في انتقال الملك فان قلنا
ان الملك لا ينتقل الا بانقطاع الخيار او قلنا هو مراعى ثبتت الشفعة لعدم العلم بانتقال الملك الى المشتري فيستحق فيه الشفعة عليه وان قلنا انه ينتقل بغير العقد
نقل الزنى عن الشافعي لما ثبتت وهو من مباديها قال ابو حنيفة لانه قد انتقل الملك الى المشتري في الاحق فيه الا انه لا يشفيع مسلط عليه بعد لزوم الملك استقراؤه بغيره
اولى انما ثبت له خيار المنع وذلك لا يمنع من الاخذ بالشفعة كما لو وجد به عيباً بطلت له الخيار وكان للشفيع اخذه ونقل الربيع عن الشافعي ايضا انه لا شفعة وبه قال
مالك واحمد لان المشتري لم يرض بالتزام العقد في اخذ الشفعين الشقص التزام له واجبا للعهدة عليه فلم يكن له ذلك كما لو كان الخيار للبائع بخلاف الرد بالعيب لانه
انما يثبت له الرد لاجل الظلمة وذلك يزول باخذ الشفعين ونقل الجويني في المسئلة طريقتين احدهما ما ثبت لقوليهن هكذا لكن كلاهما غير جازم ان المشتري اذا
على عيب بالشفيع اراد رده واراد الشفعين اخذه بالشفعة فعلى قول للشفيع قطع خيار المشتري في الصورتين وعلى قول لا يمكن منه والثاني القطع بانه لا
الى ان يلزم العقد والفرق بين الرد بالعيب وبين ان لاخذ بالشفعة الى استقرار العقد بتمامه ونقل بعض الشافعية فيما اذا قلنا انه بعد للبائع او موقوف وجهه
للمشفيع لخذ الشقص لا ينقطع سلطة البائع بل يزوم العقد من جهة والاصح عندهم المنع لان ملك البائع غير قابل على تقدير ان الملك للبائع غير معلوم الزوال على تقدير
الوقف وعلى الاول اذا اخذه الشفعين بغير ان المشتري ملك قبل اخذه وانقطع الخيار **مسألة** لو باع احد الشريكين حصته بشرط الخيار ثم باع الثاني نصيبه
خياره من خيار الاول وقلنا ان الشفعة لا تثبت مع الخيار كما هو مذهب الشافعي فلا شفعة في البيع لا للبائع والثاني سواء علم به او لا والاول ملكه ولا للمشتري منه
وان تقدم ملكه على ملك المشتري الاول اذا قلنا انه لا يملك في ذم الخيار لان سبب الشفعة البيع وهو سابق على ملكه واما الشفعة في البيع ثانياً فوقوفه ان توقفنا
في الملك على الاجازة او الفسخ والبائع الاول ان يبقينا الملك له والمشتري منه ان ثبتنا الملك له ولو فسخ البيع قبل العلم بالشفعة بطلت شفعته ان قلنا ان خيار
الفسخ يرفع العقد من اصله وان قلنا يرفع من حين وقوع الفسخ فهو كبايع ملكه قبل العلم بالشفعة وان اخذه بالشفعة ثم فسخ البيع فالحكم في الشفعة كالحكم في الزوال
المحاذرة من الخيار **مسألة** اذا اشترى شقصاً فوجد به عيباً فان كان المشتري والشفيع معاً لم يكن الشفعين رده على المشتري والمشتري رده على البائع
وان علم به المشتري خاصة دون الشفعين كان للشفيع رده بالعيب على المشتري لم يكن المشتري رده على البائع وان كان الشفعين عالماً به دون المشتري لم يكن للشفيع رده على
المشتري وبطلت المشتري الاثر قال بعض الشافعية انه استدرك لظلمته فلم يكن له الرجوع بالارش وقال بعضهم انه لو باع من الرد فان رجع الى المشتري يبيع وارث
ذلك قبل رده منه على المتبذل ان قلنا انه لا يرجع لانه استدرك لظلمته فلم يكن له الرجوع بالارش وقال بعضهم انه لو باع من الرد فان رجع الى المشتري يبيع وارث
الشفيع اخذه ورضي بكونه مبيعاً فليس في قولنا احدهما ان الشفعين اولى بالاجابة لانه حق سابق على حق المشتري فانه ثابت بالبائع ولان الغرض للمشتري استدراك الظلمة
والوصول الى الشئ وهذا الغرض يحصل باخذ الشفعين ولا نالوا قلنا المشتري بطل حق الشفعين بالكلية ولو قدما الشفعين حصل للمشتري مثل الشئ او قيمته وهذا
عندنا وهو قول اكثرهم والثاني ان المشتري اولى لان الشفعين انما باعوا اذا استقر العقد وسلم عن الرد ولا يرد بغيره استردا عيباً ماله ودفع عهدة الشقص عنه
مسألة ان لورده المشتري بالعيب قبل علم الشفعين ومطالبة الشفعين علم وجاء بطلب الشفعة فان قلنا ان المشتري اولى عند اجتماعهما كما هو مذهب الشافعي فلا خيار للشفيع

المشتري ان يرضى بالشفيع وان كان الشفعين معاً

كان الشفعين معاً

في بيان الشفعة لا تثبت في غير البيع

وان قلنا الشفعة اولى واشترى جاريها اذا اشترى شقصا بعد ثم وجد البايع بالعبد عيبا فاذا رده واسترد الشقص واداد الشفعة اخذه بالشفعة وسبوا فاما اذا اشترى شقصا بعد قبض الشقص قبل تسليم العبد فلما لم يثبت الشفعة في وجهه وبممكن من الاخذة الثاني كما لو تلفت بعد اخذ الشفعة فان الشفعة لا تبطل بل على الشفعة قيمة العبد المشتري وعلى المشتري قيمة الشقص للبايع ولو كان الثمن معينا وتلف قبل القبض بطل البيع الشفعة مسئلة لا تثبت الشفعة عقد غير البيع سواء كان عقد معاوضة كالحبسة المعوض عنها الاجارة والنكاح وغيرهما من جميع العقود عند علمائنا اجماع فلو تزوج امرأة واحدة ما شقصا لم تثبت الشفعة عند علماءنا ويري قال ابو حنيفة لا اصل له الدال على اصله عصمة مال الغير ولا يجل اخذه الا من طهيه نفس خرج مما انفقاعا لاثبات الشفعة فيه للنصوص في البيع الباطل على ما روي في الصحيح بوجهين عن الباقر قال سالت عن رجل تزوج امرأة على بدت في دار له وله في تلك الدار شركاء قال جائز له ولها ولا شفعة لاحد من الشركاء عليه ان يخلو الصادق في الشفعة في البعوض لان البضع ليس مال واذا ملك الشقص بغير مال لا تثبت فيه الشفعة كالحبسة وقال الشافعي ومالك تثبت الشفعة ثم اختلفا فقال الشافعي ياخذ الشفعة بغير مثل الزوج وقال مالك بغيره الشقص لا ينعقد معاوضة فجاز ان تثبت الشفعة في الارض المملوكة كالبائع ويمنع صلابة عقد المعاوضة للعبد بل العلة عقد خاص وهو البيع قال مالك لو اوجبتنا من المثل لقومنا البضع على الاجانب لاضررنا بالشفعة لانه قد يتفاوت من المثل مع المسمى لان المهر قد يباع فيه في المادة بخلاف البضع قالت الشافعية ان المرأة ملكة الشقص القابل للشفعة ببدل ليس له مثل فوجب الرجوع الى قيمة الاخذة بالشفعة كالبائع سلع لا مثل لها ولا يمنع تقويم البضع على الاجنبي بسبب كونه موقوفة على الرضعة وشاهد على الطلاق اذا وجعها والمساخة لا اعتبار بها والظاهر ان العوض يكون عوض المثل **مسئلة** اذا اصدقتما شقصا ثم طلقها قبل الدخول فلا شفعة عندنا وقال الشافعي تثبت لشفعة فعلى قوله لا يخفى اما ان يكون قد طلقها بعد ما اخذ الشفعة الشقص او بعد عفو قبل علمه فان طلقها بعد ما اخذ رجوع الزوج الى قيمة الصداق لو زال ملكها من الصداق كما لو باعته ثم طلقها ويكون له قيمة نصف الصداق اقل ما كان من حين العقد الى حين القبض وان طلقها بعد عفو الشفعة رجوع في نصف الشقص لان حق الشفعة قد سقط والشقص في يدها نصفه وتعلق حق الشفعة بطل سقوطه لا يمنع من الرجوع بعد سقوطه الا ترى انه لو باعته ثم اشترته ثم طلقها الزوج فانه يرجع نصفه وان طلقها قبل ان يعلم الشفعة ثم علم وجاءه بربها خذها بالشفعة فلا اخذ نصفه واما الشفعة الاخرى فحل الزوج اولى به والشفعة وجهان احدهما ان الشفعة اولى لان حقها سبق فان حق الزوج ثبت بالطلاق والثاني الزوج اولى لان حقها يثبت بالبطلان الاول اصح عندهم لان حق الشفعة في الجملة ثبت بالاجماع كما ان حق الزوج ثبت بالبطلان في الجملة وهذا عندنا سائلا فلا شفعة هنا **مسئلة** لو اشترى شقصا اقل من الثمن واداد البايع الرجوع في الشقص وطلبه الشفعة فالا قوى عندي تقديم حق الشفعة وبوخذه منه الثمن يدفع الى البايع لان حقها ثبت بالعقد وحق البايع ثبت بالطلاق فلا ريب ان حق الشفعة اسبق واسبق للمقنين اولى بالوعاية ولا يمنع الشفعة يقتضي ابطال حقها بالكلية واذا قدمناه لا يبطل حق البايع بل ينقل الى البطلان لان حق الشفعة اقوى من حق البايع فان الشفعة يبطل تصرف المشتري عندنا فلا ريب وهذا وجه للشافعي وله وجهان اخران احدهما تقديم حق البايع لاستباحته الى ملك سابق ولان البايع لم يرض بزال الشقص الا على ان يسلم له الثمن فاذا لم يسلم له الثمن فاذ لم يسلم وجهان لا يبوخذ منه والاخر الشفعة اولى ويكون الثمن اسوة الغريم لان حق البايع انفق عن العبد في الذمة التي كان الغريم اولى بطلب يقدم البايع بالثمن دعائه للمجانين والثالث ان كان البايع سلم الشقص فاعلم المشتري انه يمكن اولى بالثمن وهذا الخلاف بين الشافعية ثابت في الزوج اذا طلق قبل الدخول واراد المهر الشقص وقال بعض الشافعية ان الشفعة اولى من الزوج والبايع اولى من الشفعة في الاطلاق لان الثابت للزوج بالطلاق الملك الشفعة يثبت له ولا يثبت الملك لكن الشفعة اسبق حقا فهو اولى بالتمتع وهذا ان اجمع الشفعة مع الزوج او البايع اما لو اخذ الشفعة الشقص من يده او فدية ثم طلق الزوج او من يده الشفعة ثم افسس فلا رجوع للزوج وللبايع مجال لكن البايع يرجع الى الثمن والزوج الى القيمة ما لمالك لو زال الملك يبيع وبشبهه ولو طلقها قبل علم الشفعة واخذ النصف فلا شفعة عندنا وقال الشافعي اذا جاء الشفعة ففي استرداد ما اخذ الزوج وجهان كما اذا جاء الزوج بعد الوفاة العيب حتى يجوز بغيره فاطعة بالتمتع لان المهر والطلاق من غير اختيار فينبغي نقضه فان قلنا بستره اخذه وما بقي في يده ما والا اخذ ما في يدها ودفع اليها نصف من المثل ولو كان للشقص المهر وشفعة وطلبا اخذها نصفه وطلبا قبل ان ياخذ الاخر لم ياخذ الزوج النصف الا ما حصل به الشفعة وهل هو اولى بالنصف الاخر ام الشفعة فيه ما سبق من الخلاف فيجري فيما اذا اخذ احد الشفعين من يده الشفعة ثم افسس فان قلنا الشفعة اولى صار البايع مع الغرماء بالثمن وان قلنا البايع اولى فان شاء اخذ النصف الثاني وصادق مع الغرماء بنصف الثمن والاخر كره وضارب بجميع الثمن **مسئلة** قد بينا ان الشفعة انما تثبت بالبيع خاصة وقال الشافعي تثبت بكل عقد معاوضة ووافقنا على ما اذا ملك من غير معاوضة فلا شفعة عليه كالارث والحبة والوصية اما الارث فلان لو ارث بملك بغير اختياره بخلاف المشتري المالك باختياره فانه يدخل على الشريك سلبا الشريك عليه فاما بغيره فلو كان من حصة ان لا يدخل عليه اما الحبة والوصية فلان المتبني الوصي حيث قبل ابنته عما ولو اخذ الشفعة لاخذ عن استحقاقا ولسلط فلا يكون من قبل المتبني وضع الشفعة على ان ياخذ الشفعة بما اخذ به المملك ما لو شرط في الحبة الثواب ليقبض الثواب مع الاطلاق فلا شفعة فيها ايضا عندنا وقال الشافعي ان كان العوض معلوما صحى الحبة وكما شفعوا وبثبت فيه الشفعة سواء تقابضا او لم يتقابضا به قال نفوسه ملك بعوض فلم يفتقر الى التقابض كالبائع قال ابو حنيفة ولا يثبت حتى يتقابضا لان الحبة لا يلزم الا بالقبض فهو بمنزلة بيع الحبة واجاب الشافعية بانه لا يصح ما قالوا من اعتبار لفظ الحبة لان العوض بغيره من مقضا او بغيره عبارة عن البيع وخاصة عندهم ينعقد بها النكاح ولا يفتقر النكاح الى القبض فاما اذا كانت بغير شرط العوض فكذلك مبنى على القولين في اقتضاها الثواب لكل موضع قلنا تقتضي الثواب ثبت لشفعة فيها بمثل الثواب ان كان مثليا والا القيمة وكل موضع قلنا لا يقتضيه لم تثبت الشفعة ولو اطلب المهر موبوء وقال ابن ابي ليلى تثبت لشفعة فيها بقيمة الشقص وموحدى الروايتين عن مالك لان الشفعة تثبت كالة الضرر بالاشتراد وذلك موجود في الحبة قالت الشافعية انه بملكها بغير بدل فاشبه المهرث واما الضرر فلا يزال ضرر في اخذ الحبة ضرر لانه لا عوض فيها واذا اخذها بغير عوض بطل عوض الواهب والمتمتع بها وعن الشافعي قول اخر انه اذا شرط الثواب وقلنا انها تقتضيه لا يبوخذ كدونها لان ليس المقصود منه المعاوضة وعلى قول الاخذ ففي اخذه قبل قبض الوهب وجهان الظاهر هو الاخذ صار بهما والثاني لان الحبة لا يتم الا بالقبض وهو الخلاف في ان الاعتبار باللفظ ام بالمعنى **مسئلة** لو كان بين اثنين دار فادعى اجنبى على يده احد المصالح المتشبه عليه فلا شفعة عندنا لانها تتبع البيع الصلح عقد مستقل بنفسه مغاير للبيع وقال الشافعي ان صاحبه بعد افراده لم يرجع الصلح يثبت الشفعة للمشتري ببيع فان تكرر الصلح عند بناء على مدعيه من ان الصلح لا يبرح عن النكاح وكذا لو ادعى رجل على احد الشريكين الدار القفاضا لهما من على نصف الدار الذي لم يزل شفعة عندنا لم يبرح الصلح عند

قلت في وجهان ان المهر ما يباع بغير الرجوع فيكون له الرجوع في الشفعة

والثاني عجب لغيره الرجوع في ان الشفعة اولى

للشافعية

في وجهان

في وجهان

في بيان من له اخذ الشفعة

في الشفعة

وقال الشافعي ان كان مع الاقارب بالالف صلح وكان الشفعة اخذ بالالف ان كان الصلح مع الانكار لم يصح الصلح ولم يوجب الشفعة **مسألة** لو اشترى شخصاً فغفا الشريك عن الشفعة ثم تقابل لم تثبت الشفعة بالاقالة عندنا على ما تقدم من ان الشفعة تتبع البيع وان الاقالة لم تثبت بها قال الشافعي ان قلنا ان الاقالة تمنع لا يمنع فلا شفعة كما لا يأخذ بالرد بالعيب لا المنوخ وان اشتملت على تراد العوضين فلا يعطى احكام المعاوضات لا ترى ان ينعين فيها العوض الاول وان قلنا انما يبيع فله الشفعة واخذ من البايع وقال ابو حنيفة تثبت الشفعة بالاقالة في رد بالرد بالعيب بالراضى لا في نقل الملك بالراضى فاشبه البيع ولو تقابل قبل علم الشريك بالبيع كان له الاخذ بالشفعة ومنع الاقالة لبق حقه على الاقالة وقال الشافعي ان قلنا ان الاقالة تمنع فالشفعة بالخيار ان يأخذ بها وبين ان يبطلها حتى يعود الشقص الى المشتري بهاخذ منه وان جعلنا ما مضى من وطلب الشفعة بعد الرد بالعيب لم يوجبه المشتري فله الشفعة هنا الخيار بين الاخذ من الاول ومنع البيع الثاني بين الاخذ من الثاني **مسألة** لو جعل الشفعة في اجارة او جعلا في جملة او صلحها شفعة او متعها بغيره او خالفها على شقص او صلح عليه من مال او دم او جراح عن افراد او انكار او جعله الكا عوض بخوم لم تثبت الشفعة في شيء من ذلك عندنا بل انما تثبت الشفعة في الشراء لا غير بغيره قال ابو حنيفة وهو رواية عن احمد قد تقدم بيانها ولو اقرضه شفعة او الترضى بغيره قال الشافعي ليس للشفيع اخذ بالشفعة وقال الشافعي له الاخذ والجملة لا تثبت الشفعة كما قلنا وعند الشافعي تثبت بعد العمل لان الملك يحصل للعارف اما لو اشترى الشخص شيئاً او جعله راس مال السلم فالأقرب بثبوت شفعة لصداق البايع على المشتري ولو بذل المكاتب شقصاً عوضاً عن بعض الخجوم ثم عجز ذوق فلا عندنا واما عند الشافعي ففي بطلان الشفعة وجهان نظري أحدهما ان كان عوضاً ولا في الثاني ان حوزة جراح عن العوضه وهذا اظهر عندهم ويشبه هذا الخلاف خلافهم فيها اذا كان لمن عينا وتلف قبل القبض ولو قال استولدته ان خدمت اولادى ثم اقل هذا الشقص فخدمته ثم استخفت الشقص عند الشافعي في ثبوت الشفعة وجهان احدهما ان ثبت لانها ملكة بالخدمة فكان كالمملوك بالاجارة وسائر المعاملات والآخرها المنع لانه وصية معتبرة من الثلث كذا الوصايا وذكر الخدمه داخل على الوصية **مسألة** لو اوصى بالجنون ان يأخذ له ما بالشفعة ما بيع في تركه تمام الغبطة لهما عند علماء الجمع وبقول الشافعي ابو حنيفة لا يوجب حبس لزالة الضرر عن المالك فملكه الولي في حق الصبي والجنون كحيا الرد بالعيب للموتى العالة على ثبوت الشفعة للشريك فيدخلان فيه وكل حق هو له ما فاته **مسألة** لو اوصى بالدار والخاصة عن الصادق قال قال ابن ابي شيبة بن علي السلم وصي اليتيم بمنزلة ابيه يأخذ له الشفعة اذا كان رغبة فيه وقال ابن ابي شيبة لا شفعة فيه لان الولي لا يثبت له الاخذ بالشفعة لانه لا يملك العفو ولا يملك الاخذ ولا يمكن الانتظار بهما لان في ذلك اضراء بالمشتري فبطلت قال الاوزاعي تثبت الشفعة وليس للولي ان يأخذ بها ويتجاوز ذلك الى نوال الحجر عن مستحقها لان حياها القصاص ثبت للمعقوب لا يستوفيه الولي كذلك الشفعة والجواب ان المستحق له العفو بل هو مع المصلحة سليما لكن العفو اسقاط حقه والاخذ استيفاء حقه وهذا فرق كما يملك قبض حقوقه ولا يملك اسقاط شيء منها وخيار القصاص ثابت للمولى مع المصلحة لكن القصد للشفعي في ذلك لا يدخله النيابة والغرض بالشفعة زالة الضرر عن المال وهو يدخل النيابة **مسألة** انما يأخذ الولي له اذا كان لاخذ مصلحة بان يكون قد بيع باقل من ثمن مثله او تزيد قيمة الملك باخذه او يكون له مال يحتاج ان يشترى به العقار باخذه بثلث المثل وان كان الحظ في الاخذ فترك لم يصح الترتك ولو بقيت كالاجراء واسقاط خيار الرد بالعيب قال ابو حنيفة اذا عفى سقط لان من ملك لاخذ ملك العفو كالمالك والفرق ان المالك يملك الاجراء والتبرع بخلاف الولي فبطل القضا وان كان الحظ في الترتك بان يكون قد اشترى باكثر من ثمن المثل ولم يكن للصبي مال يشترى فاستقرض له ورضى ماله واخذ الشقص لم يصح ولو ملكه الصبي هذا الاخذ فان اخذ بل يكون باقيا على ملك المشتري ولا يقع للمولى وكذا لو اشترى باكثر من ثمن المثل لم يصح ولا يقع له ان سمي الشراء للطفل ولو اطلق وقعه بخلاف الاخذ بالشفعة لان الشفعة لم يصح تؤخذ بحق الشريك وذلك مختص بالصبي ولهذا لو اراد الولي الاخذ لنفسه لم يصح بخلاف الشراء وفي النكاح لو تزوج لغيره بغير ان يبيع له لم يقع له ان يبيع له لان ينفق في ذكر الزوجية بخلاف البيع لان عقد النكاح اختص بالمعقود له والشراء لا يحتاج الى ذكر المشتري **مسألة** العفو كالترتك ليس للمولى العوض عن الشفعة مع الحظ بالاخذ ولا تركها كما ينبغي لو كان الحظ في الترتك فترك سقطت الشفعة واذا زال الحجر عن المحجور عليه لم يكن له المطالبة بها قال الشافعي ان الولي يتبع الحظ والمصلحة للمولى عليه فله الاخذ اذا كان فيه حظ فاذا كان الحظ في العفو وجب ان يصح كما يصح الاخذ ولهذا يصح من الولي الرد بالعيب بل يمكن له الاعتراض كذا ما اذا قال بعض الشافعية ليس للمولى ان يعفو وانما يترك الاخذ ان لم يكن فاذا زال الحجر كان المحجور عليه بالخيار وجعله قولاً ثانياً للشافعي وبقول زفر ومحمد بن الحسن الشيباني ان المستحق للشفعة اخذ سواء كان له فيها حظاً او لم يكن وانما يعتبر الحظ في حق المولى واذا زال عنه الحجر كان له الاخذ **مسألة** لو باع الوصي او الولي شقصاً للطفل ففعل آخره هو وليه بغيره كان له الاخذ بالشفعة لان الاول قد يحتاج الى البيع والثاني الى الاخذ ولو كان الولي هو الشريك فالأقرب ان له الاخذ لانه حتى ثبت له على المشتري بعد تمام العقد وانقطاع ملك الطفل فهو احد وجهي الشافعية والثاني وهو الاصح عندهم انه ليس له اخذ بالشفعة لانه لو يمكن منه لو يؤمن ان يترك النظر والاستقصا للصبي وباع في البيع بالشفعة بالثمن النجس كما لا يمكن من بيع ماله من نفسه لو دفع ذلك الى احكام فباع اخذه الوصي لزوال التهمة ولو كان البايع الاب والجد له جاز له الاخذ وبقول الشافعية لا يجوز ان يبيع من نفسه ولان ولا بينهما اقوى وكذا شفعة ما لو اشترى شقصاً للطفل وهو شريك في العقار فله الاخذ بالشفعة لثبوت سبب العلم عن معارضة التهمة اذا لم يرد الثمن لباخذ بغيره وهو احد قول الشافعي في الثاني انه ليس له الاخذ لانه يلزم الصبي التهمة ولا منفعة له فيه وليس بجيد ان لا يشترى للصبي وان اشترى منه ولو وكل الشريك شريكه في البيع فباع فله الاخذ بالشفعة وهو احد قول الشافعية وقال بعضهم انه قول الاكثر لان الموكل ناظر لنفسه بعرضه لنفسه يستدر ذلك ان وقف على تقصير الوكيل والصبي عاجز عن ذلك فبطلت حقه عن الضمان وقال بعضهم ليس له الاخذ للتهمة ولو وكل ان احد الشريكين يشترى الشقص من الاخر فاشتراه فله الاخذ هنا اشكال وهو ان رضي الشريك بالبيع يبطل شفته وهذه الصور كيف يتحقق الشفعة مع قصد البيع ورضاه حيث كان بغيره **مسألة** لو باع ابو حنيفة في الوكيل والوصي معا تثبت الشفعة في الشراء ولا تثبت في البيع ولو وكل الشريك شريكه ببيع نصف نصيبه واذن له في بيع نصيبه نصيب الوكيل مع نصف نصيبه صفقة واحدة فله الوكيل اخذ نصيب الوكيل بالشفعة وهل للوكيل اخذ نصيب الوكيل للشافعي الوجهان السابقان **مسألة** ان شاة فباع نصف في ان الشفعة هل يثبت مع الكثرة ام لا فان قلنا بغيره لو كان ملك بين ثلثة فباع احدهم نصيبه من احد الاخرين فالشفعة بين المشتري والشريك الاخر بشرط ان كان في البيع وبقول ابو حنيفة ومالك والشافعي اصح الوجهين الاستواء في التركة وسبب المشقة كما لو كان المشتري غيره وقال بعض الشافعية ان الشريك الثالث منفرد بالشفعة ولا حق للمشتري وهو محكي عن الحسن البصري وعثمان بن ابي لان الشفعة تستحق على المشتري فلا يجوز ان يستحقها المشتري على نفسه وليس بصحيح لاننا لا نقول بجل الشفعة

وَبِهَا كَيْفٌ أَخَذَ الشَّيْطَانُ بَيْعَ الْمَرْحُومِ فِي خُرْمَتِهِ

وهو أوضح الوجه عندنا
لأننا إذا بنينا الشفعة

في بيان كيفية الأخذ بالشفعة

في الشفعة

بها وسقط دعوى الآخر ولو أقام بينين على السبق بان شهدت بينهما هذا سبق عقده على عقد صاحبه وشهدت بينه صاحبه بسبق عقده على العقد الأول
أو شهدت أحدهما الآخر أنما اشترى يوم السبت وصاحبه اشترى يوم الأحد وشهدت الأخرى الآخر أنما اشترى يوم السبت الآخر يوم الأحد تعارضتا ويتبين
بحكم لا كثرهما عددا وعد الزمان وتساويا احتمل الفرقة لأنه من كل أمر شكل فقبل الفرقة والقسم بينهما وللشافعي هنا في ذلك ما لا ينبغي أن يكون
لو أحدهما والثاني أنهما سبعا على وفي كيفية إقوال أحدهما الفرقة فعلى هذا من خرجت فرقة خذ نصيب الآخر بالشفعة والثاني القسمة ولا فائدة لها إلا مع تنازع
الشركة فيكون النصيب تعديا والثالث الوقف وعلى هذا يوقف حق التملك إلى أن يظهر الحال من الشافعية من لا يجوز قول الوقف هنا لا شفعة معناه مع كون
الملك في يدهما ولو عيشت كل واحدة من البنتين وقتا واحدا فلا تنافي بينهما لاحتمال وقوع العقد معا ولا شفعة لواحدة منهما لا تباينتا ووقع العقد بينهما
وللشافعية وجعلها سبقتان لأن كل واحدة منهما لم يتعرض لقصود مقبها فكانت لا لبينة **السؤال الرابع** في كيفية الأخذ بالشفعة **مسألة** في ملك
الشفيع الأخذ بالعقد أما بالنقل بان يأخذ الحصة ويدفع الثمن إلى المشتري أو يرضى بالصبر فيملكه وأما باللفظ كقوله أو تملكه أو خذت الأخذ وما أشبه ذلك
علاما بالأصل من عدم اشتراط اللفظ وقال بعض الشافعية لا بد من لفظ كملكك وما تقدم والآخر من باب المعاوضة وهو موقوف على رضا
ولا يتوقف الأخذ بالشفعة على رضا المشتري ولا يكفي أن يقول الحق الشفعة وإنما يطالب بهما عنده لأن المطالبة برغبة الملك والمالك لا يحصل بالرغبة المحرمة
وقال بعضهم بقولنا ولا يملك الشفيع بمجرد اللفظ بل يعتد به ذلك إذا ما انبسط الموطن إلى المشتري فيملك به إن تلبه والآخر بينه وبينه ورغبت
إلى الحاكم حتى يلزمه التسليم وإن سلم المشتري الشفيع برضى يكون الثمن في ذمته ولو كان المبيع راعيا ما صفا من أحد النعقة والثمن من الآخر وجب التقاض فيقال له
خاصة ولو رضى يكون الثمن في ذمته ولو سلم الشفيع حصل الملك عندنا وهو واحد وجهي الشافعية لأنه معاوضة والملك في المعاوضات لا يتوقف على القبض
والثاني لهم لا يحصل الملك قول المشتري ما لم يتصل به القبض فيحكم الوعد وأما أن يجزى في مجلس القاضى فيثبت حقه في الشفعة ونحو التملك ويقضى
له بالشفعة وهو أصح وجهي الشافعية لأن الشرع نزل الشفيع منزلة المشتري حتى كان العقد له إلا أنه مخير بين الأخذ والترك فإذا طلب تأكد طلبه بالقبض وجب له
للمالك الثاني لهم لا يحصل الملك بغير ملك المشتري إلى أن يصل إليه عوضه ويرضى بتأخيره وأما أن يشهد عدلان على الطلب فاختار الشافعية فإن لم يثبت
المالك بحكم القاضى فمناوئى فإن أثبتناه فوجهان لهم لقوة قضاء القاضى وهذا كله غير معتبر عندنا **مسألة** من لا يشترط في تملك الشفيع بالشفعة **مسألة** محاكم
ولا حضور الثمن أيضا ولا حضور المشتري رضا عند علمائنا وبير قال الشافعي لأن حكم الشفعة يثبت بالنقض والإجماع فيستغنى عن حكم الحاكم كذا الأبله
الرد بالعيب لأنه يملك بعوض فلا يفتقر إلى احتضا العوض كالبيع ولا احتضار المشتري رضاه ببر كالأرد بالعيب قال أبو حنيفة بغير حضور المشتري وحكم الحاكم ولا
بحكم الحاكم إلا إذا حضر الثمن وعن الصعلوكي أن حضور المأخوذ منه أو وكيله شرط وهو موقوف وإذا ملك الشفيع بغير تسليم الثمن بل ما يتسلم المشتري الشفيع ويرضى
بكون الثمن في ذمته أو بحضوره في مجلس القاضى إثبات حقه في الشفعة ونحو التملك فيقبض له القاضى لو يكن له أن يتسلم الشفيع حتى يؤدي الثمن إلى المشتري
أن تسلم المشتري قبل أداء الثمن لا يلزمه أن يؤخر حقه بان آخر البائع حقه **مسألة** يجب على الشفيع دفع الثمن بمجرد إقراره بقدره قبله أو ادعى فيه أجل للثمن
إمام لا حضاره لأن تحصيله الحال يتعدى في غالب المعاداة فلو شرط الخصم في الحال أدى إلى إسقاط الشفعة وذلك لأن الشفيع فأن حضر الثمن في مدة الثلثة
فما حق والابطلت شفعة بعد ما ولو ذكر أن الثمن في بلد آخر أجل بقدر وصوله من ذلك البلد ثلثة أيام بعد ما لم يتضرر المشتري ولو حضر الشفيع بعد الأخذ
كان للحاكم فسخ الأخذ ورده إلى المشتري وإن لم يكن له ذلك في البيع ولو حضر المشتري وأقر الدفع لأن البيع حصل باختيارهما فلم يملك بغيره للحاكم فسخه عليها وهذا اختار
الشفيع بغير اختيار المشتري لا زالة الضرر وعن نفسه فاذا اشتمل على إضرار المشتري منه كالحاكم ورده ولو حضر قبل الأخذ فلا شفعة له وكذا العاجز عن الثمن
وقال بعض الشافعية إذا قصر في الأداء بطل حقه من الشفعة وإن لم يؤخذ دفعه إلى الحاكم والعقد الأول لما قلناه ولما روى علي بن مهزيار أنه سأل الجواد عن رجل
شفعة أرض فذهب على أن يحضر المال فلم ينض بكنه يصنع صاحب الأرض أن أدب بها إياها أو يظفر بجي شر بكرة صاحب الشفعة قال إن كان معه بالمصر فليظفر بكرة
إمام فإن أتاه بالمال فلا بيع من يطلب شفعة في الأرض أن طلب الأخذ إلى أن يحل المال من بلد آخر فليظفر بمقدار ما يفر الرجل إلى تلك البلدة ويصرف
في مدة ثلثة أيام إذا قدم فإن وافته ولا فلا شفعة له وفيه منه **مسألة** ولا يثبت في الشفعة خيار المجلس عند علمائنا الأصل الدال على عدمه ولا يثبت في الشفعة
بالمخيار ما لم يفتقر فاعلى اختصاصا بالخيار بالبيع لأنه وصف علق عليه حكم فبنته في انتقائه ولأن الخيار لا يثبت للمشتري لأنه يؤخذ للمالك منه فلو لا الأخذ لأن له العفو ولا
نعم لو أخذ وبثت الملك لم يكن له الخيار في الفسخ للأصل للشافعي قولنا ظهر ما يثبت الخيار وقد تقدم بان يترك بعد ما أخذ وأخذ بعد ما ترك مادام في المجلس
لأن ذلك معاوضة فكان في أخذه وتركه ما خاير المجلس كالبيع وله قول آخر أنه يسهط لأن الشفعة حوله ثبت فاذا أخره أو تركه سخط كغيره من الحقوق فعلى قوله بالخيار
يمتد إلى مفارقة المجلس وهل ينقطع بان يفارق المشتري وجهان المنع لأنه لا حظ له في الخيار فلا اعتبار بمفارقة ولا فقطاع لحصول التفرق **مسألة** يجوز
للمشتري التصرف في الشفيع قبل أن يأخذ الشفيع وقبل علمه بالبيع فاذا تصرف مع ضرر له لأن ملكه بالعقد إجماعا وفائدة الملك استباحة وجوه الانتفاعات وضع
المشتري له ولم يبق إلا أن الشفيع ملك عليه أن يملك وذلك لأن البيع يمنع تصرفه كالوكان الثمن معيبا فنصرف المشتري في البيع كذا الموصوف إذا كان الواهب ممن له الرجوع
فيهما فان تصرفه يصح وإن ملك الواهب فيها إذا ثبت هذا فان تصرفه إن كان ما يجب به الشفعة خاصة وكل معاوضة عندنا في كماله عوض الصداق والخلع
أو غير ذلك من المعاوضات تخير الشفيع أن شاء فسخ تصرفه وأخذ بالثمن الأول لأن حقه سبق وسببه متقدم فان الشفعة وجبت له قبل صرف المشتري وإن شا
امضى تصرفه وأخذ بالشفعة من المشتري الثاني لأن هذا التصرف يثبت للشفيع فلو باع المشتري بشفعة بشرط في فسخه الآخر يثبت في الأخذ من الأول دفع
ورجع الثالث على الثاني بثلثين والثاني على الأول بعشرين لأن الشفيع يؤخذ من الثالث وقد فسخ عقده وكذا الثاني ولو أخذ من الثاني مع ودفعت عشرين وطلب
الثالث فخرج بثلثين ولو أخذ من الثالث صححت العقود ودفعت ثلثين وإن كان تصرفه لا يثبت به الشفعة كالمهبة والوقف جعله مجدا فان الشفيع ابطال ذلك
التصرف بأخذ بالثمن الأول فيكون الثمن للمشتري ويرى قال الشافعي وقال مالك أنه يكون للموهر وهو غلط لأن الشفيع ابطال الهبة وأخذ الشفيع من العقد
الأول ولو لم يكن وجه كان الثمن له كذا بعد الهبة الفسوخة وكذا الشفيع فسخ الوقف كونه مجدا أو غير ذلك من أنواع التصرفات فيبر قال أكثر الشافعية وقال

اختار

محاكم

حضوره

عندنا

في أحكام العين المأخوذة بالشفعة

بالحصة اذا لم يبيع العرصه بفقر او غير ذلك والموضع الذي باخذها بجميع الثمن اذا كانت العرصه باقية وانما ذم البناء ^{قال} هو ان الموضع الذي قال باخذها بالحصة اذا نالت بعض الاعيان بفعله او فعل اصلي الموضع الذي قال باخذها بجميع الثمن اذا حصل ذلك بالمرسماوى وهذه الطريقة الاخيرة قال ابو حنيفة اقول ما فعله الشرع مضمون واذا كان حصل بفقر ففعله لم يضمنه كالوفاة عن البيع كان يضمنه عليه ولو سقط لم يسقط شيء من الثمن هذا كله اذا كان القبيح بفعله المشتري وبفعله بقل المطلب اما اذا كان بفعل المشتري بعد الطلب فبذل ضمن المشتري قولان لعمدنا الا في الاختصاص ولو تلفت بعض المبيع اخذ بمحضه من الثمن **مسألة** ما اذا بعت ثوبا او غرسا قبل القسمة الشريك فله من حيث الشفعة بل من حيث ان الشريك كان له في الارض المشتركة كان للشريك الاخر فله وتخرجه البناء بجناوة الاخذ بالشفعة بعد القلع وبفعله وان كان المشتري قد قسم له الغيبة الشريك ولصغره باذن الحاكم ولكن في الاختصاص بالثمن نفى في الامتناع بظاهر البيع او قاسمه وكله وحفي عنه الحظ في الاخذ بالشفعة ثم يحجى الموكل بظهور الوجه ثم بين وعرض اذ ذرع بعد القسمة والغيبة ثم لم الشفع فلم يشتري قلع غرسه وبناؤه لانه ملكه فاذا قلعه لم يكن عليه تنويه الحفر لا غرسه ويمنع ملكه وما حدث من النقص فاما حدث ملكه وذلك لا يقابل له الثمن وانما يقابل الثمن سهام الارض من نصف ثلث ربع الا يقابل القرب فيكون الشفع بالحيا بين ان باخذ الارض بجميع الثمن او بتركه وان يطلع المشتري الغراس بخبر الشفع بين ثلثة اشياء ترك الشفعة واخذها ووقع قيمتها والغراس ان رضى الغراس والبناء في بصر الملك له وان يجبر المشتري على القلع ويضمن له ما نقص له بالقلع وقبل رابع ان يبقية الارض باجرة فاما اذا طالبه بقلع ذلك من غير ان يضمن له النقص لم يلزمه فله قال الشيخ رحمه الله تعالى واحمد اسحق والحنفي لانه يبيع في ملكه الذي يملك بقلعه فلم يجبر على قلعه مع الاضرار به كولو كان لا يملك الشفعة فيه وقال ابو حنيفة والثوري يجبر على قلعه لانه يبيع في حق غيره بغير اذنه فكان عليه قلعه كالوفاة فيما كانت مستحقة ترتب الاو ابل بان غرس في ملك غيره وقوى ابو حنيفة عندهما باس به والبناء وان كان في ملكه لكنه ملك غير مستقر فلا يؤثر في منع القلع والقباس على عدم الشفعة بطلان القسمة بقطع الشريك وترد العلقه بينهما الى الجواز وجب لا يبق الشفعة لا تدفع الضرر الذي كانت الشفعة له فغيره كما لا يثبت ابتداء الجوار لا نأقول الجوار وان لم يكن يكتفي في ابتداء الا انه كفي في الدوام عند حصول الشربة في الابتداء ولم يخرج على اطلاق في بطلان الشفعة فيما اذا باع نصيبه جاهلا بالشفعة لان الجوار على حال ضرر ايضا قد ينادى الى التاذي بضيق المرافق وسوء الجوار ولذلك اختلف العلماء في ثبوت الشفعة به اذ عرفت هذا فلا فرق بين صرف المشتري والمستعير في بيع ارض الميرور وغيره ولو كان قد زرعه ترك زرعه الى ان يملكه ويحصل له الشفع ان يطالبه باجرة بقاء الزرع الاقوى لعدم بخلاف المستعير فانه زرعه ارض الغير وقد رجع المأذون فكان عليه الاجرة اما المشتري فانه زرعه ملك نفسه واستوى منفعته بالزراعة وهو واحد وجه الشافعية وفي الثاني له المطالبة كان المعير يبيع بالاجر وقد بينا الفرقه كذا نوباع ارضا من زرعة لا يطالبه المشتري بالاجرة لمدة بقاء الزرع وللشافعية الصور الثلاث صورة بيع الارض المزروعة وصورة المأذون وصورة الشفعة وجهان في وجوب الاجرة لكن الظاهر انهم في تصورة المأذون وجوب الاجرة وفي الصورتين الاخرتين المنع للمنع الجامع لهما موانة استوى منفعته ملكه واما اذا زرعه بعد القسمة فان الشفع باخذ بالشفعة ويبقى زرع المشتري الى وان انا حصنا لان ضرره لا يبق والاجرة عليه لانه زرعه في ملكه **قال** فان زرعه لزوم الشفع ابقاء الزرع وحج يجوز له تاخير الشفعة الى الابد والحصنا لانه لا ينفق بغيره قبل ذلك ويخرج الثمن من يده فله في التأخير عن جميع وهو الانتفاع بالثمن في ذلك الوقت قاله بعض الشافعية وقال بعضهم ويجوز ان لا يجوز التأخير وان تأخرت المنفعة كالوفاة لارض في وسط الشتاء لا يؤثر الشفعة الى وان الانتفاع بغيرها فورا ولو كان في الشقص اشجار عليها ثمار لا يستحق بالشفعة ففي جواز التأخير وقت لقطان وجهان للشافعية عندي ان يجزى اخذها **مسألة** لو تصرف المشتري بوقت وصية وغيرها صحيح لانه واقع في ملكه وثبوت حق التملك للشفع لا يمنع المشتري من التصرف كان حق التملك للمواري الرجوع لا يمنع تصرف المذهب كما ان حق التملك للزوج بالطلاق لا يمنع تصرف الزوجه وعن ابن شريح من الشافعية ان تصرفاته باطله لان للشفع حقا لا سبيل الى ابطاله فاشبهه في المهرقن واذا بالصححة على ما اخترناه نحن وهو الظاهر قول الشافعية انه ينظر ان كان التصرف بالابتناء بالشفعة فلا الشفع نقضه واخذ الشقص بالشفعة لا يتخير بين الاخذ بالاولى وفتح الثاني وبين امضا والاخذ بالثالث وعن المروزي انه ليس تصرف المشتري باطل من بناءه فاما لا ينفق المشتري بناءه لا ينفق ان ينفق ولعلنا في الشافعية موضع هذا الوجه فانه من خصصه بما يثبت فيه الشفعة من التصرفات واما ما لا يثبت فله نقضه لتعدله لاخذ به ومنهم من عزم وقال تصرف المشتري يبطل حق الشفع كما يبطل تصرف المشتري المفسر حق الفسخ للبايع وتصرف المرأة في الرجوع الى العين اذا طلق قبل الدخول وتصرف المذهب جوع او اوصف بغيره التصرف بهما تجدد حق الشفعة بذلك عن ابى اسحق من الشافعية انه لا يتجدد لان تصرف المشتري اذا كان مبطلا للشفعة لا يكون مبنيا لها كما اذا احرمت بالصلوة ثم شك بجدته وتكبر لا ينعقد بها الصلوة لانه يحصل له المحل فلا يحصل العقد وجب المذهب للشفع نقض تصرف المشتري لان حقه ثابت باصل العقد لا يقدر المشتري من ابطاله ولا يثبه تصرف المفسر وتصرف المرأة في الصلوات فان حق البايع والزوج لا يبطل بالكتابة بل ينقل الى الثمن والقيمة الوهاب ورضي بقوط حقه حيث سلم اليه وسلطه عليه وهذا لم يطل حق الشفع بالكتابة ولم يوجد منه رضى لا تسليم قال بعض الشافعية يجوز ان يبنى الزوج على المولى فيها اذا اعتقت تحت عبده وطلها قبل ان يتجمل الفسخ هل ينفذ الطلاق ووجه التبرن الطلاق بطل حقه في الفسخ ولم يسلطه عليه كما ذكرنا في الشفع وحكي عن بعضهم انه لا ينفق الشفعة تصرفه لو وقف بشفعة ما عداه **مسألة** من التخل يتبع الارض في الشفعة وبه قال الشافعي فان طالب الشفعة وقد اذنت التخل بطول وسعت جمع في ذلك لان هذه زيادة غير مقبنة فبعت الارض في الرجوع كمن ايجار به اعترض بعض الشافعية بانه كمن جعله التخل يتبع الارض في الشفعة وقد قلنا ان الارض تتبع التخل في التملك فيجوز الزراعة على ما بين التخل من المباح يتبع التخل واجب ان يجوز ان يكون الارض يتبع التخل في التملك يتبع التملك كما لو تخلص بالارض وانما لا يجوز ان يكون الشيء تابعا ومتبوعا في امر واحد فلهذا في الكلب معتبر على الخنزير في الجاشد والتختر ومعتبر عليه في الفسل من ولوعه عندهم ولو طلق الزوج قبل الدخول وكان الصلوات تخلوا وقد حال في الرجوع في النصف لان الزوج يمكن الرجوع في القيمة اذا تعدل الرجوع في العين والقيمة تنوب مينا بها في الشفعة اذا لم يرجع في ذلك سقط من الشفعة فلهم الم يسقط من الاصل لاجل ما حدث من البايع اذ عرفت هذا فان كان في هذا التخل طلع حدث ظروفا كان قد برر وشقق كان المشتري لا يبرر له التملك **مسألة** من ملكه وان كان لم يبرر في الشفعة ما عداه فلا الاختصاص الشفعة بالبيع خاصة واما عند الشافعي فيقولان كالمفسر في البيع تخلوا وحدها طلع لم يبرر واراد البايع الرجوع في التخل يبقا في ذلك البيع لانه اذا زال ملكه باختباره وكان الطلع تابعا اذا لم يكن لها او يكون في الرد بالعيب الشفعة وكذلك اذا كان انتقال

للشفع

فلما

الجنة كتاب الشفاعة

[illegible]

في بيان الشفعة هل نورث أم لا

بُني على مال المضاربة كالتفرد عن ملكه لتعلق حق الفريضة وهو العامل ويجوز ان يثبت له على ملكه حق لاجل الفريضة كما ثبت له على عبد الموصى من حق الجارية
والثاني لا يثبت لانه لا يجوز ان يستحق ان يملك ملكه ويخالف الجارية لانه لا يملك ملكه وقال ابن سريج وجهان ثالثان له ان يأخذ بحكم فسخ المضاربة وعمل الميراث
الشفعة فانما ان كان الامام مل شفعه فان لم يكن فيه الشفعة وان كان وقلنا لا يملك بالظهور فكذلك وان قلنا يملك بالظهور ففي الشفعة للشافعية وجهان
كما قلنا في بيان المال مسئلتان الشفعة تثبت للغائب كما ثبتت للحاضر عند علماء كافروهم وقول جميع العامة الا النحوي فانه قال الشفعة مستقط بالغبية وغلط
لان العمومات دالة على التنازع وما رواه الخاص عن امير المؤمنين على فان للغائب شفعة اذا ثبت هذا فاذا بلغه الخبر طالت فان لم يجمع امكان الطالب بطلت شفعته
مسئلتان اختلف علماء ائمتنا رحمهم الله في ان الشفعة هل تورث ام لا فقال السيد المرتضى ومن بعدهم انها تورث ولا تفتقر بموت مستحقها ولا بترك مطالبته بل قلنا
على الترخي او كان بعده ان قلنا على الفور وبه قال الشافعي ومالك وعبد الله الحنفي والشافعي لا تورث بغيره من الحقوق لما لا يورثه ولا يورثه من الحقوق
الضرر عن المال كان موروثا كخيار الرد بالعيب قال الشيخ وجماعة من علماء ائمتنا انه لا يورثه وادامات المستحق بطلت وبه قال الثوري وابو حنيفة واحمد بن حنبل
عن علي لما رواه طحطحة بن زيد عن الصادق عليه السلام قال الشفعة لا تترك مقاسم وقال ان رسول الله صلى الله عليه واله قال لا شفعة في الجدة وقال لا تورث في الشفعة
ولا نختار ولا تختلف مال فبطل بالثبوت كخيار القبول في طريق الرواية فلو كان علمه بن ذبذبة في الفرق ان خيار القبول غير ثابت فان الموجب بطله قبل قبض
القابل اذا ثبت هذا فان الشفعة تثبت للفورث على قلة الانصاف والوجه الثمن ولا يورث السيد والذكر الباقي لواجتهادوا بالجملة على قدر البراءة اختلفت
الشافعية فقال بعضهم ان الشافعي قال انها على عدد الرؤس ونقله الزبيدي عنه وقال بعضهم هذا لا يحفظ الشافعي فان الجماعة اذا ورثوا واخذوا الشفعة بحسب
قولا واحدا لانهم يورثون الشفعة عن الميت لانهم يأخذونها بالملك قال جماعة من الشافعية انها على قولين اذ عرفت هذا فاذا كان لوارثان فنفى أحدهما
عموه في حق نفسه وصقط نصيبه من الشفعة بمعنى انه ليس من المطالبين بها الاخر جميع الشقص لانها شفعة وضعت لالة الضرر فلا يثبت بها الضرر ولا يثبت بها
تثبت لاثنين فاذا عفى أحدهما بغيره على الآخر كالتبرك ان ثبتت الشفعة مع الكثرة وهو واحد وجه الشافعية وكالوعفى أحد الوارثين عن نصيبه حد القذف والثاني لم يمان
حق الاخر بقطا ايضا لانها يورثان من باب الموروث ولو عفى الموروث عن بعضها سقط جميعها الفرق ان الشفعة تثبت لو ورث واحد هو الموروث ولا تورث لغيره في بعض
بجالات مسئلتان الوجه عندى ان حق العلة المشتري لانهما لو عفا معا لكان الشقص له فكذلك اذا عفى أحدهما يكون نصيبه لغيره بخلاف حد القذف فانه وضع للزجر فلهذا
فيه حق مسئلتان اذا خرج الشقص مستحقا كانت عهدة المشتري فيه على البايع وعهدة الشفع على المشتري سواء اخذ الشفع الشقص من يد البايع او يد المشتري
لان المشتري يجب عليه ان يسلم من البايع يسلم الى الشفع فان غاب وامتنع قام الحاكم من يسلم الى المشتري ويسلم الى الشفع ولو حكم الحاكم بفسخ منه كان كالوسيلة
المشتري لان التسليم حق على المشتري وبه قال الشافعي واحمد لان الشفعة مستحقه بعد الشراء وحصول ذلك للمشتري فاذا زال الملك من المشتري لم يثبت له بالثمن كانت العلة
عليه كالمشتري مع البايع بخلاف الشفع اما اذا اخذ من البايع فقد قلنا انه يأخذ باء الحاكم ان اذن له ذلك لانه تسليم مستحق على المشتري له يورث ملك منابض
المشتري ولو انفسخ عقد المشتري بطلت الشفعة لانهما استحققت به وقال ابن ابي ليلى وعثمان بن عيسى عهدة الشفع على البايع لان الشفع اذا اخذ من يد البايع تعذر
القبض واذا تعذر القبض انفسخ البيع بين البايع والمشتري فكان الشفع اذا اخذ من البايع متباع منه وهو خطأ لانه لو انفسخ البيع بطلت الشفعة تال فيليب
لو اخذ الشفع الشقص وبني وعرض كمن ظهر الاستحقاق وقيل المستحق بناء وعرضه فالقول فيما يرجع الشفع على المشتري من الثمن وما نقص من قيمة البناء والقرار
وغير ذلك كالقول في رجوع المشتري من الغاص عليه مسئلتان لو كان الثمن دنانير معينة تعينت بالثمن على قولنا ونقول الشافعي خلافه لا يوجب دفعه وقد سبق
فاذا تعينت وظهر انها مستحقة فالشراء والشفعة باطلان ولو كان الثمن في الذمة لم يتعين في المدفع فلو ظهر المدفع مستحقا لم يبطل البيع ولا الشفعة
الشراء صحيح والشفعة تابعة له ولو استحققت الدنانير التي ذهبت الشفع لم تبطل الشفعة سواء اخذ الشفعة بعين تلك الدنانير المستحقة او بدنانير فضة لانه لا يورث
الشفعة لا بعين مادفعه بل بما يماثل الثمن الذي دفعه لشرى وهو ما كلى يتمثل على كل النقود فاذا اعطاه شيئا وظهر استحقاقا كان عليه ابداله لان المدفع
باطلانه ولا تبطل شفعته وليس ذلك تركا للشفعة لانه يجوز ان يعتقدها له او يغلط البينة عليه وهو واحد وجهي الشافعية والثاني البطلان لانه اذا اخذ بما
يجوز الاخذ به صار كانه تركها مع القدرة عليه بمنع تركه مسئلتان لو كان الثمن عبدا واخذ الشفع الشقص بقيمة العبد ثم خرج العبد مستحقا فان قامت البينة
انه مفصوب واقر المتيابيان والشفعة انه مفصوب حكما بطلان البيع الشفعة ويرد العبد على صاحبه الشقص على بايعه لان البيع اذا كان باطلا لا تثبت فيه
فان لم تقم البينة بذلك وانما اقر به المتبايعان وانكر الشفع لم يقبل قوله ما عليه ويرد العبد على صاحبه لاعتراهما باستحقاقه له ويرجع البايع على المشتري بقيمة
الشقص لاعتراهما المشتري بطلان البيع وقد قلنا عليه في البيع فكان كالاتلاف ينبغي ان لا يرجع أحدهما بالفضل على صاحبه لو كان لان الشفع منكر لاستحقاق
الشقص وبه قال الشافعي مسئلتان قد بينا ان الشفعة تتبع البيع دون غيره من العقود وما ثبتت الشافعي الشفعة عقود المعاوضة اعرفت هذا تفصيل
دبره الموضحة عندنا خمس من الابل وخمسون دينار او خمس مائة درهم او خمسون شاة او عشرة من البقر او من الحبل على ما ياتي وعند الشافعي انها خمس من الابل فان أعوز
الا فقولان أحدهما ينقل الى مقدروهم وخمسون دينار او خمسمائة درهم نصف عشر الدينار والثاني الى قيمتها فان أعوزت الابل قلنا ينقل الى مقدروهم نصفها
على شقص مع معرفة صلح وثبت فيه الشفعة عنده بالعوض وان قلنا ينقل الى قيمتها فان علمها وذكرها وضاعها علمها صح وتثبت الشفعة بغير ذلك ان لم يملك
او أحدهما يصح الصلح ولا يثبت شفعته وان كانت الابل موجودة فاصطحا بالشقص عنها فان كان الابل يعلمان ذلك ففي الصلح عنها قولان أحدهما يصح لانهما علموا
العدد والاسنان وانما يجوز قول قدها ولونها وذلك يقتضي ان لا يصح عليه الاسم والثاني لا يصح لان القدر واللون مفصودان فاذا جهل لم يصح الصلح فاذا قلنا يصح
ثبتت الشفعة واخذ الشقص بقيمة الابل واذا قلنا لا يصح الصلح لم تثبت شفعته وهذا كله ساقط عندنا مسئلتان اذا ارتد المشتري فقتل او مات قبل رجوعه
الى الاسلام كان للشفع اخذ بالشفعة لانه مستحقها بالبيع والانفصال بالموت والقتل لا يخرج عن الاستحقاق كالموات المشتري بعد البيع كان للشفع اخذ بال
قال الشافعي ان يقتله او موته ينقل الشقص على المسلمين وذلك لا يمنع الشفعة كالمشتري شقصا بشفعة ثم اعمد ويكون الطالب الامام او نائبه وعندنا
الى ورثته ان كان له وارث مسلم الا كان مبراة للامام فتكون الشفعة على من انتقل الملك اليه لو ارتد الشفع وقتل الورثة او مات كانت الشفعة للمسلمين عند

لان الشفعة لا تورث
انما هي على مال المضاربة
لا تورث في الشفعة
انما هي على مال المضاربة
لا تورث في الشفعة

لان الشفعة لا تورث
انما هي على مال المضاربة
لا تورث في الشفعة
انما هي على مال المضاربة
لا تورث في الشفعة

في أحكام التنازع

في الشفعة

الشافعي عندنا لو اراد ان كان قد طالب بها ان لم يطالب بها ان جعلناه كالكا فوسقطت شفعته وهو الاقوى عندي وان جعلناه كالمسلم فالشفعة لو ارادته ولو ماتت
المسلم ولا وارث له انتقل بشفعة الى الامام عندنا وعند الشافعي الى المسلمين فعلى قولنا يكون المستحق للشفعة الامام وعلى قوله المسلمون ويطالبهم الامام مسئلة
اذا اشترى شقصا منه شفعة ووصى به فأتى بها الشفع والموصي له يطالبان كان الشقص للشفعة سبق استحقاقه ويدفع الثمن الى الورثة دون الموصي لا يتم
بوصي له الا بالشقص وقد سقط حقه **مسئلة** لو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن فقال المشتري اشترته بمائة وقال
الشفيع بل بمئتين فأتى بها اقام البينة على ادعاه حكم له بها ثبت ذلك بشاهدين وشاهد اثنان ومن لا مال له لا يقبل فيه شهادة البائع لا يشهد
على فعل نفسه وقد لحقه التهمة اذا شهد للشفيع فانه اذا نص الثمن فنقص ضمان الدرك وبه قال الشافعي كما يشهد بحج نفسه وفعل نفسه قال بعض اصحابه يقبل لانه لا يجوز
لنفسه نفعا والشفيع يبيع له باقرار المشتري وقد ذكر في القواعد حكما حسنا هو انه يقبل شهادة البائع على الشفع بعد القبض للشفيع بدلا من القبض لان
على الشفع بالان انكفت التهمة عنه لا عترفه بانه ضامن لانه اذا شهد له بمئتين قبل القبض فقد اعترف ان لا يستحق على المشتري اكثر من مئتين وان المشتري يبيع
عليه اكثر منها فاذا دفعها برئت ذمته باعترافه وكان ضامنا لها خاصة اذا قبض البائع اكثر منها ولو اقام كل منهما بينة قال الشيخ رحمه الله يقدم بينة المشتري لا بينة
المدعي للشفيع والشفيع ينكره ولا ياعلم بعقد وهو احد قول الشافعي كما تقدم به في الداخل على الخارج والشفيع هنا داخل لان الشفع كالبائع فيقبضه قوله
قد روي الثمن عندنا مع بقاء السبعة وبه قال ابو يوسف رحمه الله وقال ابو حنيفة ومحمد القول قول الشفع لانه منكر ولا ينعى له ما ادعى له الشافعي قول الثمن ان
يتعارضان هنا كما تقدم بينة المشتري لا جل البند لانها لا يتنازعان في البند وانما يتنازعان فيما وقع عليه العقد فيسقطان ويكون الحال كما لا يبينه لو اختلفا في
قال بعض الشافعية بقرع ويقدم بالقرعة وهي بجلت من خرجت له القرعة قولان ولو لم يكن لواحد منهما بينة قدم قول المشتري مع يمينه لانه لما لك فلا تزول
بده الا بما يدعيه اذا لم يكن بينة كما ان المشتري لا يملك البيع الا بما يقربه البائع من الثمن لا يبق الشفع غارم فيقدم قوله كافي الغاصب المثلث الضامن لضيب
شريكه اذا اعتق شريكه بضيبه لا نأقول الشفع ليس بغارم لانه لا شيء عليه وانما يريد ان يملك الشقص بخلاف الغاصب المثلث فاما المعتق فان القوي
باللفظ فقد وجب عليه قيمته وهو غارم واذا قلنا بغيره باء القينة او مراعي كان القول قول المالك لان المعتق لا تثبت عليه قيمة مثل مسئلتنا لا يؤول لانه
بما له المشتري والشفيع كما قلتم في البائع والمشتري اذا اختلفا في الثمن لا نأقول ان اختلف المتبايعان فكل منهما مدع ومدعى عليه فحاله ان يبرئ كذا ذلك منا
فان الشفع مدع للشقص والمشتري لا يدعي عليه شيئا لان المشتري اذا ثبت له ما قال كان الشفع بالخيار ولان المتبايعين قد باشر العقد بخلاف الشفع والمشتري ولو
نكل المشتري عن اليمين حلف الشفع على دعواه ولخذ بما ادعاه ولو شهد البائع للشفيع فلا شفاعة وجوه لحدما لا يقبل وقطع به العراقيون لانه يشهد على فعله
كامر الثاني نعم وصحة البغوى كانه ينقص حقه والثالث ان شهد بقل بضعة الثمن قبلت كانه ينقص حقه فلا يأخذ اكثر ما شهد به وان شهد بعد فلا لا يجوز
نفسه نفعا فانه اذا قل الثمن قل ما يفر منه عند خبره والاستحقاق **مسئلة** لو ادعى المشتري ان هذا البناء ما احدثه بعد الشراء وانكر ذلك الشفع قد
قول المشتري لان ذلك ملكه والشفيع يريد ملكه عليه ان القول قول المالك وبه قال ابن شريح **مسئلة** اذا اختلف المتبايعان في الثمن فقد قلنا ان القول
قول البائع مع يمينه مع بقاء السبعة فاذا حلف البائع اخذ من المشتري ما حلف عليه ثم الشفع ان صدق البائع دفع ما حلف عليه ليس للمشتري المطالبة به لانه
يدعي ان ما اخذه البائع فادعاه ظلم فلا يطالب به من ظلمه وان لم يعترف بما قال البائع ادعى ما ادعاه المشتري ثنا ولو قلنا ان القول قول المشتري في الثمن
فثبت قول البائع بالبينة او باليمين الردودة فالحكم كما تقدم وتقبل شهادة الشفع للبائع لانه الغارم في الحقيقة ان اخذ الشفعة والا فلا تمة ولا يقبل
لانه مقيم في قبيل الثمن فانه يدفع عن نفسه المطالبة بالزيادة ولو حالها كما هو مذاهب الشافعي عند عدم البينة وضع عقدها وانفخ فان جرى ذلك بعد
ما اخذ الشفع الشقص اقر به وعلى المشتري قيمة الشقص للبائع وان جرى قبل اخذها لا اقرب عدم سقوط حقه لا عترفه انما معايجر بان البيع واستحقاقه للشفعة
فيأخذ ما بما قال البائع كحلفه لا بما حلف عليه المشتري لان البائع منعه البيع فاذا اخذ بما قال المشتري رضي المشتري باخذه بما قال البائع جازع ملك الشفع
اخذ بما قال المشتري فان عاد المشتري صدق البائع وقال كنت غاليا فالأقرب ان الشفع اخذ بما حلف عليه للشافعية سقوط الشفعة وجهان سببنا
خروجها معسبا فان قلنا لا تسقط اخذ بما حلف عليه البائع كما قلناه لا اعتراف البائع باستحقاق الشفع اخذ بذلك الثمن فيأخذ منه ويكون عهده على البا
خاصة لا على المشتري ففساخ عقده **مسئلة** لو ادعى على رجل شفعة في شقص اشتراه فقال المدعى عليه ليس لك ملك في شركي قدم قول المدعى عليه مع اليمين
وكان على طالب الشفعة البينة ان يملك شقصا شركة المشتري وبه قال الشافعي وابو حنيفة ومحمد الحسن لان الملك يثبت بمجرد البند واذا لم يثبت الملك المستحق
به الشفعة لم تثبت الشفعة وتجوز الظاهر كفى كالمودعي ولدا منه بده وقال ابو يوسف ان كان في يده استحق به الشفعة لان الظاهر من البند المالك لا باس به
عندي ولو لم يكن بينة حلف المشتري ان ادعى الطالب علمه بالشركة على نفى علمه بالشركة لانها يمين على نفى فعل الغير فاذا حلف سقطت دعواه ولا يجلت على
نفى شركه ولو نكل حلف الطالب على القطع بانه شريك لانها يمين على اثبات فعل فان حلف استحق الشفعة وان نكل سقطت فلو اعترف الشريك بعد نكول الطالب
وسقوط شفعية بصدقه كان عليه دفع الحصة بالشفعة ولم يضر لنا خبر لانه بعدد ويكون كونه عن اليمين عندنا في التأخير على اشكال وكذا الحكم لو انكر
تقدم ملك الطالب ملكه **مسئلة** واو بين اثنين غراب لهما وادبنا بضيبه بده فالت فادعى الحاضر انه اشتراه وانتهى بالشفعة فان اقام
المدعى بينة الشراء واثبت بينة قضى بها واخذ بالشفعة ثم ان اعترف المدعى عليه سلم اليه الثمن لبثت البيع بالبينة وان لم يعترف فاما ان يترك الثمن في يد
المدعى الى ان يفر المدعى عليه او يخله القاضي حلقا له او يجبر على قبوله او لا يولونه منه فيه احتمالات ثلثة ولو اقام المدعى بينة الشراء واثبت بينة
ورثه او تهبه معا رضى البعثنان ولان الشراء والهبان متساويان وكذا الغراء والانهاب مع التعارض يكون له حكم عندنا في كتاب القضاء انتم وعند
الشافعي قولان التناظر واستعمالهما سببا ولو قال التثبتان الغايب دعواه او اعاده فان لم يكن للبينة تاييد او كان تاييد الا بدع سابقا فبها
لعدم التناهي بين البينتين لجواز ان يودعه ثم يبيع ولو سبق تاييد البيع فلا منافاة ان يبيع لاحتمال ان البائع غضبه بعد البيع ثم رده اليه بلفظ الابداع او يودعه
مطلقا فاعمله الثمور او يكون المشتري قد عجز عن الثمن فقال له البائع خذ ودعه الى ان تجد الثمن فترثه وتقبضه ولو اتفق الاحتمال بان تاييد تاييد البائع

فَاحْكَامِ الشَّانِعِ

او علی الحارثی

بذلک

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
فِي بَيَانِ مَسْأَلَةِ الشَّيْخِ

علم التامة

في بيان سقوط الشفعة

الدليل على سقوط الشفعة بالوكالة وقال بعض الشافعية ان كان وكلا اللبايع فلا شفعة له وان كان وكلا المشتري ثبتت له الشفعة والفرق ان كان وكلا في البيع بحصة التهمة وفي الشراء لاثمة وقال اهل العراق اذا كان وكلا المشتري سقطت شفته بنحوه على اصيلهم ان لو كل يملك ولا يستحق على نفسه شفعة ويقتل عندي فو باطلا لان الشفعة لان التوكيل يدل على الرضا بالبيع **مسألة** لو اذن الشفيع في البيع فقال بيع نصيبك وقد عفوت عن الشفعة او ابر عن الشفعة قبل تمام البيع او سقطت حقه او عفي قبل العقد لم تسقط شفته وبقا الشافعي وحكي عن عثمان البتي انه قال سقطت الشفعة لو رايته جابر عن النبي صلى الله عليه واله انه قال الشفعة في كل شرك بارض او ربع او حائط لا يصح ان يبيع حتى يبيع على شركه فيأخذ او يبيع فاجاز تركه والمراد العرض للشرك لبيع ذلك ان اراد فنفذ بذلك مؤثر عليه اخذ المشتري من الشفعة لان قوله فيأخذ ليس بالشفعة لان العرض متقدم على البيع والاخذ متعقب للعرض فقوله او يبيع على بيع الشراء لا انه يسقط بطلبه والاصل فيه ان ذلك اسقاط حق بطل وجوبه فلا يصح كالأوباء ما يدينه اياه وكذا لو قال المشتري اشترى فلا اطالبك بالشفعة وقد عفوت عنها لم يسقط حقه بذلك **فروع** اذا شهد الشفيع على البيع لم يطل شفته بذلك لان ذلك لا يرد في البيع لباخذه بالشفعة وكذا في الاذن بالبيع على ما تقدمت **ب** لو اذن للبايع فيما يبيع او للمشتري فيما اشترى لم تسقط شفته وقد سلف ج لو قال الشفيع للمشتري يعني فاسمى بطلت شفته لانه يتضمن الرضا بالبيع واجازته له لو شرط الحيا للشفيع فاخترت الامضاء سقطت شفته ان ترتبت على اللزوم **مسألة** لو باع احد الشريكين نصيبه لم يعلم شريكه حتى باع نصيبه ثم علم بيع شريكه فلا قرب عدم الشفعة لانه انما ثبت لزوال الضرر بهما عن نصيبه فاذا باع نصيبه فلا معنى لثباتها كما لو وجد بالبيع عبا ثم زال قبل علم المشتري وهو واحد قولي الشافعي والثاني انه تقبل الشفعة في التصديك ولا يستحق فيه الشفعة بوجود ملكه حين التبايع فلم يؤثر زوال ملكه بعد ذلك وكذا البحت لو نصيب قبل علمه بالبيع ثم علم وكذا لو تقابل في هذا بالبيع الثاني اذا عرفت هذا فان قلنا لا شفعة له فللمشتري منه الاخذ بالشفعة لوجود مقتضى وهو الشركة وان قلنا لا له الشفعة فالاقرب عدم استحقاق المشتري منه للشفعة ان قلنا بانقضاء الشفعة مع الكثرة والافاشكال اقرب ذلك ان الشفعة استحقها البايع الجاهل بعقد الشفعة على عقده فلا يستحقها الاخر لامتناع استحقاق المصحفين شيئا واحدا ولو كان الجاهل قد باع نصف نصيبه قلنا بالشفعة مع الكثرة فوجب ما اهل ان تسقط الشفعة وهو واحد قولي الشافعي كما اذا عفي عن بعض الشفعة والثاني لا يسقط لانه قد بقي من نصيبه ما يستحق به الشفعة في جميع البيع لو افترق كذا اذا بقي لانه معد ولا يحمله وقد بقيت الحاجة الموجبة للشفعة للمشاوكة ولو باع الشفيع نصيبه عالما او وهبه عالما بثبوت الشفعة بطلت شفته سواء قلنا ان الشفعة على الفور وعلى التراخي لزوال الضرر والمشاوكة ولو باع بعض نصيبه عالما فان قلنا بسقوط الشفعة مع الكثرة نكنا ذلك لكثر الشركاء وان قلنا يثبت ما معها فالاقرب البطلان ايضا لثبوت الضرر والشركة فلا اثر للشفعة في ذلك ولا يحتمل عدم البطلان لان ضرر الشركة قد يحصل مع شخص دون آخر ولهذا قلنا انه اذا بلغ ان المشتري وقد فترك الشفعة ثم بان انه عزم لم يطل شفته كذا هنا اما لو طالت الشفعة فامتنع عليه المشتري من الدفع بعد ان بذل المال لم تسقط شفته فان باع نصيبه حاله منها ثم تمكن من الطلب ففي ثبوته اشكال بخلاف استحقاق الطلب ولو قلنا بطلت شفته بالبيع بالبيع معناه لا مكان حاجته ومن بطلان العلة الموجبة للشفعة وهي الشركة وهو اقرب لو قلنا بالشفعة فقال تملكك بالشفعة حاله في المشتري منها فالاقرب ان يملك الشفيع ذلك اذا باع نصيبه بعد ذلك لم تسقط شفته على هذا التقدير وقطعا وكذا ان الغناء من المشتري **مسألة** اذا وجب الشفعة وطلعت الشفعة المشتري على تركها بعبوض صح عندنا وسقطت الشفعة بغيره قال مالك لمعوم جواز الصلح ولانه عوض على ازالة ملكات ملك فجاز كالحل والعوض على تملك امرها الخلع وقال ابو حنيفة والشافعي لا يصح المعاوضة لانه لا يسقط الى مال فلا يجوز اخذ العوض عنه كجبا المجلس وهل يطل الشفعة للشافعي وجهها البطلان لانه تركها بعبوض لا يملك لانه لو تركها والثاني لا يسقط لانه لم يرض اسقاطها بمجانا او بمناوضي بالمعاوضة عنها فاذا لم يثبت المعاوضة كانت الشفعة باقية وهذا الوجه جارح بان في الرد بالعيب ان عارض عنه وقلنا لا المعاوضة وعندنا انه صح المعاوضة ايضا **مسألة** اذا وجبت الشفعة فشفص فقال صاحب الشفعة لشفص نصف الشفص لم يكن له ذلك وهل تسقط شفته قال محمد بن الحسن وبعض الشافعية نعم لانه اذا طلب بعضها فقد ترك شفته بعضها اذا ترك بعضها سقطت كلها لانه لا تتبعه قال ابو يوسف لا تسقط لان اختياره لبعضها طلب للشفعة ولا يجوز ان يكون هو عينه تركها بالعدم دلالة الشيء على بقائه ولا يملك ان يملك بعضها دون بعض كما طلب بعضها كطلب جميعها واعتز من ان طلب البعض لا يكون طلب الجميع لا معنى لطلب الجميع بطلب البعض ولا عرض فقط **مسألة** في تقادير القول بالشفعة مع الكثرة **مسألة** اختلف القائلون بثبوت شفعة مع الكثرة من اصحابنا ومن العامة هل هي على عدد الرؤس او على قدر الانصاف فذهب بعض علماء الى انها تثبت على عدد الرجال فلو كان لاحد الشركاء النصف للباقي النصف الاخر بالسوية فباع صاحب الربع نصيبه كانت الشفعة بين صاحب النصف والربع بالسوية وبقا الشافعي والخفي وابن ابي ليلى وابن شبر و ابو حنيفة واصحاب الرزي والشافعي في احد القولين واحدا في الرواية لقول امير المؤمنين عليه السلام الشفعة على عدد الرجال لان كل واحد منهم لو انفرد كان له اخذ الكل فاذا اجتمعوا اشتركوا كالسنة في البراث وكما لو كان لواحد من الثلثة نصف عبد للثلاثة وللثالث سدس فاعتق صاحب الثلث والسدس حصتها بعد دفعه وهما موصران فان النصف يوم عليهما بالسوية وان اختلفت حقاقتاها وقال بعض علماء انها تثبت على قدر النصب بغيره قال عطاء ومالك واستحقوا في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر وهو مذهب وارا القاضي عبيد الله بن الحسن العنبري كنه حق يستفاد بسبب الملك فكان على قدر الاملاك كالعلة ثم نقضوا الاول بالفرس والرجال التهمة من انفرد منهم استحق الكل اذا اجتمعوا ففاضلوا وكذا اصحاب القبول اذا كان من عليه الدين ماله مثل اقل الدين والمعتقات استوبا لان العتق ثلاث النصب الباني وسبب ثلاث يستوي فيه القليل والكثير **مسألة** تقع في البايع وهنا يستحق بسبب الملك فانزقا والفرق فان الفرز كالفارس فلا تناضل في الحقيقة والدين كالكتاب اصل لربا القبول فكانوا ينفذون على قدر رؤس مواليهم اذا ثبت هذا فان قلنا الشفعة على عدد الرؤس فلا يثبت ان قلنا على قدر الانصاف فلو كان لاحدهما النصف والاخر الربع البيع الربع استحق صاحب الثلث المبيع وصاحب الربع ثلثه فيقسم الجميع ثلثي عشرة لصاحب النصف ثمانية ولصاحب الربع اربعة فقد صالا احدهما الثلث والاخر الثلث **مسألة** اذا اشرك الشركاء فالاشراك الاول ان يتفقوا على الطلب فان كانوا حاضرين باجمعهم حاله البيع فنثبت بينهم الشفعة على عدد الانصاف او على عدد الرؤس فلو كانت الدارين اربعة بالسوية باع احدهم نصيبه كان للثلاثة الباقي اخذها بالشفعة فقصير الدار ثلثا بعد ان كانت ارباعا الثاني ان لا يكونوا باجمعهم حاضرين فاما ان يكونوا باجمعهم

تلك

عز

تقدم

في بيان فرع القول بالشفعة مع الكثرة

اما على هذا الوجه وبالنسبة الى ما هو سها من ستة ثم قدم الثالث فله ان ياخذ من الاول نصف ما في يده فان اخذه فلا كلام وان ادا وان ياخذ من الثاني ثلث ما في يده فله ذلك لان حصة ثابتة لكل جزء ثم لمان يقول للاول خمس ما مملكت الى ما اخذته لنفسه نصفين لانما سها وان وضع المسئلة من ثمانية عشر لا يحتاج الى عدل ثلث وهو شفع مع الثاني منها ثلثة ومع الاول ستة فباخذ الثالث واحد وبضمه الى ما مع الاول وهو ستة فلا يتقسم ضرب اثنين في ستة يبلغ ثمانية عشر للثاني منها اثنان في اثنين او بعينه يبقى اربعة عشر للاول والثالث نصفين وهذا المنتصف من ثمانية عشر ربع الدار فيكون جملتها اثنين وسبعين قال بعض الشافعية لما ترك الثاني سدا للاول صاعا فباع عن بعض حصة فبطل جميع حصة على الأصح كما سبق فينبغي ان يسقط حق الثاني كله ويكون الشقص بين الاول والثالث كان الثالث يقول للاول نحن سوا في الاستحقاق ولو ترك واحدنا شيئا فنجعل ما معناه فبطلت له الثاني لانه ترك شيئا من حصة ولان لما قدم الثالث فله ان ياخذ من الثالث ثلث ما في يده وذلك ثلثا سهم ولا يسقط حصة بما ترك في الاول ثم يضم ما معه الى ما في يده الاول وهو اربعة اسهم فيكون وبعينه سهم وثلثي سهم بقية ثلثا سهمين يطالب الاول بثلث نصيبه هو سهم من ثلثة وثلث السهم الذي تركه الثاني لانه لو اخذه لاحتلته وبقية هذا السهم تركه الثاني وسقط حصة عنه فبقية ثلثا سهمين فحصل له ذلك من اربع جهات فان قدم الرابع اخذ من الثالث سهم وهو ربع ما بيده وضمه الى ما في يده الاول والثالث يصبح خمسة عشر بقية ثلثا سهمين فباخذ من الثالث سهمين لو اخذ الاول الشقص بالشفعة ثم وجد به عيبا فرده ثم قدم الثاني كان له اخذ جميع الشقص فيه قال الشافعي ان الشفع منحه مملكة ورجع الى الشري بالسبب الاول فكان الشفع الاخر ان ياخذ كما لو عفى قال محمد بن الحسن الشيباني لا ياخذ حصته لان الاول لم يعف عن الشفعة وانما رد ذلك لاجل العيب فلم يتوفرن نصيبه على الاخر كما لو رجع الى نصيب احدهما بسبب آخر والفرق بين حصة النزاع وبين عوده بسبب غير ثابت لانه عاده غير الملك الاول الذي يملكه بثلث الشفعة **مسألة** لو حضر اثنان واطعن الشفع واقتسماه كان للثالث بعد حضوره نقص القيمة والمطالبة بحصته من الشفعة وله ان ياخذ من كل واحد منهما ثلث ما في يده ويبقى القيمة بحالها ان رضي المقتض بذلك والا فكل منهما الفسخ لانه انما رضي باخذ الجميع والقيمة لم تقع فاسدة في نفسها بل وقعت صحيحة وتقعها البطلان المجرد فاذا لم يسله جميع ما وصل اليه لفسخ ولو قدم الثالث واحد الشريكين كان غايبا فان قصده القاضي على الغائب اخذ من الحاضر الثلث ومن الغائب ثلثا ان لم يقض اخذ من الحاضر الثلث لانه قد رجع ما يستحقه ما في يده وهو واحد وجهي الشافعية والثاني النصف لان احدهما اذا كان غايبا صا كانا الشفعين فبقية ثلثي سهمين بالسوية اذا ثبت هذا فان حضر الغائب غاب هذا الحاضر فان كان اخذ من الحاضر ثلث ما في يده اخذ من الذي كان غايبا وحضر ثلث ما في يده فبقي ثلث نصيبه يكون ذلك من ثمانية واربعين في البيع اثنان عشر اخذ ستة **مسألة** لو كانت الدارين ثلثة فباع اثنان من رجل شقصا فقال الشفع انما انا اخذ ما باع فلان وترك ما باع فلان الاخر كان له لان العقد اذا كان في احد طرفيه عاقدان كان بمنزلة العقد بين وبيع قال الشافعي خلافا لابي حنيفة وقد سلف في لوباع واحد من اثنين كان للشفع ان ياخذ الخدم اذ كان الاخر وبيع قال الشافعي لانهما اشترى ان يكون الشفع اخذ نصيبا لهما وقال ابو حنيفة يجوز بعد القبض لا يجوز قبلة احد ارايتين لانه قبل القبض يكون تبعضا للصفقة على البائع بناء على اصله في انه ياخذ البيع منه وهو م على ان الباقي ياخذ المشتري الاخر وليس يتبعه كذا لوباع اثنان من واحد فان الشفع ان ياخذ الحصة من احدهما دون الاخر لما تقدم خلافا لابي حنيفة ولما لا لوباع الشريكتين كما اذا كان بمنزلة اربعة عقود وللشفيع اخذ اكل او ماشاء منهما اكل ثلثة اربعة وهو نصيب احد الشريكين ونصف نصيب الاخر ياخذ نصف الجملة اما بان ياخذ نصيبا لهما او نصف نصيب كل واحد ياخذ ربع الجملة وهو نصف نصيب احدهما **مسألة** لو باع احد الشريكين نصف نصيبه من رجل ثم باع منه الباقي ثم علم شريكه ان كان ياخذ البيع والا خاصة وثانيا خاصة او هما معا بالشفعة لان كل واحد من العقد حكم نفسه فان عفى عن الاول واذا اخذ الثاني لم يرد الشري بصفه الاول لان ملكه على الاول لم يرد الشفع اخذه فلا يستحق به شفعة كما لو ارضى بعضه والباقي وبيع قال الشافعي قال ابو حنيفة ليس له ان ياخذ النصيبين معا وانما له ان ياخذ الاول ونصف الثاني قال بعض الشافعية لان ملكه ثلثه على الاول فاذا اشترى الثاني كان شريكه بالنصف **مسألة** اذا باع احد الشريكين نصيبه من ثلثة انفس صفقة واحدة فان عفى عن احدهم صح عفوهم ولم يجز للمعفوع عنه مشاركة في الصفقة الاخرين لان ملك المعفوع عنه سبق ملكهما انما ملك الثلثة دفعة واحدة وانما يستحق الشفعة بملك سابق لملك المشتري فان باع احد الشريكين نصيبه من ثلثة ثلثة على الترتيب عفى الشريك عن المشتري الاول وطالب الاخرين كان للمشتري الاول مشاركة في شفعة الاخرين لان ملكه سابق لشرائهما وكذا ان عفى عن الاول والثاني شارك في حق الشفعة على الثالث ولو عفى عن الثاني خاصة كان له مشاركة في شفعة الثالث وثنا الاول ولو عفى عن الثالث خاصة لم يكن له مشاركة في شفعة الاولين ولو عفى عن الثاني والثالث لم يشارك في شفعة الاول لانها حين جوب الشفعة لم يكن لهما ملك **مسألة** ولو وكل احد الشريكة الثلثة ثلثي سهم فباع الوكيل نصيبه بصفته موكلة صفقة واحدة كان للثالث الشفعة وليس للوكيل ولا للموكل شفعة على الاخر لعدم الاولوية ولانها بائنا وهل للثالث ان ياخذ احد النصيبين دون الاخر الاقوى في ان الملك اثنان فهو كما لو تولى العقد هو احد قولي الشافعية والثاني ليس له لان ليعاقد واحد الطرفين اعتبارا بالوكيل ولو كانت الدارين اثنين فوكل احدهما الاخر ببيع نصيبه وجوز له ان يبيع نصيبه ان شاء صفقة واحدة فباع كذلك واذا وكل اخذ نصيب الوكيل بالشفعة بحق النصف الباقي فله ذلك لان الصفقة اشتملت على ما لا شفعة للموكل فيه وهو ملكه وعلى ما فيه شفعة وهو ملك الوكيل فاشبهه من باع شقصين من دارين صفقة واحدة فان كان الشفع احدهما الشفع في الاخرى فلكل ان ياخذ ما هو شريك فيه سواء وافقه الاخرى في الاخذ او لا وان كان شفيعا واحدا جاز له اخذ الجميع واخذ ايتها شاء وهو صحيح وجهي الشافعية **مسألة** لو كانت الدارين ثلثة نصفها الواحد لكل واحد من الاخرين الربع ففارض احدتهما الرجلين على الفكاك شري العامل منها نصف نصيب صاحب النصف فلا شفعة هنا لان البائع لا شفعة له فيها باع والشريك الاخر ربا المال العامل بمنزلة الشريك في البيع فلا يستحق احدهما على الاخر شفعة فيها ابتاعه وهو واحد وجهي الشافعية فان باع الذي كان صاحبا لصفحة الربع الذي بقي من اجنبي فالشفعة للاثالث بالثلث بالربع الذي لرب المال والثلث بالربع الذي للعامل والثلث لمال المضاربة وكان مال القراض غير له شريك اخر لان حكمه من غير مال كل واحد منهما **مسألة** لو اشترى بغير وشقصا بعبدا وبقيمة البعير الشفع ما اثنان كل واحد بائنا وكذا قيمة العبد ما في قيمة الجارية ما في ثلث الشفعة في الشقص نصف قيمة العبد الجارية فان تلف البعير قبل القبض بطل منه العقد بطل في الشقص هو واحد قولي الشافعية وطريق تقرب الصفقة فان قلنا بطل الكل سقطت الشفعة وان قلنا ببيع الشقص صح منه بصف العبد الجاز واخذ الشفع بقيمة ذلك وان تلف العبد بطل العقد نصف البعير ونصف الشقص واخذ الشفع نصف الشقص بنصف قيمة الجارية **مسألة**

من حصة

لأن هذا الحاضر فان كان اخذ من الحاضر ثلث ما في يده اخذ من الذي كان غايبا وحضر ثلث ما في يده فبقي ثلث نصيبه يكون ذلك من ثمانية واربعين في البيع اثنان عشر اخذ ستة

بعضه

ربا المال والثالث هو العامل

في بطل بعض فروع الشفعة

سهمان من ستة لأن ملكة مثل نصف ملك المشتري حصل له في البيع ثلثا سهم وبأخذ من المشتري الأول سهمين وثلثا ومن الثاني ثلثي سهم هذا إذا عني عن المثلثين وإن عني عن الأول وأخذ من الثاني أخذ من المشتري ما اشتراه وهو ستة أسهم لأن شريكه بايع فلا شفعة له وإن أراد أن يأخذ الشفعة بالعقد باع من أحد ما في هذا الثاني وأخذ من الأول سهمين إن جعلنا الشفعة على عدد الرؤوس وإن قلنا على قدر النصب بأخذ سهمين وثلثا **مسألة** لو باع شقص وله شفعة فباع في حدها وما لا وكان وارثه موافق كان له أن يأخذ الشقص بما ورثه من الشفعة ولا يبطلها العتق السابق لأن العتق وقع عاملا بالاصالة لا بالبراءة وكذا الوتفد وجعل بابها وهو مبتغى فحق له ما كان لأخيه استيفاء أحد كذا فإن مات كان له ما كان له استيفاء بالنهاية عن مورثه **مسألة** قد سلفنا لا فالة لا فوجبه الشفعة خلا فالا في حنفية وكذا الرد بالعيب إن كان على سبيل الرضا في غير قال الشافعي فقال أبو حنيفة ثبتت الشفعة إن وقع الرد بالرضا في غير نقل الملك بالرضا فاشبه البيع وهو خطأ لأن من دفع وليس بمعاوضة ولهذا يعتبر فيه العوض الأول فلم يثبت فيه الشفعة كالفتح بالحق ولو باع بابه بل باع المشتري من البايع بدل الثمن أو غيره كان للشفيع الشفعة لأنه عني بها استحقاقه بالعقد الأول وهذا عقد يستحق به الشفعة فوجب له **مسألة** إذا كان الثمن معينا فثبت قبل القبض بطل البيع والشفعة لأنه عقد والنسب فثبتت العقد بخلافه لا فالة والرد بالعيب لو ظهر الثمن المعين مستحقا بطل البيع أيضا والشفعة ولو كان المشتري قد باع الشقص قبل التلخيص ببيعته وللشفيع أخذ بالشفعة وبطل البيع الأول حاله لو باعه ثم ظهر استحقات الثمن المعين بطل الثاني أيضا ولا شفعة لأن مقتضى بطلان البيع الاستحقاق لا ظهوره أخز لو وجبت الشفعة وقضى له القاضي بها والشقص في بدل البايع ودفع الثمن إلى المشتري فقال البايع للشفيع أفلني فاقاله لم يصح إلا لأنه لاها إنما تصح بين المتبايعين وليس للشفيع ملك من جهة البايع فإن باعه منه كان حكمه حكم البيع مالم يقبض **مسألة** لو كان أحد الشريكين الدارعا بيا وكل منهما قال لو وكل قد اشتريته منه لم يكن للحاضر أخذه بالشفعة لأن قرار الوكيل لا يقبل في حق وكله ولا يثبت الشفعة للحاضر بمجرد دعوى الوكيل ثبت لا وكل جميع توابع الملك فكان لومات الوكيل لم يقفقر الوكيل في دعوى شراء منه بل يكتفى بحاكم الحاكم البلد الذي فيه الوكيل يسأل عنه ذلك وهو أحد وجهي الشافعية والثاني أن الحاضر يأخذ بالشفعة ويرى قال أبو حنيفة وأصحابه لا يفرق بينهما في هذا كذا الحكم ذلك السجل فإن قدم الغائب صلقة فلا كلام وإن نكر البيع فإن أقام مدعيه لبيته بطل إنكاره وإن لم يقم بيته حلف المنكر ثم رد النصف عليه وأجرة مثله وأرش نقصته كان وله أن يرجع بدل على من شاء فإن رجع على الوكيل برى على الشفيع وإن رجع على الشفيع لم يرجع برى على الوكيل لأن التلخيص حصل في بدلي وجه الشافعية أنه يرجع عليه لأنه عني به **مسألة** لو حكم حاكم شرع باعتقاده أن الشفعة مثبتة مع الكثرة لم يعتزض عليه من لا يعتقده ذلك من الأحكام وكذا عند الشافعي فاقضى الحنفى بشفعة الجوارم يعتزض عليه الظوف في الحكم باطنا عندهم خلافه نحن فإن كان الأخذ مقتضا وقدر من يجب تقليده كان مباحا حاله الباطن وإن كان مجتهدا لم يجز له أن يأخذ على خلاف مذهبه **مسألة** لو اشتري الشقص بكن من الدراهم لم يعلم وزنها أو بصره حنطة لا يعلم كيلها فبطل البيع وعند من جوزه بكمال أو بوزن لبطل الشفيع بذلك العقد فإن كان غابا فبطل البيع بأحضاره أو خبر عنه واعتقد قوله ذلك والأقل ليس للشفيع أن يكلفه لأحضاره أو أخبار عنه ولو ملك وقد روفون عليه بعدد والاخذ بالشفعة وهذا يشبه مثله عندنا وهو أن يبيع بما لا مثله ثم يلف قبل العلم بقيمته ولو أنكر الشفيع الجاهل فإن عني قد راقا قال المشتري قد اشتريته بكذا وقال المشتري لم يكن قد راقا معلوما فاصح القولين عند الشافعية أنه يقع منه بذلك وحلف عليه هو لعدم العلم بالقيمة وقال ابن شريح لا يقبل منه ذلك لا يحلف بل إن صرح على ذلك جعل نكلا وردت اليقين على الشفيع وكذا الخلاف لو قال أنبت إن لم يبين الشفيع قد راقا لكن اتفق على المشتري أنه يملكه وطالبه بالبيان فاشافعية وجاز أصحهما عند من لا يبيع عواه حتى يبين قد راقا فبطلت الشفيع أنه لا يعرف والثاني يبيع ويحلف المشتري على ما يقوله فإن نكل حلفت الشفيع على علم المشتري وحسن الشفيع حتى يبين قدره فعلى الأول طريق الشفيع أن يبين قدره فإن وافقه المشتري فذلك والأحلفه على يقينه فإن نكل استدلت الشفيع بنكوله وحلف على ما عني من المشتري زاد وادعى ثانيا ومكذابا فيلزم أن ينكل المشتري في استدلال الشفيع بنكوله ويجلفه مكذا لأن اليقين عندهم قد استدلت إلى التحمين قالوا وهذا أن يحلف على خطأ أبيه إذا سكت نفسه له وهذا خطأ وإن لم يكن يصح الالتماع العلم والقطع دون الظن والتحمين **مسألة** لو خرج بعض الثمن مستحقا بطل البيع ذلك العقد ويجزى المشتري في الفسخ والأضما وهو أحد قول الشافعي في تزويج الصفقة فازا اختيار الأضما فالشفيع لا يأخذ وإن أخذا الفسخ وأراد الشفيع أخذه فالأقوى نقضه وبأخذ بالشفعة وبطل فسخ المشتري سبق حق الشفيع ولو ظهر استحقات ما دفعه الشفيع لم يبطال شفعته سواء كان عالما بالاستحقات أو جاهلا ولا شافعية وبطل ولو قال الشفيع تملكتم هذه الدراهم لم تنقط شفعتهم مع استحقاتها أيضا لعدم تعينها بالعقد وللشافعية قولان ثم إذا قال تملكتم هذه الدراهم حال العلم بالاستحقات أو الجاهل فلا يبطل حقه كالثناه ويثبت أن يملك بالقول لا بالدفع ولا ينفذ في ملك جديده وهو أحد قول الشافعية والثاني أنه ينفذ في ملكه بملكه ولو خرج الذهب نحاسا فاستحق ولو خرج الثمن معينا فإن رضي البايع لم يلزم المشتري الرضا بمثله بل يأخذ من الشفيع ثمنه ليعقد **مسألة** قد بينا أن الشفعة موروثة وبشرط الورثة فيها كما في الميراث وهو أحد قول الشافعي على ما تقدم وفي الثاني على عدد الرؤوس فلو مات الشفيع عن ابن وزوجه فلهما زوجة من الشفعة والباقي للابن وهو أصح طرق الشافعية والطريق الثاني القطع بالتسوية هنا والثالث على القولين **مسألة** لو كان بين اثنين دار بالسوية باع أحدهما نصف نصيبه لزيد ثم باع النصف الآخر لعمرو فالشفعة في النصف الأول يختص بالشريك الأول ثم قد يفتو عنه وقد أخذ في النصف الثاني للشافعية وجوه أحدها أن يختص به الأول عن النصف الأول. اشتركا ولا يختص بالشريك الأول **مسألة** لو كانت لدار لابنة فباع أحدهم نصيبه الثلث غناب فقد أحدهم وأخذ كل الشقص ثم اشتركا من يقسم على الغناب فاقسموا بيني الحاضر فيها أصابه أو عزم ثم قدم الغنابان فهل يلزم القلع مجازا فبطلت ملك الشافعي وجها أصحهما عندهم أنه ليس بذلك كما أن الشفيع لا يقطع بناء المشتري غير اسمه مجازا والثاني نعم لأنها استحقاقا استحقاق الأول فليس له التصرف حتى يظهر حالها بخلاف الشفيع مع المشتري ولو حضر اثنين فأخذ الشقص وقسمهما مع القيمة في مال الغناب ثم قدم فله الأخذ وإبطال القيمة فإن عني استمرت القيمة ولو أخذ اثنان فحضر الثالث فأخذ ثلثا لا يأخذ أحدهما ولا يأخذ من الثاني شيئا فله ذلك كما للشفيع أن يأخذ نصيبا من المشتري دون الآخر **مسألة** لو وهب ثوبا عبدا لم يصح على ما اخترناه نحن وعقل الشفيع أنه يملك ما يملكه مولاه وللشافعي القولين فعلى تقدير أن يملك لو باع شريك العبد حصته كان للعبد الأخذ بالشفعة والأولى أنفقاده إلى أذن السيد لا يجوز عليه وللشافعية وجهان **مسألة** لو كان بينهما دار فباع أحدهما من جمل فباع الآخر نصيبه فهل للمحل شفعة الأقرب ذلك كانه يفرز الميراث إذا ثبت هذا فإن

أن يعقل أن يكون الأول

خرج منها سقطت الشفعة وان خرج حيا ومات ثبتت او ادرته الشفعة فان كان المشتري قد فعل له اخذها حاله الحمل الا قرب المانع لعدم يتحقق بغيره ولا ظن المحنة لعدم
الى الاستصحاب بخلاف الغائب فان خرج حيا كان له الاخذ فان تركه كان الحمل مع بلوغه ودرشه الاخذ ويجوز عدم لان الحمل لا يملك الا ابتداء الوصية
الشافي لا يثبت الحمل شفعة لعدم يتحقق المحنة فان كان هناك وادى غير الحمل فله الشفعة وان انفصل جانا فليس لوليها ان يخذلها من الوارث وهو موقوف ولو ورث الحمل
شفعة عن مورث فلا ريب واجد الاخذ قبل الانفصال وهو واحد مجموع الشافعية وقال ابن شريح ليس لها الاخذ لانه لا يتحقق وجود مسئلة قد بينا ان الاقرب
ثبوت الشفعة في بيع الجاني ولا يسقط الجاني البايع وكذا لو باع الشريك ثبوت الشفعة لا ولا الشفعة وان كان لبايعه شيئا والبيع وان فسخ بعد الاخذ فالشفعة
للمشتري وان فسخ قبله فلا حق للبايع وفي المشتري اشكال مسئلة لو باع المالك شفعاً بمال الكتابة ثم فسخ السيد الكتابة لم يجز له يسقط الشفعة لانها
تثبت ولا تبطل بالفسخ المتجدد ولو عفي عن الطفل عن اخذ الشفعة لم وكانت لفظة في الاخذ لم يصح العفو والا قربان المولى لا يخذل بعد ذلك لطلان العفو
ولا عبرة بالناظر هنا لان الناظر حصل حق الطفل عند زوجه وهو عفو المولى في قصبه ويجوز ان لا يكون المولى المطالبة له عفي فلو ائتمنا له الطلب لادى المولى في المصلحة
الصورة عند بلوغه ليجد الحق له ولو تركه لا عفا الصبي لم يكن له الاخذ بعد بلوغه ولا للصبي المفعول عليه كالفاني كذا السكران وان كان عذره محرم او ليس
بمفوض الغسل الاخذ بالشفعة ببلوغه ولا لهم لجأه على الاخذ ولا منعه منه وان لم يكن فيها حظ لهم لم يمنع من دفع المال ثمانية فان قضى الغرماء بالدفع او الشفعة
تعلق حق الغرماء بالشفوع والاكاد المشتري لا يتراجع مسئلة لو كان لاحد الثلثة النصف والاخر الثلث والثلث السدس فباع احدهم وابقتا الشفعة
للمشتري فانظر في بيع الشفعة من سهام الشفعة فاذا علمت العدة قسمت الشفع على ثلثها بغير التقابيل الشفعة على تلك العدة فلو كان للبايع صاحب النصف
واحد من السدس ثلثا ثلثا ثلثا الاخر سهم فالشفعة على ثلثه وبصير العدة كذلك ولو كان صاحب الثلث فالشفعة اربعة ارباعا لصاحب النصف ثلثا ثلثا
والاخر ربع ولو كان صاحب السدس فمضى بين الاخرين ارباعا لصاحب النصف ثلثا ثلثا والاخر سهمان ان قلنا بثبتها على ثلث والنصيب الاثنا واولو ومنه
في الشركاء نصيبه من الشفعة لبعض الشركاء او غيره لم يصح مسئلة لو باع شفعان ثلثة دفعة فلا شفعة لاحدهم ولو رتب فان اخذ من الاخر وعفي
عن السابق شارك السابق ويجوز عدمه لان ملكه حال شراء الثاني يستحق اخذه بالشفعة فلا يكون سببا استحقاقا لاوليها واخذ من الجميع لم يشارك احد ويجوز مشاركة
الاول الشفعين في شفعة الثاني بمشاركته الشفع الاول والثاني في شفعة الثالث لانه كان ملكا صحيحا حال شراء الثاني ولهذا يستحق الوصفي عنه فكذا ان لم يعفي
لانه انما يستحق الشفعة بالملك بالعفو كالمالك بالشفعة قبل علمه في الشفعين سلسل الاول ثلثة ارباع سلسل الثاني ثلثة ارباعا والثالث لاول ربع سلسل
وحمل الثالث لثاني من الثلث فيصنع من مائة وعشرين في الشفع مائة وسبعة وللثاني اربعة وعلى الاخر لاول نصف سلسل الثاني ثلثة ثلثة ثلثة
لثاني ثلث الثالث فيصنع من ستة وثلاثين في الشفع ستة وعشرون وللثاني خمسة وللثاني اثنان مسئلة لو باع احد اربعة عفي آخر فلا يخرى اخذ البيع
ولو باع ثلثة عفي ثلثة ولم يعلم الرابع ولا بعضهم ببعض فلا ريب الشفعة على الجميع في استحقاق الثاني والثالث فيما لم يعلم الاول واستحقاقهما باعده الثاني
وفي استحقاق المشتري اربع الاول فيما باعده الثاني والثالث استحقاق الثاني في شفعة الثالث ثلثة اوجه الاستحقاق لانها ما كان حال البيع وعدمه لم يزل
وثبوتها للعقود خاصة فان وجبناه للجميع فللذي لم يبيع ثلث كل ربع لان له شريكين فضاله الربع مضموما الى ملكة فكل له النصف للبايع الثالث للمشتري
الثلث لكل منهما سدس لانه شريك في شفعة مبيعين وللبايع الثاني في المشتري الثاني السدس لكل منهما النصف لانه شريك في شفعة مبيع واحد ويصح من ثلث
مسئلة لو ورث المشتري الشفع الذي اشتراه لآخر كان الشفع منقوضا بالشفعة ويكون الثمن للواهب في تقديم هذا اذا لم تكن المصلحة
ولما ان كانت لا رتبة بان يعرض عنها او كانت لذي الوارث فالاقرب ان الثمن للمشتري فان قلنا بانه للواهب جمع التمسك بدفعه عوضا والاختيار بينهما بين الثمن
تقابلا او رده المشتري فالشفعة منقوضة الا قاله الورثة والدرك باق على المشتري ولو تخالفنا عند اختلافنا في الثمن اخذ الشفع بما حلف عليه لبايع اياه
بأخذه منه في هذه الصورة والدرك على البايع حيثما لم يفسد العقد بالتحالف ليس للشفيع فسخ البيع والاخذ من البايع ولو عزم المشتري او بغيره المشتري على فسخ
عزمه وبنائه ولا يضمن المقتض الداخلي على الارض بالغرس البناء لانه لم يصادف ملك الشفع وبأخذ الشفع بكل الثمن او بترك ولو امتنع المشتري من الفسخ
تخير الشفع بين قلعه مع دفع الارض مع عدمه نظروا بين التمسك عن الشفعة فان تقفعا على بدل القيمة او وجبا بقبولها على المشتري مع اختيار الشفع
لم يقوم مستحقا للبقا في الارض ولا مقلوعا لانه انما يملك قلعه مع الارض بل ان يقوم الارض فيها الغرس ثم يقوم خالته فالتفاوت قيمة الغرس في قيمة
الشفيع او ما نقص منه ان اختار القلع او يقوم الغرس مستحقا للترك بالاجرة والاخذ بالقيمة اذا امتنع ما من قلعه ولو اختلف الوقت فاختار الشفع قلعه
في وقت سبق تقصير قيمته عن قلعه في آخر فله ذلك ولو عزم من المشتري او بغيره مع الشفع او وكيله في الشاع ثم اخذ الشفع فالحكم كذلك مسئلة لو رده
البايع الثمن بالبيع يمنع الشفع لسبق حقه وبأخذه بقيمة الثمن للبايع بقيمة الشفع وان زادت عن قيمة الثمن ولا يرجع المشتري بالزيادة ويجوز تقديم حق البايع
حقه استمدا الى وجود العيب لثابت حاله التبايع والشفعة تثبت بعدة بخلاف المشتري او وجد البيع معيبا حقه استرجاع الثمن وقد حصل من الشفع فلا ريب
في رد ما لو لم يرد البايع الثمن حتى اخذ الشفع فان له رد الثمن وليس له استرجاع البيع لان الشفع ملكه بالاخذ فلا يملك البايع ابطال ملكه كالوابة المشتري
لاجنبي ولو باع الشفع نصيبه بعد العلم بالشفعة بطلت المشتري الاول الشفعة على الثاني ولو باع بعض نصيبه قلنا بثبتها مع الكثرة احتمل سقوط سقوط
ما يوجب الشفعة والثبوت لبقا ما يوجب جميعا ابتداء فله اخذ الشفع من المشتري الاول وهل المشتري الاول شفعة على الثاني اشكال في ثبوت السبب
وهو الملك من تركه لانه يوجب بالشفعة مسئلة لو وصي بثلثي قصص فباع الشريك بعد الموت وقبل القبول استحق الشفعة الوارث ويجوز الموصي
له ان قلنا انه يملك بالموت خاصة فاذا قبل الوصية استحق المطالبة لا نأبينا ان الملك كان له ولا يستحق المطالبة قبل القبول فلا وارث لانا لان العلم ان الملك
قبل الورث ويجوز مطالبة الوارث لان الاصل عدم القبول وبقا الحق فاذا طالب الوارث ثم قبل الموصي له انقلبه الطلب ثانيا لظهور عدم استحقاق الطلب
ومحتمل ان المشفع للوارث لان الموصي به اما انتقل الى الموصي له بعد اخذ الشفعة ولو لم يطل الوارث حتى قبل الموصي له فلا شفعة للموصي له لانه لم يملك
البيع وفي الوارث وجهان في بيان على من باع قبل علمه ببيع شريكه مسئلة لو باع احد الثلثة حصته من شريكه ثم باع المشتري على اجنبي ولم يعلم الثالث بالبيع

الى
 الاول
 الثاني
 الثالث
 الرابع
 الخامس
 السادس
 السابع
 الثامن
 التاسع
 العاشر
 الحادي عشر
 الثاني عشر
 الثالث عشر
 الرابع عشر
 الخامس عشر
 السادس عشر
 السابع عشر
 الثامن عشر
 التاسع عشر
 العشرون



